

الفتوحات المكينة

للشيخ الأكبر محيي الدين بن عربي

تحقيق : عبد العزيز سلطان المنصوب



الجزء الثاني

الفتوحات المكية

الجزء الثاني - الأسفار ٤-٦

نسخة المنصوب

نسخة إلكترونية أصلية مجانية

منقحة من الطبعة الورقية الثانية

المحققة من النسخة الأصلية بخط المؤلف

متاحة من المحقق للاستخدام الشخصي غير التجاري

دون أيّ تعديل مع الإشارة إلى المصدر عند الاستشهاد

ᐱᐅᐱᐱᐱᐱᐱ ᐱᐱᐱᐱ

ᐱᐱᐱᐱᐱᐱ ᐱᐱᐱᐱᐱ ᐱᐱᐱᐱᐱᐱᐱᐱᐱ ᐱᐱᐱᐱ

ᐱᐱᐱᐱᐱᐱ ᐱᐱᐱᐱᐱᐱ ᐱᐱᐱᐱᐱᐱ ᐱᐱ ᐱᐱᐱᐱᐱᐱ

ᐱᐱᐱᐱᐱᐱ ᐱᐱᐱᐱ ᐱᐱᐱᐱᐱᐱᐱ ᐱᐱᐱᐱᐱᐱ ᐱᐱ ᐱᐱᐱᐱᐱᐱᐱᐱ

ᐱᐱᐱᐱᐱᐱᐱ ᐱᐱᐱᐱ ᐱᐱᐱᐱᐱᐱᐱ ᐱᐱᐱᐱᐱᐱᐱᐱᐱᐱ ᐱᐱᐱᐱᐱᐱ ᐱᐱ ᐱᐱᐱᐱᐱᐱᐱ

ᐱᐱᐱᐱᐱᐱᐱᐱᐱᐱ ᐱᐱᐱᐱ ᐱᐱᐱᐱᐱᐱᐱ ᐱᐱᐱᐱᐱᐱᐱᐱ ᐱᐱᐱᐱᐱᐱ ᐱᐱ ᐱᐱᐱᐱᐱᐱᐱᐱᐱᐱ

سلسلة الصفا

الفتوحات المكية

للشيخ الأكبر

محمد بن عمار محمد بن عبد الله الطائي الكاظمي

محيي الدين بن العربي

تحقيق

عبد العزيز سلطان المنصوب

<u>الطبعة</u>	<u>نوع الطبعة</u>	<u>السنة</u>	<u>الناشر</u>	<u>البلد</u>
الأولى	ورقية	٢٠١٠م	وزارة الثقافة	الجمهورية اليمنية
الثانية	ورقية	٢٠١٣م	المجلس الأعلى للثقافة	جمهورية مصر العربية
الأولى	إلكترونية	٢٠٢٥م	مركز الصفا للدراسات	الجمهورية اليمنية

الجزء الثاني والعشرون^(١) من الفتح المكي

السفر الرابع من الفتوحات المكيّة^(٢)

(١) ق: الثالث والعشرون.
(٢) العنوان ص ١ب. ويليه بقلم الأصل: "إنشاء القبر إلى الله تعالى محمد بن علي بن العربي الطائي". يليه بقلم آخر: "رواية مالك هذه المجلدة محمد بن إسحاق القنوي عنه". يليه بقلم آخر: "وقف هذا الكتاب مع سائره تاما كاملا صاحبه الشيخ الإمام العالم الراسخ صدر الدين أبو المعالي محمد بن إسحاق بن محمد - رضي الله عنه وعن سلفه - على الدار الكتب المنشأة عند قبره لينتفع به سائر المسلمين هناك خاصة، وشرط أن لا يخرج منها برهن ولا بغيره. تقبل الله منه وأثابه الجنة بمته وفضله". يلي ذلك ختم الأوقاف الإسلامية برقم ١٧٤٦ وطابع دمع برقم ١٨٤٨، وإشارة إلى عدد أوراق السفر: ٣١٨ صحيفة

رموز مستخدمة في التحقيق

آيات قرآنية	﴿ 》
حديث شريف	« »
إضافات أدخلت على الأصل	()
نسخة قونية	ق
نسخة السلجوقية	س
نسخة القاهرة	هـ

- إذا جاء التعبير في الحاشية من غير تحديد نسخة فالمقصود به نسخة قونية باعتبارها الأصل.
- عندما تقتصر الحاشية على تعبير مثل: (ص ١) أو (ص ١ب) مثلاً، فذلك يعني أنّ الكلمة التي تدلّ عليها هذه الحاشية هي الكلمة الأولى في ص ١ في مخطوط قونية (جهة اليمين) أو (جهة اليسار) على التوالي.

بسم الله الرحمن الرحيم
 الباب
 الحادي والأربعون في معرفة
 أهل البيت واختلاف كتبهم
 وتباينهم في مراتبهم وأسرار
 أفكارهم
 الآن أهل البيت أهل تنزل
 وأهل مقامهم وأهل تنزيل
 فمن صعد نحو المقام عظم
 ومن نزل سفل الموقر بأسفل
 بحكم النزاع والتميز بما وعى
 وهدى الترتيب والتلقي بمنزل
 فإن ولد فيهم اسم خير عصبه
 صرفته فقد حلوا بالخير بمنزل
 وإن ولد فيهم اسم شرفية
 صرفته فليسوا بالبنين ولا الولي
 منهم لأنهم ليسوا بهم وبغيرهم
 ولا لهم من قبلهم من قبلهم

الصفحة الثانية من مخطوط قونية

في منزلة ما اهل الجنة في العباد واهل النار في العباد
 وكلهم في ذلك العادة زيادة في النور وارض النور في
 نظام القصة وتخرج من النور الطحال اهل النار ما كل
 اهل الجنة من زيادة في النور وهو حبل نحر ما في يوم من
 الحياة المناسبة للجنة والتجربة في الهم وهو نبت الحياة
 والحماة حارة رحيمة ومحاذ لك الهم هو النفس العبر عنه
 بالروح الحيواني الذي به حياة البدن فهو نبت اهل الجنة
 مع الحياة عليهم واما الطحال في جسم الحيوان فهو بيت
 الاوساخ فان فيه تجمع اوساخ البدن وهو ما يحسد الكبر
 من الهم القاسم فيعكس اهل النار اطلونه وهو من النور والنور
 حيوان تاني كجبة البرد والبس وخصه على صورة الحاموس
 والطحال من النور لغز اهل النار اشر من سبعة فيما في الطحال
 في من الرينة لانعوت اهل النار وصافه من اوساخ البدن ومن
 الهم القاسم المولح لا يخون ولا ينعم فيورثهم اكله سقما
 وامرضاء ثم يرحل اهل الجنة الجنة فطعم منها يخرج من والده يقول
 الخوخ هو صوت السبل
 السبل السفر الرابع تاديه الجسر

الصفحة الأخيرة من مخطوط قونية

بسم الله الرحمن الرحيم^(١)

الباب الحادي والأربعون

في معرفة أهل الليل، واختلاف طبقاتهم، وتباينهم
في مراتبهم، وأسرار أقطابهم

وَأَهْلُ مَعَارِجٍ وَأَهْلُ تَنْقُلٍ	أَلَا إِنَّ أَهْلَ اللَّيْلِ أَهْلُ تَنْزُلٍ
وَمَنْ نَازِلٍ يَنْغِي اللَّحُوقَ بِأَسْفَلٍ	فَمِنْ صَاعِدٍ نَحْوِ الْمَقَامِ بِهَمَّةٍ
وُجُودِ التَّرْقِيِّ وَالتَّلَقِّيِّ بِمَعْزِلٍ	بِحُكْمِ التَّدَايِي وَالتَّدَلِّي هُمَا وَعَنْ
صَدَقَتْ؛ فَقَدْ حَلَّوْا بِأَكْرَمِ مَنْزِلٍ	فَإِنْ قُلْتَ فِيهِمْ: إِنَّهُمْ خَيْرُ عَصَبَةٍ
صَدَقَتْ فَلْيَسُوا بِالنَّبِيِّ وَلَا الْوَلِيِّ	وَإِنْ قُلْتَ فِيهِمْ: إِنَّهُمْ شَرُّ فِتْنَةٍ
وَلَكِنَّهُمْ فِي مَعْقِلٍ مُتَزَلِّزٍ	فَهُمْ لَا هُمْ لَيْسُوا بِهِمْ وَبَعِيرُهُمْ
وَيَبْنَ جَنُوبٍ فِي الْهُبُوبِ وَشَمَالٍ	عَزِيزِ ^(٢) الْحَيِّ يَبْنَ الْمَشَاهِدِ وَالنَّهْيِ
إِذَا أَصْبَحُوا نَالُوا الْمُنَى بِالتَّامُّلِ	فَمَا مِنْهُمْ إِلَّا إِمَامٌ مُسَوِّدٌ
لَهُمْ سَطَوَةٌ فِي كُلِّ تَاجٍ مُكَلَّلٍ	لَهُمْ نَظَرَةٌ لَا يَعْرِفُ الْغَيْرُ حُكْمَهَا

اعلم -أيّدك الله بروح منه- أنّ الله جعل الليل لأهله مثل الغيب لنفسه، فكما لا يشهد أحدٌ فعل الله في خلقه، لحجاب الغيب الذي أرسله دونهم، كذلك لا يشهد أحدٌ فعل أهل الليل مع الله في عبادتهم، لحجاب ظلمة الليل التي أرسلها الله دونهم. فهم خيرُ عصابة في حقّ الله، وهم شرُّ فتية في حقّ أنفسهم. ليسوا بأنبياء تشريع، لما ورد من غلق باب النبوة. ولا يقال في واحد منهم عندهم إله وليّ، لما فيه من المشاركة مع اسم الله؛ فيقال فيهم أولياء. ولا يقولون ذلك عن أنفسهم وإن بُشّروا.

(١) البسملة ص ٢

(٢) ص ٢ ب

فجعل (الله) الليل لباساً لأهله يلبسونه، فيسترهم هذا اللباس عن أعين الأغيار، يمتنعون في خلواتهم الليلية بحبيبتهم، فيناجون من غير رقيب؛ لأنه جعل النوم، في أعين الرقباء، سباتاً: أي^(١) راحة، لأهل الليل، إلهية. كما هو راحة للناس طبيعية. فإذا نام الناس استراح هؤلاء مع ربهم، وخلوا به جساً ومعنى فيما يسألونه، من قبول توبة وإجابة دعوة ومغفرة حوبة، وغير ذلك، فنوم الناس راحة لهم.

وإن الله تعالى - ينزل إليهم بالليل إلى السماء الدنيا، فلا يبقى بينه وبينهم حجاب فلكي. ونزوله إليهم رحمة بهم، ويتجلى من سماء الدنيا عليهم، كما ورد في الخبر فيقول: «كذب من ادعى محبتي فإذا جفَّ الليلُ نام عني. أليس كلَّ محبٍ يطلب الخلوة بحبيبه، ها أنا ذا قد تجلَّيت لعبادي: هل من داع فاستجيب له، هل من تائب فأتوب عليه، هل من مستغفر فأغفر له»، حتى ينصدع الفجر.

فأهل الليل هم الفائزون بهذه الخطوة في هذه الخلوة، وهذه المسامرة، في محاربتهم. فهم قائمون يتلون كلامه، ويفتحون أسماعهم لما يقول لهم في كلامه. إذا قال: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ﴾ يُصْغُونَ، ويقولون: نحن الناس، ما تريد منا - يا ربنا - في ندائك هذا؟ فيقول لهم ﴿كَلِّ عَلَى لِسَانِهِمْ، بَتْلَاوَتِهِمْ كَلَامَهُ الَّذِي أَنْزَلَهُ: ﴿اتَّقُوا رَبَّكُمْ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ﴾^(٢).

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ﴾ يقولون: لبيك ربنا. يقول لهم: ﴿اعْبُدُوا رَبَّكُمْ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ. الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنْ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾^(٤) فيقولون: يا ربنا؛ خاطبتنا فسمعنا وفهمنا ففهمنا، فيا ربنا؛ وفقنا واستعملنا فيما طلبته منا من عبادتك وتقواك؛ إذ لا حول لنا ولا قوة إلا بك، ومن نحن حتى تنزل إلينا من علو جلالك، وتنادينا وتسالنا وتطلب منا.

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ﴾ يقولون: لبيك؛ ﴿إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ فَلَا تَغُرَّنَّكُمُ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا﴾^(٥) فيقولون: يا

(١) ص ٣

(٢) [الحج: ١]

(٣) ص ٣٢

(٤) [البقرة: ٢١، ٢٢]

(٥) [لقمان: ٣٣]

رَبَّنَا؛ أَسْمَعْتَنَا فَمَسْمَعْنَا، وَأَعْلَمْتَنَا فَعِلْمُنَا، فَاعْصِمْنَا وَتَعْطِفْ عَلَيْنَا. فالمنصور مَنْ نصرته، والمؤيد مَنْ أيدته، والمخذول مَنْ خذلته.

﴿يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ﴾ فيقول الإنسان منهم: لبيك يا رب؛ ﴿مَا عَزَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ﴾^(١) فيقول: كرمك يا رب؛ فيقول: صدقت.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ فيقولون: لبيك ربَّنَا؛ ﴿اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ﴾^(٢) ﴿اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾^(٣) يقولون: وأي قول لنا إلا ما نُقُولُنا، وهل لمخلوق حولٌ أو قوَّةٌ إلا بك؟ فاجعل نُطقنا ذِكْرَكَ وقولنا تلاوة كتابك.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ فيقولون: لبيك ربَّنَا. فيقول -تعالى-: ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا أَهْتَدَيْتُمْ﴾^(٤) فيقولون: ربَّنَا، أغريتنا بأنفسنا، لَمَّا جعلتها محلاً لإيمانك، فقلت: ﴿وَفِي أَنْفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾^(٥) وقلت: ﴿سَنُرِيهِمْ ءَايَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ﴾^(٦) والآيات ليست مطلوبة إلا لما تدلّ عليه، وأنت^(٧) مدلولها، فكأنك تقول في قولك: ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ﴾^(٨) أي الزمونا وثابروا علينا، وَالْطُّوْا بنا. ثم قلت: ﴿لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ﴾^(٩) أي حار وتلف، حين طلبنا بفكره، فأراد أن يدخلنا تحت حكم نظره وعقله ﴿إِذَا أَهْتَدَيْتُمْ﴾ بما عرفتمكم به ممّي في كتابي، وعلى لسان رسولي، فعرفتموني بما وصفتمكم به نفسي، فما عرفتموني إلا بي، فلم تصلّوا، فكانت لكم هدايتي وتقريبي نورا تمشون به على صراطنا المستقيم. فلا يزال دأبُ أهل الليل هكذا مع الله، في كلّ آية يقرءونها في صلاتهم، وفي كلّ ذكرٍ يذكرونه به، حتى ينصدع الفجر.

[١] [الإنطار: ٦]

[٢] [آل عمران: ١٠٢]

[٣] [الأحزاب: ٧٠]

[٤] [المائدة: ١٠٥]

[٥] [الذاريات: ٢١]

[٦] [فصلت: ٥٣]

[٧] ص ٤

[٨] [المائدة: ١٠٥]

[٩] [المائدة: ١٠٥]

قال محمد بن عبد الجبار النَّقَرِيُّ^(١)، وكان من أهل الليل: أوقفني الحقُّ في موقف العلم؛ وذكر
ﷺ ما قال له الحقُّ في موقفه ذلك، فكان من جملة ما قال له في ذلك الموقف: يا عبي؛ الليل
لي لا للقرآن يتلى، الليل لي لا للمحمدة والثناء.

يقول الله -تعالى-: ﴿إِنَّ لَكَ فِي النَّهَارِ سَبْحًا طَوِيلًا﴾^(٢) فاجعل الليل لي كما هو لي، فإنَّ في
الليل نزولي. فلا أراك في النهار في معاشك، فإذا جاء الليل؛ وطلبْتُك ونزلْتُ إليك، وجدْتُك
نائمًا في راحتك، وفي عالم حياتك. وما تَمَّ إلا ليل ونهار. فلا في النهار وجدْتُك، وقد جعلته لك،
ولم أنزل فيه إليك، وسلَّمته لك. وجعلْتُ الليل لي، فنزلْتُ إليك فيه لأناجيك وأسأمرُك^(٣)،
وأقضي حوارُك، فوجدْتُك قد نمت عني، وأسأت الأدب معي، مع دعواك في محبتي وإيثار
جنائي. فقم بين يديّ وسلني حتى أعطيك مسألتك.

وما طلبتكَ لتتلو القرآن، فتقف مع معانيه، فإنَّ معانيه تُفرِّق عني. فأية تمشي بك في جنتي،
وما أعددت لأوليائي فيها. فأين أنا إذا كنت أنت في جنتي مع الحور المقصورات في الخيام، كأنهنَّ
الياقوت والمرجان، ﴿مُتَكِينِينَ عَلَى نُفُوشٍ بَطَّائِنُهَا مِنْ إِسْتَبْرَقٍ وَجَنَى الْجَنَّتَيْنِ دَانٍ﴾^(٤) تسقى ﴿مِنْ
رَحِيقٍ مَخْتُومٍ﴾^(٥) ﴿مِزَاجُهُ مِنْ تَسْنِيمٍ﴾^(٦).

وآية توقفك مع ملائكتي وهم يدخلون عليك من كلِّ باب: ﴿سَلَامٌ عَلَيْكُمْ بِمَا صَبَرْتُمْ فَنِعْمَ عُقْبَى
الدَّارِ﴾^(٧).

وآية تستشرف بك على جهنم، فتعطين ما أعددت فيها لمن عصاني وأشرك بي، من ﴿سُجُومٍ
وَحِمِيمٍ. وَظِلٍّ مِنْ يَحُمُومٍ. لَا بَارِدٍ وَلَا كَرِيمٍ﴾^(٨) وترى الحطمة ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْحُطْمَةُ. نَارُ اللَّهِ
الْمُوقَدَةُ. الَّتِي تَطَّلِعُ عَلَى الْأَفْئِدَةِ. إِنَّهَا عَلَيْهِمْ مُّوَصَّدَةٌ﴾^(٩) أي مسالطة ﴿فِي عَمَدٍ مُمَدَّدَةٍ﴾^(١٠).

(١) النَّقَرِيُّ: (٣٥٤ هـ - ٩٦٥ م) محمد بن عبد الجبار بن الحسن النقري، أبو عبد الله: عالم بالدين، متصوف. نسبته إلى بلدة
(نفر) بين الكوفة والبصرة. من كتبه (المواقف - ط) و (المحاطبات - ط) كلاهما في التصوف (٢). (الأعلام للزركلي (٦ / ١٨٤))

(٢) [المزمل: ٧]

(٣) ص ٤٦

(٤) [الرحمن: ٥٤]

(٥) [المطففين: ٢٥]

(٦) [المطففين: ٢٧]

(٧) [الرعد: ٢٤]

(٨) [الواقعة: ٤٢ - ٤٤]

(٩) [الهمزة: ٥ - ٨]

(١٠) [الهمزة: ٩]

أين أنا -يا عبدي- إذا تلوت هذه الآية، وأنت بخاطرك وهمتك في الجثة تارة، وفي جهنم تارة، ثم تتلو آية، فتمشي بك في القارة ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْقَارِعَةُ. يَوْمَ يَكُونُ فِيهِ﴾ ﴿النَّاسُ كَالْفَرَاشِ الْمَبْثُوثِ. وَتَكُونُ الْجِبَالُ كَالْعِهْنِ الْمَنْفُوشِ﴾^(١)، يوم ﴿تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ﴾^(٢) وَتَضَعُ كُلُّ ذَاتِ حَمَلٍ حَمْلَهَا وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَى وَمَا هُمْ بِسُكَارَى وَلَكِنَّ عَذَابَ اللَّهِ شَدِيدٌ﴾^(٣) وترى في ذلك اليوم من هذه الآية: ﴿يَفِرُّ الْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ. وَأُمِّهِ وَأَبِيهِ. وَصَحْبَتِهِ وَبَنِيهِ. لِكُلِّ أَمْرٍ مِنْهُمْ يَوْمَئِذٍ شَأْنٌ يُغْنِيهِ﴾^(٤) وترى العرش في ذلك اليوم تحمله ثمانية أملاك، وفي ذلك اليوم تعرضون، فأين أنا والليل لي؟

فهذا يا عبدي؛ في النهار معاشك، وفي الليل فيما تعطيه تلاوتك من جنة ونار وعرض. فأنت بين آخرة ودنيا وبرزخ، فما تركت لي وقتا تخلو بي فيه لا لنفسك بل لي؟ الليل لي -يا عبدي- لا للمحمدة والثناء. تتلوا آية أولئك ﴿الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ﴾^(٥) فتشاهدكم في تلاوتك، وتفكر في مقاماتهم وأحوالهم، وما أعطيت ﴿الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْقَنَاتِ وَالْقَنَاتِ وَالصَّادِقِينَ وَالصَّادِقَاتِ وَالصَّابِرِينَ وَالصَّابِرَاتِ وَالْخَاشِعِينَ وَالْخَاشِعَاتِ وَالْمُتَصَدِّقِينَ وَالْمُتَصَدِّقَاتِ وَالصَّامِعِينَ وَالصَّامِعَاتِ﴾^(٦). فوقفت بالثناء والمحمدة مع كل طائفة أثنيت عليهم في كتابي، فأين أنا وأين خلوتك بي؟

ما عرفني ولا عرف مقدار قولي: "الليل لي" وما عرف لماذا نزلت إليك بالليل، إلا العارف المحقق، الذي لقيه بعض إخوانه، فقال له: يا أخي؛ اذكرني في خلوتك برئك. فأجابه ذلك^(٧) العبد. فقال: إذا ذكرتك فلسْتُ معه في خلوة. فمثل ذلك عرف قدر نزولي إلى السماء الدنيا بالليل، ولماذا نزلت ولمن طلبت. فأنا أتلو كتابي عليه بلسانه، وهو يسمع. فتلك مسامرتي، وذلك العبد هو الملتذ بكلامي، فإذا وقف مع معانيه، فقد خرج عني بفكره وتأمله.

(١) [القارة: ٣ - ٥]

(٢) ص ٥

(٣) [الحج: ٢]

(٤) [عبس: ٣٤ - ٣٧]

(٥) [النساء: ٦٩]

(٦) [الأحزاب: ٣٥]

(٧) ص ٥٥

فالذي ينبغي له: أن يصغي إليّ، ويخلي سمعه لكلامي، حتى أكون أنا في تلك التلاوة -كما تلوّث عليه وأسمعته- أكون أنا الذي أشرح له كلامي، وأترجم له عن معناه. فتلك مسامرتي معه. فيأخذ العلم منّي لا من فكره واعتباره.

فلا يبالي بذكر جنة ولا نار، ولا حساب ولا عرض، ولا دنيا ولا آخرة، فإنّه ما نظرها بعقله، ولا بحث عن الآية بفكره، وإنما ألقى السمع لما أقوله له وهو شهيد: حاضر معي، أتولّى تعليمه بنفسه فأقول له: يا عبدي؛ أردت بهذه الآية كذا وكذا، وبهذه الآية الأخرى كذا وكذا، هكذا إلى أن ينصدع الفجر. فيحصل من العلوم على يقين ما لم يكن عنده، فإنّه منّي سمع القرآن، ومنّي سمع شرحه وتفسير معانيه، وما أردت بذلك الكلام، وبذلك الآية والسورة. فيكون حسن الأدب معي في استماعه وإصاخته.

فإن طالبته بالمسامرة في ذلك، فيجيبني بحضور ومشاهدة؛ يعرض عليّ جميع ما كلمته به، وعلمته إيّاه. فإن كان أخذه على الاستيفاء وإلا فنجر له ما نقصه^(١) من ذلك، فيكون لي؛ لا له ولا للمخلوق.

فمثل هذا العبد هو لي، والليل بيني وبينه. فإذا انصدع الفجر استويت على عرشي، أدبر الأمر أفصل الآيات، ويمشي عبدي إلى معاشه، وإلى محادثة إخوانه، وقد فتحت بيني وبينه، باباً في خلقي، ينظر إليّ منه، وأنظر إليه منه، والخلق لا يشعرون؛ فأحدّثه على ألسنتهم، وهم لا يعرفون، ويأخذ منّي على بصيرة وهم لا يعلمون؛ فيحسبون أنّه يكلمهم وما يكلم سواي، ويظنون أنّه يجيبهم وما يجيب إلاّ إيّاي، كما قال بعض أصحاب هذه الصفة:

يَا مُؤَنِّسِي- بِاللَّيْلِ إِنَّ هَجْعَ الْوَرَى وَمُحَدِّثِي مَنْ يَنْهَمُ بِنَهَارٍ

وإذ قد أبنت لك عن أهل الليل؛ كيف ينبغي أن يكونوا في ليلهم. فإن كنت منهم فقد علمت الأدب الخاص بأهل الله، وكيف ينبغي لهم أن يكونوا مع الله. واعلم أنّه تختلف طبقاتهم في ذلك: فالزاهد حاله مع الله في ليله من مقام زهده، والمتوكّل، حاله مع الله من مقام توكله، وكذلك صاحب كلّ مقام، ولكلّ مقام لسان، هو الترجمان الإلهي. فهم متباينون في المراتب بحسب الأحوال والمقامات. وأقطاب أهل الليل هم أصحاب المعاني المجردة عن الموادّ المحسوسة

والخيالية؛ فهم واقفون مع الحق بالحق على^(١) الحق، من غير حدٍ ولا نهاية، ووجود ضدّ.

ومن أهل الليل من يكون صاحب عروج وارتقاء ودتوّ، فيتلقّاه الحقّ في الطريق، وهو نازل إلى السماء الدنيا، فيتدلّى إليه فيضع كنفه عليه. وكلّ همّة من كلّ صاحب معراج، يتلقّاه الحقّ في ذلك النزول حيث وجدها. فمن الهمم من يلقاها الحقّ في السماء الدنيا، ومنها من يلقاها في الثانية وفيما بينهما، وفي الثالثة وفيما بينهما، وفي الرابعة وفيما بينهما، وفي الخامسة وفيما بينهما، وفي السادسة وفيما بينهما، وفي السابعة وفيما بينهما، وفي الكرسيّ وفيما بينهما، وفي العرش -في أوّل النزول- وفيما بينهما؛ وهو مستوى الرحمن؛ فيعطي لتلك الهمّة من المعاني والمعارف والأسرار، بحسب المنزل الذي لقيته فيه، ثمّ تنزل معه إلى السماء الدنيا.

فتتق الهمم بين يديه، ويستشرف الحقّ على من بقي من الهمم، من أهل الليل في محاريبهم؛ ما عرجت، فيلقي إليهم الحقّ تعالى- بحسب ما يسألونه في صلاتهم ودعائهم، وهم في بيوتهم وفي محاريبهم، فتسمع تلك الهمم، التي لقيته في طريقها، ما يكون منه حجلاً إلى أولئك العبيد، فيستفيدون علوما لم تكن عندهم. فإنّه قد يخطر لهؤلاء الذين ما صعدت هممهم من السؤال للحقّ في المعارف والأسرار، ما لم يكن في قوّة هذه^(٢) الهمم أن تسألها، لقصورها عنها. فإذا سمعوا الجواب من الحقّ الذي يجيب به أولئك القوم الذين في محاريبهم، وما اخترقت هممهم سماء ولا فلّكا، فيحصل لهم من العلم بالله بقدر ما سأل عنه أولئك الأقوام.

وتمّ همهم أُخر، ارتقت فوق العرش إلى مرتبة النفس، فقد تجد الحقّ هناك وجود تنزيه، ما هو وجودها له مثل وجودها له في عالم المساحة والمقدار؛ فيشاهدون مقاما أنزه، ومنزلا أقدس، وبيئته لا يحدها التقدير، ولا يأخذها التصوير. فبيئتها بيئته تميز علوم ومراتب فهم.

ومن الهمم من يلقاها في العقل الأوّل، ومن الهمم من تلقاه في المقربين من الأرواح المهيّمة، ومن الهمم من تلقاه في العماء، ومن الهمم من تلقاه في الأرض المخلوقة من بقية طينة آدم عليه السلام فإذا لقيته هذه الهمم في هذه المراتب؛ أعطاه على قدر تعطّشها، من المقام الذي بعثها على الترقّي إلى هذه المراتب، وينزلون معه إلى السماء الدنيا. وعلى الحقيقة هو ينزلهم إلى السماء الدنيا، وينزل معهم.

(١) ص ٦ ب

(٢) ص ٧

فيستفيدون من العلوم التي يهبها الحق لتلك الهمم، التي ما تعدّت العرش. هكذا كلّ ليلة.

ثمّ تنزل هذه^(١) الهمم، وقد عرفت ما أكرمها به الحقّ، فاجتمعت بالهمم التي ما برحت من مكانها، فوجدتهم على طبقات: فمنهم^(٢) مَنْ وُجد عندهم من العلوم التي لم تتقيّد بترقّي، وكان الحقّ أقرب إليها من جبل الوريد، حين كان مع أولئك في العماء وفي السماء الدنيا وما بينهما، قال -تعالى- : ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾^(٣) فهو مع كلّ همّة حيث كانت. ويجدون هما أرضيّة قد تقدّست عن الأليّة، وعن مراتب العقول، فلم تتقيّد بحضرة، فتتال من العلوم التي تليق بهذه الصفة التي وهبهم الحقّ منها، ما حصلوا عليه من المعارف، ما يهبّ أولئك الهمم، وهي من علوم الإطلاق، الخارجة عن الحصر الأيّيّ الفلكيّ، وعن الحصر الروحانيّ العقليّ. فهم مع كونهم في ظلمة الطبيعة، على نور أضاءت به تلك الظلمة، لوجود المشاهدة.

وهؤلاء هم الذين يعرفون أنّ إدراك الأشياء المرئيّة، إنما هو من اجتماع نور البصر - مع نور الجسم المستنير، شمساً كان أو سراجاً أو ما كان، فتظهر المبصرات. فلو فُقدَ الجسمُ المستنير ما ظهر شيء، ولو فُقدَ البصر ما أضاء شيء مما يدركه البصر مع النور الخارج أصلاً.

ألا ترى صاحب الكشف، إذا أظلم الليل، وانغلق عليه باب بيته، ويكون معه في تلك الظلمة شخص آخر، وقد تساوى في عدم الكشف للمبصرات، فيكون أحدهم ممن يُكشف له في أوقاتٍ؛ فيتجلّى له^(٤) نورٌ، يجتمع ذلك النور مع نور البصر، فيدرك ما في ذلك البيت المظلم، مما أراد الله أن يكشف له منه، كلّهُ أو بعضه، يراه مثل ما يراه بالنهار أو بالسراج، ورفيقه الذي هو معه لا يرى إلّا الظلمة، غير ذلك لا يراه؟ فإنّ ذلك النور ما تجلّى له، حتى يجتمع بنور بصره، فينقّر حجاب الظلمة.

فلو لم يكن الأمر كما ذكرناه، لكان صاحب هذا الكشف مثل صاحبه لا يدرك شيئاً، أو يكون رفيقه مثله يدرك الأشياء، فيكون إمّا من أهل الكشف مثله، أو يدركه بنور العلم. فإنّ المكاشف يدركه بنور الخيال - كما يدركه النائم - ورفيقه إلى جانبه مستيقظ لا يرى شيئاً. كذلك

(١) ثابتة في الهامش بقلم الأصل.

(٢) ص ٧ ب

(٣) [الحديد: ٤]

(٤) ص ٨

صاحب الكشف. ولو سألت صاحب الكشف: هل ترى ظلمة في حال كشفك؟ لقال: لا، بل يقول أنارت البقعة، حتى قلت إن الشمس ما غابت، فأدركت المبصرات كما أدركها نهارا. وهذه المسألة؛ ما رأيت أحدا تبه عليها، إلا إن كان وما وصل إلي. فالكون كله في أصله مظلم، فلا يرى إلا بالنورين، فإنه يحدث هذا الأمر.

ونظيره الذي يؤيده؛ إيجاد العالم. فإنه من حيث ذاته عدم، ولا يكتسب الوجود إلا من كونه قابلا -وذلك لإمكانه- واقتدار الحق المخصص المرجح وجوده على عدمه. فلو^(١) زال القبول من الممكن، لكان كالحال لا يقبل الإيجاد. وقد اشترك المحال والممكن قبل الترجيح بالوجود، في العدم. كما أنه مع قبوله، لو لم يكن اقتدار الحق، ما وجد عين هذا المعدوم، الذي هو الممكن. فلم تظهر الأعيان المعدومة بالوجود إلا بكونها قابلة: وهو مثل نور البصر. وكون الحق قادرا، وهو مثل نور الجسم النير.

فظهرت الأعيان كما ظهرت المبصرات بالنورين. فكما أن الممكن لا يزال قابلا، والحق مقتدرا ومريدا، فينحفظ على الممكن إبقاء الوجود. إذ له من ذاته العدم. كذلك الباصر؛ لا يزال نور بصره في بصره، و(لا تزال) الشمس متجلية في نورها، فتحفظ الإبصار المتعلق بالمبصرات، وهي من ذاتها -أعني المبصرات- غير منورة، بل هي مظلمة. فاعقل إن كنت تعقل؛ فهذا الأمر أصل ضلال العقلاء، وهم لا يشعرون، لما لم يعقلوه. وهو سر من أسرار الله -تعالى-، جملة أهل النظر.

ومن هذه المسألة يتبين لك قدم الحق وحدث الخلق، لكن على غير الوجه الذي يعقله أهل الكلام، وعلى غير الوجه الذي تعقله الحكماء بالقلب لا بالحقيقة؛ فإن الحكماء على الحقيقة هم أهل الله: الرسل والأنبياء والأولياء. إلا أن الحكماء بالقلب: أقرب إلى العلم من غيرهم، حيث لم يعقلوا^(٢) الله إلا إلهها. وأهل الكلام من النظائر ليسوا^(٣) كذلك.

فأقطاب أهل الليل؛ من يكون الليل في حقهم كالنهار، كشفا وشغلا. قال -تعالى-: ﴿وَإِنَّمْ

(١) ص ٨ ب

(٢) ص ٩

(٣) ق: ليس.

لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ مُصْبِحِينَ. وَبِاللَّيْلِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴿١﴾ أي تعلمون منهم في الصباح، ما تعلمون منهم في الليل. إذ كان ليلاً عند غيرهم، ممن ليس له مقام الكشف بالليل، كما لصاحب النور؛ فالليل والصباح عنده سواء. فهذا معنى قوله: ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾. فإن ادّعت لك نفسك أنك من أهل الليل؛ فانظر هل لها قدمٌ وكشفٌ فيما ذكرت لك، فهو المحك والمعيار. ولكلّ ليل في القرآن، أمور وعلوم لا يعرفها إلا أهل الليل خاصة. ﴿وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ﴾ ﴿٢﴾.

(١) [الصفافات: ١٣٧، ١٣٨]

(٢) [الأحزاب: ٤]

الباب الثاني والأربعون في معرفة الفتوة والفتيان، ومنازلهم وطبقاتهم، وأسرار أقطابهم

وَفَتَيَانِ صَدَقَ لَا مَلَالَةَ عِنْدَهُمْ مُقَسَّمَةٌ أحوَالُهُمْ فِي جَلِيسِهِمْ وَإِنْ (١) جَاءَ كُفُوُ أَثَرُوهُ بِرِّهِمْ لَهُمْ مِنْ خَفَايَا (٢) الْعِلْمِ كُلِّ شَعِيرَةٍ كَتَجَلٍ قَسِيٍّ وَالَّذِي كَانَ قَبْلَهُ بِذَلِكَ حَازُوا السَّبْقَ فِي كُلِّ حَلَبَةٍ بِمَيْمَنَةٍ خُصُّوا تَعَالَى مَقَامُهَا فَكَلَّمَا يَدَيَّ رَبِّي يَمِينٌ كَرِيمَةٌ إِذَا خَلَعَ الْمُؤَلَّى عَلَى أَهْلِهِ تَرَى	لَهُمْ قَدَمٌ فِي كُلِّ فَضْلٍ وَمَكْرَمَةٍ فَهُمْ بَيْنَ تَوْقِيرٍ لِقَوْمٍ وَمَرْحَمَةٍ وَلَا تَلْحَقُ الْفَتَيَانُ فِي ذَلِكَ مَنَدَمَةٍ وَمَا هُوَ مَوْسُومٌ لَدَيْهِمْ بِسَمْسِمَةٍ وَمَنْ كَانَ مِنْهُمْ مِمَّنِ اللَّهُ أَعْلَمَهُ فَلَيْسَ يُجِيبُونَ السَّفِيَةَ بِلَفْظٍ مَهْ وَلَيْسَ لَهَا ضِدٌّ يُسَمَّى بِمَشَأَمَةٍ وَإِنْ كَرِيمَ الْقَوْمِ مَنْ كَانَ أَكْرَمَهُ مَلَابِسُهُمْ بَيْنَ الْمَلَابِسِ مُعْلَمَةٌ

اعلم أن للفتوة مقام القوة، وما خلق الله من الطبيعة أقوى من الهواء. وخلق الإنسان أقوى من الهواء إذا كان مؤمناً، كذا ورد في الخبر النبوي عن الله تعالى - مع الملائكة، «لَمَّا (٣) خلق الأرض وجعلت تُمِدُّ»، الحديث بكماله وفي آخره: «يا رب؛ فهل خلقت شيئاً أشد من الريح؟ قال: نعم؛ المؤمن يتصدق بيمينه ما تعرف بذلك شماله».

وقال تعالى:- ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ﴾ (٤) فنعت الرزاق بالقوة، لوجود الكفران بالمنعم من المرزوقين. فهو يرزقهم مع كفرهم به، ولا يمنع عنهم الرزق والإنعام والإحسان بكفرهم، مع أن الكفر بالتَّعَمُّ (٥) سبب مانع، يمنع النعمة. فلا يرزق الكافر مع وجود الكفر منه لما

(١) ص ٩ ب

(٢) أضاف في الهامش: خفي، مع إبقاء خفايا في ق وإشارة التصويب عليها.

(٣) ص ١٠

(٤) [الذاريات: ٥٨]

(٥) ثابتة في الهامش بقلم الأصل.

رزقه، إلا من له القوة. فهذا نعته بـ "ذي القوة المتين" فإن المتانة في القوة تضاعفها، فما اكتفى - سبحانه- بالقوة، حتى وصف نفسه بأنه المتين فيها. إذ كانت القوة لها طبقات في التمكن من القوي، فوصف نفسه بالمتانة، وهذه صفة أهل الفتوة.

فإن الفتوة ليس فيها شيء من الضعف؛ إذ هي حالة بين الطفولة والكهولة؛ وهو عمر الإنسان من زمان بلوغه إلى تمام الأربعين من ولادته، يقول الله تعالى- في هذا المقام: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً﴾^(١) وذلك حال الفتوة، وفيها يسمى فتى. وما قرن معها شيئاً من الضعف، ثم قال ﷻ: ﴿ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً﴾^(٢) يعني ضعف الكهولة إلى آخر العمر، ﴿وَشَيْبَةً﴾^(٣) يعني وقاراً، أي سكوناً، لضعفه عن الحركة. فإن الوقار من الوقور وهو الثقل. فقرن مع هذا الضعف الثاني، الشيبة التي هي الوقار. فإن الطفل وإن كان ضعيفاً، فإنه متحرك جداً. واختلف في حركته؛ هل هي من الطبيعة أو من الروح؟ روي أن إبراهيم عليه السلام لما رأى الشيب قال: "يا رب؛ ما هذا؟" قال: "الوقار" قال: "اللهم زدني وقاراً".

فهذا حال الفتوة ومقامها، وأصحابها يُسمون الفتيان. وهم الذين حازوا مكارم الأخلاق أجمعها. ولا يتمكن لأحد أن يكون حاله مكارم الأخلاق، ما لم يعلم الحال التي يصرفها فيها، ويظهر بها. فالفتيان أهل علم وافر. وقد أفردنا لها باباً في داخل هذا الكتاب، حين تكلمنا على المقامات والأحوال. فمن ادعى الفتوة، وليس عنده علم بما ذكرناه، فدعواه كاذبة. وهو سريع الفضيحة. فلا ينبغي أن^(٤) يسمى فتى، إلا من علم مقادير الأكوان، ومقدار الحضرة الإلهية. فيعامل كل موجود على قدره من المعاملة، ويقدم من ينبغي أن يقدم، ويؤخر ما ينبغي أن يؤخر.

وتفاصيل هذا المقام، وحكم الطائفة فيه، استوفيناها في رسالة "الأخلاق" التي كتبنا بها للفخر محمد بن^(٥) عمر بن خطيب الرزي رحمه الله- فلنذكر منها في هذا الباب الأصل الذي^(٦)

(١) [الروم: ٥٤]

(٢) [الروم: ٥٤]

(٣) ص ١٠ ب

(٤) من س فقط

(٥) "محمد بن" ثابتة في الهامش بخط آخر، وهي ثابتة في س، هـ.

(٦) ص ١١

ينبغي أن يعول عليه. وذلك أنه ليس في وسع الإنسان أن يسع العالم بمكارم أخلاقه، إذ كان العالم كله واقفا مع غرضه أو إرادته، لا مع ما ينبغي. فلما اختلفت الأغراض والإرادات، وطلب كل صاحب غرض أو إرادة، من الفتى أن يعامله بحسب غرضه وإرادته، والأغراض متضادة، فيكون غرض زيد في عمرو أن يعادي خالدا؛ ويكون غرض خالد في عمرو أن يعادي زيدا^(١)، أو غرضه أن يواليه ويحبّه ويودّه. فإن تفتّى مع زيد^(٢) عادى خالدا، وذمّه خالد، وأثنى عليه زيد بالفتوة وكريم الخلق. وإن لم يعاد خالدا ووالاه وأحبّه، أثنى عليه خالد وذمّه زيد.

فلما رأينا أنّ الأمر على هذا الحدّ، وأنّه لا يعمّ ولم يتمكن عقلا ولا عادة، أن يقوم الإنسان في هذه الدنيا أو حيث كان، في مقام يرضي المتضادين، انبغى للفتى أن يترك هوى نفسه، ويرجع إلى خالقه الذي هو مولاه وسيّده، ويقول: أنا عبد، وينبغي للعبد أن يكون بحكم سيّده، لا بحكم نفسه، ولا بحكم غير سيّده؛ يتبع مرضيه، ويقف عند حدوده ومراسمه، ولا يكن ممن جعل مع سيّده شريكا في عبوديته، فيكون مع سيّده بحسب ما يجد له، ويتصرّف فيما يرسم له، ولا يبالي: وافق أغراض العالم أو خالفهم، فإن وافق ما^(٣) وافق منها، فذلك راجع إلى سيّده.

فخرج له توقيع من ديوان سيّده، على يدي رسولٍ قام الدليل له والعلم، بأنّه خرج إليه من عند سيّده، وأنّ ذلك التوقيع توقيع سيّده، فقام له إجلالا، وأخذ توقيع سيّده، ومع التوقيع مشافهة؛ فشافه العبيد بما أمره السيّد أن يشافهم به. وذلك هو الشرع المقرّر. والتوقيع هو الكتاب المنزل، المسمّى قرآنا. والرسول هو جبريل عليه السلام. وحاجب الباب، الذي يصل إليه الرسول الملكي من عند الله بالتوقيع والمشافهة، هو النبيّ المبشّر - محمد صلى الله عليه وآله - أو أيّ نبيّ كان من الأنبياء في زمان بعثتهم. فلزم العبيد مراسم سيّدهم، التي ضمنها توقيعهم، والتي جاءت بها المشافهة، فلم يكن لهم في نفوسهم ملك ولا تدبير.

فمن وقف عند حدود سيّده وامتلأ مراسمه، ولم يخالفه في شيء مما جاءه به، على حدّ ما رسم له - من غير زيادة بقياس أو رأي، ولا نقصان بتأويل - فعامل جنسه من الناس بما أمر أن يعاملهم به، من مؤمن وكافر وعاص ومنافق. وما تمّ إلا هؤلاء الأصناف الأربعة. وكلّ صنف من

(١) "عمرو أن يعادي زيدا" هي في الأصل: "زيد أن يعادي عمرو"

(٢) ق: عمرو

(٣) ص ١١ ب

هؤلاء على طبقات: فالمؤمن منه طائع وعاصٍ، وولي ونبي ورسول وملِك وحيوان ونبات ومعدن. والكافر منه مشرك وغير مشرك. والمنافق منه ينقص^(١) في الظاهر عن دَرَك الكافر، فإنَّ المنافق له الدَّرَك الأسفل من النار، والكافر له الأعلى والأسفل، وأمَّا العاصي فينقص في الظاهر عن درجة المؤمن المطيع بقدر معصيته. فهذا الواقع عند مراسم سيِّده هو الفتى.

فكلَّ إنسان لا بدَّ أن يكون جليسا، لأكبر منه أو أصغر منه أو مكافئا له؛ إمَّا في السنِّ وإمَّا في الرتبة أو فيهما. فالفتى من وقَّره الكبير في العلم أو في السنِّ، والفتى من رحم الصغير في العلم أو في السنِّ، والفتى من أثر المكافئ في السنِّ أو في العلم.

ولست أعني بقولي: "في العلم" إلا المرتبة خاصَّة. فأتينا بالعلم لشرفه، فإنَّ الملِك قد يكون صغيرا في السنِّ، صغيرا في العلم، ويكون شخص من رعيته كبيرا في السنِّ كبيرا في العلم. فإن عرف الملِك قدر ما رسم له الحق في شرعه، من توقيير الكبير وشرف العلم، عامله الملِك بذلك، وإن لم يفعل فيكون الملِك سيِّء المَلَكَة.

فينبغي للفتى أن يعرف شرف المرتبة، التي هي السلطنة. وأتته نائب الله في عبادته وخليفته في بلاده. فيعامل من أقامه الله فيها، وإن لم يُجرِ الحق على يديه بما ينبغي للمرتبة، من السمع والطاعة في المنشط والمكره، على حد ما رسم له سيِّده، وما هو^(٢) عليه، مما أقام الله ذلك السلطان فيه، من الأخلاق المحمودة أو المذمومة، في الجور والعدل. فينبغي^(٣) للفتى أن يوفِّي للسلطان حقَّه الذي أوجبه الله له عليه، ولا يطلب منه حقَّه الذي جعله الله له قبل السلطان، مما له أن يسامحه فيه إن منعه منه، فتوة عليه ورحمة به وتعظيما لمنزلته؛ إذ كان له أن يطلبه به يوم القيامة.

فالفتى من لا خصم له، لأنَّه فيما عليه يؤدِّيه، وفيما له يتركه؛ فليس له خصم. والفتى من لا تصدر منه حركة عبثا جملة واحدة، ومعنى هذا أنَّ الله -تعالى- سمعه يقول: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَاطِلًا﴾^(٤) وهذه الحركة الصادرة من الفتى مما بينهما، وكذلك حركة كل متحرك

(١) ص ١٢

(٢) ثابتة في الهامش بقلم الأصل.

(٣) ص ١٢ ب

(٤) [ص: ٢٧]

خلقه الله بين السماء والأرض فما هي عبث، فإنّ الخالق حكيم. فالفتى من يتحرك أو يسكن لحكمة في نفسه. ومن كان هذا حاله في حركاته، فلا تكون حركته عبثاً؛ لا في يده، ولا في رجله، ولا شتمه، ولا أكله، ولا لمسه، ولا سميحه، ولا بصره، ولا باطنه؛ فيعلم كلّ نفس فيه، وما ينبغي له، وما حكم سيّده فيه. ومثل هذا لا يكون عبثاً. وإذا كانت الحركة من غيره فلا ينظرها عبثاً، فإنّ الله خلقها أي قدرها، وإذا قدرها فما تكون عبثاً ولا باطلاً؛ فيكون حاضراً مع هذا عند وقوعها في العالم. فإن فتح له بالعلم في الحكمة فيها، فبيخ على بخ، وهو صاحب عناية. وإن لم يفتح له في العلم بالحكمة فيها، فيكفيه حضوره^(١) في نفسه أنّها حركة مقدّرة، منسوبة إلى الله، وأنّ الله فيها سرّاً يعلمه الله، فيؤدّيه هذا القدر من العلم إلى الأدب الإلهي.

وهذا لا يكون إلّا للفتيان، أصحاب القوّة، الحاكين على طبائع النفوس والعادات. ولا يكون في هذا المقام من هذه الطائفة إلّا الملامية؛ فإنّ الله قد ولّاهم على نفوسهم، وأيدّهم بروح منه عليها؛ فلمهم التصريف التام والكلمة الماضية، والحكم الغالب. فهم السلاطين في صور العبيد، يعرفهم الملأ الأعلى. فليس أحدٌ مما سوى الإنس والجانّ إلّا ويقول بفضلّه، إلّا بعض الثقلين، فإنّ الحسد يمنعهم من ذلك.

فطبقاتُ الفتيان هو ما ذكرناه؛ من يعلم منهم علم الله في الحركات، ومن لا يعلم علم الله في ذلك على التعيين، وإن علم أنّ شئ أمراً لم يطلعه الله عليه. وأمّا منزلتهم؛ فهو الذي قلنا في أول الباب، في قوله: ﴿ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً﴾^(٢) وينظر إلى هذا الإيجاد من الحقائق الإلهية، الآية الأخرى وهي قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ﴾^(٣).

فهم يعاملون الخلق بالإحسان إليهم مع إساءتهم لهم، كإعطاء الله الرزق للمرزوقين الكافرين بالله وبنعيمه؛ فلمهم القوّة العظمى على نفوسهم، حيث لم يغلبهم هواهم، ولا ما جُبِلَت النفس عليه^(٤) من حبّ الثناء والشكر والاعتراف.

(١) ص ١٣

(٢) [الروم: ٥٤]

(٣) [الناريايات: ٥٨]

(٤) ص ١٣ ب

قال -تعالى- حاكيا: ﴿سَمِعْنَا فَتَى يَدُكُرُهُمْ يُقَالُ لَهُ إِبرَاهِيمُ﴾^(١) فأطلق الله على ألسنتهم فتوة إبراهيم بلسانهم، لما كانت الفتوة بهذه المثابة، لأنه قام في الله حق القيام. ولما أحالهم على الكبير من الأصنام، على نية طلب السلامة منهم فإنه قال لهم: ﴿فَسَلُّوهُمْ إِنْ كَانُوا يَنْطِقُونَ﴾^(٢) يريد توبيخهم، ولهذا رجعوا إلى أنفسهم وهو قوله -تعالى-: ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبرَاهِيمَ عَلَى قَوْمِهِ﴾^(٣) في كلِّ حال، وإنما سُمِّي ذلك كذبا لإضافة الفعل في عالم الألفاظ إلى كبيرهم، والكبير (هو) الله على الحقيقة، والله هو الفاعل، المكسّر - للأصنام بيد إبراهيم، فإنه يده التي يبطش بها، كذا أخبر عن نفسه، فكسّر هذه الأصنام التي زعموا أنها آلهة لهم.

ألا ترى المشركين يقولون فيهم: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾^(٤) فاعترفوا أنّ ثمَّ إلها كبيرا أكبر من هؤلاء، كما هو ﴿أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾^(٥) و﴿أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ﴾^(٦).

فهذا الذي قال إبراهيم صحيح في عقد إبراهيم عليه السلام وإنما أخطأ المشركون حيث لم يفهموا عن إبراهيم ما أراد بقوله: ﴿بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ﴾^(٧) فكان قصْد إبراهيم بكبيرهم؛ الله تعالى، وإقامة الحجّة عليهم وهو موجود في الاعتقادين، وكونهم آلهة؛ ذلك على زعمهم، والوقف عليه^(٨) حسن عندنا تام.

وابتدا إبراهيم بقوله: "﴿هَذَا﴾ قولي"، فالخبر محذوف يدلّ عليه مساق القصة^(٩) ﴿فَسَلُّوهُمْ إِنْ كَانُوا يَنْطِقُونَ﴾^(١٠) فهم يخبرونكم، ولو نطقت الأصنام في ذلك الوقت، لنسبت الفعل إلى الله، لا إلى إبراهيم. فإنه مقرّر عند أهل الكشف من أهل طريقنا، أنّ الجماد والنبات والحيوان قد فطرهم الله على معرفته وتسبيحه بحمده، فلا يرون فاعلا إلا الله. ومن كان هذا في فطرته، كيف ينسب الفعل لغير الله؟

(١) [الأنبياء: ٦٠]

(٢) [الأنبياء: ٦٣]

(٣) [الأنعام: ٨٣]

(٤) [الزمر: ٣]

(٥) [المؤمنون: ١٤]

(٦) [الأعراف: ١٥١]

(٧) [الأنبياء: ٦٣]

(٨) عليه أي عند لفظ: "كبيرهم".

(٩) ص ١٤، وربما كانت: القضية

(١٠) [الأنبياء: ٦٣]

فكان إبراهيم على بينة من ربه في الأصنام؛ أنهم لو نطقوا لأضافوا الفعل إلى الله. لأنه ما قال لهم: "سلوهم" إلا في معرض الدلالة، سواء نطقوا أو سكتوا، فإن لم ينطقوا يقول لهم: "لم تعبدون ما لا يسمع ولا يُبصر ولا يغني عنكم من الله شيئاً" ولا عن نفسه، ولو نطقوا، لقالوا: "إن الله قَطَعْنَا قِطْعاً"، لا يتمكن في الدلالة أن تقول الأصنام غير هذا.

فإنها لو قالت: "الصنم الكبير فعل ذلك بنا" لكذبت، ويكون تقريراً من الله لكفرهم، ورداً على إبراهيم عليه السلام فإن الكبير ما قطعهم جذاذاً. ولو قالوا في إبراهيم أنه قطعنا، لصدقوا في الإضافة إلى إبراهيم، ولم تلزم الدلالة بنطقهم على وحدانية الله ببقاء الكبير، فيبطل كون إبراهيم قصد الدلالة فلم تقع، ولم يصدق: ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَى قَوْمِهِ﴾^(١) فكانت له الدلالة في نطقهم لو نطقوا كما قررنا، وفي عدم نطقهم لو لم ينطقوا.

ومثل هذا ينبغي أن يكون قصد الأنبياء^(٢) -عليهم السلام- فهم العلماء صلوات الله عليهم -ولهذا ﴿فَرَجَعُوا إِلَى أَنْفُسِهِمْ فَقَالُوا إِنَّكُمْ أَنْتُمُ الظَّالِمُونَ. ثُمَّ نَكِسُوا عَلَى رُءُوسِهِمْ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَؤُلَاءِ يَنْطِقُونَ﴾^(٣) فقال الله لمثل هؤلاء: ﴿أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ﴾^(٤).

فكان من فتوته أن باع نفسه في حق أحديّة خالقه لا في حق خالقه، لأنّ الشريك ما ينفي وجود الخالق، وإنما يتوجّه على نفي الأحديّة، فلا يقوم في هذا المقام إلا من له القطبيّة في الفتوة، بحيث يدور عليه مقامها.

ومن الفتوة قوله -تعالى-: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَتْلِهِ﴾^(٥) فأطلق عليه باللسان العبراني، معنى يعبر عنه في اللسان العربي بالفتى، وكان في خدمة موسى عليه السلام وكان موسى في ذلك الوقت حاجب الباب؛ فإنه الشارع في تلك الأمة ورسولها، ولكل أمة باب خاص إلهي، شارعهم هو حاجب ذلك الباب، الذي منه يدخلون على الله -تعالى-. ومحمد ﷺ هو حاجب الحجاب، لعموم رسالته، دون سائر الأنبياء عليهم السلام. فهم حجبته ﷺ من آدم عليه السلام إلى آخر نبي

(١) [الأنعام: ٨٣]

(٢) ص ١٤ ب

(٣) [الأنبياء: ٦٤-٦٥]

(٤) [الصافات: ٩٥]

(٥) [الكهف: ٦٠]

ورسول.

وإنما قلنا: "إنهم حجبته" لقوله ﷺ: «آدمُ فمن دونه تحت لوائِي» فهم نوابه في عالم الخلق، وهو روحٌ مجرّد، عارفٌ بذلك قبل نشأة جسمه. قيل له: «متى كنت نبياً؟ فقال: كنتُ نبياً وآدم بين الماء والطين» أي لم يوجد آدم بعد، إلى أن وصل زمان ظهور جسده^(١) المطهر ﷺ فلم يبقَ حكمٌ لنائب من نوابه، من سائر الحجاب الإلهيين؛ وهم الرسل والأنبياء -عليهم السلام- إلا عنث وجوههم لقيوميّة مقامه. إذ كان حاجب الحجاب؛ فقرّر من شرعهم ما شاءه، بإذن سيّده ومرسله، ورفع من شرعهم ما أمر برفعه ونسخه. فرما قال من لا علم له بهذا الأمر: "إن موسى عليه السلام كان مستقلاً مثل محمد بشره"، فقال رسول الله ﷺ: «لو كان موسى حيّاً ما وسعه إلا أن يتبعني» وصدق ﷺ.

فالفقّي أبداً في منزل التسخير كما قال عليه السلام: «خادمُ القوم سيّدهم» فمن كانت خدمته سيادته، كان عبداً محضاً خالصاً. ويفضل الفتيان بعضهم على بعض بحسب المتفقّي عليه من المنزلة عند الله بوجه، ومن الضعف بوجه. فأعلاهم من تفقّي على الأضعف، من ذلك الوجه، وأعلاهم أيضاً من تفقّي على الأعلى عند الله، من ذلك الوجه الآخر. فالمتفقّي على الأضعف كصاحب السّفرة، وهو الشخص الذي أمره شيخه أن يقرب السّفرة إلى الأضياف، فأبطأ عليهم من أجل النمل الذي كان فيها، فلم ير من الفتوة أن ينفّض النمل من السّفرة. فإنّ من الفتوة أن يصرفها في الحيوان. فوقف إلى أن خرجت النمل من السّفرة من ذاتها، من غير أن يكون لهذا الشخص في^(٢) إخراج النمل تعمل قهريّ. فإنّ الفتيان لهم القوّة وليس لهم القهر، إلا على نفوسهم خاصّة. ومن لا قوّة له لا فتوة له، كما أنّه من لا قدرة له لا حلم له. فقال له الشيخ: لقد دققت.

فهذه مراعاة الأضعف، لكنّه ما تفقّي مع الأضياف، حيث أبطأ عن المبادرة إلى كرامتهم. فلهذا ربطنا في أوّل الباب، أنّه لا يتمكّن لأحد إرسال المكارم في العموم، لاختلاف الأغراض. فينظر الفقي في حقّ الشخصين المختلفي الأغراض، اللذين إذا أَرْضى الواحد منهما أسخط الآخر، وصورة

(١) ص ١٥

(٢) ص ١٥ ب

نظره في حقَّ الشخصين، أيُّهما أقرب إلى حكم الوقت والحال في الشرع. فالذي هو أقرب إلى حكم الوقت والحال في الشرع صرَّف الفتوة معه، فإن اتَّسع الوقت إلى أن يتفتَّى مع الآخر بوجهٍ يرضي الله فَعَلَ أيضًا، وإن لم يتَّسع فقد وَفَّى المقامَ حقَّه، وكان من الفتيان بلا شكَّ. وإن كان في رتبته الفعل بالهمة، والفعل بالحس؛ فعل الفتوة مع الواحد حسًّا، ومع الآخر بالهمة.

دخل رجل على شيخنا أبي العباس العريبي، وأنا عنده، فتفاوضا في إيصال معروف، فقال الرجل: يا سيِّدنا "الأقربون أوَّلَى بالمعروف" فقال الشيخ من غير توقُّفٍ: "إلى الله".

وأخبرني أبو عبد الله محمد بن القاسم بن عبد الكريم التميمي الفاسي، قال يخبر عن أبي عبد الله الدقاق، كان بمدينة فاس، وتذكروا^(١) الفعل بالهمة، فقال أبو عبد الله الدقاق: "فزتُ بواحدة ما لي فيها شريك: ما اغتبتُ أحدا قطَّ، ولا اغتيتُ بحضرتي أحد قطَّ" فهذا من الفعل بالهمة حيث تفتَّى على من عادته أن يغتاب، فيكتسب الأوزار، أن لا يقدر على الغيبة في مجلسه بحضوره، من غير أن يكون من الشيخ نهْيٌ له عن ذلك. وتفتَّى أيضًا على الذي يُذكر بما يكره بحضوره، بأنَّه لا يذكر فيه بما يكره. وكان سيِّد وقته في هذا الباب. خرَّج مناقبه شيخنا أبو عبد الله بن عبد الكريم المذكور آنفاً في كتاب: "المستفاد في ذكر الصالحين والعباد بمدينة فاس وما يليها من البلاد".

فقد علمت، على الحقيقة، أنَّ الفتى مَنْ بذل وسعه واستطاعته في معاملة الخلق على الوجه الذي يرضي الحقَّ ﴿وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ﴾^(٢).

(١) ص ١٦
(٢) [الأحزاب: ٤]

الباب الثالث والأربعون

في معرفة جماعة من أقطاب الورعين، وعامة ذلك المقام

لَوِزْتُ الْهَاشِمِيَّ مَعَ الْمَسِيحِ أُجَاهِدُ كُلَّ ذِي جِسْمٍ وَرُوحٍ وَتَرْجَمَةٌ بِقُرْآنٍ فَصِيحٍ تُنَازِعُنِي عَلَى الْوَحْيِ الصَّرِيحِ عَلَى الْأَحْوَالِ بِالتَّبَيُّ الصَّحِيحِ مِنَ الْوَرَعِينَ مِنْ أَهْلِ الْفُتُوحِ وَيَسْتَتْنُونَ سُلْطَنَةَ الْمُنِيحِ	أَنَا خَتْمُ الْوَلَايَةِ دُونَ شَيْءٍ كَمَا^(١) أَنِّي أَبُو بَكْرٍ عَتِيقٌ بِأَرْمَاحٍ مُثَقَّفَةٍ طَوَالٍ أَشَدُّ عَلَى كَتِيبَةٍ كُلِّ عَقْلٍ لِي الْوَرَعُ الَّذِي يَسْمُو اعْتِلَاءً وَسَاعَدَنِي عَلَيْهِ رِجَالُ صِدْقٍ يُؤَالُونَ الْوُجُوبَ وَكُلَّ نَدْبٍ

الكلام على الورع وأهله، وتزكّيه، يردُّ في داخل الكتاب في ذكر المقامات والأحوال منه إن شاء الله تعالى، والذي يتعلّق بهذا الباب الكلام على معرفة طائفة من أقطابه وعموم مقامه. فاعلم أنّ أبا عبد الله الحارث بن أسد المحاسبي^(٢)، كان من عامة هذا المقام وأبا يزيد البسطامي وشيخنا أبا^(٣) مدين، في زماننا كانا من خاصّته. فأعلى (ورع) أقطاب الورعين اجتناب الاشتراك في إطلاق اللفظ؛ إذ كان الورع اجتناب المحرّمات، وكلّ ما فيه شبهة من جانب المحرّم، فيُجتنب لذلك الشبهة، وهو المعبر عنه بالشبهات، أي الشيء الذي له شبهة بما جاء النص الصريح بتحريمه؛ من كتاب أو سنة أو إجماع بالحال الذي يوجب له هذا الاسم؛ مثل أكل لحم الخنزير لمن ليس له حال الاضطرار فهو عليه حرام. فلهذا قلنا بالحال الذي يوجب له هذا الاسم. كما أنّ المضطرّ ليس بمخاطب بالتحريم. فأكل لحم الخنزير في حقّ من حاله الاضطرار هو له حلال بلا خلاف.

(١) ص ١٦ ب

(٢) الحارث بن أسد المحاسبي البغدادي الصوفي الزاهد العارف، صاحب المصتفات في أحوال القوم. كان أبوه واقفياً أي يقف في القرآن فلا يقول هو مخلوق ولا غير مخلوق. ومات وخلف مالا كثيراً فلم يتناول الحارث منه شيئاً وقال: أهل ملتين لا يتوارثون. وكان كبير القدر غالي المثل. توفي سنة ثلاث وأربعين ومائتين. ويحكى عن المحاسبي أنه كان إذ مدّ يده إلى طعام فيه شبهة تحرك على أصبعه عرق، فكان يمتنع منه. الوافي بالوفيات [٤/ ٧٣]

(٣) ص ١٧

ولمّا كان التحريم معناه المنع من الالتباس به؛ ورأوا أنّ لذلك أحوالا، وأنّه ما ثمّ في الوضع شيء محرّم لعينه، ولهذا قيّده الشارع بالأحوال، وقد انسحب عليه التحريم للحال. فما هو محرّم لعينه أوّلى بالاجتناب؛ فلا بدّ من اجتنابه ولا بدّ؛ باطنا، علما. وقد يحلّ هذا المحرّم لعينه، ظاهرا لحال ما يلزمه. وهذا هو التحريم الذي لا يحلّ أبدا، من حيث معناه. ولا يصحّ أن تجيء آية شرعية تحلّه. وهو الاتّصاف بأوصاف الحقّ تعالى- التي بها يكون إلها.

فواجب شرعا وعقلا؛ اجتناب هذه الأسماء الإلهية معنّى. فإن^(١) أُطلقت لفظا، فينبغي أن لا تُطلق لفظا على أحد، إلّا تلاوة. فيكون الذي يطلقها تاليا حاكيا كما قال تعالى:- ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾^(٢) فسمّاه عزيزا رءوفا رحما، فنسمّيه بتسمية الله إيّاه، ونعتقد أنّه ﷺ في نفسه مع ربّه، عبدٌ ذليلٌ خاشعٌ أوّاهٌ منيبٌ.

فإطلاق الألفاظ التي تُطلق على الحقّ من الوجه الصحيح الذي يليق بالجناب الإلهي، لا ينبغي أن تُطلق على أحدٍ من خلق الله إلّا حيث أُطلقها الحقّ، لا غير. وإن أباح ذلك فالورع ما هو مع المباح، ولا سيّما في هذه المسألة خاصة. فلا يطلقها، مع كون ذلك قد أُبيح له. فإذا أُطلقها على من أطلقها عليه الحقّ أو الرسول ﷺ فيكون هذا المطلق تاليا أو مترجما ناقلًا عن رسول الله ﷺ في ذلك الإطلاق.

ثمّ من الورع عند هؤلاء الرجال؛ أن ينزلوا إلى ما اختصّت به الأنبياء والرسل، من الإطلاق. فيتورّعوا أن يطلقوا عليهم أو على أحد من ليس بنبيّ ولا رسولٍ اللفظ الذي اختصّوا به. فيطلقون على الرسل الذين ليسوا برسل الله لفظ الورثة، والمترجمين؛ فيقولون: "وَصَلِّ"^(٣) من السلطان الفلاني إلى السلطان الفلاني ترجانٌ يقول كذا وكذا". فلم يطلقوا على المرسل ولا على المرسل إليه اسم الملك، ورعًا وأدبا مع الله، وأطلقوا عليه اسم السلطان. فإنّ الملك من أسماء الله. فاجتنبوا هذا اللفظ أدبا وحرمة وورعا، وقالوا: "السلطان" إذ كان هذا اللفظ لم يرد في أسماء الله.

(١) ص ١٧ ب
(٢) [التوبة: ١٢٨]
(٣) ص ١٨

وأطلقوا على الرسول الذي جاء من عنده اسم: "الترجمان"، ولم يطلقوا عليه اسم "الرسول"، لأنه قد أطلق على رُسُلِ الله فجعلوه من خصائص النبوة والرسالة الإلهية، أدبا مع رسل الله - عليهم السلام-. وإن كان هذا اللفظ قد أُبيح لهم، ولم يُنْهَوْا عنه، ولكن لم يوجب عليهم. فكان لزوم الأدب أولى مع مَنْ عَرَفْنَا اللهَ أَنَّهُ أعظم مَنَّا منزلة عنده، وهذا لا يعرفه إلاّ الأدباء الورعون.

ثُمَّ إِنَّ لَهُوْلَاءَ مرتبة أخرى في الورع؛ وهي أَنَّهُمْ ﷺ يَحْتَنِبُونَ كُلَّ أَمْرٍ تَقَعُ فِيهِ الْمَزَاحِمَةُ بَيْنَ الْأَكْوَانِ، وَيَطْلُبُونَ طَرِيقًا لَا يَشَارِكُهُمْ فِيهَا مَنْ لَيْسَ مِنْ جَنْسِهِمْ، وَلَا مِنْ مَقَامِهِمْ. فَلَا يَزَاحِمُونَ أَحَدًا فِي شَيْءٍ مِمَّا يَتَحَقَّقُونَ بِهِ فِي نَفْسِهِمْ، وَيَتَصَفُّونَ بِهِ. وَيَحْتَبُونَ مِنَ اللَّهِ أَنْ يُدْعَوْا بِهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ. وَهُوَ مَا يَكُونُونَ عَلَيْهِ مِنَ الْأَخْلَاقِ ^(١) الْإِلَهِيَّةِ. فَيَكُونُونَ مَعَ تَحَقُّقِهِمْ بِمَعَانِيهَا وَظُهُورِ أَحْكَامِهَا عَلَى ظَوَاهِرِهِمْ مِنَ الرَّحْمَةِ بِعِبَادِ اللَّهِ، وَالتَّلَطُّفِ بِهِمْ، وَالْإِحْسَانِ إِلَيْهِمْ، وَالتَّوَكُّلِ عَلَى اللَّهِ، وَالْقِيَامِ بِحُدُودِ اللَّهِ، يُظْهِرُونَ فِي الْعَالَمِ أَنَّ جَمِيعَ مَا يُرَى عَلَيْهِمْ أَنَّ ذَلِكَ فِعْلُ اللَّهِ لَا فِعْلُهُمْ، وَيَبِيدُ اللَّهُ لَا بِيَدِهِمْ، وَأَنَّ الْمُثَنَّى عَلَيْهِ بِذَلِكَ الْفِعْلِ، إِنَّمَا يَنْبَغِي أَنْ يَتَعَلَّقَ ذَلِكَ الثَّنَاءُ بِفَاعِلِهِ، وَفَاعِلُهُ هُوَ اللَّهُ ﷻ لَا نَحْنُ.

فَيَتَبَرَّءُونَ مِنْ أَفْعَالِهِمُ الْحَسَنَةِ غَايَةَ التَّبَرِّيِّ، وَمِنْ الْأَوْصَافِ الْمُسْتَحْسَنَةِ كَذَلِكَ. وَكُلَّ وَصْفٍ مَذْمُومٍ شَرعًا وَعُرْفًا يَضِيفُونَهُ إِلَى أَنْفُسِهِمْ، أَدَبًا مَعَ اللَّهِ -تعالى- وَوَرعًا شَافِيًا. كَمَا قَالَ الْحَضَرُ فِي الْعَيْبِ: ﴿فَأَرَدْتُ﴾ ^(٢) وَفِي الْخَيْرِ: ﴿فَأَرَادَ رَبُّكَ﴾ ^(٣) وَكَمَا قَالَ الْخَلِيلُ ﷺ: ﴿وَإِذَا مَرِضْتُ﴾ ^(٤) وَلَمْ يَقُلْ: أَمْرَضَنِي. وَكَمَا قَالَ -تعالى- فِي مَعْرِضِ التَّعْلِيمِ لَنَا: ﴿وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ﴾ ^(٥) هَذَا وَإِنْ كَانَ الْحَقُّ فِي هَذَا الْخَبَرِ يَحْكِي قَوْلَهُمْ، وَلَكِنْ فِيهِ تَنْبِيهُ فِي التَّعْلِيمِ. وَكَمَا قَالَ ﷺ فِي دَعَائِهِ، وَهُوَ مِمَّا يُؤَيِّدُ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ فِي التَّنبِيهِ، فِي هَذِهِ الْآيَةِ فَقَالَ: «وَالْخَيْرُ كُلُّهُ بِيَدِكَ» فَأَكَّدَ بِـ"كُلِّ" وَهِيَ

(١) ص ١٨ ب

(٢) [الكهف: ٧٩]

(٣) [الكهف: ٨٢]

(٤) [الشعراء: ٨٠]

(٥) [النساء: ٧٩]

كلمة^(١) تقتضي الإحاطة في اللسان. وقال: «والشر ليس إليك» وإن كان لم يؤكده، واكتفى بالألف واللام، ونفى إضافة الشر أدبا مع الله وحقيقة.

وهذه المسألة من أغمض المسائل الإلهية، عند أهل الله خاصة. وأمّا أهل النظر، فقد اعتمدت كل طائفة منهم على ما اقتضاه دليلها، في زعمها. وهؤلاء الرجال الغالب عليهم، فهم مقاصد الشرع. فجزوا معه على مقصده، وذلك من بركة الورع والاحترام الذي احترمو به الجنب الإلهي حقيقة لا مجازا. فتح الله لهم بأديهم عين الفهم: في كتبه، وفيما جاءت به رسله مما لا تستقل العقول بإدراكه، وما تستقل. لكن أخذوه عن الله لا عن نظرهم. ففهموا من ذلك كله بهذه العناية ما لم يفهم من لم يتصف بهذه الصفة، ولم يكن له هذا المقام.

ولما كان هذا حال الورعين سلكوا في أمورهم وحركاتهم مسالك العامة، فلم يظهر عليهم ما يتميزون به عنهم، واستتروا بالأسباب الموضوعة في العالم، التي لا يقع الثناء بها على من تلبس بها. فلم ينطلق على هؤلاء الرجال في العموم اسم صلاح يخرجهم عن صلاح العامة، ولا توكل ولا زهد ولا ورع ولا شيء مما يقع عليه^(٢) اسم ثناء خاص، يخرجون به عن العامة، ويشار إليهم فيه، مع أنهم أهل ورع وتوكل وزهد وخلق حسن وقناعة وسخاء وإيثار. فأمثال هذا كله اجتنب رجال الله من هؤلاء الطبقة، فسُموا ورعين في اصطلاح أهل الله، لأن الورع الاجتناب.

وتدبر ما أحسن قول من أوتي جوامع الكلم ﷺ كيف قال في هذا المقام، يعلم رجاله كيف يكونون فيه: «دع ما يريئك إلى ما لا يريك» وقال: «استفت قلبك وإن أفتاك المفتون» فأحالمهم على قلوبهم، لما علم ما فيها من سر الله، الحاوية عليه، في تحصيل هذا المقام. ففي القلوب عصمة إلهية لا يشعر بها إلا أهل المراقبة، وفيه ستر لهم. فإن هؤلاء الرجال، لو سألوا، وعرف منهم البحث والتفتيش في مثل هذا عند الناس، وعند العلماء الذين سئلوا في ذلك بالضرورة، كان يشار إليهم، ويعتقد فيهم الدين الخالص؛ كبشر الحافي وغيره، وهو من أقطاب هذا المقام، عرف به وسلم له.

(١) ص ١٩

(٢) ص ١٩ ب

حكي أنّ أخت بشر الحافي سألت أحد أئمة الدين^(١) في الغزل الذي تغزله لضوء مشاعل الظاهرية إذا مروا بها ليلاً، وهي على سطحها؟ فعرفت بهذا السؤال أنّها من أهل الورع. ولو عملت على حديث «استفت قلبك» لعلمت أنّها^(٢) ما سألت حتى رايها، فكانت تدع ذلك الغزل، أو لا تغزل بعد ذلك، ويترك الغزل أفتاها الإمام المسئول، وهو أحمد بن حنبل، وأثنى عليها بذلك، حتى نُقل إلينا وسُطر في الكتب.

فأعطانا ﷺ الميزان في قلوبنا ليكون مقامنا مستورا عن الأغيار، خالصا لله مخلصا لا يعلمه إلا الله ثمّ صاحبه. وهو قوله: ﴿أَلَا لِلَّهِ الدِّينُ الْخَالِصُ﴾^(٣). فكلّ دين وقع فيه ضرب من الاشتراك المحمود أو المذموم، فما هو بالدين الخالص الذي لله، إن كان الذي وقع به الاشتراك محموداً، كمسألة أخت بشر الحافي. وإن وقع الاشتراك بالمذموم، فليس بدين أصلاً، فإنّه ليس ثمّ دين إلهي يتعلّق به لسان ذمّ.

فلما رأى رجال هذا المقام، مراعاة النبي ﷺ ما يحصل في قلب العبد مما قاله وما أحال به الإنسان على نفسه باجتنابه طلباً للتسترّ، تعمّلوا في تحصيل ذلك، وسلّكوا عليه، وعلموا أنّ النجاة المطلوبة من الشارع لنا، إنما هي في ستر المقام. فأعطاهم العمل على هذا والتحقّق به، الحقيقة الإلهية التي استندوا إليها في ذلك؛ وهو اجتنابه التجلّي - سبحانه - لعموم عباده في الدنيا، فافتقدوا برّه في احتجابه عن خلقه.

فعلم^(٤) هؤلاء الرجال، أنّ هذه الدار دار ستر، وأنّ الله ما اكتفى في التعريف بالدين، حتى نعتّه بالخالص. فطلبوا طريقاً لا يشوبهم فيها شيء من الاشتراك، حتى يعاملوا الموطن بما يستحقّه: أدباً وحكمة وشرعاً واقتداءً. فاستتروا عن الخلق، بجن الورع الذي لا يشعر به، وهو ظاهر الدين، والعلم المعهود. فإنّهم لو سلّكوا غير المعهود في الظاهر في العموم من الدين لتميّزوا، وجاء الأمر على خلاف ما قصدوه، فكانت أسماؤهم أسماء العامة.

فهؤلاء الرجال يحمدهم الله، وتحمّدهم الأسماء الإلهية القدسيّة، وتحمّدهم الملائكة، وتحمّدهم

(١) أثبت مقابله في الهامش بخط آخر: "هو أحمد بن حنبل" مع إشارة التصويب.

(٢) ص ٢٠

(٣) [الزمر: ٣]

(٤) ص ٢٠ ب

الأنبياء والرسل، ويحمدهم الحيوان والنبات والجماد وكل شيء يسبح بحمد الله. وأمّا الثقلان فيجهلونهم، إلّا أهل التعريف الإلهي؛ فإنّهم يحمدونهم ولا يُظهرونهم. وأمّا غير أهل التعريف الإلهي من الثقلين؛ فهم فيهم مثل ما هم في حقّ العامّة، يذكرونهم بحسب أغراضهم فيهم لا غير. فلهم المقام المجهول في العامّة.

وأمّا ثناء الله عليهم؛ فلتعلّمهم استخلاصهم لله، فخلصوا له دينه، فأثنى عليهم حيث لم يملكهم كونٌ، ولا حكم على عبوديتهم ربّ غير الله. وأمّا ثناء الأسماء الإلهيّة عليهم؛ فكونهم تلقّوها وعلموا^(١) تأثيرها وما أثّروا بها في كونٍ من الأكوان، فيذكرون بذلك الأمر الذي هو لذلك الاسم الإلهي، فيكون حجابا على ذلك الاسم. فلمّا لم يفعلوا ذلك وأضافوا الأثر الصادر على أيديهم للاسم الإلهي، الذي هو صاحب الأثر على الحقيقة، حمدتهم الأسماء الإلهيّة بأجمعها.

وأمّا ثناء الملائكة؛ فلاّنهم ما زاحموهم فيما نسبوه إلى أنفسهم، بالنسبة لا بالفعل في قولهم: ﴿نَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ﴾^(٢) فقال هؤلاء الرجال: "لا حول ولا قوّة إلّا بك" فلم يدعوا في شيء مما هم عليه من تعظيم الله، ونسبوا ذلك إلى الله، فأثنت عليهم الملائكة. فإنّها مع هذه الحال لم تجرح الملائكة، وتادّبت معها، حيث لم تتعرّض للطعن عليها، بما صدر منها في حقّ أيّها آدم عليه السلام واعتذرت عن الملائكة، لإيثارهم جناب الحق، وإصابتهم العلم. فإنّه وقع ما قالوه في بني آدم، لا شك: من الفساد وسفك الدماء، ولهذا سرّ معلوم.

وأمّا ثناء الأنبياء والرسل عليهم السلام- فكونهم سلّموا لهم ما ادّعوه أنّه لهم، من النبوة والرسالة، وآمنوا بهم، وما توقّفوا مع كونهم على أحوالهم، من أجزاء النبوة قد اتّصفوا بها. ولكن مع هذا لم يتسمّوا بأنبياء ولا برسل، وأخلصوا في اتّباع آثارهم^(٣) قدما بقدم، كما روي عن الإمام أحمد بن حنبل المتّبع المقتدي، سيّد وقته، في تركه أكل البطيخ لأنّه ما ثبت عنده كيف كان يأكله رسول الله ﷺ. فدلّ ذلك على قوّة اتّباعه كيفيات أحوال الرسول ﷺ في حركاته وسكناته، وجميع أفعاله وأحواله. وإنما عُرف هذا منه لأنّه كان في مقام الوراثة في التبليغ والإرشاد، بالقول والعمل والحال. لأنّ ذلك أمكن في نفس السامع. فهو وأمّثاله حفاظ الشريعة على هذه الأمّة.

(١) ص ٢١

(٢) [البقرة: ٣٠]

(٣) ص ٢١ ب

وأما ثناء الحيوان والنبات والجماد عليهم؛ فإن هؤلاء الأصناف عرفوا الحركات التي تسمى عبثاً، من التي لا تسمى عبثاً. فكل من تحرك فيهم بحركة تكون عبثاً عند المتحرك بها لا عند المحرك (لها)، يعلم الناظر منهم المشاهد لتلك الحركة العبثية، أنه صاحب غفلة عن الله. ورأت هذه الطائفة أنها لا تتحرك في حيوان ولا نبات ولا جماد بحركة تكون عبثاً. ويلحق بهذا الباب صيد الملوك، ومن لا حاجة له بذلك إلا الفرجة واللهو واللعب. فأثنى من ذكرناه من هؤلاء الأصناف على هذه الطائفة.

فالله يقول: ﴿وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ وَلَكِنْ لَا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ إِنَّهُ كَانَ حَلِيمًا﴾^(١) ﴿يَا مَهَالِكُمْ﴾^(٢) حيث لم يؤاخذكم سريعاً بما رددتم من ذلك ﴿عَفُورًا﴾ حيث ستر عنكم تسبيح هؤلاء فلم تفقهوه. وقال تعالى - في حال من مات ممقوتاً عند الله: ﴿فَمَا بَكَتْ عَلَيْهِمُ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ﴾^(٣) فوصف السماء والأرض بالبكاء على أهل الله. ولا يشك مؤمن في كل شيء أنه مسبح، وكل مسبح حي عقلاً. وورد أن العصفور يأتي يوم القيامة فيقول: يا رب؛ سل هذا، لم قتلي عبثاً؟ وكذلك من يقطع شجرة لغير منفعة، أو ينقل حجراً لغير فائدة تعود على أحد من خلق الله.

فلما أعطى الله هذه المعارف لهؤلاء الأصناف، لذلك وصفها بالثناء على هؤلاء الرجال، وعرفت ذلك منهم كشفاً حسياً، مثل ما كان للصحابه سماع تسبيح الحصى وتسبيح الطعام، لأنهم ليس بينهم وبين الحركة العبثية دخول، بل يجتنبون ذلك جملة واحدة. ولما جهل أكثر الثقلين هذه العلوم، لذلك لا يعرفون مراتب هؤلاء الرجال؛ فلا يمدحونهم ولا يتعرضون إليهم. ولهذا أخبر تعالى - أن كل شيء في العالم يسجد لله تعالى - من غير تبعض إلا الناس فقال: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ وَالْجِبَالُ وَالشَّجَرُ وَالدَّوَابُّ﴾^(٤) ولم يبعض ﴿وَكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ﴾ فبعض.

(١) ص ٢٢

(٢) [الإسراء: ٤٤]

(٣) [الدخان: ٢٩]

(٤) [الحج: ١٨]

فإن فهمت^(١) ما ذكرناه لك من صفة أصحاب هذا المقام، وسلكت طريقهم كنت من
المفلحين الفائزين ﴿وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ﴾^(٢).
انتهى الجزء الثاني والعشرون^(٣)، يتلوه في الجزء الثالث والعشرين^(٤).

(١) ص ٢٢ ب

(٢) [الأحزاب: ٤]

(٣) ق: الثالث والعشرون

(٤) ق: "الرابع والعشرون". وفي الهامش بقلم الشيخ الأكبر: "بلغ قراءة للظهير محمود علي، وكتبه ابن العربي". يليه: "بلغ".

بسم الله الرحمن الرحيم^(١)

الباب الرابع والأربعون في البهاليل، وأتمتهم في البهيلة

فَلَا تَكُشُّهَا حُلَّةَ الْآجِلِ	إِذَا كُنْتَ فِي طَاعَةٍ رَاغِبًا
مَعَ الْوَقْتِ يَجْزُونَ كَالْعَاقِلِ	وَكُنْ كَالْبَهَالِيلِ فِي حَالِهِمْ
وَلَا تَصْبِرَنَّ إِلَى قَابِلِ	وَحَوْصِلْ مِنَ السُّنْبُلِ ^(٢) الْحَاصِلِ
لِيَحْصُلَ مَا لَيْسَ بِالْحَاصِلِ	فَحَوْصِلُهُ الرِّزْقِ قَدْ هَيَّئْتُ
يُقْشَرُكَ الَّذِي هُوَ فِي الْعَاجِلِ	وَلَا تَبْكِيَنَّ عَلَى فَائِتِ
وَلَا "السَّيْنِ" وَارْحَلْ مَعَ الرَّاجِلِ	و"سَوْفَ" فَلَا تَلْتَفِتْ حُكْمَهَا
وَمُتْ، حَصَلَتْ عَلَى طَائِلِ	عَسَاكَ إِذَا كُنْتَ ذَا عَزْمَةٍ
تَخَبَّطْتَ فِي شَرْكِ الْحَابِلِ	وَقُلْ ^(٣) لِلَّذِي لَمْ يَزَلْ وَانِيًا
تُرِيدُ فَيَا خَيِّبَةَ السَّائِلِ	وَمَا ظَفِرْتَ كَفُّكُمْ بِالَّذِي
كَفَعَلِ الْفَتَى الْحَذِرِ الْوَاجِلِ	فَلَوْ كَانَ فِعْلُكَ فِي أَمْرِهِ
يُجَلِّي لَكَ الْحَقُّ كَالْبَاطِلِ	لَمْ يَزَلْ بَيْنِي وَبَيْنَ الَّذِي

يقول الله -تعالى-: ﴿وَتَرَى النَّاسَ سُكَرَىٰ وَمَا هُمْ بِسُكَرَىٰ﴾^(٤) وذلك أنَّ الله قوما كانت عقولهم محجوبة بما كانوا عليه من الأعمال التي كلّفهم الحقُّ -تعالى- في كتابه، وعلى لسان رسوله ﷺ التصرّف فيها شرعاً، وشرّعها لهم. ولم يكن لهم علم بأنَّ الله -تعالى- الحقُّ فجأت لمن خلا به في سرِّه، وأطاعه في أمره، وهياً قلبه لنوره، من حيث لا يشعر. ففجأه الحقُّ على غفلة منه بذلك،

(١) السلسلة ص ٢٣

(٢) مhemلة الحروف المعجمة ويمكن قراءتها: السبل

(٣) ص ٢٣ ب

(٤) [الحج: ٢]

وعدم علم، واستعدادٍ لهائلٍ أمرٍ. فذهب بعقله في الزاهبين، وأبقى -تعالى- ذلك الأمر الذي فجأه، مشهودا له؛ فهام فيه ومضى معه.

فبقي في عالم شهادته بروحه الحيواني، يأكل^(١) ويشرب ويتصرف في ضروراته الحيوانية، تصرف الحيوان المفطور على العلم بمنافعه المحسوسة ومضارّه، من غير تدبير ولا رويّة، ولا فكر، ينطق بالحكمة ولا علم له بها، -ولا يقصد نفعك بها- لتتعظ وتذكّر أنّ الأمور ليست بيدك، وأنك عبْدٌ مصرّفٌ بتصرف حكيم. سقط التكليف عن هؤلاء؛ إذ ليس لهم عقول يقبلون بها، ولا يفقهون بها. ﴿تَرَهُمْ يَنْظُرُونَ إِلَيْكَ وَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ. خُذِ الْعَفْوَ﴾^(٢) أي القليل مما يُجري الله على ألسنتهم من الحكم والمواعظ.

وهؤلاء هم الذين يسمّون عقلاء المجانين. يريدون بذلك أنّ جنونهم ما كان سببه فساد مزاج عن أمر كوني؛ من غذاء أو جوع وغير ذلك، وإنما كان عن تجلّ إلهي لقلوبهم، وفجأة من فجآت الحق، فجأتهم فذهبت بعقولهم. فعقولهم محبوسة عنده؛ منعمة بشهوده، عاكفة في حضرته، متنزّهة في جماله. فهم أصحاب عقول بلا عقول، وعرفوا في الظاهر بالمجانين؛ أي المستورين عن تدبير عقولهم. فلهذا سُمّوا عقلاء المجانين.

قيل لأبي السعود بن الشبل البغدادي، عاقل زمانه: "ما تقول في عقلاء المجانين من أهل الله؟" فقال ﷺ: "هم ملاح، والعقلاء منهم أملح". قيل له: "فماذا نعرف مجانين الحق من غيرهم؟" فقال: "مجانين الحق تظهر عليهم^(٣) آثار القدرة. والعقلاء يُشْهَدُ الحق بشهودهم" أخبرني بذلك عنه صاحبه أبو البدر التماشي -رحمه الله- وكان ثقة ضابطا عارفا بما ينقل، لا يجعل فاءً مكان واو. فقال الشيخ: "من شاهد ما شاهدوا، وأبقي عليه عقله؛ فذلك أحسن وأمكن، فإنّه قد أقيم وأعطى من القوة، قريبا مما أُعْطِيَ الرسل".

وإن تغيروا في وقت الفجآت، فقد علمنا أنّ رسول الله ﷺ لَمَّا فُجِئَهُ الوحي، جُئِثَ^(٤) منه رعبا. فأتى خديجة ترجف بواده فقال: «زملوني زملوني» وذلك من تجلّي ملك، فكيف به بتجلّي

(١) ص ٢٤

(٢) [الأعراف: ١٩٨، ١٩٩]

(٣) ص ٢٤ ب

(٤) جُئِثَ الرجل، إذا أفرغ، فهو مَجْجُوثٌ، أي مذعور. [الصالح]

مَلِكٌ؟! ﴿فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًّا وَخَرَّ مُوسَىٰ صَعِقًا﴾^(١). وكان رسول الله ﷺ إذا جاءه الوحي، ونزل الروح الأمين به على قلبه؛ أخذ عن حسه، وسُجِّي، ورغا كما يرغو البعير، حتى يفصل عنه، وقد وعى ما جاءه به. فيلقيه على الحاضرين، ويبلغه للسامعين.

فَواجده ﷺ من تجليات ربه على قلبه أعظم سطوة من نزول ملك ووارد، في الوقت الذي لم يكن يسعه فيه غير ربه. ولكن كان منتظرا مستعدا لذلك الهول، ومع هذا يؤخذ عن نفسه. فلو لا أنه رسولٌ مطلوب بتبليغ الرسالة وسياسة الأمة، لذهب الله بعقول الرسل لعظيم ما يشاهدونه، فمكّنهم الله القوي المتين من القوة، بحيث يتمكنون من قبول ما^(٢) يرد عليهم من الحق، ويوصلونه إلى الناس، ويعملون به.

فاعلم أنّ الناس في هذا المقام على إحدى ثلاث مراتب؛ منهم من يكون وارده أعظم من القوة التي يكون في نفسه عليها، فيحكم الوارد عليه، فيغلب عليه الحال، فيكون بحكمه يصرفه الحال، ولا تدبير له في نفسه ما دام في ذلك الحال. فإن استمرّ عليه إلى آخر عمره، فذلك المسمّى في هذه الطريقة بالجنون. كأبي عقال المغربي.

ومنهم من يُمسك عقله هناك، ويبقى عليه عقل حيوانيته، فيأكل ويشرب ويتصرف من غير تدبير ولا روية. فهؤلاء يسمّون عقلاء المجانين، لتناولهم العيش الطبيعي كسائر الحيوانات. وأمّا مثل أبي عقال فمجنون مأخوذ عنه بالكليّة. ولهذا ما أكل وما شرب من حين أخذ إلى أن مات. وذلك في مدّة أربع سنين بمكة. فهو مجنون؛ أي مستور، مطلق عن عالم حسّه.

ومنهم من لا يدوم له حكم ذلك الوارد، فيزول عنه الحال، فيرجع إلى الناس بعقله، فيدبر أمره ويعقل ما يقول ويقال له، ويتصرّف عن تدبير وروية، مثل كلّ إنسان؛ وذلك هو النبي، وأصحاب الأحوال من الأولياء.

ومنهم من يكون وارده وتجليه مساويا لقوّته؛ فلا يرى عليه أثر من ذلك حاكم، لكن يُشعر عندما يُبصر أنّ ثمّ أمرا ما طرأ عليه؛ شعورا خفيا، فإنّه لا بدّ لهذا أن يصغي إليه -أي إلى ذلك

(١) [الأعراف: ١٤٣]

(٢) ص ٢٥

الوارد- حتى^(١) يأخذ عنه ما جاءه به من عند الحق. فخاله كحال جليسك الذي يكون معك في حديث، فيأتي شخص آخر في أمرٍ من عند الملك إليه؛ فيترك الحديث معك، ويصغي إلى ما يقول له ذلك الشخص، فإذا أوصَلَ إليه ما عنده، رجع إليك، فحادثك. فلو لم تبصره عينك، ورأيتَه يصغي إلى أمرٍ، شعرت أنَّ ثَمَّ أمراً شغله عنك في ذلك. كرجل يحدثك، فأخذته فكرةً في أمرٍ، فصرف حسّه إليه في خياله، فجمدَتْ عينُهُ ونظرُهُ، وأنت تحدّثه؛ فتتنظر إليه غير قابلٍ حديثك، فتشعر أنَّ باطنه متفكّر في أمرٍ آخر، خلاف ما أنت عليه.

ومنهم من تكون قوّته أقوى من الوارد، فإذا أتاه الوارد وهو معك في حديث لم تشعر به، وهو يأخذ من الوارد ما يلقي إليه، ويأخذ عنك ما تحدّثه به أو يحدثك به.

وما ثَمَّ أمر رابع في واردات الحق، على قلوب أهل هذه الطريقة. وهي مسألة غلط فيها بعض أهل الطريق، في الفرق بين النبيّ والوليّ. فقالوا: الأنبياء يصرفون الأحوال، والأولياء تصرفهم الأحوال. فالأنبياء مالكون أحوالهم، والأولياء مملوكون لأحوالهم. والأمر إنما هو كما فصلناه لك. وقد بينّا لك لماذا يردُّ الرسول، ويُحفظ عليه عقله، مع كونه يؤخذ -ولا بدّ- عن حسّه، في وقتٍ وارد الحق على قلبه بالوحي المنزل. فافهم ذلك وتحقّقه.

وقد لقينا جماعة منهم وعاشرناهم، واقتبسنا من^(٢) فوائدهم. ولقد كنت واقفاً على واحد منهم، والناس قد اجتمعوا عليه وهو ينظر إليهم، وهو يقول لهم: "أطيعوا الله يا مساكين؛ فإنكم من طين خلّقتُم، وأخاف عليكم أن تطبخ النار هذه الأواني، فتردّها"^(٣) فخارا. هل رأيتم قطّ آنيةً من طين، تكون فخارا، من غير أن تطبخها نار؟

يا مساكين؛ لا يغترّكم إبليس، بكونه يدخل النار معكم، وتقولون: الله يقول: ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْكَ وَمِمَّن تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ﴾^(٤) إبليس خلقه الله من نار، فهو يرجع إلى أصله، وأنتم من طين تتحكم النار في مفاصلكم.

(١) ص ٢٥ ب

(٢) ص ٢٦

(٣) ق: فبردها.

(٤) [ص: ٨٥]

يا مساكين؛ انظروا إلى إشارة الحق في خطابه لإبليس، بقوله: ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْكَ﴾ وهنا: قف، ولا تقرأ ما بعدها، فقال له: ﴿جَهَنَّمَ مِنْكَ﴾ وهو قوله: ﴿وَخَلَقَ الْجَانَّ مِنْ مَّارِجٍ مِّن نَّارٍ﴾^(١) فمن دخل بيته، وجاء إلى داره، واجتمع بأهله، ما هو مثل الغريب الوارد عليه، فهو رجع إلى ما به افتخر، قال: ﴿أَنَا خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِي مِنْ نَّارٍ﴾^(٢) فسروره: رجوعه إلى أصله. وأنتم يا مناحيس؛ تتفخّر^(٣) بالنار طينتكم. فلا تسمعوا من إبليس ولا تطيعوا، واهربوا إلى محلّ النور تسعدوا.

يا مساكين؛ أنتم عمي ما تبصرون الذي أبصره أنا، تقولون: سقف هذا المسجد ما يسكه إلا هذه الأسطوانات. أنتم تبصرونها اسطوانات من رخام، وأنا أبصرها رجالا يذكرون الله ويمجدونه. بالرجال تقوم السماوات، فكيف هذا^(٤) المسجد؟ ما أدري: إمّا أنا هو الأعمى لا أبصر الاسطوانات حجارة^(٥)، وإمّا أنتم هم العمي لا تبصرون هذه الاسطوانات رجالا. والله -يا إخوتي- ما أدري، لا والله، أنتم هم العمي".

ثمّ استشهد بي دون الجماعة. فقال: يا شاب؛ ألسنتُ أقول الحقّ؟ قلت: بلى. ثمّ جلست إلى جانبه، فجعل يضحك. وقال: "يا ناس؛ الأستاذ المنتنة تُصَفِّرُ بعضها لبعض. وهذا الشابّ منتنٌ مثلي. هذه المناسبة جعلته يجلس إلى جانبي، ويصدقني. أنتم الساعة تحسبون عاقلا، وأنا مجنون. هو أجنُّ مِنِّي بكثير. وإنما أنتم كما أعماكم الله عن رؤية هذه الاسطوانات رجالا، أعماكم أيضا عن جنون هذا الشابّ. ثمّ أخذ بيدي. وقال لي: قم امش بنا عن هؤلاء. فخرجت معه. فلمّا فارق الناس ترك يدي من يده وانصرف عنيّ.

وهو من أكبر من لقيته من المعتوهين. كنت إذا سألته ما الذي ذهب بعقلك؟ يقول لي: أنت هو المجنون حقّا، ولو كان لي عقل؛ كنت تقول لي: ما الذي ذهب بعقلك؟! أين عقلي حتى يخاطبك؟ قد أخذه معه. ما أدري ما يفعل به، وتركني هنا في جملة الدواب: أكل وأشرب، وهو يدبرني. قلت له: فمن يركبك إذا كنت دابة؟ قال: أنا دابة وحشيّة لا أركب. ففهمت أنّه

(١) [الرحمن: ١٥]

(٢) [الأعراف: ١٢]

(٣) ق: تنفخر

(٤) ص ٢٦ ب

(٥) ثابتة في الهامش بقلم الأصل.

يريد خروجه عن عالم الإنس، وأنه في مفاوز المعرفة، فلا حكم للإنس عليه.

وكذلك كان^(١) محفوظا من أذى الصبيان وغيرهم، كثير السكوت مبهوتا، دائم الاعتبار، يلزم المسجد، ويصلي في أوقات. فرما كنت أسأله عندما أراه يصلي، أقول له: أراك تصلي؟! يقول لي: لا والله، إنما أراه يقيمني ويقعدي، ما أدري ما يريد بي. أقول له: فهل تنوي في صلاتك هذه، أداء ما افترض الله عليك؟ فيقول لي: أيش تكون النية؟ أقول له: القصد بهذه الأعمال القرية إليه. فيضحك ويقول: أنا أقول له: أراه يقيمني ويقعدي، فكيف أنوي القرية إلى من هو معي، وأنا أشهده ولا يغيب عني، هذا كلام المجانين، ما عندكم عقول.

ثم لتعلم أن هؤلاء البهاليل؛ كهلول وسعدون من المتقدمين، وأبي وهب الفاضل وأمثالهم، منهم المسرور ومنهم الحزون، وهم في ذلك بحسب الوارد الأول الذي ذهب بعقولهم. فإن كان وارداً قهراً قبضهم؛ كيعقوب الكوراني؛ كان بالجسر الأبيض، رأيته وكان على هذا القدم، وكذلك مسعود الحبشي؛ رأيته بدمشق ممتزجا بين القبض والبسط، الغالب عليه البهت. وإن كان وارداً لطفاً بسطهم.

رأيت من هذا الصنف جماعة كأبي الحجاج الغنيري وأبي الحسن عليّ السلاوي. والناس لا يعرفون ما ذهب بعقولهم، شغلهم^(٢) ما تجلّى لهم عن تدبير نفوسهم، فسخر الله لهم الخلق؛ فهم مشتغلون بمصالحهم عن طيب نفس، فأشهى ما إلى الناس أن يأكل واحد من هؤلاء عنده، أو يقبل منه ثوبا، تسخيرا إلهيا. فجمع الله لهم بين راحتين؛ حيث يأكلون ما يشتهون، ولا يحاسبون ولا يسألون.

وجعل لهم القبول في قلوب الخلق، والمحبة والعطف عليهم، واستراحوا من التكليف، ولهم عند الله ﴿أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾^(٣) في مدة أعمارهم، التي ذهبت بغير عمل. لأنه سبحانه هو الذي أخذهم إليه؛ فحفظ عليهم نتائج الأعمال، التي لو لم يذهب بعقولهم لعملوها؛ من الخير. كمن بات نائما على وضوء، وفي نفسه أن يقوم من الليل يصلي، فيأخذ الله بروحه فينام حتى

(١) ص ٢٧

(٢) ص ٢٧ ب

(٣) [الكهف: ٣٠]

يصبح، فإنَّ الله يكتب له أجر مَنْ قام ليله، لأنَّه الذي حبسه عنده، في حال نومه. فالمخاطب بالتكليف منهم، وهو روحهم، غائبٌ في شهود الحق، الذي ظهر سلطانه فيهم. فما لهم أذن واعية لحفظ السماع من خارج وتعقُّل ما جاء به.

ولقد ذقْتُ هذا المقام، ومَرَّ عليَّ وقتٌ أوْدِي فيهِ الصلوات الخمس، إماماً بالجماعة، على ما قيل لي، بإتمام الركوع والسجود، وجميع أحوال الصلاة من أفعال وأقوال. وأنا في هذا كَلَّه لا علم لي بذلك؛ لا بالجماعة ولا^(١) بالحلّ ولا بالحال ولا بشيء من عالم الحس، لشهودٍ غلب عليّ، غبْتُ فيه عني وعن غيري، وأُخبرت أنّي كنت إذا دخل وقت الصلاة، أقيم الصلاة وأصلي بالناس. فكان حالي كالحركات الواقعة من النَّائم ولا علم له بذلك. فعلمتُ أنّ الله حفظ عليّ وقتي، ولم يُجِر عليّ لسان ذنب، كما فعل بالشبلي في وَلَهه، لكنَّه كان الشبلي يَرِد في أوقات الصلوات على ما روي عنه. فلا أدري هل كان يعقل رَدّه، أو كان مثل ما كنت فيه، فإنَّ الراوي ما فضّل. فلمّا قيل للجنيّد عنه. قال: "الحمد لله الذي لم يُجِر عليه لسان ذنب".

إلا أنّي كنت في أوقاتٍ في حال غيبيّتي، أشاهد ذاتي في النور الأعمّ، والتجلي الأعظم بالعرش العظيم، يُصَلّى بها. وأنا عَرِيٌّ عن الحركة، بمعزل عن نفسي.. وأشاهدها بين يديه، راحة وساجدة. وأنا أعلم أنّي أنا ذلك الراكع والساجد، كروية النَّائم، واليد في ناصيتي. وكنت أتعجّب من ذلك. وأعلم أنّ ذلك ليس غيري، ولا هو أنا. ومن هناك عرفتُ المكلّف والتكليف والمكلّف اسم فاعل واسم مفعول.

فقد أبنتُ لك حالة المأخوذِين عنهم، من المجانين الإلهيين، إبانة ذاتي بشهودٍ حاصل. ﴿وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ﴾^(٢).

(١) ص ٢٨

(٢) [الأحزاب: ٤]

الباب (١) الخامس والأربعون

في معرفة من عاد بعد ما وصل، ومن جعله يعود

وَجُودُكَ عَنْ تَدْبِيرِ أَمْرِ مُحَقِّقٍ
فِيَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ مَا عَزَّ ذَاتُكُمْ
فَإِنْ كُنْتَ ذَا عَقْلٍ وَفَهْمٍ وَفُطْنَةٍ
وَذَلِكَ أَنْ تَدْرِي بِأَنَّكَ قَابِلٌ
فَحَفْ رَبِّ تَدْبِيرٍ وَتَفْصِيلٍ مُجْمَلٍ
إِذَا كَانَ هَذَا حَالُكَ الْيَوْمَ دَائِبًا
فَإِنَّ جَلَالَ الْحَقِّ يَعْظُمُ قَدْرُهُ
إِذَا (٢) أَخَذَ الْمَوْلَى قُلُوبَ عِبَادِهِ
فَمَنْ شَاءَ أَبْقَاهُ لَدَيْهِ مُكْرَمًا
وَذَلِكَ نَبِيٌّ أَوْ رَسُولٌ وَوَارِثٌ
وَلَمْ يَبْقَ إِلَّا وَاحِدٌ وَهُوَ وَارِثٌ
فَسُبْحَانَ مَنْ خَصَّ الْوَلِيَّ بِرَاحَةٍ
وَتَفْصِيلِ آيَاتٍ لَوْ أَنَّكَ تَعْقِلُ
يَرْبِّ يَرَى الْأَشْيَاءَ تَعْلُو وَتَسْفُلُ
عَلِمْتَ الَّذِي قَدْ كُنْتَ بِالْأَمْسِ تَجْهَلُ
لِقُرْبٍ وَبُعْدٍ بِالَّذِي أَنْتَ تَعْمَلُ
فَذَاكَ الَّذِي بِالْعَبْدِ أَوْلَى وَأَجْمَلُ
لَعَلَّ بَشَارَاتٍ بِسَعْدِكَ تَحْضُلُ
وَفِي الْخَلْقِ يَفْضِي- مَا يَشَاءُ وَيُفْصِلُ
إِلَيْهِ وَيَقْضِي مَا يَشَاءُ وَيُعْدِلُ
وَرَدَّ الَّذِي قَدْ شَالَ لِمَا كَانَ يَأْمَلُ
وَمَا تَمَّ إِلَّا هَوْلًا فَاجْهَلُوا
وَالْإِثْنَانِ قَدْ رَاحَا فَمَا لَكَ تَعْدِلُ
لِيُغِطَّهُ فِيهَا الَّذِي هُوَ أَفْضَلُ

قال رسول الله ﷺ: «العلماء ورثة الأنبياء» و«إن الأنبياء ما ورثوا دينارا ولا درهما، ورثوا العلم» ولما كانت حالته ﷺ في ابتداء أمره ﷺ أن الله تعالى- وفقه لعبادته بملأ إبراهيم الخليل عليه السلام، فكان يخلو بغار حراء، يتحنث فيه عناية من الله سبحانه- به ﷺ إلى أن فجئه الحق، فجاءه الملك؛ فسلم عليه بالرسالة، وعرفه بنبوته. فلما تقررت عنده (٣)؛ أرسل إلى الناس كافة ﴿مُبَشِّرًا وَنَذِيرًا. وَدَاعِيًا إِلَى اللَّهِ بِإِذْنِهِ وَسِرَاجًا مُنِيرًا﴾ (٤) فبلغ الرسالة، وأدى الأمانة، ودعا إلى الله ﷻ على بصيرة.

(١) ص ٢٨ ب

(٢) ص ٢٩

(٣) ص ٢٩ ب

(٤) [الأحزاب: ٤٥، ٤٦]

فالوارث الكامل من الأولياء متّاً، مَنْ انقطع إلى الله بشريعة رسول الله ﷺ إلى أن فتح الله له في قلبه، في فهم ما أنزل الله ﷻ على نبيه ورسوله محمد ﷺ بتجلّ إلهي في باطنه، فرزقه الفهم في كتابه ﷻ وجعله من محدّثين في هذه الأمة. فقام له هذا مقام الملك الذي جاء إلى رسول الله ﷺ، ثمّ رده الله إلى الخلق، يُرشدّهم إلى صلاح قلوبهم مع الله، ويفرّق لهم بين الخواطر المحمودة والمذمومة، ويبين لهم مقاصد الشرع، وما ثبت من الأحكام عن رسول الله ﷺ وما لم يثبت، بإعلام من الله؛ آتاه رحمة من عنده، وعلمه من لدنه علماً. فيرقي همهم إلى طلب الأنفس بالمقام الأقدس، ويرغبهم فيما عند الله، كما فعل رسول الله ﷺ في تبليغ رسالته.

غير أنّ الوارث لا يحدث شريعةً، ولا ينسخ حكماً مقرّراً، لكن يبين. فإنّه على بينة من ربه، وبصيرة في علمه ﴿وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِّنْهُ﴾^(١) بصدق اتّباعه. وهو الذي أشركه الله تعالى - مع رسوله ﷺ في الصفة التي يدعو بها إلى الله فأخبر^(٢) وقال: ﴿ادْعُوا إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي﴾^(٣) وهم الورثة. فهم يدعون إلى الله على بصيرة. وكذلك شرّكهم مع الأنبياء عليهم السلام - في المحنة، وما ابتلوا به، فقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيَّاتِ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنَ النَّاسِ﴾^(٤) وهم الورثة. فشرّك بينهم في البلاء، كما شرّك بينهم في الدعوة إلى الله.

فكان شيخنا أبو مدين رحمه الله كثيراً ما يقول: "من علامات صدق المرید في إرادته، فراره عن الخلق". وهذه حالة الرسول ﷺ في خروجه وانقطاعه عن الناس في غار حراء، للتحنّث. ثمّ يقول: "ومن علامات صدق فراره عن الخلق وجوده للحقّ" فما زال رسول الله ﷺ يتحنّث في انقطاعه حتى فجّئه الحقّ. ثمّ قال: "ومن علامات صدق وجوده للحقّ، رجوعه إلى الخلق" يريد حالة بعثه ﷺ بالرسالة إلى الناس، ويعني في حقّ الورثة بالإرشاد، وحفظ الشريعة عليهم.

فأراد الشيخ بهذا، صفة الكمال في الورث النبويّ، فإنّ لله عبادة، إذا فجّهم الحقّ أخذهم إليه، ولم يردّهم إلى العالم، وشغلهم به. وقد وقع هذا كثيراً. ولكنّ كمال الورث النبويّ الرساليّ (هو) في

(١) [هود: ١٧]

(٢) ص ٣٠

(٣) [يوسف: ١٠٨]

(٤) [آل عمران: ٢١]

الرجوع إلى الخلق. فإن اعترضك هنا قول أبي سليمان الداراني: لو وصلوا ما رجعوا. إنما^(١) ذلك فمن رجع إلى شهواته الطبيعية ولذاته وما تاب منه إلى الله. وأمّا الرجوع إلى الله - تعالى - بالإرشاد، فلا. يقول: لو لاح لهم بارقة من الحقيقة، ما رجعوا إلى ما تابوا إلى الله منه، ولو رأوا وجه الحق فيه. فإنّ موطن التكليف والأدب يمنعهم من ذلك.

وأما قول الآخر من أكابر الرجال، لمّا قيل له: فلان يزعم أنّه وصل. فقال: إلى سقر. فإنّه يريد بهذا أنّه من زعم أنّ الله محدود، يوصل إليه، وهو القائل: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾^(٢) أو ثمّ أمر إذا وصل إليه، سقطت عنه الأعمال المشروعة، وأنّه غير مخاطب بها، مع وجود عقل التكليف عنده. وإنّ ذلك الوصول أعطاه ذلك. فهو هذا الذي قال فيه الشيخ: "إلى سقر" أي هذا لا يصحّ. بل الوصول إلى الله، يقطع كلّ ما دونه، حتى يكون الإنسان يأخذ عن ربّه. فهذا لا تمنعه الطائفة، بلا خلاف.

وكان شيخنا أبو يعقوب يوسف بن يخلف الكوميّ يقول: "بيننا وبين الحقّ المطلوب عقبة كؤود، ونحن في أسفل العقبة، من جهة الطبيعة. فلا نزال نصعد في تلك العقبة حتى نصل إلى أعلاها، فإذا استشرفنا على ما وراءها من هناك لم نرجع. فإنّ وراءها ما لا يمكن الرجوع عنه". وهو قول أبي سليمان الداراني: "لو وصلوا ما رجعوا" يريد: إلى رأس العقبة.

فمن رجع من الناس، إنما رجع من قبل الوصول إلى رأس العقبة والإشراف على^(٣) ما وراءها. فالسبب الموجب للرجوع مع هذا إنما هو طلب الكمال. ولكن لا ينزل بل يدعوهم من مقامه ذلك، وهو قوله: ﴿عَلَىٰ بَصِيرَةٍ﴾ فيشهد، فيعرف المدعوّ على شهودٍ محقّق. والذي لم يُردّ، ما له وجهٌ إلى العالم، فيبقى هناك واقفاً. وهو أيضاً المسمّى بالواقف. فإنّه ما وراء تلك العقبة تكليف. ولا ينحدر منها إلّا من مات. إلّا أنّه منهم - أعني من الواقفين - من يكون مستهلكاً فيما يشاهده هنالك. وقد وُجد منهم جماعة. وقد دامت هذه الحالة على أبي يزيد البسطاميّ. وهذا كان حال أبي عقّال المغربي وغيره.

واعلم أنّه بعد ما أعلمتكم ما معنى الوصول إلى الله؛ فاعلم أنّ الواصلين على مراتب: منهم من

(١) ص ٣٠ ب

(٢) [الحديد: ٤]

(٣) ص ٣١

يكون وصوله إلى اسم ذاتي لا يدلّ إلا على الله -تعالى- من حيث هو دليل على الذات، كالأسماء الأعلام عندنا، لا يدلّ على معنى آخر مع ذلك يُعقل. فهذا يكون حاله الاستهلاك، كالملائكة المهيّمين في جلال الله -تعالى- والملائكة الكروبيّين، فلا يعرفون سِوَاهُ، ولا يعرفهم سِوَاهُ سبحانه. ومنهم من يصل إلى الله من حيث الاسم الذي أوصله إلى الله، أو من حيث الاسم الذي يتجلّى له من الله ويأخذه من الاسم الذي أوصله إليه سبحانه.

ثمّ إنّ هذين الرجلين المذكورين، أو الشخصين، فإنّه قد يكون منهم النساء، إذا وصلوا. فإن كان وصولهم من^(١) حيث الاسم الذي أوصلهم، فشاهدوه فكان لهم عين يقين؛ فلا يخلو ذلك الاسم إمّا أن يطلب صفة فعل كخالق وبارئ، أو صفة صفة كالشكور والحسيب، أو صفة تنزيه كالغنيّ، فيكون بحسب ما تعطيه حقيقة ذلك الاسم؛ ومن ثمّ يكون مشرّبه وذوقه ورّبه ووجوده لا يتعدّاه. فيكون الغالب عليه عندنا في حاله، ما تعطيه حقيقة ذلك الاسم الإلهيّ، فتضيفه إليه وبه تدعوه، فتقول: عبد الشكور، وعبد الباري، وعبد الغنيّ، وعبد الجليل، وعبد الرزّاق.

وإن كان وصولهم إلى اسم غير الاسم الذي أوصلهم، فإنّه يأتي بعلم غريب لا يعطيه حاله، بحسب ما تعطيه حقيقة ذلك الاسم. فيتكلّم بغرائب العلم في ذلك المقام. وقد يكون في ذلك العلم ما ينكره عليه من لا علم له بطريق القوم، ويرى الناس أنّ علمه فوق حاله. وهو عندنا أعلى من الذي وصل إلى مشاهدة الاسم الذي أوصله، فإنّ هذا لا يأتي بعلم غريب لا يناسب حاله. فيرى الناس أنّ علمه تحت حاله ودونه. يقول أبو يزيد البسطامي رحمه الله: "العارف فوق ما يقول، والعالم تحت ما يقول". فهذا قد حصرنا لك مراتب الواصلين؛ فمنهم من يعود ومنهم من لا يعود.

ثمّ إنّ الراجعين على قسمين: منهم من يرجع اختيارا كأيّ مدين. ومنهم^(٢) من يرجع اضطرارا مجبورا. كأيّ يزيد لما خلع عليه الحقّ، الصفات التي بها ينبغي أن يكون وارثا، وراثته إرشاد وهداية. خطأ خطوة من عنده، فغشي عليه. فإذا النداء: "ردّوا عليّ حبيبي، فلا صبر له عتي". فمثل هذا لا يرغب في الخروج إلى الناس، وهو صاحب حال.

(١) ص ٣١ ب

(٢) ص ٣٢

وأما العالي من الرجال؛ وهم الأكابر. وهم الذين ورثوا من رسول الله ﷺ عبوديته، فإن أمروا بالتبليغ، فيحتالون في ستر مقامهم عن أعين الناس، ليظهروا عند الناس بما لا يُعلمون، في العادة، أنهم من أهل الاختصاص الإلهي. فيجمعون بين الدعوة إلى الله، وبين ستر المقام. فيدعونهم بقراءة الحديث، وكتب الرقائق، وحكايات كلام المشائخ، حتى لا تعرفهم العامة إلا أنهم ثقلة، لا أنهم يتكلمون عن أحوالهم، من مقام القربة. هذا إذا كانوا مأمورين ولا بد. وإن لم يكونوا مأمورين بذلك، فهم مع العامة، التي لم تزل مستورة الحال، لا يُعتقد فيهم خير ولا شر.

ثم إن من الرجال الواصلين، من لا يكشف لهم عن العلم بالأسماء الإلهية التي تدبرهم، ولكن لهم نظر إلى الأعمال المشروعة التي يسلكون بها، وهي ثمانية: يد ورجل وبطن ولسان وسمع وبصر وفرج وقلب، ما ثم غير ذلك. فهؤلاء يُفتح لهم عند وصولهم في عالم المناسبات؛ فينظرون فيما يفتح^(١) لهم عند الوصول إلى الباب الذي قرعوه. فعندما يُفتح لهم يعرفون فيما يتجلى لهم من الغيب أي باب ذلك الباب الذي فتح لهم. فإن كان المشهود لهم يطلب اليد، بمناسبة تظهر لهم، كان صاحب يد. وإن كان يطلب بمناسبة البصر؛ كان صاحب بصر. وهكذا جميع الأعضاء. ومن ذلك الجنس تكون كراماته إن كان ولياً، ومعجزاته إن كان نبياً. ومن ذلك الجنس تكون منازلهم ومعارفهم. كما أشار إلى ذلك رسول الله ﷺ: «فمن يتوضأ فيسبغ الوضوء، ثم يركع ركعتين لا يحدث نفسه فيهما بشيء؛ فتحت له الثمانية الأبواب من الجنة، يدخل من أيها شاء» كذلك هذا الشخص يُفتح له من أعمال أعضائه، إذا كملت طهارته وصفا سره، أي شيء كان، مما تعطيه أعمال أعضائه المكلفة. وقد بينا هذه المراتب العملية على الأعضاء في كتاب "مواقع النجوم".

ثم إن الله -سبحانه- يمدهم من الأنوار بما يناسبهم، وهي ثمانية من حضرة النور: فمنهم من يكون إمداده من نور البرق، وهو المشهد الذاتي. وهو على ضربين: حُلْبٌ وغير حُلْب. فإن لم ينتج مثل صفات التنزيه، فهو البرق الحُلْب، وإن أنتج ولا ينتج إلا أمراً واحداً، لأنه ليس لله صفة نفسية سوى واحدة، هي عين ذاته لا يصح أن تكون اثنان، فإن اتفق أن^(٢) يحصل له من هذا النور البرقي، في بعض كشف تعريف إلهي، لا يكون برق حُلْب.

(١) ص ٣٢ ب

(٢) ص ٣٣

ومنهم من يكون إمداده من حضرة النور: نور الشمس. ومنهم من يكون إمداده من نور
البدر. ومنهم من يكون إمداده من نور القمر. ومنهم من يكون إمداده من نور الهلال. ومنهم من
يكون إمداده من نور السراج. ومنهم من يكون إمداده من نور النجوم. ومنهم من يكون إمداده
من نور النار. وما تَمَّ نور أكثر. وقد ذكرنا مراتب هذه الأنوار في "مواقع النجوم" أيضا، فيكون
إدراكهم على قدر مراتب أنوارهم، فتتميّز المراتب بتميّز الأنوار، وتتميّز الرجال بتميّز المراتب.

ومن الرجال الواصلين مَنْ ليس لهم معرفة بهذا المقام، ولا بالأسماء الإلهية. ولكن لهم وصول
إلى حقائق الأنبياء ولطائفهم. فإذا وصلوا فُتِحَ لهم باب من لطائف الأنبياء، على قدر ما كانوا عليه
من الأعمال في وقت الفتح. فمنهم مَنْ تتجلى له حقيقة موسى عليه السلام فيكون موسويّ المشهد، ومنهم
مَنْ تتجلى له لطيفة عيسى. وهكذا سائر الرسل. فيُنسب إلى ذلك الرسول بالوراثه، ولكن من
حيث شريعة محمد صلى الله عليه وآله المقررة من شرع ذلك النبي الذي تجلّى له.

فيجد هذا الواصل، أنّه كان محققا في عمله، الموجب لفتحه من جهة ظاهره أو باطنه، شرع^(١)
نبيّ متقدّم. مثل قوله -تعالى-: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾^(٢) فإنّ ذلك من شرع موسى. وقدره الشارع
لنا، فيمن خرج عنه وقت الصلاة بنوم أو نسيان. فهؤلاء يأخذون من لطائف الأنبياء عليهم
السلام-. ولقينا منهم جماعة. وليس لهؤلاء في الأنوار، ولا في الأعضاء، ولا في الأسماء الإلهية،
ذوق ولا شرب ولا شرب.

ومن الواصلين أيضا إلى الله -تعالى- الوصول الذي بيّناه، مَنْ يجمع الله له الجميع. ومنهم من
يكون له من ذلك مرتبتان وأكثر، على قدر رزقه الذي قسمه الله له منه. وكلّ إنسان من هؤلاء،
إذا رُدَّ إلى الخلق بالإرشاد والهداية، لا يتعدى ذوقه في أيّ مرتبة كان. ﴿وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ
بِهِدْيِ السَّبِيلِ﴾^(٣).

(١) ص ٣٣ ب

(٢) [طه: ١٤]

(٣) [الأحزاب: ٤]. وفي الهامش: "بلغ". يليه بخط الشيخ الأكبر: "بلغ قراءة الظهير محمود علي، وكتبه ابن العربي".

الباب السادس والأربعون في معرفة العلم القليل، ومَن حصَّله من الصالحين

والكُثْرُ فِي الْمَعْلُومِ لَا فِي ذَاتِهِ	الْعِلْمُ بِالْأَشْيَاءِ عِلْمٌ وَاحِدٌ
مُتَعَدِّدٌ فِي ذَاتِهِ وَصِفَاتِهِ	وَالْأَشْعَرِيُّ يَرَى وَيَزْعُمُ أَنَّهُ
وَلَوْ أَنَّهُ مِنْ فِكْرِهِ وَهَبَاتِهِ	إِنَّ ^(١) الْحَقِيقَةَ قَدْ أَبَتْ مَا قَالَهُ
مُتَوَحِّدٌ فِي عَيْنِهِ وَسِمَاتِهِ	الْحَقُّ أَبْلَجٌ لَا خَفَاءَ بِأَنَّهُ

قال الله ﷻ: ﴿وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾^(٢) فكان شيخنا أبو مدين يقول -إذا سمع من يتلو هذه الآية-: "القليل أُعْطِيْنَاهُ مَا هُوَ لَنَا، بل هو معار عندنا. والكثير منه لم نصل إليه، فنحن الجاهلون على الدوام". وقال من هذا الباب خَضِرٌ لِمُوسَى ﷺ لَمَّا رَأَى الطَّائِرَ الَّذِي وَقَعَ عَلَى حَرْفِ السَّفِينَةِ وَنَفَرَ فِي الْبَحْرِ بِمَنْقَارِهِ: «أتدري ما يقول هذا الطائر في نقره في الماء؟ قال موسى ﷺ لا أدري. قال: يا موسى؛ يقول هذا الطائر: ما نقص علمي وعلمك من علم الله، إلا ما نقص من هذا البحر منقاري».

والمراد المعلومات بذلك، لا العلم. فإنَّ العلم لو تعدَّد أدَّى أن يدخل في الوجود ما لا يتناهى، وهو محال. فإنَّ المعلومات لا نهاية لها. فلو كان لكلِّ معلوم علم، لزم ما قلناه. ومعلوم أنَّ الله يعلم ما لا يتناهى، فعلمه واحد. فلا بدَّ أن يكون العلمُ عينا واحدة، لأنَّه لا يتعلَّق بالمعلوم، حتى يكون^(٣) موجودا. وما هو ذلك العلم؟ هل هو ذات العالم، أو أمر زائد؟ في ذلك خلاف بين النظار، في علم الحقِّ سبحانه. ومعلوم أنَّ علم الله متعلَّق بما لا يتناهى، فبطل أن يكون لكلِّ معلوم علم. وسواء زعمت أنَّ العلم عين ذات العالم، أو صفة زائدة على ذاته، إلا أن تكون ممن يقول في الصفات إنها نسب.

(١) ص ٣٤
(٢) [الإسراء: ٨٥]
(٣) ص ٣٤ ب

فإن كنت ممن يقول إنّ العلم نسبة خاصّة، فالنّسب لا يتّصف بالوجود، نعم ولا بالعدم، كالأحوال. فيمكن على هذا أن يكون لكلّ معلوم علم. وقد علمنا أنّ المعلومات لا تتناهى، فالنسب لا تتناهى. ولا يلزم من ذلك محال، كحدوث التعلّقات عند ابن الخطيب (الرازي)، والاسترسال عند إمام الحرمين.

وبعد أن فهمت ما قرّرناه في هذه المسألة؛ فقل بعد ذلك ما شئت، من نسبة الكثرة للعلم، والقلّة. فما وصف الله العلم بالقلّة، إلّا العلم الذي أعطى الله عباده، وهو قوله: ﴿وَمَا أُوتِيتُمْ﴾ أي أُعطيتم، فجعله هبة. وقال في حقّ عبده خضر: ﴿وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا﴾^(١) وقال: ﴿عَلَّمَ الْقُرْآنَ﴾^(٢) فهذا كلّه يدلّك على أنّه نسب. لأنّ الواحد في ذاته لا يتّصف بالقلّة ولا بالكثرة، لأنّه لا يتعدّد.

وهذا نقول: إنّ الواحد ليس بعدد، وإن كان العدد منه ينشأ. ألا ترى أنّ العالم، وإن استند إلى^(٣) الله، ولم يلزم أن يكون الله من العالم؛ كذلك الواحد وإن نشأ منه العدد، فإنّه لا يكون بهذا من العدد. فالوحدة للواحد نعت نفسيّ لا يقبل العدد، وإن أضيف إليه. فإن كان العلم نسبة، فإطلاق القلّة والكثرة عليه، إطلاق حقيقيّ. وإن كان غير ذلك، فإطلاق القلّة والكثرة عليه إطلاق مجازيّ. وكلام العرب مبنيّ على الحقيقة والمجاز عند الناس. وإن كنّا قد خالفناهم في هذه المسألة، بالنظر إلى القرآن؛ فإنّا ننفي أن يكون في القرآن مجاز، بل (موضع ذلك) في كلام العرب. وليس هذا موضع شرح هذه^(٤) المسألة.

والذي يتعلّق بهذا الباب؛ علم الوهب لا علم الكسب. فإنّه لو أراد الله العلم المكتسب، لم يقل: ﴿أُوتِيتُمْ﴾ بل كان يقول: "أوتيتم الطريق إلى تحصيله، لا هو" وكان يقول في خضر: "وعلمناه طريق اكتساب العلوم". لم يقل شيئاً من هذا. ونحن نعلم أنّ ثمّ علماً اكتسبناه من أفكارنا ومن حواسّنا، وثمّ علماً لم نكتسبه بشيء من عندنا، بل هبة من الله ﷻ أنزله في قلوبنا وعلى أسرارنا، فوجدناه من غير سبب ظاهر.

(١) [الكهف: ٦٥]

(٢) [الرحمن: ٢]

(٣) ص ٣٥

(٤) ثابتة في الهامش بقلم الأصل.

وهي مسألة دقيقة؛ فإن أكثر الناس يتخيّلون، أنّ العلوم الحاصلة عن التّقوى، علوم وهب. وليست كذلك. وإنما هي علوم مكتسبة بالتّقوى. فإنّ التّقوى جعله الله طريقاً إلى حصول هذا العلم، فقال: ﴿إِنْ تَتَّقُوا اللَّهَ يَجْعَلْ لَكُمْ فُرْقَانًا﴾ (٢) وقال: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ﴾ (٣). كما جعل الفكر الصحيح سبباً لحصول العلم، لكن بترتيب المقدمات. كما جعل البصر سبباً لحصول العلم بالمبصرات. والعلم الوهبي لا يحصل عن سبب، بل من لدنه سبحانه.

فاعلم ذلك، حتى لا تختلط عليك حقائق الأسماء الإلهية. فإنّ الوهاب هو الذي تكون أعطياته على هذا الحدّ. بخلاف الاسم الإلهي الكريم والجواد والسخي؛ فإنّه من لا يعرف حقائق الأمور، لا يعرف حقائق الأسماء الإلهية. ومن لا يعرف حقائق الأسماء الإلهية، لا يعرف تنزيل الشاء على الوجه اللائق به. فلهذا نهيّك لتنتبه ﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ (٤).

فالنبوّات كلّها علوم وهبيّة، لأنّ النبوة ليست مكتسبة. فالشرائع كلّها من علوم الوهب، عند أهل الإسلام الذين هم أهله. وأريد بالاكْتساب في العلوم ما يكون للعبد فيه تعمّل. كما أنّ الوهب ما ليس للعبد فيه تعمّل. وإنما قلنا هذا من أجل الاستعدادات، التي جعلت العالم يقبل هذا العلم الوهبي والكسبي. فإنّه لا بدّ من الاستعداد. فإن وجد بعض الاستعدادات، مما يتعمّل الإنسان في تحصيلها، كان العلم الحاصل عنها مكتسباً. كـ«من عمل بما علم فأورثه الله علم ما لم يكن يعلم» وأشباه (٥) ذلك.

فالشرائع كلّها علوم وهبيّة. ومن حصل علوم وهب، مما ليس بشرع، جماعة قليلة من الأولياء، منهم الخضر على التعيين. فإنّه قال: ﴿مَنْ لَدُنْهُ﴾ (٦). والذي عرّفناه من الأنبياء -عليهم السلام- آدم وإلياس وزكريا ويحيى وعيسى وإدريس وإسماعيل. وإن كان قد حصله جميع الأنبياء -عليهم السلام- ولكن ما ذكرنا منهم إلّا من حصل لنا التعريف به، وسُمّوا لنا من الوجه الذي نأخذ عن الله - تعالى - منه. فلهذا سمّينا هؤلاء، ولم نذكر غيرهم.

(١) ص ٣٥ ب

(٢) [الأفقال: ٢٩]

(٣) [البقرة: ٢٨٢]

(٤) [الأعام: ٣٥]

(٥) ص ٣٦

(٦) [النساء: ٤٠]

فأمّا قوله -تعالى-: ﴿وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾^(١) فليس بنصّ في الوهب. ولكن له وجهان: وجهٌ يطلبه ﴿أُوتِيتُمْ﴾ ووجهٌ يطلبه ﴿قَلِيلًا﴾ من الاستقلال. أي ما أُعطيتم من العلم إلا ما تستقلّون بحمله. وما لا تطيقونه ما أعطيناكموه؛ فإنّكم ما تستقلّون به. فيدخل في هذا العطاء؛ علوم النظر. فإنّها علوم تستقلّ العقول بإدراكها.

واختلف أصحابنا في العلم المحدث؛ هل يتعلّق بما لا يتناهى من المعلومات أم لا؟ فمن منع أن تُعرف ذات الله، منع من ذلك. ومن لم يمنع من ذلك لم يمنع حصوله. ولكن ما نقل إلينا أنّه حصل لأحد في الدنيا. وما أدري في الآخرة ما يكون. فإنّا قد علمنا أنّ محمداً ﷺ قد علّم «علم الأولين والآخرين» وقد قال ﷺ^(٢) عن نفسه؛ إنّهُ يحمد الله غداً يوم القيامة بمحامد عندما يطلب من الله ﷻ فتح باب الشفاعة، أخبر أنّ الله -تعالى- يعلمه إياها في ذلك الوقت، لا يعلمها الآن. فلو علمها غيره، لم يصدق قوله: «علّمْتُ علم الأولين والآخرين» وهو ﷺ الصادق في قوله.

فحصل من هذا، أنّ أحداً لم يتعلّق علمه بما لا يتناهى. ولهذا ما تكلم الناس إلا في إمكانه، هل يمكن أم لا؟ وما كلّ ممكن واقع. ووقوع الممكنات من المسائل المقلقة. وكيف يكون ثمّ ممكن، ولا يقع؟ وهو المعقول عندنا في كلّ وقت. فإنّ ترجيح أحد الممكنين، أو الممكنات، يمنع من وقوع ما ليس برجّح في الحال. فإن كان الذي لم يقع في الوجود من الممكنات مرجّحاً عدم وقوعه في الوجود، فيكون عدمه مرجّحاً. فقد وقع الممكن فإنّه لا يلزم فيه من حيث الإمكان، إلاّ اتّصافه بكونه مرجّحاً، سواء ترجّح عدمه أو وجوده. وإذا كان كذلك، فقد وقع كلّ ممكن، بلا شكّ، وإن لم تتناهِ الممكنات، فإنّ الترجيح ينسحب عليها.

وهي مسألة دقيقة. فإنّ الممكنات وإن كانت لا تتناهى، وهي معدومة. فإنّها عندنا مشهودة للحقّ ﷻ من كونه يرى، فإنّا لا نعلّل الرؤية بالوجود، وإنّا نعلّل الرؤية للأشياء، بكون المرئيّ مستعدّاً^(٣) لقبول تعلّق الرؤية به، سواء كان معدوماً أو موجوداً. وكلّ ممكن مستعدّ للرؤية. فالممكنات وإن لم تتناهِ، فهي مرئية لله ﷻ لا من حيث نسبة العلم، بل من نسبة أخرى، تسمّى

(١) [الإسراء: ٨٥]

(٢) ص ٣٦ ب

(٣) ص ٣٧

رؤية، كانت ما كانت. قال تعالى:- ﴿أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى﴾^(١) ولم يقل هنا: "ألم يعلم بأن الله يعلم" وقال: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾^(٢) أي بحيث نراها، وقال أيضا لموسى وهارون: ﴿إِنِّي مَعَكُمْ أَسْمَعُ وَأَرَى﴾^(٣) ﴿وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ﴾^(٤).

انتهى الجزء الرابع والعشرون، يتلوه الجزء الخامس والعشرون.^(٥)

(١) [العلق: ١٤]

(٢) [القمر: ١٤]

(٣) [طه: ٤٦]

(٤) [الأحزاب: ٤]

(٥) "انتهى..... والعشرون" ثابتة في الهامش بقلم الأصل، وتحتها: "بلغ".

بسم الله الرحمن الرحيم

الباب السابع والأربعون

في معرفة أسرار وصف المنازل السفلية، ومقاماتها،
وكيف يرتاح العارف عند ذكره بدايته فيحن إليها مع علو مقامه،
وما السر الذي يتجلى له حتى يدعو إلى ذلك

وَلَمَّا رَأَيْتُ الْحَقَّ بِالْأَوَّلِ اتَّصَفَ
بِلَذَّةِ ظَمَانٍ لِأَشْرَبِ شَرْبَةٍ
فِيَا^(١) بَرَدَهَا مِنْ شَرْبَةِ مُسْتَلَذَّةٍ
فَإِنَّ إِذْكَ الشَّرْبِ فِي الْقَلْبِ لَذَّةٌ
وَلَا يَحْجُبْنُهُ عَجْبُهُ عَنْ شُهُودِهِ
فَإِنَّ لَهُ فَيَمَنْ تَقَدَّمَ أَسْوَةٌ
وِرَائَهُ مُخْتَارٍ وَنَعْتُ مُحَقَّقٍ
وَإِنَّ نَهَايَاتِ الرِّجَالِ بَدَايَةُ
كَمَثَلِ رَسُولِ اللَّهِ فِي طَوْرِهِ فَمَا
أَتَيْتُ إِلَى بَحْرِ الْبَدَايَةِ اعْتَرَفَ
فَيَشْهَدُنِي فِي غَايَةِ الْحَالِ اعْتَرَفَ
عَلَى كَيْدِ خَرَاءٍ فَاعْمَلْ لَهَا وَقِفْ
تَرَى رَبَّهَا فِي الْوَقْتِ بِالْعُجْبِ يَتَّصِفُ
وَلَا مَا يُرَى فِيهِ مِنَ الزَّهْوِ وَالصَّلَفِ
فَمَا خَلَفَ إِلَّا وَمَثَلُ لَهَا سَلَفُ
بِأَسْمَاءٍ حَقٍّ بِالْحَقِيقَةِ مُكْتَنِفُ
لِقَوْمٍ أَتَوْا مِنْ بَعْدِهِمْ مَا لَهُمْ خَلَفُ
لَهُ خَلَفَ بَلْ عِنْدَهُ الْأَمْرُ قَدْ وَقِفْ

اعلم أنّ العالم لما كان أكْرِيّ الشكل، لهذا حنّ الإنسان في نهايته إلى بدايته. فكان خروجنا
من العدم إلى الوجود به -سبحانه- وإليه نرجع، كما قال ﷻ: ﴿وَالْيَهُ يَرْجِعُ^(٢) الْأَمْرُ كُلُّهُ﴾^(٣) وقال:
﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾^(٤) وقال: ﴿وَالْيَهُ الْمَصِيرُ﴾^(٥) ﴿وَالْيَ اللَّهِ عَقِبَةُ الْأُمُورِ﴾^(٦)

(١) ص ٣٧ ب

(٢) ص ٣٨

(٣) [هود: ١٢٣]

(٤) [البقرة: ٢٨١]

(٥) [المائدة: ١٨]

(٦) [لقمان: ٢٢]

ألا تراك إذا بدأت وضع دائرة، فإنك عندما تبتدئ بها لا تزال تديرها، إلى أن تنتهي إلى أولها، وحينئذ تكون دائرة؟ ولو لم يكن الأمر كذلك، لكنا إذا خرجنا من عنده خطأ مستقيماً لم نرجع إليه، ولم يكن يصدق قوله، وهو الصادق: ﴿وَالْبَيْتُ تُرْجَعُونَ﴾^(١).

وكلُّ أمر، وكلُّ موجود، فهو دائرة يعود إلى ما كان منه بُدؤه. وأنَّ الله -تعالى- قد عيَّن لكلِّ موجود مرتبته في علمه. فمن الموجودات مَنْ خُلِقَتْ في مراتبها، ووقَّفت ولم تبرح. فلم يكن لها بداية ولا نهاية. بل يقال وُجِدَتْ، فإنَّ البدء ما تُعقل حقيقته إلاَّ بظهور ما يكون بعده، مما ينتقل إليه. وهذا ما انتقل. فعين بُدئه، هو عينُ وجوده لا غير. ومن الموجودات ما كان وجودها أولاً في مراتبها، ثم نزل بها إلى عالم طبيعتها. وهي الأجسام المولدة من العناصر، ولا كلها، بل أجسام الثقلين.

وأقام الله لها في تلك المرتبة المعينة لها، التي أنزلت منها، على غير علم منها بها، داعياً يدعو كلَّ شخص إليها، فلا يزال يرتقي بالأعمال الصالحة، حتى يصل إليها، أو يطلبها بالأعمال التي لا يرتضيها الحقُّ. فداعي الحقِّ إذا قام بقلب العبد، إنما يدعوه من^(٢) مقامه، الذي تكون غايته إليه، إذا سلك. ولما كان كلُّ وارد ملئوا لذينا، فإنه جديد غريب لطيف. لهذا يُجَنُّ إليه دائماً. ومن ذلك حبُّ الأوطان، قال ابن الرومي^(٣):

وَحَبَّ أَوْطَانَ الرِّجَالِ إِلَيْهِمْ مَارِبُ قَضَاهَا الشَّبَابُ هُنَاكَ
إِذَا ذَكَّرُوا أَوْطَانَهُمْ ذَكَّرْتَهُمْ عُمُودَ الصَّبَا فِيهَا فَحَنُّوا لِذَلِكَ

ولما لم يتمكن للتائب أن يردَّ عليه وارِدُ التوبة، إلاَّ حتى ينتبه من سِنَّة الغفلة، فيعرف ما هو فيه من الأعمال، التي مآلها إلى هلاكه وعَطْبِهِ. خاف ورأى أنَّه في أسْرِ هواه، وأنَّه مقتولٌ بسيف أعماله القبيحة، فقال له حاجب الباب: قد رسم الملكُ أنك إذا أقلعت عن هذه المخالفات

(١) [البقرة: ٢٤٥]

(٢) ص ٣٨ ب

(٣) ابن الرومي: (٢٢١ - ٢٨٣ هـ / ٨٣٦ - ٨٩٦ م) علي بن العباس بن جريج أو جورجيس، الرومي. شاعر كبير، من طبقة بشار والمتنبي، رومي الأصل، كان جده من موالي بني العباس. ولد ونشأ ببغداد، ومات فيها مسموماً قيل: دس له السمَّ القاسم بن عبيد الله - وزير المعتضد - وكان ابن الرومي قد هجاه. قال المرزباني: لا أعلم أنه مدح أحداً من رئيس أو مرءوس إلاَّ وعاد إليه فهجاه، ولذلك قلتُ فائدتُه من قول الشعر وتحاماه الرؤساء وكان سبباً لوفاته. وقال أيضاً: وأخطأ محمد بن داود فيما رواه لمتقال (الوسطي) من أشعار ابن الرومي التي ليس في طاقة منقال ولا أحد من شعراء زمانه أن يقول مثلاً إلاَّ ابن الرومي. [الموسوعة الشعرية]

ورجعت إليه ووقفت عند حدوده ومراسمه، أنه يعطيك الأمان من عقابه ويحسن إليك. ويكون من جملة إحسانه أن كل قبيح أتيتُهُ تُردُّ صورته حسنة.

ثم^(١) أعطاه التوقيع الإلهي. فإذا فيه مكتوب: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ. وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ^(٢) إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا. يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا. إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا فَأُولَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ﴾^(٣).

ولمَّا قرأ وحشيّ- هذا التوقيع، قال: وَمَنْ لِي بَأْن أُوفَّقَ إِلَى الْعَمَلِ الصَّالِحِ الَّذِي اشْتَرَطَهُ عَلَيْنَا فِي التَّبْدِيلِ؟ فجاء في الجواب توقيع آخر فيه مكتوب: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾^(٤) فقال وحشيّ: ما أدري هل أنا ممن شاء أن يغفر له أم لا. فجاء في الجواب توقيع ثالث فيه مكتوب: ﴿يَعْبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾^(٥) فلَمَّا قرأ وحشيّ هذا التوقيع قال: الآن. فَأَسْلَمَ.

رجعنا إلى التوقيع الأول، فنقول: فلَمَّا قرأ هذا التوقيع الصادق الذي ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبُطْلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾^(٦) قال له حاجب الباب وهو الشارع: «إنَّ التائب من الذنب كمن لا ذنب له» فلَمَّا ورد عليه هذا الأمان عقيب ذلك الخوف الشديد، وجد للأمان حلاوة ولذة، لم يكن يعرفها قبل ذلك، وقد قيل في ذلك^(٧):

أَحْلَى مِنَ الْأَمْنِ عِنْدَ الْخَائِفِ الْوَجَلِ

فعندما^(٨) تحَصَّلَ له طعم هذه اللذة، وشرع في الأعمال الصالحة، وتطهَّرَ محلُّه، واستعدَّ لمجالسة

(١) مكتوب في الهامش: "من هنا سمع أحمد بن موسى التركماني".

(٢) ص ٣٩

(٣) [الفرقان: ٦٨ - ٧٠]

(٤) [النساء: ٤٨]

(٥) [الزمر: ٥٣]

(٦) [فصلت: ٤٢]

(٧) القائل هو الواواء الدمشقي (ت ٣٨٥هـ) شاعر مطبوع، حلو الألفاظ، وفي معانيه رقة، وله ديوان شعر، والبيت هو:

وزائرٍ راعٍ وجهَ البين منظره
أحلى من الأمن عند الخائف الوجل [الموسوعة الشعرية]

(٨) ص ٣٩ ب

المَلِك، فَإِنَّهُ يَقُول: «أنا جليْس من ذكْرني» وتَقَوَّتْ معرفته به -سبحانه- وعلم ما يستحقّه جلاله، وعلم قدر مَنْ عصاه، استَحيا كُلَّ الحياء، وذهبتْ لَذّته التي وجدها عند ورود وارد توبته عليه، واطّلع ورأى الحضرة الإلهيّة، تطالبه بالأدب والشكر، على ما أولاه من النعم؛ فيكثر همُّه وغمُّه، وتنتفي لَذّته.

ولهذا ترى العلماء بالله، لا يرون في نومهم ما يراه المريدون أصحاب البدايات من الأنوار. فإنَّ المبتدئ يستحضر مستحسّنات أعماله وأحواله، فيرى نتائجها. والعالمون ينامون على رؤية تقصير وتفريط، لما يستحقّه الجَناب العالي. فلا يرى (أحدهم) في النوم إلّا ما يهّمّه، من ظلمات ورعد وبرق، وكلّ أمر مخوف. فإنَّ النومَ تابعٌ للحسّ. ولَمّا كانت النفس بطبعها تحبّ الأمور المملوذة، وقد فقدت لَذّة التوبة، في حال معرفتها ونهايتها، لذلك حَثَّ إلى بدايتها، من أجل ما اقترن بذلك الموطن من اللذّة، مع علوّ مقامه. ويكون هذا الحنان، استراحةً لِهَمِّه وغمِّه، الذي أعطته معرفته بالله. فهو مثل الذي يلتدّ بالأمانيّ. فهذا سبب حنين أصحاب النهايات إلى (١) بدايتهم.

وأما المنازل السفليّة؛ فهي ما تعطيه الأعمال البدنيّة من المقامات العلويّة: كالصلاة والجهاد والصوم وكلّ عمل حَسَنٍ، وما تعطيه أيضًا الأعمال النفسيّة: وهي الرياضات من تحمُّل الأذى والصبر عليه والرضا بالقليل من مملوذات النفوس، والقناعة بالموجود وإن لم تكن به الكفاية، وحَبْس النفس عن الشكوى. فإنَّ كلّ عمل من هذه الأعمال الرياضيّة والمجاهدات، لها نتائج مخصوصة؛ لكلّ عمل حال ومقام. وقد أبان عن بعض ذلك الشارحُ، لِيُسْتَدَلَّ بما ذكره، على ما سكت عنه، من حيث اختلاف النتائج لاختلاف الصفات. وتعريفًا بأنّ النوافل من كلّ عبادة مفروضة، صفتها من صفة فريضتها. ولهذا تكمل له منها، إذا كانت فريضته ناقصة.

ورد في الحديث الصحيح عن رسول الله ﷺ أنّه قال: «أَوَّل ما يُنْظَرُ فيه من عمل العبد، الصلاة. فيقول الله: انظروا في صلاة عبدي، أتمّها أم نَقَصَها؟ فإن كانت تامةً كُتِبَتْ له تامةً. وإن كان انتقص منها شيئًا قال: انظروا هل لعبدي من تطوُّع؟ فإن كان له تطوُّعٌ، قال: اكملوا لعبدي

فريضته من تطوُّعه. ثمَّ تؤخذ الأعمال على ذاك» وأمَّا الحديث الآخر^(١) في صفات العبادات، فإنَّه ورد في الصحيح أنَّ رسول الله ﷺ قال: «الصلاة نور، والصدقة برهان، والصبر ضياء، والقرآن حجة لك أو عليك. كلُّ الناس يغدو فبائع نفسه فمعتقها أو موبتها».

فجعل النور للصلاة، والبرهان للصدقة، وهي الزكاة، والضياء للصوم والحج، وهو المعبر عنه بالصبر لما فيها من المشقة للجوع والعطش، وما يتعلّق بأفعال الحج. وجعل «لا إله إلا الله» في خبر آخر «لا يزيها شيء». ونوافل كلّ فريضة من هذه الفرائض من جنسها، فصفتها كصفتها. ثمَّ أدخل في قوله: «كلُّ الناس يغدو فبائع نفسه فمعتقها» وهو الذي باعها من الله. قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ﴾^(٢). «أو موبتها» وهو الذي اشترى ﴿الصَّلَاةَ بِالْهَدَى وَالْعَذَابَ بِالْمَغْفِرَةِ﴾^(٣) فعمّ بقوله: «كلُّ الناس يغدو فبائع نفسه» جميع أحكام الشريعة: نافلتها وفريضتها، ومباحها ومكروهها.

فما من عبادة شرعها الله -تعالى- لعباده، إلّا وهي مرتبطة باسم إلهي أو حقيقة إلهية، من ذلك الاسم يعطيه الله في عبادته تلك ما يعطيه في الدنيا في قلبه؛ من منازل وعلومه ومعارفه، وفي أحواله من^(٤) كراماته وآياته، وفي آخرته في جنّاته: في درجاته، وفي رؤية خالقه في الكتيب، في جنة عدن خاصّة في مراتبه. وقد قال الله ﷻ في المصلي: إنه ينجيه، وهو نور. فينجيه الله -تعالى- من اسمه النور، لا من اسم آخر. فكما أنَّ النور ينقّر كلّ ظلمة، كذلك الصلاة تقطع كلّ شغل. بخلاف سائر الأعمال، فإنّها لا تعمّ ترك كلّ ما سواها، مثل الصلاة.

فلهذا كانت نورا. يبشّره الله بذلك أنّه إذا ناجاه من اسمه النور انفرد به، وأزال كلّ كونٍ بشهوده عند مناجاته. ثمَّ شرعها في المناجاة سرّاً وجهراً، ليجمع له فيها بين الذّكرين: ذكّر السرّ وهو الذّكر في نفسه، وذكّر العلانية وهو الذّكر في الملاء. العبد في صلاته يذكر الله في ملاء الملائكة، ومن حضر من الموجودات السامعين. وهو ما يجهر به من القراءة في الصلاة. قال الله -تعالى- في الخبر الثابت عنه: «إن ذكرني في نفسه ذكرته في نفسي، وإن ذكرني في ملاء ذكرته في ملاء خير

(١) ص ٤٠ ب

(٢) [التوبة: ١١١]

(٣) [البقرة: ١٧٥]

(٤) ص ٤١

منه» قد يريد بذلك الملائكة، المقرّين، الكروبيّين خاصّة، الذين اختصّهم لحضرته. فلهذا الفضل شرع لهم في الصلاة الجهر بالقراءة والسرّ.

فكلُّ عبد صلّى ولم تُزلْ عنه صلاته كلّ شيء دونها، فما صلّى. وما هي نور في حقّه. وكلّ من أسرّ القراءة في نفسه، ولم يشاهد ذكر الله له^(١) في نفسه، فما أسرّ. فإنّه وإن أسرّ في الظاهر، وأحضر في نفسه ما أحضره من الأكوّان: من أهلٍ وولد وأصحاب، من عالم الدنيا وعالم الآخرة، وأحضر الملائكة في خاطره، فما أسرّ في قراءته. ولا كان ممن ذكر الله في نفسه. لعدم المناسبة. فإنّ الله إذا ذكر العبد في نفسه، لم يطّلع أحدٌ من المخلوقين على ما في نفس الباري، من ذكره عبده. كذلك ينبغي أن يكون العبد فيما أسرّه؛ فإنّه ما ينجي في صلاته إلّا ربّه، في حال قراءته وتسبيحاته ودعائه. وكذلك إذا ذكره في ملاء؛ في ظاهره وفي باطنه. فأما في ظاهره فبيّن، وأما في باطنه؛ فما يُخضّر معه في نفسه من المخلوقين، وهو ما يجهر به من القراءة في الصلاة والتسبيحات والدعاء.

ثمّ إنّّه ليس في العبادات ما^(٢) يلحق العبد بمقامات المقرّين وهو أعلى مقام أولياء الله، من ملك ورسول ونبيّ ووليّ ومؤمن، إلّا الصلاة. قال تعالى: ﴿وَأَسْجُدْ وَاقْتَرِبْ﴾^(٣) فإنّ الله في هذه الحالة، يباهي به المقرّين من ملائكته، وذلك أنّه يقول لهم:

"يا ملائكتي؛ أنا قرّبتكم ابتداءً، وجعلتكم من خواصّ ملائكتي. وهذا عبادي، جعلت بينه وبين مقام القرية حجاباً كثيرة، وموانع عظيمة، من أغراض نفسيّة وشهوات حسّيّة، وتدبير أهل ومال وولد وخدم وأصحاب وأهوال^(٤) عظام، فقطع كلّ ذلك وجاهد، حتى سجد واقترب؛ فكان من المقرّين. فانظروا ما خصصتكم به -يا ملائكتي- من شرف المقام، حيث ما ابتليتكم بهذه الموانع، ولا كلّتكم مشاقّها. فاعرفوا قدر هذا العبد، وراعوا له حقّ ما قاساه في طريقه من أجلي".

فتقول الملائكة: "يا ربّنا؛ لو كنّا ممن يتنعم بالجنان، وتكون محلاً لإقامتنا، ألسنت كنت تعين

(١) ص ٤١ ب

(٢) ق: "من" وصحّت بقلم الأصل.

(٣) [العلق: ١٩]

(٤) ص ٤٢

لنا فيه منازل تقتضيها أعمالنا؟ ربّنا؛ نحن نسألك أن تهبها لهذا العبد " فيعطيه الله ما سألته فيه الملائكة.

فانظر ما أشرف الصلاة. وأفضل ما فيها، ذكّر الله من الأقوال، والسجود من الأفعال. ومن أقوالها: "سمع الله لمن حمده" فإنه من أفضل أحوال العبد في الصلاة للنيابة عن الحق، فإن الله قال على لسان عبده: "سمع الله لمن حمده". يقول تعالى: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ﴾^(١) الظاهر، للتحريم والتحليل الذي فيها ﴿وَلَذِكْرُ اللَّهِ أَكْبَرُ﴾ يعني فيها من أفعالها.

وينبغي للمحقق أنه لا يذكر الله إلا بالأذكار الواردة في القرآن، حتى يكون في ذكره تاليا، فيجمع بين الذكر والتلاوة معاً في لفظ واحد. فيحصل على أجر التالين والذاكرين. أعني الفضيلة. فيكون فتحه في ذلك، من ذلك القليل. وعلمه وسره وحاله ومقامه ومنزله. وإذا^(٢) ذكره من غير أن يقصد الذكر الوارد في القرآن، فهو ذاك لا غير. فينقصه من الفضيلة على قدر ما نقصه من القصد. ولو كان ذلك الذكر من القرآن غير أنه لم يقصده.

وقد ثبت أن «الأعمال بالنيّات وإنما لامرئ ما نوى» فينبغي لك إذا قلت: "لا إله إلا الله" أن تقصد بذلك التهليل الوارد في القرآن، مثل قوله تعالى: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾^(٣) وكذلك التسبيح والتكبير والتحميد. وأنت تعلم أن أنفاس الإنسان نفيسة، والنفس إذا مضى لا يعود. فينبغي لك أن تخرجه في الأنفس والأعزّ. فهذا قد نهّك على نسبة النورية من الصلاة.

وأما اقتران البرهان بالصدقة؛ فهو أن الله تعالى- جبل الإنسان على الشحّ، وقال: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا﴾^(٤) يعني في أصل نشأته ﴿إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعًا. وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعًا﴾^(٥) وقال: ﴿وَمَنْ يُوقِ شُحَّ نَفْسِهِ﴾^(٦) فنسب الشحّ لنفس الإنسان. وأصل ذلك أنه استفاد وجوده

(١) [العنكبوت: ٤٥]

(٢) ص ٤٢ ب

(٣) [محمد: ١٩]

(٤) [المعارج: ١٩]

(٥) [المعارج: ٢٠، ٢١]

(٦) [الحشر: ٩]

من الله، ففطر على الاستفادة لا على الإفادة. فما تعطي حقيقته أن يتصدق. فإذا تصدق كانت صدقته برهانا على أنه قد وُقي شح نفسه، الذي جبله الله عليه، فلذلك قال: «الصدقة برهان».

ولما كانت الشمس^(١) ضياءً يكشف به كل ما تنبسط عليه لمن كان له بصر، فإن الكشف إنما يكون بضياء النور لا بالنور. فإن النور ما له سوي تنفير الظلمة، وبالبضياء يقع الكشف. وإن النور حجاب كما هي الظلمة حجاب. قال رسول الله ﷺ في حق ربه -تعالى-: «حجابه النور» وقال: «إن لله سبعين حجابا من نور وظلمة» أو «سبعين ألفا» وقيل له ﷺ: «أرأيت ربك؟ فقال ﷺ: نور أرى أراه» فجعل الصبر، الذي هو الصوم، والحج ضياءً، أي يكشف به إذا كنت متلبسا به، ما تعطيه حقيقة الضوء من إدراك الأشياء.

قال رسول الله ﷺ عن ربه -تعالى- أنه قال: «كل عمل ابن آدم له إلا الصوم فإنه لي وأنا أجزي به» وقال ﷺ لرجل: «عليك بالصوم فإنه لا مثل له» وقال -تعالى-: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾^(٢). فالصوم صفة صمدانية. وهو التنزه عن التغذي، وحقيقة المخلوق التغذي. فلما أراد العبد أن يتصف بما ليس من حقيقته أن يتصف به، وكان اتصافه به شرعا لقوله -تعالى-: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ﴾^(٣) قال الله له: "الصوم لي لا لك" أي أنا هو الذي لا ينبغي لي أن أأطعم وأشرب، وإذا كان بهذه المثابة وكان سبب دخولك^(٤) فيه كوني شرعته لك، فأنا أجزي به.

كأنه يقول: "أنا جزاؤه". لأن صفة التنزه عن الطعام والشراب تطلبني. وقد تلبست بها، وما هي حقيقتك، وما هي لك. وأنت متصف بها في حال صومك. فهي تدخلك علي. فإن الصبر حبس النفس، وقد حبستها بأمرى، عما تعطيه حقيقتها من الطعام والشراب. فلماذا قال: «للصائم فرحتان: فرحة عند فطره» وتلك الفرحة لروحه الحيواني لا غير «وفرحة عند لقاء ربه» وتلك الفرحة لنفسه الناطقة، لطيفته الربانية. فأورثه الصوم لقاء الله، وهو المشاهدة.

فكان الصوم آتم من الصلاة؛ لأنه أنتج لقاء الله ومشاهدته. والصلاة مناجاة لا مشاهدة.

(١) ص ٤٣

(٢) [الشورى: ١١]

(٣) [البقرة: ١٨٣]

(٤) ص ٤٣ ب

والحجاب يصحبها. فإنَّ الله يقول: ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَآئِ حِجَابٍ﴾^(١) وكذلك ﴿كَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى﴾^(٢) ولذلك طلب الرؤية. فقرن الكلام بالحجاب والمناجاة مكاملة. يقول الله: «قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين؛ فنصفها لي ونصفها لعبدي ولعبدي ما سأل. يقول العبد: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ يقول الله: حمدي عبدي». والصوم لا ينقسم فهو لله لا للعبد، بل للعبد أجره من حيث ما هو لله.

وهنا سرٌّ شريف؛ فقلنا إنَّ المشاهدة والمناجاة لا يجتمعان، فإنَّ المشاهدة للبهت، والكلام للفهم. فأنَّت^(٣) في حال الكلام مع ما يُتكلَّم به لا مع المتكلِّم، أي شيء كان. فافهم القرآن تفهم الفرقان. فهذا قد حصل لك الفرق بين الصلاة والصوم والصدقة. وأمَّا قولنا: "إنَّ الله جزاء الصائم" للاقائه ربّه في الفرح به الذي قرنه به. فسرُّ ذلك في قوله في سورة يوسف: ﴿مَنْ وَجَدَ فِي رَحْلِهِ فَهُوَ جَزَاؤُهُ﴾^(٤).

وأمَّا الحجّ؛ فلما فيه من الصبر، وهو حبس الإنسان نفسه عن النكاح، ولبس المخيط والصُّفرة، كما حبس الإنسان نفسه عن الطعام في الصوم^(٥) والشراب والنكاح. ولَمَّا لم يعمّ الحجّ مَسْكَ الإنسان نفسه عن الطعام والشراب، إلّا عن النكاح والغيبة، لذلك تأخّر في القواعد التي بُني الإسلام عليها، فكان حكمه حكم الصائم والمصلّي حال صومه وصلاته في التنزّه عن مباشرة السكّن وذلك التنزّه، يقول الله: "هو لي لا لك" حيث كان.

ولَمَّا كان النكاح سببا لظهور المولّدات من ذلك أعطاه الله، إذ تركه من أجله، بدله "كن" في الآخرة، ولأوليائه في الدنيا "بسم الله" لمن أراد الله أن يظهر على يده أثرا. فيقول العبد في الآخرة للشيء يريد: "كن" فيكون ذلك الشيء، وليس قوله إلّا من كونه حاجّا أو صائما. ولهذا شرك بين الحجّ والصوم في لفظة الصبر، فقال: «والصبر ضياء» هذا^(٦) وإن لم يكن فيه صوم واجب. فإن ترك الطعام فيه لشغله بالدعاء في ذلك اليوم من الظهر، وهو السّنة في ذلك اليوم في ذلك

(١) [الشورى: ٥١]

(٢) [النساء: ١٦٤]

(٣) ص ٤٤

(٤) [يوسف: ٧٥]

(٥) "في الصوم" ثابتة في الهامش بقلم الأصل.

(٦) ص ٤٤ ب

الموضع للحاج خاصة، فالمشتغل فيه لا شك أن الجوع -جوع العادة- يلزمه.

والطائفة تسمي الجوع، في الموات الأربعة: الموت الأبيض، وهو مناسب للضياء. فإن لأهل الله أربع موات: موت أبيض وهو الجوع، وموت أحمر وهو مخالفة النفس في هواها. وموت أخضر: وهو طرح الرقاع في اللباس، بعضها على بعض. وموت أسود: وهو تحمّل أذى الخلق، بل مطلق الأذى.

وإنما سمّت لبس المرقعات موتاً أخضر، لأن حالته حالة الأرض في اختلاف النبات فيه والأزهار، فأشبه اختلاف الرقاع. وأمّا الموت الأسود لاحتمال الأذى، فإن في ذلك غم النفس، والغم ظلمة النفس، والظلمة تشبه في الألوان السواد. والموت الأحمر مخالفة النفس شبيهة بحمرة الدم؛ فإنه من خالف هواه فقد ذبح نفسه.

وستأتي إن شاء الله - في هذا الكتاب، أبواب مفردات في شهادة التوحيد والصلاة والزكاة والصوم والحج، وهي قواعد الإسلام التي بني عليها. ومن أراد أن يعرف من أسرار الصلاة شيئاً، وما تنتج كل صلاة من المعارف، وما لها من ^(١) الأرواح النبوية والحركات الفلكية، فلينظر في كتابنا المسمّى بـ"التنزيلات الموصليّة" وهذا القدر في هذا الباب كافٍ في المقصود، فلنذكر بعض أسرار من المعارف، كما ترجمنا عليه، بطريق الإيجاز.

* * *

فصلٌ بَلْ وَضَلْ

سرّ الهي: (وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ)

قالت الملائكة: ﴿وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ﴾ ^(٢) وهكذا كلّ موجود ما عدا الثقلين. وإن كان الثقلان أيضاً مخلوقين في مقامهما. غير أن الثقلين لهما في علم الله مقامات معيّنة مقدّرة عنده غيّبت عنهما، إليها ينتهي كلّ شخص منهما بانتهاء أنفاسه. فأخر نفس هو مقامه المعلوم الذي يموت عليه. ولهذا دُعُوا إلى السلوك فسلكوا: "عُلُوا" بإجابة الدعوة المشروعة، و"سفلا" بإجابة الأمر الإرادي من حيث لا يعلمون، إلا بعد وقوع المراد.

(١) ص ٤٥

(٢) [الصافات: ١٦٤]

فكل شخص من الثقلين ينتهي في سلوكه إلى المقام المعلوم، الذي خلق له. ومنهم شقي وسعيد. وكل موجود سواهما فخلق في مقامه، فلم ينزل عنه. فلم يؤمر بسلوك إليه لأنه فيه؛ من ملك وحيوان ونبات ومعدن. فهو سعيد عند الله، لا شقاء يناله.

فقد دخل الثقلان في قول الملائكة: ﴿وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ﴾ عند الله، ولا يتمكن لخلق من العالم، أن^(١) يكون له علم بمقامه إلا بتعريف إلهي، لا بكونه فيه. فإن كل ما سوى الله ممكن، ومن شأن الممكن أن لا يقبل مقاما معينًا لذاته، وإنما ذلك لمرجح بحسب ما سبق في علمه به. والمعلوم هو الذي أعطاه العلم به، ولا يعلم هو ما يكون عليه. وهنا هو سر القدر المتحكم في الخلق. إذ كان علم المرجح لا يقبل التغيير، لاستحالة عدم القديم، وعلمه بتعيين المقامات قديم. فلذلك لا ينعدم.

وهذه المسألة من أغمض المسائل العقلية. و(هذا) مما يدلّك على أنّ علمه - سبحانه - بالأشياء ليس زائدا على ذاته، بل ذاته هي المتعلقة من كونها علما بالمعلومات، على ما هي المعلومات عليه. خلافا لبعض النظائر. فإنّ ذلك يؤدّي إلى نقص الذات عن درجة الكمال، ويؤدّي إلى أن تكون الذات قد حكم عليها أمر زائد، أوجب لها ذلك الزائد حكما يقتضيه، ويبطل كون الذات تفعل ما تشاء وتختار ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾^(٢).

فتحقّق هذه المسألة، وتفرّع إليها، فإنّها غامضة جدّا في مسائل الحيرة، لا يبتدي إليها عقل على الحقيقة، من حيث فكره، بل بكشف إلهي نبوي.

ثمّ نرجع ونقول: إنّ جماعة من أصحابنا غلطت في هذه المسألة لعدم الكشف، فقالت بطريق القوّة والفكر الفاسد^(٣): "إنّ الكامل من بني آدم أفضل من الملائكة عند الله مطلقا". ولم تقيد صنفا، ولا مرتبة من المراتب التي تقع بها الفضلية، لمن هو فيها على غيره. ثمّ علّلت فقالت: "إنّ لبني آدم الترقّي مع الأنفاس، وليس للملائكة هذا؛ فإنّها خلقت في مقامها". وما علّمت الجماعة القائلة بهذا، هذه الحقيقة التي نبهنا عليها. والترقيّ الصحيح لنا وللملائكة ولغيرهم، وهو لازم

(١) ص ٤٥ ب

(٢) [آل عمران: ٦٠]

(٣) ص ٤٦

للكلّ، دنيا وبرزخا وآخرة. هذا لكلّ متّصف بالموت في العلم.

ألا ترى الملائكة مع كونها لها مقامات معلومة لا تتعدّها، وما حُرِّمَتْ مزيد العلم. فإنّ الله قد عرّفنا أنّه علّمهم الأسماء على لسان آدم ﷺ فزادهم علماً إلهيّاً، لم يكن عندهم بالأسماء الإلهيّة؛ فسبّحوه وقدّسوه بها. فساوئنا الملائكة في الترقّي بالعلم لا بالعمل. كما لا نترقّي نحن بأعمال الآخرة لزوال التكليف. فنحن وإياهم على السواء في ذلك في الآخرة.

فما ارتقينا نحن في الدنيا، إلى المقام الذي قبضنا عليه -وهو المقام الذي خُلِقَ فيه غيرنا ابتداء- لشرفنا على غيرنا. وإنما كان ذلك ليلبونا لا غير. فلم يفهم القائلون بذلك، ما أراده الله مع وجود النصوص في القرآن، مثل قوله: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾^(١) ولا يقال: "كونهم خُلِقوا على الصورة، أدّى إلى ذلك الابتلاء". فإنّ الجانّ شاركونا في هذه المرتبة، وليس لهم حظّ في الصورة، فاعلم. والله الموفق.^(٣)

* * *

وَضَل

سِرُّ الْهَيِّ: (نهاية الدائرة مجاورة لبدايتها)

نهاية الدائرة مجاورة لبدايتها. وهي تطلب النقطة لذاتها، والنقطة لا تطلبها. فصَحَّ نهاية أهل الترقّي من العالم، وصَحَّ افتقار العالم إلى الله، وغنى الله عن^(٤) العالم. وتبيّن أنّه كلّ جزء من العالم، يمكن أن يكون سبباً في وجود عالم آخر مثله، لا أكمل منه إلى ما لا يتناهى. فإنّ محيط الدائرة نُقْطٌ متجاورة، في أحياز متجاورة، ليس بين حيزين حيزٌ ثالث. ولا بين النقطتين المفروضتين أو الموجودتين فيهما نقطة ثالثة. لأنّه لا حيز بينهما. فكلّ نقطة يمكن أن يكون عنها محيط، وذلك المحيط الآخر؛ حكمه حكم المحيط الأوّل، إلى ما لا نهاية له.

والنهاية في العالم حاصلة، والغاية من العالم غير حاصلة. فلا تزال الآخرة دائمة التكوين، عن

(١) ص ٤٦ ب

(٢) [هود: ٧]

(٣) مكتوب في الهامش: "بلغ".

(٤) "الله عن" ثابتة في الهامش مع إشارة التصويب.

العالم. فإنهم يقولون في الجنان للشيء يريدونه: "كن" فيكون. فلا يتوهمون أمراً ما، ولا يخطر لهم خاطر في تكوين أمر ما، إلا ويتكوّن بين أيديهم.

وكذلك أهل النار لا يخطر لهم خاطرٌ خوفٍ من عذابٍ أكبر مما هم فيه، إلا تتكوّن فيهم أو لهم، ذلك العذاب، وهو عينٌ حصول الخاطر.

فإن الدار الآخرة^(١) تقتضي تكوين العالم عن العالم، بـ"كن" حسّاً. وبمجرد حصول الخاطر والهمم والإرادة والتمني والشهوة، كلّ ذلك محسوس. وليس ذلك في الدنيا -أعني من الفعل بالهمة- لكلّ أحد. وقد كان ذلك في الدنيا لغير الوليّ، كصاحب العين والعزائبة^(٢) يافريقية، ولكن ما يكون بسرعة تكوين الشيء بالهمة في الدار الآخرة. وهذا في الدار الدنيا نادر شاذ، كفضيب البان وغيره، وهو في الدار الآخرة للجميع.

فصدق قول الإمام أبي حامد: "ليس في الإمكان أبدع من هذا العالم" لأنّه ليس أكمل من الصورة التي خلق عليها الإنسان الكامل. فلو كان، لكان في العالم ما هو أكمل من الصورة، التي هي الحضرة الإلهية.

* * *

وَضَلُّ

سرّ إلهي: (كلّ خطّ يخرج من النقطة إلى المحيط مساوٍ لصاحبه)

كلّ خطّ يخرج من النقطة إلى المحيط مساوٍ لصاحبه، وينتهي إلى نقطة من المحيط. والنقطة في ذاتها ما تعددت ولا تزيّدت، مع كثرة الخطوط الخارجة منها إلى المحيط. وهي تقابل كلّ نقطة من المحيط بذاتها. إذ لو كان ما تقابل به نقطة من المحيط غير ما تقابل به نقطة أخرى لانقسمت، ولم يصحّ أن تكون واحدة وهي واحدة. فما قابلت النقط كلّها على كثرتها، إلا بذاتها. فقد ظهرت الكثرة عن الواحد العين^(٣)، ولم يتكثّر هو في ذاته. فبطل قول من قال: "إنّه لا يصدر عن الواحد

(١) ص ٤٧

(٢) ورد ذكرهم في الباب ١٩٢ والباب ٢٢٩ من هذا الكتاب ووصفهم بأن لهم همة الإرادة وأنهم "يقتلون بالهمة، ويعزلون ويتحكمون لقوة همهم".

(٣) ص ٤٧ ب

إلا واحد".

فذلك الخطّ الخارج من النقطة إلى النقطة الواحدة من المحيط، هو الوجه الحاصل الذي لكلّ موجود من خالقه -سبحانه- وهو قوله: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾^(١) فالإرادة هنا: هو ذلك الخطّ الذي فرضناه خارجاً من نقطة الدائرة إلى المحيط، وهو التوجّه الإلهي الذي^(٢) عين تلك النقطة في المحيط بالإيجاد. لأنّ ذلك المحيط هو عين دائرة الممكنات.

والنقطة التي في الوسط، المعيّنة لنقطة الدائرة المحيطة، هي الواجب الوجود لنفسه.

وتلك الدائرة المفروضة (هي) دائرة أجناس الممكنات، وهي محصورة في جوهر متحيّز، وجوهر غير متحيّز، وأكوان وألوان. والذي لا ينحصر (هو) وجود الأنواع والأشخاص، وهو ما يحدث من كلّ نقطة من كلّ دائرة من الدوائر، فإنّه يحدث فيها دوائر الأنواع، وعن دوائر الأنواع دوائر أنواع وأشخاص، فاعلم ذلك.

والأصل، النقطة الأولى لهذا كلّ، وذلك الخطّ المتصل من النقطة إلى النقطة المعيّنة من محيطها، يمتدّ منها إلى ما يتولّد عنها من النقط في نصف الدائرة الخارجة عنها، وعن^(٣) ذلك النصف تخرج دوائر كاملة. وعلّة ذلك: الامتياز بين الواجب الوجود لنفسه، وبين الممكن.

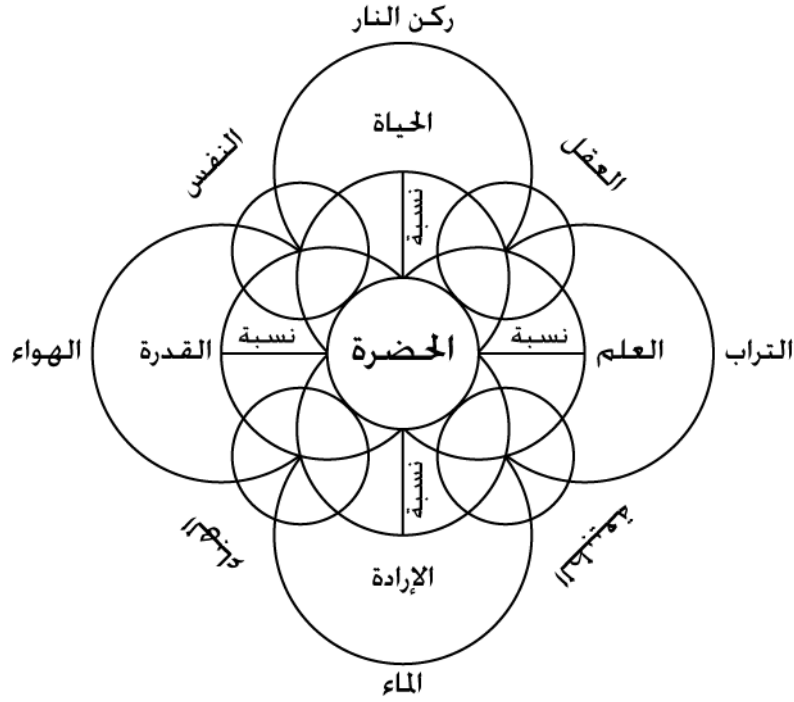
فلا يتمكّن أن يظهر عن الممكن، الذي هو دائرة الأجناس، دائرة كاملة. فإنّها كانت تدخل بالمشاركة فيما وقع به الامتياز، وذلك محال. فتكوّن دائرة كاملة من الأجناس مُحال، ليتبيّن نقص الممكن عن كمال الواجب الوجود لنفسه. وصورة الأمر فيها هكذا:

(١) [النحل: ٤٠]

(٢) كتب في الهامش بقلم آخر مقابلها: "إلى" وعليها حرف ط، (أي ظن).

(٣) ص ٤٨

صورة شكل الأجناس والأنواع من غير قصد للحصر، إذ للأنواع أنواع، حتى ينتهي إلى النوع الأخير، كما ينتهي إلى جنس الأجناس



واعلم^(١) أنّ لنفوس الثقلين ونفوس الحيوان قوتين: قوّة علميّة وقوّة عمليّة عند أهل الكشف. وقد ظهر ذلك في العموم من الحيوان كالنحل والعناكب والطيور التي تتخذ الأوكار، وغيرهم من الحيوانات. ولنفوس الثقلين دون سائر الحيوان قوّة ثالثة ليست للحيوان ولا للنفس الكلّية، وهي القوّة المفكّرة فيكتسب بعض العلوم من الفكر هذا النوع الإنسانيّ، ويشارك سائر العالم في أخذ العلوم من الفيض الإلهيّ. وبعض علومها كالحيوان بالفطرة، كتلقّي الطفل ثدي أمّه للرّضاعة وقبوله للّبن.

وليس لغير الإنسان اكتساب علوم تبقى معه من طريق فكر. فالفكر من الإنسان بمنزلة

(١) ص ٤٨ ب

الحقيقة الإلهية المنصوص عليها بقوله تعالى: ﴿يَذَكِّرُ الْأَمْرَ يُفَصِّلُ الْآيَاتِ﴾^(١) وقوله تعالى - في الخبر الصحيح عنه: «ما ترددت في شيء أنا فاعله» وليس للعقل الأول هذه الحقيقة، ولا للنفس الكلية. فهذا أيضا مما اختص به الإنسان من الصورة التي لم يُخلَقْ غيره عليها.

ونحن نعلم أنّ الإنسان الكامل، موجود على الصورة. ونحن نقطع أنّه ما أوجد الله غير الإنسان على ذلك، فإنّه ما ورد وقوع ذلك، ولا عدم وقوعه، لا على لسان نبي ولا في كتاب منزل. وإن^(٢) غلط في ذلك جماعة، فإنّهم لم يستندوا فيه إلى تعريف إلهي. وإنما يحتجّون بالخبر، وليس في الخبر ما يدلّ على أنّ غير الإنسان الكامل ما خلُق على الصورة، ويمكن صحّة ذلك ويمكن عدم صحّته.

* * *

وَضَلُّ

سرّ إلهي: (الطبيعة بين النفس والهباء)

الطبيعة بين النفس والهباء؛ وهو رأي الإمام أبي حامد، ولا يمكن أن تكون مرتبتها إلّا هنالك. فكلّ جسم قبل الهباء، إلى آخر موجود من الأجسام، فهو طبيعيّ. وكلّ ما تولّد من الأجسام الطبيعيّة من الأمور والقوى والأرواح الجزئية والملائكة والأنوار، فللطبيعة فيها حكم إلهي، قد جعله الله تعالى - وقدره. فحكم الطبيعة من الهباء إلى ما دونه. وحكم النفس الكلية من الطبيعة، فما دونها. وما فوق النفس فلا حكم للطبيعة ولا للنفس فيه.

وفما ذكرناه خلاف كثير بين أصحاب النظر من غير طريقنا من الحكماء، فإنّ المتكلم لا حظّ له في هذا العلم، من كونه متكلمًا بخلاف الحكيم، فإنّ الحكيم عبارة عمّن جمع العلم الإلهي والطبيعي والرياضي والمنطقي، وما ثمّ إلّا هذه الأربع المراتب من العلوم.

وتختلف الطريق في تحصيلها، بين الفكر والوهب^(٣)، وهو الفيض الإلهي. وعليه طريقة أصحابنا، ليس لهم في الفكر دخول لما يتطرّق إليه من الفساد، والصحة فيه مظنونة. فلا يوثق

(١) [الرعد: ٢]

(٢) ص ٤٩

(٣) ص ٤٩ ب

بما يعطيه. وأعني بأصحابنا، أصحاب القلوب والمشاهدات والمكاشفات، لا العبّاد ولا الزهّاد، ولا مطلق الصوفيّة؛ إلّا أهل الحقائق والتحقيق منهم. ولهذا يقال في علوم النبوة والولاية؛ إنّها وراء طور العقل، ليس للعقل فيها دخولٌ بفكر، لكن له القبول خاصّة عند السليم العقل، الذي لم تغلب عليه شبهة خياليّة فكريّة، يكون من ذلك فسادُ نظره. وعلوم الأسرار كثيرة، ﴿وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ﴾^(١).

(١) [الأحزاب: ٤]. وكتب في الهامش: "بلغ" يليه: "بلغت قراءة عليه أحسن الله إليه. كتبه علي النشبي". يليه: "سمع من أول الكتاب إلى هنا على مصنفه الإمام محيي الدين أبي عبد الله محمد بن علي بن العربي أبقاه الله بقراءة الإمام أبي الحسن علي بن المطهر النشبي الأئمة: أبو عبد الله الحسين بن إبراهيم الإربلي، ونصر الله بن أبي العز بن الصفار، وأبو المعالي عبد العزيز بن الجباب، وأبو بكر بن سليمان الحموي، وابناه عبد الواحد، وأحمد، ويوسف بن عبد اللطيف البغدادي، ومحمد بن يرتقش المعظمي، ويوسف بن الحسن النابلسي، ومحمد بن نصر الله، ويعقوب بن معاذ الوري، وأبو بكر بن محمد البلخي، وعيسى بن إسحق الهذلي، وعبد الله بن محمد الأندلسي، وعمران بن محمد، ومحمد بن علي المطرز، وأحمد بن عبد الرحيم بن بيان، وعلي بن محمود بن أبي الرجاء، وأحمد بن محمد بن أبي الفرج التكريتي، وأبو المعالي محمد وأبو سعد محمد -ابنا المصنف-، ومحمد بن أحمد بن زرافة، وأحمد بن أبي الهيجاء، وأبو بكر بن يونس الخلال، وابنه إبراهيم، ومحمد بن علي الخلاطي، ويحيى بن إسماعيل الملطي، وعلي بن أبي الغنائم الغسال، وحسين بن محمد الموصلي، وأحمد بن محمد بن سليمان الحريري، وكتب الأسماء إبراهيم بن عمر بن عبد العزيز القرشي، وذلك في سادس عشر شهر ربيع الآخر سنة ثلاث وثلاثين وستائة. وسمع من أول الجزء الرابع والعشرين إلى هنا محمد بن جمعة البلنسي، وابنه محمد، ومن موضع اسمه إلى هنا أحمد بن موسى التركاني وحق وثبت".

الباب الثامن والأربعون في معرفة إنما كان كذا لكذا؛ وهو إثبات العلة والسبب

إِنَّمَا كَانَ هَكَذَا لِكَذَا عِلْمٌ مَنْ حَازَ رُتْبَةَ الْحِكْمِ
لَا تُعْلِلُ وُجُودَ خَالِقِنَا فَيَكُنْ سَبْرُكُمْ^(١) إِلَى الْعَدَمِ
وَهُوَ الْأَوَّلُ الَّذِي مَا لَهُ أَوَّلٌ فِي الْحُدُوثِ وَالْقِدَمِ

أَوَّلُ^(٢) مسألة من هذا الباب: (ما السبب الموجب لوجود العالم)

ما السبب الموجب لوجود العالم، حتى يقال فيه: إنما وُجد العالم لكذا؟ وذلك الأمر المتوقف عليه صحّة وجوده؛ إمّا أن تكون علة فتطلب معلولها لذاتها. وإذا كان هذا فهل يصحّ أن يكون للمعلول علّتان، فما زاد، أو لا يصحّ؟ وذلك في النظر العقلي لا في الوضعيات. وإذا تعدّدت العلل؛ فهل تعدّدها يرجع إلى أعيان وجوديّة؟ أو هل هي نسب لأمر واحد؟

وتمّ أمور يتوقف صحّة وجودها على شرط يتقدّمها، أو شروط. ويجمع ذلك كلّ^(٣) اسم السبب. وللشرط حكم، وللعلة حكم. فهل العالم في افتقاره إلى السبب الموجب لوجوده؛ افتقار المعلول إلى العلة؟ أو افتقار المشروط إلى الشرط؟ وأيّهما كان لم يكن الآخر. فإنّ العلة تطلب المعلول لذاتها، والشرط لا يطلب المشروط لذاته. فالعلم مشروط بالحياة، ولا يلزم من وجود الحياة وجود العلم. وليس كون العالم عالمًا كذلك: فإنّ العلم علة، في كون العالم عالمًا. فلو ارتفع العلم ارتفع كونه عالمًا.

فهو من هذا الوجه يشبه الشرط. إذ لو ارتفعت الحياة ارتفع العلم. ولو ارتفع كونه عالمًا، ارتفع العلم. فتميّز عن الشرط. إذ لو ارتفع العلم، لم يلزم ارتفاع الحياة. فهاتان مرتبتان معقولتان، قد تميّزتا.

(١) السَّبْرُ: التَّجَرُّبُ. وَسَبَرَ الشَّيْءَ سَبْرًا: حَزَرَهُ وَخَبَرَهُ. وَاسْبُرْ لِي مَا عِنْدَهُ أَيِ اغْلَمْهُ. وَالسَّبْرُ: اسْتِخْرَاجُ كُنْهِ الْأَمْرِ. وَالسَّبْرُ: مَصْدَرُ سَبَرَ الْجُرْحَ يَسْبِرُهُ وَيَسْبِرُهُ سَبْرًا نَظَرَ مِقْدَارَهُ وَقَاسَهُ لِيَعْرِفَ غَوْزَهُ، وَمَسْبَرُهُ: نَهَائِيَّتُهُ. وَفِي حَدِيثِ الْغَارِ: قَالَ لَهُ أَبُو بَكْرٍ: لَا تَدْخُلْهُ حَتَّى أَسْبِرَهُ قَبْلَكَ أَيِ اخْتَبِرْهُ وَأَعْتَبِرْهُ وَأَنْظُرْ هَلْ فِيهِ أَحَدٌ أَوْ شَيْءٌ يُوْذِي. [لسان العرب]، وَفِي س: سِيرْنَا، ه: سِيرَكُمْ

(٢) ص ٥٠

(٣) ق: "كلها" وصححها بقلم الأصل في الهامش مع إشارة التصويب.

تسمّى الواحدة علّة، وتسمّى الأخرى شرطاً.

فهل نسبة العالم في^(١) وجوده إلى الحقّ نسبة المعلول، أو نسبة المشروط؟ محال أن تكون نسبة المشروط على المذهبيين. فإنّنا لا نقول في المشروط يكون ولا بدّ. وإنما نقول: إذا كان؛ فلا بدّ من وجود شرطه المصحّح لوجوده، ونقول في العالم على مذهب المتكلّم الأشعريّ: إنّ لا بدّ من كونه، لأنّ العلم سبق بكونه، ومحال وقوع خلاف المعلوم. وهذا لا يقال في المشروط.

وعلى مذهب المخالف، وهم الحكماء، فلا بدّ من كونه؛ لأنّ الله اقتضى وجود العالم لذاته. فلا بدّ من كونه، ما دام موصوفاً بذاته. بخلاف الشرط. فلا فرق إذن بين المتكلّم الأشعريّ والحكيم، في وجوب وجود العالم بالغير. فلننسّم تعلّق العلم بكون العالم أزلاً: علّة، كما يسمّى الحكيم الذات: علّة، ولا فرق.

ولا يلزم مساوقة المعلول علّته في جميع المراتب. فالعلّة متقدّمة على معلولها بالمرتبة، بلا شكّ. سواء كان ذلك سبق العلم، أو ذات الحقّ. ولا يعقل بين الواجب الوجود لنفسه، وبين الممكن بونّ زمنيّ، ولا تقدير زمنيّ. لأنّ كلامنا في أوّل موجود ممكن. والزمان من جملة الممكنات. فإن كان أمراً وجوديّاً، فالحكم فيه كسائر الحكم في الممكنات. وإن لم يكن أمراً وجوديّاً، وكان نسبة. فحدثت النسبة بحدوث الموجود المعلول، حدوثاً عقليّاً، لا حدوثاً وجوديّاً. وإذا لم يُعقل بين الحقّ والخلق، بونّ زمنيّ فلم يبق إلا الرتبة. فلا^(٢) يصحّ أن يكون أبداً، الخلق في رتبة الحقّ. كما لا يصحّ أن يكون المعلول في رتبة العلّة، من حيث ما هو معلول عنها.

فالذي هرب منه المتكلّم في زعمه، وشتّع به على الحكيم، القائل بالعلّة. يلزمه في سبق العلم، بكون المعلوم. لأنّ سبق العلم يطلب كون المعلوم لذاته ولا بدّ، ولا يعقل بينهما بونّ مقدّر. فهذا قد نبهناك على بعض ما ينبغي في هذه المسألة.

فالعالم لم يبرح في رتبة إمكانه، سواء كان معدوماً أو موجوداً. والحقّ تعالى - لم يبرح في مرتبة وجوب وجوده لنفسه، سواء كان العالم أو لم يكن. فلو دخل العالم في الوجوب النفسي، لزم قدّم

(١) ص ٥٠ ب

(٢) ص ٥١

العالم، ومساوقته في هذه الرتبة، لواجب الوجود لنفسه، وهو الله. ولم يدخل، بل بقي على إمكانه، وافتقاره إلى موجد وسببه، وهو الله تعالى. فلم يبق معقول البيئية، بين الحق والخلق، إلا التميز بالصفة النفسية. فهذا يُفَرِّق بين الحق والخلق فافهم.

وأما قولنا: هل يكون في العقل للأمر المعلول علتان؟ فلا يصح أن يكون للمعلول العقلي علتان. بل إن كان معلولا فعن علة واحدة. لأنه لا فائدة للعلّة إلا أن يكون لها أثر في المعلول. وأما إن اتفق أن يكون من شرط المعلول، أن يكون على صفةٍ بها يقبل أن يكون معلولا لهذه العلة، ولا يمكن أن يكون هذا علةً لذلك المعلول نفسه، إلا أن يكون ذلك المعلول بتلك الصفة النفسية، فلا^(١) بدّ منها.

ولا يلزم من هذا أن تكون تلك الصفة النفسية علةً له، فإنّها صفة نفسية. والشيء لا يكون علةً لنفسه، فإنّه يؤدي إلى أن تكون العلة عين المعلول، فيكون الشيء متقدّما على نفسه بالرتبة، وهذا محال. فكون الشيء علةً لنفسه مُحالٌ. فإنّ العالم لو لم يكن في نفسه على صفةٍ يقبل الاتّصاف بالوجود والعدم على السواء، لم يصحّ أن يكون معلولا لعلته المرجّحة له أحدَ الجائزين، بالنظر إلى نفسه. فإنّ المحال لا يقبل صفة الإيجاد. فلا يكون الحقُّ علةً له. فبطل أن يكون كونه ممكنا علةً له، وبطل أن يكون للشيء علتان. فإنّ الأثر للعلّة في المعلول، إنما كان وجوده، فما حكم العلة الأخرى فيه؟ إن كان وجوده، فقد حصل من إحداها، فلم يبق للآخر أثر.

فإن قيل باجتماعها، كان المعلول عن ذلك الاجتماع، فكان عنهما. قلنا: فكل واحد منهما إذا انفرد لا يكون علةً، ولا يصحّ عليه اسم العلّية، وقد صحّ. فبطل أن يكون كونه علةً، متوقفا على أمر آخر. فإن قال: وما المانع أن تكون العلة بالاجتماع؟ قلنا: إنما يكون الشيء علةً لنفسه لهذا المعلول عنه لا لغيره، فيكون معلولا لذلك الغير، لأنّ ذلك الغير كسبه العلّية، وكلُّ مكتسب لا يكون صفةً نفسيةً.

ولو قلنا باجتماعها كان علةً؛ فلا يخلو ذلك الاجتماع أن يكون أمرا زائدا على نفس كل واحد

(١) ص ٥١ ب

منها، أو هو عينها. لا^(١) جائز أن يكون عينها. فإننا نقول عين كل واحد منها، ولا اجتماع. فلا بد أن يكون زائدا. فذلك الزائد لا بد أن يكون وجودا أو عدما، أو لا وجودا ولا عدما، أو وجودا وعدما معًا. فهذا القسم الرابع محال بالبدئية، ومحال أن يكون وجودا، للتسلسل اللازم له بما يلزمه من ملزومه، أو الدور؛ فيكون علة لمن هو معلول له، وهذا محال. ومحال أن يكون عدما، لأنّ العدم نفي محض، ولا يتّصف النفي المحض بالأثر. ومحال أن يكون لا وجود ولا عدم كاللّسب، إذ لا حقيقة للّسب في الوجود، فإنها أمور إضافية تحدث. ولا يكون ما يحدث علة، لما هو عنه حادث. فبطل أن يكون للشيء علتان في العقل.

وأما في الوضعيات فقد يعتبر الشرع أموراً تكون بالمجموع، سببا في ترتيب الحكم، هذا لا يُمنع.

فإذ وقد علمت هذا، فهو أدل دليل على توحيد الله - تعالى - (أي) كونه علة في وجود العالم. غير أنّ إطلاق هذا اللفظ عليه لم يرد به الشرع، فلا نطقه عليه، ولا ندعوه به. فهذا توحيد ذاتي، ينتفي معه الشريك بلا شك. قال الله ﷻ: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَ اللَّهِ لَفَسَدَتَا﴾^(٢) ومعنى هذا لم يوجد، يعني العالم العلوي وهو السماء، والسفلي وهو الأرض، فحق هذه المسألة في ذهنك، فإنها نافعة في نفي الشريك، ونفي التحديد عن الله - تعالى - فلا حد لذاته ولا شريك له في ملكه ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾^(٣) (٤)

عَلَّلُوهُ لِكُونِهِ	إِنَّمَا عَلَّلُوا الَّذِي
لَيْسَ مَعْلُولَ عَيْنِهِ	هُوَ مَعْلُولُ عِلْمِهِ
فَهُوَ مِنْ سِرِّ بَيْنِهِ ^(٥)	فَانْظُرُوا مَا نَصَصْتُهُ
عَنْ سِوَاهُ بَيْنِهِ ^(٦)	فَصَلِّ الْأَمْرَ نَفْسَهُ

(١) ص ٥٢

(٢) [الأنبياء: ٢٢]

(٣) ص ٥٢ ب

(٤) [آل عمران: ٦]

(٥) بجانبها في الهامش: "الوصل" يشير إلى معنى "بينه" هنا.

(٦) بجانبها في الهامش: "الفراق" يشير إلى معنى "بينه" هنا.

فِي سِرِّ مُحَقَّقٍ إِنِّي سِرُّ عَوْنِهِ
فَلَيْسَتْ الرِّدَاءُ مِنْ طَلَبِي عَيْنَ صَوْنِهِ

* * *

مسألة أخرى: إنما كان كذا لكذا: (إنما انقسم العالم إلى شقي وسعيد للأسماء الإلهية)

إنما انقسم العالم إلى شقي وسعيد للأسماء الإلهية. فإنَّ الرتبة الإلهية تطلب لذاتها أن يكون في العالم بلاءٌ وعافية، ولا يلزم من ذلك دوام شيء من ذلك، إلا أن يشاء الله، فقد كان ولا عالم. وهو مستقًى بهذه الأسماء، فالأمر في هذا مثل الشرط والمشروط، ما هو مثل العلة والمعلول. فلا يصحّ المشروط ما لم يصحّ وجود الشرط، وقد يكون الشرط وإن لم يقع المشروط.

فلما رأينا البلاء والعافية قلنا: لا بدّ لهما من شرط، وهو كون الحقِّ إلهاً يسمّى بالمبلي والمعذب والمنعم. وكما أن كلَّ ممكن قابلٌ لأحد الحكمين، أعني الضدين، هو قابلٌ أيضاً لانتفاء أحد الضدين. فالعالم كلّ ممكن. فحائز أن ينتفي عنه^(١) أحد الحكمين. فلا يلزم الخلود في الدار الآخرة في العذاب، ولا في النعيم، بل ذلك كلّ ممكن.

فإن ورد الخبر الإلهي الذي يفيد العلم، بالنصّ الذي لا يحتمل التأويل، بخلود العالم في أحد الحكمين، أو بوقوع كلّ حكم في جزء من العالم معيّن، وخلود ذلك الجزء فيه إلى ما لا يتناهى، قبلناه وقلنا به. وما ورد من الشارع أنّ العالم الذي هو في جهنّم، الذين هم أهلها ولا يخرجون منها، أنّ بقاءهم فيها لوجود العذاب. فكما ارتفع حكم العذاب عن ممكنٍ ما، وهم أهل الجنة، كذلك يجوز، أن يرتفع عن أهل النار وجود العذاب، مع كونهم في النار لقوله: ﴿وَمَا هُمْ بِمُخْرَجِينَ مِنَ النَّارِ﴾^(٢) وقال: «سبقت رحمتي غضبي».

ولا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط، فيكون الله إلهاً بجميع أسمائه. ولا عذاب في العالم ولا ألم لأنّه ليس ارتفاعه عن ممكنٍ ما، بأوّلَى من ارتفاعه عن جميع الممكنات. فلم يبق بأيدينا من طريق العقل، دليل على وجود العذاب دائماً ولا غيره، فليس إلا النصوص المتواترة، أو الكشف الذي لا تدخله شبهة، فليس للعقل ردُّه، إذا ورد من الصادق، النصّ الصريح أو

(١) ص ٥٣

(٢) [البقرة: ١٦٧]

الكشف الواضح.

* * *

مسألة أخرى من هذا الباب: (إنما صحت الصورة لآدم لخلقه باليدين)

إنما^(١) صحت الصورة لآدم لخلقه باليدين؛ فاجتمع فيه حقائق العالم بأسره، والعالم يطلب الأسماء الإلهية، فقد اجتمع فيه الأسماء الإلهية. ولهذا خُصَّ آدم ﷺ بعلم الأسماء كلها، التي لها توجُّه إلى العالم. ولم يكن ذلك العلم أعطاه الله للملائكة، وهم العالم الأعلى الأشرف. قال الله ﷻ: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾^(٢) لم يقل: "بعضها". وقال: ﴿عَرَضَهُمْ﴾ ولم يقل: "عرضها" فدلَّ على أنه عرض المُسمَّيْنَ، لا الأسماء.

وقال رسول الله ﷺ: «اللهم إني أسألك بكل اسم سميت به نفسك، أو علمته أحدا من خلقك، أو استأثرت به في علم غيبك» فإن كان هذا الدعاء، دعا به قبل نزول سورة البقرة عليه، فلا معارضة بين الخبر والآية، عند من يقول بأن الأسماء هنا هي الأسماء الإلهية، فإنه ﷺ لم يكن له علم بما خُصَّ الله به آدم على الملائكة، كما قال ﷺ: ﴿وَمَا أَدْرِي مَا يُفَعَّلُ بِي وَلَا بَكُمْ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ﴾^(٣).

وإن كان دعا به بعد نزول سورة البقرة، فيكون قوله: ﴿كُلَّهَا﴾ يريد الأسماء الإلهية التي تطلب الآثار في العالم، وما تُعبَّد به (الحقُّ) من أسماء التنزيه والتقديس. وكذلك^(٤) قوله ﷺ في حديث الشفاعة: «فأحمد ربي بحامد يعلمنيها الله لا أعلمها الآن» مع قوله في حديث الضربة: «فعلمت علم الأولين والآخرين» ومن علم الأولين علم الأسماء التي علمها الله آدم، وربما يكون من علم الآخرين علم هذه المحامد، التي يحمد بها ربه يوم القيامة.

* * *

(١) ص ٥٣ ب

(٢) [البقرة: ٣١]

(٣) [الأحقاف: ٩]

(٤) ص ٥٤

مسألة أخرى من هذا الباب: (إنما كانت الخلافة لآدم عليه السلام لكون الله -تعالى- خلقه على صورته)

إنما كانت الخلافة لآدم عليه السلام دون غيره من أجناس العالم، لكون الله -تعالى- خلقه على صورته. فالخليفة لا بد أن يظهر فيما استُخِلَفَ عليه بصورة مستخلِفه، وإلا فليس بخليفة له فيهم. فأعطاه الأمر والنهي وسمّاه بالخليفة، وجعل البيعة له بالسمع والطاعة، في المنشط والمكره، والعسر واليسر، وأمر الله -سبحانه- عباده بالطاعة لله ولرسوله، والطاعة لأولي الأمر منهم، فجمع رسول الله ﷺ بين الرسالة والخلافة كداود عليه السلام، فإن الله نصّ على خلافته عن الله بقوله -تعالى-: ﴿فَأَحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ﴾^(١) وأَجْمَلَ خلافة آدم عليه السلام.

وما كلُّ رسولٍ خليفة. فمن أمر ونهى، وعاقب وعفا، وأمر الله بطاعته، وجمعت له هذه الصفات؛ كان^(٢) خليفة. ومن بلغ أمر الله ونهيّه، ولم يكن له من نفسه إذن من الله -تعالى- أن يأمر وينهى؛ فهو رسولٌ يبلغ رسالات ربّه. وبهذا بان لك الفرقان بين الخليفة والرسول.

ولهذا جاء بالألف واللام في قوله -تعالى-: ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾^(٣) وقال ﷺ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ﴾^(٤) أي فيما أمركم به على لسان رسوله ﷺ مما قال فيه ﷺ: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ﴾^(٥) وهو كل أمر جاء في كتاب الله -تعالى- ثم قال: ﴿وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾^(٦) ففصل أمر طاعة الله من طاعة رسوله ﷺ فلو كان يعني بذلك ما بلغ إلينا من أمر الله -تعالى- لم تكن ثم فائدة زائدة، فلا بد أن يولّيه رتبة الأمر والنهي، فيأمر وينهى، فنحن مأمورون بطاعة رسول الله ﷺ عن الله بأمره.

وقال -تعالى-: ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾^(٧) وطاعتنا له فيما أمر به ﷺ ونهى عنه، مما لم يقل هو من عند الله. فيكون قرآنا، قال الله ﷻ: ﴿وَمَا ءَاتَكُمْ الرَّسُولُ فَاخْذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ

(١) [ص: ٢٦]

(٢) ص ٥٤ ب

(٣) [النساء: ٨٠]

(٤) [النساء: ٥٩]

(٥) [البقرة: ٦٧]

(٦) [النساء: ٥٩]

(٧) [النساء: ٨٠]

عَنْهُ فَاتَّبَعُوا^(١) فَأُضَافَ النَّهْيُ إِلَيْهِ ﷺ فَأُتِيَ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ فِي الرَّسُولِ، يَرِيدُ بِهِمَا التَّعْرِيفَ وَالْعَهْدَ، أَيْ^(٢) الرَّسُولَ الَّذِي اسْتَخْلَفْنَاهُ عَنَّا، فَجَعَلْنَا لَهُ أَنْ يَأْمُرَ وَيَنْهِيَ، زَائِدًا عَلَى تَبْلِيغِ أَمْرِنَا وَنَهْيِنَا إِلَى عِبَادِنَا.

ثُمَّ قَالَ -تَعَالَى- فِي الْآيَةِ عَيْنَهَا: ﴿وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾^(٣) أَيْ إِذَا وَلِيَ عَلَيْكُمْ خَلِيفَةٌ عَنْ رَسُولِي، أَوْ وَلِيَّتُهُ مِنْ عِنْدِكُمْ كَمَا شُرِعَ لَكُمْ، فَاسْمَعُوا لَهُ وَأَطِيعُوا، وَلَوْ كَانَ عَبْدًا حَبَشِيًّا، مَجْدَّعَ الْأَطْرَافِ، فَإِنَّ فِي طَاعَتِكُمْ إِيَّاهُ طَاعَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. وَلِهَذَا لَمْ يَسْتَأْنِفْ فِي أُولِي الْأَمْرِ ﴿أَطِيعُوا﴾ وَاكْتَفَى بِقَوْلِهِ: ﴿أَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾^(٤) وَلَمْ يَكْتَفِ بِقَوْلِهِ: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ﴾ عَنْ قَوْلِهِ: ﴿أَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ فَفَصَلَ لِكَوْنِهِ -تَعَالَى- ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾^(٥) وَاسْتَأْنَفَ الْقَوْلَ بِقَوْلِهِ: ﴿وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾.

فَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ -تَعَالَى- قَدْ شَرَعَ لَهُ ﷺ أَنْ يَأْمُرَ وَيَنْهِيَ. وَلَيْسَ لِأُولِي الْأَمْرِ أَنْ يَشْرَعُوا شَرِيعَةً، إِنَّمَا لَهُمُ الْأَمْرُ وَالنَّهْيُ فِيمَا هُوَ مَبَاحٌ لَهُمْ وَلَنَا، فَإِذَا أَمَرُونَا بِمَبَاحٍ، أَوْ نَهَوْنَا عَنْ مَبَاحٍ، وَأَطَعْنَاهُمْ فِي ذَلِكَ؛ أُجِرْنَا فِي ذَلِكَ أَجَرَ مَنْ أَطَاعَ اللَّهَ، فِيمَا أَوْجَبَهُ عَلَيْهِ مِنْ أَمْرٍ وَنَهْيٍ. وَهَذَا مِنْ كَرَمِ اللَّهِ بِنَا، وَلَا يَشْعُرُ بِذَلِكَ أَهْلُ الْغَفْلَةِ مَتًّا.

* * *

مسألة أخرى من هذا الباب: (القرية مع السجود)

إِنَّمَا أُمِرَتِ الْمَلَائِكَةُ وَالْخَلْقُ أَجْمَعُونَ بِالسَّجْدِ، وَجَعَلَ مَعَهُ الْقَرِيبَةَ، فَقَالَ^(٦): ﴿وَاسْجُدْ وَاقْتَرِبْ﴾^(٧) وَقَالَ ﷺ: «أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنَ اللَّهِ فِي سَجْدِهِ» لِيَعْلَمُوا أَنَّ الْحَقَّ فِي نِسْبَةِ الْفَوْقِ إِلَيْهِ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾^(٨) وَ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ﴾^(٩) كَنِسْبَةِ التَّحْتِ إِلَيْهِ. فَإِنَّ السَّجْدَ طَلَبُ السُّفْلِ بَوَجهِهِ، كَمَا أَنَّ الْقِيَامَ يَطْلُبُ الْفَوْقَ، إِذَا رَفَعَ وَجْهَهُ

(١) [الحشر: ٧]

(٢) ص ٥٥

(٣) [النساء: ٥٩]

(٤) [النساء: ٥٩]

(٥) [الشورى: ١١]

(٦) ص ٥٥ ب

(٧) [العلق: ١٩]

(٨) [الأنعام: ١٨]

(٩) [النحل: ٥٠]

بالدعاء وبإيديه.

وقد جعل الله السجود حالة القرب من الله. فلم يقيده سبحانه- الفوق عن التحت، ولا التحت عن الفوق، فإنه خالقُ الفوق والتحت. كما لم يقيده الاستواء على العرش، عن النزول إلى السماء الدنيا. ولم يقيده النزول إلى السماء الدنيا عن الاستواء على العرش. كما لم يقيده - سبحانه- الاستواء والنزول عن أن يكون معنا أين ما كنّا. كما قال -تعالى-: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾^(١) بالمعنى الذي يليق به، وعلى الوجه الذي أراده.

كما قال أيضا: «ما وسعني أرضي ولا سمائي ووسعني قلب عبدي» كما قال عنه هود عليه السلام: ﴿مَّا مِنْ دَابَّةٍ إِلَّا هُوَ آخِذٌ بِنَاصِيَتِهَا﴾^(٢) وقال -تعالى- أيضا في حق الميِّت: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ وَلَكِنْ لَا تُبْصِرُونَ﴾^(٣) فَلَسَبَ القُرب إليه من الميِّت، وقال أيضا ﷻ: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾^(٤) يعني إلى الإنسان مع قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾^(٥).

* * *

(١) [الحديد: ٤]

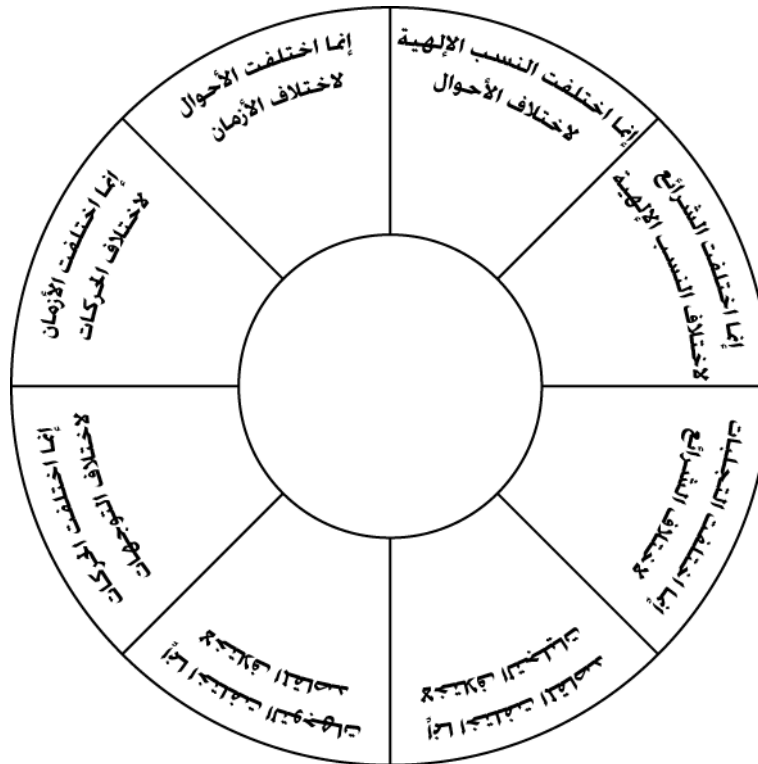
(٢) [هود: ٥٦]

(٣) [الواقعة: ٨٥]

(٤) [ق: ١٦]

(٥) [الشورى: ١١]

مسألة^(١) دورية من هذا الباب وهذه صورتها:



إنما قلنا: "اختلفت الشرائع لاختلاف النسب الإلهية" لأنه^(١) لو كانت النسبة الإلهية لتحليل أمر ما في الشرع، كالنسبة لتحريم ذلك الأمر عينه في الشرع، لَمَا صحَّ تغيير الحكم، وقد ثبت تغيير الحكم. ولَمَا صحَّ أيضا قوله تعالى: ﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾^(٢) وقد صحَّ أَنَّ لكلِّ أمة شرعة ومنهاجا، جاءها بذلك نبيها ورسولها، فنسخ وأثبت. فعلمنا بالقطع أَنَّ نسبته تعالى - فيما شرعه إلى محمد ﷺ خلاف نسبته إلى نبي آخر. وإلا لو كانت النسبة واحدة من كل وجه، وهي الموجبة للتشريع الخاص، لكان الشرع واحدا من كل وجه.

فإن قيل: فلم اختلفت النسب الإلهية؟ قلنا: لاختلاف الأحوال، فمن حاله المرض يدعو: يا معافي، ويا شافي. ومن حاله الجوع يقول: يا رزاق. ومن حاله الغرق يقول: يا مغيث. فاختلقت النسب لاختلاف الأحوال وهو قوله: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾^(٣) و﴿سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيَّةَ ثَقَلَانٍ﴾^(٤) وقوله ﷺ لَمَا وصف ربّه تعالى: «بيده الميزان يخفض ويرفع» فلحالة الوزن قيل فيه: "الخافض الرافع" فظهرت هذه النسب، فهكذا في اختلاف أحوال الخلق.

وقولنا: إنما اختلفت الأحوال لاختلاف الأزمان؛ فإنَّ اختلاف أحوال الخلق سببها اختلاف الأزمان عليها: فحالها^(٥) في زمان الربيع يخالف حالها في زمان الصيف، وحالها في زمان الصيف يخالف حالها في زمان الخريف، وحالها في زمان الخريف يخالف حالها في زمان الشتاء، وحالها في زمان الشتاء يخالف حالها في زمان الربيع. يقول بعض العلماء بما تفعله الأزمان في الأجسام الطبيعية: "تعرّضوا لهواء زمان الربيع؛ فإنّه يفعل في أبدانكم ما يفعل في أشجاركم، وتحفّظوا من هواء زمان الخريف؛ فإنّه يفعل في أبدانكم كما يفعل في أشجاركم".

وقد نصّ الله تعالى - على أننا من جملة نبات الأرض فقال: ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾^(٦) أراد فنبّئكم نباتا، لأنَّ مصدر "أنبتكم" إنما هو "إنباتا". كما قال في نسبة التكوين إلى نفس المأمور

(١) ص ٥٦ ب

(٢) [المائدة: ٤٨]

(٣) [الرحمن: ٢٩]

(٤) [الرحمن: ٣١]

(٥) ص ٥٧

(٦) [نوح: ١٧]

به فقال تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾^(١) فجعل التكوين إليه، كذلك نسب ظهور النبات إلى النبات فافهم. فلذلك قلنا: إنما اختلفت الأحوال لاختلاف الأزمان. وأما قولنا: "إنما اختلفت الأزمان لاختلاف الحركات" فأعني بالحركات الحركات الفلكية، فإنه باختلاف الحركات الفلكية حدث زمان^(٢) الليل والنهار، وتعيّنت السنون والشهور والفصول. وهذه المعبر عنها بالأزمان.

وقولنا^(٣): "اختلفت الحركات لاختلاف التوجّهات" أريد بذلك توجّه الحقّ عليها بالإيجاد لقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ﴾ فلو كان التوجّه واحدا عليها، لما اختلفت الحركات، وهي مختلفة. فدلّ أنّ التوجّه الذي حرّك القمر في فلكه، ما هو التوجّه الذي حرّك الشمس، ولا غيرها من الكواكب والأفلاك. ولو لم يكن الأمر كذلك لكانت السرعة أو الإبطاء في الكلّ على السواء، قال تعالى: ﴿كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾^(٤) فلكلّ حركة توجّه إلهي؛ أي تعلّق خاص من كونه مريدا.

وقولنا: "إنما اختلفت التوجّهات لاختلاف المقاصد" فلو كان قصد الحركة القمرية بذلك التوجّه، عين قصد الحركة الشمسية بذلك التوجّه، لم يميّز أثر عن أثر. والآثار بلا شكّ مختلفة. فالتوجّهات مختلفة لاختلاف المقاصد؛ فتوجّهه بالرضا عن زيد، غير توجّهه بالغضب على عمرو، فإنه قصد تعذيب عمرو، وقصد تنعيم زيد. فاختلّفت المقاصد.

وقولنا: "إنما اختلفت المقاصد لاختلاف التجلّيات" فإنّ التجلّيات لو كانت في صورة واحدة من جميع الوجوه، لم^(٥) يصحّ أن يكون لها سوى قصد واحد، وقد ثبت اختلاف القصد. فلا بدّ أن يكون لكلّ قصد خاصّ، تجلّ خاصّ. ما هو عين التجلّي الآخر. فإنّ الانساع الإلهي يعطي أن لا يتكرر شيء في الوجود، وهو الذي عولت عليه الطائفة، والناس ﴿فِي لَبْسٍ مِّنْ خَلْقٍ

(١) [النحل: ٤٠]

(٢) ثابتة في الهامش بقلم الأصل.

(٣) ص ٥٧ ب

(٤) [الأنبياء: ٣٣]

(٥) ص ٥٨

جَدِيدٌ ﴿١﴾.

يقول الشيخ أبو طالب المكي، صاحب "قوت القلوب"، وغيره من رجال الله ﷻ: "إنَّ الله سبحانه - ما تجلَّى قطَّ في صورة واحدة لشخصين، ولا في صورة واحدة مرَّتين". ولهذا اختلفت الآثار في العالم، وكفى عنها بالرضا والغضب.

وقولنا: "إنما اختلفت التجليات لاختلاف الشرائع" فإنَّ كلَّ شريعة طريقٌ موصلةٌ إليه سبحانه، وهي مختلفة. فلا بدَّ أن تختلف التجليات كما تختلف العطايا. ألا تراه ﷻ إذا تجلَّى لهذه الأمة في القيامة، وفيها منافقوها، وقد اختلف نظرهم في الشريعة فصار كلُّ مجتهدٍ، على شرع خاص، هو طريقه إلى الله، ولهذا اختلفت المذاهب - وكلُّ شرعٍ - في شريعة واحدة، والله قد قرَّر ذلك على لسان رسوله ﷺ عندنا، فاختلفت التجليات بلا شك.

فإنَّ كلَّ طائفة قد اعتقدت في الله أمراً ما، إن تجلَّى لها في خلافه أنكرته^(٢)، فإذا تحوَّل لها في العلامة التي قد قرَّرتها تلك الطائفة مع الله في نفسها، أقرت به. فإذا تجلَّى للأشعري في صورة اعتقاد من يخالفه في عقده في الله، وتجلَّى للمخالف في صورة اعتقاد الأشعري مثلاً، أنكره كلُّ واحد من الطائفتين، كما ورد. وهكذا (الأمر) في جميع الطوائف.

فإذا تجلَّى لكل طائفة في صورة اعتقادها فيه - تعالى -، وهي العلامة التي ذكرها مسلم، في صحيحه عن رسول الله ﷺ أقروا له بأنَّه ربُّهم، وهو هو، لم يكن غيره. فاختلفت التجليات لاختلاف الشرائع.

وقولنا: "إنما اختلفت الشرائع لاختلاف النسب الإلهية" قد تقدَّم ودار النَّور. فكلَّ شيء أخذته من هذه المسائل صلح أن يكون أوَّلاً وآخرًا ووسطاً. وهكذا كلُّ أمر دوري، يقبل كلَّ جزء منه بالفرض؛ الأولى والآخرة وما بينهما. وقد ذكرنا مثل هذا الشكل الدوري في "التدبيرات الإلهية" مضاهياً لقول المتقدم إذ قال: "العالم بستان سياج الدولة؛ الدولة سلطان تحجبه السُّنة؛ السُّنة سياسة يسوسها الملك؛ الملك راع يعضده الجيش؛ الجيش أعوان يكفلهم المال؛ المال رزق

(١) [ق: ١٥]

(٢) ص ٨٥

يجمعه الرعيّة؛ الرعيّة^(١) عبيدٌ تعبّدهم العدلُ؛ العدلُ مألوفٌ فيه صلاحُ العالم؛ العالمُ بستانٌ. ودار
الدّور.

ويكفي هذا القدرُ من الإيماء إلى العلل والأسباب مخافة التّطويل، فإنّ هذا الباب واسع جدًّا،
إذ كان العالمُ كلّهُ مرتبطًا ببعضه ببعض: أسباب ومسبّبات، وعلل ومعلولات ﴿وَاللّٰهُ يَقُولُ الْحَقُّ
وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ﴾^(٢).

انتهى الجزء الخامس والعشرون، يتلوه الجزء السادس والعشرون.^(٣)

(١) ص ٥٩

(٢) [الأحزاب: ٤]

(٣) "انتهى الجزء... والعشرون" ثابتة في الهامش بقلم الأصل.

بسم الله الرحمن الرحيم

الباب التاسع والأربعون

في معرفة قوله ﷺ: «إِنِّي لأجد نَفْسَ الرحمن من قَبْلِ اليمين» ومعرفة هذا المنزل ورجاله

نَفْسُ الرَّحْمَنِ لَيْسَ لَهُ	فِي سِوَى الرَّحْمَنِ مُسْتَنَدٌ
حُكْمُهُ فِي كُلِّ طَائِفَةٍ	مَا لَهَا رُكْنٌ وَلَا سَنَدٌ
يَمْنُ الْأَكْوَانِ مَنْزِلُهُ	وَهُوَ لَا رُوحٌ وَلَا جَسَدٌ
مَا (١) لَهُ حَدٌّ يُعَيِّنُهُ	وَهُوَ الْمَطْلُوبُ وَالصَّمَدُ
فَجَمِيعُ الْخَلْقِ يَطْلُبُهُ	ثُمَّ لَمْ يَطْفَرْ بِهِ أَحَدٌ
أَحَدٌ مَا مِثْلُهُ أَحَدٌ	بِكَمَالِ النَّعْتِ مُنْفَرِدٌ

اعلم يا ولي- أَنَّ لله عبادا من حيث اسمه الرحمن وهو قوله: ﴿وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا﴾ (٢) يقول تعالى: ﴿يَوْمَ نَحْشُرُ الْمُتَّقِينَ إِلَى الرَّحْمَنِ وَفْدًا﴾ (٣) ولله عباد يأتي إليهم الرحمن من اسمه الرب، فَإِنَّ الله يقول: ﴿قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ (٤) فكما له من الاسم الله، الأسماء الحسنى. كذلك له من الاسم الرحمن الأسماء الحسنى.

قال رسول الله ﷺ: «ينزل ربُّنا إلى السماء الدنيا» وقال: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ (٥) فثمَّ إتيان عام مثل هذا، وهو الإتيان للفصل والقضاء، وثمَّ إتيان خاص بالرحمة لمن اعتنى به من عباده.

قال رسول الله ﷺ: لَمَّا اشْتَدَّ كَرْبُهُ مِنَ الْمَنَازِعِينَ: «إِنِّي لأجد نَفْسَ الرحمن من قبل اليمين» وهو

(١) ص ٥٩ ب

(٢) [الفرقان: ٦٣]

(٣) [مرجم: ٨٥]

(٤) [الإسراء: ١١٠]

(٥) [الفجر: ٢٢]

ما مشى إلى اليمن لكن النفس أدركه من قبل اليمن. وما أدركه حتى أتاه، فجاء بالتنفيس من الشدة والضيق الذي كان فيه بالأنصار - رضي الله عن جميعهم -. فتقدم إليه النفس في باطنه وقلبه، مبشراً بما يظهره الله من نصره^(١) الدين، وإقامته على أيدي الأنصار.

ولقد جرى لنا في حديث الأنصار، ما نذكره - إن شاء الله -. وذلك أنه عندنا بدمشق رجل من أهل الفضل والأدب والدين، يقال له: يحيى بن الأخفش^(٢)، من أهل مراكش، كان أبوه يدرّس العربية بها. فكتب إليّ يوماً من منزله بدمشق، وأنا بها، يقول لي في كتابه: يا وليّ؛ رأيتُ رسول الله ﷺ البارحة بجامع دمشق، وقد نزل بمقصورة الخطابة، إلى جانب خزنة المصحف، المنسوب إلى عثمان رضي الله عنه، والناس يهرعون إليه ويدخلون عليه يبأيعونه.

فبقيت واقفاً حتى خفّ الناس، فدخلتُ عليه وأخذتُ يده. فقال لي: هل تعرف محمداً؟ قلت له: يا رسول الله؛ من محمد؟ فقال له: ابن العربي. قال: فقلت له: نعم أعرفه. فقال له رسول الله ﷺ: «إنا قد أمرناه بأمر؛ فقل له: يقول لك رسول الله: انهض لما أمرت به. واصحبه أنت، فإنك تنفع بصحبته. وقل له: يقول لك رسول الله: امتدح الأنصار، ولتعيّن منهم سعد بن عباد، ولا بدّ».

ثم استدعى بحسان بن ثابت^(٣). فقال له رسول الله ﷺ: «يا حسان؛ حفظه بيتا يوصله إلى محمد بن العربي، يبني عليه وينسج على منواله في العروض والروي». فقال حسان: يا يحيى؛ خذ إليك. وأنشدني بيتا، وهو:

شُعِفَ الشُّهَادُ بِمُقَلَّتِي وَمَزَارِي فَعَلَى الدُّمُوعِ مُعَوَّلِي وَمُشَارِي

وما^(٤) زال يرّده عليّ حتى حفظته. ثم قال لي رسول الله ﷺ: إذا مدح الأنصار، فاكتبه بخطّ

(١) ص ٦٠

(٢) رسمها في ق، س: الأخفش

(٣) حسان بن ثابت: (? - ٥٤ هـ / ? - ٦٧٣ م) حسان بن ثابت بن المنذر الخزرجي الأنصاري، أبو الوليد. شاعر النبي ﷺ وأحد المخضرمين الذين أدركوا الجاهلية والإسلام، عاش ستين سنة في الجاهلية ومثلها في الإسلام. وكان من سكان المدينة. واشتهرت مدائحه في الغسانيين وملوك الحيرة قبل الإسلام، وعمر قبل وفاته لم يشهد مع النبي ﷺ مشهداً لعله أصابته. توفي في المدينة. قال أبو عبيدة: فضل حسان الشعراء بثلاثة: كان شاعر الأنصار في الجاهلية وشاعر النبي في النبوة وشاعر المهاجرين في الإسلام. وقال المبرد في الكامل: أعرق قوم في الشعراء آل حسان فإنهم يعدون ستة في نسق كلهم شاعر وهم: سعيد بن عبد الرحمن بن حسان بن ثابت بن المنذر بن حرام.

(٤) ص ٦٠ ب

بَيْنَ، واحمله ليلة الخميس إلى تربة هذا الذي تسمونها قبر الست، فستجد عندها شخصا اسمه حامد، فادفع إليه المديح.

فلما أخبرني بذلك هذا الرأي -وفقّه الله- عملت القصيدة من وقتي من غير فكرة ولا روية ولا تثبُّط، ودفعت القصيدة إليه، فكتب إلي: إنّه لما جاء قبر الست، وصل إليه بعد العشاء الآخرة، قال فرأيت رجلا عند القبر. فقال لي ابتداء: أنت يحيى الذي جاء من عند فلان؟ وسَمَّاني. قال: فقلت له: نعم. قال فأين القصيد الذي مدح به الأنصار، عن أمر رسول الله ﷺ؟ فقلت: هو ذا عندي. فناولته إيّاه. فقرب من الشمعة، ليقرا القصيد، فلم أره يخبر ذلك الخط. فقلت له: تأمرني أنشدك إيّاها؟ قال: نعم.

فأنشدته إيّاها، وهذا نصّ القصيدة:

فَقَرَّ الْكَلَامَ وَنَشَأَ الْأَشْعَارِ
فَعَلَى الدُّمُوعِ مَعُولِي وَمُشَارِي

قَالَ ابْنُ ثَابِتٍ الَّذِي فَخَرَتْ بِهِ
شَغَفَ الشُّهَادُ بِمُقَلَّتِي وَمَزَارِي

وكانت (١) أممي تنسب إلى الأنصار، فقلت:

هِيَ مِنْ حُرُوفِ الرَّدِّ وَالتَّكْرَارِ
فِي مَدْحِ قَوْمٍ سَادَةِ أَبْرَارِ
فَإِذَا مَدَحْتُهُمْ مَدَحْتُ نِجَارِي (٢)
أَنْوَارُهُ فِي رَأْسِ كُلِّ مَنَارِ
الْمُصْطَفَى الْمُخْتَارِ مِنْ مُخْتَارِ
فَارُؤَا بِرَّ حَمِيدَةِ الْآثَارِ
وَلِذَاكَ مَا صَحِبُوهُ بِالْإِيثَارِ
يَأْتِيهِ مِنْ يَمَنِ مَعَ الْأَقْدَارِ
يَوْمَ السَّقِيفَةِ جُمْلَةُ الْأَنْصَارِ

فَلِذَا جَعَلْتُ رَوِيَّهُ الرَّاءِ الَّتِي
فَأَقُولُ مُبْتَدِئًا لِمَطَاعَةِ أَحْمَدِ
إِنِّي امْرُؤٌ مِنْ جُمْلَةِ الْأَنْصَارِ
بِسُيُوفِهِمْ قَامَ الْهَدَى وَبِهِمْ عَلَتْ
قَامُوا بِنَصْرِ الْهَاشِمِيِّ مُحَمَّدِ
صَحِبُوا النَّبِيَّ بِنِيَّةٍ وَعَزَائِمِ
بَاعُوا نَفْسَهُمْ لِنَصْرَةِ دِينِهِ
عَنْهُمْ كَتَى الْمُخْتَارُ بِالنَّفْسِ الَّذِي
سَعْدُ (٣) سَلِيلُ عِبَادَةِ فَخَرَتْ بِهِ

(١) ص ٦١
(٢) التَّجَار: الأصل والحسب.
(٣) ص ٦١

لِلَّهِ أَسَادٌ لِّكُلِّ كَرِيْمَةٍ
عَزُّوا بِدِينِ اللَّهِ فِي إِعْزَازِهِمْ
فَبِهِمْ عَلَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَشْهَدِي
لَوْ أَنِّي صُغْتُ الْكَلَامَ فَلَائِدًا
كَرِشُ النَّبِيِّ وَعَيْبَةُ لِرُسُولِهِ
رُهْبَانٌ لَّيْلٍ يَقْرَأُونَ كَلَامَهُ
نَزَلَتْ بِدِينِ اللَّهِ وَالْأَخْيَارِ
دِينِ الْهُدَى بِالْعَسْكَرِ الْجَرَّارِ
وَبِهِمْ نَرَى يَوْمَ الْوُرُودِ فَخَّارِي
فِي مَدْحِهِمْ مَا كُنْتُ بِالْمَكْنَارِ
لَحِقْتُ بِهِمْ أَعْدَاؤُهُ بِتَبَارِ
أَسَادُ غَابٍ فِي الْوَعَى بِنَهَارِ

وقصة الرؤيا طويلة، فاقترصتُ من ذلك على ما نحتاج إليه في هذا الباب من ذكر الأنصار.

ثم نرجع فنقول: فما جاءت الأنصار إلا بعد أن نفّس الله عن نبيّه بما بشره به، فلقيته الأنصار^(١) في حال اتّساع وانسراح وسرور، وتلقّاها ﷺ تلقي الغنيّ برّه، فكان معها والمهاجرين عوناً على إقامة دين الله كما أمرهم الله. قال الله ﷻ: ﴿وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْصُطُ﴾^(٢). فليّ الأسماء الحسنى، ولها آثار وتحكم في خلقه وهي المتوجهة من الله تعالى - على إيجاد الممكنات وما تحوي عليه من المعاني التي لا نهاية لها.

والله من حيث ذاته ﴿عَنِّي عَنِ الْعَالَمِينَ﴾^(٣) وإنما عرفنا الله تعالى - أنه ﴿عَنِّي عَنِ الْعَالَمِينَ﴾ ليعلمنا أنه سبحانه - ما أوجدنا إلا لنا لا لنفسه، وما خلقنا لعبادته إلا ليعود ثواب ذلك العمل وفضله إلينا. ولذلك ما خصّ بهذا الخطاب إلا الثقلين، فقال تعالى -: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾^(٤) ولا نشكّ أنّ كلّ ما خلق من الملائكة وغيرهم من العالم، ما خلقهم إلا مسبحين بحمده، وما خصّ بهذه الصفة غير الثقلين، أعني صفة العبادة، وهي الذلّة. فما خلقهم حين خلقهم أذلاء. وإنما خلقهم ليدلّوا. وخلق ما سواهم أذلاء في أصل خلقهم. فما جعل العلة، في سوى الثقلين، الذلّة كما جعلها فينا.

وذلك أنه ما تكبر أحد من خلق الله على أمر الله غير الثقلين. ولا عصى الله أحد من خلق

(١) ص ٦٢

(٢) [البقرة: ٢٤٥]

(٣) [آل عمران: ٩٧]

(٤) [الناريات: ٥٦]

الله سِوَى الثَّقَلَيْنِ. فَأَمْرُ إبليس فعصى، ونُهي آدم^(١) أن يقرب الشجرة، فكان من أمره ما قال الله لنا في كتابه ﴿وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ﴾^(٢). وأمّا الملائكة فقد شهد لهم الله بأنهم ﴿لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾^(٣) ردًا على من تكلم بما لا ينبغي في حقّ الملكين بابل من المفسّرين بما لا يليق بهم ولا يعطيه ظاهر الآية. لكن الإنسان يجترئ على الله -تعالى-، فيقول فيه ما لا يليق بجلاله فكيف لا يقول في الملائكة. فكما كذب الإنسان ربّه في أمور، فيكون هذا القائل قد كذب ربّه في قوله في حقّ الملائكة: ﴿لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ﴾.

وفي صحيح الخبر عن رسول الله ﷺ عن الله ﷻ يقول ﷻ: «كذبني ابنُ آدم ولم يكن ينبغي له ذلك، وشتمني ابنُ آدم ولم يكن ينبغي له ذلك» الحديث. ف«لا أحدٌ أصبر على أدّى من الله»، كذا ورد أيضًا في الخبر، وهو سبحانه -يرزقهم ويحسن إليهم، وهم في حقّه بهذه الصفة.

فاعلم أنّ السبب الموجب لتكبر الثقلين دون سائر الموجودات، أنّ سائر المخلوقات، توجّه على إيجادهم من الأسماء الإلهية: أسماء الجبروت والكبرياء والعظمة والقهر والعزّة، فخرجوا أدلاء تحت هذا القهر الإلهي، وتعرّف إليهم حين أوجدهم بهذه الأسماء، فلم يتمكن لمن خُلق بهذه المثابة أن يرفع رأسه، ولا أن^(٤) يجد في نفسه طعماً للكبرياء، على أحد من خَلق الله، فكيف على مَنْ خَلَقَهُ.

وقد أشهده أنّه في قبضته وتحت قهره، وشهدوا كشفًا نواصيهم، ونواصي كلّ دابةً بيده في القرآن العزيز ﴿مَا مِنْ دَابَّةٍ إِلَّا هُوَ آخِذٌ بِنَاصِيَتِهَا﴾ ثم قال متمّا: ﴿إِنَّ رَبِّي عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾^(٥) والأخذ بالناصية عند العرب إذلالٌ. هذا هو المقرّر عزًّا عندنا. فمن كان حاله في شهود نظره إلى ربّه؛ أَخَذَ النواصي بيده، ويرى ناصيته من جملة النواصي، كيف يُتصوّر منه عزٌّ أو كبرياء على خالقه مع هذا الكشف؟

(١) ص ٦٢ ب

(٢) [طه: ١٢١]

(٣) [التحریم: ٦]

(٤) ص ٦٣

(٥) [هود: ٥٦]

وأما الثقلان؛ فخلقهم بأسماء اللطف والحنان والرأفة والرحمة والتنزل الإلهي، فعندما خرجوا لم يروا عظمة ولا عِزًّا ولا كبرياء، ورأوا نفوسهم مستندة في وجودها إلى رحمة وعطف وتنزل. ولم يُنِدِ الله لهم من جلاله ولا كبريائه ولا عظمته في خروجهم إلى الدنيا شيئاً يشغلهم عن نفوسهم. ألا تراه في الأخذ الذي عرض لهم من ظهورهم حين قال لهم: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ هل قال منهم أحد: نعم؟! لا والله، بل ﴿قَالُوا بَلَىٰ﴾^(١).

فأقروا له بالربوبية لأنهم في قبضة الأخذ محصورون. فلو شهدوا أنَّ نواصيهم بيد الله، شهادة عين أو إيماناً كشهادة عين، كشهادة الأخذ، ما عصوا الله طرفة عين، وكانوا مثل سائر المخلوقات ﴿يُسَبِّحُونَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ﴾^(٢).

فلما ظهوروا عن هذه الأسماء الرحمانية^(٣)، قالوا: يا ربنا؛ لِمَ^(٤) خلقتنا؟ قال: لتعبدون؛ أي لتكونوا أدلاء بين يدي. فلم يروا صفة قهر ولا جناب عزّة تُذلُّهم، ولا سيماً وقد قال لهم: لتذلُّوا إليّ، فأضاف فعل الإذلال إليهم. فزادوا بذلك كبراً، فلو قال لهم: ما خلقكم إلا لأذلكم، لفرقوا وخافوا، فإنها كلمة قهر، فكانوا يبادرون إلى الذلّة من نفوسهم خوفاً من هذه الكلمة، كما قال للسموات والأرض: ﴿أَتَتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا﴾^(٥) فلو لم يقل: ﴿كَرْهًا﴾ فإنها كلمة قهر حيث ما أتت.

فلهذا قلنا: "ما أوجد كلّ ما عدا الثقلين ولا خاطبهم إلا بصفة القهر والجبروت" فلما قال للثقلين عن السبب الذي لأجله أوجدهم وخلقهم، نظروا إلى الأسماء التي وجدوا عنها، فما رأوا اسماً إلهياً منها يقتضي أخذهم وعقوبتهم، إن عصوا أمره ونهيّه، أو تكبروا على أمره: فلم يطيعوه وعصوه ﴿عَصَىٰ آدَمُ رَبَّهُ﴾^(٦) وهو أول الناس، وعصى إبليس ربّه، فسرت المخالفة من هذين الأصلين في جميع الثقلين.

يقول النبي ﷺ عن آدم لما نسي وحمد ما وهبه لداود من عمره: «فنسي آدم فيسيث ذريته، وحمد آدم فحدث ذريته، إلا من رحم ربك فعصمه» ولكن من التكبر على الله، لا من تكبر^(٧)

(١) [الأعراف: ١٧٢]

(٢) [الأنبياء: ٢٠]

(٣) ص ٦٣ ب

(٤) ق: لما

(٥) [فصلت: ١١]

(٦) [طه: ١٢١]

(٧) ق: "على" وصححت في الهامش بخط آخر: "من تكبر".

بعضهم على بعض وعلى سائر المخلوقين. فما عُصِمَ أحدٌ من ذلك ابتداءً، فإنَّ الله قد شاء أن^(١) ﴿يَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سَخِرِيًّا﴾^(٢).

ولكن إذا اعتنى الله بعبده، ففي الحالة الثانية يرزقه التوفيق والعناية، فيلزم ما خلق له من العبادة، فيلحق بسائر المخلوقات، وهو عزيز الوجود. وأين العبد الذي هو في نفسه مع أنفاسه عبد لله دائماً؟ فلا يذللُّ أحدٌ من الثقلين إلَّا عن قهرٍ يجده؛ فهو في ذلِّه مجبور. فإذا وجد ذلك، حينئذ يلتفت إلى الأسماء التي عنها وُجد -وهي أسماء الرحمة- فيطلبها لتزيل عنه ما هو فيه من الضيق والحرج الذي ما اعتاده، فيحنَّ إلى جھتها، ويعرف أنَّ لها قوَّة وسلطاناً، فتُنقِّس عنه ما يجده من ذلك.

قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ نَفْسَ الرَّحْمَنِ» فأشار إلى الاسم الذي خلق به الثقلين، وقرن معه جهة القوَّة، فقال: «مِنْ قِبَلِ الْيَمَنِ» والقِبْلُ الناحية والجهة، واليمن من اليمين، وهو القوَّة. قال الشاعر^(٣):

إِذَا مَا رَأَيْتَ رُفَعْتَ لِمَجْدٍ تَلَقَّاهَا عَرَابَةٌ بِالْيَمِينِ

أراد بالقوَّة. فإنَّ اليمين محلُّ القوَّة، ﴿وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾^(٤) وكذلك كان لَمَّا نظر إليه الاسم الرحمن الذي عنه وُجد (النبي محمد)، كان النصر على أيدي الأنصار.

وكذلك قوله: ﴿يَوْمَ نَحْشُرُ الْمُتَّقِينَ﴾^(٥) فإنَّ المتَّقِي هو الحذير الخائف الوجَل، ولا يكون أحد يشهد الرحمن الرحيم الرؤوف ويتَّقِيه، وإنما^(٦) مشهود المتَّقِي: السريع الحساب، الشديد العقاب، المتكبر، الجبار. فيتَّقِي ويخاف، فيؤمِّنه الله -تعالى-، بأن يحشره إلى الرحمن. فيأمن سطوة الجبار القهار، ولهذا قال -تعالى- فينا^(٧): "إِنَّ رَحْمَتَهُ سَبَقَتْ غَضَبَهُ"، لأنَّه بالرحمة أوجدنا، لم يوجدنا

(١) ص ٦٤

(٢) [الزخرف: ٣٢]

(٣) سبق تعريفه بالسفر ٢

(٤) [الزمر: ٦٧]

(٥) [مرجم: ٨٥]

(٦) ص ٦٤ ب

(٧) ثابتة في الهامش بقلم الأصل.

بصفة القهر، وكذلك تأخرت المعصية، فتأخر الغضب عن الرحمة في الثقلين، فالله يجعل حكمها في الآخرة كذلك، ولو كانت بعد حين.

ألا ترى الله تعالى- إذا ذكر أسماءنا لنا يبتدئ بأسماء الرحمة، ويؤخر أسماء الكبرياء، لأننا لا نعرفها. فإذا قدم لنا أسماء الرحمة عرفناها، وحننا إليها. عند ذلك يتبعها أسماء الكبرياء لناخذها بحكم التبعية، فقال تعالى:- ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ﴾^(١) فهذا نعت يعظم الجميع، وليس واحد به بأولى من الآخر، ثم ابتداء فقال: ﴿هُوَ الرَّحْمَنُ﴾ فعرفنا الرحمن، ﴿الرَّحِيمُ﴾^(٢) لأننا عنه وجدنا، ثم قال بعد ذلك: ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ ابتداءً ليجعله فصلاً بين ﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ وبين ﴿الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ﴾ فقال: ﴿الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ﴾ وهذا كله من نعوت الرحمن، ثم جاء وقال: ﴿الْمُهَيَّمُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ﴾^(٣) فقبلنا هذه النعوت، وبعد أن آنسنا بأسماء اللطف والحنان، وأسماء الاشتراك التي لها وجه إلى الرحمة، ووجه إلى الكبرياء، وهو الله والملِك.

فلما جاء بأسماء العظمة، والمحل^(٤) قد تأنس بترادف الأسماء الكثيرة الموجبة للرحمة، قبلنا أسماء العظمة لما رأينا أسماء الرحمة قد قبلتها، حيث كانت نعوتها لها، فقبلناها ضمناً تبعاً لأسمائنا. ثم إنه لما علم (الله) الخلق؛ أن صاحب القلب والعلم بالله ومواقع خطابه، إذا سمع مثل أسماء العظمة، لا بد أن تؤثر فيه أثر خوف وقبض، نعتها بعد ذلك، وأردفها بأسماء لا تختص بالرحمة على الإطلاق، ولا تغري عن العظمة على الإطلاق، فقال: ﴿هُوَ اللَّهُ الْخَلِيقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾^(٥)، وهذا كله تعليم من الله عباده وتنزل إليهم.

فنازل أصحاب هذا الباب، هي هذه الأسماء المذكورة وحضراتها، ولهذا قدم سبحانه- في كتابه ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ في كل سورة، إذ كانت السور تحوي على أمور مخوفة، تطلب أسماء العظمة والافتقار، فقدم أسماء الرحمة تأنيساً وبشرى، ولهذا قالوا في "سورة التوبة" إنها

(١) [الحشر: ٢٢]

(٢) [الحشر: ٢٢]

(٣) [الحشر: ٢٣]

(٤) ص ٦٥

(٥) [الحشر: ٢٤]

و"الأُنْفَال" سورة واحدة، حيث لم يفصل بينهما بالبسملة، وفي ذلك خلاف منقول بين علماء هذا الشأن من الصحابة.

ولمّا علم الله -تعالى- ما يجري من الخلاف في هذه الأُمَّة في حذف البسملة من "سورة براءة"، فَمَن ذهب إلى أنّها سورة مستقلة، وكان القرآن عنده مائة وثلاث عشرة سورة، فيحتاج إلى (١) مائة وثلاث عشرة بسملة، أظهر لهم في سورة النمل بسملة، ليكمل العدد، وجاء بها كما جاء بها في أوائل السور بعينها، فإنّ لغة سليمان عليه السلام لم تكن عربيّة، وإنما كانت لغة أخرى. فما كتب هذا اللفظ في كتابه، وإنما كتب لفظه بلغته، يقتضي معناها باللسان العربيّ، إذا عُبر عنها: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ وأتى بها محذوفة الألف، كما جاءت في أوائل السور، ليُعْلَم أنّ المقصود بها هو المقصود بها في أوائل السور، ولم يعمل ذلك في ﴿بِسْمِ اللَّهِ مَجْرِبَهَا﴾ (٢) و﴿أَقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ (٣) فأثبت الألف هناك ليفرّق ما بين اسم البسملة وغيرها.

ولهذا تتضمّن سورة التوبة من صفات الرحمة والتنزّل الإلهيّ كثيراً؛ فإنّ فيها شراء الله نفوس المؤمنين منهم ﴿يَأْنِ لَهُمُ الْجَنَّةُ﴾ (٤) وأيّ تنزّل أعظم من أن يشتري السيّد ملكه من عبده، وهل يكون في الرحمة أبلغ من هذا. فلا بدّ أن تكون "التوبة" و"الأُنْفَال" سورة واحدة، أو تكون بسملة النمل السليمانية لسورة التوبة.

ثمّ انظر في اسمها سورة التوبة؛ والتوبة تطلب الرحمة، ما تطلب التبرّي. وإن ابتداءً ﴿بِذِكِّكَ﴾ بالتبرّي، فقد ختم بآية، لم يأت بها، ولا وُجِدَتْ إلّا عند مَنْ جعل الله شهادته شهادة رجلين. فإن كنت تعقل عِلِمْتَ ما في هذه السورة من الرحمة المدرجة، ولا سيّما في قوله -تعالى- (٥): ﴿وَمِنْهُمْ..﴾ (٦) ﴿وَمِنْهُمْ..﴾ (٧) وذلك كلّهُ رحمةٌ بنا، لنحذر الوقوع فيه والاتّصاف بتلك الصفات، فإنّ القرآن علينا نزل.

(١) ص ٦٥ ب

(٢) [هود: ٤١]

(٣) [العلق: ١]

(٤) [التوبة: ١١١]

(٥) ص ٦٦

(٦) [التوبة: ٤٩]

(٧) [التوبة: ٥٨]

فلم تتضمن سورة من القرآن في حقنا، رحمة أعظم من هذه السورة، لأنه كثر من الأمور التي ينبغي أن يتقيا المؤمن ويحتنبا. فلو لم يعرفنا الحق تعالى بها، ربما وقعنا فيها ولا نشعر، فهي سورة رحمة للمؤمنين.

وإذ وقد عرفناك بمنزلة، فاعلم أن رجاله؛ هم كل من كان حاله من أهل الله حال من أحاطت به الأسماء الجبروتية، من جميع عالمه العلوي والسفلي، فيقع منه اللجأ والتضرع إلى أسماء الرحمة، فيتجلى له الاسم الرحمن الذي ﴿لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾^(١)، والذي به ﴿عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوِي﴾^(٢) فيهبه الاقتدار الإلهي، فيمحو به آثار الأسماء القهرية، فيتسع له المجال، فينشرح الصدر، ويجري النفس، ويسري فيه روح الحياة، وتأتي إليه وفود الأسماء الرحمانية، والحقائق الإلهية بالتهاني والبشائر.

فمن كانت هذه حالته ويعرفها ذوقا من نفسه، وهو من رجال هذا المقام؛ فلا يغالط نفسه. وكل إنسان أعلم بحاله، ولا ينفك أن تنزل نفسك عند الناس منزلة ليست لك في نفس الأمر، وقد نصحتك وأبنت لك عن طريق القوم؛ فلا تكن من الجاهلين بما^(٣) عرفناك به ﴿وَأَعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّى يَأْتِيَكَ الْيَقِينُ﴾^(٤) ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ﴾^(٥) ﴿وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ﴾^(٦).

(١) [طه: ٨]

(٢) [طه: ٥]

(٣) ص ٦٦ ب

(٤) [الحجر: ٩٩]

(٥) [آل عمران: ٥]

(٦) [الأحزاب: ٤]. وفي الهامش مكتوب بقلم الشيخ الأكبر: "بلغ قراءة لظهير الدين محمود، عا. كنبه ابن العربي".

الباب الخمسون في معرفة رجال الحيرة والعجز

مَنْ قَالَ يَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ خَالِقُهُ وَلَمْ يَحْزَ كَانَ بُرْهَانًا بِأَنْ جَهْلًا
لَا يَعْلَمُ اللَّهَ إِلَّا اللَّهُ فَانْتَبَهُوا فَلَيْسَ حَاضِرُكُمْ مِثْلَ الَّذِي غَفَلَا
الْعَجْزُ عَنِ دَرْكِ الْإِدْرَاكِ مَعْرِفَةٌ كَذَا هُوَ الْحُكْمُ فِيهِ عِنْدَ مَنْ عَقَلَا
هُوَ الْإِلَهُ فَلَا تُخْصَى مَحَامِدُهُ هُوَ النَّزِيهُ فَلَا تَضْرِبْ لَهُ مَثَلَا

اعلم -أيّدك الله بروح منه- أنّ سبب الحيرة في علمنا بالله طلبنا معرفة ذاته -تعالى وجل- بأحد الطريقتين: إمّا بطريق الأدلة العقلية، وإمّا بطريق تُسمّى المشاهدة. فالدليل العقلي يمنع من المشاهدة. والدليل السمعي^(١) قد أومأ إليها وما صرّح. والدليل العقلي قد منع من إدراك حقيقة ذاته، من طريق الصفة الثبوتية النفسية التي هو -سبحانه- في نفسه عليها. وما أدرك العقل بنظره إلا صفات السلوب لا غير، وسمّى هذا معرفة.

والشارع قد نسب إلى نفسه أموراً، وصف نفسه بها، تخيلها الأدلة العقلية إلا بتأويل بعيد؛ يمكن أن يكون مقصوداً للشارع ويمكن أن لا يكون. وقد لزمه الإيمان والتصديق بما وُصف به نفسه، لقيام الأدلة عنده بصدق هذه الأخبار عنه أنّه أخبر بها عن نفسه في كتبه أو على السنة رسله. فتعارضت هذه الأمور، مع طلبه معرفة ذاته -تعالى- أو الجمع بين الدليلين المتعارضين، أوقعهم في الحيرة.

فرجال الحيرة هم الذين نظروا في هذه الدلائل، واستقصوها غاية الاستقصاء، إلى أن أداهم ذلك النظر إلى العجز والحيرة فيه من نبي أو صديق. قال ﷺ: «اللهم زدني فيك تحييراً» فإنه كلما زاده الحقّ علماً به، زاده ذلك العلم حيرة، ولا سيّما أهل الكشف لاختلاف الصور عليهم عند الشهود. فهم أعظم حيرة من أصحاب النظر في الأدلة بما لا يتقارب.

(١) ص ٦٧

قال النبي ﷺ بعد ما بذل جمده في الشاء على خالقه بما أوحى به إليه: «لا أُحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك» وقال أبو بكر الصديق (١) ﷺ في هذا المقام وكان من رجاله: "العجز عن ذك الإِدراك إدراك" أي إذا علمت أنّ ثَمَّ من لا يُعَلِّم: ذلك هو العلم بالله -تعالى-. فكان الدليل على العلم به: عَدَمُ العلم به.

والله قد أمرنا بالعلم بتوحيده، وما أمرنا بالعلم بذاته. بل نهى عن ذلك بقوله: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ﴾ (٢) ونهى رسول الله ﷺ عن التفكير في ذات الله -تعالى- إذ من ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ (٣) كيف يُوصَلُ إلى معرفة ذاته. فقال الله -تعالى- آمرا بالعلم بتوحيده: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ (٤). فالمعرفة به من كونه إلها: والمعرفة بما ينبغي للإله أن يكون عليه من الصفات، التي يمتاز بها عَمَّن ليس بإله، وعن المألوه. (تلك) هي المأمور بها شرعا، فلا يعرف الله إلا الله.

فقامت الأدلة العقلية القاطعة على أنه إله واحد، عند أهل النظر وأهل الكشف. فلا إله إلا هو. ثم بعد هذا الدليل العقلي على توحيده، والعلم الضروري العقلي بوجوده، رأينا أهل طريق الله -تعالى- من رسول ونبي وولي قد جاءوا بأمور من المعرفة بنعوت الإله في طريقهم، أحالتها الأدلة العقلية، وجاءت بصحتها الألفاظ النبوية، والأخبار الإلهية. فبحث أهل الطريق عن هذه المعاني ليحصلوا منها على أمرٍ يميّزون به (٥) عن أهل النظر الذين وقفوا حيث بلغت بهم أفكارهم، مع تحقّقتهم صدق الأخبار. فقالوا: نعم أنّ ثَمَّ طورا آخر، وراء طور إدراك العقل الذي يستقلّ به، وهو للأنبيا؛ وكبار الأولياء به يقبلون هذه الأمور الواردة عليهم في الجنب الإلهي.

فعملت هذه الطائفة في تحصيل ذلك بطريق الخلوات والأذكار المشروعة، لصفاء القلوب وطهارتها من دَسِّ الفكر، إذ كان المفكر لا يفكر إلا في المحدثات، لا في ذات الحق، وما ينبغي أن يكون عليه في نفسه، الذي هو مسمّى الله. ولم يجد صفة إثبات نفسية. فأخذ ينظر في كلّ صفة يمكن أن يقبلها المحدث الممكن، يسلبها عن الله، لئلا يلزمه حكم تلك الصفة، كما لزمتم

(١) ص ٦٧ ب

(٢) [آل عمران: ٢٨]

(٣) [الشورى: ١١]

(٤) [محمد: ١٩]

(٥) ص ٦٨

الممكن الحادث، مثل ما فعل بعض النظار من المتكلمين في أمور أثبتوها وطردها شاهداً وغائباً.

ويستحيل على ذات الحق أن تجتمع مع الممكن في صفة. فإن كل صفة يتصف بها الممكن يزول وجودها بزوال الموصوف بها، أو تزول هي مع بقاء الممكن، كصفات المعاني، والأولى كصفات النفس. ثم إن كل صفة منها ممكنة، فإذا طردها شاهداً وغائباً؛ فقد وصفوا واجب الوجود لنفسه، بما هو ممكن لنفسه. والواجب الوجود لنفسه لا يقبل ما^(١) يمكن أن يكون، ويمكن أن لا يكون. فإذا بطل الاتصاف به من حيث حقيقة ذلك الوصف لم يبق إلا الاشتراك في اللفظ، إذ قد بطل الاشتراك في الحد والحقيقة. فلا يجمع صفة الحق وصفة العبد حد واحد أصلاً. فإذا بطل طرد ما قالوه، وطرده شاهداً وغائباً.

فلم يكن قولنا في الله: "إنه عالم"، على حد ما نقول في الممكن الحادث: "إنه عالم"، من طريق حد العلم وحقيقته. فإن نسبة العلم إلى الله تخالف نسبة العلم إلى الخلق الممكن. ولو كان عين العلم القديم هو عين العلم المحدث لجمعها حد واحد، ذاتي - أعني العلمين - واستحال عليه ما يستحيل على مثله من حيث ذاته، ووجدنا الأمر على خلاف ذلك.

فتعملت هذه الطائفة في تحصيل شيء مما وردت به الأخبار الإلهية من جانب الحق، وشرعت في صقالة قلوبها بالأذكار، وتلاوة القرآن، وتفريغ المحل من النظر في الممكنات، والحضور والمراقبة، مع طهارة الظاهر بالوقوف عند الحدود المشروعة؛ من غص البصر عن الأمور التي نهي أن ينظر إليها من العورات، وغيرها، وإرساله في الأشياء التي تعطيه الاعتبار والاستبصار. وكذلك سمعه ولسانه ويده ورجله وبطنه وفرجه وقلبه، وما^(٢) ثم في ظاهره سوى هذه السبعة والقلب ثامنها. ويزيل التفكير عن نفسه جملة واحدة؛ فإنه مفرق لهيئة، ويعتكف على مراقبة قلبه عند باب ربه، عسى الله أن يفتح له الباب إليه، ويعلم ما لم يكن يعلم، مما علمته الرسل وأهل الله، مما لم تستقل العقول بإدراكه وإحالاته.

فإذا فتح الله لصاحب هذا القلب هذا الباب؛ حصل له تجلي إلهي، أعطاه ذلك التجلي بحسب ما يكون حكمه. فينسب إلى الله منه أمراً، لم يكن قبل ذلك يجرأ على نسبته إلى الله -

(١) ص ٦٨ ب

(٢) ص ٦٩

سبحانه- ولا يصفه به إلا قدر ما جاءت به الأنباء الإلهية، فيأخذها تقليدا. والآن يأخذ ذلك كشفا، موافقا مؤيدا عنده لما نطق به الكتب المنزلة، وجاء على السنة الرسل عليهم السلام-. فكان يطلقها إيمانا حاكيا من غير تحقيق لمعانيها، ولا يزيد عليها. والآن يطلق في نفسه، عليه تعالى ذلك علما محققا من أجل ذلك الأمر الذي تجلّى له، فيكون بحسب ما يعطيه ذلك الأمر، ويعرف معنى ما يطلقه، وما حقيقة ذلك.

فيتخيّل في أوّل تجلّي، أنّه قد بلغ المقصود، وحاز الأمر، وأنّه ليس وراء ذلك شيء يطلب سوى دوام ذلك، فيقوم له تجلّي آخر بحكم آخر، ما هو ذلك الأوّل^(١)، والمتجلّي واحد، لا يشكّ فيه. فيكون حكمه فيه حكم الأوّل، ثم تتوالى عليه التجليات باختلاف أحكامها فيه، فيعلم عند ذلك أنّ الأمر ما له نهاية، يوقّف عندها. ويعلم أنّ الإنيّة الإلهية ما أدركها، وأنّ الهوية لا يصحّ أن تتجلّى له، وأنّها روح كلّ تجلّي. فيزيد حيرة، لكن فيها لذة. وهي أعظم من حيرة أصحاب الأفكار بما لا يتقارب.

فإنّ أصحاب الأفكار ما برحوا بأفكارهم في الأكوان، فلمهم أن يحاروا ويعجزوا. وهؤلاء ارتفعوا عن الأكوان، وما بقي لهم شهود إلا فيه. فهو مشهودهم، والأمر بهذه المثابة. فكانت حيرتهم باختلاف التجليات، أشدّ من حيرة النظار في معارضات الدلالات عليه. فقوله ﷺ، أو قول من يقول من هذا المقام: «زدني فيك تحيرا» طلب لتوالي التجليات عليه. فهذا (هو) الفرق بين حيرة أهل الله، وحيرة أهل النظر. فصاحب العقل يُنشد:

وَفِي كُلِّ شَيْءٍ لَهُ آيَةٌ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ وَاحِدٌ

وصاحب التجلي يُنشد قولنا في ذلك:

وَفِي كُلِّ شَيْءٍ لَهُ آيَةٌ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ عَيْنُهُ

فبينهما ما بين كلمتيهما.

فما في الوجود إلا الله، ولا يعرف الله^(١) إلا الله. ومن هذه الحقيقة قال من قال: "أنا الله" كأبي يزيد و"سبحاني" كغيره من رجال الله المتقدمين. وهي من بعض تخرجات أقوالهم عليهم السلام. فمن وصل إلى الحيرة من الفريقين؛ فقد وصل.

غير أنّ أصحابنا اليوم يجدون غاية الألم حيث لا يقدرّون يرسلون ما ينبغي أن يرسل عليه سبحانه، كما أرسلت الأنبياء -عليهم السلام-، فما أعظم تلك التجليات.

وإنما منعهم أن يطلقوا عليه، ما أطلقت الكتب المنزلة والرسل -عليهم السلام- عَدَمُ إنصاف السامعين من الفقهاء وأولي الأمر؛ لِمَا يسارعون إليه في تكفير مَنْ يأتي بمثل ما جاءت به الأنبياء -عليهم السلام- في جنب الله، وتركوا معنى قوله -تعالى-: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾^(٢) كما قال له عليه السلام رُبُّهُ ﷻ عند ذكره الأنبياء والرسل -عليهم السلام-: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدَّتْهُمْ أَقْتَدَهُ﴾^(٣).

فأغلق الفقهاء هذا الباب، من أجل المدّعين الكاذبين في دعواهم، ونعم ما فعلوا، وما على الصادقين في هذا من ضرر. لأنّ الكلام والعبارة عن مثل هذا ما هو ضربة لازب. وفي ما ورد عن رسول الله ﷺ في ذلك كفاية لهم فيوردونها، يستريحون إليها: من تعجّب وفرح وضحك وتبشّش ونزول^(٤) ومعية ومحبة وشوق، وما أشبه ذلك، مما لو انفرد بالعبارة عنه الولي كُفِّرَ وربما قُتِلَ.

وأكثر علماء الرسوم، عديموا علم ذلك ذوقا وشربا. فأنكروا مثل هذا من العارفين، حسدا من عند أنفسهم؛ إذ لو استحال إطلاق مثل هذا على الله -تعالى- ما أطلقه على نفسه، ولا أطلقته رسله -عليهم السلام- عليه. ومنعهم الحسد أن يعلموا أنّ ذلك ردٌّ على كتاب الله، وتحجّيرٌ على رحمة الله، أن تنال بعض عباد الله، وأكثر العامة تابعون للفقهاء في هذا الإنكار، تقليدا لهم -لا بل بحمد الله- أقلّ العامة.

(١) ص ٧٠

(٢) [الأحزاب: ٢١]

(٣) [الأَنْعَام: ٩٠]

(٤) ص ٧٠ ب

وأما الملوك فالغالب عليهم عدم الوصول إلى مشاهدة هذه الحقائق، لشغلهم بما دفعوا إليه. فساعدوا علماء الرسوم فيما ذهبوا إليه، إلا القليل منهم؛ فإنهم اتهموا علماء الرسوم في ذلك، لما رأوه من انكبابهم على حطام الدنيا - وهم في غنى عنه - وحبّ الجاه والرئاسة، وتمشية أغراض الملوك فيما لا يجوز. وبقي العلماء بالله تحت ذلّ العجز والحصر معهم؛ كرسول كذّبه قومه، وما آمن به واحد منهم. ولم يزل رسول الله ﷺ يُحَرِّسُ حتى نزل: ﴿وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾ (١).

فانظر ما يقاسيه في نفسه العالم بالله. فسبحان من أعمى بصائرهم حيث أسلموا وسلّموا (٢)، وآمنوا بما به كفروا. فالله يجعلنا ممن عرف الرجال بالحق، لا ممن عرف الحق بالرجال. ﴿وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (٣) ﴿وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ﴾ (٤).

(١) [المائدة: ٦٧]

(٢) ص ٧١

(٣) [الصافات: ١٨٢]

(٤) [الأحزاب: ٤]

الباب الحادي والخمسون في معرفة رجال من أهل الورع قد تحقّقوا بمنزل نفس الرحمن

يا مَنْ تَحَقَّقَ بِالنَّفْسِ إِنَّ الْكَلَامَ لَفِي الْقَبَسِ
وَكَذَا الْهَبَاتُ مِنَ الْعُلُومِ لَدَى الْمُحَقِّقِ فِي الْبَلَسِ
لِلَّهِ قَوْمٌ مَا لَهُمْ فِي نَفْسٍ نَفْسِهِمْ نَفْسُ
وَهُمُ الَّذِينَ هُمْ هُمْ أَهْلُ الْمَشَاهِدِ فِي الْغَلَسِ
فَهُمُ الْخَلَائِفُ فِي الْغُيُوبِ وَفِي الشَّهَادَةِ كَالْعَسَسِ
أَعْلَى إِلَهِ مَقَامَهُمْ فِي سُورَةٍ تُثْلَى "عَبَسَ"
فِيهَا لَطَائِفُ سِرِّهِمْ فَابْحَثْ وَلَا تَكُ تَخْتَلِسُ
مَنْ كَانَ ذَا عِلْمٍ بِهَا فِي حَالِهِ لَمْ يَبْتَسِسْ

اعلم -أيّدك الله بروح القدس- أنّ رجال هذا الباب؛ هم الزّهاد الذين كان الورع سبب زهدهم. وذلك أنّ القوم تورّعوا^(١) في المكاسب على أشدّ ما يكون من عزائم الشريعة. فكلّ ما حاك له في نفوسهم شيء، تركوه عملاً على قوله ﷺ: «دع ما يريئك إلى ما لا يريئك» وقوله: «استفت قلبك» وقال بعضهم^(٢): "ما رأيت أسهل عليّ من الورع: كلّ ما حاك له في نفسي شيء تركته". إلى أن جعل الله لهم علامات يعرفون بها الحلال من الحرام، في المطاعم وغيرها، إلى أن ارتقوا عن العلامات، إلى خرق العوائد عندهم في الشيء المتورّع فيه، فيستعملونه. فيظنّ من لا علم له بذلك أنّه أتى حراماً وليس كذلك. فاتّسع عليهم ذلك الصّيق والخرج -وقد ذقنا هذا من نفوسنا- وزال عنهم ما كانوا يجدونه في نفوسهم من البحث والتفتيش عن ذلك.

(١) ص ٧١ ب

(٢) القاتل هو حسان بن أبي سنان البصري، أحد الأبدال، من التابعين، انظر: "حلية الأولياء وطبقات الأصفياء" ٣ / ٢٣، ١١٤، ١١٦

وهذه العلامة، وهذا الحال التي ارتقوا إليها، لا تكون أبداً إلا من نفس الرحمن. رحمهم بذلك "الرحمن" لما رآهم فيه من التعب والضيق والحرج، وتهمة الناس في مكاسبهم، وما يؤدّيه إلى هذا الفعل من سوء الظنّ بعباد الله. فنفس الرحمن عنهم، بما جعل لهم من العلامات في الشيء، وفي حقّ قوم بالمقام الذي ارتقوا إليه الذي ذكرناه: فيأكلون طيباً ويستعملون طيباً؛ فالطيّبات للطيّين والطيّيون للطيّبات، واستراحوا إذ^(١) كانوا على بيّنة من ربّهم، في مطاعمهم ومشاربهم.

وأدّاهم التحقّق بالورع إلى الزهد في الكسب، إذ كان مبنى اكتسابهم الورع، ليأكلوا مما يعلمون أنّ ذلك حلال لهم استعماله. ثمّ عملوا على ذلك الورع في المنطق من أجل الغيبة والكلام فيما يخوض الإنسان فيه من الفضول، فرأوا أنّ السبب الموجب لذلك، مجالسة الناس ومعاشرتهم. وربما قدروا على مسك نفوسهم عن الكلام بما لا ينبغي.

لكنّ بعضهم أو أكثرهم عجز أن يمنع الناس بحضوره عن الكلام بالفضول وما لا يعينهم، فأدّاهم أيضاً هذا الحرج إلى الزهد في الناس، فآثروا العزلة والانتقطاع عن الناس باتّخاذ الخلوات، وعلق باهم عن قصد الناس إليهم. وآخرون بالسياحة في الجبال والشعاب والسواحل وبطون الأودية. فنفس الله عنهم من اسمه الرحمن بوجوه مختلفة من الأنس به، أعطاهم ذلك نفس الرحمن؛ فأسمعهم أذكّار الأحجار، وخير المياه، وهبوب الرياح، ومناطق الطير، وتسبيح كلّ أمة من المخلوقات، ومحادثتهم معه وسلامهم عليه، فأنس بهم من وحشته، وعاد في جماعة وخلق:

ما لهم كلام إلا في تسبيح أو تعظيم أو ذكر آلاء الهيّة، أو^(٢) تعريف بما ينبغي، وهو جليس لهم. ويسمع جوارحه، وكلّ جزء فيه، يكلمه بما أنعم الله عليه به، فتغمره النعم، فيزيد في العبادة. ومنهم من ينفس عنه بالأنس بالوحوش - رأينا ذلك - فتغدو عليه وتروح مستأنسة به وتكلمه بما يزيده حرصاً على عبادة ربّه.

ومنهم من يجالس الروحانيّون من الجنّ؛ ولكن هو دون الجماعة في الرتبة، إذا لم يكن له حال سيّو هذا. لأنهم (أي الروحانيّون من الجنّ) قريب من الإنس في الفضول، والكيس من الناس

(١) ص ٧٢

(٢) ص ٧٢ ب

مَنْ يهرب منهم، كما يهرب من الناس. فَإِنَّ مجالستهم رديئة^(١) جدًا، قليل أن تُنتج خيرا. لأنَّ أصلهم نار، والنار كثير الحركة، وَمَنْ كَثُرَتْ حركته، كان الفضول أسرع إليه في كلِّ شيء. فهم أشدَّ فتنةً على جلسهم من الناس؛ فَإِنَّهُمْ قد اجتمعوا مع الناس، في كشف عورات الناس، التي ينبغي للعاقل أن لا يطلع عليها.

غير أنَّ الإنسان لا تؤثر مجالسة الإنسان إياهم تكبرا، ومجالسة الجن ليست كذلك. فَإِنَّهُمْ بالطبع يؤثرون في جلسهم التكبر على الناس، وعلى كلِّ عبد لله. وكلَّ عبد لله رأى لنفسه شفوفا على غيره تكبرا، فَإِنَّهُ يَمَقُّتُهُ الله في نفسه من حيث لا يشعر. وهذا من المكر الخفي. وعينُ مقت الله إياه، هو ما يجده من التكبر على^(٢) مَنْ ليس له مثل هذا، ويتخيَّل أنَّه في الحاصل وهو في الفأث.

ثمَّ اعلم أنَّ الجانَّ هم أجهل العالم الطبيعيِّ بالله، ويتخيَّل جلسهم بما يخبرونه به من حوادث الأكوان، وما يجري في العالم مما يحصل لهم في استراق السمع من الملاء الأعلى، فيظنَّ جلسهم أنَّ ذلك من كرامة الله به. وهيئات لما ظنُّوا. ولهذا ما ترى أحدا قطَّ جالسهم، فحصل عنده منهم علمٌ بالله جملة واحدة. غاية الرجل الذي تعتني به أرواح الجن أن يمنحوه من علم خواص النبات والأحجار والأسماء والحروف، وهو علم السيمياء، فلم يكتسب منهم إلَّا العلم الذي ذمَّته ألسنة الشرائع. وَمَنْ ادَّعى صحبتهم، وهو صادق في دعواه، فاسأله عن مسألة في العلم الإلهي، ما تجد عنده من ذلك ذوقا أصلا.

فرجالُ الله يفرّون من صحبتهم، أشدَّ فرارا منهم من الناس، فَإِنَّهُ لا بدَّ أن تُحصَلَ صحبتهم في نفس مَنْ يصحبهم، تكبرا على الغير بالطبع، وازدراء بمن ليس له في صحبتهم قَدَم. وقد رأينا جماعة من صحبوهم حقيقة، وظهرت لهم براهين على صحَّة ما ادَّعوه من صحبتهم، وكانوا أهل جدِّ واجتهاد وعبادة، ولكن لم يكن عندهم من جهتهم شَمَّة من العلم بالله، ورأينا فيهم عَرَّة^(٣) وتكبرا، فما زلنا بهم، حتى حلُّنا بينهم وبين صحبتهم، لأنصافهم وطلبهم الأنفس. كما، أيضا، رأينا ضدَّ ذلك منهم. فما أفلح، ولا يفلح مَنْ هذه صفته إذا كان صادقا، وأمَّا الكاذب فلا نشتغل به.

(١) ق، س: رديئة

(٢) ص ٧٣

(٣) ص ٧٣ ب

ومنهم مَنْ نَفَسَ الرحمن عنه بمجالسة الملائكة، ونعم الجلساء هم. هم أنوارٌ خالصة لا فضول عندهم، وعندهم العلم الإلهي الذي لا مِرية فيه؛ فترى جلسهم في مزيد علم بالله دائماً مع الأنفاس. فمن ادّعى مجالسة الملائكة الأعلى، ولم يستفد في نفسه علماً بربه، فليس بصحيح الدّعى، وإنما هو صاحب خيال فاسد.

ومنهم من يَنْفَسُ الرحمن عنه بأنّسٍ بالله في باطنه، وتجلّيات دائمة معنويّات، فلا يزال في كلّ نفس، صاحب علم بحالٍ جديد بالله وأنس جديد.

ومنهم من يَنْفَسُ الرحمن عنه ذلك الصّيق، بمشاهدته عالم الخيال، يستصحبه ذلك دائماً، كما تستصحبُ الرؤيا النائم، فيخاطب ويخاطب، ولا يزال في صور دائماً في لذة وفي نكاح، إن جاءت شهوة جماع. ولا تكليف عليه مادام في تلك الحال؛ لغيبته عن إحساسه في الشاهد، فينكح ويلتذّ. ويولّد له في عالم الخيال أولاداً، فمنهم من يبقى له ذلك في عالمه، ومنهم من^(١) يخرج ولده إلى عالم الشهادة، وهو خيال على أصله، مشهود للحسّ. وهذا من الأسرار الإلهية العجيبة، ولا يحصل ذلك إلّا للأكابر من الرجال.

وما من طبقة ذكرناها، إلّا وقد رأينا منهم جماعة من رجال ونساء، بأشيلية وتلمسان وبمكة وبمواضع كثيرة، وكانت لهم براهين تشهد بصحة ما يقولونه. وأمّا نحن فلا نحتاج مع أحد منهم لبرهان فيما يدّعيه، فإنّ الله قد جعل لكلّ صنف علامة يُعرف بها، فإذا رأينا تلك العلامة عرفنا صدق صاحبها، من حيث لا يشعر. وكَم رأينا من يدّعي ذلك كاذباً أو صاحب خيال فاسد. فإن علمنا منه أنّه يرجع نصحنه، وإن رأيناه عاشقاً لحاله محجوباً بخياله الفاسد، تركناه.

وأصدق من رأينا في هذا الباب من النساء: فاطمة بنت ابن المثنى بأشيلية، خدمتها وهي بنت خمس وتسعين سنة، وشمس أمّ الفقراء بمرشانة، وأمّ الزهراء بأشيلية أيضاً، وكلّهم بمكة تدعى ست غزالة. ومن الرجال: أبو العباس بن المنذر من أهل أشيلية وأبو الحجاج الشُّبْرُكِيُّ من قرية بشرف أشيلية تسمى شُبْرُكٌ ويوسف بن صخر بقرطبة.

وهذا قد أعربنا لك عن أحوال رجال هذا الباب، وما أنتج لهم الزهد في الناس، وما وجدوه

من نفس الرحمن لذلك. وعلى هذا الحدّ تكون أعمال^(١) الجوارح كلّها؛ يجمعها ترك الفضول، في كلّ عضو، بما يستحقّه ظاهراً وباطناً. فأولّها الجوارح وأعلاها في الباطن الفكر؛ فلا يتفكّر فيما لا يعنيه، فإنّ ذلك يؤدّيه إلى الهوس والأمانى، وعدم المسابقة بحضور النية في أداء العبادات. فإنّ الإنسان لا يخلو فكره في أحد أمرين: إمّا فيما عنده من الدنيا، وإمّا فيما ليس عنده منها. فإنّ فكر فيما عنده فليس له دواء عند الطائفة، إلّا الخروج عنه، والزهد فيه. صرح بذلك أبو حامد^(٢)، وغيره. وإنّ فكر فيما ليس عنده، فهو عند الطائفة عديم العقل، أخرج لا دواء له، إلّا المداومة على الذكر، ومجالسة أهل الله، الذين الغالب على ظواهرهم المراقبة والحياء من الله. ﴿وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ﴾^(٣).

(١) ص ٧٤ ب

(٢) المقصود به أبو حامد الغزالي.

(٣) [الأحزاب: ٤]

الباب الثاني والخمسون في معرفة السبب الذي يهرب منه المكاشف إلى عالم الشهادة إذا أبصره

كُلُّ مَنْ خَافَ عَلَى هَيْكَلِهِ لَمْ يَرَ الْحَقَّ جَهَارًا عَلَنًا
فَتْرَاهُ^(١) عِنْدَمَا يَشْهَدُهُ رَاجِعًا لِلْكَوْنِ يَنْغِي الْبَدَنَا
وَتَرَى الشُّجْعَانَ قُدَمَا طُلُبًا لِلَّذِي يُحَذِّرُ مِنْهُ الْجُبْنَا

اعلم -أيُّدك الله بروح منه- أنَّ النفوس الإنسانيَّة قد جَبَلها الله على الجزع في أصل نشأتها، فالشجاعة والإقدام لها أمرٌ عَرَضِيٌّ، والجزعُ في الإنسان أقوى منه في الحيوانات، إلَّا الصرصر. تقول العرب: "أجبن من صرصر". وسبب قُوَّته في الإنسان: العقل والفكر الذي ميَّزه الله بهما على سائر الحيوان. وما يشجّع الإنسان إلَّا القُوَّة الوهميَّة. كما أنَّه، أيضًا، بهذه القُوَّة يزيد جُبْنًا وجرعًا في مواضع مخصوصة، فإنَّ الوهم سلطانٌ قويٌّ. وسبب ذلك أنَّ اللطيفة الإنسانيَّة متولّدة بين الروح الإلهيِّ، الذي هو النَفْس الرحمانِيّ، وبين الجسم المَسْوَى المعدَّل من الأركان المعدَّلة من الطبيعة التي جعلها الله مقهورةً تحت النفس الكلّيَّة، كما جعل الأركان مقهورة تحت حكم سلطان الأفلاك.

ثمَّ إنَّ الجسم الحيوانيَّ مقهورٌ تحت سلطان الأركان؛ التي هي العناصر؛ فهو مقهورٌ لمقهورٍ عن مقهورٍ، وهو النَفْس عن مقهورٍ، وهو العقل. فهو في الدرجة الخامسة من القهر من وجهٍ، فهو أضعف الضعفاء. قال الله ﷻ: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ﴾ فالضعف أصله^(٢)، ثمَّ جعل له قُوَّة عارضة وهو قوله: ﴿ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً﴾ ثمَّ رَدَّه إلى أصله من الضعف، فقال ﷻ: ﴿ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً﴾^(٣) فهذا الضعف الأخير إنما أَعَدَّه لإقامة النشأة الآخرة عليه،

(١) ص ٧٥

(٢) ص ٧٥ ب

(٣) [الروم: ٥٤]

كما قامت نشأة الدنيا على الضعف ﴿وَلَقَدْ عَلَّمْتُمُ النَّشْأَةَ الْأُولَى﴾^(١).

وإنما كان هذا ليلازم ذاته الذلة والافتقار، وطلب المعونة والحاجة إلى خالقه، ومع هذا كله يذهل عن أصله، ويتيه بما عَرَضَ له من القوة، فيدعي ويقول: أنا، ويميّ نفسه بمقابلة الأهوال العظام، فإذا قرصه برغوث؛ أظهر الجزع لوجود الأم، وبادر لإزالة ذلك الضرر، ولم يقرّ به قرار، حتى يجده فيقتله. وما عسى أن يكون البرغوث، حتى يعتني به هذا الاعتناء، ويزلزله عن مضجعه ولا يأخذه نوم؟! فأين تلك الدعوى والإقدام على الأهوال العظام، وقد فصّحت قرصه برغوث أو بعوضة؟! هذا أصله ذلك؛ ليعلم أنّ إقدامه على الأهوال العظام، إنما هو بغيره لا بنفسه؛ وهو ما يؤيّده الله به من ذلك، كما قال: ﴿وَأَيَّدْنَاهُ﴾^(٢) أي قوّيناه. ولهذا شرّع ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾^(٣) في كلّ ركعة، "ولا حول ولا قوة إلا بالله".

ولمّا علم الإنسان أنّه لولا جود الله ﷻ لم يظهر له عين في الوجود، وأنّ أصله ﴿لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَّذْكُورًا﴾^(٤) قال تعالى: ﴿وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِنْ قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْئًا﴾^(٥) فللوجود لذة وحلاوة، وهو الخير. ولتوهم عدم العينيّ ألم شديد عظيم في النفوس. لا يعرف قدر ذلك إلا العلماء. ولكن كلّ نفس تجزع من عدم، أن تلحق به كما هو حالها. فمهما رأت أمرا تتوهم فيه أنّه يُلحِقُها بعدم عينها، أو بما يقاربه، هربت منه وارتاعت وخافت على عينها. وبما كانت أيضا عن الروح الإلهي الذي هو نفس الرحمن. ولهذا كنى عنه بالنفخ لمناسبة النفس، فقال: ﴿وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي﴾^(٦) وكذا جعل عيسى ينفخ في صورة طينية كهيئة الطير.

فما ظهرت الأرواح إلا من الأنفاس، غير أنّ للمحلّ الذي تمرّ به أثرا فيها، بلا شك. ألا ترى الريح إذا مرّت على شيء نتن، جاءت ريح منتنة إلى مشمّك؟ وإذا مرّت بشيء عطر، جاءت بريح طيبة؟ لذلك اختلفت أرواح الناس: فروح طيبة لجسد طيب؛ ما أشركت قطّ، ولا كانت

(١) [الواقعة: ٦٢]

(٢) [البقرة: ٨٧]

(٣) [الفاتحة: ٥]

(٤) [الإنسان: ١]

(٥) ص ٧٦

(٦) [مريم: ٩]

(٧) [الحجر: ٢٩]

محلاً لسفساف الأخلاق، كأرواح الأنبياء والأولياء والملائكة. وروح خبيث لجسد خبيث، لم تزل مشرّكة، محلاً لسفساف الأخلاق. وذلك إنما كان لغلبة بعض الطبائع -عني الأخلاط- على بعض في أصل نشأة الجسد، التي هي سبب طيب الروح -ووجود مكارم الأخلاق وسفسافها- وخبيث الروح.

فَصَحَّةُ الأرواح وعافيتها: مكارم^(١) أخلاقها، التي اكتسبتها من نشأة بدنّها العنصريّ، فجاءت بكلّ طيّب ومليح. ومَرَضُ الأرواح: سفساف الأخلاق ومذمومها التي اكتسبتها أيضاً من نشأة بدنّها العنصريّ؛ فجاءت بكلّ خبيث وقبيح. ألا ترى الشمس إذا أفاضت نورها على جسم الزجاج الأخضر، ظهر النور في الحائط أو في الجسم الذي تطرح الشعاع عليه أخضر؟ وإن كان الزجاج أحمر طرح الشعاع أحمر في رأي العين، فانصبغ في الناظر بلون المحلّ؟ وذلك للطافته يقبل الأشياء بسرعة.

ولمّا كان الهواء من أقوى الأشياء -وكان الروح نفساً وهو شبيه بهواء- كانت القوّة له. فكان أصلُ نشأة الأرواح من هذه القوّة، واكتسبت الضعف من المزاج الطبيعيّ البدنيّ، فإنّه ما ظهر لها عين إلّا بعد أثر المزاج الطبيعيّ فيها، فخرجت ضعيفة لأنّها إلى الجسم أقرب، في ظهور عينها. فإذا قُبلت القوّة، فإنما تقبلها من أصلها الذي هو النفس الرحمانيّ، المعبر عنه بالروح المنفوخ منه، المضاف إلى الله. فهي قابلة للقوّة، كما هي قابلة للضعف. وكلاهما بحكم الأصل وهي إلى البدن أقرب لأنّها أحدث عهداً به، فغلب ضعفها على قوّتها.

فلو تجرّدت عن المادّة ظهرت قوّتها الأصليّة، التي لها من النفخ الإلهيّ، ولم^(٢) يكن شيء أشدّ تكبراً منها. فالزّهما الله الصورة الطبعيّة دائماً: في الدنيا وفي البرزخ، في النوم وبعد الموت. فلا ترى نفسها أبداً مجرّدة عن المادّة. وفي الآخرة لا تزال في أجسادها، يبعثها الله من صور البرزخ في الأجساد التي أنشأها لها يوم القيامة، وبها تدخل الجنّة والنار، ذلك ليلزّها الضعف الطبيعيّ، فلا تزال فقيرةً أبداً.

ألا تراها في أوقات غفلتها عن نفسها، كيف يكون منها التّهجّم والإقدام على المقام الإلهيّ،

(١) ص ٧٦ ب

(٢) ص ٧٧

فتدعي الربوبية كفرعون، وتقول في غلبة ذلك الحال عليها: "أنا الله" و"سبحاني" كما قال ذلك بعض العارفين، وذلك لغلبة الحال عليه. ولهذا لم يصدر مثل هذا اللفظ من رسول ولا نبي ولا ولي كامل، في علمه وحضوره ولزومه باب المقام الذي له، وأدبه ومراعاة المادة التي هو فيها وبها ظهر.

فهو رَدْمٌ، ملآن بضعفه وفقره، مع شهوده أصله، علما وحالا وكشفا، وعلمه بأصله ومقام خلافته من وجه آخر، لو كان حالا له لادّعى الألوهة. فإنّ الأمر الخارج في النفخ من النافخ: له من حكمه بقدر ذلك؛ فلو ادّعاه ما ادّعى محالا، وبذلك القدر الذي فيه من القوة الإلهية التي أظهرها النفخ، توجه عليه التكليف، فإنّه عين المكلف، وأضيفت الأفعال إليه وقيل له: قل: ﴿وَإِيَّاكَ^(١) نَسْتَعِينُ﴾^(٢) "ولا حول ولا قوة إلا بالله" فإنّه أصلك الذي إليه ترجع.

فصدقت المعتزلة في إضافة الأفعال إلى العباد من وجه، بدليل شرعي. وصدق المخالف في إضافة الأفعال كلّها إلى الله تعالى - من وجه، بدليل شرعي أيضا وعقلي. وقالت بالكسب في أفعال العباد للعباد بقوله تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ﴾^(٣) وقال في المصوّرين على لسان رسوله ﷺ: «أين من ذهب يخلق كخلقي» فأضاف الخلق إلى العباد.

وقال في عيسى عليه السلام: ﴿وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ﴾^(٤) فنسب الخلق إليه عليه السلام وهو إيجاد صورة الطائر في الطين، ثم أمره أن ينفخ فيه، فقامت تلك الصورة التي صوّرها عيسى عليه السلام طائرا حيا، وقوله: ﴿يَا ذُنَّ اللَّهَ﴾^(٥) يعني الأمر الذي أمره الله به من خلقه صورة الطائر والنفخ وإبراء الأكمه والأبرص وإحيائه الميت. فأخبر أنّ عيسى عليه السلام لم ينبعث إلى ذلك من نفسه، وإنما كان عن أمر الله، ليكون ذلك. وإحياء الموتى من آياته على ما يدّعيه، فلولا أنّ الإنسان من حيث حقيقته، من ذلك النفس الرحمانّي، ما صحّ ولا ثبت أن يكون عن نفخه ﴿طَائِرٌ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾^(٦).

(١) ص ٧٧ ب

(٢) [الفاتحة: ٥]

(٣) [البقرة: ٢٨٦]

(٤) [المائدة: ١١٠]

(٥) [آل عمران: ٤٩]

(٦) [الأنعام: ٣٨]

ولمّا كانت حقيقة الإنسان هكذا^(١)، خوّفه الله بما ذكر من صفة المتكبرين ومآلهم واسوداد وجوههم، كلّ ذلك دواء للأرواح، لتتق مع ضعف مزاجها^(٢) الأقرب في ظهور عيناها. فالإنسان ابن أمّه حقيقة بلا شكّ. فالروح ابن طبيعة بدنه، وهي أمّه التي أرضعته، ونشأ في بطنها، وتغذى بدماها. فحكمه حكمها، فلا يستغني عن غذاء في بقاء هيكله.

تتميم: (المكاشف الذي يهرب إلى عالم الشهادة)

فلما كان الغالب هذا على الإنسان، رجعنا إلى المكاشف الذي يهرب إلى عالم الشهادة، عندما يرى ما يهوله في كشفه مثل صاحبنا أحمد العصاد الحريري -رحمه الله- فإنه كان إذا أخذ سريع الرجوع إلى حسّه، باهتزاز واضطراب. فكنت أعتبه وأقول له في ذلك، فيقول: "أخاف وأجبن، من عدم عيني، لما أراه". ولو علم المسكين أنّه لو فارق الموادّ؛ رجع النّفس إلى مستقرّه، وهو عينه، ورجع كلّ شيء إلى أصله، ولكن لو كان ذلك لانعدمت الفائدة في حقّ العبد فيما يظهر، وليس الأمر كذلك، ولذلك قلنا: "وهو عينه" أي عين العبد.

فالبقاء الذي أراده الحقّ، أوّلَى به بوجود هذا الهيكل؛ العنصريّ في الدنيا، الطبيعيّ في الآخرة. والذي يثبت هنالك -أعني عند الوارد- إنما يثبت إذا دخل عبدا، كما أنّ الذي لا يثبت، إنما دخل وفي نفسه شيء من الربوبية، فخاف من زوالها هناك، فهرب إلى الوجود، الذي ظهر فيه ربّانيّته. ولهذا تكون فائدته قليلة. والثابت يدخل عبدا قابلا^(٣)، بهمة محرقة إلى أصله، ليهبه من عوارفه ما عوّده، فإذا خرج خرج نورا يُستضاء به.

فمثل الداخل إلى ذلك الجناح العالي بربوبيّته، مثل من يدخل بسراج موقود. ومثل الذي يدخل بعبوديّته، مثل من يدخل بقتيلة لا ضوء فيها، أو بقبضة حشيش فيها نار غير مشتعلة، فإذا دخلا بهذه المثابة، هبّ عليهما نفس من الرحمن، فطفئ لذلك الهبوب السراج، واشتعل الحشيش. فخرج صاحب السراج في ظلمة، وخرج صاحب الحشيش في نور يُستضاء به. فانظر ما أعطاه الاستعداد.

(١) ثابتة في الهامش بقلم الأصل.

(٢) ص ٧٨

(٣) ص ٧٨ ب

فكلُّ هاربٍ من هناك، إنما يخاف على سراحه أن ينطفئ، فهو يخاف على ربوبيته أن تزول، فيقرّ إلى محلّ ظهورها، ولكن ما يخرج إلّا وقد طفي سراحه. ولو خرج به موقدا كما دخل، ولم يؤثر فيه ذلك الهبوب؛ لادّعى الربوبية حقًا، ولكن من عصمة الله له كان ذلك. ومن دخل عبدا لا يخاف، وإذا اشتعلت فتيلته هنالك عرف من أشعلها، ورأى المنة له سبحانه في ذلك، فخرج عبدا منورًا كما قال تعالى: ﴿سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ﴾^(١) يعني عبدا. فكان في خروجه إلى أمته ﴿وَدَاعِيًا إِلَى اللَّهِ بِإِذْنِهِ وَسِرَاجًا مُنِيرًا﴾^(٢) كما دخل عبدا ذليلا، عارفا بما دخل، وعلى من دخل.

فمن وفقه الله تعالى - ولزم عبوديته في جميع أحواله، وإن عرف أصله، فيرجح الأصل الأقرب إليه، جانب أمّه. فإنّه^(٣) ابن أمّه بلا شك. ألا ترى إلى السُّنَّة، في تلقين الميت عند حصوله في قبره، يقال له: يا عبد الله؛ ويا ابن أمة الله؛ فينسب إلى أمّه سترًا من الله عليها. فأضيف إلى أمّه لأنّها أحقّ به لظهور نشأته ووجود عينه، فهو لأبيه ابن فراش، وهو ابن لأُمّه حقيقة، فافهم ما أعطيناك من المعرفة بك، في هذا الباب. ﴿وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ﴾^(٤).

[١] [الإسراء: ١]

[٢] [الأحزاب: ٤٦]

[٣] ص ٧٩

[٤] [الأحزاب: ٤]

الباب الثالث والخمسون

في معرفة ما يلقي المريد على نفسه من الأعمال

قبل وجود الشيخ

إِذَا لَمْ تَلَقْ أُسْتَاذًا فَكُنْ فِي نَعْتِ مَنْ لَازَا
وَقَطَّعَ نَفْسَهُ وَاللَّيْلَ أَفْلَاذًا فَأَفْلَاذًا
وَتَسْبِيحًا وَقُرْآنًا فَأَشْهَدَهُ بِمَنْ حَاذَى
وَأَصْعَقَهُ وَأَحْيَاهُ فَلَمَّا لَمْ يَقُلْ: مَاذَا؟
فَكَانَ لَهُ الَّذِي يَبْغِيهِ تَلْمِيذًا وَأُسْتَاذًا
وَجَاءَتْهُ مَعَارِفُهُ زُرَافَاتٍ وَأَفْدَاذًا
فَهَذَا قَدْ أَبْنَتْ لَهُ فَلَا يَنْفَكُ عَنْ هَذَا

اعلم^(١) -أيديك الله ونورك- أنه أول ما يجب على الداخل في هذه الطريقة الإلهية المشروعة، طلب الأستاذ حتى يجده. وليعمل في هذه المدة، التي يطلب فيها الأستاذ، الأعمال التي أذكرها له، وهي أن يلزم نفسه تسعة أشياء؛ فإنها بسائط الأعداد، فيكون له في التوحيد -إذا عمل عليها- قَدَمٌ راسخة، ولهذا جعل الله الأفلاك تسعة أفلاك. فانظر ما ظهر من الحكمة الإلهية في حركات هذه التسعة، فاجعل منها أربعة في ظاهرك وخمسة في باطنك.

فالتى في ظاهرك: الجوع والسهر والصمت والعزلة. فاثنان فاعلان؛ وهما الجوع والعزلة. واثنان منفعلان، وهما: السهر والصمت. وأعني بالصمت: ترك كلام الناس، والاشتغال بذكر القلب ونطق النفس عن نطق اللسان، إلا فيما أوجب الله عليه، مثل قراءة أم القرآن، أو ما تيسر من القرآن في الصلاة، والتكبير فيها، وما شرع من التسبيح والأذكار والدعاء، والتشهد والصلاة على رسول الله ﷺ إلى أن تُسَلِّمَ منها، فتتفرغ لذكر القلب بصمت اللسان. فالجوع يتضمن السهر،

(١) ص ٧٩ ب

والصمت تتضمنه العزلة.

وأما الخمسة الباطنة، فهي: الصدق والتوكل^(١) والصبر والعزيمة واليقين. فهذه التسعة أمّهاتُ الخير تتضمن الخير كله. والطريقة مجموعة فيها، فالزمها حتى تجد الشيخ.

* * *

وَضَلُّ شَارِحٍ

وأنا أذكر لك من شأن كل واحدة من هذه الخصال، ما يحزّضك على العمل بها والدعوى عليها، والله ينفعنا وإياك ويجعلنا من أهل عنايته. ولنبتدئ بالظاهرة أولاً، ولنقل:

أما العزلة: وهي رأس الأربعة المعتبرة التي ذكرناها عند الطائفة. أخبرني أخي في الله -تعالى- عبد المجيد بن سلمة، خطيب مرشانة الزيتون، من أعمال أشبيلية، من بلاد الأندلس، وكان من أهل الجد والاجتهاد في العبادة، فأخبرني سنة ست وثمانين وخمسمائة، قال:

كنت بمنزلي بمرشانة، ليلة من الليالي، فقمّت إلى حزبي من الليل، فبينما أنا واقف في مصلاي، وباب الدار وباب البيت، عليّ مغلق، وإذا بشخص قد دخل عليّ وسلّم، وما أدري كيف دخل، فجزعت منه، وأوجزت في صلاتي، فلما سلّمتُ، قال لي:

يا عبد المجيد؛ مَنْ تأنّس بالله لم يجزع. ثمّ نفّض الثوب الذي كان تحتي أُصليّ عليه ورمى به، وبسّط تحتي حصيراً صغيراً، كان عنده. وقال^(٢) لي: صلّ على هذا، قال: ثمّ أخذني وخرج بي من الدار، ثمّ من البلد، ومشى بي في أرض لا أعرفها، وما كنت أدري أين أنا من أرض الله؟ فذكرنا الله -تعالى- في تلك الأماكن، ثمّ ردّني إلى بيتي حيث كنت.

قال: فقلت له: يا أخي؛ بماذا يكون الأبدال أبداً؟ فقال لي: بالأربعة التي ذكرها أبو طالب^(٣) في "القوت" ثمّ سمّاها لي: الجوع والسهر والصمت والعزلة. قلنا: ثمّ قال لي عبد المجيد: هذا هو الحصر. فصلّيت عليه. وهذا الرجل كان من أكابرهم يقال له: معاذ بن أشرس.

(١) ص ٨٠

(٢) ص ٨٠ ب

(٣) المقصود أبو طالب المكي، صاحب "قوت القلوب".

فأما العزلة: فهي أن يعتزل المريد كلَّ صفة مذمومة، وكلَّ خُلُق دنيء. هذه عُزَلته في حاله. وأما في قلبه؛ فهو أن يعتزل بقلبه عن التعلُّق بأحد من خلق الله؛ من أهلٍ ومالٍ وولدٍ وصاحبٍ، وكلِّ ما يحول بينه وبين ذِكْرِ رَبِّه بقلبه حتى عن خواطره، ولا يكن له هَمٌّ إلَّا واحدٌ وهو تعلُّقه بالله.

وأما في حَيِّه: فعزَلته في ابتداء حاله؛ الانقطاع عن الناس وعن المألوفات: إمَّا في بيته، وإمَّا بالسياحة في أرض الله. فإن كان في مدينةٍ، فبحيث لا يُعرَف. وإن لم يكن في مدينة فيلزم السواحل والجبال والأماكن البعيدة من الناس. فإن أُنِسَتْ به الوحوش وتألَّفَتْ به، ونَطَّقها الله في حَقِّه؛ فكلمته أولم تكلمه، فليعتزل عن^(١) الوحوش والحيوانات، ويرغب إلى الله -تعالى- في أن لا يشغله بسوَاهُ، وليثابر على الذِّكْرِ الخفيِّ. وإن كان من حَقَّاق القرآن فيكون له منه حزبٌ في كلِّ ليلة يقوم به في صلاته لئلا ينساه، ولا يكثر الأوراد ولا الحركات، وليردَّ اشتغاله إلى قلبه، دائما هكذا يكون دأبه وديدنه.

وأما الصمت: فهو أن لا يتكلَّم مع مخلوق من الوحوش والحشرات، التي لَزِمَتْهُ في سياحته أو في موضع عزَلته. وإن ظهر له أحدٌ من الجنِّ أو من الملائكة الأعلى فيغمض عينه عنهم، ولا يشغل نفسه بالحديث معهم، وإن كلموه. فإن تفرَّض عليه الجواب، أجاب بقدر أداء الفرض، بغير مزيد. وإن لم يتفرَّض عليه سكَّت عنهم واشتغل بنفسه. فإنهم إذا رأوه على هذه الحالة، اجتنبوه، ولم يتعرَّضوا له، واحتجبوا عنه. فإنهم قد علموا أنَّه مَنْ شَغَلَ مشغولا بالله عن شغله به عاقبه الله أشدَّ عقوبة.

وأما صمته في نفسه عن حديث نفسه؛ فلا يحدِّث نفسه بشيء مما يرجو تحصيله من الله فيما انقطع إليه، فإنَّه تضييع للوقت فيما ليس بحاصل، فإنَّه من الأمانِي. وإذا عوَّد نفسه بحديث نفسه حال بينه وبين ذِكْرِ الله في قلبه، فإنَّ القلب لا يتسع للحديث والذِّكْر معا، فيفوته السبب المطلوب منه في عزَلته وصمته، وهو ذِكْرُ الله -تعالى-^(٢) الذي تنجلي به مرآة قلبه، فيحصل له تجلِّي رَبِّه.

(١) ص ٨١
(٢) ص ٨١ ب

وأما الجوع: فهو التقليل من الطعام، فلا يتناول منه إلا قدر ما يقيم صُلبه لعبادة ربه، في صلاة فريضته. فإنَّ التثقل في الصلاة قاعدا بما يجده من الضعف لقلّة الغذاء أنفع وأفضل وأقوى في تحصيل مراده من الله، من القوة التي تحصل له من الغذاء لأداء النوافل قائما، فإنَّ الشبع داعٍ إلى الفضول، فإنَّ البطن إذا شبع طغت الجوارح، وتصرّفت في الفضول من الحركة والنظر والسمع والكلام. وهذه كلّها قواطع له عن المقصود.

وأما السهر: فإنَّ الجوع يولّده لقلّة الرطوبة والأبخرة الجالبة للنوم، ولا سيما شرب الماء فإنّه نوم كلّه، وشهوته كاذبة. وفائدة السهر؛ التيقّظ للاشتغال مع الله بما هو بصدده دائما، فإنّه إذا نام انتقل إلى عالم البرزخ، بحسب ما نام عليه، لا يزيد. فيفوته خير كثير مما لا يعلمه إلا في حال السهر، وأنه إذا التزم ذلك سرى السهر إلى عين القلب، وانجلى عين البصيرة، بملازمة الدّكر، فيرى من الخير ما شاء الله -تعالى-.

وفي حصول هذه الأربعة، التي هي أساس المعرفة لأهل الله، وقد اعتنى بها الحارث بن أسد المحاسبي أكثر من غيره، وهي: معرفة الله ومعرفة النفس^(١) ومعرفة الدنيا ومعرفة الشيطان. وقد ذكر بعضهم؛ معرفة الهوى بدلا من معرفة الله، وأنشدوا في ذلك:

إِنِّي بُلِيتُ بِأَرْبَعٍ يَرْمِيَنِي بِالتَّبَلِّ مِنْ قَوْسٍ لَهَا تَوْتِيرُ
إِبْلِيسُ وَالْدُّنْيَا وَنَفْسِي وَالْهَوَى يَا رَبِّ أَنْتَ عَلَى الْخَلَاصِ قَدِيرُ

وقال الآخر:

إِبْلِيسُ وَالْدُّنْيَا وَنَفْسِي وَالْهَوَى كَيْفَ الْخَلَاصُ وَكُلُّهُمْ أَعْدَائِي

وأما الخمسة الباطنة: فإنّه حدّثني المرأة الصالحة مريم بنت محمد بن عبدون بن عبد الرحمن البجائي، قالت: رأيت في منامي شخصا كان يتعاهدني في وقائعي، وما رأيت له شخصا قطّ في عالم الحسّ. فقال لها: تقصدين الطريق؟ قالت: فقلت له: أي والله أقصد الطريق، ولكن لا أدري بماذا. قالت: فقال لي: بخمسة، وهي: التوكّل واليقين والصبر والعزيمة والصدق. فعرضت رؤياها عليّ، فقلت لها: هذا مذهب القوم. وسيأتي الكلام عليها إن شاء الله تعالى- في داخل الكتاب،

فإنّ لها أبواباً تخصّها. وكذلك الأربعة التي ذكرناها لها أيضا أبواب تخصّها في الفصل الثاني من فصول هذا الكتاب. ﴿وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ﴾^(١).

انتهى الجزء السادس والعشرون، يتلوه في الجزء السابع والعشرين.

(١) [الأحزاب: ٤]

الجزء السابع والعشرون^(١)

بسم الله الرحمن الرحيم^(٢)

الباب الرابع والخمسون في معرفة الإشارات

وَسَيَرُهَا فِينِكَ تَأْوِيْبٌ وَإِسْنَادُ ^(٣)	عِلْمُ الْإِشَارَةِ تَقْرِيْبٌ وَإِنْعَادُ
لِمَنْ يَقُومُ بِهِ إِفْكٌ وَالْحَادُ	فَانْجَحْتُ عَلَيْهِ فَإِنَّ اللَّهَ صَيَّرَهُ
"كُنْ" فَاسْتَوَى كَائِنًا وَالْقَوْمُ أَشْهَادُ	تَنْبِيْهُ عِصْمَةٍ مَنْ قَالَ الْإِلَهَ لَهُ

اعلم -أيُّدنا الله وإياك بروح منه- أنَّ الإشارة عند أهل طريق الله، تؤدَّن بالبعد أو حضور الغير. قال بعض الشيوخ^(٤) في "محاسن المجالس": الإشارة نداء على رأس البعد، ويؤخَّ بعين العلة. يريد أنَّ ذلك تصريح بحصول المرض؛ فإنَّ العلة مرض، وهو قولنا: "أو حضور الغير". ولا يريد بالعلة، هنا، السبب، ولا العلة التي اصطلح عليها العقلاء من أهل النظر. وصورة المرض فيها أنَّ المشير غاب عنه وجه الحق في ذلك الغير، ومن غاب عنه وجه الحق في الأشياء، تمكنت منه الدعوى؛ والدَّعوى عينُ المرض. وقد^(٥) ثبت عند المحققين: أنَّه ما في الوجود إلاَّ الله. ونحن، وإن كنَّا موجودين، فإنما كان وجودنا به.

ومن كان وجوده بغيره؛ فهو في حكم العدم. والإشارة قد ثبتت، وظهر حكمها. فلا بدَّ من بيان ما هو المراد بها.

فاعلم أنَّ الله ﷻ لَمَّا خَلَقَ الْخَلْقَ؛ خَلَقَ الْإِنْسَانَ أَطْوَارًا: فَمِنَّا الْعَالِمَ وَالْجَاهِلَ، وَمِنَّا الْمُنْصَفَ

(١) العنوان ص ٨٢ب

(٢) السلسلة ص ٨٣

(٣) التأويب هنا هو التأخر ببطء. والإسناد هنا هو التقدّم بسرعة.

(٤) هو أبو العباس بن العريف الصنهاجي

(٥) ص ٨٣ب

والمعاند، ومثا القاهر ومثا المقهور، ومثا الحاكم ومثا المحكوم، ومثا المتحكم ومثا المتحكم فيه، ومثا الرئيس والمرعوس، ومثا الأمير والمأمور، ومثا المليك والسوقة، ومثا الحاسد والمحسود. وما خلق الله أشق ولا أشد من علماء الرسوم على أهل الله، المختصين بخدمته، العارفين به، من طريق الوهب الإلهي، الذين منحهم أسرارهم في خلقه، وفهمهم معاني كتابه وإشارات خطابه. فهم لهذه الطائفة مثل الفراخنة للرسول -عليهم السلام^(١) -.

ولما كان الأمر في الوجود الواقع، على ما سبق به العلم القديم، كما ذكرناه. عدل أصحابنا إلى الإشارات، كما عدلت مريم -عليها السلام- من أجل أهل الإفك والإلحاد، إلى الإشارة. فكلامهم ﷺ في شرح كتابه العزيز الذي ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَطْلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾^(٢) إشارات، وإن كان ذلك حقيقة وتفسيرا^(٣) لمعانيه النافعة، ورد ذلك كله إلى نفوسهم، مع تقريرهم إيّاه في العموم، وفيما نزل فيه. كما يعلمه أهل اللسان، الذي نزل ذلك الكتاب بلسانهم، فعم به - سبحانه - عندهم الوجهين، كما قال تعالى: ﴿سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ﴾^(٤) يعني الآيات المنزلة في الآفاق وفي أنفسهم.

فكل آية منزلة، لها وجهان: وجه يرويه في نفوسهم ووجه آخر يرويه فيما خرج عنهم. فيستؤمن ما يرويه في نفوسهم: إشارة، ليأنس الفقيه صاحب الرسوم إلى ذلك ولا يقولون في ذلك: "إنه تفسير"، وقاية لشرهم، وتشنيعهم في ذلك بالكفر عليه. وذلك لجهلهم بمواقع خطاب الحق. واقتدوا في ذلك بسنن الهدى، فإن الله كان قادرا على تنصيب ما تأوله أهل الله في كتابه، ومع ذلك فما فعل. بل أدرج في^(٥) تلك الكلمات الإلهية التي نزلت بلسان العامة علوم معاني الاختصاص التي فهمها عباده، حين فتح لهم فيها بعين الفهم الذي رزقهم.

ولو كان علماء الرسوم ينصفون، لاعتبروا في نفوسهم إذا نظروا في الآية بالعين الظاهرة التي يسلمونها فيما بينهم، فيرون أنهم يتفاضلون في ذلك، ويعلو بعضهم على بعض في الكلام، في معنى

(١) لفظ "السلام" ثابت في الهامش بقلم آخر وبجانبه حرف ظ.

(٢) [فصلت: ٤٢]

(٣) ص ٨٤

(٤) [فصلت: ٥٣]

(٥) ثابتة في الهامش مع إشارة التصويب.

تلك الآية، ويقرُّ القاصر بفضل غير^(١) القاصر فيها، وكلّهم في مجرى واحد، ومع هذا الفضل المشهود لهم فيما بينهم في ذلك، ينكرون على أهل الله إذا جاءوا بشيء مما يغمض عن إدراكهم. وذلك لأنهم يعتقدون فيهم، أنهم ليسوا بعلماء، وأنّ العلم لا يحصل إلا بالتعلّم المعتاد في العرف^(٢)، وصدقوا؛ فإن أصحابنا ما حصل لهم ذلك العلم إلا بالتعلّم، وهو الإعلام الرحمانى الرباني. قال - تعالى:- ﴿أَفَرَأَى بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ. خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ. أَفَرَأَى أَفَرَأَى وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ. الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ. عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾^(٣) فإنه القائل: ﴿أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾^(٤) وقال تعالى - : ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ. عَلَّمَهُ الْبَيَانَ﴾^(٥) فهو - سبحانه - معلّم الإنسان.

فلا نشك أنّ أهل الله هم ورثة الرسل عليهم^(٦) السلام- والله يقول في حقّ الرسول: ﴿وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ﴾^(٧) وقال في حقّ عيسى: ﴿وَيُعَلِّمُهُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَالتَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ﴾^(٨) وقال في حقّ خضر صاحب موسى عليه السلام: ﴿وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا﴾^(٩) فصدق علماء الرسوم عندنا، فيما قالوا: إنّ العلم لا يكون إلا بالتعلّم. وأخطؤوا في اعتقادهم أنّ الله لا يُعلّم من ليس بنبي ولا رسول، يقول الله: ﴿يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ﴾^(١٠) وهي العلم، وجاء بـ﴿مَنْ﴾ وهي نكرة.

ولكنّ علماء الرسوم، لمّا آثروا الدنيا على الآخرة، وآثروا جانب الخلق على جانب الحقّ، وتعوّدوا أخذ العلم^(١١) من الكتب، ومن أفواه الرجال الذين من جنسهم، ورأوا في زعمهم، أنهم من أهل الله، بما علّموا وامتنازوا به عن العامّة، حجبهم ذلك عن أن يعلموا أنّ الله عبادة، تولّى الله تعليمهم في سرائرهم، بما أنزله في كتبه وعلى السنة رسله، وهو العلم الصحيح عن العالم المعلّم، الذي لا يشكّ مؤمن في كمال علمه ولا غير مؤمن.

(١) ص ٨٤ ب

(٢) "المعتاد في العرف" مكتوبة في الهامش بقلم الأصل.

(٣) [العلق: ١ - ٥]

(٤) [النحل: ٧٨]

(٥) [الرحمن: ٣، ٤]

(٦) ق: عليه

(٧) [النساء: ١١٣]

(٨) [آل عمران: ٤٨]

(٩) [الكهف: ٦٥]

(١٠) [البقرة: ٢٦٩]

(١١) ص ٨٥

فإن الذين قالوا: إن الله لا يعلم الجزئيات. ما أرادوا نفي العلم عنه بها، وإنما قصدوا بذلك أنه تعالى - لا يتجدد له علم بشيء، بل علمها مندرجة في علمه بالكلّيات، فأثبتوا له العلم - سبحانه - مع كونهم غير مؤمنين، وقصدوا تنزيهه - سبحانه - في ذلك، وإن أخطؤوا في التعبير عن ذلك. فتولّى الله بعنايته ببعض عبادہ، تعلّمهم بنفسه بإلهامه وإفهامه إيّاهم ﴿فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا﴾^(١) في أثر قوله: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا﴾^(٢) فيبين لها الفجور من التقوى، إلهاما من الله لها، لتجنب الفجور وتعمل بالتقوى.

كما كان أصل تنزيل الكتاب من الله على أنبيائه، كان تنزيل الفهم من الله على قلوب بعض المؤمنين به. فالأنبياء عليهم السلام - ما قالت على الله ما لم يقل لها، ولا أخرجت ذلك من نفوسها، ولا من أفكارها، ولا تعلّمت فيه، بل جاءت به من عند الله كما قال تعالى -: ﴿تَنْزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾^(٣) وقال^(٤) فيه إنه ﴿لَّا يَأْتِيهِ الْبَطْلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾^(٥). وإذا كان الأصل المتكلم فيه من عند الله، لا من فكر الإنسان، ورويته، وعلماء الرسوم يعلمون ذلك، فينبغي أن يكون أهل الله العاملون به أحقّ بشرحه، وبيان ما أنزل الله فيه من علماء الرسوم. فيكون شرحه أيضا تنزيلا من عند الله، على قلوب أهل الله، كما كان الأصل.

وكذا قال عليّ بن أبي طالب عليه السلام في هذا الباب: "ما هو إلّا فهم يؤتيه الله من شاء من عباده في هذا القرآن" فجعل ذلك عطاء من الله، يعبر عن ذلك العطاء بالفهم عن الله، فأهل الله أولى به من غيرهم.

فلما رأى أهل الله، أن الله قد جعل الدولة في الحياة الدنيا، لأهل الظاهر من علماء الرسوم، وأعطاهم التحكم في الخلق بما يفتون به، وألحقهم بالذين ﴿يَعْلَمُونَ ظَاهِرًا مِّنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ عَنِ الْآخِرَةِ هُمْ غَفْلُونَ﴾^(٦). وهم في إنكارهم على أهل الله ﴿يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾^(٧) سلّم

[١] [الشمس: ٨]

[٢] [الشمس: ٧]

[٣] [فصلت: ٤٢]

[٤] ص ٨٥ ب

[٥] [فصلت: ٤٢]

[٦] [الروم: ٧]

[٧] [الكهف: ١٠٤]

أهل الله لهم أحوالهم، لأنهم علموا من أين تكلموا، وصانوا عنهم أنفسهم، بتسميتهم الحقائق إشارات، فإن علماء الرسوم لا ينكرون الإشارات، فإذا كان في غد يوم القيامة، يكون الأمر في الكل؛ كما قال القائل^(١):

سَوْفَ تَرَى إِذَا انْجَلَى الْعُبَارُ أَفْرَسَ تَحْتَكَ أَمْ حَارُ

كما^(٢) يميّز المحقق من أهل الله، من المدّعي في الأهلية، غدا يوم القيامة. قال بعضهم^(٣):

إِذَا اشْتَبَكَ دُمُوعٌ فِي حُدُودٍ تَبَيَّنَ مَنْ بَكَى مِمَّنْ تَبَاكَى

أين عالم الرسوم، من قول علي بن أبي طالب ؑ حين أخبر عن نفسه "أنه لو تكلم في الفاتحة من القرآن لحمل منها سبعين وقرا؟" (هل) هذا إلا من الفهم الذي أعطاه الله في القرآن؟ فاسم الفقيه أولى بهذه الطائفة، من صاحب علم الرسوم. فإن الله يقول فيهم: ﴿لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾^(٤) فأقامهم مقام الرسول في التفقه في الدين والإنذار. وهو الذي يدعو إلى الله على بصيرة، كما يدعو رسول الله ﷺ على بصيرة، لا على غلبة ظن، كما يحكم عالم الرسوم. فشتان بين من هو فيما يفتي به، ويقول على بصيرة منه، في دعائه إلى الله، وهو على بينة من ربه، وبين من يفتي في دين الله بغلبة ظنه.

ثم إن من شأن عالم الرسوم، في الذب عن نفسه، أنه يجهل من يقول: "فهمني ربي" ويرى أنه أفضل منه، وأنه صاحب العلم إذ يقول من هو من أهل الله^(٥): إن الله ألقى في سري مراده، بهذا الحكم في هذه الآية. أو يقول: رأيت رسول الله ﷺ في واقعتي، فأعلمني بصحة هذا الخبر المروي عنه، وبحكمه عنده. قال أبو يزيد البسطامي ؑ في هذا المقام وصحته، يخاطب علماء الرسوم: "أخذتم علمكم ميتا عن ميت، وأخذنا علمنا عن الحي الذي لا يموت. يقول أمثالنا:

(١) القائل هو بديع الزمان الهمداني (٣٥٨-٣٩٨هـ) أحد أئمة الكتاب صاحب المقامات الشهيرة وله ديوان شعر.

(٢) ص ٨٦

(٣) هناك شبه إجماع (في الموسوعة الشعرية) أن هذا البيت للمتنبي (٣٠٣-٣٥٤هـ) مع تغيير لفظ "اشتبتك" بـ "اشتبهت" من قصيدة طويلة مطلعها:

فَدَا لَكَ مَنْ يَصْرُ عَنْ مَدَا فَلَا مَلِكَ إِذْنٌ إِلَّا فَدَاكَ

كما أن البيت جاء في قصيدة لأبي بكر الشبلي (٢٤٧-٣٣٤هـ) مع تغيير لفظ "اشتبتك" بـ "انسكبت" في قصيدة مطلعها:

أرواح وقد ختمت على فؤادي بحبك أن يحلَّ به سواكا

(٤) [التوبة: ١٢٢]

(٥) ص ٨٦ ب

حدّثني قلبي عن ربّي، وأتمّ تقولون: حدّثني فلان، وأين هو؟ قال: مات. عن فلان. وأين هو؟ قالوا: مات".

وكان الشيخ أبو مدين -رحمه الله- إذا قيل له: "قال فلان عن فلان عن فلان". يقول: "ما نريد نأكل قديدا، هاتوا ائتوني بلحم طريّ" يرفع همم أصحابه "هذا قول فلان، أي شيء قلت أنت؟ ما خصّك الله به من عطاياه، من علمه اللدّيّ؟" أي حدّثوا عن ربّكم، واركبوا فلانا وفلانا. فإنّ أولئك أكلوه لحما طريّا. والواهب لم يمت وهو أقرب إليكم من حبل الوريد.

والفيض الإلهيّ والمبشّرات ما سدّ بابها، وهي من أجزاء النبوّة. والطريق واضحة، والباب مفتوح، والعمل مشروع، والله يهرول لتلقّي من أتى إليه يسعى ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَاسِعُهُمْ﴾^(١) وهو معهم أينما كانوا؛ فمن كان معك بهذه المثابة من القُرب، مع^(٢) دعواك العلم بذلك، والإيمان به، لم تترك الأخذ عنه، والحديث معه؟ وتأخذ عن غيره ولا تأخذ عنه، فتكون حديث عهد برّبك؟! يكون المطر فوق ربتك حيث برز إليه رسول الله ﷺ بنفسه حين نزل، وحسر عن رأسه حتى أصابه الماء، ف قيل له في ذلك، فقال: «إنّه حديث عهد برّبّه» تعلّما لنا وتنبيها.

ثمّ لتعلم، أنّ أصحابنا ما اصطلحوا على ما جاءوا به في شرح كتاب الله، بالإشارة دون غيرها من الألفاظ، إلّا بتعليم إلهيّ، جملة علماء الرسوم. وذلك أنّ الإشارة لا تكون إلّا بقصد المشير بذلك أنّه يشير، لا من جهة المشار إليه. وإذا سألتهم عن شرح مرادهم بالإشارة، أجروها عند السائل من علماء الرسوم، مجرى الفأل. مثال ذلك: الإنسان يكون في أمر ضاق به صدره، وهو مفكّر فيه، فينادي رجلاً رجلاً آخر اسمه فرج، فيقول: يا فرج. فيسمعه هذا الشخص الذي ضاق صدره، فيستبشر. ويقول: جاء فرج الله -إن شاء الله-. يعني من هذا الضيق الذي هو فيه، وينشرح صدره.

كما فعل رسول الله ﷺ في مصالحة المشركين، لمّا صدّوه عن البيت، فجاء رجل من المشركين

(١) [المجادلة: ٧]

(٢) ص ٨٧

اسمه سهيل، فقال رسول الله ﷺ: «سَهْلَ الأمر» أخذه فألا. فكان كما تفاعل به رسول الله ﷺ فانتظم الأمر على يد سهيل. وما كان أبوه قصْد ذلك حين سَمّاه به، وإنما جعله له اسما علما يُعرف به من غيره، وإن كان ما قصد أبوه تحسين اسم ابنه إلا لخير.

ولمّا رأى أهل الله، أنّه قد اعتبر الإشارة، استعملوها فيما بينهم، ولكنهم يَبْنُوا معناها ومحلّها ووقتها، فلا يستعملونها فيما بينهم ولا في أنفسهم، إلّا عند مجالسة مَنْ^(٢) ليس من جنسهم، أو لأمر يقوم في نفوسهم. واصطَلَح أهل الله على ألفاظ لا يعرفها سِوَاهُمْ إلّا منهم. وسلَكُوا طريقةً فيها، لا يعرفها غيرُهم، كما سلكتِ العرب في كلامها من التشبيهات والاستعارات، ليفهم بعضهم عن بعض. فإذا خَلَوْا بأبناء جنسهم، تكلموا بما هو الأمر عليه، بالنصّ الصريح. وإذا حضر معهم من ليس منهم، تكلموا بينهم بالألفاظ التي اصطَلَحُوا عليها، فلا يعرف الأجنبيُّ الجليس، ما هم فيه ولا ما يقولون.

ومن أعجب الأشياء في هذه الطريقة -ولا يوجد إلّا فيها- أنّه ما من طائفة تحمل علما، من المنطقيين والنحاة وأهل الهندسة والحساب والتعاليم والمتكلمين والفلاسفة، إلّا ولهم اصطلاح لا يعلمه الدخيل فيهم^(٣)، إلّا بتوقيف من الشيخ أو من أهله، لا بدّ من ذلك، إلّا أهل هذه الطريقة خاصّة: إذا دخلها المريد الصادق، وبهذا يُعرف صِدْقُهُ عندهم، وما عنده خبر بما اصطَلَحُوا عليه.

فإذا فتح الله له عين فهمه، وأخذ عن ربّه في أوّل ذوقه، وما يكون عنده خبر بما اصطَلَحُوا عليه، ولم يعلم أنّ قوما من أهل الله اصطَلَحُوا على ألفاظ مخصوصة. فإذا قعد معهم وتكلموا باصطلاحهم على تلك الألفاظ التي لا يعرفها سِوَاهُمْ، أو من أخذها عنهم، فهم هذا المريد الصادق، جميع ما يتكلمون به، حتى كأنّه الواضع لذلك الاصطلاح، ويشاركهم في الكلام بها معهم، ولا يستغرب ذلك من نفسه، بل يجد علم ذلك ضروريّا، لا يقدر على دفعه، وكأنّه ما زال يعلمه، ولا يدري كيف حصل له. والدخيل من غير هذه الطائفة لا يجد ذلك إلّا بموقّف.

(١) ص ٨٧ ب

(٢) ثابتة في الهامش بقلم الأصل.

(٣) ص ٨٨

فهذا معنى الإشارة عند القوم، ولا يتكلمون بها إلا عند حضور الغير، أو في تواليهم ومصنفاتهم لا غير. ﴿وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ﴾^(١).

(١) [الأحزاب: ٤]. وكتب في الهامش: "بلغت قراءة عليه أحسن الله إليه كتبه علي النشبي". يليه السماع التالي: "سمع من البلاغ عند الطبقة إلى هنا على مصنفه الإمام العالم محيي الدين أبي عبد الله محمد بن علي بن العربي بقراءة الإمام أبي الحسن علي بن المطهر النشبي الأئمة: أبو عبد الله الحسين بن إبراهيم الأربلي، وأبو بكر بن سليمان الحموي، وابناه عبد الواحد، وأحمد، وعبد العزيز بن عبد القوي بن الجباب، ويوسف بن عبد اللطيف البغدادى، ونصر الله بن أبي العز الصفار، ومحمد بن يرقش المعظمي، وأبو بكر محمد البلخي، وإسماعيل بن سودكين النوري، ويعقوب بن معاذ الوري، ومحمد بن نصر الله بن هلال، وعمران بن محمد بن عمران، وعلي بن عبد العزيز بن تميم، ومحمد بن علي المطرز، وعلي بن محمود بن أبي الرجاء، وأحمد بن محمد بن أبي الفرج التكريتي، وأبو المعالي محمد وأبو سعد محمد -ابنا المصنف-، وعبد الله بن محمد بن أحمد الواعظ أبوه، وإبراهيم بن أبي الفتح الحريري، ومحمد بن أحمد بن زرافة، وأحمد بن عبد الرحيم، وعبد الرحمن بن سالم بن أبي النجا الحموي، ومحمد بن علي الخلاطي، وإسماعيل بن يحيى الملقبي، وعيسى بن إسحق الهذلي، وأحمد بن أبي الهيثم بن أبي المعالي الدمشقي، وإبراهيم بن محمد القرطبي، وأبو بكر بن يونس الخلال، وابنه إبراهيم، ويوسف بن الحسن النابلسي، وكتب السماع: إبراهيم بن عمر بن عبد العزيز القرشي، وذلك في سادس عشر جمادى الآخر سنة ثلاث وثلاثين وستمائة بمنزل المصنف بدمشق. وسمع من موضع اسمه إلى هنا محمد بن يوسف البرزالي، وابنه أحمد".

الباب الخامس والخمسون في معرفة الخواطر الشيطانية

لَوْ (١) أَنَّ اللَّهَ يُفْهَمُنَا الَّذِي فِيهَا مِنْ الْحِكْمِ
رَأَيْتُ الْأَمْرَ يَعْلُو عَنْ مَجَالِ الْفِكْرِ وَالْهَمِّ
يَدِيقُ فَلَيْسَ تُظْهِرُهُ إِلَيْكَ جَوَامِعُ الْكَلِمِ

الخواطر أربعة، لا خامس لها: خاطر رباني، وخطر ملكي، وخطر نفسي، وخطر شيطاني، ولا خامس هناك. وقد ذكرنا معرفة الخواطر في هذا الكتاب، وفي بعض كتبنا. فلنذكر في هذا الباب الخاطر الشيطاني خاصة.

اعلم أن الشياطين قسمان: قسم معنوي وقسم حسي. ثم القسم الحسي من ذلك على قسمين: شيطاني إنسي وشيطاني جني. يقول الله ﷻ: ﴿شَيْطَانِ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُورًا وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ﴾ (٢) فجعلهم أهل افتراء على الله. وحدث فيما بينهما في الإنسان، شيطان معنوي. وذلك أن شيطان الإنس والجن، إذا ألقى من ألقى منهم في قلب الإنسان أمرا ما يبعده عن الله به، فقد يلقي أمرا خاصا، وهو خصوص مسألة بعينها، وقد يلقي أمرا عاما ويتركه. فإن كان أمرا عاما، فتح له في ذلك طريقا إلى أمور لا يفتن لها الجني ولا الإنسي، تتفق فيه النفس (٣)، وتستنبط من تلك الشبه أموراً، إذا تكلم بها تعلم إبليس الغواية.

فتلك الوجوه التي تنفتح له في ذلك الأسلوب العام الذي ألقاه إليه أولاً شيطان الإنس أو شيطان الجن تسمى الشياطين المعنوية. لأن كل واحد من شياطين الإنس والجن يجهلون ذلك، وما قصدوه على التعيين. وإنما أرادوا بالقصد الأول فتح هذا الباب عليه. لأنهم علموا أن

(١) ص ٨٨ ب

(٢) [الأنعام: ١١٢]

(٣) ص ٨٩

في قوته وفطنته، أن يدقق النظر فيه، فينقذ له من المعاني المهلكة، ما لا يقدر على ردها بعد ذلك. وسبب ذلك الأصل الأول؛ فإنه اتخذ أصلاً صحيحاً وعول عليه، فلا يزال التفقه فيه يسرقه حتى خرج به عن ذلك الأصل.

وعلى هذا جرى أهل البدع والأهواء. فإن الشياطين ألقت إليهم أصلاً صحيحاً لا يشكون فيه، ثم طرأت عليهم التلبيسات من عدم الفهم، حتى ضلوا. فينسب ذلك إلى الشيطان بحكم الأصل. ولو علموا إن الشيطان في تلك المسائل تلميذ له يتعلم منه.

وأكثر ما ظهر ذلك في الشيعة، ولا سيما في الإمامية منهم. فدخلت عليهم شياطين الجن أولاً، بحب أهل البيت، واستفراغ الحب^(١) فيهم، ورأوا أن ذلك من أسنى القربات إلى الله، وكذلك هو، لو وقفوا ولا يزيدون عليه. إلا أنهم تعدوا من حب أهل البيت إلى طريقين: منهم من تعدى إلى بغض الصحابة وسبهم، حيث لم يقدموهم، وتخيلوا أن أهل البيت أولى بهذه المناصب الدنياوية، فكان منهم ما قد عُرف واستفاض.

وطائفة زادت إلى سب الصحابة، القدح في رسول الله ﷺ، وفي جبريل عليه السلام، وفي الله عز وجل، حيث لم ينصوا على رتبهم، وتقديمهم في الخلافة للناس، حتى أنشد بعضهم:

مَا كَانَ مَنْ بَعَثَ الْأَمِينَ أَمِينًا

وهذا كله واقع من أصل صحيح، وهو حب أهل البيت، أنتج في نظرهم فاسداً. فضلوا وأضلوا. فانظر ما أدّى إليه الغلو في الدين: أخرجه عن الحد، فانعكس أمرهم إلى الضد، قال - تعالى -: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ غَيْرَ الْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعُوا أَهْوَاءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا مِنْ قَبْلُ وَأَضَلُّوا كَثِيرًا وَضَلُّوا عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ﴾^(٢).

وطائفة ألقت إليهم الشياطين أصلاً صحيحاً لا يشكون فيه، أن النبي ﷺ قال: «مَنْ سَنَّ سَنَةً حَسَنَةً فَلَهُ أَجْرُهَا وَأَجْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا» ثم تركتهم بعد ما حُبب إليهم العمل على هذا. فجعل بعض الناس لحرصه على الخير، يتفقه لكونه يريد تحصيل أجور من عمل بها، فإذا سَنَّ سَنَةً

(١) ص ٨٩ ب
(٢) [المائدة: ٧٧]

حسنة، يخاف^(١) إذا نسبها إلى نفسه لا تُقبل منه، فيضع لأجل قبولها حديثاً عن رسول الله ﷺ في ذلك، ويتأول أنّ ذلك داخلٌ في حكم قوله: «مَنْ سَنَّ سَنَةً حَسَنَةً» فأجاز الكذب على رسول الله ﷺ وأن يقول عليه ﷺ ما لم يقله، ولا فاه به لسانه. ويرى أنّ ذلك خيرٌ، فإنّ الأصول تعضده.

فإذا أخطر له الملك قوله ﷺ: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ» وأخطر له أيضاً قوله ﷺ: «لَيْسَ كَذِبٌ عَلَيَّ كَكَذِبٍ عَلَى أَحَدٍ؛ إِنَّهُ مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ» يتأول ذلك كلّهُ -بالقاء الشيطان في خاطره- فيقول له: إنما ذلك إذا دعا إلى ضلالة، وأنا ما سننتُ إلّا خيراً. فهو مأجور بالضرورة، من كونه سَنَّ سَنَةً حَسَنَةً، ومأزور من كونه كذب على رسول الله ﷺ وقال عنه إنه صرّح بما لم يقله ﷺ.

وكذلك إن كان من أهل الخلوات والرياضات، واستعجل الرئاسة من قبل أن يفتح الله عليه باباً من أبواب عبوديته، فيلزم طريق الصدق، ولا يقف مع رسول الله ﷺ مثل ما وقف الأول، وأنّه يجري إلى الافتراء على الله، فينسب ذلك الذي سنّه إلى الله -تعالى- ويتأول أنّه "لا فاعل إلّا الله" وأنّه^(٢) -تعالى- المنطوق عباده، ويصير من وقته لذلك أشعرياً مجبوراً. ويقول هذا كلّهُ خير، فإنّي ما قصدت إلّا أن أعضد تلك السنّة الحسنة، فلم أر أشدّ في تقويتها من أيّ أسندها إلى الله -تعالى- كما هي في نفس الأمر، خلّق الله -تعالى- أجراها الله على لساني.

هذا كلّهُ يحدث به نفسه، لا يقول ذلك لأحد. فإذا كان مع الناس يريهم أنّ ذلك جاءه من عند الله. كما يجيء لأولياء الله على تلك الطريق؛ فإذا أخطر له الملك قول الله -تعالى-: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ وَمَنْ قَالَ سَأُنْزِلُ مِثْلَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾^(٣) يتأول ذلك مع نفسه، ويقول: ما أنا مخاطب بهذه الآية، وإنما خوطب بها أهل الدّعوى، الذين ينسبون الفعل إلى أنفسهم، فإنّه قال: "افتري" فنسب فعل الافتراء إلى هذا القائل. وأنا أقول: إنّ الأفعال كلّها لله -تعالى- لا إليّ، فهو الذي قال على لساني. ألا ترى النبي ﷺ قال في الصلاة: «إِنَّ اللَّهَ قَالَ عَلَى لِسَانِ عَبْدِهِ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمْدَهُ» فكذلك هذا. ثمّ قال:

(١) ص ٩٠

(٢) ص ٩٠ ب

(٣) [الأنعام: ٩٣]

﴿أَوْ قَالَ أُوْحِيَ إِلَيَّ﴾ فأضاف القول إليه، وكذلك قوله: ﴿إِلَيَّ﴾ ومن أنا حتى أقول: ﴿إِلَيَّ﴾ إذ الله هو المتكلم وهو السميع، ثم قال: ﴿سَأُنْزِلُ مِثْلَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾ وما أقول أنا ذلك، بل الإنزال كله من الله. فإذا تفقّه في نفسه في هذا كله، افترى على الله كذبا، وزُيِّنَ له سوء عمله فراه^(١) حسنا^(٢).

فهذا أصلٌ صحيح لهاتين الطائفتين، قد ألقاه الشيطان إليهما وتركه عندهما، وبقي يتفقّه في ذلك فقها نفسيا. فإن لم يكن الإنسان على بصيرة وتمييز من خواطره، حتى يفرّق بين إلقاء الشيطان، وإن كان خيرا، وبين إلقاء الملك والنفس، ويميّز بينهما مميّزا صحيحا، وإلا فلا يفعل؛ فإنّه لا يفلح أبدا؛ فإنّ الشيطان لا يأتي إلى كلّ طائفة إلا بما هو الغالب عليها. وليس غرضه من الصالحين إلا أن يجهلوه في الأخذ عنه، فإذا جهلوه ونسبوا ذلك إلى الله، ولم يعرفوا على أيّ طريق وصل إليهم، كأنّه قنع منهم بهذا القدر من الجهل، وعرف أنّهم تحت سلطانه، فلا يزال يستدرجه في خيريته حتى يتمكن منه في تصديق خواطره، وأنّها من الله، فيسلخه من دينه، كما تنسلخ الحية من جلدها. ألا ترى صورة الجلد المسلوخ منها على صورة الحية، كذلك هذا الأمر.

جاء إبليس إلى عيسى عليه السلام في صورة شخص شيخ في ظاهر الحسّ، لأنّ الشيطان ليس له إلى باطن الأنبياء عليهم السلام - من سبيل؛ فخواطر الأنبياء عليهم السلام - كلّها إمّا ربّانية، أو ملكيّة، أو نفسيّة، لا حظّ للشيطان في قلوبهم. ومن يُحفظ من الأولياء في علم الله يكون بهذه المثابة في العصمة مما يلقي، لا في العصمة من وصوله إليه^(٣). فالوليّ المعتنى به على علامة من الله، فيما يلقي إليه الشيطان. وسبب ذلك أنّه ليس بمشرّع، والأنبياء مشرّعون؛ فلذلك عصمت بواطنهم. فقال لعيسى عليه السلام: يا عيسى؛ قل: "لا إله إلا الله". ورضي منه أن يطيع أمره في هذا القدر، فقال عيسى عليه السلام: أقولها لا لقولك "لا إله إلا الله"، فرجع خاسئا.

ومن هنا تعلم الفرق بين العلم بالشيء وبين الإيمان به. وأنّ^(٤) السعادة في الإيمان وهو أن

(١) ص ٩١

(٢) انظر الآية الكريمة: أَقْمَنُ زَيْنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا.. [فاطر: ٨]

(٣) ص ٩١ ب

(٤) من هنا يختلف قلم الكاتب حتى نهاية ص ٩٢ ب.

تقول ما تعلمه، وما قلته لقول رسولك الأول، الذي هو موسى ﷺ لقول هذا الرسول الثاني الذي هو محمد ﷺ لا لعلمك ولا للقول الأول. فحينئذ يشهد لك بالإيمان، ومالك السعادة. وإذا قلت ذلك لا لقوله وأظهرت أنك قلت ذلك لقوله، كنت منافقا قال تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾^(١) يريد أهل الكتاب حيث قالوا ما قالوه، لأمر نبيهم عيسى أو موسى، أو من كان من أهل الإيمان بذلك من الكتب المتقدمة. ولهذا قال لهم: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ ثم قال لهم: ﴿ءَامِنُوا بِاللَّهِ﴾^(٢)، أي قولوا: "لا إله إلا الله" لقول محمد ﷺ: "لا لعلمكم بذلك، ولا لإيمانكم بنبيكم الأول، فتجمعوا بين الإيمانين، فيكون لكم أجران".

فيقتع الشيطان من الإنسان أن يلبس عليه بهذا القدر، فلا يفرق بين ما هو من عند الله - من حيث ما هو من عند الله - ولا بين طريق الملك والنفس^(٣) والشيطان. فالله يجعل لك علامة تعرف بها مراتب خواطرك.

ومما تعرف به الخواطر الشيطانية - وإن كانت في الطاعة - بعدم الثبوت على الأمر الواحد، وسرعة الاستبدال من خاطر بأمر ما إلى خاطر بأمر آخر، فإنه حريص، وهو مخلوق من لهب النار. ولهب النار سريع الحركة. فأصل إبليس عدم البقاء على حالة واحدة، في أصل نشأته، فهو بحكم أصله. والإنسان له الثبوت، فإنه من التراب فله البرد واليبس، فهو ثابت في شغله، ولذلك الخواطر النفسية ثابتة ما لم يزلها الملك أو الشيطان.

ومتعلق أصل الخواطر الشيطانية إنما هو المحذور، فعلا كان أو تزكاً، ثم يليه المكروه، فعلا كان أو تركاً. فالأول في العامة والثاني في العباد من العامة. وقد يتعلق بالمباح في حق المبتدي من أهل طريق الله. ويأتي بالمندوب في حق المتوسطين من أهل الله، أصحاب السماع. فإنه يستدرج كل طائفة من حيث ما هو الغالب عليها. فإنه عالم بمواقع المكر والاستدراج.

ويأتي العارفين بالواجبات، فلا يزال بهم، حتى ينووا مع الله فعل أمر ما من الطاعات، وهو في نفس الأمر عهد يعهده مع الله، فإذا استوثق منه في ذلك، وعزم، وما بقي إلا الفعل، أقام له

[النساء: ١٣٦]

[النساء: ١٣٦]

[٣] ص ٩٢

عبادة أخرى أفضل منها شرعا. فيرى العارف أن يقطع زمانه بالأولى، فيترك الأول ويشرع في^(١) الثاني، فيفرح إبليس حيث جعله ينقض عهد الله من بعد ميثاقه. والعارف لا خبر له بذلك. فلو عرف، من أول، أن ذلك من الشيطان، عرف كيف يردّه وكيف يأخذه، كما فعل عيسى عليه السلام وكلّ متمكن من أهل الله، من ورثة الأنبياء، فيراها مع كونها حسنة؛ هي خواطر شيطانية.

وكذا جاء للمنافق من أهل الكتاب، قال له: ألم تعلم أن نبيك قد بشر بهذا الرجل، وقد علمت أنه هو، والنبوة تجمعهما؟ فقل له: إنك رسول الله، لقول نبيك لا لقوله، ولا فرق بينهما. فيقول المنافق عند ذلك: إنك رسول الله. فأكذبهم الله، فقال تعالى: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ﴾ على ما قرّر معهم الشيطان، فقال الله: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾^(٢) في أنهم قالوا ذلك لقولك لا في قولهم إنك رسول الله، ولو أراد ذلك كان نفيًا لرسالته ﷺ.

فقد أعلمتك بمدخل الشيطان إلى نفوس العالم لتحذره، وتساءل الله أن يعطيك علامة تعرفه بها. وقد أعطاك الله في العامة ميزان الشريعة، وميّز لك بين فرائضه ومندوباته ومباحه ومحظوره ومكروهه، ونصّ على ذلك في كتابه وعلى لسان رسوله. فإذا خطر لك خاطر في محذور أو مكروه، فتعلم أنه من الشيطان بلا شك. وإذا خطر لك خاطر في مباح فتعلم أنه من النفس بلا شك. فحاطر الشيطان بالمحذور والمكروه اجتنبه^(٣)، فعلا كان أو تركا، والمباح أنت مخير فيه، فإن غلب عليك طلب الأرباح، فاجتنب المباح واشتغل بالواجب أو المندوب.

غير أنك إذا تصرف في المباح، فتصرف فيه على حضور أنه مباح، وأن الشارع لولا ما أباحه لك ما تصرف فيه، فتكون مأجورا في مباحك، لا من حيث كونه مباحا، إلا من حيث إيمانك به، أنه شرع من عند الله. فإن الحكم لا ينتقل بعد موت رسول الله ﷺ. فإن الحكم هو عين الشرع، وقد سدّ ذلك الباب. فالمباح مباح لا يكون واجبا ولا محظورا أبدا، وكذلك كل واحد من الأحكام.

(١) ص ٩٢ ب

(٢) [المنافقون: ١]

(٣) ص ٩٣

وإن خطر لك خاطر في فرض، فقم إليه بلا شك، فإنه من الملك. وإذا خطر لك خاطر في مندوب، فاحفظ أول الخاطر فإنه قد يكون من إبليس - فاثبت عليه. فإذا خطر لك أن تتركه لمندوب آخر هو أعلى منه وأولى، فلا تعدل عن الأول واثبت عليه، واحفظ الثاني، وافعل الأول ولا بد. فإذا فرغت منه اشرع في الثاني، فافعله أيضا، فإن الشيطان يرجع خاسئا بلا شك، حيث لم يتفق له مقصوده.

وبهذا الدواء يذهب مرض الشيطان من نفسك، وتكون عمري المقام، ما يلقاتك الشيطان في فج إلا سلك فجاً غير فجك، إذا عاملته بمثل هذا^(١). فحافظ على ما نبهت عليك عليه فإن الله قد أثنى على الذين ﴿يُسْرِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَهُمْ لَهَا سَابِقُونَ﴾^(٢) ويكفي هذا القدر، ﴿وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ﴾^(٣).

(١) ص ٩٣ ب

(٢) [المؤمنون: ٦١]

(٣) [الأحزاب: ٤]. وفي الهامش مكتوب بقلم الشيخ الأكبر: "بلغ قراءة لظهر الدين محمود، علي. وكتب ابن العربي".

الباب السادس والخمسون في معرفة الاستقراء، وصحته من سقمه

يُلَازِمُهُ الْقَوِيُّ مِنَ الرِّجَالِ	لِلْإِسْتِقْرَاءِ حَدٌّ فِي الْمَعَانِي
فَصُورَتُهُ كَمَنْزِلَةِ الظَّلَالِ	لَهُ حُكْمٌ وَلَا يُعْطِيكَ عِلْمًا
وَأَيُّ الْعَيْنِ مِنْ شَخْصِ الْمِثَالِ	مُزَاحِمَةُ الدَّلِيلِ يَقُومُ فِيهَا
لَمُعْطِيكَ النُّزُولَ إِلَى سِفَالِ	مُنَازَلَةِ الظُّنُونِ وَإِنَّ مِنْهَا
فَمَا عَيْنُ الْغَزَالَةِ كَالْغَزَالِ ^(١)	فَلَا تَحْكُمُ بِالْإِسْتِقْرَاءِ قَطْعًا
فَمَا حُكْمُ التَّضَمُّرِ كَالْهَزَالِ	وَإِنْ ظَهَرَتْ بِالْإِسْتِقْرَاءِ عُلُومٌ

خَرَجَ^(٢) مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ أَنَّ اللَّهَ يَقُولُ: «شَفَعَتِ الْمَلَائِكَةُ، وَشَفَعَ النَّبِيُّونَ، وَشَفَعَ الْمُؤْمِنُونَ، وَبَقِيَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ» فَسَمَّى نَفْسَهُ عَلَيْكَ: أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ. وَقَالَ إِنَّهُ ﴿خَيْرُ الْغَفِيرِينَ﴾^(٣) وَقَالَ فِي الصَّحِيحِ «أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي فَلْيُظَنَّ بِي خَيْرًا».

فَإِذَا اسْتَقْرَأْنَا الْوُجُودَ (رَأَيْنَا) أَنَّ الْكَرَامَ الْأَصُولَ لَا يَصْدُرُ مِنْهُمْ إِلَّا مَكَارِمُ الْأَخْلَاقِ: مِنَ الْإِحْسَانِ لِلْمَحْسَنِ، وَالتَّجَاوُزِ عَنِ الْمَسِيءِ وَالْعَفْوِ عَنِ الزَّلَّةِ، وَإِقَالَةِ الْعَثْرَةِ، وَقَبُولِ الْمَعْذِرَةِ، وَالصَّفْحِ عَنِ الْجَانِي، وَأَمْثَالِ هَذَا مِمَّا هُوَ مِنْ مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ، وَاسْتَقْرَأْنَا ذَلِكَ فَوَجَدْنَاهُ لَا يَخْطِئُ، يَقُولُ شَاعِرُ الْعَرَبِ فِي ذَلِكَ:

إِنَّ الْحَيَادَ عَلَى أَغْرَاقِهَا تَجْرِي

وَالْحَقُّ أَوْلَى بِصِفَةِ مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ مِنَ الْخُلُوقِينَ، فَهِيَ تَكُونُ صَحَّةَ الْإِسْتِقْرَاءِ فِي الْإِلَهِيَّاتِ.

وَأَمَّا سَقَمُ الْإِسْتِقْرَاءِ فَلَا يَصَحُّ فِي الْعَقَائِدِ، فَإِنَّ مَبْنَاهَا عَلَى الْأَدَلَّةِ الْوَاضِحَةِ. فَإِنَّهُ لَوْ اسْتَقْرَأْنَا كُلَّ مَنْ ظَهَرَ مِنْهُ صِنْعَةٌ وَجَدْنَاهُ جَسَمًا، وَنَقُولُ: "إِنَّ الْعَالَمَ صِنْعَةُ الْحَقِّ وَفَعْلُهُ، وَقَدْ تَتَبَعْنَا

(١) عين الغزاة: الشمس، الغزال: هو وقت طلوع الشمس

(٢) ص ٩٤

(٣) [الأعراف: ١٥٥]

الصَّاعِ فما وجدنا صانعا إلّا ذا جسم، فالحقُّ جسمٌ". تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً. "وتتبعنا الأدلّة في المحدثات، فما وجدنا عالماً لنفسه، وإنما الدليل يعطي أن لا يكون عالمٌ إلّا بصفة زائدة على ذاته، تُسمّى علماً، وحُكمها فيمن قامت به أن يكون عالماً^(١). وقد علمنا أنّ الحقَّ عالمٌ، فلا بدّ أن يكون له علم، ويكون ذلك العلم صفة زائدة على ذاته، قائمة به".

كلا، بل هو الله العالم الحيّ القادر القاهر الخبير، كلُّ ذلك لنفسه لا بأمر زائد على ذاته؛ إذ لو كان ذلك بأمر زائد على نفسه، وهي صفات كمال، لا يكون كمال الذات إلّا بها، فيكون كماله بزائد على ذاته، وتتّصف ذاته بالنقص، إذا لم يقدّم به هذا الزائد. فهذا من الاستقراء، وهذا الذي دعا المتكلّمين، أن يقولوا في صفات الحقّ: "لا هي هو، ولا هي غيره". وفيما ذكرناه ضربٌ من الاستقراء، الذي لا يليق بالجناب العالي.

ثمّ إنّه لما استشعر القائلون بالزائد، سلكوا في العبارة عن ذلك مسلكاً آخر، فقالوا: ما عقلناه بالاستقراء، وإنما قلنا: أعطى الدليل أنّه لا يكون عالمٌ^(٢) إلّا من قام به العلم، ولا بدّ أن يكون أمراً زائداً على ذات العالم، لأنّه من صفات المعاني، يُقدّر رفعه مع بقاء الذات، فلمّا أعطى الدليل ذلك، طردناه شاهداً وغائباً، يعني في الحقّ والخلق. وهذا هَرَبٌ منهم وعُدول عن عين الصواب. ثمّ إنهم أكّدوا ذلك بقولهم ما ذكرناه عنهم: أنّ صفاته لا هي هو ولا هي غيره، وحدّوا الغيرين بحدٍّ يمنعهم غيرهم، وإذا سألتهم: هل هي أمر زائد؟ اعترفوا بأنّها أمر زائد، وهذا هو عين الاستقراء.

فلهذا قلنا: إنّ الاستقراء في العلم بالله لا يصحّ، وإنّ الاستقراء على الحقيقة لا^(٣) يفيد علماً. وإنما أثبتناه في مكارم الأخلاق شرعاً وعرفاً لا عقلاً. فإنّ العقل يدلّ عليه سبحانه - أنّه ﴿فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾^(٤) لا يقاس بالخلق، ولا يقاس المخلوق عليه. وإنما الأدلّة الشرعيّة أتت بأمر تقرر عندنا منها؛ أنّه يعامل عباده بالإحسان وعلى قدر ظنّهم به قال تعالى: ﴿وَيَدَا لَهُمْ مِّنَ اللَّهِ مَا لَمْ

(١) ص ٩٤ ب

(٢) ق: "علماً" وصحّت في الهامش بقلم الأصل.

(٣) ص ٩٥

(٤) [هود: ١٠٧]

يَكُونُوا يَحْتَسِبُونَ^(١) في الطرفين، للوازم قَرَرها الشارع.

قال رسول الله ﷺ في شأن النائم عن الصلاة إذا استيقظ، أو الناسي إذا تذكر، وقد خرج وقت الصلاة، فيصليها؛ هل يثبتها دائماً في كل يوم، في ذلك الوقت؟، فلما سئل رسول الله ﷺ عن ذلك، قال رسول الله ﷺ: «ما كان الله لينهاكم عن الربا ويأخذه منكم» فيبين أنه - سبحانه - ما يَحْمَدُ خُلُقًا من مكارم الأخلاق إلّا والحق - تعالى - أُولَى به، أن يعامل به خلقه، ولا يذم شيئاً من سفساف الأخلاق إلّا وكان الجنب الإلهي أبعد منه. ففي مثل هذا الفن يسوغ الاستقراء، بهذه الدلالات الشرعية، وأمّا غير ذلك فلا يكون. فقد أبنت لك صحّة الاستقراء من سقمه في المعاملات.

وأمّا الاستقراء في التجليات، فرأينا أنّ الهيولى الصناعية تقبل بعض الصور لا كلّها. فوجدنا الخشب يقبل صورة الكرسي والمنبر والتخت والباب، ولم نره يقبل صورة القميص^(٢) ولا الرداء ولا السراويل. ورأينا الشقّة تقبل ذلك، ولا تقبل صورة السكين والسيف. ثمّ رأينا الماء يقبل صورة لون الأوعية وما يتجلّى فيها من المتلونات، فيتّصف بالزرقة والبياض والحمرة. سئل الجنيد - رحمه الله - عن المعرفة والعارف، فقال: "لون الماء لون إنائه".

ثمّ استقرأنا عالم الأركان كلّها والأفلاك، فوجدنا كلّ ركن منها، وكلّ فلك يقبل صوراً مخصوصة، وبعضها أكثر قبولاً من بعض. ثمّ نظرنا في الهيولى الكلّ فوجدناها تقبل^(٣) جميع صور الأجسام والأشكال، فنظرنا في الأمور فرأيناها، كلّما لطفَتْ قَبِلَتْ الصور الكثيرة فنظرنا في الأرواح، فوجدناها أَقْبَلُ للتشكّل في الصور من سائر ما ذكرناه، ثمّ نظرنا في الخيال فوجدناه يقبل ما له صورة، ويصوّر ما ليست له صورة، فكان أوسع من الأرواح في التنوّع في الصوّر.

ثمّ جئنا إلى الغيب في التجليات، فوجدنا الأمر أوسع ممّا ذكرناه، ورأيناه قد جعل ذلك أسماء؛ وكلّ اسم منها يقبل صوراً لا نهاية لها في التجليات. وعلمنا أنّ الحق وراء ذلك كلّهُ ﷻ لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ^(٤) فجاء في عدم الإدراك بالاسم اللطيف،

[الزمر: ٤٧]

(٢) ص ٩٥ ب

(٣) ثابتة في الهامش بقلم الأصل.

(٤) [الأنعام: ١٠٣]

إذ كانت اللطافة مما ينبو الحس عن إدراكها، فتُعَقَّل ولا تُشْهَد. فتَسْمَى في وصفه الذي تنزّه أن يدرك فيه بـ﴿اللطيف﴾^(١) ﴿الخبير﴾ أي تلطف عن إدراك المحدثات، ومع هذا فإنه يُعَلَّم ويُعَقَّل، أن تَمَّ أمراً يُستند إليه، فأتى بالاسم الخبير على وزن فعيل، وفعل يرد بمعنى المفعول، كقتيل بمعنى مقتول، وجريح بمعنى مجروح. وهو المراد هنا والأوجه. وقد يرد بمعنى الفاعل؛ كعليم بمعنى عالم، وقد يكون أيضاً هو المراد هنا، ولكته يبعد. فإن دلالة مساق الآية لا يعطي ذلك؛ فإن مساقها في إدراك الأبصار، لا في إدراك البصائر. فإن الله قد ندبنا إلى التوصل بالعلم به، فقال: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾^(٢) ولا يعلم حتى ينظر في الأدلة، فيؤدينا النظر فيها إلى العلم به، على قدر ما تعطينا القوة في ذلك. فلهذا رجحنا "خبير" هنا بمعنى المفعول، أي أن الله يُعَلَّم ويُعَقَّل، ولا تدركه الأبصار.

فهذا القدر مما يتعلّق بهذا الباب من الاستقراء. وأمّا كونه لا يفيد العلم في هذا الموطن، فإنه ما من أصل ذكرناه يقبل صوراً ما إلا يجوز، بل يقع. وقد وقع أنّه يتكرر في تلك الصور مرّات عديدة. وهذا قد ورد في الأخبار أنّ جبريل عليه السلام نزل مراراً على صورة دحية الكلبي. ولما لم يصحّ عندنا في التجلي الإلهي، أن يتكرر تجلّي إلهي لشخص واحد مرّتين، ولا يظهر في^(٣) صورة واحدة لشخصين، علمنا أنّ الاستقراء لا يفيد علماً، فإنّ جناب التجلي لا يقبل التكرار، فخرج عن حكم الاستقراء، من وجه عدم التكرار، ولحق به من حيث التحوّل في الصور. وقد ورد التحوّل في حديث مسلم في حديث الشفاعة، من كتاب الإيمان. فلا تعوّل على الاستقراء في شيء من الأشياء، لا في الأحوال، ولا في المقامات، ولا في المنازل، ولا في المنازلات. ﴿وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ﴾^(٤).

(١) ص ٩٦

(٢) [محمد: ١٩]

(٣) ص ٩٦ ب

(٤) [الأحزاب: ٤]

الباب السابع والخمسون في معرفة تحصيل علم الإلهام بنوع ما من أنواع الاستدلال ومعرفة النفس

يَكُونُ فِي غَيْرِ مَا يَرْضَاهُ وَاهِبُهُ	لَا تَحْكُمَنَّ بِالْهَامِ تَجِدُهُ فَقَدْ
فَإِنَّهَا ثَمَرٌ يَجْنِيهِ كَاسِبُهُ	وَاجْعَلْ شَرِيعَتَكَ الْمَثْلَى مُصَحَّحَةً
تُعْلِي طَرَائِقَهُ تُزِدِي مَذاهِبُهُ	لَهُ الْإِسَاءَةُ وَالْحُسْنَى مَعًا فَكَمَا
حُكْمًا إِذَا جُمِلَتْ فِينَا مَكَاسِبُهُ	فَاخْذَرُهُ ^(١) إِنَّ لَهُ فِي كُلِّ طَائِفَةٍ
فَإِنَّ وَسْوَاسَ إِبْلِيسَ يُصَاحِبُهُ	لَا تَطْلُبَنَّ مِنَ الْإِلْهَامِ صُورَتَهُ
وَإِنْ تَمَيَّزَ فَالْمَعْنَى يُقَارِبُهُ	فِي شَكْلِهِ وَعَلَى تَرْتِيبِ صُورَتِهِ

قال الله تعالى: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا. فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا﴾^(٢) من قوله أيضا: ﴿كُلًّا نُمِدُّ هَؤُلَاءَ وَهَؤُلَاءَ مِنْ عَطَاءِ رَبِّكَ وَمَا كَانَ عَطَاءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا﴾^(٣) فجعل النفس محلاً قابلاً لما تلهمه من الفجور والتقوى، فتميّز الفجور فتجنبه، والتقوى فتسلك طريقه. ومن وجه آخر تطلبه الآية، وهو أنه بما ألهمها عزّها أن يكون لها في الفجور والتقوى كسبٌ أو تعمُّلٌ، وإنما هي محلٌّ لظهور الفعل، فُجُورًا كان أو تقوى شرعاً، فهي برزخ وسط بين هذين الحكيمين.

ولم ينسب سبحانه- إلى نفسه خاطر المباح ولا إلهامه فيها به، وسبب ذلك أن المباح ذاتي لها، فبنفس ما خلق عينها ظهر عين المباح، فهو من صفاتها النفسية، التي لا تعقل النفس إلّا به. فهو على الحقيقة -أعني^(٤) خاطر المباح- نعت خاص كالضحك للإنسان، وإن لم يكن من الفصول المقومة، فهو حدٌّ لازمٌ رسميٌّ. فإنّه من خاصّة النفس دفع المضار واستجلاب المنافع، وهذا لا يوجد

(١) ص ٩٧
(٢) [الشمس: ٧، ٨]
(٣) [الإسراء: ٢٠]
(٤) ص ٩٧ ب

في أقسام أحكام الشرع إلا في قسم المباح خاصّة، فإنّه الذي يستوي فعله وتركه؛ فلا أجر فيه ولا وزر شرعا، وهو قوله: ﴿وَمَا سَوَّيْنَاهَا﴾ من التسوية وهو الاعتدال في الشيء ﴿فَسَوَّيْنَاكَ فَعَدْلَكَ﴾^(١) يمتنّ بذلك على الإنسان. وما في أقسام أحكام الشريعة قسم يقتضي العدل ويعطي الاعتدال إلا قسم المباح، فهي تطلبه بذاتها وخاصيّتها، فلذلك لم يصفها بأنّها ملهمة فيه.

وما ذكر -سبحانه- من الملهم لها بالفجور والتّقوى، فأضمر الفاعل. فالظاهر أنّ الضمير المضمر يعود على المضمر في ﴿سَوَّيْنَاهَا﴾ وهو الله -تعالى-. ومن نظر في قول رسول الله ﷺ: «إِنَّ لِلْمَلَكِ فِي الْإِنْسَانِ لَمَّةً، وللشيطان لَمَّةً» يعني بالطاعة وهي التّقوى، والمعصية وهي الفجور، فيكون الضمير في ألهمها للملك في التّقوى، وللشيطان في الفجور، ولم يجمعها في ضمير واحد، لِبُعد المناسبة بينهما، وكلُّ بقضاء الله وقدره.

ولا يصحّ أن يقال في هذا الموضع: "إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَلِهُمُّ بِالتَّقْوَى"^(٢)، وإنّ الشيطان هو الملهم بالفجور "لما في هذا من الجهل وسوء الأدب، لما في ذلك من غلبة أحد الخاطريّن، والفجور أغلب من التّقوى. وأيضا لقوله -تعالى-: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ﴾^(٣) فإنّه في تلك الآية ظاهر الاسم؛ والسّيئة فيها ما هي شرعا فتكون فجورا؛ وإنما هي مما يسوؤه ولا يوافق غرضه. وهو في الظاهر قولهم، فإنهم كانوا يتطيرون به ﷺ -أعني الكافرين- فأمره -سبحانه- أن يقول: ﴿كُلُّ مَنْ عِنْدَ اللَّهِ فَمَالٌ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾^(٤) أي ما يحدث فيهم من الكوائن، يقول الله عنهم إنهم يقولون: ﴿إِنْ تُصِيبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَإِنْ تُصِيبْهُمْ سَيِّئَةٌ﴾^(٥) أي ما يسوءهم ف﴿مِنْ عِنْدِكَ قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾^(٦) وهو قوله: ﴿طَائِفٌ مِّنْكُمْ عِنْدَ اللَّهِ﴾^(٧).

[١] [الإنطار: ٧]

[٢] ص ٩٨

[٣] [النساء: ٧٩]

[٤] [النساء: ٧٨]

[٥] [النساء: ٧٨]

[٦] [النساء: ٧٨]

[٧] [النمل: ٤٧]

فالفاعل في ﴿الْهَمَهَا﴾^(١) مضمر؛ فإن كان الله هنا في الضمير هو الملهم بالتقوى، والشيطان هو الملهم بالفجور، فقد جمع الله والشيطان ضميراً واحداً. وهذا غاية في سوء الأدب مع الله. وما أحسن ما جاء بالواو للعاطفة في قوله: ﴿وَتَقْوَاهَا﴾ فتعالى الله الملك القدوس أن يجتمع مع المطرود من رحمة الله في ضمير مع احتمال الأمر في ذلك. وقد قال رسول الله ﷺ: «بئس الخطيب أنت» لَمَّا^(٢) سمعه قد جمع بين الله - تعالى - ورسوله ﷺ في ضمير واحد؛ فقال: "ومن يعصهما". وما قال ذلك رسول الله ﷺ إذ جمع بين الله وبين نفسه^(٣) في ضمير واحد إلا بوحى من الله وهو قوله: ﴿مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾^(٤) وقال: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ﴾^(٥).

ونحن يلزمنا ملازمة الأدب، فيما لم نؤمر به ولا نهينا عنه، كما فعل رسول الله ﷺ في قوله: «بئس الخطيب أنت». وكذلك لا يترجح أن تنسب الإلهام بالفجور إلى الله. فلم يبق بعد هذا الاستقصاء أن يكون الضمير في ﴿الْهَمَهَا﴾ بالفجور إلا الشيطان، وبالواو بالتقوى إلا الملك. فمقابلة مخلوق بمخلوق أولى من مقابلة مخلوق بخالق. وفي قول رسول الله ﷺ: «بئس الخطيب» كفاية لمن أثار الله بصيرته.

فقد أعلمك برتبة نفسك، وأنها ليست بأماراة بالسوء من حيث ذاتها، وإنما ينسب إليها ذلك، من حيث أنها قابلة للإلهام الشيطان بالفجور، ولجهلها بالحكم المشروع في ذلك، كنفس أمرت صاحبها بارتكاب أمر لم تعلم تحريمه في الشرع، أو قامت عندها شبهة بإباحة ذلك، فيراه من مذهبه التحريم فيقول: ﴿إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ﴾^(٦) كشرب النبيذ بين مُحَلِّلِهِ ومُحَرِّمِهِ، ونكاح الربيبة التي^(٧) لم يجتمع فيها الشرطان، ومثل هذا في الشريعة كثير. وكلا المذهبين شرع مقرر صحيح، إذا كانا عن اجتهاد، مع أن أحدهما خطأ دليل الشارع الذي حكم به في تلك المسألة، أو لو حكم فيها. والمجتهدان مأجوران. وقد يكون في المسألة أحد المجتهدين مصيباً، وقد يكون كل واحد منهما مخطئاً. فإن الحكم في تلك المسألة شرعاً ليس بمنحصر.

(١) [الشمس: ٨]

(٢) ص ٩٨ ب

(٣) وفي الهامش: نبيه، وكتب "صح" فوق كل من: نفسه، ونبيه ليشير إلى صواب كل منهما.

(٤) [النساء: ٨٠]

(٥) [النجم: ٣]

(٦) [يوسف: ٥٣]

(٧) ص ٩٩

ثُمَّ إِنَّ قَوْلَ اللَّهِ -تعالى-: ﴿إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ﴾ فما هو حكم الله عليها بذلك، وإنما الله حكى ما قالت امرأة العزيز في مجلس العزيز، وهل أصابت في هذه الإضافة أو لم تصب، هذا حكم آخر مسكوت عنه، بل الذي هو لها أنها لوامة نفسها، إذا قبلت من الشيطان ما يأمرها به. فهذا الإخبار عن النفس أنها "أمارة بالسوء" ما هو حكم الله عليها ولا من قول يوسف عليه السلام فبطل التمسك بهذه الآية لما دلّ عليه الظاهر. والدليل إذا دخله الاحتمال سقط الاحتجاج به.

وأما قوله -تعالى- في هذا المقام: ﴿كَلَّا تُبَدِّلُ هَوَايَا وَهَوَايَا مِنْ عَطَاءِ رَبِّكَ﴾ فهو إبانة عن حقيقة صحيحة بما هو الأمر عليه في نفسه، من أنه "لا حول ولا قوة إلا بالله" وقوله: ﴿وَمَا كَانَ عَطَاءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا﴾^(١) أي ممنوعا يقول: إِنَّ اللَّهَ يَعْطِي عَلَى الدَّوام، والمحال تقبل^(٢) على قدر حقائق استعداداتها. كما تقول: إِنَّ الشَّمْسَ تَنْبَسُطُ أَنْوَارَهَا عَلَى الْمَوْجُودَاتِ، وما تبخل بنورها على أحد، وتقبل المحال ذلك النور على قدر استعدادها.

وكلّ محلّ يضيف الأثر إلى الشمس ويغفل عن استعداده، فالشخص المبرود يلتذّ بحرارته، والجسم المحرور يتألّم بحرارته، والنور من حيث ذاته واحد، وكلّ واحد من الشخصين يتألّم بما به يتنعم صاحبه، فلو كان ذلك للنور وحده، لأعطى حقيقة واحدة، وكذلك أعطى ما في قوّته. غير أنه للقابل حكم في ذلك ولا بدّ. فإنّ النتيجة لا تكون إلا عن مقدّمتين، فيسودّ (نور الشمس) وجه القصار الذي (به) يبيّض الثوب، فإنّ استعداد الثوب تعطي الشمس فيه التبييض، ووجه القصار تعطي الشمس فيه السواد. وكذلك النفخة الواحدة من النافخ، وهي الهواء، تطفئ السراج، وتشعل النار الذي في الحشيش، والهواء في نفسه واحد.

فترد الآية من كتاب الله واحدة العين على الأسماح؛ فسامع يفهم منها أمرا واحدا، وسامع آخر لا يفهم منها ذلك الأمر، ويفهم منها أمرا آخر، وآخر يفهم منها أمورا كثيرة. ولهذا يستشهد كلّ واحد من الناظرين فيها، لاختلاف استعداد الأفهام. وهكذا في التجليات الإلهية^(٣): فالمتجلّي من حيث هو في نفسه واحد العين، واختلفت التجليات -أعني صورها- بحسب استعدادات المتجلّي لهم، وكذلك في العطايا الإلهية سواء.

(١) [الإسراء: ٢٠]

(٢) ص ٩٩ ب

(٣) ص ١٠٠

فإذا فهمت هذا علمت أن عطاء الله ليس بمنوع، إلا أنك تحب أن يعطيك ما لا يقبله استعدادك، وتنسب المنع إليه فيما طلبته منه، ولم تجعل بالك إلى الاستعداد؛ فقد يستعد الشخص للسؤال، وما عنده استعداد لقبول ما سأل فيه، لو أُعطيَه بدلا من المنع، ويقول: ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾^(١) ويصدق في ذلك. ولكنك تغفل عن ترتيب الحكمة الإلهية في العالم وما تعطيه حقائق الأشياء، والكل من عند الله؛ فمنع عطاء، وعطاؤه منع، ولكن بقي لك أن تعلم لكذا ومن كذا.

فقد عرفتُك بالنفس، وأنها المحركة للجوارح بما يغلب عليها؛ إما من ذاتها أو مما تقبله من الملك أو الشيطان فيما يلهمها به. فعلم الإلهام هو أن تعلم أن الله ألهمك بما أوقره في نفسك. ولكن بقي عليك أن تنظر على يدي من ألهمك، وعلى أي طريق جاءك ذلك الإلهام؛ من ملك أو شيطان. وما يخرج عن قبيل الأمر والنهي المشروع؛ فهو العلم اللدني، ما هو الإلهام. فالعلم بالطاعة الإلهامي، والعلم بنتائج الطاعة لدني. ففرق ما بين العلم اللدني والإلهام.

فالإلهام^(٢) عارض طارئ يزول ويحيى غيره، والعلم اللدني ثابت، لا يبرح. فمنه ما يكون في أصل الخلقة والجبلّة، كعلم الحيوانات والأطفال الصغار ببعض منافعهم ومضارهم. فهو علم ضروري لا إلهام. وأمّا قوله: ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ﴾^(٣) فإنه يريد في أصل نشأتها؛ فطرها الله على ذلك. والإلهام هو ما يُلهمه العبد من الأمور التي لم يكن يعرفها قبل ذلك. والعلم اللدني الذي لا يكون في أصل الخلقة. فهو العلم الذي تنتجه الأعمال، فيرحم الله بعض عباده، بأن يوققه لعمل صالح فيعمل به، فيورثه الله من ذلك علما من لدنه لم يكن يعلمه قبل ذلك. ولا يلزم من العلم اللدني أن يكون في مادة، والإلهام لا يكون إلا في مواد. والعلم يصيب ولا بد، والإلهام قد يصيب وقد يخطئ؛ فالمصيب منه يسمى علم الإلهام، وما يخطئ منه يسمى إلهاما لا علما، أي لا علم إلهام. ﴿وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ﴾^(٤).

[١] [البقرة: ٢٠]

[٢] ص ١٠٠ ب

[٣] [النحل: ٦٨]

[٤] [الأحزاب: ٤]

الباب الثامن والخمسون
في معرفة أسرار أهل الإلهام المستدلين^(١)
ومعرفة علم إلهي فاض على القلب ففرق^(٢) خواطره وشتتها

إِذَا أَعْطَاكَ بِالْإِلْهَامِ عِلْمًا	تَحَقَّقْهُ فَأَنْتَ بِهِ سَعِيدٌ
كَمَثَلِ النَّحْلِ الْمُخْتَلِفِ الْمَعَانِي	قَوِيٌّ فِي مَبَانِيهِ شَدِيدٌ
فَتُلْقِي طَيِّبًا عَنْ طَيِّبٍ أَصْلٍ	وَأَنْتَ لِحَالِهَا أَبَدًا شَهِيدٌ
وَفِي الْأَشْجَارِ وَالشُّمِّ الرَّوَاسِي	لَهَا مِنْ فِعْلِهَا قَصْرٌ مَشِيدٌ
فَلَا تُعْجِزُكَ لِلْعُلَيَاءِ نَحْلٌ	وَأَنْتَ السَّيِّدُ النَّدْبُ الْجَلِيدُ
فَمِنْكَ الْقَصْدُ جَبْرًا وَاخْتِيَارًا	كَمَا لَكَ فِي مَنَازِلِكَ الْقُصُودُ
فَحَقِّقْ وَالتَّمَسَّ عِلْمًا وَحِيدًا ^(٣)	كَمِثْلِكَ إِنَّكَ الْخَلْقُ الْوَحِيدُ ^(٤)

اعلم -أيديك الله بروح منه- أن الله ﷻ أمرنا بالعلم بوحدانيته في ألوهته، غير أن^(٥) النفوس لما سمعت ذلك منه، مع كونها قد نظرت بفكرها، ودلت على وجود الحق بالأدلة العقلية، بل بضرورة العقل يُعلم وجود الباري -تعالى- ثم دلت على توحيد هذا الموجود الذي خلقها، وأنه من المحال أن يُوجدَ واجبا الوجود لنفسه، ولا ينبغي أن يكون إلا واحدا. ثم استدلوا على ما ينبغي أن يكون عليه من هو واجب الوجود لنفسه، من النسب التي ظهر عنه بها ما ظهر من الممكنات ودلّ على إمكان الرسالة. ثم جاء الرسول وأظهر من الدلائل على صدقه أنه رسول من الله إلينا، فعرفنا بالأدلة العقلية أنه رسول الله، فلم نشك، وقام لنا الدليل العقلي على صدق ما يخبر به، فيما ينسب إليه. وراه قد أتى في إخباره عنه -تعالى- بنسب وأمور كان الدليل العقلي

(١) كانت في ق: "المستزلين"، وصححت هنا وفي داخل الباب، وفقا لما جاء في الفهرسة الرئيسية في السفر الأول، وكذلك في س، هـ.
(٢) ص ١٠١
(٣) ق: كتب مقابلها في الهامش: "جديدا" من دون إشارة التصويب أو الإدخال.
(٤) ق: كتب فوقها: "الجديد" من دون إشارة التصويب أو الإدخال.
(٥) ص ١٠١ ب

يجليها ويرمي بها، فتوقف العقل واتهم معرفته وقدره في دليله هذا الإنشاء الإلهي بما نسبته لنفسه ولا يقدر على تكذيب المخبر.

ثم كان من بعض ما قال له هذا الشارع: «اعرف ربك» وهذا العاقل لو لم يعلم ربه، الذي هو الأصل المعول عليه، ما صدق هذا الرسول. فلا بد أن يكون العلم الذي طلب منه الرسول أن يعلم به ربه، غير العلم الذي أعطاه دليله، وهو أن يتعمّل في تحصيل علم من الله بالله، يقبل به على بصيرة، هذه الأمور التي نسبها الله إلى نفسه، ووصف نفسه^(١) بها التي أحالها العقل بدليله، فانقدح له بتصديقه الرسول؛ أن ثم وراء العقل، وما يعطيه بفكره أمرا آخر، يعطي من العلم بالله ما لا تعطيه الأدلة العقلية، بل تحيله قولاً واحداً.

فإذا علمه بهذه القوة، التي عرف أنها وراء طور العقل، هل يبقى له الحكم فيما كان^(٢) يحيله العقل من حيث فكره أولاً على ما كان عليه أم لا يبقى؟ فإن لم يبق له الحكم بأن ذلك محال، فلا بد أن يعثر على الوجه الذي وقع له منه الغلط، بلا شك. وإن ذلك الذي اتخذ دليلاً على إحالة ذلك على الله، لم يكن دليلاً في نفس الأمر. وإذا كان هذا؛ فما ذلك الأمر مما هو وراء طور العقل؟

فإن العقل قد يصيب وقد يخطئ. وإن بقي للعقل بعد كشفه وتحقيقه لصحة هذا الأمر الذي نسبته الله لنفسه، ووصف به نفسه، وقبّلته عقول الأنبياء، وقبّلته عقل هذا المكاشف، بلا شك ولا ريب، ومع هذا فإنه يحكم على الله بأن ذلك الأمر محال عقلاً، من حيث فكره، لا من حيث قبوله. حينئذ يصح أن يكون ذلك المقام وراء طور العقل، من جهة أخذه عن الفكر لا من جهة أخذه عن الله.

وهذا من أعجب الأمور عندنا أن يكون الإنسان يقلّد فكره ونظره، وهو محدث مثله، وقوة من قوَى الإنسان التي خلقها الله فيه، وجعل تلك القوة خديمة للعقل، ويقلّدها العقل فيما تعطيه هذه القوة، ويعلم أنها لا تتعدى مرتبتها^(٣)، وأنها تعجز في نفسها، عن أن يكون لها حكم قوة

(١) ص ١٠٢

(٢) ثابتة في الهامش بقلم الأصل.

(٣) ص ١٠٢ ب

أخرى؛ مثل القوة الحافظة والمصورة والمتخيلة، والقوى التي هي الحواس؛ من لمس وطعم وشم وسمع وبصر. ومع هذا القصور كله يقلدها العقل في معرفة ربه، ولا يقلد ربه فيما يخبر به عن نفسه في كتابه وعلى لسان رسوله ﷺ. فهذا من أعجب ما طرأ في العالم من الغلط.

وكل صاحب فكر تحت حكم هذا الغلط، بلا شك. إلا من تَوَرَّ الله بصيرته فعرف أن الله قد ﴿أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ﴾^(١)، فأعطى السمع خلقه فلا يتعدى إدراكه، وجعل العقل فقيراً إليه يستمد منه معرفة الأصوات وتقطيع الحروف وتغيير الألفاظ وتنوع اللغات؛ فيفترق بين صوت الطير وهبوب الرياح وصرير الباب وخرير الماء وصياح الإنسان ويغار الشاة وثواج الكباش وخوار البقر ورغاء الإبل وما أشبه هذه الأصوات كلها. وليس في قوة العقل من حيث ذاته إدراك شيء من هذا ما لم يوصله إليه السمع.

وكذلك القوة البصرية جعل الله العقل فقيراً إليها فيما توصله إليه من المبصرات، فلا يعرف الخضرة ولا الصفرة ولا الزرقة ولا البياض ولا السواد، ولا ما بينهما من الألوان، ما لم يُنعم البصر على العقلي بها، وهكذا جميع^(٢) القوى المعروفة بالحواس.

ثم إن الخيال فقير إلى هذه الحواس، فلا يتخیل أصلاً إلا ما تعطيه هذه القوى. ثم إن القوة الحافظة إن لم تمسك على الخيال ما حصل عنده من هذه القوى لا يبقى في الخيال منها شيء، فهو فقير إلى الحواس وإلى القوة الحافظة.

ثم إن القوة الحافظة قد تطرأ عليها موانع، تحول بينها وبين الخيال، فيفوت الخيال أمور كثيرة من أجل ما طرأ على القوة الحافظة من الضعف، لوجود المانع. فافتقر إلى القوة المذكورة، فتذكره ما غاب عنه، فهي مُعِينَةٌ للقوة الحافظة على ذلك.

ثم إن القوة المفكرة إذا جاءت إلى الخيال، افتقرت إلى القوة المصورة، لتركب بها مما ضبطه الخيال من الأمور، صورة دليل على أمر ما، وبرهان تستند فيه إلى المحسوسات أو الضرورات، وهي أمور مركوزة في الجبلة. فإذا تصوّر الفكر ذلك الدليل، حينئذ يأخذه العقل منه فيحكم به

(١) [طه: ٥٠]

(٢) ص ١٠٣

على المدلول. وما من قوّة إلا ولها موانع وأغاليط، فيحتاج إلى فصلها من الصحيح الثابت.

فانظر يا أخي - ما أفقر العقل، حيث لا يعرف شيئاً مما ذكرناه، إلا بوساطة هذه القوى، وفيها من العلل ما فيها. فإذا اتفق للعقل أن يحصل شيئاً من هذه الأمور بهذه الطرق، ثم أخبره الله بأمر ما توقّف في قبوله، وقال إن الفكر يردّه. فما أجمل هذا العقل بقدر ربّه، كيف قلّد فكره وجرّح ربّه.

فقد علمنا^(١) أن العقل ما عنده شيء من حيث نفسه، وأنّ الذي يكتسبه من العلوم إنما هو من كونه عنده صفة القبول.

فإذا كان بهذه المثابة، فقبوله من ربّه لما يخبر به عن نفسه - تعالى - أولى من قبوله من فكره. وقد عرّف أنّ فكره مقلّد لخياله، وأنّ خياله مقلّد لحواسّه. ومع تقليده فهو غير قويّ على إمساك ما عنده، ما لم تساعده على ذلك القوّة الحافظة والمذكّرة.

ومع هذه المعرفة، بأنّ القوى لا تتعدّى خلقها، وما تعطيه حقيقتها، وأنّه بالنظر إلى ذاته لا علم عنده إلاّ الضروريات التي فطر عليها، لا يقبل قول من يقول له: إنّ ثمّ قوّة أخرى وراءك تعطيك خلاف ما أعطتك القوّة المفكرة، نالها أهل الله من الملائكة والأنبياء والأولياء، ونطق بها الكتب المنزلة، فاقبل منها هذه الأخبار الإلهيّة، فتقليد الحقّ أولى. وقد رأيت عقول الأنبياء على كثرتهم والأولياء قد قبلتها وآمنّ بها وصدّقها، ورأى أنّ تقليدها ربّها في معرفة نفسه أولى من تقليد أفكارها؛ فمالك أيّها العاقل المنكر لها - لا تقبلها ممن جاء بها، ولا سيّما عقول تقول: إنّها في محلّ الإيمان بالله ورسله وكتبه؟

ولما رأت عقول أهل الإيمان بالله - تعالى - أنّ الله قد طلب منها أن تعرفه بعد أن عرّفته بأدلتها النظرية، علمت أنّ ثمّ علماً آخر بالله لا تصل إليه من^(٢) طريق الفكر، فاستعملت الرياضات والحلوات والمجاهدات وقطّع العلائق والانفراد والجلوس مع الله بتفريغ المحلّ وتقديس القلب عن

(١) ص ١٠٣ ب

(٢) ص ١٠٤

شوائب الأفكار - إذ كان متعلّق الأفكار الأكوان - واتّخذت هذه الطريقة من الأنبياء والرسل، وسمعت أنّ الحقّ ﷻ ينزل إلى عباده ويستعطفهم، فعلمت أنّ الطريق إلى الله من جهة، أقرب إليه من الطريق من فكرها، ولا سيما أهل الإيمان وقد سمعت قوله تعالى: «من أتاني يسعى أتيتته هرولة»، وإنّ قلبه وسع جلال الله وعظمته.

فتوجّه إليه بكلّه، وانقطع من كلّ ما يأخذه عنه من هذه القوى. فعند هذا التوجّه أفاض الله عليه من نوره علما إلهيا، عرفه بأنّ الله تعالى - من طريق المشاهدة والتجليّ، لا يقبله كون ولا يردّه، ولذلك قال: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ﴾ يشير إلى العلم بالله من حيث المشاهدة ﴿لَذِكْرِي لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ﴾^(١) ولم يقل غير ذلك.

فإنّ القلب معلوم بالتقليب في الأحوال دائما، فهو لا يبقى على حالة واحدة. فكذا التجلّيات الإلهية. فمن لم يشهد التجلّيات بقلبه ينكرها (بعقله)، فإنّ العقل يقيّد، وغيره من القوى إلّا القلب فإنّه لا يتقيّد، وهو سريع التقلّب، في كلّ حال. ولذا قال الشارع: «إنّ القلب بين إصبعين من أصابع الرحمن يقلّبه كيف يشاء» فهو يتقلّب بتقلّب التجلّيات، والعقل ليس كذلك. فالقلب هو^(٢) القوة التي وراء طور العقل. فلو أراد الحقّ في هذه الآية بالقلب أنّه العقل، ما قال: ﴿لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ﴾، فإنّ كلّ إنسان له عقل. وما كلّ إنسان يعطى هذه القوة التي وراء طور العقل، المسماة قلبا في هذه الآية، فلذلك قال: ﴿لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ﴾.

فالتقليب في القلب، نظير التحوّل الإلهي في الصور. فلا تكون معرفة الحقّ من الحقّ إلّا بالقلب، لا بالعقل. ثمّ يقبلها العقل من القلب، كما يقبل من الفكر. فلا يسعه - سبحانه - إلّا أن يقبّل ما عندك؛ ومعنى قلب ما عندك هو أنّك علّقت المعرفة به ﷻ وضبطت عندك في علمك أمرا ما، وأعلى أمر ضبطته في علمك به، أنّه لا ينضبط - سبحانه - ولا يتقيّد ولا يشبه شيئا ولا يشبه شيء، فلا ينضبط مضبوط لتميّزه عمّا ينضبط، فقد انضبط ما لا ينضبط، مثل قولك: "العجز عن درك الإدراك إدراك" والحقّ إنّما وسعه القلب.

ومعنى ذلك أن لا يحكم على الحقّ تعالى - بأنّه لا يقبل ولا لا يقبل، فإنّ ذات الحقّ وإيتته

(١) [ق: ٣٧]

(٢) ص ١٠٤ ب

مجهولة عند الكون، ولا سيّما وقد أخبر ﷺ عن نفسه بالنقيضين في الكتاب والسنة؛ فشبهه في موضع ونزّهه في موضع. بـ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾^(١) وشبهه بقوله: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾^(٢). فتفرقت خواطر التشبيه وتشدّت خواطر التنزيه. فإنّ المنزّه على الحقيقة: قد قيّده، وحصره في تنزيهه، وأخلى عنه التشبيه. والمشبّه أيضا^(٣) قيّده وحصره في التشبيه، وأخلى عنه التنزيه. والحقّ في الجمع بالقول بحكم الطائفتين، فلا ينزّه تنزيها يخرج عن التشبيه، ولا يشبّه تشبيها يخرج عن التنزيه. فلا تطلق ولا تقيّد، لتميّزه عن التقيّد ولو تميّز تقيّد في إطلاقه، ولو تقيّد في إطلاقه لم يكن هو، فهو المقيّد بما قيّد به نفسه من صفات الجلال، وهو المطلق بما سمّي به نفسه من أسماء الكمال، وهو الواحد الحقّ الجليّ الخفيّ لا إله إلا هو العليّ العظيم.

* * *

وَصَلِّ

(أسرار أهل الإلهام المستدلّين)

وأما أسرار أهل الإلهام المستدلّين، فلا تتجاوز سدرة المنتهى، فإنّ إليها تنتهي أعمال بني آدم، ونهاية كلّ أمر إلى ما منه بدأ. فإنّ قال لك عارفٌ ممن لا علم له بهذا الأمر: إنّ الكرسيّ موضع القدمين. فقلّ له: ذلك عالم الخلق والأمر. والتكليف إنّما انقسم من السدرة، فإنّه قطع أربع مراتب، والسدرة هي المرتبة الخامسة، فنزل (الحكم الشرعيّ) من قلم (=عقل كلّيّ) إلى لوح (=نفس كلّيّة) إلى عرش (=طبيعة كلّيّة) إلى كرسيّ (=هيوليّ، هباء، مادة كلّيّة) إلى سدرة (=جسم كلّيّ).

فظهر الواجب من القلم، والمندوب من اللوح، والمحظور من العرش، والمكروه من الكرسيّ، والمباح من السدرة. والمباح فسّم النفس، وإليها تنتهي نفوس عالم السعادة. ولأصولها -وهي الزقّوم- تنتهي نفوس أهل الشقاء، وقد بيّناها في كتاب "التنزّلات الموصليّة" في باب يوم الاثنين.

(١) [الشورى: ١١]

(٢) [الشورى: ١١]

(٣) ص ١٠٥

وإذا ظهرت قسمة الأحكام من السدرة. فإذا^(١) صعدت الأعمال التي لا تخلو من أحد هذه الأحكام، لا بد أن تكون نهايتها إلى الموضع الذي منه ظهرت، إذ لا تُعرف^(٢) من كونها منقسمة إلى السدرة، ثم يكون من العقل الذي هو القلم نظرًا إلى الأعمال المفروضة، فيمدها بحسب ما يرى فيها، ويكون من اللوح نظرًا إلى الأعمال المندوب إليها، فيمدها بحسب ما يرى فيها. ويكون من العرش نظرًا إلى المحظورات وهو مستوى الرحمن فلا ينظرها إلا بعين الرحمة ولهذا يكون مآل أصحابها إلى الرحمة. ويكون من الكرسي نظرًا إلى الأعمال المكروهة فينظر إليها بحسب ما يرى فيها، وهو تحت حيلة العرش، والعرش مستوى الرحمن، والكرسي موضع القدمين، فيسرع العفو والتجاوز عن أصحاب المكروه من الأعمال. ولهذا يؤجر تاركها ولا يؤاخذ فاعلها.

فكتاب الأبرار في عليين؛ ويدخل فيهم العصاة أهل الكبائر والصغائر. وأمّا كتاب الفجار ففي سبعين، وفيه أصول السدرة التي هي شجرة الزقوم، فهناك تنتهي أعمال الفجار في أسفل سافلين. فإن رحمهم الرحمن من عرش الرحمانية بالنظرة التي ذكرناها، جعل لهم نعيمًا في منزلهم، فلا يموتون فيه^(٣) ولا يحيون. فهم في نعيم النار دائمون مؤبدون، كنعيم النائم بالرؤيا التي يراها في حال نومه من السرور. وربما يكون في فراشه مريضًا ذا بؤس وفقر، ويرى نفسه في المنام ذا سلطان ونعمة^(٤) ومُلك.

فإن نظرت إلى النائم، من حيث ما يراه في منامه ويلتذ به، قلت إنه في نعيم وصدقت، وإن نظرت إليه من حيث ما تراه في فراشه الخشن ومرضه وبؤسه وفقره وكُومته، قلت إنه في عذاب. هكذا يكون^(٥) أهل النار، ﴿لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَى﴾^(٦) أي لا يستيقظ أبدًا من نومته. فتلك الرحمة التي يرحم الله بها أهل النار، الذين هم أهلها، وأمثالها كالمحرور منهم يتنعم بالزهرير، والمحرور منهم يُجعل في الحرور. وقد يكون عذابهم توهم وقوع العذاب بهم، وذلك كله بعد قوله: ﴿لَا يُقَاتَرُ عَنْهُمْ﴾ العذاب ﴿وَهُمْ فِيهِ مُبْلِسُونَ﴾^(٧). ذلك زمان عذابهم وأخذهم بجرائمهم، قبل أن تلحقهم

(١) ص ١٠٥

(٢) ق: "تظهر" وصحت في الهامش بقلم الأصل.

(٣) ق، س: فيها

(٤) ص ١٠٦

(٥) ق، س: "يكونون" والترجيح من هـ

(٦) [طه: ٧٤]

(٧) [الزخرف: ٧٥]

الرحمة التي سبقت الغضب الإلهي.

فإذا اطلع أهل الجنان، في هذه الحالة على أهل النار، ورأوا منازلهم في النار، وما أعد الله فيها، وما هي عليه من قبح المنظر قالوا: معذبون. وإذا كشفوا على الحسن المعنوي الإلهي في خلق ذلك المسمى قُبْحًا، ورأوا ما هم فيه في نومتهم، وعلموا أحوال أمزجتهم، قالوا: منعمون. فسبحان القادر على ما يشاء ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾^(١) فقد فهمت قول الله -تعالى-: ﴿لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَى﴾^(٢) وقول رسول الله ﷺ: «أما أهل النار الذين هم أهلها فإنهم لا يموتون فيها ولا يحيون» ﴿وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ﴾^(٤).

(١) [آل عمران: ٦]

(٢) [طه: ٧٤]

(٣) ص ١٠٦ ب

(٤) [الأحزاب: ٤]

الباب التاسع والخمسون في معرفة الزمان الموجود والمقدّر

إِنَّ الزَّمَانَ إِذَا حَقَّقْتَ حَاصِلَهُ
مِثْلُ الطَّبِيعَةِ فِي التَّأْثِيرِ قُوَّتُهُ
بِهِ تَعَيَّنَتْ الْأَشْيَاءُ وَلَيْسَ لَهُ
الْعَقْلُ يَعْجُزُ عَنْ إِدْرَاكِ صُورَتِهِ
لَوْلَا التَّنْزُّهُ مَا سَمِيَ الْإِلَهِ بِهِ
أَصْلُ الزَّمَانِ إِذَا أَنْصَفْتَ مِنْ أَزْلِ
مِثْلُ^(١) الْخَلَاءِ؛ امْتِدَادٌ مَا لَهُ طَرَفٌ
مُحَقَّقٌ فَهُوَ بِالْأَوْهَامِ مَعْلُومٌ
وَالْعَيْنُ، مِنْهَا وَمِنْهُ، فِيهِ مَعْدُومٌ
عَيْنٌ عَلَيْهِ يَكُونُ مِنْهُ تَحْكِيمٌ
لِذَا نَقُولُ بِأَنَّ الدَّهْرَ مَوْهُومٌ
وُجُودُهُ فَلَهُ فِي الْقَلْبِ تَعْظِيمٌ
فُحْكُمُهُ أَزَلٌّ وَهُوَ مَحْكُومٌ
فِي غَيْرِ جِسْمٍ بِهِمْ فِيهِ تَجَسِّيمٌ

اعلم أولاً أنَّ الله -تعالى- هو الأول الذي لا أولية لشيء قبله، ولا أولية لشيء يكون قائماً به أو غير قائم به معه. فهو الواحد -سبحانه- في أوليته، فلا شيء واجب الوجود لنفسه إلا هو، فهو الغني بذاته على الإطلاق عن العالمين قال -تعالى-: ﴿اللَّهُ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾^(٢) بالدليل العقلي والشرعي.

فوجود العالم لا يخلو إما أن يكون وجوده عن الله لنفسه سبحانه، أو لأمر زائد ما هو نفسه. إذ لو كان نفسه لم يكن زائداً، ولو كان نفسه أيضاً لكان مركباً في نفسه، وكانت الأولية لذلك الأمر الزائد. وقد فرضنا أنَّه لا أولية لشيء معه ولا قبله.

فإذا لم يكن ذلك الأمر الزائد نفسه، فلا يخلو إما أن يكون وجوداً، أو لا وجوداً. محال أن يكون لا وجود؛ فإن لا وجود لا يصلح أن يكون له أثر إيجاد، فيما هو موصوف بأن لا وجود، وهو العالم. فليس أحدهما بأولى بتأثير الإيجاد من الآخر، إذ كلاهما أن لا وجود. فإن لا وجود لا

(١) ص ١٠٧

(٢) [آل عمران: ٩٧]

أثر له، لأنّه عدم.

ومحال أن يكون وجودا. فإنّه لا يخلو عند ذلك، إمّا أن يكون وجوده لنفسه، أو لا يكون. محال أن يكون وجوده لنفسه، فإنّه قد قام الدليل على إحالة أن يكون في الوجود اثنان^(١) واجبا الوجود لأنفسهما. فلم يبق إلّا أن يكون (العالم) وجوده بغيره، ولا معنى لإمكان العالم، إلّا أن وجوده بغيره. فهو العالم إذن، أو من العالم.

ولو كان وجود العالم عن الله لنسبة ما، لولاها ما وجد العالم، تُسمّى تلك النسبة إرادة أو مشيئة أو علما أو ما شئت، مما يطلبه وجود الممكن؛ فيكون الحقّ تعالى - بلا شكّ، لا يفعل شيئا إلّا بتلك النسبة، ولا معنى للافتقار إلّا هذا. وهو محال على الله، فإنّ الله له الغنى على الإطلاق، فهو كما قال: ﴿غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾.

فإن قيل: إنّ المراد بالنسبة عين ذاته. قلنا: فالشيء لا يكون مفتقرا إلى نفسه، فإنّه غنيّ لنفسه فيكون الشيء الواحد فقيرا من حيث ما هو غنيّ، كلّ ذلك لنفسه وهو محال. وقد نفينا الأمر الزائد. فاقضى ذلك أن يكون وجود العالم من حيث ما هو موجود بغيره، مرتبطا بالواجب الوجود لنفسه، وأنّ عين الممكن، محلّ تأثير الواجب الوجود لنفسه بالإيجاد، ولا يُعقل إلّا هكذا.

فمُشَيِّئته وإرادته وعلمه وقدرته (هتّ) ذاته. تعالى الله أن يتكثّر في ذاته علّوا كبيرا. بل له الوحدة المطلقة وهو الواحد الـ﴿أَحَدٌ﴾. اللَّهُ الـ﴿صَمَدٌ﴾. لَمْ يَلِدْ ﴿فِيكون مقدّمة﴾ وَلَمْ يُولَدْ ﴿فِيكون نتيجة﴾ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴿^(٢)﴾ فيكون به وجود العالم نتيجة عن مقدّمتين عن الحقّ والكفء، تعالى الله.

وبهذا وصف نفسه -سبحانه- في كتابه لَمَّا^(٣) سئل النبي ﷺ عن صفة ربّه فنزلت سورة الإخلاص، تَخَلَّصَتْ من الاشتراك مع غيره تعالى الله في تلك النعوت المقدّسة والأوصاف. فما من شيء نفاه في هذه السورة، ولا أثبتته، إلّا وذلك المنفيّ أو المثبت مقالة في الله لبعض الناس.

(١) ص ١٠٧ ب

(٢) [الإخلاص: ١ - ٤]

(٣) ص ١٠٨

وبعد أن بيّنا لك ما ينبغي أن يكون عليه من نحن مفتقرون إليه وهو الله - سبحانه -، فلنبيّن ما بَوَّبنا عليه.

فاعلم أنّ نسبة الأزل إلى الله نسبة الزمان إلينا، ونسبة الأزل نعت سلبي لا عين له. فلا يكون عن هذه الحقيقة وجودٌ فيكون الزمان للممكن نسبة متوهمة الوجود لا موجودة، لأنّ كلّ شيء يفرضه يصحّ عنه السؤال، بمتي. ومتى: سؤالٌ عن زمان. فلا بدّ أن يكون الزمان أمراً متوهماً لا وجوداً. ولهذا أطلقه الحقّ على نفسه في قوله: ﴿وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيماً﴾^(١) و﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدٍ﴾^(٢) وفي السُّنَّة تقرير قول السائل: «أين كان ربنا قبل أن يخلق خلقه؟» ولو كان الزمان أمراً وجودياً في نفسه ما صحّ تنزيه الحقّ عن التقيد إذ كان حكم الزمان يقيده. فعرفنا أنّ هذه الصيغ ما تحتها أمر وجودي.

ثمّ نقول: إنّ لفظة الزمان، اختلف الناس في معقولها ومدلولها. فالحكماء تطلقه بإزاء أمور مختلفة، وأكثرهم^(٣) على أنّه مدّة متوهمة تقطعها حركات الأفلاك. والمتكلّمون يطلقونه بإزاء أمر آخر، وهو مقارنة حادث لحادث، يُسأل عنه بمتي؟

والعرب تطلقه وتريد به الليل والنهار، وهو مطلوبنا في هذا الباب. والليل والنهار فصلاً^(٤) اليوم: فمن طلوع الشمس إلى غروبها يسمّى نهارة، ومن غروب الشمس إلى طلوعها يسمّى ليلاً. وهذه العين المفصلة تسمّى يوماً؛ وأظهر هذا اليوم وجود الحركة الكبرى، وما في الوجود العينيّ إلّا وجود المتحرّك لا غير. وما هو عين الزمان. فرجع محصول ذلك إلى أنّ الزمان أمر متوهم لا حقيقة له.

وإذا تقرّر هذا، فالיום المعقول المقدّر هو المعبر عنه بالزمان الموجود، وبه تظهر الجمعات والشهور والسنون والدهور وتسمّى أيّاماً. وتقدّر بهذا اليوم الأصغر المعتاد الذي فصله الليل

(١) [الأحزاب: ٤٠]

(٢) [الروم: ٤]

(٣) ص ١٠٨ ب

(٤) ق: فصل.

والنهار. فالزمان المقدّر هو ما زاد على هذا اليوم الأصغر الذي تقدّر به سائر الأيام الكبار، فيقال: ﴿فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ أَلْفَ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ﴾^(١)، وقال: ﴿فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ﴾^(٢).

وقال العلامة في أيام الدجال: «يوم كسنة ويوم كشهر ويوم كجمعة وسائر أيامه كأيامكم». فقد يكون هذا لشدة الهول، فرفع الإشكال ظاهراً، تمام الحديث في قول عائشة: فكيف يفعل في الصلاة في ذلك اليوم؟ قال^(٣): «يقدر لها» فلولاً أنّ الأمر في حركات الأفلاك على ما هو عليه باق، ما اختلّ؛ ما صحّ أن يقدر لذلك بالساعات التي يعمل صورتها أهل هذا العلم، فيعلمون بها الأوقات في أيام الغيم، إذ لا ظهور للشمس.

فيكون في أول خروج الدجال، تكثر الغيوم وتتوالى، بحيث أن يستوي في رأي العين وجود الليل والنهار. وهو من الأشكال الغريبة التي تحدث في آخر الزمان، فيحول ذلك الغيم المتراكم بيننا وبين السماء. والحركات كما هي، فتظهر الحركات في الصنائع العملية التي عملها أهل صناعة العلماء بالهيئة، ومجاري النجوم. فيقدّرون بها الليل والنهار وساعات الصلوات بلا شك.

ولو كان ذلك اليوم، الذي هو كسنة، يوماً واحداً، لم يلزمنا أن نقدّر للصلوات، فإنّا ننتظر زوال الشمس. فما لم تزل لا نصلي الظهر المشروع، ولو أقامت لا تزول ما مقداره عشرون ألف سنة، لم يكلفنا الله غير ذلك. فلما قرّر الشارع العبادة بالتقدير، عرفنا أنّ حركات الأفلاك على بابها لم يختل نظامها.

فقد أعلمتك ما هو الزمان، وما معنى نسبة الوجود إليه ونسبة التقدير. فالأيام كثيرة، ومنها كبير وصغير، فأصغرها الزمن الفرد، وعليه يخرج ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾^(٤). فسعى الزمن الفرد يوماً، لأنّ الشأن يحدث فيه، فهو أصغر الأزمان^(٥) وأدقّها. ولا حدّ لأكبرها، يوقف عنده. وبينها أيام متوسطة؛ أولها اليوم المعلوم في العرف، وتفصله الساعات، والساعات تفصلها الدّرج، والدّرج

(١) [السجدة: ٥]

(٢) [المعارج: ٤]

(٣) ص ١٠٩

(٤) [الرحمن: ٢٩]

(٥) ص ١٠٩ ب

تفصله الدقائق، هكذا إلى ما لا يتناهى، عند بعض الناس. فإنهم يفصلون الدقائق إلى ثوان. فلما دخلها حكم العدد، كان حكمها العدد، والعدد لا يتناهى، فالتفصيل في ذلك لا ينتهي.

وبعض الناس يقولون بالتناهي في ذلك، وينظرونه من حيث المعدود. وهم الذين يثبتون أنّ للزمان عينا موجودة، وكلّ ما دخل في الوجود، فهو متناهٍ بلا شكّ. والمخالف يقول: المعدود من كونه يُعدّ، ما دخل في الوجود، فلا يوصف بالتناهي. فإنّ العدد لا يتّصف بالتناهي. وبهذا يحتجّ منكر الجوهر الفرد. وأنّ الجسم ينقسم إلى مالا نهاية له في العقل، وهي مسألة خلاف بين أهل النظر، حدثت من عدم الإنصاف والبحث عن مدلول الألفاظ. وقد ورد في الخبر الصحيح أنّ من أساء الله؛ الدهر. ومعقولية الدهر معلومة، نذكر ذلك -إن شاء الله- في هذا الكتاب. ﴿وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ﴾^(١).

اتهى الجزء السابع والعشرون يتلوه في الجزء الثامن والعشرين^(٢). بسم الله الرحمن الرحيم الباب الستون في معرفة العناصر وسلطان العالم العلويّ على العالم السفليّ.

(١) [الأحزاب: ٤]

(٢) "يتلوه...والعشرون" في الهامش بقلم الأصل.

الجزء الثامن والعشرون من الفتح المكي^(١)

بسم الله الرحمن الرحيم^(٢)

الباب الستون

في معرفة العناصر، وسُلطان العالم العلوي^(٣) على العالم السفلي، وفي أيّ دورة كان وجود هذا العالم الإنساني من دورات الفلك الأقصى؟ وأيّة روحانيّة لنا؟

وَهِيَ الْبَنَاتُ لِعَالَمِ الْأَفْلَاقِ	إِنَّ الْعَنَاصِرَ أُمّهَاتُ أَرْبَعُ
فِي عَالَمِ الْأَرْكَانِ وَالْأَمْلاكِ	عَنْهَا تَوَلَّدْنَا فَكَانَ وُجُودُنَا
مِنْ حُكْمِ سُنبُلَةٍ بِلَا إِشْرَاقِ	جَعَلَ الْإِلَٰهَ غِذَاءَنَا بِسَنَابِلِ
سَبْعِ بِقَوْلِ لَيْسَ مِنْ أَفَّاكِ	وَكَذَلِكَ ضَاعَفَ أَجْرَنَا بِسَنَابِلِ
بِتَكَوُّرِ الْأَضْوَاءِ وَالْأَحْلَاقِ	وَرَمَانْنَا سَبْعُ مِنَ الْأَلْفِ
مِنْ سَبْعَةٍ لَيْسُوا مِنَ الْأَمْلاكِ	فَانْظُرْ ^(٤) بِعَقْلِكَ سَبْعَةً فِي سَبْعَةٍ
وَاضْرِبْ بِسَيْفِ صَارِمٍ بَنَّاكِ	وَانْظُرْ بِفِكْرِكَ فِي تَنَاسُبِ حُكْمِهَا

أراد بالأملاك -الأول من الملائكة- جمع ملك. وأراد بالأملاك -الثاني- من الملوك جمع ملك. يقول: هم مسخّرون والمسخّر لا يستحقّ اسم الملك. والسبعة المذكورة هي السبعة الدراري، في السبعة الأفلاك، الموجودة من السبعة الأيام التي هي أيام الجمعة وهي للحركة التي فوق السماوات، وهي حركة اليوم للفلك الأقصى.

اعلم أنّ كلّ شيء من الأكوان لا بدّ أن يكون استناده إلى حقائق إلهيّة. فكلّ علم مدرج في العلم الإلهي، ومنه تفرّعت العلوم كلّها. وهي منحصرة في أربع مراتب؛ وكلّ مرتبة تنقسم إلى أنواع

(١) العنوان ص ١١٠ ب، أما ص ١١٠ فيضاء.

(٢) السلسلة ص ١١١

(٣) ثابتة في الهامش بقلم الأصل.

(٤) ص ١١١ ب

معلومة، محصورة عند العلماء وهو: العلم المنطقي والعلم الرياضي، والعلم الطبيعي، والعلم الإلهي.

والعالم يطلب من الحقائق الإلهية أربع نسب: الحياة والعلم والإرادة والقدرة. إذا ثبتت هذه الأربع النسب للواجب الوجود، صحَّ أنه الموجد للعالم بلا شك. فالحياة^(١) والعلم أصلان في النسب والإرادة، والقدرة دونهما. والأصل: الحياة. فإنها الشرط في وجود العلم. والعلم له عموم التعلّق؛ فإنه يتعلّق بالواجب الوجود وبالممكن وبالمحال. والإرادة دونه في التعلّق؛ فإنه لا تعلّق لها إلا بالممكن في ترجيحه بإحدى الحالتين من الوجود والعدم. فكأنّ الإرادة تطلبها الحياة، فهي كالمنفعلة عنها؛ فإنها أعمّ تعلّقاً من القدرة. والقدرة أخصّ تعلّقاً؛ فإنها تتعلّق بإيجاد الممكن لا بإعدامه، فكأنّها كالمنفعلة عن العلم لأنّها من الإرادة بمنزلة العلم من الحياة.

فلما تميّزت المراتب في هذه النسب الإلهية، تميّز الفاعل عن المنفعل، خرج العالم على هذه الصورة، فاعلا ومنفعلا. فالعالم بالنسبة إلى الله، من حيث الجملة، منفعل محدث. وبالنظر إلى نفسه فمنه فاعل و(منه) منفعل.

فأوجد الله -سبحانه- العقل الأوّل من نسبة الحياة، وأوجد النفس من نسبة العلم. فكان العقل شرطاً في وجود النفس، كالحياة شرط في وجود العلم. وكان المنفعلان عن العقل والنفس الهباء والجسم الكلّ. فهذه الأربعة أصل ظهور الصوّر في العالم.

غير أنّ بين النفس والهباء مرتبة الطبيعة، وهي على أربع حقائق، منها: اثنان فاعلان واثنان منفعلان، وكلّهما في رتبة الانفعال، بالنظر إلى من صدرت عنه؛ فكانت الحرارة والبرودة^(٢) والرطوبة واليبوسة. فاليبوسة منفعة عن الحرارة، والرطوبة منفعة عن البرودة. فالحرارة من العقل، والعقل عن الحياة. ولذلك طبع الحياة في الأجسام العنصريّة الحرارة، والبرودة من النفس، والنفس من العلم ولهذا يوصف العلم إذا استقرّ ببرد اليقين وبالثلج. ومنه قوله ﷺ حين وجد برد الأنامل بين ثدييه، فعلم علم الأوّلين والآخرين.

(١) ص ١١٢
(٢) ص ١١٢ ب

ولمّا افعلت اليبوسة والرطوبة عن الحرارة والبرودة، طلبت الإرادة اليبوسة لأنّها في مرتبتها، وطلبت القدرة الرطوبة لأنّها في مرتبتها. ولمّا كانت القدرة ما لها تعلّق إلاّ بالإيجاد خاصّة، كان الأحقُّ بها طبع الحياة -وهي الحرارة والرطوبة في الأجسام- وظهرت الصور والأشكال في الهباء والجسم الكلّ؛ فظهرت السماء والأرض مرتوقة غير متميّزة.

ثمّ إنّ الله -تعالى- توجّه إلى فتح هذا الرق، ليميّز أعيانها، وكان الأصل الماء في وجودها. ولهذا قال: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾^(١) ولحياته وُصِفَ بالتسييح. فنظم الله أوّلا هذه الطبائع الأربع نظما مخصوصا: فضمّ الحرارة إلى اليبوسة فكانت النار البسيطة المعقولة، فظهر حكمها في جسم العرش، الذي هو الفلك الأقصى والجسم الكلّ، في ثلاثة أماكن منها؛ المكان الواحد سمّاه حملا، والمكان الثاني وهو^(٢) الخامس من الأمكنة المقدّرة فيه سمّاه أسدا، والمكان الثالث وهو التاسع من الأمكنة المقدّرة فيه سمّاه قوسا.

ثمّ ضمّ البرودة إلى اليبوسة، وأظهر سلطانها في ثلاثة أمكنة من هذا الفلك، وهو التراب البسيط المعقول. فسوّى المكان الواحد ثورا، والآخر سنبلّة، والثالث جدّا. ثمّ ضمّ الحرارة إلى الرطوبة، فكان الهواء البسيط، وأظهر حكمه في ثلاثة أمكنة، من هذا الفلك الأقصى، سمّى المكان الواحد الجوزاء، والآخر الميزان، والثالث الدالي. ثمّ ضمّ البرودة إلى الرطوبة فكان الماء البسيط وأظهر حكمه في ثلاثة أمكنة من الفلك الأقصى، سمّى المكان الواحد السرطان، وسمّى الآخر بالعقرب، وسمّى الثالث بالحوث. فهذا تقسيم فلك البروج على اثني عشر قسما مفروضة، تُعيّنها الكواكب الثمانية والعشرون، وذلك بتقدير العزيز العليم.

فلمّا أحكم صنعها وترتيبها وأدارها، فظهر الوجود مرتوقا، فأراد الحقّ فتحه؛ ففصل بين السماء والأرض، كما قال -تعالى-: ﴿كَانَتْ رَتْقًا فَفَتَقْنَاهُمْ﴾^(٣) أي ميّز بعضها عن بعض. فأخذت السماء علوا دخانا، فحدث فيما بين السماء والأرض ركنان من المركّبات؛ الركن الواحد الماء المركّب مما يلي الأرض، لأنّه بارد رطب، فلم يكن له قوّة الصعود، فبقي على الأرض تُمسكه بما^(٤) فيها من اليبوسة

(١) [الأنبياء: ٣٠]

(٢) ص ١١٣

(٣) [الأنبياء: ٣٠]

(٤) ص ١١٣ ب

عليها. والآخر النار، وهي أكرة الأثير مما يلي السماء، لأنه حارّ يابس فلم يكن له طبع النزول إلى الأرض، فبقي مما يلي السماء من أجل حرارته واليبوسة تُمسكه هناك.

وحدث ما بين النار والماء ركن الهواء، من حرارة النار ورطوبة الماء فلا يستطيع أن يلحق بالنار، فإنّ ثقل الرطوبة يمنعه أن يكون بحيث النار، وإن طلبت الرطوبة (أن) تنزله إلى أن يكون بحيث الماء؛ تمنعه الحرارة من النزول. فلمّا تمانعا لم يبق إلا أن يكون (الهواء) بين الماء والنار: لأنّهما يتجاذبان على السواء، فذلك المسمّى هواء. فقد بان لك مراتب العناصر وماهيّتها، ومن أين ظهرت، وأصل الطبيعة.

ولمّا دارت الأفلاك، ومخضت الأركان بما حملته مما ألقث فيها في هذا النكاح المعنوي، وظهرت المولدات من كلّ ركن بحسب ما تقتضيه حقيقة ذلك الركن، فظهرت أمم العالم، وظهرت الحركة المنكوسة والحركة الأفقيّة. فلمّا انتهى الحكم إلى السنبلة ظهرت النشأة الإنسانيّة بتقدير العزيز العليم. فأنشأ الله ﷻ الإنسان من حيث جسمه خلقا سويا، وأعطاه الحركة المستقيمة، وجعل الله لها من الولاية في العالم العنصريّ سبعة آلاف سنة.

وينتقل الحكم إلى الميزان، وهو زمان القيامة. وفيه يضع الله الموازين القسط ليوم^(١) القيامة فلا تُظلم نفس شيئا. ولمّا لم يكن الحكم له بما أودع الله فيه من العدل في الدنيا، شرع الموازين، فلم يعمل بها إلا القليل من الناس، وهم النبيّون خاصّة، ومن كان محفوظا من الأولياء. ولمّا كانت القيامة محلّ سلطان الميزان، لم تُظلم نفس شيئا قال الله تعالى: ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَمَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا وَإِنْ كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ يُعْطَىٰ مِنْ الْعَمَلِ﴾ ﴿أَتَيْنَا بِهَا وَكَفَىٰ بِنَا حَٰسِبِينَ﴾^(٢).

ولمّا كان للعدراء السبعة من الأعداد، كانت لها السبعة والسبعون والسبعمئة من الأعداد، في تضاعف الأجور وضرب الأمثال في الصدقات، فقال تعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنبُلَةٍ مِائَةُ حَبَّةٍ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ﴾^(٣)

(١) ص ١١٤

(٢) [الأنبياء: ٤٧]

(٣) [البقرة: ٢٦١]

إلى سبعة آلاف، إلى سبعين ألفاً، إلى سبعمائة ألف، إلى ما لا نهاية له، ولكن من حساب السبعة.

وإنما كانت الفروض المقدّرة في الفلك الأطلس اثنا عشر فرضاً؛ لأنّ منتهى أسماء العدد إلى اثني عشر اسماً. وهو من الواحد إلى العشرة إلى المائة، وهو الحادي^(١) عشر إلى الألف، وهو الثاني عشر، وليس وراءه مرتبة أخرى، ويكون التركيب فيها بالتضعيف إلى ما لا نهاية له بهذه الأسماء خاصة.

ويدخل الناس الجتّة والنار، وذلك في أوّل الحادية، إحدى^(٢) عشرة درجة من الجوزاء. وتستقرّ كلّ طائفة في دارها، ولا يبقى في النار من يخرج بشفاعته، ولا بعناية إلهيّة. ويُذبح الموت بين الجتّة والنار. ويرجع الحكم في أهل الجتّة بحسب ما يعطيه الأمر الإلهي الذي أودع الله في حركات الفلك الأقصى؛ وبه يقع التكوين في الجتّة بحسب ما تعطيه نشأة الدار الآخرة. فإنّ الحكم أبداً في القوابل، فإنّ الحركة واحدة، وآثارها تختلف بحسب القوابل. وسبب ذلك حتى لا يستقلّ أحدٌ من الخلق، بفعلٍ ولا بأمرٍ دون مشاركة. فيتميّز بذلك فعل الله الذي يفعل، لا بمشاركةٍ من فعل المخلوق. فالمخلوق أبداً في محلّ الافتقار والعجز، والله الغنيّ العزيز.

ويكون الحكم في أهل النار بحسب ما يعطيه الأمر الإلهي الذي أودع الله -تعالى- في حركات الفلك الأقصى، وفي الكواكب الثابتة، وفي سباحة الدارويّ السبعة المطموسة الأنوار، فهي كواكب لكنّها ليست بثواقب. فالحكم في النار خلاف الحكم في الجتّة، فيقرب حكم النار من حكم الدنيا، فليس بعذاب خالص، ولا بنعيم خالص. ولهذا قال -تعالى-: ﴿لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَىٰ﴾^(٣) فلم يخلّصه إلى أحد الوجهين، وكذلك قال ﷺ: «أمّا أهل النار الذين هم أهلها فإنّهم لا يموتون فيها ولا يحيون».

وقد قدّمنا في الباب الذي قبل هذا، صورة^(٤) النعيم والعذاب. وسبب ذلك، أنّه بقي ما أودع الله عليهم في الأفلاك وحركات الكواكب من الأمر الإلهي، وتغيّر منه على قدر ما تغيّر من صور

(١) الحادي أحد

(٢) ص ١١٤ ب

(٣) [طه: ٧٤]

(٤) ص ١١٥

الأفلاك بالتبديل، ومن الكواكب بالطمس والانتثار، فاختلف حكمها بزيادة ونقص، لأنّ التغيير وقع في الصور لا في الذوات.

واعلم أنّ الله -تعالى- لما تسمّى بالملك؛ رتب العالم ترتيب المملكة؛ فجعل له خواصّ من عباده وهم الملائكة المهيمّة، جلساء الحقّ -تعالى- بالذّكر ﴿لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَلَا يَسْتَحْسِرُونَ. يُسَبِّحُونَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ﴾^(١)، ثمّ اتخذ حاجبا من الكرويين؛ واحدا أعطاه علمه في خلقه، وهو علم مفصل في إجمال، فعلمه -سبحانه- كان فيه مجلى له، وسمّى ذلك الملك: "نون" فلا يزال معتكفا في حضرة علمه ﷻ وهو رأس الديوان الإلهي، والحقّ من كونه عليا لا يحتجب عنه.

ثمّ عيّن من ملائكته ملكا آخر دونه في المرتبة، سمّاه القلم. وجعل منزلته دون النون، واتّخذ كاتباً، فعلمه الله -سبحانه- من علمه ما شاءه في خلقه، بوساطة النون، ولكن من العلم الإجمالي. ومما يحوي عليه العلم الإجمالي، علم التفصيل. وهو من بعض علوم الإجمال. لأنّ العلوم لها مراتب من جملتها علم التفصيل، فما عند القلم الإلهي من مراتب العلوم المحملة إلّا علم التفصيل مطلقاً وبعض العلوم^(٢) المفصلة لا غير.

واتّخذ (الله) هذا الملك كاتب ديوانه، وتجلّى له من اسمه القادر. فأمدّه من هذا التجليّ الإلهي، وجعل نظرة إلى جهة عالم التدوين والتسطير؛ فخلق له لوحا وأمره أن يكتب فيه جميع ما شاء -سبحانه- أن يجريه في خلقه إلى يوم القيامة خاصّة، وأنزله منه منزلة التلميذ من الأستاذ، فتوجّهت عليه هنا الإرادة الإلهيّة، فخصّص له هذا القدر من العلوم المفصلة، فله تجليّان من الحقّ بلا واسطة، وليس للنون سوى تجلٍّ واحد، في مقام أشرف، فإنّه لا يدلّ تعدّد التجليات ولا كثرتها على الأشرفيّة، وإنما الأشرف من له المقام الأعمّ.

فأمر الله النون أن يمدّ القلم بثلاثمائة وستين علما من علوم الإجمال، تحت كلّ علم تفاصيل، ولكن معيّنة منحصرة، لم يعطه غيرها. يتضمّن كلّ علم إجماليّ من تلك العلوم، ثلاثمائة وستين علما من علوم التفصيل. فإذا ضربت ثلاثمائة وستين في مثلها فما خرج لك فهو مقدار علم الله -تعالى- في خلقه إلى يوم القيامة خاصّة، ليس عند اللوح من العلم الذي كنبه فيه هذا القلم أكثر من هذا،

(١) [الأنبياء: ١٩، ٢٠]

(٢) ص ١١٥ ب

لا يزيد ولا ينقص. ولهذه الحقيقة الإلهية جعل الله الفلك الأقصى ثلاثمائة^(١) وستين درجة، وكل درجة مجملة لما تحوي عليه من تفصيل الدقائق والثواني والثالث إلى ما شاء الله - سبحانه - مما يظهره في خلقه إلى يوم القيامة، وسمي هذا القلم: الكاتب.

ثم إن الله ﷻ أمر أن يولّى على عالم الخلق اثني عشر والياً، يكون مقرّهم في الفلك الأقصى مناً، في بروج. فقسّم الفلك الأقصى اثني عشر قسماً، جعل كل قسم منها برجاً لسكنى هؤلاء الولاة، مثل أبراج سور المدينة. فأنزلهم الله إليها فزلوا فيها؛ كلّ وال على تحت في برجه. ورفع الله الحجاب الذي بينهم وبين اللوح المحفوظ، فرأوا فيه مسطّراً أسماءهم ومراتبهم، وما شاء الحق أن يجريه على أيديهم في عالم الخلق إلى يوم القيامة. فارتقم ذلك كلّهم في نفوسهم، وعلموه علماً محفوظاً لا يتبدّل ولا يتغيّر.

ثم جعل الله لكل واحد من هؤلاء الولاة حاجبين، ينقذان أوامرهم إلى نوابهم، وجعل بين كلّ حاجبين سفيراً يمشي بينهما بما يلقي إليه كلّ واحد منهما، وعيّن الله لهؤلاء الذين جعلهم الله حجاباً لهؤلاء الولاة في الفلك الثاني منازل يسكنونها، وأنزلهم إليها، وهي الثانية والعشرون منزلة، التي تسمى المنازل التي ذكرها الله في كتابه، فقال: ﴿وَأَلْقَمَرٌ قَدَرَتْهُ مَنَازِلُ﴾^(٢) يعني في سيّره، ينزل كلّ ليلة منزلة منها إلى أن ينتهي إلى آخرها، ثم يدور دورة أخرى ﴿لِتَعْلَمُوا﴾ بسيره وسير الشمس فيها والخمس ﴿عَدَدَ السِّنِينَ وَالْحِسَابِ﴾^(٤) وكلّ شيء فصله الحق لنا تفصيلاً، فأسكن في هذه المنازل هذه الملائكة، وهم حجاب أولئك الولاة الذين في الفلك الأقصى.

ثم إن الله - تعالى - أمر هؤلاء الولاة، أن يجعلوا نواباً لهم، ونقباء في السماوات السبع، في كلّ سماء نقيباً، كالحاجب لهم، ينظر في مصالح العالم العنصري، بما يلقيون إليهم هؤلاء الولاة ويأمرونهم به، وهو قوله: ﴿وَأَوْحَى فِي كُلِّ سَمَاءٍ أَمْرَهَا﴾^(٥) فجعل الله أجسام هذه الكواكب النقباء، أجساماً نيرة مستديرة، ونفخ فيها أرواحها، وأنزلها في السماوات السبع، في كلّ سماء واحد منهم، وقال

(١) ص ١١٦

(٢) ص ١١٦ ب

(٣) [يس: ٣٩]

(٤) [يونس: ٥]

(٥) [فصلت: ١٢]

لهم: قد جعلتكم تستخرجون ما عند هؤلاء الاثني عشر واليا بوساطة الحجاب الذين هم ثمانية وعشرون، كما يأخذ أولئك الولاة عن اللوح المحفوظ.

ثم جعل الله لكل نقيب من هؤلاء السبعة النقباء، فلما يسبح فيه، هو له كالجواد للراكب. وهكذا الحجاب لهم أفلاك يسبحون فيها، إذ كان لهم التصرف في حوادث العالم والاستشراق عليه، ولهم سدنة وأعوان يزيدون^(١) على الألف، وأعطاهم الله مراكب سماها أفلاك، فهم أيضا يسبحون فيها وهي تدور بهم على المملكة في كل يوم مرة، فلا يفوتهم من المملكة شيء أصلا من ملك السماوات والأرض. فيدور الولاة وهؤلاء الحجاب والنقباء والسدنة كلهم في خدمة هؤلاء الولاة، والكل مسخرون في حقنا، إذ كنا المقصود من العالم، قال تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمٰوٰتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ﴾^(٢) وأنزل الله في التوراة: "يا ابن آدم؛ خلقت الأشياء من أجلك وخلقتك من أجلي".

وهكذا ينبغي أن يكون الملك يستشرف كل يوم على أحوال أهل ملكه، يقول تعالى: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾^(٣) لأنه يسأله من في السماوات والأرض بلسان حال ولسان مقال: ﴿وَلَا يُؤَدُّهُ﴾ حفظ العالم ﴿وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾^(٤) فما له شغل إلا بها. يقول تعالى: ﴿يُدَبِّرُ الْأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ﴾^(٥) ﴿يُدَبِّرُ الْأَمْرَ يُفَصِّلُ الْآيَاتِ﴾^(٦).

ولولا وجود الملك ما سمي الملك ملكا، فحفظه لملكه حفظه لبقاء اسم الملك عليه. وإن كان كما قال: ﴿إِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾^(٧) فما جاء باسم الملك. فإن أسماء الإضافة لا تكون إلا بالمضاف. فكل سلطان لا ينظر في أحوال رعيته، ولا يمشي بالعدل فيهم، ولا يعاملهم بالإحسان الذي يليق بهم؛ فقد عزل نفسه في^(٨) نفس الأمر.

(١) ص ١١٧

(٢) [الجن: ١٣]

(٣) [الرحمن: ٢٩]

(٤) [البقرة: ٢٥٥]

(٥) [السجدة: ٥]

(٦) [الرعد: ٢]

(٧) [آل عمران: ٩٧]

(٨) ص ١١٧ ب

يقول الفقهاء: "إنَّ الحاكم إذا فسق أو جار فقد انعزل شرعا" ولكن عندنا: انعزل شرعا فيما فسق فيه خاصة، لأنَّه ما حكم بما شرع له أن يحكم به. فقد أثبتهم رسول الله ﷺ ولاية مع جورهم فقال ﷺ: «فإن عدلوا فلکم ولهم وإن جاروا فلکم وعليهم» ونهى أن تُخرج يدا من طاعة^(١)، وما خصَّ بذلك واليا من وال. فلذلك زدنا "في عزله شرعا" إنما ذلك فيما فسق فيه.

فالمليك مأمور أن يحفظ نفسه من الخروج مما حدَّ له من الأحكام في رعاياه وفي نفسه، فإنَّه وال على نفسه «كلکم راع وكلکم مسئول عن رعيتہ» فالإنسان راع على نفسه فما زاد. ولذلك قال ﷺ: «إنَّ لنفسك عليك حقًا ولعينك عليك حقًا» الحديث. فمن لم يَف لمن بايعه بما بايعه عليه، فقد عزل نفسه وليس بملك، وإن كان حاكمًا. فما كلَّ حاكم يكون سلطانًا؛ فإنَّ السلطان من تكون له الحجَّة لا عليه.

ولهذا جعل الله الأفلاك تدور علينا كلَّ يوم دورة لتنظر الولاية ما تدعو حاجة الخلق إليهم، فيستدُّون الخلل وينقِّدون أحكام الله من كونه مريدا في خلقه لا من كونه آمرا. فينقِّدون أحكامه التي أمرهم -سبحانه- أن يُنقِّدوها فيهم -وهو القضاء والقدر في أزمان مختلفة- ف«كلَّ شيء بقضاء وقدر حتى العجز والكيس» ﴿وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُّسْتَظَرٌّ﴾^(٢) ﴿٣﴾ في اللوح المحفوظ، فما فيه إلَّا ما يقع. ولا يُنقِّد هؤلاء الولاية في العالم إلَّا ما فيه، والله على كلَّ شيء رقيب.

ومع هذا كلَّه فإنَّ الله له مع كلَّ واحد من المملكة^(٤) أمر خاص في نفسه، يعلمه الولاية والحجَّاب والنقباء. فهم لا يفقدون مشاهدة ذلك الوجه، ذلك ليعلموا ﴿أَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾^(٥) وأنَّه رقيب ﴿عَلَى كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ﴾^(٦) و﴿إِنَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ مُّحِيطٌ﴾^(٧).

ولمَّا جعل الله زمام هذه الأمور بأيدي هؤلاء الجماعة من الملائكة، وأقعد من أقعد منهم في برجه، ومسكنه الذي فيه تخت مُلكه، وأنزل من أنزل من الحجَّاب والنقباء إلى منازلهم في سماواتهم،

(١) "ونهى... طاعة" ثابتة في الهامش بقلم الأصل.

(٢) ص ١١٨

(٣) [القمر: ٥٣]

(٤) ق: "الملائكة" وصححت في الهامش: "المملكة".

(٥) [الطلاق: ١٢]

(٦) [الرعد: ٣٣]

(٧) [فصلت: ٥٤]

وجعل في كلّ سماء ملائكة مسخرة تحت أيدي هؤلاء الولاة، وجعل تسخيرهم على طبقات: فمنهم أهل العروج بالليل والنهار من الحقّ إلينا، ومثّا إلى الحقّ في كلّ صباح ومساء، وما يقولون إلّا خيرا في حقنا. ومنهم المستغفرون لمن في الأرض، ومنهم المستغفرون للمؤمنين، لغلبة الغيرة الإلهية عليهم، كما غلبت الرحمة على المستغفرين لمن في الأرض. ومنهم الموكّلون بإيصال الشرائع، ومنهم أيضا الموكّلون باللّمات، ومنهم الموكّلون بالإلهام، وهم الموصولون العلوم إلى القلوب. ومنهم الموكّلون بالأرحام، ومنهم الموكّلون^(١) بتصوير ما يكون الله في الأرحام، ومنهم الموكّلون بنفخ الأرواح، ومنهم الموكّلون بالأرزاق، ومنهم الموكّلون بالمطار؛ ولذلك قالوا: ﴿وَمَا مِثَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ﴾^(٢).

وما من حادث يُحدث الله في العالم، إلّا وقد وكلّ الله بإجرائه ملائكة، ولكن بأمر هؤلاء الولاة من الملائكة. كما منهم أيضا الصّاقات، والزاجرات، والتاليات، والمقسّيات، والمرسلات، والناشرات، والنازعات، والناشطات، والسابقات، والساجات، والملقيات، والمدبّرات. ومع هذا فما يزالون تحت سلطان هؤلاء الولاة، إلّا الأرواح المهتمة فهم خصائص الله، ومن دونهم فإنهم ينفذون أوامر الله في خلقه. ثم إنّ العامّة ما تشاهد إلّا منازلهم، والخاصّة يشهدونهم في منازلهم، كما، أيضا، تشاهد العامّة أجرام الكواكب ولا تشاهد أعيان الحجاب ولا النقباء.

وجعل الله في العالم العنصريّ خلقا من جنسهم؛ فمنهم^(٣) الرسل والخلفاء والولاة والملوك وولاة أمور العالم. وجعل الله بين أرواح هؤلاء الذين جعلهم الله ولاة في الأرض من أهلها، بينهم وبين هؤلاء الولاة في الأفلاك مناسبات ورقائق تمتدّ إليهم من هؤلاء الولاة بالعدل، مطهّرة من الشوائب، مقدّسة عن العيوب. فتقبل أرواح هؤلاء الولاة الأرضيين^(٤) منهم بحسب استعداداتهم: فمن كان استعدادة قويّا حسنا، قبل ذلك الأمر على صورته طاهرا مطهّرا، فكان والي عدل وإمام فضل. ومن كان استعدادة رديئا، قبل ذلك الأمر الطاهر، وردّه إلى شكله من الرداءة والقبّح، فكان والي جور ونائب ظلم وبخل؛ فلا يلومنّ إلّا نفسه.

(١) ص ١١٨ ب

(٢) [الصافات: ١٦٤]

(٣) ثابتة في الهامش بقلم الأصل.

(٤) ١١٩

فقد أُنْثُ لك سلطنة العالم العلويّ على العالم السفليّ، وكيف رتّب الله ملكه هذا الترتيب العجيب. وما ذكرنا من ذلك إلاّ الأمّهات لا غير، يقول الله تعالى: ﴿وَأَوْحَىٰ فِي كُلِّ سَمَاءٍ أَمْرَهَا﴾^(١) وقال: ﴿يَنْزِلُ الْأَمْرُ بِبَيْنَهُنَّ﴾^(٢) ويكفي هذا القدر من هذا الباب، ﴿وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ﴾^(٣).

وفي كتاب "التنزيلات الموصليّة" ذكرنا حديث هؤلاء الولاة والنوّاب والحجّاب، وما ولاهم الله عليه من التأثير في العالم العنصريّ الروحانيّ، من ذلك ما تعرّضنا لما تعطيه من الطبيعة والأمور البدنيّة، وتكلّمنا فيها على كلّ ما ذكرناه مفصّلاً في باب يوم الأحد، وهو باب الإمام. وبيّنا ما بيد كلّ نائب من السبعة النقباء في باب يوم الأحد وسائر الأيام إلى يوم السبت، وبيّنا مقامات أرواح الأنبياء عليهم السلام- في ذلك، وجعلنا هذه الألقاب الروحانيّة لأرواح الأنبياء - عليهم السلام- وبيّنا مراتبهم^(٤) في الرؤية والحجاب يوم القيامة، وما يتكلّمون به في أتباعهم من أهل السعادة والشقاء، وذلك منه في باب يوم الاثنين بلسان آدم وترجمة القمر، وجاء بديعا في شأنه. والله المؤيّد والموفق لا ربّ غيره.

(١) [فصلت: ١٢]

(٢) [الطلاق: ١٢]

(٣) [الأحزاب: ٤]

(٤) ص ١١٩ ب

الباب الحادي والستون في معرفة جهنم، وأعظم المخلوقات فيها عذابا، ومعرفة بعض العالم العلوي

إِنَّ السَّمَاءَ تَعُودُ رَتْقًا مِثْلَ مَا كَانَتْ وَأَنْجُمُهَا يَزُولُ ضِيَاؤُهَا
هَذَا لِيُنْصِفَكَ الْمُقِيمُ بِأَرْضِهَا وَعَلَيْهِ قَامَ عِمَادُهَا وَبَنَازُهَا
فَأَنْشَدُ خَلْقَ اللَّهِ الْأَمَّا بِهَا مَنْ كَانَ مِنْهَا خَلْقُهُ، فَسَمَاؤُهَا
تَكْسُوهُ حُلَّةٌ نَارِهِ مِنْ نُورِهَا فَلِذَاكَ يَعْظُمُ فِي النُّفُوسِ بِلَاؤُهَا

اعلم -عصمنا الله وإياك- أنَّ جهنم من أعظم المخلوقات، وهي ^(١) سجن الله في الآخرة، يُسَجَرُ فيه المعطلة والمشركون، وهي لهاتين الطائفتين دار مقامة، والكافرون والمنافقون وأهل الكبائر من المؤمنين، قال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَافِرِينَ حَصِيرًا﴾ ^(٢) ثم يخرج بالشفاعة من ذكرنا، وبالامتنان الإلهي من جاء النص الإلهي فيه.

وسُمِّيَتْ جهنم جهنم، لِيُعْدِ قَعْرُهَا. يقال: بَرَّ جَهَنَّمَ؛ إذا كانت بعيدة القعر. وهي تحوي على حرور وزمهير؛ ففيها البرد على أقصى درجاته، والحرور على أقصى درجاته. وبين أعلاها وقعرها خمس وسبعون مائة من السنين.

واختلف الناس في خلقها؛ هل خُلِقَتْ بَعْدَ أَمٍّ لَمْ تُخْلَقْ؟ والخلاف مشهور فيها. وكلُّ واحد من الطائفتين يَحْتَجُّ فيما ذهب إليه بما يراه حجة عنده، وكذلك اختلفوا في الجنة. وأمَّا عندنا وعند أصحابنا أهل الكشف والتعريف؛ فهما مخلوقتان غير مخلوقتين.

فأمَّا قولنا: مخلوقة؛ فكَرَجَلْ أَرَادَ أَنْ يَبْنِيَ دَارًا، فَأَقَامَ حِيطَانَهَا كُلَّهَا، الْحَاوِيَةَ عَلَيْهَا خَاصَّةً. فيقال قد بنى دارا، فإذا دخلها لم ير إلا سورا، دائرا على فضاء وساحة. ثم بعد ذلك ينشئ بيوتها على أغراض الساكنين فيها، من بيوت وغرف وسراييب وممالك ومخازن، وما ينبغي أن يكون فيها مما

(١) ص ١٢٠

(٢) [الإسراء: ٨]

يريده الساكِن، أن^(١) يجعل فيها من الآلات التي تستعمل في عذاب الداخل فيها.

وهي دائِر، حرورها هواء محترق، لا جمر لها سوى بني آدم، والأحجار المتخذة آلهة. والجنُّ لَهَا. قال -تعالى-: ﴿وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ﴾^(٢) وقال: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾^(٣) وقال -تعالى-: ﴿فَكَبِّبُوا فِيهَا هُمْ وَالْغَاوُونَ. وَجُنُودُ إِبْلِيسَ أَجْمَعُونَ﴾^(٤) وتحدث فيها الآلات بحدوث أعمال الجنِّ والإنس الذين يدخلونها.

وأوجدها الله بطالع الثور، ولذلك كان خَلْقُهَا في الصورة، صورة الجاموس، سَوَاء. هذا الذي يعوِّل عليه عندنا، وبهذه الصورة رآها أبو الحكم بن بَرَّجان في كشفه. وقد تُمَثِّل لبعض الناس من أهل الكشف، في صورة حيَّة، فيتخيَّل أنَّ تلك الصورة هي التي خلقها الله عليها، كأبي القاسم بن قسيٍّ وأمثاله.

ولَمَّا خلقها الله -تعالى- كان زحل في الثور، وكانت الشمس والأحمر في القوس، وكان سائر الداراري في الجدي، وخلقها الله -تعالى- من تجلِّي قوله في حديث مسلم: «جَعْتُ فلم تطعمني، وظمْتُ فلم تسقني، ومرضْتُ فلم تُعْذِنِي» وهذا أعظم نزول نزله الحقُّ إلى عباده في اللطف بهم. فمن هذه الحقيقة خُلِقَتْ جَهَنَّم، أعادنا الله وإياكم منها. فلذلك تجرَّث على الجبارة وقصمت المتكبرين.

وجميع ما يخلق فيها من الآلام التي يجدونها، الداخلون فيها، فمن صفة الغضب الإلهي. ولا^(٥) يكون ذلك إلا عند دخول الخلق فيها من الجنِّ والإنس متى دخلوها. وأمَّا إذا لم يكن فيها أحد من أهلها، فلا أَلَمَ فيها في نفسها، ولا في نفس ملائكتها، بل هي ومَن فيها من زبائنها في رحمة الله، منغمسون ملتذون يسبحون لا يفترون، يقول -تعالى-: ﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي وَمَنْ يَحِلِّ عَلَيْهِ غَضَبِي فَقَدْ هَوَى﴾^(٦) أي ينزل بكم غضبي. فأضاف الغضب إليه، وإذا نزل بهم

(١) ص ١٢٠ ب

(٢) [البقرة: ٢٤]

(٣) [الأنبياء: ٩٨]

(٤) [الشعراء: ٩٤، ٩٥]

(٥) ص ١٢١

(٦) [طه: ٨١]

كانوا محلًّا له. وجهم إنما هي مكان لهم، وهم النازلون فيها، وهم محلّ الغضب، وهو النازل بهم. فإنّ الغضب هنا، هو عين الألم.

فمن لا معرفة له ممن يدعي طريقتنا، ويريد أن يأخذ الأمر بالتمثيل والقوة والمناسبة في الصفات، فيقول: إنّ جهنم مخلوقة من القهر الإلهي، وإنّ الاسم القاهر هو ربّها، والمتجلّي لها. ولو كان الأمر كما قاله، لَشَعَلَهَا ذلك بنفسها، عمّا وُجِدَتْ له من التسلّط على الجبارة، ولم يتمكن لها أن تقول: ﴿هَلْ مِنْ مَّزِيدٍ﴾^(١) ولا أن تقول: «أكل بعضي بعضا». فنزول الحقّ برحمته إليها التي ﴿وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ﴾^(٢) وحنانه، وَسَعَ لها المجال في الدّعوى، والتسلّط على من تجرّ على من أحسن إليها هذا الإحسان. وجميع ما تفعله بالكفّار من باب شكر المنعم، حيث أنعم عليها. فما تعرف منه - سبحانه - إلّا النعمة المطلقة التي لا يشوبها ما يقابلها. فالناس غالطون في^(٣) شأن خلقها.

ومن أعجب ما روينا عن رسول الله ﷺ: «أنّ رسول الله ﷺ كان قاعدا مع أصحابه في المسجد، فسمعوا هذه عظيمة، فارتاعوا. فقال رسول الله ﷺ: أتعرفون ما هذه الهدّة؟ قالوا: الله ورسوله أعلم. قال: حَجَرٌ أُلْقِيَ من أعلى جهنّم منذ سبعين سنة، الآن وصل إلى قعرها، فكان وصوله إلى قعرها وسقوطه فيها هذه الهدّة».

فما فرغ من كلامه ﷺ إلّا والصراخ في دار منافق من المنافقين قد مات، وكان عمره سبعين سنة. فقال رسول الله ﷺ: «الله أكبر»؛ فعلم علماء الصحابة، أنّ هذا الحَجَر هو ذاك المنافق، وأنّه منذ خلقه الله يهوي في نار جهنّم، وبلغ عمره سبعين سنة، فلمّا مات حصل في قعرها.

قال -تعالى-: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ﴾^(٤) فكان سماعهم تلك الهدّة التي أسمعهم الله ليعتبروا. فانظر ما أعجب كلام النبوة!، وما ألطف تعريفه، وما أحسن إشارته، وما أعذب كلامه ﷺ.

ولقد سألت الله أن يمثّل لي من شأنها ما شاء، فمثّل لي حالة خصامهم فيها، وهو قوله -تعالى-

(١) [ق: ٣٠]

(٢) [الأعراف: ١٥٦]

(٣) ص ١٢١ ب

(٤) [النساء: ١٤٥]

: ﴿إِنَّ ذَلِكَ لَحَقٌّ تَخَاصُمُ أَهْلِ النَّارِ﴾^(١) وقوله -تعالى-: ﴿قَالُوا وَهُمْ فِيهَا يَخْتَصِمُونَ. تَأَلَّفَهُ إِن كُنَّا لَنَجِي ضَلَالِ مُبِينٍ﴾^(٢) لِضَلَالِهِمْ وَالْهَتَمِ^(٣) ﴿إِذْ نُسَوِّكُمْ بِرَبِّ الْعَالَمِينَ. وَمَا أَضَلَّنَا إِلَّا الْمَجْرُمُونَ﴾^(٤) وهم أهل النار الذين هم أهلها، الذين يقول الله فيهم: ﴿وَأَمْتَنُوا آيُهَا الْمَجْرُمُونَ﴾^(٥) يريد بالمجرمين؛ أهل النار الذين يعمرونها، ولا يخرجون منها. يمتازون عن الذين يخرجون منها بشفاعة الشافعين، وسابق العناية الإلهية في الموحدين.

فهذا مُثِّل لي في وقتٍ منها، فما شَبَّهْتُ خصامهم فيها إلا كخصام أصحاب الخلاف في مناظرتهم، إذا استدلل أحدهم. فإذا رأيت ذلك تذكرُ الحالة التي أطلعني الله عليها، ورأيت الرحمة كلها في التسليم والتلقي من النبوة، والوقوف عند الكتاب والسنة. ولقد عمي الناس عن قوله ﷺ: «عند نبي لا ينبغي تنازع»، وحضور حديثه ﷺ كحضوره، لا ينبغي أن^(٦) يكون عند إirاده تنازع، ولا يرفع السامع صوته عند سرد الحديث النبوي، فإن الله يقول: ﴿لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ﴾^(٧) ولا فرق عند أهل الله بين صوت النبي، أو حكاية قوله.

فما لنا إلا التهيؤ لقبول ما يرد به الحديث من كلام النبوة من غير جدال، سواء كان ذلك الحديث جواباً عن سؤال أو ابتداء كلام؛ فالوقوف عند كلامه في المسألة أو في النازلة واجب^(٨). فمتى ما قيل: قال الله، أو قال رسول الله ﷺ ينبغي أن يُقبل ويتأدب السامع، ولا يرفع صوته على صوت الحديث إذا^(٩) قال ما قال الله، أو سرد الحديث عن رسول الله ﷺ.

يقول الله -تعالى-: ﴿فَأَجِزْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ﴾^(١٠) وما تلاه إلا رسولُ الله ﷺ وما سَمِعَهُ السامع إلا منه. ثم إذا شاركه السامع في حال كلامه، فهو^(١١) ليس بسامع، فإنه من الآداب التي

(١) [ص: ٦٤]

(٢) [الشعراء: ٩٦، ٩٧]

(٣) ص ١٢٢

(٤) [الشعراء: ٩٨، ٩٩]

(٥) [يس: ٥٩]

(٦) من س، ه فقط

(٧) [الحجرات: ٢]

(٨) من ه فقط

(٩) ص ١٢٢ ب

(١٠) [التوبة: ٦]

(١١) من ه فقط

أَدَّبَ اللَّهُ نَبِيَّهٖ ﷺ قَوْلَهُ: ﴿وَلَا تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُقْضَىٰ إِلَيْكَ وَحْيُهُ﴾^(١) وَاللَّهُ يَقُولُ: ﴿لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ﴾^(٢) وَتَوَعَّدَ عَلَى ذَلِكَ بِحَبْطِ الْعَمَلِ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُ الْإِنْسَانُ، فَإِنَّهُ يَتَخَيَّلُ فِي رَدِّهِ وَخَصَامِهِ، أَنَّهُ يَذُبُّ عَنْ دِينِ اللَّهِ. وَهَذَا مِنْ مَكْرِ اللَّهِ الَّذِي قَالَ فِيهِ: ﴿سَنَسْتَدْرِجُهُمْ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ﴾^(٣) وَقَالَ: ﴿وَمَكَّرْنَا مَكْرًا وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾^(٤).

فَالْعَاقِلُ الْمُؤْمِنُ النَّاصِحُ نَفْسَهُ، إِذَا سَمِعَ مِنْ يَقُولُ: قَالَ اللَّهُ -تَعَالَى- أَوْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؛ فَلْيَنْصِتْ، وَيُضْغِ وَيَتَأَدَّبْ وَيَتَفَهَّمْ مَا قَالَ اللَّهُ أَوْ مَا قَالَ رَسُولُهُ ﷺ. يَقُولُ اللَّهُ: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾^(٥)، فَأَوْقِعِ التَّرَجِّيَّ مَعَ هَذِهِ الصِّفَةِ، وَمَا قَطَعَ بِالرَّحْمَةِ. فَكَيْفَ حَالُ مَنْ خَاصَمَ وَرَفَعَ صَوْتَهُ، وَدَاخَلَ التَّالِيَّ وَسَارِدَ الْحَدِيثَ النَّبَوِيَّ فِي الْكَلَامِ. وَأَرْجُو أَنْ يَكُونَ التَّرَجِّيُّ الْإِلَهِيُّ وَاجِبًا، كَمَا يَرَاهُ الْعُلَمَاءُ.

(رُؤْيَا غَيْبِيَّةٌ وَاكْتِشَافَاتٌ عِلْمِيَّةٌ):

وَلَمَّا عَايَنْتُ هَذَا الْمَحَلَّ رَأَيْتُ عَجَبًا؛ وَفِي هَذِهِ الرُّؤْيَا^(٦)، رَأَيْتُ اعْتِمَادَ الْمَاءِ عَلَى الْهَوَاءِ، وَهُوَ مِنْ عَجَبِ الْأَشْيَاءِ فِي عِمَارَةِ الْأَحْيَازِ. وَأَنَّ جَوْهَرَيْنِ لَا يَكُونَانِ فِي حَيْزٍ وَاحِدٍ. وَأَنَّ الْحَيْزَ لِمَنْ شَغَلَهُ. وَفِي هَذِهِ الرُّؤْيَا عِلْمْتُ إِبْطَالِ التَّوَالِدِ، وَأَنَّ الْحَرَكَةَ لِلْأَشْيَاءِ هُوَ اللَّهُ -تَعَالَى-، وَأَنَّ السَّبَبَ لَا أَثَرَ لَهُ فِي الْفِعْلِ جَمْلَةً وَاحِدَةً. وَفِي هَذِهِ الرُّؤْيَا عِلْمْتُ أَنَّ الْأَلْطَفَ أَقْوَى مِنَ الْأَكْثَفِ، فَإِنَّ الْهَوَاءَ أَلْطَفُ مِنَ الْمَاءِ بَلَا شَكٍّ، وَقَدْ مَنَعَهُ، وَلَمْ يَقَاوِمِهِ الْمَاءُ فِي الْقُوَّةِ، وَمَنَعَهُ مِنَ النُّزُولِ. فَإِنِّي رَأَيْتُ نَفْسِي فِي الْهَوَاءِ وَالْمَاءِ فَوْقِي، وَمَنَعَهُ الْهَوَاءُ مِنَ النُّزُولِ إِلَى الْأَرْضِ. وَفِي هَذِهِ الرُّؤْيَا عِلْمْتُ عُلُومًا جَمَّةً كَثِيرَةً.

وَفِي هَذِهِ الرُّؤْيَا، رَأَيْتُ مِنْ دَرَكَاتِ أَهْلِ النَّارِ، مِنْ كَوْنِهَا جَهَنَّمَ لَا مِنْ كَوْنِهَا نَارًا، مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يُطْلِعَنِي مِنْهَا. وَرَأَيْتُ فِيهَا مَوْضِعًا يُسَمَّى الْمُظْلِمَةَ، نَزَلْتُ فِي دَرَجِهِ نَحْوَ خَمْسَةِ أَدْرَاجٍ، وَرَأَيْتُ

(١) [طه: ١١٤]

(٢) [الحجرات: ٢]

(٣) [الأعراف: ١٨٢]

(٤) [النمل: ٥٠]

(٥) [الأعراف: ٢٠٤]

(٦) ص ١٢٣

مهايلكها، ثم رُجَّ بي في الماء علوًّا فاخرقته، وقد رأيت عجبا. وعلمت في أحوال مخاصمتهم، حيث يختصمون من الجحيم، وأنَّ ذلك الخصام هو نفس عذابهم في تلك الحال، وأنَّ عذابهم في جهنم ما هو من جهنم، وإنما جهنم دار سكناهم وسجنهم، والله يخلق الآلام فيهم متى شاء، فعذابهم من الله وهم محلُّ له.

وخلق الله لجهنم ﴿سَبْعَةُ أَبْوَابٍ لِّكُلِّ بَابٍ مِّنْهُمْ جُزْءٌ﴾ من العالم ومن العذاب ﴿مَقْسُومٌ﴾^(١) وهذه الأبواب السبعة^(٢) مفتحة، وفيها باب ثامن مغلق لا يُفتح، وهو باب الحجاب عن رؤية الله تعالى-. وعلى كلِّ باب ملك من الملائكة؛ ملائكة السماوات السبع، عرفتُ أسماءهم هنالك، وذهبتُ عن حِفظي إلَّا إسماعيل، فهو بقي على ذِكْري.

وأما الكواكب كلها، فهي في جهنم مظلمة الأجرام، عظيمة الخلق. وكذلك الشمس والقمر، والطلوع والغروب لهما في جهنم دائما. فشمسها شارقة لا مشرقة، والتكوينات عن سيرها بحسب ما يليق بتلك الدار من الكائنات، وما تغيَّر فيها من الصور، في التبديل والانتثار، ولهذا قال - تعالى -: ﴿النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا﴾^(٣) والحالة مستمرة. ففي البرزخ يكون العرض، وفي الدار الآخرة يكون الدخول.

فذوات الكواكب فيها صورتها صورة الكسوف عندنا سواء. غير أنَّ وزن تلك الحركات في تلك الدار خلاف ميزانها اليوم. فإنَّ كسوفها ما ينجلي، وهو كسوف في ذاتها لا في أعيننا، والهواء فيها فيه تطيف، فيحول بين الأبصار وبين إدراك الأنوار كلها. فتبصر الأعيُن الكواكب المنتثرة، غير نيِّرة الأجرام. كما نعلم قطعا أنَّ الشمس هنا في ذاتها نيِّرة، وأنَّ الحجاب القمريُّ هو الذي منع البصر أن يدركها أو يدرك نور القمر أو ما كان مكسوبا. ولهذا في زمان كسوف شيء منها في موضع يكون في موضع آخر أكثر من^(٤) ذلك، وفي موضع آخر لا يكون منه شيء.

فلما اختلفت الأبصار في إدراك ذلك لاختلاف الأماكن، علمنا قطعا أنَّ ثمَّ أمرا عارضا عرض في الطريق، حال بين البصر وبينها، أو بين نورها، كالقمر يحول بينك وبين إدراك جِرم الشمس،

(١) [الحجر: ٤٤]

(٢) ص ١٢٣ ب

(٣) [غافر: ٤٦]

(٤) ص ١٢٤

وظلُّ الأرض يحول بينك وبين نور القمر، لا بينك وبين جِرمه، مثل ما حال القمر بينك وبين جِرم الشمس، وذلك بحسب ما يكون منك وتكون منه. وهكذا سائر الكواكب ﴿وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾^(١) كما أنَّ أكثر الناس لا يؤمنون. فإنَّ ذلك الكسوف كلّه على اختلاف أنواعه خشوعٌ من المكسوف عن تجلِّ إلهي حصل له.

وحدَّ جهنّم، بعد الفراغ من الحساب، ودخول أهل الجنة الجنة من مُقَرَّر فلَك الكواكب الثابتة إلى أسفل سافلين. فهذا كلّه يزيد في جهنّم، مما هو الآن ليس مخلوقا فيها، ولكن ذلك مُعَدُّ حتى يظهر. إلا الأماكن التي قد عيّنها الله من الأرض فإنّها ترجع إلى الجنة يوم القيامة، مثل الروضة التي بين منبر رسول الله ﷺ وبين قبره ﷺ، وكلّ مكان عيّنه الشارع، وكلّ نهر، فإنَّ ذلك كلّه يصير إلى الجنة، وما بقي فيعود نارا كلّه، وهو من جهنّم.

ولهذا كان يقول عبد الله بن عمر، إذا رأى البحر، يقول: "يا بحر؛ متى تعود نارا؟"، وقال - تعالى:- ﴿وَإِذَا الْبِحَارُ سُجِّرَتْ﴾^(٢) أي^(٣) أُجِّجَتْ نارا، من سُجِّرَتْ التَّنَوَّر؛ إذا أَوْقَدَتْهُ. وكان ابن عمر يكره الوضوء بماء البحر، ويقول: التيمّم أعجب إليّ منه.

ولو كشف الله عن أبصار الخلق اليوم، لرأوه يتأجج نارا. ولكنّ الله يظهر ما يشاء ويخفي ما يشاء، لنعلم ﴿أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾^(٤). وأكثر ما يجري هذا لأهل الورع، فيرى الطعامَ الحرامَ -صاحبُ الورع، المحفوظ- خنزيرا، أو عذرة، والشرابَ خمرا، لا يشكّ فيما يراه. ويراه جليسه قُرْصَةً خبز طيبة، ويرى الشراب ماء عذبا.

فيا ليت شعري مَنْ هو صاحب الحسّ الصحيح من صاحب الخيال؟ هل الذي أدرك الحكم الشرعيّ صورة؟ أو هل الذي أدرك المحسوس في العادة على حاله؟

وهذا مما يقوّي مذهب المعتزلة، في أنّ القبيح قبيحٌ لنفسه، والحسن حسنٌ لنفسه، وأنّ الإدراك الصحيح إنما هو لمن أدرك الشراب الحرام خمرا. فلولا أنّه قبيحٌ لنفسه، ما صحّ هذا

(١) [غافر: ٥٧]

(٢) [التكوير: ٦]

(٣) ص ١٢٤ ب

(٤) [الطلاق: ١٢]

الكشف لصاحبه. ولو كان فعله عين تعلّق الخطاب بالحرمة والقبح، ما ظهر ذلك الطعام خنزيرا، فإنّ الفعل ما وقع من المكلف فإنّ الله أظهر له صورته، وأنّه قبيح حتى لا يُقدّم على أكله، وهذا بعينه يُتصوّر فيمن يدركه طعاما على حاله في العادة، ولكن هذا أحقّ في الشرع.

فيعلم قطعاً أنّ الذي يراه طعاما على عادته، قد^(١) حيل بينه وبين حقيقة حكم الشرع فيه بالقبح. ولو كان الشيء قبيحا بالتقييد الوضعي، لم يصدق قول الشارع في الإخبار عنه أنّه قبيح أو حسن. فإنّه خبر بالشيء على خلاف ما هو عليه. فإنّ الأحكام أخبار بلا شكّ، عند كلّ عاقل عارف بالكلام. فإنّ الله أخبرنا أنّ هذا حرام وهذا حلال، ولذا قال -تعالى- في ذمّ من قال عن الله ما لم يقل: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ لِتَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ﴾^(٢) فإنّه الحقّ الحكم بالخبر، لأنّه خبر بلا شكّ.

إلا أنّه ليس في قوّة البشر في أكثر الأشياء، إدراك قبح الأشياء ولا حسنها. فإذا عرفنا الحقّ بها عرفناها، ومنها ما يُدرِك قبحه عقلا، في عرفنا -مثل الكذب وكفر المنعم- وحسنه عقلا: مثل الصدق وشكر المنعم.

وكون الإثم يتعلّق ببعض أنواع الصدق، والأجر يتعلّق ببعض أنواع الكذب، فذلك لله؛ يعطي الأجر على ما شاءه من قبح وحسن. لا يدلّ ذلك على حسن الشيء ولا قبحه. الكذب في نجاة مؤمن من هلاك يؤجر عليه الإنسان، وإن كان الكذب قبيحا في ذاته. والصدق، كالغيبة يآثم بها الإنسان، وإن كان الصدق حسنا في ذاته. فذاك أمر شرعي يعطي فضله من شاء، ويمنعه من شاء، كما قال: ﴿يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾^(٣).

واعلم^(٤) أنّ أشدّ الخلق عذابا في النار إبليس الذي سنّ الشرك، وكلّ مخالفة. وسبب ذلك أنّه مخلوق من النار، فعذابه بما خُلِق منه.

ألا ترى النّفس؛ به تكون حياة الجسم الحساس، فإذا مُنع بالشنق أو الخنق خروج ذلك

(١) ص ١٢٥

(٢) [النحل: ١١٦]

(٣) [البقرة: ١٠٥]

(٤) ص ١٢٥ ب

النفس، انعكس راجعا إلى القلب، فأحرقه من ساعته، فهلك حينه. فبالنفس كانت حياته وبه كان هلاكه، وهلاكه على الحقيقة بالنفس من كونه متنفسا لا من كونه ذا نفس، ولا من كونه متنفسا فقط بل من كونه يجذب بالقوة الجاذبة نفس الهواء البارد إلى قلبه، ويُخرج بالقوة الدافعة النفس الحار المحرق من قلبه، فسبب هذه الأحوال بها تكون حياته.

فإن الذي يُرمى في النار هو متنفس، ولكن لا يخلو من أحد الوجهين: إمّا أنه لا يتنفس في النار، فتكون حالته حالة المشنوق، الذي يُخنق بالحبل، فيقتله نفسه. وإمّا أن يتنفس، فيجذب بالقوة الجاذبة هواء ناريا محرقا، إذا وصل إلى قلبه أحرقه. فلهذا قلنا في سبب الحياة، هذه الأمور كلها.

فعذاب إبليس في جهنم بما فيها من الزمهرير، فإنه يقابل النار الذي هو أصل نشأة إبليس، فيكون عذابه بالزمهرير، وبما هو نار مركبة. ففيه من ركن الهواء والماء والتراب. فلا بد أن يتعذب بالنار على قدر مخصوص. وعامة عذابه بما يناقض ما هو الغالب عليه^(١) في أصل خلقه. والنار ناران: نار حسية وهي المسلطة على إحساسه وحيوانيته وظاهر جسمه وباطنه. ونار معنوية: وهي التي تطلع على الأفئدة، وبها يتعذب روحه المدبر لهيكله، الذي أمر فعصى. فمخالفته عذبه، وهي عين جملة بمن استكبر عليه.

فلا عذاب على الأرواح أشد من الجهل، فإنه عنب كله. ولهذا سمي "يوم التغابن" يريد يوم عذاب النفوس، فيقول: ﴿يَحْسَرْتُ عَلَى مَا قَرَرْتُ﴾^(٢)، وهو "يوم الحسرة" يقول: يوم الكشف، من حسرت عن الشيء إذا كشف عنه، فكأنه يقول: يا ليتني حسرت عن هذا الأمر في الدنيا، فأكون على بصيرة من أمري، فيغتنب في نفسه.

والتغابن يدرك في ذلك اليوم الكل: الطائع والعاصي. فالطائع يقول: يا ليتني بذلت جهدي، ووفيت حق استطاعتي، وتدبرت كلام ربي، فعملت بمقتضاه. مع كونه سعيدا. والمخالف يقول: يا ليتني لم أخالف ربي، فيما أمرني به ونهاني. فذلك يوم التغابن. وسيأتي هذا في باب يوم القيامة - إن شاء الله-.

(١) ص ١٢٦

(٢) [الزمر: ٥٦]

ولَمَّا أَعْلَمْنَاكَ بِمَرْتَبَةِ النَّفْسِ وَالتَّنَفُّسِ، إِنَّمَا جِئْنَا بِهِ لَتَعْلَمَ أَنَّ جَهَنَّمَ، لَمَّا اخْتَصَّ بِآلَامِ أَهْلِهَا صِفَةُ
الْغَضَبِ الْإِلَهِيِّ، وَاخْتَصَّ بِوُجُودِهَا التَّنَزُّلَ الرَّحْمَانِيَّ الْإِلَهِيَّ، وَجَاءَ فِي الْخَبَرِ الصَّحِيحِ: «نَفْسُ
الرَّحْمَنِ» مَشْعَرًا بِصِفَةِ الْغَضَبِ، فَكَانَ التَّنَفُّسُ مَلْحَقًا^(١) صِفَةِ الْغَضَبِ بِمَنْ حَلَّ بِهِ. وَلِهَذَا لَمَّا أَتَى:
«نَفْسُ الرَّحْمَنِ مِنْ قِبَلِ الْيَمَنِ» حَلَّ الْغَضَبُ الْإِلَهِيُّ بِالْكَفَّارِ بِالْقَتْلِ وَالسَّيْفِ الَّذِي أَوْقَعَتْ بِهِمُ
الْأَنْصَارُ، فَتَنَفَّسَ اللَّهُ بِذَلِكَ عَنْ دِينِهِ وَنَبِيِّهِ ﷺ فَإِنَّ ذَا الْغَضَبِ، إِذَا وَجَدَ عَلَى مَنْ يَرْسِلُ غَضَبَهُ،
تَنَفَّسَ عَنْهُ مَا يَجِدُهُ مِنَ الْغَضَبِ.

وَأَكْمَلَ الصُّورَةَ فِي مُحَمَّدٍ ﷺ فَقَامَ بِهِ عَلَى الْكَفَّارِ، لِأَجْلِ رَدِّهِمْ كَلِمَةَ اللَّهِ، صِفَةُ الْغَضَبِ. فَتَنَفَّسَ
الرَّحْمَنُ عَنْهُ بِمَا أَمَرَهُ بِهِ مِنَ السَّيْفِ، وَنَفَّسَ عَنْهُ بِأَصْحَابِهِ وَأَنْصَارِهِ، فَوَجَدَ الرَّاحَةَ. فَإِنَّهُ وَجَدَ حَيْثُ
يَرْسِلُ غَضَبَهُ. فَافْهَمْ مِنْ هَذَا آلَامَ أَهْلِ النَّارِ، وَالصُّورَةَ الْحُجَابِيَّةَ الْمُحَمَّدِيَّةَ عَلَى الْغَضَبِ الْإِلَهِيِّ عَلَى
أَعْدَاءِ اللَّهِ، وَأَنَّ الْآلَامَ أُرْسِلَتْ عَلَى الْأَعْدَاءِ فَقَامَتْ بِهِمْ، وَنَفَّسَ اللَّهُ عَنْ دِينِهِ وَهُوَ أَمَرَهُ وَكَلَامَهُ،
وَهُوَ عَيْنُ عِلْمِهِ فِي خَلْقِهِ، وَعِلْمُهُ ذَاتُهُ، جَلَّ وَتَعَالَى. وَقَدْ بَيَّنَّا لَكَ أَمْرَ جَهَنَّمَ مِنْ حَيْثُ مَا هِيَ دَارٌ؛
فَلَنَبَيِّنَ -إِنْ شَاءَ اللَّهُ- فِي الْبَابِ الَّذِي يَلِي هَذَا الْبَابَ، مَرَاتِبَ أَهْلِ النَّارِ.

ثُمَّ أَعْلَمَ أَنَّ اللَّهَ قَدْ جَعَلَ فِيهَا مِائَةَ دَرَكٍ، فِي مَقَابِلَةِ دَرَجِ الْجَنَّةِ. وَلِكُلِّ دَرَكٍ قَوْمٌ مُخْصَوْنَ،
لَهُمْ مِنَ الْغَضَبِ الْإِلَهِيِّ الْحَالِّ بِهِمْ، آلَامٌ مُخْصَوَةٌ. وَإِنَّ الْمَتَوَلِّيَّ عَذَابَهُمْ مِنَ الْوَلَاةِ الَّذِينَ ذَكَرْنَاهُمْ فِي
الْبَابِ قَبْلَ هَذَا مِنْ هَذَا الْكِتَابِ: الْقَائِمُ، وَالْإِقْلِيدُ، وَالْحَامِدُ^(٢)، وَالنَّائِبُ^(٣)، وَالسَّادِنُ، وَالْجَابِرُ.
فَهَؤُلَاءِ الْأَمْلاَكُ مِنَ الْوَلَاةِ، هُمُ الَّذِينَ يَرْسِلُونَ عَلَيْهِمُ الْعَذَابَ، بِإِذْنِ اللَّهِ -تَعَالَى-. وَمَالِكٌ هُوَ الْخَازِنُ.
وَأَمَّا بَقِيَّةُ الْوَلَاةِ مَعَ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ ذَكَرْنَاهُمْ، وَهُمْ: الْخَائِرُ، وَالسَّائِقُ، وَالْمَاتِحُ، وَالْعَادِلُ، وَالْدَائِمُ،
وَالْحَافِظُ.

فَإِنَّ جَمِيعَهُمْ يَكُونُونَ مَعَ أَهْلِ الْجَنَانِ، وَخَازِنُ الْجَنَانِ: رِضْوَانٌ. وَإِمْدَادُهُمْ^(٤) إِلَى أَهْلِ النَّارِ مِثْلُ
إِمْدَادِهِمْ إِلَى أَهْلِ الْجَنَّةِ. فَإِنَّهُمْ يَمْدُونَهُمْ بِحَقَائِقِهِمْ. وَحَقَائِقُهُمْ لَا تَخْتَلِفُ. فَتَقْبَلُ كُلُّ طَائِفَةٍ مِنْ أَهْلِ
الدَّارَيْنِ مِنْهُمْ بِحَسَبِ مَا تَعْطِيهِمْ نَشَائِئُهُمْ، فَيَقَعُ الْعَذَابُ بِمَا بِهِ يَقَعُ النِّعَمُ، مِنْ أَجْلِ الْمَحَلِّ، كَمَا قُلْنَا

(١) ص ١٢٦ ب

(٢) ص ١٢٧

(٣) ق، س: الحروف المعجمة مَحْمَلَةٌ عَدَا نَقْطَةً تَحْتَ الْحَرْفِ قَبْلَ الْآخِرِ فِي ق، وَنَقْطَةً فَوْقَ الْحَرْفِ الْآخِرِ فِي س. وَمَا أَثْبَتْنَاهُ هُنَا.

(٤) ق: "وَمَوَادُّهُمْ" وَمَقَابِلُهَا فِي الْهَامِشِ بِقَلَمِ الْأَصْلِ: "وَأِمْدَادُهُمْ".

في المبرود: إِنَّهُ يَتَنَعَّم بِحَرِّ الشَّمْسِ، والمحروور يتعذب بحَرِّ الشَّمْسِ. فنفس ما وقع به النعيم، به عينه وقع به الألم عند الآخر.

فَاللَّهُ يَنْشِئُ نَشْأَةَ النَّعْمَاءِ، كما قال تعالى- في حَقِّ الْأَبْرَارِ: ﴿تَعْرِفُ فِي وُجُوهِِهِمْ نَضْرَةَ النَّعِيمِ﴾^(١) أي هم في خلقهم على هذه الصفة، ونشأة أهل النار تخالف نشأة أهل الجنان. فَإِنَّ نَشْأَةَ الْجَنَّةِ إِنَّمَا هُوَ مِنَ الْحَقِّ -سبحانه- على أيدي الولاية خاصة، ونشأة أهل النار على أيدي الولاية والمحجّاب والنقباء والسدنة على كثرتهم، فَإِنَّهُ لَا يَحْصِي عَدَدَهُمْ إِلَّا اللَّهُ. ولكلّ ملك منهم في هذه النشأة الدنياوية ونشأة النار ونشأة أهلها حُكْمٌ سَخَّرَهُ اللَّهُ فِي ذَلِكَ، فهم كالفعلّة في المملكة، وإنشاء الدار المبنية. وسيأتي -إن شاء الله- ذِكْرُ^(٢) الْجَنَّةِ وما فيها ﴿وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ﴾^(٣).

(١) [المطففين: ٢٤]

(٢) ص ١٢٧ ب

(٣) [الأحزاب: ٤]

الباب الثاني والستون في مراتب أهل النار

مَرَاتِبُ النَّارِ بِالْأَعْمَالِ تَمْتَّازُ
بُوزْنِ "أَفْعَالٍ" قَدْ جَاءَ الْعَذَابُ لَهُ
لَا يَخْرُجُونَ مِنَ النَّارِ وَلَوْ خَرَجُوا
فَذَلُّهُمْ كَوْنُهُمْ فِي النَّارِ مَا بَرَحُوا
فِي قَوْلِنَا، إِنْ تَأَمَّلْتُمْ لِيَذِي نَظَرٍ
فِيهِ اخْتِصَارٌ بَدِيعٌ لَفُظُهُ حَسَنٌ
قَالَ الْجَلِيلُ لِأَهْلِ الْحَقِّ بَيْنَهُمْ
مِثْلَ (١) الْمُلُوكِ تَرَاهُمْ فِي نَعِيمِهِمْ
وَمِنْ جُسُومِهِمْ فِي النَّارِ تَحْسِبُهُمْ
وَلَيْسَ فِيهَا اخْتِصَاصَاتٌ وَإِعْجَازُ
بُشْرَى وَإِنْ عَذِّبُوا فِيهَا بِمَا حَازُوا
تَعَذَّبُوا فَلَهُمْ ذُلٌّ وَإِعْزَازُ
وَعِزُّهُمْ مَا لَهُ حَدٌّ إِذَا جَازُوا
مُحَقِّقٍ فِي عُلُومِ الْوَهْبِ، إِعْجَازُ
فِيهِ لَطَائِفُ آيَاتٍ وَإِعْجَازُ
يَا أَيُّهَا الْمُجْرِمُونَ الْيَوْمَ، فَاثْتِازُوا
وَلِبْسُهُمْ عِنْدَ أَهْلِ الْكَشْفِ أَخْزَارُ (٢)
كَانَتْهُمْ مِثْلَ مَا قَدْ قَالَ: أَعْجَازُ (٣)

قولنا "بوزن أفعال" أريد قوله تعالى: ﴿لَيَبْلُغَنَّ فِيهَا أَكْثَابًا﴾ (٤) وهو من أوزان جمع القلّة، فإنّ أوزان جمع القلّة أربعة: أفعل مثل أكلب، وأفعل مثل أحقاب، وفعلة مثل فنية، وأفعلة مثل أحمرة. وجمع ذلك بعض الأدباء في بيت من الشعر فقال:

بِأَفْعَلٍ وَبِأَفْعَالٍ وَأَفْعَلَةٍ
وَفِعْلَةٍ يُجْمَعُ الْأَذْنَى مِنَ الْعَدَدِ

يقول الله تعالى- من كرمه لإبليس، وعموم رحمته، حين قال له: ﴿أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ لَنْ أَخرتنَ إِلَى يَوْمِ الْفَيْصَةِ لِأَحْتَنِكَنَّ ذُرِّيَّتَهُ إِلَّا قَلِيلًا﴾. قَالَ أَذْهَبَ فَمَنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاءُكُمْ جَزَاءً مَوْفُورًا. وَأَسْتَغْفِرُ مَنْ أَسْطَغَفْتَ مِنْهُمْ بِصَوْتِكَ وَأَجْلِبَ عَلَيْهِمْ بِخِيلِكَ وَرَجِلِكَ وَشَارِكُهُمْ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ وَعَدْتُهُمْ (٥) فما جاء إبليس إلا بأمر الله تعالى- فهو أمر

(١) ص ١٢٨

(٢) أخزاز من الخز: الحزير

(٣) إشارة إلى الآية الكريمة: كَانَتْهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ [القمر: ٢٠]

(٤) [النبا: ٢٣]

(٥) [الإسراء: ٦٢ - ٦٤]

إلهي يتضمن وعيدا وتهديدا، وكان ابتلاءً شديدا في حقنا، ليريه -تعالى- أن في ذريته من ليس لإبليس عليه سلطان ولا قوة.

ثم^(١) إن الذين خذلهم الله من العباد، جعلهم طائفتين: طائفة لا تضرهم الذنوب التي وقعت منهم، وهو قوله: ﴿وَاللَّهُ يَعْذُكُم مِّنْهُ وَفَضْلًا﴾^(٢) فلا تمسهم النار بما تاب الله عليهم، واستغفار الملائكة لهم، ودعائه لهذه الطائفة. وطائفة أخرى ﴿فَأَخَذَهُمُ اللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ﴾^(٣) والذين أخذهم الله بذنوبهم، قسمهم بقسمين: قسم أخرجهم الله من النار بشفاعاة الشافعين، وهم أهل الكبار من المؤمنين، وبالعبادة الإلهية؛ وهم أهل التوحيد بالنظر العقلي. وقسم آخر أبقاهم الله في النار.

وهذا القسم، هم أهل النار الذين هم أهلها. وهم المجرمون خاصة، الذين يقول الله فيهم: ﴿وَأَمْتَرُوا أَلْيَوْمَ أَيُّهَا الْمَجْرُمُونَ﴾^(٤) أي المستحقون بأن يكونوا أهلاً لسكنى هذه الدار، التي هي جهنم يعمرونها، ممن يخرج منها إلى الدار الآخرة، التي هي الجنة.

وهؤلاء المجرمون أربع طوائف، كلها في النار لا يخرجون منها: وهم المتكبرون على الله، كفرعون وأمثاله ممن ادعى الربوبية لنفسه، ونفاها عن الله فقال: ﴿يَأْتِيهَا الْمَلَأُ مَا عَلِمْتُ لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرِي﴾^(٥) وقال: ﴿أَنَا رَبُّكُمْ الْأَعْلَى﴾^(٦) يريد أنه ما في السماء إله غيري، وكذلك نمرود، وغيره.

والطائفة الثانية: المشركون، وهم الذين يجعلون مع الله إلهاً آخر، فقالوا: ﴿مَا تَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾^(٧) وقالوا: ﴿أَجْعَلِ الْأَلْهَةَ إِلَٰهًا وَاحِدًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجَبٌ﴾^(٨).

والطائفة^(٩) الثالثة المعطلة، وهم الذين نقوا الإله جملة واحدة، فلم يثبتوا إلهاً للعالم، ولا من

(١) ص ١٢٨ ب

(٢) [البقرة: ٢٦٨]

(٣) [آل عمران: ١١]

(٤) [يس: ٥٩]

(٥) [القصص: ٣٨]

(٦) [النازعات: ٢٤]

(٧) [الزمر: ٣]

(٨) [ص: ٥]

(٩) ص ١٢٩

العالم.

والطائفة الرابعة المنافقون، وهم الذين أظهروا الإسلام، من إحدى هؤلاء الطوائف الثلاث^(١)، للقهر الذي حكم عليهم، فخافوا على دماءهم وأموالهم وذرائعهم، وهم في نفوسهم على ما هم عليه، من اعتقاد هؤلاء الطوائف الثلاث.

فهؤلاء أربعة أصناف، هم الذين هم أهل النار لا يخرجون منها، من جنّ وإنس. وإنما كانوا أربعة؛ لأنّ الله -تعالى- ذكر عن إبليس، أنّه يأتينا من بين أيدينا ومن خلفنا وعن أيماننا وعن شمائلنا. فيأتي للمشرك من بين يديه، ويأتي للمعطل من خلفه، ويأتي إلى المتكبر من عن يمينه، ويأتي إلى المنافق من عن شماله، وهو الجانب الأضعف، فإنّه أضعف الطوائف. كما أنّ الشمال أضعف من اليمين. وجعل المتكبر من اليمين لأنّه محلّ القوّة، فتكبر لقوّته التي أحسّها من نفسه. وجاء للمشرك من بين يديه، فإنّه رأى، إذ كان بين يديه، جهة عينيّة، فأثبت وجود الله، ولم يقدر على إنكاره، فجعله إبليس يشرك مع الله في ألوهيته. وجاء للمعطل من خلفه؛ فإنّ الخلف ما هو محلّ النظر، فقال له: "ما ثمّ شيء" أي: ما في الوجود إلّه.

ثمّ قال الله -تعالى- في جهنّم: ﴿لَهَا سَبْعَةُ أَبْوَابٍ لِّكُلِّ بَابٍ مِنْهُمْ جُزْءٌ مَّقْسُومٌ﴾^(٢) فهذه أربع^(٣) مراتب لهم، من كلّ باب من أبواب جهنّم جزء مقسوم؛ وهي منازل عذابهم. فإذا ضربت الأربعة التي هي المراتب التي دخل عليهم منها إبليس، في السبعة الأبواب، كان الخارج ثمانية وعشرين منزلاً. وكذلك جعل الله المنازل التي قدرها الله للإنسان المفرد، وهو القمر وغيره من السيّارة الخنّس الكنّس تسير فيها وتنزلها، لإيجاد الكائنات. فيكون عند هذا السير ما يتكوّن من الأفعال، في العالم العنصريّ. فإنّ هذه السيّارة قد انحصرت في أربع طبائع، مضروبة في ذواتها، وهنّ سبعة. فخرج منها منازلها الثمانية والعشرون. ذلك بتقدير العزيز العليم، كما قال: ﴿كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾^(٤).

وكان مما ظهر عن هذا التسيير الإلهي في هذه الثمانية والعشرين، وجود ثمانية وعشرين حرفاً،

(١) ق: "الثلاثة" ثمّ صححت.

(٢) [الحجر: ٤٤]

(٣) ص ١٢٩ ب

(٤) [الأنبياء: ٣٣]

أَلَّفَ اللهُ الكَلِمَاتِ مِنْهَا، وَظَهَرَ الْكُفْرَ فِي الْعَالَمِ وَالْإِيمَانَ، بَأَن تَكَلَّمَ كُلُّ شَخْصٍ بِمَا فِي نَفْسِهِ مِنْ إِيْمَانٍ وَكُفْرٍ وَكَذِبٍ وَصَدَقٍ، لِتَقُومَ الْحِجَّةُ لِلَّهِ عَلَى عِبَادِهِ ظَاهِرًا بِمَا تَلْفَظُوا بِهِ، وَوَكَّلَ بِهِمْ مَلَائِكَةً يَكْتُبُونَ مَا تَلْفَظُوا بِهِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿كَرَامًا كَتَبْتَيْنِ﴾^(١) وَقَالَ: ﴿مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾^(٢).

فَجَعَلَ مَنَازِلَ النَّارِ ثَمَانِيَةً وَعِشْرِينَ مَنَزَلًا. وَجَهَّمَ كُلَّهَا مَائَةً دَرَكٍ، مِنْ أَعْلَاهَا إِلَى أَسْفَلِهَا؛ نِظَائِرَ دَرَجِ الْجَنَّةِ الَّتِي يَنْزِلُ فِيهَا السَّعْدَاءُ. وَفِي كُلِّ دَرَكٍ^(٣) مِنْ هَذِهِ الدَّرَكَاتِ ثَمَانِيَةٌ وَعِشْرُونَ مَنَزَلًا. فَإِذَا ضَرَبْتَ ثَمَانِيَةً وَعِشْرِينَ فِي مَائَةٍ كَانَ الْخَارِجُ مِنْ ذَلِكَ أَلْفَيْنِ وَثَمَانِمِائَةٍ مَنَزَلٍ، فَهِيَ الثَّمَانِيَةُ وَالْعِشْرُونَ مَائَةً. فَمَا بَرَحَتْ الثَّمَانِيَةُ وَالْعِشْرُونَ تَصْحَبُنَا وَهَذِهِ مَنَازِلُ النَّارِ.

فَلِكُلِّ طَائِفَةٍ مِنَ الْأَرْبَعِ، سَبْعُمِائَةٍ نَوْعٍ مِنَ الْعَذَابِ. وَهُمْ أَرْبَعُ طَوَائِفٍ، فَالْمَجْمُوعُ ثَمَانٍ وَعِشْرُونَ مَائَةً نَوْعٍ مِنَ الْعَذَابِ، كَمَا لِأَهْلِ الْجَنَّةِ سَوَاءٌ، مِنَ الثَّوَابِ يَبَيِّنُ ذَلِكَ فِي صِدْقَاتِهِمْ: ﴿كَمَثَلِ حَبَّةٍ أُتْبِتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنْبُلَةٍ مِائَةُ حَبَّةٍ﴾^(٤) فَالْمَجْمُوعُ سَبْعُمِائَةٍ. وَهُمْ أَرْبَعُ^(٥) طَوَائِفٍ: رُسُلٌ، وَأَنْبِيَاءٌ، وَأَوْلِيَاءٌ، وَمُؤْمِنُونَ. فَلِكُلِّ مُتَصَدِّقٍ مِنْ هَؤُلَاءِ الْأَرْبَعَةِ سَبْعُمِائَةُ ضِعْفٍ مِنَ النِّعَمِ فِي عَمَلِهِمْ. فَانْظُرْ مَا أَعْجَبَ الْقُرْآنُ فِي بَيَانِهِ الشَّافِي، وَمَوَازِنَتِهِ فِي خَلْقِهِ فِي الدَّارَيْنِ -الْجَنَّةِ وَالنَّارِ- لِإِقَامَةِ الْعَدْلِ عَلَى السَّوَاءِ: فِي بَابِ جَزَاءِ النِّعَمِ وَجَزَاءِ الْعَذَابِ!.

فَبِهَذَا الْقَدْرِ يَقَعُ الْإِشْتِرَاكُ بَيْنَ أَهْلِ الْجَنَّةِ وَأَهْلِ النَّارِ، لِلتَّسَاوِي فِي عَدَدِ الدَّرَجِ وَالْدَرَكِ. وَيَقَعُ الْإِمْتِيَازُ بِأَمْرٍ آخَرَ؛ وَذَلِكَ أَنَّ النَّارَ امْتَاَزَتْ عَنِ الْجَنَّةِ، بِأَنَّهُ لَيْسَ فِي النَّارِ دَرَكَاتٌ اخْتِصَاصٌ لِلْهِئَةِ، وَلَا عَذَابٌ اخْتِصَاصٌ لِلْهِئَةِ مِنَ اللَّهِ. فَإِنَّ اللَّهَ مَا عَرَفْنَا قَطًّا أَنَّهُ اخْتَصَّ بِنِقْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ، كَمَا أَخْبَرَنَا أَنَّهُ ﴿يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ﴾^(٦) وَبِفَضْلِهِ. فَالْجَنَّةُ فِي نِعْمَتِهَا مُخَالَفٌ^(٧) لِمِيزَانِ عَذَابِ أَهْلِ النَّارِ. فَأَهْلُ النَّارِ مُعَذَّبُونَ بِأَعْمَالِهِمْ لَا غَيْرَ، وَأَهْلُ الْجَنَّةِ يَنْعَمُونَ بِأَعْمَالِهِمْ، وَبِغَيْرِ أَعْمَالِهِمْ، فِي جَنَّاتِ الْإِخْتِصَاصِ.

(١) [الإنطار: ١١]

(٢) [ق: ١٨]

(٣) ص ١٣٠

(٤) [البقرة: ٢٦١]

(٥) ق: أربعة.

(٦) [البقرة: ١٠٥]

(٧) ص ١٣٠ ب

فلأهل السعادة ثلاث جنّات: جنّة أعمال، وحنّة اختصاص، وحنّة ميراث. وذلك أنّه ما من شخص من الجنّ والإنس إلّا وله في الجنّة موضع، وفي النار موضع، وذلك لإمكانه الأصليّ. فإنّه قبل كونه؛ يمكن أن يكون له البقاء في العدم، أو يوجد. فمن هذه الحقيقة له قبول النعم وقبول العذاب. فالجنّة تطلب الجميع، والجميع يطلبها. والنار تطلب الجميع والجميع يطلبها. فإنّ الله يقول: ﴿وَلَوْ شَاءَ لَهَدَّيْكُمْ أَجْمَعِينَ﴾^(١) أي أنتم قابلون لذلك، ولكن حقّت الكلمة، وسبق العلم ونفذت المشيئة. فلا رادّ لأمره، ولا معقّب لحكمه.

فينزل أهل الجنّة في الجنّة على أعمالهم، ولهم جنّات الميراث؛ وهي التي كانت لأهل النار لو دخلوا الجنّة، ولهم جنّات الاختصاص. يقول الله -تعالى-: ﴿تِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي نُورِثُ مِنْ عِبَادِنَا مَنْ كَانَ تَقِيًّا﴾^(٢) فهذه الجنّة التي حصلت لهم بطريق الورث من أهل النار الذين هم أهلها، إذ لم يكن في علم الله أن يدخلوها. ولم يقل في أهل النار؛ إنهم يرثون من النار أماكن أهل الجنّة لو دخلوا النار، وهذا من سبق الرحمة بعموم فضله سبحانه.

فما^(٣) نزل من نزل في النار من أهلها إلّا بأعمالهم. ولهذا يبقى فيها أماكن خالية، وهي الأماكن التي لو دخلها أهل الجنّة عمروها. فيخلق الله خلقا يعمرونها، على مزاج لو دخلوا به الجنّة تعذبوا. وهو قوله ﷺ: «فيضع الجبّار فيها قدمه، فتقول: قطّ قطّ» أي حسبي حسبي.

فإنّه -تعالى- يقول لها: ﴿هَلِ امْتَلَأْتَ وَتَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ﴾^(٤) فإنّه قال للجنّة والنار: «لكلّ واحدة منكما ملؤها»، فما اشترط لها إلّا أن يملأها خلقا، وما اشترط عذاب من يملأها بهم، ولا نعيمهم. وإنّ الجنّة أوسع من النار بلا شك، فإنّ ﴿عَرْضُهَا السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾^(٥) فما ظنّك بطولها. فهي للنار كمحيط الدائرة، مما يحوي عليه. وفي "التنزيلات الموصليّة" رسمناها وبيّناها على ما هي عليه، في نفسها في باب يوم الاثنين. والنار عرضها قدر الخطّ الذي يميّز قطري دائرة فلك الكواكب الثابتة. فأين هذا الضيق من تلك السعة؟

[١] [النحل: ٩]

[٢] [مريم: ٦٣]

[٣] ص ١٣١

[٤] [ق: ٣٠]

[٥] [آل عمران: ١٣٣]

وسبب هذا الاتساع؛ جنات الاختصاص الإلهي. فورد في الخبر؛ أنه يبقى أيضا في الجنة أماكن ما فيها أحد، فيخلق الله خلقا للنعيم، يعمرها بهم. وهو أن يضع الرحمن فيها قدمه. وليس ذلك إلا في جنات الاختصاص. ﴿فَالْحُكْمُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْكَبِيرِ﴾^(١) ﴿يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾^(٢). فمن^(٣) كرمه أنه - تعالى - ما أنزل أهل النار إلا على أعمالهم خاصة.

وأما قوله - تعالى -: ﴿زِدْنَاهُمْ عَذَابًا فَوْقَ الْعَذَابِ﴾^(٤) فذلك لطائفة مخصوصة، وهم "الأمّة المضلّون" يقول - تعالى -: ﴿وَلَيَحْمِلُنَّ أَثْقَالَهُمْ وَأَثْقَالًا مَّعَ أَثْقَالِهِمْ﴾^(٥) وهم الذين أضلّوا العباد، وأدخلوا عليهم الشبهة المضلة، فحادوا بها عن سواء السبيل، فضلّوا وأضلّوا. وقالوا لهم: ﴿اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَايَكُمْ﴾ يقول الله: ﴿وَمَا هُمْ بِحَمِلِينَ مِنْ خَطَايِهِمْ مِّنْ شَيْءٍ إِنَّهُمْ لَكَذِبُونَ﴾^(٦) في هذا القول، بل هم حاملون خطاياهم. والذين أضلّوهم يحملون أيضا خطاياهم، وخطايا هؤلاء مع خطاياهم. ولا ينقص هؤلاء من خطاياهم من شيء.

يقول ﷺ: «مَنْ سَنَّ سَنَةً سَيِّئَةً فَلَهُ وَزَرُهَا وَوزر من عمل بها دون أن ينقص ذلك من أوزارهم شيئا» فهو قوله: ﴿ثُمَّ أَزْدَادُوا كُفْرًا﴾^(٧) فهؤلاء قيل فيهم: ﴿زِدْنَاهُمْ عَذَابًا فَوْقَ الْعَذَابِ﴾^(٨) فما أنزلوا من النار إلا منازل استحقاق. بخلاف الجنة؛ فإن أهل الجنة أنزلوا فيها منازل استحقاق مثل الكفار في النار بأعمالهم، وأنزلوا أيضا منازل وراثة، ومنازل اختصاص. وليس ذلك في أهل النار.

ولا بدّ لأهل النار من فضل الله ورحمته في نفس النار بعد انقضاء مدّة موازنة أزمان العمل، فيفقدون الإحساس بالآلام في نفس النار^(٩)، لأنهم ليسوا بخارجين من النار أبدا، فلا يموتون

(١) [غافر: ١٢]

(٢) [البقرة: ١٠٥]

(٣) ص ١٣١ ب

(٤) [النحل: ٨٨]

(٥) [العنكبوت: ١٣]

(٦) [العنكبوت: ١٢]

(٧) [آل عمران: ٩٠]

(٨) [النحل: ٨٨]

(٩) ص ١٣٢

فيها ولا يحبون. فتتخدر جوارحهم بإزالة الروح الحساس منها. وتَم طائفة يعطيهم الله بعد انقضاء موازنة المدد، بين العذاب والعمل، نعيما خياليا مثل ما يراه النائم، وجلده كما قال تعالى: ﴿كَلَّمَ نَضَجَتْ جُلُودُهُمْ﴾^(١) هو كما قلنا حذرُها، فزمان النضج والتبديل يفقدون الآلام، لأنه إذا انقضى زمان الإنضاج، خمدت النار في حقهم، فيكونون في النار «كالأمة التي دخلتها وليست من أهلها، فأماهم الله فيها إماتة، فلا يُحْسِنون بما تفعله النار في أبدانهم» الحديث بكلامه ذكره مسلم في صحيحه، وهذا من فضل الله ورحمته.

وأما أبواب جهنم؛ فقد ذكر الله من صفات أصحابها بعض ما ذكر. ولكن من هؤلاء الأربع الطوائف الذين هم أهلها ومن خرج بالشفاعة أو العناية ممن دخلها، فقد جاء ببعض ما وصف الله به من دخلها من الأسباب الموجبة لذلك، وهي: باب الجحيم، وباب سقر، وباب السعير، وباب الحطمة، وباب لظى، وباب الحامية، وباب الهاوية.

وسُميت الأبواب بصفات ما وراءها، مما أعدت له. ووُصِف الداخلون فيها بما ذكر الله - تعالى - في مثل قوله في لظى إنها ﴿تَدْعُوا مَنْ أَدْبَرَ وَتَوَلَّى. وَجَمَعَ فَأَوْعَى﴾^(٢) وقال ما يقول أهل سقر إذا قيل لهم: ﴿مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرٍ. قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمَصْلِينَ. وَلَمْ نَكُ نُطْعِمِ الْمِسْكِينَ. وَكُنَّا نَحْوُ مَعَ الْخَائِضِينَ. وَكُنَّا نَكْذِبُ بَيِّنَاتٍ﴾^(٣). وقال في أهل الجحيم: ﴿يَكْذِبُونَ﴾^(٤) بَيِّنَاتٍ. وَمَا يَكْذِبُ بِهِ إِلَّا كُلُّ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ﴾^(٥) فوصفهم^(٦) بالإثم والاعتداء، ثم قال فيهم: ﴿ثُمَّ إِنَّهُمْ لَصَالُوا الْجَحِيمِ. ثُمَّ يُقَالُ هَذَا الَّذِي كُنْتُمْ بِهِ تُكَذِّبُونَ﴾^(٧) وهكذا في الحطمة والسعير، وغير ذلك مما جاء به القرآن أو السنة.

فهذا قد ذكرنا الأمهات والطبقات. وأما مناسبات الأعمال لهذه المنازل، فكثيرة جدا، يطول الشرح فيها، ولو شرعنا في ذلك طال علينا المدى، فإنّ المجال رحب، ولكن الأعمال المذكورة،

(١) [النساء: ٥٦]

(٢) ص ١٣٢ ب

(٣) [المعارج: ١٧، ١٨]

(٤) [المدثر: ٤٢ - ٤٦]

(٥) "إنهم يكذبون" في ق: إنه يكذب.

(٦) [المطففين: ١١، ١٢]

(٧) ق: فوصفه

(٨) [المطففين: ١٦، ١٧]

والعذاب عليها مذكور. فمتى وقفت على شيء من ذلك، وكنت على نور من ربك وبينك، فإن الله يطلعك عليه بكرمه.

والذي شرطنا في هذا الباب وترجمنا عليه، إنما كان ذكر المراتب، وقد ذكرناها وبينناها، ونهنا على مواضع يحول فيها نظر الناظر، من كتابي هذا، من الآيات التي استشهدنا بها في هذا الباب من أوله، من أمر الله إبليس بما ذكر له، فهل له من امتثال ذلك الأمر الإلهي أمر يعود عليه منه، من حيث ما هو ممثّل أم لا؟ وأشبه هذه التنبيهات^(١)، إن وقفت لذلك، عثرت على علوم جمّة إلهية مما يختص بأهل الشقاء والنار، وهذا القدر في هذا الباب كافٍ، ﴿وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ﴾^(٢).

(١) ص ١٣٣

(٢) [الأحزاب: ٤]. وفي الهامش بقلم الشيخ الأكبر: "بلغ قراءة لظهير الدين محمود، عليّ. وكتب ابن العربي".

الباب الثالث والستون في معرفة بقاء الناس في البرزخ بين الدنيا والبعث

بَيْنَ الْقِيَامَةِ وَالْدُّنْيَا لِذِي نَظَرٍ مَرَاتِبُ بَرَزَخِيَّاتٍ لَهَا سُورٌ
تَحْوِي عَلَى حُكْمٍ مَا قَدْ كَانَ صَاحِبُهَا قَبْلَ الْمَمَاتِ عَلَيْهِ الْيَوْمَ فاعْتَبِرُوا
لَهَا عَلَى الْكُلِّ أَقْدَامٌ وَسُلْطَنَةٌ تُبْدي الْعَجَائِبَ لَا تُبْقِي وَلَا تَذَرُ
لَهَا مَجَالٌ رَحِيبٌ فِي الْوُجُودِ بِلا تَقْيِيدٍ وَهِيَ لَا عَيْنٌ وَلَا أَثَرُ
تَقُولُ لِلْحَقِّ: "كُنْ" وَالْحَقُّ خَالِفُهَا فَكَيْفَ يُخْرِجُ عَنْ أَحْكَامِهَا بَشَرًا!
فِيهَا الْعُلُومُ وَفِيهَا كُلُّ قَاصِمَةٍ فِيهَا الدَّلَائِلُ وَالْإِتْجَارُ وَالْعَبَرُ
لَوْ لَا (١) الْخَيَالُ لَكُنَّا الْيَوْمَ فِي عَدَمٍ وَلَا انْقَضَى - عَرَضٌ فِينَا وَلَا وَطَرُ
"كَأَنَّ" سُلْطَانُهَا إِنْ كُنْتَ تَعْقِلُهَا الشَّرْعُ جَاءَ بِهِ وَالْعَقْلُ وَالنَّظَرُ
مِنَ الْحُرُوفِ لَهَا كَأَفِ الصِّفَاتِ فَمَا تَنَفَّكَ عَنْ صُورٍ إِلَّا أَتَتْ صُورُ

قولنا: "كَأَنَّ سُلْطَانُهَا" برفع سلطانها، أي "سلطان الخيال" هو عين "كَأَنَّ" وهو معنى قوله
ﷺ: «اعبد الله كأنك تراه» فهي (كَأَنَّ) خبرٌ وسلطانها مبتدأ، تقدير الكلام: سلطان حضرة
الخيال من الألفاظ هو "كَأَنَّ".

اعلم أنَّ البرزخ عبارة عن أمرٍ فاصل بين أمرين، لا يكون متطرفاً أبداً. كالخط الفاصل بين
الظلِّ والشمس وبقوله -تعالى-: ﴿مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ. بَيْنَهُمَا بَرْزَخٌ لَا يَبْغِيَانِ﴾ (٢) ومعنى لا
يبغيان: أي لا يختلط أحدهما بالآخر، وإن عجز الحسُّ عن الفصل بينهما، والعقل يقضي أنَّ بينهما
حاجزاً (٣) يفصل بينهما. فذلك الحاجز المعقول، هو البرزخ. فإن أدرك بالحسِّ فهو أحد الأمرين؛
ما هو البرزخ. وكلُّ أمرين يفتقران -إذا تجاورا- إلى برزخ، ليس هو عين أحدهما، وفيه قوَّة كلِّ
واحد منهما.

(١) ص ١٣٣ ب

(٢) [الرحمن: ١٩، ٢٠]

(٣) ق: حاجز

ولمّا^(١) كان البرزخُ أمراً فاصلاً بين معلوم وغير معلوم، وبين معدوم وموجود، وبين منفيّ ومثبت، وبين معقول وغير معقول؛ سُميّ برزخاً اصطلاحاً. وهو معقول في نفسه، وليس (ذاك) إلّا الخيال. فإنّك إذا أدركته -وكنت عاقلاً- تعلم أنّك أدركت شيئاً وجوديّاً، وقع بصرك عليه، وتعلم قطعاً بدليل أنّه ما ثمّ شيء رأساً وأصلاً. فما هو هذا الذي أثبتّ له شيءيّة وجوديّة، ونفيّها عنه في حال إثباتك إيّاها؟

فالخيال لا موجود ولا معدوم، ولا معلوم ولا مجهول، ولا منفيّ ولا مثبت. كما يدرك الإنسان صورته في المرآة يعلم قطعاً أنّه أدرك صورته بوجه، ويعلم قطعاً أنّه ما أدرك صورته بوجه، لمّا يرى فيها من الدقّة إذا كان جُرم المرآة صغيراً، ويعلم أنّ صورته أكبر من التي رأى بما لا يتقارب. وإذا كان جُرم المرآة كبيراً فيرى صورته في غاية الكبر، ويقطع أنّ صورته أصغر ممّا رأى، ولا يقدر أن ينكر أنّه رأى صورته، ويعلم أنّه ليس في المرآة صورته، ولا هي بينه وبين المرآة، ولا هو انعكاس شعاع البصر إلى الصورة المرئية فيها من خارج، سواء كانت صورته أو غيرها. إذ لو كان كذلك لأدرك الصورة على قدرها، وما هي عليه. وفي رؤيتها في السيف من الطول أو العرض يتبيّن لك ما ذكرنا، مع علمه أنّه رأى صورته بلا^(٢) شكّ، فليس بصادق ولا كاذب، في قوله: "إنّه رأى صورته، ما رأى صورته".

فما تلك الصورة المرئية؟ وأين محلّها؟ وما شأنها؟ فهي منفيّة ثابتة، موجودة معدومة، معلومة مجهولة. أظهر الله -سبحانه- هذه الحقيقة لعبده صُربَ مثال، ليعلم ويتحقّق أنّه إذا عجز وحرّ في درك حقيقة هذا -وهو من العالم، ولم يحصل عنده علم بحقيقته- فهو بخالفها أعجز، وأجمل، وأشدّ حيرة. ونبه بذلك أنّ تجلّيات الحقّ له أرقّ وألطف معنى، من هذا الذي قد حارت العقول فيه، وعجزت عن إدراك حقيقته، إلى أن بلغ عجزها أن تقول: هل لهذا ماهيّة، أو لا ماهيّة له؟ فإنّها لا تلحقه بالعدم المحض -وقد أدرك البصر شيئاً ما- ولا بالوجود المحض -وقد علمت أنّه ما ثمّ شيء- ولا بالإمكان المحض.

والى مثل هذه الحقيقة يصير الإنسان في نومه وبعد موته، فيرى الأعراض صوراً قائمة بنفسها،

(١) ص ١٣٤

(٢) ص ١٣٤ ب

تخاطبه ويخاطبها، أجسادا لا يشكّ فيها. والمكاشف يرى في يقظته ما يراه النائم في حال نومه والميت بعد موته، كما يرى في الآخرة صور الأعمال توزن مع كونها أعراضا، ويرى الموت كبشا أملح يُذبح، والموت نسبة مفارقة عن اجتماع. فسبحان من يُجهل فلا يُعلم، ويُعلم فلا^(١) يُجهل ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾^(٢).

ومن الناس من يدرك هذا المتخيّل بعين الحسّ، ومن الناس من يدركه بعين الخيال، وأعني في حال اليقظة. وأمّا في النوم فبعين الخيال قطعاً. فإذا أراد الإنسان أن يفِرّق في حال يقظته حيث كان، في الدنيا أو يوم القيامة، فليُنظر إلى المتخيّل وليقيّده بنظره، فإن اختلفت عليه أكوّان المنظور إليه، لاختلافه في التكوينات، وهو لا ينكر أنّه ذلك بعينه، ولا يقيّده النظر عن اختلاف التكوينات فيه، كالناظر إلى الحرباء في اختلاف الألوان عليها، فذلك عين الخيال بلا شكّ، ما هو عين الحسّ فأدركت الخيال بعين الخيال لا بعين الحسّ.

وقليلٌ من يتفصّل إلى هذا ممن يدّعي كشف الأرواح الناريّة والنوريّة، إذا تمثّل لعينه صوراً مدرّكة، لا يدري بما أدركها: هل بعين الخيال أو بعين الحسّ؟ وكلاهما - أعني الإدراكين - بحاسّة العين، فإنّها تعطي الإدراك بعين الخيال وبعين الحسّ، وهو علم دقيق، أعني العلم بالفصل بين العينين، وبين حاسّة العين وعين الحسّ. وإذا أدركت العين المتخيّل، ولم تغفل عنه، ورأته لا تختلف عليه التكوينات، ولا رأته في مواضع مختلفة معاً في حال واحدة، والذات واحدة، لا يشكّ فيها، ولا انتقلت ولا تحوّلت في أكوّان مختلفة^(٣)، فيعلم أنّها محسوسة لا متخيّلة، وأنّه أدركها بعين الحسّ لا بعين الخيال.

ومن هنا تعرف إدراك الإنسان في المنام ربّه - تعالى - وهو مُنَزَّه عن الصورة والمثال، وضبط الإدراك إيّاه وتقييده. ومن هنا تعرف ما ورد في الخبر الصحيح من كون الباري يتجلّى في أدنى صورة من التي رأوه فيها، وفي تحوّلها في صورة يعرفونها، وقد كانوا أنكروه وتعوّذوا منه. فتعلم بأيّ عين تراه. فقد أعلمتك أنّ الخيال يُدرّك بنفسه. نريد بعين الخيال، أو يدرك بالبصر، وما الصحيح في ذلك حتى نعلم عليه؟ ولنا في ذلك:

(١) ص ١٣٥

(٢) [آل عمران: ٦]

(٣) ص ١٣٥ ب

إِذَا تَجَلَّى حَيِّي بِأَيِّ عَيْنٍ أَرَاهُ
بِعَيْنِهِ لَا بَعِي فَمَا يَرَاهُ سِوَاهُ

تنزيها لمقامه، وتصديقا بكلامه، فإنه القائل: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْبَصَرُ﴾^(١) ولم يخص دارا من دار. بل أرسلها آية مطلقة ومسألة معينة محققة، فلا يدركه سِوَاهُ. فبعينه -سبحانه- أراه، في الخبر الصحيح: «كنت بصره الذي يبصر به».

فتيقظ -أيها الغافل النائم- عن مثل هذا وانتبه، فلقد فتحتُ عليك بابا من المعارف، لا تصل إليه الأفكار، لكن تصل إلى قبوله العقول: إمّا بالعناية الإلهية، أو بجلاء القلوب بالذكر والتلاوة. فيقبل العقل ما^(٢) يعطيه التجلي، ويعلم أن ذلك خارج عن قوة نفسه من حيث فكره، وأن فكره لا يعطيه ذلك أبدا. فيشكر الله -تعالى- الذي أنشأه نشأة يقبل بها مثل هذا، وهي نشأة الرسل والأنبياء، وأهل العناية من الأولياء. وذلك ليعلم أن قبوله أشرف من فكره. فتحقق -يا أخي- بعد هذا من يتجلى لك من خلف هذا الباب، فهي مسألة عظيمة حارت فيها الألباب.

ثم إنَّ الشارع وهو الصادق، سمى هذا الباب الذي هو الحضرة البرزخية التي ننقل إليها بعد الموت، ونشهد نفوسنا فيها بالصُّور والناقور. والصُّور هنا جمع صورة -بالصاد- فينْفَخ في الصُّور، ويُنْقَر في الناقور، وهو هو بعينه واختلفت عليه الأسماء لاختلاف الأحوال والصفات، واختلفت الصفات فاختلفت الأسماء، فصارت أَسْمَاؤُهُ كـ"هو" يحار فيها من عادته (أن) يَفْلي الحقائق ولا يرمي منها بشيء. فإنه لا يتحقق له أن النقر أصل في وجود اسم الناقور، أو الناقور أصل في وجود اسم النقر، كمسألة النحوي: هل الفعل مشتق من المصدر، أو المصدر مشتق من الفعل. ثم فارق (الصوفي المحقق) مسألة النحوي بشيء آخر، حتى لا يشبه مسألة النحوي في الاشتقاق، بقوله: ﴿نَفَخَ فِي الصُّورِ﴾^(٣) ولم يقل في المنفوخ فيه. فهل كونه صُورا أصل في^(٤) وجود النفخ؟ أو وجود نفخ أو هل النفخ أصل في وجود اسم الصُّور؟

(١) [الأعلام: ١٠٣]

(٢) ص ١٣٦

(٣) [المؤمنون: ١٠١]

(٤) ص ١٣٦ ب

ولَمَّا ذكر الله تعديل صورة الإنسان قال: ﴿وَنَفَخْتُ فِيهِ﴾^(١) وقال في عيسى عليه السلام قبل خلق صورته: ﴿فَنَفَخْنَا فِيهَا مِنْ رُوحِنَا﴾^(٢) فظهرت الصورة، فوقعت الحيرة: ما هو الأصل؟ هل الصورة (أصل) في وجود النفخ، أو النفخ (أصل) في وجود الصورة؟ فهذا من ذلك القبيل، ولا سيما وجبريل عليه السلام في الوقت المذكور (كان) في حال التمثل بالبشر، ومريم قد تخيلت أنه بشر، فهل أدركته بالبصر الحسي، أو بعين الخيال؟ فتكون^(٣) (عليها السلام) ممن أدرك الخيال بالخيال. وإذا كان هذا، فينفتح عليك ما هو أعظم، وهو: هل في قوّة الخيال أن يعطي صورة حسية حقيقية؟ (وعندئذ) فلا يكون للحس فضل على الخيال، لأنّ الحس يعطي الصوّر للخيال، فكيف يكون المؤثر فيه مؤثرا فيمن هو مؤثر فيه؟ فما هو مؤثر فيما هو مؤثر فيه. وهذا محال عقلا. فتفظّن لهذه الكنوز، فإن كنت حصّلتها ما يكون في العالم أغنى منك، إلّا من يساويك في ذلك.

واعلم أنّ رسول الله ﷺ لَمَّا سئل عن الصوّر؛ ما هو؟ فقال ﷺ: «هو قرن من نور ألقمه إسرافيل» فأخبر أنّ شكله شكل القرن، فوصف بالسعة والضيق، فإنّ القرن واسع ضيق. وهو عندنا على^(٤) خلاف ما يتخيّله أهل النظر، في الفرق بين ما هو أعلى القرن وأسفله، ونذكره - إن شاء الله - بعد هذا في هذا الباب.

فاعلم أنّ سعة هذا القرن في غاية السعة، لا شيء من الأكوان أوسع منه، وذلك أنّه يحكم بحقيقته على كلّ شيء وعلى ما ليس بشيء، ويتصوّر العدم المحض، والمحال والواجب والإمكان، ويجعل الوجود عدما والعدم وجودا، وفيه يقول النبي ﷺ أي من حضرة هذا: «اعبد الله كأنك تراه» «والله في قبلة المصلّي» أي تخيّل في قبلك، وأنت تواجهه لتراقبه وتستحي منه، وتلزم الأدب معه في صلاتك، فإنّك إن لم تفعل هذا أسأت الأدب.

فلولا أنّ الشارع علم أنّ عندك حقيقة تسمّى الخيال، لها هذا الحكم، ما قال لك: «كأنك تراه»

(١) [الحجر: ٢٩]

(٢) [الأنبياء: ٩١]

(٣) ق: "فتكن" وصححت في الهامش بقلم الأصل: فتكون.

(٤) ص ١٣٧

ببصرك، فإنّ الدليل العقليّ يمنع من "كأنّ" فإنّه يحيل بدليله التشبيه، والبصر ما^(١) أدرك شيئاً سوى الجدار. فعلمنا أنّ الشارع خاطبك، أن تتخيّل أنّك تواجه الحقّ في قبلك، المشروع لك استقبالتها، والله يقول: ﴿فَأَيُّكُمْ تَوَلَّوْا فَنَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾^(٢) ووجه الشيء حقيقته وعينه، فقد صوّر الخيال من استحيل عليه بالدليل العقليّ الصورة والتصوّر، فلهذا كان واسعاً.

وأما^(٣) ما فيه (أي الخيال) من الضيق، فإنّه ليس في وسع الخيال أن يقبل أمراً من الأمور الحسّية والمعنوية والنسب والإضافة وجلال الله وذاته، إلّا بالصورة. ولو رام أن يدرك شيئاً من غير صورة، لم تعط حقيقته ذلك، لأنّه عين الوهم، لا غيره. فمن هنا هو ضيق في غاية الضيق، فإنّه لا يجرد المعاني عن الموادّ أصلاً. ولهذا كان الحسّ أقرب شيء إليه، فإنّه من الحسّ أخذ الصورة، وفي الصور الحسّية يجليّ المعاني، فهذا من ضيقه. وإنما كان هذا حتى لا يتّصف بعدم التقييد، وبإطلاق الوجود، وبالفعل لما يريد، إلّا الله -تعالى- وحده ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾^(٤).

فالخيال أوسع المعلومات، ومع هذه السعة العظيمة التي يحكم بها على كلّ شيء، قد عجز أن يقبل المعاني مجرّدة عن الموادّ كما هي في ذاتها. فيرى العلم في صورة لبن أو عسل وخمر ولؤلؤ، ويرى الإسلام في صورة قبة وعمد، ويرى القرآن في صورة سمن وعسل، ويرى الدين في صورة قيد، ويرى الحقّ في صورة إنسان، وفي صورة نور. فهو الواسع الضيق، والله واسع على الإطلاق، عليم بما أوجد الله عليه خلقه، كما قال -تعالى-: ﴿أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى﴾^(٥) أي بين الأمور على ما هي عليه بإعطاء كلّ شيء خلقه.

وأما كون القرن من نور، فإنّ النور سبب الكشف والظهور، إذ لولا النور ما^(٦) أدرك البصر شيئاً، فجعل الله هذا الخيال نورا يدرك به تصوّر كلّ شيء، أي أمر كان، كما ذكرناه. فنوره ينفذ في العدم المحض فيصوّره وجوداً، فالخيال أحقّ باسم النور من جميع المخلوقات الموصوفة بالنورية. فنوره لا يشبه الأنوار، وبه تدرك التجليات، وهو نور عين الخيال، لا نور عين الحسّ، فافهم.

(١) ق: فما

(٢) [البقرة: ١١٥]

(٣) ص ١٣٧ ب

(٤) [الشورى: ١١]

(٥) [طه: ٥٠]

(٦) ص ١٣٨

فإنّه ينفك معرفة كونه (أي الخيال) نورا، فتعلم الإصابة فيه، ممن لا يعلم ذلك وهو الذي يقول هذا خيال فاسد، وذلك لعدم معرفة هذا القائل بإدراك النور الخيالي الذي أعطاه الله -تعالى-. كما أنّ هذا القائل يُخْطِئُ الحسّ في بعض مدرّكاته، وإدراكه صحيح، والحكم لغيره (وهو الفكر) لا إليه. فالحاكم أخطأ لا الحسّ. كذلك الخيال؛ أدرك بنوره ما أدرك، وما له حكم، وإنما الحكم لغيره وهو العقل. فلا يُنسب إليه الخطأ، فإنّه ما ثمّ خيال فاسد قطّ، بل هو صحيح كلّّه.

وأما أصحابنا فغلطوا في هذا "القرن" فأكثر العقلاء جعل أضيّقه المركز، وأعلاه (=أوسع) الفلك الأعلى، الذي لا فلك فوقه. وأنّ الصّور التي يحوي عليها (هي) صوّر العالم، فجعلوا واسع القرن (هو) الأعلى، وضيّقه (هو) الأسفل من العالم. وليس الأمر كما زعموا. بل لَمَّا كان الخيال كما قلنا، يصوّر الحقّ فمن دونه من العالم حتى العدم، كان أعلاه الضيّق^(١) وأسفله الواسع، وهكذا خلقه الله. فأول ما خلق منه الضيّق، وآخر ما خلق منه ما اتّسع، وهو الذي يلي رأس الحيوان.

ولا شك أنّ حضرة الأفعال والأكوان أوسع، ولهذا لا يكون للعارف اتّساع في العلم، إلّا بقدر ما يعلمه من العالم.. ثمّ إنّّه إذا أراد أن ينتقل إلى العلم بأحدية الله -تعالى- لا يزال يرقى من السعة إلى الضيّق، قليلا قليلا، فتقلّ علومه كلّما رقى في العلم بذات الحقّ كشفا، إلى أن لا يبقى له معلوم إلّا الحقّ وحده، وهو أضيّق ما في القرن. فصيّقه هو الأعلى على الحقيقة، وفيه الشرف التام.. وهو الأوّل الذي يظهر منه إذا أثبتّه الله في رأس الحيوان، فلا يزال يصعد على صورته من الضيّق، وأسفله يتّسع، وهو لا يتغيّر عن حاله، فهو المخلوق الأوّل.

ألا ترى الحقّ -سبحانه- أوّل ما خلق القلم، أو قلّ العقل، كما قال. فما خلق إلّا واحدا، ثمّ أنشأ الخلق من ذلك الواحد، فاتّسع العالم. وكذلك العدد: منشؤه من الواحد، ثمّ الذي يقبل الثاني لا من الواحد الوجود، ثمّ يقبل التضعيف والتركيب في المراتب، فيتّسع اتّساعا عظيما إلى ما لا يتناهى، فإذا انتهت فيه من الاتّساع إلى حدٍّ ما من الآلاف، وغيرها، ثمّ تطلب الواحد الذي نشأ منه العدد، لا تزال في ذلك تقلّل العدد، ويزول عنك ذلك الاتّساع الذي كنت فيه^(٢)،

(١) ص ١٣٨ ب

(٢) ص ١٣٩

حتى تنتهي إلى الاثنين، التي بوجودها ظهر العدد، إذ كان الواحد أولاً لها. فالواحد أضيق الأشياء، وليس (هو) بالنظر إلى ذاته بعدد في نفسه، ولكن بما هو اثنان أو ثلاثة أو أربعة، فلا يجمع بين اسمه وعينه أبداً، فاعلم ذلك.

والناس في وصف الصُّور بالقَرْن على خلاف ما ذكرناه. وبعد ما قرّرناه، فلتعلم أنّ الله - سبحانه- إذا قبض الأرواح من هذه الأجسام الطبعيّة، حيث كانت، والعنصريّة؛ أودّعها صوراً جسديّة في مجموع هذا القرن النوريّ. فجميع ما يدركه الإنسان بعد الموت، في البرزخ من الأمور، إنما يدركه بعين الصورة التي هو فيها في القرن، وبنورها. وهو إدراك حقيقيّ. ومن الصُّور هنالك ما هي مقبّدة عن التصرّف، ومنها ما هي مطلّقة، كأرواح الأنبياء كلّهم، وأرواح الشهداء. ومنها ما يكون لها نظر إلى عالم الدنيا، في هذه الدار. ومنها ما يتجلّى للنائم في حضرة الخيال التي هي فيه، وهو الذي تصدق رؤياه أبداً. وكلّ رؤيا صادقة ولا تخطئ. فإذا أخطأت الرؤيا، فالرؤيا ما أخطأت، ولكنّ العابر الذي يعبرها هو المخطئ، حيث لم يعرف ما المراد بتلك الصورة. ألا تراه ﷺ ما قال لأبي بكر حين عبر رؤيا الشخص المذكور: «أصبت بعضاً وأخطأت^(١) بعضاً».

وكذلك قال في الرجل الذي رأى في النوم (قد) ضُربت عنقه، فوقع رأسه، فجعل الرأس يتدهده، وهو يكلمه، فذكر له رسول الله ﷺ: «أنّ الشيطان يلعب به». فعلم رسول الله ﷺ صورة ما رآه وما قال له: "خيالك فاسد"، فإنّه رأى حقاً، ولكن أخطأ في التأويل. فأخبره ﷺ بحقيقة ما رآه ذلك النائم. وكذلك قوم فرعون يُعرّضون على النار في تلك الصور غدوة وعشيّة ولا يدخلونها، فإنّهم محبوسون في ذلك القرن، وفي تلك الصورة، ويوم القيامة يدخلون أشدّ العذاب، وهو العذاب المحسوس لا المتخيّل، الذي كان لهم في حال موتهم بالعرّض.

فيدرك بعين الخيال الصور الخياليّة والصور المحسوسة معاً. فيدرك المتخيّل الذي هو الإنسان بعين خياله وقتاً ما هو متخيّل، كقوله ﷺ: «مُثِّلَت لي الجنّة في عُرْض هذا الحائط» فأدرك ذلك بعين حسّه. وإنّا قلنا: بعين حسّه، لأنّه تقدّم حين رأى الجنّة ليأخذ قطعاً منها. وتأخّر حين رأى

(١) ص ١٣٩ ب

النار، وهو في صلاته. ونحن نعرف أنّ عنده من القوّة بحيث أنّه لو أدرك ذلك بعين خياله لا بعين حسّه، ما أثر في جسمه تقدّمًا ولا تأخّرًا، فإنّا نجد ذلك وما نحن^(١) في قوّته ولا في طبقته ﷺ.

وكلّ إنسان في البرزخ مرهون بكسبه، محبوس في صور أعماله، إلى أن يُبعث يوم القيامة من تلك الصور، في النشأة الآخرة. ﴿وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ﴾^(٢).

انتهى الجزء الثامن والعشرون، يتلوه في الجزء التاسع والعشرين.^(٣)

(١) ١٤٠

(٢) [الأحزاب: ٤]

(٣) في الهامش: "بلغ قراءة". وفي أسفل الصفحة: "سمع من البلاغ عند طبقة السماع إلى هنا على مصنفه الإمام العالم الأوحّد العارف محيي الدين أبي عبد الله محمد بن علي بن العربي الطائي بقراءة الإمام أبي الحسن علي بن المظفر النشبي الأئمة: عبد العزيز بن عبد القوي بن الجباب، والحسين بن إبراهيم الإربلي، وأبو بكر بن سليمان الحموي الواعظ، وابناه عبد الواحد، وأحمد، ومحمد بن عبد الواحد المذكور، وأبو الفتح نصر الله بن أبي العز بن الصفار، ومحمد بن يرتقش المعظمي، وإسماعيل بن سودكين النوري، وأبو بكر بن محمد البلخي، وأحمد بن محمد بن سليمان، ويعقوب بن معاذ الوري، وأحمد بن أبي الهيجاء الدمشقي، وعلي بن يوسف بن صدقة، وعلي بن أبي الغنائم بن الغسال، وبركة بن حسن بن مالك الهلالي، ومحمد بن علي المطرز، وعمران بن محمد بن عمران، وإبراهيم بن خضر الدمشقي، وعلي بن محمود بن أبي الرجاء، ومظفر بن محمود، وأحمد بن محمد التكريتي -الحنفيون-، وعبد الله بن محمد بن أحمد اللخمي، ومحمد بن نصر بن هلال، وأحمد بن عبد الرحيم بن بيان الدمشقي، ومحمد بن علي بن الحسين الخلاطي، ويحيى بن إسماعيل الملقبي، وعيسى بن إسحاق الهذلي، وأيوب بن إبراهيم بن حسن الأعزازي، وحسين بن محمد الموصلي، وإبراهيم بن محمد القرطبي، وعلي بن عبد العزيز بن تميم الحميري، وأحمد بن عبد الخالق بن عبد الله الدمشقي، ويوسف بن الحسن النابلسي، وإبراهيم بن أبي بكر الخلال، وكاتب السماع إبراهيم بن عمر بن عبد العزيز القرشي، ومحمد بن أحمد بن إبراهيم بن زرافة، وذلك في تاسع عشر من شهر ربيع الآخر سنة ثلاث وثلاثين وستائة بمنزل المصنف بدمشق، والحمد لله وصلاته على محمد وآله وصحبه وسلم. وسمع مع الجماعة بالقراءة والتاريخ أبو المعالي محمد وأبو سعد محمد ابنا المصنف، كتبه إبراهيم".

الجزء التاسع والعشرون^(١)

بسم الله الرحمن الرحيم^(٢)

الباب الرابع والستون في معرفة القيامة، ومنازلها، وكيفيّة البعث

يَوْمُ الْمَعَاجِرِ مِنْ خَمْسِينَ أَلْفِ سَنَةٍ
وَالْأَرْضُ، مِنْ حَذَرٍ عَلَيْهِ، سَاهِرَةٌ
فَكُنْ عَرِيْبًا وَلَا تَرْكُنْ لِطَائِفَةٍ
وَأَنْ رَأَيْتَ امْرَأً يَسْعَى لِمَفْسَدَةٍ
وَلْتَعْتَصِمْ حَدَرًا، بِالْكَهْفِ، مِنْ رَجُلٍ
قَدْ مَدَّ خَطْوَتَهُ فِي غَيْرِ طَاعَتِهِ
يُطِيرُ عَنْ كُلِّ نَوَامٍ بِهِ وَسَنَهُ
لَا تَأْخُذْنَهَا، لِمَا يَقْضِي الْإِلَهُ، سِنَهُ
مِنَ الْخَوَارِجِ أَهْلُ الْأَلْسُنِ اللَّسِنَهُ
فَخُذْ عَلَى يَدِهِ تُجْزَى بِهِ حَسَنَهُ
تُرِيكَ فَتَنْتُهُ يَوْمًا كَمِثْلِ سَنَهُ
وَلَمْ يَزَلْ فِي هَوَاهُ خَالِعًا رَسَنَهُ^(٣)

اعلم أنّه إنما سمي هذا اليوم يوم القيامة، لقيام الناس فيه من^(٤) قبورهم لربّ العالمين في النشأة الآخرة التي ذكرناها في البرزخ، في الباب الذي قبل هذا الباب. ولقيامهم أيضا إذا جاء الحقّ للفصل والقضاء ﴿وَأَلَمَلْكَ صَفًّا صَفًّا﴾^(٥) قال الله -تعالى-: ﴿يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾^(٦) أي من أجل ربّ العالمين حين يأتي. وجاء بالاسم الربّ إذ كان الربّ المالك؛ فله صفة القهر، وله صفة الرحمة. ولم يأت بالاسم الرحمن لأنّه لا بدّ من الغضب في ذلك اليوم، كما سيرد في هذا الباب. ولا بدّ من الحساب والإتيان بجهنّم والموازن. وهذه كلّها ليست من صفات الرحمة المطلقة التي يطلبها الاسم الرحمن. غير أنّه -سبحانه- أتى باسم إلهيّ تكون الرحمة فيه أغلب، وهو الاسم الربّ؛ فإنّه من الإصلاح والتربية، فيتقوى ما في المالك والسيّد من فضل الرحمة على ما فيه من

(١) العنوان ص ١٤٠

(٢) السّملة ص ١٤١

(٣) الرّسن: الحبل. والرّسن: ما كان من الأرمّة على الأنف، والجمع أرسن وأرسن. [لسان العرب]

(٤) ص ١٤١ ب

(٥) [الفجر: ٢٢]

(٦) [المطففين: ٦]

صفة القهر، فتسبق رحمته غضبه، ويكثر التجاوز عن سيئات أكثر الناس.

فأول ما أُبين وأقول، ما قال الله في ذلك اليوم، من امتداد الأرض وقبض السماء، وسقوطها على الأرض، ومجيء الملائكة، ومجيء الرب في ذلك اليوم، وأين يكون الخلق حين تُمدُّ الأرض وتُبدَّل صورتها، وتجيء جهنم وما يكون من شأنها؟ ثم أسوق حديث مواقف القيامة في خمسين ألف سنة، وحديث الشفاعة.

اعلم يا أخي - أن الناس إذا قاموا من قبورهم على ما سنورده - إن شاء الله - وأراد^(١) الله أن يبدل الأرض غير الأرض، وتُمدُّ الأرض بإذن الله، ويكون الجسر دون "الظلمة"، فيكون الخلق عليه عندما يبدل الله الأرض كيف يشاء، إما بالصورة وإما بأرض أخرى، ما ينم عليها، تُسمى الساهرة. فيمدّها - سبحانه - مدّ الأديم. يقول - تعالى -: ﴿وَإِذَا الْأَرْضُ مُدَّتْ﴾^(٢) ويزيد في سعتها ما شاء أضعاف ما كانت من أحد وعشرين جزءاً إلى تسعة وتسعين جزءاً، حتى ﴿لَا تَرَى فِيهَا عِوَجًا وَلَا أَمْتًا﴾^(٣).

ثم إنّه - سبحانه - يقبض السماء إليه، فيطويها بيمينه ﴿كَطَيَّ السَّجِلَ لِلْكِتَابِ﴾^(٤) ثم يرميها على الأرض التي مدّها هاوية؛ وهو قوله: ﴿وَأَنشَقَّتِ السَّمَاءُ فَهِيَ يَوْمَئِذٍ وَاهِيَةٌ﴾^(٥) ويُردُّ الخلق إلى الأرض التي مدّها، فيقفون منتظرين ما يصنع الله بهم، فإذا وهت السماء، نزلت ملائكتها على أرجائها، فيرى^(٦) أهل الأرض خلقاً عظيماً، أضعاف ما هم عليه عدداً، فيتخيّلون أن الله نزل فيهم لما يرون من عظم^(٧) المملكة، ممّا لم يشاهدوه من قبل. فيقولون: أفياكم ربنا؟ فتقول الملائكة: سبحان ربنا، ليس فينا، وهو آت. فتصطف الملائكة صفّاً مستديراً على نواحي الأرض، محيطين بالعالم: الإنس والجن. وهؤلاء هم عمّار السماء الدنيا.

(١) ص ١٤٢

(٢) [الإنشاق: ٣]

(٣) [طه: ١٠٧]

(٤) [الأنبياء: ١٠٤]

(٥) [الحاقة: ١٦]

(٦) ق، س: فيرون

(٧) رسمها في ق أقرب إلى: عظيم

ثمَّ ينزل أهل السماء الثانية، بعد ما يقبضها الله أيضًا، ويرمي^(١) بكوكبها في النار، وهو المسمّى: "كاتباً"^(٢). وهم أكثر عدداً من السماء الأولى. فتقول الخلائق: أفيكم ربّنا؟ فتفزع الملائكة من قولهم. فيقولون: سبحان ربّنا، ليس هو فينا، وهو آت. فيفعلون فعل الأولين من الملائكة، يصطقّون خلفهم صفّاً ثانياً مستديراً.

ثمَّ ينزل أهل السماء الثالثة، ويرمي بكوكبها المسمّى: "زهرة" في النار، ويقبضها الله بيمينه. فتقول الخلائق: أفيكم ربّنا؟ فتقول الملائكة: سبحان ربّنا، ليس هو فينا، وهو آت. فلا يزال الأمر هكذا سماء بعد سماء، حتى ينزل أهل السماء السابعة، فيرون خلقاً أكثر من جميع من نزل. فتقول الخلائق: أفيكم ربّنا؟ فتقول الملائكة: سبحان ربّنا، قد جاء ربّنا، و﴿إِنْ كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا﴾^(٣).

فيأتي الله في ظلّل من الغمام والملائكة. وعلى المَجْنِيّة اليسرى جهمّم. ويكون إتيانه إتيان الملك؛ فإنّه يقول: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾^(٤) وهو ذلك اليوم. فسَمِّي بالملك. ويصطفّ الملائكة -عليهم السلام- سبعة صفوف، محيطة بالخلائق. فإذا أبصر الناس جهمّم، لها فوران وتغيّظٌ على الجابرة المتكبرين، فيقرّ^(٥) الخلق بأجمعهم منها، لعظيم ما يرونه خوفاً وفزعاً، وهو "الفرع الأكبر". إلا الطائفة التي ﴿لَا يَخْزِيهِمْ أَلْفَرْعُ الْأَكْبَرُ وَتَتَلَقَّيْهُمْ الْمَلَائِكَةُ﴾^(٦) هَذَا يَوْمُكُمْ الَّذِي كُنْتُمْ تُوعَدُونَ^(٧) فهم الآمنون مع النبيّين على أنفسهم غير أنّ النبيّين تفرّج على أمّهم، للشفقة التي جبلهم الله عليها للخلق، فيقولون في ذلك اليوم: "سَلِّمْ سَلِّمْ".

وكان الله قد أمر أن تُنْصَبَ للآمنين من خلقه منابرٌ من نور، متفاضلة بحسب منازلهم في الموقف، فيجلسون عليها آمنين مبشّرين، وذلك قبل مجيء الربّ تعالى-. فإذا فرّ الناس خوفاً من جهمّم وفرقاً، لعظيم ما يرون من الهول في ذلك اليوم، يجدون الملائكة صفوفاً، لا يتجاوزونهم.

(١) ص ١٤٢ ب

(٢) الكاتب: عطار

(٣) [الإسراء: ١٠٨]

(٤) [الفاحة: ٤]

(٥) ق: فيفرون.

(٦) ص ١٤٣

(٧) [الأنبياء: ١٠٣]

فتطردهم الملائكة؛ وَرَعَهُ الْمَلِكُ الْحَقُّ ﷺ إِلَى الْحَشْرِ. وتناديهم أنبياءهم: "ارجعوا ارجعوا". فينادي بعضهم بعضا. فهو قول الله -تعالى- فيما يقول رسول الله ﷺ: ﴿إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ يَوْمَ التَّنَادِي. يَوْمَ تُولُونُ مُدِيرِينَ مَا لَكُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ﴾^(١) والرسول يقول: "اللهم سلم سلم" ويخافون أشدَّ الخوف على أمهم، والأُم يخافون على أنفسهم، والمطهرون المحفوظون الذين ما تدنست بواطنهم بالشبه المضلة ولا ظواهرهم أيضا بالمخالفات الشرعية، آمنون: يغطهم النبيون في الذي هم عليه من الأمن، لهما هم النبيون عليه من الخوف على أمهم.

فينادي^(٢) منادٍ مِنْ قِبَلِ اللَّهِ يسمعه أهل الموقف لا يدرون، أو لا أدري، هل ذلك نداء الحق -سبحانه- بنفسه، أو نداء عن أمره سبحانه، يقول في ذلك النداء: «يا أهل الموقف؛ ستعلمون اليوم من أصحاب الكرم» فإنه قال لنا: ﴿يَأْتِيهَا الْإِنْسُ مَا عَرَكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ﴾^(٣) تعليما له وتنبيها، ليقول: كرمك. ولقد سمعت شيخنا الشنخلة يقول يوما، وهو يبكي: يا قوم؛ لا تفعلوا (ما لا يليق) بكرمه، أخرجنا ولم تكن شيئا، وعلمنا ما لم تكن نعلم، وامتن علينا ابتداء بالآيمان به وبكتبه ورسله، ونحن لا نعقل. أفترأه يعدبنا بعد أن عقلنا وآمنّا، حاشى كرمه -سبحانه- من ذلك. فأبكاني بكاء فرح، وبكى الحاضرون.

ثم نرجع ونقول: فيقول الحق في ذلك النداء: أين الذين كانت ﴿تَتَجَافَى جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾^(٤) فيؤتى بهم إلى الجنة. ثم يسمعون من قبل الحق نداء ثانيا -لا أدري هل ذلك نداء الحق بنفسه، أو نداء عن أمر الحق؟-: أين الذين كانوا ﴿لَا تُلْهِيمُهُمْ تَجَرَّةً وَلَا يَتَّبِعُ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَالْأَبْصَارُ. لِيَجْزِيَ اللَّهُ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا وَيَزِيدَهُمْ مِنْ فَضْلِهِ﴾^(٥) وتلك الزيادة كما قلنا، من جنات الاختصاص^(٦). فيؤمر بهم إلى الجنة. ثم يسمعون نداء ثالثا، لا أدري هل هو نداء الحق بنفسه أو نداء عن أمر الحق: يا أهل الموقف؛ ستعلمون اليوم من أصحاب الكرم، أين الذين ﴿صَدَقُوا﴾

(١) [غافر: ٣٢، ٣٣]

(٢) ص ٤٣ ب

(٣) [الأنعام: ٦]

(٤) [السجدة: ١٦]

(٥) [النور: ٣٧، ٣٨]

(٦) ص ١٤٤

مَا عَلَهُدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ ﴿١﴾ لِيَجْزِيَ اللَّهُ الصَّادِقِينَ بِصِدْقِهِمْ ﴿٢﴾ فَيُؤَمِّرَهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ.

فبعد هذا النداء يخرج عُقُقٌ من النار، فإذا أشرف على الخلائق، له عينان ولسان فصيح، يقول: يا أهل الموقف؛ إِنِّي وَكَّلْتُ مِنْكُمْ بَثْلَاثَ، كما كان النداء الأول ثلاث مَرَّاتٍ، لثلاث طوائف من أهل السعادة. وهذا كله قبل الحساب، والناس وقوف، قد أَلْجَمَهُمُ العَرَقُ واشتدَّ الخوف، وتصدَّعت القلوب لهول المُطَّلَعِ. فيقول ذلك العنق المستشرف من النار عليهم:

إِنِّي وَكَّلْتُ بِكُلِّ "جَبَّارٍ عَنِيدٍ" فيلقطهم من بين الصفوف، كما يلقط الطائر حَبَّ السمسم. فإذا لم يترك أحدا منهم في الموقف، نادى نداء ثانيا: يا أهل الموقف؛ إِنِّي وَكَّلْتُ بِمَنْ آذَى اللَّهَ ورسولَهُ. فيلقطهم كما يلقط الطائر حَبَّ السمسم من بين الخلائق. فإذا لم يترك منهم أحدا. نادى الثالثة: يا أهل الموقف؛ إِنِّي وَكَّلْتُ بِمَنْ ذَهَبَ يَخْلُقُ كَخَلْقِ اللَّهِ. فيلقطُ أهل التصاوير، وهم الذين يصوِّرون صورا في (٣) الكنائس، لِيُتَعَبَّدَ تلك الصور، والذين (٤) يصوِّرون الأصنام، وهو قوله - تعالى -: ﴿أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ﴾ (٥) فكانوا ينحتون لهم الأخشاب والأحجار ليعبدوها من دون الله، فهؤلاء هم المصوِّرون. فيلقطهم من بين الصفوف كما يلقط الطير حَبَّ السمسم. فإذا أخذهم الله عن آخرهم، ويبقى الناس وفيهم المصوِّرون الذين لا يقصدون بتصويرهم ما قصدها أولئك من عباداتها، حتى يُسألوا عنها لينفخوا فيها أرواحا تحيا بها وليسوا بناخين، كما ورد في الخبر في المصوِّرين. فيقفون ما شاء الله، ينتظرون ما يفعل الله بهم، والعرق قد أَلْجَمَهُمُ.

فحدَّثنا شيخنا القصار بمكة، سنة تسع وتسعين وخمسمائة، تجاه الركن اليماني من الكعبة المعظمة، وهو يونس بن يحيى بن الحسين بن أبي البركات الهاشمي العباسي، من لفظه، وأنا أسمع. قال: ثنا (=حدَّثنا) أبو الفضل محمد بن عمر بن يوسف الأرموي، قال: ثنا أبو بكر محمد بن علي بن محمد بن موسى بن جعفر المعروف بابن الحنيط المغربي، قال: قُرئ على أبي سهل محمود بن عمر بن إسحق العُكْبَرِي، وأنا أسمع. قيل له: حدَّثكم - رضي الله عنكم - أبو بكر محمد بن الحسن

[١] (الأحزاب: ٢٣)

[٢] (الأحزاب: ٢٤)

[٣] "صورا في" من ه فقط

[٤] ص ١٤٤ ب

[٥] (الصفافات: ٩٥)

النَّقَّاش، فقال: نعم حدَّثنا أبو بكر، قال: ثنا أبو بكر أحمد بن الحسين بن عليّ الطبريّ البُزوري، قال^(١): ثنا محمد بن حميد الرازيّ أبو عبد الله قال: ثنا سلمة بن صالح قال: أنا القاسم بن الحكم عن سلام الطويل عن غياث بن المسيّب عن عبد الرحمن بن عَثمّ وزيد بن وهب عن عبد الله بن مسعود، قال:

كنت جالسا عند عليّ بن أبي طالب عليه السلام وعنده عبد الله بن عباس عليه السلام وحوله عدّة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله، فقال عليّ عليه السلام: قال رسول الله صلى الله عليه وآله:

«إنّ في القيامة لخمسين موقفا، كلّ موقف منها ألف سنة. فأول موقف إذا خرج الناس من قبورهم، يقومون على أبواب قبورهم ألف سنة عراة حفاة جياعا عطاشا. فمن خرج من قبره مؤمنا بربه، مؤمنا بنبّيه، مؤمنا بجنّته وناره، مؤمنا بالبعث والقيامة، مؤمنا بالقضاء والقدر خيره وشرّه، مصدّقا بما جاء به محمد صلى الله عليه وآله من عند ربه؛ نجا وفاز وغنم وسعد. ومن شكّ في شيء من هذا؛ بقي في جوعه وعطشه وغمه وكرهه ألف سنة حتى يقضي الله فيه بما يشاء.

ثمّ يساقون من ذلك المقام إلى المحشر، فيقفون على أرجلهم ألف عام، في سرادقات النيران؛ في حرّ الشمس. والنار عن أيّمانهم، والنار عن شمائلهم، والنار من بين أيديهم^(٢)، والنار من خلفهم، والشمس من فوق رؤوسهم، ولا ظلّ إلّا ظلّ العرش. فمن لقي الله -تبارك وتعالى- شاهدا له بالإخلاص، مُقرّا بنبّيه صلى الله عليه وآله بريئا من الشرك ومن السّحر، وبريئا من إهراق دماء المسلمين، ناصحا لله ولرسوله، محبا لمن أطاع الله ورسوله، مبغضا لمن عصى الله ورسوله؛ استظلّ تحت ظلّ عرش الرحمن، ونجا من غمه. ومن حاد عن ذلك، ووقع في شيء من هذه الذنوب بكلمة واحدة، أو تغير قلبه، أو شكّ في شيء من دينه؛ بقي ألف سنة في الحرّ والهَمّ والعذاب، حتى يقضي الله فيه بما يشاء.

ثمّ يساق الخلق إلى النور والظلمة، فيقيمون في تلك الظلمة ألف عام. فمن لقي الله -تبارك وتعالى- لم يشرك به شيئا، ولم يدخل في قلبه شيء من النفاق، ولم يشكّ في شيء من أمر دينه، وأعطى الحقّ من نفسه، وقال الحقّ، وأنصف الناس من نفسه، وأطاع الله في السرّ والعلانية،

(١) ص ١٤٥

(٢) ص ١٤٥ ب

ورضى بقضاء الله، وقنع بما أعطاه الله؛ خرج من الظلمة إلى النور، في مقدار طرفة العين، مبيّضاً وجهه، قد نجا من الغموم كلّها. ومن خالف في شيء منها؛ بقي في الغمّ والهَمّ ألف سنة، ثمّ خرج منها مسودّاً وجهه، وهو في مشيئة الله يفعل به ما يشاء.

ثمّ^(١) يساق الخلق إلى سرادقات الحساب، وهي عشر سرادقات: يقفون في كلّ سرادق منها ألف سنة. فيُسال ابنُ آدم عند أوّل سرادق منها عن المحارم. فإن لم يكن وقع في شيء منها؛ جاز إلى السرادق الثاني. فيُسال عن الأهواء؛ فإن كان نجا منها جاز إلى السرادق الثالث. فيُسال عن عقوق الوالدين؛ فإن لم يكن عاقاً جاز إلى السرادق الرابع. فيُسال عن حقوق مَنْ فوّض الله إليه أموره، وعن تعليمهم القرآن، وعن أمر دينهم وتأديبهم؛ فإن كان قد فعل جاز إلى السرادق الخامس. فيُسال عمّا ملكت يمينه؛ فإن كان محسناً إليهم جاز إلى السرادق السادس. فيُسال عن حقّ قرابته؛ فإن كان قد أدّى حقوقهم جاز إلى السرادق السابع. فيُسال عن صلة الرحم؛ فإن كان وصولاً لرحمه جاز إلى السرادق الثامن. فيُسال عن الحسد؛ فإن كان لم يكن حاسداً جاز إلى السرادق التاسع. فيُسال عن المكر؛ فإن لم يكن مكرّاً جاز إلى السرادق العاشر. فيُسال عن الخديعة؛ فإن لم يكن خدع أحداً نجا ونزل في ظلّ عرش الله - تعالى - قارّة^(٢) عينه، فرحاً قلبه، ضاحكاً فوه. وإن كان قد وقع في شيء من هذه الخصال، بقي في كلّ موقف منها ألف عام؛ جائعاً عطشاناً حزناً مغموماً مغموماً لا^(٣) تنفعه شفاعة شافع.

ثمّ يُحشرون إلى أخذ كتبهم بأيّمانهم وشمائهم، فيُحبسون عند ذلك في خمسة عشر موقفاً: كلّ موقف منها ألف سنة. فيُسالون في أوّل موقف منها عن الصدقات، وما فرض الله عليهم في أموالهم، فمن أداها كاملة جاز إلى الموقف الثاني. فيُسال عن قول الحقّ والعفو عن الناس، فمن عفا الله عنه، وجاز إلى الموقف الثالث. فيُسال عن الأمر بالمعروف، فإن كان آمراً بالمعروف جاز إلى الموقف الرابع. فيُسال عن النهي عن المنكر، فإن كان ناهياً عن المنكر جاز إلى الموقف الخامس. فيُسال عن حسن الخلق؛ فإن كان حسن الخلق جاز إلى الموقف السادس. فيُسال عن الحبّ في الله والبغض في الله؛ فإن كان محبّاً في الله مبغضاً في الله جاز إلى الموقف السابع.

(١) ص ١٤٦

(٢) ق: "مقرّة" ومصححة في الهامش مع إشارة التصويب: "قارّة".

(٣) ص ١٤٦ ب

فيسأل عن مال الحرام؛ فإن لم يكن أخذ شيئاً جاز إلى الموقف الثامن. فيسأل عن شرب الخمر؛ فإن لم يكن شرب من الخمر شيئاً جاز إلى الموقف التاسع. فيسأل عن الفروج الحرام؛ فإن لم يكن أتاها جاز إلى الموقف العاشر. فيسأل عن قول الزور؛ فإن لم يكن قاله^(١) جاز إلى الموقف الحادي عشر. فيسأل عن الأيمان الكاذبة؛ فإن لم يكن حلفها جاز إلى الموقف الثاني عشر. فيسأل عن أكل الربا^(٢) فإن لم يكن أكله جاز إلى الموقف الثالث عشر. فيسأل عن قذف المحصنات؛ فإن لم يكن قذف المحصنات أو افتري على أحد جاز إلى الموقف الرابع عشر. فيسأل عن شهادة الزور؛ فإن لم يكن شهداها جاز إلى الموقف الخامس عشر. فيسأل عن البهتان؛ فإن لم يكن بهت مسلماً، مَرَّ فَنَزَلَ تحت لواء الحمد، وأُعْطِيَ كتابه بيمينه، ونجا من غَمِّ الكتاب وهَوْلِهِ، وحوسب حساباً يسيراً. وإن كان قد وقع في شيء من هذه الذنوب، ثم خرج من الدنيا غير تائب من ذلك، بقي في كُلِّ موقف من هذه الخمسة عشر موقفاً، ألف سنة في الغَمِّ والهَوْلِ والهَمِّ والحزن والجوع والعطش، حتى يقضي الله ﷻ فيه بما يشاء.

ثم يُقام الناس في قراءة كتبهم ألف عام، فمن كان سخيّاً قد قَدَّمَ ماله ليوم فقره وحاجته وفاقته؛ قرأ كتابه وهُوِّنَ عليه قراءته، وكسي من ثياب الجَنَّةِ وتَوَجَّح من تيجان الجَنَّةِ، وأُقْعِدَ تحت ظِلِّ عرش الرحمن، آمِنًا مطمئنًا. وإن كان بخيلاً؛ لم يَقْدَمْ ماله ليوم فقره وفاقته، أُعْطِيَ كتابه بشماله، وَيُقَطَّعَ له من مقطَّعات النيران، ويقام على رءوس الخلائق ألف عام في الجوع والعطش والعري والهَمِّ والغَمِّ والحزن والفضيحة، حتى يقضي الله ﷻ فيه بما يشاء.

ثم يُحْشَرُ الناس^(٣) إلى الميزان، فيقومون عند الميزان ألف عام. فمن رَجَحَ ميزانه بحسناته فاز ونجا في طرفة عين، وَمَنْ حَفَّ ميزانه من حسناته وثقلت سيئاته؛ حبس عند الميزان ألف عام، في الغَمِّ والهَمِّ والحزن والعذاب والجوع والعطش حتى يقضي الله فيه بما يشاء.

ثم يُدْعَى بالخلق إلى الموقف بين يدي الله في اثني عشر موقفاً، كلُّ موقف منها مقدار ألف

(١) ق: "قالها" وصححت في الهامش مع حرف ظ.

(٢) ص ١٤٧

(٣) ص ١٤٧ ب

عام^(١). فيُسأل في أوّل موقف عن عتق الرقاب؛ فإن كان أعتق رقبة أعتق الله رقبتَه من النار، وجاز إلى الموقف الثاني. فيُسأل عن القرآن وحقّه وقراءته، فإن جاء بذلك تامًّا، جاز إلى الموقف الثالث. فيُسأل عن الجهاد، فإن كان جاهد في سبيل الله محتسبًا، جاز إلى الموقف الرابع. فيُسأل عن الغيبة، فإن لم يكن اغتاب، جاز إلى الموقف الخامس. فيُسأل عن النعمة، فإن لم يكن نَمَّمًا، جاز إلى الموقف السادس. فيُسأل عن الكذب، فإن لم يكن كذّابًا جاز، إلى الموقف السابع.

فيُسأل عن طلب العلم، فإن كان طلب العلم وعمل به، جاز إلى الموقف الثامن. فيُسأل عن العُجب، فإن لم يكن معجبًا بنفسه في دينه ودنياه، أو في شيء من عمله، جاز إلى الموقف التاسع. فيُسأل عن التكبر؛ فإن لم يكن تكبر على أحد جاز إلى الموقف العاشر. فيُسأل عن القنوط من رحمة الله؛ فإن لم يكن قنط من رحمة^(٢) الله جاز إلى الموقف الحادي عشر. فيُسأل عن الأمن من مكر الله، فإن لم يكن آمن من مكر الله، جاز إلى الموقف الثاني عشر. فيُسأل عن حقّ جاره، فإن كان أدّى حقّ جاره، أقيم بين يدي الله -تعالى- قريًا (=قريرة) عينه، فرحا قلبه، مبيّضًا وجهه، كاسيا ضاحكا مستبشرا، فيرجّب به ربّه ويبشّره برضاه عنه. فيفرح عند ذلك فرحا لا يعلمه أحد إلا الله. فإن لم يأت واحدةً منهنّ تامّة، ومات غير تائب، حُبِس عند كلّ موقف ألف عام، حتى يقضي الله ﷻ فيه بما يشاء.

ثمّ يؤمر بالخلائق إلى الصراط، فينتهون إلى الصراط، وقد ضُربت عليه الجسور على جهنّم أدقّ من الشعر، وأحدّ من السيف. وقد غابت الجسور في جهنّم مقدار أربعين ألف عام، ولهب جهنّم بجانبها تلهب، وعليها حسك وكلايب وخطاطيف. وهي سبعة جسور يُنشر العباد كلّهم عليها، وعلى كلّ جسر منها عقبة، مسيرة ثلاثة آلاف عام: ألف عام صعود، وألف عام استواء، وألف عام هبوط. وذلك قول الله ﷻ: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَبِالْمِرْصَادِ﴾^(٣) يعني على تلك الجسور، وملائكة يرصدون الخلق عليها، لِتَسْأَلَ العبد عن الإيمان بالله، فإن جاء به مؤمنا مخلصا لا شكّ فيه ولا زيغ، جاز إلى الجسر الثاني.

(١) ق: "سنة" وصححت في الهامش بقلم الأصل.

(٢) ص ١٤٨

(٣) [الفجر: ١٤]

فَيُسْأَلُ عَنِ الصَّلَاةِ، فَإِنْ (١) جَاءَ بِهَا تَامَّةً، جَازَ إِلَى الْجِسْرِ الثَّالِثِ. فَيُسْأَلُ عَنِ الزَّكَاةِ فَإِنْ جَاءَ بِهَا تَامَّةً جَازَ إِلَى الْجِسْرِ الرَّابِعِ.

فَيُسْأَلُ عَنِ الصِّيَامِ فَإِنْ جَاءَ بِهِ تَامًّا جَازَ إِلَى الْجِسْرِ الْخَامِسِ. فَيُسْأَلُ عَنِ حُجَّةِ الْإِسْلَامِ فَإِنْ جَاءَ بِهَا تَامَّةً جَازَ إِلَى الْجِسْرِ السَّادِسِ. فَيُسْأَلُ عَنِ الطَّهْرِ فَإِنْ جَاءَ بِهِ تَامًّا جَازَ إِلَى الْجِسْرِ السَّابِعِ. فَيُسْأَلُ عَنِ الْمَظَالِمِ فَإِنْ كَانَ لَمْ يَظْلَمْ أَحَدًا جَازَ إِلَى الْجَنَّةِ. وَإِنْ كَانَ قَصَّرَ فِي وَاحِدَةٍ مِنْهُمْ حُبَسَ عَلَى كُلِّ جِسْرٍ مِنْهَا أَلْفَ سَنَةٍ، حَتَّى يَقْضِيَ اللَّهُ ﷻ فِيهِ بِمَا يَشَاءُ. وَذَكَرَ الْحَدِيثَ إِلَى آخِرِهِ، وَسَتَأْتِي بَقِيَّةُ الْحَدِيثِ -إِنْ شَاءَ اللَّهُ- فِي بَابِ الْجَنَّةِ، فَإِنَّهُ يُخْتَصُّ بِالْجَنَّةِ، وَلَمْ نَذْكُرْ النِّشْأَةَ الْآخَرَى الَّتِي يُحْشَرُ فِيهَا الْإِنْسَانُ، فِي بَابِ الْبَرَزَخِ. لِأَنَّهَا نِشْأَةٌ مُحْسُوسَةٌ غَيْرُ خَيَالِيَّةٍ، وَالْقِيَامَةُ أَمْرٌ مُحَقَّقٌ مُوجُودٌ حَسِّيٌّ، مِثْلُ مَا هُوَ الْإِنْسَانُ فِي الدُّنْيَا، فَلِذَلِكَ أَخْرَجْنَا ذِكْرَهَا إِلَى هَذَا الْبَابِ.

* * *

وصل

(اختلاف الناس في الإعادة من المؤمنين القائلين بحشر الأجسام)

اعلم أنَّ النَّاسَ اختلفوا في الإعادة من المؤمنين القائلين بحشر الأجسام، ولم نتعرَّضْ لمذهب مَنْ يَحْمِلُ الإعادة والنِّشْأَةَ الْآخِرَةَ عَلَى أُمُورٍ عَقْلِيَّةٍ غَيْرِ مُحْسُوسَةٍ، فَإِنَّ ذَلِكَ عَلَى (٢) خِلَافِ مَا هُوَ الْأَمْرُ عَلَيْهِ. لِأَنَّهُ جَهْلٌ أَنَّ شَمَّ نِشْأَتَيْنِ: نِشْأَةَ الْأَجْسَامِ وَنِشْأَةَ الْأَرْوَاحِ، وَهِيَ النِّشْأَةُ الْمَعْنَوِيَّةُ. فَاتَّبَعُوا الْمَعْنَوِيَّةَ وَلَمْ يَثْبُتُوا الْمَحْسُوسَةَ. وَنَحْنُ (٣) نَقُولُ بِمَا قَالَهُ هَذَا الْمُخَالِفُ مِنْ إِثْبَاتِ النِّشْأَةِ الرُّوحَانِيَّةِ الْمَعْنَوِيَّةِ، لَا بِمَا خَالَفَ فِيهِ، وَأَنَّ عَيْنَ مَوْتِ الْإِنْسَانِ هُوَ قِيَامَتُهُ، لَكِنْ الْقِيَامَةُ الصَّغْرَى. فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ مَاتَ فَقَدْ قَامَتْ قِيَامَتُهُ» وَإِنَّ الْحَشَرَ؛ جَمْعَ النُّفُوسِ الْجَزَائِيَّةِ إِلَى النَّفْسِ الْكَلْبِيَّةِ. هَذَا كُلُّهُ أَقُولُ بِهِ كَمَا يَقُولُ الْمُخَالِفُ، وَإِلَى هُنَا يَنْتَهِي حَدِيثُهُ فِي الْقِيَامَةِ.

وَيُخْتَلَفُ فِي ذَلِكَ بَعِينُهُ مِنْ يَقُولُ بِالتَّنَاسُخِ، وَمَنْ لَا يَقُولُ بِهِ. وَكُلُّهُمْ عَقْلَاءُ أَصْحَابِ نَظَرٍ. وَيَحْتَجُّونَ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ بِظَوَاهِرِ آيَاتٍ مِنَ الْكِتَابِ وَأَخْبَارٍ مِنَ السُّنَّةِ، إِنْ أوردناها وتكلّمنا عليها،

(١) ص ١٤٨ ب

(٢) ثابتة في الهامش بقلم الأصل.

(٣) ص ١٤٩

طال الباب في الخوض معهم في تحقيق ما قالوه. وما منهم من نَحَلَ نَحْلَةً في ذلك، إلا وله وجه حقٌّ صحيح، وإنَّ القائل به فهِمَ بعض مراد الشارع، ونَقَصَهُ عِلْمُ ما فهِمَهُ غَيْرُهُ، من إثبات الحشر المحسوس، في الأجسام المحسوسة، والميزان المحسوس، والصراط المحسوس، والنار والجنة المحسوستين^(١)، كل ذلك حقٌّ وأعظم في القدرة.

وفي علم الطبيعة، بقاء الأجسام الطبيعيّة في الدارين إلى غير مدّة متناهية، بل مستمرة الوجود، وإنَّ الناس ما عرفوا من أمر الطبيعة، إلا قدر ما أطلعهم الحقُّ عليه من ذلك، مما ظهر لهم في مُدَد حركات الأفلاك والكواكب^(٢) السبعة، ولهذا جعلوا العمر الطبيعيّ مائة وعشرين سنة، الذي اقتضاه هذا الحكم. فإذا زاد الإنسان على هذه المدّة وقع في العمر المجهول، وإن كان من الطبيعة ولم يخرج عنها، ولكن ليس في قوّة علمه أن يقطع عليه بوقت مخصوص. فكما زاد على العمر الطبيعيّ سنة وأكثر، جاز أن يزيد على ذلك آلافا من السنين، وجاز أن يمتدّ عمره دائماً.

ولولا أنَّ الشرع عرّف بانقضاء مدّة هذه الدار، وأنَّ: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾^(٣) وعرّف بالإعادة، وعرّف بالدار الآخرة، وعرّف بأنَّ الإقامة فيها في النشأة الآخرة إلى غير نهاية؛ ما عرفنا ذلك، وما خرجنا في كلِّ حالٍ من موت، وإقامة، وبعث أخراويّ ونشأة أخرى، وجنان ونعيم، ونار وعذاب، بأكل محسوس، وشرب محسوس، ونكاح محسوس، ولباس على المجرى الطبيعيّ. فعلمُ الله أوسع وأتمّ، والجمع بين العقل والحسّ والمعقول والمحسوس، أعظم في القدرة وأتمّ في الكمال الإلهي. ليستمرّ له -سبحانه- في كلِّ صنف من الممكنات، حكم^(٤) عالم الغيب والشهادة، ويثبت حكم الاسم الظاهر والباطن، في كلِّ صنف.

فإن فهمتَ فقد وفّقتَ، وتعلم أنَّ العلم الذي أطلع عليه النبيّون والمؤمنون، من قبل^(٥) الحقِّ، أعمُّ تعلّقاً من علم المنفردين بما تقتضيه العقول مجرّدة عن الفيض الإلهي. فالأولى بكلِّ ناصحٍ نفسه

(١) ق: المحسوستان.

(٢) ص ١٤٩ ب

(٣) [آل عمران: ١٨٥]

(٤) ثابتة في الهامش مع إشارة التصويب.

(٥) ص ١٥٠

الرجوعُ إلى ما قالته الأنبياء والرسل على الوجهين المعقول والمحسوس. إذ لا دليل للعقل يحيل ما جاءت به الشرائع على تأويل مثبت (المعاد) المحسوس من ذلك والمعقول، فالإمكانُ باقي حكمه، والمرجّح موجود، فماذا يحيل؟ وما أحسن قول القائل^(١):

رَعَمَ الْمُتَجَمِّمُ وَالطَّيِّبُ كِلَاهُمَا لَا تُبْعَثُ الْأَجْسَامُ قُلْتُ إِلَيْنِ كَمَا
إِنْ صَحَّ قَوْلُكَمَا فَلَسْتُ بِخَاسِرٍ أَوْ صَحَّ قَوْلِي فَالْخَسَارُ عَلَيْنِ كَمَا

فقوله: "الخنسار عليكم" يريد حيث لم يؤمنوا بظاهر ما جاءتهم به الرسل -عليهم السلام- وقوله: "فلسنت بخاسر" فإنني مؤمن أيضا بالأمور المعنوية المعقولة مثلكم، وزدنا عليكم بأمر آخر لم تؤمنوا أنتم به. ولم يُرد القائل به أنه يشك بقوله: "إن صح" وإنما ذلك على مذهبك -أيها المخاطب- وهذا يُستعمل مثله كثيرا. فتدبر كلامي هذا، وألزم الإيمان نفسك، ترج وتسد. -إن شاء الله تعالى-.

وبعد أن تقرّر هذا، فاعلم أن الخلاف الذي وقع بين^(٢) المؤمنين القائلين في ذلك بالحنس والمحسوس، إنما هو راجع إلى كيفية الإعادة. فمنهم من ذهب إلى أن الإعادة تكون في الناس مثل ما بدأهم: بنكاح وتناسل، وابتداء خلق من طين، ونفخ كما جرى من خلق آدم وحواء، وسائر البنين من نكاح واجتماع إلى آخر مولود في العالم البشري الإنساني. وكل ذلك في زمان صغير ومدة قصيرة، على حسب ما يقدره الحق تعالى. -هكذا زعم الشيخ أبو القاسم بن قسي في "خلع النعيلين" له، في قوله تعالى: ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ﴾^(٣) فلا أدري: هل هو مذهبه؟ أو هل قصد شرح المتكلم به، وهو "خلف الله" الذي جاء بذلك الكلام، وكان من الأميين.

(١) البيهقي لأبي الفداء المعري (٣٦٣ - ٤٤٩ هـ / ٩٧٣ - ١٠٥٧ م) أحمد بن عبد الله بن سليمان، التنوخي المعري. شاعر وفيلسوف، ولد ومات في معرة النعمان، كان نحيف الجسم، أصيب بالجدري صغيراً فعمي في السنة الرابعة من عمره. وقال الشعر وهو ابن إحدى عشرة سنة، ورحل إلى بغداد سنة ٣٩٨ هـ فأقام بها سنة وسبعة أشهر، وهو من بيت كبير في بلده، ولما مات وقف على قبره ٨٤ شاعراً يرثونه، وكان يلعب بالشطرنج والنرد، وإذا أراد التأليف أملى على كاتبه علي بن عبد الله بن أبي هاشم، وكان يحرم إيلام الحيوان، ولم يأكل اللحم خمساً وأربعين سنة، وكان يلبس خشن الثياب، أما شعره وهو ديوان حكمته وفلسفته، فثلاثة أقسام: (لزوم ما لا يلزم - ط) ويعرف بالزوميات، و(سقط الزند - ط)، و(ضوء السقط - ط) وقد ترجم كثير من شعره إلى غير العربية وأما كتبه فكثيرة وفهرسها في معجم الأدباء. وقال ابن خلكان: ولكن كثير من الباحثين تصانيف في آراء المعري وفلسفته. من تصانيفه كتاب (الأيك والغصون) في الأدب يربو على مائة جزء، (تاج الحرة) في النساء وأخلاقهن وعظائهن، أربع مائة كراس، و(عبث الوليد - ط) شرح به وقد ديوان البحري، و(رسالة الملائكة - ط) صغيرة، و(رسالة الغفران - ط)، و(الفصول والغايات - ط)، و(رسالة الصاهل والشاحج). [الموسوعة الشعرية]

(٢) ص ١٥٠ ب

(٣) [الأعراف: ٢٩]

ومنهم من قال بالخبر المروي: «إِنَّ السَّمَاءَ تَمَطَّرُ مَطَرًا شَبَهَ الْمَنِيِّ، تَمَخَّضَ بِهِ الْأَرْضُ، فَتَنْشَأُ مِنْهُ النَّشْأَةُ الْآخِرَةُ». وأمَّا قوله تعالى - عندنا: ﴿كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ وَعَدًّا عَلَيْنَا﴾^(١) وقوله: ﴿وَلَقَدْ عَلَّمْتُمُ النَّشْأَةَ الْأُولَىٰ فَلَوْلَا تَذَكَّرُونَ﴾^(٢) وقوله: ﴿كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ وَعَدًّا عَلَيْنَا﴾^(٣). وقد علمنا أنَّ النشأة الأولى أوجدها الله تعالى - على غير مثال سبق، فهكذا النشأة الآخرة يوجدها الله تعالى - على غير مثال سبق، مع كونها محسوسة بلا شك. وقد ذكر رسول الله ﷺ من صفة نشأة أهل الجنة والنار ما يخالف ما هي عليه هذه النشأة الدنيا، فعلمنا^(٤) أنَّ ذلك راجع إلى عدم مثال سابق ينشأ عليه، وهو أعظم في القدرة.

وأمَّا قوله: ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْنَا﴾^(٥) فلا يقدر فيما قلنا، فإنَّه لو كانت النشأة الأولى عن اختراع: فَكَّرَ وَتَدَبَّرَ وَنَظَرَ إِلَى أَنْ خَلَقَ أَمْرًا، فكانت إعادته إلى أَنْ يَخْلُقَ خَلْقًا آخَرَ، مما يقارب ذلك ويزيد عليه، أقرب للاختراع والاستحضار في حق من يستفيد الأمور بفكره. والله منزَّه عن ذلك ومتعالٍ علوًّا كبيرًا. فهو الذي يفيد العالم ولا يستفيد، ولا يتجدد له علم بشيء، بل هو عالم بتفصيل ما لا يتناهى بعلم كلي. فَعَلِمَ التفصيلَ في عين الإجمال، وهكذا ينبغي لجلاله أن يكون.

فينشئ الله النشأة الآخرة، على عَجَبِ الدُّنْبِ، الذي يبقى من هذه النشأة الدنيا^(٦)، وهو أصلها. فعليه تُركَّب النشأة الآخرة. فأما "أبو حامد" فرأى^(٧) أنَّ العَجَبَ المذكور في الخبر أنَّه النفس، وعليها تنشأ النشأة الآخرة. وقال غيره مثل أبي زيد الرقراقي: هو جوهر فرد يبقى من هذه النشأة الدنيا، لا يتغيَّر عليه، تنشأ النشأة الأخرى. وكلُّ ذلك محتمل ولا يقدر في شيء من الأصول، بل كلُّها توجيهاً معقولة، يحتمل كلُّ توجيه منها أن يكون مقصوداً. والذي وقع لي به الكشف، الذي لا أشك فيه: أنَّ المراد بعَجَبِ الدُّنْبِ هو ما تقوم عليه النشأة، وهو لا يَبْلَى أي لا يقبل البلى.

(١) [الواقعة: ٦٢]

(٢) [الأنبياء: ١٠٤]

(٣) ص ١٥١

(٤) [الروم: ٢٧]

(٥) ثابتة في الهامش بقلم الأصل.

(٦) ثابتة في الهامش بقلم الأصل مع إشارة التصويب.

فإذا أنشأ الله^(١) النشأة الآخرة، وسوّاها وعدلها، وإن كانت هي الجواهر بأعيانها، فإنّ الذوات الخارجة إلى الوجود من العدم، لا تنعدم أعيانها بعد وجودها، ولكن تختلف فيها الصور بالامتزاجات. والامتزاجات التي تعطي هذه الصور أعراض تعرض لها بتقدير العزيز العليم. فإذا تهيأت هذه الصور كانت كالحشيش المحرق -وهو الاستعداد لقبول الأرواح، كاستعداد الحشيش بالنار التي فيه، لقبول الاشتعال- والصور البرزخية كالسُرُج مشتعلة بالأرواح التي فيها: فينفخ إسرائيل نفخة واحدة، فتمرّ تلك النفخة على تلك الصور البرزخية فتطفئها، وتمرّ النفخة التي تليها -وهي الأخرى- إلى الصورة المستعدة للاشتعال -وهي النشأة الأخرى- فتشتعل بأرواحها ﴿فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنْظُرُونَ﴾^(٢).

فتقوم تلك الصور، أحياء ناطقة بما ينطقها الله به، فمن ناطق بالحمد لله. ومن ناطق يقول: ﴿مَنْ بَعَثَنَا مِنْ مَرْقَدِنَا﴾^(٣) ومن ناطق يقول: "سبحان من أحيانا بعد ما أماتنا وإليه النشور" وكلّ ناطق ينطق بحسب علمه، وما كان عليه، ونسي حاله في البرزخ. ويتخيّل أنّ ذلك الذي كان فيه مناماً، كما تخيّل المستيقظ. وقد كان، حين مات، وانتقل إلى البرزخ، كان كالمستيقظ هناك، وأنّ الحياة الدنيا كانت له كالمنام.

وفي^(٤) الآخرة يعتقد في أمر الدنيا والبرزخ أنّه منام في منام، وأنّ اليقظة الصحيحة هي التي هو عليها في الدار الآخرة. وهو في ذلك الحال يقول: إنّ الإنسان في الدنيا كان في منام، ثمّ انتقل بالموث إلى البرزخ، فكان في ذلك بمنزلة من يرى في المنام أنّه استيقظ في النوم. ثمّ بعد ذلك في النشأة الآخرة، هي اليقظة التي لا نوم فيها، ولا نوم بعدها لأهل السعادة. لكن لأهل النار وفيها راحتهم، كما قدّمنا. وقال رسول الله ﷺ: «الناس نيام فإذا ماتوا انتبهوا». فالدنيا بالنسبة إلى البرزخ نوم ومنام، فإنّ البرزخ أقرب إلى الأمر الحقّ، فهو أوّل باليقظة. والبرزخ بالنظر إلى النشأة الأخرى يوم القيامة منام، فاعلم ذلك.

فإذا قام الناس، ومُدّت الأرض، وانشقت السماء، وانكدرت النجوم، وكورت الشمس،

(١) ص ١٥١ ب

(٢) [الزمر: ٦٨]

(٣) [يس: ٥٢]

(٤) ص ١٥٢

وَحُسِفَ الْقَمَرُ، وَخُشِرَ الْوَحُوشُ، وَسُجِّرَتِ الْبِحَارُ، وَزُوِّجَتِ النُّفُوسُ بِأَبْدَانِهَا، وَنَزَلَتِ الْمَلَائِكَةُ عَلَى أَرْجَائِهَا، أَعْنِي أَرْجَاءَ السَّمَاوَاتِ، وَأَتَى رَبَّنَا ﴿فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَامِ﴾^(١) وَنَادَى الْمُنَادِي: يَا أَهْلَ السَّعَادَةِ؛ فَأَخَذَ مِنْهُمْ الثَّلَاثَ الطَّوَائِفَ الَّذِينَ ذَكَرْنَاهُمْ. وَخَرَجَ الْعَنْقُ مِنَ النَّارِ، فَقَبَضَ الثَّلَاثَ الطَّوَائِفَ الَّذِينَ ذَكَرْنَاهُمْ. وَمَاجَ النَّاسُ، وَاشْتَدَّ الْحَرُّ، وَأَلْجَمَ النَّاسُ الْعِرْقُ، وَعَظُمَ الْخَطْبُ، وَجَلَّ الْأَمْرُ، وَكَانَ^(٢) الْبَيْتُ ﴿فَلَا تَسْمَعُ إِلَّا هَمْسًا﴾^(٣) وَجِيءَ بِجَهَنَّمَ، وَطَالَ الْوُقُوفُ بِالنَّاسِ، وَلَمْ يَعْلَمُوا مَا يَرِيدُ الْحَقُّ بِهِمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

«فَيَقُولُ النَّاسُ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ: تَعَالَوْا نَنْطَلِقْ إِلَى أَيْنَا آدَمَ، فَنَسْأَلُهُ أَنْ يَسْأَلَ اللَّهَ لَنَا أَنْ يَرْيَحَنَا مِمَّا نَحْنُ فِيهِ، فَقَدْ طَالَ وَقُوفُنَا. فَيَأْتُونَ إِلَى آدَمَ فَيَطْلُبُونَ مِنْهُ ذَلِكَ. فَيَقُولُ آدَمُ: إِنَّ اللَّهَ قَدْ غَضِبَ الْيَوْمَ غَضِبًا لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ، وَلَنْ يَغْضَبَ بَعْدَهُ مِثْلَهُ، وَذَكَرَ خَطِيئَتَهُ، فَيَسْتَحِي مِنْ رَبِّهِ أَنْ يَسْأَلَهُ. فَيَأْتُونَ إِلَى نُوحٍ بِمِثْلِ ذَلِكَ، فَيَقُولُ لَهُمْ مِثْلَ مَا قَالَ آدَمُ، وَيَذَكِّرُ دَعْوَتَهُ عَلَى قَوْمِهِ، وَقَوْلَهُ: ﴿وَلَا يَلِدُوا إِلَّا فَاجِرًا كَفَّارًا﴾^(٤) فَمَوْضِعُ الْمَوَازَاةِ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: ﴿وَلَا يَلِدُوا إِلَّا فَاجِرًا كَفَّارًا﴾ لَا نَفْسَ دَعَاةٍ عَلَيْهِمْ مِنْ كَوْنِهِ دَعَاءً. ثُمَّ يَأْتُونَ إِلَى إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِمِثْلِ ذَلِكَ، فَيَقُولُونَ لَهُ مِثْلَ مَقَالَتِهِمْ لَمَنْ تَقَدَّمَ، فَيَقُولُ كَمَا قَالَ مَنْ تَقَدَّمَ، وَيَذَكِّرُ كَذِبَاتِهِ الثَّلَاثَ^(٥). ثُمَّ يَأْتُونَ إِلَى مُوسَى وَعِيسَى، وَيَقُولُونَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الرُّسُلِ مِثْلَ مَا قَالُوهُ لآدَمَ، فَيَجِيبُونَهُمْ مِثْلَ جَوَابِ آدَمَ».

فَيَأْتُونَ إِلَى مُحَمَّدٍ ﷺ وَهُوَ سَيِّدُ النَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَيَقُولُونَ لَهُ مِثْلَ مَا قَالُوهُ لِلْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ- فَيَقُولُ مُحَمَّدٌ ﷺ: «أَنَا لَهَا». وَهُوَ الْمَقَامُ الْحَمُودُ الَّذِي وَعَدَهُ اللَّهُ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ. فَيَأْتِي وَيَسْجُدُ^(٦) وَيُحَمِّدُ اللَّهَ بِحَمْدٍ يُلْهِمُهُ اللَّهُ -تَعَالَى- إِيَّاهَا فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ لَمْ يَكُنْ يَعْلَمُهَا قَبْلَ ذَلِكَ. ثُمَّ يَشْفَعُ إِلَى رَبِّهِ أَنْ يَفْتَحَ بَابَ الشَّفَاعَةِ لِلْخَلْقِ. فَيَفْتَحُ اللَّهُ ذَلِكَ الْبَابَ: فَيَأْذَنُ فِي الشَّفَاعَةِ لِلْمَلَائِكَةِ وَالرُّسُلِ وَالْأَنْبِيَاءِ وَالْمُؤْمِنِينَ. فَبِهَذَا يَكُونُ سَيِّدَ النَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؛ فَإِنَّهُ شَفَعَ عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَشْفَعَ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّسُلُ.

(١) [البقرة: ٢١٠]

(٢) ص ١٥٢ ب

(٣) [طه: ١٠٨]

(٤) [نوح: ٢٧]

(٥) ق: الثلاثة

(٦) ص ١٥٣

ومع هذا تأدّب ﷺ وقال: «أنا سيّد الناس» ولم يقل: سيّد الخلائق. فتدخل الملائكة في ذلك مع ظهور سلطانه في ذلك اليوم على الجميع، وذلك أنّه ﷺ جُمع له بين مقامات الأنبياء عليهم السلام- كلّهم ولم يكن ظهر له على الملائكة ما ظهر لآدم عليه السلام من اختصاصه بعلم الأسماء كلّها. فإذا كان في ذلك اليوم افتقر إليه الجميع؛ من الملائكة والناس من آدم فمن دونه، في فتح باب الشفاعة، وإظهار ما له من الجاه عند الله؛ إذ كان القهر الإلهي والجبروت الأعظم قد أخرس الجميع. وكان هذا المقام مثل مقام آدم عليه السلام وأعظم في يوم اشتدّت الحاجة فيه، مع ما ذكر من الغضب الإلهي الذي تجلّى فيه الحقّ في ذلك اليوم، ولم تظهر مثل هذه الصفة فيما جرى من قضيّة آدم. فدلّ بالمجموع على عظيم قدره ﷺ، حيث^(١) أقدم مع هذه الصفة الغضبيّة الإلهيّة على مناجاة الحقّ، فيما سُئل فيه.

فأجابه الحقّ سبحانه. فعُلّقت الموازين، ونُشرت الصحف، ونُصب الصراط، وبُدئ بالشفاعة. فأول ما شَفعت الملائكة، ثمّ النبيّون، ثمّ المؤمنون، وبقي أرحم الراحمين. وهنا تفصيل عظيم يطول الكلام فيه؛ فإنّه مقام عظيم. غير أنّ الحقّ يتجلّى في ذلك اليوم فيقول: "لتتبع كلّ أمة ما كانت تعبد"، حتى تبقى هذه الأمة، وفيها منافقوها. فيتجلّى لهم الحقّ في أدنى صورة من الصور^(٢) التي كان تجلّى لهم فيها قبل ذلك، فيقول: «أنا ربّكم» فيقولون: «نعوذ بالله منك، هذا نحن منتظرون، حتى يأتينا ربّنا» فيقول لهم جلّ وتعالى: «هل بينكم وبينه علامة تعرفونه بها؟» فيقولون: «نعم» فيتحوّل لهم في الصورة التي عرفوه فيها بتلك العلامة، فيقولون: «أنت ربّنا».

فيأمرهم بالسجود، فلا يبقى من كان يسجد لله إلّا سجد. ومن كان يسجد اتّقاء ورياء، جعل الله ظهره طبقة نحاس، كلّما أراد أن يسجد خرّ على قفاه، وذلك قوله: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ... وَقَدْ كَانُوا يُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ وَهُمْ سَالِمُونَ﴾^(٣) يعني في الدنيا. والساق التي كُشفت لهم؛ عبارة عن أمر عظيم من أهوال يوم القيامة. تقول العرب: كُشفت الحرب عن ساقها. إذا اشتدّت (ت) الحرب وعظم أمرها. وكذلك ﴿وَالْتَفَتِ السَّاقُ﴾^(٤)

(١) ص ١٥٣ ب

(٢) ق: الصورة ويبدو أثر مسح للتاء المربوطة.

(٣) [القلم: ٤٢-٤٣]

(٤) ص ١٥٤

بِالسَّاقِ^(١) أي دخلت الأهوال والأمور العظام بعضها في بعض يوم القيامة.

فإذا وقعت الشفاعة، ولم يبق في النار مؤمن شرعيّ أصلاً، ولا مَنْ عمل عملاً مشروعاً من حيث ما هو مشروعٌ بلسان نبيّ، ولو كان مثقالَ حبة من خردل فما فوق ذلك في الصّغر، إلّا خرج بشفاعة النبيّين والمؤمنين. وبقي أهل التوحيد الذين علموا التوحيد بالأدلة العقلية، ولم يشركوا بالله شيئاً، ولا آمنوا إيماناً شرعيّاً، ولم يعملوا خيراً قطّ، من حيث ما اتّبّعوا فيه نبياً من الأنبياء، فلم يكن عندهم ذرّة من إيمان فما دونها، فيخرجهم أرحم الراحمين، وما عملوا خيراً قطّ، يعني مشروعاً من حيث ما هو مشروع، ولا خير أعظم من الإيمان، وما عملوه.

وهذا حديث عثمان بن عفان في الصحيح لمسلم بن الحجاج قال رسول الله ﷺ: «من مات وهو يعلم» - ولم يقل: يؤمن - «أنّه لا إله إلا الله دخل الجنة» ولا قال: "يقول" بل أفرد العلم. ففي هؤلاء تسبق عناية الله في النار، فإنّ النار بذاتها لا تقبل تخليد موجّد لله، بأيّ وجه كان. وأتمّ وجوهه الإيمان عن علم، فجمع بين العلم والإيمان.

فإن قلت: فإنّ إبليس يعلم أنّ الله واحد. قلنا: صدقت، ولكنّه أوّل من سنّ الشرك. فعليه إثم المشركين، وإثمهم أنّهم لا يخرجون من النار. هذا إذا ثبت أنّه مات موجّداً، وما يدريك لعلّه مات مشركاً، لشبهة^(٢) طرأت عليه في نظره. وقد تقدّم الكلام على هذه المسألة، فيما مضى من الأبواب. فإبليس ليس بخارج من النار، فالله يعلم أيّ ذلك كان.

وهنا علوم كثيرة، وفيها طول يخرجنا، عن المقصود من الاختصار، إيرادها. ولكن مع هذا، فلا بدّ أن أذكر نبذة من كلّ موطن مشهور من مواطن القيامة: كالعرض، وأخذ الكتب، والموازين، والصراط، والأعراف، وذبح الموت، والمأدبة التي تكون في ميدان الجنة. فهذه سبعة مواطن لا غير، وهي أمّهات للسبعة الأبواب التي للنار، والسبعة الأبواب التي للجنة. فإنّ الباب الثامن هو لجنّة الرؤية، وهو الباب المغلق الذي في النار، وهو باب الحجاب فلا يُفتح أبداً، فإنّ أهل النار محجوبون عن ربّهم.

(١) [القيامة: ٢٩]

(٢) ص ١٥٤ ب

الأول؛ وهو العرض:

اعلم أنّه قد ورد في الخبر «أنّ رسول الله ﷺ سئل عن قوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾^(١) فقال: ذلك العرض يا عائشة؛ من نوقش الحساب عُدِّبَ» وهو مثل عرض الجيش، أعني عرض الأعمال: لأنّها رنك^(٢) أهل الموقف، والله الملك: فيُعرف المجرمون بسيماهم، كما يُعرف الأجناد هنا بزيمهم.

الثاني؛ الكتب:

قال تعالى: ﴿أَقْرَأْ كِتَابَكَ كَفَىٰ بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا﴾^(٣) وقال: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ﴾^(٤) وهو المؤمن السعيد ﴿وَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِشِمَالِهِ﴾^(٥) وهو^(٦) المنافق. فإنّ الكافر لا كتاب له. فالمنافق سُلِبَ عنه "الإيمان"، وما أخذ منه "الإسلام" فقليل في المنافق: ﴿إِنَّهُ كَانَ لَا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ الْعَظِيمِ﴾^(٧) فيدخل فيه المعطل والمشرِك والمتكبر على الله، ولم يتعرّض للإسلام. فإنّ المنافق ينقاد ظاهرا ليحفظ ماله وأهله ودمه، ويكون في باطنه واحدا من هؤلاء الثلاثة.

وانما قلنا: "إنّ هذه الآية تعمّ الثلاثة" فإنّ قوله: ﴿لَا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ الْعَظِيمِ﴾ معناه لا يصدّق بالله، والذين لا يصدّقون بالله هم طائفتان: طائفة لا تصدّق بوجود الله؛ وهم المعطلة. وطائفة لا تصدّق بتوحيد الله؛ وهم المشركون. وقوله: ﴿الْعَظِيمِ﴾ في هذه الآية؛ يدخل فيها المتكبر على الله: فإنّه لو اعتقد عظمة الله، التي يستحقّها من تسمّى بالله، لم يتكبر عليه. وهؤلاء الثلاثة مع هذا المنافق الذي تميّز عنهم بخصوص وصف؛ هم أهل النار، الذين هم أهلها.

﴿وَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ وَرَاءَ ظَهْرِهِ﴾^(٨) فهم الذين أوتوا الكتاب فنبذوه وراء ظهورهم، واشتروا به ثمنا قليلا. فإذا كان يوم القيامة: قيل له: "خذه من وراء ظهرك". أي من الموضع الذي

(١) [الإنشاق: ٨]

(٢) ق: رنق وصحّت في الهامش "رنك" مع لفظ: بيان. وهي كلمة ليست عربية ومعناها العلامة أو الرمز، شبيهة بالراية.

(٣) [الإسراء: ١٤]

(٤) [الإنشاق: ٧]

(٥) [الحاقة: ٢٥]

(٦) ص ١٥٥

(٧) [الحاقة: ٣٣]

(٨) [الإنشاق: ١٠]

نبدته فيه في حياتك الدنيا^(١)، فهو كتابهم المنزل عليهم، لا كتاب الأعمال. فإنه حين نبذه وراء ظهره ﴿ظَنَّ أَنْ لَنْ يَحُورَ﴾^(٢) أي تيقن، قال الشاعر^(٣):

فَقُلْتُ لَهُمْ ظُنُّوا بِالْفَنِي مُدَجِّجٍ

أي تيقنوا. ورد في الصحيح، يقول^(٤) الله له يوم القيامة: «أظننت أنك ملاقي؟» وقال - تعالى: ﴿وَذَلِكُمْ ظَنُّكُمُ الَّذِي ظَنَنْتُمْ بِرَبِّكُمْ أَرْدَبَكُمْ﴾^(٥).

الثالث: الموازين:

فتوضع الموازين لوزن الأعمال، فيجعل فيها الكتب بما عملوا. وآخر ما يوضع في الميزان، قول الإنسان: "الحمد لله". ولهذا قال ﷺ: «الحمد لله تملأ الميزان» فإنه يلقي في الميزان جميع أعمال العباد من الخير^(٦)، إلا كلمة "لا إله إلا الله" فيبقى من ملئه تحميدة، فتجعل، فيمتلىء بها. فإن كفة ميزان كل أحد (هي) بقدر عمله من غير زيادة ولا نقصان، وكل ذكر وعمل يدخل الميزان، إلا "لا إله إلا الله" كما قلنا. وسبب ذلك أن كل عمل خير له مقابل من ضده، فيجعل هذا الخير في موازينه. ولا يقابل "لا إله إلا الله" إلا الشرك، ولا يجتمع توحيد وشرك في ميزان أحد. لأنه إن قال: "لا إله إلا الله" معتقدا لها فما أشرك، وإن أشرك فما اعتقد "لا إله إلا الله". فلما لم يصح الجمع بينهما، لم يكن لكلمة "لا إله إلا الله" من يعادلها في الكفة الأخرى، ولا يرجحها شيء. فلهذا لا تدخل الميزان.

وأما المشركون ﴿فَلَا تُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَزَنًا﴾^(٧)، أي لا قدر لهم، ولا يوزن لهم عمل. ولا من هو من أمثالهم: ممن كذب بقاء الله، وكفر بآياته. فإن أعمال خير المشرك محبوبة، فلا يكون

(١) "في حياتك الدنيا" ثابتة في هامش ق بخط آخر مع إشارة التصويب.

(٢) [الإنشاق: ١٤]

(٣) الشاعر هو دريد بن الصمة: (? - ٨ هـ / ? - ٦٢٩ م) من هوازن. شجاع من الأبطال الشعراء المعبرين في الجاهلية، كان سيد بني جشم وفارسهم وقائدهم، وغزا نحو مائة غزوة لم يهزم في واحدة منها. وعاش حتى سقط حاجباه عن عينيه، أدرك الإسلام ولم يسلم، فقتل على دين الجاهلية يوم حنين. وقد استصحبته هوازن معها تيمنا به وهو أعمى. والبيت هو:

فقلت لهم ظنوا بالفي مدجج
سراتهم في الفارسي المسرد

وهو من قصيدة يرثي فيها أخاه عبد الله، مطلعها:

أرث جديد الجبل من أم معبد
بعاقبة وأخلفت كل موعد (الموسوعة الشعرية)

(٤) ص ١٥٥

(٥) [فصلت: ٢٣]

(٦) "من الخير" ثابتة في الهامش.

(٧) [الكهف: ١٠٥]

لشَرِّهم ما يوازنه ﴿فَلَا تُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَزَنًا﴾.

وأما صاحب السجلات، فإنه شخص لم يعمل خيرا قط، إلا أنه تلقظ يوما بكلمة "لا إله إلا الله" مخلصا، فتوضع له في مقابلة التسعة والتسعين سجلا من أعمال الشر؛ كل سجل منها كما بين المغرب والمشرق. وذلك لأنه ما له عمل خير غيرها. فترجح كفتها بالجميع وتطيش السجلات؛ فيتعجب من ذلك. ولا يدخل الموازين إلا أعمال الجوارح، شرها وخيرها: السمع، والبصر، واللسان، واليد، والبطن، والفرج، والرجل. وأما الأعمال الباطنة^(٢) فلا تدخل الميزان المحسوس. لكن يقام فيها العدل، وهو الميزان الحكيم المعنوي؛ فمحسوس لمحسوس، ومعنى لمعنى، يقابل كل شيء بمثله. فلهذا توزن الأعمال من حيث ما هي مكتوبة.

الرابع؛ الصراط:

وهو الصراط المشروع الذي كان هنا معنى، يُنصب هنالك حسنا محسوسا، يقول الله لنا: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾^(٣) ولما تلا رسول الله ﷺ هذه الآية خطّ خطا، وخطّ عن جنبتيه خطوطا هكذا:



وهذا هو صراط التوحيد ولوازمه وحقوقه. قال رسول الله ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله»^(٤)، فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحق الإسلام، وحسابهم على الله» أراد بقوله: «وحسابهم على الله» أنه لا يعلم أنهم قالوها معتقدين لها إلا الله.

فالمشرك لا قدم له على صراط التوحيد، وله قدم على صراط الوجود. والمعتل لا قدم له على صراط الوجود. فالمشرك ما وحد الله هنا. فهو من الموقف إلى النار مع المعتلة. ومن هو من أهل النار الذين هم أهلها إلا المنافقين، فلا بدّ لهم أن ينظروا إلى الجنة وما فيها من النعيم، فيطمعون. فذلك نصيبهم من نعيم الجنان. ثم يُصرفون إلى النار، وهذا من عدل الله فقولوا بأعمالهم.

(١) ص ١٥٦

(٢) ثابتة في الهامش بقلم الأصل.

(٣) [الأعام: ١٥٣]

(٤) ص ١٥٦ ب

والطائفة التي لا تخلد في النار، إنما تُمسك وتُسأل وتُعذب على الصراط، والصراط على متن جهنم؛ غائب فيها. والكلايب التي فيه بها يسكنهم الله عليه. ولما كان الصراط في النار، وما ثم طريق إلى الجنة إلا عليه، قال تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا كَانَ عَلَى رَبِّكَ حَتْمًا مَقْضِيًّا﴾^(١) ومن عرف معنى هذا القول، عرف مكان جهنم ما هو، ولو قاله النبي ﷺ لما سئل عنه، لقلته. فما سكت عنه، وقال في الجواب: «في علم الله» إلا بأمر إلهي؛ فإنه ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ﴾^(٢) وما هو من أمور الدنيا؛ فسكوتنا عنه هو^(٣) الأدب.

وقد أتى في صفة الصراط، أنه أدق من الشعر، وأحد من السيف. وكذا هو علم الشريعة في الدنيا، لا يعلم وجه الحق في المسألة عند الله، ولا من هو المصيب من المجتهدين بعينه. ولذلك تُعبدنا بغلبات الظنون، بعد بذل الجهود في طلب الدليل، لا في المتواتر ولا في خبر الواحد الصحيح المعلوم. فإن المتواتر، وإن أفاد العلم، فإن العلم المستفاد من التواتر إنما هو عين هذا اللفظ، أو العلم أن رسول الله ﷺ قاله، أو عُمل. ومطلوبنا بالعلم؛ ما يفهم من ذلك القول والعمل، حتى نحكم في المسألة على القطع. وهذا لا يوصل إليه إلا بالنص الصريح المتواتر. وهذا لا يوجد إلا نادرا، مثل قوله تعالى: ﴿تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ﴾^(٤) في كونها عشرة خاصة. فحكمها بالشرع أحد من السيف وأدق من الشعر في الدنيا. فالمصيب للحكم واحد لا بعينه، والكل مصيب للأجر.

فالشرع هنا، هو الصراط المستقيم. ولا يزال (العبد) في كل ركعة من الصلاة يقول: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾^(٥). فهو أحد من السيف وأدق من الشعر. فظهوره في الآخرة محسوس، أبين وأوضح من ظهوره في الدنيا، إلا لمن دعا إلى الله على بصيرة، كالرسول وأتباعه؛ فألحقهم الله بدرجات^(٦) الأنبياء في الدعاء إلى الله على بصيرة، أي على علم وكشف. وقد ورد في خبر: «أن

(١) [مريم: ٧١]

(٢) [النجم: ٣]

(٣) ص ١٥٧

(٤) [البقرة: ١٩٦]

(٥) [الفاتحة: ٦]

(٦) ص ١٥٧ ب

الصراط يظهر يوم القيامة منه للأبصار على قدر نور المازين عليه». فيكون دقيقا في حق قوم، وعريضا في حق آخرين. يصدق هذا الخبر قوله تعالى: ﴿نُورُهُمْ يَسْعَى بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ﴾^(١) والسعي مشي، وما تم طريق إلا الصراط. وإنما قال: ﴿بِأَيْمَانِهِمْ﴾ لأن المؤمن في الآخرة لا شمال له، كما أن أهل النار لا يمين لهم. هذا بعض أحوال ما يكون على الصراط.

وأما الكلايب والخطاطيف والحسك كما ذكرنا، هي من صور أعمال بني آدم، تمسكهم أعمالهم تلك على الصراط. فلا ينتهضون إلى الجنة ولا يقعون في النار، حتى تدركهم الشفاعة والعناية الإلهية، كما قررنا. فمن تجاوز هنا تجاوز الله عنه هناك، ومن أنظر معسرا أنظره الله، ومن عفا عفا الله عنه، ومن استقصى حقه هنا من عباده استقصى الله حقه منه هناك، ومن شدد على هذه الأمة شدد الله عليه، «وإنما هي أعمالكم تُردُّ عليكم» فالتزموا مكارم الأخلاق، فإن الله غدا يعاملكم بما عاملتم به عباده؛ كان ما كان وكانوا ما كانوا.

الخامس: الأعراف:

وأما الأعراف فسور بين الجنة والنار، ﴿بَاطِنُهُ فِيهِ الرَّحْمَةُ﴾ وهو ما يلي الجنة منه ﴿وَوَظُّهُ﴾ من قِبَلِهِ الْعَذَابُ^(٢) وهو ما يلي النار منه، يكون عليه^(٣) من تساوت كفتا ميزانه. فهم ينظرون إلى النار وينظرون إلى الجنة، وما لهم رجحان بما يدخلهم أحد الدارين. فإذا دُعوا إلى السجود، وهو الذي يبقى يوم القيامة من التكليف، فيسجدون. فيرجح ميزان حسناتهم، فيدخلون الجنة. وقد كانوا ينظرون إلى النار بما لهم من السيئات، وينظرون إلى الجنة بما لهم من الحسنات، ويرون رحمة الله فيطمعون. وسبب طمعهم أيضا، أنهم من أهل "لا إله إلا الله" ولا يرونها في ميزانهم. ويعلمون أن الله ﴿لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾^(٤). ولو جاءت ذرة لإحدى الكفتين لرجحت بها؛ لأنهما في غاية الاعتدال. فيطمعون في كرم الله وعدله. وأنه لا بد أن يكون لكلمة "لا إله إلا الله" عناية بصاحبها، يظهر لها أثر عليهم.

يقول ﷻ فيهم: ﴿وَعَلَى الْأَعْرَافِ رِجَالٌ يَعْرِفُونَ كُلًّا بِسِيمِهِمْ وَنَادَوُا أَصْحَابَ الْجَنَّةِ أَنْ سَلِّمُوا

[١] (التحریم: ٨)

[٢] (الحديد: ١٣)

[٣] ص ١٥٨

[٤] (النساء: ٤٠)

عَلَيْكُمْ لَمْ يَدْخُلُوهَا وَهُمْ يَطْمَعُونَ ﴿١﴾ كما نادوا أيضا ﴿وَإِذَا صُرِفَتْ أَبْصَرُهُمْ تِلْقَاءَ أَصْحَابِ النَّارِ قَالُوا رَبَّنَا لَا تَجْعَلْنَا مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾ ﴿٢﴾ والظلم هنا (هو) الشرك لا غير.

السادس: دُح الموت:

الموت وإن كان نسبة، فإنَّ الله يظهره يوم القيامة في صورة كبش أملح، وينادى: يا أهل الجنة؛ فيشرئبون. وينادى: يا أهل النار؛ فيشرئبون. وليس في النار في ذلك الوقت إلا أهلها، الذين هم أهلها. فيقال للفريقين: أتعرفون هذا؟ وهو بين الجنة والنار. فيقولون: هو الموت. وبأني ﴿٣﴾ يحيي الله وبيده الشفرة، فيضجعه ويدبجه، وينادي منادٍ: يا أهل الجنة؛ خلود فلا موت، ويا أهل النار؛ خلود فلا موت، وذلك هو يوم الحسرة.

فأما أهل الجنة إذا رأوا الموت، سُرُّوا برؤيته سرورا عظيما، ويقولون له: بارك الله لنا فيك، لقد خلصتنا من نكد الدنيا، وكنت خيرَ وارد علينا، وخيرَ تحفة أهداها الحقُّ إلينا. فإنَّ النبي ﷺ يقول: «الموت تحفة المؤمن». وأما أهل النار، إذا أبصروه يَفْرَقُونَ منه، ويقولون له: لقد كنتَ شرَّ وارد علينا، حُلَّتْ بيننا وبين ما كنَّا فيه من الخير والدعة. ثم يقولون له: عسى (أن) تميتنا فنستريح مما نحن فيه.

وإنما سُمِّي (دُح الموت) يوم الحسرة، لأنَّه حسر للجميع، أي ظهر عن صفة الخلود الدائم للطائفتين. ثم تُغلق أبواب النار غلقا لا فتح بعده، وتنطبق النارُ على أهلها، ويدخل بعضها في بعض، ليعظم انضغاط أهلها فيها، ويرجع أسفلها أعلاها وأعلاها أسفلها، ويُرَى الناسُ والشياطين فيها كقطع اللحم في القدر، إذا كان تحتها النار العظيمة، تغلي كغلي الحميم، فتدور بمن فيها علوا وسفلا ﴿كُلَّمَا حَبَتْ زِدْنَهُمْ سَعِيرًا﴾ ﴿٤﴾ بتبديل الجلود.

السابع: المأدبة:

وهي مأدبة الملك لأهل الجنة. وفي ذلك الوقت يجتمع أهل النار في ﴿٥﴾ مَنْدُبة. فأهل الجنة في

[١] [الأعراف: ٤٦]

[٢] [الأعراف: ٤٧]

[٣] ص ١٥٨ ب

[٤] [الإسراء: ٩٧]

[٥] ص ١٥٩

المآذب، وأهل النار في المنادب. وطعامهم في تلك المأذبة "زيادة كبدة النون". وأرض الميدان دَرْمَكَةٌ^(١) بيضاء مثل القُرْصَةِ. ويُخْرَجُ من الثور الطحال لأهل النار. فيأكل أهل الجنة من زيادة كبدة النون، وهو حيوان بحريّ مائيّ، فهو من عنصر الحياة المناسبة للجنة. والكبد بيت الدم، وهو بيت الحياة، والحياة حارة رطبة، وبخار ذلك الدم هو النفس المعبر عنه بالروح الحيواني الذي به حياة البدن؛ فهو بشارة لأهل الجنة ببقاء الحياة عليهم.

وأما الطحال في جسم الحيوان، فهو بيت الأوساخ؛ فإنّ فيه تجتمع أوساخ البدن، وهو ما يعطيه الكبد من الدم الفاسد، فيعطى لأهل النار يأكلونه. وهو من الثور، والثور حيوان ترائي، طبعه البرد واليبس. وجهّم على صورة الجاموس. والطحال من الثور لغذاء أهل النار أشدّ مناسبة فيما في الطحال من الدَمِيَّة لا يموت أهل النار، وبما فيه من أوساخ البدن، ومن الدم الفاسد المؤلم لا يحبون ولا ينعمون، فيورّثهم أكله سقما ومرضا. ثم يدخل أهل الجنة الجنة، فما هم منها بمخرجين. ﴿وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ﴾^(٢).

انتهى السفر الرابع بانتهاء الجزء، يتلوه^(٣) الجزء الثلاثون، والحمد لله رب العالمين.^(٤)

(١) في الحديث: "تراب الجنة دَرْمَكَةٌ بَيْضَاءُ مِسْكٌ". والدَرْمَكُ: الذي يُدْرَمُكُ حتى يكون دَقَاقًا من كل شيء، الدقيق، والكحل، وغيرها. وكذلك: التراب الدقيق: دَرْمَكٌ. [تهذيب اللغة]

(٢) [الأحزاب: ٤]

(٣) ص ١٥٩ ب

(٤) مكتوب وسط الصفحة: "سمع جميع هذا الجزء على مصنفه الشيخ الإمام العالم العامل محيي الدين شيخ الطائفة أبي عبد الله محمد بن علي بن العربي بقراءة الإمام أبي الحسن علي بن المظفر النشبي: ابنا المصنف أبو المعالي محمد وأبو سعد محمد، وأبو طاهر إسماعيل بن سودكين النوري، وابن أخيه يوسف بن درباس بن يوسف الحميدي، وأبو بكر بن سليمان الحموي، وابناه عبد الواحد، وأحمد، ومحمد بن عبد الواحد المذكور، وعبد العزيز بن عبد القوي بن الجباب، والحسين بن إبراهيم الأربلي، ونصر الله بن أبي العز بن الصفار، ويوسف بن عبد اللطيف البغدادي، وموسى بن زيد بن جابر، ومحمد بن يوسف البرزالي، ويعقوب بن معاذ الوري، ومحمد بن يرقش المعظمي، ومحمد بن صديق الاهري، وعمران بن محمد بن عمران، ومحمد بن علي المطرز، وعلي بن محمود بن أبي الرجاء، وأحمد بن محمد التكريتي، وبركة بن حسن بن مالك الهلالي، وعلي بن عبد العزيز بن تميم الحميري، وعيسى بن إسحق الهذلي، ويونس بن عثمان الدمشقي، ويوسف بن الحسن بن بدر النابلسي، وأبو بكر بن محمد بن أبي بكر البلخي، وأحمد بن محمد بن سليمان الحريري، وأحمد بن عبد الرحيم بن بيان، وعلي بن أحمد بن علي، وإبراهيم بن محمد -القرطبيان-، وعبد الله بن محمد اللخمي الأندلسي، ومحمد بن نصر الله بن هلال، وأبو القاسم بن أبي الفتح الحريري، وأحمد بن موسى التركماني، ومحمد بن أحمد بن زرافة، ومحمد بن علي الخلاطي، وأبو زكريا بن إسماعيل الملقبي، وأحمد بن أبي الهيجاء الدمشقي، وحسين بن محمد الموصلي، وأحمد بن أبي طالب الدمشقي، وإبراهيم بن علي بن أحمد السنجاري، وإبراهيم بن أبي بكر الخلال، ومحمد بن محمد بن جمعة البلسي، وإبراهيم بن عمر بن عبد العزيز القرشي، وهذا خطه في الثالث والعشرين من ربيع الآخر سنة ثلاث وثلاثين وستمائة بمنزل المصنف بدمشق حرس".

يليه: "قرأت وأنا محمود بن عبيد الله بن أحمد الزنجاني جميع هذا المجلد من أوله إلى آخره على مؤلفه الشيخ الإمام العلامة المحقق المدقق محيي الدين شيخ الإسلام أبي عبد الله محمد بن علي بن العربي الحاتمي الطائي في مجالس آخرها يوم الأحد ثاني شوال سنة ست وثلاثين وستمائة بمدينة السلام دمشق في منزله وصلى الله على سيدنا محمد وآله الطاهرين".
ويلي ذلك بخط الشيخ الأكبر: "صحت القراءة والسماع كما ذكر لمن ذكر علي. وكتب منشييه محمد بن علي بن محمد بن العربي بخطه وتاريخه".

يليه بخط الشيخ كذلك: "قرأت عليّ البنت أمّ دلال بنت شيخنا الزكي أحمد بن مسعود بن شدّاد المقرئ الموصلّي هذه المجلدة. وكتب منشئها محمد بن عليّ بن محمد بن العربيّ بخطه، وأذنت لها أن تحدّث بها عتيّ، وذلك في العشرين من محرم سنة ست وثلاثين وستمائة". يلي ذلك ختم الأوقاف الإسلاميّة برقم ١٧٤٦

المحتويات

رموز مستخدمة في التحقيق.....	٦
الباب الحادي والأربعون في معرفة أهل الليل، واختلاف طبقاتهم، وتباينهم في مراتبهم، وأسرار أقطابهم.....	٩
الباب الثاني والأربعون في معرفة الفتوة والفتيان، ومنازلهم وطبقاتهم، وأسرار أقطابهم.....	١٩
الباب الثالث والأربعون في معرفة جماعة من أقطاب الورعين، وعامة ذلك المقام.....	٢٨
الباب الرابع والأربعون في البهاليل، وأتمتهم في البهلة.....	٣٦
الباب الخامس والأربعون في معرفة من عاد بعد ما وصل، ومن جعله يعود.....	٤٣
الباب السادس والأربعون في معرفة العلم القليل، ومن حصله من الصالحين.....	٤٩
الباب السابع والأربعون في معرفة أسرار وصف المنازل السفلية، ومقاماتها، وكيف يرتاح العارف عند ذكره بدايته فيحس إليها مع علو مقامه، وما السر الذي يتجلى له حتى يدعوه إلى ذلك.....	٥٤
فَصْلٌ بَلْ وَضَلَّ سِرَّ إِلَهِي: (وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ).....	٦٣
وَضَلَّ سِرَّ إِلَهِي: (نهاية الدائرة مجاورة لبدايتها).....	٦٥
وَضَلَّ سِرَّ إِلَهِي: (كلُّ خطٍّ يخرج من النقطة إلى المحيط مساوٍ لصاحبه).....	٦٦
وَضَلَّ سِرَّ إِلَهِي: (الطبيعة بين النفس والهواء).....	٦٩
الباب الثامن والأربعون في معرفة إنما كان كذا لكذا؛ وهو إثبات العلة والسبب.....	٧١
أول مسألة من هذا الباب: (ما السبب الموجب لوجود العالم).....	٧١
مسألة أخرى: إنما كان كذا لكذا: (إنما انقسم العالم إلى شقي وسعيد للأسماء الإلهية).....	٧٥
مسألة أخرى من هذا الباب: (إنما صحَّت الصورة لآدم لخلقه باليدين).....	٧٦
مسألة أخرى من هذا الباب: (إنما كانت الخلافة لآدم ﷺ لكون الله -تعالى- خَلَقَهُ على صورته).....	٧٧
مسألة أخرى من هذا الباب: (القربة مع السجود).....	٧٨
الباب التاسع والأربعون في معرفة قوله ﷺ: «إِنِّي لأجد نَفْسَ الرَّحْمَنِ مِنْ قِبَلِ الْجَنِّ» ومعرفة هذا المنزل ورجاله.....	٨٥
الباب الخمسون في معرفة رجال الحيرة والعجز.....	٩٥
الباب الحادي والخمسون في معرفة رجال من أهل الورع قد تحقَّقوا بمنزل نَفْسِ الرَّحْمَنِ.....	١٠١

الباب الثاني والخمسون في معرفة السبب الذي يهرب منه المكاشف إلى عالم الشهادة إذا أبصره.....	١٠٦
تقيم: (المكاشف الذي يهرب إلى عالم الشهادة).....	١١٠
الباب الثالث والخمسون في معرفة ما يلقي المريد على نفسه من الأعمال قبل وجود الشيخ.....	١١٢
وَصُلِّ شارح.....	١١٣
الباب الرابع والخمسون في معرفة الإشارات.....	١١٧
الباب الخامس والخمسون في معرفة الخواطر الشيطانية.....	١٢٥
الباب السادس والخمسون في معرفة الاستقراء، وصحته من سقمه.....	١٣٢
الباب السابع والخمسون في معرفة تحصيل علم الإلهام بنوع ما من أنواع الاستدلال ومعرفة النفس.....	١٣٦
الباب الثامن والخمسون في معرفة أسرار أهل الإلهام المستدلين ومعرفة علم إلهي فاض على القلب ففرق خواطره وشتتها.....	١٤١
وَصُلِّ (أسرار أهل الإلهام المستدلين).....	١٤٦
الباب التاسع والخمسون في معرفة الزمان الموجود والمقدّر.....	١٤٩
الباب الستون في معرفة العناصر، وسطان العالم العلوي على العالم السفلي، وفي أي دورة كان وجود هذا العالم الإنساني من دورات الفلك الأقصى؟ وأية روحانية لنا؟.....	١٥٤
الباب الحادي والستون في معرفة حتم، وأعظم المخلوقات فيها عذابا، ومعرفة بعض العالم العلوي.....	١٦٥
(رؤيا غيبية واكتشافات علمية):.....	١٦٩
الباب الثاني والستون في مراتب أهل النار.....	١٧٦
الباب الثالث والستون في معرفة بقاء الناس في البرزخ بين الدنيا والبعث.....	١٨٤
الباب الرابع والستون في معرفة القيامة، ومنازلها، وكيفية البعث.....	١٩٣
وصل (اختلاف الناس في الإعادة من المؤمنين القائلين بمحشر الأجسام).....	٢٠٢
الأول؛ وهو العرض:.....	٢١٠
الثاني؛ الكتب:.....	٢١٠
الثالث؛ الموازين:.....	٢١١
الرابع؛ الصراط:.....	٢١٢

٢١٤.....	الخامس: الأعراف:
٢١٥.....	السادس: ذبح الموت:
٢١٥.....	السابع: المأدبة:

السفر الخامس من الفتوحات المكيّة^(١)

(١) العنوان ص ١ب. ويليّه بقلم الشيخ ابن العربي: "إنشاء الفقير إلى الله تعالى محمد بن علي بن العربي الطائي الحاتمي"، "رواية مالك هذه المجلدة محمد بن إسحق القنوي عنه". يلي ذلك بخط آخر: "وقف هذا الكتاب الشيخ المعروف المذكور بخط المؤلف -رضي الله عنها وعن سلفها- فوق هذا المكتوب على الموضع المذكور في باقي المجلدات والشريط المذكور أيضا- تقبل الله منه وأثابه الجنة- لا يخرج منها أبدا لا برهن ولا بغيره بل ينتفع به في الزاوية، فمن بدّله بعد ما سمعه فإنما إثمه على الذين يبدّلونه إن الله سميع عليم". ثم ختم الأوقاف الإسلامية برقم ١٧٦١، وطابع دمغة يحمل رقم ١٨٤٩، وإشارة أن عدد الصفحات ٢٨٧ (=١٤٤ صفحة مزدوجة).

بسم الله الرحمن الرحيم
 الباب الخامس
 والنسوز في معرفة الجنة ومنازلها
 ودرجاتها وما يغلون من الباب
 مراتب الجنة الخمسة انقسمت
 الى منازل والاعمال تكلبها
 وكل ذلك عمل بحسب ركانه
 به اليها ورسل الله تحجبها
 وجنة الاصطافات التي انقيت
 للمؤمنين من الورث تعقبا
 نور الثواب كناسنخي بها
 ونورنا اليوم في عزن مكنو كبا
 لوان عرصا الشرح مركبا
 لزال عنرورود الشرح مركبا
 مصالح العمل المشروع يفرها
 نور او من ذاته الا جلال يكسبها
 واعلم ان الله وانما ان الجنة جنتان جنة خمسوسه

لمن ان يماروا على يقين عن السراع السريعة فان السراع هو الذي
 يستعمل في السراع السريعة السراع السريعة السراع السريعة
 واستعمل في السراع السريعة السراع السريعة السراع السريعة
 ما خرج من السراع السريع السراع السريعة السراع السريعة

هو قول الكهنة من الاسنان المعقولة المعنى ما نزلها الى سبي كان من
المراهر حوله ذلك او وجوده فلان العرض انزلها الاما نزل ما لم يكن
الذي نزل به بوش نجاسة في المحل فاذا ما نزلت النجاسة وما التي
هي غير معقولة المعنى مضمارها موقوفه على ما سطر الله تعالى ذلك
او رسوله فمر بها ذلك فلن سالكه عرفه وعشاء ونسبته فيكون
ان السماء حيث علم محقق وان لم يكن ذلك مما لمسي بالنسبة
وهو المعنى المطلق في جميع النكاح وهو العلة الحاميه
والله يقول الحق وهو يهدي السبل

اسی آخر الحامد والحمد
وہاں یہ اسے لکھیں کہ اس میں
معلوم ہے کہ اس کی لکھیں

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم^(١)

الباب الخامس والستون

في معرفة الجنة، ومنازلها، ودرجاتها، وما يتعلق بهذا الباب

مَرَاتِبُ الْجَنَّةِ الْمَحْسُوسَةِ انْقَسَمَتْ	إِلَى مَنَازِلَ وَالْأَعْمَالِ تَطْلُبُهَا
فَكُلُّ ذِي عَمَلٍ تَجْرِي رَكَائِبُهُ	بِهِ إِلَيْهَا وَرُسُلُ اللَّهِ تَحْجِبُهَا
وَجَنَّةُ الْاِخْتِصَاصَاتِ الَّتِي انْفَهَقَتْ	لِلْمُكْرَمِينَ جَنَّاتُ الْوِزْرِ تَعْقُبُهَا
نُورُ الْكَوَاكِبِ كُنَّا نَسْتَضِيءُ بِهَا	وَنُورُنَا الْيَوْمَ فِي عَدَنِ مُكْوِكُهَا
لَوْ أَنَّ غَيْرَ صِرَاطِ الشَّرْعِ مَرَكَبُنَا	لَزَالَ عِنْدَ وُرُودِ الشَّرْعِ مَرَكَبُهَا
فَصَالِحُ الْعَمَلِ الْمَشْرُوعِ يُظْهِرُهَا	نُورًا وَمِنْ ذَاتِهِ الْإِجْلَالُ يُكْسِبُهَا

اعلم -أيُّدنا الله وإياك- أَنَّ الْجَنَّةَ جَنَّتَانِ: جَنَّةٌ مَحْسُوسَةٌ وَجَنَّةٌ^(٢) مَعْنَوِيَّةٌ. والعقل يعقلها معا. كما أَنَّ الْعَالَمَ عَالَمَانِ: عَالَمٌ لَطِيفٌ وَعَالَمٌ كَثِيفٌ، وَعَالَمٌ غَيْبٌ وَعَالَمٌ شَهَادَةٌ. وَالنَفْسُ النَّاظِقَةُ الْمُخَاطَبَةُ الْمَكْلُفَةُ لَهَا نَعِيمٌ بِمَا تَحْمَلُهُ مِنَ الْعُلُومِ وَالْمَعَارِفِ مِنْ طَرِيقِ نَظَرِهَا وَفِكْرِهَا وَمَا وَصَلَتْ إِلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ بِالْأَدَلَّةِ الْعَقْلِيَّةِ. وَنَعِيمٌ بِمَا تَحْمَلُهُ مِنَ اللَّذَاتِ وَالشَّهَوَاتِ مِمَّا تَنَالُهُ بِالنَّفْسِ الْحَيَوَانِيَّةِ مِنْ طَرِيقِ قَوَاهَا الْحَسِّيَّةِ: مِنْ أَكْلِ وَشَرَبٍ وَنِكَاحٍ وَلِبَاسٍ وَرَوَاحٍ، وَنِعْمَاتٍ طَبِيبَةٍ تَتَعَلَّقُ بِهَا الْأَسْمَاعُ، وَجَمَالٍ حَسِّيٍّ فِي صُورَةٍ حَسَنَةٍ مَعْشُوقَةٍ يَعْطِيهَا الْبَصَرُ فِي نِسَاءٍ كَاعِبَاتٍ، وَوُجُوهِ حَسَنَانِ، وَأَلْوَانٍ مُتَنَوِّعَةٍ، وَأَشْجَارٍ وَأَنْهَارٍ.

كُلُّ ذَلِكَ تَنْقَلُهُ الْحَوَاسُّ إِلَى النَّفْسِ النَّاظِقَةِ؛ فَتَلْتَدُّ بِهِ مِنْ جَهَةِ طَبِيعَتِهَا. وَلَوْ لَمْ يَلْتَدِّ بِهِ إِلَّا الرُّوحُ الْحَسَّاسُ الْحَيَوَانِيُّ، لَا النَّفْسُ النَّاظِقَةُ، لَكَانَ الْحَيَوَانُ يَلْتَدُّ بِالْوَجْهِ الْجَمِيلِ مِنَ الْمَرْأَةِ الْمُسْتَحْسَنَةِ، وَالْغُلَامِ الْحَسَنِ الْوَجْهِ، وَالْأَلْوَانِ، وَالْمَصَاغِ. فَلَمَّا لَمْ نَرِ شَيْئًا مِنَ الْحَيَوَانِ يَلْتَدُّ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ؛ عَلِمْنَا قَطْعًا أَنَّ النَّفْسَ النَّاظِقَةَ هِيَ الَّتِي تَلْتَدُّ بِجَمِيعِ مَا تَعْطِيهِ الْقُوَّةُ الْحَسِّيَّةُ مِمَّا تَشَارِكُهَا فِي إدْرَاكِهِ الْحَيَوَانَاتِ

(١) البسملة ص ٢

(٢) ص ٢ ب

ومما لا تشاركها فيه.

واعلم أنّ الله خلق هذه الجنّة المحسوسة بطالع الأسد الذي هو الإقليد، وبرجه هو الأسد. وخلق الجنّة المعنويّة^(١)؛ التي هي روح هذه الجنّة المحسوسة، من الفرح الإلهي من صفة الكمال والابتهاج والسرور. فكانت الجنّة المحسوسة كالجسم، والجنّة المعقولة كالروح وقواه. ولهذا سمّاها الحقّ -تعالى- الدار الحيوان لحياتها. فأهلها يتنعمون فيها حسًا ومعنى، فالمعنى الذي هو اللطيفة الإنسانيّة.

والجنّة أيضا أشدّ تنعمًا بأهلها الداخلين فيها، ولهذا تطلب ملأها من الساكنين. وقد ورد خبرٌ عن النبي ﷺ: «إنّ الجنّة اشتاقت إلى بلال وعليّ وعمرّ وسلمان» فوصفها بالشوق إلى هؤلاء، وما أحسن موافقة هذه الأسماء، لما في شوقها من المعاني. فإنّ الشوق من المشتاق فيه ضربٌ أَلَمٍ لطلب اللقاء. وبلال: من أبلّ الرجل من مرضه واستبلّ، ويقال: بلّ الرجل من دائه، وبلال معناه. وسلمان: من السلامة من الآلام والأمراض. وعمرّ: أي بعمارتها بأهلها يزول ألمها، فإنّ الله سبحانه -يتجلّى لعباده فيها. فعَلِيٌّ: يعلو بذلك التجلّي شأنها على النار التي هي أختها، حيث فازت بدرجة التجلّي والرؤية إذ كانت النار دار حجاب. فانظر في موافقة هذه الأسماء الأربعة لصورة حال الجنّة، حين وصفها بالشوق إلى هؤلاء الأصحاب من المؤمنين.

والناس على أربع مراتب، في هذه المسألة: فمنهم من يشتهي ويُشتهى^(٢): وهم الأكابر من رجال الله من رسول ونبيّ ووليّ كامل. ومنهم من يُشتهى ولا يشتهي: وهم أصحاب الأحوال من رجال الله المهيّمون في جلال الله الذين غلب معنهم على حسيّهم، وهم دون الطبقة الأولى؛ فإنّهم أصحاب أحوال. ومنهم من يشتهي ولا يُشتهى: وهم عصاة المؤمنين. ومنهم من لا يشتهي ولا يُشتهى: وهم المكذّبون بيوم الدين، والقائلون بنفي الجنّة المحسوسة. ولا خامس لهؤلاء الأربعة الأصناف.

واعلم أنّ الجنّات ثلاثٌ جنّات: جنّة اختصاص إلهي، وهي التي يدخلها الأطفال الذين لم يبلغوا حدّ العمل، وحدّهم من أوّل ما يولد إلى أن يستهلّ صارخا إلى انقضاء ستّة أعوام. ويعطي

(١) ص ٣
(٢) ص ٣ ب

الله مَن شاء من عباده من جئات الاختصاص ما شاء. ومن أهلها: المجانين الذين ما عقلوا، ومن أهلها: أهل التوحيد العلمي، ومن أهلها: أهل الفترات، ومَن لم تصل إليهم دعوة رسول.

والجنة الثانية؛ جنة ميراث: ينالها كل مَن دخل الجنة ممن ذكرنا ومن المؤمنين، وهي الأماكن التي كانت معيّنة لأهل النار لو دخلوها.

والجنة الثالثة؛ جنة الأعمال: وهي التي ينزل الناس فيها بأعمالهم؛ فمن كان أفضل من غيره في وجوه التفاضل كان له من الجنة أكثر^(١)، وسواء كان الفاضل دون المفضول أو لم يكن، غير أنه فضله في هذا المقام بهذه الحالة. فما من عمل من الأعمال إلا وله جنة، ويقع التفاضل فيها بين أصحابها بحسب ما تقتضي أحوالهم.

ورد في الحديث الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال لبلال: «يا بلال؛ بم سبقتني إلى الجنة؟ فما وطئت منها موضعاً إلا سمعت خشخشتك أمامي. فقال: يا رسول الله؛ ما أحدثت قط إلا توضأت، ولا توضأت إلا صليت ركعتين. فقال رسول الله ﷺ: بهما» فعلمنا أنها كانت جنة مخصوصة بهذا العمل.

فكان رسول الله ﷺ يقول لبلال: بم نلت أن تكون مطرّقا بين يديّ تحبني؛ من أين لك هذه المسابقة إلى هذه المرتبة؟ فلما ذكر له ذلك، قال له ﷺ: «بهما». فما من فريضة ولا نافلة ولا فعل خير ولا ترك محرّم ومكروه، إلا وله جنة مخصوصة ونعيم خاص يناله مَن دخلها.

والتفاضل على مراتب؛ فمنها بالسّن ولكن في الطاعة والإسلام. فيفضل الكبير السنّ على الصغير السنّ، إذا كانا على مرتبة واحدة من العمل، بالسّن؛ فإنه أقدم منه فيه. ويفضل أيضا بالزمان؛ فإنّ العمل في رمضان، وفي يوم الجمعة، وفي ليلة القدر، وفي عشر ذي الحجة، وفي عاشوراء، أعظم من سائر الأزمان. وكذلك حكم كل زمان عيّنه^(٢) الشارع. وتقع المفاضلة بالمكان؛ فالمصلي في المسجد الحرام أفضل من صلاة المصلي في مسجد المدينة. وكذلك الصلاة في مسجد المدينة أفضل من الصلاة في المسجد الأقصى. وهكذا فضل الصلاة في المسجد الأقصى

(١) ص ٤

(٢) ص ٤ ب

على سائر المساجد.

ويتفاضلون أيضا بالأحوال؛ فإن الصلاة في الجماعة في الفريضة أفضل من صلاة الشخص وحده، وأشبه هذا ويتفاضلون بالأعمال؛ فإن الصلاة أفضل من إمطة الأذى، وقد فضل الله الأعمال بعضها على بعض. ويتفاضلون أيضا في نفس العمل الواحد: كالتصدق على رحمه، فيكون صاحب صلة رحم وصدقة، والمتصدق على غير رحمه دونه في الأجر. وكذلك من أهدى هدية لشريف من أهل البيت (فهو) أفضل ممن أهدى لغير شريف أو بَرَّه أو أحسنَ إليه. ووجوه المفاضلة كثيرة في الشرع، وإن كانت محصورة. ولكن أَرَيْتُكَ منها أنموذجا تعرف به ما قصدناه بالمفاضلة.

والرسل عليهم السلام- إنما ظهر فضلها في الجنة، على غيرها، بجنة الاختصاص؛ وأمّا بالعمل فهم في جنّات الأعمال بحسب الأحوال، كما ذكرنا. وكلُّ مَنْ فضل غيره ممن ليس في مقامه فمن^(١) جنّات الاختصاص، لا من جنّات الأعمال.

ومن الناس من يجمع في الزمن الواحد أعمالا كثيرة؛ فيصرف سمعه فيما ينبغي، في زمان تصريفه بصره، في زمان تصريفه يده، في زمان صومه، في زمان صدقته، في زمان صلاته، في زمان ذكره، في زمان نيته من فعل وترك، فيؤجر في الزمن الواحد من وجوه كثيرة؛ فيفضل غيره ممن ليس له ذلك. ولذلك لما ذكر رسول الله ﷺ الثمانية الأبواب من الجنة أن يدخل من أيها شاء. قال أبو بكر: «يا رسول الله؛ وما على الإنسان أن يدخل من الأبواب كلها؟ قال رسول الله ﷺ: أرجو أن تكون منهم يا أبا بكر» فأراد أبو بكر بذلك القول ما ذكرنا، أن يكون الإنسان في زمان واحد في أعمال كثيرة تعمُّ أبواب الجنة.

ومن هنا، أيضا، تعرف النشأة الآخرة؛ فكما لا تشبه الجنة الدنيا في أحوالها كلها، وإن اجتمعت في الأسماء، كذلك نشأة الإنسان في الآخرة لا تشبه نشأة الدنيا، وإن اجتمعت في الأسماء والصورة الشخصية؛ فإن الروحانية على نشأة الآخرة أغلب من الحسية. وقد ذقناه في هذه الدار الدنيا، مع كثافة هذه النشأة. فيكون الإنسان بعينه، في أماكن كثيرة، وأمّا عامّة الناس فيدركون ذلك في

المنام.

ولقد^(١) رأيتُ رؤيا لنفسي في هذا النوع، وأخذتها بشرى من الله؛ فإنّها مطابقة لحديث نبويّ عن رسول الله ﷺ حين ضرب لنا مثله في الأنبياء -عليهم السلام- فقال ﷺ: «مَثَلِي فِي الْأَنْبِيَاءِ كَمَثَلِ رَجُلٍ بَنَى حَائِطًا، فَأَكْمَلَهُ إِلَّا لَبَنَةً وَاحِدَةً؛ فَكُنْتُ أَنَا تِلْكَ اللَّبَنَةُ، فَلَا رَسُولَ بَعْدِي وَلَا نَبِيٍّ» فشبهه النبوة بالحائط، والأنبياء باللّبن التي قام بها هذا الحائط. وهو تشبيه في غاية الحسن؛ فإنّ مستمى الحائط هذا المشار إليه لم يصحّ ظهوره إلّا باللّبن، فكان ﷺ خاتم النبيّين.

فكنت بمكة سنة تسع وتسعين وخمسمائة، أرى، فيما يرى النائم، الكعبة مبنية، بلبن فضة وذهب: لبنة فضة ولبنة ذهب، وقد كملت بالبناء وما بقي فيها شيء، وأنا أنظر إليها وإلى حسننها، فالتفتُ إلى الوجه الذي بين الركن اليماني والشامي -هو إلى الركن الشامي أقرب- (فوجدت) موضع لبنتين: لبنة فضة ولبنة ذهب ينقص من الحائط في الصفين: في الصف الأعلى ينقص لبنة ذهب، وفي الصف الذي يليه ينقص لبنة فضة. فرأيت نفسي قد انطبعتُ في موضع تلك اللبنتين، فكنت أنا عين تينك اللبنتين^(٢)، وكمل الحائط، ولم يبق في الكعبة شيء ينقص، وأنا واقف أنظر، وأعلم أنّي واقف، وأعلم أنّي عين تينك اللبنتين، لا أشك في ذلك، وأنّهما عين ذاتي. واستيقظتُ، فشكرت الله -تعالى-.

وقلت متأوّلاً: إنّني في الاتّباع في صنفِي، كرَسُولُ اللَّهِ ﷺ في الأنبياء -عليهم السلام- وعسى أن أكون ممن ختم الله الولاية بي ﴿وَمَا ذَٰلِكَ عَلَى اللَّهِ بِعَزِيزٍ﴾^(٣) وذكرت حديث النبيّ ﷺ في ضربه المثل بالحائط، وأنّه كان تلك لبنة. فقصصْتُ رؤيائي على بعض علماء هذا الشأن بمكة، من أهل تَوَزَّر، فأخبرني في تأويلها بما وقع لي، وما سَمِيتُ له الرائي مَنْ هو؟ فالله أسأل أن يُتمّها عليّ بكرمه. فإنّ الاختصاص الإلهي لا يقبل التحجير ولا الموازنة ولا العمل، وأنّ ذلك من فضل الله ﴿يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾^(٤).

واعلم أنّ جنّة الأعمال مائة درجة لا غير، كما أنّ النار مائة درك. غير أنّ كلّ درجة تنقسم إلى

(١) ص ٥٥

(٢) ص ٦

(٣) [إبراهيم: ٢٠]

(٤) [البقرة: ١٠٥]

منازل؛ فلنذكر من منازلها ما يكون لهذه الأمة المحمّدية، وما تفضل به على سائر الأمم، فإنّها ﴿خَيْرُ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾^(١) بشهادة الحقّ في القرآن وتعريفه. وهذه المائة درجة في كلّ جنة من الثمان الجنّات، وصورتها^(٢): جنة في جنة.

وأعلاها جنة عدن؛ وهي قصبة الجنة. فيها الكثير الذي يكون اجتماع الناس فيه لرؤية الحقّ تعالى - وهي أعلى جنة في الجنّات. هي في الجنّات بمنزلة دار الملك، يدور عليها ثمانية أسوار، بين كلّ سورين جنة. فالتّي تلي جنة عدن إنّما هي جنة الفردوس؛ وهي أوّسط الجنّات التي دون جنة عدن وأفضلها، ثمّ جنة الخلد، ثمّ جنة النعيم، ثمّ جنة المأوى، ثمّ دار السلام، ثمّ دار المقامة.

وأما الوسيلة؛ فهي أعلى درجة في جنة عدن. وهي لرسول الله ﷺ حصلت له بدعاء أمّته، فعل ذلك الحقّ سبحانه - حكمة أخفاها. فإنّما بسببه لنا السعادة من الله، وبه كنّا ﴿خَيْرُ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ وبه ختم الله بنا الأمم، كما ختم به النبيّين. وهو ﷺ بشر، كما أمر أن يقول. ولنا وجه خاصّ إلى الله ﷻ نناجيه منه ويناجينا. وهكذا كلّ مخلوق له وجه خاصّ إلى ربّه. فأمرنا، عن أمر الله، أن ندعو له بالوسيلة، حتى ينزل فيها وينالها بدعاء أمّته، فافهم هذا الفضل العظيم. وهذا من باب الغيرة الإلهيّة، إن فهمت. فلقد كرم الله هذا النبيّ وهذه الأمّة.

فتحتوي درجات الجنة من الدرج فيها، على خمسة آلاف^(٣) درج ومائة درج وخمسة أدرج، لا غير. وقد يزيد على هذا العدد بلا شكّ، ولكن ذكرنا منها ما اتّفق عليه أهل الكشف مما يجري مجرى الأنواع من الأجناس.

والذي اختصّت به هذه الأمّة المحمّدية على سائر الأمم من هذه الأدرج اثنا عشر درجا لا غير لا يشاركها فيها أحد من الأمم، كما فضل ﷺ غيره من الرسل في الآخرة بالوسيلة، وفتح باب الشفاعة. وفي الدنيا بسّيت لم يُعطها نبيّ قبله، كما ورد في الحديث الصحيح من حديث مسلم بن الحجاج. فذكر منها: عموم رسالته، وتحليل الغنائم، والنصر بالرعب، وجعلت له الأرض كلّها مسجدا، وجعلت تُزبّئها له طهورا، وأعطيت مفاتيح خزائن الأرض.

(١) [آل عمران: ١١٠]

(٢) ص ٦ ب

(٣) ص ٧

ثمّ اعلم أنّ أهل الجتّة، أربعة أصناف: الرسل وهم الأنبياء. والأولياء وهم أتباع الرسل على بصيرة وبيّنة من ربّهم. والمؤمنون وهم المصدّقون بهم -عليهم السلام-. والعلماء بتوحيد الله أنّه ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ من حيث الأدلّة العقلية. قال الله -تعالى-: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ﴾^(١) وهؤلاء هم الذين أريده بالعلماء، وفيهم يقول الله -تعالى-: ﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾^(٢).

والطريق الموصلة إلى العلم بالله طريقان لا ثالث لهما، ومن وحد الله من غير هذين الطريقين فهو مقلّد في توحيده. الطريق الواحدة: طريق الكشف، وهو علم ضروريّ يحصل عند الكشف، يجده الإنسان في نفسه لا يقبل معه شبهة، ولا يقدر على دفعه، ولا يعرف لذلك دليلاً يستند إليه، سوى ما يجده في نفسه. إلّا بعضهم فإنّه قال: يعطى الدليل والمدلول في كشفه، فإنّه ما لا يُعرف إلّا بالدليل، فلا بدّ أن يُكشف له عن الدليل. وكان يقول بهذه المقالة صاحبنا أبو عبد الله بن الكتاني بمدينة فاس. سمعتُ ذلك منه. وأخبر عن حاله، وصدق. وأخطأ في أنّ الأمر لا يكون إلّا كذلك؛ فإنّ غيره يجد ذلك في نفسه ذوقاً من غير أن يُكشف له عن الدليل. وإمّا أن يحصل له عن تجلّ الهيّ يحصل له، وهم الرسل والأنبياء وبعض الأولياء.

والطريق الثاني: طريق الفكر والاستدلال بالبرهان العقليّ. وهذا الطريق دون الطريق الأوّل، فإنّ صاحب النظر في الدليل قد تدخل عليه الشبه القاذحة في دليله فيتكلّف الكشف عنها، والبحث على وجه الحقّ في الأمر المطلوب. وما ثمّ طريق ثالث.

فهؤلاء هم أولو العلم، الذين شهدوا بتوحيد الله. ولفحول هذه الطبقة من العلماء بتوحيد الله دلالةً ونظر، زيادة^(٤) علم على التوحيد، بتوحيد في الذات بأدلة قطعية لا يُعطاهّا كلّ أهل الكشف، بل بعضهم قد يُعطاهّا.

(١) [آل عمران: ١٨]

(٢) [المجادلة: ١١]

(٣) ص ٧ ب

(٤) ص ٨

وهؤلاء الأربع الطوائف يميّزون في جئات عدن، عند رؤية الحق في الكتيب الأبيض، وهم فيه على أربعة مقامات: طائفة منهم أصحاب منابر، وهي الطبقة العليا: الرسل والأنبياء. والطائفة الثانية هم الأولياء ورثة الأنبياء قولاً وعملاً وحالاً، وهم على بينة من ربهم، وهم أصحاب الأسرة والعُرش. والطبقة الثالثة (هم) العلماء بالله من طريق النظر البرهاني العقلي وهم أصحاب الكراسي. والطبقة الرابعة: وهم المؤمنون المقلدون في توحيدهم، ولهم المراتب، وهم في الحشر مقدّمون على أصحاب النظر العقلي، وهم في الكتيب عند النظر، يتقدّمون على المقلّدين.

فإذا أراد الله أن يتجلّى لعباده في الزّور العام؛ نادى منادي الحق في الجئات كلّها: "يا أهل الجنان؛ حيّ على المنة العظمى والمكانة الزلّفى والمنظر الأعلى، هلمّوا إلى زيارة ربكم في جئة عدن". فيبادرون إلى جئة عدن، فيدخلونها، وكلّ طائفة قد عرفت مرتبتها ومنزلتها؛ فيجلسون.

ثمّ يؤمر بالموائد فتُنصب^(١) بين أيديهم؛ موائد اختصاص، ما رأوا مثلها، ولا تخيلوه في حياتهم ولا في جئاتهم جئات الأعمال. وكذلك الطعام ما ذاقوا مثله في منازلهم، وكذلك ما تناولوه من الشراب. فإذا فرغوا من ذلك خُلعت عليهم من الخلع ما لم يلبسوا مثلها فيما تقدّم. ومصدق ذلك قوله ﷺ في الجئة: «فيها ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر» فإذا فرغوا من ذلك، قاموا إلى كتيب من المسك الأبيض، فأخذوا منازلهم فيه على قدر علمهم بالله، لا على قدر عملهم. فإنّ العمل مخصوص بنعيم الجنان، لا بمشاهدة الرحمن.

فبينما هم على ذلك، إذا بنور قد بهرهم، فيخرون سجّداً، فيسري ذلك النور في أبصارهم ظاهراً، وفي بصائرهم باطناً، وفي أجزاء أبدانهم كلّها، وفي لطائف نفوسهم. فيرجع كلّ شخص منهم عينا كلّهم وسمعا كلّهم، فيرى بذاته كلّها، لا تقيده الجهات، ويسمع بذاته كلّها^(٢). فهذا (ما) يعطيهم ذلك النور: فبه يطبقون المشاهدة والرؤية، وهي أتمّ من المشاهدة.

فيأتيهم رسول من الله يقول لهم: «تأهبّوا لرؤية ربكم ﷻ فيها هو يتجلّى لكم» فيتأهبّون، فيتجلّى الحقّ ﷻ، وبينه وبين خلقه ثلاثة حجب: حجاب العزة، وحجاب الكبرياء، وحجاب العظمة. فلا يستطيعون نظراً^(٣) إلى تلك الحجب. فيقول الله ﷻ لأعظم الحجة عنده: «ارفعوا الحجب بيني

(١) ص ٨ ب

(٢) هناك إضافة فوق السطر بخط آخر وهي: "كما سمع موسى كلام ربه من جميع الجهات، وجميع أعضائه".

(٣) ص ٩

وبين عبادي حتى يروني» فترفع الحجب.

فيتجلى لهم الحق ﷻ خلف حجاب واحد، في اسمه الجميل اللطيف، إلى أبصارهم. وكلهم بصر واحد. فينفهق عليهم نور يسري في ذواتهم؛ فيكونون به سمعا كلهم، وقد أبهتهم جمال الرب، وأشرقت ذواتهم بنور ذلك الجمال الأقدس.

قال رسول الله ﷺ من حديث النقّاش في مواقف القيامة وهذا تمامه: «فيقول الله ﷻ: سلام عليكم عبادي، ومرحبا بكم، حيّاكم الله، سلام عليكم من الرحمن الرحيم الحي القيوم، ﴿طِبِّتُمْ فَأَدْخُلُوهَا خَالِدِينَ﴾^(١)، طابت لكم الجنة، فطيبوا أنفسكم بالنعيم المقيم، والثواب من الكريم، والخلود الدائم. أنتم المؤمنون الآمنون، وأنا الله المؤمن المهيمن. شققت لكم أسما من أسامي، ﴿لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ وَلَا أَنتُمْ تَحْزَنُونَ﴾^(٢). أنتم أوليائي، وجيراني، وأصفيائي، وخاصتي، وأهل محبتي، وفي داري، سلام عليكم.

يا معشر عبادي المسلمين؛ أنتم المسلمون وأنا السلام وداري دار السلام، سأريكم وجهي كما سمعتم كلامي. فإذا تجلّيت لكم، وكشفت عن وجهي الحجب، فاحمدوني وادخلوا إلى داري غير محجوبين عني، بسلام^(٣) آمنين. فردّوا عليّ، واجلسوا حولي، حتى تنظروا إليّ، وتروني من قريب؛ فأتحفكم بثّحي، وأجيزكم بجوائزي، وأخصّكم بنوري، وأغشيكم بجالي، وأهبّ لكم من ملكي، وأفاهكم بضحي، وأعلّقكم بيدي، وأثمّمكم زوحي.

أنا ربكم الذي كنتم تعبدوني ولم تروني، وتحبّوني وتخافوني. وعزّتي وجلالي، وعُلّوي وكبريائي، وبهائي وسنائي، إنّي عنكم راض، وأحبّكم وأحبّ ما تحبّون، ولكم عندي ما تشتهي أنفسكم وتلدّ أعينكم، ولكم عندي ما تدعون، وما شئتم وكلّ ما شئتم أشاء؛ فاسألوني ولا تحتشموا، ولا تستحيوا، ولا تستوحشوا، وإنّي أنا الله الجواد الغنيّ المليّ الوفيّ الصادق.

وهذه داري قد أسكنتكموها، وجتّي قد أبجتكموها، ونفسي قد أريتكموها، وهذه يدي ذات الندى والطلّ مبسوطة ممتدة عليكم لا أقبضها عنكم، وأنا أنظر إليكم لا أصرف بصري عنكم.

[الزمر: ٧٣]

[الأعراف: ٤٩]

[٣] ص ٩٦

فاسألوني ما شئتم واشتبهتكم، فقد آتستكم بنفسي، وأنا لكم جليس وأنيس. فلا حاجة ولا فاقة بعد هذا، ولا بؤس ولا مسكنة، ولا ضعف ولا هرم، ولا سخط ولا حرج ولا تحويل؛ أبدا سرمدا. نعيمكم نعيم الأبد، وأتم الآمنون المقيمون الماكثون، المكرّمون المنعمون، وأنتم السادة الأشراف الذين أطعتموني واجتنبتم محارمي^(١)؛ فارفعوا إليّ حوائجكم أقضها لكم وكرامة ونعمة».

قال: «فيقولون: ربنا ما كان هذا أملنا ولا أمنيّتنا، ولكن حاجتنا إليك النظر إلى وجهك الكريم، أبدا أبدا، ورضاء نفسك عتّا. فيقول لهم العليّ الأعلى، مالك الملك السخيّ الكريم تبارك وتعالى: فهذا وجهي بارز لكم أبدا سرمدا؛ فانظروا إليه وأبشروا، فإنّ نفسي عنكم راضية. فتمتعوا، وقوموا إلى أزواجكم فعانقوا وانكحوا، وإلى ولائدكم ففاكهوا، وإلى عُرفكم فادخلوا، وإلى بساتينكم فتنزّهوا، وإلى دوابكم فاركبوا، وإلى فرشكم فاتكئوا، وإلى جواريك وسراريكم في الجنان فاستأنسوا، وإلى هداياكم من ربكم فاقبلوا، وإلى كسوتكم فالبسوا، وإلى مجالسكم فتحدّثوا.

ثمّ قيلوا قائلة (=قيلولة) لا نوم فيها ولا غائلة، في ظلّ ظليل، وأمن مقيل، ومجاورة الجليل. ثمّ روحوا إلى نهر الكوثر والكافور، والماء المطهرّ، والتسليم والسلسيل والزنجيل؛ فاغتسلوا وتنعموا؛ طوبى لكم وحسن مآب. ثمّ روحوا فاتكئوا على الرفاف الخضر والعقريّ الحسان، والفرش المرفوعة، في ظلّ ممدود، والماء المسكوب، والفاكهة الكثيرة لا مقطوعة ولا ممنوعة.

ثمّ تلا رسول الله ﷺ: ﴿إِنَّ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ الْيَوْمَ فِي شُغْلٍ فَاكِهِونَ. هُمْ وَأَزْوَاجُهُمْ فِي ظِلِّ عَلَى الْأَرَائِكِ مُتَكِّونَ. لَهُمْ^(٢) فِيهَا فَاكِهَةٌ وَلَهُمْ مَا يَدَّعُونَ. سَلَامٌ قَوْلًا مِنْ رَبِّ رَحِيمٍ﴾^(٣) ثمّ تلا هذه الآية: ﴿أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا﴾^(٤). إلى هنا انتهى حديث أبي بكر النقّاش الذي أسدناه في باب القيامة قبل هذا في حديث الواقف.

ثمّ إنّ الحقّ -تعالى- بعد هذا الخطاب يرفع الحجاب، ويتجلّى لعباده؛ فيخرون سجّدا، فيقول

(١) ص ١٠

(٢) ص ١٠ ب

(٣) [يس: ٥٥ - ٥٨]

(٤) [الفرقان: ٢٤]

لهم: "ارفعوا رؤوسكم فليس هذا موطن سجود. يا عبادي؛ ما دعوتكم إلّا لتنعموا بمشاهدتي. فمسكهم في ذلك ما شاء الله. فيقول لهم: هل بقي لكم شيء بعد هذا؟ فيقولون: يا ربّنا؛ وأيّ شيء بقي، وقد نجيّتنا من النار، وأدخلتنا دار رضوانك، وأنزلتنا بجوارك، وخلعت علينا ملابس كرمك، وأريتنا وجهك. فيقول الحقّ ﷻ: بقي لكم. فيقولون: يا ربّنا؛ وما ذاك الذي بقي؟! فيقول: دوام رضاي عنكم؛ فلا أسخط عليكم أبداً».

فما أحلاها من كلمة، وما ألّذاها من بشرى. فبدأ -سبحانه- بالكلام خلّقنا، فقال: ﴿كُنْ﴾ فأول شيء كان لنا منه السماع، فحتم بما به بدأ. فقال هذه المقالة، فحتم بالسماع. وهو هذه البشرى. ويتفاضل الناس في رؤيته -سبحانه- ويتفاوتون فيها تفاوتاً عظيماً، على قدر علمهم^(١)، فمنهم ومنهم.

ثمّ يقول -سبحانه- للملائكة: «ردّوهم إلى قصورهم». فلا يهتدون، لأمرين: لما طرأ عليهم من سُكْرِ الرؤية، ولما زادهم من الخير في طريقهم فلم يعرفوها. فلولا أنّ الملائكة تدلّ بهم، ما عرفوا منازلهم. فإذا وصلوا إلى منازلهم تلقّاهم أهلهم؛ من الحور والولدان. فيرون جميع مُلكهم قد اكتسبوا بهاءً وجالاً ونوراً من وجوههم، أفاضوه إفاضة ذاتية على مُلكهم. فيقولون لهم: لقد زدتم نورا وبهاءً وجالاً ما تركناكم عليه. فيقول لهم أهلهم: وكذاكم أنتم قد زدتم من البهاء والجمال ما لم يكن فيكم عند مفارقتكم إيّانا؛ فينعم بعضهم ببعض.

واعلم أنّ الراحة والرحمة مطلقة في الجنة كلّها. وإن كانت الرحمة ليست بأمر وجودي، وإنما هي عبارة عن الأمر الذي يلتذّ ويتنعم به المرحوم، وذلك هو الأمر الوجودي. فكلّ من في الجنة متنعم، وكلّ ما فيها نعيم؛ فحركتهم ما فيها نصّب، وأعمالهم ما فيها لغوب. إلّا راحة النوم ما عندهم؛ لأنّهم ما ينامون. فما عندهم من نعيم النوم شيء. ونعيم النوم هو الذي يتنعم به أهل النار خاصّة، فراحته النوم محلّها جهنّم.

ومن رحمة الله بأهل النار في أيّام عذابهم؛ خمود النار^(٢) عنهم، ثمّ تسعّر بعد ذلك عليهم؛ فيخفّ عنهم بذلك من آلام العذاب على قدر ما خبت النار، قال تعالى: ﴿كَلَّمَآ خَبَتْ زِدْنَهُمْ

(١) ص ١١
(٢) ص ١١ ب

سَعِيرًا^(١). وهذا يدلّك أنّ النار محسوسة، بلا شكّ. فإنّ النار ما تتّصف بهذا الوصف، إلّا من كون قيامها بالأجسام. لأنّ حقيقة النار لا تقبل هذا الوصف من حيث ذاتها، ولا الزيادة ولا النقص، وإنما هو الجسم المحرق بالنار هو الذي يُسجّر بالنار.

وإن حملنا هذه الآية على الوجه الآخر، قلنا: قوله -تعالى-: ﴿كُلَّمَا خَبَتْ﴾ يعني النار المسلّطة على أجسامهم ﴿زِدْنَهُمْ﴾ يعني المعذّبين ﴿سَعِيرًا﴾ فإنّه لم يقل: "زدناها" ومعنى ذلك أنّ العذاب ينقلب إلى بواطنهم، وهو أشدّ. العذاب الحسيّ يشغلهم عن العذاب المعنويّ. فإذا خبت النار في ظواهرهم، ووجدوا الراحة من حيث حسّهم، سلّط الله عليهم في بواطنهم التفكير فيما كانوا فرطوا فيه من الأمور، التي لو عملوا بها لنالوا السعادة، وتسلّط عليهم الوهم بسلطانه. فيتوهمون عذابا أشدّ مما كانوا فيه، فيكون عذابهم بذلك التوهم في نفوسهم، أشدّ من حلول العذاب المقرون بتسلّط النار المحسوسة على أجسامهم. وتلك النار التي أعطاهها الوهم، هي النار التي تطلّع على الأفئدة، وهي التي قلنا فيها:

النَّارُ^(٢) نَارَان نَارٌ كُلُّهَا لَهَبٌ وَنَارٌ مَعْنَى عَلَى الْأَرْوَاحِ تَطْلُعُ
وَهِيَ الَّتِي مَا لَهَا سَفْعٌ^(٣) وَلَا لَهَبٌ لَكِنْ لَهَا أَلَمٌ فِي الْقَلْبِ يَنْطَلِعُ

وكذلك أهل الجنّة؛ يعطيهم الله من الأمانى والنعيم المتوهم فوق ما هم عليه. فما هو إلّا أنّ الشخص منهم يتوهم ذلك أو يتمنّاه، فيكون فيه بحسب ما يتمنّاه أو^(٤) يتوهمه. إن تمنّاه معنى كان معنى، أو توهمه حسّا كان محسوسا، أيّ ذلك كان^(٥). وذلك النعيم من جنّات الاختصاص ونعيمها. وهو جزاء لما كان يتوهم هنا ويتمنّى أن لو قدر وتمكّن أن يكون، ممن لا يعصي الله طرفة عين، وأن يكون من أهل طاعته، وأن يلحق بالصالحين من عباده، ولكن قصرت به العناية في الدنيا. فيعطى هذا التمتّي في الجنّة؛ فيكون له ما تمنّاه وتوهمه وأراحه الله في الدنيا من تلك الأعمال الشاقّة، ولحق في الآخرة بأصحاب تلك الأعمال في الدرجات العلى.

(١) [الإسراء: ٩٧]

(٢) ص ١٢

(٣) سفغته النار: لفحته

(٤) "تمنّاه أو" من س فقط

(٥) في هامش ق، وممن س: أمانى إن تحصل تكن أحسن المني

وقد ثبت عن رسول الله ﷺ في الرجل الذي لا قوة له ولا مال له، فيرى رب المال الموفق يتصدق ويعطي في فك^(١) الرقاب، ويوسّع على الناس، ويصل الرحم، ويبني المساجد، ويعمل أعمالاً لا يمكن أن يصل إليها إلا^(٢) رب المال، ويرى أيضاً من هو أجلد منه على العبادات، التي ليس في قوة جسمه أن يقوم بها، ويتمنى أنه لو كان له مثل صاحبه من المال والقوة، لعمل مثل عمله؛ قال ﷺ: «فهما في الأجر سواء» ومعنى ذلك أنه يعطى في الجنة مثل ذلك التمي من النعيم الذي أنتجته تلك الأعمال؛ فيكون له ما تمى. وهو أقوى في اللذة والتنعم مما لو وجده في الجنة قبل هذا التمي، فلما انفعل عن تميّه، كان النعيم به أعلى.

فمن جنّ الاختصاص ما يخلق الله له من همته وتميّه؛ فهو اختصاص عن عمل معقول متوهم، وتمنى لم يكن له وجود ثمرة في الدنيا، وهو الذي عنينا بالاختصاص في قولنا:

مَرَاتِبُ الْجَنَّةِ مَقْسُومَةٌ	مَا يَبْنِ أَعْمَالٍ وَيَبْنِ اخْتِصَاصُ
فِي أُولَى الْأَبَابِ سَبْقًا عَلَى	نُجْبٍ مِنْ أَعْمَالِكُمْ لَا مَنَاصُ
إِنَّ "بَلَى" لَمْ تُغَطِّ أَطْفَالَنَا	مِنْ أَثَرِ الْأَعْمَالِ غَيْرِ الْخَلَاصِ
لَآئِهِ لَمْ يَكْ شَرْعًا لَهُمْ	فَهُوَ اخْتِصَاصٌ مَا لَدَيْهِ اثْتِقَاصُ

فأردنا^(٣) بالاختصاص الثاني ما لا يكون عن تمي ولا توهم، وأردنا بالاختصاص الأول ما يكون عن تمي وتوهم، الذي هو جزاء عن تمي وتوهم في الدنيا.

وأما الأمانى المذمومة؛ فهي التي لا تكون لها ثمرة، ولكن صاحبها يتنعم بها في الحال كما قيل^(٤):

(١) ق: "وفيك" وصححت بقلم الأصل.

(٢) ص ١٢ ب

(٣) ص ١٣

(٤) القائل هو ابن ميادة: (? - ١٤٩ هـ / ? - ٧٦٦ م) الرماح بن أبرد بن ثوبان الذباني الغطفاني المزي، أبو شرحبيل، ويقال أبو حرملة. وميادة أمه ونسبته إليها اشتهر. شاعر رقيق هجاء، من مخضرمي الدولة الأموية والعباسية، قالوا: كان متعرّضاً للشتر طالباً لمهاجاة الناس ومُسَابَغة الشعراء، مدح من الأمويين الوليد بن يزيد وعبد الواحد بن سليمان، ومن الهاشميين المنصور وجعفر بن سليمان. وفي العلماء من يرى أنه أشعر غطفان في الجاهلية والإسلام وأنه كان خيراً لقومه من النابغة، وقد أفرد الزبير بن بكار أخباره في كتاب. قال صاحب سمط اللآلي: شعراء غطفان المنسوبون إلى أمهاتهم في الإسلام ثلاثة: ابن ميادة وأبوه أبرد، وابن البرصاء وأبوه يزيد، وأرطاة بن سهية وأبوه زفر. ومطلع القصيدة هو:

أَبَيْتُ أُمِّي النَّفْسَ مِنْ لَاجِئِ الْهَوَى إِذَا كَادَ بَرَحَ الشَّوْقُ يُتْلِفُهَا وَجَدَا [الموسوعة الشعرية]

أَمَانِيٌّ إِنْ تَحْصُلْ تَكُنْ أَحْسَنَ الْمُنَى وَالْأَفْقَدُ عِشْنَا بِهَا زَمَنًا رَغَدًا
ولكن تكون حسرة في المال، وفيها قال الله -تعالى-: ﴿وَعَرَّيْكُمْ أَلْمَانِيَّ حَتَّىٰ جَاءَ أَمْرُ اللَّهِ﴾ (١)
وفيها يقال: ﴿أَصْحَبُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُّسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا﴾ (٢) لأنه لا مفاضلة بين الخير
والشر، فما كان خيراً أصحاب الجنة أفضل وأحسن إلا من كونه واقعا وجودياً محسوساً؛ فهو أفضل
من الخير الذي كان الكافر يتوهمه في الدنيا، ويظن أنه يصل إليه بكفره، لجهله. فلهذا قال فيه:
"خير.. وأحسن" فأتى ببينة المفاضلة وهي: أفعل من كذا، فافهم هذا المعنى ﴿وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ
وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ﴾ (٣).

(١) [الحديد: ١٤]

(٢) [الفرقان: ٢٤]

(٣) [الأحزاب: ٤]

الباب السادس والستون في معرفة سرّ الشريعة^(١) ظاهرا وباطنا وأَيّ اسم إلهي أوجدها

طَلَبَ الْجَلِيلُ مِنَ الْجَلِيلِ جَلَالًا فَأَبَى الْجَلِيلُ يُشَاهِدُ الْإِجْلَالَ
لَمَّا رَأَى عِزُّ الْإِلَهِ وَجُودَهُ عَبْدَ الْإِلَهِ يُصَاحِبُ الْإِذْلَالَ
وَقَدْ اطمَنَّ بِنَفْسِهِ مُتَعَزِّرًا مُتَجَبِّرًا مُتَكَبِّرًا مُخْتَلًا
أَنْهَى إِلَيْهِ شَرِيعَةً مَعْصُومَةً فَأَذَلَّهُ سُلْطَانُهَا إِذْلَالَ
نَادَى الْعَبِيدُ بِفَاقَةٍ وَبِذَلَّةٍ يَا مَنْ تَبَارَكَ جَدُّهُ وَتَعَالَى

قال الله ﷻ: ﴿قُلْ لَوْ كَانَ فِي الْأَرْضِ مَلَائِكَةٌ يَمْسُحُونَ مَطْمَئِنِّينَ لَنَزَّلْنَا عَلَيْهِم مِّنَ السَّمَاءِ مَلَكًا رَسُولًا﴾^(٢) وقال تعالى:- ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى تَبْعَثَ رَسُولًا﴾^(٣).

فاعلم أنّ الأسماء الإلهية لسان حال تعطيها الحقائق، فاجعل بالك لما تسمع، ولا تنوهم الكثرة ولا الاجتماع الوجودي. وإنما أُورِدُ في^(٤) هذا الباب ترتيب حقائق معقولة كثيرة من جهة النسب، لا من جهة وجود عيني. فإنّ ذات الحقّ واحدة من حيث ما هي ذات. ثمّ إنّه لما علمنا من وجودنا وافتقارنا وإمكاننا أنّه لا بدّ لنا من مرجّح نستند إليه، وأنّ ذلك المستند إليه^(٥) لا بدّ أن يطلب وجودنا منه نسبا مختلفة، كنى الشارع عنها بالأسماء الحسنى، فسُمِّي بها من كونه متكلمًا في مرتبة وجوبية وجوده الإلهي، الذي لا يصحّ أن يشارك فيه، فإنّه إله واحد لا إله غيره.

فأقول بعد هذا التقرير في ابتداء هذا الأمر، والتأثير والترجيح في العالم الممكن: إنّ الأسماء اجتمعت بحضرة المسمّى، ونظرت في حقائقها ومعانيها، فطلبت ظهور أحكامها حتى تميّز أعيانها

(١) ص ١٣ ب

(٢) [الإسراء: ٩٥]

(٣) [الإسراء: ١٥]

(٤) ص ١٤

(٥) هـ: - إليه. ق: هناك خط أعلى الكلمة ربما يعني شطبها.

بآثارها، فإنّ الخالق الذي هو المقدّر، والعالم، والمدبّر، والمفصّل، والباري، والمصوّر، والرازق، والمحّي، والمميت، والوارث، والشكور، وجميع الأسماء الإلهيّة؛ نظروا في ذواتهم، ولم يروا مخلوقا، ولا مدبّرا، ولا مفصّلا، ولا مصوّرا، ولا مرزوقا، فقالوا: كيف العمل حتى تظهر هذه الأعيان التي تظهر أحكامنا فيها؛ فيظهر سلطاننا.

فلجأت الأسماء الإلهيّة التي تطلبها بعض حقائق العالم^(١)، بعد ظهور عينه، إلى الاسم الباري، فقالوا له: عسى توجد هذه الأعيان لتظهر أحكامنا ويثبت سلطاننا، إذ الحضرة التي نحن فيها لا تقبل تأثيرنا؟ فقال الباري: ذلك راجع إلى الاسم القادر؛ فإنّي تحت حيطته.

وكان أصل هذا أنّ الممكنات في حال عدمها، سألت الأسماء الإلهيّة سؤال حال ذلّة وافتقار، وقالت لها: إنّ العدم قد أعمانا عن إدراك بعضنا بعضا، وعن معرفة ما يجب لكم من الحقّ علينا، فلو أنّكم أظهرتم أعياننا، وكسوتونا حلّة الوجود، أنعمتم علينا بذلك، وقمنا بما ينبغي لكم من الإجلال والتعظيم. وأنتم أيضا كانت السلطنة تصحّ لكم في ظهورنا بالفعل، واليوم أنتم علينا سلاطين بالقوّة والصلاحيّة، فهذا الذي نطلبه منكم هو في حقّكم، أكثر منه في حقّنا. فقالت الأسماء: أنّ هذا الذي ذكرته الممكنات صحيح، فتحرّكوا في طلب ذلك.

فلما لجؤوا إلى الاسم "القادر"، قال "القادر": أنا تحت حيلة "المريد"، فلا أوجد عينا منكم إلّا باختصاصه، ولا يمكنني الممكن من نفسه، إلّا أن يأتيه أمر الأمر من ربّه، فإذا أمره بالتكوين وقال له: "كن" مكّني من نفسه وتعلّق بإيجاده، فكوّثته من حينه. فالجؤوا إلى الاسم "المريد"، عسى أنّه يُرَجِّح ويخصّص جانب^(٢) الوجود على جانب العدم. فحينئذ نجتمع أنا و"الأمر" و"المتكلّم" ونوجدكم.

فلجؤوا إلى الاسم "المريد"، فقالوا له: إنّ الاسم "القادر" سألناه في إيجاد أعياننا، فأوقف أمر ذلك عليك، فما ترسم؟ فقال "المريد": صدق "القادر"، ولكن ما عندي خبر ما حكم الاسم "العالم" فيكم: هل سبق علمه بإيجادكم فنخصّص، أو لم يسبق؟ فأنا تحت حيلة الاسم "العالم"، فسيروا إليه واذكروا له قضيتكم.

(١) ص ١٤ ب

(٢) ص ١٥

فساروا إلى الاسم "العالم"، وذكروا ما قاله الاسم "المريد"، فقال "العالم": صدق "المريد"، وقد سبق علمي بإيجادكم، ولكن الأدب أُولَى، فإنّ لنا حضرة مهيّنة علينا، وهي الاسم "الله". فلا بدّ من حضورنا عنده، فإنّها حضرة الجمع.

فاجتمعت الأسماء كلّها في حضرة "الله"، فقال: ما بالكم؟ فذكروا له الخبر. فقال: أنا اسم جامع لحقائقكم، وإنّي دليل على مسمّى، وهو ذات مقدّسة، له نعوت الكمال والتّزيه. فقفوا حتى أدخل على مدلولي. فدخل على مدلوله، فقال له ما قالته الممكنات، وما تحاورت فيه الأسماء. فقال: اخرج، وقل لكلّ واحد من الأسماء يتعلّق بما تقتضيه حقيقته في الممكنات، فإنّي الواحد لنفسي من حيث نفسي، والممكنات إنّما تطلب مرتبتي، وتطلبها مرتبتي. والأسماء الإلهيّة كلّها للمرتبة، لا لي. إلّا "الواحد" خاصّة؛ فهو اسم خَصِيص بي^(١)، لا يشاركني في حقيقته من كلّ وجهٍ أحد: لا من الأسماء، ولا من المراتب، ولا من الممكنات.

فخرج الاسم "الله" ومعه الاسم "المتكلّم" يترجم عنه للممكنات والأسماء، فذكر لهم ما ذكره المسمّى. فتعلّق "العالم" و"المريد" و"القائل" و"القادر"، فظهر الممكن الأوّل من الممكنات، بتخصيص "المريد" وحكم "العالم".

فلما ظهرت الأعيان والآثار في الأكوان، وتسلّط بعضها على بعض، وقهر بعضها بعضا، بحسب ما تستند إليه من الأسماء، فأدّى إلى منازعةٍ وخصام. فقالوا: إنّنا نخاف علينا أن يفسد نظامنا، ونلحق بالعدم الذي كُتّا فيه. فنّهت الممكنات الأسماء بما ألقى إليها الاسم "العليم" و"المدبّر"، وقالوا: أتمّ أيّها الأسماء- لو كان حكمكم على ميزان معلوم وحيدٍ مرسوم بإمام ترجعون إليه يحفظ علينا وجودنا، وتُحفظ عليكم تأثيراتكم فينا، لكان أصلح لنا ولكم؛ فالجؤوا إلى الله عسى يقدّم من يحدّ لكم حدّا تقفون عنده، وإلا هلكنا وتعطلتم. فقالوا: هذا عين المصلحة، وعين الرأي. ففعلوا ذلك فقالوا: إنّ الاسم "المدبّر" هو ينهي أمركم؛ فانها إلى "المدبّر" الأمر، فقال: أنا لها.

فدخل، وخرج بأمر الحقّ إلى الاسم "الربّ" وقال له: افعل ما تقتضيه المصلحة في بقاء أعيان

هذه الممكنات. فالتَّخَذُ^(١) وزيرين يعينانه على ما أُمِرَ به؛ الوزير الواحد: الاسم "المدبر"، والوزير الآخر "المفصل". قال تعالى: ﴿يُدَبِّرُ الْأَمْرَ يُفَصِّلُ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ بِلِقَاءِ رَبِّكُمْ تُوقِنُونَ﴾^(٢) الذي هو الإمام. فانظر ما أحكم كلام الله تعالى- حيث جاء بلفظٍ مطابق للحال الذي ينبغي أن يكون الأمر عليه.

فَحَدَّ الاسمُ "الرَّبُّ" لهم الحدودَ، ووضع لهم المراسم لإصلاح المملكة، وليبلوهم أيهم أحسن عملا، وجعل الله ذلك على قسمين؛ قسم يسمى سياسة حِكْمِيَّة، ألَقَاها في فِطْر نفوس الأكابر من الناس؛ فحدُّوا حدودا، ووضعوا نوااميس، بقوة وجدوها في نفوسهم؛ كل مدينة وجهة وإقليم بحسب ما يقتضيه مزاج تلك الناحية وطباعهم، لعلمهم بما تعطيه الحكمة. فانحفظت بذلك أموالُ الناس ودماؤهم وأهلوقهم وأرحامهم وأنسابهم، وسمَّوها نوااميس. ومعناها: أسباب خير؛ لأنَّ الناموس في العرف الاصطلاحي هو الذي يأتي بالخير، والجاسوس يُستعمل في الشر.

فهذه هي النوااميس الحِكْمِيَّة التي وضعتها العقلاء، عن إلهام من الله من حيث لا يشعرون، لمصالح العالم ونُظْمِهِ وارتباطه، في مواضع لم يكن عندهم شرع إلهي منزل. ولا علم لواضعي هذه النوااميس بأنَّ هذه الأمور مقرَّبة إلى الله، ولا ثورث جنة ولا ناراً^(٣)، ولا شيئا من أسباب الآخرة. ولا علموا أنَّ تَمَّ آخرة، وبعثا محسوسا بعد الموت في أجسام طبعية، ودارا فيها أكل وشرب ولباس ونكاح وفرح، ودارا فيها عذاب وآلام. فإنَّ وجود ذلك ممكن، وعدمه ممكن، ولا دليل لهم في ترجيح أحد الممكنين، بل رهبانية ابتدعوها. فلهذا كان مبنى نوااميسهم ومصالحهم على إبقاء الصلاح في هذه الدار.

ثمَّ انفردوا في نفوسهم بالعلوم الإلهية من توحيد الله، وما ينبغي لجلاله من التعظيم والتقديس وصفات التنزيه، وعدم المثل والشبيه، وتبَّه مَنْ يدري وَمَنْ عِلْم ذلك مَنْ لا يدري، وحَرَضُوا الناس على النظر الصحيح، وأعلموهم أنَّ للعقول من حيث أفكارها حدًّا تقف عنده لا تتجاوزه، وأنَّ لله على قلوب بعض عباده فيضا إلهيا، يُعَلِّمهم فيه من لدنه علما، ولم يبعد ذلك عندهم، وأنَّ الله قد أودع في العالم العلويِّ أمورا استدلُّوا عليها بوجود آثارها في العالم العنصريِّ وهو قوله -

(١) ص ١٦

(٢) [الرعد: ٢]

(٣) ص ١٦ ب

تعالى:- ﴿وَأَوْحَىٰ فِي كُلِّ سَمَاءٍ أَمْرَهَا﴾^(١).

فبحثوا عن حقائق نفوسهم، لَمَّا رَأَوْا أَنَّ الصورة الجسدية إذا ماتت ما نقص من أعضائها شيء، فعلموا أَنَّ المدرك والمحرك لهذا الجسد، إنما هو أمر آخر زائدٌ عليه، فبحثوا عن ذلك الأمر الزائد؛ فعرفوا نفوسهم، ثُمَّ رَأَوْا أَنَّهُ يعلم بعد ما كان يجهل؛ فعلموا^(٢) أَنَّهَا وإن كانت أشرف من أجسادها، فَإِنَّ الفقر والفاقة يصحبها. فاعتلَّوا بالنظر من شيء إلى شيء، وكلَّما وصلوا إلى شيء رأوه مفتقرا إلى شيء آخر. حتى انتهى بهم النظر إلى شيء لا يفتقر إلى شيء ولا مثله شيء ولا يشبه شيئا ولا يشبهه شيء؛ فوقفوا عنده، وقالوا: هذا هو "الأول"، وينبغي أن يكون واحدا لذاته من حيث ذاته، وَأَنَّ أَوَّلِيَّتَهُ لا تقبل الثاني، ولا أَدْنِيَّتَهُ؛ لأنَّه لا شبه له ولا مناسب. فوحَّده توحيدَ وجود. ثُمَّ لَمَّا رَأَوْا أَنَّ الممكنات لأنفسها لا تترجَّح لذاتها؛ علموا أَنَّ هذا "الواحد" أفادها الوجود؛ فافتقرت إليه، وعظَّمَتْهُ؛ بَأَن سَلَبَتْ عنه جميع ما تصِف ذواتها به؛ فهذا حدُّ العقل.

فبينما هم كذلك؛ إذ قام شخص من جنسهم، لم يكن عندهم من المكانة في العلم، بحيث أن يعتقدوا فيه أَنَّهُ ذو فكر صحيح ونظر صائب، فقال لهم: "أنا رسول الله إليكم" فقالوا: الإنصاف أَوْلَى؛ انظروا في نفس دعواه: هل ادَّعى ما هو ممكن؟ أو ادَّعى ما هو محال؟ فقالوا: إِنَّه قد ثبت عندنا بالدليل، أَنَّ لله فيضا إلهيا يجوز أن يمنحه من يشاء، كما أفاض ذلك على أرواح هذه الأفلاك وهذه العقول، والكل قد اشتركوا في الإمكان، وليس بعض الممكنات بأَوْلَى من بعض فيما هو ممكن. فما بقي لنا نظرٌ إِلَّا في^(٣) صدق هذا المدَّعي أو كذبه، ولا نُقَدِّم على شيء من هذين الحكيمين بغير دليل، فَإِنَّه سوء أدب مع علمنا. فقالوا: هل لك دليل على صدق ما تدَّعيه؟ فجاءهم بالدلائل. فنظروا في دلالتة وفي أدلَّته، ونظروا أَنَّ هذا الشخص ما عنده خبر مما تنتجه الأفكار، ولا عُرِف منه. فعلموا أَنَّ الذي أوحى في كلِّ سماء أمرها، كان مما أوحى في كلِّ سماء وجودَ هذا الشخص، وما جاء به. فأسرعوا إليه بالإيمان به وصدَّقوه، وعلموا أَنَّ الله قد أطلعه على ما أودعه في العالم العلويِّ من المعارف ما لم تصل إليه أفكارهم، ثُمَّ أعطاه من المعرفة بالله^(٤) ما لم يكن

(١) [فصلت: ١٢]

(٢) ص ١٧

(٣) ص ١٧ ب

(٤) ثابتة في الهامش بقلم الأصل

عندهم.

ورأوا نزوله في المعارف بالله إلى العاقي الضعيف الرأي بما يصلح لعقله من ذلك، وإلى الكبير العقل، الصحيح النظر، بما يصلح لعقله من ذلك، فعلموا أنّ الرجل عنده من الفيض الإلهي ما هو وراء طور العقل، وأنّ الله قد أعطاه من العلم به والقدرة عليه ما لم يعطه إياهم. فقالوا بفضلته وبتقدّمه عليهم، وآمنوا به وصدّقوه وأتبعوه. فعين لهم الأفعال المقربة إلى الله -تعالى- وأعلمهم بما خلق الله من الممكنات، فيما غاب عنهم، وما يكون منه -سبحانه- فيهم في المستقبل، وجاءهم بالبعث والنشور، والحشر، والجنة والنار.

ثمّ أنّه تتابعت الرسل على اختلاف الأزمان^(١) واختلاف الأحوال. وكلّ واحد منهم يصدّق صاحبه ما اختلفوا قطّ، في الأصول التي استندوا إليها وعبروا عنها، وإن اختلفت الأحكام. فتنزّلت الشرائع ونزلت الأحكام، وكان الحكم بحسب الزمان والحال، كما قال -تعالى-: ﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شَرْعَةً وَمَنْهَاجًا﴾^(٢). فاتّفق أصحابهم من غير خلاف في شيء من ذلك.

وفرقوا في هذه السياسات النبوية المشروعة من عند الله، بينها وبين ما وضعت الحكماء، من السياسات الحكيمية التي اقتضاها نظرهم، وعلموا أنّ هذا الأمر أتمّ، وأنّه من عند الله بلا شكّ. فقبلوا ما أعلمهم به من الغيوب، وآمنوا بالرسل. وما عاند أحد منهم، إلّا من لم ينصح نفسه في علمه، وأتبع هواه، وطلب الرئاسة على أبناء جنسه، وجعل نفسه وقدره، وجعل ربه.

فكأنّ أصل وضع الشريعة في العالم وسببها، طلب صلاح العالم، ومعرفة ما جهل من الله، مما لا يقبله العقل، أي لا يستقلّ به العقل من حيث نظره. فنزلت بهذه المعرفة الكتب المنزلة، ونطقت بها ألسنة الرسل والأنبياء -عليهم السلام- فعملت العقلاء عند ذلك أنّها تقصّها من العلم بالله أموراً تتمتها لهم الرسل.

ولا أعني بالعلاء، المتكلمين اليوم^(٣) في الحكمة. وإنما أعني بالعلاء؛ من كان على طريقتهم من الشغل بنفسه والرياضات والمجاهدات والخلوات، والتهبؤ لواردات ما يأتيهم في قلوبهم عند

(١) ص ١٨
(٢) [المائدة: ٤٨]
(٣) ص ١٨ ب

صفاءها من العالم العلوي الموحى في السماوات العلى؛ فهؤلاء أعني بالعقلاء. فإن أصحاب القلقة والكلام والجدل، الذين استعملوا أفكارهم في مواد الألفاظ، التي صدرت عن الأوائل، وغابوا عن الأمر الذي أخذها^(١) عنه أولئك الرجال. وأمّا أمثال هؤلاء الذين عندنا اليوم، لا قدر لهم عند كل عاقل، فإنهم يستهزئون بالدين، ويستخفون بعباد الله، ولا يعظم عندهم إلا من هو معهم على مدرجتهم، قد استولى على قلوبهم حب الدنيا، وطلب الجاه والرئاسة، فأذلهم الله كما أذلوا العلم، وحقرهم وصغرهم، وألجأهم إلى أبواب الملوك والولاة من الجهال؛ فأذلّتهم الملوك والولاة.

فأمثال هؤلاء لا يُعتبر قولهم؛ فإن قلوبهم قد ختم الله عليها وأصمهم وأعمى أبصارهم، مع الدعوى العريضة أنهم أفضل العالم عند نفوسهم. فالفقيه المفتي في دين الله مع قلة ورعه بكل وجه أحسن حالا من هؤلاء. فإن صاحب الإيمان مع كونه أخذه تقليدا، هو أحسن حالا من هؤلاء العقلاء^(٢) على زعمهم، وحاشا العاقل أن يكون بمثل هذه الصفة.

وقد أدركنا من كان على حالهم قليلا؛ وكانوا أعرف الناس بمقدار الرسل، ومن أعظمهم تبعا لسنن الرسول ﷺ وأشدّهم محافظة على سننه، عارفين بما ينبغي لجلال الحق من التعظيم، عالمين بما خص الله عباده من النبيين وأتباعهم من الأولياء من العلم بالله، من جهة الفيض الإلهي الاختصاصي الخارج عن التعلم المعتاد من الدرس والاجتهاد ما لا يقدر العقل من حيث فكره أن يصل إليه.

ولقد سمعتُ واحدا من أكابرهم^(٣)، وقد رأى مما فتح الله به عليّ من العلم به سبحانه، من غير نظر ولا قراءة، بل من خلوة خلوت بها مع الله، ولم أكن من أهل الطلب، فقال: الحمد لله الذي أنا في زمانٍ رأيت فيه من آتاه الله رحمة من عنده وعلمه من لدنه علما. فالله يختص من يشاء برحمته والله ذو الفضل العظيم ﴿وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ﴾^(٤).

(١) ق: أخذوها

(٢) ص ١٩

(٣) يقصد به الفيلسوف ابن رشد، وقد ذكر قصته معه في الباب الخامس عشر

(٤) [الأحزاب: ٤]

الباب السابع والستون في معرفة لا إله إلا الله، محمد رسول الله وهو الإيمان

شَهِدَ ^(١) اللهُ لَمْ يَزَلْ أَرْلَا	أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ: اللهُ
ثُمَّ أَمْلَأَهُ بِذَا شَهِدَتْ	أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ: اللهُ
وَأَوَّلُو الْعِلْمَ كُلَّهُمْ شَهِدُوا	أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ: اللهُ
ثُمَّ قَالَ الرَّسُولُ: قُولُوا مَعِيَ	أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ: اللهُ
أَفْضَلُ مَا قُلْتُهُ وَقَالَ بِهِ مَنْ	قَبَّلْنَا: لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ: اللهُ
مَا عَدَا الْإِنْسَ كُلَّهُمْ شَهِدُوا	أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ: اللهُ

قال الله -جلّ ثناؤه- في كتابه العزيز: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأَوَّلُوا الْعِلْمَ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾^(٢) ثم قال: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾^(٣) وقال رسول الله ﷺ: «الإسلام أن تشهد أن لا إله إلا الله وأنّ محمداً رسول الله» الحديث. فقال^(٤) -سبحانه- : ﴿وَأَوَّلُوا الْعِلْمَ﴾ لم يقل: "وأولو الإيمان" فإنّ شهادته بالتوحيد لنفسه ما هي عن خبر فيكون إيماناً. ولهذا الشاهد فيما يشهد به لا يكون إلّا عن علم، وإلّا فلا تصحّ شهادته.

ثم إنّ الله ﷻ عطف الملائكة وأولي العلم على نفسه بالواو، وهو حرفٌ يعطي الاشتراك، ولا اشتراك هنا إلّا في الشهادة قطعاً، ثمّ أضافهم إلى العلم لا إلى الإيمان. فعلمنا أنّه أراد من حصل له التوحيد من طريق العلم النظريّ أو الضروريّ لا من طريق الخبر، كأنّه يقول: وشهدت الملائكة بتوحيدي بالعلم الضروريّ من التجلّي الذي أفادهم العلم، وقام لهم مقام النظر الصحيح في الأدلّة؛ فشهدت لي بالتوحيد، كما شهدت لنفسي. وأولو العلم بالنظر العقليّ الذي جعلته في عبادي.

(١) ص ١٩ ب

(٢) [آل عمران: ١٨]

(٣) [آل عمران: ١٩]

(٤) ص ٢٠

ثمّ جاء بالإيمان بعد ذلك في الرتبة الثانية من العلماء، وهو الذي يعوّل عليه في السعادة. فإنّ الله به أمر. وسمّيناه علماً لكون المخبر هو الله. فقال: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾^(١) وقال -تعالى:- ﴿وَلْيَعْلَمُوا أَنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾^(٢) حين قسّم المراتب في آخر سورة إبراهيم من القرآن العزيز. وقال رسول الله ﷺ في الصحيح: «من مات وهو^(٣) يعلم أنّه لا إله إلا الله دخل الجنة» ولم يقل هنا: "يؤمن". فإنّ الإيمان موقوف على الخبر، وقد قال (تعالى): ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى تَبْعَثَ رَسُولًا﴾^(٤). وقد علمنا أنّ الله عبادة كانوا في فتراتٍ وهم موحّدون علماً، وما كانت دعوة الرسل قبل رسول الله ﷺ عامّة، فيلزم أهل كلّ زمان الإيمان. فعمّ بهذا الكلام جميع العلماء بتوحيد الله: المؤمن منهم -من حيث ما هو عالم به من جهة الخبر الصدق، الذي يفيد العلم لا من جهة الإيمان- وغير المؤمن. فالإيمان لا يصحّ وجوده إلا بعد مجيء الرسول. والرسول لا يثبت حتى يعلم الناظر العاقل أنّ ثمّ إلهاً، وأنّ ذاك الإله واحد لا بدّ من ذلك، لأنّ الرسول من جنس من أرسل إليهم. فلا يختصّ واحد من الجنس دون غيره، إلا لعدم المعارض، وهو الشريك. فلا بدّ أن يكون عالماً بتوحيد من أرسله وهو الله -تعالى- ولا بدّ أن يتقدّمه العلم بأنّ هذا الإله هو على صفة يمكن أن يبعث رسولا، بنسبة خاصّة ما هي ذاته، وحينئذ يُنظر في صدق دعوى هذا الرسول أنّه رسول من عند الله لإمكان ذلك عنده.

وهذه في العلم مراتب معقولة، يتوقّف العلم ببعضها على بعض. وليس هذا^(٥) كلّ حظّ المؤمن؛ فإنّ مرتبة الإيمان -وهو التصديق بأنّ هذا رسول من عند الله- لا تكون إلا بعد حصول هذا العلم الذي^(٦) ذكرناه. فإذا جاءت الدلالات على صدقه بأنّه رسول الله، لا بتوحيد مرسله، حينئذ تتأهّب العقلاء أوّل الأبواب والأحلام والنّهى، لما يورده في رسالته هذا الرسول. فأول شيء قال

(١) [محمد: ١٩]

(٢) [إبراهيم: ٥٢]

(٣) ص ٢٠ ب

(٤) [الإسراء: ١٥]

(٥) ص ٢١

(٦) ق (تختم): بالذي

في رسالته: إِنَّ اللَّهَ الَّذِي أَرْسَلَنِي يَقُولُ لَكُمْ قُولُوا: "لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ".

فَعَلِمَ أُولُو الْأَلْبَابِ، أَنَّ الْعَالِمَ بِتَوْحِيدِ اللَّهِ لَا يَلْزِمُهُ أَنْ يَتَلَقَّظَ بِهِ. فَلَمَّا سَمِعَ مِنَ الرَّسُولِ الْأَمْرَ بِالتَّلَقُّظِ بِهِ، وَأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ مِنْ مَدْلُولِ دَلِيلِ الْعِلْمِ بِتَوْحِيدِ اللَّهِ، تَلَقَّظَ بِهِ هَذَا الْعَالِمُ الْمُوَحِّدُ، إِيمَانًا وَتَصَدِيقًا بِهَذَا الرَّسُولِ. فَإِذَا قَالَ الْعَالِمُ: "لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ" لَقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَهُ: "قُلْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ" عَنْ أَمْرِ اللَّهِ، سَمِّيَ مُؤْمِنًا. فَإِنَّ الرَّسُولَ أَوْجِبَ عَلَيْهِ أَنْ يَقُولَهَا، وَقَدْ كَانَ فِي نَفْسِهِ عَالِمًا بِهَا، وَمُخَيَّرًا فِي نَفْسِهِ فِي التَّلَقُّظِ بِهَا وَعَدَمِ التَّلَقُّظِ بِهَا. فَهَذِهِ مَرْتَبَةُ الْعَالِمِ بِتَوْحِيدِ اللَّهِ مِنْ حَيْثُ الدَّلِيلُ.

"فَمَنْ مَاتَ وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ دَخَلَ الْجَنَّةَ"، بَلَا شَكَّ وَلَا رَيْبَ. وَهُوَ مِنَ السَّعْدَاءِ. فَأَمَّا فِي الْفَتَرَاتِ فَبِيعْتَهُ اللَّهُ أُمَّةً وَحَدَهُ كَقَسِّ بْنِ سَاعِدَةَ، لَا تَابِعَ؛ لِأَنَّهُ^(١) لَيْسَ بِمُؤْمِنٍ، وَلَا هُوَ مُتَّبِعٌ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِرَسُولٍ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ. بَلْ هُوَ عَالِمٌ بِاللَّهِ، وَبِمَا عِلْمٌ مِنَ الْكَوَائِنِ الْخَادِثَةِ فِي الْعَالَمِ، بِأَيِّ وَجْهِ عِلْمِهَا. وَلَيْسَ لِمَخْلُوقٍ أَنْ يَشْرَعَ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ، وَلَا أَنْ يُوجِبَ وَقُوعَ مُمْكِنٍ مِنْ عَالَمِ الْغَيْبِ، يَجُوزُ خِلَافُهُ فِي دَلِيلِهِ، عَلَى جِهَةِ الْقَرْبَةِ إِلَى اللَّهِ، إِلَّا بِوَحْيٍ مِنَ اللَّهِ وَإِخْبَارٍ.

وهنا نكتُ لمن له قلب وفطنة، لقوله تعالى: ﴿وَأَوْحَى فِي كُلِّ سَمَاءٍ أَمْرَهَا﴾^(٢) وقوله: "إِنَّهُ أَوْدَعَ اللَّوْحَ الْمُحْفُوظَ جَمِيعَ مَا يَجْرِيهِ فِي خَلْقِهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ" وَمَا أَوْحَى اللَّهُ فِي سَمَاوَاتِهِ، وَأَوْدَعَهُ فِي لَوْحِهِ: بَعَثَ^(٣) الرُّسُلَ؛ فَتَوَخَّذْ مِنَ اللَّوْحِ كَشْفًا وَاطِّلَاعًا، وَتَوَخَّذْ مِنَ السَّمَاءِ نَظْرًا وَاجْتِبَارًا. وَعِلْمُهُمْ بِبَعَثِ^(٤) الرُّسُلِ (هُوَ) عِلْمُهُمْ بِمَا يَجِيئُونَ بِهِ مِنَ الْقُرْبَاتِ إِلَى اللَّهِ، وَبِأَزْمَانِهِمْ وَأَمَكْتَتِهِمْ وَخُلَاهِمُ، وَمَا يَكُونُ مِنَ النَّاسِ بَعْدَ الْمَوْتِ، وَمَا يَكُونُ مِنْهُمْ فِي الْبَعْثِ وَالْحَشْرِ، وَمَالَهُمْ إِلَى السَّعَادَةِ وَالشَّقَاءِ مِنْ جَنَّةٍ وَنَارٍ.

وَإِنَّ اللَّهَ جَعَلَ بَرُوجَ الْفَلَكَ وَمَنَازِلَهُ، وَسَبَاحَةَ كَوَاكِبِهِ، أَدَلَّةً عَلَى حَكْمِ مَا يَجْرِيهِ اللَّهُ فِي الْعَالَمِ الطَّبِيعِيِّ وَالْعَنْصَرِيِّ مِنْ حَرٍّ وَبَرْدٍ وَبَيْسٍ وَرَطُوبَةٍ فِي حَارٍّ وَبَارِدٍ وَرَطْبٍ وَيَابَسٍ. فَهِيَ مَا يَقْتَضِي وَجُودَ الْأَجْسَامِ فِي حَرَكَاتٍ مَعْلُومَةٍ، وَمِنْهَا مَا^(٥) يَقْتَضِي وَجُودَ الْأَرْوَاحِ، وَمِنْهَا مَا يَقْتَضِي بَقَاءَ مَدَّةٍ

(١) ص ٢١ ب

(٢) [فصلت: ١٢]

(٣) الحرف الأول والأخير مملان

(٤) الحروف مملّة عدا حرف التاء

(٥) ص ٢٢

السموات؛ وهو العلم الذي أشار إليه أبو طالب المكي: من أن الفلك يدور بأنفاس العالم. ومع رؤيتهم لذلك كله، هم فيه متفاضلون، بعضهم على بعض؛ فمنهم الكامل المحقق المدقق، ومنهم من ينزل عن درجته بالتفاضل في النزول.

وقد رأينا جماعة من أصحاب خطّ الرمل، والعلماء بتقادير حركات الأفلاك وتسيير كواكبها، والاقترانات ومقاديرها، ومنازل اقتراناتها، وما يحدث الله عند ذلك من الحكم في خلقه، كالأسباب المعتادة في العامة التي لا يجهلها أحد، ولا يكفر القائل بها، فهذه أيضا معتادة عند العلماء بها. فإنها تعطي بحسب تأليف طباعها، مما لا يعطيه حالها في غير اقترانها بغيرها. فيخبرون بأمور جزئية تقع على حد ما أخبروا به، وإن كان ذلك الأمر واقعا بحكم الاتفاق، بالنظر إليه. وإن كان علما في نفس الأمر. فإن الناظر فيه ما هو على يقين - وإن قطع به في نفسه - لغموض الأمر. فما يصح أن يكون مع الإنصاف على يقين من نفسه أنه ما فاتته دقيقة في نظره، ولا فات لمن مهد له السبيل قبله، من غير نبي يخبر عن الله. فإن المتأخر على حساب المتقدم يعتمد.

فلما^(١) رأينا ذلك، علمنا أن الله أسراراً في خلقه. ومن حصل في هذه المرتبة من العلم، لم يكن أحد أقوى في الإيمان منه، بما جاءت به الرسل، وما جاء به رسول الله ﷺ من عند الله، إلا من يدعو إلى الله على بصيرة كالرسول وأتباعه^(٢). وإن كلامنا في المفاضلة، إنما هو بين هؤلاء وبين المؤمنين أهل التقليد، لا بين الرسل وأولياء الله وخاصته، الذين تولى الله تعليمهم؛ فآتاهم رحمة من عنده، وعلمهم من لدنه علما. فهم فيما علموه بحكم القطع لا بحكم الاتفاق.

يقول رسول الله ﷺ في علم الخط: «إن نبيّا من الأنبياء بُعث به» قيل: هو إدريس عليه السلام فأوحى الله إليه في تلك الأشكال، التي أقامها الله له مقام الملك لغيره. وكما يجيء الملك من غير قصد من النبيّ لمجيئه، كذلك يجيء شكل الخط من غير قصد الضارب صاحب الخط إليه. وهذه هي الأمّات خاصّة. ثم شرع له أن يشرّع، فهي الستّة التي يرى الرسول أن يضعها في العالم، وأصلها الوحي. كذلك ما يولد صاحب الخط عن الأمّات من الأولاد وأولاد الأولاد، فتفصح له تلك الأشكال عن الأمر المطلوب على ما هو عليه، والضمير فيه كالنية في العمل، فلا^(٣) يخطئ.

(١) ص ٢٢ ب

(٢) "كالرسول وإن" هي في س: كالرسل والأولياء عليهم السلام وإنما

(٣) ص ٢٣

قال عليه السلام في العلماء العاملين بالخطّ: «فمن وافق خطّه» يعني خطّ ذلك النبيّ «فذاك». يقول: "فقد أصاب الحقّ". فهذا مثل من يدعو إلى الله على بصيرة من أتباع الرسل، فقلوه: «فإن وافق» فما جعله علما عنده، لكونه لا يقطع به، وإن كان علما في نفس الأمر. فهذا (هو) الفرق بين هؤلاء، وبين من يدعو إلى الله على بصيرة، ومن هو على بينة من ربه.

فأعلم العلماء بالله بعد ملائكة الله، رسل الله، وأوليائه، ثم العلماء بالأدلة، ومن دونهم. وإن وافق (صاحب الإيمان) العلم في نفس الأمر فليس هو عند نفسه بعالم، للتردد الإمكانى، الذي يجده في نفسه المنصف. فما هو مؤمنٌ إلّا بما جاء في كتاب الله على التعيين، وما جاء عن رسوله على الجملة لا على التفصيل، إلّا ما حصل له من ذلك تواترا. ولهذا قيل للمؤمنين^(١): ﴿ءَامِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾^(٢) فقد بانت لك مراتب الخلق في العلم بالله.

فإذا جاء الرسول وبين يديه العلماء بالله وغير العلماء بالله، وقال للجميع: "قولوا لا إله إلّا الله". علمنا على القطع أنّه ﷺ في ذلك القول معلّم لمن لا علم له بتوحيد الله من المشركين، وعلمنا أنّه في ذلك القول، أيضا، معلّم للعلماء بالله وتوحيده؛ أنّ التلقّظ به واجب، وأنّه العاصم لهم من سفك^(٣) دماءهم وأخذ أموالهم وسبي ذراريهم. ولهذا قال رسول الله ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلّا الله. فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلّا بحقّ الإسلام وحسابهم على الله» ولم يقل: "حتى يعلموا" فإنّ فيهم العلماء.

فالحكم هنا للقول لا للعلم، والحكم ﴿يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ﴾^(٤) في هذا، للعلم لا للقول. فقالها هنا: العالم والمؤمن والمنافق الذي ليس بعالم ولا مؤمن. فإذا قالوا هذه الكلمة؛ عصموا دماءهم وأموالهم إلّا بحقّها في الدنيا والآخرة. وحسابهم على الله في الآخرة: من أجل المنافق، ومن ترتّب عليه حقّ لأحد، فلم يؤخذ منه. وأمّا في الدنيا فمن أجل الحدود الموضوعة؛ فإنّ قول: "لا إله إلّا الله" لا

(١) ق: للمؤمن.

(٢) [الحديد: ٧]

(٣) ص ٢٣ ب

(٤) [الطارق: ٩]

يُسْقِطُهَا فِي الدُّنْيَا وَلَا فِي الْآخِرَةِ. وَأَمَّا حَسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ فِي الْآخِرَةِ ﴿يَوْمَ يَجْمَعُ اللَّهُ الرُّسُلَ فَيَقُولُ مَاذَا أُجِبْتُمْ﴾ فَيَعْلَمُونَ بِقَرِينَةِ الْحَالِ أَنَّهُ سَوَّالٌ وَاسْتَفْهَامٌ عَنْ إِجَابَتِهِمْ بِالْقُلُوبِ. فَيَقُولُونَ: ﴿لَا عِلْمَ لَنَا﴾ أَيُّ لَمْ نَطَّلِعْ عَلَى الْقُلُوبِ ﴿إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّمُ الْغُيُوبِ﴾^(١) (فهذا) تأكيد وتأييد لما ذكرنا.

ثُمَّ قَالَ ﷺ مِنْ اسْمِهِ الْمَلِكُ: «بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ» فَصَيَّرَهُ مُلْكًا: «شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» وَهِيَ الْقَلْبُ «وَأَنَّ^(٢) مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ» حَاجِبُ الْبَابِ، «وَإِقَامُ الصَّلَاةِ» الْمُجْتَنِبَةُ الْيَمْنَى «وَإِتْيَاءُ الزَّكَاةِ» الْمُجْتَنِبَةُ الْيَسْرَى «وَصِيَامُ رَمَضَانَ» التَّقْدِمَةُ «وَالْحَجُّ» السَّاقَةُ.

وَرَبَّمَا كَانَتِ الصَّلَاةُ (هِيَ) التَّقْدِمَةُ، لَكُونَهَا نُورًا، فَهِيَ تَحْجِبُ الْمَلِكَ، وَقَدْ وَرَدَ فِي الْخَبَرِ: «إِنَّ حِجَابَهُ النُّورُ». وَتَكُونُ الزَّكَاةُ الْمِئْمَنَةُ، لِأَنَّهَا إِتْفَاقٌ يَحْتَاجُ إِلَى قُوَّةٍ لِإِخْرَاجِ مَا كَانَ يَمْلِكُهُ عَنْ مِلْكِهِ. وَيَكُونُ الْحَجُّ الْمَيْسَرَةُ لِمَا فِيهِ مِنَ الْإِتْفَاقِ وَالْقَرَابِينَ، حَيْثُ تَجْتَمِعُ بِالزَّكَاةِ فِي الصَّدَقَةِ وَالْهَدِيَّةِ، وَكِلَاهُمَا مِنْ أَعْمَالِ الْأَيْدِي. وَيَكُونُ الصَّوْمُ فِي السَّاقَةِ، فَإِنَّ الْخَلْفَ نَظِيرُ الْأَمَامِ، وَهُوَ ضِيَاءٌ، فَإِنَّ الصَّبْرَ ضِيَاءٌ، يَرِيدُ الصَّوْمَ، وَالضِّيَاءُ مِنَ النُّورِ، فَهُوَ أَوْلَى بِالسَّاقَةِ لِلْمَوَازَنَةِ، فَإِنَّ الْآخِرَ يَمْشِي عَلَى أَثَرِ الْأَوَّلِ.

وَهَكَذَا يَكُونُ الْإِيمَانُ الْإِلَهِيُّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ. فَيَأْتِي الْإِيمَانُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِي صُورَةِ مَلِكٍ عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ. فَأَهْلُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ فِي الْقَلْبِ، وَأَهْلُ الصَّلَاةِ فِي التَّقْدِمَةِ، وَأَهْلُ الزَّكَاةِ وَهِيَ الصَّدَقَةُ فِي الْمِئْمَنَةِ، وَأَهْلُ الْحَجِّ فِي الْمَيْسَرَةِ، وَأَهْلُ الصِّيَامِ فِي السَّاقَةِ، جَعَلْنَا اللَّهُ مَنْ قَامَ بِنَاءً بَيْنَهُ عَلَى هَذِهِ الْقَوَاعِدِ؛ فَكَانَ بَيْتُهُ الْإِيمَانُ: وَحَدُّهُ مِنَ الْقِبْلَةِ الصَّلَاةُ، وَمِنْ الشِّمَالِ الصَّوْمُ، وَمِنْ الْغَرْبِ صَدَقَةُ السَّرِّ، وَمِنْ الشَّرْقِ الْحَجُّ، فَلَقَدْ سَعِدَ سَاكِنُهُ.

وَاعْلَمْ^(٣) أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ كَلِمَةٌ نَفْيٌ وَاثْبَاتٌ، وَهِيَ أَفْضَلُ كَلِمَةٍ قَالَتْهَا الْأَنْبِيَاءُ. قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَفْضَلُ الدَّعَاءِ دَعَاءُ يَوْمِ عَرَفَةَ» فِيهِ إِشَارَةٌ لِدَعَاءِ الْعَارِفِينَ بِاللَّهِ «وَأَفْضَلُ مَا قُلْتُهُ أَنَا وَالنَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلِي: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» وَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ، رَوَاهُ وَمَعْنَى.

(١) [المائدة: ١٠٩]

(٢) ص ٢٤

(٣) ص ٢٤ ب

فالنفي لابد أن يرد على ثابت فينفيه، فإنه إن ورد النفي على ما ليس بثابت وهو النفي؛ أثبتته، لأن ورود النفي على النفي إثبات. كما أن عدم الوجود. فما نفي هذا النافي بقوله: "لا إله"؟ أخبرونا فقد استفهمناكم؟ والمثبت، أيضا؛ هل حكمه حكم المنفي من أنه لا يثبت إلا المنفي؟ أو حكمه حكم آخر يتميز به عن حكم النفي؟ فأني شيء نفي هذا النافي؟ وأي شيء أثبت هذا المثبت؟ هذا كله لابد من تحقيقه إن شاء الله-.

فاعلم أن النفي ورد على أعيان من المخلوقات، لما وصفت بالالوهية، ونُسبت إليها، وقيل فيها: آلهة. ولهذا تعجب من تعجب من المشركين لما دعاهم رسول الله ﷺ إلى الله الواحد، فأخبرنا الله عنه أنه قال: ﴿أَجْعَلِ الْآلِهَةَ إِلَهًا وَاحِدًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ﴾^(١) فاتهموه فسموها آلهة، وهي ليست بهذه الصفة، فورد حكم النفي على هذه النسبة الثابتة عندهم إليها، لا في نفس الأمر، لا على نفي الألوهة^(٢).

لأنه لو نفي النفي، لكان عين الإثبات لما زعمه المشرك. فكأنه يقول للمشرك: هذا القول الذي قلت لا يصح، أي ما هو الأمر كما زعمت، ولا بد من إله، وقد انتفت الكثرة من الآلهة بحرف الإيجاب، الذي هو قوله: "إلا" وأوجبوا هذه النسبة إلى المذكور بعد حرف الإيجاب، وهو مستي "الله" فقالوا: "لا إله إلا الله". فلم تثبت نسبة الألوهة لله بإثبات المثبت، لأنه سبحانه -إله لنفسه. فأثبت المثبت بقوله: "إلا الله" هذا الأمر في نفس من لم يكن يعتقد انفراده -سبحانه- بهذا الوصف، فإن ثبت الثبت مُحال، وليس نفي النفي مُحال.

فعلى الحقيقة ما عبد المشرك إلا الله، لأنه لو لم يعتقد الألوهة في الشريك ما عبده؛ ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾^(٣) ولذلك غار الحق لهذا الوصف، فعاقبهم في الدنيا إذا لم يحترموا، ورزقهم وسمع دعاءهم وأجابهم إذا سألوا إلههم في زعمهم، لعلمه سبحانه -أنهم ما لجؤوا إلا لهذه المرتبة، وإن أخطؤوا في النسبة، فشقوا في الآخرة شقاء الأبد. حيث نبههم الرسول على توحيد من تجب له هذه النسبة. فلم ينظروا ولا نصحوا نفوسهم. ولهذا كانت دلالة كل رسول، بحسب ما كان الغالب على أهل زمانه، لتقوم عليهم الحجة فتكون لله الحجة البالغة.

[١] (ص: ٥)

[٢] (ص: ٢٥)

[٣] (الإسراء: ٢٣)

فَعَمَّتْ^(١) هذه الكلمة مرتبة العدم والوجود. فلم تبقَ مرتبةٌ إلّا وهي داخلة تحت النفي والإثبات، فلها الشمول. فَمِنْ قَائِلٍ: لا إله إلّا الله بنفسه، وَمِنْ قَائِلٍ: لا إله إلّا الله بنعته، وَمِنْ قَائِلٍ: لا إله إلّا الله برّبه، وَمِنْ قَائِلٍ: لا إله إلّا الله بنعت ربّه، وَمِنْ قَائِلٍ: لا إله إلّا الله بحاله، وَمِنْ قَائِلٍ: لا إله إلّا الله بحكمه، وهو المؤمن خاصّةً؛ والخمسة الباقون ما لهم في الإيمان مدخل.

أمّا من قال: "لا إله إلّا الله" بنفسه؛ فهو الذي قالها من تجلّيه لنفسه، فرأى استفادة وجوده من غيره، فأعطته رؤية نفسه أن يقول: "لا إله إلّا الله" وهو التوحيد الذاتي الذي أشارت إليه طائفة من المحقّقين.

وأمّا القائل: "لا إله إلّا الله" بنعته؛ فهو الذي وحّده بعلمه، فَإِنَّ نَعْتَهُ الْعِلْمُ بتوحيد الله وأحديّته. فنطقه علمه. والفرق بينه وبين الأوّل؛ أنّ الأوّل عن شهود، وهذا الثاني عن وجود، والوجود قد يكون عن شهود، وقد لا يكون.

وأمّا القائل: "لا إله إلّا الله" برّبه؛ فهو الذي رأى أنّ الحقّ عينُ الوجود، لا أمرٌ آخر. وأنّ اتّصاف الممكنات بالوجود هو ظهور الحقّ لنفسه بأعيانها، وذلك أنّ استفادتها الوجود لها من الله، إنّما هو من^(٢) حيث وجوده. فَإِنَّ الوجودَ المستفاد، هو الظاهر، وهو عين الحكم به على هذه الأعيان؛ فقال: "لا إله إلّا الله" برّبه.

وأمّا القائل: "لا إله إلّا الله" بنعت ربّه، فإنّه رأى أنّ الحقّ -سبحانه- من حيث أحديّته وذاته ما هو مسمّى الله والربّ، فإنّه لا يقبل الإضافة. ورأوا أنّ مسمّى الربّ يقتضي المربوب، ومسمّى الله يطلب المألوه. ورأوا أنّهم لمّا استفادوا منه الوجود ثبت له اسم الربّ؛ إذ كان المربوب يطلبه. فالمربوب أصلٌ في ثبوت الاسم الربّ، ووجود الحقّ أصلٌ في وجود الممكنات. ورأوا أنّ "لا إله إلّا الله" لا تطلبه عينُ الذات، فقالوا: "لا إله إلّا الله" بنعت الربّ الذي نَعْتَهُ به المربوب. فالعلم بنا أصلٌ في علمنا به. يقول عليه السلام: «مَنْ عَرَفَ نَفْسَهُ عَرَفَ رَبَّهُ» فوجودنا موقوف على وجوده، والعلم به موقوف على العلم بنا^(٣). فهو أصل في وجهه، ونحن أصل في وجهه.

(١) ص ٢٥ ب

(٢) ص ٢٦

(٣) ثابتة في الهامش بقلم الأصل

وأما القائل: "لا إله إلا الله" بحاله، فهو الذي يستند في أموره إلى غير الله، فإذا لم يتفق له حصول ما طلب تحصيله من استند إليه، وسُدَّت الأبواب في وجهه من جميع الجهات، رجع إلى الله اضطرارا فقال: "لا إله إلا الله" بحاله.

وهؤلاء الأصناف كلهم لا يتصفون بالإيمان؛ لأنَّه ما فيهم من قالها عن تقليد.

وأما^(١) من قال: "لا إله إلا الله" بحكمه، فهو الذي قالها لقول الشارع، حيث أوجب عليه أن يقولها، وحكم عليه أن يقولها، ولولا هذا الحكم ما قالها على جهة القربة إلى الله، وربما لو قالها؛ قالها مُعَلِّمًا ومُتَعَلِّمًا.

دخلت على شيخنا أبي العباس العربي من أهل الغُليا، وكان مستهترا بذكر الاسم "الله" لا يزيد عليه شيئا. فقلت له: يا سيدي؛ لم لا تقول: "لا إله إلا الله"؟ فقال لي: يا ولدي؛ الأنفاس بيد الله ما هي بيدي، فأخاف أن يقبض الله روعي عندما أقول: "لا" أو "لا إله" فأقبض في وحشة النفي. وسألت شيخا آخر عن ذلك، فقال لي: ما رأث عيني ولا سمعت أذني من يقول: "أنا الله" غير الله، فلم أجد من أنفي، فأقول كما سمعته يقول: الله الله.

وإنما تُعَبِّدنا بهذا الاسم في التوحيد، لأنَّه الاسم الجامع للنعوت بجميع الأسماء الإلهية. وما نُقِل أنه وقعت من أحد من المعبودين فيه مشاركة، بخلاف غيره من الأسماء، مثل "إله" وغيره. وبهذا القدر من القول، إذا قيل (لا إله إلا الله) لقول الشارع يثبت الإيمان. وإنما قال الشارع: «حتى يقولوا: لا إله إلا الله». ولم يقل: "محمد رسول الله" لتضمن هذه الشهادة بالتوحيد الشهادة بالرسالة. فإنَّ القائل: "لا إله إلا الله" لا يكون مؤمنا^(٢)، إلا إذا قالها لقول رسول الله ﷺ، فإذا^(٣) قالها لقوله فهو عين إثبات رسالته.

فلما تضمنت هذه الكلمة الخاصة الشهادة بالرسالة، لهذا لم يقل: قولوا "محمد رسول الله". وقال في غير القول وهو الإيمان، والإيمان معنى من المعاني، ما هو مما يدرك بالحس، فقرن بالإيمان بالله؛ الإيمان به وبما جاء به، يعني من عنده، مما له أن يشيِّعه من غير نقلٍ عن الله. فقال في

(١) ص ٢٦ ب

(٢) في متن ق: "إيمانا" واستبدلت بجانيها: صوابه "مؤمنا"

(٣) ص ٢٧

حديث ابن عمر، لَمَّا ذَكَرَ الْإِيمَانَ بِاللَّهِ وَبِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَالْحَجِّ وَالصَّوْمِ، وَكُلَّ هَذَا جَاءَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ، قَالَ فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ: «أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَيُؤْمِنُوا بِي وَبِمَا جِئْتُ بِهِ» مِنْ أَجْلِ الْمُنَافِقِ الْمُقَلِّدِ؛ فَإِنَّهُ يَقُولُهَا مِنْ غَيْرِ إِيْمَانٍ بِقَلْبِهِ وَلَا اعْتِقَادٍ، وَالْجَاهِدُ الْمُنَافِقَ يَقُولُهَا لَا لِقَوْلِهِ، مَعَ عِلْمِهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ مِنْ كِتَابِهِ، لَا مِنْ دَلِيلِهِ الْعَقْلِيِّ.

وَاعْلَمْ أَنَّ الْمُتَلَفِّظَ بِشَهَادَةِ الرِّسَالَةِ الْمُقْرُونَةِ بِشَهَادَةِ التَّوْحِيدِ، فِيهِ سِرٌّ إِلَهِيٌّ عَرَّفْنَا بِهِ الْحَقَّ سُبْحَانَهُ، وَهُوَ أَنَّ الْإِلَهَ الْوَاحِدَ الَّذِي جَاءَ بِوصْفِهِ وَنَعْتِهِ الشَّارِعَ، مَا هُوَ التَّوْحِيدُ الْإِلَهِيُّ الَّذِي أَدْرَكَهُ الْعَقْلُ، فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَقْبَلُ اقْتِرَانُ الشَّهَادَةِ بِالرِّسَالَةِ، مَعَ الشَّهَادَةِ بِالتَّوْحِيدِ. فَهَذَا التَّوْحِيدُ مِنْ حَيْثُ مَا يَعْلَمُهُ الشَّارِعَ، مَا هُوَ التَّوْحِيدُ مِنْ حَيْثُ مَا أَثْبَتَهُ النَّظَرُ الْعَقْلِيُّ. وَإِذَا كَانَ الْإِلَهَ الَّذِي دَعَانَا الشَّرْعَ إِلَى^(١) عِبَادَتِهِ وَتَوْحِيدِهِ إِنَّمَا هُوَ فِي رَتْبَةٍ كَوْنِهِ إِلَهًا لَا فِي ذَاتِهِ، صَحَّ أَنْ نَنْعَتَهُ بِمَا نَعْتَهُ بِهِ؛ مِنْ النُّزُولِ وَالِاسْتَوَاءِ وَالْمَعِيَّةِ وَالتَّرَدُّدِ وَالتَّدْبِيرِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنَ الصِّفَاتِ، الَّتِي لَا يَقْبَلُهَا تَوْحِيدُ الْعَقْلِ الْمُحْضِ، الْمَجْرَدُ عَنِ الشَّرْعِ. فَهَذَا الْمَعْبُودُ يَنْبَغِي أَنْ تُقَرَّنَ شَهَادَةُ الرَّسُولِ بِرِسَالَتِهِ بِشَهَادَةِ تَوْحِيدِ مَرْسِلِهِ، وَلِهَذَا يُضَافُ إِلَيْهِ فَيَقَالُ: "أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ"، كُلَّ يَوْمٍ ثَلَاثِينَ مَرَّةً، فِي أَذَانِ الْخَمْسِ الصَّلَوَاتِ وَفِي الْإِقَامَةِ. وَالْمُتَلَفِّظُونَ بِهَذِهِ الشَّهَادَةِ الرِّسَالِيَّةِ؛ التَّفْضِيلُ فِيهِمْ كَالْتَفْضِيلِ فِي شَهَادَةِ التَّوْحِيدِ. فَلْنَمَشْ بِهَا عَلَى ذَلِكَ الْأَسْلُوبِ مِنَ الْمَرَاتِبِ.

وَفِي الْإِيمَانِ بِاللَّهِ وَبِرَسُولِهِ، الْإِيمَانُ بِكُلِّ مَا جَاءَ بِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ، وَمِنْ عِنْدِهِ، مِمَّا سَنَّهُ وَشَرَعَهُ. وَيَدْخُلُ فِيْمَا سَنَّهُ: الْإِيمَانُ بِسَنَّةٍ مِنْ سَنٍّ سَنَّةٌ حَسَنَةٌ. فَاسْتَمَرَّ الشَّرْعُ، وَحُدُوثُ الْعِبَادَةِ الْمَرْغُوبِ فِيهَا، مِمَّا لَا يَنْسَخُ حَكْمًا ثَابِتًا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ.

وَهَذَا الْحُكْمُ خَاصٌّ بِهَذِهِ الْأُمَّةِ، وَأَعْنِي بِالْحُكْمِ: تَسْمِيَتُهَا سَنَّةً؛ تَشْرِيفًا لِهَذِهِ الْأُمَّةِ، وَكَانَتْ فِي حَقِّ غَيْرِهِمْ مِنَ الْأُمَمِ السَّالِفَةِ تَسْمَى رَهْبَانِيَّةً. قَالَ -تَعَالَى-: ﴿وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا﴾^(٢) فَمَنْ قَالَ "بَدْعٌ" فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ مِمَّا سَمَّاها الشَّارِعَ "سَنَّةً"، فَمَا^(٣) أَصَابَ السَّنَّةَ. إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَا بَلَّغَهُ ذَلِكَ. وَالِاتِّبَاعُ أَوَّلَى مِنَ الْإِبْتِدَاعِ. وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْإِتِّبَاعِ وَالِإِبْتِدَاعِ مُعْقُولٌ، وَلِهَذَا جَنَحَ الشَّارِعُ إِلَى تَسْمِيَتِهَا سَنَّةً وَمَا سَمَّاها بَدْعًا. لِأَنَّ الْإِبْتِدَاعَ إِظْهَارُ أَمْرٍ عَلَى غَيْرِ مِثَالٍ، هَذَا أَصْلُهُ. وَلِهَذَا قَالَ الْحَقُّ -تَعَالَى-

(١) ص ٢٧ ب

(٢) [الحديد: ٢٧]

(٣) ص ٢٨

عن نفسه: ﴿يَدِيعُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾^(١) أي موجدتها على غير مثال سبق. فلو شرع الإنسان اليوم أمراً، لا أصل له في الشرع؛ لكان ذلك إبداعاً، ولم يكن يسوغ لنا الأخذ به. فعدل الشارع من لفظ الابتداع إلى لفظ الستة؛ إذ كانت الستة مشروعة. وقد شرع الله لمحمد ﷺ الاقتداء بهدي الأنبياء عليهم السلام- ﴿وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ﴾^(٢).

انتهى الجزء الثلاثون، يتلوه في الجزء الحادي والثلاثين.^(٣)

(١) [البقرة: ١١٧]

(٢) [الأحزاب: ٤]

(٣) أسفل المتن: "سمع جميع هذا الجزء على مصنفه الإمام العلامة محيي الدين شيخ الإسلام أبي عبد الله محمد بن علي بن العربي بقراءة الإمام أبي الحسن علي بن المظفر النشبي: ابنا المصنف أبو المعالي محمد وأبو سعد محمد، وإساعيل بن سودكين النوري، وأبو بكر بن سليمان الحموي، وابناه عبد الواحد وأحمد، ومحمد بن عبد الواحد المذكور، وعبد العزيز بن عبد القوي بن الجباب، والحسين بن إبراهيم الإربلي، ونصر الله بن أبي العز بن الصفار، ويوسف بن عبد اللطيف البغدادي، وموسى بن زيد بن جابر الخوراني، ومحمد بن يوسف البرزالي، ويعقوب بن معاذ الوري، ومحمد بن يرقش المعظمي، ومحمد بن صديق شهران الاهدی، وعمران بن محمد بن عمران، ومحمد بن علي المطرز، وعلي بن محمود بن أبي الرجاء، وأحمد بن محمد التكريتي، وبركة بن حسن بن مالك الهلالي، وعلي بن عبد العزيز بن تميم، وعيسى بن إسحق الهذلي، ويونس بن عثمان الدمشقي، ويوسف بن الحسن النابلسي، وأبو بكر محمد بن أبي بكر البلخي، وأحمد بن سليمان الحريري، وأحمد بن عبد الرحيم بن بيان، وعلي بن أحمد القرطبي، وعبد الله بن محمد بن أحمد اللخمي، ومحمد بن نصر الله بن هلال، وأبو القاسم بن أبي الفتح الحريري، ومحمد بن أحمد بن زرافة، ومحمد بن علي الأخلاطي، وإساعيل بن يحيى الملقبي، وأحمد بن أبي الهيجاء الدمشقي، وحسين بن محمد الموصلي، وإبراهيم بن محمد القرطبي، وأحمد بن موسى التركاني، وأحمد بن أبي طالب الدمشقي، ويوسف بن درباس بن يوسف الحميدي -ابن أخت ابن سودكين-، وإبراهيم بن علي بن أحمد السنجاري، وإبراهيم بن أبي بكر بن الخلال، ومحمد بن محمد بن جمعة البلنسي، وإبراهيم بن عمر بن عبد العزيز القرشي -وهذا خطه- وعلي بن أبي الغنم بن الغسال، وذلك في ثالث عشر ربيع الآخر سنة ثلاث وثلاثين وستمائة، بمنزل المصنف بدمشق".

الجزء الحادي والثلاثون^(١)

بسم الله الرحمن الرحيم^(٢)

الباب الثامن والستون في أسرار الطهارة

تَبَصَّرُ تَرَى سِرَّ الطَّهَارَةِ وَاضِحًا
فَكَمْ طَاهِرٍ لَمْ يَتَّصِفْ بِطَهَارَةٍ
وَلَوْ غَاصَ فِي الْبَحْرِ الْأَجَاجَ حَيَاتُهُ
إِذَا اسْتَجَمَرَ الْإِنْسَانُ وَثْرًا فَقَدْ مَشَى -
فَإِنْ شَفَعَ اسْتِجْمَارُهُ عَادَ خَاسِرًا
وَإِنْ غَسَلَ الْكَفَّيْنِ وَثْرًا وَلَمْ يَزَلْ
فَمَا غُسِلَتْ كَفَّ حَضِيْبٌ وَمِعْصَمٌ
إِذَا^(٣) صَحَّ غُسْلَ الْوَجْهِ صَحَّ حَيَاؤُهُ
وَإِنْ لَمْ يَمَسَّ الْمَاءَ لِمَةً^(٤) رَأْسُهُ
فَمَا انْفَكَ مِنْ رِقِّ الْعُبُودِيَّةِ الَّتِي
وَإِنْ لَمْ يَرِ الْكُرْسِيِّ فِي غُسْلِ رِجْلِهِ
إِذَا مَضَمَضَ الْإِنْسَانُ فَاهُ وَلَمْ يَكُنْ
وَمُسْتَنْشِقٍ مَا شَمَّ رِيحَ اتِّصَالِهِ
صَمَاحَاهُ مَا تَنَفَّكَ تَطَهَّرُ إِنْ صَغَا

يَسِيرًا عَلَى أَهْلِ التَّيَقُّظِ وَالذِّكَا
إِذَا جَانَبَ الْبَحْرَ اللَّدِّيَّ وَاحْتَمَى
وَلَمْ يَفْنِ عَنْ بَحْرِ الْحَقِيقَةِ مَا زَكَ
عَلَى السُّنَّةِ الْمُثَلَّى حَلِيقًا لِمَنْ مَضَى
وَفَارَقَ مَنْ يَهْوَاهُ مِنْ بَاطِنِ الرِّدَا
بَخِيلًا بِمَا يَهْوَى عَلَى فِطْرَةِ الْأُولَى
إِذَا لَمْ يَلُحْ سَيْفُ التَّوَكُّلِ مُنْتَضَى
وَصَحَّ لَهُ رَفْعُ السُّتُورِ مَتَى يَشَا
وَلَا وَقَفَتْ كَفَّاهُ فِي سَاحَةِ الْقَفَا
تُسَخَّرُهَا الْأَغْيَارُ فِي مَنْزِلِ التَّوَى^(٥)
تَنَاقَصَ مَعْنَى الطُّهْرِ لِلْحَيْنِ وَانْتَفَى
بَرِيئًا مِنَ الدَّعْوَى وَفِيًّا بِمَا ادَّعَى
وَمُسْتَنْثَرٍ أَوْدَى بِهِ كِبَرُهُ الرَّدَى
إِلَى أَحْسَنِ الْأَقْوَالِ وَاكْتَفَى وَاقْتَفَى

(١) العنوان ص ٢٨ ب

(٢) البسملة ص ٢٩

(٣) ص ٢٩ ب

(٤) اللمة: الشعر إذا جاوز شحمة الأذنين

(٥) التوى: الهلاك

وإن لبس الجرُموق^(١) وهو مُسافر
ثلاثة أيام وإن كان حاضراً
وفي^(٢) المسح سِرٌّ لا أبوح بذكره
ويثْلوه مسح في الجبائر بين
وإن عدم الماء القراح فإثمه
ويؤثره كفاً ووجهها فإن أبي
إذا أجنب الإنسان عم طهوره
ألم تر أن الله نَبه خلقه
فذاك الذي أجنى عليه طهوره
فإن نسي الإنسان رُكناً فإنه
وإن لم يكن رُكناً وعطل سُنَّة
وذلك^(٤) في كلِّ العبادات شائع
فهذا طهور العارفين فإن تكرر
إذا كان هذا^(٥) ظاهر الأمر فالذي

على طهره يمسح وفي سِرِّه خفا
بمنزله فالمسح يوم بلا قضا
ولو قطعت مِي المفاصل والكلى
لكل مريد لم يرد ظاهر الدنيا
تيممه يكفيه من طيب الثرى
وصيره شفعا فنعم الذي أتى
كما عمت اللذات أجزاء العلى
ياخراجه بين الترائب والمطا^(٣)
ولو غاب بالذات الزينة ما جنى
يعيد ويضي ما تضمن واحتوى
فلم يأنس الزلفى وما بلغ المنى
وليس جهول بالأمر كن درى
من احزابهم تحطى بتقريب مصطفى
توارى عن الأبصار أعظم منتشى

اعلم -أيدينا الله وإياك بروح منه- أنه لما كانت الطهارة (هي) النظافة. علمنا أنها صفة تنزيه؛ وهي معنوية وحسية: طهارة قلب وطهارة أعضاء معينة. فالمعنوية: طهارة النفس من سفساف الأخلاق ومذمومها، وطهارة العقل من دنس الأفكار والشبه، وطهارة السر من النظر إلى الأغيار. و(أما) طهارة الأعضاء فاعلم أن لكل عضو طهارة معنوية ذكرناها^(٦) في كتاب "التنزيلات الموصلية" في أبواب الطهارة منه. وطهارة الحس (تكون) من الأمور المستقدرة التي تستخبثها النفوس طبعاً وعادة، وهاتان الطهارتان مشروعتان.

(١) الجرُموق: معرب سمروزة، وهي الخف الواسع الذي يلبس فوق الخف.

(٢) ص ٣٠

(٣) المطا: الظهر

(٤) ص ٣٠ ب

(٥) ثابتة في الهامش

(٦) ق: ذكرنا

فالتطهارة الحسنية الظاهرة نوعان: النوع الواحد قد ذكرناه، وهو النظافة. والنوع الآخر أفعال معينة^(١) مخصوصة، في محال معينة مخصوصة، لأحوال موجبة مخصوصة، لا يزداد فيها ولا ينقص منها شرعا. ولهذه التطهارة المذكورة ثلاثة أسماء شرعا: وضوءٌ وغسلٌ وتيممٌ. وتكون هذه التطهارة بثلاثة أشياء: اثنان مُجمَعٌ عليهما وواحدٌ مُختَلَفٌ فيه. فالمُجمَعُ عليهما (هما) الماء المطلق والتراب، سواءً فارق الأرض أو لم يفارقها. والواحد المُختَلَفُ فيه، في الوضوء خاصة، (هو) نبيذ التمر. وما فارق الأرض مما ينطلق عليه اسم الأرض، إذا كان في الأرض فإنه مختلف فيه ما عدا التراب كما ذكرنا.

وهذه التطهارة قد تكون عبادة مستقلة كما قال ﷺ فيها: «نور على نور» وقد تكون شرطا في صحة عبادة مشروعة مخصوصة، لا تصح تلك العبادة شرعا إلا بوجودها، أو الأفضلية. فالأول كالوضوء على الوضوء نورٌ على نور. والثاني لرفع المانع عن فعل العبادة التي لا تصح إلا بهذه التطهارة، واستباحة فعلها، وهو الأصل، في تشريعها.

ومما تقع به هذه التطهارة ما يكون رافعا للمانع مبيحا للفعل معا، وهو الماء بلا خلاف، ونبيذ التمر في الوضوء بخلاف^(٢). ومنه ما تقع به الإباحة للفعل المعين في الوقت المفروض وقوعه، ولا يرفع المانع بخلاف، وهو التراب. وعندني أنه يرفع المانع في الوقت ولا بد. وكون الشارع حكم بالطهارة إذا وجد الماء (فهذا) حكم آخر منه، كما عاد حكم المانع بعد ما كان ارتفع، وما عدا التراب مما فارق الأرض بخلاف.

قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ﴾ بنصب اللام وخفضه ﴿إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَرُوا﴾ وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهَّرَكُمْ﴾^(٣).

(١) ص ٣١

(٢) ص ٣١ ب

(٣) [المائدة: ٦]

وقال -تعالى-: ﴿وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُمْ مِّنَ السَّمَاءِ مَاءً لِّيُطَهِّرَ بِهِ وَيُذْهِبَ عَنْكُمْ رِجْزَ الشَّيْطَانِ﴾^(١) و"زاي" الرجز هنا، بدل من السين على قراءة من قرأ "الرَّراط" بالزاي وهي لغة، قرأ ابن كثير بها، أعني بالسين وحمزة بالزاي، وباقي القراء بالصاد.

سمعت شيخنا، وكنت أقرأ عليه القرآن، يقال له: محمد بن خلف بن صاف اللخمي بمسجده^(٢) المعروف به، بقوس الحنية بأشيبيلية من بلاد الأندلس سنة ثمان وسبعين وخمسمائة، فقرأت السراط بالسين لابن كثير، فقال لي: "سأل بعض ناقلي اللغة بعض الأعراب؛ كيف تقولون صقر أو سقر؟ فقال له: ما أدري ما تقول، ولكني أظنك تسأل عن الزقر. فقال: فزادني لغة ثالثة ما كنت أعرفها".

قال الفراء: الرّجس؛ القذر. ولا شك أنّ الماء يزيل القذر، والظهور الشرعيّ يذهب قذر الشيطان، قال -تعالى-: ﴿وَتِيَابُكَ فَطَهِّرْ﴾^(٣)، قال امرؤ القيس^(٤):

وَإِنْ كُنْتُ قَدْ سَاءْتُكَ مِثِّي خَلِيقَةً فَسَلِّ تِيَابِي مِنْ تِيَابِكَ تَسْلِيلِ

فكنى بالثوب عن الودّ والوصلة. وقال رسول الله ﷺ في خبر عن ربّه سبحانه: «ما وسعني أرضي ولا سمائي ووسعني قلب عبدي المؤمن» ومن أسمائه سبحانه: "المؤمن". فمن تخلّق به فقد طهر قلبه، لأنّ القلب محلّ الإيمان؛ وكانت السعة الإلهيّة والتجليّ الربّانيّ.

والطهارة عامّة: وهي الغسل للفناء الذي عمّ ذاته، لوجود اللذة بالكون، عند الجماع:

(١) [الأفقال: ١١]

(٢) ص ٣٢

(٣) [المدر: ٤]

(٤) امرؤ القيس: (١٣٠ - ٨٠ ق. هـ / ٤٩٦ - ٥٤٤ م) امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكندي. شاعر جاهلي، أشهر شعراء العرب على الإطلاق، يمني الأصل، مولده بنجد، كان أبوه ملك أسد وعظفان وأمه أخت المهلهل الشاعر. قال الشعر وهو غلام، وجعل يشب ويلهو ويعاشر صعاليك العرب، فبلغ ذلك أباه، فنهاه عن سيرته فلم ينته، فأبعده إلى حضرموت، موطن أبيه وعشيرته، وهو في نحو العشرين من عمره. أقام زهاء خمس سنين، ثم جعل ينتقل مع أصحابه في أحياء العرب، يشرب ويطرب ويغزو ويلهو، إلى أن ثار بنو أسد على أبيه فقتلوه، فبلغه ذلك وهو جالس للشراب فقال: رحم الله أبي! ضيعني صغيراً وحملني دمه كبيراً، لا صحو اليوم ولا سكر غداً، اليوم خمر وغداً أمر. ونهض من غده فلم يزل حتى ثار لأبيه من بني أسد، وقال في ذلك شعراً كثيراً. كانت حكومة فارس ساخطة على بني أكل الممار (آباء امرؤ القيس) فأوعزت إلى المنذر ملك العراق بطلب امرئ القيس، فطلبه فابتعد وتفرق عنه أنصاره، فطاف قبائل العرب حتى انتهى إلى السموأل، فأجاره ومكث عنده مدة. ثم قصد الحارث بن أبي شمر الغساني والي بادية الشام لكي يستعين بالروم على الفرس فسيره الحارث إلى قيصر الروم يوستينيانوس في القسطنطينية فوعده وماطله ثم ولاه إمارة فلسطين، فرحل إليها، ولما كان بأفرة ظهرت في جسمه قروح، فأقام فيها إلى أن مات. [الموسوعة الشعرية]

أُرِيَهَا السُّهَى وَثُرَيْبِي الْقَمَرُ^(١)

و(الطهارة) خاصة^(٢): وهو الوضوء المخصّص لبعض الأعضاء بالاغتسال والمسح، وهو تنبيه على مقامات معلومة وتجليات شريفة منها: القوّة، والكلام، والأنفاس، والصدق^(٣)، والتواضع، والحياء، والسماع، والثبات. فهذه أعضاء الوضوء، (وهي) مقامات شريفة لها نتائج في القرب إلى الله.

وهذه الطهارة الروحانية بأحد أمرين؛ إمّا سرّ الحياة أو بأصل النشء الطبيعيّ العنصريّ. فالوضوء بسرّ الحياة (هو) لمشاهدة الحيّ القيوم، وبأصل النشء في الأب الذي هو أصل الأبناء وهو الأرض والتراب، وليس إلّا النظر والتفكير في ذاتك^(٤) لتعرف من أوجدك، فإنّه أحالك عليك في قوله تعالى: ﴿وَفِي أَنْفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾^(٥) وفي قول رسوله ﷺ: «مَنْ عَرَفَ نَفْسَهُ عَرَفَ رَبَّهُ».

أحالك عليك بالتفصيل، وأخفاك عنك بالإجمال، لتنظر وتستدلّ. فقال في التفصيل: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِّن طِينٍ﴾^(٦) وهو آدم عليه السلام هنا ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَّكِينٍ﴾^(٧) وهي نشأة الأبناء في الأرحام مساقط النطف ومواقع النجوم. فكنى عن ذلك بالقرار المكين ﴿ثُمَّ خَلَقْنَا النَّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظْمًا فَكَسَوْنَا^(٨) الْعِظْمَ لَحْمًا﴾^(٩) وقد تمّ البدن على التفصيل، فإنّ اللحم يتضمّن العروق والأعصاب:

وَفِي كُلِّ طَوْرِ لَهُ آيَةٌ تَدُلُّ عَلَى أَنِّي مُفْتَقِرٌ

ثمّ أجمل خلق النفس الناطقة الذي هو بها إنسان في هذه الآية، فقال: ﴿ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقًا

(١) أُرِيَهَا السُّهَى وَثُرَيْبِي الْقَمَرُ! السُّهَى بالضم والقصر نجم خفي في بنات نعش الصغرى. والقمر معروف. وجمع بينه وبين السُّهَى لما بين وصفيهما من المقابلة بالتضاد، لأنّ القمر غاية الظهور، والسُّهَى في غاية الخفاء. فضرب بها المثل في الأمر الجلي والخبّي. وهذا المثل يصح لك إنّ تضربه من ترمز له وتشير وهو يفصح، أو في من تنحو به منحى اللطائف والدقائق وهو يتبع الظواهر، أو من تأتيه بالأمر المستغرب العزيز ويأتيك بالأمر المبتذل المطروق، ونحو ذلك، والله اعلم. [زهر الأمّ في الأمثال والحكم لليوسي]، وقائله هو: عروة بن أشيم الأيادي.

(٢) ص ٣٢ ب

(٣) ثابتة في الهامش بقلم الأصل.

(٤) "في ذاتك" ثابتة في الهامش بقلم الأصل

(٥) [الذاريات: ٢١]

(٦) [المؤمنون: ١٢]

(٧) [المؤمنون: ١٣]

(٨) ص ٣٣

(٩) [المؤمنون: ١٤]

ءَاخِرٌ ﴿١﴾.

عَرَفَكَ بِذَلِكَ أَنَّ الْمَزَاجَ لَا أَثَرَ لَهُ فِي لَطِيفَتِكَ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ نَصًّا، لَكِنْ هُوَ ظَاهِرٌ وَأَبِينُ مِنْهُ، قَوْلُهُ: ﴿فَسَوِّدَكَ فَعَدَلَكَ﴾^(٢) وَهُوَ مَا ذَكَرَهُ فِي التَّفْصِيلِ مِنَ التَّقَلُّبِ فِي الْأَطْوَارِ فَقَالَ: ﴿فِي أَيِّ صُورَةٍ مَّا شَاءَ رَكَّبَكَ﴾^(٣) فَقَرَنَهُ بِالْمَشِيئَةِ. فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَوْ اقْتَضَى الْمَزَاجُ رُوحًا خَاصًّا مَعِينًا مَا قَالَ: ﴿فِي أَيِّ صُورَةٍ مَّا شَاءَ﴾ وَ"أَيُّ" حَرْفُ نَكْرَةٍ، مِثْلُ حَرْفِ "مَا" فَإِنَّهُ حَرْفٌ يَقَعُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ.

فَأَبَانَ لَكَ أَنَّ الْمَزَاجَ لَا يَطْلُبُ صُورَةً بَعِينَهَا، وَلَكِنْ بَعْدَ حَصُولِهَا تَحْتَاجُ إِلَى هَذَا الْمَزَاجِ، وَتَرْجِعُ (تَعْمَلُ) بِهِ، فَإِنَّهُ بِمَا فِيهِ مِنَ الْقُوَى الَّتِي لَا تَدْبِرُهُ (الصُّورَةُ) إِلَّا بِهَا. فَإِنَّهُ يَشْوَاهُ لَهَا كَالْآلَاتِ لِصَانِعِ النُّجَارَةِ أَوْ الْبِنَاءِ مِثْلًا؛ إِذَا هُيِّئَتْ وَأُتْقِنَتْ وَفُرِّغَ مِنْهَا تَطْلُبُ بِذَاتِهَا وَحَالِهَا صَانِعًا، يَعْمَلُ بِهَا مَا صَنَعَتْ لَهُ. وَمَا تُعَيِّنُ زَيْدًا وَلَا عَمْرًا وَلَا خَالِدًا وَلَا وَاحِدًا بَعِينَهُ.

فَإِذَا جَاءَ مَنْ جَاءَ مِنْ أَهْلِ الصَّنْعَةِ، مَكَّنَّتْهُ^(٤) الْآلَةُ مِنْ نَفْسِهَا تَمْكِينًا ذَاتِيًّا لَا تَتَّصِفُ بِالِاخْتِيَارِ فِيهِ، فَجَعَلَ يَعْمَلُ بِهَا صَنْعَتَهُ بِصَرْفِ كُلِّ آلَةٍ لِمَا هُيِّئَتْ لَهُ. فَمِنْهَا مَكْمَلَةٌ، وَهِيَ الْمَخْلُوقَةُ يَعْنِي التَّامَّةُ الْخَلْقَةُ. وَمِنْهَا غَيْرُ مَكْمَلَةٍ، وَهِيَ غَيْرُ الْمَخْلُوقَةِ، فَيَنْقُصُ الْعَامِلُ مِنَ الْعَمَلِ عَلَى قَدَرِ مَا نَقُصُ مِنْ جُودَةِ الْآلَةِ، ذَلِكَ لِيُعْلَمَ أَنَّ الْكَمَالَ الذَّائِقِي لِلَّهِ سَبْحَانَهُ.

فَبَيَّنَ لَكَ الْحَقُّ مَرْتَبَةَ جَسَدِكَ وَرُوحِكَ، لَتَنْتَظِرَ وَتَتَفَكَّرَ، فَتَعْتَبِرَ أَنَّ اللَّهَ مَا خَلَقَكَ سَدَى، وَإِنْ طَالَ الْمَدَى.

وَأَمَّا الْقَصْدُ الَّذِي هُوَ النِّيَّةُ، (هُوَ) شَرْطٌ فِي صِحَّةِ هَذَا النَّظَرِ بِخِلَافِ. قَالَ -تَعَالَى-: ﴿فَتَنِيَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾^(٥) أَيِ اقْصِدُوا التَّرَابَ الَّذِي مَا فِيهِ مَا يَمْنَعُ مِنْ اسْتِعْمَالِهِ فِي هَذِهِ الْعِبَادَةِ مِنْ نَجَاسَةٍ، وَلَمْ يَقُلْ ذَلِكَ فِي طَهَارَةِ الْمَاءِ^(٦)، فَإِنَّهُ أَحَالَ عَلَى الْمَاءِ الْمَطْلُوقِ لَا الْمُضَافِ. فَإِنَّ الْمَاءَ الْمُضَافَ مُقَيَّدٌ بِمَا أُضِيفَ إِلَيْهِ عِنْدَ الْعَرَبِ. فَإِذَا قُلْتَ لِلْعَرَبِيِّ: "أَعْطِنِي مَاءً" جَاءَ إِلَيْكَ بِالْمَاءِ الَّذِي هُوَ غَيْرُ مُضَافٍ،

[١] [المؤمنون: ١٤]

[٢] [الإنفطار: ٧]

[٣] [الإنفطار: ٨]

[٤] ص ٣٣ ب

[٥] [النساء: ٤٣]

[٦] ثابت في الهامش في مع إشارة الإدخال

ما تفهم العرب منه غير ذلك. وما أرسل رسولاً ولا أنزل كتاب ﴿إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ﴾^(١) يقول رسول الله ﷺ: «إنما أنزل القرآن بلساني؛ لسان عربي مبين». يقول تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾^(٢).

فلهذا^(٣) لم يقل بالقصد في الماء، لأنه سرّ الحياة. فيعطي الحياة بذاته سواء قصد أو لم يقصد. بخلاف التراب، فإنه إن لم يقصد الصعيد الطيب فليس بنافع، لأنه جسد كثيف لا يسري، فروحه القصد. فإنّ القصد معنى روحاني. فافتقر المتيمّم للقصد الخاص في التراب أو الأرض بخلاف أيضاً^(٤). ولم يفتقر المتوضّئ بالماء بخلاف، فقال: ﴿أَغْسِلُوكُمْ﴾^(٥) ولم يقل: "تيمّموا ماء طيباً".

فإن قالوا: «إنما الأعمال بالنيّات» وهو القصد، والوضوء عمل. قلنا: سلّمنا ما تقول، ونحن نقول به، ولكنّ النية هنا متعلّقة بالعمل، لا الماء. والماء ما هو العمل. والقصد هنالك للصعيد. فيفتقر الوضوء بهذا الحديث للنية، من حيث ما هو عمل، لا من حيث ما هو عمل بماء. فالماء هنا تابع للعمل، والعمل هو المقصود بالنية. وهنالك القصد للصعيد الطيب، والعمل به تبع يحتاج إلى نية أخرى عند الشروع في الفعل، كما يفتقر العمل بالماء في الوضوء والغسل وجميع الأعمال المشروعة إلى الإخلاص بالمأمور به، وهو النية، بخلاف. قال تعالى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾^(٦) وفي هذه الآية نظر، وهذه مسألة ما حقّقها الفقهاء على الطريقة التي سلكتها فيها^(٧) وفي تحقيقها، فافهم.

ولم يقل في الماء: "تيمّموا الماء"، فيفتقر إلى روح من النية، والماء في نفسه روح، فإنه يعطي الحياة من ذاته، قال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾^(٨)، وكلّ شيء حيّ؛ فإنّ كلّ شيء يسبح بحمد الله، ولا يسبح إلا حيّ. فالماء أصل الحياة في الأشياء. ولهذا وقع الخلاف بين علماء الشريعة، في النية في الوضوء: هل هي شرط في صحّته، أو ليست بشرط في صحّته؟ والسرّ

(١) [إبراهيم: ٤]

(٢) [الزخرف: ٣]

(٣) ص ٣٤

(٤) "بخلاف أيضاً" ثابتة في الهامش بقلم الأصل

(٥) [المائدة: ٦]

(٦) [البينة: ٥]

(٧) ص ٣٤ ب

(٨) [الأنبياء: ٣٠]

ما ذكرناه.

فإن قيل: إنَّ الإمام الذي لا يرى النية في الوضوء، يراها في غسل الجنابة، وكلا العبادتين بالماء، وهو سرُّ الحياة فيها. قلنا: لَمَّا كانت الجنابة ماءً، وقد اعتبر الشرع الطهارة منها لدنيس حكيٍّ فيها، لامتزاج ماء الجنابة بما في الأخلاط، وكون الجنابة ماءً مستحيلاً من دم؛ فشاركت الماء في سرِّ الحياة، فتمانعا، فلم يَقْوِ الماء وحده على إزالة حكم الجنابة، لما ذكرنا. فافتقر (الجنب) إلى روح مؤيِّد له عند الاغتسال، فاحتاج إلى مساعدة النية. فاجتمع حكم النية، وهي روح معنويٍّ، وحكم الماء؛ فأزالا بالغسل حكم الجنابة، بلا شكٍّ، كأبي حنيفة ومن قال بقوله في هذه المسألة.

ومن راعى كون ماء الجنابة، لا يقوى قوَّة الماء المطلق، لأنَّه ماءٌ استحال من دم، كماء الجنابة إلى ممازجته بالأخلاط ومفارقته إيَّاه بالكثافة^(١) واللونية، قال: قد ضعف ماء الجنابة عن مقاومة الماء المطلق، فلم يفتقر عنده إلى نية، كالحسن بن حيٍّ^(٢)، والمخالف لهما من العلماء ما تفتَّنوا لما رأياه هذان الإمامان، ومن ذهب مذهبهما. فاجعل بالك، لما بينته لك، ورجِّح ما شئت.

* * *

وَضَلُّ

(الماء ماءان)

وبعد أن تحقَّقت هذا، فاعلم أنَّ الماء ماءان: ماء مُلَطَّف مقطَّر في غاية الصفاء والتخليص، وهو ماء الغيث؛ فإنَّه ماء مستحيل من أجرة كثيفة، قد أزال التقطير ما كان تعلَّق به من الكثافة. وذلك هو العلم الشرعيِّ اللدنيُّ؛ فإنَّه عن رياضة ومجاهدة وتخليص؛ فطهر به ذاتك لمناجاة ربِّك. والماء الآخر ماءٌ لم يبلغ في اللطافة هذا المبلغ؛ وهو ماء العيون والأنهار، فإنَّه ينبع من الأحجار، ممترجا بحسب البقعة التي ينبع بها ويجري عليها. فيختلف طعمه: فمنه عذب فُرات، ومنه ملح أجاج

(١) ص ٣٥

(٢) الحسن بن صالح بن حي: أبو عبد الله الكوفي العابد (١٠٠-١٦٩)، الطبقة: ٧: من كبار أتباع التابعين. روى له: مخ م د ت س ق (البخاري في الأدب المفرد - مسلم - أبو داود - الترمذي - النسائي - ابن ماجه) [رواة التهذيبين]

وَقَعَام^(١)، وَمُزَّ وَزُعَاق^(٢). وماء الغيث على حالة واحدة؛ ماءٌ تَمِير خالص سلسال سائغ شراؤه. وهذه علوم الأفكار الصحيحة والعقول. فإنَّ علوم العقل الاستفادة من الفكر يشوبها التغيير؛ لأنَّها بحسب مزاج^(٣) المتفكّر من العقلاء؛ لأنَّه لا ينظر إلَّا في موادَّ محسوسة كوثية في الخيال، وعلى مثل هذا تقوم براهينها. فتختلف مقالاتهم في الشيء الواحد، أو تختلف مقالة الناظر الواحد في الشيء الواحد في أزمان مختلفة، لاختلاف الأمزجة والتخليط والأمشاج الذي في نشأتهم، فاختلَف أَقَاوِيلُهُمْ في الشيء الواحد، وفي الأصول التي يبنون عليها فروعهم.

والعلم اللدنيّ الإلهيّ المشروع ذو طعم واحد، وإن اختلفت مطاعمه، فما اختلفت في الطيب، فطيب وأطيب. فهو خالص ما شابه كَدَّرَ، لأنَّه تخلَّص من حكم المزاج الطبيعيّ، وتأثير المنايع فيه. فكانت الأنبياء والأولياء، وكلُّ مخبر عن الله، على قول واحد في الله، إن لم يزد فلا ينقص، ولا يخالف. يصدّق بعضهم بعضاً، كما لم يختلف ماء السماء حال النزول.

فليكن اعتمادك وطهورك في قلبك، بمثل هذا العلم، وليس إلَّا العلم بالشرع، المشبّه بماء الغيث. وإن لم تفعل فما نصحت نفسك، وتكون في ذاتك وطهورك، بحسب ما تكون البقعة التي نبع منها ذلك الماء. فإن فرقت بين عَذْبِهِ وَمِلْحِهِ، فاعلم أنَّك سليم الحاسة. وهذه مسألة لم أجد أحداً تبّه عليها. فإنَّ أكل^(٤) السُّكَّر بالحلاوة في السُّكَّر، وكذلك في مرارة الصبر؛ ليس بصحيح، ولا يقتضيه الدليل العقليّ. وقد نبّهناك إن تنبّهت فانظر.

ثمَّ يا وليّ؛ استدرك استعمال علوم الشريعة في ذاتك، وعلوم الأولياء والعقلاء الذين أخذوها عن الله بالرياضات والخلوات والمجاهدات والاعتزال عن فضول الجوارح وخواطر النفوس. وإن لم تفرّق بين هذه المياه؛ فاعلم أنَّك سيّء المزاج، قد غلب عليك خلط من أخلاطك، فما لنا فيك من حيلة إلَّا أن يتدارك الله برحمته نفسك.

فإذا استعملت من ماء هذه العلوم في طهارتك ما دلتُّك عليه، وهو العلم المشروع؛ طهرت صفاتك وروحانيتك به، كما طهرت أعضائك بالماء ونظفتها. فأولُّ طهارتك غسلُ يديك قبل

(١) ماء قعام: ماء فاسد موبوء

(٢) ماء زعاق: ملح غليظ لا يطاق شربه.

(٣) ص ٣٥ ب

(٤) ص ٣٦

إدخالهما في الإناء عند قيامك من نوم الليل بلا خلاف، ووجوب غسلهما من نوم النهار بخلاف. واليد محل القوة والتصريف؛ فطهورهما (هو) بعلم "لا حَوْلَ" في اليسرى "ولا قوة إلا بالله العلي العظيم" في اليمنى.

واليدان: محل القبض والإمساك، بُحْلا وشُحاً^(١). فطهرهما بالبسط والإفناق، كرماً وجوداً وسخاء. ونوم الليل عَفْلُكَ عَنْ عِلْمِ عَالَمٍ غَيْبِكَ. ونوم النهار عَفْلُكَ عَنْ عِلْمِ عَالَمٍ شَهِادَتِكَ. فهذا عينُ تَخْلُقِكَ^(٢) وتحققك بعالم الغيب والشهادة من الأسماء الحسنى المضافة.

ثم بعد هذا؛ الاستنجاء والاستجمار، والجمع بينهما أفضل من الأفراد؛ فهما طهارتان: نور في نور، مُرَغَّبٌ فِيهِمَا سُنَّةٌ وَقَرَأْنَا. فإن استنجيت؛ وهو استعمال الماء في طهارة السوءتين لما قام بهما من الأذى، وهما محلُّ الستر والصون، كما هما محلُّ إخراج الحَبْثِ والأذى القائم بباطنك؛ وهو ما تعلّق بباطنك من الأفكار الرديئة والشُّبُه المضملة، كما ورد في الصحيح: «أَنَّ الشَّيْطَانَ يَأْتِي إِلَى الْإِنْسَانِ فِي قَلْبِهِ فَيَقُولُ لَهُ: مَنْ خَلَقَ كَذَا؟ مَنْ خَلَقَ كَذَا؟، حَتَّى يَقُولَ: فَمَنْ خَلَقَ اللَّهَ؟» فطهارة هذا القلب من هذا الأذى ما قال له رسول الله ﷺ: الاستعاذة والانتباه.

وهما عورتان، أي مائلتان إلى ما يوسوس به نفسه من الأمور القاذحة في الدين أصلاً وفرعاً، فإنَّ الدُّبْرَ هو الأصل في الأذى، فإنَّه ما وجد إلّا لهذا، والفرجان الآخران في الرجل والمرأة فرعان عن هذا الأصل، ففيهما وجهٌ إلى الخير ووجهٌ إلى الشرِّ وهو النكاح والسفاح.

ألا ترى النجاسة إذا وردت على الماء القليل، أثرت فيه فلم يُستعمل؟ وإذا ورد الماء على النجاسة أذهب حكمها؟ كذلك الشُّبُه إذا وردت على القلوب^(٣) الضعيفة الإيمان، الضعيفة الرأي أثرت فيها. وإذا وردت على البحر استهلكته فيه. كذلك القلوب القويّة المؤيَّدة بالعلم وروح القدس، كذلك الشُّبُه إذا جاء بها شيطان الإنس والجنّ إلى المتضلع من العلم الإلهي الريان منه قَلْبٌ غَيْنَهَا، وعرف كيف يردّ نحاسها ذهباً، وقزديرها فضة يأكسّر العلم اللدني الذي عنده، من عناية الرحمة الإلهية التي آتاه الله بها، وعرف وجه الحق منها، وأثر فيها. فهذا سرُّ الاستنجاء

(١) "بُحْلا وشُحاً" ثابتة في الهامش بقلم الأصل

(٢) ص ٣٦ ب

(٣) ص ٣٧

الروحاني.

فإن استجمر هذا المتوضي ولم يستنج، فاعلم أن ذلك طهور المقلد. فإن الجمرة (هي) الجماعة، و«يد الله مع الجماعة». و«لا يأكل الذئب إلا القاصية»، وهي التي بعثت عن الجماعة وخرجت عنها، وذلك مخالفة الإجماع. والاستجمار معناه جمع أحجار، أقلها ثلاثة إلى ما فوقها من الأوتار، لأن الوتر هو الله. فلا يزال الوتر مشهودك، والوتر طلب الثار، وهو هنا ما ألقاه الشيطان من الشبه في إيمانك، فتجمع الأحجار للإنقاء من ذلك الخبث القائم بالعضو.

فالقلد إذا وجد شبهة في نفسه، هرب إلى الجماعة أهل الستة، فإن يد الله، كما جاء، مع الجماعة. ويد الله تأييده وقوته. وقد نهى رسول الله ﷺ^(١) عن مفارقة الجماعة. ولهذا قام الإجماع في الدلالة على الحكم المشروع مقام النص من الكتاب أو الستة المتواترة التي تفيد العلم. فهذا يكون استجمارك في هذه الطهارة.

ثم مضمض بالذكر الحسن، لتزيل به الذكر القبيح؛ من النيمة والغيبة والجهر بالسوء من القول. فلتكن مضمضتك بالتلاوة، وذكر الله، وإصلاح ذات البين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، قال تعالى: ﴿لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ﴾^(٢) وقال: ﴿مَسَاءً بَنِيمٍ﴾^(٣) وقال: ﴿لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّن نَّجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ﴾^(٤) وما أشبه ذلك.

فهذه طهارة فيك. وقد فتحت لك الباب. فاجر في وضوئك وغسلك وتيممك في أعضائك على هذا الأسلوب، فهو الذي طلبه الحق منك. وقد استوفينا الكلام على هذه الطهارة في "التنزيلات الموصليّة" فانظرها هنالك نثرا ونظما، وقد رميت بك على الطريق.

ولتصرف هذه الطهارة بكمالها في كل مكلف منك؛ فإن كل مكلف منك بمأمور بجميع العبادات كلها: من طهور وصلاة وزكاة وصيام وحجّ وجهاد، وغير ذلك من الأعمال المشروعة. وكل مكلف

(١) ص ٣٧ ب

(٢) [النساء: ١٤٨]

(٣) [القلم: ١١]

(٤) [النساء: ١١٤]

فيك تصرّفه في هذه العبادات بحسب^(١) ما تطلبه حقيقته ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَاءً أَتَاهَا﴾^(٢) وقد ﴿أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى﴾^(٣) أي بين كيف تستعمله فيها.

وهم ثمانية أصناف لا يزدون؛ لكن قد ينقصون في بعض الأشخاص؛ وهم: العين والأذن واللسان واليد^(٤) والبطن والفرج والرجل والقلب، لا زائد في الإنسان عليهم. لكن قد ينقصون في بعض أشخاص هذا النوع الإنساني؛ كالأكمه والأخرس والأصم وأصحاب العاهات. فمن بقي من هؤلاء المكلفين منك فالخطاب يترتب عليه.

ومن خطاب الشارع، تعلم جميع ما يتعلّق بكلّ عضو من هؤلاء الأعضاء من التكليف، وهم كالآلة للنفس المخاطبة المكلفة بتدبير هذا البدن، وأنت المسئول عنهم في إقامة العدل فيهم. فلقد «كان رسول الله ﷺ إذا انقطع شئ من نعله، خلع الأخرى حتى يعدل بين رجله، ولا يمشي في نعل واحد». وقد بيّناها بكملها، وما لها من الأنوار والكرامات والمنازل والأسرار والتجليات في كتابنا المسمّى "مواقع النجوم". ما سبقنا، في علمنا، في هذا الطريق، إلى ترتيبه أصلاً. وقيدته في أحد عشر يوماً في شهر رمضان بمدينة المريّة سنة خمس وتسعين وخمسمائة، يُغني عن^(٥) الأستاذ بل الأستاذ محتاج إليه، فإنّ الأستاذين فيهم العالي والأعلى، وهذا الكتاب على أعلى مقام يكون الأستاذ عليه، ليس وراءه مقام في هذه الشريعة، التي تُعبدنا بها. فمن حصل لديه، فليعتمد بتوفيق الله عليه، فإنّه عظيم المنفعة. وما جعلني أن أُعزّفك بمنزلته، إلّا أنّي رأيت الحقّ في النوم مرّتين، وهو يقول لي: انصح عبادي. وهذا من أكبر نصيحة نصحتك بها، والله الموفق، وبيده الهداية، وليس لنا من الأمر شيء.

ولقد صدق الكذوب إبليس رسول الله ﷺ حين اجتمع به، فقال له رسول الله ﷺ "ما عندك؟ فقال إبليس: لتعلم يا رسول الله؛ أنّ الله خلقك للهداية وما بيدك من الهداية شيء، وأنّ الله خلقني للغواية وما بيدي من الغواية شيء. لم يزد على ذلك وانصرف. وحالت الملائكة بينه وبين

(١) ص ٣٨

(٢) [الطلاق: ٧]

(٣) [طه: ٥٠]

(٤) ثابتة في الهامش بقلم الأصل

(٥) ص ٣٨ ب

وَضَلَّ

(الله خاطب الإنسان بمجملته)

وبعد أن نبّهتكم على ما نبّهتكم عليه، مما تقع لك به الفائدة، فاعلم أنّ الله خاطب الإنسان بمجملته، وما خصّ ظاهره من باطنه ولا باطنه من ظاهره، فتوقّرت دواعي الناس أكثرهم إلى^(١) معرفة أحكام الشرع في ظواهرهم، وغفلوا عن الأحكام المشروعة في بواطنهم. إلّا القليل، وهم أهل طريق الله، فإنّهم بحثوا في ذلك ظاهرا وباطنا. فما من حكم قرّوه شرعا في ظواهرهم إلّا ورأوا أنّ ذلك الحكم له نسبة إلى بواطنهم، أخذوا على ذلك جميع أحكام الشرائع، فعبدوا الله بما شرع لهم ظاهرا وباطنا. ففازوا حين خسر الأثرون.

وتبّقت^(٢) طائفة ثالثة، ضلّت وأضلّت. فأخذت الأحكام الشرعيّة، وصرفت في بواطنهم، وما تركت من حكم الشريعة في الظواهر شيئا؛ تسمّى الباطنيّة. وهم في ذلك على مذاهب مختلفة. قد ذكر الإمام أبو حامد في كتاب "المستظهر" له في الردّ عليهم شيئا من مذاهبهم، ويبيّن خطأهم فيها. والسعادة إنّما هي مع أهل الظاهر، وهم في الطرف والنقيض من أهل الباطن. والسعادة كلّ السعادة مع الطائفة التي جمعت بين الظاهر والباطن، وهم العلماء بالله وبأحكامه.

وكان في نفسي، إن آخر الله في عمري أن أضع كتابا كبيرا، أقرّر فيه مسائل الشرع كلّها، كما وردت في أماكنها الظاهرة، وأقرّرها. فإذا استوفينا المسألة المشروعة في ظاهر الحكم، جعلنا إلى جانبها حكمها في باطن الإنسان، فيسري^(٣) حكم الشرع في الظاهر والباطن. فإنّ أهل طريق الله، وإن كان هذا غرضهم ومقصدهم، ولكن ما كلّ أحد منهم يفتح الله له في الفهم، حتى يعرف ميزان ذلك الحكم في باطنه^(٤).

(١) ص ٣٩

(٢) رسمها في ق: ونبقت. س: وتبعت. ه: ونبغت

(٣) ص ٣٩ ب

(٤) ثابت في الهامش بقلم الأصل: عمران (إشارة إلى حضور أحد أصحابه وهو عمران بن حبيش بن علي السماع من هنا، وهو ما ذكر في البلاغ نهاية هذا الجزء).

فَقَصَدْنَا فِي هَذَا الْكِتَابِ إِلَى الْأَمْرِ الْعَامِّ مِنَ الْعِبَادَاتِ؛ وَهِيَ الطَّهَارَةُ وَالصَّلَاةُ وَالزَّكَاةُ وَالصِّيَامُ وَالْحَجُّ وَالتَّلَفُّظُ بِلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ. فَاعْتِنِثُ بِهَذِهِ الْخَمْسَةِ لَكُونَهَا مِنْ قَوَاعِدِ الْإِسْلَامِ الَّتِي بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَيْهَا. وَهِيَ كَالْأَرْكَانِ لِلْبَيْتِ: فَالْإِيمَانُ هُوَ عَيْنُ الْبَيْتِ وَمَجْمُوعُهُ، وَبَابُ الْبَيْتِ الَّذِي يُدْخَلُ مِنْهُ إِلَيْهِ هَذَا الْبَابُ، وَلَهُ مَصْرَاعَانِ، وَهُمَا: التَّلَفُّظُ بِالشَّهَادَتَيْنِ. وَأَرْكَانُ الْبَيْتِ أَرْبَعَةٌ، وَهِيَ: الصَّلَاةُ وَالزَّكَاةُ وَالصِّيَامُ وَالْحَجُّ.

فَجَرَدْنَا الْعِنَايَةَ فِي إِقَامَةِ هَذَا الْبَيْتِ لِنَسْكُنَ فِيهِ، وَبَقِينَا مِنْ زَهْرِيرِ نَفْسٍ جَهَنَّمِ وَخَرُورِهَا. قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اشْتَكْتَ النَّارَ إِلَى رَبِّهَا فَقَالَتْ: يَا رَبِّ أَكُلُ بَعْضِي بَعْضًا. فَأَذِنَ لَهَا بِنَفْسَيْنِ: نَفْسٌ فِي الشِّتَاءِ وَنَفْسٌ فِي الصَّيْفِ» فَمَا كَانَ مِنْ سَمُومٍ وَخَرُورٍ فَهُوَ مِنْ نَفْسِهَا، وَمَا كَانَ مِنْ بَرْدٍ وَزَمْهَرِيرٍ فَهُوَ مِنْ نَفْسِهَا، فَاتَّخَذَ النَّاسُ الْبُيُوتَ لَتَقِيَهُمْ حَرُّ الشَّمْسِ وَبَرْدُ الْهَوَاءِ.

فَيَنْبَغِي لِلْعَاقِلِ أَنْ يَقِيمَ لِنَفْسِهِ بَيْتًا يُكِنُّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ هَذَيْنِ النَّفْسَيْنِ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ، لِأَنَّ جَهَنَّمَ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ تَأْتِي ^(١) بِنَفْسِهَا تَسْعَى إِلَى الْمَوْقِفِ تَفُورُ ﴿تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ الْغَيْطِ﴾ ^(٢) عَلَى أَعْدَاءِ اللَّهِ. فَمَنْ كَانَ فِي مِثْلِ هَذَا الْبَيْتِ وَقَاهُ اللَّهُ مِنْ شَرِّهَا وَسَطَوْتِهَا.

وَلَمَّا كَانَتْ الطَّهَارَةُ شَرْطًا فِي صِحَّةِ الصَّلَاةِ، أَفْرَدْنَا لَهَا بَابًا قَدَّمَانَا بَيْنَ يَدَيْ بَابِ الصَّلَاةِ، ثُمَّ يَتْلُوها الزَّكَاةَ، ثُمَّ الصَّوْمَ، ثُمَّ الْحَجَّ. وَيَكْفِي فِي هَذَا الْكِتَابِ هَذَا الْقَدْرُ مِنَ الْعِبَادَاتِ. فَاتَّبَعْتُ أُمَمَاتٍ مَسَائِلَ كُلِّ بَابٍ مِنْهَا، وَأَقَرَّرْتُهَا بِالْحُكْمِ الْكَلْبِيِّ بِاسْمِهَا فِي الظَّاهِرِ، ثُمَّ أَتَقَلَّ إِلَى حُكْمِ تِلْكَ الْمَسْأَلَةِ عَيْنِهَا فِي الْبَاطِنِ، إِلَى أَنْ أَفْرَغَ مِنْهَا، وَاللَّهُ يُوَيِّدُ وَيُعِينُ.

* * *

بَيَانٌ وَإِضَاحٌ

فَأَوَّلُ ذَلِكَ: تَسْمِيَتُهَا طَهَارَةً. وَقَدْ ذَكَرْنَا ذَلِكَ فِي أَوَّلِ الْبَابِ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا. فَلِنُشْرِعْ -إِنْ شَاءَ اللَّهُ- فِي أَحْكَامِهَا، وَهُوَ أَنْ نَنْظُرَ فِي وَجُوبِهَا، وَعَلَى مَنْ تَجِبُ؟ وَمَتَى تَجِبُ؟ وَفِي أَفْعَالِهَا، وَفِيمَا بِهِ تُفْعَلُ؟ وَفِي نَوَاقِضِهَا. وَفِي صِفَةِ الْأَشْيَاءِ الَّتِي تُفْعَلُ مِنْ أَجْلِهَا، كَمَا فَعَلَتْهُ عُلَمَاءُ الشَّرِيعَةِ وَقَرَّرَتْهُ فِي كِتَابِهَا. وَقَدْ انْحَصَرَ فِي هَذَا أَمْرُ الطَّهَارَةِ. وَلِنَنْظُرَ ذَلِكَ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا. وَإِنَّمَا نُوْمِئُ إِلَيْهِ ظَاهِرًا حَتَّى لَا

(١) ص ٤٠

(٢) [الملك: ٨]

يَفْتَقِرُ الناظرُ فيها إلى كتب الفقهاء، فيغنيه ما ذكرناه. ولا تتعرض للأدلة التي للعلماء على ثبوت هذا الحكم، من كتاب أو ستة أو إجماع أو قياس، في مذهب من^(١) يقول به، لطرد علة جامعة يراها بين المنطوق به^(٢) والمسكوت عنه. لا أتعرض إلى أصول الفقه في ذلك، ولا إلى الأدلة. إذ العامة ليس منصّبها النظر في الدليل. فنحن نذكر أمّهات فروع الأحكام، ومذاهب الناس فيها من وجوب وغير وجوب.

* * *

وَضَلُّ

(وجوب الطهارة)

فنقول أولاً: أجمع المسلمون قاطبة من غير مخالف، على وجوب الطهارة، على كلّ من لزمته الصلاة إذا دخل وقتها. وأنها تجب على البالغ حدّ الحُلم، العاقل. واختلف الناس؛ هل من شرط وجوبها الإسلام أم لا؟ هذا حكم الظاهر.

فأما الباطن في ذلك؛ وهي الطهارة الباطنة؛ فنقول:

إنّ باطن الصلاة وروحها إنما هو مناجاة الحقّ -تعالى- حيث قال: «قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين» الحديث.

فذكر المناجاة؛ يقول العبد: كذا، فيقول الله: كذا. فمتى أراد العبد مناجاة ربّه في أيّ فعل كان، تعيّن عليه طهارة قلبه من كلّ شيء، يخرجّه عن مناجاة ربّه في ذلك الفعل. ومتى لم يتّصف بهذه الطهارة في وقت مناجاته، فما ناجاه، وقد أساء الأدب. فهو بالطرد أحقّ. وسأذكر في أفعالها تقاسيم هذه الطهارة في^(٣) الحكم -إن شاء الله-.

وأما قول العلماء: إنّها تجب على البالغ العاقل بالإجماع، واختلفوا في الإسلام، فكذلك عندنا: تجب هذه الطهارة على العاقل، وهو الذي يعقل عن الله أمره ونهيّه، وما يليق به إليه في سرّه، ويفترّق بين خواطر قلبه؛ فيما هو من الله أو من نفسه، أو من لئمة الملك أو من لئمة الشيطان،

(١) ص ٤٠ ب

(٢) ق: عليه، وكتبت فوقها: به

(٣) ص ٤١

وذلك هو الإنسان. فإذا بلغ في المعرفة والتمييز إلى هذا الحدّ، وعقل عن الله ما يريد منه، وسمع قول الله تعالى: «وسعني قلب عبدي»؛ وجب عليه عند ذلك استعمال هذه الطهارة في قلبه، وفي كلّ عضو تتعلّق به على الحدّ المشروع.

فإنّ طهارة البصر مثلاً في الباطن، هو النظر في الأشياء بحكم الاعتبار، وعينه: فلا يرسل بصره عبثاً. ولا يكون مثل هذا إلّا لمن تحقّق باستعمال الطهارة المشروعة في محالّها كلّها، قال - تعالى: ﴿فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةٌ لِّأُولِي الْأَبْصَارِ﴾^(١) فجعلها للأبصار. والاعتبار إنّما هو للبصائر. فذكر الأبصار، لأنها الأسباب المؤدّية إلى الباطن، ما يعتبر فيه عين البصيرة. وهكذا جميع الأعضاء كلّها. وأمّا قول العلماء في هذه الطهارة: هل من شرط وجوبها الإسلام؟ فهو قولهم: هل الكفّار مخاطبون بفروع الشريعة؟ وإنّ^(٢) المناق إذا توضّأ؛ هل أدّى واجبا أم لا؟ وهي مسألة خلاف تعمّ جميع الأحكام المشروعة.

فذهبنا: أنّ جميع الناس كافّة من مؤمن وكافر ومنافق، مكلفون مخاطبون بأصول الشريعة وفروعها. وأنّهم مؤاخذون يوم القيامة بالأصول والفروع. ولهذا كان المنافق في الدرك الأسفل من النار، وهو باطن النار. وإنّ المنافق معذبٌ بالنار التي ﴿تَطْلُعُ عَلَى الْأَقْدَةِ﴾^(٣) - إذا أتى في الدنيا بصورة ظاهر الحكم المشروع من التلقّظ بالشهادة، وإظهار تصديق الرسل، والأعمال الظاهرة - وما عندهم في بواطنهم من الإيمان مثقال ذرّة. فهذا القدر تميّزوا من الكفّار، وقيل فيهم: إنّهم منافقون. قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ جَامِعُ الْمُنَافِقِينَ وَالْكَافِرِينَ فِي جَهَنَّمَ جَمِيعًا﴾^(٤) فذكر الدار. فالمنافقون يُعذبون في أسفل جهنّم، والكافرون لهم عذابٌ في الأعلى والأسفل.

فإنّ الله قد رتّب مراتب وطبقات للعذاب في نار جهنّم لأعمال مخصوصة، بأعضاء مخصوصة، على ميزان معلوم لا تتعدّاه. فالمؤمن ليس للنار اطلاعٌ على محلّ إيمانه ألْبَتَّة، فما له نصيب في النار التي ﴿تَطْلُعُ عَلَى الْأَقْدَةِ﴾. وإن خرج عنه هناك، فإنّ عنايته سارية في محله من الإنسان، وإنما

[١] [آل عمران: ١٣]

[٢] ص ٤١ ب

[٣] [الهمزة: ٧]

[٤] [النساء: ١٤٠]

يخرج عنه ليحميه، ويردّ عنه من^(١) عذاب الله ما شاء الله، كما خرج عنه في الدنيا إذا أوقع المعصية.

قال رسول الله ﷺ في المؤمن يشرب الخمر ويسرق ويزني؛ إنّه لا يفعل شيئاً من ذلك وهو مؤمن حال فعله. وقال إنّ الإيمان يخرج عنه في ذلك الوقت حال الفعل. وتأول الناس هذا الحديث على غير وجهه، لأنهم ما فهموا مقصود الشارع، وفسّروا الإيمان بالأعمال، فقالوا: إنّه أراد العمل. فأبان النبي ﷺ مراده بذلك في الحديث الآخر، فقال ﷺ: «إنّ العبد إذا زنى خرج عنه الإيمان حتى يصير^(٢) عليه كالظّلة؛ فإذا أقبل رجع إليه الإيمان».

فاعلم أنّ الحكمة الإلهية في ذلك، أنّ العاصي لمّا علم أنّ العبد إذا شرع في المخالفة التي هو بها مؤمن أنّها مخالفة ومعصية، فقد عرض نفسه بفعله إيّاها لنزول عذاب الله عليه، وإيقاع العقوبة به، وأنّ ذلك الفعل يستدعي وقوع البلاء به من الله، فيخرج عنه إيمانه الذي في قلبه، حتى يكون عليه مثل الظّلة. فإذا نزل البلاء من الله يطلبه، تلقّاه إيمانه فيردّه عنه، فإنّ الإيمان لا يقاومه شيء. ويمنعه من الوصول إليه رحمة من الله، وما بعد بيان رسول^(٣) الله ﷺ بيان.

ولهذا قلنا: إنّ العبد المؤمن لا تخلص له أبداً معصية لا تكون مشوبة بطاعة، وهي كونه مؤمناً^(٤) بها أنّها معصية. فهو من الذين ﴿خَلَطُوا عَمَلًا صَالِحًا وَءَاخَرَ سَيِّئًا﴾^(٥) فقال الله: ﴿عَسَىٰ اللَّهُ أَن يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾ والتوبة (هي) الرجوع. فمعناه: أن يرجع عليهم بالرحمة، فإنّه -تعالى- تمّم الآية بقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ وقال العلماء: إنّ "عسى" من الله واجبة، فإنّه لا مانع له.

ثمّ نرجع ونقول: إنّه لمّا كان الإيمان عين طهارة الباطن لم يتمكن أن يتصوّر الخلاف فيه، كما تصوّر في الطهارة الظاهرة، إلّا بوجه دقيق، يكون حكم الظاهر فيه في الباطن، حكم الباطن في طهارة الظاهر. فنقول من ذلك الوجه: هل من شرط طهارة الباطن بالإيمان، التلقّظ به، فينطق اللسان بما يعتقده القلب من ذلك أم لا؛ فيكون في عالم الغيب إذا لم يظهر بما يعتقده في الباطن منافقاً، كمنافق الظاهر في عالم الشهادة؟

(١) ص ٤٢

(٢) كتب في الهامش مقابلها: صار، ووضع إشارة "صح" عليها معاً.

(٣) ص ٤٢ ب

(٤) ق: مؤمن

(٥) [التوبة: ١٠٢]

فإنَّ المؤمنَ يعتقد وجوب الصلاة مثلاً، ولا يصلي ولا يتطهر، كما أنَّ المنافق يصلي ويتطهر ولا يؤمن بوجوبها عليه بقلبه، ولا يعتقد، أو لا يفعله لقول ذلك الرسول الذي شرعه له. فهذا معنى ذلك إذا حققت النظر فيه حتى يسري الحكم في الظاهر والباطن^(١) على صورة ما هو في الظاهر من الخلاف والإجماع فاعلم ذلك.

* * *

وصل (للطهارة شروط وأركان وصفات وعدد وحدود)

وأما أفعال هذه الطهارة فقد ورد بها الكتاب والسنة، وبين فرضها من سننها من استحباب أفعال فيها. ولهذه الطهارة شروط وأركان وصفات وعدد وحدود معينة في محالها.

فمن شروطها: النية، وهي القصد بفعلها (على)^(٢) جملة القربة إلى الله -تعالى- عند الشروع في الفعل. فمن الناس من ذهب إلى أنها شرط في صحة ذلك الفعل الذي لا يصح إلا بوجودها، وما لا يتوصل إلى الواجب إلا به فهو واجب، ولا بد. وهو مذهبنا، وبه نقول في الطهارة الظاهرة والباطنة. وهي عندنا في الباطن أكد وأوجب؛ لأنَّ النية من صفات الباطن أيضاً. فحكمها في طهارة الباطن أقوى؛ لأنها تحكم في موضع سلطانها، والظاهر غريب عنها. فلهذا لم يختلف في علمنا، (في عملها) في الباطن، واختلف في ذلك في الظاهر. وقد تقدّم من الكلام في النية طرفٌ يغني. وذهب آخرون إلى أنها ليست بشرط صحة، وأعني ما ذكرناه في طهارة الوضوء بالماء.

* * *

وصل (غسل اليد)

اختلف^(٣) علماء الشريعة في غسل اليد قبل إدخالها في الإناء الذي يريد الوضوء منه على

(١) ص ٤٣

(٢) لم ترد في ق ووردت في ه، س

(٣) ص ٤٣ ب

أربعة أقوال. فمن قائل: إنَّ غسلها ستّة بإطلاق، ومن قائل: إنَّ ذلك مستحبّ لمن يشكّ في طهارة يده. ومن قائل: إنَّ غسل اليد واجبٌ على القائم من النوم في الإناء الذي يريد الوضوء منه. ومن قائل: إنَّ ذلك واجبٌ على المنتبه من نوم الليل خاصة. وهذا حصرُ مذاهب العلماء، في علمي، في هذه المسألة. ولكلّ قائل حجّة من الاستدلال يدلّ بها على قوله. وليس كتابنا هذا موضع إيراد أدلّتهم.

* * *

تتميم

حكم هذه المسألة في الباطن:

غسل اليد هو طهارتها بما كلفه الشارع فيها بتركه، وذلك على قسمين: منه ما هو واجب، ومنه ما هو مندوب إليه. والواجب عندنا والفرض على السواء لفظان متواردان على معنى واحد، فلا فرق عندنا إذا قلت: أوجب، أو فرض.

ثمّ نقول: فالواجب؛ إذا كانت اليد على شيء يحكم الشرع فيه عليها أنّها غاصبة، أو بكونه مسروقاً، أو بكونه وقعت فيه خيانة، وكلّ ما لم يجوز لها الشارع أن تتصرّف فيه، والفروق في هذه الأحوال بيّنة. فواجب طهارتها عن هذا^(١) كلّها، وسيرد بماذا تطهر في موضعه -إن شاء الله- فواجبة عليها هذه الطهارة.

وأما الطهارة المندوب إليها فهي؛ ترك ما في اليد من الدنيا مما هو مباح له إمساكه. فندبه الشرع إلى إخراجها عن يده، رغبة فيما عند الله. وذلك هو الزهد. وهي تجارة؛ فإنّ لها عوضاً عند الله على ما تركته، والترك أعلى من الإمساك. وهذه مسألة إجماع في كلّ ملّة ونحلة، شرعاً وعقلاً. فإنّ الناس مجمعون على أنّ الزهد في الدنيا، وترك جمع حطامها، والخروج عمّا بيده منها، أولى عند كلّ عاقل. هذا هو المندوب إليه في طهر اليد، وهو الستّة.

وأما المذهب في الاستحباب في طهارة اليد، عند الشاكّ في طهارتها؛ فهو الخروج عن المال

(١) ص ٤٤

الذي في يده لشبهة قامت له فيه، قدحَتْ في حِلِّه، فليس له إمساكه. وهذا هو الورع، ما هو الزهد. وإن كان له وجهٌ إلى الحِلِّ، فالمستحبُّ تركُهُ ولا بدَّ. فإنَّ مراعاة الحرمة أَوْلى. فإنَّك في إمساكه مسئول، وفي تركه، للشبهة التي قامت عندك فيه، غير مسئول. بل أنت إلى المثوبة على ذلك أقرب. وهذا في الطهارة المندوب إليها أَوْلى، والاستحباب في الترك للمباح أَوْلى.

وأما اختلافهم في وجوب غسلها من^(١) النوم مطلقاً، وفيمن قيّد ذلك بنوم الليل. فاعلم أنَّ الليلَ غيبٌ لأنَّه محلُّ الستر، ولذلك جعل الليل لباساً، والنهار شهادة، لأنَّه محلُّ الظهور والحركة. ولذلك جعله معاشاً لا بتغاء الفضل؛ يعني طلب الرزق هنا من وجهه. فالفضلُ المبتغى فيه (أي في النهار) من الزيادة ومن الشرف، وهو زيادة الفضائل، فإنَّه يجمع ما ليس له برزق، فهو فضول لأنَّه يجمعه لوارثه، أو لغيره. فإنَّ رزق الإنسان ما هو ما يجمعه، وإنما هو ما يتغذى به.

فاعلم أنَّ النَّائم في عالم الغيب، بلا شك. وإذا كان النوم بالليل فهو غيبٌ في غيب، فيكون حكمه أقوى. والنوم بالنهار غيبٌ في شهادة فيكون حكمه أضعف. ألا تراه جعل النوم سباتاً، فهو راحة بلا شك. وهو بالليل أقوى فإنَّه فيه أشدُّ استغراقاً من نوم النهار. والغيبُ أصلٌ، فالليل أصلٌ. والشهادة فرع؛ فالنهار فرع. ﴿وَعَايَةٌ لَهُمْ الْبُيُوتُ الَّتِي بَنَوْا لِنَفْسِهِمْ إِنَّهُمْلَا يُدْرِكُونَ﴾^(٢) فالنهار مسلوخ من الليل. فالليل لَمَّا كان يستترُ الأشياء ولا يبيِّن حقائق صورها للأبصار، أشبه الجهل. فإنَّ الجهل بالشيء لا يبيِّن حكمه، فمن جهل الشرع في شيء لم يعلم حكمه فيه.

ولمَّا كان النَّائم في حال نومه لا يعلم شيئاً من أمور الظاهر في عالم الشهادة في حقِّ الناس؛ كان النوم جهلاً محضاً، إلَّا في حقِّ من تنام عينه ولا^(٣) ينام قلبه كرسول الله ﷺ ومن شاء الله من ورثته في الحال. ولمَّا كان النهار يوضح الأشياء، ويبين صور ذواتها، ويظهر للمتقي ما يتقي من الأمور المضرة وما لا يتقيه؛ أشبه العلم؛ فإنَّ العلم هو المبيِّن حكم الشرع في الأشياء.

(١) ص ٤٤ ب

(٢) [يس: ٣٧]

(٣) ص ٤٥

ولمّا كان النائم بالنهار متّصفا بالجهل لأجل نومه، لأنّ النوم من أضداد العلم -ربما مدّ يده وهو لا علم له، أو رجليه، فيفسد شيئاً مما لو كان مستيقظاً لم يتعرّض إلى فساد- أوجب عليه الشرعُ الطهارة بالعلم من نوم الجهل إذا استيقظ. فيعلم بيقظته حكم الشرع في ذلك؛ فإنّه ما كان يدري في حال نوم جهالته حيث جالت يده: هل فيما أبيح له ملكه؟ أو في ما لم يُبيح له ملكه كالمغصوب وأمثاله، كما ذكرنا؟ كما راعى المخالف قوله: «أين باتت يده» واشتركا في النوم.

وإنما ذكر الشارعُ المبيتَ، لأنّ غالب النوم فيه، وهو أبداً يراعي الأغلب، فجعل هذا الحكم في نوم الليل. ومراعاة النوم (مطلقاً) أوّلَى من مراعاة نوم الليل، ويقول مراعي نوم الليل لِذِكْرِ المبيت^(١)، فإنّه لمّا كان الإنسان إذا نام بالنهار، قد يكون هناك إنسان أو جماعة إذا رأوا النائم يتحرّك بيده أو برجله، فتؤدّيه حركته تلك إلى كسر جرّة أو غيرها، أو صبيّ صغير رضيع تحصل يده على فمه فتؤذيه، أو يمسك عنه خروج النّفس فيموت، وقد رأينا ذلك، فيكون^(٢) المستيقظ الحاضر يمنع من ذلك بإزالة الطفل القريب منه، أو الجرّة أو ما كان، من أجل ضوء النهار الذي كشفه به، ويقظته. كذلك العالم مع الجاهل إذا رآه يتصرّف بما لا علم له به بحكم الشرع فيه تنبيهه، أو حال الشرع بينه وبين ذلك الفعل.

فوجب غسل اليد عندنا، ولا بدّ، باطنا على الغافل^(٣) وهو النائم بالنهار، الجاهل وهو النائم بالليل. وأمّا اعتبارنا بالطهارة قبل إدخالها في الإناء، فإنّه بالعلم والعمل خوطبنا. فالعلم (هو) الماء، والعمل (هو) الغسل، وبهما تحصل الطهارة. فغسلها قبل إدخالها في إناء الوضوء، هو ما يقرّره في نفسه من القصد الجميل في ذلك الفعل، إلى جناب الحقّ الذي فيه سعادته عند الشروع في الفعل على التفصيل. فهذا معنى غسل اليد قبل إدخالها في إناء الوضوء في طهارة الباطن.^(٤)

* * *

(١) "ويقول مراعي...المبيت" ثابتة في الهامش بقلم الأصل.

(٢) ص ٤٥ ب

(٣) رسمها في ق: الغافل. وفي س: العاقل

(٤) في الهامش: "بلغ قراءة عليّ لظهير الدين محمود، وكتب ابن العربي".

وَضَلَّ

المضمضة والاستنشاق

اختلف علماء الشريعة فيها على ثلاثة أقوال: فمن قائل: إنها سنتان، ومن قائل: إنها فرض، ومن قائل: إن المضمضة سنة والاستنشاق فرض. هذا حكمها في الظاهر قد نقلناه.

فأما حكمها في الباطن: فمنها ما هو فرض، ومنها ما هو سنة. فأما^(١) المضمضة، فالفرض منها: التلقظ بلا إله إلا الله. فإن بها يتطهر لسانك من الشرك وصدرك، فإن حروفها من الصدر واللسان. وكذلك في كل فرض أوجب الله عليك التلقظ به، مما لا ينوب فيه عنك غيرك. فيسقط عنك كفرض الكفاية؛ كرجل أبصر أعمى على بُعد، يريد السقوط في حفرة يتأذى بالسقوط فيها أو يهلك. فيتعين عليه فرضاً أن ينادي به يُخَذِّرُهُ من السقوط بما يفهم عنه، لكونه لا يلحقه. فإن سبقه إنسان إلى ذلك؛ سقط عنه ذلك الفرض الذي كان تعين عليه. فإن تكلم به فهو خير له وليس بفرض عليه.

فإذا تضمنض في باطنه بهذا وأمثاله، فقد أصاب خيراً، وقال خيراً. وهو؛ حُسْنُ القول، وصدقُ اللسان، طهور من الكذب. والجهر بالقول الحسن، طهور من الجهر بالسوء من القول، وإن كان جزاء بقوله: ﴿إِلَّا مَنْ ظَلَمَ﴾^(٢) ولكن السكوت عنه أفضل. والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر طهور من نقيضيهما. فمثل هذا فرض المضمضة وسنتها، وكذلك الاستنشاق.

فاعلم أن الاستنشاق في الباطن، لَمَّا كان الأنف في عُرف العرب محلَّ العزة والكبرياء، ولهذا تقول العرب في دعائها: أرغم الله أنفه، وقد اتفق هذا على رغم أنفه، والرغامُ (هو) التراب. أي^(٣) حطَّك الله من كبريائك وعزِّك إلى مقام الذلَّة والصَّغار، فكفى عنه بالتراب. فإن الأرض سَمَّاها الله ذلولاً على المبالغة. فإنَّ أذلَّ الأذلاء مَنْ وطئه الذليل. والعبيد أذلاء وهم يطئون الأرض بالمشي عليها في مناكبها. فلهذا سَمَّاها بِنِيَّةِ المبالغة.

ولا يندفع هذا، ولا تزول الكبرياء من الباطن، إلا باستعمال أحكام العبودية والذلَّة والافتقار.

(١) ص ٤٦

(٢) [النساء: ١٤٨]

(٣) ص ٤٦ ب

ولهذا شرع الاستنثار في الاستنشاق. ف قيل له: اجعل في أنفك ماء، ثم لَتْنِثْر. والماء هنا عَلْمُكَ بعبوديتك، إذا استعملته في محلّ كبريائك، خرج بالكبرياء من محلّه وهو الاستنثار. ومنه فرض؛ واستعماله في الباطن فرض بلا شكّ. وأمّا كونه ستّة؛ فمعناه أنّك لو تركته صحّ وضوءك. ومحلّه في هذا القدر، أنّك لو تركت معاملتك لعبدك، أو لمن هو تحت أمرك -وهنا سرّ خفيّ يتضمّنه: "رب اعطني كذا"- أو لمن هو دونك، بالتواضع، وأظهرت العزّة، وحكم الرئاسة لمصلحة تراها، أباحها لك الشارع، فلم تستنشق؛ جاز حكم طهارتك دون استعمال هذا الفعل، وإن كان استعمالها أفضل. فهذا موضع سقوط فرضها.

فلهذا قلنا: قد يكون ستّة، وقد يكون (١) فرضا، لعلنا أنّه لو أجمع أهل مدينة على ترك ستّة، وجب قتالهم. ولو تركها واحد لم يقتل. فإنّ النبي ﷺ كان لا يُغيّر على مدينة، إذا جاءها ليلا حتى يصبح، فإن سمع أذانا أمسك وإلا أغار. وكان يتلو إذا لم يسمع أذانا: «إنا إذا نزلنا بساحة قوم فساء صباح المنذرين».

وما من حكم من أحكام فرائض الشريعة وسننها واستحباباتها (٢)، إلّا ولها في الباطن حكم، أو أزيد، على قدر ما يُفتح للعبد في ذلك، فرضا كان أو ستّة أو مستحبّا، لا بدّ من ذلك. وخذ ذلك في سائر العبادات المشروعة كلّها. وبهذا يميّز حكم الظاهر من الباطن؛ فإنّ الظاهر يسري في الباطن، وليس في الباطن أمر مشروع يسري في الظاهر، بل هو عليه مقصور. فإنّ الباطن معانٍ كلّها، والظاهر أفعال محسوسة. فينتقل (الأمر) من المحسوس إلى المعنى، ولا ينتقل المعنى إلى الحسّ.

باب

التحديد في غسل الوجه

لا خلاف أنّ غسل الوجه فرض. وحكمه في الباطن: المراقبة والحياء من الله مطلقا، وذلك أن لا تتعدّى حدود الله -تعالى-. واختلف (٣) علماء الرسوم في تحديد غسل الوجه في الوضوء، في ثلاثة مواضع: منها البياض الذي بين العذار والأذن، والثاني ما سدل من اللحية، والثالث

(١) ص ٤٧

(٢) ثابتة في الهامش بقلم الأصل

(٣) ص ٤٧ ب

غسل اللحية. فأما البياض المذكور فمن قائل: إنه من الوجه، ومن قائل: إنه ليس من الوجه. وأما ما انسدل من اللحية؛ فمن قائل بوجوب إمرار الماء عليه، ومن قائل بأن ذلك لا يجب. وأما تحليل اللحية فمن قائل بوجوب تحليلها، ومن قائل: إنه لا يجب.

وصل: في حكم ما ذكرناه في الباطن:

أما غسل الوجه مطلقاً من غير نظر إلى تحديد الأمر في ذلك، فإنّ منه ما هو فرض ومنه ما ليس بفرض. فأما الفرض: فالحياء من الله أن يراك حيث نهاك، أو يفقدك حيث أمرك. وأما السنة منه: الحياء من الله أن تكشف عورتك في خلوتك. فالله أولى أن تستحي منه، مع علمك أنّه ما من جزء فيك، إلّا وهو يراه منك. ولكن حكمه في أفعالك، من حيث أنت مكلف، ما ذكرناه، وقد ورد به الخبر. وكذلك النظر إلى عورة امرأتك، وإن كان قد أبيع لك ذلك، ولكن استعمال الحياء فيها أفضل وأولى. فيسقط الفرض فيه أعني في الحياء، في مثل قوله: ﴿وَاللَّهُ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ﴾^(١) فما يتعين منه^(٢) فهو فرض عليك، وما لا يتعين عليك فهو سنة واستحباب. فإن شئت فعلته وهو أولى، وإن شئت لم تفعله.

فيراقب الإنسان أفعاله وترك أفعاله؛ ظاهراً وباطناً. ويراقب آثار ربّه في قلبه، فإنّ وجه قلبه هو الاعتبار. ووجه الإنسان وكلّ شيء حقيقته وذاته وعينه. يقال: وجه الشيء ووجه المسألة ووجه الحكم، ويريد بهذا الوجه حقيقة المسمى وعينه وذاته. قال تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاصِرَةٌ. إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ. وَوُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ بَاسِرَةٌ. تَظُنُّ أَنْ يُفْعَلَٰ بِهَا فَاكْرَةٌ﴾^(٣) والوجوه التي هي في مقدّم الإنسان ليست توصف بالظنون، وإنما الظن حقيقة الإنسان؛ ف«الحياء خير كله»، و«الحياء من الإيمان»، و«الحياء لا يأتي إلّا بخير».

وأما البياض الذي بين العذار والأذن، وهو الحدّ الفاصل بين الوجه والأذن، فهو الحدّ بين ما كلف الإنسان من العمل في وجهه، والعمل في سمعه. فالعمل في ذلك: إدخال الحدّ في المحدود. فالأولى بالإنسان أن يصرف حياءه في سمعه كما صرفه في بصره.

(١) [الأحزاب: ٥٣]

(٢) ص ٤٨

(٣) [القيامة: ٢٢ - ٢٥]

فكما أنّه من الحياء غُضُّ البصر عن محارم الله، قال -تعالى- لرسوله ﷺ: ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا

مِنْ أَبْصَارِهِمْ﴾^(١) ﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ﴾^(٢) باطن هاتين الآيتين خطابُ النفس والعقل. كذلك^(٣) يلزمه الحياء من الله أن يسمع ما لا يحلُّ له سماعه: من غِيْبَةٍ وسوء قولٍ من متكلم بما لا ينبغي ولا يحلُّ له التلقُّظ به، فإنَّ ذلك البياض هو بين العذار والأذن، وهو محلُّ الشبهة. وصورة الشبهة في ذلك أن يقول: إنما أصغيثُ إليه لأردِّ عليه، وعن الشخص الذي اغتیب، وهذا من فقه النفس. فقوله هذا هو من العذار، فإنَّه من العذر، أي الإنسان إذا عوتب في ذلك يعتذر بما ذكرناه وأمثاله. ويقول: إنما أصغيثُ لأحقّق سماعي قوله حتى أنباه عن ذلك على يقين، فكفى عنه بالعذار. ويكون فيمن لا عذار له موضع العذار.

فمن رأى وجوب ذلك عليه غسله بما قال تعالى: ﴿الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُ﴾ أي بين لهم الحسن من ذلك من القبيح ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾^(٤) أي عقلوا ما أردنا، وهو من لب الشيء المصون بالقشر. ومن لم ير وجوب ذلك عليه؛ إن شاء غسل وإن شاء ترك. كمن يسمع من لا يقدر على ردِّ الكلام في وجهه من ذي سلطان يخاف من تعديّه عليه، فإن قدر على القيام من مجلسه انصرف، فذلك غسله إن شاء. وإن ترجّح عنده الجلوس لأمرٍ يراه مظنون عنده؛ جلس ولم يبرح، وهذا عند من لا يرى وجوب ذلك عليه.

وأما غسل ما انسدل^(٥) من اللحية وتخليلها، فهي الأمور العوارض. فإنَّ اللحية شيء يعرض في الوجه، ما هي من الوجه، ولا تؤخذ في حدِّه. مثل ما يعرض لك في ذاتك من المسائل الخارجة عن ذاتك، فأنت فيها بحكم ذلك العارض؛ فإن تعيّن عليك طهارة نفسك من ذلك العارض، فهو اعتبار قول من يقول بوجوب غسل ذلك. وإن لم يتعيّن عليك طهارته؛ فطهرته استحباباً، أو تركته لكونه ما تعيّن عليك، ولكن هو نقص في الجملة. فهذا قول من يقول: ليس بواجب، وهو مذهب الآخرين.

(١) [النور: ٣٠]

(٢) [النور: ٣١]

(٣) ص ٤٨ ب

(٤) [الزمر: ١٨]

(٥) ص ٤٩

وقد بيّنا لك فيما تقدّم من مثل هذا الباب أنّ حكم الباطن في هذه الأمور (هو) بخلاف حكم الظاهر فيما فيه وجهٌ إلى الفرضيّة، ووجهٌ إلى السكوت والاستحباب. فالفرض لا بدّ من العمل به، فعلا كان أو تركا. وغير الفرض فيه أن تنزله في الامتنال منزلة الفرض وهو أولى، فعلا وتركاً، وذلك سائر في سائر العبادات.

* * *

باب

في غسل اليدين والذراعين في الوضوء إلى المرافق

أجمع العلماء بالشرعية على غسل اليدين والذراعين في الوضوء بالماء، واختلفوا في إدخال المرافق في الغسل. ومذهبنا الخروج إلى محلّ الإجماع في الفعل. فإنّ الإجماع في الحكم لا يتصوّر. فمن^(١) قائل بوجوب إدخالها في الغسل، ومن قائل بترك الوجوب. ولا خلاف عند القائلين بترك الوجوب، في استحباب إدخالها في الغسل.

وضّل: حكم الباطن في ذلك:

أقول بعد تقرير حكم الظاهر الذي تعبّدنا الله: إنّ غسل اليدين والذراعين، وهما المعصمان. فغسل اليدين بالكرم والجود والسخاء والإيثار والهبات وأداء الأمانات، وهو الذي لا يصحّ عنده الإيثار. كما يغسلهما أيضا مع الذراعين بالاعتصام إلى المرافق بالتوكّل والاعتضاد، ف"إنّ المؤمن كثير بأخيه"، فإنّ رسول الله ﷺ «كان إذا غسل ذراعيه في الوضوء يجوز المرفقين حتى يشرع في العضد» وإنّ هذا وأشباهه من نعوت اليدين. والخلاف في حدّ اليدين أكثره إلى الآباط وأقلّه إلى الفصل الذي يسمّى منه الذراع؛ فبقي إدخال المرافق.

والمرافق في الباطن هي رؤية الأسباب التي يرتفق بها العبد وتأنّس بها نفسه. فإنّ الإنسان في أصل خلقه خلق هلوّعا، يخاف الفقر الذي تعطيه حقيقته، من حيث إمكانه، فيجنى إلى ما يرتفق به ويميل إليه. فمن رأى إدخال المرافق في غسله واجبا، رأى أنّ الأسباب إنما وضعها الله حكمة منه في خلقه، لما علم من ضعف يقينهم، فيريد أن لا يعطل حكمة الله لا على طريق الاعتماد^(٢)

(١) ص ٤٩ ب

(٢) ص ٥٠

عليها، فإنّ ذلك يقدح في اعتماده على الله.

ومن رأى أنّه لا يوجبها في الغسل، رأى سكون النفس إلى الأسباب، أنّه لا يخلص له مقام الاعتماد على الله حالا، مع وجود رؤية الأسباب. وكلّ من يقول إنّها لا تجب، يستحبّ إدخالها في الغسل. كذلك رؤية الأسباب مستحبة عند الجميع، وإن اختلفت أحكامهم فيها؛ فإنّ الله ربط الحكمة بوجودها.

* * *

باب

في مسح الرأس

اتّفق علماء الشريعة على أنّ مسحه من فرائض الوضوء، واختلفوا في القدر الواجب منه. فمن قائل بوجوب مسحه كلّ، ومن قائل بوجوب مسح بعضه. واختلفوا في حدّ البعض. فمن قائل بوجوب الثلث، ومن قائل بوجوب الثلثين، ومن قائل بالربع، ومن قائل: لا حدّ للبعض. وتكلّم بعض هؤلاء في حدّ القدر الذي يمسح به من اليد. فمن قائل: إن مسحه بأقلّ من ثلاثة أصابع لم يُجزّ، ومن قائل: لا حدّ للبعض: لا في الممسوح ولا فيما يمسح به.

وأصل هذا الخلاف وجود الباء في قوله تعالى: ﴿يَرْءُوسِكُمْ﴾^(١).

وصل: حكم المسح في الباطن:

فأمّا^(٢) حكم مسح الرأس في الباطن اعتباراً؛ فإنّ الرأس من الرئاسة وهي العلوّ والارتفاع، ومنه رئيس القوم، أي سيّدهم الذي له الرئاسة عليهم. ولَمّا كان أعلى ما في البدن في ظاهر العين وجميع البدن تحت سُمّي رأساً، إذ كان الرئيس فوق المرءوس بالمرتبة، وله حجة فوق. وقد وصف الله نفسه بالفوقية لشرفها، قال تعالى: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ﴾^(٣) وقال: ﴿وَهُوَ الْغَافِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾^(٤) فكان الرأس أقرب عضو في البدن إلى الحقّ لمناسبة الفوق.

(١) [المائدة: ٦]

(٢) ص ٥٠ ب

(٣) [النحل: ٥٠]

(٤) [الأنعام: ١٨]

ثمّ له شرفٌ آخر، بالمعنى الذي رأس به على أجزاء البدن كلّها؛ وهو كونه محلاً جامعاً حاملاً لجميع القوى كلّها: المحسوسة، والمعقولة المعنوية. فلمّا كانت له أيضاً هذه الرئاسة من هذه الجهة سُمّي رأساً. ثمّ إنّ العقل الذي جعله الله أشرف ما في الإنسان، جعل محله أعلى ما في الرأس وهو اليافوخ، فجعله مما يلي جهة الفوقية.

ولمّا كان الرأس محلاً لجميع القوى الظاهرة والباطنة، ولكلّ قوّة منها حكم وسلطان وفخر يورثه ذلك عزّة على غيره، كقصر الملك على سائر دور السُّوقَة، وجعل^(١) الله محالّ هذه القوى من الرأس مختلفة، حتى عمّت الرأس كلّها: أعلاه ووسطه ومقدّمه ومؤخّره. وكلّ قوّة كما ذكرنا لها عزّة وسلطان وكبرياء في نفسها ورئاسة، فوجب أن يمسخه كلّها^(٢)، وهو اعتبار من يقول بوجوب مسح الرأس كلّها، لهذه الرئاسة السارية فيه كلّها، من جهة حملها لهذه القوى المختلفة الأماكن فيه، بالتواضع والإقناع لله. فيكون لكلّ قوّة إذا عمّ المسح، مسحٌ مخصوص من مناسبة دعواها، فيردعها بما يخصّها من المسح، فيعمّ بالمسح جميع الرأس.

ومن يرى أنّ للرأس رأساً عليه، كما أنّ الولاية من جهة السلطان يرجع أمرهم إليه، فإنّه الذي ولّاهم؛ رأى كلّ والٍ أنّ فوقه والٍ عليه، هو أعلى منه، له سلطان على سلطانه. كالقوّة المصوّرة لها سلطانٌ على القوّة الخيالية، فهي رئيسة عليها، وإن كانت لها رئاسة -أعني القوّة الخيالية- فمن رأى هذا من العلماء قال بمسح بعض الرأس، وهو التهمّم بالأعلى.

ثمّ اختلف أصحابنا في هذا البعض؛ فكلّ عارف قال بحسب ما أعطاه الله من الإدراك، في مراتب هذه القوى؛ فهو بحسب ما يراه ويعتبره. فأخذ يمسح في هذه العبادة وهي التذلل، وإزالة الكبرياء والشموخ بالتواضع والعبودية. لأنّه في طهارة العبادة يطلب الوصلة برّبّه. لأنّ المصلّي في مقام مناجاة ربّه، وهي الوصلة المطلوبة بالطهارة.

والعزيزُ الرئيسُ، إذا دخل على من ولّاه تلك العزّة والرئاسة؛ نزل عن رئاسته، وذللّ عن

(١) ق: وجعله

(٢) ص ٥١

عِزِّهِ، بِعِزِّ مَنْ دَخَلَ^(١) عَلَيْهِ؛ وَهُوَ سَيِّدُهُ الَّذِي أَوْجَدَهُ. فَيَقِفُ بَيْنَ يَدَيْهِ وَقُوفٌ^(٢) غَيْرُهُ مِنَ الْعَبِيدِ، الَّذِينَ أَنْزَلُوا نَفُوسَهُمْ بِطَلَبِ الْأَجْرَةِ، مَنْزِلَةَ الْأَجَانِبِ. فَوْقَ هَذَا الْعَبْدُ فِي مَحَلِّ الْإِذْلَالِ لَا بِصِفَةِ الْإِذْلَالِ، بِالْدَّالِ الْيَابَسَةِ. فَمَنْ غَلَبَ عَلَى خَاطِرِهِ رِئَاسَةُ بَعْضِ الْقَوَى عَلَى غَيْرِهَا؛ وَجِبَ عَلَيْهِ مَسْحُ ذَلِكَ الْبَعْضِ مِنْ أَجْلِ الْوَصْلَةِ الَّتِي يَطْلُبُهَا بِهِذِهِ الْعِبَادَةُ.

وَلِهَذَا لَمْ يُشْرَعْ مَسْحُ الرَّأْسِ فِي التَّيِّمِ، لِأَنَّ وَضْعَ التَّرَابِ عَلَى الرَّأْسِ مِنْ عِلَامَةِ الْفِرَاقِ، وَهُوَ الْمَصِيبَةُ الْعَظِيمَةُ. إِذَا كَانَ الْفَاقِدُ حَبِيبَهُ بِالْمَوْتِ، يَضَعُ التَّرَابَ عَلَى رَأْسِهِ. فَلَمَّا كَانَ الْمَطْلُوبُ بِهِذِهِ الْعِبَادَةُ الْوَصْلَةَ لَا الْفُرْقَةَ، لِهَذَا لَمْ يُشْرَعْ مَسْحُ الرَّأْسِ فِي التَّيِّمِ. فَامْسَحْ عَلَى حَدِّ مَا ذَكَرْنَاهُ لَكَ وَنَهْنَاهُ عَلَيْكَ. وَتَفْصِيلُ رِئَاسَاتِ الْقَوَى مَعْلُومٌ عِنْدَ الطَّائِفَةِ، لَا أَحْتَاجُ إِلَى ذِكْرِهِ.

وَأَمَّا التَّبْعِيضُ فِي الْيَدِ الَّتِي يَمْسَحُ بِهَا، وَاخْتِلَافُهُمْ فِي ذَلِكَ، فَاعْمَلْ فِيهِ كَمَا تَعْمَلُ فِي الْمَسُوحِ سَوَاءً. فَإِنَّ الْمَزِيلَ لِهَذِهِ الرِّئَاسَةِ أَسْبَابٌ^(٣) مُخْتَلِفَةٌ فِي الْقُدْرَةِ عَلَى ذَلِكَ، وَمَحَلُّ ذَلِكَ الْيَدِ. فَمِنْ مَزِيلٍ بِصِفَةِ الْقَهْرِ، وَمِنْ مَزِيلٍ بِسِيَاسَةٍ وَتَرْغِيبٍ، كَمَا يَمْسَحُ الْإِنْسَانُ بِيَدِهِ رَأْسَ الْيَتِيمِ جَبْرًا لَا نَكْسَارَهُ بِلُطْفٍ وَحَنَانٍ، فَلِهَذَا تَرْجِعُ بَعْضِيَّةُ الْيَدِ فِي الْمَسْحِ وَكَلِّيَّتُهُ، فَاعْلَمْ ذَلِكَ.

وَلَمَّا كَانَ الْمَوْجِبُ لِهَذَا الْخِلَافِ^(٤) عِنْدَ الْعُلَمَاءِ وَجُودُ الْبَاءِ فِي قَوْلِهِ: ﴿بِرُّؤُسِكُمْ﴾ فَمَنْ جَعَلَهَا لِلتَّبْعِيضِ بَعْضَ الْمَسْحِ، وَمَنْ جَعَلَهَا زَائِدَةً لِلتَّوَكِيدِ فِي الْمَسْحِ عَمَّ بِالْمَسْحِ جَمِيعَ الرَّأْسِ. وَإِنَّ الْبَاءَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ هُوَ وَجُودُ الْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ، فَلَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَكُونَ لَهَا أَثَرٌ فِي الْمَقْدُورِ، فَتَصَحُّ الْبَعْضِيَّةُ، وَهُوَ قَوْلُ الْمُعْتَرِئِ وَغَيْرِهِ. وَإِمَّا أَنْ لَا يَكُونَ لَهَا أَثَرٌ فِي الْمَقْدُورِ، بِوَجْهِهِ مِنَ الْوُجُوهِ، فَهِيَ زَائِدَةٌ كَمَا يَقُولُ الْأَشْعَرِيُّ، فَيَسْقُطُ حُكْمُهَا، فَتَعَمُّ الْقُدْرَةُ الْقَدِيمَةُ مَسْحَ الرَّأْسِ كُلِّهِ، لَمْ تَبْعُضْ مَسْحَهُ الْقُدْرَةُ الْحَادِثَةُ. وَيَكُونُ حَدُّ مَرَاعَاةِ التَّوَكِيدِ مِنْ كَوْنِهَا زَائِدَةً لِلتَّوَكِيدِ، هُوَ الْاِكْتِسَابُ الَّذِي قَالَتْ بِهِ الْأَشْعَارَةُ، وَهُوَ قَوْلُهُ -تَعَالَى- فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ مِنْ كِتَابِهِ بِإِضَافَةِ الْكَسْبِ وَالْعَمَلِ إِلَى الْمَخْلُوقِ، فَلِهَذَا جَعَلُوا زِيَادَتَهَا لِمَعْنَى يَسْمَى التَّوَكِيدَ.

أَلَا تَرَى الْعَرَبَ تَقَابِلُ الزَّائِدَ بِالزَّائِدِ فِي كَلَامِهَا؟ تَرِيدُ بِذَلِكَ التَّوَكِيدَ، وَتَجِيبُ بِهِ الْقَائِلَ إِذَا أَكَّدَ

(١) ص ٥١ ب

(٢) رَسْمُ الْكَلِمَةِ فِي ق يَسْمَحُ بِقِرَاءَتِهَا: وَفَوْقَ

(٣) ق: أَسْبَابًا، وَصَحَّحَتْ فِي الْهَامِشِ بِقَلَمِ الْأَصْلِ

(٤) ص ٥٢

قوله. يقول القائل: إنَّ زيدا قائم. أو يقول: ما زيد قائماً. فيقول السامع في جواب إنَّ زيدا قائم: ما زيد قائماً. وفي جواب "ما": إنَّ زيدا قائم. فيثبت ما نفاه القائل، أو ينفي ما أثبتته القائل. فإنَّ أكد القائل إيجابه، فقال: "إنَّ زيدا لقائم"، فأدخل اللام لتأكيد ثبوت القيام. أدخل المحيب الباء، في مقابلة اللام، لتأكيد نفي^(١) ما أثبتته القائل، فيقول: ما زيد بقائم. ويسمى مثل هذا: "زائداً" لأنَّ الكلام يستقلّ دونه.

ولكن متى إذا قصد المتكلم خلاف التبعض، وأتى بذلك الحرف للتأكيد، فإن قصد التبعض لم يكن زائداً ذلك الحرف جملة واحدة. والصورة واحدة في الظاهر، ولكن تختلف في المعنى. والمراعاة إنما هي لقصد المتكلم، الواضع لتلك الصورة.

فإذا جملنا المعنى الذي لأجله خلق -سبحانه- التمكن من فعل بعض الأعمال، نجد ذلك من نفوسنا ولا ننكره، وهي الحركة الاختيارية. كما جعل -سبحانه- فينا المانع من بعض الأفعال الظاهرة فينا، ونجد ذلك من نفوسنا؛ كحركة المرتعش، الذي لا اختيار للمرتعش فيها، لم ندر لما يرجع ذلك التمكن الذي نجده من نفوسنا: هل يرجع إلى أن يكون للقدرة الحادثة فينا أثر في تلك العين الموجودة عن تمكنا؟ أو عن الإرادة المخلوقة فينا، فيكون التمكن أثر الإرادة، لا أثر القدرة الحادثة؟ من هنا منشأ الخلاف بين أصحاب النظر في هذه المسألة.

وعليه ينبغي كون الإنسان مكلفاً، لعين التمكن الذي يجده من نفسه، ولا يحقق بعقله لماذا يرجع ذلك التمكن: هل لكونه قادراً؟ أو لكونه مختاراً؟ وإن كان مجبوراً في اختياره. ولكن بذلك القدر من التمكن، الذي يجده من^(٢) نفسه يصح أن يكون مكلفاً ولهذا قال تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَاءً آتَاهَا﴾^(٣) فقد أعطاهَا أمراً وجودياً، ولا يقال: أعطاهَا لا شيء. وما رأينا شيئاً أعطاهَا - بلا خلاف- إلا التمكن الذي هو وسعها ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾^(٤).

وما ندرى لماذا (=إلى ماذا) يرجع هذا التمكن، وهذا الوسع: هل لأحدهما، أعني الإرادة أو القدرة؟ أو لأمر زائد عليهما؟ أو لهما؟ ولا يُعرف ذلك إلا بالكشف، ولا يتمكن لنا إظهار الحق

(١) ص ٥٢ ب

(٢) ص ٥٣

(٣) [الطلاق: ٧]

(٤) [البقرة: ٢٨٦]

في هذه المسألة، لأنّ ذلك لا يرفع الخلاف من العالم فيه، كما ارتفع عندنا الخلاف فيها بالكشف. وكيف يرتفع الخلاف من العالم، والمسألة معقولة، وكلّ مسألة معقولة لا بدّ من الخلاف فيها لاختلاف الفطر في النظر.

فقد عرفت مسح الرأس ما هو في هذه الطريقة، وبقي من حكمه المسح على العمامة، وما في ذلك من الحكم.

* * *

وصلّ

في المسح على العمامة

فمن علماء الشريعة من أجاز المسح على العمامة، ومنع من ذلك جماعة. فالذي منع لأنّه خلاف مدلول الآية، فإنّه لا يُفهم من الرأس العمامة، فإنّ تغطية الرأس أمر عارض. والمجيز ذلك لأجل ورود الخبر الوارد في مسلم، وهو حديث قد شكّك فيه، وقال^(١) فيه أبو عمر بن عبد البر إنّه معلول.

وصلّ: مسح العمامة في الباطن:

وأما حكم المسح على العمامة في الباطن، فاعلم أنّ الأمور العوارض لا يُعارض بها الأصول، ولا تقدح فيها. فالذي ينبغي لك أن تنظر: ما السبب الموجب لطُرُوك ذلك العارض؟ فلا يخلو إمّا أن يكون مما يستغنى عنه، أو يكون مما يحصل الضرر بفقده، فلا يستغنى عنه. فإن استغنى عنه، فلا حكم له في إزالة حكم الأصل. وإن لم يُستغن عنه، وحصل الضرر بفقده، كان حكمه حكم الأصل، وناب منابه. وإن بقي من الأصل جزءٌ ما، ينبغي أن يراعى ذلك الجزء الذي بقي ولا بدّ. ويبقى ما بقي من الأصل ينوب عنه هذا الأمر العارض، الذي يحصل الضرر بفقده. هذا مذهبنا فيه.

ولهذا ورد في الحديث الذي ذكرنا، أنّه معلول عند بعض علماء هذا الشأن، أنّ المسح وقع على الناصية والعمامة معا، فقد مسّ الماء الشعر. فقد حصل حكم الأصل في مذهب من يقول

(١) ص ٥٣ ب

بمسح بعض الرأس. فلو لبس العمامة للزينة لم يَجُزْ له المسح عليها، بخلاف المريض الذي يشدُّ العمامة على رأسه لمرضه. فما ورد ما يقاوم نص القرآن في هذه المسألة.

إيضاح^(١):

فإذا عرض لأهل هذه الطريقة عارض يقدح في الأصل، كفعل السبب للمتجرد عن الأسباب، أو التبختر والرئاسة في الحرب، فإنّ كلامنا في مسح الرأس، وله التواضع والتكبر؛ صَرُبَ المثل به أُولَى، ليصل فهِمُّ السامع إلى المقصود مما يريد في هذه العبادة. فإن أثر ذلك الزهو إظهار الكبر في عبودية الإنسان؛ فَنَسِيانُ كبرياء ربّه عليه وعزّته -سبحانه- وَحَجَبُهُ عن ذلك، فلا يفعل ويطرح الكبرياء عن نفسه، ولا بدّ، ولا يجوز له التكبر في ذلك الموطن، لِقَدْحِهِ في الأصل.

وإن لم يؤثّر في نفسه، بل ذلك أمرٌ ظاهر في عين العدو، وهو في نفسه في ذلّته وافتقاره؛ جاز له صورة التكبر في الظاهر لقرينة الحال بحكم الموطن. فإنّه لم يؤثّر في الأصل. هكذا حكم المسح على العمامة عندنا، فاعلم ذلك.

فقد علمت حكم المسح على العمامة في الباطن؛ ما هو؟ وكذلك المسح ببعض اليد على العمامة؛ وهو إن قَدَحَ أَخَذَكَ للسبب في اعتمادك على الله بقلبك، فلا تأخذه ولا تستعمله، ما لم يؤدّ إلى ما هو أعظم منه في البعد عن الله. وإن لم يؤثّر في الاعتماد عليه، فامسح ببعض يدك، ولا حرج عليك. فإنّ طرح السبب من اليد بعض أفعال اليد، لأنّ مجموع اليد في المعنى أمور كثيرة؛ فإنّها تتصرّف تصرفات^(٢) كثيرة، مختلفات المعاني في الأمور المشروعة والأحكام، فإن لها القبض والبسط والاعتدال.

قال تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ﴾ وهو كناية عن البخل ﴿وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ﴾^(٣) وهو كناية عن السرف. وكذلك مَدَحٌ قوماً بمثل هذا، فقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا

(١) ص ٥٤

(٢) ص ٥٤ ب

(٣) [الإسراء: ٢٩]

لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا^(١) وهو العدل في الإنفاق. وكذلك قال تعالى: ﴿وَلَا تُنْفُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى الْتِهْلُكَةِ﴾^(٢) وهو هنا البخل. فنسب ذلك كله إلى الأيدي. فلهذا قلنا: "لها أفعال كثيرة"، ولولا وجود الكثرة ما صحّت البعضيّة، لأنّ الواحد لا يتبعّض.

* * *

وصل: في توقيت المسح على الرأس

بقي من تحقّق هذه المسألة التوقيت في المسح على الرأس: هل في تكراره فضيلة أم لا؟ فمن الناس من قال: "إنّه لا فضيلة فيه"، ومنهم من قال: "إنّ فيه فضيلة". وهذا يُستحبّ في جميع أفعال الوضوء في جملة أعضائه سواء. غير أنّه يقوى في بعض الأعضاء ويضعف في بعض الأعضاء. أعني التكرار. ولا خلاف في وجوب الواحدة، إذا عمّت العضو.

فأمّا مذهبنا في الأصل فلا تكرر في العالم، للاتّساع الإلهي. فمنع هذا اللفظ، ولا^(٣) منع وجود الأمثال بالتشابه الصوريّ. فنعلم قطعاً أنّ الحركات يشبه بعضها بعضاً في الصورة، وإن كانت كلّ واحدة منها ليست عين الأخرى. فمذهبنا أن ننظر حكم الشارع في ذلك؛ فإن عدّد بالأمثال، عدّدنا بالأمثال. كما نقول عقيب الصلاة: "سبحان الله" ثلاثاً وثلاثين، فمثل هذا لا نمنعه. فقد يقع التعدّد في عمل الوضوء تأكيداً لإزالة حكم الغفلات، السريعة الحكم في الإنسان. فعلى هذا يكون في التكرار فضيلة، فإن تيقّن بالحضور فلا فضيلة. فإنّ الفضل هو الزائد، وما زاد هذا المتوسّي حكماً، بوجود غفلة أو سهو فيكرّر، فلم تصحّ الزيادة.

ولكنّ الصحيح عندنا أنّ التكرار فيه فضيلة، لأنّه نور على نور، على قدر ما حدّه الشارع، المبين للأحكام. وقد ورد في الكتاب والسنة في تشبيه نور الله بالمصباح في الزجاجة في المشكاة، الآية بكماها. وقال في آخرها: ﴿نُورٌ عَلَى نُورٍ﴾^(٤) أي ورد في نورٍ على نورٍ، كالدليلين والثلاثة على المدلول الواحد. وقال رسول الله ﷺ في الوضوء على الوضوء: «نُورٌ عَلَى نُورٍ» ولا فرق بين

[١] [الفرقان: ٦٧]

[٢] [البقرة: ١٩٥]

[٣] ص ٥٥

[٤] [النور: ٣٥]

ورود الوضوء على الوضوء، وبين ورود الغرّة الثانية الواردة^(١) على الأولى في الوضوء، وتكرار العمل من العامل يوجب تكرار الثواب والتجلي. فأما في الأعضاء كلّها فالثابت التكرار، وما كان الخلاف إلا في الرأس والأذنين والرجلين، وقد أومأنا إلى ما ينبغي في ذلك.

* * *

باب

مسح الأذنين وتجديد الماء لهما

اختلف الناس في مسح الأذنين وتجديد الماء لهما. فمن قائل: إنّه ستّة، ومن قائل: إنّه فرض، ومن قائل: بتجديد الماء لهما، ومن قائل: لا يجدد لهما الماء. وهل تُفرد (الأذنان) بالمسح وحدهما، أو تُمسحان مع الرأس خاصّة، أو تُمسحان^(٢) مع الوجه خاصّة، أو يُمسح ما أقبلَ منهما مع الوجه، وما أدبرَ منهما مع الرأس، ولكلّ حالة من هذه الأحوال قائل بها.

وصل: في حكمها في الباطن:

فأما حكمها في الباطن، فإنّه عضو مستقلّ، يجب تجديد الماء له. فيُمسح باستماع القول الأحسن ولا بدّ. ويقع التفاضل في الأحسن: فتمّ حسن وأحسن، وأعلاه حسنا: ذكر الله بالقرآن، فيجمع بين الحسنين. فليس أعلى من سماع ذكر الله من القرآن^(٣). مثل كلّ آية لا يكون مدلولها إلا الله، هذا (ما) أعني بذكر الله من القرآن.

وما كلّ آي القرآن يتضمّن ذكر الله، فإنّ فيه الأحكام المشروعة، وفيه قصص الفراعنة، وحكايات أقوالهم وكفرهم. وإن كان فيه الأجر العظيم من حيث ما هو قرآن، بالإصغاء إلى القارئ إذا قرأه، أو بإصغاء الإنسان إلى نفسه إذا تلاه.

ولكنّ ذكر الله في القرآن أحسن وأتمّ من حكاية قول الكافر في الله ما لا ينبغي له، في القرآن أيضا.

(١) ص ٥٥ ب

(٢) "أو تمسحان...أو تمسحان" في ق: "أو تمسح...أو تمسح".

(٣) ص ٥٦

وأما ما أقبل من ظاهر الأذن وما أدبر؛ فهو ما ظهر من حكم ذلك الذِّكْر من القرآن وما بطن، وما أُسِرَّ منه وما أُعْلِن، وما فُهِمَّ منه وما جُمِل. فسَلِّمَ كلمات المتشابه في حقِّ الله إلى الله، فهي مما أدبر من باطن الأذن، فَتَسَلَّمَ إلى مراد الله -تعالى- فيها، حين تسمعها الأذن تُتلى. وما عُلِّمَ -كآليات المحكمات في حقِّ الله، وما تدلُّ عليه من الأكوان- فهي مما أقبل من ظاهر الأذن، فَيَعْلَمَ مراد الله بها، فيكون الحكم بحسب ما تعلَّق به العلمُ. فاعمل بحسب ما أشرنا به إليك في هذا التفصيل. والأوَّلَى أن يكون حكم الأذنين حكم المضمضة والاستنشاق والاستنثار.

* * *

باب (١)

غسل الرجلين

اعلم أنَّ صورتها في توقيت الغسل بالأعداد، صورة الرأس. وقد ذكرنا ذلك.

اتَّفَق العلماء على أنَّ الرَّجلين من أعضاء الوضوء، واختلفوا في صورة طهارتهما^(٢): هل ذلك بالغسل أو بالمسح أو بالتخيير بينهما؟ فأَيُّ شيء فَعَلَ منها، فقد سقط عنه الآخر، وأدَّى الواجب، هذا إذا لم يكن عليها خُفٌّ. ومذهبنا التخيير، والجمع أوَّلَى. وما من قول إلا وبه قائل. فالمسح بظاهر الكتاب، والغسل بالسنة، ومحمَّل الآية بالعدول عن الظاهر منها.

وصل: حكم الرَّجلين في الباطن:

وأما حكم ذلك في الباطن، فاعلم أنَّ السَّعي إلى الجماعات، وكثرة الخُطَى إلى المساجد، والثبات يوم الزحف، مما تطهر به الأقدام. فلتكن طهارتك رجليك بما ذكرناه وأمثاله، ولا تمش بالنميمة بين الناس، ﴿وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا﴾^(٣)، ﴿وَأَقْصِدْ فِي مَشْيِكَ﴾^(٤). ومن هذا ما هو فرض - أعني من هذه الأفعال - بمنزلة المرة الواحدة في غسل عضو الوضوء، الرَّجل وغيره. ومنها ما هو

(١) ص ٥٦ ب

(٢) ق: طهارتها

(٣) [الإسراء: ٣٧]

(٤) [لقمان: ١٩]

سنة^(١) - وهو ما زاد على الفرض - وهو مَشْيُكَ فيما نَدَبَكَ الشرعُ إلى السعي فيه، وما أوجبه عليك.

فالواجب عليك نقل الأقدام إلى مُصَلَّاك، والمندوب والمستحبّ والسنة -وما شئت فقل من ذلك- مثل نقل الأقدام إلى المساجد من قُرْبٍ وَبُعْدٍ، فَإِنَّ ذلك ليس بواجب. وإن كان الواجب من ذلك عند بعض الناس مسجدا لا بعينه وجماعة لا بعينها. فعلى هذا يكون غسل رجليك في الباطن من طريق المعنى.

واعلم أَنَّ الغسل يتضمّن المسح بوجهه، فَمَنْ غسل فقد اندرج المسح فيه، كاندراج نور الكواكب في نور الشمس، وَمَنْ مَسَح فلم يغسل، إِلَّا في مذهب مَنْ يرى، وَيَنْقُل عن العرب، أَنَّ المسح لغة في الغسل. فيكون من الألفاظ المترادفة. والصحيح في المعنى، في حكم الباطن، أن يستعمل المسح فيما يقتضي الخصوص من الأعمال. والغسل فيما يقتضي العموم، هذه هي الطريقة المثلى.

ولهذا ذهبنا إلى التخيير بحسب الوقت، فَإِنَّه قد يكون يسعى إلى فضيلة خاصة في حاجة معينة لشخص بعينه، فذلك بمنزلة المسح. وقد يسعى إلى الملك في حاجة تعمّ جميع الرعايا أو حاجات، فيدخل ذلك الشخص في هذا العموم، فهذا بمنزلة الغسل الذي اندرج فيه المسح.

بيان^(٢) وإتمام

وأما القراءة في قوله: ﴿وَأَرْجُلُكُمْ﴾ بفتح اللام وكسرها، من أجل حرف الواو على أن يكون عَطَفَ على المسحوخ بالخفض وعلى المغسول بالفتح، فذهبنا أَنَّ الفتح في اللام لا يخرج عن المسحوخ، فَإِنَّ هذه الواو قد تكون واو "مع"، وواو المعية تَنْصُب. تقول: "قام زيد وعمرا"، و"استوى الماء والخشبة"، و"ما أنت وقصعة من ثريد"، و"مررت بزيد وعمرا"، تريد مع عمرو. وكذلك مَنْ قرأ: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلُكُمْ﴾^(٣) بفتح اللام.

فحجة من يقول بالمسح في هذه الآية أقوى، لأنه يشارك القائل بالغسل، في الدلالة التي

(١) ص ٥٧

(٢) ص ٥٧ ب

(٣) [المائدة: ٦]

اعتبرها: وهي فتح اللام. ولم يشاركه من يقول بالغسل في خفض اللام. فمن أصحابنا من يرجح الخاص على العام، ومنهم من يرجح العام على الخاص، كل ذلك مطلقا.

ومذهبنا نحن على غير ذلك؛ إنما نمشي مع الحق بحكم الحال: فنعمم حيث عمم، ونخصص حيث خصص، ولا نُحدث حكما. فإنه من أحدث حكما فقد أحدث في نفسه ربويّة، ومن أحدث في نفسه ربويّة فقد انتقص من عبودته بقدر تلك المسألة، وإذا انتقص من عبودته، بقدر ذلك، ينقص من تجلّي الحقّ له، وإذا انتقص من تجلّي الحقّ له انتقص علمه برّبّه^(١)، وإذا انتقص علمه برّبّه، جمل منه عنه بقدر ما نقصه. فإن ظهر لذلك الذي نقصه، حكم في العالم أو في عالمه؛ لم يعرفه. فلهذا كان مذهبنا أن لا نحدث حكما جملة واحدة.

باب

في ترتيب أفعال الوضوء

اختلف العلماء في ترتيب أفعال الوضوء على ما ورد في نسق الآية. فمن قائل بوجوب الترتيب، ومن قائل بعدم وجوبه. وهذا في الأفعال المفروضة. وأمّا في ترتيب الأفعال المفروضة مع الأفعال المسنونة فاختلافهم في ذلك بين ستّة واستحباب.

وصل: في حكم ذلك في الباطن:

وأمّا حكم ذلك في الباطن فلا ترتيب، إنما تفعل^(٢) من^(٣) ذلك بحسب ما تعيّن عليك في الوقت. فإن تعيّن عليك ما يناسب رأسك فعلت به وبدأت به، وكذلك ما بقي، وسواء كان ذلك في السنن من الأفعال، أو الفرائض، فالحكم للوقت.

(١) ص ٥٨

(٢) ق: فعل

(٣) ق: "في" وكتبت "من" فوقها بقلم الأصل.

باب

في الموالاة في الوضوء

فمن ^(١) قائل: إنّ الموالاة فرض مع الذّكر وعدم العذر، ساقط مع النسيان ومع الذّكر عند العذر، ما لم يتفاحش التفاوت. ومن قائل: إنّ الموالاة ليست بواجبة. وهذا كلّ من حقيقة في نسق الآية. فقد يُعطف بالواو في الأشياء المتلاحقة على الفور، وقد يُعطف بها الأشياء المتراخية، وقد يُعطف بها ويكون الفعلان معا. وهذا لا يسوغ في الوضوء، إلّا أن ينغمس في نهر، أو يصبّ عليه أشخاص الماء في حال واحدة لكلّ عضو.

وصل: الموالاة في الباطن:

ومذهبنا في حكم الموالاة في الباطن إنّها ليست بواجبة، وذلك مثل الترتيب سواء. فإنّا نفعل من ذلك بحسب ما يقتضيه الوقت. وقد ذكرنا نظير هذه المسألة في رسالة "الأنوار فيما يمنح صاحب الخلوة من الأسرار".

فأعمالنا في هذه الطريق، بحسب حكم الوقت، وما يعطي. فإنّ الإنسان قد كتبت عليه الغفلات، فلا تتمكن له مع ذلك الموالاة، ولكن ساعة وساعة. فليس في مقدور البشر مراقبة الله في السرّ والعلن مع الأنفاس. فالموالاة على العموم لا تحصل، إلّا أنّه يبذل المجهود من نفسه في الاستحضار والمراقبة في جميع أفعاله.

قال تعالى: ﴿الَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ دَائِمُونَ﴾ ^(٢) والمراد بها أنّه كلّما جاء وقتها فعلوها، وإن كان بين الصلاتين أمور. فلهذا حصل الدوام في فعل خاص ^(٣)، مربوط بأوقات متباينة. وأمّا مع استصحاب الأنفاس، فذلك من خصائص الملاء الأعلى، الذين ﴿يُسَبِّحُونَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لَا يَفْترُونَ﴾ ^(٤). فهذه هي الموالاة، وإن حصلت لبعض رجال الله، فنادر الوقوع.

وأما قول عائشة: «كان رسول الله ﷺ يذكر الله على كلّ أحيانه» فإن كان نقلته عن رسول

(١) ص ٥٨ ب

(٢) [المعارج: ٢٣]

(٣) ص ٥٩

(٤) [الأنبياء: ٢٠]

الله ﷻ فلا نشك فيه، وإن كانت أرادت بذلك أنّ أفعاله الظاهرة كلّها ما وقع منه مباح قطّ، وأنه لم يزل في واجبٍ أو مندوب فذلك ممكن. وهو ظاهر من مرتبته. فإنّه معلّم أمّته بحركاته وسكناته للاقتداء، فهو ذاكر على الدوام. وأمّا باطنه ﷻ فلا علم لها به إلّا بإخباره ﷻ ومع هذا يتصوّر تحصيله عندنا مع التصرّف في المباح، مع حضوره فيه أنّه مباح. وكذا إذا أحضر حكم الشرع، في جميع حركاته وسكناته، بهذه المثابة. فيكون من حصّل الموالاة في عبادته.

اتهى الجزء الحادي والثلاثون، يتلوّه في الجزء الثاني والثلاثين.^(١)

(١) أسفل المتن: "سمع جميع هذا الجزء وإلى البلاغ بخط القارئ في الجزء الذي يليه على مصنفة الإمام العالم العارف محيي الدين شيخ الإسلام أبي عبد الله محمد بن علي بن العربي بقراءة الإمام أبي الحسن علي بن المظفر النشبي: أبو المعالي محمد وأبو سعد محمد -ابن المصنف- وإسماعيل بن سودكين النوري، وابن أخته يوسف بن درباس بن يوسف الحميدي، وأبو بكر بن سليمان الحموي، وابناه عبد الواحد وأحمد، ومحمد بن عبد الواحد المذكور، وعبد العزيز بن عبد القوي بن الجباب، والحسين بن إبراهيم الإربلي، ونصر الله بن أبي العز بن الصفار، ويوسف بن عبد اللطيف البغدادي، ومحمد بن يرقش المعظمي، ويعقوب بن معاذ الوري، وأبو بكر بن محمد البلخي، ويونس بن عثمان الدمشقي، وأحمد بن أبي الهيجاء، وعمران بن محمد بن عمران، ومحمد بن علي المطرز، وعيسى بن عبد الله الحموي، وعلي بن محمود، وأحمد بن محمد -الحنفيان-، وإبراهيم بن محمد القرطبي، وأحمد بن عبد الرحيم بن بيان، وأبو القاسم بن أبي الفتح الحريري، وعبد الله بن محمد بن أحمد اللخمي، ومحمد بن علي بن حسين الخلاطي، ويحيى بن إسماعيل الملقط، وعيسى بن إسحاق الهذلي، وحسين بن محمد الموصلي، وأبو بكر بن يونس بن الخلال، ومحمد بن نصر الله بن هلال، وعلي بن أبي الغنائم الغسال، ومحمد بن أحمد بن زرافعة، وإبراهيم بن علي بن أحمد السنجاري، وكاتب السماع إبراهيم بن عمر بن عبد العزيز القرشي. وسمع من موضع اسمه إلى البلاغ في الجزء الآخر: عمران بن حبيش بن علي، وذلك في الرابع والعشرين من شهر ربيع الآخر سنة ثلاث وثلاثين وستائة، بمنزل المصنف بدمشق، والحمد لله وصلواته على محمد وآله وصحبه".

الجزء الثاني والثلاثون^(١)

بسم الله الرحمن الرحيم^(٢)

باب

في المسح على الخفين

أمّا المسح على الخفين، فاختلف علماء الشريعة فيه. فمن قائل بجوازه على الإطلاق. ومن قائل بمنع جوازه على الإطلاق، كابن عباس، ورواية عن مالك. ومن قائل بجواز المسح عليهما في السفر دون الحضر.

وصل: في حكم الباطن فيه:

فأمّا حكم الباطن في المسح على الخفين، فاعلم أنّه أمر يعرض للشخص، يشقُّ على مَنْ عرض له انتزاعه، كما يشقُّ انتزاع الحفّ على لابس، فانتقل حكم الطهارة إليه فمسح عليه.

ولمّا كانت الطهارة تنزيهاً، وكان الحقُّ هو الذي يقصده المنزّه بالتنزيه كما قال تعالى: ﴿سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾^(٣)، والعزّة (هي) المنع، فذكر أنّه امتنع ذاتّه، أن تكون محلاً لما وصفه به الملحدون.

فالحقُّ منزّه الذات لنفسه، ما تنزّه بتنزيه عبده إياه. فتنزيه العلماء بالله الحقّ سبحانه، إنما هو علمٌ لا عمل. إذ لو كان التنزيه من الخلق إلَهُهم عملاً، لكان الله^(٤)، الذي هو المنزّه - سبحانه - محلاً لأثر هذا العمل. فتفطن لهذه الإشارة، فإنّها في غاية اللطف والحسن.

فهو - سبحانه - لا يقبل تنزيه عباده، من حيث أنّهم عاملون. فإنّه لا يرى التنزيه عملاً إلّا الجاهل من العباد، فإنّ العالم يراه علماً، وإذا تكلم به إنما تكلم به على جملة التعريف، بما هو الأمر عليه في نفسه، الذي هو قوله وذكره. فأثر عمله إنما هو في علمه بتنزيه خالقه، فأخرجه بالقول

(١) العنوان ص ٥٩ ب

(٢) السلسلة ص ٦٠

(٣) [الصفات: ١٨٠]

(٤) ص ٦٠ ب

والذِّكْر من القوَّة إلى الفعل. فرمّا أثر ذلك في نفوس السامعين، ممن كان لا يعتقد في الله أنّه بذلك النعت من التنزيه.

فالعبد حجابٌ على الحقّ. فإنّ ظاهر الآثار إنّما تُدرك في العموم، وتُنسب للأسباب التي وضعها الحقّ. ولهذا يقول العبد: فعلتُ وصنعتُ وصمّتُ وصلّيتُ، ويضيف إلى نفسه جميع أفعاله كلّها، لحجابه عن خالقها فيه، ومنه- ومجرىها.

فكما صار الحفّ حجاباً بين المتوضّئ وبين إيصال الوضوء إلى الرّجل، وانتقل حكم الطهارة إلى الحفّ؛ كذلك تنزيه الإنسان خالقهُ، وهو الطهارة والتقديس، لمّا لم يتمكّن في نفس الأمر إيصال أثر^(١) ذلك التنزيه إلى الحقّ، لأنّه مُنزّه لذاته، انتقل حكم أثر ذلك التنزيه إلى الإنسان المنزّه؛ الذي هو^(٢) حجاب على خالقه؛ من حيث أنّ للتنزيه العمليّ أثراً في المنزّه، وقبّله الإنسان كما قبّل الحفّ الطهارة بالمسح المشروع. فيكون العبد هو الذي نزّه نفسه عن الجهل الذي قام بنفس الجاهل الذي نسب إلى الحقّ ما لا يليق به ولا تقبله ذاته.

يقول الله في الخبر الصحيح، إنّ رجُلُ العبد التي يسعى بها. والحسّ إنّما يُبصر العبد يسعى برجله. فلمّا لبس الحفّ -وهو عين ذات العبد- انتقل حكم الطهارة إليه «إنما هي أعمالكم تُردُّ عليكم» فتعلّق الحكم (هو) الحفّ.

ومن هذا الباب كان جواز المسح على الإطلاق، سفراً وحضراً. فالحضّر منه هو التنزيه الذي يعود عليك، فتقول: "سبحاني" في هذه الحالة، كما نُقل عن رجال الله. فكان مشهدٌ من قال: "سبحاني" هذا المقام الذي ذكرناه.

والسفر هو التنزيه الذي ينتقل من تلقّظك به في التعليم إلى سمع المتعلّم السامع، فيؤثّر في نفس السامع حصول ذلك العلم، فيتطهّر^(٣) محلّه من الجهل الذي كان عليه في تلك المسألة. هذا القدر من انتقاله من العالم المعلّم إلى المتعلّم يسمّى سفراً، لأنّه أسفر له بهذا التعليم بما هو الأمر عليه، فطهّر محلّه.

(١) ثابتة في الهامش بقلم الأصل

(٢) ص ٦١

(٣) ق: فتطهر

ومن هذا الباب أيضا، أنَّ لباس الحَفِّ وما في معناه، من جرموق وجورب مما^(١) يُلبس وَيَسْتَر حَدَّ الوضوء من الرَّجل عرفا وعادة. وَلَمَّا كان من أسماء الرَّجل في اللسان، القدمُ. كان هذا مما يَقْوِي القدمية في القدم، إذ كان القدم يقال في اللسان بالاشتراك؛ إذ هو عبارة عن الثبوت. يقال: لفلان في هذا الأمر سابقة قدم. يريد أنَّ له أساسا ثابتا قديما في هذا الأمر، كما يقال في الرَّجل بالاشتراك أيضا -أعني إطلاق هذه اللفظة في اللسان- يقال: رجل من جراد؛ أي قطعة وجماعة من جراد.

فإذا قال قائل: إنَّ الرَّجل تسخن بالحَفِّ، يُعلم قطعا أنَّه يريد العضو الخاص المعروف. فقارئ الأحوال ودلالات الألفاظ بالصفات تُعَيَّن^(٢) ما كان مبهما بالاشتراك. فانتقل حكم الطهارة إلى الحَفِّ بعد ما كان متعلقها الرَّجل. ولكن إذا كان ملبوسا فيطهر مما يمكن أن يتعلّق به مما يمنع من ذلك حكما وعينا.

وكذلك لما نُسِب القدم إلى الله -تعالى- في حديث: «يضع الجَبَّار فيها قدمه» ربما وقع في نفس بعض العقلاء، أنَّ نسبة القدم إلى الله -تعالى- ما هو على حَدِّ ما يُنسب إلى الإنسان، أو لكلِّ ذي رِجل وقدم. وأنَّ المراد به مثلا -أمر آخر، وغفلوا عن أقدام المتجسِّدين من الأرواح. فأزال الله سبحانه -هذا التوهّم من القائل به، بما نُسب إلى نفسه من الهرولة التي هي الإسراع في المشي، مع تقدّم وصف القدم. فألحق بمن يمشي على رجلين، لا بمن يمشي^(٣) على البطن، مع التحقق بـ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾^(٤) لا بدّ من ذلك.

فلا نَصِفُه ولا ننسب إليه إلّا ما نسبته إلى نفسه أو وصف نفسه به. فما نسب الهرولة إليه إلّا لِيُعْلَمَ أنَّه أراد القدم الذي يقبل صفة السعي، وحكمه على ما يليق بجلاله، لأنَّه المجهول الذي لا يُعرف. ولا يقال: هو^(٥) النكرة التي لا تتعرّف، قال -تعالى-: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ﴾^(٦).

(١) ص ٦١ ب

(٢) بما كانت في ق: يعين

(٣) ص ٦٢

(٤) [الشورى: ١١]

(٥) "لا يقال هو" ثابتة في الهامش بقلم الأصل.

(٦) [طه: ١١٠]

وما نقول^(١): أراد بنسبة القدم ما عيّنته المنزهة على زعمها، واقتصرت عليه. فجاء بالهرولة لإثبات القدمية، وأقامه مقام الخُفِّ للقدم، في إزالة الاشتراك المتوهم. فانتقل التنزيه إلى الهرولة من القدم. وقد كان القائل بالتنزيه مشتغلا بتنزيه القدم، فلما جاءت الهرولة، انتقل التنزيه إليها. كما انتقل حكم طهارة القدم إلى الخُفِّ. فنزه العبد ربّه عن الهرولة المعتادة في العُرف، وأنها على حسب ما يليق بجلاله سبحانه. فإنه لا يقدر أن لا يصفه بها، إذ كان الحقُّ أعلم بنفسه. وقد أثبت لنفسه هذه الصفة. فمن ردّ نسبتها إليه، فليس بمؤمن. ولكنّ الذي يجب عليه؛ أن يردّ العلم بها إلى الله. أعني علم النسبة.

وأما معقولية الهرولة، فما خاطب أهل اللسان إلّا بما يعقلونه. فالهرولة معقولة، وصورة النسبة مجهولة. وكذلك جميع ما وُصف به نفسه، مما توصف به المحدثات.

وليس الغرض مما ذكرنا إلّا جواز انتقال الطهارة^(٢) من محلّ إلى محلّ آخر، بضربٍ من المناسبة والشبه. وإنما قلنا بالجواز لا بالوجوب، فإنّ الوجوب يناقض الجواز. ولصاحب الخُفِّ أن يجرد حُفّه، ويغسل رجليه شرعا، أو يمسحها بالماء على ما يقتضيه مذهبه في ذلك، ولا مانع له من ذلك. وكذلك هذا العاقل: قد يبقى على تنزيهه للقدم، ولا ينتقل إلى الهرولة. ويزيلها عن هذه القدم بحكم ما يسبق إلى الفهم، إذا بين أنّ القدم ما تُشبه نسبتها إلى الحقّ نسبة أقدامنا إلينا من كلّ الوجوه. فلهذا لم يتعلّق الوجوب بالمسح، وكان حكمه الجواز.

* * *

وَصَلَّى

(من أجازة سفر ومنعه في الحضر)

وأما من أجازة سفر ومنعه في الحضر؛ فذلك إذا كان التنزيه عملا، فلا أثر له إلّا في المتعلّم السامع القابل. فيسافر التنزيه من العالم المعلّم إلى المتعلّم على راحلة التلفّظ والكلام بعبارة أو إشارة من المعلّم إلى المتعلّم.

(١) ثابتة في الهامش بقلم الأصل.

(٢) ص ٦٢ ب

وَضَلَّ

(من منع جوازه على الإطلاق)

وأما من منع جوازه على الإطلاق، فإنَّ حقيقة التنزيه إنما هي لله سبحانه، فإنَّه المنزَّه لذاته. والعبد لا يكون منزَّها أبدا ولا يصحَّ، وإن تنزَّه عن شيء ما، لم يتنزَّه عن شيء آخر. فمن حقيقته أنَّه^(١) لا يقبل التنزيه على الإطلاق. وإذا كان بهذه الصفة لا يجوز تنزيهه، فإنَّه خلاف العلم. والأمور العارضة لا أثر لها في الحقائق، فإنَّ قبول العبد لآثار التنزيه، يدلُّ على عدم التنزيه عن قبول الآثار فيه. فهذا وجهُ منع جواز المسح على الخفِّ، وما في معناه على الإطلاق إن فهمت.

* * *

وَضَلَّ وَتَمِيمَ

(الإشارة بالخفَّين)

وأما الإشارة بالخفَّين؛ فإنَّ المراد بهما النشاطان: نشأة الجسم ونشأة الروح. ولكلَّ نشأة ما يليق بها من الطهارة فافهم.

بَابُ

تحديد محلِّ المسح من الخفِّ وما في معناه

اختلف علماء الشريعة في تحديد المسح على الخفِّ. فمن قائل: إنَّ القدر الواجب من ذلك مسحُ أعلى الخفِّ، وما زاد على ذلك فمستحبُّ، وهو مسح أسفل الخفِّ. يقول عليُّ بن أبي طالب عليه السلام: «لو كان الدين بالرأي لكان أسفل الخفِّ أولى بالمسح من أعلاه، وقد رأيتُ رسول الله ﷺ يمسح أعلى الخفِّ».

ومن قائل بوجوب مسح ظهورهما وبطونهما. ومن قائل بوجوب مسح^(٢) ظهورهما فقط، ولا يستحبُّ صاحب هذا القول مسحَ بطونهما. ومن قائل: إنَّ الواجب مسحُ باطن الخفِّ، ومسح الأعلى مستحبُّ. وهو قول أشهب.

(١) ص ٦٣
(٢) ص ٦٣ ب

وصل: في حكم الباطن في ذلك:

اعلم أنّ التنزيه المعبر عنه هنا بطهارة المسح، متعلّقه إمّا الحقّ كما قدّمنا، وإمّا العبد الذي نزّهه. والقسمة منحصرة: فما تَمَّ إلّا عبدٌ وربّ، وخالق ومخلوق. ولنا في هذه المسألة لفظة أعلى وأسفل. وصفة العلوّ لله -تعالى- لأنّه رفيع الدرجات لذاته، قال -تعالى-: ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾^(١) وما في القرآن أقرب نسبة إلى مسح أعلى الخفّ من هذه الآية، والسفل لنا.

وكذلك أيضا ظاهر الخفّ وباطنه، أعنى هاتين اللفظتين. قد يكون الحقّ له حكم الظاهر والباطن، وقد يكون حكم الظاهر له في خرق العوائد، وحكم الباطن له في نفس العوائد، وهي أكثر الآيات الدالّة على الله لقوم يعقلون.

فتارة يعلّق التنزيه بالأعلى ﷻ حقيقة، وهو حدّ الواجب من ذلك. ويستحبّ إطلاق التنزيه على العبد، من حيث إنّ عمله لذلك يعود عليه. وهذا على مذهب من يرى أنّ الواجب مسح أعلى الخفّ ويستحبّ مسح أسفله^(٢).

وتارة يعلّق التنزيه بالحقّ -سبحانه- ظاهرا وباطنا، وهو الذي لا يرى في الوجود إلّا الله، لغلبة سلطان المشاهدة والتجليات عليه. فيرى الحقّ ظاهرا وباطنا، فلا يقع منه تنزيه إلّا على الحقّ سبحانه. والتنزيه نسبة عدميّة لا وجوديّة، وهو الذي يوجب مسح ظهور الخفّين وبطونهما.

وتارة يعلّق التنزيه بالله -تعالى- لكمالهِ في ذاته، ولا يستحبّ تنزيه الخلق للنقص الذاتي، الذي هو له. فيقع في الكذب إن نزّهه. فيرى أنّه لو تنزّه الممكن يوما ما من جهة ما، لصفة كمال هو عليها، لكان من حيث تلك الصفة غنيّا عن الله، ومقاوما له. ومُحال على الخلق أن يكونوا على صفة، يكون لهم بها الغنى عن الله. فإنّهم من جميع الوجوه، فقراء إلى الله، ﴿وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾^(٣). فمنع من استحباب مسح أسفل الخفّ، وقال: ما تَمَّ منزّه إلّا الله العليّ الظاهر إلى عباده بنعوت الجلال. وهذا كما قلنا مذهب من يرى مسح أعلى الخفّ، ولا يستحبّ مسح

[١] (الأعلى: ١)

[٢] ص ٦٤

[٣] (فاطر: ١٥)

أسفله.

وتارة يعلّق التنزيه، أعني وجوبه، من اسمه الباطن. ويقول: إنّ الباطن محلّ يبعد العثور على ما يستحقّه من نعوت الجلال لبطونه، فيكون الواجب تنزيه الحقّ في اسمه الباطن، من أثر الحجاب الذي حكّم عليه، أن يكون باطنا لا يُدرك. والله^(١) أعلى وأجلّ أن يحوطه حجاب، فوجب تنزيهه من حيث اسمه الباطن. فهذا وجهٌ من أوجب مسح الباطن من الحفّ كأشهب، واستحبّ مسح أعلاه، وهو الاسم الظاهر. فيقول: "وأستحبّ تنزيه الحقّ في اسمه الظاهر؛ وهو تجلّيه في الصورة لعباده". فينزّهه عن التقييد بها، ولكنّ التنزيه الذي لا يخرج عن العلم، أنّه عين تلك الصورة. فإنّه أعلم بنفسه من العقل به، ومن كلّ عالمٍ سيّواه به. وقد قال عن نفسه إنّّه هو الذي تجلّى^(٢) لعباده في تلك الصورة كما ذكره مسلم في صحيحه.

فيكون تنزيهه عند ذلك، أنّه لا يتقيّد بصورة، أي لا تقيّده صورة. بل يتجلّى في أيّ صورة يظهر بها لعباده. ومن هذه الحقيقة التي هو عليها في نفسه، ذكر لنا في خَلْقنا، بعد تسويتنا وتعديلنا؛ في أيّ صورة ما شاء ركبنا. كما أنّه في أيّ صورة شاء تجلّى لعباده. وهنا سرُّ إلهيّ نبّهك عليه لتعرفه به. فنزّهه صاحبُ هذا المذهب في ظهوره استجابا عن دوام التجلّي في تلك الصورة بالإقامة فيها في عينك، فافهم. فهذا حكم الباطن في تحديد المحلّ.

باب

في نوع محلّ المسح، وهو^(٣) ما يُستترّ به الرّجل من خُفٍّ أو جورب

اعلم أنّ القائلين بالمسح على الحفّين متفقون على المسح عليهما بلا شكّ، واختلفوا في المسح على الجوربين. فمن قائلٍ بالمنع على الإطلاق، ومن قائلٍ بالجواز على الإطلاق، ومن قائلٍ بالجواز إذا كان على صفة خاصّة. فإنّما أن يكون من الكثافة والشخانة بحيث أن لا يصل ماء المسح إلى الرّجل، أو يكون مبطنًا بجلد يجوز المشي فيه؛ أي يمكن المشي فيه.

وصل: حكمه في الباطن:

(١) ص ٦٤ ب

(٢) س، هـ: يتجلّى

(٣) ص ٦٥

فأما حكم الباطن في ذلك، فقد تقدّم في الحفّ، وبقي حكم الجورب. فالمقرّر أنّ الجورب مثل الحفّ في الصفة الحجابيّة، فإنّ العبد حجابٌ دون خالقه. ولهذا ورد: «مَنْ عَرَفَ نَفْسَهُ عَرَفَ رَبَّهُ» فإنّه الدليل عليه. والدليل والمدلول، وإن ارتبطا بالوجه الخاص، فهما ضِدّان لا يجتمعان.

وقد قلنا فيما تقدّم: إنّ الحفّ هو أدلُّ على الرّجل في إزالة الاشتراك، من لفظة الرّجل التي تطلق عليه، وكذلك الهرولة. وقد مضى ذلك، إلّا أنّ الجورب، وإن ستر الرّجل، لا يقوى قوّة الحفّ، للتخلّل الذي فيه؛ فإنّ الماء ينفذه ويتخلّل مسامّه سريعا^(١)، والحفّ ليس كذلك.

وحكمه في الباطن: إنّ من العباد، عباد الله، مَنْ يكون في الدلالة على الله أقوى من غيره. فهو بمنزلة الجورب، كما ثبت في الأثر عن الله في صفة أولياء الله. حدّثني غير واحد عمّن حدّثه يبلغ به النبيّ ﷺ أنّه قيل لرسول الله ﷺ: «يا رسول الله؛ مَنْ أولياء الله؟ فقال رسول الله ﷺ: الذين إذا رُؤوا ذُكر الله» ذكره الحافظ أبو نعيم في كتاب "حلية الأولياء" له.

وذلك لما قلناه: مما يرى عليهم من قوّة الدلالة على الله -تعالى- من الاستهتار بذكره -سبحانه- وما هم عليه من الذلّة والطاعة والافتقار مع الأنفاس إلى الله. فإذا أراد الناس أن ينزّهوهم، لم يتمكن لهم تنزيههم إلّا بتنزيه الله. فإنّهم ما يذكرونهم إلّا بالله، لما تعطيهم أحوالهم الصادقة مع الله.

فإن كان الحفّ مبطنًا بجلد، فهو "الملامئي" الذي يستر نفسه وحاله مع الله، عن العالم السفليّ، أن يدركوا مرتبة ولايته عند الله. كما يستتر الجورب عن الأرض، أن تدركه وتصيبه، بالجلد الذي حال بين الأرض وبينه. وهو الصفة التي استتر بها هذا "الملامئي" من المباحات عن العالم الأسفل المحجوب. فلم يدركوا منه إلّا تلك الصفة التي^(٢) لم يميّز بها عن عامّة المؤمنين، وهو من خلف تلك الصفة، في مقام الولاية مع الله. وبقي أعلى الجورب من جانب الأعلى، مع الله -سبحانه- بلا حائل بينه وبين ربّه ﷻ.

وقد فتحتُ لك باب الاعتبار شرعا، وهو الجواز من الصورة التي ظهر حكمها في الحسّ،

(١) ص ٦٥ ب

(٢) ص ٦٦

إلى ما يناسبه في ذاتك، أو في جناب الحقّ مما يدلّ على الحقّ، هذا معنى الاعتبار: فإنّه من عبّرت الوادي إذا قطعتّه وجُرّزته.

باب

في صفة المسح عليه

أجمع مَنْ يقول بجواز المسح (على الرّجلين) على جواز المسح على الحفّ الصحيح. واختلفوا في المُنْخَرِق. فمن قائلٍ بجوازه إذا كان الخرق يسيرا من غير حدٍّ، ومن قائل بتحديد الخرق اليسير بثلاثة أصابع، ومن قائل بجوازه ما دام ينطلق عليه اسم الحفّ، وإن تفاحش خرقه، وهو الأوجه عندني. ومن قائل بمنع المسح إذا كان الخرق في مقدّم الحفّ وإن كان يسيرا.

والذي أقول به: إنّ هذه المسألة لا أصل لها ولا نصّ فيها في كتاب ولا سنّة، فكان الأوّل إهمالها وأن لا نشتغل بها. فإنّ الحقّ في ذلك، إذ وقد وقع في ذلك من الخلاف بين^(١) علماء الشريعة، ما أحوجنا إلى الكلام فيها، (نقول) وإنّ الحقّ في ذلك عندنا إنّما هو مع مَنْ قال: يجوز ما دام يسمّى خفّاً.

وصل: في حكم الباطن في ذلك:

وهو أن نقول: إنّما سمّي الحفّ خفّاً من الخفاء، لأنّه يستر الرّجل مطلقاً. فإذا انخرق وظهر من الرّجل شيء مسح على ما ظهر منه، ومسح على الحفّ، وذلك ما دام يسمّى خفّاً لا بدّ من هذا الشرط. وفيه سرّ عجيب للفظن المصيب؛ أنّ الخافي هو الظاهر أيضاً، يقول امرؤ القيس:

خَفَاهُنَّ مِنْ أَنْفَاقِهِنَّ^(٢)

أي أبرزهنّ وأظهرهنّ.

وإنما قلنا بمسح ما ظهر؛ لأنّا قد أمرنا في كتاب الله بمسح الأرجل، فإذا ظهر مسحناه. وأمّا في الباطن فظاهر الشريعة سنّ على حقيقة حكم التوحيد، بنسبة كلّ شيء إلى الله. فالطهارة في

(١) ص ٦٦ ب

خَفَاهُنَّ وَدَقَّ مِنْ عَشِيٍّ مُجَلَّبٍ
٣٠٤

(٢) من بيت لامرئ القيس: خَفَاهُنَّ مِنْ أَنْفَاقِهِنَّ كَأَنَّمَا

الشرعية متعلّقةا: وهي أن تُصَحِّبَ التوحيدَ، بأن تراها حُكْمَ الله في خلقه، لا حكم المخلوق، مثل السياسات الحِكْمِيَّة.

فالشرعُ حُكْمُ الله، لا حُكْمُ العقل كما يراه بعضهم. فطهارةُ الشريعة رؤيتها من الله الواحد الحق. ولهذا لا ينبغي لنا أن نطعن في حكم مجتهد: لأنَّ الشرع الذي هو حكم الله، قد قرّر ذلك الحكم؛ فهو شرع الله بتقريره إياه. وهي مسألة يقع في محظورها أصحاب^(١) المذاهب كلّهم، لعدم استحضارهم لما نَبَّهنا عليه، مع كونهم عالمين به، ولكنهم غفلوا عن استحضاره، فأساءوا الأدب مع الله في ذلك، حين فاز بذلك الأدباء من عباد الله. فمن خطأً مجتهدا بعينه، فقد خطأ الحق فيما قرّره حكما.

فإذا انخرق الشرعُ، فظهر في مسألةٍ ما، حكمٌ من أحكام التوحيد، مما يزيل^(٢) حكم الشرع مطلقا. انتقل الحكم، لطهارة ذلك التوحيد المؤثّر في إزالة حكم الشريعة. كمن ينسب الأفعال كلّها إلى الله من جميع الوجوه، فلا يبالي فيما يظهر عليه من مخالفة أو موافقة. فمثل هذا التوحيد يجب التنزيه منه: لظهور هذا الأثر، فإنّه خرّق للشرعية ورفع لحكم الله. كما لا يجوز المسح مع زوال اسم الخفّ. فإن كان الخرق يبغي اسم الشريعة^(٣) عليه، كان الحكم كما قرّرناه من المسح على الخفّ، ومسح ما ظهر من الرجل. وهو أن يبيّن في ذلك التوحيد المعين في هذه المسألة الوجه المشروع، وهو أن يقول^(٤): ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾^(٥) فالأعمال خلق لله، مع كونها منسوبة إلينا. فلم ينسبها إليه^(٦) من جميع الوجوه. فلم يؤثّر في المسح، ويكون الحكم في ذلك كما قرّرناه.

وأهل طريقنا اختلفوا في هذه المسألة، اختلافا كثيرا^(٧)، على صورة ما اختلف فيه أهل المسح على الخفّ سواء. فأما من حدّه بثلاثة أصابع فراعى ظهور التوحيد في ثلاث منازل، وهو حكم الشرع في الإنسان: في معناه، وفي حسّه، وفي خياله. فإذا عمّ التوحيد هذه الثلاثة، لم يجوز

(١) ص ٦٧

(٢) ق: تزيل

(٣) كتب فوقها: "الخف" بقلم الأصل، مع بقاء كلمة "الشرعية" كما هي.

(٤) ق، ه: نقول

(٥) [الصافات: ٩٦]

(٦) من س فقط

(٧) ص ٦٧ ب

الأخذ به، وانتقل (الحكم) إلى مسح الرجل أو غسله. كما ينتقل تنزيه الإنسان نفسه عن مثل هذا التوحيد، حيث أزال حكم الشرع منه، فحكمه^(١) حكم من زال عنه اسم الحَقِّ.

* * *

باب

في توقيت المسح

(اختُلف في ذلك) فمن قائل بالتوقيت فيه ثلاثة أيّام ولياليهنّ للمسافر، ويوما وليلة للمقيم. ومن قائل: بأن لا توقيت، ولمسح ما بدا له، ما لم يُقَمَّ مانع كالجنابة.

وصل: حكمه في الباطن:

فأمّا الحكم في ذلك في الباطن، على مذهب القائل بالتوقيت؛ فقد قرّرنا في المسح على الحَقِّ، في باب العالم والمتعلّم، أنّ ذلك سفر، حيث انتقل الأمر من المعلّم إلى المتعلّم. وقد «كان رسول الله ﷺ إذا علّم الناس شرائعهم»^(٢) كرّر الكلمة ثلاث مرّات، حتى تُفهم عنه. «لأنّه مأمور بالبيان والإبلاغ. هذا معنى مسح المسافر ثلاثا.

وأما توقيت الحاضر بيوم وليلة، فإنّه ليس له في نفسه إلّا قيام ذلك الأمر، فيعلمه فلا يعيد عليه لنفسه، لأنّه قد ظهر له وهو من نفسه على يقين، وما هو على يقين من قبول غيره لذلك عند التعليم. فيكرّره ثلاث مرّات، ليتيقّن أن قد فهم عنه.

ومن لم يقل بالتحديد، نظر إلى فطر المتعلّمين؛ فمنهم من يفهم بأوّل مرّة، ومنهم من لا يفهم إلّا بعد تفصيل وتكرار المرّة بعد المرّة، حتى يفهم، فلا يوقّت عددا بعينه في حال تعليمه غيره الذي هو بمنزلة السفر ولا ينظره في نفسه الذي هو بمنزلة الحَضَر. فإنّه في نفسه قد يمكن أن يتصوّر فيما ظهر له أنّه ربما يكون شبهة؛ فيحقّق النظر فيه مرارا؛ فلا توقيت.

وأما حكم الجنابة في إزالة الحَقِّ، فالجنابة هي الغُربة، والجَنِيب (هو) الغريب. فإذا وقع في القلب أمرٌ غريب يقدر في الشرع، جرّد النظر في ذلك بالعقل، دون الاستدلال بالشرع. مثل

(١) ق، ه: حكم

(٢) ص ٦٨

أن يخطر له خاطر "البرهمي" المنكر للشرعية، فلا يقبل دليل الشرع على إبطال هذا القول الذي خطر له؛ فإنه محلّ النزاع. فلا بدّ أن^(١) ينزع من الاستدلال بالشرع، إلى الاستدلال بما تعطيه أدلة النظر. وسواء وقع ذلك له كالحضر أو لغيره كالسفر. كما أنّ الجنب، سواء كان مسافراً أو حاضراً، لا بدّ من إزالة الخُفّ.

* * *

باب

في شرط المسح على الخفين

فمن قائل: إنّ من شرط المسح أن تكون الرجلان طاهرتين بطهر الوضوء، ومن قائل: إنّّه ليس من شرطه إلّا طهارتهما من النجاسة. وبه أقول. والقول الأوّل أحوط. وشرط آخر؛ (وهو) أن لا يكون خُفّ على خُفّ. فمن قائل بجواز المسح عليهما، وبه أقول. ومن قائل بالمنع. وهكذا حكم الجرّموق.

وصل: في حكم الباطن في ذلك:

وأما حكم الباطن في ذلك؛ فإنّ الطهر المعقول في الباطن هو التنزيه كما قرّرناه عقلاً وشرعاً. وهذه الطهارة الخاصّة للرجلين طهارة شرعيّة، وقد وصف نفسه -تعالى- بأنّ له الهرولة، لمن أقبل إليه يسعى. والسعي والهرولة من صفات الأرجل. فمن نَزّه الحقّ عن الهرولة، فقد أكذب الحقّ فيما وصف به نفسه، وإن كان العقل لا يقبل من حيث دليله^(٢) هذه النسبة إليه -تعالى- والإيمان يقبلها، وينفي التشبيه بقوله -تعالى-: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾^(٣) وبالدليل النظريّ.

ولا يتأوّل الهرولة الإلهيّة بتضعيف الإقبال الإلهيّ على العبد وتأكيده، ولا غير ذلك من ضروب التأويلات المنزّهة، وإنما تأوّل ذلك من تأوّل من العقلاء، بتضاعف الإقبال الإلهيّ بجزيل الثواب على العبد إذا أتى إلى ربّه يسعى بالعبادات التي فيها المشي: كالسعي إلى المساجد، والسعي في الطواف، وإلى الطواف، وإلى الحجّ، وإلى عيادة المرضى، وإلى قضاء حوائج الناس، وتشجيع

(١) ص ٦٨ ب

(٢) ص ٦٩

(٣) [الشورى: ١١]

الجنائز، وكلّ عبادة فيها سعي؛ قَرَبَ محلّها أو بَعَدَ. قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾^(١).

فَطَهَّرَ الوضوءَ وَصَفَّ الحَقَّ بأنّه يهول، والطهر الذي هو النظافة، هو تنزيه الحقّ أن لا يُرفع عنه ما وصف به نفسه. وأمّا ما لم يصف به نفسه مما هو من نعوت الممكنات، فتزنيه عن أن يوصف بشيء من ذلك هو للعقل. فالعقل تحت حكم الشرع؛ إذا نطق الشرع في صفات الحقّ بما نطق؛ فليس له ردُّ ذلك إن كان مؤمناً، ويكون المنطوق والموصوف بتلك الصفة قابلاً، أي^(٢) جائز القبول أو مجهول القبول. فيلزم العقل قبول الوصف المشروع، وإن جمل قبول الموصوف له.

ولهذا ذهبنا في طهر الرّجلين، إلى الطُّهر اللغوي؛ الذي هو النظافة والتنزيه من النجاسة. فلا يلزمنا شيء مما يتفرّع من هذه المسألة من المسائل على مذهب القائلين بطهر الوضوء. وأمّا إذا لبس خفّاً على خفّ، فهو وَصَفُ الحَقِّ نفسه بالهرولة، فإنّ الهرولة صفةٌ للسعي، والسعي صفةٌ للرّجل. فقد يكون السعي بهرولة، وقد لا يكون. وإذا كان هذا؛ فالهرولة من صفات السعي. فبين الهرولة وبين القدم أمرٌ آخر، وهو السعي. فهو كالحفّ على الخفّ، وقد تقدّم الكلام عليه، فافهم.

* * *

باب

في معرفة ناقض طهارة المسح على الخفّ

الاتفاق على أنّ نواقضها (هي) نواقض الوضوء كلّها، وسيأتي بابه في هذا الباب فيما بعد. واختلف العلماء في نزع الخفّ؛ هل هو ناقض للطهارة أم لا؟ فمن قائل: إنّ الطهارة تبطل، ويستأنف الوضوء. ومن قائل: تبطل^(٣) طهارة القدمين خاصة، فيغسلهما ولا بدّ، على ما تقدّم من الاختلاف في الموالاة. ومن قائل: لا يؤثر نزع الخفّ في طهارة القدم، وبه أقول. وإن استأنف الوضوء، فهو أحوط، ولا يؤثر في طهارته كلّها إلّا أن يحدث ما ينقض كما سيأتي.

(١) [الجمعة: ٩]

(٢) ص ٦٩ ب

(٣) ص ٧٠

وصل: في حكم الباطن في ذلك:

أمّا حكم الباطن فيمن قال: تبطل الطهارة كلّها، فهو سريان التنزيه في الموصوف. فإذا قُبِلَ تنزيها بعينه، قُبِلَ سائر ما يعقل فيه التنزيه. كذلك إن بطلَ تنزيهٌ ما في حقّ الموصوف، سرى البطلان في النعوت كلّها، نعوت التنزيه.

ومن قال: "تبطل طهارة الرّجل خاصة" هو أن يزيل الشرع عن الحقّ وصفاً ما على التعيين، فلا يلزم منه إزالة كلّ وصف يقتضى التشبيه، فإنّ الله -سبحانه- نزّه نفسه أن يلد، وما نزّه نفسه (عن) أن يتردّد في الأمر يريد فعله، ولا نزّه نفسه عن التدبّر، ولا نزّه نفسه عن الغضب.

ومن قائل: بأنّه على طهره، وإن نزع الخفّ لا حكم له، ولا تأثير في الطهارة التي كان موصوفاً بها في حال لباسه خفّه، يقول: وإن نزّه الحقّ نفسه عن أن يلد، فالوصف له باق، فإنّه قال: ﴿لَوْ أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا لَأَصْطَفَى مِمَّا يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ﴾^(١) فأبقى الأمر على^(٢) حكمه بقوله -تعالى-: ﴿لَوْ أَرَادَ﴾ وهذا مثل قوله -تعالى-: ﴿لَوْلَا كِتَابٌ مِّنَ اللَّهِ سَبَقَ﴾^(٣) وقوله: ﴿مَا يُبَدِّلُ الْقَوْلُ لَدَيَّ﴾^(٤) وهذا ردٌّ على من يقول: إنّ الإله لذاته أوجد الممكن، لا لنسبة إرادة، ولا سبق علم. والصحيح ما قاله الشارع، وإن لم تكن تلك النسبة أمراً وجودياً زائداً، فاعلم ذلك.

[١] [الزمر: ٤]

[٢] ص ٧٠ ب

[٣] [الأفقال: ٦٨]

[٤] [ق: ٢٩]

أبواب المياه

قد تقدّم الكلام في أوّل الباب في الفرق بين ماء الغيث وماء العيون، وبيّنا من ذلك ما فيه غُنيّة، فلنذكر في هذه الأبواب حكم ما نزعنا إليه علماء الشريعة في الظاهر بما يناسبه من طهارة الباطن.

باب: في مطلق المياه

أجمع العلماء على أنّ جميع المياه طاهرة في نفسها مطهّرة غيرها، إلّا ماء البحر، فإنّ فيه خلافا. وكذلك أيضا اتفقوا على أنّ ما يغيّر الماء مما لا ينفك عنه غالبا أنّه لا يسلب عنه صفة التطهير إلّا الماء الآجن، فإنّ ابن سيرين خالف^(١) فيه. والذي أذهب إليه أنّ كلّ ما ينطلق عليه اسم الماء مطلقا فإنّه طاهر مطهّر؛ سواء كان ماء البحر أو الآجن.

واتفقوا أيضا على أنّ الماء الذي غيّرت النجاسة لونه أو طعمه أو ريحه أو كلّ هذه الأوصاف أنّه لا تجوز به الطهارة. فإن لم يتغيّر الماء ولا واحد من أوصافه، بقي على أصله من الطهارة والتطهير، ولم يؤثّر ما وقع فيه من النجاسة. إلّا أنّي أعرف في هذه المسألة خلافا في قليل الماء يقع فيه قليل النجاسة بحيث أن لا يتغيّر من أوصافه شيء.

وصل: حكم الباطن في ذلك:

فأمّا حكم الباطن فيما ذكرناه، فاعلم أنّ الماء هو الحياة التي تحيا بها القلوب، فتحصل به الطهارة لكلّ قلب من الجهل، قال تعالى:- ﴿أَوْ مَنْ كَانَ مَيِّتًا فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ كَمَنْ مَثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِّنْهَا﴾^(٢) هذا ضربٌ مثل في الكفر والإيمان، والعلم والجهل.

وأمّا ماء البحر الذي وقع فيه الخلاف الشاذّ، فكونه مخلوقا من صفة الغضب. والغضب يكون عنه الطرد والبعد في^(٣) حقّ المغضوب عليه. والطهارة مؤدّية إلى القرب والوصلة. فهذا سبب الخلاف في الباطن. وأمّا العلّة في الظاهر فتغيّر الطعم. فمن رأى أنّ الغضب لله يؤدّي إلى القرب

(١) ص ٧١

(٢) [الأنعام: ١٢٢]

(٣) ص ٧١ ب

من الله والوصلة به، رأى الوضوء بماء البحر، وإليه أذهب.

ومن اتّسع في علم التوحيد، ولم يلزم الأدب الشرعيّ، فلم يغضب لله ولا لنفسه، لم ير الوضوء بماء البحر، لأنّه مخلوق من الغضب. فيخاف أن يؤثّر فيه غضبا، فتقوم به صفة الغضب، وحاله لا تُعطي ذلك. فإنّ التوحيد يمنعه من الغضب؛ لأنّه في نظره ما تمّ على من (يغضب عليه) لأحدية العين عنده في جميع الأفعال المنسوبة إلى العالم، إذ لو كان عنده مغضوب عليه لم يكن توحيد، فإنّ موجب الغضب إنما هو الفعل، ولا فاعل إلا الله.

وهذه المسألة من أشكال المسائل عند القوم، وإن كانت عندنا هيّة الخطب، لمعرفتنا بمواضع الأدب الإلهي الذي شرعه لنا، ثمّ التخلّق بالأخلاق الإلهيّة، ومنها الغضب الذي وصف به نفسه في كتابه فقال تعالى: ﴿وَعَصَبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ﴾^(١) وقوله في آية اللعان: ﴿وَالْخَمْسَةَ أَنَّ عَصَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا﴾^(٢) وقد جاءت السنّة بأنّ «الله يغضب يوم القيامة غضبا لم يغضب قبله مثله ولن يغضب بعده»^(٣) مثله.

فهذا الذي لا يغضب؛ لا يرى إلا الله، فيحكم عليه حاله، وهذا مقام الحيّرة. فالويل له إن غضب هنا، والويل له إن لم يغضب في الآخرة. فهو محجوج بكلّ حال، دنيا وآخرة. والغضب لله أسلم وأنجى وأحسن بالإنسان، فإنّ فيه لزوم الأدب المشروع. ولما كان الغضب في أصل جبلة الإنسان، كالجن والحرس والشره، بين الحقّ له مصارف إذا وقع من العبد واتّصف به، وللتسليم مَحَالٌّ ومواضع قد شرّعت، التزم بها الأدباء حالا، وغاب عنها أصحاب الأحوال. ولعدم التسليم مَحَالٌّ ومواضع قد شرّعت؛ فالأديب هو الواقف من غير حكم حتى يحكم الشارع الحقّ ﴿وَهُوَ خَيْرُ الْحَاكِمِينَ﴾^(٤). فإذا حكم وقف الأديب حيث حكم، لا يزيد ولا ينقص.

والغضب صفة باطنة في الإنسان، قد يكون لها أثر في الظاهر وقد لا يكون. فإنّ الحال أغلب، والأحوال تعلو بعضها على بعض في القهر والغلبة على من قامت بهم. فإن جمع بين وجود الرحمة على المغضوب عليه في قلبه، وحكم الغضب لله في حسّه وظاهره (كان ذلك أعلى وأحقّ).

(١) [النساء: ٩٣]

(٢) [النور: ٩]

(٣) ص ٧٢

(٤) [الأعراف: ٨٧]

فإنَّ أهل طريق الله نظروا: أيَّ الطريقين أعلى وأحقَّ؟ فمتَّ من قال: بأنَّ الغضب القائم بالنفس أعلى، ومتَّ من قال: وجود^(١) الرحمة في القلب، وإرسال حكم الغضب لله في الظاهر أعلى.

وليس بيد العبد فيه شيء، وإنما العبد مصرَّف، فهو بحسب ما يقام فيه ويراد به. وما للإنسان في تركه وعدم تركه للشيء فعلٌ، بل هو مجبور في اختياره، إذا كان مؤمناً. فإنَّ قَيِّدنا الغضب أن يكون لله. وأمَّا الغضب لغير الله، فالطبع البشري يقتضي الغضب والرضا. يقول رسول الله ﷺ: «إنما أنا بشر؛ أغضب كما يغضب البشر، وأرضى كما يرضى البشر» الحديث. وقد عملنا به حالاً وحُلُقاً، لله الحمد على ذلك.

وأما حكم الماء الآجن في الباطن دون غيره مما يغيِّر الماء، مما لا ينفك عنه غالباً، فاعلم أنَّ الله -سبحانه- ما نزَّه الماء عن شيء يتغيَّر به مما لا ينفك عنه غالباً، إلَّا الماء الآجن. فقال -تعالى- في صفة أهل الجنة الموصوفة بالطهارة إِنَّ فِيهَا أَنْهَاراً مِنْ مَّاءٍ غَيْرِ آسِنٍ^(٢). يقال: أَسِنَ الماء وأَجَنَ إذا تغيَّر، وهو الماء المخزون في الصهاريج، وكلَّ ماء مخزون يتغيَّر بطول المكث.

فإذا عَرَضَ للعلم الذي به حياة القلوب من المزاج الطبيعي أمرٌ أثر فيه كالعلم بأنَّ الله رحيم، فإذا رأى (العبد) رحمته بعباد^(٣) الله كما يراها من نفسه من الرقة والشفقة التي يجد أَلَمَها في نفسه، فيطلب العبد إزالة ذلك الألم الذي يجده في نفسه، برحمة هذا الذي أدركته الرحمة عليه من المخلوقين؛ قام له قيام الرقة به، وحَمَلَ ذلك على رحمة الله، فتغيَّرت عنده رحمة الله بالقياس على رحمته. فلم ينبغ له أن يُطهر نفسه لعبادة ربِّه بمثل هذه الرحمة الإلهية، وقد تغيَّرت عنده. وعلة ذلك أنَّ الحقَّ ما وصف نفسه بالرقة في رحمته. فالحقُّ يقول لك هنا: لا تجعل طبيعتك حاكمة على حياتك الإلهية.

ومن يرى الوضوء بالماء الآجن لم يُفَرِّق، فإنَّ الحقَّ قد وصف نفسه في مواضع بما يقتضيه الطبع البشريُّ، فيجري الكلُّ مُجرى واحداً، والأوَّلَى ما ذكرناه أوَّلاً: أن لا نزيد على حكم الله شيئاً فيما ذكر عن نفسه.

(١) ص ٧٢ ب

(٢) مستفاد من النص القرآني: فِيهَا أَنْهَارٌ مِنْ مَّاءٍ غَيْرِ آسِنٍ [محمد: ١٥]

(٣) ص ٧٣

وأما حكم الباطن في العلم القليل إذا وردت عليه الشُّبُهَةُ المضلَّةُ، وَتَثَرَتْ فِيهِ التَّغْيِيرُ، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ اسْتِعْمَالُ ذَلِكَ الْعِلْمِ؛ فَإِنَّهُ غَيْرُ وَاثِقٍ بِهِ. وَإِنْ كَانَ عَارِفًا بِأَنَّ لَذَلِكَ الْعِلْمَ وَجْهًا إِلَى الْحَقِّ وَلَكِنْ لَيْسَ فِي قُوَّتِهِ لضعف علمه معرفةٌ تعيين ذلك الوجه. فيعدل عند ذلك إلى العلم الذي يستهلك^(١) الشُّبُهَةَ، وهو العلم الذي يأخذه عن الإيمان من طريق الشرع والعمل به، فَإِنَّهُ الْعِلْمُ الْوَاسِعُ الَّذِي لَا يَقْبَلُ الشُّبُهَةَ، لِأَنَّهُ يَقْلِبُ عَيْنَهَا بِالْوَجْهِ الْحَقِّ الَّذِي تَحْمِلُهُ، فَيَصْرِفُهَا فِي مَوْضِعِهَا، فَتَكُونُ عِلْمًا بَعْدَ مَا كَانَتْ -بكونها شبهة- جَهْلًا.

فإنَّ نور الإيمان تندرج فيه أنوار العلوم، اندراج أنوار الكواكب في نور الشمس، وطريقة واضحة أيضًا في رجوع الشُّبُهَةِ عِلْمًا، لِأَنَّهُ يَزِيلُ حَكْمَهَا، وَيَرِيهِ نَورَ الْإِيمَانِ وَجْهَ الْحَقِّ فِيهَا، فِيرَاهَا عَدَمًا، وَالْعَدَمُ لَا أَثَرَ لَهُ وَلَا تَأْثِيرَ فِي الْوُجُودِ، فَاعْلَمْ ذَلِكَ.

واعلم أنَّ نور الإيمان هنا عبارة عن أمر الشرع، أي: الزم ما قلت لك، وأمرتك به؛ سَوَاءٌ وَجَدْتَ عَلَيْهِ دَلِيلًا عَقْلِيًّا أَوْ لَمْ تَجِدْ، كَالْإِيمَانِ فِي الْجَنَابِ الْإِلَهِيِّ بِالْهَرُولَةِ وَالضَّحْكِ وَالتَّبَشُّبِشِ وَالتَّعَجُّبِ، مِنْ غَيْرِ تَكْيِيفٍ وَلَا تَشْبِيهِ، مَعَ مَعْقُولِيَّةِ ذَلِكَ مِنَ اللِّسَانِ، لَكِنْ نَجْهَلُ النِّسْبَةَ لِاسْتِنَادَانَا إِلَى قَوْلِهِ -تَعَالَى-: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾^(٢) وَهِيَ -أَعْنِي هَذِهِ الْآيَةُ- أَصْلٌ فِي التَّنْزِيهِ لِأَهْلِهِ، وَأَصْلٌ فِي التَّشْبِيهِ لِأَهْلِهِ.^(٣)

بَاب

فِي الْمَاءِ تَخَالُطِهِ النِّجَاسَةِ، وَلَمْ تُغَيَّرْ أَحَدُ أَوْصَافِهِ

اختلف^(٤) علماء الشريعة في الماء تخالطه النجاسة ولم تُغَيَّرْ أَحَدُ أَوْصَافِهِ. فَمَنْ قَائِلٌ: إِنَّهُ طَاهِرٌ مَطْهُرٌ، سَوَاءٌ كَانَ قَلِيلًا أَوْ كَثِيرًا، وَبِهِ أَقُولُ. إِلَّا أَنِّي أَقُولُ: إِنَّهُ مَطْهُرٌ غَيْرُ طَاهِرٍ فِي نَفْسِهِ، لِأَنَّا نَعْلَمُ قَطْعًا أَنَّ النِّجَاسَةَ خَالِطَتَهُ، لَكِنْ الشَّرْعُ عَفَا عَنْهَا. وَلَا أَعْرِفُ هَذَا الْقَوْلَ لِأَحَدٍ وَهُوَ مَعْقُولٌ، وَمَا عِنْدَنَا مِنَ الشَّرْعِ دَلِيلٌ أَنَّهُ طَاهِرٌ فِي نَفْسِهِ لَكِنَّهُ طَهُورٌ.

(١) ص ٧٣ ب

(٢) [الشورى: ١١]

(٣) مكتوب بالهامش: "بلغت قراءة عليه أحسن الله إليه، كتبه علي النشبي".

(٤) ص ٧٤

وإن احتجّوا علينا بأنّ رسول الله ﷺ قال: «خَلَقَ اللهُ الماء طهوراً لا ينجّسه شيء» قلنا: ما قال: إنّّه طاهر في نفسه، وإنما قال فيه: إنّّه طهور؛ والطهور هو الماء والتراب الذي يطهّر غيره.

فإنّما قلنا نعم قطعاً أنّ الماء حامل النجاسة عقلاً، ولكنّ الشارع ما جعل لها أثراً في طهارة الإنسان به، ولا سمّاه نجساً، فقد يريد الشارع التعريف بحقيقة الأمر، وهو أنّ الماء في نفسه طاهر بكلّ وجه أبداً، لم يحكم عليه بنجاسة. أي أنّ النجاسة ليست بصفة له، وإنما أجزاء النجس تجاور أجزائه. فلما عسر الفصل بين أجزاء البول مثلاً، وبين أجزاء الماء، وكثرت أجزاء النجاسة على أجزاء الماء فغيّرت أحد أوصافه، مُنع من الوضوء به شرعاً على الحدّ المعتبر في الشرع. وإذا غلبت أجزاء^(١) الماء على أجزاء النجاسة، فلم يتغيّر أحد أوصافه، لم يعتبرها الشارع، ولا جعل لها حكماً في الطهارة بها.

فإنّما قلنا نعم قطعاً أنّ المتطهّر استعمل الماء والنجاسة معاً في طهارته الشرعيّة، والحكم للشرع في استعمال الأشياء لا للعقل، ولم يردّ شرعاً قطّ بأنّه طاهرٌ ليست فيه نجاسة، إلّا باعتبار ما ذكرناه من عدم تداخل الجواهر، وهو أمر معقول. فما بقي إلّا تجاورها. فاعتبر الشارع تلك المجاورة في موضع، ولم يعتبرها في موضع. فلذلك لم يجز الطهارة به في الموضع الذي اعتبرها، وأجاز الطهارة به في الموضع الذي لم يعتبرها، ولم يقل فيه: إنّّه ليس فيه نجاسة.

فالحكم في الماء، على ما ذكرناه، على أربع مراتب إذا خالطته النجاسة، أو لمخالطه: حكم بأنّه طاهر مطهّر. وحكم بأنّه طاهر غير مطهّر، وحكم بأنّه غير مطهّر ولا طاهر، وحكم بأنّه مطهّر غير طاهر.

فالطاهر المطهّر هو الماء الذي لمخالطه نجاسة. والطاهر غير المطهّر هو الماء الذي يخالطه ما ليس بنجس، بحيث أن يزيل عنه اسم الماء المطلق، مثل ماء الزعفران وغيره. وحكم بأنّه غير طاهر ولا مطهّر؛ وهو الماء الذي غيّرت النجاسة^(٢) أحد أوصافه. وصاحب هذا الحكم يردّ الحديث الذي احتجّ به علينا، فإنّ الشارع قال: «لا ينجّسه شيء» فكيف اعتبره هذا المحتجّ به هنا ولم

(١) ص ٧٤ ب

(٢) ص ٧٥

يعتبره في الوجه الذي ذهبنا إليه في أنّه مطهر غير طاهر، ويلزمه ذلك ضرورة. وليس عنده دليل شرعي يردّه. والحكم الرابع: أنّه مطهر غير طاهر، وهو الفصل الذي نحن بسبيله، فإنّه الماء الذي خالطته النجاسة، ولم يتغير أحد أوصافه. ومن قائل بالفرق بين القليل والكثير؛ فقالوا: إن كان كثيرا لم ينجس، وإن كان قليلا كان نجسا. ولم يحدّ فيه حدّا، بل قال: بأنّه ينجس، وإن (١) لم يتغير أحد أوصافه.

ثمّ اختلف هؤلاء في الحدّ بين القليل والكثير، والخلاف في نفس الحدّ مشهور في المذاهب، لا في نصّ الشرع الصحيح. فإنّ الأحاديث في ذلك قد تكلم فيها؛ مثل حديث الثّلاثين وحديث الأربعين قلّة. ثمّ الخلاف بينهم في حدّ القلّة. وتتفرّع على هذا الباب مسائل كثيرة، مثل ورود الماء على النجاسة، وورود النجاسة على الماء، والبول في الماء الدائم، وغير ذلك.

وللناس في ذلك مذاهب كثيرة، ليس هذا الكتاب موضعها. فإنّنا ما قصدنا استقصاء جميع ما يتعلّق من الأحكام بهذه (٢) الطهارة من جهة تفرّيع المسائل، وإنّما القصد الأمّيات منها لأجل الاعتبار فيها بحكم الباطن. فخرّدنا في هذا الباب نحوًا من ثمانين بابا نذكرها -إن شاء الله- كلّها بابا، وهكذا أفعل -إن شاء الله- في سائر العبادات التي عزمنا على ذكرها في هذا الكتاب من صلاة وزكاة وصيام وحجّ، والله المؤيّد لا ربّ غيره.

وصل: في حكم الباطن:

وأما حكم الباطن فيما ذكرناه في هذا الباب، وهو الماء الذيخالطه النجاسة ولم يتغير أحد أوصافه. فهو العلم الإلهي الذي يقتضي التنزيه عن صفات البشر. فإذا خالطه من علم الصفات التي تتوهم منها المناسبة بينه وبين خلقه، فوقع في نفس العالم به من ذلك نوع تشويش، فاستهلك ذلك القدر من العلم بالصفات التي يقع بها الاشتراك في العلم الذي يقتضي التنزيه، من جهة دليل العقل ومن ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ (٣) في دليل السمع. فيبقى العلم بالله على أصله من طهارة التنزيه عقلا وشرعا، مع كوننا نصّفه بمثل هذه الصفات التي توهم التشبيه، فإنّه ما غيرت أوصافه -تعالى-

(١) لم يرد في ق، وورد في س

(٢) ص ٧٥ ب

(٣) [الشورى: ١١]

فيثبت كل ذلك له مع تحقق ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾^(١).

وأما^(٢) حكم القليل والكثير في ذلك، واختلاف الناس في النجاسة، إن كان الماء قليلا: فالقلة والكثرة في الماء الطهور هو راجع إلى الأدلة الحاصلة عند العالم بالله. فإن كان صاحب دليل واحد وطرأت عليه في علمه بتنزيه الحق، في أي وجه كان، شبهة أثرت في دليله؛ زال كونه علما، كما زال كون هذا الماء طاهرا مطهرا. وإن كان صاحب أدلة كثيرة على مدلول واحد؛ فإن الشبهة تستهلك فيه، فإنها إذا قدحت في دليل منها لم يلتفت إليها، واعتمد على باقي أدلته، فلم تؤثر هذه الشبهة في علمه، وإنما أثرت في دليل خاص لا في جميع أدلته. فهذا معنى الكثرة في الماء الذي لا تغير النجاسة حكمه.

وأما من قال بترك الحد في ذلك، وأن الماء يفسد؛ فإنه يعتبر أحدية العين لا أحدية الدليل، فيقول: إن العلم تقدر فيه هذه الشبهة في زمان تصوّره إيّاها، والزمان دقيق. فرما مات في ذلك الزمان وهو غير مستحضر سائر الأدلة لضيق الزمان، فيفسد عنده. وفي هذا الباب تفرع كثير لا يحتاج إلى إيراده، وهذا القدر قد وقع به الاكتفاء في المطلوب.

* * *

باب (٣)

الماء يخالطه شيء طاهر مما ينفك عنه غالبا متى غيّر أحد أوصافه الثلاثة

أما الماء الذي يخالطه شيء طاهر مما ينفك عنه غالبا، متى غيّر أحد أوصافه الثلاثة، فإنه طاهر غير مطهر، عند الجميع إلا بعض الأئمة؛ فإنه عنده مطهر ما لم يكن التغير عن طبخ.

وصل: حكم الباطن:

فأما حكم الباطن في ذلك، فهو أنّ العلم بالله من حيث العقل الذي حصل له من طريق الفكر، إذا خالطه وصف شرعي مما جاء الشرع به، فإن ذلك العلم بالله طاهر في نفسه، غير مطهر، لما دلّ عليه من صفة التشبيه. كقولهم في صفة كلام الله: "إنّه كسلسلة على صفوان"،

[الشورى: ١١]

(٢) ص ٧٦

(٣) ص ٧٦ ب

فأتى بكاف الصفة. والشرع كلّ ظاهر مقبول ما جاء به. فلم يقدر العقل ينفك عن دليله في نفي التشبيه، وسلم للشرع ما جاء به من غير تأويل.

ومن رأى أنّه مطهر على أصله ما لم يطبخ، فأراد بالطبخ الأمر الطبيعي، وهو أن لا يأخذ ذلك الوصف من الشارع^(١) الذي هو مخبر عن الله، وأخذه عن فهمه ونظره بضرب قياس على نفسه من حيث إمكانه وطبيعته، فهو طاهر غير مطهر، فاعلم ذلك.

* * *

باب

في الماء المستعمل في الطهارة

الماء المستعمل في الطهارة اختلف فيه علماء الشريعة، على ثلاثة مذاهب: فمن قائل: لا تجوز الطهارة به، ومن قائل: تجوز الطهارة به، وبه أقول. ومن قائل بکراهة الطهارة به، ولا يجوز التيمم بوجوده، وقول رابع شاذّ وهو أنّه نجس.

وَضَلَّ: حكم الباطن في ذلك:

فأمّا حكم الباطن فيه، فاعلم أنّ سبب هذا الخلاف هو أنّه لا يخلو أن ينطلق على ذلك الماء اسم الماء المطلق أو لا ينطلق. فمن رأى أنّه ينطلق قال بجواز الطهارة به، ومن رأى أنّه قد أثر في إطلاقه استعماله لم يجز ذلك أو كرهه على قدر ما يقوى عنده. وأمّا من قال بنجاسته فقول غير معتبر، وإن كان القائل به من المعتبرين وهو أبو يوسف.

فاعلم أنّ العلم بتوحيد^(٢) الله هو الطهور على الإطلاق، فإذا استعملته في أحديّة الأفعال، ثمّ بعد هذا الاستعمال رددته إلى توحيد الذات. اختلف العلماء بالله بمثل هذا الاختلاف في الماء المستعمل. فمن العارفين من قال: إنّ هذا التوحيد لا يقبله الحق من حيث ذاته، فلا يُستعمل بعد ذلك في العلم بالذات. ومن العارفين من قال: يقبله، لأنّا ما أثبتنا عينا زائدة، والنسب ليست بأمر وجودي فتؤثر في توحيد الذات، فبقي العلم بالتوحيد على أصله من الطهارة.

(١) ص ٧٧

(٢) ص ٧٧ ب

وأما من قال بأنه نجس، فإنّ التوحيد المطلق لا ينبغي إلاّ لله -تعالى-. فإذا استعملت هذا التوحيد في أحديّة كلّ أحد التي بها يقع له التمييز عن غيره، فقد صار لها حكم الكون الممكن. فهذا معنى النجاسة. فلا ينبغي أن ينسب إلى الله مثل هذا التوحيد، لأنّ تمييزه في أحديّته عن خلقه ليس عن اشتراك، كما تميّز الممكنات بعضها عن بعض بخصوص وصفها، وهي أحديّتها.

باب

في طهارة أسرار المسلمين وبهجة الأنعام

اتّفق^(١) العلماء بالشرعية على طهارة أسرار المسلمين وبهجة الأنعام، واختلفوا فيما عدا ذلك. فمن قائل بطهارة كلّ حيوان، ومن قائل: أستثني. واختلف أهل الاستثناء خلافا كثيرا.

وصل: حكم الباطن في ذلك:

فأمّا حكم الباطن في ذلك، فإنّ سور المؤمن وكلّ حيوان فهو طاهر، فإنّ الإيمان والحياة عين الطهارة في الحيّ والمؤمن. إذ بالحياة كان التسبيح من الحيّ لله -تعالى- وإذ بالإيمان كان قبول ما يردّ به الشرع، مما يحيله العقل أو لا يحيله من المؤمن بلا شكّ. وقال رسول الله ﷺ: «مَنْ عَرَفَ نَفْسَهُ عَرَفَ رَبَّهُ» فما بقي للعبد من العلم بعد معرفته بنفسه الذي هو سوره، وكلّ حيوان فإنّه مشارك للإنسان المؤمن في الدلالة، فسوره مثل ذلك. بذلك القدر مما بقي يعرف ربّه.

وأما أصحاب الخلاف في الاستثناء، فما نظروا في المؤمن ولا في الحيوان من كونه حيوانا ولا مؤمنا، فهو بحسب ما نظر فيه هذا المستثنى ويجري معه الحكم، والتفصيل فيه يطول. وإنما اشترطنا المؤمن دون الإنسان وحده، إذ كان الإيمان يعطي من^(٢) المعرفة بالله ما يعطيه الحيوان والإنسان وزيادة مما لا يدركه الإنسان من حيث إنسانيّته ولا حيوانيّته، بل من كونه مؤمنا. فلهذا قلنا: سور المؤمن، فإنّه أتمّ في المعرفة.

(١) ص ٧٨

(٢) ص ٧٨ ب

باب في الطهارة بالأسفار

اختلف العلماء بالشريعة في الطهارة بالأسفار على خمسة أقوال. فمن قائل: إنها طاهرة بإطلاق، وبه نقول. ومن قائل: إنه لا يجوز للرجل أن يتطهر بسور المرأة، ومن قائل: إنه يجوز للرجل أن يتطهر بسور المرأة ما لم تكن جنباً أو حائضاً، ومن قائل: لا يجوز لكل واحد منهما أن يتطهر بفضل طهور صاحبه، ولكن يشرعان معاً، ومن قائل: إنه لا يجوز أصلاً، ومن قائل: يجوز للرجل أن يتطهر بسور المرأة ما لم تخل به.

وصل: حكم الباطن في ذلك:

فأما حكم الباطن في ذلك، فاعلم أنّ الرجل يزيد على المرأة درجة، فإذا اتُّخذ دليلًا على العلم بالله من حيث ما هما رجل وامرأة لا^(١) غير؛ فمن رأى أنّ لزيادة الدرجة في الدلالة فضلاً على مَنْ ليس لها تلك الدرجة نَقْصُهُ من العلم بذلك القدر. فمن لم يُجزِ الطهارة بذلك قال: إنما يدلّ من كونها^(٢) رجلاً وامرأة^(٣)، أي من كونها فاعلاً ومنفعلاً، على علم خاص في الإله، وهو العلم بالمؤثر والمؤثر فيه. وهذا يوجد في كلّ فاعل ومنفعّل. فلا يجوز أن يؤخذ مثل هذا في العلم بالله، ولا يتطهر به القلب من الجهل بالله.

ومن أجازَه قال جُلُّ المعرفة بالله، أن يكون خالقًا وخالقَ الممكنات كلّها. وإذا ثبت افتقارنا إليه وغناه عنّا، فلا نبالي بما فاتنا من العلم به، فهذان قولان بالجواز وبعدم الجواز.

وبهذا الاعتبار تأخذ ما بقي من الأقسام مثل الشروع معاً، غير أنّ في الشروع معاً زيادة في المعرفة، وهي عدم التقييد بالزمان، وهو حال الوقوف على وجه الدليل، وهو أيضاً كالنظر في دلالتهما، من حيث ما يشتركان فيه، وليس إلاّ الإنسانيّة.

ومثّل طهارة المرأة بفضل^(٤) الرّجل، فإنّه يعطي في الدلالة ما تعطي المرأة وزيادة. ومثّل طهور الرجل بفضل المرأة ما لم تكن جنباً، بالتغرّب عن موطن الأنوثة، وهو منفعّل، فقد اشترك مع

(١) ص ٧٩

(٢) ق: كونه

(٣) ثابتة في الهامش بقلم الأصل

(٤) بفضل: (هنا) بسور

الأنثى التي انفعلت عنه. فإنه منفعل عن موجدته. ومن^(١) تغرب عن موطن الأنوثة، من تشبيهها بالرجل، فإن ذلك يقدر في أنوثتها، أو (لم تكن) حائضا، وهي صفة تمنع من مناجاة الحق في الصلاة. والمطلوب من العلم بالله القرينة، والحال في الحيض البعد من الله، من حيث تناجيه. فالمعرفة بهذه الصفة تكون معرفة حجابية من الاسم البعيد.

وأما قول القائل: "ما لم تخلُ به" فإن لم تخل به جازت الطهارة وإن خلت به لم تجز. فاعلم أنّ العالم بالله كما يعلم أنّ ذاته منفعة في وجود عينها عن الله، ولا يعرف أنه يرضي الله ويغضبه بأفعاله، إذ وقع التكليف، فما عرفه معرفة تامة. فقد خلى بالمعرفة، وهذا يقدر في طهارة تلك المعرفة. وإذا عثر على أنّ له أثرا في ذلك الجنب مثل قوله تعالى: ﴿أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِي إِذَا دَعَانِي﴾^(٢) فأعطى الدعاء من الداعي في نفس المدعو الإجابة، ولا معنى للانفعال إلا مثل هذا. فهذا حقيقة قوله: "ما لم تخلُ به".

باب

الوضوء بنبذ التمر

اختلف علماء الشريعة في الوضوء بنبذ التمر، فأجاز الوضوء^(٣) به بعضهم، ومنع به الوضوء أكثر العلماء، وبالمعنى أقول لعدم صحة الخبر النبوي فيه الذي اتّخذوه دليلا. ولو صحّ الحديث لم يكن قوله نصّا في الوضوء به، فإنه قال ﷺ فيه: «تمر طيبة وماء طهور». أي جمع النبذ بين التمر والماء فسمي نبذا. فكان الماء طهورا قبل الامتزاج. وإن صحّ قوله فيه: «شراب طهور»، لم يكن نصّا في الوضوء به، ولا بدّ. فقد يمكن أن يطهر به الثوب من النجاسة، فإنّ الله ما شرع لنا في الطهارة للصلاة عند عدم الماء إلا التيمم بالتراب خاصة.

وصل: حكم الباطن في ذلك:

وأما حكم الباطن في ذلك، فإنّ الواقف في معرفته بالله على الدليل المشروع الذي هو فرع في الدلالة عن الدليل العقليّ الذي هو الأصل. وليس عند صاحب الدليل المشروع علم بما ثبت به كون الشرع دليلا في العلم بالإله، فضعف في الدلالة، وإن سمّاه: «ماء طهور وتمر طيبة». فذلك

(١) ص ٧٩ ب

(٢) [البقرة: ١٨٦]، ورسم الآية وفقا لقراءة ورش عن نافع.

(٣) ص ٨٠

لامتزاج الدليلين، والمقلّد لا يقدر على الفصل بين الدليلين.

فمن حيث يتضمّن ذلك الامتزاج الدليل العقليّ، يجوز الأخذ به في الدلالة. فيجيز (بعض علماء الشريعة) الوضوء^(١) بنبيذ التمر. ومن حيث الجهل بما فيه من تَصَمُّنِهِ الدلالة العقلية، لا يجوز الأخذ به، وهو على غير بصيرة في ثبوت هذا الفرع. فلم يُجَز (البعض الآخر من العلماء) الوضوء بنبيذ التمر. فَإِنَّهُ سَمَاهُ شَرَابًا وَأَزَالَ عَنْهُ اسْمَ الْمَاءِ، فَافْهَم ﴿وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ﴾^(٢).

(١) ص ٨٠ ب
(٢) [الأحزاب: ٤]

أبواب

نواقض الوضوء

حُكْم ذلك في الباطن -عني ناقض الوضوء- أنّه كلّ ما يقدر في الأدلة العقلية والأدلة الشرعية في المعرفة بالله: أمّا في العقلية فمن الشبهة الواردة، وأمّا في الشرعية فمن ضعف الطريق الموصل إليها، وهو عدم الثقة بالرواية، أو غرائب المتون؛ فإنّ ذلك مما يضعف به الخبر.

فكلّ ما يخرجك عن العلم بالله وتوحيده وبأسمائه الحسنی، وما يجب لله أن يكون عليه، وما يجوز، وما يستحيل عليه عقلاً -إلا أن يرد به خبر متواتر في كتاب أو سنة- فإنّ ذلك كلّ ناقض لطهارة القلب بمعرفة الله وتوحيده وأسمائه، فلندكرها مفصلة كما وردت في الوضوء الظاهر إن شاء الله-.

* * *

باب (١)

انتقاض الوضوء بما يخرج من الجسد من النجس

اختلف علماء الشريعة في انتقاض الوضوء، بما يخرج من الجسد من النجس، على ثلاثة مذاهب: فاعتبر قوم في ذلك الخارج وحده من أي موضع خرج، وعلى أي وجه خرج، وبين هؤلاء اختلاف في أمور -واعتبر قوم المخرجين: القبل والدبر- من أي شيء خرج؟ وعلى أي وجه خرج، من صحّة ومرض؟ واعتبر آخرون الخارج والمخرج وصفة الخروج، وبه أقول.

وصل: حكم الباطن في ذلك:

فأمّا حكم هذه المذاهب في المعاني في الباطن؛ فمن اعتبر الخارج وحده -وهو الذي ينظر في اللفظ الخارج من الإنسان- فهو الذي يؤثر في طهارة إيمانه، مثل أن يقول في يمينه: برئت من الإسلام إن كان كذا وكذا، أو ما كان إلا كذا وكذا. فإنّ هذا، وإن صدق في يمينه، وبرّ ولم يحثّ، فإنّه لا يرجع إلى الإسلام سالماً، كذا^(٢) قال ﷺ: «ومثل من يتكلّم بالكلمة من سخط الله ليضحك بها الناس ما يظنّ أن تبلغ ما بلغت؛ فيهوي بها في النار سبعين خريفاً» ولا يراعي من

(١) ص ٨١

(٢) ص ٨١ ب

خرجت منه من مؤمن وكافر.

ومن اعتبر المخرجين؛ فهو المنافق والمرتاب. فكلُّ ما خرج منها لا ينفعها في الآخرة. فإنَّ الخارج قد يكون نجسا -كالكفر- من التلفُّظ به، وقد يكون غير نجس كالإيمان. وما كان مثل هذا من المخرجين: المنافق والمرتاب -لأنَّ المخرجين خبيثان- لم ينفع ما ليس بنجس: كظهور الإيمان، وما في القلب منه شيء، وهو قوله -تعالى- عنهم حيث قالوا: ﴿تُؤْمِنُ بِبَعْضٍ﴾ وهو كخروج الطاهر، أعني الذي ليس بنجس، ﴿وَتَكْفُرُ بِبَعْضٍ﴾^(١) وهو كخروج ما هو نجس، فقال -تعالى- فيهم: ﴿أُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًّا﴾^(٢) فأثر في الطهارة.

وأما من اعتبر الخارج والمخرجين، وصِفَةُ الخروج، فقد عرفت الخارج والمخرجين، وما بقي إلا صفة الخروج. فصفة الخروج في الطهارة كالخروج على صفة المرض -كالقلَّة في الكفر- أو الصحة، وهو العالم بالحقِّ الصحيح ويحده فلا يؤمن. قال -تعالى- في مثل هؤلاء الذين عرفوا الحقَّ وحمدوا بما دلَّهم عليه: ﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ﴾^(٣) ثم ذكر العلة^(٤) فقال: ﴿ظُلُمًا وَعُلُوءًا فَأَنْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُفْسِدِينَ﴾^(٥).

انتهى الجزء الثاني والثلاثون، يتلوه في الجزء الثالث والثلاثين.

[النساء: ١٥٠]

[النساء: ١٥١]

[النمل: ١٤]

(٤) ص ٨٢

[النمل: ١٤]

الجزء الثالث والثلاثون^(١)

بسم الله الرحمن الرحيم^(٢)

باب

حكم النوم في تقض الوضوء

اختلف العلماء في النوم على ثلاثة مذاهب: فمن قائل: "إنه حدثٌ" فأوجبوا الوضوء في قليله وكثيره، ومن قائل: "إنه ليس بحدثٍ" فلم يوجب منه وضوءاً، إلا إن تيقن بالحدث. فالناقض للوضوء هو الحدث لا النوم. وإن شك في الحدث، فالشك غير مؤثر في الطهارة. فإن الشرع لم يعتبر الشك في هذا الموضع، وبه أقول. ومن قائل بالفرق بين النوم القليل الخفيف كالسنة، فلم يوجب منه وضوءاً، وبين الكثير المستثقل، فأوجب منه الوضوء.

وصل: حكمه في الباطن:

اعلم أن القلب له حالة غفلة، فذلك النوم القليل، وحالة موت ونوم عن التيقظ والانتباه لما كلفه الله به من النظر والاستدلال والذكر والتذكر. وهاتان الحالتان مزيلتان طهارة^(٣) القلب التي هي العلم بالله. ولنا في ذلك ما ينبه الغافل والسالك. لزومية^(٤):

يَا نَائِمًا كَمْ ذَا الرُّقَادُ	وَأَنْتَ تُدْعَى فَانْتَبِهْ
كَانَ الْإِلَهُ يَقُومُ عَنْكَ	بِمَا دَعَا لَوْ نِمْتَ بِهِ
لَكِنَّ قَلْبَكَ عَافِلٌ	عَمَّا دَعَاكَ وَمُنْتَبِهْ
فِي عَالَمِ الْكَوْنِ الَّذِي	يُرِيدُكَ مَهْمًا مُتَّ بِهِ
فَانْظُرْ لِنَفْسِكَ قَبْلَ سَيْرِكَ	إِنَّ زَادَكَ مُشْتَبِهْ

(١) العنوان ص ٨٢ب

(٢) البسملة ص ٨٣

(٣) ص ٨٣ب

(٤) س، هـ: - لزومية

باب الحكم في لمس النساء

اختلف علماء الشريعة في لمس النساء باليد أو بغير ذلك من الأعضاء الحساسة. فمن قائل: إنّه من لمس امرأته دون^(١) حجاب أو قَبْلَها على غير حجاب، فعليه الوضوء، سواء التّدّ أو لم يلتدّ. واختلف قول صاحب هذا المذهب في الملموس؛ فمَرّة سَوَى بينهما في إيجاب الوضوء، ومَرّة فرّق بينهما. وفرّق أيضا صاحبُ هذا القول بين أن يلمس ذوات المحارم والزوجة.

ومن قائل بإيجاب الوضوء من اللمس إذا قارنَتْهُ اللَّذّة، وعند أصحاب هذا القول تفصيل كثير. ومن قائل بأنّ لمس النساء لا ينقض الوضوء، وبه أقول. والاحتياط أن يتوصّأ للخلاف الذي في هذه المسألة؛ اللامس والملموس.

وصل: حكم اللمس في الباطن:

فأمّا حكم اللمس في القلب. فالنساء عبارة وكناية عن الشهوات؛ فإذا لَمَسَتِ الشهوة القلب وَلَمَسَهَا، والتبس بها والتبسَتْ به، وحالت بينه وبين ما يجب عليه من مراقبة الله فيها، فقد انتقض وضوءه. وإن لم تحلْ بينه وبين مراقبة الله فيها، فهو على طهارته. فإنّ طهارة القلب الحضور مع الله. ولا يبالي في متعلّق الشهوة من حرام أو حلال إذا اعتقد التحريم (في الحرام) والتحليل في الحلال فلا تؤثر في طهارته.

فإن اعتقد التحريم في^(٢) الحلال المنصوص عليه بالحِلِّ، أو التحليل في الحرام المنصوص عليه بالتحريم، من أجل الشهوة بالنظر إلى الرجوع في ذلك إلى قول إمام يرى ذلك، مع علمه أنّ الشارع قرّر حكم المجتهد، وقرّر قبول عمل المقلّد له إذا عمل به، وقد كان قبل الشهوة يعرف ذلك القول ولا يعمل عليه ولا يقول به، وإنما رجع إليه بسبب لمس الشهوة قلبه، فمثل هذا تؤثر في طهارته. فعليه الوضوء بلا خلاف، عند أهل القلوب. وأمّا في الظاهر فلنا في هذه المسألة نظر، وقد تصدّعنا فيها مع علماء الرسوم.

(١) ص ٨٤

(٢) ص ٨٤ ب

باب في لمس الذكر

اختلف العلماء فيه على ثلاثة مذاهب. فمن قائل: لا وضوء عليه، وبه أقول. والاحتياط
الوضوء في كل مسألة مختلف فيها - فإن الاحتياط الزوج إلى موطن الإجماع والاتفاق مهما قدر
على ذلك - ومن قائل: "فيه الوضوء". وقوم فرقوا بين لمسه بحال لذة أو باطن اليد وبين من مسه
بظاهر كفّه ولغير لذة وفصلوا في ذلك.

وصل: حكم ذلك في الباطن:

اعلم^(١) أن الله ما جعل سبب إيجاد الكائنات الممكنات بغير إلا الإرادة والأمر الإلهي. ولأجل
هذا أخذ من أخذ الإرادة في حد الأمر. قال الله - تعالى -: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ
لَهُ كُنْ﴾^(٢) فأتى بالإرادة والأمر، ولم يذكر معنى ثالثا يسمى القدرة، فيخرج قوله: ﴿وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ
شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾^(٣) على أنه عين قوله للأشياء ﴿كُنْ﴾ إذا أراد تكوينها.

ولا شك أن اليد محل القدرة. ولما كان النكاح سبب ظهور المولدات. فمن نسب القدرة إليه
في إيجاد العين الممكنة التي ظهرت - وهو مس الذكر باليد - فلا يخلو إما أن يغفل عن الاقتدار
الإلهي في قول "كن" أو لا يغفل، فإن غفل انتقضت طهارته، حيث نسب وجود الولد للنكاح،
وإن لم يغفل بقي على طهارته.

* * *

باب الوضوء مما مسّت النار

اختلف أصحاب رسول الله ﷺ في الوضوء مما مسّت النار. وما عدا الصدر الأول فلم يختلفوا
في أن ذلك لا يوجب الوضوء إلا في لحوم الإبل. وبالوضوء من لحوم الإبل أقول^(٤) تعبّداً، وهو

(١) ص ٨٥

(٢) [النحل: ٤٠]

(٣) [البقرة: ٢٨٤]

(٤) ص ٨٥ ب

عبادة مستقلة مع كونه ما انتقضت طهارته بأكل لحوم الإبل؛ فالصلاة بالوضوء المتقدم جائزة، وهو عاصٍ إن لم يتوضأ من لحوم الإبل.

وهذا القول ما قال به أحد، فيما أعلم، قبلنا. وإن نوى فيه (المتوضئ) رفع المانع فهو أحوط. واختلف الأئمة في الوضوء من لحوم الإبل. فمن قائل بإيجاب الوضوء منه، ومن قائل: لا يجب.

وصل: حكم الباطن في ذلك:

النار الذي يجده الإنسان في نفسه -وهي التي تنضج كبده- هي مما يجري عليه من الأمور التي لا توافق غرضه الطبيعي. فإن تلقاها بالتسليم والرضا، أو الصبر مع الله فيها، كما تسمى الله - تعالى - بالصبور لقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾^(١) وأهملهم ولم يؤاخذهم، وقول رسول الله ﷺ: «ليس شخص أصبر على أذى من الله» حلما منه، وإذا كان العبد بهذه المثابة؛ لم تؤثر في طهارته.

فإن تسخّط وأثر فيه، ولا سيما لحوم الإبل -فإن الشارع سمّاها شياطين؛ فتلك لئمة الشيطان في القلب- فانتقضت طهارته؛ لأنّ محلّ اللئمة القلب، كما يطهر منها بلئمة الملك. وإنما (اعتبرنا) لحوم^(٢) الإبل بلئمة الشيطان؛ لأنّ الشيطان خلق من مارج من نار، والمارج لهب النار. والشارع -كما قلنا- سمى الإبل شياطين، ونهى عن الصلاة في معاطنّها، وما علّل إلّا بكونها شياطين، وهم البعداء. والصلاة حالّ قربة ومناجاة. فاعتبرنا في الباطن حكم الوضوء من لحوم الإبل، ونقض الطهارة بهذا، ولو كانت لئمة بخير، فإنّه أضر في ذلك الخير شرّا لا يتفطن له إلّا العالم المحقق العارف بالأمور الإلهية كيف ترد على القلوب.

* * *

باب

الضحك في الصلاة من نواقض الوضوء

اعلم أنّ الضحك في الصلاة أوجب منه الوضوء بعضهم، ومنع بعضهم، وبالمنع أقول.

[١] (الأحزاب: ٥٧)

[٢] ص ٨٦

وصل: حكم الباطن فيه:

إنَّ الإنسان في صلاته تختلف عليه الأحوال مع الله في تلاوته، إذا كان من أهل الله ممن يتدبَّر القرآن: فآيَةٌ تحزنه فيبكي، وآيَةٌ تُسرُّه فيضحك، وآيَةٌ تُبْهتُه فلا يضحك ولا يبكي، وآيَةٌ تفيده علما، وآيَةٌ تجعله مستغفرا وداعيا؛ فطهارته باقية^(١) على أصلها.

وقد رأينا مَنْ أحوالُه دائماً الضحكُ في صلاةٍ وغير صلاةٍ كالسَّلاوي وأمثاله -نفعا الله به- وكأبي يزيد، طيفور بن عيسى بن شروشان البسطامي، روى عنه أبو موسى الديلمي، أنَّه قال: "ضحكت زمانا وبكيت زمانا، وأنا اليوم لا أضحك ولا أبكي".

وأما إذا غفل عن تلاوته وتدبُّرها ومناجاة ربِّه، بدكانه ولهوه، وأمثال ذلك مما يخرج عن الحضور مع الله في صلاته؛ فهذا ضحكُه في الباطن في الصلاة في مذهب من يقول بنقض طهارته. ومن هذه حاله؛ فقد انتقضت طهارته، ووجب عليه استئناف طهارة قلبه مرَّة أخرى.

* * *

باب

الوضوء من حمل الميت

قالت به طائفة من العلماء، ومنع أكثر العلماء من ذلك، وبالمع أقول.

وصل: حكم الباطن فيه:

أما حكم الباطن في ذلك فإنه يتعلَّق بعلم المناسبة، فلا يجتمع شيء مع شيء إلاَّ لمناسبة بينهما. قال أبو حامد الغزالي: "رأى بعض أهل^(٢) هذا الشأن بالحرم غرابا وحمامة، ورأى أنَّ المناسبة بينهما^(٣) تبعد؛ فتعجَّب، وما عرف سبب أنس كلِّ واحد منهما بصاحبه. فأشار إليهما فدرجا. فإذا بكلِّ واحد منهما عَرَجٌ، فعرف أنَّ العرج جمع بينهما".

وكان رجل من التجار يقول لشيخنا أبي مدين: أريد منك إذا رأيت فقيرا يحتاج إلى شيء

(١) ص ٨٦ ب

(٢) ثابتة في الهامش بقلم الأصل.

(٣) ص ٨٧

تعرّفني، حتى يكون ذلك على يديّ. فجاء يوماً فقيرٌ غريباً يحتاج إلى ثوب، وكان مقامُ الشيخ وحاله في ذلك عدمَ الاعتماد على غير الله في جميع أموره، في حق نفسه وفي حق غيره. فإنّ الشيخ قد أجمعوا على أنّه من صحّ توكله في نفسه صحّ توكله في غيره. فتذكّر أبو مدين رغبة التاجر، فخرج مع الفقير إلى دكان التاجر ليأخذ منه ثوباً. فماشاه إنسانٌ أنكره الشيخ. فسأله عن دينه، فإذا هو مشرك. فعرف المناسبة، وتاب إلى الله من ذلك الخاطر. فالتفت فإذا بالرجل قد فارقه، ولم يعرف حيث ذهب.

فلما أُخبرت بحكايته -وأنا أعرف بلادنا؛ ما في بلاد الإسلام منها دينان أصلاً- فعلمتُ أنّ الله أرسل إليه، من خاطره ذلك، شخصاً ينبّهه، فإنّ الله علمنا منه أنّه يخلق من أنفاس العالم خلقاً. فكذلك من هذا الباب من حمل ميتاً، فلمناسبة بينهما وهو الموت. فإنّ موت عن الأكوان، وإنّما موت عن الحق. فلميت عن الحق يتوضّأ، والميت عن الأكوان باق على وضوئه.

* * *

باب (١)

نقض الوضوء من زوال العقل

اتّفق العلماء؛ علماء الشريعة أنّ زوال العقل ينقض الطهارة.

وصل: حكم الباطن فيه:

إنّ العقل إذا كان المزيل لحكمه في الإلهيات النصّ المتواتر من الشرع الذي لا يدخله احتمال ولا إشكال فيه؛ فهو على أكمل الطهارة. لأنّ طهارة الإيمان مع وجود النصّ تعطي العلم الحقّ والكشف. وإذا أزال عقله شبهةً فقد انتقضت طهارته، ويستأنف النظر في دليل آخر، أو في إزالة تلك الشبهة.

* * *

أبواب الأفعال التي تُشترط هذه الطهارة في فعلها

اتَّفَق العلماء على أنَّ الوضوء شرط من شروط الصلاة. واختلفوا^(١)؛ هل هو شرط صحّة، أو شرط وجوب. وأعني بالوضوء الطهارة المشروعة، وهي عندنا شرط وجوب. والطهارة عندنا عبادة مستقلة. وقد تكون شرطاً في عبادة أخرى: شرط صحّة، أو شرط وجوب. وقد تكون مستحبةً وسنةً في عبادة أخرى.

وَضَلَّ: حكم الباطن في ذلك:

طهارة القلب شرط في مناجاة الحقّ أو مشاهدته؛ شرط وجوب وشرط صحّة معاً. وسبب ذلك أنّنا في موطن التكليف، ويطلب الإيمان منّا بالله وبما جاء من عنده وبالرسول والرسول، وهذه إشارة أنّ الأمر ليس بمقصود، إلّا أنّه عالٍ وأعلى، ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾^(٢) ﴿رَفِيعُ الدَّرَجَاتِ﴾^(٣) يرفع درجات من يشاء^(٤).

وتارة يكون العلم شرطاً في صحّة الإيمان، وشرط وجوب فيه. وتارة يكون الإيمان شرطاً في صحّة علم الكشف، وشرط وجوب فيه. إلّا أنّ الإيمان فيه طهارة للقلب من الحجاب، والعلم طهارة للقلب من الجهل والشكّ والنفاق. فطهر قلبك بالطهارتين تسم بذلك في العالمين، وتحوز به علم القبضتين. فإنّ الله قد أوجب الإيمان علينا بنفسه -ومن نفسه أسماؤه- ﴿وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا تَفِرُّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِ﴾^(٥) مع علمنا بأنّ^(٦) الله فضّل بعضهم على بعض رسلاً وأنبياء، ثمّ نهانا أن نفصل بين الأنبياء قياساً أو نظراً، فإنّ العبد لا يحكم على الله بشيء.

باب

الطهارة لصلاة الجنائز ولسجود التلاوة

اختلف أهل العلم ﷺ في الطهارة للصلاة على الجنائز ولسجود التلاوة. فمن قائل: إنّها شرط من شروطها، ومن قائل: ليست بشرط، وبه أقول.

(١) ص ٨٨

(٢) [يوسف: ٧٦]

(٣) [غافر: ١٥]

(٤) مستوحى من قوله تعالى: {تَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مِّنْ نَّشَاءٍ} [الأنعام: ٨٣]

(٥) [البقرة: ٢٨٥]

(٦) ص ٨٨ ب

وصل: في حكم الباطن في ذلك:

أمّا حكم الباطن في ذلك كلّ، فإنّا نقول: كلّ عمل مشروع لا تتقدّمه طهارة الإيمان لا يصحّ ذلك العمل بفقده؛ فيجب وجود الإيمان في كلّ عمل مشروع. فمن قال: لا يجب الوضوء لصلاة الجنّاة وسجود التلاوة؛ لم ير استحضار الإيمان في الدعاء للموتى ولا في السجود للتلاوة. واكتفى بالإيمان الأصليّ عن استحضاره عند الشروع في الفعل. وهذا سبب عدم الإجابة. ومن رأى أنّ الطهارة شرط؛ كانت الإجابة، ولا بدّ، فيما يدعو فيه.

* * *

باب^(١)

الطهارة لمَسِّ المصحف

اختلف أهل العلم في الطهارة؛ هل هي شرط في مسّ المصحف أم لا؟ فأوجبها قوم، ومنعها قوم، وبالمنع أقول. إلّا أنّ فعلها بالطهارة أفضل -أعني مسّ المصحف-.

وصل: في حكم الباطن في ذلك:

هل يُحترم الدليل لاحترام المدلول؟ فعندنا نعم. يُحترم الدليل لاحترام المدلول، وعند غيرنا لا يلزم؛ فإنّ الدليل يضادّ المدلول، فلا يجتمعان. فإن احترّم الدليل فلا مَرَّ آخر، لا لكونه دليلاً على محترّم. والمصحف دليلٌ على كلام الله، وقد أمرنا باحترامه، ومُسَّهُ على الطهارة من احترامه.

فاعلم أنّا قد أخذ العالم دليلاً على الله، ونذهل عمّا يتضمّن مسّ العالم؛ من محمود ومذموم. وقد أخذ فرعون وأمثاله من المتكبرين دليلاً على وجود الصانع، لأنّه صنعة. واتّفق أن عَيَّنْتُهُ في الدلالة على الخصوص ولا يجب احترامه، بل يجب مقتته وعدم حرّمته. وقد أخذ موسى عليه السلام من حيث أنّه صنعة، دليلاً على وجود الصانع. واتّفق أن عَيَّنْتُهُ في الدلالة على الخصوص، وقد^(٢) وجب علينا احترامه وتعظيمه من وجه آخر لا من وجه كونه دليلاً. فلهذا عَظَّمْنَا المصحف لكون الشارع أمرنا باحترامه وتعظيمه، لا لكونه دليلاً. ثمّ له حرمة أخرى لكونه دليلاً وبه نعلّل احترامه

(١) ص ٨٩

(٢) ص ٨٩ ب

في وقت مّا؛ فإنّه نقول فيه: إنّهُ كلام الله، وإن كُنّا نحن الكاتبين له بأيدينا.

باب

إيجاب الوضوء على الجنب، عند إرادة النوم، أو معاودة الجماع، أو الأكل أو الشرب
اختلف علماء الشريعة فيما ذكرناه في هذه الترجمة. فمن قائل بإيجابه، ومن قائل باستحبابه، وبه أقول.

وصل: حكم الباطن في ذلك:

وأما حكم الباطن في ذلك إحضار النية للذي انتقضت طهارته الشرعية لشهوة أغفلته عن رؤية الحق عند استحكامها، فإذا أراد أن ينام نوى في النوم إعطاء حق العين. فتلك طهارة الجنب، إذا أراد أن ينام. فإنّ الجنابة نقضت طهارته، وهي الغربة عن موطن الإيمان الذي كان يجب عليه الحضور معه، لولا استحكام سلطان الشهوة الذي أفناه عن نفسه وعن كلّ ما سواه. وكذلك إذا^(١) أراد أن يعاود الجماع ينوي الولد المؤمن لكثرة أتباع رسول الله ﷺ وليكثرّ الذاكرين الله بهذا الجماع. وكذلك إذا أراد أن يأكل ويشرب ينوي إعطاء النفس حقّها. وهذه النية فيما ذكرناه هي طهارة لكلّ ذلك.

* * *

باب

الوضوء للطواف

اعلم أنّ الوضوء للطواف اشترطه قوم، ولم يشترطه قوم، وبه أقول، وإن كان الطواف بالطهارة أفضل.

وصل: حكم الباطن في ذلك:

وذلك إنّّه من رأى أنّ الطواف بالبيت لكونه منسوباً إلى الله كالعرش المنسوب إلى استواء الرحمن، ورأى الملائكة حاقين به، وهم المطهرون الكرام البررة، اشترط الوضوء في الطواف

(١) ص ٩٠

بكعبة قلبه، الذي وسع الحقَّ ﷻ. يقول تعالى: «ما وسعني أَرْضِي ولا سَمَائِي ووسعني قلبُ عبدي» وهو نزوله في تجلّيه تعالى- إلى قلب عبده، وقد بيّناه في "مواقع النجوم" في منزل التنزل الذاتي من فلك القلب.

ومن رأى أنَّ الحقَّ لا يتقيّد بما أضاف إليه، وإنما قصد بذلك التشريف منفعة المكلف؛ لم يشترط الطهارة^(١) للطواف. وأمّا في القلب؛ فعدم اشتراط الطهارة في وقت نظر العقل في إثبات الشرع في المعرفة الأولى: إمّا ابتداء، وإمّا إذا نزل إليها بالتعليم لمن أراد أن يعرف الله بالأدلة النظرية.

* * *

باب

الوضوء لقراءة القرآن

اختلف العلماء في الوضوء لقراءة القرآن. فمن قائل: إنّه تجوز قراءة القرآن لمن هو على غير طهارة، وبه أقول. ومن قائل: لا يجوز أن يقرأ القرآن إلّا على وضوء، وهو الأفضل بلا خلاف. وكذلك كلّ ما ذكرناه مما يجوز فعله عندنا وعند غيرنا على غير وضوء، إنّ الأفضل أن لا يفعل شيئاً من ذلك إلّا على وضوء.

وصل: حكم الباطن في ذلك:

أمّا حكم الباطن في ذلك؛ فإنّ قارئ القرآن نائِبُ الحقِّ -سبحانه- في الترجمة عنه بكلامه، ومن صفاته -سبحانه- القدّوس، ومعناه: الطاهر. فينبغي للعبد إذا ناب مناب الحقِّ في كلامه بتلاوته أن يكون مقدّساً، أي طاهراً: في ظاهره بالوضوء المشروع، وفي باطنه بالإيمان والحضور والتدبّر، وشبه ذلك. وأنّ يقدّم تلاوة الحقِّ عليه^(٢) ابتداءً، ثمّ يتلو مترجماً عن الحقِّ ما تلاه عليه وكلمه به.

فإمّا (أن) يترجم في تلاوته تلك للحاضر عنده ليذكّره، وأمّا أن يترجم بلسانه لسمعه فيحصل

(١) ص ٩٠ ب

(٢) ص ٩١

الآخر للسمع، كما لو كان المصحف بيده يتلو فيه: أخذ البصر حقّه من النظر إلى كلام الله من حيث ما هو مكتوب، كما أخذه السمع من حيث ما هو اللسان ناطقٌ به مصوّت. وكذلك لو ألقى المصحف في حجره، ومشى بيده على الحروف، لأخذت هذه الأعضاء حظّها من ذلك. وهكذا كان يتلو شيخنا أبو عبد الله بن المجاهد وأبو عبد الله بن قسّوم وأبو الحجاج الشُّربلي، لم أر من أشيأنا من يحافظ على مثل هذه التلاوة إلا هؤلاء الثلاثة.

أبوابُ الاغتسال

أحكام طهارة الغسل:

هذا الغسل المشروع في هذا الباب هو تعميم الطهارة بالماء لجميع ظاهر البدن بغير خلاف، وفيما يمكن إيصال الماء إليه من البدن. وإن لم يكن ظاهراً بخلاف كداخل الفم وما أشبهه. وسيأتي ذكره وذكر أسباب هذه الطهارة. ومنها واجب^(١) وسُنّة ومستحبّ.

الاعتبار في ذلك:

فأمّا اعتبار هذه الطهارة (فهو) تعميم طهارة النفس من كلّ ما أُمرَتْ بالطهارة منه وبه من الأعمال: ظاهراً بما يتعلّق بالأعضاء، وباطناً بما يتعلّق بالنفس من مصارف صفاتها لا من صفاتها. وإنّا قلنا: من مصارف صفاتها، فإنّ صفاتها لازمة لها في أصل خلقها لا تنفك عنها حتى إنّ بعض أصحابنا قد جعلها عين ذاتها، وأنّها صفات نفسية لها: كالحرص والبخل والتمية وكلّ وصف مذموم.

فمتعلّق الذمّ الذي أُمِرنا بالطهارة منه، ما هو عين الصفة، وإنّا هو عين المصريف. فالإنسان لا يتطهّر من الحرص وإنّا يتطهّر من صرف الحرص على جمع حطام الدنيا وحرامها. فيتطهّر بالحرص عينه على حكم ما تطهّر منه بالمصريف أيضاً، وهو أن يتطهّر بالحرص على طلب العلم، وتحصيل أسباب الخير والأعمال الصالحة، والحرص على جمع أسباب سعادته. فإنّ عين الحرص ما يتمكّن زواله. فبالحرص بوجه تكون سعادة الحريص، وبالحرص بوجه تكون شقاوة الحريص. فلهذا قلنا بالمصريف لا بعين الصفة. وعلى^(٢) هذا نأخذ جميع الصفات التي علّق الذمُّ بها، إنّما علّق الذمُّ بمصارفها لا بأعيانها.

فعموم طهارة الباطن والظاهر في هذا الاغتسال، إنّما متعلّقه مصارف الصفات. ولا يعلم مصارف الصفات إلّا من يعلم مكارم الأخلاق، فيتطهّر بها. ويعلم سفاسف الأخلاق فيتطهّر منها. وما خفي منها مما لا يدركه يتلقّاه من الشارع وهو كلّ عمل يرضي الله فيتطهّر به من كلّ عمل لا يرضيه فيتطهّر منه. قال الله تعالى: ﴿وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ وَإِنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ﴾^(٣) ولهذا

(١) ص ٩١ ب

(٢) ص ٩٢

(٣) [الزمر: ٧]

سقنا في هذا الكتاب أبوابا متقابلة، كالتوبة وتركها، والورع وتركه، والزهد وتركه مما ستأتي أبوابه إن شاء الله- وهي كثيرة.

وهذه الطهارة أيضا واجبة كالتطهير بإيتاء الزكاة مثلا، فهو غسل واجب. وكإعطائها للفقراء من ذوي الأرحام وهو مندوب إليه. وكتخصيص أهل الدين منهم دون غيرهم من ذوي الأرحام، وهو مستحب. وهكذا يسري حكم هذه الطهارة في جميع باطن الإنسان وظاهره من العلم والجهل والكفر والإيمان والشرك والتوحيد والإثبات والتعطيل وهكذا^(١) في الأعمال كلها المشروعة يُطَهَّرُها بالموافقة من المخالفة.

فهذا معنى الاغتسال الواجب منه وغير الواجب. وسأورد من تفصيل مسائل^(٢) هذه الطهارة ما يجري مجرى الأمهات على حسب ما يذكر منها في ظاهر حكم الشرع في الاغتسال بالماء. وإنما تفرع هذه الطهارة لا يحصى ولا يسعه كتاب لو ذكرناها مسألة مسألة، وقد أعطينا فيها وبيّنا طريقة الأخذ بها، فخذها على ذلك الأنموذج، إن أردت أن تكون من عباد الله الذين اختصهم لخدمته واصطنعهم لنفسه ورضي عنهم فرضوا عنه، جعلنا الله من العلماء العمّال، ولا حال بيننا وبين الاستعمال بما يرضيه -سبحانه- من الأعمال في الأقوال والأفعال والأحوال.

فأما الاغتسالات المشروعة، فمنها ما اتفق على وجوبه، ومنها ما اختلف في وجوبه، ومنها ما اتفق على استحبابه. وهي اغتسالات كثيرة: كالغسل من التقاء الختانين، والغسل من إنزال الماء الدافق على علم، والغسل من إنزاله على غير علم، كالذي يجد الماء ولا يذكر احتلاما، والغسل من إنزال الماء الدافق على غير وجه الالتذاذ، والغسل^(٣) من الحيض، وغسل المستحاضة عند الصلوات، وغسل يوم الجمعة، والغسل لصلاة الجمعة، والغسل عند الإسلام، والغسل للإحرام، والاعتسالات لدخول مكة، والاعتسالات للوقوف بعرفة، والاعتسالات من غسل الميت. وأما الاعتبارات في هذه الأغسال، فأنا أذكرها قبل ذكر تفصيل أمهات المسائل المشروعة في الاغتسال بالماء واعتباراتها. فمن ذلك:

(١) ص ٩٢ ب
(٢) ثابتة في الهامش بقلم الأصل
(٣) ص ٩٣

باب

الاعتسال من غسل الميت

لَمَّا كَانَ الْمَيِّتُ شُرِعَ غَسْلُهُ، وَهُوَ لَا فَعْلَ لَهُ، إِذَا كَانَ غَيْرَهُ الْمَكْلَفُ بِغَسْلِهِ، تَنْبِيْهَا لِغَاسِلِهِ أَنْ يَكُونَ بَيْنَ يَدَي رَّبِّهِ فِي تَطْهِيرِهِ بِتَوْفِيقِهِ، وَاسْتِعْمَالِهِ فِي طَاعَتِهِ، وَمَا يَجْرِي عَلَيْهِ مِنْ أَفْعَالٍ خَالِقَةٍ بِهِ وَفِيهِ، كَالْمَيِّتِ بَيْنَ يَدَي غَاسِلِهِ. فَلَا يَرَى غَسْلُهُ هَذَا الْإِعْتِبَارَ بِغَسْلِهِ لِلْمَيِّتِ، وَإِنَّمَا يَرَى أَنَّ اللَّهَ هُوَ مُطَهِّرُهُ، وَيَرَى نَفْسَهُ كَالْأَلَةِ يَفْعَلُ بِهَا اللَّهُ ذَلِكَ الْفِعْلَ. كَمَا يَرَى الْغَاسِلُ الْمَاءَ آلَةً^(١) فِي تَحْصِيلِ غَسْلِ الْمَيِّتِ، إِذَا لَوْلَا الْمَاءُ مَا صَحَّ اسْمُ الْغَاسِلِ لِهَذَا الَّذِي يَغْسِلُهُ، وَالْمَاءُ لَا يُتَصَوَّرُ مِنْهُ الدَّعْوَى فِي أَنَّهُ غَسَلَ الْمَيِّتَ، فَإِنَّ الْمَاءَ مَا تَحَرَّكَ إِلَيْهِ وَلَا قَصْدَ غَسْلِهِ، وَإِنَّمَا قَصْدُ بِالْمَاءِ غَسْلِ الْمَيِّتِ غَاسِلُهُ.

كَذَلِكَ الْغَاسِلُ لَا يَرَى فِي قَصْدِهِ أَنَّهُ قَصْدُ غَسْلِ الْمَيِّتِ بِالْمَاءِ، وَإِنَّمَا يَرَى نَفْسَهُ مَعَ الْمَاءِ الْتَيْنِ قَصْدُ اللَّهِ بِهِمَا غَسْلُ هَذَا الْمَيِّتِ، فَاللَّهُ الْمُطَهِّرُ، لَا هُوَ وَلَا الْمَاءُ، وَلَكِنَّ اللَّهَ طَهَّرَ الْمَيِّتَ بِالْغَاسِلِ وَالْمَاءِ. فَمَثَلُ هَذَا لَا يَغْتَسِلُ مِنْ غَسْلِ الْمَيِّتِ. فَهَذَا إِعْتِبَارٌ مِنْ يَرَى أَنَّهُ لَا يَجِبُ الْغَسْلُ مِنْ غَسْلِ الْمَيِّتِ.

وَأَمَّا مِنْ غَسْلِ مَيِّتًا، وَغَابَ فِي غَسْلِهِ عَنْ أَنَّ اللَّهَ هُوَ مُطَهِّرُهُ، وَادَّعَى ذَلِكَ الْفِعْلَ لِنَفْسِهِ وَأَضَافَهُ إِلَيْهَا، وَرَأَى أَنَّهُ لَوْلَا مَا طَهَّرَ هَذَا الْمَيِّتَ؛ وَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يَغْتَسِلَ وَيَتَطَهَّرَ مِنْ هَذِهِ الدَّعْوَى، بِالتَّوَجُّهِ وَالْحُضُورِ مَعَ اللَّهِ فِي الْمُسْتَأْنَفِ، وَالتَّذَكُّرِ لَمَّا غَفَلَ عَنْهُ مِنْ تَطْهِيرِ اللَّهِ هَذَا الْمَيِّتِ عَلَى يَدِهِ. فَمَنْ إِعْتَبَرَ هَذَا أَوْجَبَ الْإِعْتِسَالَ مِنْ غَسْلِ الْمَيِّتِ.

وَأَمَّا حَكْمُ الْإِعْتِسَالِ مِنْ غَسْلِ الْمَيِّتِ بِالْمَاءِ، فِي ظَاهِرِ حَكْمِ الشَّرْعِ، فَلَيْسَ مَذْهَبِي الْقَوْلَ بِوُجُوبِهِ. وَلَكِنْ^(٢) إِنْ إِعْتَسَلَ مِنْ ذَلِكَ فَهُوَ أَوْلَى وَأَفْضَلُ بَلَا خِلَافٍ.

(١) ص ٩٣ ب

(٢) ص ٩٤

باب

الاعتسال للوقوف بعرفة

لَمَّا كَانَ الْوُقُوفُ بِعَرَفَةَ بِصِفَةِ الذَّلِّ وَالْاِفْتِقَارِ وَالِدَعَاءِ وَالْاِهْتِهَالِ، بِالتَّعَرِّيِّ مِنْ لِبَاسِ الْخِيْطِ، وَالْمَوْضِعِ الَّذِي يَقِفُ فِيهِ الْحَاجُّ يَسْمَى عَرَفَةَ، عَلِمْنَا اِعْتِبَارًا، أَنَّ ذَلِكَ مَوْقِفُ الْعُلَمَاءِ بِاللَّهِ الْعَارِفِينَ، فَإِنَّ اللَّهَ يَقُولُ: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾^(١) وَقَالَ: ﴿تَرَىٰ أَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ مِمَّا عَرَفُوا مِنَ الْحَقِّ﴾^(٢) وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ- عَلَى هَذَا النُّوعِ فِي بَابِ الْحَجِّ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ.

وَلَمَّا رَأَى هَذَا الْمَعْتَبِرُ الْعَالِمُ تَجَرُّدَهُ عَنِ الْخِيْطِ، اِعْتَبَرَ فِي تَأْلِيفِ الْأَدَلَّةِ وَتَرْكِيبِهَا لِحُصُولِ الْمَعْرِفَةِ بِاللَّهِ مِنْ طَرِيقِ النَّظَرِ الْفِكْرِيِّ، بِتَرْكِيبِ الْمَقْدِّمَاتِ وَتَأْلِيفِهَا، فَتَظْهَرُ مِنْ ذَلِكَ صُورَةُ الْمَعْرِفَةِ بِرَبِّهِ. كَالْخَائِطِ الَّذِي يُؤَلَّفُ قِطْعَ الْقَمِيصِ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ، فَتَظْهَرُ صُورَةُ الْقَمِيصِ، قِيلَ لَهُ بِتَجْرِيدِهِ الْخِيْطُ: حَصَلَ الْمَعْرِفَةُ بِرَبِّكَ، أَوِ الْعِلْمُ بِاللَّهِ مِنَ التَّجَلِّيِ الْإِلَهِيِّ أَوِ الرَّبَّانِيِّ، وَاطْرَحَ عَنْكَ، فِي هَذَا الْمَوْقِفِ وَهَذَا الْيَوْمِ، النَّظَرَ الْعَقْلِيَّ بِتَأْلِيفِ الْمَقْدِّمَاتِ، وَاشْتَغَلَ الْيَوْمَ^(٣) بِتَحْصِيلِ الْمَعْرِفَةِ بِرَبِّكَ مِنَ الْاِمْتِنَانِ الْإِلَهِيِّ وَالْوَهْبِ الرَّبَّانِيِّ مِنَ الْوَاهِبِ الَّذِي يُعْطِي لِئَنُحْمَ، فَإِنَّهُ الَّذِي يَقْدِفُ فِي نَفْسِكَ الْعِلْمَ بِهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ، سَوَاءَ نَظَرْتَ فِي تَأْلِيفِ الْمَقْدِّمَاتِ، أَوْ لَمْ تَنْظُرْ. فَعَامِلُهُ سَبْحَانَهُ- بِالتَّجْرِيدِ، فَإِنَّهُ أَوْلَى بِكَ. وَلَا تَلْتَفِتْ إِلَى تَأْلِيفِكَ الْمَقْدِّمَاتِ النَّظَرِيَّةِ فِي الْعِلْمِ بِاللَّهِ، فَإِنَّ لِّلْكَسْبِ ظِلْمَةً فِي الْمَعْرِفَةِ لَا يَرَاهَا إِلَّا الْبَصِيرُ. إِذْ لَا مَنَاسِبَةَ بَيْنَ مَا تَوَلَّفَهُ مِنْ ذَلِكَ، وَبَيْنَ مَا تَسْتَحِقُّهُ ذَاتُهُ -جَلَّ وَتَعَالَى عُلُوهَا كَبِيرًا-.

وَمَنْ كَانَ تُطْلَبُ مِنْهُ هَذِهِ الْحَالَةُ، فِي ذَلِكَ الْمَوْقِفِ الْكَرِيمِ وَالْمَشْهَدِ الْخَطِيرِ الْعَظِيمِ، كَيْفَ لَا يَغْتَسِلُ وَيَتَطَهَّرُ فِي بَاطِنِهِ وَقَلْبِهِ، عَنِ التَّعَلُّقِ فِي مَعْرِفَتِهِ بِرَبِّهِ بَغَيْرِهِ؟ فَيَزِيلُ عَنْهُ قَدْرَ مَشَاهِدَةِ الْأَغْيَارِ وَدَرْزَتِهَا، بِعِلْمِ الْحَقِّ بِالْحَقِّ، دُونَ عِلْمِهِ بِنَفْسِهِ، إِذْ لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ إِلَّا هُوَ.

لَأَنَّ الْمَعْرِفَةَ تَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ. وَأَنْتَ فِي عَرَفَةَ. وَالْعِلْمُ يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ. وَلِهَذَا يَحْصُلُ لِصَاحِبِ هَذَا الْمَشْهَدِ عِنْدَ الْعَلَمَيْنِ إِذَا خَرَجَ مِنْ عَرَفَةَ، يَرِيدُ الْمَزْدَلْفَةَ وَهِيَ جَمْعٌ، يَحْصُلُ لَهُ عِلْمٌ آخَرُ

[١] (فاطر: ٢٨)

[٢] (المائدة: ٨٣)

[٣] ص ٩٤ ب

يكون معلومه الله، كما كان معلومه في عرفات الربّ تعالى-. وهذا المفعول الواحد الحاصل لك في هذا اليوم؛ هو علمك برّك لا بنفسك. فتعرف الحقّ بالحقّ. فيكون الحقّ^(١) الذي اغتسلت به يُعطي تلك المعرفة به، ويكون المغتسل منه -اسم مفعول- عين نفسك في دعواها، في معرفة ربّها بنفسها، من طريق التعمّل في تحصيلها. وأين الدليل من الدليل! هيهات وعزّته، ما تعرفه إن عرفته- إلّا به. فافهم. فهذا عُسلك للوقوف بعرفة، إن وُقِّقت له، والله المؤيّد والملمهم.

* * *

باب

الاغتسال لدخول مكة -زادها الله تشريفا

اعلم أنّ دخول مكة هو القدوم على الله في حضرته، فلا بدّ من تجديد طهارة لقلبك مما اكتسبه من الغفلات من زمان إحرامك من الميقات: ظاهرا بالماء، وباطنا بالعلم والحضور. فطهارة الظاهر الاغتسال بالماء عبادةً وتنظيفا، وطهارة الباطن -وهو القلب- بالتبرّي طلبا للولاء. فإنّه لا ولاء للحقّ إلّا بالبراءة من الخلق؛ حيث كان نظرك إليهم بنفسك لا بالله.

فمن كان حاله الحضور الدائم مع الله، لم يغتسل لدخول مكة، إلّا الغسل الظاهر بالماء لإقامة السنّة. وأمّا بالباطن فلا، إلّا عند رؤية البيت، فإنّه يتطهّر باطنا بجلاء خاصّ، لمشاهدة^(٢) بيته الخاص بيته- والطواف به، الذي هم الطائفون به كالـ ﴿حَاقِقِينَ مِنْ حَوْلِ الْعَرْشِ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ﴾^(٣)، إذ كان بيت الله بلا واسطة، منذ خلق الله الدنيا ما جرت عليه يد مخلوق بكسب.

وليكن الاسم الإلهي الذي يتطهّر به الاسم "الأول" من الأسماء الحسنى، فإنّه من نعوت البيت. فتحصل المناسبة. قال تعالى:- ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا﴾^(٤) أي جعلت فيه البركة لعبادي والهدى. فمن رأى البيت ولم يجد عنده زيادة إلهيّة، فما نال من بركة البيت شيئا، لأنّ البركة (هي) الزيادة. فما أضافه الحقّ. فدلّ على أنّ قصده غير صحيح، فإنّ تعجيل الطعام للضيف سنّة.

(١) ص ٩٥

(٢) ص ٩٥ ب

(٣) [الزمر: ٧٥]

(٤) [آل عمران: ٩٦]

فليجعل اغتساله أولاً، لا يجعله ثانياً لما تقدّمه من غسل الإحرام. فإنّه طهارة خاصّة^(١) تليق بمشاهدة البيت والطواف به، لا مناسبة بينه وبين الاغتسال للإحرام، إلّا من وجه مّا. فإذا زعم أنّه تطهّر بهذا الطهر، وفرغ من طوافه؛ يتفقّد باطنه، فإنّ الله ما جعل البركة فيه والهدى -وهو البيان، أي يتبيّن له ذلك الذي زاده ربّه من العلم به-. فما جعلت البركة في البيت إلّا أن يكون يعطي خازنّه للطائف به القادم عليه من خلّع البركة والقرب والعناية والبيان، الذي هو^(٢) الهدى في الأمور المشكّلة، في الأحوال والمسائل المبهّات الإلهيّة، في العلم بالله، ما يليق بمثل ذلك البيت المصطفى؛ محلّ يمين الحقّ المباع المُقبّل المسجود عليه.

فإنّ هذا البيت خزانة ما لله من البركات والهدى. وقد تبهّ الشارع إشارةً، بذكر الكنز الذي فيه، وأيّ كنز أعظم مما ذكر الله من البركة والهدى، حيث جعلهما عين البيت. فكثّرهُ من أضيف إليه، وهو الله.

فلينظر الطائف القادم إذا فرغ من طوافه إلى قلبه، فإن وجد زيادة من معرفة ربّه، وبيانا في معرفته، لم تكن عنده. فيعلم عند ذلك صحّة اغتساله لدخول مكة. وإن لم يجد شيئاً من ذلك، فيعلم أنّه ما تطهّر وما قدم على ربّه ولا طاف ببيته. فإنّه من المحال أن ينزل أحدٌ على كريمٍ غنيٍّ، ويدخل بيته ولا يضيفه^(٣). فإذا لم يجد الزيادة؛ فما زاد على غسله بالماء وقدمه على الأحجار المبنّية؛ فهو صاحب عناء وخيبة في قلبه. وما له سوى أجر الأعمال الظاهرة في الآخرة في الجنان، وهو الحاصل لعامة المؤمنين. فإن جاور جاور الأحجار لا العين، وإن رجع إلى بلده رجع بخفي حنين. جعلنا الله من أصحاب القلوب، أهل الله وخاصّته، أمين بعزّته. فإن اعترف المصاب بعدم^(٤) الزيادة، وما رزى به، كان له أجر المصاب من الأجور في الآخرة، وحرّم المعرفة في العاجل.

(١) ق: خاص

(٢) ص ٩٦

(٣) يضيفه هنا من الضيافة

(٤) ص ٩٦ ب

باب الاعتسال للإحرام

اعتباره: تطهير الجوارح مما لا يجوز للمحرم أن يفعله، وتطهير الباطن من كل ما خلف وراءه. فكما تركه جسًا من أهل ومال وولد، وقدم على بيت الله بظاهره، فلا يلتفت بقلبه إلا إلى ما توجه إليه. ويمنع أن يدخل قلبه أو يخطر له شيء مما خلفه وراءه، بالتوبة والرجوع إلى الله. ولهذا سمي غسل الإحرام؛ لما يحرم عليه ظاهرا وباطنا. فإن لم تكن هذه حالته، فليس بمحرم باطنا.

فإن البواب قد نام وغفل، وبقي الباب بلا حافظ. فلم تجد خواطر النفوس ولا خواطر الشياطين من يمنعها من الدخول إلى قلبه، فهو يقول: "لبيك" بلسانه، ويتخيل أنه يجيب نداء ربه بالقدوم عليه. وهو يجيب نداء خاطر نفسه أو شيطانه الذي يناديه في قلبه: يا فلان؛ فيقول: لبيك. فيقول له الخاطر بحسب ما بعثه به صاحبه، من نفس أو شيطان وما جاءه به من غير ما شرع له من الإقبال عليه في تلك الحالة^(١). فيقول له صاحب ذلك الخاطر عند قوله: "لبيك اللهم لبيك" -: أهلا وسهلا، لَبِيتَ مَنْ يعطيك الحرمان والحياة والخسران المبين، ويفرح بأن جعله إلها ولبناه.

فلولا فَضْلُ اللَّهِ وَرَحْمَتُهُ^(٢) بلسان الباطن والحال، وما تقدّم من النية ﴿لَمَسَّكُمْ فِي مَا أَفَضْتُمْ فِيهِ﴾ من وجودكم بقلوبكم إلى ما خلقتموه جسًا وراء ظهوركم ﴿عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾^(٣) فيغفر الله لهم ما حدّثوا به أنفسهم. وما أخطر لهم الشيطان في تلك الحالة، بعناية التلبية الظاهرة لا غير، وما أعطاهم في قلوبهم ما أعطاه لأهل الاعتسال الباطن من المحرّمين.

* * *

باب الاعتسال عند الإسلام، وهو سنّة بل فرض

الاعتسال عند الإسلام مشروع، وقد ورد به الخبر النبويّ. وأمّا اعتباره في الباطن، فإنّ

(١) ص ٩٧

(٢) اقتباس من الآية: وَلَوْلا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ [النور: ١٤]

(٣) [النور: ١٤]

الإسلام الانتقيد، فإذا أظهر الإنسان القياد الظاهر، كان مُسلماً ظاهراً. فيجب عليه الانتقيد بباطنه حتى يكون مسلماً باطناً، كما كان ظاهراً. فهو هذا تطهير الباطن عند الإسلام بالإيمان^(١)، قال -تعالى- في حق طائفة قالت آمناً: ﴿قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسَلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾^(٢) وهو الطهارة الباطنة النافعة المنجية من التخليد في النار.

باب

الاعتسال لصلاة الجمعة

اعتباره في الباطن طهارة القلب لاجتماعه بربه، واجتماعه به عليه لمناجاته، برفع الحجاب عن قلبه. ولهذا قال من يرى أنَّ الجمعة تصحُّ بالاثنتين وتقام، وبه أقول. يقول -تعالى-: «قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين» الحديث. وما ذكر ثالثاً، يقول العبد كذا، فأقول له كذا.

فلا بدَّ من طُلبت^(٣) منه هذه الحالة، أن يتطهَّر لها طهراً خاصاً. بل أقول: إنَّ لكلَّ حالة للعبد مع الله -تعالى- طهارة خاصة، فإنَّه مقام وُضلة. ولهذا شرَّعت الجمعة ركعتين. فالأولى من العبد لله بما يقول، والثانية من الله للعبد بما يخبر به في إجابته قول عبده، أو يخبر به الملائ الأعلی، بحسب ما يفوه به العبد في صلاته. غير أنَّه في صلاة الجمعة بمقتضى ما شرع له أن يجهر بالقراءة ولا بدَّ، فيقول الله للملائ الأعلی: "حمدني عبدي". أو ما قال من إجابة وثناء وتفويض وتمجيد.

* * *

باب^(٤)

الاعتسال ليوم الجمعة

الاعتبار: الطهارة بالأزل للزمان اليومي من السبعة الأيام التي هي أيام الجمعة. فإنَّ الله قد شرع حقاً واجبا على كلِّ عبد أن يغتسل في كلِّ سبعة أيام. فغسل يوم الجمعة لليوم، لا للصلاة. فكانت الطهارة لصلاة الجمعة طهارة الحال، وهذه (أي الطهارة ليوم الجمعة) طهارة الزمان.

(١) ص ٩٧ ب

(٢) [الحجرات: ١٤]

(٣) ق: طلب

(٤) ص ٩٨

فإنَّ العلماء اختلفوا؛ فمن قائل: إنَّ الغسل إنما هو ليوم الجمعة، وهو مذهبنا. فإن أوقعه قبل صلاة الجمعة، ونوى أيضا الاغتسال لصلاة الجمعة، فهو أفضل. ومن قائل: إنَّه لصلاة الجمعة في يوم الجمعة، وهو الأفضل بلا خلاف، حتى لو تركه قبل الصلاة، وجب عليه أن يغتسل، ما لم تغرب الشمس.

ولمَّا قلنا: إنَّ جَمَعَ العبدِ على الحقِّ، في هذا اليوم الزماني، كانت بنسبة هذا اليوم إلى جناب الحقِّ، ما يدخل الأزل من التقديرات الزمانيَّة فيه، بتعيين توجّهات الحقِّ لإيجاد الكائنات، في الأزمان المختلفة، التي يصحبها القَبْلُ والبَعْدُ والآلُ ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾^(١) فاعلم ذلك، فإنَّه دقيق جدًّا.

فمن اغتسل لصلاة الجمعة، فقد جمع بين الغسل للحال والزمان. ومن اغتسل ليوم الجمعة بعد^(٢) الصلاة، فقد أفرد. وهو قدْحٌ في مسمّى الجمعة. فالأظهر أنَّه مشروع في يوم الجمعة ولصلاة الجمعة، وهو الأَوْجَه. وما يَتَّبَعُ أن يكون مقصود الشارع به ذلك.

* * *

باب

غسل المستحاضة

وسيرد، ونبيّن فيه مذهبنا.

وأما اعتباره: فالاستحاضة مرض، والعبد مأمور بتصحيح عبادته، لا يدخلها شيء من المرض. ففهما اعتلّ في عبادةٍ ما من عباداته، تطهّر من تلك العلة وأزالها، حتى يعبد الله عبدا خالصا محضا، لا تشوبه علة ولا مرض في عبادته ولا في عبودته.

(١) [الروم: ٤]

(٢) ص ٩٨ ب

باب

الاعتسال من الحيض

الحيض ركضة شيطان، فيجب الاعتسال منه. قال تعالى- إِنَّهُ ﴿رَجَسَ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ﴾^(١) فيجب تطهير القلب من لمة الشيطان، إذا نزلت به، ومسّه في بطنه. وتطهيرها بلمّة الملك. والقصة البيضاء هي العلامة، أو من بعض العلامات على عناية الله بهذا القلب، حيث طرد عنه وأزال ركضة الشيطان. فيستعمل^(٢) لمة الملك عند ذلك، وهو تطهير القلب. وإن كثرت عن ذلك (أي عن اللمتين) بالإصبعين، وكلاهما رحمة، فإنّه أضافهما إلى الرحمن. فلولاً رَجِمَ اللهُ عَبْدَهُ بتلك اللمة الشيطانية، ما حصل له ثواب مخالفته، بالتبديل في العدول عنه، إلى العمل بلمّة الملك، فله أجران. فلهذا قلنا: إِنَّهُ أضافهما إلى الاسم الرحمن.

فإذا أزاغه، جاهد نفسه أن لا يفعل ما أماله إليه، فحوزي أجر المجاهد. فإن عمل وتاب إثر الفعل بعد مجاهدة، فساعد الشيطان عليه القدر السابق بالفعل، فوقع منه الفعل، ورأى أن ذلك من الشيطان، مؤمناً بذلك مصداً كما قال موسى عليه السلام إِنَّهُ ﴿مَنْ عَمِلَ الشَّيْطَانُ إِنَّهُ عَدُوٌّ مُضِلٌّ مُبِينٌ﴾^(٣) وتاب عقيب وقوع الفعل. -وأعني بالتوبة هنا، الندم. فإنّه معظم أركان التوبة، وقد ورد أن «الندم توبة»- كان له أجر شهيد، لوقوع الفعل منه، والشهيد حيّ ليس بميت.

وأيّ حياة أعظم أو أكمل من حياة القلوب مع الله، في أيّ فعل كان؟ فإنّ الحضور مع الإيمان، عند وقوع المخالفة، يردّ ذلك العمل حيّاً، بحياة الحضور؛ يستغفر له إلى يوم القيامة. فهذا من عناية الاسم الرحمن، الذي أضاف الإصبعين إليه. فالشيطان يسعى في تضعيف الخير للعبد، وهو لا يشعر. فإنّ الحرص أعماه، ويحور^(٤) الوبال وإثم تلك المعصية عليه. وهذا من مكر الله تعالى- بإبليس.

فإنّه لو علم أنّ الله يُسعدُ العبد^(٥) بتلك اللمة من الشيطان، سعادة خاصّة، ما ألقي إليه شيئاً من ذلك. وهذا المكر الإلهي، الذي مكر الله به في حق إبليس، ما رأيت أحداً تبه عليه. ولولا

[١] [المائدة: ٩٠]

[٢] ص ٩٩

[٣] [القصص: ١٥]

[٤] ص ٩٩ ب، يحور: يرجع

[٥] ثابتة في الهامش مع إشارة التصويب

علمي إبليس، ومعرفتي بجهله، وحرصه على التحريض على المخالفة، ما نبّهت على هذا، لعلمي بأنّه لولا هذا المانع، لاجتنب لمة المخالفة. فهذا هو الذي حملني على ذكرها، لأنّ الشيطان لا يقف عندها، لحجابه: بحرصه على شقاوة العبد، وجهله بأنّ الله يتوب على هذا العبد الخاص. فإنّ كلّ ممكور به، إنّما يمكر الله به من حيث لا يشعر. وقد يشعر بذلك المكر، غير الممكور به.

* * *

باب

الاعتسال من المني الخارج على غير وجه اللذة

فمن قائل بوجوبه، ومن قائل: لا يجب عليه غسل، وبه أقول.

وصل: حكم الباطن فيه:

اعتبار الجنابة (هو) الغربة، والغربة لا تكون إلّا بمفارقة الوطن. وموطن الإنسان عبوديته. فإذا فارق موطنه، ودخل في^(١) حدود الربوبية، فاتّصف بوصف من أوصاف السيادة على أبناء موطنه، وأمثاله، ولم يجد لذة لذلك، فما وقيّ صفة السيادة حقّها. فإنّ الكامل؛ لذة كماله لا تقارنها لذة أصلا، والابتهاج الكمالي لا يشبهه ابتهاج، فلمّا لم يوفّ الصفة حقّها، تعيّن عليه الاعتسال؛ وهو الاعتراف بما قصّر به، في حقّ تلك الصفة الإلهية. فمن هنا أوجب الغسل من أوجهه، على من خرج منه المني في اليقظة، من غير التذاذ. ومن رأى أنّ صفة الكمال التي تنبغي للواجب الوجود بنفسه، إذا اتّصف بها العبد في غربته، لم يكن لها حكم فيه، لأنّه ليس بمحلّ لها، لم يوجب عليه غسلا.

باب

الاعتسال من الماء يجده النائم إذا هو استيقظ ولا يذكر احتلاما

في مثل هذا بقي حكم قوله ﷺ: «إنما الماء من الماء» فهو مخصّص، ما هو منسوخ كما يراه بعضهم.

(١) ص ١٠٠

وصل: اعتباره في الباطن:

العارف يجد قبضا أو بسطا، في حالٍ من الأحوال، لا يعرف سببه. وهو^(١) أمر خَطَرٌ عند أهل الطريق. فيعلم أنّ ذلك لغفلة منه عن مراقبة قلبه في وارداته، وقلة نفوذ بصيرته في مناسبة حاله مع الأمر الذي أورثه تلك الصفة. فيتعيّن عليه التسليم لموارد القضاء، حتى يرى ما ينتج له ذلك في المستقبل.

فإذا عرفه وجب عليه الاغتسال، بالحضور التام مع الحق، في علم المناسبات. حتى لا يجهل ما يرد عليه، من الحق من واردات التقديس، وما الاسم الذي جاءه بذلك؟ وما الاسم الذي جاء به من عنده؟ وما الاسم الإلهي الذي هو، في الحال، حاكم عليه، وهو الذي استدعى ذلك الوارد؟ فهذه ثلاثة: الاسم المستدعي، والاسم المستدعى منه، والاسم الوارد به. فإنّ الحق، من حيث ذاته، لا سبيل لمناسبة تربطنا به، أو تربطه بنا ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾^(٢) فبأسماؤه نتعلّق، وبها نتخلّق، وبها نتحقّق، والله الموفق.

* * *

باب

الاغتسال من التقاء الختانين من غير إنزال

قال رسول الله ﷺ: «إذا التقى الختانان فقد وجب الغسل». واختلف العلماء في هذه المسألة؛ فمن^(٣) قائل بأنّه يجب الغسل من التقاء الختانين، ومن قائل بأنّه لا يجب الغسل من التقاء الختانين، وبه أقول.

وصل: الاعتبار في ذلك:

إذا جاوز العبد حدّه، ودخل في حدود الربوبية، وأدخل ربّه في الحدّ معه، بما وصفه به، مما هو من صفات الممكنات، فقد وجب عليه الطهر من ذلك. فإنّ تنزيه العبد، أن لا يخرج عن

(١) ص ١٠٠ ب

(٢) [الشورى: ١١]

(٣) ص ١٠١

إمكانه، ولا يُدْخِل الواجب لنفسه في إمكانه، فلا يقول: يجوز أن يفعل الله كذا، ويجوز أن لا يفعله. فإنّ ذلك يطلب^(١) المرجّح، والحقُّ له الوجوب على الإطلاق. والذي ينبغي أن يقال: يجوز أن توجد الحركة من المتحرّك، ويجوز أن لا توجد، فتفتقر إلى المرجّح. فإذا كان العالم بالله -تعالى- بهذه المثابة، وجب عليه الاغتسال، وهو الطهر، من هذا العلم، بالعلم الذي لا يُدخله تحت الجواز. وسترد هذه المسألة -إن شاء الله-.

* * *

بَابُ

الاعتسال من الجنابة على وجه اللذة

قد قرّرنا أنّ الجنابة هي الغربة، وهي هنا، غربة العبد عن موطنه^(٢) الذي يستحقّه، وليس إلّا العبوديّة. أو تغريب صفة ربّانيّة عن موطنها؛ فيتّصف بها، أو يصفّ بها ممكنا من الممكنات، فيجب الطهر في هذه المسألة بلا خلاف.

واعلم أنّ هذا الغسل الواحد المذكور في هذا الباب، يتفرّع منه مائة وخمسون حالا، يجب الاعتسال على العبد في قلبه من كلّ حال منها. ونحن نذكر لك أعيانها كلّها -إن شاء الله- في عشرة فصول، كلّ فصل منها يتضمّن خمسة عشر حالا، لتعرف كيف تلقاها، إذا وردت على قلب العبد، لأنّه لا بدّ من ورودها على كلّ قلب، من العوامّ والخصوص. والله المؤيّد والملمّهم، لا قوّة إلّا به، فمن ذلك:

الفصل الأول: الجبروت، والألوهيّة، والعزّة، والمهيمنة، والإيمان، والقيام، والشوق^(٣)، والولاء، والظلمة، والسّحر، وعموم الرحمة، وخصوصها، والسلامة، والطهارة، والملّك.

الفصل الثاني: الكبرياء، والستر، والصورة، والخلّق، والبراءة^(٤)، والإخلاص، والإقرار، والبراء، والنصيحة، والحبّ، والقهر، والهبة، والرزق، والفتوح، والعلم.

(١) ثابتة في الهامش بقلم الأصل

(٢) ص ١٠١ ب

(٣) رسمها في ق: والسوق، مع ثلاث نقاط تحت رءوس السين.

(٤) ص ١٠٢

الفصل الثالث: البسط، والقبض، والإعزاز، ورفع الدرج، وخفض الميزان، والشرك، والإنصاف، والطاعة، والرضا، والقناعة، والإذلال، والأصوات، والرؤية، والقضاء، والعدالة.

الفصل الرابع: اللطف، والاختبار، ورفع الستور، والعظمة، والحلم، والشكر، والاعتلاء، والمحافظة، والتقدير، والزيادة، والحدود، والهوى، والمنازعة، والولاية، والتمليك.

الفصل الخامس: الرُّحم، وإدخال السرور، والقطيعة، والخداع، والاستدراج، والحسبان، والجلالة، والكرم، والمراقبة، والإجابة، والاتساع، والحكمة، والوداد^(١)، والبعث، والشرف.

الفصل السادس: الشهادة، والحقّ المخلوق به، والوكالة، والقوة، والصلابة في كلّ شيء، والنصرة، والثناء، والإحصاء، والابتداء، والإعادة، والصدقة، والقول، والعفو، والأمر، والنهي.

الفصل السابع: الأخلاق، والمال، والجاه، والزيارة، والأيمان، والحياة، والموت، والإحياء، والقيومية، والوجدان، والاستشراق، والوحدة، والصمداني، والقدرة، والاقتدار.

الفصل الثامن: التقديم، والتأخير، والدار الأولى، والآخرة، والاختفاء، وإشالة الحجب، والإحسان، والرجوع، والانتقام، والصفح، والحجر، والنكاح، والرياء، والاختلاق، والبهت.

الفصل التاسع^(٢): الرأفة، ومُلك المُلْك، والكرامات، والآجال، والتعالي، والمغالطة، والجمع، والاستغناء، والتعدي، والكفاية، والسخاء، والكذب، والتكذيب، والسياسة، والنواميس.

الفصل العاشر: المنع، والهداية، والانتفاع، والضرر، والنور، والابتداع، والبقاء، والتوارث، والرشد، والإيناس، والأذى، والامتنان، والحماسة، والمقاومة، والجاسوس.

اعلم -أيُّدنا الله وإياك بروح منه- أنّ جميع ما ذكرنا في هذه الفصول، وما تتضمنه كلّ حالة منها مما لم نذكره مخافة التطويل يجب على الإنسان طهارة باطنه وقلبه منه، في مذهب أهل الله وخاصته من أهل الكشف، بلا خلاف بين أهل الأذواق في ذلك. ولكن يحتاج المتطهّر من أكثرها إلى علم غزير، في كَيْفِيَّة الطهارة مما ذكرنا، وقد يكون بعضها طهوراً لبعض.

(١) ص ١٠٢

(٢) ص ١٠٣

ثم^(١) نرجع إلى مقصودنا من إيراد الأحكام المشروعة في هذه الطهارة، التي هي الاغتسال بالماء واعتباراتها، وأحكامها في الباطن. فأقول: قد ذكرنا في الوضوء على مَنْ تجب طهارته؟ ومتى يكون وجوبها؟ فلا نحتاج إلى ذكر ما تشترك فيه الطهارتان.

باب

التدلك باليد في الغسل في جميع البدن

اختلف الناس من علماء الشريعة في التدلك باليد في جميع الجسد، فمن قائل: إن ذلك شرط في كمال الطهارة، ومن قائل: ليس بشرط. وأمّا مذهبنا: فيإصال الماء إلى الجسد حتى يعمّه بأيّ شيء كان يمكن إيصاله.

وصل: حكم ذلك في الباطن:

الاستقصاء في طهارة الباطن، لما فيها من الخفاء الذي تضره النفوس، من حبّ المحمّدة عند الناس، بما يظهر عنها من الخير، فبأيّ وجه أمكن إزالة هذه الصفة، وكلّ مانع يمنع من عموم طهارة الباطن، فلم تحصل الطهارة.

باب

النية في الغسل

اختلف^(٢) العلماء في شرط النية في الغسل. فمن العلماء من اشتراطها، وبه أقول. ومنهم من لم يشترطها.

وصل: اعتبارها في الباطن:

لا بدّ من شرطها في طهارة الباطن، فإنّها روح العمل وحياته. والنية من عمل الباطن، فلا بدّ منها. وقد تقدّم الكلام عليها، في أوّل الباب ظاهراً وباطناً.

(١) ص ١٠٣ ب

(٢) ص ١٠٤

باب

المضمضة والاستنشاق في الغسل

اختلف العلماء، علماء الشريعة، في المضمضة والاستنشاق في الغسل. فمن قائل بوجوبها، ومن قائل بعدم وجوبها. والذي نذهب إليه في ذلك: أنَّ الغسل لَمَّا كان يتضمَّن الوضوء، كان حكمهما، من حيث أنَّه متوضَّع في اغتساله، لا من حيث أنَّه مغتسل. فإنَّه ما ورد أنَّ النبي ﷺ ما تَمَضَّض ولا استنشق في غسله، إلَّا في الوضوء فيه. وما رأيت أحداً^(١) تَبَّه على مثل هذا في اختلافهم في ذلك.

فالحكم فيها عندي راجع إلى حكم الوضوء، والوضوء عندنا لا بدَّ منه في الاغتسال من الجنابة. وعندنا في هذه المسألة نظر في حالتين: الحالة الواحدة فيمن جامع ولم يُنزل، فعليه^(٢) وضوءان في اغتساله. فإن جامع وأنزل فعليه وضوء واحد. إلَّا أنَّ مذهبنا أنَّ التقاء الختانين دون إنزال لا يوجب الغسل، ويوجب الوضوء. وبه قال أبو سعيد الخدري وغيره من الصحابة والأعمش. وقد تقدَّم الكلام في شرط الترتيب والفور في الوضوء واعتباره.

باب

في ناقض هذه الطهارة التي هي الغسل

فناقضُها الجنابة والحيض والاستحاضة والتقاء الختانين. فالحيض بلا خلاف، وكذلك إنزال الماء على وجه اللدَّة في اليقظة بلا خلاف، وما عدا هذين بخلاف. فإنَّ بعض الناس من المتقدِّمين لا يرى على المرأة غُسلاً إذا وجدت الماء من الاحتلام مع وجود اللدَّة.

* * *

باب

في إيجاب الطُّهر من الوُطء

فمن قائل بوجوبه، أنزَلَ أو لم يُنزل، إذا التقى الختانان. ومن قائل بوجوبه مع إنزال الماء، وبه أقول. ويإنزال الماء من غير وطء، وبه قال جماعة من أهل الظاهر: إنَّه يجب الطهر من الإنزال

(١) ثابتة في الهامش

(٢) ص ١٠٤ ب

فقط.

وصل: في اعتباره في الباطن:

الوطء^(١) (هو) توجُّهُ المؤثِّر على المؤثَّر فيه، بضربٍ من الوهب. فلا يخلو المؤثَّر فيه أن يكون حاضرا عارفا، بخصوص ذلك المؤثِّر، من الأسماء الإلهية، فلا يجب عليه الطُّهر. أو لا يكون فيجب عليه الطُّهر. وقد يعطي ذلك المؤثِّر نومة القلب. ثم لا يخلو هذا الاسم الإلهي أن يؤثِّر، علَّم كون من الأكوان، أو علما يتعلَّق بالله. وعلى الحالتين؛ فإن رأى نفسه مُوطَّئا، ولم يأخذ بالله، كالصدقة تقع بيد الرحمن، وإن أخذها السائل، والله المعطي؛ فيكون -سبحانه- المعطي والآخذ، فلا طهارة عليه في الباطن.

فإنَّ بالحق تكون طهارة الأشياء. فإن غاب عن هذا الشهود، ورأى نفسه أنه هو الآخذ ما أنزله الله على قلبه من العلوم، وجبث عليه الطهارة من رؤية نفسه. وكذلك إذا وطئ غيره بمسألة يعلمه إيَّاها بالحال أو بالقول؛ فإن كان عن حضورٍ فلا طهارة عليه، فإنَّه ما زال على طهارته. وإن رأى نفسه في تعليمه غيره، بالحال أو بالقول، وجبث عليه الطهارة من رؤية نفسه، لا بد من ذلك. فإنَّ رجال الله في هذه الطريق: بالله يتحرَّكون، وبه يسكنون، عن مشاهدة وكشف. وعامتهم عن حضور اعتقاد وإيمان، بما ورد، بأنَّ الأمر بيده، وأنَّ^(٢) نواصي عبادِه وكلَّ دابة، بيده.^(٣)

باب

في الصفة المعتبرة في كون خروج المني موجبا للاغتسال

اختلف العلماء في الصفة المعتبرة في كون خروج المني موجبا للاغتسال. فمن قائل باعتبار اللذة، ومن قائل بنفس الخروج؛ سواء كان عن لذة أو بغير لذة.

وصل: الاعتبار في هذا الباب:

اللذة من الملتذِّ بها، إمَّا أن تكون نفسيَّة، أو إلهيَّة. فإن كانت نفسيَّة طبعيَّة، فقد وجب

(١) ص ١٠٥

(٢) ص ١٠٥ ب

(٣) ثابت في الهامش بقلم الشيخ الأكبر: "بلغ قراءة لظهير الدين محمود الزنجاني عَليَّ، وكتب ابن العربي".

الغسل. وإن كانت غير نفسية، فلا يخلو ذلك العلم، الذي هو بمنزلة الجنابة، إمّا أن يتعلّق بالله، أو يتعلّق بكون من الأكوان: فإن تعلّق بالله، ولذّته غير نفسية، فلا طهر عليه. وإن تعلّق بالأكوان، فعليه الطهر، سواء التذّ أو لم يلتذّ.

ومعنى قولنا: اللذة الإلهية؛ أعني لذّة الكمال، لا لذّة الوارد. ولذّة الكمال في العبد: أن يكون عبداً محضاً، لا يتّصف بالغرّة، عن موطنه في باطنه. ولو خلع عليه الحقّ، من صفات السيادة، ما شاء من حضرته، لا يخرج ذلك عن^(١) موطنه. وإذا كان كذلك، فما هو ذو جنابة، إذ لا غربة عنده، فإنّه ما برح في موطنه، وهو غاية الكمال. والطهارة معرفة للنقص.

* * *

باب

في دخول الجنب المسجد

فمن قائل بالمنع بإطلاق، ومن قائل بالمنع إلّا لعابر فيه غير مقيم، ومن قائل بإباحة ذلك للجميع، وبه أقول.

وصل: الاعتبار في ذلك:

العارف من كونه عارفاً، لا يبرح عند الله دائماً. في الحديث: «جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ كُلُّهَا مَسْجِداً». ولا ينفكّ الجنب، أن يكون في الأرض، وإذا كان في الأرض، فهو في المسجد العام المشروع، الذي لا يتقيّد بشروط المساجد المعلومة بالعرف.

ثم إنّ العارف، بل العالم كلّّه، علوّه وسفله، لا تصحّ في حاله، الإقامة. فهو عابر أبداً مع الأنفاس. فالعلماء بالله يشاهدون هذا العبور، وغير العلماء بالله يتخيّلون أنّهم مقيمون، والوجود على خلاف ذلك. فإنّ الإله الموجد في كلّ نفس، مُوجِدٌ يفعل: فلا يعطّل نفساً واحداً تتّصف منه بالإقامة، كما قال: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾^(٢) وقال^(٣) تعالى: ﴿سَتَفْرُغُ لَكُمْ آيَةُ الثَّقَلَانِ﴾^(٤)

(١) ص ١٠٦

(٢) [الرحمن: ٢٩]

(٣) ص ١٠٦ ب

(٤) [الرحمن: ٣١]

وقال: «بيده الميزان يخفض ويرفع».

ومن قال بالمنع من ذلك غلب عليه رؤيته نفسه، أنه ليس بمحلٍ طاهر. حيث لم يتخلّق بالأسماء الإلهية، ولو تخلّق بها، ولم يقنّ عن تخلّقه عنده، فما تخلّق بها. وعندنا: أنّ المتخلّق بالأسماء، مهما فني عن تخلّقه بها، فليس بمتخلّق. فإنّ المعنى بكونه متخلّقاً بها، أي تقوم به، كما يقوم الخلق بالمتخلّق به. وقد يُخلّقه غيره، فيكون عند ذلك مُخلّقاً بالأخلاق الإلهية. وذلك أنّ العبد مأمور، والحق لا يأمر نفسه. فالتخلّق امتثالُ أمرِ الله بقوة الله وعونه.

فمن الأدب أن يرى المتخلّق، كونه متخلّقاً مكلفاً، وإن كان الحق سمعه وبصره. أليس الحق قد أثبت عين عبده بالضمير، في سمعه وبصره؟ فأين يذهب هذا العبد، والعين موجودة؟ وغايته أن يكون صورةً، في هيوالي الوجود المطلق، مقيّدة، وليس له بعد هذا مرتبة إلاّ العدم، والعدم لا يقبل الصورة؛ فافهم.

انتهى الجزء الثالث والثلاثون، يتلوه الجزء الرابع والثلاثون.

الجزء الرابع والثلاثون^(١)

بسم الله الرحمن الرحيم^(٢)

باب

مسّ الجنب المصحف

اختلف علماء الشريعة في مسّ الجنب المصحف؛ فذهب قوم إلى إجازة مسّ الجنب المصحف، ومنع قوم من ذلك.

وصل: في اعتبار ذلك:

العالم كله كلمات الله في الوجود، قال الله تعالى - في حق عيسى عليه السلام: ﴿وَكَلَّمْتُهُ أَلْقَنَهَا إِلَى مَرْيَمَ﴾^(٣) وقال تعالى -: ﴿مَا تَفِدَتْ كَلِمَتُ اللَّهِ﴾^(٤) وقال تعالى -: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾^(٥) والكلم جمع كلمة، ويقول تعالى - للشيء إذا أراد: ﴿كُنْ﴾ فيكسو ذلك الشيء التكوين، ﴿فَيَكُونُ﴾. فالوجود كله ﴿رَقٌّ مَنشُورٌ﴾^(٦)، والعالم فيه كِتَابٌ مَسْطُورٌ، بل هو مرقوم: لأن له وجهين: وجه يطلب العلو والأسماء الإلهية، ووجه يطلب السفلى، وهو الطبيعة. فهذا رجحنا اسم المرقوم على المسطور. فكل وجه من المرقوم مسطورٌ، وفي ذلك أقول:

إِنَّ ^(٧) الْكَيَانَ عَجِيبٌ فِي تَقَلُّبِهِ	فِيهِ لِنَاطِرِهِ نَقْشٌ وَتَحْيِيرٌ
أُنْظُرْ إِلَيْهِ تَرَى مَا فِيهِ مِنْ بَدَعٍ	إِذْ كُلُّ وَجْهِ مِنَ الْمَرْقُومِ مَسْطُورٌ
إِنَّ الْوُجُودَ لَسِرٌّ حَارٌّ نَاطِرُهُ	الْكُونُ مُرْتَقِمٌ وَالرَّقُّ مَنشُورٌ

فالأمر كما قلنا "رَقٌّ مَنشُورٌ" والأعيان فيه "كِتَابٌ مَسْطُورٌ"؛ فهو كلمات الله التي لا تنفذ.

(١) العنوان ص ١٠٧ ب، وهنا ص ١٠٧ بيضاء

(٢) البسملة ص ١٠٨

(٣) [النساء: ١٧١]

(٤) [لقمان: ٢٧]

(٥) [فاطر: ١٠]

(٦) [الطور: ٣]

(٧) ص ١٠٨ ب

فبيته معمور، وسقفه مرفوع، وحرمة ممنوع، وأمره مسموع. فأين يذهب هذا العبد، وهو من جملة حروف هذا المصحف؟ ﴿أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ. بَلْ إِلَٰهُ تَدْعُونَ فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ﴾^(١) هل تدعون الشريك لعينه؟ لا والله، إلا لكونه في اعتقادكم إلها. فالله دعوتكم، لا تلك الصورة. ولهذا أُجيب دعاؤكم، والصورة لا تضر ولا تنفع.

أنظر في قوله: ﴿قُلْ سَمُّوهُمْ﴾^(٢) فإن سَمُّوهم بهم فهم عينهم. فلا يقولون في معبودهم حجر ولا شجر ولا كوكب ينحته بيده ثم يعبد. فما (=الذي) عَبَدَ جوهرة. والصورة من عمله. وإن سَمُّوهم بالإله، عرفت أن الإله عَبَدُوا^(٣). هذا تحقيق الأمر في نفسه. وقد أشارت الآية الواردة في القرآن إلى ما ذهبنا إليه، بقوله تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِلَٰهًا﴾^(٤) فهو عندنا بمعنى حَكَمَ. وعند من لا علم له من علماء الرسوم بالحقائق، بمعنى أَمَرَ. وبين المعنيين في التحقيق بونٌ بعيد.

وفي قول محمد ﷺ معلماً لنا: «أعبد الله كأنك تراه» وفي حديث جبريل معه ﷺ حين سأله عن الإحسان، بحضور جماعة من الصحابة: ما هو؟ فقال ﷺ: «أن تعبد الله كأنك تراه» فجاء بـ"كأن" وقد علمت أن الخيال خزائن المحسوسات، وأن الحق ليس بمحسوس لنا، وما نعقل منه إلا وجوده، فجاء بـ"كأن" لندخله تحت قوة البصر، فنلحقه بالوهم بالمحسوسات، ففقرنا من هؤلاء الذين عبدوه فيما نحتوه.

فتدبر ما أشرنا إليه! فإن الأمر لا يكون إلا كما قرره الشارع. فقرّر في موضع، ما أنكره في موضع آخر. فالعالم متا (ينبغي) أن يقرّر ما قرره الحق، في الموضع الذي قرره الحق. ولينكر ما أنكره الحق، في الموضع الذي أنكره الحق، فما تمّ إلا الإيمان الصرف. فلا تأخذ من سلطان عقلك^(٥)، إلا القبول. فانظر ما أشرف حرف التمثيل الذي هو "كأن".

"كأن" سُلْطَانُهَا، فَانْظُرْ لَهُ خَبْرًا فَإِنَّهُ خَبَرٌ عَنْهَا مَعَ الْخَبَرِ
"كأن" حَرْفٌ لَهُ فِي الْكَوْنِ سُلْطَانَةٌ إِنَّ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ الْعِلْمَ فِي النَّظَرِ

(١) [الأنعام: ٤٠، ٤١]

(٢) [الرعد: ٣٣]

(٣) ص ١٠٩

(٤) [الإسراء: ٢٣]

(٥) ص ١٠٩ ب

هُوَ الْإِمَامُ الَّذِي فِيهِ نَصْرُهُ وَلَا يُقَاوِمُهُ خَلْقٌ مِنَ الْبَشَرِ

ولا شكَّ أنَّ أهل الله جعلوا القلب كالمصحف الذي يحوي على كلام الله، كما أنَّ القلب قد وسع الحقَّ جلَّ، حين ضاق عنه السماء والأرض. فكما أُمِرنا بتنزيه القلب، عن أن يكون فيه دَس من دخول الأغيار فيه، ورأينا أنَّ المصحف قد حوى على كلام الله، وهو صفتة -والصفة لا تفارق الموصوف- فمن نزّه الصفة نزّه الموصوف. ومن راعى الدليل على أمرٍ ما، فقد راعى المدلول، الذي هو ذلك الأمر. فعلى كلا المذهبين ينبغي أن يُنزّه المصحف أن يمسّه جُنُب.

وقد نهينا أن نساfer بالقرآن إلى أرض العدو، فسَمِيَ المصحفَ قرآنا لظهوره فيه. وما^(١) نهى حملة القرآن عن السفر إلى أرض العدو، وإن كان القرآن في أجوافهم محفوظا، مثل ما هو في المصحف، وذلك لبطونه فيهم. ألا ترى النبي ﷺ كان لا يحجزه شيء عن قراءة القرآن، ليس الجنابة، لظهور القرآن عند القراءة بالحروف التي يُنطق بها التي أخبرنا الحقُّ أنَّها كلامه -تعالى- فقال لنبيه ﷺ: ﴿فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ﴾^(٢) فتلاه عليه رسول الله ﷺ.

فلا ينبغي للجُنُب، وهو الغريب عما يستحقّه الحق، فإنَّ البُعد بالحقائق والحدود، ما يكون فيه قربٌ أبدا. وبُعد المسافة قد يقرب صاحبها من صاحبه الذي يريد قربه. فكما لا يكون الربُّ عبدا، كذلك لا يكون العبد ربّا: لأنّه لنفسه هو عبد^(٣)، كما أنَّ الربَّ لذاته هو ربٌّ. فلا يتّصف العبد بشيء من صفات الحق، بالمعنى الذي اتّصف بها الحق. ولا الحق يتّصف بما هو حقيقة للعبد. فالجُنُب لا يمس المصحف أبدا بهذا الاعتبار، ولا ينبغي أن يقرأه في هذه الحال.

وينبغي للعبد أن لا تظهر عليه إلا العبادة المحضة، فإنّه جُنُب كلّ، فلا يمس المصحف. فإن تخلّق، فحينئذ تكون يد الحق تمس المصحف، فإنّه قال عن نفسه في^(٤) العبد إذا أحبه أنّه يده التي يبطش بها. فانظر في هذا القرب المفرط، وهذا الاتجاه: أين هو من بُعد الحقائق؟ والله، ما عرف الله إلا الله. فلا تتعب نفسك يا صاحب النظر -وذُر مع الحق كيفما دار^(٥)، وخذ منه ما

(١) ص ١١٠

(٢) [التوبة: ٦]

(٣) ق: عبدا

(٤) ص ١١٠

(٥) ق: دارا

يعرفك به من نفسه، ولا تقس، فتفتلس. لا؛ بل تبتئس. وتعلم أنّ يد الحق طاهرة على أصلها، مقدّسة كطهارة الماء المستعمل في العبادة. فتنبّه لما عرفتك به في هذا الفصل.

* * *

باب قراءة القرآن للجنب

اختلف علماء الشريعة في ذلك. فمن الناس من منع قراءة القرآن للجنب، بحّد وبغير حدّ. ومن الناس من أجاز ذلك. وأمّا الوارث عندي؛ فلا يقرأ القرآن جنبا، اقتداء بمن ورّثه ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾^(١) و«لم يكن يحجزه (ص) عن قراءة القرآن شيء ليس الجنابة» ولكنّ الغالب عندي من قرينة الحال، أنّه كره أن يذكر الله تاليا، إلّا على طهارة كاملة. فإنّه تيمّم لردّ السلام، وقال: «إني كرهت أن أذكر الله إلّا على طهر»^(٢) أو قال: «على طهارة». ومن الناس من أجاز للجنب قراءة القرآن، بحّد وبغير حدّ، وبه أقول؛ بغير حدّ أيضا. ولكن أكرهه اقتداء برسول الله ﷺ.

وصل: الاعتبار في ذلك:

المقتدي بأفعال رسول الله ﷺ يمنع من قراءة القرآن في الجنابة بغير حدّ. وقد أعلمناك أنّ الجنابة هي الغربة، والغربة نزوح الشخص عن موطنه الذي ربي فيه ووُلد فيه. فمن اغترب عن موطنه، حرم عليه الاتصاف بالأسماء الإلهية، في حال غيبته. قال تعالى: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾^(٣) كما كان عند نفسه في زعمه، فإنّه تغرّب عن موطنه، فهو صاحب دعوى.

والذي أقول في هذه المسألة لأهل التحقيق: إنّ القرآن ما سمي قرآنا إلّا لحقيقة الجمعية التي فيه، فإنّه يجمع ما أخبر الحقّ به عن نفسه، وما أخبر به عن مخلوقاته وعباده، مما حكاه عنهم. فلا يخلو هذا الجنب في تلاوته، إذا أراد أن يتلو، إمّا أن ينظر ويحضر في أنّ الحقّ يترجم لنا بكلامه ما قال عباده. أو ينظر فيه من حيث المترجم عنه؛ فإن نظر من حيث^(٤) المترجم عنه؛ فيتلو؛

(١) [الأحزاب: ٢١]

(٢) ص ١١١

(٣) [الدخان: ٤٩]

(٤) ص ١١١ ب

وبالأول فلا يتلو حتى يتطهر في باطنه. وصورة طهارة باطنه، أن يكون الحقُّ لسانه الذي يتكلم به، كما كان الحقُّ يده في مسِّ المصحف، فيكون الحقُّ إذ ذاك، هو يتلو كلامه، لا العبد الجنب. ثمَّ إنَّه للعارف، فيما يتلوه الحقُّ عليه، من صفات ذاته، مما لا يخبر به عن أحد من خلقه، ومن كونه كَلَمَ عبده بهذا القرآن. فليس المقصود من ذلك التعريف إلا قبوله؛ وقبوله لا يكون إلا بالقلب. فإذا قَبِلَه الإيمان، لم يمتنع من التلقُّظ به. فإنَّ القرآن في حقِّنا نزل. ولهذا هو مُحدَّث الإتيان والنزول، قديم من كونه صفة المتكلم به، وهو الله.

وإنما قول من قال عن رسول الله ﷺ: «إنَّه لا يحجزه عن قراءة القرآن شيء ليس الجنب» فما هو قول رسول الله ﷺ وإنما هو قول الراوي. وما هو معه في كلِّ أحيانه. فالحاصل منه أن يقول: ما سمعته يقرأ القرآن في حال جنابته. أي ما جهر به. ولا يلزم قارئ القرآن الجهر به، إلا فيما شرع الجهرُّ به: كتلقين المتعلِّم، وكصلاة الجهر. والنهي ما صحَّ عن رسول الله ﷺ في ذلك، وما ورد. والخير لا يُمنع منه.

باب (١)

الحكم في الدماء

اعلم أنَّ الدماء ثلاثة: دم حيض، ودم استحاضة، ودم نفاس. وهذه كلّها مخصوصة بالمرأة، لا حكم للرجل فيها. فليكن الاعتبار في ذلك للنفس؛ فإنَّ الغالب عليها التأنيث. فإنَّ الله قال فيها: "النفس اللوامة" و"المطمئنة" فأثَّتها. ولا حظَّ للقلب في هذه الدماء، ولا للروح.

فنقول: إنَّ أهل الطريق من المتقدِّمين، وجماعة من غيرهم ممن اشترك مع أهل الله في الرياض والمجاهدات من العقلاء، قد أجمعوا على أنَّ الكذب؛ حيضُ النفوس. فليكن الصدق، على هذا، طهارة النفس من هذا الحيض.

فدم الحيض: ما خرج على وجه الصحَّة، ودم الاستحاضة: ما خرج على وجه المرض، فإنَّه خرج لِعلَّةٍ. ولهذا حُكِّمَ ولهذا حُكِّمَ. فاعتباره أنَّ حيض النفس، وهو الكذب، وهو كما قلنا: دم يخرج على وجه الصحَّة، فهو الكذب على الله الذي يقول الله -تعالى- فيه: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ

أَفْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ^(١) وقول رسول الله ﷺ: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ» فقوله: «متعمدا» هو^(٢) خروجه على وجه الصحة.

وأما صاحب الشبهة فلا. فهذا يكذب، ويعرف أنه يكذب. وصاحب الشبهة يقول إنه صادق عند نفسه، وهو كاذب في نفس الأمر.

وأما اعتبار دم الاستحاضة -فهو الكذب لإِعْلَاءِ- فلا يمنع من الصلاة، ولا من الوطء. وهذا يدلُّك على أنه ليس بأذى، فإنَّ الحيض هو أذى. فيتأذى الرجل بالنكاح في دم الحيض، ولا يتأذى به في دم الاستحاضة، وإن كان عن مرض. فإنَّ هذا الكذب، وإن كان يدلُّ على الباطل -وهو العدم- فإنَّ له رتبة في الوجود، وهو التلَفُّظُ به. وكان المراد به دفع مضرَّةٍ عَمَّا ينبغي دفعها بذلك الكذب، أو استجلاب منفعة مشروعة، مما ينبغي أن يظهر مثل هذا فيها وبسببها. فيكون قربة إلى الله، حتى لو صدق في هذا الموطن، كان بُعْدًا عن الله. ألا ترى المستحاضة لا تمتنع من الصلاة، مع سيلان دمها؟

وأما دم النفاس؛ فهو عين دم الحيض. فإذا زاد على قدر زمان الحيض، أو خرج عن تلك الصفة التي لدم الحيض، خرج عن حكم الحيض. والعناية بدم النفاس أوجه من العناية بدم الحيض من غير نفاس، فإنَّ الله ما مَسَّكَه في الرحم ثُمَّ أَرْسَلَهُ، إِلَّا لِيَزَلِقَ بِهِ سَبِيلَ خُرُوجِ الْوَلَدِ رَفَقًا بِأُمِّهِ، فَيَسْهَلُ عَلَى^(٣) المرأة، خروج الولد. وخروج الولد هو النشء الطاهر الخارج على فطرة الله والإقرار بربوبيته التي كانت له في قبض الذرِّ. فكان لدم النفاس بهذا القصد خصوصٌ وَصِفٌ، كالمعين لبقاء ذِكْرِ الله، بإبقاء الذاكر من جهة وصف خاص. وَلِدَمِ النفاس زمانٌ ومَدَّةٌ في الشرع، كما لِدَمِ الحيض. ودَمُ الاستحاضة ما له مدَّةٌ يوقَّفُ عندها.

* * *

بَابُ

فِي أَكْثَرِ أَيَّامِ الْحَيْضِ، وَأَقَلِّهَا، وَأَقَلَّ أَيَّامِ الطَّهْرِ

اختلف العلماء في هذا. فمن قائل: أكثر أيام الحيض خمسة عشر يوما، ومن قائل: أكثره عشرة

(١) [الأعام: ٩٣]

(٢) ص ١١٢ ب

(٣) ص ١١٣

أيام، ومن قائل: أكثر أيام الحيض سبعة عشر يوما. وأما أقل أيام الحيض؛ فمن قائل: لا حد له في الأيام، وبه أقول؛ فإن أقل الحيض عندنا دفعة. ومن قائل: أقله يوم وليلة، ومن قائل: أقله ثلاثة أيام. وأما أقل أيام الطهر؛ فمن قائل: عشرة أيام، ومن قائل: ثمانية أيام، ومن قائل: خمسة عشر، ومن قائل: سبعة^(١) عشر، ومن قائل: ساعة، وبه أقول. ولا حد لأكثره.

وصل: اعتبار هذا الباب:

زمان كذب النفس النية؛ فيمتد بامتداد ما تَوَثَّه، حتى يطهر بالتوبة من ذلك. فلا حد لأكثره ولا لأقله. وكذلك زمان الطهر لا حد له جملة واحدة. فإنه لا حد للصدق، غير أنه تحكم عليه المواطن الشرعية بالحمد والذم، وأصله الحمد. كما أن الكذب تحكم عليه المواطن بالحمد والذم، وأصله الذم. فالواجب عليه أن يصدق دائما، إلا أن يحكم الحال. والواجب عليه ترك الكذب دائما، إلا أن يحكم عليه حال ما، وهو الكذب للعلّة. فأشبهه دم الاستحاضة.

* * *

باب

في دم النفاس؛ في أقله وأكثره

اختلف العلماء في هذه المسألة. فمن قائل: لا حد لأقله، وبه أقول. ومن قائل: حده خمسة وعشرون يوما، ومن قائل: حده أحد عشر يوما، ومن قائل: عشرون يوما. وأما أكثر زمانه؛ فمن قائل: ستون يوما، ومن قائل: سبعة عشر^(٢) يوما، ومن قائل: أربعون يوما، ومن قائل: للذكر ثلاثون يوما، وللأنثى أربعون يوما. والأولى أن يرجع في ذلك إلى أحوال النساء، فإنه ما ثبتت فيه ستة يرجع إليها.

وصل: اعتباره في الباطن:

لا حد للنية من الزمان -كما قلنا- في اعتبار دم الحيض، فإن دم الحيض هو عين دم النفاس وقد اعتبرناه، فإن النبي ﷺ قال للحائض: «أَنْفَسَتْ؟» بهذا اللفظ.

(١) ص ١١٣ ب

(٢) ص ١١٤

باب

في الدم تراه الحامل

اختُلف فيه؛ هل هو دم حيض، أو هو دم استحاضة؟ وحُكم كلِّ قائل فيه بحكم ما ذهب إليه.

وصل: اعتبار حكمه في الباطن:

الحامل صفة النفس، إذا امتلأَت بالأمر الذي تجده، فتبديه على غير وجهه، وهو الكذب. وقد يكون ذلك عن عادة اعتادها، كما قال بعضهم:

لا يَكْذِبُ الْمَرْءُ إِلَّا مِنْ مَهَانَتِهِ أَوْ عَادَةِ السُّوءِ أَوْ مِنْ قِلَّةِ الْأَدَبِ

أما^(١) قوله: "من مهانتَه" فإنَّ الملوك لا تكذب، وقوله: "من قِلَّةِ الأدب" لما جاء في الخبر: «أنَّ الشخص إذا كَذَبَ الكذبة تباعد منه الملك ثلاثين ميلاً من تَنَّى ما جاء به» فالكذب فيما لم يجوِّز له الكذب فيه، أساء الأدب مع الملك، فإنَّ الملائكة تتأذى مما يتأذى منه بنو آدم. والإنسان يتأذى بالتَّنن، كذلك الملك، لقرب الشَّبه بين نشء الملك ونشء روح الإنسان.

* * *

باب

في الصفرة والكُدرة؛ هل هي حيض أم ليست بحيض؟

اختلف العلماء في الصفرة والكُدرة، هل هي حيض أم لا؟ فمن قائل: إنها حيض في أيام الحيض، ومن قائل: لا تكون حيضاً إلا بإثر الدم. ومن قائل: ليست حيضاً، وبه أقول.

وصل: اعتباره في الباطن:

الكذب بشبهة ليس صاحبه ممن تعمَّد الكذب، والأوَّلَى تركه إذا عرف أنَّ ذلك شبهة. فإنَّها ما سمَّيت شبهة إلا لكونها تُشبه الحقَّ من وجه، وتُشبه الباطل من وجه. فالأوَّلَى ترك مثل هذا، إلا أن يقترن معها دفع مضرَّة، أو حصول منفعة دنيويَّة، أو دنيويَّة. بخلاف^(٢) الكذب المحض،

(١) ص ١١٤ ب

(٢) ص ١١٥

الذي هو لعينه، وهذا لا يقع فيه عاقل أصلاً. وأمّا الكذب الذي هو بمنزلة دم الاستحاضة، يُعتبر فيه صلاح الدين لصلاح الدنيا.

* * *

باب

فيما يمنع دم الحيض في زمانه

اعلم أنّ الحيض في زمانه، يمنع من الصلاة والصيام والوطف والطواف.

وصل: اعتبار ذلك في الباطن:

الكذب في المناجاة؛ وهو أن تكون في الصلاة بظاهرك، وتكون مع غير الله في باطنك، من محرّم وغيره. اعتباره في الصوم؛ فالصوم هو الإمساك، وأنت ما مسكت نفسك عن الكذب، كالحائض لا تمسك عن الأكل والشرب، وهو الكذب الواجب إتيانه شرعاً، وهو محمود. واعتباره في الطواف بالبيت، وهو المشبّه بأفضل الأشكال، وهو الدور؛ فهو كذب إلى غير نهاية، فهو الإصرار على الكذب.

واعتباره في الجماع؛ أمّا الجماع، فقصد المؤمن به كون الولد^(١). والمقدمات إذا كانت كاذبة، خرجت النتيجة عن أصل فاسد، وقد تصدّق النتيجة. وقد تكون مثل مقدماتها. فالأذى يعود على فاعل الجماع؛ يقول في زمان الكذب: لا تُحْضِرِ الله -تعالى- بخاطرك، فإنّه سوء أدب مع الله، وقلة حياء منه، وجراءة عليه. وكيف ينبغي للعبد أن يجراً على سيّده، ولا يستحي منه مع علمه وتحقّقه أنّه يراه، قال -تعالى-: ﴿أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى﴾^(٢).

* * *

باب

في مباشرة الحائض

اختلف العلماء في صورة مباشرة الحائض؛ فقال قوم: يستباح من الحائض ما فوق الإزار، وقال قوم: لا يجتنب من الحائض إلا موضع الدم خاصة، وبه أقول.

(١) ص ١١٥ ب

(٢) [العلق: ١٤]

وصل: اعتباره في الباطن:

قلنا: إِنَّ الحِيصَ كَذِبُ النفوس، قيل لرسول الله ﷺ: «أيزني المؤمن؟ قال: نعم. قيل: أيشرب المؤمن؟ قال: نعم. قيل: أيسرق المؤمن؟ قال: نعم. قيل له: أيكذب المؤمن؟ قال: لا» فإذا رَأَتْ نَفْسُكَ نَفْسًا أُخْرَى تَفْعَلُ مَا لَا يَنْبَغِي، فَحَدِّثْ أَنْ يُجْتَنَبَ مِنْ أَفْعَالِهَا، الكذب على الله وعلى رسوله و«الرائع حول^(١) الحمى يوشك أن يقع فيه».

ومن عَوَّدَ نفسه الكذب على الناس، يستدرجه الطبع حتى يكذب على الله، فَإِنَّ الطبع يسرقه، يقول -تعالى-: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضُ الْأَقَاوِيلِ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ﴾^(٢) فتوعَّد عباده أشدَّ الوعيد، إذا هم افتروا على الله الكذب. وهذا الحكم سارٌّ في كلِّ مَنْ كَذَبَ عَلَى اللَّهِ. وقد ورد فيمن يكذب في حُلْمِهِ، أَنَّهُ «يَكْلَفُ أَنْ يَعْقِدَ بَيْنَ شَعِيرَتَيْنِ مِنْ نَارٍ»، لمناسبة ما جاء به من تأليف ما لا يصحُّ اتِّلاَفُهُ، فلم يَأْتَلَفْ في نفس الأمر. وكذلك لا يقدر أن يعقد تلك الشعيرتين أبداً.

وهذا تكليف ما لا يطاق. فما عَذَّبَهُ اللهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَّا بِفَعْلِهِ، لا بغير ذلك.

* * *

باب

وطء الحائض قبل الاغتسال وبعد الطهر المحقق

قال -تعالى-: ﴿وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ﴾^(٣) -بسكون الطاء وضمّ الهاء مخفّفاً-. وقرئ بفتح الطاء والهاء مشدّداً. فمن قائل بجوازه، على قراءة مَنْ خَفَّفَ. ومن قائل بعدم جوازه، على قراءة مَنْ شَدَّدَ، وهو محتمل. وبالأوّل أقول. ومن قائل: إِنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ إِذَا طَهَرْتَ لِأَكْثَرِ أَمَدٍ^(٤) الحيض في مذهبه. ومن قائل: إِنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ إِذَا غَسَلْتَ فَرْجَهَا بِالْمَاءِ، وبه أقول أيضاً.

وصل: اعتباره في الباطن:

(١) ص ١١٦
(٢) [الحاقة: ٤٤ - ٤٦]
(٣) [البقرة: ٢٢٢]
(٤) ص ١١٦ ب

ما يلقيه المعلم من العلم في نفس المتعلم، إذا كان حديث عهد، بصفة الدعوى الكاذبة، لرعونة نفسه، فله أن يلقي إليه، من العلم المتعلق بالتكوين، ما يؤديه إلى استعمال غسل واحد فردٍ بِنَيْتَيْنِ، فيكون له الأجر مرتين. وإن لم يتب من تلك الدعوى، إلا أنه غير قائل بها في الحال، فهو طاهر المحل بالغفلة في ذلك الوقت. فإن خطر له خاطر الرجوع عن تلك الدعوى، فهو بمنزلة المرأة تغسل فرجها، بعد رؤية الطهر، وإن لم تغتسل. فإن تاب من الدعوى، بالعمل بذلك الخاطر، كان كالاغتسال للمرأة بعد الطهر.

* * *

باب

من أتى امرأته وهي حائض؛ هل يكفر

فمن قائل: لا كفارة عليه، وبه أقول. ومن قائل: عليه الكفارة.

وصل: اعتبره في الباطن:

العالم يعطي الحكمة غير أهلها، فلا شك أنه قد ظلمها. فمن رأى^(١) أن لهذا الفعل كفارة، فكفارته أن ينظر من فيه أهلية لعلم من العلوم النافعة عند الله الدينية -وهو متعطش لذلك- فيبادر من نفسه إلى تعليمه، وتبريد غلة عطشه؛ فيضع الحكمة^(٢) في محلها وعند أهلها. فيكون ذلك كفارة لما قرط في الأول. ومن لم ير لذلك كفارة، قال: يتوب ويستغفر الله، وليس عليه طلب تعليم غيره، على جهة الكفارة.

* * *

باب

حكم طهارة المستحاضة

اختلف علماء الشريعة في طهر المستحاضة؛ ما حكمها؟ فمن قائل: ليس عليها سوى طهر واحد، إذا عرفت أن حيضتها انقضت، ولا شيء عليها: لا وضوء ولا غسل، وحكمها حكم غير المستحاضة، وبه أقول. وقسم آخر ممن يقول: إنه ما عليها سوى طهر واحد؛ إن عليها الوضوء

(١) ص ١١٧

(٢) من س فقط

لكلّ صلاة، وهو أحوط. ومن قائل: إنّها تغتسل لكلّ صلاة. ومن قائل: إنّها تجمع بين الصلاتين بغسل واحد.

وصل: اعتبار الباطن في ذلك:

في مذهبنا أنّه ليس على المستحاضة، من كونها مستحاضة، طهر^(١). كذلك النفس إذا كذبت لمصلحة مشروعة أوجب الشرع عليها فيها الكذب، أو أباحه. لا بل يكون عاصيا إن صدق في تلك الحالة. فلا توبة عليها من تلك الكذبة. فكما أنّ دم الاستحاضة ليس عين دم الحيض، وإن اشتركا في الدميّة والمحلّ، كذلك الكذب المشروع بإباحته، الحلال ليس عين الكذب المحرّم وقوعه منه، وإن اشتركا في كونه كذبا، وهو الإخبار بما ليس الأمر عليه في نفسه.

فمن رأى التوبة من كون إطلاق اسم الكذب عليه بالحقيقة، وإن كان مباحا أو واجبا، كحبيب العجمي، في حديثه مع الحسن البصريّ لما طلبه الحجاج للقتل، والحكاية مشهورة، قال بالتوبة منه، كما قال بغسل المستحاضة للاشتراك في اسم الحيض، فإنّ الاستحاضة استفعال من الحيض.

* * *

باب

في وطء المستحاضة

اختلف علماء الشريعة فيه على ثلاثة أقوال: قولٌ بجوازه، وبه أقول. وقولٌ بعدم جوازه. وقولٌ بعدم جوازه، إلّا أن يطول ذلك بها.

وصل: اعتباره في الباطن:

لا^(٢) يمتنع تعليم من تعلم منه أنّه لا يكذب إلّا لسبب مشروع، وعلة مشروعة. فإنّ ذلك لا يقدح في عدالته، بل هو نصّ في عدالته. وقد وقع مثل هذا من الأكابر الكمل من الرجال.

(١) ص ١١٧ ب

(٢) ص ١١٨

أبواب التيمّم

التيمّم (هو) القصد إلى الأرض الطيبة، كان ذلك الأرض ما كان، مما يستسى أرضاً: تراباً كان أو رملاً أو حجراً أو زرينخاً. فإن فارق الأرض شيئاً من هذا كلّه وأمثاله، لم يجز التيمّم بما فارق الأرض من ذلك، إلا التراب خاصّة، لورود النصّ فيه وفي الأرض، سواء فارق الأرض أو لم يفارق.

وصل: اعتباره في الباطن:

القصد إلى الأرض من كونها ذلولاً، وهو القصد إلى العبوديّة مطلقاً: لأنّ العبوديّة هي الذلّة، والعبادة منها. فطهارة العبد إنما تكون باستيفاء ما يجب أن يكون العبد عليه، من الذلّة والافتقار، والوقوف عند مراسم سيّده وحدوده، وامتنثال أوامره. فإن فارق النظر من كونه أرضاً، فلا يتيمّم إلا بالتراب من ذلك، لأنّه من ترابٍ خُلِقَ^(١) من نحن أبنائوه، وبما بقي فيه من الفقر والفاقة من قول العرب: "تَرَبَّثَ يَدُ الرَّجُلِ" إذا افتقر.

ثم إنّ التراب أسفل العناصر. فوقوف العبد مع حقيقته، من حيث نشأته؛ طهوره من كلّ حدّ يخرج منه هذا المقام. وهذا لا يكون إلاّ بعدم وجدان الماء، والماء العلم. فإنّ بالعلم حياة القلوب، كما بالماء حياة الأرض. فكأنّه حالة المقلّد في العلم بالله. والمقلّد عندنا في العلم بالله، هو الذي قلّد عقله في نظره في معرفته بالله، من حيث الفكر. فكما أنّه إذا وجد المتيمّم الماء، أو قدر على استعماله، بطل التيمّم. كذلك إذا جاء الشرع بأمر ما من العلم الإلهي، بطل تقليد العقل لنظره في العلم بالله في تلك المسألة. ولا سيّما إذا لم يوافقه في دليله، كان الرجوع بدليل العقل إلى الشرع. فهو ذو شرع وعقل معاً، في هذه المسألة، فاعلم ذلك.

* * *

باب كون التيمّم بدلاً من الوضوء باتّفاق، ومن الكبرى بخلاف

اتّفق العلماء بالشريعة، أنّ التيمّم بدل من الطهارة الصغرى. (واختلفوا) في^(٢) الكبرى. ونحن لا نقول فيها: "إنّها بدل من شيء"، وإنما نقول: "إنّها طهارة مشروعة مخصوصة بشروط اعتبرها

(١) ص ١١٨ ب

(٢) ص ١١٩

الشرع"، فإنه ما ورد شرعاً من النبي ﷺ ولا من الكتاب العزيز، أنّ التيمّم بدل. فلا فرق بين التيمّم، وبين كلّ طهارة مشروعة. وإنما قلنا: "مشروعة"، لأنها ليست بطهارة لغويّة. وسيأتي التفصيل في فصول هذا الباب، إن شاء الله تعالى.

فمن قائل: إنّ هذه الطهارة -أعني طهارة التراب- بدل من الكبرى. ومن قائل: إنّها لا تكون بدلا من الكبرى، وإنما نسب لفظة الصغرى والكبرى للطهارة؛ لعموم الطهارة في الاغتسال لجميع البدن، وخصوصها ببعض الأعضاء في الوضوء. فالحدث الأصغر، هو الموجب للوضوء. والحدث الأكبر هو كلّ حدث يوجب الاغتسال.

وصل: اعتباره في الباطن:

إنّ كلّ حدّث يقدر في الإيمان يجب منه الاغتسال بالماء؛ الذي هو تجديد الإيمان بالعلم، إن كان من أهل النظر في الأدلة العقلية، فيؤمن عن دليل عقليّ. فهو كواجد الماء القادر على استعماله. وإن لم يكن من أهل النظر في الأدلة، وكان^(١) مقلّدا؛ لزمته الطهارة بالإيمان، من ذلك الحدث، الذي أزال عنه الإيمان، بالسيف أو حسن الظنّ. فهو المتيمّم بالتراب عند فقد الماء، أو عدم القدرة على استعمال الماء.

وهذا على مذهب من يرى أنّ التيمّم بدل أيضا من الطهارة الكبرى، فيرى التيمّم للجنب. وأمّا على مذهب من يرى أنّ الجنب لا يتيمّم كابن مسعود وغيره، هو الذي لا يرى التقليد في الإيمان؛ بل لا بدّ من معرفة الله، وما يجب له ويجوز ويستحيل، بالدليل النظري، وقال به جماعة من المتكلمين.

وأما كونه -أعني التيمّم- بدلا من الطهارة الصغرى، فهو أن يقدر له حدّث في مسألة معيّنة، لا في الإيمان، لعدم النصّ، من الكتاب أو السنّة أو الإجماع في ذلك. فكما جاز له التيمّم في هذه الطهارة الصغرى على (سبيل) البدل، جاز له القياس في الحكم في تلك المسألة، لعلّة جامعة بين هذه المسألة، التي لا حكم فيها منطوقا به، وبين مسألة أخرى منطوق الحكم فيها من كتاب أو سنّة أو إجماع.

(١) ص ١١٩ ب

ومذهبنا في قولنا: إِنَّ التَّيَمُّمَ ليس بدلاً، بل هو طهارة مشروعة^(١)، مخصوصة معينة لحال مخصوص، شرعها الذي شرع استعمال الماء لهذه العبادة المخصوصة، وهو الله -تعالى- ورسوله ﷺ. فما هي بدل. وإنما هو عن استخراج الحكم في تلك المسألة، من نص ورد في الكتاب أو في السنة، يدخل الحكم في هذه المسألة، في مجمل ذلك الكلام، وهو الفقه في الدين. قال -تعالى-: ﴿لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ﴾^(٢) ولا يحتاج إلى قياس في ذلك.

مثال ذلك: رجل ضرب أباه، بعضاً أو بما كان. فقال أهل القياس: لا نص عندنا في هذه المسألة. ولكن لما قال -تعالى-: ﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلَا تَهَرَّهُمَا﴾^(٣) قلنا: فإذا ورد النهي عن التأفيف -وهو قليل- فالضرب بالعصا أشد. فكان تنبيها من الشارع بالأدنى على الأعلى، فلا بد من القياس عليه. فإن التأفيف والضرب بالعصا، يجمعهما الأذى. فقسنا الضرب بالعصا المسكوت عنه، على التأفيف المنطوق به.

قلنا: نحن ليس لنا التحكم على الشارع في شيء مما يجوز أن نكلف به، ولا التحكم (بغير نص الشارع)، ولا سيما في مثل هذا. لو لم يرد في نطق الشرع غير هذا، لم يلزمنا هذا القياس، ولا قلنا به، ولا ألحقناه بالتأفيف^(٤). وإنما حكمنا بما ورد وهو قوله -تعالى-: ﴿وَالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾^(٥) فأجمل الخطاب. فاستخرجنا من هذا المجمل، الحكم في كل ما ليس بإحسان، والضرب بالعصا ما هو من الإحسان المأمور به من الشرع في معاملتنا لآبائنا. فما حكمنا إلا بالنص، وما احتجنا إلى قياس.

فإن الدين قد كُمل، ولا تجوز الزيادة فيه. كما لم يجز النقص منه. فمن ضرب أباه بالعصا، فما أحسن إليه. ومن لم يحسن لأبيه، فقد عصى ما أمره الله به أن يعامل به أبويه. ومن ردّ كلام أبويه، وفعل ما لا يرضي أبويه، مما هو مباح له تركه، فقد عَقَّها. وقد ثبت أن عقوق الولدين من الكبائر. فلهذا قلنا: إِنَّ الطهارة بالتراب -وهو التيمم- ليس بدلاً، بل هي مشروعة، كما شرع الماء،

(١) ص ١٢٠

(٢) [التوبة: ١٢٢]

(٣) [الإسراء: ٢٣]

(٤) ص ١٢٠ ب

(٥) [البقرة: ٨٣]

ولها وصف خاص في العمل. فإنه يَبَيَّنُ أنَّنا لا نعمل به، إلا للوجه والأيدي. والوضوء والغسل ليساً^(١) كذلك. وينبغي للبدل أن يحلَّ محلَّ المُبدَل منه. وهذا ما حلَّ محلَّ المبدل منه في الفعل ﴿وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ﴾^(٢).

* * *

باب: فمن تجوز له هذه الطهارة

اتَّفَقَ^(٣) علماء الشريعة على أنَّ التيمم يجوز للمريض والمسافر إذا عدما الماء. وعندنا: أو عَدِمَ استعمالُ الماء مع وجوده لمرض قام به يخاف أن يزيد به المرض أو يموت لورود النص في ذلك.

وصل: اعتباره في الباطن:

المسافر (هو) صاحبُ النظر في الدليل، فإنه مسافرٌ بفكره في منازل مقدّماته وطريق ترتيبها، حتى ينتج له الحكم في المسألة المطلوبة. والمريض هو الذي لا تعطي فطرته النظر في الأدلة، لما يعلم من سوء فطرته، وقصوره عن بلوغ المقصود من النظر. بل الواجب أن يُزجر عن النظر ويؤمر بالإيمان تقليداً.

وقد قلنا فيما قبل: إنَّ المقلد في الإيمان كالتيمم بالتراب، لأنَّ التراب لا يكون في الطهارة -أعني النظافة- مثل الماء، ولكن نسميه طهوراً شرعاً -أعني التراب- خاصة. بخلاف الماء فإنَّ أَسْمِيَه طهوراً شرعاً وعقلاً. فصاحبُ النظر وإن آمن أولاً تقليداً، فإنه يريد البحث عن الأدلة والنظر فيما آمن به، لا على الشك، ليحصل له العلم بالدليل الذي نظر فيه، فيخرج من التقليد إلى العلم، أو يعمل على ما قلّد فيه، فينتج له^(٤) ذلك العملُ العلمُ بالله، فيفرّق به بين الحقّ والباطل عن بصيرة صحيحة، لا تقليد فيها، وهو علم الكشف. قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِن تَتَّقُوا اللَّهَ يَجْعَلْ لَكُمْ فُرْقَانًا﴾^(٥) وهو عين ما قلناه، وقال: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ﴾^(٦) وقال: ﴿الرَّحْمَنُ. عَلَّمَ

(١) ق: ليس
(٢) [الأحزاب: ٤]
(٣) ص ١٢١
(٤) ص ١٢١
(٥) [الأفقال: ٢٩]
(٦) [البقرة: ٢٨٢]

الْقُرْآنَ. خَلَقَ الْإِنْسَانَ. عَلَّمَهُ الْبَيَانَ ﴿١﴾ وقال: ﴿إِنَّا تَبَيَّنَّا رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا﴾ ﴿٢﴾.

وقد ورد: «إِنَّ العلماء ورثة الأنبياء» فسمّاهم علماء. و«إِنَّ الأنبياء ما ورثوا دينارا ولا درهما وإنما^(٣) ورثوا العلم» والأخذ للعلم بالمجاهدة، والأعمال أيضا سَفَر. فكما سافر العقل بنظره الفكري في العالم، سافر العامل بعمله، واجتمعا في النتيجة. وزاد صاحب العمل أنه على بصيرة فيما علم، لا تدخله شبهة. وصاحب النظر ما يخلو عن شبهة تدخل عليه في دليله. فصاحب العمل أَوْلَى باسم العالم من صاحب النظر. وسيأتي الكلام فيما يجوز من السفر وفيما لا يجوز في صلاة المسافر من هذا الكتاب -إن شاء الله تعالى-.

* * *

باب

في المريض يجد الماء ويخاف من استعماله

اختلف^(٤) العلماء بالشريعة في المريض يجد الماء ويخاف من استعماله. فمن قائل بجواز التيمم له، وبه أقول، ولا إعادة عليه.

ومن قائل: لا يتيمم مع وجود الماء سَوَاء في ذلك المريض والخائف. ومن قائل: في حقهما: يتيمم ويعيد الصلاة إذا وجد الماء. ومن قائل: يتيمم، وإن وجد الماء قبل خروج الوقت تَوْضُأً وأعاد، وإن وجده بعد خروج الوقت لا إعادة عليه.

وصل: اعتبار ذلك في الباطن:

المريض هو الذي لا تعطي فطرته النظر -وأنه مرضٌ مزمنٌ- مع وجود الأدلة، إلا أنه يُخَاف عليه من الهلاك والخروج عن الدين إن نظر فيها لقصوره. وقد رأينا جماعة منهم خرجوا عن الدين بالنظر، لَمَّا كانت فطرته معلولة، وهم يزعمون أنهم في ذلك على علم صحيح. فهم كما قال الله:

(١) [الرحمن: ١ - ٤]

(٢) [الكهف: ٦٥]

(٣) لم ترد في ق

(٤) ص ١٢٢

﴿وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾^(١). فيأخذ مثل هذا، إن أراد النجاة، العقائد تقليدا كما أخذ الأحكام. وليقلّد أهل الحديث دون غيرهم، وهذا تقليد الحديث النبويّ في الله على علم الله فيه، من غير تأويل فيه بتنزيه معيّن ولا تشبيه. وعلى هذا أكثر العامّة^(٢) وهم لا يشعرون. فهذا هو المريض الذي يجد الماء ويخاف من استعماله في الاعتبار.

* * *

باب

الحاضر يعدم الماء؛ ما حكمه؟

فمن قائل بجواز التيمّم له، وبه أقول. ومن قائل: لا يجوز التيمّم للحاضر الصحيح إذا عدم الماء.

وصل: اعتبار ذلك في الباطن:

الحاضر هو المقيم على عقده الذي ربط عليه من آبائه ومرّبيه، ثمّ عقل ورجع إلى نفسه واستقلّ؛ هل يبقى على عقده ذلك، أو ينظر في الدليل حتى يعرف الحقّ؟ فمن قائل: يكفيه ما ربّاه عليه أبواه أو مرّبيه، ويشتغل بالعمل. فإنّ النظر قد يخرج به إلى الحيرة فلا يؤمّن عليه. فهو الذي قال بالتيمّم عند عدم الماء. وقد قدّمنا أنّ الماء هو العلم للاشتراك في الحياة به. فإنّ هذا الحاضر؛ الدليل معدومٌ عنده على الحقيقة، فإنّه لا يرى مناسبة بين الله وبين خلقه، فلا يكون الخلق دليلا سادّا على معرفة ذات الحقّ. فبقاؤه عنده على تقليده أولى.

ومن قال: لا يجوز له^(٣) التيمّم، وإن عدم الماء. يقول: لا يقلّد، وإن لم ينظر في الدليل. فإنّ الإيمان إذا خالط بشاشة القلوب لزمته، واستحال رجوعها عنه، ولا يدري كيف حصل، ولا كيف هو. فهو علم ضروريّ عنده. فقد خرج عن حكم ما يعطيه التقليد، مع كونه ليس بناظر، ولا صاحب دليل. وعلى هذا أكثر الناس في عقائدهم. فعدم الماء في حقّ هذا الحاضر هو عدم الأمان على نفسه أن يوقعه النظر في شبهة تخرجه عن الإيمان.

[الكهف: ١٠٤]

(٢) ص ١٢٢ ب

(٣) ص ١٢٣

باب

في الذي يجد الماء ويمنعه من الخروج إليه خوف عدوّ

اختلف العلماء فيمن هذه حالته. فمن قائل: يجوز له التيمّم، وبه أقول. ومن قائل: لا يتيمّم.

وصل: اعتباره في الباطن:

الخوف من البحث عن الدليل، لينظر فيه ليؤدّيه إلى العلم بالمدلول؛ جملّ بعين الدليل أنّه دليل، فلا بدّ من أحد أمرين:

إمّا أن يقلّد أحداً في أنّ هذا دليلٌ على أمر ما يعيّنه له، أو يفتقر إلى نظر وفكر^(١) فيما ينبغي أن يتّخذ دليلًا على معرفة الله. فإن كان الأوّل فليبق على تقليده في معرفة الله، وهو الذي يقال له: تيمّم. ومن قال: لا يجوز له التيمّم، قال: إنّ هذا الخوف لا يلزمه أن لا ينظر؛ فلينظر ولا بدّ.

* * *

باب

الخائف من البرد في استعمال الماء

اختلف العلماء فيمن هذه حاله. فمن قائل بجواز التيمّم إذا غلب على ظنّه أنّه يمرض إن استعمل الماء. ومن قائل: لا يجوز له التيمّم، وبالأوّل أقول.

وصل: اعتبار ذلك في الباطن:

الصوفيُّ ابنُ وقته؛ فإن كان وقته الصّحّة فهو غير مريض أو غير شديد المرض فلا يتيمّم، فإنّ الوهم لا ينبغي (أن) يقضي على العلم. والخوف هنا قد يكون وهماً، فلا يبقى مع تقليده، ولينظر في الأدلّة ولا بدّ. ومن قال: لا يجوز له التيمّم، وإن كان وقته الخوف، فليس بصحيح، فإنّ الخوف علّة ومرض، فليبق على تقليده ولا بدّ.

باب

النية في طهارة التيمم

اختلف^(١) العلماء في النية في طهارة التيمم. فمن قائل: إنها تحتاج إلى نية، ومن قائل: لا تحتاج إلى نية. وبالأول أقول. فإن الله قال لنا: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾^(٢) والتيمم عبادة، والإخلاص عين النية.

وصل: اعتبار ذلك في الباطن:

إذا كان العقد عن علم ضروري، أو عن حسن ظن بعالم أو بوالد فلا يحتاج إلى نية. فإن شرط النية أن توجد منه عند الشروع في الفعل، مقارنة للشروع. ومن كانت عقيدته بهذه المثابة فما هو صاحب فعل حتى يفتقر إلى نية. فإن إرادة الحق تعالى - الذي هو الخالق لذلك الفعل كافية في الباب. فإنه لا يوجد شيئاً إلا عن تعلق إرادة منه - سبحانه - لإيجاده، ولا يكون إلا بها. قال تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ﴾^(٣). وهذا فعل يوجده في العبد، فلا بد من حكم ما ذكر فيه. فكان مذهب زفر^(٤) في هذه المسألة أوجه في باطن الأمر من مذهب الجماعة، إلا أن يكون كافر أسلم، فهذا يفتقر إلى نية، لأنه ما استصحبه شيء من القربة إلى الله بهذا الشرع الخاص المسمى إسلاماً، ولا كان عنده قبل إسلامه، بل كان يرى أن ذلك كفر، والدخول فيه يُبعد عن الله.

* * *

باب^(٥)

من لم يجد الماء؛ هل يُشترط فيه الطلب، أم لا يشترط؟

اختلف العلماء فيمن هذه صفته. فمن قائل: يُشترط الطلب ولا بد؛ ومن قائل: لا يُشترط الطلب، وبه أقول.

(١) ص ١٢٤

(٢) [البينة: ٥]

(٣) [النحل: ٤٠]

(٤) زفر بن الهذيل العبدي الفقيه صاحب أبي حنيفة، (ت ١٥٨هـ). وكان ثقة في الحديث، موصوفاً بالعبادة. نزل البصرة وتفقهوا عليه.

[العبر في خبر من عبر (١ / ٤٢)]

(٥) ص ١٢٤ ب

وصل: اعتبار ذلك في الباطن:

لا يلزم المقلد البحث عن دليل من قلّد في الفروع ولا في الأصول، وإنما الذي يتعيّن على المقلّد إذا لم يعلم السؤال عن الحكم في الواقعة، لمن يعلم أنّه يعلم من أهل الدّكر فيفتيه. قال تعالى: ﴿فَسأَلُوا أَهْلَ الدِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾^(١) ومن رأى أنّه يُشترط طلب الماء، فهو الذي يطلب من المسئول دليله على ما أفناه به في مسألته؛ هل هو من الكتاب أو السنّة؟ أو يطلب منه أن يقول له: هذا حكم الله أو حكم رسوله؟ أخذ به. وإن قال له: "هذا رأيي" كما يقول أصحاب الرأي في كتبهم، فإنّه يحرم عليه اتّباعه فيه؛ فإنّ الله ما تعبده إلّا بما شرع له في كتاب أو سنّة، وما تعبّد الله أحدا برأي أحد.

* * *

باب

اشتراط دخول الوقت في هذه الطهارة

اختلف^(٢) أهل العلم ﷺ في اشتراط دخول الوقت في هذه الطهارة. فمن قائل به، وبه أقول. ومن قائل بعدم هذا الشرط فيها.

وصل: اعتباره في الباطن:

الوقت هو عندنا إذا تعيّن، تعلّق خطاب الشرع بالكلّف، فيما كلّفه به ظاهرا وباطنا. فهو في الباطن تجلّ إلهي يرد على القلب فجأة، يسمّى "الهجوم" في الطريق.

* * *

باب

في حدّ الأيدي التي ذكر الله ﷻ في هذه الطهارة

فإنّ الله يقول: ﴿فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ﴾^(٣) فاختلف أهل العلم

(١) [النحل: ٤٣]

(٢) ص ١٢٥

(٣) [المائدة: ٦]

-رضوان الله عليهم- في حدّ الأيدي في هذه الطهارة. فمن قائل: حدّها مثل حدّها في الوضوء. ومن قائل: هو مسح الكفّ فقط. ومن قائل: إنّ الاستحباب إلى المرفقين، والفرض الكفّان. ومن قائل: إنّ الفرض إلى المئابك. والذي أقول به: إنّ أقلّ ما يسمّى يدا في لغة العرب يجب، فما زاد على أقلّ مسمّى اليد إلى غايته فذلك له، وهو مستحبّ عندي.

وصل^(١): اعتبار الباطن في ذلك:

لَمَّا كان التراب والأرض أصلَ نشأة الإنسان، وهو تحقيق عبوديّته وذلّته، ثمّ عرض له عارض الدّعى بكون الرسول قال فيه ﷺ: «إنّه مخلوق على الصورة» وذلك عندنا لاستعداده الذي خلقه الله عليه؛ من قبوله للتخلّق بالأسماء الإلهيّة على ما تعطيه حقيقته. فإنّ في مفهوم الصورة والضمير خلافاً^(٢). فما هو نصّ في الباب. فاعتزّ (الإنسان) لهذه النسبة وعلا وتكبّر، فأمر بطهارة نفسه من هذا التكبر، بالأرض وبالتراب، وهو حقيقة^(٣) عبوديّته. فتطهّر بنظره في أصل خلقه؛ ممّ خلق؟

كما قال تعالى- فيمن هذه صفته، في معرض الدّعاء لهذا لخطر الذي أورثه التكبر: ﴿فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ مِمَّ خُلِقَ﴾^(٤) وهم البنون، ﴿خُلِقَ مِنْ مَّاءٍ ذَافِقٍ﴾^(٥) وهو الماء المهيّن. فإنّه من جملة ما ادّعاه الاقتدار والعطاء، وهو مجبول على العجز والبخل. وهذه الصفات من صفات الأيدي، فقليل له عند هذه الدّعى، ورؤية نفسه في الاقتدار الظاهر منه والجود والكرم والعطاء: طهر نفسك من هذه الصفات بنظرك (إلى) ما جُبلت عليه من الضعف والبخل. يقول تعالى: ﴿وَمَنْ يُوقِ شُحَّ نَفْسِهِ﴾^(٦) وقال: ﴿وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعًا﴾^(٧) وإذا^(٨) نظر في هذا الأصل زكّ نفسه وتطهّر من الدّعى.

(١) ص ١٢٥

(٢) ق: خلاف

(٣) حروفها المعجمة في ق محمّلة وفيها زيادة ويمكن قراءتها: حقيقيّة، حقيقته

(٤) [الطارق: ٥]

(٥) [الطارق: ٦]

(٦) [الحشر: ٩]

(٧) [المعارج: ٢١]

(٨) ص ١٢٦

باب

في عدد الضربات على الصعيد للمتيّم

اختلف العلماء رحمهم الله في عدد الضربات على الصعيد للمتيّم. فمن قائل: واحدة. ومن قائل: اثنتين. والذين قالوا اثنتين، منهم من قال: ضربة للوجه وضربة لليدين، ومنهم من قال: ضربتان لليدين وضربتان للوجه. ومذهبنا: من ضرب واحدة أجزأت عنه، ومن ضرب اثنتين لا جناح عليه. وحديث الضربة الواحدة أثبت؛ فهو أحب إليّ.

وصل: اعتبار الباطن في ذلك:

التوجّه إلى ما تكون به هذه الطهارة؛ فمن غلب التوحيد في الأفعال قال بالضربة الواحدة، ومن غلب حكمة السبب الذي وضعه الله، ونسب -سبحانه- الفعل إليه، مع تعريته عنه، مثل قوله: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾^(١) فأثبت ونفى؛ قال بالضربتين. ومن رأى ذلك في كل فعل؛ قال بالضربتين لكل عضو، والله أعلم.

باب^(٢)

في إيصال التراب إلى أعضاء المتيّم

اختلف العلماء رحمهم الله في ذلك. فمن قائل بوجوبه، ومن قائل بأنّه لا يجب، وإنما يجب إيصال اليد إلى عضو المتيّم بعد ضربه الأرض بيده أو التراب. والظاهر الإيصال لقوله: ﴿مِنْهُ﴾.

وصل: اعتبار ذلك في الباطن:

إذا قلنا بتطهير النفس بالذلة التي هي أصلها، من العزة التي ادّعتها حين اكتسبتها، لم يجب الإيصال. فإنّ الذلة لو نقلناها إلى محلّ العزة، لامتنع حصول الذلة في ذلك المحلّ. لأنّ الذي في المحلّ أقوى في الدفع من الذي جاء يُذهب. ولو شاركه في المحلّ لاجتمع الضدان، ولم يكن أحدهما أولى بالإزالة من الآخر.

وإنما الصحيح في ذلك؛ أنّ النفس مصروفة الوجه إلى حضرة العزّ، فاكنت من نور العزة

(١) [الصافات: ٩٦]

(٢) ص ١٢٦ ب

ما أداها إلى ما ادّعته، فقليل لها: اصرف وجهك إلى ذلّتك وضعفك الذي خلّقت منه، فإن بقيت عليك أنوار^(١) هذه العزة، فأنت أنت. فقام عندها أنّه ربما يبقى عليها ذلك. فلمّا صرفت وجهها إلى ذلّتها وضعفها، زالت عنها أنوار العزة بالذات، فافتقرت إلى بارئها وذلّت تحت سلطانه. فلماذا قال من قال: إنّّه لا يجب إيصال التراب إلى عضو التيمّم. ومن قال: إنّ كلمة "من" هنا للتبعيض، وإنّه لا بدّ من إيصال التراب إلى العضو، قال: إنّ الصفة لا تقوم بنفسها، فلا بدّ لها من تقوم به، وليس إلّا حقيقة الإنسان. فلا بدّ أن تكون صفته الذلّة، وحينئذ تصحّ طهارته، وهو قول من يقول بوجوب إيصال التراب إلى عضو التيمّم.

باب

فيما تصنع به هذه الطهارة

اختلف العلماء (بالتيمّم) فيما عدا التراب. فمن قائل: لا يجوز التيمّم إلّا بالتراب الخالص، ومن قائل: يجوز بكلّ ما صعد على وجه الأرض؛ من رمل وحصى وتراب. ومن قائل بمثل هذا، وزاد: وما تولّد من الأرض من نورة وزرنيخ وجصّ وطين ورخام. ومن قائل باشتراط كون التراب على وجه الأرض. ومن^(٢) قائل بغبار الثوب واللّبن. وأمّا مذهبنا: فإنّه يجوز التيمّم بكلّ ما يكون في الأرض مما ينطلق عليه اسم الأرض، فإذا فارق الأرض لم يجز من ذلك إلّا التراب خاصّة.

وصل: اعتبار ذلك في الباطن:

قد تقدّم. فإنّه قد زال عنه بالانتقال اسم الأرض، وسُمّي زرنيخا أو حجرا أو رملا أو ترابا. ولمّا ورد النصّ باسم التراب في التيمّم، فوجدنا هذا الاسم يستصحبه مع الأرض، ومع مفارقة الأرض، ولم نجد غيره كذلك. أوجبنا التيمّم بالتراب سواء فارق الأرض أو لم يفارق. والأحكام الشرعيّة تابعة للأسماء والأحوال، وينتقل الحكم بانتقال الاسم أو الحال.

(١) ص ١٢٧

(٢) ص ١٢٧ ب

باب

في ناقض هذه الطهارة

اتَّفَقَ العلماء رحمهم الله أنه ينقضها كلُّ ما ينقض الوضوء والطهر، واختلفوا في أمرين: الأمر الواحد إذا أراد المتيمِّم صلاة مفروضة بالتيمِّم الذي صَلَّى به غيرها. فمن قائل: إنَّ إرادة الصلاة الثانية تنقضها، ومن قائل: لا تنقضها، وبه أقول. والأوَّلَى عندي أن يتيمِّم، ولا بدَّ. لأنَّ مذهبنا أنَّ التيمِّم ليس ^(١) بدلاً من الوضوء، وإنما هو طهارة أخرى عيَّنها الشارع بشرط خاص لا على جهة البدل. وقد قلنا: إنَّ الحكم يتبع الحال، وينتقل الحكم بانتقال الأحوال والأسماء.

وصل: اعتبار ذلك في الباطن:

كما لا يتكرَّر التجلِّي، كذلك لا تتكرَّر هذه الطهارة. بل لكلِّ تجلٍّ طهارة، فلكلِّ صلاة تيمِّم. ومن نظر إلى التجلِّي نفسه، من حيث ما هو تجلٍّ، لا من حيث ما هو تجلٍّ في كذا، قال: يصلي بالتيمِّم الواحد ما شاء، كالمتوضِّئ لا فرق. وهو قولنا:

حَتَّى بَدَتْ لِلْعَيْنِ سُبْحَةُ وَجْهِهِ وَإِلَى هَلَمَّ لَمْ تَكُنْ إِلَّا هِيَ

* * *

باب

في وجود الماء لمن حاله التيمِّم

فمن قائل: إنَّ وجود الماء ينقضها، ومن قائل: إنَّ الناقض لها هو الحدث.

وصل: اعتبار ذلك في الباطن:

قلنا: المقلِّد يقوم له دليل في مسألة خاصَّة من الإلهيَّات، يناقض ما أعطاه تقليده للشرع، لا يخرج ذلك الدليل عن تقليده، وإنما ^(٢) يخرجُه عن تقليده دليلُ العقل، الذي ثبت به الشرع عنده، لا هذا الدليل الخاص. فأظهر له نفس الحدث فيما كان يعتقده في تقليده في تلك المسألة. فيعلم لذلك أنَّ الشارع لم يكن مقصوده هذا الظاهر في هذه المسألة. نَبَّهَ على ذلك وجودُ هذا الدليل

(١) ص ١٢٨

(٢) ص ١٢٨ ب

الطارئ الذي هو بمنزلة وجود الماء، فهكذا هي المسألة إذا حَقَّقْتَهَا.

بَابُ

فِي أَنْ جَمِيعَ مَا يَفْعَلُ بِالْوُضوءِ يُسْتَبَاحُ بِهَذِهِ الطَّهَارَةِ

اختلف العلماء رحمهم الله هل يستباح بها أكثر من صلاة واحدة فقط؟ فمن قائل: يستباح، وهو مذهبننا. والأولى عندنا أنه لا يُستباح، ومن قائل: لا يستباح على خلافٍ يتفرَّع في ذلك.

وصل: اعتبار ذلك في الباطن:

قد تقدّم في تكرار التجلي. وقد انتهى الكلام في أمّهات مسائل التيمّم على الإيجاز والاختصار. وما ذهب إليه العلماء في ذلك رحمهم الله يَقُولُ الْحَقُّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ رحمهم الله ^(١).

* * *

أَبْوَابُ ^(٢) الطَّهَارَةِ مِنَ النِّجَسِ

اعلم أنّ الطهارة طهارتان. طهارةٌ غير معقولة المعنى، وهي الطهارة من الحدث المانع من الصلاة. وطهارةٌ من النجس، وهي معقولة المعنى، فإنّ معناها النظافة. وهل هي شرط في صحّة الصلاة كطهارة المحدث من الحدث، أم هي غير شرط؟ فمن قائل: إنّ الطهارة من النجس فرض مطلق، وليست شرطاً في صحّة الصلاة. ومن قائل: إنّها واجبة كالطهارة من الحدث، التي هي شرط في صحّة الصلاة. ومن قائل: إنّها سنّة مؤكّدة. ومن قائل: إنّ إزالتها فرضٌ مع الذّكر، ساقطٌ مع النسيان.

وصل: اعتبار ذلك في الباطن:

اعلم أنّ الطهارة في طريقتنا طهارتان: طهارةٌ غير معقولة المعنى، وهي الطهارة من الحدث. والحدث ^(٣) وصفٌ نفسيٌّ للعبد.

فكيف يمكن أن يتطهّر الشيء من حقيقته؟ فإنّه لو تطهّر من حقيقته، انتفث عيئه، وإذا

(١) [الأحزاب: ٤]

(٢) ص ١٢٩

(٣) ثابتة في الهامش

انتفت عينه، فمن يكون مكلفاً بالعبادة؛ وما شئ إلا الله؟ فهذا قلنا: إن الطهارة من الحدث غير معقولة المعنى^(١). فصورة الطهارة من الحدث عندنا: أن يكون الحق سمعك وبصرك وكلك في جميع عباداتك. فأثبتك ونفاك. فتكون أنت من حيث ذاتك، ويكون هو من حيث تصرفاتك وإدراكاتك. فأنت مكلف من حيث وجود عينك، محل للخطاب. وهو العامل بك، من حيث أنه لا فعل لك. إذ الحدث لا أثر له في عين الفعل، ولكن له حكم في الفعل. إذ كان ما كلفه الحق من حركة وسكون، لا يعمل به الحق إلا بوجود المتحرك والساكن. إذ ليس، إذا لم يكن العبد موجوداً، إلا الحق، والحق تعالى عن الحركة والسكون، أو يكون محلاً لتأثيره في نفسه، فلا بد من حدوث العبد حتى يكون محلاً لأثر الحق.

فمن كونه حدثاً، وجبت الطهارة على العبد منه. فإن الصلاة التي هي عين الفعل الظاهر فيه، لا يصح أن تكون منه، لأنه لا أثر له. بل هو سبب من حيث عينيته، لظهور الأثر الإلهي فيه. فبالطهارة من نظر الفعل لحدثه صحّت الأفعال أنها لغيره، مع وجود العين لصحة الفعل الذي لا تقبله ذات الحق.

وليست هكذا الطهارة من النجس؛ فإن النجس هو سفاسف الأخلاق، وهي معقولة المعنى. فإنها النظافة. فالطهارة^(٢) من النجاسات، هي الطهارة بمكارم الأخلاق، وإزالة سفاسفها من النفوس. فهي طهارة النفوس. وسواء قصدت بذلك العبادة أو لم تقصد. فإن قصدت العبادة، ففضل على فضل، ونور على نور. وإن لم تقصد ففضل لا غير. فإن مكارم الأخلاق مطلوبة لذاتها. وأعلى منزلتها استعمالها عبادةً بالطهارة من النجاسات. وإزالة النجاسات من النفوس، التي قلنا، هي الأخلاق المذمومة، فرض عندنا، ما هي شرط في صحة العبادة. فإن الله قد جعلها عبادة مستقلة مطلوبة لذاتها، فهي كسائر الواجبات؛ فرض مع الذكر، ساقطة مع النسيان. فمتى ما تذكرها وجبت. كالصلاة المفروضة. قال تعالى: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾^(٣) ثم نذكر الكلام في الأحكام المتعلقة بأعيانها فنقول:

(١) ص ١٢٩ ب

(٢) ص ١٣٠

(٣) [طه: ١٤]

باب

في تعداد أنواع النجاسات

اتَّفَق العلماء رحمهم الله من أعيانها على أربع: على ميتة الحيوان ذي الدم، الذي ليس بمائي. وعلى لحم الخنزير بأي سبب اتَّفَق أن تذهب حياته. وعلى الدم نفسه من الحيوان الذي ليس بمائي، انفصل من الحي أو من الميت، إذا كان مسفوحاً، أعني كثيراً. وعلى ^(١) بول ابن آدم ورجيعه، إلا الرضيع. واختلفوا في غير ذلك.

وصل: اعتبار الباطن في ميتة الحيوان ذي الدم البري:

اعلم أن الموت موتان: موت أصلي لا عن حياة متقدمة، في الموصوف بالموت، وهو قوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا﴾ فهذا هو الموت الأصلي، وهو العدم الذي للممكن. إذ كان معلوم العين لله، ولا وجود له في نفسه. ثم قال تعالى: ﴿فَأَحْيَاكُمْ﴾. وموت عارض، وهو الذي يطرأ على الحي، فيزيل حياته، وهو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ يُمِيتُكُمْ﴾ ^(٢).

وهذا الموت العارض هو المطلوب في هذه المسألة. ثم زاد وصفاً آخر؛ فقال: ذي الدم الذي له دم سائل. يقول: أي الحيوان الذي له روح سائل، أي سارٍ في جميع أجزائه، لا يريد من هي حياته عين نفسه التي هي لجميع الموجودات. ثم زاد وصفاً آخر، فقال: "الذي ليس بمائي" يريد الحيوان البري، أي الذي في البر، ما هو حيوان البحر. إذ البحر عبارة عن العلم.

فيقول: لا أريد بالحيوان الموجود في علم الله، فإن في ذلك يقع الخلاف. وإنما أريد الحيوان الذي ظهرت عينه، وكانت حياته بالهواء. فهذه الشروط كلها ثبتت ^(٣) نجاسته بلا خلاف. فإذا زال شرط منها؛ لم يكن المطلوب بالاتفاق.

فإذا كانت حياة العبد عارضة لا ذاتية، فينبغي أن لا يزهو بها ولا يدعي. فلما ادعى وقال: "أنا" وغاب عن شهود من أحياء؛ عرض له الموت العارض؛ أي هذا أصلك. فردّه إلى أصله، ولكن غير طاهر بسبب الدعوى، ونسيان من أحياء. ثم إننا نظرنا في السبب الموجب لهذه

(١) ص ١٣٠ ب

(٢) [البقرة: ٢٨]

(٣) ص ١٣١

الدَّعْوَى، قال: "كونه بَرِّيًا" فقلنا: ما معنى كونه بَرِّيًا؟ فقال: "حياته من الهواء". فعلمنا أنَّ الهوى هو الذي أرداه. كما قال تعالى: ﴿وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ﴾^(١) فكلَّ متردّد بين هوائين لا بدّ من هلاكه، كما قال صاحبنا أبو زيد عبد الرحمن الفارازي^(٢) -رحمه الله:-

هَوَى صَحِيحٌ وَهَوَاءٌ عَلِيلٌ صَلَاحٌ حَالِي يَهْمَا مُسْتَحِيلٌ
أنشدنيها لنفسه بتلمسان سنة تسعين وخمسة. فكلُّ عبد اجتمعت فيه هذه الشروط، اتفق العلماء على أنّه نجس.

وأما اعتبار لحم الخنزير؛ فإنّ لحمه مسرى الحياة الدَّمِيَّة. فإنّ اللحم دمٌ جامد. وصفة الخنزيرية؛ وهي التلوُّع بالقاذورات التي تستخبثها النفوس؛ وهي مذاقُ الأخلاق، إذا ذهبت الحياة^(٣) من ذلك اللحم كان نجسًا. وذلك إذا اتفق أن يكون صاحب الخُلُق المذموم يغيب عن حكم الشرع فيه، الذي هو روحه، كان في حقّه ميتة.

قال تعالى: ﴿وَجَزَّوْا سَيِّئَةً سَيِّئَةً مِّثْلُهَا﴾ فقال: مثلها، ولم يقيد من وجه كذا. فألحقها بمذاق الأخلاق. ثم قال فيمن لم يفعلها: ﴿فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ﴾^(٤) فنبتّه على أن ترك الجزاء على السيئة من مكارم الأخلاق. ولهذا قلنا: بأيّ شيء ذهبت حياته (=حياة الخنزير) إذ كانت التذكية لا تؤثر فيه طهارة.

وقد قال رسول الله ﷺ في الرجل الذي طلب القصاص من قاتل من هو وليُّه. «فطلب منه رسول الله ﷺ أن يعفو عنه أو يقبل الدية فأبى. فقال: خذه. فأخذه. فلما قفى؛ قال رسول الله ﷺ: أما إنّه إن قتلته كان مثله» يريد قوله تعالى: ﴿وَجَزَّوْا سَيِّئَةً سَيِّئَةً مِّثْلُهَا﴾. فبلغ ذلك القول الرجل، فرجع إلى النبي ﷺ، وخلّى عن قتله. وينبني على هذا مسألة القبح والحسن، وهي مسألة كبيرة خاض الناس فيها، وليس هذا الباب موضع الكشف عن حقيقة ذلك، وإن كنا قد ذكرناها في هذا الكتاب.

(١) [النازعات: ٤٠]

(٢) الفارازي (ت ٦٢٧هـ): نزيل تلمسان، شاعر، له اشتغال بعلم الكلام والفقه، كان شديدًا على المبتدعة، استكتبه بعض أمراء وقته. ولد بقرطبة ومات بمراكش. له: "العشرات" في المدايح النبوية، والوسائل المتقلبة.

(٣) ص ١٣١

(٤) [الشورى: ٤٠]

والثالث من النجاسات المتفق عليها، الدم نفسه^(١) من الحيوان البرّي، إذا انفصل عن الحيّ أو عن الميت، وكان كثيرا، أعنى بحيث أن يتفاحش. فقد أعلمناك أنّ الحيوان البرّي هو العين الموجودة لنفسها، ما هي الموجودة في علم الله، كحيوان البحر، وإنّ حياتها بالهواء، وأنّ الدم هو الأصل الذي يخرج من حرارته ذلك البخار الذي تكون منه حياة ذلك الحيوان، وهو الروح الحيواني. فلما كان الدم أصلا في هذه النجاسة، كان هو أولى بحكم النجاسة، مما تولّد عنه.

فالذي أورث العبد الدّعى هو العزّة، التي فطر الإنسان عليها؛ حيث كان مجموع العالم، ومضاهيا لجميع الموجودات على الإطلاق. فلما غاب عن العناية الإلهيّة به في ذلك، والموت الأصلي الذي نبّه الله عليه في قوله: ﴿وَكُنْتُمْ أََمَْوَاتًا﴾^(٢) وقوله تعالى: ﴿وَقَدْ خَلَقْنَاكَ مِنْ قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْئًا﴾^(٣) وقوله: ﴿لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَّذْكُورًا﴾^(٤) لذلك اتفق العلماء على نجاسته إذا تفاحش، أي كثرت منه الغفلة عن هذا المقام. فإن لم يتفاحش؛ لم يقع عليه الاتفاق في هذا الحكم.

الرابع: بول ابن آدم ورجيعه. اعتباره: اعلم أنّه من شَرُفَتْ مرتبته، وعلت منزلته، كبرث صغيرته. ومن كان وضع المنزل، خسيس المرتبة؛ صَغُرَتْ كبريته. والإنسان^(٥) شريف المنزلة، رفيع المرتبة، نائب الحق، ومعلم الملائكة. فينبغي أن يطهر من عاشره، ويقدّس من خالطه. فلما غفل عن حقيقته، اشتغل بطبيعته، فصاحَبَتْهُ الأشياء الطاهرة: من المشارب والمطاعم؛ أخذ طيِّبها بطبيعته لا بحقيقته، وأخرج خبيثها بطبيعته لا بحقيقته. فكان طيِّبها نجسا وهو الدم، وكان خبيثها نجسا وهو البول والرجيع. وكان الأولى أن لا يكسبه حُبُّ الرّواح، فإنّه من عالم الأنفاس. فكانت نجاسته من حيث طبيعته، وكذلك هي من كلّ حيوان.

غير أنّ حقائق الحيوانات وأرواحها ليست في علو الشرف والمنزلة مثل حقيقة الإنسان، فكانت زلّته كبيرة. فاتفقوا بلا خلاف على نجاسته من مثل هذا، واختلفوا في سائر أبوال الحيوانات ورجيعها، وإن كان الكلّ من الطبيعة. فمن راعى الطبيعة قال بنجاسة الكلّ، ومن راعى منزلة

(١) ص ١٣٢

(٢) [البقرة: ٢٨]

(٣) [مريم: ٩]

(٤) [الإنسان: ١]

(٥) ص ١٣٢ ب

الشرف والانحطاط قال بنجاسة بول الإنسان ورجيعه. ولم يَعْفُ عنه لِعِظَم منزلته، وعفا عَمَّن هو دونه من الحيوانات. فقد أُنْتُ لكَ عن سبب الاتفاق والاختلاف.

والحمد لله ﴿وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ﴾^(١).

* * *

باب (٢)

في ميتة الحيوان الذي لا دم له، وفي ميتة الحيوان البحري

اختلف العلماء في هاتين الميتتين. فمن قائل: إنها طاهرة، وبه أقول. ومن قائل بطهارة ميتة البحر، ونجاسة ميتة البر التي لا دم لها، إلا ما وقع الاتفاق على طهارتها، لكونها ليست ميتة. كدود الخلل، وما يتولد في المطعومات. ومن قائل بنجاسة ميتة البر والبحر إلا ما لا دم له.

وصل: اعتباره في الباطن:

قد أعلمناك فيما تقدّم آفا من هذه الطهارة، اعتبار الدم: فمن قائل بطهارة ميتة الحيوان الذي لا دم له، فهو البراءة من الدّعى. لأنّ الحياة المتولّدة من الدم فيها تقع الدّعى، لا في الحياة التي لجميع الموجودات، التي يكون بها التسبيح لله بحمده. فإنّ تلك الحياة طاهرة على الأصل؛ لأنها عن الله، من غير سبب يحجبها عن الله. ومن قال بطهارة ميتة البحر، وإن كان ذا دم، فإنّه في علم الله؛ ولا حكم على الأشياء في علم الله، وإنما تتعلّق بها الأحكام إذا ظهرت في أعيانها، وهو بروزها^(٢) من العلم إلى الوجود الحسيّ. وعلى مثل هذا تعتبر بقيّة ما اختلفوا فيه من ذلك في هذه المسألة.

اتمى الجزء الرابع والثلاثون، يتلوه في الجزء الخامس والثلاثين.^(٤)

(١) [الأحزاب: ٤]

(٢) ص ١٣٣

(٣) ص ١٣٣ ب

(٤) أسفل الورقة: "سمع من البلاغ بخط القارئ في الجزء الذي قبله إلى ههنا على مصنفه الإمام العالم العارف محيي الدين شيخ الإسلام أبي عبد الله محمد بن العربي بقراءة الإمام أبي الحسن علي بن المظفر النشبي: ابنا المصنف أبو المعالي وأبو سعد محمد، وإساعيل بن سودكين النوري، وابن أخته يوسف بن درباس الحميدي، وأبو بكر بن سليمان المحوي، وابناه عبد الواحد وأحمد، ومحمد بن عبد الواحد المذكور، والحسين بن إبراهيم الإربلي، وعبد العزيز بن عبد القوي بن الجباب، ونصر الله بن أبي العز بن الصفار، وعلي بن عز العرب بن قرشلة، وموسى بن زيد بن جابر، ويوسف بن عبد اللطيف البغدادي، وأبو بكر بن محمد بن أبي بكر البلخي، وأبو القاسم بن أبي الفتح الحريري، وعبد الله بن محمد بن أحمد الأندلسي، ويونس بن عثمان الدمشقي، ويعقوب بن معاذ الوري، وعمران بن محمد بن عمران، ومحمد

الجزء الخامس والثلاثون^(١)

بسم الله الرحمن الرحيم^(٢)

باب

الحكم في أجزاء ما اتفقوا عليه أنه ميتة

اختلف العلماء رحمهم الله في أجزاء ما اتفقوا عليه أنه ميتة، مع اتفاقهم على أن اللحم من أجزاء الميتة ميتة. وقد بينّا اعتبار اللحم في لحم الخنزير، واختلفوا في العظام والشعر. فمن قائل: إنهما ميتة. ومن قائل: إنهما ليستا بميتة، وبه أقول. ومن قائل: إن العظم ميتة وإن الشعر ليس بميتة.

وَصُلِّ: اعتبار الباطن في ذلك:

لَمَّا كَانَ الموتُ المَعْتَبَرُ في هذه المسألة، هو الطارئ المزيل للحياة التي كانت في هذا المحلّ. نظرنا إلى مَسَمَى الحياة؛ فمن جعل الحياة: "النمُو" قال إنهما ميتة، ومن جعل الحياة: "الإحساس" قال إنهما ليستا بميتة، ومن فرق، قال: إنَّ العظم يُحسُّ فهو ميتة، والشعر^(٣) لا يُحسُّ فليس بميتة. فمن رأى نمُوَه بالغذاء، وحسَّه بالروح الحيواني، فهما ميتة، سَوَاءَ عَبَّرَ بالحياة عن النمُو أو عن الحسّ. ومن كان يرى نمُوَه برَبِّه لا بالغذاء، وإدراكه المحسوسات برَبِّه لا بالحواس، ولم يلتفت إلى الوساطة، لفنائها بشهود الأصل، الذي هو خالقه -وإن رأى أنَّ الحقَّ سمعُه وبصرُه، وهو عين حسّه- لم يصحَّ عنده أنه ميتة أصلاً. وسَوَاءَ كانت الحياة عبارة عن النمُو أو عن الحسّ.

بن علي المطرز، وعلي بن محمود بن أبي الرجاء، وأحمد بن محمد بن أبي الفرج التكريتي، ومظفر بن محمود بن أبي القاسم -الحنفون- وأحمد بن عبد الرحيم بن بيان، وأحمد بن أبي الهيجاء الدمشقي، وعيسى بن إسحق الهذلي، ومحمد بن يرقش المعظمي، ومحمد بن محمد بن جمعة البلنسي، ويحيى بن إسماعيل الملطي، ومحمد بن علي بن الحسين الخلاطي، وحسين بن محمد الموصلي، وإبراهيم بن محمد، وعلي بن أحمد -القرشيان- وإبراهيم بن أبي بكر الخلال، وحسين بن الطوباء الأفضلي -يعرف بالرسولي-، وإبراهيم بن علي السنجاري، ومحمد بن نصر الله بن هلال، وكاتب السماع إبراهيم بن عبد العزيز القرشي -عفا الله عنه- وذلك في السابع والعشرين من ربيع الآخر سنة ثلاث وثلاثين وستمائة بمزل المصنف بدمشق وصح وثبت".

(١) العنوان ص ١٣٤ ب، وهنا ص ١٣٤ بيضاء

(٢) البسملة ص ١٣٥

(٣) ص ١٣٥ ب

باب

الانتفاع بجلود الميتة

فمن قائل بالانتفاع بها أصلاً، دُبِغَتْ أو لم تُدبِغ. ومن قائل بالفرق بين أن تُدبِغ وبين أن لا تُدبِغ. وفي طهارتها خلاف: فمن قائل: إنّ الدباغ مطهر لها. ومن قائل: إنّ الدباغ لا يطهرها، ولكن تُستعمل في الياصات. ثم إنّ الذين ذهبوا إلى أنّ الدباغ مطهر، اتفقوا على أنّه مطهر لما تعمل فيه الذكاة، يعني المباح الأكل من الحيوان.

واختلفوا فيما لا تعمل فيه الذكاة: فمن قائل: إنّ الدباغ^(١) لا يطهر إلا ما تعمل فيه الذكاة فقط، وإن الدباغ بدل من الذكاة في إفادة الطهارة. ومن قائل: إنّ الدباغ يعمل في طهارة ميتات الحيوانات ما عدا الخنزير. ومن قائل بأنّ الدباغ يطهر جميع ميتات الحيوان؛ الخنزير وغيره. والذي أذهب إليه وأقول به: إنّ الانتفاع جائز بجلود الميتات كلّها، وإنّ الدباغ يطهرها كلّها، لا أحاشي شيئاً من ميتات الحيوان.

وصل: الاعتبار في ذلك في الباطن:

قد عرفت أنك مسمّي الميتة، فالانتفاع لا يحرم بجلدها، وهو استعمال الظاهر. فمن أخذ في الأحكام بالظاهر، من غير تأويل، ولا عدول عن ظاهر الحكم الذي يدلّ عليه اللفظ، فلا مانع له من ذلك. ولا حجة علينا لمن يقول بما تدلّ عليه بعض الألفاظ من التشبيه. فنقول: ما وقفت مع الظاهر، فإنّه ما جاء الظاهر بالتشبيه، لأنّ المثل وكاف الصفة ليستا في الظاهر، فما ذلك الخطأ في المسألة إلا من التأويل. واللفظ إذ كان بهذه النسبة مع اللفظ الصريح^(٢) الذي لا يحتمل التأويل، كان إذا قرنته به بمنزلة الميتة من الحي. فلمّا لم نجد من الشارع مانعاً من الانتفاع؛ بقيتاً على الأصل، وهو قوله تعالى: ﴿خَلَقَ لَكُمْ مِمَّا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾^(٣) ولم يفصل طاهراً من غير طاهر. فلا نحكم بطهارته، وإن انتفعنا به، إلا إذا دبغ: فهو، إذ ذاك، طاهر.

واعتباره: أنّ اللفظ الوارد من الشارع المحتمل، فنحكم بظاهره ولا نقطع به أنّ ذلك هو المراد.

(١) ص ١٣٦

(٢) ص ١٣٦ ب

(٣) [البقرة: ٢٩]

فإذا اتفق أن نجد نصّا آخر في ذلك المحكوم به، يرفع الاحتمال الذي أعطاه ذلك اللفظ الآخر، طهر ذلك اللفظ الأول من ذلك الاحتمال، وكان له هذا الخبر الثاني، كالدباغ لهذا الجلد. فجمعنا بين الطهارة له في نفسه، وهو صرفه بالخبر الثاني، إلى أحد محتملاته على القطع، وانتفعنا به، مثل ما كنا ننتفع به قبل أن يكون طاهراً من حيث انتفاعنا به (مطلقاً)، لا من حيث انتفاعنا به من وجه خاص. فإنه قد يكون ذلك الخبر يصرفه عن الظاهر الذي كنا نستعمله فيه، إلى أمر آخر من محتملاته. فلماذا قلنا: "من حيث ما هو منتفع به، لا من حيث^(١) ما هو منتفع به في وجه خاص"، إذ كان غيرنا لا يرى الانتفاع به أصلاً.

* * *

باب

في دم الحيوان البحري، وفي القليل من دم الحيوان البري

اختلف العلماء رحمهم الله في دم الحيوان البحري، وفي القليل من دم الحيوان البري. فمن قائل: دم السمك طاهر. ومن قائل: إنه نجس على أصل الدماء. ومن قائل: إن القليل من الدماء والكثير واحد في الحكم. ومن قائل: إن القليل معفو عنه.

والذي أذهب إليه: أن التحريم ينسحب على كل دم مسفوح، من أي حيوان كان، ويحرم أكله. وأما كونه نجاسة فلا أحكم بنجاسة المحرّمات، إلا أن ينصّ الشارع على نجاستها على الإطلاق، أو نقف على القدر الذي نصّ على نجاسته.

وليس النصّ بالاجتناب نصّاً في كلّ حال. فيفتقر إلى قرينة ولا بدّ. فما كلُّ محرّم نجس، وإن^(٢) اجتنبناه. فما اجتنبناه لنجاسته، فإنّ كونه نجاسة حكم شرعي. وقد يكون غير مستقذر عقلاً ولا مستخبث.

وصل: اعتباره في الباطن:

الحكم على الشيء الذي يقتضيه لنفسه، لا يشترط فيه وجود عينه، ولا تقدير وجود عينه.

(١) ص ١٣٧

(٢) ص ١٣٧ ب

فَسَوَاءٌ كَانَ مَعْدُومَ الْعَيْنِ أَوْ مَوْجُودًا؛ الْحُكْمُ فِيهِ عَلَى السَّوَاءِ، سَوَاءٌ كَانَ بَطْهَارَتُهُ أَوْ عَدَمُ طَهَارَتِهِ. فَلَا يُوَثِّرُ فِيهِ كَوْنُهُ فِي عِلْمِ اللَّهِ، أَوْ كَوْنُهُ مَوْجُودًا فِي عَيْنِهِ.

أَلَا تَرَى إِلَى الْمُمْكِنِ قَدْ رَجَّحَ الْمُرَجِّحُ وَجُودَهُ عَلَى عَدَمِهِ، أَوْ عَدَمَهُ عَلَى وَجُودِهِ؟ وَمَعَ ذَلِكَ مَا زَالَ عَنِ حُكْمِ الْإِمْكَانِ عَلَيْهِ. وَإِنَّ الْإِمْكَانَ وَاجِبٌ لَهُ لِدَاتِهِ، كَمَا أَنَّ الْإِحَالَةَ لِلْمَحَالِّ وَاجِبَةٌ لَهُ لِدَاتِهِ، كَمَا أَنَّ الْوُجُوبَ لِلْوَاجِبِ وَاجِبٌ لَهُ لِدَاتِهِ. فَيَنْسَحِبُ مَعْقُولُ الْوُجُوبِ عَلَى الْوَاجِبِ لِنَفْسِهِ. وَكَذَلِكَ حُكْمُ الْمُمْكِنِ وَالْمَحَالِّ لَا يَتَغَيَّرُ حُكْمُهُ، وَإِنْ اخْتَلَفَتِ الْمَرَاتِبُ.

* * *

بَاب

حُكْمُ أَبْوَالِ الْحَيَوَانَاتِ كُلِّهَا^(١)، وَبَوْلُ الرُّضِيعِ مِنَ الْإِنْسَانِ

اختلف أهل العلم في أبوال الحيوانات كلّها وأرواثها، ما عدا الإنسان، إلّا بول الرضيع. فمن قائل: إنّها كلّها نجسة، ومن قائل بطهارتها كلّها على الإطلاق، ومن قائل: إنّ حكمها حكم لحومها؛ فما كان منها أكله حلالا، كان بوله وروثه طاهرا؛ وما كان منها أكله حراما، كان بوله وروثه نجسا؛ وما كان منها لحمه مكروها أكله، كان بوله وروثه مكروها.

وصل: اعتباره في الباطن:

الطهارة في الأشياء أصل، والنجاسة أمرٌ عارض. فنحن مع الأصل، ما لم يأت ذلك العارض، وهذا مذهبنا. فالعبد طاهر الأصل في عبوديته. لأنّه مخلوق على الفطرة؛ وهي الإقرار بالعبودية للربّ سبحانه، قال الله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾^(٢) قال رسول الله ﷺ في هذه الآية: «إِنَّ اللَّهَ لَمَّا خَلَقَ آدَمَ قَبَضَ عَلَى ظَهْرِهِ فَاسْتَخْرَجَ مِنْهُ كَأَمْثَالِ الذَّرِّ فَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ».

وكذلك العلم طاهر في تعلّقه بمعلومه، فمهما عَرَضَ تحجّرٌ من الحقّ، في أمرٍ ما وعِلْمٌ ما، وقفنا عنده. وكذلك الحياة لذاتها طاهرة مطهّرة. وكلُّ ما سِوَى اللَّهِ حَيٌّ، فكلُّ ما سِوَى اللَّهِ طاهر

(١) ص ١٣٨

(٢) ص ١٣٨ ب

(٣) [الأعراف: ١٧٢]

بالأصل، فباسمه القدّوس خلق العالم كلّهُ.

وإنما قلنا: "كلّ ما سِوَى الله حيّ"، فإنّه ما من شيءٍ -والشيءُ أنكرُ النكرات- إلّا وهو يسبّح بحمد الله. ولا يكون التسبيح إلّا من حيّ. وإن كان الله قد أخذ بأسماعنا عن تسبيح الجمادات والنبات والحيوان الذي لا يعقل، كما أخذ بأبصارنا عن إدراك حياة الجماد والنبات، إلّا لمن خرق الله له العادة، كرسول الله ﷺ ومَن حضر من أصحابه حين أسمعهم الله تسبيح الحصى. فما كان خرقُ العادة في تسبيح الحصى، وإنما انخرقتِ العادة في تعلُّق أسماعهم به. وقد سمعنا بحمد الله في بدء أمرنا تسبيح حجر، ونُطقه بذكر الله.

فمن الموجودات ما هو حيّ بحياتين: حياة مدركة بالحسّ، وحياة غير مدركة بالحسّ. ومنها ما^(١) هو حيّ بحياة واحدة، غير مدركة بالحسّ عادة. ومنها ما هو حيّ بثلاثة أنواع من الحياة، وهو الإنسان خاصّة؛ فإنّه حيّ بالحياة الأصليّة التي لا يدركها بالحسّ عادة؛ وهو أيضا حيّ بحياة روحه الحيوانيّ، وهو الذي يكون به الحسّ؛ وهو حيّ أيضا بنفسه الناطقة.

فالعالم كلّهُ طاهر. فإن عَرَضَ له عارض إلهيّ يقال له: نجاسة؛ حكمنا بنجاسة ذلك المحلّ، على الحدّ المقدّر شرعا خاصّة في عين تلك النسبة الخاصّة. فالنجاسة في الأشياء عوارض نسبٍ. وأعظم النجاسات الشرك بالله؛ قال تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا﴾^(٢) فالمشركُ نجس العين، فإذا آمن فهو طاهر العين، أي عين الشرك وعين الإيمان، فافهم.

فإنّه ما يصدر عن القدّوس، إلّا مقدّس. ولذا قلنا في النجاسة: إنّها عوارض نسب. والنسب أمور عدميّة. فلا أصل للنجاسة في العين. إذ الأعيان طاهرة بالأصل الظاهرة منه. وهنا أسرار لا يمكن ذكرها إلّا شفاهاً لأهلها، فإنّ الكتاب يقع في يد أهله وغير أهله. فمن فهم ما أشرنا إليه، فقد حصل على كنز عظيم، ينفق منه ما بقيت الدنيا والآخرة، أي إلى ما لا يتناهى^(٣) وجوده، والله المؤيّد، معلّم الإنسان البيان.

(١) ص ١٣٩

(٢) [التوبة: ٢٨]

(٣) ص ١٣٩ ب

باب حكم قليل النجاسات

اختلف أهل العلم في قليل النجاسات. فمن قائل: إنّ قليلها وكثيرها سَوَاء، ومن قائل: إنّ قليلها معفو عنه. وهؤلاء اختلفوا في حدّ القليل. ومن قائل: إنّ القليل والكثير سَوَاء إلاّ الدم. وقد تقدّم الكلام في الدم.

وعندنا أنّ القليل والكثير سَوَاء إلاّ ما لا يمكن الانفكاك عنه، ولا يعتبر في ذلك منع وقوع الصلاة بها أو وقوعها، فإنّ ذلك حكم آخر. والتفصيل في ذلك قد ورد في الشرع، فيوقف عنده ولا يُتعدّى. فإنّه لا يلزم من كونه نجاسة عدم صحّة الصلاة بها. فقد يعفو الشرع عن بعض ذلك في موضع، وقد لا يعفو في موضع. وللأحوال في ذلك تأثير؛ فقد أزال رسول الله ﷺ نعله في الصلاة، من دم حَلَمَةٍ أصاب نعله، ولم يُبطل صلاته، ولا أعاد ما صلّى به.

وصل: اعتباره في الباطن:

أما^(١) اعتباره في الباطن فمذاًم الأخلاق والجهالات، وإساءة الظنون في بعض المواطن، قليل ذلك وكثيره سَوَاء، وفي ذلك حكايات وأقوال لأهل الله. والتفصيل الوارد في الخلاف في الطاهر، يعتبر بحسبه. فإنّه قد تقدّم في الفصول قبل هذا، كيف تؤخذ وجوه الاعتبار فيه في الباطن.

باب حكم المنيّ

اختلف علماء الشريعة في المنيّ؛ هل هو طاهر، أو نجس؟ فمن قائل بطهارته، ومن قائل بنجاسته.

وصل: اعتباره في الباطن:

التكوين؛ منه طبيعي ومنه غير طبيعي، وبينهما فرقان؛ إن شئنا اعتبرنا وإن شئنا لم نعتبره. فإنّ التكوين الطبيعي لا فرق عندنا بينه وبين التكوين غير الطبيعي. فإنّ التكوين الطبيعي، من

(١) ص ١٤٠

حيث الوجه الخاص المعلوم عند أهل الله، المنصوص عليه في القرآن؛ صادر عن حضرة التقديس والاسم القدوس، ومن^(١) غير ذلك الوجه الخاص؛ فهو صادر عن مثله، وهو الذي أيضا نقول فيه: عالم الخلق وعالم الأمر.

فكلّ موجود، عند سبب مخلوق مما سوى الله، هو عالم الخلق. وكلّ ما لم يوجد، عند سبب مخلوق، فهو عالم الأمر. والكلّ على الحقيقة عالم الأمر. إلا أننا لا يمكننا رفع الأسباب من العالم، فإن الله قد وضعها، ولا سبيل إلى رفع ما وضعه الله.

فأقول: إنّه من احتجب بنفسه عن ربّه؛ فليس بظاهر. ولما كان خروج المنّي غالبا: يستغرق لذته الإنسان، بل الحيوان كلّ، حتى يفنى عن ربّه، إلا عن حكم الخارج منه، وهو المنّي، كان المنّي غير طاهر. ولهذا أمرنا بالتطهير منه، التطهير العام لجميع أجزاء البدن، لأنّه ﴿يَخْرِجُ مِنْ بَيْنِ الصُّلْبِ وَالتَّرَائِبِ﴾^(٢). ومن راعى أنّ الحقّ ما تولى التكوين الطبيعيّ إلا به، حكم بطهارته، لأنّ الحال اختلف عليه. فإنّه دم مقصور؛ قصرته المثانة، فتغيّر عن الدميّة، فتغيّر الحكم وهو أولى. فالمنيّ عندنا طاهر، إلا أن يخالطه شيء نجس، لا يتمكن تخليصه منه. حينئذ نحكم به أنّه نجس، بما طرأ عليه. كما كان أصله وعينه دما. فلو بقي على صورته في أصله، من الدميّة، إذا خرج: حكمنا بنجاسته شرعا.

* * *

باب^(٣)

في المحالّ التي تُزال عنها النجاسة

أمّا المحالّ التي تُزال عنها النجاسة شرعا، فهي ثلاثة: الثياب والأبدان؛ أبدان المكلفين، والمساجد.

وصل: اعتبره في الباطن:

(١) ص ١٤٠ ب

(٢) [الطارق: ٧]

(٣) ص ١٤١

التيابُ الباطنةُ (هي) الصفاتُ؛ فإنَّ لباسَ الباطن صفاته. يقول امرؤ القيس لعنيزة^(١):

وَإِنْ كُنْتَ قَدْ سَاءَتْكَ مِنِّي حَلِيقَةٌ فَسُلي ثِيَابِي مِنْ ثِيَابِكَ تَسْئَلِ

أراد ما لبسه من ثياب مودتها في قلبه. يقول الله: ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾^(٢) وهو مُوجَّهٌ عندي لقرائن الأحوال، مثل قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ خَيْرَ الْإِزَادِ التَّقْوَى﴾^(٣) سواء، إن تفتنت لما أراد هنا بـ"التقوى".

واعتبارُ الأبدانِ القلوبُ والأرواحُ، فاعلم. واعتبارُ المساجدِ مواطنُ المناجاةِ وأحوالُها الإلهية.

* * *

باب^(٤)

في ذكر ما تُزال به هذه النجاسات من هذه المحالِّ

اتَّفَق العلماء بالشرعة على أنَّ الماء الطاهر المطهر يزيلها من هذه المحالِّ الثلاثة. وعندنا: كلُّ ما يزيل عينها فهو مزيل؛ من تراب وحجر^(٥) ومائع. ويعتبر اللون في بقاء عينها، إن كانت ذا لون يدركه البصر. ولا يعتبر بقاء الرائحة مع ذهاب العين لعلم عندنا آخر.

وصل: الاعتبار في ذلك:

إن العلم الذي أنتجه التقوى، في قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ﴾^(٦) وقوله: ﴿إِنْ تَتَّقُوا اللَّهَ يَجْعَلْ لَكُمْ فُرْقَانًا﴾^(٧). فذلك العلم هو المزيل، المطهر هذه المحالِّ الثلاثة التي ذكرناها. وهي في الباطن الصفاتُ والقلوبُ والأحوالُ، التي قلنا: إنها الثياب والأبدان والمساجد.

واتَّفَق العلماء أيضاً، أنَّ الحجارة تزيلها من المخرَجين، وهو المعبر عنه في الشرع بالاستجمار.

(١) سبق تعريف امرئ القيس في هذا السفر. وعنيزة هي ابنة عم له كان ميواها.

(٢) [الأعراف: ٢٦]

(٣) [البقرة: ١٩٧]

(٤) ص ١٤١ ب

(٥) ثابتة في الهامش بقلم الأصل

(٦) [البقرة: ٢٨٢]

(٧) [الأفقال: ٢٩]

ولا^(١) يصحّ عندي الاستجار بحجر واحد، فإنه نقيض ما سمي به الاستجار. فإنّ الجمة الجماعة. وأقلّ الجماعة اثنان. والاعتبار هنا في محلّ الاتفاق؛ أنّ الحجارة، لما أوقع الله النسبة بينها وبين القلوب في أمورٍ منها ﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾^(٢) والقسوة مما ينبغي أن يتطهر منها، كانت ما كانت، فإنّها من نجاسات القلوب المأخوذ بها، والمعفو عنها.

﴿وَإِنَّ مِنَ الْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ الْأَنْهَارُ﴾^(٣) وهي من القلوب: العلوم الغزيرة الواسعة، المحيطة بأكثر المعلومات. وتَفَجَّرَها خروجها على ألسنة العلماء، للتعليم في الفنون المختلفة.

وإنّ من الحجارة ﴿لَمَا يَشْتَقُّ فَيَخْرُجُ مِنْهُ الْمَاءُ﴾^(٤)؛ وهي القلوب التي تغلب عليها الأحوال. فتخرج في الظاهر على ألسنة أصحابها، بقدر ما يشقّ منها، وبقدر العلم الذي فيها، فينتفع بها الناس.

وإنّ من الحجارة ﴿لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ﴾^(٥)؛ وهبوط^(٦) القلوب المشبهة بالحجارة في هبوطها؛ هو نزولها من عزتها إلى عبوديتها، ونظرها في عجزها وقصورها بالأصالة. وقد قلنا: إنّ الماء هو المطهر المزيل للنجاسات من هذه المحالّ. فالأحجار التي هي منابع هذا الماء، حكمها في إزالة النجاسة^(٧) من المخرّجين، حكم ما خرج منها، وهو العلم في الاعتبار. كما أنّ الخشية (هي) مما يتطهر بها، فإنّ الخشية من خصائص العلماء بالله، المرّضين عنهم، المطلوب منهم الرضا عن الله، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾^(٨) وقال: ﴿رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ رَبَّهُ﴾^(٩).

والعلم طاهر مطهر، ولا سيّما العلم الذي هو نتيجة التقوى. فإنّ غيره من العلوم، وإن كان

(١) ص ١٤٢

(٢) [البقرة: ٧٤]

(٣) [البقرة: ٧٤]

(٤) [البقرة: ٧٤]

(٥) [البقرة: ٧٤]

(٦) ق: وهبوطه

(٧) ص ١٤٢ ب

(٨) [فاطر: ٢٨]

(٩) [البينة: ٨]

طاهرا مطهّرا، فما هو في القوّة مثل هذا العلم الذي نشير إليه. فالخشية المنعوت بها الأحجار، هي التي أدّتها إلى الهبوط. وهو التواضع من الرفعة التي أعطها الله. فإنّه لمّا وصفها بالهبوط، علمنا أنّ الأحجار التي في الجبال يريد؛ والجبال (هي) الأوتاد التي سكّن الله بها مَيِّد الأرض. فلمّا جعلها أوتادا، أورثها ذلك فخرا لعلو منصّها. فنزلت هذه الأحجار هابطة من خشية الله، لمّا سمعت الله يقول: ﴿تِلْكَ الدَّارُ الْآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾ (١) والإرادة من صفات القلوب، فنزلت من علوّها، وإن كان (علوّها) برّها، هابطة من خشية الله، حذرا أن لا يكون لها حظٌّ في الدار الآخرة، التي تنتقل إليها. وأعني بالدار (٢) الآخرة هنا، دار سعادتها: فإنّ في الآخرة منزل شقاوة ومنزل سعادة، فكانت لهذا طاهرة مطهّرة.

وأما اختصاص تطهيرها (أي الحجار- القلوب) المخرّجين، واعتبر المخرجين، اللذين هما: مخرج الكثيف وهو الرجيع، واللطيف وهو البول. فاعلم أنّ للحقّ -سبحانه- في القلوب تجلّين: التجلّي الواحد في الكثائف، وهو تجلّيه في الصور التي تدركها الأبصار والخيال. مثل رؤية الحقّ في النوم؛ فأراه في صورة تشبه الصور المدركة بالحسّ، وقد قال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ (٣) فيزيل هذا العلم من قلبك، تقييد الحقّ بهذه الصور، التي تجلّى لك فيها، في حال نومك، أو في حال تخيّلك في عبادتك. إذ قال لك رسوله ﷺ عنه تعالى، لا عن هواه فإنّه ﷺ ﴿مَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ﴾ (٤): «اعبد الله كأنك تراه» فجاء بـ"كأن" وهي تعطي الحقائق.

فإنّ رسول الله ﷺ لمّا قال لمن قال: "أنا مؤمن حقّا": «فما حقيقة إيمانك؟ فقال: كأنّي أنظر إلى عرش ربّي بارزا» فأتى بـ"كأن" و"الرؤية" وقال له رسول الله ﷺ: «عرفت فالزم». فشهد له بالمعرفة. وهذا هو التجلّي الآخر. فإنّ تجلّي (٥) الخيال ألطف من تجلّي الحسّ بما لا يتقارب. ولهذا يسرع إليه التقلّب من حال إلى حال، كما هو باطن الإنسان هنا. كذلك يكون ظاهره في النشأة الآخرة.

(١) [القصص: ٨٣]

(٢) ص ١٤٣

(٣) [الشورى: ١١]

(٤) [النجم: ٣]

(٥) ص ١٤٣ ب

وقد ورد أنّ «في الجئة سوقا لا يباع فيه ولا يشتري، لكنّه مجلى الصور. فمن انتهى صورة دخل فيها» كالذي هو باطن الإنسان اليوم.

فإذا جعل العابد معبوده بحيث يراه، كأنّه أنزله من قلبه منزلة من يراه ببصره، من غير أن يكون هناك صورة من خارج، كما كانت في تجلّي المنام. فإذا حدّده هذا التخيل، -والحق لا حدّ له -سبحانه- يتقيّد به-، فطهره علم الخشية؛ وهو الحجر الذي ذكرناه، من تقييد الحدود. فطهر القلب إنما هو بالخشية من مثل هذا التشبيه والتقييد إذ (هو) ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾^(١).

فهذا اعتبار اتفاق العلماء بأنّ الحجارة تطهر المخرجين، واختلفوا فيما عدا ما ذكرناه من الاتفاق عليه، من المائعات والجامدات التي تزيل النجاسات، من المحالّ التي ذكرناها. فمن قائل: إنّ كلّ مائع وجامد في أيّ موضع كان، إذا كان طاهرا^(٢)، فإنّه يزيل عين النجاسة. وبه أقول. ومن قائل بالمنع على الإطلاق، إلّا ما وقع عليه الاتفاق من الماء والاستجمار وقد ذكرناهما.

باب منه

واختلفوا في الاستجمار بالعظم والروث اليابس. فمنع من ذلك قوم، وأجازوا الاستجمار بغير ذلك، مما يُنتهي. واستثنى من ذلك قوم: ما هو مطعوم ذو حرمة كالخبز. وقد جاء في العظم: «أنّه طعام إخواننا من الجنّ».

واستثنت طائفة: أن لا يُستجمر بما في استعماله سُرف؛ كالذهب والياقوت. أمّا تقييدهم بأنّ في ذلك سُرفا فليس بشيء، فلو علّوه بأمر آخر يُعقل كان أحسن. ولكن ينبغي أن يُنظر في مثل هذا: فإن كان الذهب مسكوكا، وعليه اسم الله، أو اسم من الأسماء المجهولة عنده من طريق لسان أصحابها، خوفا أن يكون ذلك من أسماء الله بذلك اللسان، أو يكون عليه صورة. فيُجتنب الاستجمار به لأجل هذا، لا لكونه ذهباً ولا ياقوتا.

وقومٌ قصرُوا الإبقاء على الأحجار فقط. وقومٌ أجازوا الاستجمار بالعظم دون الروث، وإن كان مكروها عندهم. ومن قائل بجواز^(٣) الاستجمار بكلّ طاهر ونجس، انفرد به الطبري دون الجماعة.

[الشورى: ١١]

(٢) ص ١٤٤

(٣) ص ١٤٤ ب

وصل: في اعتبار ما ذكرناه في الباطن:

إذا صحَّ الإبقاء من الأخلاق المذمومة والجهالات بأيّ شيء صحَّ؛ بخُلُق حسن أو بخُلُق آخر سفساف، وبعلم شريف لشرف معلومه، أو بعلم دون ذلك مما لا أثر له في المحلّ إلا الإبقاء؛ جاز استعماله في إزالة هذه النجاسة. وإلى هذا منزع الطبري فيما شدّد فيه دون الجماعة.

ومن راعى في الإزالة ما يُزال به لا ما يُزال، وتتبع الشرع وما فصله في ذلك المشرّع، فهو على حسب ما يفهم من الشارع في تفقّحه في دين الله؛ فإنّ فطر الناس مختلفة في الفهم عن الله، وهو محلّ الاجتهاد، فلا يزيل عين النجاسة إلا بالذي يغلب على فهمه من مقصود الشارع؛ ما هو؟ وهو الأوّل. وهذا يسري في الحكم الظاهر والباطن سواء، فأغنى عن التفصيل.

باب

في (١) الصفة التي بها تُزال هذه النجاسات

وهي غسل ومسح ونضح وصبّ؛ وهو صبُّ الماء على النجاسة، كما ورد في الحديث: «لَمَّا بال الأعرابي في المسجد، فصاح به الناس. فقال رسول الله ﷺ لا تُزْرِمُوهُ، حتى إذا فرغ من بوله؛ أمر رسول الله ﷺ، أو دعا بدَنُوبٍ من ماء فصَبَّه عليه» فهذه حالة لا تسمّى غسلًا ولا مسحًا ولا نضحًا؛ فهذا زدن الصبّ. ولم يأت بهذه اللفظة العلماء، وأدخلوا هذا الفعل تحت الغسل، فآكثفوا بلفظ الغسل عن الصبّ؛ فرأينا أنّ الإفصاح به بلفظ الصبّ أوّل، لأنّ الراوي ذكره بلفظ الصبّ، ولم يسمّه غسلًا.

واعلم أنّه ما اختلفت هذه المراتب إلا لاختلاف النجاسات، تخفيفًا عن هذه الأمة. فإنّ المقصود زوال عينها الموجود المعين أو المتوهم. فبأيّ شيء زال الوهم (٢) أو العين من هذه الصفات، استعملت في إزالته. واستعمال الأعمّ منها يدخل فيه الأخصّ، فيغني عن استعمال الأخصّ إن فهمت؛ كالغسل فإنّه أعمّها، فيغني عن الكلّ. والشارع قد صبّ وغسل ومسح ونضح؛ وهو الرُّش. وقد وردت في ذلك كلّ أخبار محلّها كتب الفقه.

(١) ص ١٤٥

(٢) ص ١٤٥ ب، وفي ق: فهو الوهم

وصل: اعتبار الباطن في ذلك:

إنَّ الخُلُقَ المذموم؛ إن وجدنا صفة؛ إذا استعملناها أزلت جميع الأخلاق المذمومة؛ استعملناها. فهي كالغسل الذي يعمّ جميع الصفات المزيلة لأعيان النجاسات وتوهمها، وهو الأوّل والأيسر. وإن تعدّر ذلك؛ فينظر في كلّ خلق مذموم وينظر إلى الصفة المزيلة لعينه، فيستعملها في إزالة ذلك الخُلُق لا غير. هذا هو ربط هذا الباب.

وفي هذا الباب اختلاف كثير في المسح والنضح والعدد، ليس هذا موضعه. إلا إن فتح الله ويؤخّر في الأجل، فنعمل كتابا في اعتبارات أحكام الشرع كلّها في جميع الصور، واختلاف العلماء فيه، لنجمع بين الطريقتين، ونظهر حكمة الشرع في النشأتين والصورتين، أعني الظاهر والباطن. ليكون كتابا جامعا لأهل الظاهر، وأهل^(١) الاعتبار في الباطن والموازن، الباحثين على النسب. والله المؤيّد لا ربّ غيره.

* * *

باب

في آداب الاستنجاء ودخول الخلاء

وقد وردت في ذلك أخبار كثيرة وأوامر، مثل النهي عن الاستنجاء باليمين، ومسّ الذكر باليمين عند البول، وعدم الكلام على الحاجة، والتعوّذ عند دخول الخلاء، وهي كثيرة جدًا. فمن قائل بأنّها كلّها محمولة على التّدب، وعليه جماعة الفقهاء.

وأما في الاعتبار؛ فهي كلّها واجبة. فإنّ الباطن ما حكمه في أوامر الحقّ حكم الظاهر. فإنّ الله ما ينظر من الإنسان إلا إلى قلبه. فيجب على العبد^(٢) أن لا يزال قلبه طاهرا أبدا، لأنّه محلّ نظر الله منه. والشرع ينظر إلى ظاهر الإنسان، ويراعيه في الدار الدنيا، دار التكليف، أكثر من باطنه.

وفي الآخرة بالعكس، هنالك تُبلى السرائر. وهنا يراعي الشرع أيضا الباطن في أفعال مخصوصة، أوجب الشرع عليه فعلها، وأفعال مخصوصة ندبه الشرع إليها، وأفعال مخصوصة خيّر

(١) ص ١٤٦

(٢) ثابتة في الهامش مع إشارة التصويب

الشرع بين فعلها وتركها، وأفعال مخصوصة حَرَّمَ^(١) الشرع عليه فعلها، وأفعال مخصوصة كره الشرع له فعلها. والحكم في الترك كذلك.

واختلفوا من هذه الآداب، في استقبال القبلة بالغائط والبول واستدبارها؛ فكانوا فيها على ثلاثة مذاهب: فمن قائل إلى أنه لا يجوز استقبال القبلة لغائط أو بول أصلاً في أي موضع كان، ومن قائل: إنه يجوز ذلك إطلاقاً، وبه أقول. والتزّه عن ذلك أولى وأفضل. ومن قائل: إنه يجوز ذلك في الكنف المبنية، ولا يجوز في الصحارى. ولكل قائل حجة من خبر يستند إليه، ذكر ذلك علماء الشريعة في كتبهم.

وصل: اعتبار الباطن في ذلك:

لَمَّا أَخْبَرَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَنَّ اللَّهَ فِي قِبْلَةِ الْمَصْلِيِّ» و«أَنَّ الْعَبْدَ إِذَا صَلَّى وَاجَهَ رَبَّهُ». فَمَنْ فَهَمَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ الْقِبْلَةَ الْمَعْلُومَةَ إِلَيْهَا تُسَبُّ كَوْنُ اللَّهِ، أَوْ تُسَبُّ إِلَيْهَا فِي حَالِ صَلَاةِ الْمَصْلِيِّ خَاصَّةً. فَمَنْ فَهَمَ أَنَّ الْمُرَادَ الْقِبْلَةَ بِتِلْكَ النِّسْبَةِ لَمْ يُجِزْ اسْتِقْبَالَ الْقِبْلَةِ عِنْدَ الْحَاجَةِ، لِسُوءِ الْأَدَبِ. وَمَنْ فَهَمَ أَنَّ الْمُرَادَ حَالَ الْمَصْلِيِّ أَجَازَ اسْتِقْبَالَ الْقِبْلَةِ عِنْدَ الْحَاجَةِ، فَإِنَّهُ غَيْرُ مَصْلٍ صَلَاةٍ الْمُخْصُوصَةِ، بِالصِّفَةِ الْمَعْلُومَةِ.

وَمَنْ رَأَى رُوحَ الصَّلَاةِ -وَهُوَ^(٢) الْحُضُورُ مَعَ اللَّهِ دَائِمًا وَمُنَاجَاتِهِ- كَانَتْ جَمِيعُ أَفْعَالِهِ صَلَاةً: فَلَمْ يَقِلْ بِالْمَنْعِ مِنْ اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ عِنْدَ الْحَاجَةِ، فَإِنَّهُ فِي رُوحِ الصَّلَاةِ لَا يَنْفَكُ دَائِمًا. وَهُمْ أَهْلُ الْحُضُورِ مَعَ اللَّهِ عَلَى الدَّوَامِ، وَالْمُشَارِ إِلَيْهِمْ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ دَائِمُونَ﴾^(٣) اعتباراً. فَأَمَّا مَنْ لَمْ يَخْطُرْ لَهُ خَاطَرُ الْحُضُورِ مَعَ اللَّهِ إِلَّا فِي وَقْتِ الْحَاجَةِ، فَذَلِكَ خَاطَرُ شَيْطَانِي لَا يَعْوَلُ عَلَيْهِ، وَيَجْتَنِبُ اسْتِقْبَالَ الْقِبْلَةِ، وَلَا يَدَّ عِنْدَنَا، مَنْ هَذِهِ حَالَتُهُ، فَإِنَّهُ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ، وَقَدْ أَمَرْنَا بِاجْتِنَابِ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فِي قَوْلِهِ إِنَّهُ ﴿رَجَسَ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ﴾^(٤).

وَأَمَّا مَنْ يَرَى الاسْتِقْبَالَ فِي الْكُنْفِ الْمَبْنِيَّةِ دُونَ الصَّحَارَى، فَإِنَّ الْكُنْفَ الْمَبْنِيَّةَ وَالْمَدْنَ (هِيَ) حَالُ الْجَمْعِيَّةِ، فَتَشْبَهُ جَمْعِيَّةُ الْأَسْمَاءِ الْإِلَهِيَّةِ. فَمَا مِنْ شَيْءٍ إِلَّا وَهُوَ مُرْتَبِطٌ بِحَقِيقَةِ إِلَهِيَّةِ، بِهِ كَانَتْ

(١) ص ١٤٦

(٢) ص ١٤٧

(٣) [المعارج: ٢٣]

(٤) [المائدة: ٩٠]

معقوليته^(١). فإنَّ المعدوم مرتبط بالتنزيه. فلا يخلو صاحبُ هذا الحال عن مشاهدة ربِّه من حيث تلك الحقيقة. فإنَّ البناء والمدن دلَّتا على ذلك، فجاز له أن يستقبل القبلة، وأن يكون بحكم الموطن. وأمَّا في الصحراء فهو وحده، فلا مانع له من ترك استقبال القبلة بالحاجة، فيتأدَّب، ولا يستقبل، احتراماً لقول الشارع. فإنَّه ما في الصحراء حالة تقيده، لرؤية حقيقة إلهية، إلا اختياره. ولا ينبغي للعبد أن يكون له اختيار مع سيِّده، قال تعالى: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ﴾ فمما اختار المدن والكنف المبنية ﴿مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ﴾^(٢) فيما لم يختره لهم. فليس لهم^(٣) أن يختاروا، بل يقفون عند المراسم الشرعية. فإنَّ الشارع هو الله تعالى. فيستعمل بهذا النظر جميع الأخبار الواردة في استقبال القبلة بالحاجة واستدبارها، والنهي عن ذنئك.

فقد أثبتنا في هذا الباب من فصول الطهارة، ما يجري مجرى الأصول. والقول الجامع في الطهارات، هو أن نقول: الطهارة من الأشياء^(٤) المعقولة المعنى بما يزيلها، أي شيء كان من البراهين؛ جدلية كانت أو وجودية، فإنَّ الغرض إزالتها، لا بما تُزال، ما لم يكن الذي تُزال به، يؤثر نجاسة في المحلِّ، فإذا زالت النجاسة.

وأما التي هي غير معقولة المعنى، فطهارتها موقوفة على ما ينصُّ الله تعالى - في ذلك أو رسوله، فتزيلها بذلك. فإن شاء الحقُّ عزَّك بمعناه ونسبته، فتكون إزالتها في حقِّك عن علم محقق. وإن لم يكن ذلك، فهو المسمَّى بالتعبُّد. وهو المعنى المطلق في جميع التكليف، وهو العلة الجامعة ﴿وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ﴾^(٥).

انتهى الجزء الخامس والثلاثون، وبانتهائه انتهى السفر الخامس من هذا الكتاب، يتلوه في الجزء السادس والثلاثين، الباب التاسع والستون في أسرار الصلاة.^(٦)

(١) ق: معقولة

(٢) [الفصص: ٦٨]

(٣) ص ١٤٧ ب

(٤) ق: الإنسان

(٥) [الأحزاب: ٤]

(٦) أسفل الورقة: "قرأت وأنا محمود بن عبد الله بن أحمد الزنجاني جميع هذا المجلد من أوله إلى آخره على مؤلفه الشيخ الإمام العلامة محيي الدين شيخ الإسلام قدوة العلماء فخر الفضلاء محمد بن علي بن محمد بن محمد بن العربي الطائي الحاتمي أيد الله بركته، في مجالس آخرها يوم الخميس سادس ذي القعدة سنة ست وثلاثين وستائة في منزله بدمشق. وسمع بقراءتي مجد (؟) الدين محمد بن أبي القاسم بن أبي تراب الأهوازي في مؤرخه، وصلى الله على سيدنا محمد وآله".

ويليه بخط ابن العربي: "صحت القراءة علي كما ذكر وكتب محمد بن علي بن محمد بن العربي الطائي الحاتمي في تاريخه".

وفي هامش الصفحة ختم الأوقاف الإسلامية برقم ١٧٦١

المحتويات

الباب الخامس والستون في معرفة الجنة، ومنازلها، ودرجاتها، وما يتعلق بهذا الباب.....	٢٢٥
الباب السادس والستون في معرفة سرّ الشريعة ظاهرا وباطنا وأي اسم إلهي أوجدها.....	٢٣٩
الباب السابع والستون في معرفة لا إله إلا الله، محمد رسول الله وهو الإيمان.....	٢٤٦
الباب الثامن والستون في أسرار الطهارة.....	٢٥٧
وَصَلِّ (الماء ماءان).....	٢٦٤
وَصَلِّ (الله خاطب الإنسان بجملته).....	٢٦٩
بيان وإيضاح.....	٢٧٠
وَصَلِّ (وجوب الطهارة).....	٢٧١
وصل (للطهارة شروط وأركان وصفات وعددٌ وحدودٌ).....	٢٧٤
وصل (غسل اليد).....	٢٧٤
وَصَلِّ المضمضة والاستنشاق.....	٢٧٨
باب التحديد في غسل الوجه.....	٢٧٩
باب في غسل اليدين والذراعين في الوضوء إلى المرافق.....	٢٨٢
باب في مسح الرأس.....	٢٨٣
وصل في المسح على العمامة.....	٢٨٧
وصل: في توقيت المسح على الرأس.....	٢٨٩
باب مسح الأذنين وتجديد الماء لهما.....	٢٩٠
باب غسل الرجلين.....	٢٩١
بيان وإتمام.....	٢٩٢
باب في ترتيب أفعال الوضوء.....	٢٩٣
باب في الموالاة في الوضوء.....	٢٩٤
باب في المسح على الخفين.....	٢٩٦

وَصَلُّ (من أجازَه سَفَرًا ومنعه في الحضر).....	٢٩٩
وَصَلُّ (من منع جوازَه على الإطلاق).....	٣٠٠
وَصَلُّ وتتميم (الإشارة بالخَفَيْن).....	٣٠٠
بابٌ تحديد محلِّ المسح من الخَفِّ وما في معناه.....	٣٠٠
باب في نوع محلِّ المسح، وهو ما يُسْتَرُّ به الرَّجُل من خَفِّ أو جورب.....	٣٠٢
بابٌ في صفة المسح عليه.....	٣٠٤
باب في توقيت المسح.....	٣٠٦
باب في شرط المسح على الخَفَيْن.....	٣٠٧
باب في معرفة ناقض طهارة المسح على الخَفِّ.....	٣٠٨
أبوابُ المياه.....	٣١٠
باب: في مطلق المياه.....	٣١٠
باب في الماء تخالطه النجاسة، ولم تُغَيَّر أحد أوصافه.....	٣١٣
باب الماء يخالطه شيء طاهر مما ينفكُّ عنه غالبًا متى غَيَّرَ أحد أوصافه الثلاثة.....	٣١٦
بابٌ في الماء المستعمل في الطهارة.....	٣١٧
بابٌ في طهارة أسئار المسلمين وبهيمة الأنعام.....	٣١٨
باب في الطهارة بالأسئار.....	٣١٩
بابٌ الوضوء بنبذ التمر.....	٣٢٠
أبواب نواقض الوضوء.....	٣٢٢
باب انتقاض الوضوء بما يخرج من الجسد من النجس.....	٣٢٢
باب حكم النوم في نقض الوضوء.....	٣٢٤
باب الحكم في لمس النساء.....	٣٢٥
باب في لمس الذَّكَر.....	٣٢٦
باب الوضوء مما مست النار.....	٣٢٦

باب الضحك في الصلاة من نواقض الوضوء.....	٣٢٧
باب الوضوء من حمل الميت.....	٣٢٨
باب نقض الوضوء من زوال العقل.....	٣٢٩
أبواب الأفعال التي تُشترط هذه الطهارة في فعلها.....	٣٣٠
باب الطهارة لصلاة الجنائز ولسجود التلاوة.....	٣٣٠
باب الطهارة لمَسِّ المصحف.....	٣٣١
باب إيجاب الوضوء على الجنب، عند إرادة النوم، أو معاودة الجماع، أو الأكل أو الشرب.....	٣٣٢
باب الوضوء للطواف.....	٣٣٢
باب الوضوء لقراءة القرآن.....	٣٣٣
أبواب الاعتسال.....	٣٣٥
أحكام طهارة الغسل:.....	٣٣٥
باب الاعتسال من غسل الميت.....	٣٣٧
باب الاعتسال للوقوف بعرفة.....	٣٣٨
باب الاعتسال لدخول مكة -زادها الله تشريفاً.....	٣٣٩
باب الاعتسال للإحرام.....	٣٤١
باب الاعتسال عند الإسلام، وهو ستة بل فرض.....	٣٤١
باب الاعتسال لصلاة الجمعة.....	٣٤٢
باب الاعتسال ليوم الجمعة.....	٣٤٢
باب غسل المستحاضة.....	٣٤٣
باب الاعتسال من الحيض.....	٣٤٤
باب الاعتسال من المني الخارج على غير وجه اللذة.....	٣٤٥
باب الاعتسال من الماء يجده النائم إذا هو استيقظ ولا يذكر احتلاماً.....	٣٤٥
باب الاعتسال من التقاء الحتاتين من غير إنزال.....	٣٤٦

بابُ الاغتسال من الجنابة على وجه اللذة.....	٣٤٧
بابُ التدلُّك باليد في الغسل في جميع البدن.....	٣٤٩
بابُ التَّيَّة في الغسل.....	٣٤٩
باب المضمضة والاستنشاق في الغسل.....	٣٥٠
باب في ناقض هذه الطهارة التي هي الغسل.....	٣٥٠
باب في إيجاب الطُّهر من الوُطء.....	٣٥٠
باب في الصفة المعتبرة في كون خروج المتي موجبا للاغتسال.....	٣٥١
باب في دخول الجنب المسجد.....	٣٥٢
باب مسّ الجنب المصحف.....	٣٥٤
باب قراءة القرآن للجنب.....	٣٥٧
باب الحكم في الدماء.....	٣٥٨
باب في أكثر أيام الحيض، وأقلّها، وأقلّ أيام الطهر.....	٣٥٩
باب في دم النفاس؛ في أقلّه وأكثره.....	٣٦٠
باب في الدم تراه الحامل.....	٣٦١
باب في الصفرة والكُدرة؛ هل هي حيض أم ليست بحيض؟.....	٣٦١
باب فيما يمنع دم الحيض في زمانه.....	٣٦٢
باب في مباشرة الحائض.....	٣٦٢
باب وُطء الحائض قبل الاغتسال وبعد الطهر المحقّق.....	٣٦٣
باب من أتى امرأته وهي حائض؛ هل يُكفّر.....	٣٦٤
باب حكم طهارة المستحاضة.....	٣٦٤
باب في وُطء المستحاضة.....	٣٦٥
أبواب التيمّم.....	٣٦٦
باب كون التيمّم بدلا من الوضوء باتفاق، ومن الكبرى بخلاف.....	٣٦٦

باب: فمن تجوز له هذه الطهارة.....	٣٦٩
باب في المريض يجد الماء ويخاف من استعماله.....	٣٧٠
باب الحاضر يعدم الماء؛ ما حكمه؟.....	٣٧١
باب في الذي يجد الماء ويمنعه من الخروج إليه خوف عدو.....	٣٧٢
باب الخائف من البرد في استعمال الماء.....	٣٧٢
بابُ النية في طهارة التيمم.....	٣٧٣
باب مَنْ لم يجد الماء؛ هل يُشترط فيه الطلب، أم لا يشترط؟.....	٣٧٣
باب اشتراط دخول الوقت في هذه الطهارة.....	٣٧٤
باب في حدّ الأيدي التي ذكر الله ﷻ في هذه الطهارة.....	٣٧٤
بابُ في عدد الضربات على الصعيد للتيمم.....	٣٧٦
بابُ في إيصال التراب إلى أعضاء المتيمم.....	٣٧٦
بابُ فيما تصنع به هذه الطهارة.....	٣٧٧
بابُ في ناقض هذه الطهارة.....	٣٧٨
بابُ في وجود الماء لمن حاله التيمم.....	٣٧٨
بابُ في أنّ جميع ما يُفعل بالوضوء يُستباح بهذه الطهارة.....	٣٧٩
أبواب الطهارة من النجس.....	٣٧٩
بابُ في تعداد أنواع النجاسات.....	٣٨١
باب في ميتة الحيوان الذي لا دم له، وفي ميتة الحيوان البحريّ.....	٣٨٤
باب الحكم في أجزاء ما اتفقوا عليه أنّه ميتة.....	٣٨٥
باب الانتفاع بجلود الميتة.....	٣٨٦
باب في دم الحيوان البحريّ، وفي القليل من دم الحيوان البرّي.....	٣٨٧
باب حكم أبوال الحيوانات كلّها، وبول الرضيع من الإنسان.....	٣٨٨
بابُ حكم قليل النجاسات.....	٣٩٠

- بابُ حكم المني..... ٣٩٠
- باب في المحالّ التي تُزال عنها النجاسة..... ٣٩١
- باب في ذكر ما تُزال به هذه النجاسات من هذه المحالّ..... ٣٩٢
- باب منه..... ٣٩٥
- باب في الصفة التي بها تُزال هذه النجاسات..... ٣٩٦
- باب في آداب الاستنجاء ودخول الخلاء..... ٣٩٧

الجزء السادس والثلاثون

السفر السادس من الفتوحات المكيّة^(١)

(١) العنوان ص ١ ب، وبعد العنوان: "إنشاء مولانا وسيدنا: شيخ الإسلام، صفوة الأنام، سلطان المحققين، إمام الأمة، قدوة الأئمة، محيي الملة والدين؛ أبو عبد الله محمد بن علي بن العربي الطائي الحاتمي الأندلسي رضي الله عنه وأرضاه به منه". يليه: "انتقلت هذه المجلدة وسائر الكتاب بحكم الإنعام إلى العبد الفقير إلى الله تعالى محمد بن إسحق -غفر الله له ولوالديه، ونفعه بكل علم مقرب إليه نافع لديه- من شيخه وإمامه المصنف رضي الله عنه ونفع به آمين". يليه ختم الأوقاف الإسلامية برقم ١٧٥٤ يليه بخط جديد كتب في القرن ١٣ الهجري: "الحمد لله الذي وفقنا بكتابة الفتوحات المكية من الأصل المكتوب بخط المصنف ومنشيه رضي الله عنه وأرضاه به منه، وبكتابة فصوص الحكم الذي كتبه بيده الشيخ صدر الدين وقرأه عند شيخه، وبكتابة "التنزيلات الموصلية" من الكتاب الذي قرأه الشيخ صدر الدين عند شيخه المصنف -رضي الله عنهما- بعدما جئنا مهاجرا (كذا في الأصل) من البخاري والبلخ مع الأهل والأولاد وجميع الدراويش المريدين بقونية المحروسة اليونانية الرومية في الثاني والعشرين من ربيع الثاني ألف ومائتين وأربع وسبعين فاشتغلنا بالكتابة والاستكتاب والمقابلة والتصحيح في مدة ثلاث سنين، والحمد لله دائما سرمدا. كاتب الحروف الشريف سليمان الهاشمي العلوي الحسيني، الحمد لله، وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم، وعلى الذين اصطفاه. خامس وعشرين رمضان المبارك نصف ليلة الجمعة سنة ألف ومائتين وسبع وسبعين لله الحمد". يليه برأس الصفحة الثانية: "وقف هذا الكتاب الشيخ صدر الدين محمد بن إسحق ٥ على الزاوية المبنية عند قبره، وشرط أن لا يخرج منها لا برهن ولا بغيره. فمن بدله بعد ما سمعه فإنما إثمه على الذين يبدلونه".

وهذا الكتاب السجدة للشيخ رضي الله عنه على الله والمبذية عند

بسم الله الرحمن الرحيم

الباب التاسع والسسون في معرفة أسرار

الضياء وغشوها

وكم من مصل ماله من صلاته

سوى رتبة المحارب والحدو العنا

وأخر يخطى بالمتاجرة ذاهبا

وان كان قرصا الفريضة وانتدا

وكيف وسر الحق كان امامه

وان كان ماموما فقد بلغ العدا

فتجر منها انضيم ان خنت كادرا

والا فكل المرء او جرمه سوا

وتخلصها السليم ان خنت تلبغا

لربعة الغايب في ليلة السرا

وما بينها ذبن الغايب غايه

وامرار غيب ما تمس وما شرا

على كل حال ما هو على حسب حاله مع الله ولعلنا ما امره
 الشريعة في الامام بل امامه الامام ساهره من الامام من
 رجع وحضر في كونه حال الامام حال حكمه بحسب
 كونه واذا علم ان الامام على عهده ان فليس له ان يفسد
 به من وقت علمه ورجع له ما من صلاة معه قبل علمه ولا
 اعسار في ذلك لبيسان الامام او غيره فان الامام غيره
 من وقت علمه في غير صلاة شرعا وما امره الله ان يفسد
 اعني ان يفسد الله صلى وان كان الامام باسما الجنايته
 او حادثة فهو يصل شرعا وان كان يعلم انه يفسد شرعا
 وصلا، العاموم صححة شرعا وامامه من هو يصل شرعا
 وان علم العاموم ان الامام على عهده فان يفسد شرعا
 ان يعلم حادثة نفس صلاته اعلمه بحيث ان لا يفسد
 صلاه العاموم بذلك الاعلام فان الله يقول ولا تسفلوا
 اعمالكم وان لم يفسد على نفسه فاذا افرغ من صلاته اعلمه
 حادثة سواء فرغ الامام اوله بفرغ وان يذكر الامام او قلده تكفر
 وان لم يذكر ولم يقلده فهو بحسب ما يقضيه علمه ومنه في ذلك
 وصلاه العاموم صححة

بسم الله الرحمن الرحيم^(١)

الباب التاسع والستون في معرفة أسرار الصلاة وعمومها

وَكَمْ مِنْ مُصَلٍّ مَا لَهُ مِنْ صَلَاتِهِ
وَأَخَرٍ يَخْطِئُ بِالْمُنَاجَاةِ دَائِمًا
وَكَيْفَ وَسِرُّ الْحَقِّ كَانَ إِمَامَهُ
فَتَحْرِيمُهَا التَّكْبِيرُ إِنْ كُنْتَ كَابِرًا
وَتَحْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ إِنْ كُنْتَ تَابِعًا
وَمَا بَيْنَ هَذَيْنِ الْمَقَامَيْنِ عَايَةٌ
فَمَنْ^(٣) نَامَ عَنْ^(٤) وَفَتِ الصَّلَاةُ فَإِنَّهُ
وَإِنْ حَلَّ سَهُوٌ فِي الصَّلَاةِ وَعَقْلَةٌ
وَإِنْ كَانَ فِي رُكْبٍ إِلَى الْعَيْنِ قَاصِدًا
صَلَاةٌ أَنْفَجَارِ الصُّبْحِ حَقًّا وَمَغْرِبِ
وَحَافِظُ عَلَى الشَّعْغِ الْكَرِيمِ لِيُوتِرَهُ
وَيَنْ صَلَاةَ الْفَدَى وَالْجَمْعِ سَبْعَةٌ
وَلَا تَنْسَ يَوْمَ الْعِيدِ وَاشْهَدْ صَلَاتَهُ
وَبَادِرْ لِتَهْجِيرِ الْعُرُوبَةِ^(٧) رَاحًا

سِوَى رُؤْيَا الْحَرَابِ وَالْكَدِّ وَالْعَنَا
وَإِنْ كَانَ قَدْ صَلَّى الْفَرِيضَةَ وَانْتَدَى^(٢)
وَإِنْ كَانَ مَأْمُومًا فَقَدْ بَلَغَ الْمَدَى
وَالَا فَحِلُّ الْمَرْءِ أَوْ حِرْمُهُ سَوَا
لِرَجْعَتِهِ الْعَلِيَاءِ فِي لَيْلَةِ السَّرَى
وَأَسْرَارُ غَيْبٍ مَا تُحْسُ وَمَا تُرَى
وَحَيْدٌ فَرِيدُ الدَّهْرِ قُطْبٌ قَدْ اسْتَوَى
وَذَكَرَهُ الرَّحْمَنُ يُجِبِرُ^(٥) مَا سَهَا
فَشَطْرُ صَلَاةِ الْفَرَضِ تَنْقُصُ مَا عَدَا
لِسِرِّ خَفِيِّ فِي الصَّبَاحِ وَفِي الْمَسَاءِ
تَقْزُ بِالَّذِي فَازَ الْخُضَارِمَةُ^(٦) الْأُولَى
وَعِشْرُونَ إِنْ كَانَ الْمُصَلِّي عَلَى طَوَى
لَدَى مَطْلَعِ الشَّمْسِ الْمُنِيرَةِ وَالسَّنَا
تَحْزُ قَصَبِ السُّبَّاقِ فِي حَلْبَةِ الْعَلَا

(١) البسملة ص ٢

(٢) انتدى: اجتمع أو حضر النادي.

(٣) ص ٢٦

(٤) ق: "عن" وكتب فوقها بقلم الأصل: "في" من غير إشارة التصويب لبدل ذلك على صحة اللفظين.

(٥) ق: "يرقع" وعليها إشارة الشطب والاستبدال كما ورد بقلم آخر. وكلمة "يرقع" هنا صحيحة وهي بنفس المعنى: يجبر

(٦) الخضارمة: مفردها خضرم، وهو الجواد الكثير العطية، الكثير من كل شيء.

(٧) العروبة: الجمعة

وإنَّ حَلَّ حَسَفُ بِالْمَهَاةِ^(١) فَإِنَّهُ
وَمَنْ^(٢) كَانَ يَسْتَسْقِي يُحَوِّلُ رِذَاءَهُ
فَهَذِي عِبَادَاتُ الْمُرَادِ تَخَلَّصَتْ
حِجَابُ وُجُودِ النَّفْسِ دُونَكَ يَا فَتَى
تَحَوَّلَ عَنِ الْأَحْوَالِ عَلَيْكَ تُرْتَضَى
وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ غَيْرُ الَّذِي سَعَى

اعلم -أيَّدك الله بروح القدس- أنَّ مسمَّى الصلاة يضاف إلى ثلاثة، وإلى رابع ثلاثة،
بمعنيين: بمعنى شامل وبمعنى غير شامل.

فيضاف (مسمَّى) الصلاة إلى الحقِّ بالمعنى الشامل، والمعنى الشامل هو الرحمة. فإنَّ الله
وصف نفسه بالرحيم، ووصف عباده بها، فقال: ﴿أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ﴾^(٣) وقال رسول الله ﷺ: «إنما
يرحمُ الله من عباده الرحماء» قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي يُصَلِّي عَلَيْكُمْ﴾^(٤) فوصف نفسه بأنَّه يصلي،
أي يرحمكم بأنَّ ﴿يُخْرِجُكُمْ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾^(٥) يقول: من الضلالة إلى الهدى، ومن
الشقاوة إلى السعادة.

ويضاف (مسمَّى) الصلاة إلى الملائكة، بمعنى الرحمة والاستغفار والدعاء للمؤمنين. قال
تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي يُصَلِّي عَلَيْكُمْ وَمَلَائِكَتُهُ﴾ فصلاة الملائكة (هي) ما ذكرناها. قال الله ﷻ في
حقِّ الملائكة: ﴿وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا﴾^(٦) يقولون ﴿فَاعْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا وَاتَّبَعُوا سَبِيلَكَ وَقِهِمْ
عَذَابَ الْجَحِيمِ﴾^(٧) ﴿وَقِهِمُ السَّيِّئَاتِ﴾^(٨). اللهم^(٩) استجب فينا صالح دعاء الملائكة.

وتضاف الصلاة إلى البشر بمعنى الرحمة والدعاء والأفعال المخصوصة المعلومة شرعا على ما

(١) المهابة: الشمس. ولفظ "المهابة" بأصل المتن، وكتب فوقها: "النيرين" ووضع كلمة "صح" على اللفظين.

(٢) ص ٣

(٣) [الأعراف: ١٥١]

(٤) [الأحزاب: ٤٣]

(٥) [الأحزاب: ٤٣]

(٦) [غافر: ٧]

(٧) [غافر: ٧]

(٨) [غافر: ٩]

(٩) ص ٣ ب

سندكره. فجمع البشر هذه الثلاث المراتب المسماة "صلاة". قال تعالى- آمرا لنا: ﴿وَأَقِمُوا الصَّلَاةَ﴾^(١).

وتضاف الصلاة إلى كل ما سوى الله، من جميع المخلوقات: من ملكٍ وإنسان وحيوان ونبات ومعدن، بحسب ما فرضت عليه وعُيِّنَتْ له، قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يُسَبِّحُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالطَّيْرِ صَفَّاتٍ كُلِّ قَدْ عَلِمَ صَلَاتَهُ وَتَسْبِيحَهُ﴾^(٢) فأضاف الصلاة إلى الكل، والتسبيح، في لسان العرب: الصلاة.

قال عبد الله بن عمر وهو من العرب، وكان لا يتنقل في السفر. ف قيل له في ذلك. فقال^(٣): لو كنت مسبحاً أتممت. وقال تعالى: ﴿تُسَبِّحُ لَهُ السَّمَوَاتُ السَّبْعُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ وَإِنْ مِّن شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ﴾^(٤) وقال خطابا لمحمد صاحب الكشف حيث يرى ما لا نرى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ وَالْجِبَالُ وَالشَّجَرُ وَالْدَّوَابُّ﴾^(٥). فانظر إلى فقه عبد الله بن عمر عليه السلام لما تحقق أن الله -تعالى- يريد التخفيف عن عبده بوضع شطر الصلاة عنه، في^(٦) السفر ما رأى أن يتنقل، موافقةً لمقصود الحق في ذلك. فهذا تفقه روحاني.

وأما من تنقل في السفر، فرأى أن مقصود الحق إسقاط الفرضية، لا إسقاط الصلاة (التي يتطوع الإنسان). فلو أتم المسافر لكان الفرض منها ركعتين والباقي نافلة. فإن الله ما فرض عليه إلا ركعتين على لسان رسول الله ﷺ فلما لم ير هذا المتنقل إلا إسقاط الفرضية عنه لا التطوع بالصلاة تنقل في السفر. وكان رسول الله ﷺ يتنقل في السفر على الرحلة. فعلم القائل بهذا أن الفرض هو الذي قصد إسقاطه عنه، واقتدى برسول الله ﷺ في التنقل في السفر، فإن الله

(١) [البقرة: ٤٣]

(٢) [النور: ٤١]

(٣) مكنوبة بين السطرين.

(٤) [الإسراء: ٤٤]

(٥) [الحج: ١٨]

(٦) ص ٤

قال لنا: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾^(١).

فاعلم أنّ الصلوات المشروعة فرضا وسننا مؤكّدة بين النافلة والفريضة، ثمانية^(٢). كما أنّ الأعضاء المكلفة من الإنسان ثمانية. لأنّ الذات مع نسبها المعبر عنها بالصفات ثمانية. فهذه الثمانية هي: الذات، والحياة، والعلم، والإرادة، والكلام، والقدرة، والسمع، والبصر. والإنسان المكلف (هو): ذات، حيّة، عالمة، مريدة، متكلمة، قادرة، سمیعة، بصيرة. وأمّا الأعضاء المكلفة، أعني^(٣) التي يفعل الإنسان بها ما كلف أن يفعله أو يتركه، فهي ثمانية: الأذن، والعين، واللسان، واليد، والبطن، والفرج، والرجل، والقلب.

وأما الصلوات الثمانية المشروعة الفعل بها فرضا وستّة مؤكّدة: فالصلوات الخمس، والوتر من الليل، والجمعة، والعیدان، والكسوف، والاستسقاء، والاستخارة، والصلاة على الجنائز.

وأما الصلاة على رسول الله ﷺ فدخلت في الدعاء. فإنّ رسول الله ﷺ قد علّمنا كيف نصلي عليه؛ أي كيف ندعو له، وقد أمرنا أن ندعو له بالوسيلة والمقام المحمود، ونحن إن شاء الله- نذكر في هذا الباب فصول هذه الصلوات كلّها، مكّلة بشروطها. وما أتتبع ما تحوي عليه من التفاصيل، فإنّ ذلك يطول. وإنما أقصد إلى ذكر فصول تجري مجرى الأمّهات، كما عملنا في الطهارة، إلى أن نستوفيها إن شاء الله-.

والصلاة وقعت في الرتبة الثانية من قواعد الإيمان التي بني الإسلام عليها في الخبر الصحيح عن رسول الله ﷺ أنّه قال: «بني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، والحجّ» فعلم الصحابة أنّه^(٤) راعى الترتيب، لما يدخل الواو من الاحتمال. ولهذا لمّا قال بعض رواة هذا الحديث من الصحابة لمّا سرده فقال: والحجّ وصوم رمضان، أنكر عليه (النبي)، وقال له: وصوم رمضان والحجّ، فقَدّمه، وعلمنا أنّه أراد الترتيب.

(١) [الأحزاب: ٢١]

(٢) ثابتة في الهامش مع إشارة التصويب

(٣) ص ٤ ب

(٤) ص ٥

وتبّه على أن لا ننقل عنه ﷺ إلا عين ما تلفّظ به؛ فإنّه من العلماء من يرى نقل الحديث المتلفّظ به من النبي ﷺ على المعنى.

فالصلاة ثانية في القواعد، مشتقة من المصلّي في الخيل، وهو الذي يلي السابق في الحلبة. والسابق في القواعد: الشهادة. والمصلّي هي الصلاة. وجعل الزكاة تلي الصلاة، لأنّ الزكاة التطهير، فناسبت الصلاة. فإنّ الصلاة لا يقبلها الله بغير طهور. والزكاة تطهير الأموال. قال تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا﴾^(١) يعني النفس التي^(٢) سوّاها. يريد: قد أفلح من طهرها بامتنال أوامر الله. ومن شرط الصلاة طهارة الثياب والأبدان والبقعة التي توقع الصلاة عليها وفيها، كانت ما كانت. وجعل الصوم يلي الزكاة لما شرع الله في صوم رمضان عند انقضائه من زكاة الفطر، فلم يبق الحج إلا أن يكون آخرًا.

وقد ذكرنا الشهادة التوحيدية، وذكرنا من الصلاة، الطهارة التي لا تصحّ الصلاة إلا بها. فلنذكر الصلاة -إن شاء الله- في هذا الباب. ولنبدأ بالصلاة المفروضة^(٣)، وما يلزمها ويتبعها من اللوازم والشروط والأركان في أفعالها وأقوالها. ثمّ بعد ذلك أشرع في ذكر الصلوات التي تطلبها الأحوال، ومن الله نسأل التأييد والعون.

* * *

فصل: في الأوقات

ولا أعني بالكلام هنا في الأوقات؛ أوقات الصلوات فقط، وإنما أريد الوقت من حيث ما هو وقت، سواء كان لعبادة أو غير عبادة. فإذا عرفناك بمعناه واعتباره، حينئذ نشرع في ذكر الأوقات المشروعة للعبادات، فنقول:

"الوقت" عبارة عن التقدير في الأمر الذي لا يقبل وجود عين ما يقدر، وهو الفرض. كما

(١) [الشمس: ٩]

(٢) ق: الذي

(٣) ص ٥ ب

نقدّر أو نفرض في الشكل الكروي، أولاً أو وسطاً أو نهاية، وهو في نفسه وعينه، لا يقبل الأوليّة بالفعل ولا الوسط ولا الآخريّة. فنجعل له من ذلك ما نجعله بحكم الفرض فيه والتقدير.

فالوقتُ فرضٌ مقدّرٌ في الزمان، لَمَّا كان الزمان مستديراً كما خلقه الله في ابتدائه؛ فهو كالأُكْرة. قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ الزمان قد استدار كهيئته يوم خلقه الله» فذكر أنّ الله خلقه مستديراً، والأوقات فيه مقدّرة.

فلَمَّا خلق الله الفلك الأطلس^(١) ودار^(٢)؛ لم يتعيّن اليوم، ولا ظهر له عين. فإنّه مثل ماء الكوز في النهر، قبل أن يكون في الكوز. فلَمَّا فرض فيه الاثنا عشر فرضاً -وَوُقِّتَتْ مَعِينَهُ- وسمّاها بروجاً في ذلك الفلك، وهو قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءَ﴾ لِعَلُّوْهَا عَلَيْنَا ﴿ذَاتِ الْبُرُوجِ﴾^(٣) وهي هذه الفروض المؤقّته. ووقف شخص يدور عليه هذا الفلك، وجُعِلَ لهذا الشخص بصرٌ، عاين بها تلك الفروض بعلامات جُعِلَتْ له فيها، فتميّز عنده بعضها عن بعض، بتلك العلامات المَجْعُولَة دلالات عليها، فجعل عينه في فرض منها، أعني في العلامة.

ثمّ دار الفلك بتلك العلامة المفروضة، التي جعل عينه عليها، هذا الناظر، وغابت عنه -وما برح واقفاً في موضعه ذلك- حتى انتهت إليه تلك العلامة. فعلم عند ذلك أنّ الفلك قد دار دورة واحدة، بالنسبة إلى هذا الناظر، لا بالنسبة إلى الفلك. فسمّينا تلك الدورة يوماً.

ثمّ بعد ذلك خلق الله في السماء الرابعة من السبع السماوات كوكباً نيّراً، عظيم الجرم، سمّاه باللسان العربيّ: شمساً، فطلع له به في نظره، ذلك الفلك من خلف حجاب الأرض، الذي هذا الناظر عليها، فسَمِيَ ذلك المَطْلَعُ مشرقاً، والطلوع شروقاً، لكون ذلك الكوكب المنير طلع منه، وأضاء به الجوّ، الذي هذا^(٤) الناظر فيه. فما زال يَتْبَعُ بصره حركة ذلك الكوكب إلى أن قارّنه؛ فسَمِيَ تلك المقارنة: استواءً. ثمّ أخذ الكوكبُ نازلاً عن استوائه عند هذا الناظر، يطلب جهة

(١) ص ٦

(٢) ثابتة فوق السطر بقلم الأصل

(٣) [البروج: ١]

(٤) ص ٦

اليمن منه، لا بالنظر إلى الكوكب في نفسه كما قلنا. فسَمَّى أوَّل انفصاله في عين الناظر عن الاستواء: "زوالا" و"ذُلوكا".

ثمَّ ما زال هذا الناظرُ يُتبعه بصره، إلى أن غاب جِزْمُ ذلك الكوكب، فسَمَّى مَغِيْبَه: غروبا. والموضع الذي رأى بصره أنَّه غاب فيه: مغربا. وأظلم عليه الجوّ. فسَمَّى مدّة استنارة الجوّ من مشرق ذلك الكوكب إلى مغربه: نهارا، لاّتّساع النور فيه: مأخوذ من النهر، الذي هو اتّساع الماء في المسيل الذي يجري فيه. فما زال الناظرُ في ظلمة، إلى أن طلع الكوكب المسَمَّى: "شمسا" من الموضع الذي سَمّاه: "مشرقا" في عين الناظر، من موضع آخر متّصل بذلك الموضع الذي شرقت منه أمس، المسَمَّى: درجة، فسَمَّى مدّة تلك الظلمة التي بقي فيها من وقت غروب الشمس إلى طلوعها: ليلا. فكان اليومُ مجموعَ الليل والنهار معا. وسَمَّى المواضع التي يطلع منها هذا الكوكب كلّ يوم: دَرَجَا.

ثمَّ نظر إلى هذا الكوكب النيرَ المسَمَّى شمسا، ينتقل في تلك الفروض المقدّرة في الفلك المحيط، درجة درجة، حتى يقطع ذلك بشروق تسمّى أيّاما. فكلّما أكمل^(١) قَطْع فرض من تلك الفروض، شرع في قَطْع فرضٍ آخر، إلى أن أكمل الاثني عشر فرضا بالقطع. ثمَّ شرع يبتدئ كُرّة أخرى في قَطْع تلك الفروض؛ فسَمَّى ابتداء^(٢) قطع كلّ فرض إلى انتهاء قطع ذلك الفرض شهرا، وسَمَّى قطع تلك الفروض كلّها سَنَة.

فتبيّن لك أنّ الليل والنهار واليوم والشهر والسنة هي هذه المعبّر عنها بالأوقات، وتَدِقُّ إلى مسَمَّى الساعات، ودونها. وأنّ^(٣) ذلك كلّّه لا وجود له في عينه، وأنّه نِسب وإضافات. وأنّ الموجود إنّما هو عينُ الفلك والكوكب، لا عينَ الوقت والزمان. وأنّها مقدّرات فيها، أعنى الأوقات. وتبيّن لك أنّ الزمان عبارةٌ عن الأمر المتوهّم الذي فُرِضت فيه هذه الأوقات. فالوقت فرضٌ متوهّم في عينٍ موجودة، وهو الفلك. والكوكب يقطع حركةً ذلك الفلك والكوكب، بالفرض

(١) ص ٧

(٢) ثابتة في الهامش بقلم الأصل

(٣) ق: "إلى" وعليها إشارة المسح، وصحّحها في الهامش "وأنّ".

المفروض فيه في أمر متوهم لا وجود له، يستمى الزمان.

وقد أثبت لك حقيقة الزمان، الذي جعله الله ظرفا للكائنات المتحيزات، الداخلة تحت هذا الفلك، المؤقت فيه -المفروض في عينه- تعيين الأوقات. ليقال: خلق كذا، وظهر كذا في وقت كذا ﴿وَلِتَعْلَمُوا عَدَدَ السِّنِينَ وَالْحِسَابَ وَكُلُّ شَيْءٍ فَصْلَانُهُ تَفْصِيلًا﴾^(١) سبحانه لا إله إلا هو الحكيم القدير.

وبعد أن علمت ما معنى الزمان والوقت، فاعتبره -أي^(٢) جزءه واقطعه- إلى معرفة "الأزل" الذي تنعت به خالقك، وتجعله له، كالزمان لك. وإذا كان الزمان لك بهذه النسبة أمرا نسيئيا، لا حقيقة له في عينه -وأنت محدود مخلوق- فالأزل أبعد وأبعد أن يكون حدا لوجود الله في قولك، وقول من قال: إن الله تكلم في الأزل، وقال في الأزل، وقدّر في أزله كذا وكذا. ويتوهم بالوهم فيه، أنه امتداد كما تتوهم امتداد الزمان في حقك. فهذا من حكم الوهم، لا من حكم العقل والنظر الصحيح.

فإن مدلول لفظة الأزل، إنما هو عبارة عن نفي الأوليّة لله تعالى، أي لا أول لوجوده، بل هو عين الأول سبحانه، لا بأوليّة تحكم عليه، فيكون تحت إحاطتها، ومعلولا عنها. وفترق بين ما يعطيك وهك (بين ما يعطيك) عقلك. وأكثر من هذا البسط في هذه المسألة ما يكون.

فالحق سبحانه -يقدر الأشياء أزلا، ولا يقال: يوجد أزلا. فإنه محال من وجهين: فإن كونه موجدا، إنما هو بأن يوجد؛ ولا يوجد ما هو موجود. وإنما يوجد ما لم يكن موصوفا لنفسه بالوجود، وهو المعدوم. فمحال أن يتصف الموجود، الذي كان معدوما، بأنه موجود أزلا. فإنه موجود عن موجد أو جده. والأزل عبارة عن نفي الأوليّة عن الموصوف به. فمن المحال أن يكون العالم أزليّ الوجود، ووجوده مستفاد من موجد، وهو الله تعالى.

والوجه الآخر: من^(٣) المحال الذي يقال في العالم إنه موجود أزلا، لأن معقول الأزل نفى

(١) [الإسراء: ١٢]

(٢) ص ٧ ب

(٣) ص ٨

الأُولِيَّة. والحقُّ هو الموصوف به، فيستحيل وصف وجود العالم بالأزل، لأنَّه راجع إلى قولك: العالم مستفيدُ الوجود من الله، غيرُ مستفيد الوجود من الله. لأنَّ الأُولِيَّة قد انتفت عنده بكونه أزلا. فيستحيل على العالم أن يتَّصف بهذا الوصف السِّلبي الذي هو الأزل، ولا يستحيل الموصوف به وهو الحقُّ، أن يقال: خلق الخلق أزلا، بمعنى: قدَّر. فإنَّ التقدير راجع إلى العلم. وإنما يستحيل، إذا كان خَلَق بمعنى: أوجَدَ، فإنَّ الفعل لا يكون أزلا.

فقد ثبت لك التقدير في الأزل كما ثبت لك التقدير في الزمان، وأنَّ الزمان متوهم لا وجود له، وكذلك الأزل وصفٌ سلبي لا وجود له. فإنَّه ما هو عين الله -وما تَمَّ إِلَّا الله- وما هو أمر وجودي يكون غير الحقِّ، ويكون الحقُّ مضروفاً له، فيحصره من كونه ظرفاً، كما يحصرنا الزمان من كونه ظرفاً لنا، على الوجه الذي ذكرناه، فافهم. وبعد أن عرَّفْتَكَ بمعنى الأوقات، فلنرجع ونبيِّن المراد بأوقات العبادات، ومن العبادات؛ أوقات الصلوات.

* * *

فَصْلٌ: في أوقات الصلوات

فنقول: أوقات الصلوات منها معيَّن (منها) غير معيَّن. فغير المعيَّن وقتٌ ^(١) تذكُّر الناسي واستيقاظ النائم. فإنَّ وقته عندما يتذكَّر إن كان ناسياً أو يستيقظ إن كان نائماً. والوقت المعيَّن على قسمين: قسم مُخلَّص، وقسم مشترك. فالمخلَّص وسطُ الوقت الموسَّع في الصلوات كُلِّها، وآخر وقت الصبح، وأوَّل وقت الظهر. فإنَّه لا يقع فيما ذكرناه اشتراك لصلاة أخرى، كما يقع في أواخر الصلوات الأربع.

والمشترك: هو الوقت الذي بين الصلاتين، كالظهر والعصر وغيرهما، بالخلاف المذكور المعلوم في ذلك عند علمائنا من علماء الشريعة، نذكر ذلك في موضعه إن شاء الله -عند كلامنا في أوقات الصلوات كُلِّها، صلاةً صلاةً على التفصيل.

اعتباره:

قلنا: المصلّي هو الثاني من السابق في الحُلبَة، وإنّ الصلاة ثانية في الرتبة من شهادة التوحيد، وقد قال الحقّ سبحانه:- «قسمتُ الصلاة بيني وبين عبدي نصفين» فجعله في حال الصلاة ثانيا له في القسمة الإلهيّة، فقال: "في الصلاة" مطلقاً، وما قيد فرضاً من تطوُّع. وقد قلنا: إنّ الوقت منه معيّن وهو -في الاعتبار- الفرض. وغير معيّن وهو -في الاعتبار- التطوُّع.

فالعارف (هو) الذي هو على صلاته دائماً، وفي مناجاته بين يدي ربّه قائم؛ في (١) حركاته وسكناته. فما عنده وقتٌ، معيّن ولا غير معيّن؛ بل هو صاحب الوقت. ومن ليس له هذا المشهد، فهو بحسب ما يُذكِّره ربّه من الحضور معه.

غير أنّ العارف الدائم الحضور، إذا لم يفرّق بين الأوقات، بما يجده من المزيد والفضل، بين ما هو مفروض من ذلك الحضور، وبين ما تطوُّع به من نفسه، فهو ناقصُ المقام، كاملُ الحال؛ لاستصحابه الحضور الدائم. فإنّ الحضور من الأحوال، لا الحضور من وجه كذا. فإنّ الحضور من وجه كذا للكامل من الرجال.

فالأوّل من أهل الحضور، لا فرق عنده بين الوجوه، لأنّه مستغرق في الحال. كاللذّة المجهولة عند الإنسان التي لا يعرف سببها. والثاني من أهل الحضور، وهو الكامل الدائم الحضور بحكم الوجوه. كالواجد للذّة بما هي لذّة؛ فهو ملتبّد دائماً، وبما هي لذّة عن طعم علم، أو طعم جماع أو طعم شيء ملائم للمزاج، يعلم الذائق ذلك ما بينهنّ من التمييز والفرقان. فإنّ أسماء الحقّ تعالى -تختلف على قلوب الأولياء بفنون المعارف، مع الآنات والأنفاس. فيجد في كلّ نفس وزمانٍ علماً، لم يكن عنده برّبّه، من حيث ما يعطيه ذلك النفس والزمان، من تجلّي ذلك الاسم الخاص به.

ولمّا قسمنا الأوقات إلى مُخلّص ومُشترك، فاعلم أنّ الوقت في (٢) هذا الطريق: هو ما أنت به في حالك، أيّ شيء كنت به، من حسن وسيّء، ومعرفة وجهل، فلا يرتبط. وكذلك الأوقات الزمانيّة؛ بحسب ما يحدث الله فيها في حقّ كلّ شخص.

(١) ص ٩

(٢) ص ٩ب

فالْمَخْلَص من الأوقات: كلُّ اسم إذا ورد عليك، لم يقع في حكمه اشتراك. والمُشْتَرَك: كلُّ اسم له وجهان فصاعداً.

فالأوّل كالحَيّ؛ فإنّه مَخْلَص للحياة، وكذلك العالم مَخْلَص للعلم. والثاني الذي هو المُشْتَرَك، نظير الوقت المُشْتَرَك كالاسم الحكيم، فإنّ له وجهاً إلى العالم ووجهاً إلى المدبّر. فإنّ للاسم الحكيم حُكْمين: حُكْم على مواضع الأمور، وحُكْم وَضْعها في مواضعها بالفعل. فكم من عالم لا يضع الشيء في موضعه؟ وكم (من) واضع للأشياء في مواضعها بحكم الاتفاق لا عن علم.

فالحكيم هو العالم بمواضع الأمور، وواضعها في أماكنها على بصيرة. فمن كان وقته الحكمة كان في الوقت المُشْتَرَك. ومن كان في اسم لا يدلّ إلا على أمر واحد كالقادر وأمثاله؛ كان في الوقت المَخْلَص. فهذه أوقات العارفين في صلواتهم المعنويّة، على مثال أوقاتهم الظاهرة في صلواتهم البدنيّة.

* * *

فَصْلٌ: في وقت صلاة الظهر

قال (١) تعالى: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَّوْقُوتًا﴾ (٢) أي مفروضة في وقت معيّن، سواء كان موسّعاً أو مضيقاً. فإنّه معيّن ولا بدّ، بقوله: ﴿مَّوْقُوتًا﴾. فمن أخرج صلاة مفروضة عن وقتها المعيّن له، كان ما كان، من ناسٍ أو متذكّر، فإنّه لا يقضيها أبداً، ولا تبرأ ذمّته. فإنّه ما صلّى الصلاة المشروعة. إذ كان الوقت من شروط صحّة تلك الصلاة. فليكثر النوافل بعد التوبة. ولا قضاء عليه عندنا، لخروج وقتها الذي هو شرط في صحّتها.

ووقتُ الناسي والنائم وقتٌ تذكُّره واستيقاظه من نومه. وهو مؤدّي، ولا بدّ، لا يسمّى قاضياً، على الاعتبار الذي يراه الفقهاء. لا على ما تعطيه اللغة. فإنّ القاضي والمؤدّي لا فرق بينهما في اللسان. فكلُّ مؤدٍّ للصلاة فقد قضى ما عليه؛ فهو قاضٍ بأدائه، ما تعيّن عليه أدائه من الله.

(١) ص ١٠
(٢) [النساء: ١٠٣]

فلنقل: أمّا وقت صلاة الظهر؛ فاتفق العلماء بالشريعة، أنّ وقت الظهر الذي لا تجوز قبّله، هو الزوال. واختلفوا منها في موضعين: في آخر وقتها الموسّع، وفي وقتها المرغّب فيه. فأما آخر وقتها الموسّع؛ فمن قائل: هو أن يكون ظلُّ كلِّ شيء مثله. ومن أصحاب هذا القول، من يقول: إنّ ذلك المثل، الذي هو آخر وقت الظهر، هو أوّل وقت العصر. ومن قائل منهم: إنّ آخر وقت الظهر خاصّة. فإنّ أوّل وقت^(١) العصر، إنّما هو المثلان. وإنّ ما بين المثل والمثلين لا يصلح لصلاة الظهر.

وأما وقتها المرغّب فيه؛ فمن قائل: أوّل الوقت للمنفرد أفضل. ومن قائل: أوّل الوقت أفضل للمنفرد والجماعات، إلّا في شدّة الحرّ. ومن قائل: أوّل الوقت أفضل بإطلاق، في افراد وجماعة، وحرّ وبرد. ولكلّ قائل استدلالٌ ليس هذا موضعه.

اعتباره:

الاستواء هو وقوفُ العبد المربوب في محلّ النظر، من غير ترجيح فيما يعمل. أي بأيّ تيّّة يقصد العبادة. هل يعتبر بذلك أداء ما يلزمه من حقّ العبوديّة، وكونه مربوباً؟ أو يعتبر ما يلزمه بذلك من أداء حقّ سيّده وربّه؟ فهو في حال الاستواء، من غير ترجيح. فإذا زالت الشمس، ترجّح عند ذلك الزوال عنده أن يعبدّه، لما تستحقّه الربويّة على العبوديّة، من الإنعام على هذا العبد، من وقت الطلوع إلى وقت الاستواء. فيعبدّه شكراً لهذه النعمة.

وإن نظر إلى زوالها بعين المفارقة لطلب الغروب عنه، وإسْدال الحجاب دونه، عبّده ذلّةً وفقرًا وانكسارًا، وطلبًا للمشاهدة. فلا يزال يرقبها إلى الغروب، ومن الغروب يرقب آثارها بصلاة المغرب، والتنقّل بعدها إلى مغيب الشفق، فيغيب^(٢) أثرها. فيبقى في ظلمة الليل سائلاً باكياً متضرّعاً، يراعي نجوم الليل لاستنارتها بنور الشمس. يسأل ويتضرّع إلى طلوع الفجر. فيرى آثارَ الحجيء، وقبول دعائه؛ فيعبدّه شكراً على ذلك، وهو يشاهد آثار القبول. فيؤدّي فرض

(١) ص ١٠ ب

(٢) ص ١١

الصبح، ولا يزال مراقبا بالذِّكر، إلى أن تنجلي طالعةً.

فإذا ابيضَّت وزال عنها التغير، الذي يحول بين البصر - وبين بياضها، من حُجُب أجرة الأرض - وهي الأنفاس الطبيعية - قام إجلالا على قدم الشكر إلى حدِّ الاستواء. فلا يزال في عبادة الفرح والشكر إلى أن تزول، فيرجع إلى عبادة الصبر والافتقار، وتوقُّع المفارقة ما دام حيًّا. فهو بين عبادتين، وذلك أنَّه لَمَّا سمع الرسول ﷺ يقول: «ترون ربكم كما ترون الشمس» فاعتبر ذلك في عبادته، في صلواته المفروضة والتطوُّع شكرا وفقرا، بين نعمة وبلاء، وشدة ورخاء.

فإنَّ المؤمنَ مَنْ استوى خوفُهُ ورجاؤُهُ؛ فهو يدعو ربَّه "خوفا"، من حدِّ الزوال إلى الغروب الشفقي، و"طمعا" بقيَّة ليلته إلى طلوع الفجر، إلى طلوع الشمس، إلى حدِّ الاستواء، طمعا أن لا يكون حجابٌ بعد ذلك. هكذا هي عبادات العارفين فافهم.

فأمَّا آخر الوقت الموسَّع؛ فهو آخر أحكام الاسم^(١) الإلهي المخصوص بذلك الوقت، وهو الاسم الظاهر. كما أنَّ أوَّل الزوال حكمُ الاسم الإلهي الأوَّل في الظهور الخاص بالعبادة المشروعة، إلى أن يكون ظلُّ كلِّ شيء مثله، وهو آخر الوقت. كذلك حكم الاسم الإلهي؛ إذا قام به هذا العبدُ في عبادته الخاصَّة به، في هذا الوقت، واستوفاه بحيث أن يكون إذا قابله به كان مثله، أي لم يبق في الاسم الإلهي حكم يختصُّ بهذا الوقت، إلَّا وأثره ظاهر في هذا العبد؛ فقد انقضى - حكم هذا الاسم الإلهي في هذا العبد. فخرج وقت الظهر ودخل وقت العصر - وهو حكم اسم آخر بين الاسمين، فُزِقَان متوَهَّم لا ينقسم، معقول غير موجود، وهو برزخُ بينهما.

قال رسول الله ﷺ في الحديث الثابت عنه: «لا يخرج وقت صلاة حتى يدخل وقت الأخرى» يعني في الأربع الصلوات، لدليل آخر. فإنَّه إذا خرج وقت الصبح، لم يدخل وقت الظهر حتى تزول الشمس، بخلاف الظهر والعصر، والعصر والمغرب، والمغرب والعشاء، و(العشاء) والصبح، فاعلم ذلك.

(١) ص ١١ ب

فإنَّ اليوم أربع وعشرون ساعة، وهو أربعة أرباع؛ كلُّ ربعٍ ستُّ ساعات: فمن طُلوع الشمس إلى الظهر ربع اليوم؛ ستُّ ساعات، وليس بِمَحَلٍّ لصلاة مفروضة بِحُكم التَّعيين. وإِنَّمَا قلنا: "بِحُكم التَّعيين" من أَجل النَّاسِي^(١) والنَّائِم، فإنَّ الوقت ما عَيَّنَ إِيقاع الصلاة في ذلك الوقت، وإِنَّمَا عَيَّنَه للنَّاسِي تَذَكُّرُهُ، وللنَّائِم تَيَقُّظُهُ شرعا. فسواء كان في ذلك الوقت أو في غيره. فهذا حرَّرنا القول في ذلك، وقلنا: "بِحُكم التَّعيين".

فإنَّ مذهبي في كلِّ ما أوردته، أَنِّي لا أَقصد لفظَةً بعينها دون غيرها، مما يدلُّ على معناها، إلَّا لمعنى. ولا أَزيد حرفاً إلَّا لمعنى. فما في كلامي بالنظر إلى قصدي حَشَوٌ، وإن تَحَيَّلَ الناظر. فالغلط عنده في قصدي، لا عندي.

وكان (الوقت) من زوال الشمس إلى طلوعها من اليوم الثاني، وقتاً مستصحاً لصلوات معيَّنة مفروضة فيها، متى وقعت وقعت في وقتها المعَيَّن لها.

كذلك الإنسان مقسَّم على أربعة أرباع: الثلاثة الأرباع منها متعبدة لله بأعمال مخصوصة، كالثلاثة الأرباع من اليوم. فأرباعُ الإنسان: ظاهره، وباطنه -الذي هو قلبه- ولطيفته -التي هي روحه المخاطبُ منه- وطبيعته. فظاهره وقلبه وروحه (كلُّ أولئك) لا ينفكُّ عن عبادة أصلاً تتعلَّق به؛ فإِما أن يطيع وإِما أن يعصي.

والربع الواحد: طبيعته. وهو مثل زمان طلوع الشمس إلى الزوال من اليوم. فهو يتصرَّف بطبعه، مباحاً له^(٢) ذلك، لا حرج عليه. إلَّا إن شاء أن يُلحقها بسائر أرباعه في العبادات؛ فيعمل المباح له عمله، من كونه مباحاً شرعا. ويحضر مع الإيمان به. كالمصلِّي من طلوع الشمس وإِضاءتها إلى أوَّل الزوال -أعني حين الاستواء- فلا يمنع من ذلك. وهو ليس بوقت وجوب لشيء من الصلوات الخمس معيَّن، فافهم.

(١) ص ١٢
(٢) ص ١٢ ب

وأما اعتبار الوقت المرغَّب فيه (فهو) على ما ذكرناه من الاختلاف، واتفق الكلّ على الأوليّة، أو الأكثر. واختلفوا في الأحوال^(١)؛ فاعلم أنّ الأوّل أفضل الأشياء وأعلاها، لأنّه لا يكون عن شيء، بل تكون الأشياء عنه. فلو كان عن شيء؛ لم تصحّ له الأوليّة على الإطلاق.

فكذلك العبد؛ يسعى في أن يعبد ربّه، من حيث أوليّة ربّه، لا من حيث أوليّة عينه. فإنّ أوليّة عينه، عن أوليات كثيرة قبله. وأعني بذلك الأسباب. فهو -سبحانه- السبب الأوّل الذي لا سبب لأوليّته. فإذا عبده العارف، في تلك الأوليّة المنزّهة، عن أن تتقدّمها أوليّة، انسحبت عبادة هذا العارف من هناك، على عبادة كلّ مخلوق خلقه الله، من أوّل المخلوقات إلى حين وجوده. وهي الأوليّة المؤثّرة في^(٢) إيجاد الكائنات. فقد عبده في الوقت المرغَّب فيه. سواء عبده بصفة خاصّة من أعضائه المكلفة؛ كصلاة الفذّ المنفرد، أو عبده بجميع أعضائه كصلاة الجماعة، أو في زمان الحرّ؛ أي في شدّة خوفه ومجاهدته، وحرقة اشتياقه، ووجده وولاه وكلفه، أو في برد، أي في حال علمه وثلج يقينه وبرده، على أيّ حالة كان. فالأوليّة أفضل له، فإنّ الله يقول أمراً: ﴿سَارِعُوا﴾^(٣) و﴿سَابِقُوا﴾^(٤) وأثنى على من هذه حالته فقال: ﴿أُولَئِكَ يَسْرِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَهُمْ لَهَا سَابِقُونَ﴾^(٥).

فالمبادرة إلى أوّل الأوقات في العبادات، هو الأحوط والمطلوب من العباد في حال التكليف. ولهذا الاحتراز والاحتياط يُحمّل الأمر الإلهي، إذا ورد مُعرى عن قرائن الأحوال، التي يفهم منها الندب، أو الإباحة على الوجوب. ويُحمّل النهي كذلك على الحظر، إذا تعرّى عن قرينة حال تعطيك الكراهة. ولا تتوقّف عن حمل الأمر والنهي على ما قلناه إلّا بقرينة حال تخرجهما عن حكم الوجوب في الأمر وحكم الحظر في النهي.

فقد بان لك -يا أخي- اعتبار الأوقات مطلقاً، واعتبار الوقت المرغَّب فيه، بعد أن عرّفناك

(١) "واختلفوا في الأحوال" ثابتة في الهامش مع إشارة التصويب.

(٢) ص ١٣

(٣) [آل عمران: ١٣٣]

(٤) [الحديد: ٢١]

(٥) [المؤمنون: ٦١]

بمذاهب علماء الشريعة فيه^(١)، للجمع بين العبادتين: الظاهرة في حبسك، والباطنة في عقلك؛ فتكون من أهل الجمع والوجود. فإنك إذا طلبت الطريق إلى الله، من حيث ما شرعه الله، كان الحق -الذي هو المشرع- غايته. وإذا طلبته، من حيث ما تعطيه نفسك من الصفاء، والالتحاق بعالمها، من التنزه عن الحكم الطبيعي عليها؛ كان غايتها الالتحاق بالعالم الروحاني خاصة. ومن هناك تنشأ لها شرائع الأرواح، تسلك عليها وبها، حتى يكون الحق غايتها. هذا إن فصح الله له في الأجل. وإن مات فلن يدرك ذلك أبدا.

وقد أفردنا لهذه الطريقة خلوة مطلقة، غير مقيدة، في جزء يعمل عليها المؤمن، فيزيد إيمانا. ويعمل بها وعليها غير المؤمن: من كافرٍ ومعطلٍ ومشركٍ ومنافقٍ. فإذا وثق العمل عليها وبها، كما شرطناه وقررناه، فإنه يحصل له العلم بما هو الأمر عليه في نفسه. ويكون ذلك سبب إيمانه بوجود الله إن كان معطلاً. وتوحيد الله إن كان مشركاً. وبحصول إيمانه إن كان كافراً. وبإخلاصه إن كان منافقاً أو مرتاباً.

فمن دخل تلك الخلوة، وعمل بتلك الشرائط^(٢)، كما قررنا، أثمرت له ما ذكرنا. وما سبقني إليها أحدٌ في علمي، إلا إن كان وما وصل إلي، فإن الله لا تحجير عليه ﴿يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ﴾^(٣). فأني أعلم أنّ أحداً من أهل الطريق ما يجهلها إن كان صاحب كشف تام، ولكن ما ذكرها^(٤)، ولا رأيت أحداً منهم تبّه عليها إلا الخلوات المقيدة. ولولا ما سألتني فيها أخونا ووليتنا أبو العباس أحمد بن علي بن ميمون بن آب الثّوّزري ثم المصري المعروف بالقسطلاني المجاور الآن بمكة، ما خطر لنا الإبانة عنها. فرمّا اتفق لمن تقدّمنا مثل هذا، فلم يُنبّهوا عليها لعدم السائل.

فَصْلٌ بَلْ وَضَلْ

في وقت صلاة العصر

اختلف علماء الشريعة في أول وقتها، مع آخر وقت الظهر، وفي آخر وقت صلاة العصر. فمن

(١) ص ١٣ ب

(٢) ص ١٤

(٣) [البقرة: ٢٦٩]

(٤) ق: ما ذكرها

قائل: إنّ أوّل وقت العصر هو بعينه آخر وقت الظهر، وهو إذا صار ظلّ كلّ شيء مثله. واختلف القائلون بهذا القول. فمن قائل: إنّ ذلك الوقت مشترك للصّلاتين معا، ومقداره أن يصلّي فيه^(١) أربع ركعات، إن كان مقبياً، أو ركعتين إن كان مقصّراً. ومن قائل: آخر وقت الظهر هو الآن الذي هو أوّل وقت العصر، وهو زمان لا ينقسم.

جاء في الحديث الثابت في إمامة جبريل عليه السلام بالنبي ﷺ: «أنّه صلّى الظهر في اليوم الثاني في الوقت الذي صلّى فيه العصر في اليوم الأوّل» وفي الحديث الثابت الآخر أنّ رسول الله ﷺ قال: «آخر وقت الظهر ما لم يدخل وقت العصر» وحديث آخر ثابت: «لا يخرج وقت صلاةٍ حتى يدخل وقت صلاةٍ أخرى».

فالحديث الأوّل يعطي الاشتراك في الوقت، والحديثان الآخران يعطيان^(٢) الزمان الذي لا ينقسم، فيرفع الاشتراك. والقول هنا أقوى من الفعل، لأنّ الفعل يعسر الوقوف على تحقيق الوقت به، وهو من قول صاحب على ما أعطاه نظره. وقول النبي ﷺ يخالف ما قال صاحب، وحكم به على فعل صلاة جبريل عليه السلام بالنبي ﷺ. فيكون كلام رسول الله ﷺ مفسّراً للفعل الذي فسّره الراوي. والأخذ بقول رسول الله ﷺ^(٣) هو الذي أمرنا الله أن نأخذ به. قال الله تعالى: ﴿وَمَا ءَاتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾^(٤).

فكان ينبغي في هذه المسألة وأمثالها، أن لا يتصوّر خلاف. ولكنّ الله جعل هذا الخلاف رحمة لعباده، واتّساعاً فيما كلّفهم من عبادته. لكنّ فقهاء زماننا حجروا وضيقوا على الناس المقلّدين للعلماء ما وسّع الشرع عليهم، فقالوا للمقلّد إذا كان حنفيّ المذهب: لا تطلب رخصة الشافعيّ فيما نزل بك، وكذلك لكلّ واحد منهم. وهذا من أعظم الرزايا في الدين والخرج. والله يقول: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾^(٥).

(١) ص ١٤ ب

(٢) ق: يعطي

(٣) ص ١٥

(٤) [الحشر: ٧]

(٥) [الحج: ٧٨]

والشرعُ قد قرّر حكم المجتهد له في نفسه ولمن قلّده. فأبوا (أعني) فقهاء زماننا ذلك. وزعموا أنّ ذلك يؤدّي إلى التلاعب بالدين، وهذا غاية الجهل منهم. فليس الأمر -والله- كما زعموا، مع إقرارهم على أنفسهم، أنّهم ليسوا بمجتهدين، ولا حصلوا في درجة الاجتهاد، ولا نقلوا عن أمّتهم أنّهم سلكوا هذا المسلك. فأكذبوا أنفسهم في قولهم: إنّهم ما عندهم استعداد الاجتهاد. والذي حجروه على المقلّدين، ما يكون إلّا بالاجتهاد -نعوذ بالله من العنّى والحذلان-. فما أرسل الله رسوله إلّا رحمةً للعالمين، وأيّ (١) رحمة أعظم من تنفيس هذا الكرب المهمّ والخطّاب الملمّ؟!.

وأما آخر وقت العصر: فمن قائل: إنّ آخر وقتها أن يصير ظلُّ كلّ شيءٍ مثليه. ومن قائل: إنّ آخر وقتها ما لم تصفرَّ الشمس. ومن قائل: إنّ آخر وقتها قبل أن تغرب الشمس بركعة، وبه أقول.

الاعتبار:

قد تقدّم الاعتبار في الوقت المشترك بالأسماء الإلهيّة في حقّ المتخلّق بها من أهل الله، وغير المشترك. فليؤخذ في كلّ الصلوات مطلقاً. وما بقي من الاعتبار في هذا الفصل، إلّا الاعتبار في "الآن" الذي لا ينقسم، وفي "الاصفرار". أما اعتبار "الآن" الفاصل بين الوقتين، فهو المعنى الفاصل بين الاسمين، أعني بين حكمهما الذي لا يفهم من كلّ واحد منهما اشتراك، فظهر حكم كلّ اسم منهما على الانفراد.

وهو حدّ الواقف عندنا. فإنّ الإنسان السالك، إذا انتقل من مقام قد أحكمه وحصله تخلّقاً وذوقاً وخلّقاً، إلى مقام آخر يريد تحصيله أيضاً، يوقّف بين المقامين وقفةً، يخرج حكم تلك (٢) الوقفة عن حكم المقامين: عن حكم المقام الذي انتقل عنه، وعن حكم المقام الذي يريد الانتقال إليه. يُعرّف في تلك الوقفة بين المقامين -وهو كالآن بين الزمانين- آداب المقام الذي ينتقل إليه، وما ينبغي أن يعامل به الحقّ. فإذا أُبين له عنه، دخل في حكم المقام الذي انتقل إليه على علم.

(١) ص ١٥ ب

(٢) ص ١٦

فإنَّ المقامات في هذا الطريق، كأنواع الأعمال في الشريعة، مثل: الصلاة والزكاة والصوم والحجَّ والجهاد وغير ذلك. فكما أنَّ لكلَّ نوع من هذه الأعمال علمٌ يخصّه، كذلك لكلَّ مقام آداب ومعاملة تخصّه. وقد بيّن ذلك محمد بن عبد الجبّار النَّقَّري في كتابه الذي سَمَّاهُ بـ"المواقف والقول"^(١)، وقفّت على أكثره. وهو كتاب شريف يحوي على علوم آداب المقامات. يقول في ترجمة الموقف اسم الموقف. يقول في انتقاله إلى موقف العلم مثلاً -وهو من جملة مواقفه في ذلك الكتاب- فقال: "موقف العلم". ثمَّ قال: "أوقفني في موقف العلم، وقال لي: يا عبدي؛ لا تأتمر للعلم، ولا خلقتك لتدلَّ على سواي. ثمَّ قال: قال لي: الليل لي، لا للقرآن يُتلى. الليل لي لا للمحمدة والثناء".

إلى أن ينتهي إلى جميع ما^(٢) يوقفه الحقُّ عليه. فإذا عُرِفَ، حينئذ يدخل إلى ذلك المقام، وهو يعرف كيف يتأدّب مع الحق في ذلك المقام. قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ أَدَبَنِي فَحَسَنَ أَدَبِي». فهذا هو "الآن" الذي بين الصلاتين. فأهل الأذواق من أهل الله، يوقفون فيه. فيُعْطون آداب الصلاة التي ينبغي أن يعامل الله بها في ذلك اليوم الخاص. هكذا في صلوات كلِّ يوم.

وأما اعتبار الاصفرار في أنّه الحدّ لآخر وقت العصر، فاعلم أولاً أنَّ الاصفرار تغيير يطرأ في عين الناظر، فيحكم به أنّه في نور الشمس؛ من أبخرة الأرض الحائلة بين البصر وبين إدراك خالص نور الشمس. فاعتباره ما يطرأ في نفس العبد في حكم الاسم الإلهي الحق من الخواطر النفسية العرضية، في نفس ذلك الحكم. فينسبه إلى الحق بوجه غير محلّص، وينسبه إلى نفسه بوجه غير محلّص. ويقع مثل هذا في الطريق، من الأديب ومن غير الأديب.

فأما وقوعه من الأديب، فهو الذي يعرف أنَّ النور في نفسه لم يَصْفَرَّ ولا تَغَيَّر. وهو أن يعلم أنَّ الحكم للاسم الإلهي مُحَلَّص، لا حكم للنفس معه، وإنما هو ذلك الحكم -ربما تعلّق عنده اسمٌ عيْبٌ عُرْفًا أو شرعاً، فينزّه جناب^(٣) الحقّ تعالى- عن ذلك الحكم، بأن ينسبه إليه ولكن بمشيئة

(١) اسم الكتاب هو: المواقف والمحاطبات

(٢) ص ١٦ ب

(٣) ص ١٧

الله. ويقول: ﴿وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ﴾^(١) هذا هو العيب عُرفا. فأضاف المرض إلى نفسه، إذ كان عيبا عنده. وأضاف الشفاء إلى ربّه، إذ كان حسنا.

ومع هذا القصد، فإنّ الظاهر في اللفظ، إزالة حكم الاسم الإلهي الذي أمرضه. فلما علم الخليل عليه السلام هذا القدر، نادى ذلك الاسم الذي أمرضه بقوله: ﴿أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ﴾^(٢) يقول: إنّه أخطأ، وإن كان قصداً الأدب حيث نسب المرض لنفسه، وما نسبه إلى حكم الاسم الإلهي الذي أمرضه. وما قصد إلا الأدب معه، حتى لا يضيف ما هو عيب عندهم عُرفا، إلى حكم الاسم الإلهي، فيفهم من هذا الاعتراف أنّ الحكم كان للاسم الإلهي، وهو كان مقصود الاسم.

فجمع هذا العارف بين أدبين في هذه المسألة: بين أدب نسبة المرض إلى نفسه، وبين الأدب في التعريف، أنّ ذلك المرض حكم ذلك الاسم الإلهي، من غير تصريح، لكن بالتضمين والإجمال في قوله: ﴿أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ﴾^(٣). ولم يُسم الخطيئة ما هي؟ يوم الدين، يقول: يوم الجزاء.

وهكذا في قوله: ﴿وَمَا^(٤) أَنْسَنِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ﴾^(٥) وهو قول يوشع فتى موسى لموسى عليهما السلام. وفي الحقيقة، ما أنساه إلا اسم إلهي، حكم عليه بذلك. فأضافه إلى الشيطان، أدبا مع ذلك الاسم الإلهي، الذي أنساه أن يعرف موسى عليه السلام بحياة الحوت، لما أراد الله من تمام ما سبق به العلم الإلهي، من زيادة الأقدام التي قدر له أن يقطع بها تلك المسافة، ويجاوز بها المكان الذي كان فيه خَصِرٌ. ﴿فَارْتَدَّا عَلَىٰ آثَارِهِمَا قَصَصًا﴾^(٦) أي يتبعان الأثر، إلى أن عادا إلى المكان، فوجداه: تنبها من الله وتأديبا، لما جاوزه (موسى) من الحد في إضافته العلم إلى نفسه، بأنّه أعلم

(١) [الشعراء: ٨٠]

(٢) [الشعراء: ٨٢]

(٣) [الشعراء: ٨٢]

(٤) ص ١٧ ب

(٥) [الكهف: ٦٣]

(٦) [الكهف: ٦٤]

مَن في الأرض في زمانه.

فلو كان عالمًا، لَعَلَّم دِلالة الحَقِّ، التي هي عين اتِّخاذ الحوت سربًا. وما علم ذلك. وقد علمه يوشع، ونسَّاه الله التعريف بذلك؛ ليظهر لموسى تجاوزه الحدَّ في دعواه، ولم يردِّ ذلك إلى الله في علمه في خلقه.. القصَّة إلى آخرها. وفيها ما يتعلَّق باعتبار الصِّفرة التي دخلت على نور الشمس، في قوله في قتل الغلام: ﴿فَأَرَدْنَا﴾^(١) فجعل الضمير يعود على الاسم الإلهي وعليه: "على الاسم الإلهي" بما كان في ذلك القتل من الرحمة بالأبوين^(٢) وبالغلام. و"عليه" بقتل نفس زكيَّة بغير نفس.

فظاهره جوْر. فشَرَك في الضمير بينه وبين الله، فدخل في نسبة الفعل إلى الله في الظاهر، اصفرار، أي تغيير باشتراك اسم الخضر في الضمير معه، مع قصد الأدب. ثم قال: ﴿وَمَا فَعَلْتُهُ عَنْ أَمْرِي﴾^(٣) أي الحقُّ علَّمني الأدب معه.

فهذا قد أبنتُ لك اعتبار "الآن" و"اصفرار الشمس". فاطْرُدْهُ حيث وجدتُ معنى "الآن" الفاصل بين الزمانين و"الصِّفرة" التي تدخل على النور الخالص من اسمه النور -سبحانه- مثل قوله -تعالى- بآئِه: ﴿نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾^(٤). فلَمَّا لم يطلق على نفسه اسم النور المطلق الذي لا يقبل الإضافة، وقال: ﴿نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ ليعلمنا ما أراد بالنور هنا.

فأثر حكم التعليم والإعلام في النور المطلق، الإضافة. فقيَّدَتْهُ عن إطلاقه بالسموات والأرض، فلَمَّا أضافه نزل عن درجة النور المطلق في الصِّفة، فقال: ﴿مَثَلُ نُورِهِ﴾ أي صِفة نوره، يعني المضاف إلى السموات والأرض ﴿كَمِشْكُوتٍ﴾ إلى أن ذكر المصباح، ومادَّتْهُ. وأين صِفة نور السراج، وإن كان بهذه المثابة، من صِفة النور الذي أشرقت به السموات والأرض؟

[١] [الكهف: ٨١]

[٢] ص ١٨

[٣] [الكهف: ٨٢]

[٤] [النور: ٣٥]

فعلّمنا -سبحانه- في هذه الآية، الأدب في النظر في^(١) أسائه، إذا أطلقناها عليه بالإضافة، كيف فعل؟ وإذا أطلقناها عليه بغير الإضافة كيف فعل؟ مثل قوله: ﴿يَهْدِي اللَّهُ لِنُورِهِ مَن يَشَاءُ﴾^(٢) فأضاف النور هنا إلى نفسه، لا إلى غيره. وجعل النور المضاف إلى السماوات والأرض، هاديا إلى معرفة نوره المطلق. كما جعل المصباح هاديا إلى نوره المقيد بالإضافة. وتم ذلك بقوله: ﴿كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ﴾^(٣). ثم نهانا عن مثل هذا فقال: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾^(٤).

والله اسم جامع لجميع الأسماء الإلهية، محيطٌ بمعانيها كلها. وضربُ الأمثال ينحصرُ اسما واحدا معيّنًا. فإن ضربنا الأمثالَ لله، -وهو اسم جامع شامل- فما طبّقنا المثل على الممثل (به)، فإنّ المثل خاص، والممثل به مطلق. فوقع الجهل بلا شك.

فنهينا أن نضرب المثل من هذا الوجه، إلّا أن نعيّن اسما خاصا ينطبق المثل عليه؛ فحينئذ يصحّ ضرب المثل لذلك الاسم الخاص، كما فعل الله في هذه الآية فقال: ﴿اللَّهُ﴾ وما ضرب المثل للاسم "الله" وإنما عيّن -سبحانه- اسما آخر، وهو قوله: ﴿نُورُ السَّمٰوٰتِ وَالْاَرْضِ﴾^(٥) وضرب المثل بالمصباح، لذلك الاسم النور المضاف، أي هكذا فافعلوا. ولا تضربوا الأمثال "الله" فإنّي ما ضربتها. فافهموا، فهمنا الله^(٦) وإياكم مواقع خطابه، وجعلنا ممن تأدّب بما عرّفناه من آدابه إنّه اللطيف بأحبابه.

* * *

فَضْلٌ بَلْ وَضَلْ

في وقت صلاة المغرب الشاهد

اختلف علماءنا في وقت صلاة المغرب؛ هل لها وقت موسّع كسائر الصلوات أم لا؟ فمن

(١) ص ١٨ ب

(٢) [النور: ٣٥]

(٣) [الرعد: ١٧]

(٤) [النحل: ٧٤]

(٥) [النور: ٣٥]

(٦) ص ١٩

قائل: إِنَّ وقتها واحدٌ غير موسّع، ومن قائل: إِنَّ وقتها موسّع، وهو ما بين غروب الشمس إلى مغيب الشفق، وبه أقول.

اعتبار الباطن في ذلك:

اعلم أنّه إنما وقع الاختلاف لما كانت صلاة المغرب وترًا، والوتر أحديّ الأصل، فينبغي أن يكون لها وقت واحد، من أجل المناسبة في الوترية. ولذلك ورد في إمامة جبريل عليه السلام برسول الله ﷺ: «أنّه صَلَّى المغرب في اليومين، في وقت واحد في أول فرض الصلوات» لأنّ الملك أقرب إلى الوترية من البشر. و«المغرب وتر صلاة النهار» كما أخبرنا رسول الله ﷺ (١) وذلك قبل أن يزيدنا الله وتر صلاة الليل: «إِنَّ الله قد زادكم صلاة إلى صلاتكم» وذكر صلاة الوتر «فأوتروا يا أهل القرآن» فشبهها بالفرائض وأمر بها، ولهذا جعلها مَنْ جعلها واجبة، دون الفرض وفوق الستّة، وأَمَّ مَنْ تركها، ونَعَمَ ما نَظَرَ وتفَقَّه.

ولمّا رأى النبي ﷺ أنّ الله قد شرع وتر صلاة الليل، وزاده إلى الصلاة المفروضة، وفيها المغرب، وهو وتر صلاة النهار، وقال: «إِنَّ الله وتر يحبّ الوتر» فقيّد المغرب بوترية صلاة النهار، وقيّد الوتر بوترية صلاة الليل. وقال: «إِنَّ الله وتر يحبّ الوتر» يعني يحبّ الوتر لنفسه. فشرع لنا وثرين ليكون شفعا؛ لأنّ الوترية في حقّ المخلوق محال. قال تعالى: ﴿وَمِنْ كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ﴾ (٢) حتى لا تنبغي الأحديّة إلّا لله.

ولمّا رأى رسول الله ﷺ أنّ الله قد شرع وتر صلاة الليل، ليشفع به وتر صلاة النهار، لينفرد سبحانه - بحقيقة الوترية، التي لا تقبل الشفعية. فإنّه ما شَمَّ في نفس الأمر إلّا آخر يشفع وترية الحقّ - تعالى - كما شفعت وترية صلاة الليل وترية صلاة النهار. فكان مما قال فيه: ﴿وَمِنْ كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ﴾ (٣) فخلق وترين. فكان كلّ واحد منهما يشفع وترية صاحبه. ولهذا لم (٤)

(١) ص ١٩ ب

(٢) [الناريات: ٤٩]

(٣) [الناريات: ٤٩]

(٤) ص ٢٠

يلحقها رسول الله ﷺ بصلاة النافلة، بل قال: «زادكم صلاة إلى صلاتكم» يعني الفرائض، ثم أمر بها أمته.

فلما سئل رسول الله ﷺ بعد إمامة جبريل عليه السلام به ﷺ عن وقت الصلاة، صلى بالناس يومين: صلى في اليوم الأول في أول الأوقات، وصلى في اليوم الثاني في آخر الأوقات، الصلوات الخمس كلها، وفيها المغرب. ثم قال للسائل: «الوقت ما بين هذين» فجعل للمغرب وقتين كسائر الصلوات، وألحقها بالصلاة الشفعية، وإن كانت وترا، ولكنها وتر مفيد^(١) شفعية وتر صلاة الليل. فوسّع وقتها كسائر الصلوات. وهو الذي ينبغي أن يعول عليه، فإنه متأخر عن إمامة جبريل عليه السلام فوجب الأخذ به.

فإن الصحابة كانت تأخذ بالأحدث فالأحدث، من فعل رسول الله ﷺ، وإن كان ﷺ كان يثابر على الصلاة في أول الأوقات. فلا يدل ذلك على أن الصلاة ما لها وقتان، وما بينهما. فقد أبان عن ذلك وصرّح، وما عليه ﷺ إلا البلاغ والبيان. وقد فعل ﷺ. فهذا اعتبار وتعليل يهدي إلى الحق وإلى سواء السبيل.

* * *

فصل^(٢) بَلْ وَضَلَّ

في وقت صلاة العشاء الآخرة

اختلف علماء الشريعة، من وقتها، في موضعين: في أول وقتها، وآخر وقتها. فمن قائل: إن أول وقتها مغيب حمرة الشفق، وبه أقول. ومن قائل: إن أول وقتها مغيب البياض الذي يكون بعد الحمرة. والشفق شفقان، وهو سبب الخلاف: فالشفق الأول صادق، والبياض بعده الذي هو الشفق الثاني تقع فيه الشبهة: فإنه قد يشبه أن يكون شبه الفجر الكاذب، الذي هو دَنَب السَّرحان، وهو المستطيل. وجعله الشارع من الليل، ولا يجوز بظهوره صلاة الصبح، ولا يمنع مريد الصوم من الأكل. ويشبه أن يكون شبه الفجر المستطير، الذي يُصلى بظهوره صلاة

(١) الأحرف المعجمة محمّلة وبالتالي يمكن قراءتها كذلك: مقيد

(٢) ص ٢٠ ب

الصبح، ولا يجوز للصائم أن يأكل بظهوره.

إلا أن الأظهر عندي أنه شبيه الفجر المستطير، الذي يُصَلَّى بظهوره الصبح. وذلك لاتصاله بالحمرة إلى طلوع الشمس، لا ينقطع بظلمة، كما ينقطع الفجر الكاذب. كذلك^(١) البياض الذي في أول الليل متصل بالحمرة، فإذا غابت الحمرة بقي البياض. فلو كانت بين البياض والحمرة ظلمة قليلة، كما يكون بين الفجر المستطيل وحمرة إسفار الصبح؛ كنّا نلحقها بالفجر الكاذب؛ ونلغي حكمها. فكان -والله أعلم- أن الذي يراعي مغيب البياض في أول وقت العشاء أوجه.

ولكن إذا ثبت أن الشارع صلّى في البياض بعد مغيب الشفق الأحمر، فنقف عنده. فللشارع أن يعتبر البياض والحمرة التي تكون في أول الليل بخلاف ما يعتبرها في آخر الليل، وإن كان ذلك عن آثار الشمس في غروبها وطلوعها. وأمّا قوله تعالى: ﴿وَالصُّبْحُ إِذَا تَنَفَّسَ﴾^(٢) فالأوجه عندي في تفسيره، أنه الفجر المستطيل لانقطاعه، كما ينقطع نفّس المنتفّس. ثم بعد ذلك تتصل أنفاسه.

وأما آخر وقتها؛ فمن قائل: إنه ثلث الليل. ومن قائل إلى أنه نصف الليل. ومن قائل: إنه إلى طلوع الفجر، وبه أقول. ولقد رأيت قولاً، ولا أدري من قاله، ولا أين رأيت: إن آخر وقت صلاة العشاء ما لم تتم، ولو سهرت إلى طلوع الفجر.

الاعتبار في الباطن في ذلك:

الاعتبار^(٣) في أول وقت هذه الصلاة وآخره: اعلم أن العالم قد قسمه الحق على ثلاث مراتب؛ وقسم الحق أوقات الصلوات على ثلاث مراتب: فجعل عالم الشهادة، وهو عالم الحس والظهور، وهو بمنزلة صلاة النهار. فأناجي الحق بما يعطيه عالم الشهادة والحس، من الدلالة عليه، وما ينظر إليه من الأساء. وقد قال رسول الله ﷺ في مثل هذا: «إن الله قال على لسان عبده: سمع الله لمن حمده» يعني في الصلاة. فناب العبد هنا مناب الحق. وهذا من الاسم الظاهر. فكان

(١) ص ٢١
(٢) [التكوير: ١٨]
(٣) ص ٢١ ب

الحقّ ظهر بصورة هذا القائل: "سمع الله لمن حمده". وكذلك قوله -تعالى- لنبيّه محمد ﷺ في حقّ الأعرابي: ﴿فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ﴾^(١) وهو ما سمع إلّا الأصوات والحروف من فم النبي ﷺ وقال الله: "إنّ ذلك كلامي" وأضافه إلى نفسه. فكأنّ الحقّ ظهر في عالم الشهادة بصورة التالي لكلامه، فافهم.

وجعل عالم الغيب، وهو عالم العقل، وهو بمنزلة صلاة العشاء، وصلاة الليل من مغيب الشفق إلى طلوع الفجر. فيناجي المصلّي ربّه في تلك الصلاة بما يعطيه عالم الغيب والعقل والفكر، من الأدلّة والبراهين عليه ﷺ وهو^(٢) خصوص دلالة، لخصوص معرفة، يعرفها أهل الليل. وهي صلاة المحبّين؛ أهل الأسرار وغوامض العلوم، المكتنفين بالحجب. فيعطيه من العلوم ما يليق بهذا الوقت، وفي هذا العالم. وهو وقت معارج الأنبياء والرسل والأرواح البشريّة، لرؤية الآيات الإلهيّة المثاليّة، والتقريب الروحانيّ. وهو وقت نزول الحقّ من مقام الاستواء، إلى السماء الأقرب إلينا، للمستغفرين والتائبين والسائلين والداعين. فهو وقت شريف. ومن صلّى هذه الصلاة في جماعة، فكأنما قام نصف ليلة. وفي هذا الحديث راحة لمن يقول: إنّ آخر وقتها إلى نصف الليل.

وجعل -سبحانه- عالم التخيّل والبرزخ، الذي هو تنزّل المعاني في الصور الحسيّة. فليست من عالم الغيب لما لبسته من الصور الحسيّة، وليست من عالم الشهادة لأنّها معاني مجرّدة. وأنّ ظهورها بتلك الصور أمرّ عارض، عرض للمدرك لها، لا للمعنى في نفسه؛ كالعلم في صورة اللبّن، والدّين في صورة القيد، والإيمان في صورة العروة.

وهو من أوقات الصلوات؛ وقت المغرب ووقت صلاة الصبح. فإنّهما وقتان ما هما من الليل ولا من النهار. فهما برزخان بينهما من الطرفين، لكون زمان الليل والنهار دوريا. ولهذا قال تعالى: ﴿يَكُونُ اللَّيْلُ عَلَى النَّهَارِ وَيَكُونُ النَّهَارُ عَلَى اللَّيْلِ﴾^(٣) عَلَى اللَّيْلِ^(٤) مِنْ كَوَرِ الْعِمَامَةِ. فَيُخْفَى كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا

(١) [التوبة: ٦]

(٢) ص ٢٢

(٣) ص ٢٢ ب

(٤) [الزمر: ٥]

بظهور الآخر. كما قال: ﴿يُغْشِي اللَّيْلَ النَّهَارُ﴾^(١) أي يغطّيه. وكذلك النهار يغشي الليل. فيناجي المصلّي ربّه في هذا الوقت، بما يعطيه عالم البرزخ من الدلالات على الله في التجليات وتنوّعاتها، والتحوّل في الصور كما وردت الأخبار الصحاح.

غير أنّ برزخيّة صلاة المغرب، هو خروج العبد من عالم الشهادة إلى عالم الغيب. فيمرّ بهذا البرزخ الوُثْري، فيقف منه على أسرار قبول عالم الغيب لعالم الشهادة. وهو بمنزلة الحسّ الذي يعطي للخيال صورة، فيأخذها الخيال بقوة الفكر، فيلحقها بالمعقولات. لأنّ الخيال قد لطّف صورتها، التي كانت لها في الحسّ، من الكثافة، فتروحت بوساطة هذا البرزخ. وسببه وتر صلاة المغرب. فإنّ الفعل للوتر: فهو الذي لطّف صورتها على الحقيقة، ليقبلها عالم الغيب والعقل. لأنّ العقل لا يقبل صور الكثيف، والغيب لا يقبل الشهادة. فلا بدّ أن يلطّف البرزخ صورتها، حتى يقبلها عالم الغيب.

وكذلك برزخ الفجر، وهو خروج عالم الغيب إلى عالم الشهادة والحسّ، فلا بدّ أن يمرّ ببرزخ الخيال، وهو وقت صلاة الصبح من طلوع الفجر إلى طلوع الشمس. فما هو من عالم^(٢) الغيب ولا من عالم الشهادة: فيأخذ البرزخ الذي هو الخيال المعبرّ عنه بوقت الفجر إلى طلوع الشمس، المعاني المجردة المعقولة التي لها الليل، فيكتفها الخيال في برزخه: فإذا كساها كثافة من تخيلّه بعد لطافتها، حينئذ وقعت المناسبة بينها وبين عالم الحسّ؛ فتظهر صورةً كثيفةً في الحسّ، بعد ما كانت صورةً روحانيّة لطيفة غيبيّة. فهذا من أثر البرزخ؛ يردّ المعقول محسوساً في آخر الليل، ويردّ المحسوس معقولاً في أوّل الليل.

مثاله: إنّ لصورة الدار في العقل، صورة لطيفة معقولة، إذا نظر إليها الخيال صوّرها بقوة، وفصلها وكثّفها عن لطافتها في العقل. ثمّ صرف الجوارح في بنائها، بجمع اللّين والطين والجصّ، وجميع ما تخيلّه البناء المهندس، فأقامها في الحسّ صورة كثيفة يشهدها البصر، بعد ما كانت معقولة لطيفة تتشكل في أيّ صورة شاءت. فزالت عنها في الحسّ تلك القوّة، بما حصل لها من التقييد،

(١) [الأعراف: ٥٤]

(٢) ص ٢٣

فتبقى النهار كله، مقيدة بتلك الصورة على قدر طول النهار.

فإن كان النهار لا انقضاء له كيوم الدار الآخرة، فتكون الصورة لا ينتهي أمدها. وإن كان النهار ينقضي كيوم الدنيا، وأيامها متفاضلة: فيوم من أربع وعشرين^(١) ساعة، ويوم من شهر، ويوم من سنة، ويوم من ثلاثين سنة، ودون ذلك وفوق ذلك، فتبقى الصورة مقيدة بتلك المدة طول يومها، وهو المعبر عنه بعمرها، إلى الأجل المسمى. إلى أن يجيء وقت المغرب، فيلطف البرزخ صورتها، وينقلها من عالم الحس، ويؤدّيها إلى عالم العقل. فترجع إلى لطافتها من حيث جاءت. هكذا حركة هذا الدولاب الدائر.

فإن فهمت وعقلت هذه المعاني التي أوضحنا لك أسرارها، علمت علم الدنيا، وعلم الموت، وعلم الآخرة، والأزمنة المختصة بكلّ محلّ، وأحكامها. والله يفهمنا وإياك حكمه، ويجعلنا ممن ثبتت في معرفته قدّمه.

فالليل ثلاثة أثلاث، والإنسان ثلاثة عوالم: عالم الحس وهو الثلث الأوّل، وعالم خياله وهو الثاني، وعالم معناه وهو الثلث الآخر، من ليل نشأته. وفيه ينزل الحقّ وهو قوله: «وسعني قلب عبيد» وقوله: «إنّ الله لا ينظر إلى صُوركم» وهو الثلث الأوّل^(٢)، «ولا إلى أعمالكم» وهو الثلث الثاني، «ولكن ينظر إلى قلوبكم» وهو الثلث الآخر. فقد عمّ الليل كلّهُ.

فمن قال: إنّ آخر الوقت الثلث الأوّل، فباعتبار ثلث الحسّ. ومن قال: آخره إلى نصف الليل، وهو وسط الثلث الثاني، فباعتبار^(٣) الثلث الثاني وهو عالم خياله، لأنّه محلّ العمل في التلطيف أو التكتيف. ومن قال: إلى طلوع الفجر. فباعتبار عالم المعنى من الإنسان. وكلّ قائل بحسب ما ظهر له. وقد وقع الإجماع بطلوع الفجر إنّهُ يُخرج وقت صلاة العشاء. فالظاهر أنّ آخر الوقت إلى طلوع الفجر، لمحلّ الإجماع والاتفاق على خروج الوقت بطلوع الفجر. وبقولنا يقول ابن عباس: إنّ آخر وقتها إلى طلوع الفجر.

(١) ص ٢٣ ب

(٢) ثابت في الهامش مع إشارة التصويب

(٣) ص ٢٤

فَصْلٌ بَلْ وَضَلْ في وقت صلاة الصبح

اتَّفَقَ الجميع على أَنَّ أوَّلَ وقت الصبح طلوعُ الفجرِ وآخره طلوعُ الشمسِ، واختلفوا في وقتها المختار بين قائل: إِنَّ الإسفارَ بها أفضل. ومن قائل: إِنَّ التغليسَ بها أفضل، وبه أقول.

الاعتبار في الباطن في ذلك:

اعلم أَنَّهُ مَنْ غلبَ على فهمه من قوله ﷺ وقول الله -تعالى- في رؤية الله، أَنَّ ذلك راجع إلى العلم والعقل لا إلى البصر^(١)، وبه قال جماعة من العقلاء النظار من أهل السنة، فهم بمنزلة من يرى التغليس. وَمَنْ غلبَ على فهمه مما ورد في الشرع من الرؤية أَنَّ ذلك بالبصر، وَأَنَّهُ لا يقدر في الجنب الإلهي، وَأَنَّ الجهة لا تقيد البصر، وإنما تقيد الجارحة، فهو بمنزلة من يرى الإسفار بصلاة الصبح، بحيث أن يبقى لطلوع الشمس قدر ركعة، أو يسلم مع ظهور حاجب الشمس.

والعجب من هذا، أَنَّ الذي ذهب إلى أَنَّ الرؤية الواردة في الشرع، محمولة على العلم لا على البصر، يرى الإسفار بالصبح. وَأَنَّ الأكثر من الذين يرون أَنَّ الرؤية الواردة في الشرع يوم القيامة، محمولة على البصر لا على العلم، يرون التغليس بالصبح.

فهذا أحسن وجه في اعتبار هذا الوقت، وأعمه وأعلاه، وله اعتبارات غير هذا. ولكن يجمعها كلها ما ذكرناه. ولا تجمع تلك الاعتبارات التي تركناها حقيقة هذا الاعتبار الذي ذكرناه. فلهذا اقتصرنا عليه ﷻ يَقُولُ الْحَقُّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ^(٢).

انتهى الجزء السادس والثلاثون، يتلوه في الجزء السابع والثلاثين.

(١) ص ٢٤ ب

(٢) [الأحزاب: ٤]

الجزء السابع والثلاثون^(١)

بسم الله الرحمن الرحيم^(٢)

فَضْلٌ بَلْ وَضَلْ

في أوقات الضرورة والعذر

فقوم أثبتوها وقوم نفوها، والخلاف مشهور بينهم في ذلك.

اعتبار الباطن في ذلك:

مَنْ نَسَبَ الْأَفْعَالَ إِلَى اللَّهِ نَفَاهَا، وَمَنْ أَثَبَتَ الْفِعْلَ لِلْعَبْدِ، كَسَبًا أَوْ خَلْقًا، بِأَيِّ وَجْهِ كَانَ مِنْ هَذَيْنِ، أَثَبَّتَهَا.

* * *

فَضْلٌ بَلْ وَضَلْ

في أوقات الضرورة عند مثبتها

اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ بِالْشَّرِيعَةِ عَلَى أَنَّهَا لِأَرْبَعٍ: لِلْحَائِضِ تَطَهَّرَ فِي هَذِهِ الْأَوْقَاتِ، أَوْ تَحِيضٌ فِي هَذِهِ الْأَوْقَاتِ، وَهِيَ لَمْ تُصَلِّ. وَالْمَسَافِرُ يَذْكُرُ الصَّلَوَاتِ فِي هَذِهِ الْأَوْقَاتِ وَهُوَ حَاضِرٌ، أَوْ الْحَاضِرُ يَذْكُرُهَا فِيهَا وَهُوَ مُسَافِرٌ. وَالصَّبِيُّ يَحْتَلِمُ فِيهَا، وَالْكَافِرُ يُسَلِّمُ. وَاخْتَلَفُوا فِي الْمَغْمَى عَلَيْهِ؛ فَمَنْ قَائِلٌ: هُوَ كَالْحَائِضِ لَا^(٣) يَقْضِي الصَّلَاةَ، وَمَنْ قَائِلٌ: يَقْضِي فِيهَا دُونَ الْخَمْسِ.

اعتبار الباطن في ذلك:

الحائض تطهر في وقت الضرورة؛ التائب من الكذب لضرورة. أو الطاهر تحيض؛ الصادق يكذب للضرورة.

(١) العنوان ص ٢٥ ب، أما ص ٢٥ فيبضاء

(٢) البسملة ص ٢٦

(٣) ص ٢٦ ب

الاعتبار في المسافر والحاضر: المسافر بفكره أو بذكره يذكر ما فاتته، في وقت سفره، في حصوله في المقام لِنَقْصِ يشاهده فيه، يعلم أنه نسي ذلك في وقت سفره. أو الحاضر، يعني صاحب المقام، يذكر في حال سفره، ما فاتته في وقت إقامته، من الأدب مع الحق، كقولهم: "اقعد على البساط وإياك والانبساط" لخلل يراه في سفره. فيعلم أن ذلك من آثار ما فاتته من الأدب في مقامه. قال تعالى: ﴿لَقَدْ لَقِينَا مِنْ سَفَرِنَا هَذَا نَصَبًا﴾^(١) ولم يكن قبل ذلك أصابه نَصَبٌ، ليتذكر دلالة الحوت.

اعتباره في الصبي يبلغ فيها: العبد يكون تحت الحجر، فإذا كان الحق سمعه وبصره ويده وقواه وجوارحه، كما ورد، فقد خرج عن الحجر. فإذا أدركه هذا الحال -وهو في حكم اسم إلهي- لماذا (=إلى ماذا) يكون الحكم^(٢) فيه: هل للاسم الذي كان تحت حكمه؟ أو للاسم الذي انتقل إليه؟ فإن الوقت مشترك.

وكذلك الاعتبار في الكافر يُسلم في وقت الضرورة: والكافر هو صاحب الستر، والغيرة تغلب عليه. والغيرة على الحق لا تصح، وفي الحق تصح، وللحق تصح. ويغلب عليه أن لا غير، ولا سيما إن عرف معنى: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ﴾^(٣) وما شَمَّ إِلَّا هذه الأحوال، وهو الكل، إذ هو عينها. فمن يغار؟ أو ممن يغار؟ أو على من يغار؟ أو فيمن يغار؟

أَخْبِرُونِي إِيَّيْ جِزْتُ فِي اللَّهِ فَمَا أَصْنَعُهُ؟

وأما اعتبار المغمى عليه، فهو صاحب الحال؛ ما حكمه إذا أفاق في هذا الوقت؟ أو أخذه الحال في هذا الوقت؟ هو مع الاسم المهيمن على ذلك الوقت الحاكم فيه.

(١) [الكهف: ٦٢]

(٢) ص ٢٧

(٣) [الحديد: ٣]

فَصْلٌ بَلْ وَضَلْ

في الأوقات المنتهى عن الصلاة فيها

الأوقات^(١) المنتهى عن الصلاة فيها هي بالاتفاق والاختلاف خمسة أوقات: وقت طلوع الشمس، ووقت غروبها، ووقت الاستواء، وبعد صلاة الصبح، وبعد صلاة العصر.

اعتبار ذلك في الباطن، ﴿وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى﴾^(٢):

الشمس الحق، والصلاة المناجاة. فإذا تجلّى الحق، كان البهت والفناء. فلم يصح الكلام، ولا المناجاة. فإنّ هذا المقام الإلهي يعطي أنّه تعالى - إذا أشهدك لم يكلمك، وإذا كلمك لم يشهدك. إلا أن يكون التجلّي في الصورة. عند ذلك تجمع بين الكلام والمشاهدة. وإذا غاب المشاهد عن نفسه، لم تصح المناجاة. لأنّ رسول الله ﷺ يقول: «أعبد الله كأنك تراه، فإن لم تكن تراه فإنه يراك» بلا شك. وقد علّمت أنّ العبد غائب عند الشهود، لاستيلاء المشهود عليه، فلا مناجاة.

وفي وقت الاستواء؛ يغيب عنك ظلُّك فيك. وظلُّك حقيقته. والنور قد حَفَّ بك من جميع الجهات وغمرَك، فلا يتعيّن لك أمرٌ تسجد له إلا وعينه من خلفك، كما هو من أمامك، ومن عن يمينك، وشمالك، وفوقك. فهو يجذبك من جميع جهاتك؛ لأنّك^(٣) نور من جميع جهاتك، والصلاة نور. فاندرجت الأنوار في الأنوار، والصلاة لا تُصلي لها.

وأما بعد الصبح إلى طلوع الشمس، فهو وقت خروجك من عالم البرزخ إلى عالم الشهادة، والصلاة لم يفرض وقتها إلا في الحسّ لا في البرزخ. وكذلك بعد صلاة العصر؛ فإنّ الشغل بضمّ الحبيب يفني عن مخاطبته لسريان اللذة فإنّها تعمّه؛ فيفنيه عن الإدراك.

(١) ص ٢٧ ب
(٢) [النحل: ٦٠]
(٣) ص ٢٨

فَصْلٌ بَلْ وَضَلْ

في الصلوات التي لا تجوز في هذه الأوقات المنهي عن الصلاة فيها

فمن قائل: هي الصلوات كلها بإطلاق، ومن قائل: هي ما عدا المفروض من سنة ونفل، ومن قائل: هي النفل دون السنن، ومن قائل: هي النفل فقط بعد الصبح والعصر، والنفل والسنن معا عند الطلوع والغروب. وأمّا عندنا فإنّ هذه الأوقات هي للفرائض للنائم والناسي، يتذكّر أو يستيقظ فيها، ولقضاء النوافل إذا شغل عنها أن يصلّيها في الوقت الذي كان (١) عيّنه لها.

اعتبار الباطن في ذلك:

المناجاة الإلهية بين الله وبين عبده، على أربعة أقسام: مناجاة من حيث أنّه يراك، ومناجاة من حيث أنّك تراه، ومناجاة من حيث أنّه يراك وتراه، ومناجاة لبعض أهل النظر في الاعتقادات بالأدلة، من حيث أنّك لا تراه علما في اعتقاد، ولا تراه بصرا في اعتقاد، ولا علما في اعتقاد من نفى عنه العلم بالجزئيات، لكن يراه علما لاندراج الجزء في الكل.

وهذا ما هو اعتقادنا، ولا اعتقاد أهل السنة. بل هو -سبحانه- ﴿يَكُلُّ شَيْءٌ عِلْمٌ﴾ (٢) وقال: ﴿أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى﴾ (٣) وقال النبي ﷺ في الخبر الصحيح عنه: «إنّه يراك» وقد نبّهناك على مآخذ الاعتبارات في هذه الأقسام، وأنت تعرف قسمك منها. ومن عرف قسمه، فمن هناك يثبت مناجاته أو يحيلها.

(١) ص ٢٨ ب

(٢) [البقرة: ٢٩]

(٣) [العلق: ١٤]

فصول بل وصول

الأذان والإقامة

الأذان: الإعلامُ بدخول الوقت، والدعاء للاجتماع إلى الصلاة في ^(١) المساجد. والإقامة: الدعاء إلى المناجاة الإلهية.

الاعتبار في الباطن في ذلك:

الأذان: الإعلامُ بالتجلي الإلهي، لتطهر الذوات لمشاهدته. والإقامة: القيام لتجليه، إذا ورد ﴿يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ ^(٢).

* * *

فصل بل ووصل

في صفات الأذان

اعلم أن الأذان على أربع صفات. الصفة الأولى: تثنية التكبير، وتريع الشهادتين، وباقيه مُثنًى. وبعض القائلين بهذه الصفة يرون الترجيع في الشهادتين، وذلك أنه يثنّي الشهادتين أولاً خفياً ^(٣)، ثم يثنّيها مرة ثانية مرفوع الصوت بها. وهذا الأذان أذان أهل المدينة.

الصفة الثانية: تريع التكبير الأول والشهادتين، وتثنية باقي الأذان، وهذا أذان أهل مكة.

الصفة الثالثة: تريع التكبير الأول، وتثنية باقي الأذان، وهذا أذان أهل الكوفة.

الصفة الرابعة: تريع التكبير الأول، وتثليث الشهادتين، وتثليث الحيعلتين. يبتدئ بالشهادة ^(٤) إلى أن يصل إلى "حي على الفلاح"، ثم يعيد ذلك على هذه الصفة ثانية، ثم يعيدها أيضاً على تلك الصورة ثالثة؛ الأربع الكلمات نسقا ثلاث مرّات. وهذا أذان أهل البصرة.

(١) ص ٢٩

(٢) [المطففين: ٦]

(٣) ثابتة في الهامش بخط آخر مع إشارة التصويب

(٤) ص ٢٩ ب

اعتبار الباطن في ذلك:

تثنية التكبير للكبير والأكبر، وتربيعة للكبير والأكبر، ولمن تكبر نفسا وحسًا، مشروعا كان ذلك التكبر، كحديث أبي دجانة، أو غير مشروع. والتريع في الشهادتين: للأول والآخر والظاهر والباطن. وتثنية ما بقي: لك وله تعالى. وتثليث الأربع الكلمات، على نسق واحد في كل مرة، وهو كما قلنا مذهب البصريين: إعلام بالمرّة الواحدة لعالم الشهادة، وبالثانية لعالم الجبروت، وبالثالثة لعالم الملكوت. وعند أبي طالب المكي: الثانية لعالم الملكوت، والثالثة لعالم الجبروت.

تحقيق ذلك: هو أنّ الإنسان إذا نظر بعين بصره وعين بصيرته، إلى الأسباب التي وضعها الله -تعالى- شعائر وأعلاما لما يريد تكوينه وخلقه من الأشياء، لما سبق في علمه أن يربط الوجود بعضه ببعضه، ودلّ^(١) الدليل على توقّف وجود بعضه على وجود بعضه، وسمع ثناء الحقّ -تعالى- على من عظم شعائر الله، وأنّ ذلك التعظيم لها من تقوى القلوب، في قوله -تعالى- في كتابه العزيز: ﴿وَمَنْ يُعْظَمْ شَعَائِرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ﴾^(٢) قال عند ذلك: الله أكبر.

يقول: وإن كانت عظمة في نفسها بما تدلّ عليه، وعظمة من حيث أنّ الله أمر بتعظيمها، فوجدها وخالقها الأمر بتعظيمها، أكبر منها. وهذه هي "أكبر" للمفاضلة وهي "أفعل من". فلما أتمّها؛ كشف هذا الإنسان الناطق بها على حقارة الأسباب في أنفسها لا نفسها، وافتقارها إلى موجدتها لإمكانها، افتقار المسبّبات (إلى مسبّباتها) على السواء، ورآها عينا وكشفا، عند كشف الغطاء عن بصره، ناطقة بتسبيح خالقها وتعظيمه.

فإنّه القائل: ﴿وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ﴾^(٣) تسبيح نُطقٍ يليق بذلك الشيء، لا تسبيح حال. ولهذا قال: ﴿لَا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ﴾ لاختلاف ما يسبحون به إلا لمن سمعه. ﴿إِنَّهُ كَانَ حَلِيمًا﴾ حيث لم يؤاخذ ولم يعجل عقوبة من قال إنّ تسبيح حال ﴿عَفُورًا﴾ ساترا نُطقهم

(١) ص ٣٠

(٢) [الحج: ٣٢]

(٣) [الإسراء: ٤٤]

عن أن تتعلّق به الأسباع إلّا لمن خرق الله له العادة.

فقد ورد أنّ الحصى سبّح بحضور مَنْ حضر من الصحابة في كَفّ رسول الله ﷺ، وما^(١) زال الحصى مسبّحاً. وما خرق الله العادة إلّا في أسماع السامعين ذلك، بتعلّقها بالمسموع. وما قال: ﴿وَلَكِنْ لَا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ﴾ إلّا في معرض الردّ على مَنْ يقول إنّ تسبيح حال. فإنّ العالم كلّهُ قد تساوى في الدلالة. فمن يقول بتسبيح الحال فقد أكذب الله في قوله تعالى: ﴿لَا تَفْقَهُونَ﴾.

وأما قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُعْظَمْ حُرْمَتِ اللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ عِنْدَ رَبِّهِ﴾^(٢) يعني؛ خيراً له من يعظّم شعائر الله، إذا جعلنا "خير" بمعنى "أفعل من" ليميّز بين تعظيم الشعائر، وتعظيم حرّمات الله. فإنّ حرمة الله ذاتيّة، فهو يقتضي التعظيم لذاته. بخلاف الأسباب المعظّمة. فإنّ الناظر في الدليل، ما هو الدليل له مطلوب لذاته، فينتقل عنه ويفارقه إلى مدلوله.

فلهذا؛ العالم دليل على الله، لأنّا نعبر منه إليه -تعالى-. ولا ينبغي أن نتخذ الحقّ دليلاً على العالم، فكنا نجوز منه إلى العالم.

وهذا لا يصحّ. فما أعلى كلام النبوة حيث قال: «مَنْ عَرَفَ نَفْسَهُ عَرَفَ رَبَّهُ» وقال تعالى: ﴿أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَىٰ﴾^(٣) كذا، وعدّد المخلوقات لِيَتَّخِذَ أدلّة عليه، لا لِيُؤَقِّفَ معها. فهذا (هو) الفرق بين حرّمات الله وشعائر الله.

فنقول ثاني مرّة: "الله أكبر" تعظيماً لحرمة الله، لا بمعنى المفاضلة. وذلك معروف في اللسان. فعناه "الله الكبير". لا "أفعل من" فهو الكبير واضح^(٤) الأسباب، وأمّرنا بتعظيمها. ومن لا عظّمة له ذاتيّة لنفسه، فعظّمته عرض في حكم الزوال. فالكبير على الإطلاق، من غير تقييد ولا مفاضلة، هو الله.

(١) ص ٣٠ ب

(٢) [الحج: ٣٠]

(٣) [الغاشية: ١٧]

(٤) ص ٣١

فهذه التكبيرة الثانية المشروعة في الأذان، وأنها لهاتين الصورتين. فإن رَجَّع التكبير فتكون تثنية التكبيرة الواحدة على الحد الذي ذكرناه حسًا وعقلا، أي كما كبره اللسان بلفظ المفاضلة، كذلك كبره عقلا. كأنه يقول: "الله أكبر" باللسان، كما هو أكبر بالعقل، أي هو أكبر بدليل الحس ودليل العقل، ثم يثني التكبيرة الأخرى أيضا حسًا وعقلا، فيقول: "الله أكبر" أي هو الكبير لا بطريق المفاضلة حسًا، الله أكبر أي هو الكبير لا بطريق المفاضلة عقلا -حُرْمَةٌ وشرعا^(١)-. فهذا مشهد من رَجَّع التكبير في الأذان، الذي هو الإعلام بالإعلان.

ثم قال: أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن لا إله الله. خفيًا يُسمع نفسه. وهو بمنزلة من يتصوّر الدليل أولًا في نفسه، ثم بعد ذلك يتلفّظ به، وينطق معلنا في مقابلة خصمه. أو ليُعَلِّم غيره مساق ذلك الدليل. وذلك أن يشهد هذا المؤذن في هذه الشهادة، أنه^(٢) يرى الأسباب المحجوبة عن المعرفة بالله، التي أُعْطِيَتْ قوّة النطق، وحُجِبَتْ عن إدراك الأمر في نفسه بالجهل. أو عن إدراك ما ينبغي لجلال الله من إضافة الكلّ إليه بحجاب الغفلة.

فيقول الجاهل: ﴿أَنَا رَبُّكُمُ الْأَعْلَى﴾^(٣) أو المستخفّ -وهو ضربٌ من الجهل- أو يقول: ﴿مَا عَلَّمْتُ لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرِي﴾^(٤)، وقد يمكن أن يكون كاذبا عند نفسه، علما بأنه كاذب، لكنه ﴿أَسْتَخَفَّ قَوْمَهُ فَاطَاعُوهُ﴾^(٥)، ويقول: أنا أنعمت على فلان. أنا وليت فلانا. أنا علّمت فلانا العلم الذي عنده القرآن، ولولا أنا ما علم شيئا مما علّمه. وسمع الله يقول: ﴿أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾^(٦) وقال: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾^(٧) وهي الأسباب التي وُجدتم عندها (لا بها).

(١) ثابت في الهامش بقلم الأصل

(٢) ص ٣١ ب

(٣) [النازعات: ٢٤]

(٤) [القصص: ٣٨]

(٥) [الزخرف: ٥٤]

(٦) [النحل: ١٧]

(٧) [البقرة: ٢١]

ثم قال لمن يرى أننا وجدنا بالأسباب لا عندها: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾^(١) أنه أوجد الأسباب، وأوجدكم عندها، لا بها. فيقول عند ذلك: أشهد أن لا إله إلا الله. أي لا خالق إلا الله. فينفي ألوهية كل من ادّعاها لنفسه من دون الله، وأثبتها لمستحقها لو ادّعاها مع الله كالمشرك، فشهد بذلك لله عقلا وشرعا وجسا ومعنى. هذا كله مع نفسه؛ كمتصور الدليل أولا، ثم يرفع بها صوته ليسمع غيره من متعلم ومدّع وجاهل وغافل^(٢) عن قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ. عَلَّمَ الْقُرْآنَ﴾^(٣) وأمثاله مثل: ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ. عَلَّمَهُ الْبَيَانَ﴾^(٤). فقطع حكم الأسباب. فهذا معنى الشهادة وتثنيها وتريعها.

وكذلك قوله: أشهد أن محمدا رسول الله. وهو أنه لما شهد بالتوحيد بما أعطاه الدليل، شهد به علما، لا على طريق القرينة. لأن الإنسان من حيث عقله لا يعلم أن التلقظ بذلك، وأن النظر في معرفة ذلك، يقرب من الله، وإنما حظّه أن يعلم أن نفسه تشرف بصفة العلم على من يجهل ذلك. وأن التصريح به، وبكل دليل على مثل هذا العلم، على جملة تعليم من لا يعلم. وإرداع المعاند، تشريفا لهذا النفس، على نفس من ليس له ذلك. لأنه لا حكم للعقل في إيجاد شيء قربته إلى الله. فجاء الرسول من عند الله، فأخبره أن يقول ذلك، وأن ينظر في ذلك؛ إذ يخفيه في نفسه ويُسِرُّه، وفي التعليم والإرداع للغير^(٥)، إذا أعلن به، أن يكون ذلك على طريق القرينة إلى الله: فيكون مع كونه علما، عبادة. فيقول العالم المؤمن إذا أدّن، أو قال مثل ما يقول المؤذن: أشهد أن محمدا رسول الله. علما وعبادة، ويقولها العامي تقليدا وتعبدا.

والتثنية^(٦) في هذه الشهادة الرسالية والتريع؛ فالحكم فيها على حكم شهادة التوحيد سواء، في المراتب التي ذكرناها سواء. فإن ثلث كأذان البصريين، الأربع الكلمات على نسق واحد في كل

(١) [البقرة: ٢٢]

(٢) ص ٣٢

(٣) [الرحمن: ١، ٢]

(٤) [الرحمن: ٣، ٤]

(٥) ثابتة في الهامش مع إشارة التصويب

(٦) ص ٣٢ ب

مرّة، فهو أن يقولها في المرّة الأولى علماً، وفي المرّة الثانية تعلماً، لأنّه معلّن. وفي المرّة الثالثة عبادة، فهي كلّها علم وتعليم وعبادة، فافهم. وما خالف البصريّون الكوفيّين والحجازيّين والمدنيّين إلّا في هذا، أعني التثليث والنسق. وكلّ سنّة، والإنسان مخير: يؤدّن بأيّ صفة شاء من ذلك كلّ. وهو مذهبنا. كالروايات المختلفة في صلاة الكسوف وغير ذلك^(١).

ثمّ إنّ الله شرع لنا في الأذان بعد الشهادتين أن نقول: حيّ على الصلاة. مثني. ندعو بالواحدة نفسيـ، وندعو بالثانية غيري. ومعناه: أقبلوا على مناجاة ربّكم، فتطهّروا وأتوا المساجد بالمرّة الواحدة. ومن كان في المسجد يقول له في المرّة الثانية حين يثنيها: طهّروا قلوبكم، واحضروا بين يدي ربّكم، فإنّكم في بيته، قصدتموه من أجل مناجاته.

وكذلك قوله: حيّ على الفلاح، بالاعتبارين أيضاً. والتفسيرين في المرتين؛ يقول للخارج والكائن في المسجد لنفسه ولغيره: أقبلوا على ما ينجيكم فعله من عذابه بنعيمه^(٢)، ومن حجاب به بتجليه ورؤيته. وأقبلوا بالثانية من "حيّ على الفلاح" على ما يُقيكم في نعيمكم، ولذّة مشاهدتكم.

ثمّ يقول: الله أكبر الله أكبر. لنفسه ولغيره، ولمن هو ينتظر الصلاة: كالحاضر في المسجد، ومن هو خارج، في أشغاله. يقول: الله أكبر مما أتم فيه، أي الله أوّل بالتكبير، من الذي يمنعكم من الإقبال الذي أمرناكم به على الصلاة، وعلى الفوز والبقاء في الحيعلتين.

وإنما لم يرّجّ الثاني، فإنّه ليس مثل الأوّل. فإنّ الثاني -عني التكبير والحيعلتين- إنما المقصود بذلك القرينة. والعقل لا يستقلّ بإدراكها. فهي للشرع خاصّة. فلهذا لم يرّجّ الحيعلتين ولا التكبير الثاني، وثنّى لكونه خاطب نفسه وغيره، والكائن في المسجد وغير الكائن.

ثمّ قال: لا إله إلّا الله. فتم الأذان بالتوحيد المطلق، لَمّا كان الأذان يتضمّن أموراً كثيرة، فيها أفعال منسوبة إلى العبد. فرمما يقع في نفس المدعوّ أنّه ما دعي إلى أن يفعلها إلّا والفعل له حقيقة،

(١) في الهامش بقلم الشيخ الأكبر: "بلغ قراءة لظهير الدين محمود عليّ، وكتب ابن العربي".
(٢) ص ٣٣

والداعي أيضا كذلك. فيخاف عليه أن يُضيف الفعل إلى نفسه خَلَقًا، كما يراه بعضهم. وما جعله الله دليلا عليه من جملة الأدلة على توحيده، إلا انفراده بالخلق مثل (١) قوله: ﴿أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ (٢).

فهي ألوهية خفية في نفس كل إنسان، وهو الشرك الخفي المعفو عنه. فحتم الأذان بالتوحيد، من غير تثنية ولا تثليث ولا ترييع. وهذا هو التوحيد المطلق الذي جاءت به الأنبياء من عند الله عن الله. وهي أفضل كلمة قالها رسول الله ﷺ والنبئون من قبله. فيتنبه السامعون كلهم أنه لا إله إلا الله. فوحّد لطلبه التوحيد على الإطلاق، وما زاد على التوحيد في كل أذان مشروع من الأربعة مذاهب في ذلك.

وأما التثويب في أذان صلاة الصبح، وهو قولهم: "الصلاة خير من النوم". من الناس من يراه من الأذان المشروع فيعتبره، ومن الناس من يراه من فعل عمر، فلا يعتبره ولا يقول به. وأما مذهبا؛ فإننا نقول به شرعا. فإن كان من فعل عمر؛ فإن الشارع قرّره بقوله: «مَنْ سَنَّ سُنَّةَ حَسَنَةٍ» ولا نشك أنها سنّة حسنة، ينبغي أن تُعتبر شرعا. وهي بهذا الاعتبار من الأذان المسنون، إلا في مذهب من يقول: إنّ المسنون هو الذي فعل في زمان النبي ﷺ وعرفه وقرّره، أو يكون هو الذي سنّه ﷺ. فيكون حاصله عند صاحب هذا القول أنه لا يسمى سنّة، إلا ما كان بهذه الصفة. فما هو خلاف يُعتبر، ولا يُقدَح (فيه).

وأما من زاد: "حيّ على خير العمل". فإن كان (٣) فعل في زمان رسول الله ﷺ كما روي أنّ ذلك دعا به في غزوة الخندق. إذ كان الناس يحفرون الخندق، فجاء وقت الصلاة، وهي «خير موضوع» كما ورد في الحديث، فنادى المنادي أهل الخندق: "حيّ على خير العمل". فما أخطأ من جعلها في الأذان. بل اقتدى إن صحّ هذا الخبر - أو «سَنَّ سُنَّةَ حَسَنَةٍ فَهُوَ أَجْرُهَا وَأَجْرُ مَنْ

(١) ص ٣٣ ب
(٢) [النحل: ١٧]
(٣) ص ٣٤

عمل بها» وما كرهها من كرهها إلا تعصبا، فما أنصف القائل بها. نعوذ بالله من غوائل النفوس.

* * *

فَضْلٌ بَلْ وَضَلْ فِي حَكْمِ الْأَذَانِ

فمن قائل: إنه واجب. ومن قائل: إنه سنة مؤكدة. والقائل بوجوبه؛ منهم من يراه فرضا على الأعيان، ومنهم من يراه فرض كفاية. ومن قائل: إنَّ الأذان فرض على مساجد الجماعات، وهو مذهب مالك. وفي رواية عنه، أنه سنة مؤكدة، ولم يره على المنفرد، لا فرض ولا سنة. ومن قائل: إنه واجب على الأعيان. ومن قائل: إنه واجب على الأعيان على الجماعات؛ سفرا وحضرا. ومن^(١) قائل: سفرا لا غير. ومن قائل: إنه سنة للمنفرد والجماعة، إلا أنه أكد في حق الجماعة.

واتفق الجميع على أنه سنة مؤكدة، أو فرض على المِصر، وبه كان يقول شيخنا أبو عبد الله بن العاص الدلال بأشبيلية؛ سمعته من لفظه غير مرة. وكان يقول: إذا اجتمع أهل مِصر على ترك الأذان، أو ترك سنة، وجب غزوهم. واحتج بالحديث الثابت «أنَّ رسول الله ﷺ كان إذا غزا قوما صبَّحهم؛ فإن سمع نداءً لم يُعز، وإن لم يسمع نداءً أغار».

الاعتبار في الباطن في ذلك:

حقُّ كلِّ نفس أن تدعو نفسها وغيرها إلى طاعة الله، بعد وضع الشريعة. قال رسول الله ﷺ لمالك بن الحويرث ولصاحبه: «إذا كنتم في سفر فأذنا وأقيما» الحديث. والإنسان مسافر مع الأنفاس منذ خلقه الله، دنيا وآخرة. لا يصحَّ له أن يكون مقبلا أبدا. ولو أقام زائدا على نفس واحد، لتعطَّل فعل الإله في حقِّه. فالحقُّ -سبحانه- في كلِّ نفس في الخلق "في شأنٍ"؛ وهو أثره في كلِّ عين موجودة، بكيفية خاصة. أشهدنا الله دقيقتها وجليلها. فما أعزَّ صاحبها عند^(٢) الله. فمن فاته مراعاة أنفاسه في الدنيا والآخرة، لقد فاته خير كثير.

(١) ص ٣٤ ب

(٢) ص ٣٥

فَصْلٌ بَلْ وَضَلْ

في وقت الأذان

اتَّفَقَ العلماء على أنَّه لا يؤذَّن للصلاة قبل دخول وقتها، ما عدا الصبح، فإنَّ فيه خلافاً. فمن قائل بجواز ذلك، (أي) أنَّه يؤذَّن لها قبل الفجر. ومن قائل بالمنع، وبه أقول. فإنَّ الأذان قبل الوقت، إنما هو عندي ذِكْرٌ بصورة الأذان، ما هو الأذان على جهة الإعلام بدخول وقت الصلاة.

فقد كان بلال يؤذَّن بِلَيْلٍ، وكان رسول الله ﷺ يقول: «لا يَمْنَعُكُمْ أذانُ بلالٍ عن الأكل والشرب» يعني في رمضان، أو لمن يريد الصوم «فإنَّه يؤذَّن بِلَيْلٍ؛ فكلوا واشربوا حتى يؤذِّن ابنُ أمِّ مكتوم» وكان رجلاً أعمى، فكان لا يؤذَّن حتى يقال له: أصبحت أصبحت.

فالْمُؤذِّنُ (أي فالأذان)، عندي، لا يجب إلَّا بعد دخول الوقت. ومن قائل: لا بدَّ للصبح من أذنين: أذان قبل الوقت، وأذان بعده. وقال أبو محمد بن حزم: لا بدَّ للصبح من أذان بعد الوقت.

اعتبار الباطن في ذلك:

دعاء^(١) النفوس إلى الله (هو) من الله "في نفس الأمر"، ودعاؤها من الأكوان (إنما هو) بالنظر إلى الغافلين أو الجهلاء، الذين هم تحت حكم الأسماء الإلهية، أو التصريف الإلهي وهم لا يشعرون. فلهذا قلنا: "في نفس الأمر".

فاعلم أنَّ للوقت سلطاناً لا يحكم فيه غيره، فلا بدَّ أن يتعيَّن عند المحكوم عليه سلطانُ الوقت، وهو الاسم الإلهي الخاص بذلك الوقت. فلا يمكن أن يدعى لها بطريق الوجوب، إلَّا بعد دخول الوقت. فعند ذلك يكون ممن دعا إلى الله على بصيرة. فإنَّه (أي الأذان) دعاء خاص في كلِّ وقت، بما يليق بذلك الوقت.

(١) ص ٣٥

فإن دعا في غير وقته، وقع الإنسان في الجهل. فإنه يدعوه بما يخرج به عن سلطان حكمه الذي يرتقبه السامع في نفسه. فلا بدّ من الدعاء له بعد دخول وقته، حتى يتعيّن مَنْ هو صاحب الوقت من هذه الأسماء الإلهيّة. أنظر هل يصحّ منك الشكر قبل دخول حكم الاسم المنعم؟ فإذا كان وقتك النعمة، ودخل وقتها بوجودها عندك، دُعيت إلى شكر المنعم.

وإنما دخل الخلاف في الصباح، لجهل السامع بمقصود الشارع بذلك الذّكر. فإنه دعاء لصاحب الوقت، بخلاف سائر الصلوات. فإنّ الليل لمّا كان محلاً للنوم، ونام^(١) الناس، شُرِع النداء الآخر، الذي هو الأوّل، لإيقاظ النائمين. فهو دعاء للانتباه والاستعداد لإيقاع صلاة الصبح في أوّل الوقت. فهو نداء تخصيص وتخريض، وجُعِل بصورة الأذان المشروع للصلاة. أي من أجل الصلاة دعوناكم لتذكروها فتتأهبوا لها.

فإذا دخل وقتها، وجب الإعلام بدخول الوقت، لجهل السامعين بدخول أوّل الوقت؛ فإنه يخفى على أكثر الناس. فإنّ ﴿أَكْثَرُ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾^(٢). فيعلمون بالأذان المشروع لدخول الوقت؛ أنّ الوقت قد دخل.

وكذلك الحكم في الاعتبار: الغافل عن حكم الاسم الإلهيّ فيه، يتنبّه الداعي من نومة الغفلة، بأنّه تحت حكم اسم إلهيّ يصرفه، وأنّه لا حول ولا قوّة له إلّا به. فإذا انتبه من نوم غفلته، وتذكّر بعقله، عَرَف عند ذلك أيّ اسم هو صاحب الوقت. فادّعن له بحسب ما تقتضيه حقيقة ذلك الاسم الإلهيّ في حقّ هذا الشخص، قال تعالى: ﴿وَلْيَتَذَكَّرْ أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾^(٣) وقال: ﴿وَذَكِّرْ فَإِنَّ الذِّكْرَى تَنْفَعُ الْمُؤْمِنِينَ﴾^(٤).

وإنما ذهبنا إلى أنّ الأذان قبل الصبح، هو ذِكْر ونداء بصورة الأذان، ما هو الأذان المشروع بالإعلام بدخول الوقت، أنّ النبي ﷺ قال: «إنّ بلالا ينادي بليلى» ولم يقل يؤذّن. وكذا قال في

(١) ص ٣٦
(٢) [الأعراف: ١٨٧]
(٣) [ص: ٢٩]
(٤) [الناريايات: ٥٥]

ابن أم مكتوم: ينادي لموضع الشبهة. فإنه كان أعمى. فكان لا ينادي حتى يقال له: أصبحت^(١) أصبحت. أي قاربَت الصباح. قال الراوي: وكان بين نداء بلال ونداء ابن أم مكتوم، قدر ما ينزلُ هذا ويصعدُ هذا، فسَمَّاه نداءً لهذا الاحتمال، أعني أذان ابن أم مكتوم. فإنَّ الفصاحة في لسان العرب تطابُّق الألفاظ في نَسَقٍ؛ لَمَّا قال في بلال: "إنَّه ينادي بليل" (قال كذلك في ابن أم مكتوم: ينادي).

ويؤيِّد ما ذهبنا إليه حديث ابن عمر؛ أنَّ بلالاً أذَّن قبل طلوع الفجر. فسَمَّاه ابن عمر أذاناً لما عرف من قرينة الحال. فأمره رسول الله ﷺ أن يرجع فينادي: «ألا إنَّ العبد نام» ليعرف الناس أنَّ وقت الصلاة ما دخل. فإنَّ الأذان المشروع إنما هو لدخول وقت الصلاة. فلَمَّا عُرِف من بلال أنَّه قصد الأذان، وأنَّ السامعين ربما أوقعوا الصلاة في غير وقتها، أُمر أن يُعرِّف الناس أنَّه قد غلط في أذانه.

ولهذا يكون من المؤذنين بالليل، الدعاء والتذكير وتلاوة آيات من القرآن والمواظ على وإنشاد الشعر المزهَّد في الدنيا المذكَر الموت والدار الآخرة، ليعلم الناس إذا سمعوا الأذان منهم، أنَّهم يريدون بذلك ذكر الله، كما تقدَّم. وأنَّه لا يقاط النائمين، لا لدخول الوقت. ويكون لدخول الوقت مؤذِّن خاص، يُعرف بصوته.

وكذا هو في الاعتبار: لتنوُّع الأحوال على أهل الله، لا بدَّ لهم من علامات يفرِّقون بها بين الأحوال التي تعطيها الأسماء الإلهية، فافهم.

* * *

فصول (٢)

في الشروط في هذه العبادة

قال بعض العلماء: وهي ثمانية شروط، وعدَّدها، فقال: إنَّ منها: هل من شرط من أذَّن أن

(١) ص ٣٦ ب

(٢) ص ٣٧

يكون هو الذي يقيم أم لا؟ الثاني: هل من شرط الأذان أن لا يتكلم المؤذن في أثناءه أم لا؟ الثالث: هل من شرطه أن يكون المؤذن على طهارة أم لا؟ الرابع: هل من شرطه أن يتوجه المؤذن إلى القبلة أم لا؟ الخامس: هل من شرطه أن يكون المؤذن قائماً أم لا يكون؟ السادس: هل يكره الأذان للراكب أم ليس يكره؟ السابع: هل من شرطه البلوغ أم لا؟ الثامن: هل من شرطه أن لا يأخذ أجراً على الأذان أم يأخذ الأجر؟

اختلف علماء الشريعة في هذه الشروط، فأدلتهم ما بين قياس ومعارضة أخبار، بين صحيح وسقيم^(١). ومذهبنا: أن الأذان يصح بوجودها وعدمها، والعمل بها أولى إن اتفق، ولا يمنع من ذلك مانع.

وأما الاعتبار في ذلك، في^(٢) الشروط كلها التي ذكرناها:

- فاعلم أن الداعي قد يكون الاسم الإلهي الذي يدعو به الحق إلى الحق، وهو عين الداعي الذي يقوم به بين يدي الحق، في أي شيء دعاه إليه من الأحوال. وقد يكون غيره من الأسماء. فلا يشترط: "مَنْ أَدَّنَ فَهُوَ يقيم" فإن فيه حرجاً.
- الداعي إلى الحق قد يتكلم في أثناء دعائه إلى الحق، لحالٍ يطلبه بذلك، لا يجوز له التأخر عنه؛ إما لأدب إلهي أو لفرض تعين عليه، وقد لا يتكلم. ما لم يقدح في فهم السامع ما يخرج عنه^(٣) أن يكون داعياً له، وهذا اعتبار الشرط الثاني.
- الداعي قد يدعو بحاله، وهو طهارته، وهو أفضل. وقد يدعو بما ليس هو عليه في حاله، وهو خير بكل وجه. كما قال الحسن بن أبي الحسن البصري، وكان من أهل طريق الله، العلية منهم: "لو لم يعظ أحدٌ أحداً حتى يعظ نفسه، ما وعظ أحدٌ أحداً أبداً". ولفاعل

(١) "فأدلتهم...وسقيم" مثبتة في الهامش بخط آخر مع إشارة التصويب

(٢) ص ٣٧ ب

(٣) ثابتة في الهامش بقلم الأصل

المنكر أن ينهى عن المنكر، وإن لم يفعل اجتمع عليه إثمان، فاعلم ذلك. وهذا هو اعتبار الشرط الثالث.

- الداعي إن قصد بدعائه وجه الله فهو أولى به، وإن قصد بذلك دنيا فلا يمنعه ذلك من الدعاء إلى الله، والأول أفضل، ويرجى للآخر أن ينتفع بدعوته سامع، فيدعو له، فيسعد بدعائه. فهذا بمنزلة استقبال^(١) القبلة بالأذان، وهو الشرط الرابع.

- الداعي إن كان قائماً بحقوق ما يدعو إليه، فهو أولى من قعوده عن ذلك في دعائه، وهذا اعتبار الشرط الخامس.

- الداعي هل يكون في دعائه حاضراً مع عبوديته وذلته، أو يكون في حال نظره لعزة نفسه وتكبرها وعُجْبها، وهو الذي يؤذّن ركباً؟ وحضوره مع ذلته أولى، وهو اعتبار الشرط السادس.

- الداعي هل ينبغي له أن يدعو قبل بلوغه إلى المعرفة بمن يدعو إليه كدعاء المقلّد، أو لا يدعو حتى يعرف من يدعو إليه؟ وهو اشتراط البلوغ في الأذان، وهذا اعتبار الشرط السابع.

- الداعي إلى الله هل من شرطه أن لا يأخذ أجراً على دعائه؟ فهو عندنا أفضل أنّه لا يأخذ، وإن أخذ جاز له ذلك. فإنّ مقام الدعوة إلى الله يقتضي الأجرة. فإنّه ما من نبيّ دعا قومه إلّا قيل له: ﴿قُلْ مَا سَأَلْتُكُمْ مِنْ أَجْرٍ فَهُوَ لَكُمْ إِنَّ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَى اللَّهِ﴾^(٢) فأثبت الأجرة على دعائه، وسألها من الله لا من المدعو. حتى إنّ رسول الله ﷺ ما سأل ممّناً في الأجر على تبليغ الدعاء ﴿إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾^(٣) وهو حبّ أهل البيت وقرابته ﷺ.

(١) ص ٣٨

(٢) [سبأ: ٤٧]

(٣) [الشورى: ٢٣]

وَأَنْ يُكْرَمُوا مِنْ أَجْلِهِ، كَانُوا مَا كَانُوا.

وقال رسول الله ﷺ: «إِنَّ أَحَقَّ مَا أَخَذْتُمْ عَلَيْهِ كِتَابُ اللَّهِ» في حديث الذي رَفَى^(١) اللديغَ بفتحة الكتاب واستراح. فقال رسول الله ﷺ: «اضربوا لي فيها بسهم» يعني في الغنم^(٢) التي^(٣) أخذوها أجرا على ذلك. فالإنسان الداعي بوعظه وتذكيره عبادَ الله؛ إن أخذ أجرا فله ذلك، فإنّه في عملٍ يقتضي- الأجر، بشهادة كلِّ رسول. وإن ترك أخذَه من الناس، وسأله من الله فله ذلك.

وسبب ترك الرسل لذلك، وسؤالهم من الله الأجر، كون الله هو الذي استعملهم في التبليغ. فكان الأجر عليه تعالى- لا على المدعو. وإنما أخذ الراقي الأجر من اللديغ؛ لأنّ اللديغ استعمله في ذلك. ولذلك قال النبي ﷺ: «اضربوا لي بسهم» لأنّ الرسول ﷺ هو الذي أفاد الراقي ما رَفَى به ذلك اللديغ. وينظر إلى قريبٍ من هذا حديث بريرة في قوله: «هو لها صدقة ولنا هديّة» لأنّها بلغت محلّها. وهذا هو الشرط الثامن.

واعلم أنّ هذا الأجر أجر تفضّل إلهي، عيّنه السيّد لعبده. فإنّ العبد لا ينبغي له استحقاق الأجر على سيّده فيما يستعمله فيه، فإنّه ملْكُهُ وعَيْنُ مَالِهِ. ولكن تفضّل سيّده عليه، بأن عيّن له على عمله أجرا. وسِرُّهُ خَلَقُهُ على الصورة؛ فإنّ عبيدنا إخواننا، فافهم.

وأما العلماء بالله ﷻ فأجرُهُمْ مشاهدة سيّدِهِمْ^(٤)، إذا رجعوا إليه من التبليغ الذي أمرهم به. فإنّهم حزنوا لمفارقة ذلك المشهد الأقدس، ومشاهدة الأكوان. فوعدهم بأنّهم إذا رجعوا إليه، كان لهم المزيد في المشاهدة. فأخبروا الناس أنّ أجرهم على الله.

(١) ص ٣٨ ب

(٢) في المتن: "الإبل" وعليها إشارة الحذف، وصححت في الهامش "الغنم".

(٣) ق: الذي

(٤) ص ٣٩

فَصْلٌ بَلْ وَضَلْ

فَمِنْ يَقُولُ مِثْلَ مَا يَقُولُ مَنْ يَسْمَعُ الْأَذَانَ

واختلف علماء الشريعة في ذلك. فمن قائل: إنّه يقول مثل ما يقول المؤذن، كلمة بكلمة إلى آخر النداء. ومن قائل: إنّه يقول مثل ما يقول المؤذن، إلّا إذا جاء بالحليتين، فإنّ السامع يقول: لا حول ولا قوّة إلّا بالله. وبالقول الأوّل أقول، فإنّه أوّلَى. إلّا أن يثبت عن رسول الله ﷺ ذكر الحوقلة في ذلك، فأنا أقول به. ولا أشرط أن يمشي السامع مع المؤذن في كلّ كلمة، ولكن إن شاء قال مثل ما يقول المؤذن في إثر كلّ كلمة، وإن شاء إذا فرغ يقول مثله.

وذلك في المؤذن الذي يؤذن للإعلام في المنارة، أو على باب المسجد، أو في نفس المسجد^(١) ابتداء عند دخول الوقت، من قبل أن يعلم من في المسجد أنّ وقت الصلاة دخل. فهذا هو المؤذن الذي شرع له الأذان. وأمّا المؤذّنون في المسجد بين الجماعة الذين سمعوا الأذان، فهم ذاكرون الله بصورة الأذان. فلا يجب على السامع أن يقول مثله. فإنّ ذلك عندنا بمنزلة السامع، يقول مثل ما قال المؤذن. ولم يُشرع لنا ولا أمرنا أن نقول مثل ما يقول السامع، إذا قال ما يقول المؤذن.

اعتبار ذلك في الباطن:

قال تعالى - فيما يقوله الرسول ﷺ: ﴿ادْعُوا إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعِيَ﴾^(٢) والمؤذن داع إلى الله بلا شك. ثم قال: ﴿وَمَنِ اتَّبَعِيَ﴾ وهو غير النبي يدعو بمثل دعوة النبي ﷺ عبادة الله إلى توحيد الله، والعمل بطاعته، وهو بمنزلة السامع للمؤذن الذي أمره الشارع أن يقول مثل ما يقول المؤذن، لا يزيد على ذلك ولا ينتقص.

كذلك ينبغي للداعي إلى الله، أن يدعو بشرعه المنزل، المنطوق به حاكيا، لا يزيد على دعاء

(١) ص ٣٩ ب

(٢) [يوسف: ١٠٨]

رسول الله ﷺ وهو قوله ﷺ: «نَصَرَ الله أَمْرًا سَمِعَ مِنِّي كَلِمَةً فَوَعَاها، فَأَدَّاهَا كَمَا سَمِعَهَا»^(١)، فَزَبَّ مَبْلَغًا أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ».

وهذه مسألة اختلف الناس فيها -أعني في هذا الخبر- في نقله على المعنى. والصحيح عندي: أَنَّ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ جُمْلَةً وَاحِدَةً، إِلَّا أَنْ يَبَيِّنَ النَّاقلُ أَنَّهُ نَقَلَ عَلَى الْمَعْنَى. فَإِنَّ النَّاقلَ عَلَى الْمَعْنَى^(٢) إِنَّمَا يَنْقُلُ إِلَيْنَا فَهْمَهُ مِنْ كَلَامِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَمَا تَعَبَّدْنَا اللَّهَ بِفَهْمٍ غَيْرِنَا إِلَّا بِشَرْطٍ -فِي الْأَخْبَارِ بِالِاتِّفَاقِ، وَفِي الْقُرْآنِ بِخِلَافٍ- فِي حَقِّ الْأَعْجَمِيِّ الَّذِي لَا يَفْهَمُ اللِّسَانَ الْعَرَبِيَّ.

فإِنَّ هَذَا النَّاقلَ عَلَى الْمَعْنَى، رُبَّمَا لَوْ نَقَلَ إِلَيْنَا عَيْنَ لَفْظِهِ ﷺ رُبَّمَا فَهَمْنَا مِنْهُ مِثْلَ مَا فَهَمَ أَوْ أَكْثَرَ أَوْ أَقَلَّ أَوْ نَقِيزُ مَا فَهَمَ، فَالْأَوَّلَى نَقَلَ الْحَدِيثَ كَمَا نَنْقُلُ الْقُرْآنَ.

فالِدَّاعِي إِلَى اللَّهِ لَا يَزِيدُ عَلَى مَا جَاءَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْإِخْبَارِ بِالْأُمُورِ الْمَغْشِيَةِ، إِلَّا إِنْ أَطْلَعَهُ اللَّهُ عَلَى شَيْءٍ مِنَ الْغَيْبِ، مِمَّا عَلَّمَهُ اللَّهُ. فَلَهُ أَنْ يَدْعُو بِهِ، مِمَّا لَا يَكُونُ مَزِيلًا لِمَا قَرَّرَهُ الشَّرْعُ بِالتَّوَاتُرِ عِنْدَنَا، أَيْ عَلَى طَرِيقِ يَفِيدُ الْعِلْمَ، لَا بَدَّ مِنْ هَذَا.

فَعَلَى هَذَا الْحَدِّ يَكُونُ الْإِعْتِبَارُ فِي الْقَوْلِ، مِثْلَ مَا يَقُولُ الْمُؤَدِّنُ، حَتَّى لَوْ قَالَ السَّامِعُ: "سُبْحَانَ اللَّهِ"، عِنْدَ قَوْلِ الْمُؤَدِّنِ: "اللَّهُ أَكْبَرُ" لَمْ يَمِثْلِ أَمْرَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَمَنْ لَمْ يَمِثْلِ أَمْرَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَمِثْلِ أَمْرَ اللَّهِ، فَإِنَّ اللَّهَ يَقُولُ: ﴿وَأَطِيعُوا أَلْرَّسُولَ﴾^(٣) ﴿٤﴾ وَقَالَ: ﴿مَنْ يُطِيعِ أَلْرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾^(٥) وَأَمَرْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَقُولَ مِثْلَ مَا يَقُولُ الْمُؤَدِّنُ، وَإِنْ كَانَ قَالَ هَذَا السَّامِعُ خَيْرًا.

وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ (سَامِعُ الْأَذَانِ) "اللَّهُ الْكَبِيرُ" لَمْ يَقُلْ مِثْلَهُ، إِلَّا إِنْ قَالَ الْمُؤَدِّنُ "اللَّهُ الْكَبِيرُ" وَفِيهِ خِلَافٌ، فِي حَقِّ الْمُؤَدِّنِ بِهَذَا اللَّفْظِ. فَمَنْ أَجَازَ ذَلِكَ أَوْجَبَ عَلَى السَّامِعِ أَنْ يَقُولَ مِثْلَهُ، فَلَوْ

(١) ص ٤٠

(٢) "فإن الناقل على المعنى" ثابتة في الهامش بقلم الأصل مع إشارة التصويب

(٣) ص ٤٠ ب

(٤) [النساء: ٥٩]

(٥) [النساء: ٨٠]

قال السامع "الله أكبر" فقد قال الأذان المشروع المنصوص عليه المنقول بالتواتر. وبين قول الإنسان: "الله الكبير"، وقوله: "الله أكبر" فرقان عظيم.

فإذن لا ينبغي أن تُنقل الأخبار إلا كما تُلَفَّظ بها قائلها، إلا في مواضع الضرورة. وذلك في الترجمة لمن ليس من أهل ذلك اللسان. فأما في القرآن فينبغي أن يُنقل (المترجم) المسموع، ويُقرَّر لفظه كما ورد، وبعد ذلك يترجم عنه. حتى يخرج من الخلاف، ويكون في الترجمة مفسراً لا تالياً. وأما في غير القرآن، فله أن يترجم على المعنى بأقرب لفظ يكون بحكم المطابقة على المعنى، كما كان في الخبر النبوي.

* * *

فَصْلٌ بَلْ وَضَل

في الإقامة

للإقامة^(١) حكم وصفة. أما حكمها، فاختلف الناس فيها. فقوم قالوا: إنها سنة مؤكدة، في حق الأعيان والجماعة، أكثر من الأذان. وقوم قالوا: هي فرض. وهو مذهب بعض أهل الظاهر. فإن أرادوا أنها فرض من فروض الصلاة؛ فتبطل الصلاة بسقوطها. وإن لم يقولوا ذلك؛ صحَّت الصلاة، ويكون عاصياً بتركها. على أي رأي لبعضهم أن الصلاة تبطل بتركها. ومن قائل: إنه من تركها عامداً بطلت صلاته، وهو مذهب ابن كنانة.

اعتبار ذلك في الحكم:

الإقامة لأجل الله فرض لا بد منه، والإقامة لما أمرنا الله أن أقيم له. فنحن فيه بحسب قرائن الأحوال؛ فإن أعطت قرينة الحال أن ذلك الأمر على الوجوب، أوجبناها، مثل قوله: ﴿أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ﴾^(٢) ومثل قوله: ﴿أَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾^(٣) ومثل قوله: ﴿أَقِيمُوا الزَّكَاةَ﴾^(٤)

(١) ص ٤١

(٢) [الشورى: ١٣]

(٣) [الأَنْعَام: ٧٢]

بِالْقِسْطِ^(١) فهذا هو حدُّ الواجب. فإن رَجَحْتَ الوزن في القضاء فهو أفضل. فإنَّكَ قد امتثلت أمرَ الله. فإنَّه ما رَجَحَ الميزان حتى اتَّصَفَ بالإقامة، التي هي حدُّ الواجب. ثم رَجَحَ. والذي^(٢) يخسر الميزان ما بلغ بالوزن حدَّ الإقامة، حتى يحصل الواجب، مثل ما فعل المرجِّح.

فما حَمَدْنَا المرجِّحَ إلَّا لحصول إقامة الوزن، لا للترجيح. ثم أثبتنا عليه ثناء آخر للترجيح. فالمرجِّح محمود من وجهين، فاعلم. وحمده من جهة الإقامة أعلى، لأنَّه الحمد الوجوبيّ. فحمدُ الترجيح نافلة، إلَّا فيمن يحمل الأمر في ذلك على الوجوب. وهو قوله ﷺ في القاضي ما عليه: «إذا وَزَنْتَ فَأَرْجِحْ». فأمره بالرجحان، وأكَّد في ذلك قولاً وفعلًا. وإذا لم يكن الأمر على الوجوب، لقريضة حال، كانت الإقامة بحسب ذلك.

فهذا اعتبار حكم الإقامة بوجهٍ ينفع في دين الله مَنْ وقف على هذا الكتاب، وعمل بما قرَّراه فيه. فإنَّه ما قرَّرنَا فيه أمرًا غيرَ مشروع، لله الحمد. وإن كُنَّا لم نتعرَّضَ لِذِكْرِ الأدلَّةِ مخافة التطويل. فما خرجنا بحمد الله عن الكتاب والسنة فيه، كما قال الجنيد: "علمنا هذا مقيد بالكتاب والسنة".

وأما صفة الإقامة: فعند قوم التكبير الذي في أولها مثني، وما بقي فيها فردٌ. والتكبير الذي بعد الإقامة مثني. وعند قوم مثل ذلك، إلَّا الإقامة فإنَّها مثني. وقوم خَيَّرُوا بين التثنية والإفراد، وقوم قالوا بالتثنية في^(٣) الكلّ، وتربيع التكبير الأوَّل. مع الاتفاق في توحيد التهليل الآخر.

الاعتبار:

أما مَنْ ثَنَّى؛ أي من زاد على الواحدة، فللمراتب التي ذكرناها في الأذان على السواء، ولم نَعْدِلْ لاعتبار آخر، لأنَّها جاءت في ظاهر الشريعة بلفظ الأذان لا بلفظ آخر إلَّا الإقامة، فانفردت بها الإقامة عن الأذان، وهي قوله: "قد قامت الصلاة" فهو إخبار عن ماضٍ، والصلاة مستقبلَة.

(١) [الرحمن: ٩]

(٢) ص ٤١ ب

(٣) ص ٤٢

فهي بشرى من الله لعباده لمن جاء إلى المسجد ينتظر الصلاة، أو كان في الطريق يأتي إليها، أو كان في حال الوضوء بسببها، أو كان في حال القصد إلى الوضوء قبل الشروع فيه ليصلي بذلك الوضوء، فيموت في بعض هذه^(١) المواطن كلها، فله أجر من صلاها، وإن كانت ما وقعت منه. فجاء بلفظ الماضي لتحقق الحصول. فإذا حصلت بالفعل فله أجر الحصول بالفعل، وأجر الحصول الذي يحصل لمن مات في هذه المواطن، قبل أن يدخل في الصلاة. وقد ورد في الخبر: «إنَّ الإنسان في صلاة ما دام ينتظر الصلاة» فهذا جاء بلفظ الماضي، وهو الحاصل في قوله: قد قامت الصلاة.

وإقامته الصلاة، تمام^(٢) نشأتها وكمالها. أي هي لكم قائمة النشأة، كاملة الهيئة، على حسب ما شرعت. فإذا دخلتم فيها، وأجزتم الأجر الثاني، فقد يكون مثل الأول في إقامة نشأتها، وقد لا يكون. فإنَّ المصلي قد يأتي بها خداجاً غير كاملة، فتكتب له خداجاً من حيث فعله، بخلاف ما تكتب له قبل الفعل. فانظر ما أعظم فضل الله على عباده. وسبب ذلك قول الله تعالى: ﴿قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ﴾^(٣) فإنه لو أثابه عليها قبل وقوعه، بحسب علمه به فيها من إخداجها، ربما قال العبد: لو أحيتني حتى أؤديها، لأقمت نشأتها على أكمل الوجوه. فأعطى الله -جل وعز سبحانه- عبده ذلك الثواب على أكمل الأداء، لله الحمد والمنة على ذلك.

* * *

فَضْلُ بَلِّ وَضَلِّ

في القبلة

اتَّفَقَ المسلمون على أنَّ التوجَّه إلى القبلة، أعني الكعبة، شرط من شروط صحة الصلاة. لولا أنَّ الإجماع سبقني في هذه المسألة، لم أقلَّ به: إنه شرط. فإنَّ قوله تعالى: ﴿فَأَيُّمًا﴾^(٤) تُؤَلَّوْا

(١) ثابتة في الهامش بقلم الأصل

(٢) ص ٤٢ ب

(٣) [الأنعام: ١٤٩]

(٤) ص ٤٣

فَتَمَّ وَجْهَ اللَّهِ ﴿١﴾ نزلت بعده، وهي آية محكمة غير منسوخة. ولكن انعقد الإجماع على هذا، وعلى قوله تعالى: ﴿فَأَيُّهَا تَوَلَّوْا فَتَمَّ وَجْهَ اللَّهِ﴾ (أنه) محكم في الحائر الذي يحل القبلة، فيصلي حيث يغلب على ظنه، باجتهاده بلا خلاف. وإن ظهر له بعد ذلك، أنه صلى لغير القبلة، لم يُعد بخلاف في ذلك. بخلاف من لم يجد سبيلا إلى الطهارة؛ فإنه قد وقع الخلاف فيه؛ هل يصلي أم لا؟

ثم إنه لا خلاف أن الإنسان إذا عاين البيت، أن الفرض عليه هو استقبال عينه، وأما إذا لم ير البيت فاختلف علماءنا في موضعين من (٢) هذه المسألة: الموضع الواحد: هل الفرض هو العين أو الجهة؟ والموضع الثاني: هل فرضه الإصابة أو الاجتهاد؟ أعني إصابة العين، أو الجهة عند من أوجب العين؟

فمن قائل: إن الفرض هو العين. ومن قائل: إن الفرض هو الجهة، وبالجهة أقول لا بالعين. فإن في ذلك حرجا، والله يقول: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ (٣). وأعني بالجهة؛ إذا غابت الكعبة عن الأبصار، والصف الطويل قد صحت صلاتهم، مع القطع بأن الكل منهم ما استقبلوا العين، هذا معقول.

الاعتبار (٤):

التحديد في القبلة؛ إخراج العبد عن اختياره. فإن أصله وأصل كل ما سوى الله الاضطرار والإجبار. حتى اختيار العبد هو مجبور في اختياره. ومع أن الله فاعل مختار، فإن ذلك من أجل قوله: ﴿وَيَخْتَارُ﴾ (٥) وقوله: ﴿وَلَوْ شِئْنَا﴾ (٦)، ولا يفعل إلا ما سبق به علمه، وتبدل العلم محال،

(١) [البقرة: ١١٥]

(٢) ق: "في" وكتب فوقها مباشرة بقلم الأصل: "من".

(٣) [الحج: ٧٨]

(٤) ص ٤٣ ب

(٥) [الفصل: ٦٨]

(٦) [الأعراف: ١٧٦]

يقول تعالى: ﴿مَا يُدْلُ الْقَوْلُ لَدَيَّ وَمَا أَنَا بِظَلَمٍ لِلْعَبِيدِ﴾^(١) وقال: ﴿فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَلِيغَةُ﴾.

وما رأيت أحدا تفتن لهذا القول الإلهي، فإن معناه في غاية البيان، ولشدة وضوحه خفي، وقد نبهنا عليه في هذا الكتاب وبيّناه؛ فإنّه سرُّ القدر. من وقف على هذه المسألة، لم يعترض على الله في^(٢) كلّ ما يقضيه ويجريه على عباده، وفيهم ومنهم. ولهذا قال: ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾^(٣). فلو كنت عاقلا تفهم عن الله؛ كفتك هذه الآية في المقصود.

ثم نرجع إلى اعتبار ما كتبا بصدده، فنقول: إنّ الصلاة دخولٌ على الحقّ. وجاء في الخبر الصحيح: «إنّ الصلاة نور»، والإنسان ذو بصر في باطنه كما هو في ظاهره. فلا بدّ له من الكشف في صلاته. فمن جملة ما يكشفه في صلاته كونه مجبورا في اختياره الذي^(٤) ينسبه إليه. فشرع له في هذا الموطن وفي العبادات كلّها التحديد في الأشياء، حتى يكون في تصرفاته بحكم الاضطرار. وهو أصلٌ يشمل كلّ موجود، لا أحاشي موجودا من موجود، لمن كان ذا بصر حديد وألقى السمع وهو شهيد. حتى في حكم المباح هو فيه غير مختار، لأنّه من المحال أن يحكم عليه بحكم غير الإباحة: من وجوب أو ندب أو حظر أو كراهة.

فلهذا شرع له استقبال البيت إذا أبصره حين صلاته، واستقبال جهته إذا غاب عنه. وفرضه في اجتهاده بالغيبة إصابة الاجتهاد^(٥) لا إصابة العين. وذلك لو كان فرضه إصابة العين، فإنّ العبد مأمور بأن يستقبل ربّه بقلبه في صلاته، بل في جميع حركاته وسكناته، لا يرى إلّا الله. وقد علمنا أنّ ذات الحقّ وعينه يستحيل على المخلوق معرفتها، فمن المحال استقبال عين ذاته بقلبه. أي من المحال أن يعلم العاقل ربّه من حيث عينه، وإنما يعلمه من حيث جهة الممكن: في افتقاره إليه، وتمييزه عنه، بأنّه لا يتّصف بصفات المحدثات، على الوجه الذي يتّصف بها المحدث

(١) [ق: ٢٩]

(٢) ق: فيما

(٣) [الأنبياء: ٢٣]

(٤) ص ٤٤

(٥) ق: "الجهة" وأعلها خط أفقي إشارة الحذف، وفي الهامش بقلم الأصل: الاجتهاد

الممكن، لأنه ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾^(١) فلا يعرفه إلا بالسلوب. وهذا سبب قولنا بالجهة لا بالعين.

والإصابة إصابة الاجتهاد لا إصابة العين. ولهذا^(٢) كان المجتهد مأجورا على كل حال، ولا سيّما والاجتهاد في مذهبنا في الأصول كما هو في فروع الأحكام لا فرق. وأمّا قول رسول الله ﷺ في المجتهد إنه مصيب ومخطئ؛ فعناه عندنا في هذه المسألة وأمثالها، أنّ المجتهد في الإصابة ما هي إصابة العين أو إصابة الجهة: إنّ المصيب من قال: إصابة الجهة، والمخطئ من قال: إصابة العين.

فإن إصابة الجهة في غير الغيم المتراكم، ليلا أو نهارا في البراري، لا يقع إلا بحكم الاتفاق - فأحرى إصابة العين - لا بحكم العلم. وما تعبّدنا الله بالأرصاء ولا بالهندسة المبتنية على الأرصاء، المستنبط منها أطوال البلاد وعروضها، فإنّا بكلّ وجه إذا أخذنا نفوسنا بها على غير يقين. فتبيّن أنّ الفرض على المكلف الاجتهاد لا الإصابة. فلا إعادة على من صلى ولم يصب الجهة، إذا تبين له ذلك بعد ما صلى.

كذلك الاعتبار في الباطن:

إذا وفي الناظر النظر حقّه، أصاب العجز عن الإدراك، فاعتقده. وما ثمّ إلا العجز. فالحقّ عند اعتقاد كلّ معتقّد بعد اجتهاده. يقول تعالى: ﴿وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَٰهًا آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ﴾^(٣) فافهم. كما هو "عند ظنّ عبده به". إلا أنّ المراتب تتفاضل، والله أوسع وأجلّ وأعظم أن ينحصر - في^(٤) صفة تضبطه، فيكون عند واحد من عبادہ ولا يكون عند الآخر. يأبى الاتّساع الإلهي ذلك، فإنّ الله يقول: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾^(٥) ﴿فَإَيُّمَا تَوَلَّوْا فَمَّ وَجْهُهُ

[١] [الشورى: ١١]

[٢] ص ٤٤ ب

[٣] [المؤمنون: ١١٧]

[٤] ص ٤٥

[٥] [الحديد: ٤]

اللَّهُ ﴿١﴾، ووجه كل شيء حقيقته وذاته.

فإنه سبحانه- لو كان عند واحد أو مع واحد، ولا يكون عند آخر ولا معه، كان الذي ليس هو عنده ولا معه يعبّد وهمه لا ربه، والله يقول: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ ﴿٢﴾ أي حكم. ومن أجله عبّدت الآلهة. فلم يكن المقصود بعبادة كلّ عابد إلا الله، فما عبّد شيء لعينه إلا الله. وإنما أخطأ المشرك حيث نصب لنفسه عبادةً بطريق خاص، لم يشرع له من جانب الحق. فشقي لذلك. فإنهم قالوا في الشركاء: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ﴾ ﴿٣﴾ فاعترفوا به. وما يتصوّر في العالم من أدنى من له مُسَكَّةٌ من عقل، التعطيل على الإطلاق، وإنما معتقدوا التعطيل؛ إنما ﴿٤﴾ هو تعطيل ﴿٥﴾ صفة ما اعتقدها المثبت.

فمن استقبل عين البيت إن كان يبصره، أو الجهة إن غاب عنه بوجهه، واستقبل ربه في قبلته، كما شرع له في قلبه وحسّه في خياله، إن ضعف عن تعليق العلم به، من حيث ما يقتضيه جلاله؛ فإن المصلي، وإن واجه الحق في قبلته، كما ورد في النص، فإنه كما قال: "من ورائه محيط" ﴿٦﴾. فهو السابق والهادي ﴿٧﴾. فهو سبحانه- الذي تَوَاصِي الكَلَّ بيده، الهادي إلى صراط مستقيم. والذي يسوق المجرمين إلى جهنم وزدا، ﴿وَالْيَهُ يَرْجِعُ الْأَمْرَ كُلَّهُ فَاعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ وَمَا رَبُّكَ بِغَفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ ﴿٨﴾.

* * *

فَضْلٌ بَلْ وَضَلْ في الصلاة في داخل البيت

(١) [البقرة: ١١٥]

(٢) [الإسراء: ٢٣]

(٣) [الزمر: ٣]

(٤) ربما كانت في ق: "وإنما" إذ هناك ما يشير إلى واو ربما كانت موجودة وحذفت

(٥) يمكن قراءتها في ق: "يعطل"، فحروفها المعجمة محملة، كما أن إشارة الياء قبل الحرف الأخير ليست واضحة تماماً.

(٦) ص ٤٥ ب

(٧) "فهو السابق والهادي" ثابتة في الهامش مع إشارة التصويب

(٨) [هود: ١٢٣]

فمن قائل: بمنع الصلاة في داخل الكعبة على الإطلاق. ومن قائل: بإجازة ذلك على الإطلاق. ومن العلماء مَنْ فَرَّقَ في ذلك بين النفل والفرض. وكلُّ له مستند في ذلك يستند إليه.

اعتبار ذلك في الباطن:

وبعد تقرير الحكم في الظاهر الذي شَرَعَ لنا وتَعَبَّدنا به، ولم تُمنع من الاعتبار بعد هذا التقرير، فنقول: هذه (أي الصلاة في داخل الكعبة) حالة من كان الحَقُّ سمعه وبصره ولسانه ويده ورجله، لكن في حال إجمالة كلِّ جارحة فيما حُلِقَتْ له. هكذا قيَّد الصادق (ص) في خبره. وفي ذلك ذكرى لمن كان له قلبٌ.

ولمَّا كانت هذه الحالة الواردة من الشارع في الخبر الصحيح عنه -وتأيِّد الكشف بذلك الخبر عند السامع- حالة^(١) النوافل ونتيجتها، لهذا تنقَّل في الكعبة رسولُ الله ﷺ لَمَّا دخلها، كما ورد، وكان يصليَّ الفريضة خارج البيت، كما كان يتنقَّل على الراحة حيث توجَّهت به ﴿فَأَيُّمًا تَوَلَّوْا فَتَمَّ وَجْهَهُ اللَّهُ﴾^(٢).

وقد علمنا أنَّ الأمر في نفسه، قد يكون كما نراه ونشاهده، وهذا هو الذي أعطى مشاهدة هذا المقام، فهو يراه سَمِعَ غيره كما يراه سَمِعَ نفسه. فالكرامة التي حصلت لهذا الشخص، إنما هي الكشف والإطلاع، لا أنَّه لم يكن الحَقُّ سمعه ثمَّ كان الآن. يتعالى الله عن العوارض الطارئة. وهذه المسألة من أعزِّ المسائل الإلهية.

فمن استصحب هذا الحكم في الظاهر أجاز الصلاة كُلِّها: فرضها ونقلها داخل الكعبة. فإنَّ كلَّ ما سِوَى الله لا يمكنه الخروج عن قبضة الحقِّ، فهو موجدهم، بل وجودهم. ومنه استفادوا الوجود، وليس الوجود خلاف الحقِّ، ولا خارجا عنه يعطيهم منه، هذا محال. بل هو الوجود، وبه ظهرت الأعيان.

(١) ص ٤٦

(٢) [البقرة: ١١٥]

يقول القائل بحضرة رسول الله ﷺ مرتجزا وهو يسمع:

والله لَوْلَا اللهُ مَا اهْتَدَيْنَا وَلَا تَصَدَّقْنَا وَلَا صَلَّيْنَا

ورسول^(١) الله ﷺ يعجبه ذلك، ويصدقه في قوله.

فنحن به -سبحانه- وله^(٢)، كما ورد في الخبر الصحيح. فإذا نظرنا إلى ذاتنا وإمكاننا فقد خرجنا عنه. وإمكاننا يطلبنا بالنظر والافتقار إليه، فإنه الموجد أعياننا بجوده من وجوده، وهو اعتبار قوله: ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾^(٣) فتفسيره: من كل جهة خرجت مصليا، فاستقبل المسجد الحرام. وفي الإشارة: ﴿مِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ﴾ إلى الوجود، أي من زمان خروجك من العدم إلى الوجود. وفي الاعتبار يقول: بأي وجه خرجت من الحق إلى إمكانك ومشاهدة ذاتك ﴿فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ يقول: فارجع بالنظر والاستقبال مفتقرا مضطرا إلى ما منه خرجت، فإنه لا أين لك غيره.

فانظر فيه، تجده محيطا بك مع كونه مستقبلك: فقد جمع بين الإطلاق والتقييد. فأنت تظن أنك خرجت عنه، و(في الحقيقة) ما استقبلت إلا هو، وهو من ورائك محيط. ﴿وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ﴾^(٤) من الأسماء الإلهية والأحوال ﴿فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ﴾ ذواتكم ﴿شَطْرَهُ﴾ أي لا تعرضوا عنه، ووجه الشيء عينه وذاته. فإن الإعراض عن الحق وقوع في العدم، وهو الشر الخالص. كما أن الوجود هو الخير الخالص. والحق هو^(٥) الوجود، والخلق هو العدم. قال لبید^(٦):

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ

فقال رسول الله ﷺ في هذا القول: «إنه أصدق بيت قالته العرب» ولا شك أن الباطل

(١) ص ٤٦ ب

(٢) ق: "والله" وعليها إشارة الشطب، وصححت في الهامش بقلم الأصل.

(٣) [البقرة: ١٤٩]

(٤) [البقرة: ١٥٠]

(٥) ص ٤٧

(٦) لبید بن ربيعة العامري: (? - ٤١ هـ / ? - ٦٦١ م) لبید بن ربيعة بن مالك أبو عقيل العامري. أحد الشعراء الفرسان الأشراف في الجاهلية. من أهل عالية نجد. أدرك الإسلام، ووفد على النبي (ﷺ). يعد من الصحابة، ومن المؤلفة قلوبهم. وترك الشعر فلم يقل في الإسلام إلا بيتا واحداً. وسكن الكوفة وعاش عمراً طويلاً. وهو أحد أصحاب المعلقات. (الموسوعة الشعرية)

عبارة عن العدم.

وأما حكم هذه الآية في الظاهر: إنّ صلاة الفرض تجوز داخل الكعبة، إذ لم يرد نهى في ذلك ولا منع. وقد ورد وثبت: «حيثما أدركتك الصلاة فصل» إلا الأماكن التي خصصها الدليل الشرعي من ذلك لا لأعيانها، وإنما ذلك لوصف قام بها، فيخرج بنصه ذلك القدر لذلك الوصف.

وقوله: ﴿وَمَنْ حَيْثُ خَرَجْتَ﴾ أي وإذ خرجت^(١) من الكعبة، أو من غيرها، وأردت الصلاة فولّ وجهك شطرها. أي لا تستقبل بوجهك في صلاتك جهة أخرى لا تكون الكعبة فيها، فقبلتك فيها ما استقبلت منها. وكذلك إذا خرجت منها، ما قبلتك إلا ما يواجهك منها، سواء أبصرتها أو غابت عن بصرك. وليس في وسعك أن تستقبل ذاتها كلّها بذاتك، لكبرها وصغر ذاتك جرماً. فالصلاة في داخلها كالصلاة خارجا عنها ولا فرق، فقد استقبلت منها وأنت في داخلها ما استقبلت. ولا تتعرض بالوهم لما استدبرت منها إذا كنت فيها. فإنّ الاستدبار في^(٢) حكم الصلاة ما ورد. وإنما ورد الاستقبال. وما نحن مع المكلف إلا بحسب ما نطق به من الحكم.

فلا يقتضي عندنا الأمر بالشيء النهي عن ضده، فإنّه ما تعرض (الشارع) في النطق لذلك. فإذا تعرض ونطق به قبلناه، فإذا لم تعمل بما أمرك الله به فقد عصيته. ولو كان الأمر بالشيء نهياً عن ضده، لكان على الإنسان خطيئتين أو خطايا كثيرة، بقدر ما لذلك المأمور به من الأضداد. وهذا لا قائل به. فإنما يؤاخذ الإنسان بترك ما أمر بفعله أو فعل ما أمر بتركه لا غير. فهو ذو وزر واحد، وسيئة واحدة، فلا يجزى إلا مثلها. وقد أخذت المسألة حقها ظاهراً وباطناً، حقاً وخلقاً، شرعاً واعتباراً ﴿وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ﴾^(٣).

(١) ق: وخرجت

(٢) ص ٤٧ ب

(٣) [الأحزاب: ٤]

فَصْلٌ بَلْ وَضَلْ

في ستر العورة

اتَّفَقَ العلماء على أنَّ ستر العورة فرض بلا خلاف. وعلى الإطلاق، أعني في الصلاة وفي غيرها. وسأذكر حدّها في الرجل والمرأة.

اعتبار ذلك في الباطن:

وجب^(١) على كلّ عاقل ستر السرّ الإلهي، الذي إذا كشفه، أدّى كشفه مَنْ ليس بعالم ولا عاقل، إلى عدم احترام الجنب الإلهي الأعزّ الأحمى. فإنّ حقيقة العورة (هي) الميل. ولهذا قال من قال: ﴿إِنَّ يَبُوتَنَا عَوْرَةً﴾^(٢) أي مائلة تريد السقوط، لَمَّا اسْتَنْفَرُوا. فأكذبهم الله عند نبّيه بقوله: ﴿وَمَا هِيَ بِعَوْرَةٍ إِنْ يُرِيدُونَ إِلَّا فِرَارًا﴾ يعني بهذا القول مما دعوتهم إليه. ومنه: الأعور، فإنّ نظره مال إلى جهة واحدة.

وكذلك ينبغي أن يستر العالم عن الجاهل أسرار الحقّ في مثل قوله: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾^(٣) وقوله: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾^(٤) وقوله: «كنت سمعته وبصره ولسانه» فإنّ الجاهل إذا سمع ذلك أدّاه إلى فهمٍ محذور، من حلولٍ أو تحديدٍ. فينبغي أن يُسْتَرَّ ما تعطف الحقّ به على قلوب العلماء ومالٍ سبحانه، -سبحانه وتقدّس- بخطابه مما يقتضيه جلاله من الغنى على الإطلاق عن العالمين، إلى قوله -تعالى- على لسان رسوله ﷺ: «جعتُ فلم تطعمني، مرضتُ فلم تعدني، ظمئتُ فلم تسقني».

فليستر علم سرّ هذا عن الجاهل، ولا يزيد على ما فسّره به قائله -سبحانه- شيئاً، كما ستره الحقّ بقوله: «أما إنّ فلانا مرض، فلو عدته وجدنتي عنده» وهذا أشكل من الأوّل؛ لكنّه^(٥) (تعالى) أعطى في هذا التفسير للعلماء بالله، علماً آخر به -تعالى- لم يكن عندهم. وذلك أنّه في

(١) ص ٤٨

(٢) [الأحزاب: ١٣]

(٣) [المجادلة: ٧]

(٤) [ق: ١٦]

(٥) ص ٤٨ ب

الأوّل جعل نفسه -سبحانه- عين المريض والجائع، وفي تفسيره -تعالى- جعل نفسه عائد المريض بكونه عنده. فإنّ من عاد مريضاً فهو عنده. وأين هذا من جعله نفسه عين المريض. وكلّ قول من ذلك حقّ، ولكلّ حقّ حقيقة.

وأما الستر الذي في ذلك للعاميّ (فهو) أن يقال له في قوله «لوجدتني عنده»: إنّ حال المريض أبداً الافتقار والاضطرار إلى من بيده الشفاء، وليس إلّا الله. فالغالب عليه ذكر الله مع الآتات، في دفع ما نزل به، بخلاف الأصحاء. وهو -سبحانه- قد قال: «أنا جليس من ذكرني». وهذا وجه صحيح، ويقنع العاميّ به. ويبقى العالم بما يعلمه من ذلك على علمه. فهذا هو ستر الميل الإلهي عن نظر العاميّ.

* * *

فَضْلٌ بَلْ وَضَلْ

في ستر العورة في الصلاة

اختلف العلماء؛ هل هي شرط في صحّة الصلاة أم لا؟ فمن قائل: إنّ ستر العورة من سنن الصلاة. ومن قائل: إنّها من^(١) فروض الصلاة.

وأما اعتبار ذلك في النفس:

قد أعلمناك ما مفهوم العورة آنفاً. وفي هذه المسألة لمّا ثبت أنّ المصلّي يناجي ربّه، وأنّ الصلاة قد قسمها الله بنصفين بينه وبين عبده «فمن غلب أنّ الحقّ هو المصلّي بأفعال عبده، أعني الأفعال الظاهرة من العبد في الصلاة، كما ثبت «أنّ الله قال على لسان عبده في الصلاة: سمع الله لمن حمده عند الرفع من الركوع» والعبد هو القائل بلا شكّ، وقال: ﴿فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ﴾^(٢) والرسول ﷺ هو التالي بلا شكّ. قال: إنّ ستر العورة من فروض الصلاة. أي مثل هذا لا يظهر في العامّة. يريد معناه، وسرّه الذي يعرفه العالم. بل يؤمن به العاميّ كما جاء

(١) ص ٤٩

(٢) [التوبة: ٦]

﴿وَمَا يَعْزِلُهَا إِلَّا الْعِلْمُونَ﴾^(١).

ومن رأى أن لا مرتبة في هذه المسألة بين العالم والعامي، وأنه ما فيها إلا ما ورد النص به، ولو أدّى عند السامع إلى ما آذاه، إذا لم يخرج عن مقتضى اللسان في ذلك، وإن تفاضلت درجاتهم. كان ستر العورة عنده من سنن الصلاة، لا من فروضها ﴿وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ﴾^(٢).

* * *

فَصْلٌ^(٣) بَلْ وَضَل

في حدّ العورة

فمن قائل: إنّ العورة في الرجال هي السوءتان^(٤). ومن قائل: هي من الرجال من السرّة إلى الركبة. وهي عندنا السوءتان فقط.

الاعتبار في ذلك في النفس:

ما يُدَمّ ويكره ويُحَبُّ من الإنسان هو العورة على الحقيقة. والسوءتان محلّ لما ذكرناه. فهو بمنزلة الحرام. وما عدا السوءتين مما يجاورهما من السرّة علواً، ومن الركبة سفلاً هو بمنزلة الشبهات، فينبغي أن تُتَقَى «فإنّ الرّاع حول الحمى يوشك أن يقع فيه».

* * *

فَصْلٌ بَلْ وَضَل

في حدّ العورة من المرأة

فمن قائل: إنّها كلّها عورة، ما خلا الوجه والكفين. ومن قائل بذلك، وزاد أنّ قدميها ليستا بعورة. ومن قائل: إنّها كلّها عورة. وأمّا مذهبنا: فليست العورة في المرأة أيضاً، إلاّ السوءتين. كما

(١) [العنكبوت: ٤٣]

(٢) [الأحزاب: ٤]

(٣) ص ٤٩ ب

(٤) ق: السوءتين

قال تعالى: ﴿وَلَطْفًا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ﴾^(١)، فسوّى بين آدم وحواء في ستر السوءتين، وهما العورتان. وإن أُمرت المرأة بالستر^(٢)، فهو مذهبنا، لكن لا من كونها عورة، وإنما ذلك حكم مشروع ورد بالستر. ولا يلزم أن يستر الشيء لكونه عورة.

اعتبار ذلك في النفس:

المرأة هي النفس، والخواطر النفسية كلها عورة. فمن استثنى الوجه والكفين والقدمين، فلائِنَّ الوجه محلُّ العلم. لأنَّ المسألة إذا لم تُعرف وجهها فما علَّمتها. وإذا استتر عنك وجهُ الشيء فما علَّمته. وأنت مأمور بالعلم بالشيء، فأنت مأمور بالكشف عن وجهه ما أنت مأمور بالعلم به. فلا يُستر الوجه من كونه عورة، فإنه ليس بعورة.

وأما اليدان، وهما الكفَّان، وهما محلُّ الجود والعطاء، وأنت مأمور بالسؤال؛ فلا بدّ للمعطي أن يمدَّ يده بما يعطي، فلا يستر كفه، فإنه المالك للنعمة التي تطلبها منه. فلا بدّ أن تتناولها إذا جاد عليك بها، والجود والكرم مأمور بهما شرعاً، وقد ورد أنَّ «اليد العليا خير من اليد السفلى» فعمَّ يدا^(٣) السائل والمعطي. فلا بدّ للمعطي أن يناول، وللسائل أن يتناول.

وأما القدمان فلا يجب سترهما، وأنها ليستا بعورة: لأنَّهما الحاملتان^(٤) للبدن كله، ومُنْقَلَاتِهِ من مكان إلى مكان. ومن كان حكمه التصريف، فيتعدَّر سِتْرُهُ واحتجابه. فلا بدّ أن يظهر ويبرز ضرورة، فيبعد أن يكون عورة تُستر.

* * *

فَضْلُ بَلِّ وَضَلِّ

في اللباس في الصلاة

اتَّفَقَ العلماء على أنَّه يجزي الرجل من اللباس في الصلاة الثوبُ الواحدُ.

(١) [الأعراف: ٢٢]

(٢) ص ٥٠

(٣) س، ه: يد

(٤) ص ٥٠ ب

اعتباره في النفس:

الموحد في الصلاة هو الذي لا يرى نفسه فيها، بل يرى أنّ الحقّ يقيمه ويقعده، وهو كالميت بين يدي الغاسل. فهذا معنى الثوب الواحد.

* * *

فَصْلٌ بَلْ وَضَلْ

في الرجل يصلي مكشوف الظهر والبطن

فذهب قوم إلى جواز صلاته، وذهب قوم إلى أنّه لا تجوز صلاته.

اعتبار النفس في ذلك:

الظاهر^(١) والباطن وهو عمل القلب في الصلاة، وعمل الجوارح. فالرجل المصلي إذا انكشف له ظاهر أمره في صلاته وباطنه، لم ير نفسه مصلياً، وإنما رأى نفسه يُصَلِّي بها. فهذا بمنزلة مَنْ قال بإبطال صلاته. فإنّ صاحب هذا الكشف على هذا النظر، بطلت إضافة الصلاة إليه، مع وقوع الصلاة منه. ومَنْ حصل له هذا الكشف وقال: لا يمكن أن يكون الأمر إلاّ هكذا. وبهذا القدر من الفعل يسمّى مصلياً، قال بجواز صلاته.

* * *

فَصْلٌ بَلْ وَضَلْ

فيما يجزي المرأة من اللباس في الصلاة

اتّفق الجمهور على الدرع والخمار. فإن صلت مكشوفة، فمن قائل: تعيد في الوقت وبعده. ومن قائل: تعيد في الوقت. وأمّا المرأة المملوكة، فمن قائل: إنّها تصلي مكشوفة الرأس والقدمين. ومن قائل بوجوب تغطية رأسها. ومن قائل باستحباب تغطية رأسها.

اعتبار النفس في ذلك:

(١) ص ٥١

لا^(١) فرق بين المملوكة والحرّة، فإنّ الكلّ ملك لله، فلا حرّيّة عن الله. فإذا أضيفت الحرّيّة إلى الخلق، فهو خروجهم عن رقّ الغير، لا عن رقّ الحقّ. أي ليس لمخلوق على قلوبهم سبيل، ولا حكم. فهذا معنى الحرّيّة في الطريق. وقد تقدّم الكلام في الثوب الواحد، وبقي الاعتبار في تغطية الرأس هنا.

واعلم أنّ المرأة لما كانت في الاعتبار، النفس. والرأس من الرئاسة. والنفس تحبّ الظهور في العالم برئاستها لحجابها عن رئاسة سيّدها عليها، وطلب شغوفها على أمثالها، ولهذا قيل: آخر ما يخرج من قلوب الصديقين حبّ الرئاسة. أمّرت النفس أن تغطّي رأسها، أي تستر رئاستها، فإنّها في الصلاة بين يدي ربّها. ولا شكّ أنّ الرئيس بين يدي الملك، في محلّ الافتقار، فإذا خرج إلى من هو دونه، أظهر رئاسته عليه. فلهذا أمّرت النفس المملوكة، أن تغطّي رأسها في الصلاة.

فَضْلُ بَلِّ وَضَلِّ

في لباس المحرّم في الصلاة

فمن قائل بجواز صلاته، وهو مذهبنا، وإن كنت أكره له ذلك. ومن^(٢) قائل: لا تجوز. ومن قائل باستحباب الإعادة في الوقت. وهو عندنا عاصٍ بلباس ما لا يحلّ له، وإن جازت صلاته، فإنّه عندنا من الذين خلطوا عملاً صالحاً وآخر سيئاً.

اعتبار النفس في ذلك:

ما في كلّ موطنٍ يُرزق الإنسان العصمة في أحواله، والتوفيق في جميع أموره، فهو فيما يوفّق فيه مُوفّقٌ، وفيما يُخْذَل فيه مخذولٌ في الوقت الواحد. كالذاكر لله بقلبه ولسانه، وهو يضرب بيده في تلك الحالة من يَأْثَم بضربه، ومن حُرْم عليه صَرْبُهُ. فلا يقدر ذلك في ذكره، كما لا يرفع ذلك الذِّكْرُ إثمَهُ، أو حُكْم أنّه أتى حراماً؛ فإنّ الذِّكْرَ لا يحلّله. ولهذا عندنا تصحّ الصلاة في الدار المغصوبة.

(١) ص ٥١ ب

(٢) ص ٥٢

فهو مأثوم من وجه، مأجور من وجه.

* * *

فَصْلٌ بَلْ وَضَلْ

في الطهارة من النجاسة في الصلاة

فمن قائل: إنها من فروض الصلاة، وإنها لا تصحّ إلا بإزالتها. ومن^(١) قائل: إنها سنة، وقد مضى — الكلام فيها في الطهارة. ومن قائل: إنّ إزالة النجاسة فرضٌ على الإطلاق. ومن هذا مذهبه لا يلزم منه أن يقول: إنّ إزالتها شرط في صحّة الصلاة؛ يكون مصلّيًا صحيح الصلاة، وعاصيا من حمله النجاسة في الصلاة.

اعتبار ذلك في النفس:

النجاسة عند من يرى إزالتها فرضاً، تقتضي البعد عن الله، والصلاة تقتضي بالقرب للمناجاة. فمن غلب القرب على البعد، أزال حكمها. ومن غلب البعد على القرب، لم تصحّ عنده الصلاة. والأوّل أن يقال: إنّ العبد متنوع الأحوال، وإنه بكلّه لله، وإنه بما كان منه لله، لله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾^(٢). فصلاته مقبولة، سواء صلى بالنجاسة أو لم يصل. والأوّل إزالتها بلا خلاف، قلّ ذلك أو كثر. ومنزلها أنّ الإنسان لا يحضر — مع الله في كلّ حال، لما جُبل عليه من الغفلة والضيق، فاعلم ذلك، وبالله التوفيق.

* * *

فَصْلٌ بَلْ وَضَلْ

في^(٣) المواضع التي يُصَلّي فيها

فمن الناس من ذهب إلى إجازة الصلاة في كلّ موضع لا تكون فيه نجاسة، ومنهم من استثنى من ذلك سبعة مواضع: المزبلة، والمجزرة، والمقبرة، وقارعة الطريق، والحمام، ومعاطن

(١) ص ٥٢ ب

(٢) [النساء: ٤٠]

(٣) ص ٥٣

الإبل، وفوق ظهر الكعبة. ومنهم من استثنى من ذلك: المقبرة والحمام. ومنهم من استثنى المقبرة فقط، ومنهم من كره الصلاة في هذه المواضع المنهي عنها، وإن لم يُطْلَمَها.

اعتبار النفس في ذلك:

قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾^(١)، والمصلي يناجي ربه وقوله: ﴿الَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ دَائِمُونَ﴾^(٢) وقول عائشة رضي الله عنها- في رسول الله ﷺ على ما عَلِمْتُ من أحواله: «إِنَّهُ كَانَ ﷺ يذكر الله على كل أحيانه» وليس للأماكن أثر في حجاب القلب عن ربه، إلا لأصحاب الأحوال. وإنما الأثر في ذلك للغفلة، أو للجهل في العموم، أو للحال في أصحاب الأحوال.

وأما ذكر هذه الأماكن المنهي عنها، فإنها كلها تناقض الطهارة. وقد تقدّم الكلام في الطهارة من النجس واعتباره^(٣)، وما بقي من هذه السبعة، إلا الصلاة فوق ظهر البيت. وذلك أنك مأمور بالاستقبال إليه في الصلاة، وأنت في هذه الحالة لا فيه ولا مُسْتَقْبِلُهُ، فلم تصل الصلاة المشروعة. فإن شطر المسجد الحرام لا يواجهمك. ومن أجاز ذلك حمل في الاعتبار الوجهة على الذات، ولا شك أنك بذاتك شطر المسجد الحرام، فإنك على ظهره، والأرض كلها مسجد.

* * *

فَضْلٌ بَلْ وَضَلْ

في البيع والكنائس

اختلف الناس في البيع والكنائس، أعني في الصلاة فيها. فكرهها قوم، وأجازها قوم، وفرّق قوم بين أن تكون فيها صُورٌ أم لا تكون.

اعتبار النفس في ذلك:

هل يناجي الحق شخصان من مرتبة واحدة؟ ذلك عندنا لا يصح للتوسّع الإلهي، قال تعالى:

[١] الحديد: ٤

[٢] المعارج: ٢٣

[٣] ص ٥٣ ب

﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾^(١) تفسيراً وإشارة. فإن صلينا في مثل هذه الأماكن، فمن شرعنا لا من شرعهم، فافهم والله الملمهم.

* * *

فصل^(٢) بَلْ وَضَل

في الصلاة على الطنafs^(٣) وغير ذلك مما يتعد عليه

اتفق العلماء على الصلاة على الأرض، واختلفوا في الصلاة على الطنفس، وغير ذلك مما يتعد عليه على الأرض. فالجمهور على إباحة السجود على الحصى، وما يشبهه مما تنبت الأرض، والكرهية في السجود على غير ذلك.

الاعتبار في النفس في ذلك:

لَمَّا قَالَ الْحَقُّ تَعَالَى: «قَسَمْتُ الصَّلَاةَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي بِنِصْفَيْنِ» فَأَثْبَتَكَ فِي الصَّلَاةِ وَمَا نَفَاكَ. وَلَهُ الْوَصْفُ الْأَعْلَى الْأَنْزَه، وَلَكَ الْوَصْفُ الْأَنْزَلُ الْأَدْنَى. فَكُلَّ نَزُولٍ مِنْكَ إِلَى أَرْضٍ عِبُودِيَّتِكَ أَوْ لَوَازِمَهَا، فَإِنَّهُ قَادِحٌ فِيهَا أُمِرْتَ بِتَعَمُّيمِهِ، فَإِنَّهُ سَمَّاكَ عَبْدًا فِي الصَّلَاةِ، وَالْعِبُودَةُ هِيَ الذَّلَّةُ. وَقَالَ -تَعَالَى- فِي وَصْفِ الْأَرْضِ أَنَّهُ جَعَلَهَا لَنَا ذُلُولًا فَنَمُشِي فِي مَنَاكِبِهَا^(٤)، فَهِيَ تَحْتَ أَقْدَامِنَا. وَهَذَا غَايَةُ الذَّلَّةِ: مِنْ يَكُونُ يَطْوُهُ الذَّلِيلُ.

وَلَمَّا كَانَتْ بِهَذِهِ الْمَنْزِلَةِ مِنَ الذَّلَّةِ، أُمِرْنَا أَنْ نَضَعَ عَلَيْهَا أَشْرَفَ مَا عِنْدَنَا فِي^(٥) ظَاهِرِنَا -وَهُوَ الْوَجْهَ- وَأَنْ نَمُرَّغَهُ فِي التَّرَابِ. فَعَلَّ (سَبْحَانَهُ) ذَلِكَ جَبْرًا لَانْكَسَارِ الْأَرْضِ بِوِطْءِ الذَّلِيلِ عَلَيْهَا، الَّذِي هُوَ الْعَبْدُ. فَاجْتَمَعَ بِالسَّجُودِ وَجْهُ الْعَبْدِ، وَوَجْهُ الْأَرْضِ. فَانْجَبَرَ كَسْرُهَا. فَ«إِنَّ اللَّهَ عِنْدَ الْمُنْكَسَرَةِ قُلُوبُهُمْ». فَكَانَ الْعَبْدُ فِي ذَلِكَ الْمَقَامِ بِتِلْكَ الْحَالَةِ، أَقْرَبَ إِلَى اللَّهِ -سَبْحَانَهُ- مِنْ سَائِرِ أَحْوَالِ الصَّلَاةِ،

(١) [المائدة: ٤٨]

(٢) ص ٥٤

(٣) الطَّنْفُسَةُ وَالطَّنْفُسَةُ، بضم الفاء؛ الأخيرة عن كراع: التَّمْرُقَةُ فوق الرجل، وجمعها طَنَافُسُ؛ وقيل: هي البساط الذي له حَمَلٌ رقيق. [لسان العرب]

(٤) يشير إلى الآية الكريمة: "هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذُلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا" [الملك: ١٥]

(٥) ص ٥٤ ب

لأنه سعى في حق الغير لا في حق نفسه: وهو جبر انكسار الأرض من ذلتها، تحت وطء الذليل لها.

فتنبه لما أشرث إليك، فإنّ الشرع ما ترك شيئاً إلّا وقد أشار إليه إيماء: علّمه من علّمه، وجمل من جملة. ولهذا لم يعلم أسرار هذه الأمور إلّا أهل الكشف والوجود، فإنّ جميع العالم يخاطبونهم ويُعرفونهم بحقائقهم.

ولقد أخبرني أبو العباس الحريري بمصر سنة ثلاث وستمائة عن أبي عبد الله القرباقي، أنّه كان يمشي معه في سويقة وردان. وكان قد اشترى قصريّة صغيرة لابن صغير كان عنده ليبول فيها، فضمّمهم منزل والقصريّة عنده جديدة، ومعهم رجال صالحون. فأرادوا أكل شيء، فطلبوا إداما يأتدّمون به. فاتّفق رأيهم على أن يشتروا "قطارة السكر". فقالوا هذه القصريّة ما مَسّها قَدَر، وهي جديدة على حالها. فملّوها قطارة، وقعدوا يأكّلون^(١) إلى أن فرغوا، وانصرف الناس ومشى صاحب القصريّة بها مع أبي العباس.

قال أبو العباس: فوالله لقد سمعت بأذني هذه، وسمع معي الشيخ أبو عبد الله القرباقي القصريّة، وهي تقول: "بعد أن أكل في أولياء الله، أكون وعاء للقدر؟! والله لا كان ذلك" وانتفضت من يده، وسقطت على الأرض، فتكسّرت. قال أبو العباس فأخذنا من كلامها حال.

فلما قال لي ذلك، قلت له: إنكم غبتم عن وجه موعظة القصريّة إيّاكم، ليس الأمر كما زعمتم. وكم من قصريّة أكل فيها من هو خير منكم، وبعد ذلك استعملت في القدر. وإنما قالت لكم: يا إخواني؛ لا ينبغي لكم بعد أن جعل الله قلوبكم أوعية لمعرفة وتجليه، (أن) تجعلوها وعاء للأغيار، وما نهاكم الله أن تكون قلوبكم وعاء له، ثمّ تكسّرت. أي هكذا فكونوا مع الله. فقال لي: ما جعلنا بالنا لما نبّهتنا عليه^(٢).

(١) ص ٥٥

(٢) في الهامش بقلم الشيخ الأكبر: "بلغ قراءة لظهير الدين محمود عليّ. وكتب محمد بن العربي".

فَصْلٌ بَلْ وَضَلْ

في اشتغال الصلاة على أقوال وأفعال

أمّا الشروط المشترطة في الصلاة، فمنها أقوال ومنها أفعال^(١). أمّا الأفعال؛ فجميع الأفعال المباحة التي ليست أفعال الصلاة، إلّا قتل الحيّة والعقرب في الصلاة، فإنّهم اختلفوا في ذلك، واتّفقوا على أنّ الفعل الخفيف لا يبطل الصلاة.

الاعتبار في النفس في ذلك:

"عقربُ الهوى" و"حيّةُ الشهوة" تخطر للمناجي ربّه، فهل يقتلها؟ أو يصرفها في مصرفها الذي عينُ لها الشارع. لَمّا علم العارف أنّ قتلها محال، فيهوى ما عند الله بهواه، ويشتهي دوام مناجاته بشهوته. فيرى بأنّ لا يقتلها من هذا مذهبه. ويرى قتلها من يرى أنّها قد حالا بينه وبين مناجاته ربّه.

وأمّا الأقوال؛ فإنّها أيضا التي ليست من أقوال الصلاة. فلم تختلف العلماء في أنّها تفسد الصلاة عمدا. إلّا أنّ العلماء اختلفوا من ذلك في موضعين: الموضع الواحد، إذا تكلم ساهيا. والموضع الآخر: إذا تكلم عمدا لإصلاح الصلاة. ومن قائل -وهو قول شاذّ-: إنّ من تكلم في الصلاة عمدا لإحياء نفس، أو أمر كبير، أنّه يبني على ما مضى -من صلاته ولا يفسدها ذلك، وهو مذهب الأوزاعي-. ومن قائل: إنّ الكلام عمدا لإصلاح الصلاة لا يفسدها. ومن قائل: إنّ^(٢) الكلام يفسدها، كيف كان، إلّا مع النسيان. ومن قائل: إنّ الكلام يفسدها، مع النسيان ومع غير النسيان.

الاعتبار:

المصلّي يناجي ربّه، فإذا ناجى غيره من أجله؛ ما زال من مناجاة ربّه. وإذا ناجى غيره، لا من أجل ربّه، فقد خرج عن صلاته. والنسيان في مناجاة الحقّ غير معتبر، إلّا من غلب من أصحابنا

(١) ص ٥٥ ب

(٢) ص ٥٦

على المناجي مشاهدة الحجاب، فإن الله لا يناجي عبده إلا من وراء حجاب، كما قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَآئِ حِجَابٍ﴾^(١).

وأقرب الحجب الصورة التي يقع فيها التجلي، هذا أقرب الحجب. فإنه ما هو الصورة ولا غيرها. فمن شغلته الصورة عن نسبة ما هو الصورة، أو شغله ما هو الصورة عن نسبة هو الصورة: فهو الناسي في الحالتين. فيكون حكمه في الاعتبار كحكمه في الظاهر، من الخلاف الواقع بين العلماء فافهم.

* * *

فَصْلٌ بَلْ وَضَل في النية في الصلاة

فمن^(٢) قائل: إنها شرط في صحة الصلاة، بل قد اتفق العلماء عليها، إلا من شذَّ.

اعتبار النفس في ذلك:

قد يقصد العبد مناجاة ربه، وقد يأتيه الأمر بغتة. موسى مشى ليقبس ناراً، فكلمه ربه، ولم يكن له قصد في ذلك. والأصل في العبادات كلها أنها من الله ابتداءً، لا مقصودة للمكلفين، إلا ما شذَّ من ذلك، كآية الحجاب وغيرها في حق عمر بن الخطاب.

وإنما يُمنَع القصد في الباطن المعتبر، لأن الحقيقة تعطي أن ما تم شيء خارج عن الحق، أو تخلَّى الحق عنه، حتى يقصده في أمر يكون فيه. بل هو في نسبة الكل إليه، نسبة واحدة. فإلى أين أقصد وهو معي حيث كنت، وعلى أي حال كنت؟ فما بقي القصد جهة القربة إلى الله. وإنما متعلق القصد حال مخصوص مع الله، قصده عن حال مخصوص مع الله، خرجت منه به إليه. والأحوال مختلفة؛ فمن راعى اختلاف الأحوال، قال بوجوب النية -وعلى هذا النحو تنوعت

(١) [الشورى: ٥١]

(٢) ص ٥٦ ب

الشرائع وجاءت-. ومن راعى الحضور، ولم ينظر إلى الأحوال، كان صاحب حال. فلم يُعرَف النية، فإنه في العين. قال تعالى- في حق من هذا حاله^(١) -من باب الإشارة لا التفسير:- ﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ﴾^(٢) ومثله: ﴿إِنِّي مَعَكُمْ أَسْمَعُ وَأَرَى﴾^(٣).

انتهى الجزء السابع والثلاثون، يتلوه في الجزء الثامن والثلاثين.^(٤)

(١) ص ٥٧

(٢) [التكوير: ٢٦]

(٣) [طه: ٤٦]

(٤) بعد النص: "سمع من أول الكتاب إلى ههنا على مصنفه الإمام العلامة محيي الدين أبي عبد الله محمد بن علي بن العربي بقراءة الإمام أبي الحسن علي بن المظفر النشبي: ابنا المصنف أبو المعالي محمد وأبو سعد محمد، وإساعيل بن سودكين النوري، وأبو بكر بن سليمان الحموي، وابناه عبد الواحد، وأحمد، ومحمد بن عبد الواحد المذكور، وعبد العزيز بن عبد القوي بن الجباب، والحسين بن إبراهيم الأربلي، ونصر الله بن أبي العز بن الصفار، ويوسف بن عبد اللطيف البغدادي، وموسى بن زيد بن جابر، وعلي بن عز العرب بن قرشله، ويعقوب بن معاذ الوري، ومحمد بن يرقش المعطلي، وعمران بن محمد بن عمران، ومحمد بن علي بن محمد المطرز، وبركة بن حسن بن مالك، وعلي بن محمود بن أبي الرجاء، ومظفر بن محمود بن أبي القاسم، وأحمد بن محمد بن أبي الفرج التكريتي -الحنفيون-، وأبو بكر بن محمد بن أبي بكر البلخي، وأحمد بن عبد الرحيم بن بيان الدمشقي، وإبراهيم بن محمد، وعلي بن أحمد بن علي -القرطبيان-، وعبد الله بن محمد بن أحمد الأندلسي، وعبد الرحمن بن إبراهيم بن أبي الفهم الدمشقي، وأبو القاسم بن أبي الفتح الحريري، وعبد الكريم بن أبي الحسن الحمصي، ومحمد بن علي بن الحسين الخلاطي، ويحيى بن إساعيل الملقط، وعيسى بن إسحق الهذلي، وحسين بن محمد الموصلي، وأبو بكر بن يونس بن الخلال، وابنه إبراهيم، وعلي بن أبي الغنائم بن الغسال، ومحمد بن نصر الله بن هلال، وأحمد بن أبي الهيجاء الدمشقي، وكتب السباع إبراهيم بن عمر بن عبد العزيز القرشي، ويونس بن عثمان الدمشقي، وذلك في سلخ شهر ربيع الآخر سنة ثلاث وثلاثين وستائة بمزل المصنف بدمشق، والحمد لله وصلاته على محمد وآله. وسمع الجزء الأخير عبد المنعم بن مظفر بن أبي الحسن المصري، وحسبنا الله ونعم الوكيل".

الجزء الثامن والثلاثون^(١)

بسم الله الرحمن الرحيم^(٢)

فَصْلٌ بَلْ وَضَل

في نيّة الإمام والمأموم

اختلف علماء الشريعة في نيّة الإمام والمأموم: هل من شرط نيّة المأموم أن توافق نيّة الإمام في الصلاة، أعني في تعيين الصلاة وفي الوجوب؟ فمن قائل: إنّه يجب. ومن قائل: إنّه لا يجب. ولكلّ قائل حجّة ليس هذا موضعها.

اعتبار النفس في ذلك:

الصحيح أنّه لا يجب، لأنّه أمر غيبيّ. ولا يكون الائتمام إلّا بما يتعلّق به الحسّ، من سماع أو مشاهدة. ولهذا فصل الشارع ما أجمله في الائتمام، فذكر الأفعال المدركة بالحسّ -بأيّ حسّ أدركها- وما ذكر النيّة، فإنّها من عمل القلب، فإنّه تكليف ما لا يوصل إلى معرفته.

من علم أنّ الاتّساع الإلهيّ يحيل أن يكرّر الحقّ التجليّ لشخص، أو يتجلّى لشخصين في صورة واحدة، علم أنّ نيّة المأموم لا ترتبط بنيّة^(٣) الإمام، إلّا في الصلاة من كونها ذات أفعال. ولكلّ امرئ ما نواه. فإنّ القصد بالتجليّ الامتنان من المتجليّ على المتجلّى له، والقصد من المتجلّى له العلم والالتذاذ بذلك التجليّ.

فَصْلٌ بَلْ وَضَل

في حكم الأحوال في الصلاة

اعلم أنّ الصلاة تشتمل على أقوال وأفعال، ويكون حكمها بحسب الأحوال. فإنّ جميع العبادات تنبني على الأحوال، وهي المعتمدة للشارع. فيكون الحكم يتوجّه على المكلف من جهة

(١) العنوان ص ٥٧ ب

(٢) البسملة ص ٥٨

(٣) ص ٥٨ ب

الحال التي يكون عليها، والأسماء تابعة للأحوال. ولهذا يراعيها الشارع في الحكم على المكلف.

قيل لمالك بن أنس: ما تقول في خنزير البحر؟ فأفتى بتحريمه. فقيل له: أليس هو من سمك البحر؟ فقال ﷺ أتم سميتموه خنزيرا. ما زادهم على ذلك.

كذلك الخمر المحرم شربها، إذا تخللت زال عنها اسم الخمر، لزوال الحال الذي أوجب له اسم الخمر. فسمي خلا، لحال آخر طرأ عليه، والجوهر عين الجوهر. فانتقل الحكم من التحريم إلى الحل، والظاهر والباطن في هذا على السواء في^(١) الحكم. فإن الاعتبار إنما هو من الشرع لمن عقل عنه.

* * *

فَصْلٌ بَلْ وَضَل في التكبير في الصلاة

اختلف علماء الشريعة في التكبير في الصلاة على ثلاثة مذاهب، فمن ذهب إلى أنه كله واجب في الصلاة. ومن ذهب إلى أنه ليس بواجب، نقيض الأول. ومن ذهب إلى أنه ليس بواجب، إلا تكبيرة الإحرام فقط.

اعتبار النفس في ذلك:

تكبير الله واجب على كل حال ولكن من شرطه مشاهدة الإنسان نفسه. فإن لم يشاهد إلا الله، ولم ير لغير الله عينا، فلا يجب التكبير. لأنه ما شئ على من؟ فإن الله لا يجب عليه شيء. وإن التكبير لا يعقل إلا بوجود الأغيار، أو تقدير وجود الأغيار.

ثم إن القائلين لا مشهود لهم إلا الله؛ شاهدا ومشهودا وشهادة. وأعم من هذه الحالة، في الفناء، ما يكون. فإن شاهده من حيث أسمائه الإلهية الحسنى، أوجب التكبير^(٢) من حيث نسيها. أي من نسب بعضها لبعض: فإن الاسم "الحي" له مهيمنة على جميع الأسماء، والاسم

(١) ص ٥٩
(٢) ص ٥٩ ب

"العالم" أعمّ في التعلّق من الاسم "المريد" و"القادر". فالتكبير لا بدّ منه، فإنّ حقائق الأسماء تطلّبه لتفاضلها.

وإن نظر في الأسماء الإلهيّة من حيث ما تجتمع فيه -وهو المسمّى بها- فإنّها موضوعة من المتكلم للدلالة على عين المسمّى، وإن كان لها حقائق في نفوسها مما يكون متعلّقه التنزيه أو الأغيار، لم ير التكبير.

ومن فَرَّق بين الصلاة وغيرها من العبادات، رأى وجوب تكبيرة الإحرام فقط. يبتّيه بها نفسه أنّها ممنوعة، محجورٌ عليها التصرّف، فيما يخرجها عن هذه العبادة المختصّة، المسنّاة صلاة. وقد انحصرت المذاهب في الاعتبار، والحمد لله.

* * *

فَصْلٌ بَلْ وَضَل في لفظ التكبير في الصلاة

اختلف علماء الشريعة في صفة لفظ التكبير في الصلاة. فمن قائل: لا يجزي إلّا لفظة "الله أكبر". ومن قائل: يجزي بغير الصيغة، ولكن لا بدّ فيه من حروف التكبير: وهي الكاف والباء والراء. ومن^(١) قائل: يجوز التكبير على المعنى؛ كالأجلّ والأعظم.

ومذهبنا في ذلك أنّ اتباع السنّة أولى، فإنّ رسول الله ﷺ يقول: «صلّوا كما رأيتموني أصلي» وما نقل إلينا قطّ إلّا هذا اللفظ "الله أكبر" تواتر ذلك عندنا.

الاعتبار في ذلك:

ما عيّن الشرع لفظاً في عبادة نطقية دون غيره من الألفاظ، مما في معناه، إلّا وقد أراد ما يمتاز به ذلك اللفظ من طريق المعنى عند العلماء بالله، عمّا يقع فيه الاشتراك. فالأولى بنا مراعاة

(١) ص ٦٠

الاقتداء، ومراعاة المعنى الذي يقع به الامتياز، عَلِمْنَا ذلك المعنى أو جَهِلْنَاهُ. فَإِنْ عَلِمْنَاهُ فوجب أن لا نعدل عنه، وإن لم نعلمه فنأتي به على علم الذي شرعه فيه، ولا نتحكم بسياق لفظ آخر.

والله قد أمر نبيه ﷺ بطلب الزيادة، فقال له: ﴿قُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾^(١) والعالم إذا كان حكيمًا لا يعدل إلى أمر دون غيره مما يقارب معناه إلا لخصوص وصف. فنعتبر ذلك ولا نعدل عنه، فعلاً كان أو قولاً. فإنه لا بد لمن يعدل عنه أن يُجَرِّم فائدة ذلك الاختصاص، ويتَّصف بالمخالفة بلا شك.

* * *

فصل^(٢) بَلْ وَضَل

في التوجيه في الصلاة

فمن قائل بوجوبه، ومن قائل بعدم وجوبه. وصورته أن يقول بعد التكبير: ﴿وَحَّثْتُ وَجْهِي لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ حَنِيفًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾^(٣) ﴿إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ. لَا شَرِيكَ لَهُُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ﴾^(٤) الحديث. ومن قائل: له أن يسبح وإن لم يقل هذا اللفظ بعينه. ومن قائل: يجمع بينهما بين التسبيح والتوجيه.

وأما الذي أذهب إليه فهو التوجيه في صلاة الليل في التهجد لا في الفرائض. وأما في الفرائض فينبغي أن يقول بين التكبير والقراءة في نفسه، لا يسمع غيره إذا كبر: "اللهم باعد بيني وبين خطاياي كما باعدت بين المشرق والمغرب، اللهم نقني من خطاياي كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس، اللهم اغسلني بالثلج والماء والبرد". هذا هو الذي اختاره، وبه وردت السنة. ومذهبنا الوقوف عندها، والعمل بها وإن لم نوجب ذلك، إذ لم يوجبه الله، ولكن الاتباع أولى.

[١] طه: ١١٤]

[٢] ص ٦٠ ب

[٣] الأنعام: ٧٩]

[٤] الأنعام: ١٦٢، ١٦٣]

الاعتبار^(١) في ذلك عند أهل الله:

التوجيه في حال، من حال، إلى حال: من الله، بالله، إلى الله، مع الله، في الله، لله، على الله.

من الله: ابتداء، بالله: إعانة وتأييد^(٢)، إلى الله: غاية وانتهاء، مع الله: صحبة ومراقبة، في الله: رغبة، لله: قربة من أجله، على الله: توكلًا واعتقادًا. ثم تعتبر ألفاظ ما ورد في التوجيه. وكذلك تعتبر ما ذكرناه من الدعاء، بين التكبير والقراءة.

والماء الحياة؛ فإنه جعل من الماء كل شيء حي، أي بما تحيي به قلبي بذكرك، وجوارحي بطاعتك، حتى لا تتصرف إلا فيها، فإنها شاهد مصدق يوم القيامة، لمن تشهد عليه أو له، كما ورد في القرآن العزيز من شهادة الجوارح.

واعْتَبِرَ الْبَرُّ مِنْ بَرِّ الْبَقِيَّةِ، كبرد الأنامل، الوارد في الخبر الصحيح. فصل به من العلم على يقين، فيبرد به ما يجده العبد المصطفى، من حرارة الشوق إلى المراتب العلى، عند المسبح الأعلى، من العلم بالله. والثلج من ثلج القلب، الذي هو سروره، بما أكرمه الله به من تجليته وشهوده.

* * *

فَصْلٌ بَلْ وَضَلْ

في سكتات المصلي في الصلاة

وهي^(٣) بعد ما يكبر تكبيرة الإحرام، وقبل الشروع في القراءة، هذه هي السكتة الأولى. وأمّا السكتة الثانية، فعند الفراغ من قراءة الفاتحة. وأمّا السكتة الثالثة فبعد الفراغ من القراءة، وقبل الركوع. سوى السكتات التي هي الوقوف على كل آية ليتراءى إليه نفسه، أو ليتدبر فيما قرأ. وهذه

(١) ص ٦١

(٢) ق: وتأيد

(٣) ص ٦١ ب

السكتة الثالثة إنما هي لمن يقرأ قرآنا سوى الفاتحة بعد الفاتحة، فإن اكتفى بالفاتحة فما هما إلا سكتتان فاعلم ذلك.

اعتبار أهل الله في ذلك:

من الناس من أنكر سكتات الإمام، ومنهم من استحَبَّها. ولا شك أن السكتات هي السُنَّة. فأما اعتبارها: فالله يقول: «قسمتُ الصلاة بيني وبين عبدي بنصفين» وقال ﷺ: «اعبد الله كأنك تراه» فالمصلي يتأهب لمناجاة ربه، ويجعله نصب عينيه في قبلته. وكذلك هو الأمر في نفسه، لكن من غير تحديد ولا تشبيه. بل كما يليق بجلاله. فإن المصلي يواجه ربه في قبلته، كذا ورد عن الصادق ﷺ.

والمناجاة مفاعلة، والمفاعلة فعل فاعلين، في بعض المواطن؛ هذا^(١) منها. فإذا قال العبد: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾^(٢) فالله عند هذا القول من العبد سميعٌ. فينبغي للعبد إذا فرغ من الآية، أن يلقي السمع وهو شهيد؛ فيسكت حتى يرى ما يقول له الحق ﷻ في ذلك، أدبا مع الحق، لا ينبغي له أن يداخله في الكلام. فإن ذلك من الأدب في المحاورات. والحق أحق أن يتأدب معه. «فيقول الله: حمدي عبدي» فمن عبید الله من يسمع ذلك القول بسمعه، فإن لم تسمعه بسمعك فاسمعه إيمانا به، فإنه أخبر بذلك. وهكذا يقول لك في كل آية بحسب ما تقتضيه تلك الآية.

فمن الأدب الإصغاء لما يقوله القائل لك من ناجيته. فإذا داخلته في كلامه، أي في حال ما يكلمك. فقد أسأت الأدب. هذا عام في كل متكلم مع من يكلمه. فالأمر بين سامع ومتكلم لتحصيل الفائدة. واعلم أنه من لا أدب له لا تتخذهُ الملوك جليسا، ولا سميرا ولا أنيسا.

(١) ص ٦٢
(٢) [الفاتحة: ٢]

فَصْلٌ بَلْ وَضَلْ

في البسملة في افتتاح القراءة في الصلاة

اختلف علماء الشريعة في قراءة ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾^(١) في^(٢) افتتاح القراءة في الصلاة. فمن قائل بالمنع سرًّا وجهراً، لا في أم القرآن ولا في غيرها من السور، وذلك في المكتوبة، وأجازها في النافلة. ومن قائل: تقرأ مع أم القرآن في كل ركعة سرًّا. ومن قائل: يقرأ بها ولا بد في الجهر جهراً وفي السر سرًّا.

والذي أقول به: إنَّ التعوذ بالله من الشيطان الرجيم، عند افتتاح قراءة القرآن في صلاة وفي غيرها، فرض، للأمر الإلهي الوارد في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾^(٣). وقراءة البسملة في القراءة في الصلاة، فرضا كانت الصلاة أو نفلاً، في الفاتحة والسورة، أولى من تركها. فإنَّ الفرض على المصلي أن يقرأ ما تيسر من القرآن، وقد عيّن الله الذي أراد من القرآن في الصلاة، وهو الذي تيسر. فقد عرّف بعد ما نكّر، وذلك هو الفاتحة. فإن تيسر له قراءة البسملة قرأها، وإن لم تيسر قراءتها في الفاتحة وغيرها فلا حرج.

وأما الفاتحة فلا بد منها في الصلاة، وإن لم يقرأ الفاتحة فما هي الصلاة التي قسمها الحق بينه وبين عبده. والبسملة عندنا آية من القرآن، حيثما وردت من القرآن. وهي آية، إلا في سورة النمل في كتاب سليمان، فإنّها جزء من آية ما هي آية كاملة، والله أعلم.

الاعتبار^(٤) عند أهل الله في ذلك:

﴿فَكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾^(٥) ﴿وَلَا تَكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾^(٦) والقرآن كلام الله. وقد ورد: «إذا استطعم الإمام من خَلْفَهُ فليطعمه» فسمّاه طعاماً، فناسب الأكل.

(١) [الفاتحة: ١]

(٢) ص ٦٢ ب

(٣) [النحل: ٩٨]

(٤) ص ٦٣

(٥) [الأنعام: ١١٨]

(٦) [الأنعام: ١٢١]

فلهذا أتينا بآيات الأكل في الاعتبار. ومن قرأ القرآن معتقدا أنه كلام الله، فقد سَمِيَ الله متكلياً. وإن كان هذا الاسم ما ورد، فافهم فهمنا الله وإياك مواقع خطابه.

* * *

فَصْلٌ بَلْ وَضَلْ

القراءة في الصلاة، وما يُقرأ به من القرآن فيها

من الناس مَنْ أوجب القراءة في الصلاة وعليه الأكثر، ومن الناس من لم ير وجوب القراءة، ومن الناس من أوجبها في بعض الصلاة ولم يوجبها في بعض. والذي أذهب إليه وجوب قراءة فاتحة الكتاب في الصلاة، وإن تركها لم تُجزِ صلاته.

ثم اختلفوا أيضاً فيما يقرأ به من القرآن في الصلاة. فمنهم مَنْ أوجب قراءة أم القرآن في الصلاة إن حفظها، وبه أقول. وما^(١) عداها من القرآن ما فيه توقيت. ومن هؤلاء من أوجبها في كلّ ركعة. ومنهم من أوجبها في أكثر الصلاة. ومنهم مَنْ أوجبها في نصف الصلاة، ومنهم من أوجبها في ركعة من الصلاة، ومنهم من أوجب قراءة القرآن، أي آية اتَّفَقَتْ. ومن هؤلاء مَنْ حَدَّ ثلاث آيات من قصار الآي، وآية واحدة من طوال الآي، كآية الدِّين. وهذا في الركعتين الأوليين. وأمّا في الركعتين الأخريين فاستحبّ قوم التسييح دون القراءة. واتَّفَقَ الجمهور - وهم الأكثرون - على استحباب القراءة في الصلاة كلّها، وبه أقول^(٢).

اعتبار أهل الله في ذلك:

المصلّي يناجي ربّه. والمناجاة كلام. والقرآن كلام الله. والعبد قاصر أن يعرف من نفسه ما ينبغي أن يكلم به ربّه في وقت مناجاته، التي دعاه إليها في صلاته. فعلمه ربّه كيف يناجيه، وبماذا يناجيه، لمّا قال: «قسمت الصلاة بيني وبين عبدي بنصفين» ثم قال: «يقول العبد: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ

(١) ص ٦٣ ب

(٢) "وبه أقول" مضافة بخط آخر، وعليه إشارة التصويب

رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١﴾» فهذا إخبار من الحق يتضمن تعليم العبد ما ينجيه به. «فيقول الله: حمدي عبدي» الحديث. فما ذكر في حق المصلي^(٢)، إذا ناجاه، أن ينجيه بغير كلامه.

ثم إنه تعالى- عيّن له من كلامه أمّ القرآن، إذ كان لا ينبغي أن يناجى إلا بكلامه، وبالجامع من كلامه. والأم هي الجامعة وهي أمّ القرآن. وبعد أن علّمنا كيف نناجيه -سبحانه- وبماذا نناجيه، فالعالم العاقل، الأديب مع الله، إذا دخل في الصلاة أن لا ينجيه إلا بقراءة أمّ القرآن. فكان هذا الحديث الصحيح عن رسول الله ﷺ الذي رواه عن ربّه تعالى، مفسّرا لما تيسّر من القرآن. وإذا ورد أمر مجمل من الشارع، ثم ذكر الشارع وجهها خاصا، مما يكون تفسيرا لذلك المجمل، كان الواجب عند الأدباء من العلماء أن لا يتعدّوا في تفسير ذلك المجمل ما فسّره به قائله، وهو الله تعالى، وأن يقفوا عنده.

وشرع المناجاة بالكلام الإلهي، في حال القيام في الصلاة خاصّة، دون غيره من الأحوال، لوجود صفة القيوميّة. من كون العبد قائما في الصلاة، والله قائم على كلّ نفس بما كسبت. وهنا علم كبير في قيام العبد بكلام الربّ، وما له حديث إلا مع ربّه، بكلام ربّه، مادام قائما. فلمن يترجم؟ وعمّن يترجم؟ ومن هو المترجم؟ وما تكسب النفس التي هو قائم عليها؟ ومن^(٣) هو العبد حتى يقول السيّد ﷺ: يقول العبد كذا، فيقول الله كذا، لولا العناية الإلهيّة والتفضّل الربّانيّ؟

فإن قيل: قد فهمنا ما أشرت به من صفة القيام، والرفع من الركوع قيام، ولا قراءة فيه؛ (قلنا): فأما الرفع من الركوع إنما شرع للفصل بينه وبين السجود، فلا يسجد إلا من قيام. فلو سجد من ركوع، لكان خضوعا من خضوع. ولا يصحّ خضوع من خضوع، لأنّه عين الخروج عما يوصف بالدخول فيه. فإنّ التواضع لا يكون إلا من رفعة. فإنّ المهين النفس إذا ظهر منه التواضع فيما يرى فليس بتواضع، وإنما ذلك مهانة نفس. فيكون لا خضوع، مثل عدم العدم، هو عين الوجود.

(١) [الفاحة: ٢]

(٢) ص ٦٤

(٣) ص ٦٤ ب

فلهذا فُصل بين السجدين برفع، ليفصل بين السجدين حتى تميّز كلّ واحدة منهما بالفاصل الذي فصل بينهما، فيُعلم أنّ ثمّ أمراً آخر وإن اشتركنا في الصورة، مثل قوله: ﴿وَأَتُوا بِهِ مُتَشَابِهًا﴾^(١). كما لا نشكّ في حقيقة كلمة "لا إله إلا الله" من حيث ما هي "لا إله إلا الله" وقد ظهرت بالصورة في ستة وثلاثين موضعاً من القرآن. ويعلم صاحب الذوق أنّ حكمها يختلف في الطعم باختلاف الموضع الذي ظهرت فيه. فإن كنت تفهم -كتشابه ركعات الصلاة في الصورة، ولكلّ ركعة طعم ومذاق ما هو للأخرى، كانت ما كانت. ولا شكّ (إنّه) إذا فُصل بين المثليين بالنقيض تميّزاً.

ومن^(٢) الآداب مع الملوك، إذا حيّوا؛ حيّوا بالانحناء -وهو الركوع- أو بوضع الوجه على الأرض -وهو السجود- تعظيماً لهم. وإذا نُؤجّوا وأُثني عليهم، قام المُثني أو المُكلم لهم، بين أيديهم؛ لا يكلمهم جالساً، ولا في غير حال من أحوال القيام. هذا هو الأدب المعروف من هو دون الملك مع الملك. فكيف بمن هو عبد له، لا يقبل الحرّية.

وأما القرآن؛ فلما كان (بحسب) المعقول في اللسان، المعروف من إطلاق هذا اللفظ، (أنّه) الجامع، والصلاة حالة يجتمع العبد فيها على سيّده، كما هي حالة أيضاً جامعة بين الله وبين عبده، حيث قسمها الله بينه وبين^(٣) عبده، في الصلاة، -وقعت المناسبة بين القرآن وبين الصلاة: فلم ينبغ أن يقرأ فيها بغير القرآن-. ولما كان القيام يشبه الألف من الحروف الرقمية، وهو أصل الحروف اللفظية، وعنه ظهرت جميع الحروف بانقطاعه في مخارجها، من الصدر إلى الشفتين؛ فهو الجامع لأعيان الحروف، وأعيان الحروف مراتبُه ومنازله، في خروجه وسفّره من القلب، الذي هو عالم الغيب إلى الشهادة. (نقول: من أجل هذا الشبه بين القيام في الصلاة والألف في الحروف) كان القيام جامعاً لأنواع الهيئات وأصلاً^(٤) لها؛ من ركوع وسجود وجلوس، وإن كان الجلوس له من وجه، شبه بالقيام، لأنّه نصف قيام.

(١) [البقرة: ٢٥]

(٢) ص ٦٥

(٣) ثابتة في الهامش

(٤) ق: وأصل

فكانت قراءة القرآن من كونها جمعا في القيام أولى، فإنَّ القيام^(١) هو الحركة المستقيمة، والاستقامة هي المطلوبة من الله أن يوفِّق لها العبد، فالعبد يقول: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾^(٢) لكون الله -تعالى- قال له: ﴿فَأَسْتَقِيمْ كَمَا أُمِرْتُ﴾^(٣).

فتعيّن بما ذكرناه، في مجموعه، وجوب قراءة أم القرآن في الصلاة في كلّ ركعة، إذ كانت أقلّ ما ينطلق عليه اسم صلاة شرعا، وهي الوتر -وقد أوتر رسول الله ﷺ بواحدة- أو ترجيحها على غيرها من أي القرآن. وإذا كان المتعيّن على المصلي في القيام قراءة أم القرآن، إمّا بالوجوب وإمّا بالأولوية، فلنبيّن في ذلك صورة قراءة العلماء بالله لها في مناجاتهم في الصلاة.

* * *

وَضَلَّ في وصف هذه الحال

اعلم أنّ المصليّ لَمَّا كان ثانيا، كما قرّرناه في الاشتقاق، أنّ كونه ثانيا ليس بأمر حقيقيّ، وإنما كان ذلك بالإضافة إلى شهادة التوحيد في الإيمان. فتلك تثنية الإيمان؛ أي ظهوره في موطنين: في موطن الشهادة، وموطن الصلاة. كما تثلّثه مع^(٤) الزكاة، فما زاد. ولهذا ذكر الله الزيادة في الإيمان فقال: ﴿فَزَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾^(٥) وهو عين واحدة. والكثرة إنما هي في ظهوره في المواطن، كالواحد المظهر للأعداد الكثير لها، وهو في نفسه لا^(٦) يتكثّر. ألا تراه إذا حَلَّتْ مرتبة عنه، لم يبق لتلك المرتبة حكم ولا عين؟

وفي معنى هذا يقول الله فيمن قال: ﴿نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ﴾^(٧): ﴿أُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًّا﴾^(٨). فنفي عنهم الإيمان كلّهُ، إذ نفوه من مرتبة واحدة، فهم أولى باسم الكفر الذي هو

(١) ص ٦٥ ب

(٢) [الفاتحة: ٦]

(٣) [هود: ١١٢]

(٤) ق: "في" ومسحت، واستبدلت بـ "مع".

(٥) [التوبة: ١٢٤]

(٦) ص ٦٦

(٧) [النساء: ١٥٠]

(٨) [النساء: ١٥١]

الستر. فإنَّ الكافر الأصلي هو الذي استتر عنه الحقُّ، وهذا عَرَفَ الإيمانَ وسَتَرَه، فإنَّه قال: ﴿تُؤْمِنُ بِبَعْضٍ﴾ فهو أَوَّلَى باسم الكفر من الذي لم يعرفه.

ولمَّا لم تكن أُولَيَّةُ الحقِّ تقبل الثاني، قال الله: «قسمتُ الصلاة بيني وبين عبدي» فذكر نفسه، وذكر العبد وما ذكر الأُولَيَّةُ هنا؛ لا له ولا لعبده، بل ذكر البَيْن؛ له بالضمير ولعبدِه بالصرح. وهو الحدّ الذي ينبغي أن يميّز به العبد من ربِّه. إلَّا أنَّه -تعالى- قدَّم نفسه في البينيَّة، فقال: "بيني". ثمَّ أُخِّرَ عن هذا التقدُّم بينية عبده، فقال: «وبين عبدي». فأضافه إليه -تعالى- لِيُعَرِّفَهُ أنَّه عبدٌ له لا لهواه. فإنَّه القائل: ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ﴾^(١)، فكان عنده عبدا لهواه، وهو في نفس الأمر عبدُ ربِّه -سبحانه-.

فالعبد ما له إرادة مع سيِّده، بل هو بحكم ما يراد به. فالحقُّ -سبحانه- هو الواجب الوجود لذاته، والعبدُ هو الذي منه استفاد الوجود، فإنَّ أصله العدم. فالحقُّ يعطيه التقدُّم في^(٢) هذه المرتبة، إذ البينيَّة لا تُعقل، إلَّا بين أمرين. والأمران هنا: الربُّ والعبد.

ثمَّ إنَّ الحقَّ جعل في مقابلة تقديم نفسه من قوله: "بيني" تقديم العبد في القول على قول الحقِّ. فقال سبحانه: يقول العبد: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾^(٣) فقدَّم قولَ العبد، ثمَّ قال: «فيقول الله» فجاء بقوله بعد قول العبد. وذلك ليتبيَّن لنا، أنَّ له ﴿الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ﴾ في قوله: "بيني" فقدَّم، ﴿وَمِنْ بَعْدُ﴾^(٤) في قوله: "فيقول الله". فهو الأوَّل الآخر. فأثبت للعبد الأُولَيَّةَ في القول، لِيُعْلَمَ أَنَّ الأُولَيَّةَ الإلهيَّةَ في قوله: "بيني" لا تقتضي قبول الثاني. فهذا الذي قد يُخَيَّلُ أنَّه ثانٍ، قد رجع أوَّلا في القول في المناجاة.

فعرَّفناك أنَّ المقصودَ التعرُّفَ بالمراتب، لا التركيبُ المولَّد. فإنَّه ﴿لَمْ يَلِدْ﴾^(٥) -سبحانه- في

(١) [الجاثية: ٢٣]

(٢) ص ٦٦ ب

(٣) [الفاتحة: ٢]

(٤) [الروم: ٤]

(٥) [الإخلاص: ٣]

قوله: "وبين عبدي"، ﴿وَلَمْ يُؤْلَدْ﴾ في قوله: «يقول الله: حمدي عبدي». ولو أنَّ العقل يدركه حقيقة بنظره ودليله، ويعرف ذاته؛ لكان مولداً عن عقله بنظره. ف﴿لَمْ يُؤْلَدْ﴾ - سبحانه - للعقول، كما ﴿لَمْ يُؤْلَدْ﴾ في الوجود، و﴿لَمْ يَلِدْ﴾ بإيجاده الخلق، لأنَّ وجودَ الخلق لا مناسبة بينه وبين وجود الحق. والمناسبة تُعقل بين الوالد والولد. إذ كلُّ مقدّمة لا تُنتج غير مناسِبِها. ولا مناسبة بين الله وبين خلقه، إلّا افتقار الخلق إليه في إيجادهم، وهو الغني^(١) عن العالمين.

فكما ثبت أنَّ أوْلِيَّةَ الحقِّ لا تقبل الثاني، كذلك أوْلِيَّةُ العبد في القول، لا يكون الحقُّ ثانياً لها. إذ ليست بأوْلِيَّةٍ عدد، إذ كان الذي في مقابلة العبد هو الحقُّ، فإنَّه الذي ينجيه.

وما تعرّض (الحقُّ في الحديث القدسيّ) لِذِكْرِ الغير، فمن كان في صلاته يشهد الغير، مُعرّى عن شهود الحقِّ فيه، أو شهوده في الحقِّ، أو شهود صدوره عن الحقِّ، وهو قول أبي بكر الصديق: "ما رأيت شيئاً إلّا رأيت الله قبله". فما هو بمصلٍّ مَنْ ليست حالته ما ذكرناه من أنواع المشاهدة. وإذا لم يكن مصلّياً لم يكن مناجياً، والحقُّ لا ينجي بالألفاظ في هذه الحالة، وإنَّما ينجي بالحضور معه.

فيكون القائل: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾^(٢) - إذا لم يكن حاضراً مع الله - لسانَ العبد، لا عينه وحقيقته. فيقول الحقُّ عند ذلك: "حمدي لسان عبدي، لا عبدي المفروضة عليه مناجاتي". وإذا حضر القائل في قوله: «يقول الله: حمدي عبدي» جُبر له ما مضى بفضل الله. فإنَّ العبد إذا حضر، تضمَّن حضوره حضورَ اللسان وسائر الجوارح، لأنَّ العين تجمعهم. وإذا لم يحضر عينه، لم تقم عنه جراحة من جوارحه، ولا عن غير نفسها.

ولمَّا تقدّم نداء الحقِّ عبده في الإقامة "حيّ على الصلاة" لهذا ابتداء العبد بتكبيرة الإحرام. فإن^(٣) بقي على إحرامه إلى آخر صلاته، وصدق في إنّه أحرم، ووفّى، ووفّى الله له. فإنَّه قال:

(١) ص ٦٧

(٢) [الفاتحة: ٢]

(٣) ص ٦٧ ب

﴿لَيَجْزِيَّ اللَّهُ الصَّادِقِينَ بِصِدْقِهِمْ﴾^(١)، وقال: ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أُوفِ بِعَهْدِكُمْ﴾^(٢) فإنه لا مكره له. وإن لم يَفِ العبد في صلاته بإحرامه، وأحضر أهله أو دكانه، وما كان من أغراضه معه؛ فأمّره إلى الله، يفعل معه ما يقتضيه علمه فيه.

فقال العبد اقتداء في تكبيرة الإحرام: "الله أكبر" لما خصص حالا من الأحوال سمّاها صلاة، قال: "الله أكبر أن يقيّد ربيّ حال من الأحوال، بل هو في كلّ الأحوال، لا بل هو كلّ الأحوال، بل الأحوال كلّها بيده، لم يخرج عنه حال من الأحوال". فكبره عن مثل هذا، لحكم الوهم لا لحكم العقل. فإنّ للوهم حكما في الإنسان، كما للعقل حكما فيه. وجعلها تكبيرة إحرام، أي تكبيرة منع، يقول: تكبير لا يشاركه في مثل هذا الكبرياء، كون من الأكون.

وعلى الحقيقة التي أخبرنا بها، كيف يُشاركه مَنْ هو عينه؟ إذ قال له: إنّه سمعه وبصره ولسانه ويده ورجله. فالشيء لا يشارك نفسه، فإنه ما شَمَّ إلا واحد. فهو المكبر والكبير، وهو الكبرياء ليس غيره، يتعالى ويتنزه ويتقدّس أن يكون متكبّرا بكبرياء ما هو عينه. فإذا قام العارف بين يدي الله بهذه الصفة، ولم ير في وقوفه ولا في تكبيره غير ربه، وأصغى إلى نداء ربه، إذ^(٣) قال له: "حيّ على الصلاة" في الإقامة، أي أقبل على مناجاتي، وقد قال له: ﴿وَتُبَايَكَ فَطَهَّرَ﴾^(٤). فإنّ المصلّي في هذا المقام، يخلع على الحقّ حلل الشاء، يطلب بذلك البركة فيها. فإنه قد علم أنّ الله يرُدُّ عليه عمله، كما يقول الشخص عندنا لأهل الدّين: لبس لي هذا الثوب، على طريق البركة، ثمّ يخلعه اللابس عليه.

يقول الحقّ لما ذكرناه: «أثنى عليّ عبدي» أي خلع عليّ حلل الشاء. والحقّ -سبحانه- على الحقيقة (هو) المثني على نفسه، بلسان عبده. كما أخبرنا أنّه قال على لسان عبده: "سمع الله لمن حمده". فانظر ما أشرف مرتبة المصلّي، كيف وصفه الحقّ بأنّه يخلع حلل الشاء على سيّده، وأين

(١) [الأحزاب: ٢٤]

(٢) [البقرة: ٤٠]

(٣) ص ٦٨

(٤) [المدثر: ٤]

المصلي الذي تكون هذه حالته، هيئات.

بل الناس استنابوا ألسنتهم لسوء أديهم، وعدم علمهم بمن دعاهم، وبما دُعوا له من طلب الثناء. فلم يجيبوا إلا بطواهرهم، وراحوا بقلوبهم إلى أغراضهم. فهم المصلون الساهون في صلاتهم لا عن صلاتهم، للحالة الظاهرة من الإجابة لندائه، ولكونهم أقاموا طواهرهم توابا عنهم، بين يدي القبلة عن أمر الله. فلما دعاهم الحق إلى هذا المقام، وجاء العالم بالله وكبر تكبيرة الإحرام كما ذكرنا، ولم ير نفسه أهلا لمناجاة ربه، إلا بعد تجديد طهارة، لقوله: ﴿وَتِيَابَكَ فَطَهِّرْ﴾. والثوب^(١) في الاعتبار القلب قال العربي^(٢):

فَسَلِّي تِيَابِي مِنْ تِيَابِكَ تَنْسَلِ

وقيل في تفسير قوله ﴿وَتِيَابَكَ فَطَهِّرْ﴾: إنه أمر بتقصير ثيابه. يقول علي بن أبي طالب ؑ في هذا المعنى:

تَقْصِيرُكَ الثَّوْبَ حَقًّا أَنْتَقَى وَأَبْقَى وَأَنْتَقَى

ولا شك أن العبد فرض عليه رؤيته تقصيره في طاعة ربه، فإنه يقصر بذاته عما يجب لجلال ربه من التعظيم. فهو تنبيه إلهي على أن يطهر العبد قلبه، إذ كان ثوب ربه الذي وسعه في قوله: «وسعني قلب عبدي». فمثل هذا الثوب هو المأمور بتطهيره في هذا المقام. ثم إن العارف رأى أن طهر قلبه لمناجاة ربه، إذا طهره بنفسه لا بربه، زاده دَسَا إلى دنسه، كمن يزيل النجاسة من ثوبه ببوله، لكونه مائعا. وأن التطهير المطلوب هنا إنما هو البراءة من نفسه، ورد الأمر كله إلى الله، فإن الله يقول: ﴿وَالِيهِ يَرْجِعُ الْأَمْرُ كُلُّهُ فَاعْبُدْهُ﴾^(٣).

ولهذا لا يصح له عندنا أن يناجيه في الصلاة بغير كلامه، لأنه لا يليق أن يكون في الصلاة شيء من كلام الناس. وكذا ورد في الخبر: «إن الصلاة لا يصلح فيها^(٤) شيء من كلام الناس،

(١) ص ٦٨ ب

(٢) القائل هو امرؤ القيس

(٣) [هود: ١٢٣]

(٤) ص ٦٩

إنما هو التسبيح» الحديث. ثم أيد هذا القول بما أمر به حين نزل قوله تعالى: ﴿فَسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ﴾^(١) قال ﷺ لنا: «اجعلوها في ركوعكم» ولما نزلت: ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾^(٢) قال ﷺ لنا: «اجعلوها في سجودكم».

فعمّنّا القرآن في أحوالنا، من قيام وركوع وسجود. فما ذكره المصلّي في شيء من صلاته، إلّا بما شرعه له على لسان رسوله ﷺ، وعرفنا أنّه ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ. إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾^(٣) وإن لم نُسَمِّ كلَّ كلام إلهي قرآنًا، مع علمنا أنّه كلام الله. فالقرآن كلام الله، وما كل كلام الله قرآن. فالكلُّ كلامه. فلا نناجيه في شيء من الصلاة إلّا بكلامه.

كذلك التطهير الذي أمر به -سبحانه- في قوله: ﴿وَتَيَابُكَ فَطَهِّرْ﴾ فيقول العارف في صلاته، بين تكبيرة الإحرام وقراءة فاتحة الكتاب، امتثالاً لهذا الأمر: «اللهم باعد بيني وبين خطاياي» وهي النجاسات المتعلقة بثوبه (أي قلبه)، «كما باعدت بين المشرق والمغرب». والسبب في ذلك، أنّ العبد العالم إذا دعاه الحقُّ إلى مناجاته، فقد خصّه بمحلّ القربة منه. فإذا أشهده خطاياهُ في موطن القرب -وهي في ذاتها في محلّ البُعد من تلك^(٤) المكانة- كان العبد في محلّ البعد عمّا طلب الحقُّ منه من القرب. فدعا الله قبل الشروع في المناجاة، أن يحول بينه وبين مشاهدة خطاياهِ، أن تظهر له في قلبه في هذا الموطن، الذي هو موطن القربة. ولذلك قال بعضهم في حدّ التوبة: أن تنسى ذنبك، فإنّ ذكرَ الجفا في موطن الصفا جفا. وما رأيت فيمن رأيت أحداً، تحقّق بهذا المقام ذوقاً، إلّا بعض الملوك في مقامه مع الخلق، فلا يريد أن يظهر له شيء من خطاياهِ، بتخيّل أو تذكّر.

«كما باعدت بين المشرق والمغرب» وفي هذا التشبيه علمٌ عزيز غزير. ولكنّه أراد هنا البعد بين الضدين؛ إذ كان الضدان لا يجتمعان، والعلم الذي نهنا عليه مبطون في هذين الضدين؛ إذ

(١) [الواقعة: ٧٤]

(٢) [الأعلى: ١]

(٣) [النجم: ٣، ٤]

(٤) ص ٦٩ ب

يَجْتَمَعَانِ فِي حَكْمٍ مَا؛ كَالْبَيَاضِ وَالسَّوَادِ يَجْتَمَعَانِ فِي اللَّوْنِ، كَالْمَحْدَثِ وَغَيْرِ الْمَحْدَثِ (يَجْتَمَعَانِ) فِي الْوَصْفِ بِالْوُجُوبِ. فَالْمَشْرِقُ وَإِنْ بَعُدَ عَنِ الْمَغْرِبِ حِسًّا، فَإِنَّهُ يَشَاهِدُ كُلَّ وَاحِدٍ صَاحِبِهِ عَلَى التَّقَابِلِ، وَهُوَ بَعْدَ حَسْبِيٍّ بِالْمَوْضِعَيْنِ، وَبَعْدَ مَعْنَوِيٍّ بِالشَّرْقِ وَالْغُرُوبِ. فَإِنَّ الْغُرُوبَ يَضَادُّ الشَّرْقَ، وَمَحَلُّ الشَّرْقِ، الَّذِي هُوَ الْمَشْرِقُ، بَعِيدٌ جَدًّا مِنْ مَحَلِّ الْغُرُوبِ، الَّذِي هُوَ الْمَغْرِبُ. - وَلَمْ يَقُلْ: كَمَا بَاعَدَتْ بَيْنَ السَّوَادِ وَالْبَيَاضِ - فَإِنَّ اللَّوْنِيَّةَ تَجْمَعُ بَيْنَهُمَا.

فَانْظُرْ مَا أَحْكَمَ هَذَا التَّعْلِيمَ، وَمَا^(١) أَحَقُّهُ وَأَدَقُّهُ. وَتَأَدَّبَ مَعَ اللَّهِ حَيْثُ طَلَبَ الْبَعْدَ مِنْ خَطَايَاهُ، وَمَا طَلَبَ إِسْقَاطَهَا عَنْهُ، حَتَّى لَا يَكُونَ فِي ذَلِكَ الْمَوْطِنِ، فِي حِظِّ نَفْسِهِ يَسْعَى وَيَطْلُبُ. فَيَكُونُ بِمَنْزِلَةِ مَنْ وَجَّهَ الْمَلِكُ فِيهِ لِيَدْخُلَ عَلَيْهِ، فَلَمَّا دَخَلَ عَلَيْهِ طَلَبَ مِنْهُ ابْتِدَاءَ مَا يَصْلَحُ لِنَفْسِهِ، فَهَذَا سَيِّئُ الْأَدَبِ. وَإِنَّمَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَطْلُبَ مِنَ الْحَقِّ مَا يَلِيْقُ، مِمَّا تَطْلُبُهُ تِلْكَ الْحَالَةُ، مِنَ التَّأَهُّبِ لِمَنَاجَاةِ سَيِّدِهِ. فَطَلَبَ الْبَعْدَ مِنَ الْخَطَايَا، مَا طَلَبَ الْإِسْقَاطَ.

* * *

وَصَلِّ فِيهِ وَمِنْهُ

ثُمَّ قَالَ: «اللَّهُمَّ بَقِّني من خطاياي كما يُنَقَّى الثَّوْبُ الْأَبْيَضُ مِنَ الدَّنَسِ» وَذَلِكَ لَمَّا قَالَ لَهُ ﷻ: ﴿وَتُيَابَكَ فَطَهِّرْ﴾ فَجَاءَ فِي دَعَائِهِ بِلَفْظِ الثَّوْبِ إِعْلَامًا لِلْحَقِّ، لِقَوْلِهِ: ﴿حَتَّى نَعْلَمَ﴾^(٢) وَهَذَا غَايَةُ الْأَدَبِ، حَيْثُ يَتْرَكَ عِلْمَهُ لِإِيْمَانِهِ، أَيْ مَا دَعَوْتِكَ إِلَّا بِمَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ أَفْعَلَهُ، مِنْ تَطْهِيرِ الثَّوْبِ لِمَنَاجَاتِكَ. فَلَتَكُنْ أَنْتَ يَا رَبِّ - الْمُتَوَلَّى لِذَلِكَ التَّطْهِيرِ. فَإِنَّهُ لَا حَوْلَ لِي وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِكَ. وَكُلَّ وَصْفٍ لَا يَلِيْقُ بِجَلَالِكَ فَهُوَ خَطِيئَةٌ. - مِنْ تَخْطِئَتْ - وَهُوَ أَنْ يَتَجَاوَزَ الْعَبْدُ حَدَّهُ، فَيَخْطُو فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ، وَيَجُولُ فِي غَيْرِ مِيدَانِهِ. فَهُوَ كَالْمَاشِي فِي الْأَرْضِ الْمَغْصُوبَةِ. فَإِذَا خَطَا الْعَبْدُ^(٣) فِي غَيْرِ مَا أَمَرَهُ بِهِ سَيِّدُهُ، سَمِيَ مَخْطِئًا وَخَاطِئًا. وَسُمِّيَتْ تِلْكَ الْفَعْلَةُ وَالْحَرَكَةُ خَطِيئَةً؛ فَالْعَبْدُ عَبْدٌ وَالرَّبُّ رَبٌّ.

(١) ص ٧٠

(٢) [محمد: ٣١]

(٣) ص ٧٠ ب

وَصَلِّ لِبَقِيَّةِ الدَّعَاءِ

ثمَّ يقول: «اللهم اغسلني بالماء والثلج والبرد» أي تولّ أنت -سبحانك- غسل خطاياي، فأضاف الغسل إليه. يقول: فإنّك قد شرعت لي أن أقول: "لا حول ولا قوّة إلّا بالله" وشرعت لي أن أقول، إذا قلتُ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ (أن) أقول: ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾^(١) أي على عبادتك. فإنّ لم تتولّني بقوّتك ومعونتك، فيما أمرتني به من تطهير ذاتي لمناجاتك؛ فكيف أناجيك في حالة جعلتها دنسا، وأنت القائل: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾^(٢)؟

فاغسل خطاياي بالماء، أي أخي قلبي، بأن تبدّل سيئاته حسنات بالتوبة والعمل الصالح. فهذه الحياة هنا على هذه الحال، بورود الماء على النجاسة والدّنس تطهيرٌ. أي ما كان دَنَسًا صار نقيًا، وما كان نجسًا صار طاهرًا. فإنّ دنسه ونجاسته لم تكن لذاته، وإنّما كان بحكم شرعيّ، انفرد به هذا الموطن. فلما اجتمع بالماء لورود الماء عليه، كان للاجتماع حكم آخر، سُمّي به نقاء وطهارة. فعاد القبيح حسنا، والسيئة حسنة. فمثل^(٣) هذا الفعل هو المطلوب لا إزالة العين، بل إزالة الحكم. فإنّ العين موجودة: في الجمع بينها وبين الماء.

وقوله: "والثلج" يقال في الرجل إذا سُرَّ قلبه بأمرٍ ما: نَلَجَ فؤادُ الرجل. أي هو في أمر يُسرُّ به. فيقول: يا ربّ؛ إنك إذا فعلت مثل هذا الغسل، سُرَّ قلبي، حيث تطهّر لما يرضيك بما يرضيك، فينقلب غمُّه سرورا.

وقوله: "والبرد" هو ما ينطفي من جمرة الاحتراق الذي قام بالقلب، من كونه حين دعاه ربُّه لمناجاته، على حالة لا يصلح أن يقف بها بين يدي ربّه، فيحبّ ما يطفئ تلك النار، فجاء بلفظ البرد من البرد، وفي رواية: "بالماء البارد"، فهو المستعمل في كلام العرب. كذا روينا عنهم، قال شاعرهم^(٤):

[١] الفاتحة: ٥

[٢] الأنبياء: ٣٠

[٣] ص ٧١

[٤] هو مالك بن الزيّب التميمي (ت ٦٠هـ). وهذا البيت من قصيدة مطلعها:

وَعَطَّلَ قُلُوصِي فِي الرِّكَابِ فَإِنَّهَا سَتُبْرَدُ أَكْبَادًا وَتُبْكِي بَوَاكِيا

يقول: "إنَّ من الناس من كان في نفسه، من حياتي، حرقة ونار، حسدا وعداوة، إذا رأوا قُلُوصِي معطَّلة، عرفوا بموتي، فبرَّد عنهم ما كانوا يجدونه بحياتي من النار، وأبكت أوليائي الذين كانوا يحبُّون حياتي. فانتقلت صفات هؤلاء إلى هؤلاء، وهؤلاء^(١) إلى هؤلاء، كما انتقل ذُلُّ الأولياء وتعبهم ونصبهم ومكابدتهم وكُدُّهم في الدنيا في طاعة ربِّهم، إلى الأشقياء من الجبابرة في النار. وانتقل سرور الجبابرة وراحة أهل الثروة في الدنيا، إلى أهل السعادة أهل الجتَّة، في الآخرة".

فالذي ذكر هذا الشاعر في شعره، هي حالة كلِّ موجود. إذ كلُّ موجود لا بدَّ له من عدوٍّ ووليٍّ، قال تعالى: ﴿لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ﴾^(٢) فجعلهم أعداء له، كما قال في جزائه إياهم: ﴿ذَلِكَ جَزَاءُ أَعْدَاءِ اللَّهِ﴾^(٣). فإذا كان لله أعداء، فكيف بأجناس العالم؟ وكذلك الولاية: لله أولياء، ولكلِّ موجود. فالعالم بالله المشغول به، من يقول: "ما ثمَّ إلَّا الله وأنا" فيفني الكلَّ في جناب الحقِّ، وهو الأوَّل. وهو الوليُّ حقًّا. إذ كانت هذه الحالة سارية حقًّا وخلقا. فإنَّ الله عدوٌّ للكافرين، كما هو وليٌّ للمؤمنين. فهم عبيده وأعداؤه. فكيف حال عبيده بعضهم مع بعض، بما فيهم من التنافس والتحاسد؟

فإذا سأل العارف من الله هذا التطهير، بعد تكبيرة الإحرام، عند ذلك يشرع في التوجيه.

* * *

وَصَلِّ مَتَمًّا لِأَكْمَلِ صَلَاةٍ فِي التَّوْحِيدِ

وإنَّما^(٤) ذكرنا هذا، لأنَّ العالم بالله يعمد إلى أكمل الصلوات عند الله في حالاتها، من أقوال وأفعال، وإن لم يكن بطريق الوجوب. ولكن أولياء الله أوَّلَى بصورة الكمال في العبادات، لأنَّهم

ألا ليت شعري هل أبيت ليلةً بجنب الغضى أزجي القلاص النواجيا

(١) ص ٧١ ب

(٢) [المتحنة: ١]

(٣) [فصلت: ٢٨]

(٤) ص ٧٢

يناجون مَنْ له الكمال المحقّق، بما يجب له. فإنّ ذلك واجب عليهم؛ أوجبتهم معرفتهم وشهودهم.

ابتداء التوجيه:

فيقول العبد: "وجّهت وجهي" فأضاف العبدُ الوجهَ إلى نفسه، عن شرع ربّه له فيه أدبا مع الله بحضوره مع الحقّ، في أنّه لسائه الذي يتكلّم به. ودعاه إلى هذه الإضافة قوله تعالى: "بيني وبين عبي" فأثبتته. وإنما هو بالحقيقة مضاف إلى سيّده، فإنّ العبد الأديب العارف هو وجه سيّده؛ إذ لا ينبغي أن يضاف إلى العبد شيء، فهو المضاف ولا يضاف إليه. فإذا أضاف السيّد نفسه^(١) إليه، فهو على جهة التشريف والتعريف، مثل قوله: ﴿وَاللَّهُمَّ﴾^(٢) ومثل ذلك. وأضاف فعل التوجيه إلى نفسه، لعلمه أنّ الله قد أضاف العمل إلى العبد، فقال: "يقول العبد: الحمد لله" والقول عمل من الأعمال.

فالعالم لا يزال، أبدا، يجري مع الحقّ على مقاصده، كما قال: ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ. عَلَّمَهُ الْبَيَانَ﴾^(٣) فعرفه بالمواطن، وكيف يكون^(٤) فيها؟ ولو تركه مع نفسه لعاد إلى العدم الذي خرج منه، فأعطاه الوجود ولوازمه، وظهر فيه - سبحانه - بنفسه بما أظهر من الأفعال به، وجعل للعبد أوّلا معلوما وجوديّاً، وآخر معلوما في الوجود، معقولا في التقدير. وظاهرا ما ظهر منه له، وباطنا بما خفي عنه منه.

فلما حدّه بهذه الحدود؛ عزّاه عنها، وقال له: ما أنت هو، بل ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ﴾^(٥). فأبقى العبد في حال وجوده على إمكانه ما برح منه، ولا يصحّ أن يبرح. وأضاف الأفعال إليه لحصول الطمأنينة، بأنّ الدّعوى لا تصحّ فيها. فإنّه قال: ﴿وَالْيَهُ يَرْجِعُ الْأَمْرُ كُلَّهُ﴾^(٦)

(١) (١) ق: "عبده" وعليها إشارة المسح، وصححت فوقها مباشرة بقلم الأصل: "نفسه".

(٢) [البقرة: ١٦٣]

(٣) [الرحمن: ٣، ٤]

(٤) ص ٧٢ ب

(٥) [الحديد: ٣]

(٦) [هود: ١٢٣]

وقال: ﴿أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾^(١). فلهذا أضاف العالم التوجيه إلى نفسه، ووجه الشيء ذاته وحقيقته. أي نصبت ذاتي قائمة كما أمرتني.

ثم قال: ﴿لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾^(٢) وهو قوله: ﴿فَقَتَّعْنَهُمَا﴾^(٣) أي الذي ميز ظاهري من باطني، وغيبني من شهادتي. وفصل بين القوى الروحانية في ذاتي، كما فصل السماوات بعضها من بعض، فأوحى في كل سماء بما جعل في كل قوة من قوى سماواتي. وقوله: "والأرض" ففصل بين جوارحي: فجعل للعين حكما، وللأذن حكما، ولسائر الجوارح حكما^(٤) حكما. وهو قوله: ﴿وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا﴾^(٥) وهو ما يتغذى به العقل الإنساني^(٦) من العلوم التي تعطيه الحواس، بما يركبه الفكر من ذلك لمعرفة الله، ومعرفة ما أمر الله بالمعرفة به.

فهذا، وما يناسبه، ينظر العالم في الله بالتوجيه بقوله: ﴿فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾^(٧). وهو بحر واسع، لو شرعنا فيما يحصل للعارف في نفسه، الذي يوجب عليه أن يقول: ﴿فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ ما وسعه كتاب، ولكلت الألسن عن تعبير سماء واحدة منه.

ثم قال: ﴿حَنِيفًا﴾ أي مائلا. والحنف المائل. يقول: مائلا إلى جناب الحق من إمكاني، إلى وجوب وجودي بريي. فيصح لي التنزه عن العدم، فأبقى في الخير المحض. فهذا معنى قوله: ﴿حَنِيفًا﴾.

ثم قال: ﴿وَمَا أَنَا﴾ في هذا الميل ﴿مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ يقول: ما ملث بأمر، كما قال العبد الصالح: ﴿وَمَا فَعَلْتُهُ عَنْ أَمْرِي﴾^(٨) وأنا الحق علّمني كيف أتوجه إليه، وبماذا أتوجه إليه، وبماذا أتوجه إليه، وعلى أية حالة أكون في التوجه إليه. هذا كله، لابد أن يعرفه العلماء بالله في التوجيه.

(١) [النحل: ١٧]

(٢) [الأنعام: ٧٩]

(٣) [الأنبياء: ٣٠]

(٤) ص ٧٣

(٥) [فصلت: ١٠]

(٦) ق: "الإنساني" وعليها إشارة "صح" وفي الهامش: "العقل الإنساني" مع إشارة التصويب كذلك، وفهم من ذلك صواب التعبيرين معا.

(٧) [الأنعام: ٧٩]

(٨) [الكهف: ٨٢]

وإن لم يكونوا بهذه المثابة، فما هم أهل تَوْجِيهِ، وإن^(١) أَتَوْا بهذا اللفظ.

فنفي (المصلي) عن نفسه الشرك. والعبد وإن أضاف الفعل إلى نفسه، فما هو شريك في الفعل، وإنما هو منفرد بما يصح أن يكون له منفردا من ذلك الفعل. ويكون الحق منفردا بما يصح أن يكون به منفردا من ذلك الفعل. والعبد لا يشاركه سيّده في عبوديته: فإنّ السيّد لا يكون عبدا. والعبد لا يكون سيّدا لمن هو له عبد، من حيث ما هو عبد له.

ثم قال: ﴿إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي﴾^(٢) فأضاف الكلّ إلى نفسه. فإنّه ما ظهرت هذه الأفعال -ولا يصح أن تظهر- إلّا بوجود العبد، إذ يستحيل على الحق إضافة هذه الأشياء إليه، بغير حكم الإيجاد. فتضاف إلى الحق من حيث إيجاد أعيانها، كما تضاف إلى العبد من كونه محلا لظهور أعيانها فيه. فهو المصلي. كما أنّ المحرك هو المتحرك، ما هو المحرك. فهو المتحرك حقيقة. ولا يصح أن يكون الحق هو المتحرك. كما لا يصح أن يكون المتحرك هو المحرك لنفسه، لكونه نراه ساكنا.

فاعلم ذلك، حتى تعرف ما تضيفه إلى نفسك، مما لا يصح أن تضيفه إلى ربك عقلا. وتضيف إلى ربك، ما لا يصح أن تضيفه إلى نفسك شرعا. ﴿وَنُسُكِي﴾ هنا، معناه عبادتي. أي إن^(٣) صلاتي وعبادتي -يقول: ذلّي- ﴿وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي﴾ أي وحالة حياتي وحالة موتي.

ثم قال: ﴿لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ أي لله، أي إيجاد ذلك كلّ الله لا لي. أي ظهور ذلك في من أجل الله، لا من أجل ما يعود عليّ في ذلك من الخير، فإنّ الله يقول: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾^(٤) فجعل العلة ترجع إلى جنبه لا إليّ. فلم يكن القصد الأوّل الخير لنا، وإنّا كان الإيثار في ذلك لجنب الحق، الذي ينبغي له الإيثار. فكان تعلينا لنا من الحق وتنبيها، -وهو قول رابعة: "أليس هو أهلا للعبادة"-.

(١) ص ٧٣ ب

(٢) [الأعام: ١٦٢]

(٣) ص ٧٤

(٤) [الناريا: ٥٦]

فالعالم من عبد الله لله. وغير العالم يعبد له لما يرجوه من الله، من حظوظ نفسه في تلك العبادة. فلهذا شرع لنا أن نقول: ﴿لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ أي سيّد العالمين ومالكهم ومُصلِحهم، لما شرع لهم ويّين، حتى لا يتركهم في حيرة، كما قال تعالى- في معرض الامتنان على عبده: ﴿وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَىٰ﴾^(١) أي حائراً، فبيّن لك طريق الهدى من طريق الضلالة. فطريق الهدى، هنا، هو معرفة ما خلقك من أجله، حتى تكون عبادتك على ذلك، فتكون على بينة من ربك.

ثم قال: "لا شريك له وبذلك أُمِرْتُ وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ"^(٢) أي لا إله في هذا الموضع^(٣)، مقصود بهذه العبادة، إلا الله، الذي خلقني من أجلها. أي لا أشرك فيها نفسي، بما يخطر له من الثواب، الذي وعده الله لمن هذه صفته. وقد ذهب بعضهم إلى الحضور مع الثواب في حال هذه العبادة، وكفر من لم يقل به، وهذا ليس بشيء، وهو من أكابر المتكلمين. غير أنه لم يكن من العلماء بالله من طريق الأذواق، بل كان من أهل النظر الأكبر منهم. وردّ على العدويّة^(٤)، فيما قالته.

ولا يعتبر، عندنا، ما يخالفنا فيه علماء الرسوم، إلا في نقل الأحكام المشروعة: فإن فيها يتساوى الجميع، ويُعتبر فيها المخالف بالقدح في الطريق الموصل، أو في المفهوم باللسان العربي.

(١) [الضحى: ٧]

(٢) كتبت في البداية باعتبارها آية "لا شريك له وبذلك أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ" [الأنعام: ١٦٣]، ثم شطب لفظ: "أول" وكتب بدلا منه بقلم الأصل: "من" باعتبار أن المصلي يتلفظ كذلك وفقا للتوجيه النبوي. ومثبت لفظ "أول" بعد ذلك بقلم آخر فوق كلمة: "من" وبجانبه إشارة التصويب.

(٣) ص ٧٤ ب

(٤) رابعة العدوية: أم الخير رابعة ابنة إسماعيل العدوية البصرية مولاة آل عتيك الصالحة المشهورة؛ كانت من أعيان عصرها، وأخبارها في الصلاح والعبادة مشهورة وذكر أبو القاسم القشيري في "الرسالة" أنها كانت تقول في مناجاتها: "إلهي تحرق بالنار قلباً يحبك" فهتف بها مرة هاتف: "ما كنا نفعل هذا، فلا تظني بنا ظن السوء". وقال يوماً عندها سفيان الثوري: وا حزناه! فقالت: لا تكذب بل قل: وا قلة حزناه، لو كنت محزوناً لم يتهبأ لك أن تتنفس. وقال بعضهم: كنت أدعو لرابعة العدوية، فرأيتها في المنام تقول: هداياك تأتينا على أطباق من نور حمرة بمناديل من نور، وكانت تقول: ما ظهر من أعالي فلا أعده شيئاً.

ومن وصاياها: اكتموا حسناتكم كما تكتمون سيئاتكم. وقالت لأبيها: يا أبه، لست أجعلك في جليّ من حرام تطعمنيه، فقال لها: أرايت إن لم أجد إلا حراماً؟ قالت: نصبر في الدنيا على الجوع خير من أن نصبر في الآخرة على النار. وكانت إذا جن عليها الليل قامت إلى سطح لها ثم نادت: إلهي هدايت الأصوات وسكنت الحركات وخلّا كل حبيب بحبيبه، وقد خلوت بك أيها المحبوب، فاجعل خلوتي منك في هذه الليلة عتقي من النار....

وكانت وفاتها في سنة خمس وثلاثين ومائة، ذكره ابن الجوزي في "شذور العقود" وقال غيره: سنة خمس وثمانين ومائة، رحمها الله تعالى، وقبرها يزار، وهو بظاهر القدس من شقيقه على رأس جبل يسمى الطور. (وفيات الأعيان [٢/ ٢٨٥])

وأما في غير هذا فلا يعتبر إلا مخالفة الجنس. وهذا سارٍ في كلِّ صنف من العلماء، بعلم خاص.

وقوله: ﴿وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ﴾ يعود على الجملة كلها، وعلى كلِّ جزءٍ جزءٍ منها، بحسب ما يليق بذلك الجزء. فلا نحتاج إلى ذكره مفصلاً، إذ قد حصل التنبيه على ما فيه ﴿لَمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ﴾^(١) ثم قال: ﴿وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ أي من المنقادين لأوامره في قوله: ﴿وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ﴾.

ثم قال: «اللهم أنت الملك». وذلك أنّ الله تعالى - لما دعاه إلى القيام بين^(٢) يديه. وذلك أنّه لا ينبغي أن يدعو إلى هذه الصفة إلا الملوک، فخصّ هذا الاسم في التوجيه دون غيره. ولهذا شرع التكتيف في الصلاة، في حال الوقوف، لأنّه موطن وقوف العبد بين يدي الملك.

ثم يقول بالوصف الأخص: «لا إله إلا أنت» ولم يقل: لا ملك إلا أنت، أدباً مع الله. فإنّ الله قد أثبت الملوک في الأرض في قوله: ﴿وَجَعَلَكُمْ مُلُوكًا﴾^(٣) ونفى أن يكون في العالم إله سواه؛ لا بالحقيقة ولا بحكم الجعل. فقال العبد في التوجيه: «لا إله إلا أنت» ولو قال: لا ملك إلا أنت، لكان نافياً لما أثبتته الحق. وما أثبتته الحق لا يلحقه الانتفاء. كما أنّه إذا نفى شيئاً، لا يمكن إثباته أصلاً. فإن كان لفظ هذا التوجيه نقلاً عن الحق - وهو من كلام الله - فهو تصديق لما أثبتته ونفاه. وإن كان من لفظ النبي ﷺ فهو من مقام الأدب مع الله، حيث لم ينف ما أثبتته الله. وإن كان "لا ملك إلا الله"، ولكن الله قد أثبت الملوک.

فهذا معنى "لا إله إلا أنت" عقيب قوله: "أنت الملك" فإنّه يظهر فيه عدم المناسبة. فلما كانت الألوهية تتضمّن الملك، ولا يتضمّن الملك الألوهية، أتى بلفظ يدلّ معناه على وجود الملك الذي سمّاه، وإن لم يظهر له لفظ. فالإله ملك وليس كلُّ ملكٍ إلهاً^(٤).

(١) [ق: ٣٧]

(٢) ص ٧٥

(٣) [المائدة: ٢٠]

(٤) ص ٧٥ ب

ثمّ يقول: «أنت ربّي وأنا عبدك» فقدّم ربّه وأخّر نفسه، وأضافها إلى ربّه، بحرف الخطاب: لأنّه بين يديه. وانظر ما في هذا الكلام من الأدب، يقول له: «أنت ربّي وأنا عبدك» الذي قسّم الصلاة بينك وبينه. فمن حيث هذه العبوديّة الخاصّة، وقفتُ بين يديك، وهي حالة مناجاة لا حالة أخرى. فإنّ أحوال العبد تتنوّع بتنوّع ما يدعوه السيّد إليه، وإن كان عبداً في كلّ حالة.

ثمّ يقول: «ظلمتُ نفسي، واعترفتُ بذنبي، فاغفر لي ذنوبي جميعاً، إنّهُ لا يغفر الذنوب إلّا أنت» يقول في هذا الكلام لَمّا قال، قبل التوجّه، ذلك الدعاء الذي قدّمناه بعد التكبير: من سؤاله البُعد بينه وبين خطاياهِ. يقول: ظلمتُ نفسي بما اكتسبتُ من الخطايا، واعترفتُ بين يديك بها قبل مناجاتك، فاغفر لي ذنوبي، أي فاستر ذنوبي من أجلي؛ إنّهُ لا يقدر على سترها إلّا أنت. فلا تراني (ذنوبي) فتأثيني فأكون بها مذنباً، ولا أراها فتحلوني فتأثيها، فأكون بها مذنباً. وهو قوله: «باعِدْ بيني وبين خطاياي كما باعدت بين المشرق والمغرب».

يقول: إذا سترتها عني بهذا البُعد، لم نشهدّها حتى أكون متفرّغاً لقبول^(١) ما دعوتني إليه. فإنّك إن أشهدتني ذنوبي، ولم تسترها عني، منعتني الحياء والدهش عند رؤيتها، أن أعقل ما تريده منّي، مما دعوتني إليه. فلم يذكر -أيضاً- "إسقاطها عني"، حتى لا يكون يسعى في حطّ نفسه، وأنّ المطلوب سترها في تلك الحال. ولهذا؛ العالمُ بالله مع توبته، لا يزال متى ذكر ذنبه، أثّر في نفسه وحشة المخالفة، وإن لم يؤاخذ به، فإنّ الحال يعطي ذلك.

ثمّ يقول: «واهدني لأحسن الأخلاق؛ لا يهدي لأحسنها إلّا أنت» هو بمنزلة قوله في الدعاء: «اغسل خطاياي بالماء والثلج والبرد» أي وقّني لاستعمال مكارم الأخلاق في هذا الوطن، بما تستحقُّ أن أعاملك بها، من الأدب في مناجاتك، والأخذ عنك، والفهم لما تورده عليّ في كلامك، وفهم ما أناجيك به أنا من كلامك -هذا كلّهُ من أحسن الأخلاق- وفي أفعالي بهيئات وقوفي بين يديك ظاهراً وباطناً، كما شرعت لي؛ «فلا يهدي لأحسن الأخلاق إلّا أنت».

أي أنت الموفق لهذه، لا قوة لي على إتيان ذلك، ولا تعيينها إلا بقوتك وتعريفك. إذ هذا مما لا يدرك بالاجتهاد، بل بما تشرّعه وتبيّنه، لَمَّا كان قدرُك مجهولاً، وما ينبغي لجلالك غير معلوم، ولا^(١) نقيس معاملتنا معك بمعاملة العبيد مع الملوّك، فإنّك قلتَ ليس كمثلك شيء. فالأدب الذي يَخَصُّنا في معاملتك، ما نعلمه إلا منك.

ثم قال: «واصرف عني سيّئها لا يصرف عني سيّئها إلا أنت» ابتداءً بالتعليم: فتعرّفني ما لا ينبغي أن يعامل به جلالك^(٢)، وثانية أيضاً، بالاستعمال في ترك ما لا يحسن بقدرك. إذ بيدك الأمر كلّهُ، فقد تُعلِّم العبدَ ولا تستعمله فيما علّمته، فاصرف عني سيّئ الأخلاق بالعلم والاستعمال.

ثم يقول: «لبّيك وسعديك» أي إجابة لك، ومساعدة لما دعوتني إليه، بقولك على لسان حاجب الباب: "حيّ على الصلاة" ها أنا قد جئتُ مجيباً دعاءك "لبّيك"، ومساعدة لما تريده منّي على نفسي بالقبول.

ثم يقول: «والخير كلّهُ بيديك»؛ لَمَّا كان هو الخير المحض، فإنّه الوجود الخالص المحض، الذي لم يكن عن عدم^(٣)، ولا إمكان عدم، ولا شبهة عدم، كان الخير كلّهُ بيديه.

ثم يقول: «والشرّ^(٤) ليس إليك» يقول: ولا يضاف الشرّ إليك. والشرّ المحض هو العدم. أي لا يضاف إليك عدمُ الخير، ولا ينبغي لجلالك. وأتى بالألف واللام لشمول أنواع الشرّ، أي الشرّ المطلق، والشرّ المقيّد بالصوّر الخاصّة. هذا كلّهُ ليس إليك، أي ما سمّيته شرّاً أو هو شرّ، لا ينبغي أن يضاف إليك أدباً وحقيقة. وأقوى ما يحتجُّ به المخالف في هذه المسألة، قوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ يُضِلُّ اللَّهُ مَن يَشَاءُ وَيَهْدِي مَن يَشَاءُ﴾^(٥) وقوله: ﴿وَمَن يُضِلِّ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِن هَادٍ﴾^(٦).

(١) ص ٧٦ ب

(٢) ق: خلاك

(٣) "الذي لم يكن عن عدم" ثابتة في الهامش بقلم نستعليق مخالف للأصل بخط الشيخ.

(٤) ص ٧٧

(٥) [المشر: ٣١]

(٦) [الرعد: ٣٣]

فاعلم أنّ مطلق الضلالة: الحيرة والجهل بالأمر، وبطريق الحقّ المستقيم. فقوله: ﴿فَيُضِلُّ اللَّهُ مَنْ يَشَاءُ﴾ أي مَنْ عَرَفَهُ بطريق الضلالة، فإنّه يضلّ فيها. وَمَنْ عَرَفَهُ بطريق الهداية، فإنّه يهتدي فيها. مثل قوله في الهداية: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾^(١)، و﴿سُبْحَنَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾^(٢)، ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾^(٣)، ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾^(٤).

فالعقل السليم يهتدي به عندما يسمع مثل هذا من الحقّ، وإذا قال: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ وَلَكِنْ لَا تُبْصِرُونَ﴾^(٥)، ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾^(٦)، وقوله: «ومن أثنائي يسعى أتيت هرولة» وأمثال هذه؛ فإنّ العقل السليم يحار في مثل هذه الأخبار وبتيه. فهذا معنى "يُضِلُّ" أي يحيرّ العقول، بمثل هذه الخطابات^(٧) الصادرة من الله، على ألسنة الرسل الصادقة، المجهولة الكيفية. ولا يتمكّن للعقل أن يهتدي إلى ما قصده الحقّ بذلك، مما لا يليق بالمفهوم.

ثمّ يرى العقل أنّه سبحانه- ما خاطبنا إلّا لِنَفْهَمَ عنه. والمفهوم من هذه الأمور يستحيل عليه سبحانه- من كلّ وجه يفهمه العبد بضربٍ من التشبيه المحدث؛ إمّا من طريق المعنى المحدث، أو من طريق الحسّ. ولا يتمكّن للعقل أن لا يقبل هذا الخطاب: فيحار. فتمّ حيرة يخرج عنها العبد، ويتمكّن له الخروج منها بالعناية الإلهيّة. وتمّ حيرة لا يتمكّن له الخروج عنها، بمجرد ما أعطى الله للعقل من أقسام القوّة، التي أيّده الله بها. فيحار الدالّ في المدلول، لعزّة الدليل.

ثمّ يجيء الشرع بعد هذا في أمور قد حكم العقل بدليله على إحالتها، فيثبت الشرع ألفاظاً تدلّ على وجوب ما أحاله. فيقبل ذلك إيماناً ولا يدري ما هو؟ فهذا هو الحائر المسمّى ضالّاً. وقد روي أنّه قال: «زدني فيك تحيراً» أي أنزل إليّ نزولاً، يحيله العقل من جميع وجوهه، ليعرف عجزه

(١) [الشورى: ١١]

(٢) [الصافات: ١٨٠]

(٣) [الأنعام: ٩١]

(٤) [الإخلاص: ٤]

(٥) [الواقعة: ٨٥]

(٦) [ق: ١٦]

(٧) ص ٧٧ ب

عن إدراك ما ينبغي لك ولجلالك من النعوت.

وأما الشقاء والسعادة، المعبرَ بهما عن الأمور التي تتألم بها النفوس وتتنعم، فذلك مطلبٌ عامٌّ^(١) للنفوس، من حيث الحسّ والمحسوس. وهذا الذي نحن بصدده، أمر آخر، يرجع إلى معرفة الحقائق.

ثمّ يقول: «أنا بك وإليك»، أي بك ابتداء لا بنفسي. وهو قولنا: إنّ الإنسان موجود بغيره. وقوله: "إليك" أي وإليك يرجع عين وجودي. فما أنا هو: أنت هو. فإنّه ما استفدت منك إلاّ الوجود، وأنت عين الوجود. وأنا على أصل ذاتي من العدم، ما تغيّر عليّ حكم ولا حالّ في إمكاني لا أبرح.

ثمّ يقول: «تباركت» أي البركة والزيادة لك لا لي. يقول: "أنت الوجود لك، ثمّ كسوتنيّه، ولم أكن. فكانت البركة والزيادة في الوجود؛ حيث ظهر بنسبتين: فظهر بي -وهو وجودك- ونُسِبَ إليك وهو عينك". ثمّ يقول: «وتعاليت» أي فإنّك تتعالى أن تظهر بغيرك، فلا يكون الوجود المنسوب إليك، غير هويّتك. هذا معنى قوله: «تباركت وتعاليت».

ثمّ يقول: «أستغفرك وأتوب إليك» يقول: أطلب التسرُّ منك في اتّصافي بالوجود^(٢)، لئلاّ أغيب عن حقيقي، فأدّعي الوجود. وهو ليس أنا، بل هو أنت. وما أنا أنت، فأنا أنا على ما أنا عليه لذاتي، وأنت أنت على ما أنت عليه لذاتك. وميّ، فلك الظهور فيّ بما وصفتني به من الوجود. وما لي ظهور فيك، بما أنا عليه في حقيقي من الإمكان.

ثمّ يقول: «وأتوب إليك» أي وأرجع إليك من حيث ما وصفتُ به من الوجود: إذ كنت أنت هو عين الوجود، والموصوف به أنا. فرجوعه إليك، هو قولي: «وأتوب إليك». وفرغ ما يقوله العبد من الدعاء والتوجيه بين التكبير والقراءة. فلنشرع -إن شاء الله تعالى- في قراءة الفاتحة

(١) ص ٧٨
(٢) ص ٧٨ ب

بلسان العلماء بالله، في حال الصلاة لا في حال غيره.

* * *

وَضَلُّ

في اعتبار قراءة فاتحة الكتاب في الصلاة

اعلم أنَّ العالم بالله إذا فرغ من الذي ذكرناه، شرع في القراءة على حدٍّ ما أمره الله به عند قراءة القرآن من التَعَوُّذ، لكونه^(١) قارئاً لا لكونه مصلّياً. ولَمَّا أَعْلَمْتَ أَنَّ الله يقول عند قراءة العبد القرآن: "كذا" جواباً على حكم الآية التي يقرأها، فينبغي للإنسان إذا قرأ الآية أن يستحضر في نفسه ما تعطيه تلك الآية على قدر فَهْمِهِ، فإنَّ الجواب يكون مطابقاً لما استحضرتُه من معاني تلك الآية. ولهذا ورد في الجواب أدنى مراتب العامّة مجملًا؛ إذ العامّي والعجمي الذي لا علم له بمعنى ما يقرأ، يكون قول الله له، ما ورد في الخبر. فإن فَصَلْتَ في الاستحضار، فَصَلَ الله لك الجواب. فلا يفوتتكَ هذا القدر في القراءة، فإنَّ به تميّز مراتب العلماء بالله والناس في صلاتهم.

فإذا فرغ الإنسان من التوجيه، فليقل: "أعوذ بالله من الشيطان الرجيم". هذا نصّ القرآن. وقد ورد في السنّة الصحيحة: «أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم» قال تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾^(٢). فالعارف إذا تعوّد، ينظر في الحال الذي أوجب له التَعَوُّذ، وينظر في حقيقة ما يتعوّد به، وينظر في ما ينبغي أن يعاذ به. فيتعوّد^(٣) بحسب ذلك.

فمن غلب عليه في حاله، أن كلّ شيء يُستعاذ منه (هو) بيد سيّده، وأنّ كلّ ما يستعاذ به (هو) بيد سيّده، وأنّه في نفسه عبْدٌ، محلُّ التصريف والتقليب: فعاذ من سيّده بسيّده، وهو قوله ﷺ: «وأعوذ بك منك». وهذه استعاذة التوحيد؛ فيستعيذ به من الاتّحاد^(٤)، قال تعالى:

(١) ص ٧٩

(٢) [النحل: ٩٨]

(٣) ص ٧٩ ب

(٤) هناك إضافة في الهامش بخط آخر: "والاشتراك في الصفات".

﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾^(١) وقال: ﴿كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى كُلِّ قَلْبٍ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ﴾^(٢)
وقال: «الكبرياء رداي والعظمة إزاري، من نازعني واحدا منهما قصمته».

ومن نزل عن هذه الدرجة في الاستعاذة، استعاذ مما لا يلائم بما يلائم، فعلا كان أو صفة. هذه قضية كلية. والحال يعين القضايا، والحكم يكون بحسبها. ورد في الخبر: «أعوذ برضاك من سخطك» أي بما يرضيك مما يسخطك. فقد خرج العبد هنا عن حظ نفسه، بإقامة حرمة محبوبه. فهذا لله. ثم الذي لنفسه من هذا الباب، قوله: «وبمعافاتك من عقوبتك» فهذا في حظ نفسه؛ وأي المرتبتين أعلى؟ في ذلك نظر.

فمن نظر إلى ما يقتضيه جلال الله، من أنه لا يبلغه (هـ) ممكن، أي ليس في حقيقة الممكن قبول ما ينبغي لجلال^(٣) الله من التعظيم، وأن ذلك محال في نفس الأمر - لم ير إلا أن يكون في حظ نفسه: فإن ذلك عائد عليه-. ومن نظر في قوله: ﴿إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾^(٤) قال: ما يلزمي من حق ربي إلا ما تبلغه قوتي. فأنا لا أعمل إلا في حق ربي، لا في حق نفسي. فشرع الشارع الاستعاذتين في هذين الشخصين. ومن رأى أن وجوده هو وجود ربه - إذ لم يكن له، من حيث هو، وجود- قال: «أعوذ بك منك» وهي المرتبة الثالثة، وثبت في هذه المرتبة عين العبد.

فالقارئ للقرآن، إذا تعوذ عند قراءة القرآن، علّمه المكلف -وهو الله تعالى- كيف يستعيذ؟ ومن يستعيذ؟ ومن يستعيذ^(٥)؟ فقال له: ﴿إِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾^(٦) فأعطاه الاسم الجامع. وذكر له القرآن، وما خص آية من آية. لذلك لم يخص اسما من اسم، بل أتى بالاسم الله. فالقارئ ينظر في حقيقة ما يقرأ، وينظر فيما ينبغي أن يستعاذ منه في تلك الآية، فيذكره في استعاذته. وينظر فيما ينبغي أن يستعاذ به من أسماء الله، أي اسم كان،

(١) [الدخان: ٤٩]

(٢) [غافر: ٣٥]

(٣) ص ٨٠

(٤) [الناريا: ٥٦]

(٥) "ومن يستعيذ" ثابتة في الهامش مع إشارة التصويب

(٦) [النحل: ٩٨]

فيعينه بالذِّكْر في استعاذته.

ولَمَّا كان قارئُ القرآن جليَسَ الله، من كون القرآن ذِكْرًا. والذاكر^(١) جليَسُ الله، ثمَّ زاد إِيَّاهُ في الصلاة حالَ مناجاةِ الله، فهو أيضًا، في حال قُرب على قُرب، كنور على نور - كان الأوَّلَى أن يستعيذَ هنا بالله، وتكون استعاذته من الشيطان، لأنَّه البعيد. يقال: بئْرُ شطون؛ إذا كانت بعيدة القعر. والبُعد يقابل القُرب - فتكون استعاذته في حال قربه مما يبعده عن تلك الحالة، فلم يكن أوَّلَى من اسم الشيطان.

ثمَّ نعتَه بالرجيم، وهو فعيل: فإِما بمعنى المفعول، فيكون معناه من الشيطان المرجوم، يعني بالشهب؛ وهي الأنوار المحرقة. قال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَاهَا﴾ يعني الكواكب ﴿رُجُومًا لِلشَّيَاطِينِ﴾^(٢). والصلاة نورٌ، وَرَجَمَهُ اللهُ بالأنوار، فكانت الصلاة مما تعطي بُعدَ الشيطان من العبد، قال تعالى: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ﴾^(٣) بسبب ما وُصِفَتْ به من الإحرام.

وإن كان بمعنى الفاعل، فهو لما يَرجم به قلبُ العبد من الخواطر المذمومة، واللَّمَمَات السيئة والوسوسة. ولهذا كان رسول الله ﷺ إذا قام يصلي من الليل، وكَبَّر تكبيرة الإحرام قال: «الله أكبر كبيراً، الله أكبر كبيراً، الله أكبر كبيراً، الحمد لله كثيراً، والحمد لله كثيراً، وسبحان الله بكرة وأصيلاً، أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، مِنْ نَفْخِهِ وَنَفْثِهِ وَهَمْزِهِ» قال ابن عباس: همزة: ما يوسوسه في الصلاة، ونَفْثُهُ: الشعر، ونَفْخُهُ: الذي يلقيه من الشُّبْه في الصلاة. يعني السهو. ولهذا قال النبي ﷺ: «إِنَّ سَجُودَ السَّهْوِ تَرْغِيمٌ لِلشَّيْطَانِ» فوجب على المصلي أن يستعيذ بالله من الشيطان الرجيم، بخالص من قلبه، يطلب بذلك عصمة ربِّه.

(١) ص ٨٠ ب

(٢) [المك: ٥]

(٣) [العنكبوت: ٤٥]

(٤) ص ٨١

ولمّا لم يعرف المصلّي بما يأتيه الشيطان من الخواطر السيّئة في صلاته والوسوسة، لم يتمكن أن يعيّن له ما يدفعها به. فجاء بالاسم "الله" الجامع لمعاني الأسماء، إذ كان في قوّة هذا الاسم حقيقة كلّ اسم دافع، في مقابلة كلّ خاطر ينبغي أن يُدفع. فهكذا ينبغي للمصلّي أن يكون حاله في استعاذته، إن وفقه الله.

ثمّ يقول بعد الاستعاذة: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾^(١) فإذا^(٢) قالها يقول الله: «يذكرني عبدي». فينبغي على هذا أن يكون العامل في ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ "أذكر". فتتعلّق الباء بهذا الفعل، إن صحّ هذا الخبر. وإن لم يصحّ، فيكون الفعل: "أقرأ بسم الله" فإنّه ظاهر في ﴿أَقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾^(٣).

هذا تتكلّفه، لقولهم: إنّ المصادر لا تعمل عمل الأفعال إلّا إذا تقدّمت. وأمّا إذا تأخّرت فتضعف عن العمل. وهذا عندنا غير مَرَضِيٍّ في التعليل، لأنّه تحكّم من النحويّ. فإنّ العرب لا تعقل ولا تعلّل. فيكون تعلّق البسملة عندي بقوله: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾^(٤) بأسمائه، فإنّ الله لا يُحمد إلّا بأسمائه، غير ذلك لا يكون. ولا ينبغي أن تتكلّف في القرآن محذوفاً إلّا لضرورة، وما هنا ضرورة.

فإن صحّ قول رسول الله ﷺ عن الله تبارك وتعالى: «إنّ العبد إذا قال: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ في مناجاته في الصلاة، يقول الله: يذكرني عبدي» فلا نزاع. هكذا روى هذا الخبر عبد الله بن زياد بن سمعان عن العلاء عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «مَنْ صَلَّى صلاة لم يقرأ فيها بأمر القرآن فهي خداج ثلاث- غير تمام» فقل لأبي هريرة: "إنّا نكون وراء الإمام. فقال: اقرأ بها في نفسك، فإنّي سمعتُ رسول الله ﷺ يقول^(٥): قال الله تعالى: «قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين، ولعبي ما سأل. يقول عبدي إذا افتتح الصلاة: ﴿بِسْمِ اللَّهِ

[١] الفاتحة: ١

[٢] ص ٨١ ب

[٣] العلق: ١

[٤] الفاتحة: ٢

[٥] ص ٨٢

الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴿ فيذكرني عبدي. يقول العبد: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ قال الله: حمدي عبدي» وسيأتي الحديث مفصلاً في كل كلمة -إن شاء الله تعالى- كما ذكرت ألفاظ التوجيه إلى آخر الفاتحة.

وذكر مسلم هذا الحديث من حديث سفيان بن عيينة عن العلاء عن أبيه عن أبي هريرة، ولم يذكر البسملة فيه.

فإذا قال العالم بالله: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ علق الباء بما في الحمد، من معنى الفعل، كما قلنا. يقول: لا يثنى على الله إلا بأسمائه الحسنى. فذكر من ذلك ثلاثة أسماء: الاسم الله، لكونه جامعاً غير مشتق، فَيُنْعَت ولا يُنْعَت به، فإنه للأسماء كالذات للصفات. فذكره أولاً من حيث أنه دليل على الذات، كالأسماء الأعلام كلها في اللسان، وإن لم يقو قوة الأعلام، لأنه وصف للمرتبة كاسم السلطان. فلما لم يدل إلا على الذات المجردة على الإطلاق، من حيث ما هي لنفسها من غير نسب، لم يتوهم في هذا الاسم اشتقاق. ولهذا سُميت بالبسملة، وهو الاسم مع الله. أي قولك: باسم الله خاصة. مثل العبدلة، وهو قولك: عبد الله. وكذلك الحوقلة^(١)، وهو الحول والقوة مع الله.

ثم قال: إن العبد قال، بعد "بسم الله": "الرحمن الرحيم" من حيث ما هو -عني "الرحمن الرحيم" - من الأسماء المركبة، كمثّل: بعل بك، ورام هرمز. فسماه به من حيث ما هو اسم له، لا من حيث المرحومين، ولا من حيث تعلق الرحمة^(٢) بهم، بل من حيث ما هي صفة له حلاله فإنه ليس لغير الله، ذكر في البسملة أصلاً.

ومهما ورد اسم إلهي لا يتقدمه كون يطلب الاسم، ولا يتأخر كون يطلبه الاسم في الآية، فإن ذلك الاسم ينظر فيه العارف من حيث دلالة على الذات المسماة به، لا من حيث الصفة المعقولة منه، ولا من حيث الاشتقاق الذي يطلبه الكون. بخلاف الاسم الإلهي إذا ورد في

(١) ص ٨٢ ب

(٢) ق: "اتصافه بالرحمة" وكتب فوقها بخط الأصل: "تعلق" من غير إشارة المسح، لنفهم منه صواب التعبيرين.

أثر كون، أو في أثره كون، أو بين كونين. فإنه إذا ورد الكون في أثره: فذلك الكون نتيجه، وبه يتعلق، وإياه يطلب. فإنه صادر عنه، إذا تدبرته وجدته، مثل قوله: ﴿الرَّحْمَنُ. عَلَّمَ الْقُرْآنَ. خَلَقَ الْإِنْسَانَ﴾^(١).

وإذا تقدّم الكون وجاء الاسم الإلهي في إثره، فإنه الأول والآخر- كان على العكس من الأول. مثل ﴿اتَّقُوا اللَّهَ﴾ وقوله: ﴿وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ﴾^(٢) فأظهر (ت) التقوى ما نتقي منه، وهو الاسم الله. وفي الأول، أظهر الاسم الإلهي عين الإنسان. وكذلك ﴿وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ﴾ أظهر التعليم الاسم^(٣) الإلهي وهو الله.

فإذا وقع الكون بين اسمين إلهيين، كان الكون للأول بحكم النتيجة، وللآخر بحكم المقدمة. مثل وقوع العالمين بين الاسم "الرّب" و"الرحمن"، في قوله: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ. الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾^(٤) ومثل قوله: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ﴾^(٥) فوقع ﴿وَيُعَلِّمُكُمُ﴾ بين اسمين: تقدّمه الاسم "الله" وتأخّر عنه الاسم "الله" بمعنيين مختلفين، فأثر فيه الاسم الأول طلب التعليم، وقيل التعليم بالاسم الثاني.

وكذلك إذا وقع الاسم الإلهي، بين اسم إلهي يتقدّمه، وبين كون يتأخّر عنه، مثل الاسم الرّب بين الله والعالمين، في قوله: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ في آخر "الزّمر". أو بين كون يتقدّمه، واسم إلهي يتأخّر عنه، مثل قوله: ﴿الْعَالَمِينَ. الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ. مَلِكٍ﴾ ف﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ تقدّمه كلمة ﴿الْعَالَمِينَ﴾ وتأخّر عنه ﴿مَلِكٍ يَوْمَ الدِّينِ﴾ فأظهر عين العالمين الرحمن الرحيم، لافتقارهم إلى الرحمتين: الرحمة العامّة والخاصّة، والواجبة والامتنانيّة.

وطلب ﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ ﴿مَلِكٍ يَوْمَ الدِّينِ﴾ ليظهر من كونه ملكا، سلطان ﴿الرَّحْمَنِ﴾

(١) [الرحمن: ١ - ٣]

(٢) [البقرة: ٢٨٢]

(٣) ص ٨٣

(٤) [الفاتحة: ٢، ٣]

(٥) [البقرة: ٢٨٢]

الرَّحِيمِ ﴿١﴾، فَإِنَّ الرِّحْمَةَ مِنْ جَانِبِ الْمَلِكِ هِيَ رَحْمَةُ عِزَّةٍ وَامْتِنَانٍ مَعَ اسْتِغْنَاءٍ. بِخِلَافِ رَحْمَةِ غَيْرِ الْمَلِكِ، كَرَحْمَةِ الْأُمِّ بَوْلَدِهَا لِلشَّفَقَةِ الطَّبِيعِيَّةِ، فَيُدْفَعُ^(١) الْأُمُّ بِالرَّحْمَةِ عَلَى وَلَدِهَا مَا تَجِدُهُ مِنَ الْأَلَمِ بِسَبَبِهِ فِي نَفْسِهَا، فَنَفْسُهَا رَحِمَتْ وَلِنَفْسِهَا سَعَتْ، وَاحْتَجَبَتْ عَنْ عِلْمِ ذَلِكَ بَوْلَدِهَا. فَالْمَتَّةُ لَوْلَدِهَا عَلَيْهَا بِالسَّبَبِيَّةِ، لَا لَهَا. وَوَقَعَتِ الرِّحْمَةُ بِالْوَلَدِ تَبْعًا، بِخِلَافِ رَحْمَةِ الْمَلِكِ، فَإِنَّهَا عَنْ عِزٍّ وَغْنَى عَنْ هَذَا الْمَرْحُومِ الْخَاصِّ مِنْ رَعَايَاهُ.

وكذلك إذا وقع الاسم الإلهي بين اسمين إلهيين، مثل قوله: ﴿هُوَ اللَّهُ الْخَلِيقُ الْبَارِئُ﴾^(٢) فوقع الاسم "الخالق" بين الاسم "الله" والاسم "البارئ" وكذلك الاسم "البارئ" بين "الخالق" و"المصور" وهذا كثير. فـ"الخالق" صفة لله وموصوف "للبارئ".

فعلى هذا الأسلوب تجري تلاوة العارفين في الكتابين: في القرآن، وكتاب العالم بأسره؛ فإنه كتاب مسطور، ورَقُّهُ المنشور، الذي هو فيه (هو) الوجود. وكذلك تجري أذكارهم.

وهكذا في الأَكْوَانِ، إذا وقع كَوْنٌ بين كَوْنَيْنِ، يَكُونُ لِلأَوَّلِ إِنِّئًا وَلِلثَّانِي بَعْدَهُ أَبًا فِي الَّذِي يُفْهَمُ مِنْ ذَلِكَ، كَانَ مَا كَانَ. فَلِهَذَا قَالَ اللَّهُ فِي قَوْلِ الْعَبْدِ: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾: «ذَكَرَنِي عَبْدِي» وَمَا قَيَّدَ هَذَا الذِّكْرَ بِشَيْءٍ، لِاخْتِلَافِ أَحْوَالِ الذَّاكِرِينَ. أَعْنِي الْبَوَاعِثَ لِذِكْرِهِمْ. فَذَاكَ تَبَعُهُ الرِّغْبَةُ، وَذَاكَ تَبَعُهُ الرِّهْبَةُ، وَذَاكَ يَبْعَثُهُ التَّعْظِيمُ وَالْإِجْلَالُ. فَأَجَابَ الْحَقُّ عَلَى أَدْنَى^(٣) مَرَاتِبِ الْعَالَمِ، وَهُوَ الَّذِي يَتَلَوُّ بِلِسَانِهِ وَلَا يَفْهَمُ بِقَلْبِهِ. لِأَنَّهُ لَمْ يَتَدَبَّرْ مَا قَالَهُ -إِذَا كَانَ التَّالِيَّ عَالِمًا بِاللِّسَانِ- وَلَا مَا ذَكَرَهُ. فَإِنْ تَدَبَّرَ تِلَاوَتَهُ أَوْ ذَكَرَهُ، كَانَتْ إِجَابَةُ الْحَقِّ لَهُ، بِحَسَبِ مَا حَصَلَ فِي نَفْسِهِ مِنَ الْعِلْمِ بِمَا تَلَاهُ. فَتَدَبَّرَ مَا نَصَّصْنَاهُ لَكَ.

ثمَّ قال: قال الله تعالى: «فَإِذَا قَالَ الْعَبْدُ: الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ فِي الصَّلَاةِ، يَقُولُ اللَّهُ: حَمْدُنِي عَبْدِي». فَيَقُولُ الْعَارِفُ: "الحمد لله"، أَيِ عَوَاقِبِ الشَّاءِ تَرْجِعُ إِلَى اللَّهِ، وَمَعْنَى عَوَاقِبِ الشَّاءِ أَيِ

(١) ص ٨٣ ب

(٢) [الحشر: ٢٤]

(٣) ص ٨٤

كلّ ثناء يثنى به على كون من الأكوان دون الله، فعاقبته ترجع إلى الله، بطريقتين: الطريق الواحدة الثناء على الكون، إنما هو بما يكون عليه ذلك الكون من الصفات المحموده، التي توجب الثناء عليه. أو بما يكون منه من الآثار المحموده، التي هي نتائج عن الصفات المحموده، القائمة به. وعلى أي وجه كان، فإنّ ذلك الثناء راجع إلى الله - إذ كان الله هو الموجد لتلك الصفات والآثار - لا لذلك الكون. فرجعت عاقبة الثناء إلى الله.

والطريق الأخرى أن ينظر العارف، فيرى أنّ وجود الممكنات المستفاد، إنما هو عين ظهور الحق فيها، فهو متعلّق الثناء لا الأكوان. ثمّ إنّه ينظر في موضع "اللام" ^(١) من قوله: ﴿لِلَّهِ﴾ فيرى أنّ الحامد عين المحمود لا غيره. فهو الحامد المحمود. وينفي الحمد عن الكون من كونه حامدا، ونفى كون الكون محمدا. فالكون من وجهه، محمود لا حامد. ومن وجهه، لا حامد ولا محمود. فأما كونه غير حامد، فقد يتّاه. فإنّ الحمد فعل، والأفعال لله. وأما كونه غير محمود، فإنما يحمد المحمود بما هو له لا لغيره. والكون لا شيء له فما هو محمود أصلا. كما ورد في مثل هذا المتشيع بما لا يملك، كلا بس ثوئي زور.

فيحضر العارف في قوله: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ جميع ما ذكرناه، وما يعطيه الاسم "الرّب" من الثبات والإصلاح والتربية والملك والسيادة. هذه الخمسة يطلبها الاسم "الرّب". ويحضر ما يعطيه العالم من الدلالة عليه - تعالى - فلا يكون جواب الله في قوله: «حمدني عبدي» إلّا لمن حمده بأدنى المراتب، لأنّه لكرمه يعتبر الأضعف الذي لم يجعل الله له حظّا في العلم به - تعالى - رحمة به، لعلمه أنّ العالم يعلم من سؤاله أو قراءته ما حضر معه في تلك القراءة من المعاني، فيجيبه الله على ما وقع له، ويدخل في إجمال ما خاطب به عبده العامّي، القليل العلم أو الأعجمي الذي لا علم له بمدلول ما يقرأه. فافهم والله الملهم.

ثمّ ^(٢) قال عن الله: «يقول العبد: ﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ يقول الله: أثنى عليّ عبدي» يعني بصفة

(١) ص ٨٤ ب

(٢) ص ٨٥، وفي الهامش بخط الشيخ الأكبر: "بلغ قراءة لظهر الدين محمود عليّ. وكتب ابن العربي".

الرحمة لاشتقاق هذين الاسمين منها، ولم يقل فيماذا؟ لعموم رحمته. ولأنّ العايميّ ما يعرف من رحمة الله به إلا إذا أعطاه ما يلائمه في غرضه، وإن ضرّه أو ما يلائم طبعه، ولو كان فيه شقاؤه. والعارف ليس كذلك، فإنّ الرحمة الإلهيّة، قد تأتي إلى العبد في الصورة المكروهة، كشرب الدواء الكره الطعم، والرائحة للمريض، والشفاء فيه مبطلون.

فإذا قال العارف: ﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ أحضر في نفسه مدلول هذا القول، من حيث ما هو الحقّ موصوفاً به، ومن حيث ما يطلبه المرحوم؛ لعلمه بذلك كلّ. ويحضر في قلبه أيضاً عموم رحمته الواحدة^(١)، المقسّمة على خلقه في الدار الدنيا؛ إنسيهم وجنّهم، ومطيعهم وعاصيهم، وكافرهم ومؤمنهم، وقد شملت الجميع. ورأى أنّ هذه الرحمة الواحدة، لو لم تعطِ حقيقتها من الله أن يرزق بها عباده من جماد ونبات وحيوان وإنس وجانّ ولم يحجبها عن كافر ومؤمن ومطيع وعاصٍ؛ عرف أنّ ذاتها من كونها رحمة تقتضي ذلك.

ثمّ جاء الوحي من أثر هذه الرحمة الواحدة^(٢) بأنّ هذه الرحمة الواحدة السارية في العالم التي اقتضت حقيقتها أن تجعل الأمّ تعطف على ولدها في جميع الحيوان، وهي واحدة من مائة رحمة. وقد أدّخر سبحانه لعباده في الدار الآخرة تسعا وتسعين رحمة، فإذا كان يوم القيامة ونفذ في العالم حكمه وقضاؤه وقدره، بهذه الرحمة الواحدة، وفرغ الحساب، ونزل الناس منازلهم من الدارين؛ أضاف سبحانه هذه الرحمة إلى التسع والتسعين رحمة، فكانت مائة، فأرسلها على عباده مطلقة في الدارين. فسرت الرحمة فوسعت كلّ شيء؛ فمنهم من وسعته بحكم الوجوب، ومنهم من وسعته بحكم الامتنان.

فوسعت كلّ شيء في موطنه، وفي عين^(٣) شَيْئِيَّتِهِ. فتنعم المحرور بالزمهرير، والمقرور بالسعير. ولو جاء لكل واحد من هذين حال الاعتدال لتعذب. فإذا اطلع أهل الجنان على أهل النار، زادهم نعيماً إلى نعيمهم، فوزّهم. ولو اطلع أهل النار على أهل الجنان، لتعذبوا بالاعتدال لما

(١) ثابتة في الهامش بقلم الأصل

(٢) ص ٨٥ ب

(٣) ثابتة في الهامش بقلم الأصل مع إشارة التصويب

هم فيه من الانحراف، ولهذا قابلهم بالنقيض من عموم المائة رحمة. وقد كان الحكم في الدنيا بالرحمة الدنيا، ما قد علمتم. وهي الآن أعني في الآخرة من جملة المائة، فما ظنك وكفى.

فبمثل هذا النظر، يقول العارف في الصلاة: ﴿الرَّحْمَنُ^(١) الرَّحِيمُ﴾ ومن هنا تعرف ما يجب الحقُّ به من هذا نظره.

ثم قال الله: «يقول العبد: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ يقول الله: مجدي عبدي» وفي رواية «فوض إلي عبدي» هذا جواب عام، وردَّ عام كما قررنا: ما المراد به؟ فإذا قال العارف: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ لم يقتصر - على الدار الآخرة بيوم الدين، ورأى أنَّ "الرحمن الرحيم" لا يفارقان ملك يوم الدين، فإنه صفة لهما. فيكون الجزاء دنيا وآخرة. وكذلك ظهر بما شرع من إقامة الحدود، وظهور الفساد في البر والبحر، بما كسبت أيدي الناس ليزيقهم بعض الذي عملوا لعلهم يرجعون. وهذا هو عين الجزاء. فيوم الدنيا أيضا (هو) يوم الجزاء، والله ملك يوم الدين.

فيرى العارف أنَّ الكفارات سارية في الدنيا، وأنَّ الإنسان في الدار الدنيا لا يسلم من أمر يضيق به صدره، ويؤلمه جسًا وعقلا، حتى قرصة البرغوث والعثرة. فالآلام محدودة مؤقتة، ورحمة الله تعالى - غير مؤقتة. فإنها وسعت كل شيء، فمنها ما تُنال وتُحكم من طريق الامتنان، وهو أصل الأخذ لها الامتنان. ومنها ما تؤخذ من طريق الوجوب الإلهي، في قوله: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ﴾^(٢) وقوله: ﴿فَسَاكُنْهَا﴾^(٣) فالناس يأخذونها جزاء^(٤)، وبعض المخلوقات من المكلفين تناولها امتنانا حيث كانوا، فافهم.

فكل ألم في الدنيا والآخرة، فإنه مكفّر لأمر قد وقعت - محدودة مؤقتة. وهو جزاء لمن يتألم به من صغير وكبير، بشرط تعقّل التألم، لا بطريق الإحساس بالتألم دون تعقّله. وهذا المدرك لا يدركه إلا من كشف له: فالرضيع لا يتعقّل التألم، مع الإحساس به، إلا أنَّ أباه وأمه وأمثالهما،

(١) ص ٨٦

(٢) [الأعام: ٥٤]

(٣) [الأعراف: ١٥٦]

(٤) ص ٨٦ ب

من محبته وغير محبته، يتألم ويتعقل التألم، لما يرى في الرضيع من الأمراض النازلة به. فيكون ذلك كفارة لمتعقل الألم. فإن زاد ذلك العاقل الترحم به، كان مع التكفير عنه مأجورا. إذ «في كل كبد رطبة أجر» وكل كبد فإنها رطبة، لأنها بيت الدم، والدم حار رطب، طبع الحياة.

وأما الصغير إذا تعقل التألم وطلب النفور عن الأسباب الموجبة للألم واجتنبها، فإن له كفارة فيها لما صدر منه، مما ألم به غيره من حيوان أو شخص آخر من جنسه، أو إباية عما تدعوه إليه أمه أو أبوه أو سائل يسأله أمرا ما، فأبى عليه، فتألم السائل حيث لم يقض حاجته هذا الصغير. فإذا تألم الصغير كان ذلك الألم القائم به، جزاء مكفرا لما ألم به ذلك السائل بإبايته، عما التمسه منه في سؤاله. أو كان قد^(١) أذى حيوانا: من ضرب كلب بحجر، أو قتل برغوث وقملة، أو وطئ نملة برجله فقتلها، أو كل ما جرى منه بقصد وبغير قصد. وسر هذا الأمر عجيب سار في الموجودات، حتى الإنسان يتألم بوجود الغيم، ويضيق صدره به، فإنه كفارة لأمر أتاها قد نسيها أو يعلمها.

فهذا كله يراه أهل الكشف محققا في قوله: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ فيقول الله: «فَوُضَ إِلَيَّ عَبْدِي» أو «مَجْدَنِي عَبْدِي» أو كلاهما. إلا أن التمجيد راجع إلى جناب الحق من حيث ما تقتضيه ذاته، ومن حيث ما تقتضي نسبة العالم إليه، والتفويض من حيث ما تقتضي نسبة العالم إليه لا غير. فإنه وكيل لهم بالوكالة المفوضة. ففي حق قوم يقول: «مَجْدَنِي عَبْدِي» وفي المقصد، وفي حق قوم يقول: «فَوُضَ إِلَيَّ عَبْدِي»، وفي المقصد أيضا. فإن العبد قد يجمع بين المقصدين، فيجمع الله له في الرد بين التمجيد والتفويض. فهذا النصف كله مخلص لجناب الله، ليس للعبد فيه اشتراك.

ثم قال الله: «يقول العبد: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾» يقول الله: هذه بيني وبين عبدي ولعبدي ما سأل. فهذه الآية تتضمن سائلا^(٢) ومسئولا مخاطبا، وهو الكاف من «إِيَّاكَ» فيها و«نعبد» و«نستعين» هما للعبد، فإنه العابد والمستعين. فإذا قال العبد: «إِيَّاكَ». وَحَدَّ الْحَقِّ

(١) ص ٨٧

(٢) ص ٨٧ ب

بحرف الخطاب، فجعله مواجهاً لا على جهة التحديد، ولكن امتثالاً لقول الشارع لمثل ذلك السائل في معرض التعليم، حين سألّه عن الإحسان، فقال له ﷺ: «أن تعبد الله كأنك تراه» فلا بدّ أن تواجهه بحرف الخطاب، وهو الكاف، أو حرف التاء المنصوبة في المذكر؛ المحفوضة في المؤنث. فأني قد أوّث الخطاب من حيث الذات.

وهذا مشهد خياليّ فهو برزخيّ. وجاءت هذه الآية برزخيّة، وقع فيها الاشتراك بين الحق وبين عبده. وما مضى من الفاتحة محلّص لله، وما بقي منها محلّص للعبد. وهذه (الآية) التي نحن فيها مشتركة. وإنّا وحدّه ولم يجمعه، لأنّ المعبود واحد. وجمع (العبد) نفسه بنون الجمع في العبادة والعون المطلوب. لأنّ العابدين من العُبد كثير، وكلّ واحد من العابدين يطلب العون. والمقصود بالعبادات واحد. فعلى العين عبادة، وعلى السمع والبصر واللسان واليد والبطن والفرج والرجل والقلب. فلها قال: "نعبد" و"نستعين"، بالنون.

وإنّ العالم نظر إلى تفاصيل عالمه^(١)، وإنّ الصلاة قد عمّ حكمها جميع حالاته ظاهراً وباطناً، لم ينفرد بذلك جزء عن آخر فإنّه يقف بكلّه، ويركع بكلّه ويجلس بكلّه. فجميع عالمه قد اجتمع على عبادة ربّه، وطلب المعونة منه على عبادته. فجاء بنون الجماعة في "نعبد" و"نستعين"، فترجم اللسان عن الجماعة، كما يتكلّم الواحد عن الوفد، بحضورهم بين يدي الملك. فعلم العبد من الحقّ لمّا أنزل عليه هذه الآية بإفراده نفسه، أن لا يُعبدَ إلاّ إياه.

ولمّا قيّد العبد بالنون: (فهذا يعني) أنّه يريد منه أن يعبده بكلّه ظاهراً وباطناً، من قوى وجوارح، ويستعين على ذلك الحدّ. ومتى لم يكن المصلّي بهذه المثابة من جمع عالمه على عبادة ربّه، كان كاذباً في قراءته إذا قال: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ فإنّ الله ينظر إليه، فيراه ملتفتاً في صلاته أو مشغولاً بخاطره، في دكانه أو تجارته، وهو مع هذا يقول: "نعبد" ويكذب، فيقول الله له: كذبت في كنايتك بجمعيتك على عبادتي. ألم تلتفت ببصرك إلى غير قبلك؟ ألم تُصغ بسمعك إلى حديث الحاضرين؟ ألم تعقل بقلبك ما تحدّثوا به؟ فأين صدقك في قولك: "نعبد"

بنون الجمع؟

فيحضر العارف هذا كله في خاطره، فيستحي^(١) أن يقول في مناجاته في صلاته: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ لئلا يقال له: كذبت. فلا بد أن يجتمع من هذه حالته على عبادة ربه، حتى يقول له الحق: صدقت - إذا تلا - في جمعيتك علي في عبادتك إيتاي، وطلب معونتي.

* * *

روينا في هذا الباب على ما حدثنا به شيخنا المقري أبو بكر محمد بن خلف بن صاف اللخمي، عن بعض المعلمين من الصالحين، أن شخصا صبيًا صغيرا، كان يقرأ عليه القرآن، فرآه مصفر اللون. فسأله عن حاله. ف قيل له: إنه يقوم الليل بالقرآن كله. فقال له: يا ولدي؛ أُخْبِرْتُ أَنَّكَ تقوم الليل بالقرآن كله. فقال: هو ما قيل لك. فقال: يا ولدي؛ إذا كان في هذه الليلة، فأحضرنني في قبلك، وقرأ علي القرآن في صلاتك، ولا تغفل عني. فقال الشاب: نعم.

فلما أصبح قال له: هل فعلت ما أمرك به؟ قال: نعم يا أستاذ. قال: وهل ختمت القرآن البارحة؟ قال: لا؛ ما قدرت على أكثر من نصف القرآن. قال: يا ولدي؛ هذا حسن، إذا كان في هذه الليلة فاجعل من شئت من أصحاب رسول الله ﷺ أمامك، الذين سمعوا القرآن من رسول الله ﷺ وقرأ^(٢) عليه واحذر، فإنهم سمعوه من رسول الله ﷺ فلا تزل في تلاوتك. فقال: إن شاء الله - يا أستاذ؛ كذلك أفعل.

فلما أصبح سأله الأستاذ عن ليلته، فقال: يا أستاذ؛ ما قدرت على أكثر من ربع القرآن. فقال: يا ولدي؛ أتل هذه الليلة على رسول الله ﷺ الذي أنزل عليه القرآن، واعرف بين يدي من تتلوهم. فقال: نعم. فلما أصبح قال: يا أستاذ؛ ما قدرت طول ليلتي على أكثر من جزء من القرآن، أو ما يقاربه. فقال: يا ولدي؛ إذا كان هذه الليلة فلتكن تقرأ القرآن بين يدي جبريل،

(١) ص ٨٨ ب

(٢) ص ٨٩

الذي نزل به على قلب محمد ﷺ واحذر واعرف قدر من تقرأ عليه.

فلما أصبح قال: يا أستاذ؛ ما قدرت على أكثر من كذا، وذكر آيات قليلة من القرآن. قال: يا ولدي؛ إذا كان هذه الليلة؛ تب إلى الله وتأهب، واعلم أن المصلي يناجي ربه، وأنت واقف بين يديه، تتلو عليه كلامه فانظر حظك من القرآن وحظه، وتدبر ما تقرأه، فليس المراد جمع الحروف ولا تأليفها، ولا حكاية الأقوال، وإنما المراد بالقراءة التدبير لمعاني ما تتلوه فلا تكن جاهلا.

فلما أصبح انتظر الأستاذ الشاب، فلم يجيء إليه. فبعث من يسأل عن شأنه، فقبل^(١) له: إنه أصبح مريضا يعاد. فجاء إليه الأستاذ. فلما أبصره الشاب بكى، وقال: يا أستاذ؛ جزاك الله عني خيرا، ما عرفت أنني كاذب إلا البارحة، لما قمت في مصلاي وأحضرت الحق تعالى - وأنا بين يديه أتلو عليه كتابه، فلما استفتحت الفاتحة، ووصلت إلى قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ نظرت إلى نفسي، فلم أرها تصدق في قولها، فاستحييت أن أقول بين يديه: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ وهو يعلم أنني أكذب في مقالي، فإني رأيت نفسي لاهية بخواطرها عن عبادته.

فبقيت أردد القراءة من أول الفاتحة إلى قوله: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ ولا أقدر أن أقول: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ إنه ما خلصت لي. فبقيت أستحي أن أكذب بين يديه تعالى - فيقتني، فما ركعت حتى طلع الفجر، وقد رُصت كبدي. وما أنا إلا راحل إليه على حالة لا أرضاها من نفسي. فما انقضت الثالثة حتى مات الشاب. فلما دُفن أتى الأستاذ إلى قبره، فسأله عن حاله. فسمع صوت الشاب من قبره وهو يقول له: يا أستاذ:

أَنَا حَيٌّ عِنْدَ حَيٍّ لَمْ يُحَاسِبْنِي بِشَيْءٍ

قال: فرجع الأستاذ إلى بيته، ولزم فراشه مريضا، مما أثر فيه حال الفتى، فلحق به. فمن قرأ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ على قراءة الشاب فقد قرأ.

ثم^(١) قال الله: «يقول العبد: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾. صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ»^(٢). فيقول الله: هؤلاء لعبدي ولعبدي ما سأل». فإذا قال العارف: ﴿أَهْدِنَا﴾ احضر الاسم الإلهي الهادي وسأله أن يهديه الصراط المستقيم أن يبينه له ويوفقه إلى المشي عليه، وهو صراط التوحيدين: توحيد الذات وتوحيد المرتبة، وهي الألوهية بلوازمها من الأحكام المشروعة، التي هي حق الإسلام في قوله ﷺ: «إلا بحق الإسلام وحسابهم على الله» فيحضر في نفسه ﴿الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ الذي هو عليه الرب من حيث ما يقود الماشي عليه إلى سعادته.

أخبر الله -تعالى- عن هود أنه قال: ﴿إِنَّ رَبِّي عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ فإن العارف إذا مشى على ذلك الصراط، الذي عليه الرب -تعالى- على شهود منه، كان الحق أمامه، وكان العبد تابعا للحق، على ذلك الصراط مجبورا. وكيف لا يكون تابعا مجبورا، وناصيته بيد ربه، يحضره إليه. فإن الله يقول: ﴿مَّا مِنْ دَابَّةٍ إِلَّا هُوَ آخِذٌ بِنَاصِيَتِهَا إِنَّ رَبِّي عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾^(٣) فدخل في حكم هذه الآية جميع ما دب علوا وسفلا، دخول ذلة وعبودية. والناس في ذلك بين مكاشف يرى اليد في الناصية، أو مؤمن. فكل^(٤) دابة دخلت عموما ما عدا الإنس والجن. فإنه ما دخل من الثقلين إلا الصالحون منهم خاصة.

ولو دخل جميع الثقلين، لكان جميعهم على طريق مستقيم، صراط الله من كونه ربًا. يقول تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ﴾^(٥) وقال في حق الثقلين خاصة -على طريق الوعيد والتخويف، حيث لم يجعلوا نواصيهم بيده، وهو أن يتركوا إرادتهم لإرادته فيما أمر به ونهى:- ﴿سَنَنْفِرُكَ لَكُمْ آيَةً الثَّقَلَانِ﴾^(٦) ولهذا قال: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ يريد الذين وفقهم الله، وهم العالمون كلهم أجمعهم، والصالحون من الإنس، مثل الرسل والأنبياء والأولياء وصالحى

(١) ص ٩٠

(٢) [الفاتحة: ٦، ٧]

(٣) [هود: ٥٦]

(٤) ص ٩٠ ب

(٥) [الإسراء: ٤٤]

(٦) [الرحمن: ٣١]

المؤمنين، ومن الجائز كذلك. فلم يجعل الصراط المستقيم إلا لمن أنعم الله عليه من نبي وصدّيق وشهيد وصالح، وكلّ دابة هو آخذ بناصيتها.

فإذا حضر العارف في هذه القراءة، جعل ناصيته بيد ربّه في غيب هويّته. ومن شدّد شدّاً إلى النار، وهم الذين استثنى الله تعالى - بقوله: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ أي إلا من غضب الله عليهم، لما دعاهم بقوله: "حيّ على الصلاة" فلم يجيبوا ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ فاستثنى بالعطف من حار، وهم أحسن حالا من "المغضوب عليهم". فمن لم يعرف ربّه أنّه ربّه، وأشرك معه في ألوهيته من لا يستحقّ أن يكون إلها، كان من المغضوب عليهم.

فإذا^(١) أحضر العبد مثل هذا وأشباهه في نفسه عند تلاوته، قالت الملائكة: "آمين". وقال باطن الإنسان الذي هو روحه المشارك للملائكة في نشأتهم وطهارتهم: "آمين". أي أمّنا بالخير لما كان التالي والداعي (هو) اللسان، ثم يصغي إلى قلبه فيسمع تلاوة روحه فاتحة الكتاب مطابقة لتلاوة لسانه، فيقول اللسان مؤمّنا على دعائه، أي دعاء روحه، بالتلاوة من قوله: "اهدنا".

فمن وافق تأمينه تأمين الملائكة في الصفة، موافقة طهارة وتقديس ذوات كرام بررة، أجابه الحقّ عقيب قوله: "آمين"، باللسانين. فإن ارتقى يكون الحقّ لسانه إلى تلاوة الحقّ كلامه. فإذا قال: "آمين". قالت الأسماء الإلهية: "آمين". (قالت) الأسماء التي ظهرت من تخلق هذا العبد بها: "آمين". فمن وافق تأمين أسمائه (تأمين) أسماء خالقه؛ كان حقّا كلّ.

فهذا قد أبنت لك أسلوب القراءة في الصلاة، فاجر عليها على قدر اتّساع باعك، وسرعة حركتك وأنت أبصر. فما ممّا إلا من له مقام معلوم، ومنا الصاقون والمسبحون.

فَصْلٌ بَلْ وَضَلْ في قراءة القرآن في الركوع

وأما^(١) قراءة القرآن في الركوع: فمن قائل: بالمنع، ومن قائل: بالجواز. والذي اتفقوا عليه التسبيح في الركوع، واختلفوا؛ هل فيه قول محدود أم لا؟ فمن قائل: لا حد في ذلك، ومن قائل: بالحد في ذلك، وهو أن يقول في ركوعه: "سبحان ربي العظيم" ثلاثا. وفي السجود: "سبحان ربي الأعلى" ثلاثا. والقائل بهذا؛ منهم من يرى وجوبه، وإن الصلاة تبطل بتركه -وأدناه ثلاث مرّات- ومنهم من لا يقول بوجوبه، وهم عامة العلماء. ومن قائل: ينبغي للإمام أن يقولها خمسا حتى يدرك من وراءه أن يقولها ثلاثا.

فأقول في باب الأسرار: لما كان المصلي في وقوفه بين يدي ربه في الصلاة له نسبة إلى القيومية، ثم انتقل عنها إلى حالة الركوع الذي هو الخضوع -وكذلك السجود- لم ينبغ أن تكون هذه الصفة لله، فشرع النبي ﷺ على ما فهم من كلام الله لما نزل عليه: ﴿سَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ﴾^(٢) قال رسول الله ﷺ: «اجعلوها في ركوعكم» ثم نزل قوله تعالى: ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾^(٣) قال رسول الله ﷺ: «اجعلوها في سجودكم»، فاقترن بهما أمر الله بقوله: ﴿سَبِّحْ﴾ - فأمر-، وأمر رسول الله ﷺ لنا بمكانها من الصلاة.

يقول^(٤): نزّوها عظمة ربكم عن الخضوع؛ فإنّ الخضوع إنما هو لله لا بالله، فإنّه يستحيل أن تقوم به صفة الخضوع، وأضافه إلى الاسم الربّ؛ لأنّه يستدعي المربوب، وهو من الأمّهات الثلاث، وهو اسم كثير الدور والظهور في القرآن، أكثر من باقي الأسماء؛ فإنّ أمّهات الأسماء في القرآن ثلاثة: الله والرحمن والربّ.

ثم إنّ هذا الاسم لما تعلّق التسبيح به لم يتعلّق به مطلقا من حيث ما يستحقّه لنفسه،

(١) ص ٩١ ب

(٢) [الواقعة: ٧٤]

(٣) [الأعلى: ١]

(٤) ص ٩٢

وإنما تعلّق به مضافاً إلى نفس المسيح، فقال: "سبحان ربّي العظيم" وإنما تعلّق به مضافاً في حقّ كلّ مسيح، لأنّ العلم به من كلّ عالم يتفاضل؛ فيعتقد فيه شخص^(١) خلاف ما يعتقد فيه غيره؛ فكلّ شخص يسبح ربّه الذي اعتقده ربّاً. وكلّ شخص ما يعتقد في الربّ ما يعتقد فيه غيره، ويرى أنّ ذلك المعتقد الآخر فيما نسبته إلى ربّه مما يستحيل عند هذا أن تكون له تلك الصفة، ويكفره من أجلها. فلو سبّحه مطلقاً باعتقاد كلّ معتقد لسبّح هذا الشخص من لا يعتقد أنّه ينزّه؛ فلهذا أضافه كلّ مسيح لما يقتضيه اعتقاده.

وحظّ العارف أن يسبّحه بلسان كلّ مسيح، وينظر في عظمة الله وتنزيهاها عن قيام الخضوع بها وعلوّه عن السجود؛ فإنّ العبد في سجوده يطلب أصل نشأة هيكله وهو^(٢) الماء والتراب، ويطلب بقيامه أصل روحه، فإنّ الله يقول فيهم: ﴿وَأَنْتُمْ أَلَّاغْلُونَ﴾^(٣) وصارت حالة الركوع برزخاً متوسطاً بين القيام والسجود بمنزلة الوجود المستفاد للممكن: برزخاً بين الواجب الوجود لنفسه، وبين الممكن لنفسه. فالممكن عدمٌ لنفسه؛ فإنّ عدم لا يستفاد، فإنّه ما ثمّ من يفيد. والواجب الوجود وجوده لنفسه. وظهرت حالة برزخية، وهي وجود العبد بمنزلة الركوع. فلا يقال في هذا الوجود المستفاد: "هو عين الممكن، ولا هو غير الممكن"، ولا يقال فيه: "هو عين الحقّ، ولا هو غير الحقّ"؛ فله نسبتان يعرفهما العارف.

فيخطر للعارف في حال الركوع، الحال البرزخيّ الفاصل بين الأمرين؛ وهو المعنى المعقول الذي به يتميّز الربّ من العبد، وهو أيضاً المعنى المعقول الذي به يتّصف العبد بأوصاف الربّ، ويتّصف الربّ بأوصاف المربوب، لا بالصفات؛ فإنّه وصف لا صفة. وإنما قلنا: "وصف لا صفة"؛ فإنّ الصفة يُعقل منها أمر زائد، وعين زائدة على عين الموصوف. والوصف قد يكون عين الموصوف بنسبة خاصّة ما لها عين موجودة، فافهم.

(١) ثابتة في الهامش بقلم الأصل

(٢) ص ٩٢ ب

(٣) [آل عمران: ١٣٩]

فَصْلٌ بَلْ وَضَلْ

في (١) الدعاء في الركوع

اختلفوا في الدعاء في الركوع بعد اتّفاقهم على جواز الشاء على الله فيه، أو وجوبه في مذهب من يراه شرطاً في صحّة الصلاة. فمنهم من كره الدعاء في الركوع، ومنهم من أجازته، وبه أقول. واختلفوا في الدعاء في الصلاة؛ فمنهم من قال: "لا يجوز أن يدعى في الصلاة بغير ألفاظ القرآن"، ومنهم من أجاز ذلك.

فأقول: لمّا كانت الصلاة معناها الدعاء، صحّ أن يكون الدعاء جزءاً من أجزائها، ويكون من باب تسمية الكلّ باسم الجزء. وأمّا من يكره الدعاء في الركوع، فإنّ الحالة البرزخية لها وجهان: وجهٌ إلى الحقّ ووجهٌ إلى الخلق. فمن كان مشهده من الركوع الوجه الذي يطلب الحقّ، كره الدعاء في الركوع ولم يجرّمه؛ لأنّ صفة القيومية قد يتّصف بها الكون.

قال تعالى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾^(٢). ومن رجّح الوجه الذي يطلب الخلق من الركوع، قال بجواز الدعاء في الركوع، وبه جاءت السنّة، وهو مذهب البخاري - رحمه الله -.

وكذلك من رجّح أن لا يدعى في الصلاة بغير ألفاظ القرآن، فإنّه نظر إلى أنّ الله - تعالى - قد شرع الأدعية في القرآن. فالعدول^(٣) عنها إلى ألفاظ من كلام الناس من مخالفة النفس التي جُبلت عليها، حتى لا توافق ربّها، وهو الأدب الصحيح؛ فإنّي كما لم أُنَاجِه في الصلاة إلّا بكلامه، كذلك لا ندعوه إلّا بما أنزل علينا، وشرعه لنا في القرآن أو في السنّة مما شرع أن يقال في الصلاة. ومن أطلق الدعاء في الصلاة بأيّ نوع كان، غلب على قلبه أنّه ما شَمَّ إلّا الله، ولا متكلم إلّا الله؛ إمّا بفعلٍ يفعلُه كما ورد «أنّ الله قال على لسان عبده: سمع الله لمن حمده» يعني في الصلاة أو أمر آخر^(٤).

(١) ص ٩٣

(٢) [النساء: ٣٤]

(٣) ص ٩٣ ب

(٤) "أو أمر آخر" مضافة بقلم دقيق بخط الأصل

فَصْلٌ بَلْ وَضَلَّ فِي التَّشَهُّدِ فِي الصَّلَاةِ

اختلف العلماء في وجوب التَّشَهُّدِ في الصلاة، والمختار منه. فمن قائل بوجوبه. ومن قائل: إنّه لا يجب.

فأقول: لَمَّا كَانَ التَّشَهُّدُ عَلَى الْحَقِيقَةِ مَعْنَاهُ الْإِسْتِحْضَارُ، فَإِنَّهُ تَفْعُلُ مِنَ الشُّهُودِ، وَهُوَ الْحُضُورُ. وَالْإِنْسَانُ مَأْمُورٌ بِالْحُضُورِ فِي صَلَاتِهِ؛ فَلَا بَدَّ مِنَ التَّشَهُّدِ، وَهُوَ الْأَوَّلَى وَالْأَوَجَهُ. وَلَمَّا كَانَ الشَّاهِدُ^(١) مُخَاطَبًا بِالْعِلْمِ بِمَا يَشْهَدُ بِهِ، بِخِلَافِ الْحَاكِمِ؛ لَمْ يَصَحَّ الْحُضُورُ وَلَا الْإِسْتِحْضَارُ مِنْ غَيْرِ^(٢) عِلْمِ الْمُتَشَهُّدِ، بَلْ يَرِيدُ شُهُودَهُ. فَلَا يَحْضُرُ مَعَهُ مِنَ الْحَقِّ إِلَّا قَدْرُ مَا يَعْلَمُهُ مِنْهُ، وَمَا خُوطِبَ بِأَكْثَرِ مِنْ ذَلِكَ.

وَإِذَا اخْتَلَفَتْ مَقَالَاتُ النَّاسِ فِي الْإِلَهِ، وَإِذَا اخْتَلَفَتْ الْمَقَالَاتُ فَلَا بَدَّ لِلْعَاقِلِ إِذَا انْفَرَدَ فِي عِلْمِهِ بِرَبِّهِ، أَنْ يَكُونَ عَلَى مَقَالَةٍ مِنْ هَذِهِ الْمَقَالَاتِ الَّتِي أَنْتَجَهَا النَّظَرُ، وَهِيَ مُخْتَلِفَةٌ. فَالْسَّلِيمُ الْعَقْلُ مَنْ يَتْرَكَ مَا أَعْطَاهُ نَظَرُهُ فِي اللَّهِ وَنَظَرَ غَيْرِهِ مِنْ أَصْحَابِ الْمَقَالَاتِ بِالنَّظَرِ الْفِكْرِيِّ، وَيَرْجِعُ إِلَى مَا قَالَتْهُ الْأَنْبِيَاءُ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ - وَمَا نَطَقَ بِهِ الْقُرْآنُ؛ فَيَعْتَقِدُهُ وَيَحْضُرُ مَعَهُ فِي صَلَاتِهِ وَفِي حَرَكَاتِهِ وَسَكَنَاتِهِ، فَهُوَ أَوَّلَى بِهِ مِنْ أَنْ يَحْضُرَ مَعَ اللَّهِ - تَعَالَى - بِفِكْرِهِ.

وَقَدْ يَطْرَأُ لِبَعْضِ النَّاسِ فِي هَذَا غَلْطٌ، وَذَلِكَ أَنَّهُ يَرَى أَنَّ الْإِنْسَانَ مَا يَثْبُتُ عِنْدَهُ الشَّرْعُ إِلَّا حَتَّى يَثْبُتَ عِنْدَهُ بِالْعَقْلِ وَجُودُ الْإِلَهِ وَتَوْحِيدُهُ، وَإِمْكَانُ بَعْثِهِ الرُّسُلَ وَتَشْرِيعِ الشَّرَائِعِ؛ فَيَرْجَحُ بِهَذَا أَنَّ يَحْضُرَ مَعَ الْحَقِّ فِي صَلَاتِهِ بِهَذَا الْعِلْمِ. وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ؛ فَإِنَّهُ وَإِنْ كَانَ نَظَرُهُ هُوَ الصَّحِيحُ فِي إِثْبَاتِ وَجُودِ الْحَقِّ وَتَوْحِيدِهِ، وَإِمْكَانِ^(٣) التَّشْرِيعِ وَتَصْدِيقِ الشَّرَاعِ بِالْإِدْلَالَاتِ الَّتِي أَتَى بِهَا؛ فَيَعْلَمُ أَنَّ الشَّرَاعَ قَدْ وَصَفَ لَنَا نَفْسَهُ بِأُمُورٍ لَوْ وَقَفْنَا مَعَ الْعَقْلِ دُونَهُ مَا قَبِلْنَاهَا.

ثُمَّ إِنَّا رَأَيْنَا أَنَّ تِلْكَ الْأَوْصَافَ الَّتِي جَاءَتْ مِنَ الشَّرَاعِ فِي حَقِّ اللَّهِ وَمَعْرِفَتِهِ تَطْلُبُهَا أَفْعَالٌ

(١) ص ٩٤

(٢) ثابتة في الهامش بقلم الأصل مع إشارة التصحيح

(٣) ص ٩٤ ب

العبادات، وهي أقرب مناسبة إليها من المعرفة التي تعطيها الأدلة النظرية، التي تستقل بها. فرأينا أن نحضر مع الحق في تشهّدنا وصلاتنا بالمعرفة الإلهية التي استفدناها من الشارع في القرآن والسنة المتواترة، أولى من الحضور معه بمقالات العقول. ثم ننظر فيما ورد من التشهّد في الصلاة حتى نجري على ذلك الأسلوب، كما فعلنا في التوجيه والقراءة وما يقال في الركوع والسجود.

اتهى الجزء الثامن والثلاثون، يتلوه في الجزء التاسع والثلاثين^(١).

(١) أسفل المتن: "سمع جميع هذا الجزء على مصنفه الإمام العلامة محي الدين أبي عبد الله محمد بن علي بن العربي، بقراءة الإمام أبي الحسن علي بن المظفر النشبي وإلى البلاغ في الجزء الذي يليه بخط القارئ: ابنا المصنف أبو المعالي محمد، وأبو سعد محمد، وأبو بكر بن سليمان الحموي، وابناه عبد الواحد، وأحمد، وحفيده محمد بن عبد الواحد، وإسماعيل بن سودكين النوري، وابن أخته يوسف بن درباس بن يوسف الحميدي، وأبو عبد الله الحسين بن إبراهيم الإربلي، ونصر الله بن أبي العز بن الصفار، ومحمد بن يرتقش المعظمي، ويوسف بن عبد اللطيف البغدادي، ويعقوب بن معاذ الوري، ويونس بن عثمان الدمشقي، وعمران بن محمد بن عمران، ومحمد بن علي المطرز، ومحمد بن علي بن الحسين الخلاطي، وبركة بن حسن بن مالك، وعلي بن محمود بن أبي الرجاء، وأحمد بن محمد بن أبي الفرج التكريتي، وإبراهيم بن محمد القرطبي، وأبو بكر بن محمد بن أبي بكر البلخي، وأحمد بن عبد الرحيم بن بيان، وأحمد بن أبي الهيجاء الدمشقي، وعمران بن حبيش بن علي، وعبد الله بن محمد بن أحمد الأندلسي، وأبو القاسم بن أبي الفتح الحريري، ويحيى بن إسماعيل الملطي، وعيسى بن إسحق الهذلي، وحسين بن محمد الموصلي، وأبو بكر بن يونس بن الخلال، ومحمد بن سالم بن عياش، ومحمد بن أحمد بن زرافة، وإبراهيم بن ممدود(?) الموصلي، وكتب السماع إبراهيم بن عبد العزيز القرشي، وسمع (...) يليه أوراق من أوله عبد المنعم بن مظفر المصري، وذلك في مستهل جمادى الأولى سنة ثلاث وثلاثين وستمائة بمنزل المصنف بدمشق". يليه بخط الشيخ ابن العربي: "وكذلك عم عبد المنعم بن المظفر بن أبي الحسن المصري مع المذكورين. وكتب المسمع محمد بن العربي منشئ هذا الكتاب في التاريخ".

الجزء التاسع والثلاثون^(١)

بسم الله الرحمن الرحيم^(٢)

(التشهّدات):

فنقول: من ذلك تشهّد عمر رضي الله عنه وهو^(٣): "التحيّات لله الزاكيّات لله السلام عليك أيّها النبيّ ورحمة الله وبركاته، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أنّ محمداً عبد الله ورسوله" أخذت به طائفة.

وأما تشهّد عبد الله بن مسعود، وهو: "التحيّات لله والصلوات والطيبات، السلام عليك أيّها النبيّ ورحمة الله وبركاته، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أنّ محمداً عبده ورسوله" أخذ به الأكثر من الناس لثبوت نقله.

وأما تشهّد ابن عبّاس، وهو: "التحيّات المباركات الصلوات الطيبات لله، سلام عليك أيّها النبيّ ورحمة الله وبركاته، سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، أشهد أن لا إله إلا الله وأنّ محمداً رسول الله" أخذت به طائفة. وكلّها^(٤) أحاديث مرويّة عن رسول الله صلى الله عليه وآله.

فالعارف إذا تشهّد بهذا التشهّد؛ فإنّما أن يكون في حال قبض وهيبة وجلال عن اسم إلهيّ، وإنّما أن يكون في حال أنس وجمال وبسط عن اسم إلهيّ، وإنّما أن يكون في حال مراقبة وحضور لموازنة ذاته بما كلفته من العبادات في الصلاة؛ فيعمر كلّ قوّة من قوى نفسه في صلاته، وكلّ جارحة من جوارح جسمه في صلاته بما يليق بها، مما طلبه الحقّ منه من الهيئات (التي يجب) أن يكون عليها في صلاته بالنظر إلى كلّ جارحة وقوّة، فيعمرها سواء كان في حال هيبة أو أنس، وهو أكمل الأحوال. فانحصر الأمر في ثلاثة مقامات: مقام جلال، ومقام جمال، ومقام كمال.

(١) العنوان ص ٩٥ ب، وأما ص ٩٥ فيضاء

(٢) البسملة ص ٩٦

(٣) ق، س: - وهو

(٤) ص ٩٦ ب

فيتشهد بلسان الكمال، وهو الأول للسالك فيقول: "التحيات لله" أي تحية^(١) كل محيي ومحيًا بها في جميع العالم، والنسب الإلهية كلها، لله. أي من أجل الله، الاسم الجامع الذي يجمع حقائقها. وذلك لأن كل تحية في العالم إنما هي مرتبطة بحقيقة إلهية، كانت ما كانت. فمتى ما لم يجمع الإنسان بنيته وقلبه، كما جمع بلفظة التحيات بقوته من الحقائق الإلهية كلها^(٢)، إلا الحقيقة الواحدة المشروعة له في تحيته، من حيث ما هو مقيد بها من جهة شرعه خاصة، لم يستبِر لنفسه في كمال صلاته^(٣). وقوله: "الزاكيات لله" يقول: التحيات المطهرات الناميات؛ أي التي ينمي خيرها على قائلها من الحقائق الإلهية التي أوجدت تلك التحيات بحسب ما تعطيه أسماؤها. ثم يقول: "السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته" بالألف واللام التي للجنس لا التي للعهد، فيكون سلامه على النبي ﷺ مثل تحياته للشمول والعموم، أي بكل سلام. وهذا يؤذن بأن العبد قد انتقل من مشاهدة ربه، من حيث الإطلاق أو أمر ما من الأمور التي كان فيها في سجوده، إلى مشاهدة الحق في النبي ﷺ. فلما قدم عليه بالحضور سلم عليه مخاطبا مواجها بالنبوة، لم يسلم عليه بالرسالة؛ فإن النبوة في حق ذات النبي أعم وأشرف؛ فإنه يدخل فيها ما اختص به في نفسه، وما أمر بتبليغه لأمته الذي هو منه رسول، فعَمَّ وعَرَفَ ما ينبغي أن يخاطب به رسول الله ﷺ في ذلك الحضور. وأية به من غير حرف نداء يؤذن ببعده لما هو عليه من حال قُربه، ولهذا جاء بحرف^(٤) الخطاب.

ثم عطف بعد السلام عليه بالرحمة الإلهية لشمولها الامتنان والوجوب؛ فأضافها إلى الله لما رزقه ﷺ من السلامة من كل ما يشنؤه في مقامه ذلك، وعطف بالبركات المضافة إلى الهويّة، والبركات هي الزيادة. وقد أمر أن يقول: ﴿رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾^(٥) فكأن هذا المصلي في هذه التحيات يقول له: سلام عليك ورحمته تقتضي الزيادات عندك من العلم بالله الذي هو أشرف الحالات عند الله، كما جاء بـ"الزاكيات" في التحيات فناسب بين الزكاة والبركة؛ ولهذا جعل الله

(١) س، ه: تحيات

(٢) ص ٩٧

(٣) "لم يستبر... صلاته" مضافة في الهامش بخط آخر مع إشارة التصحيح

(٤) ص ٩٧ ب

(٥) [طه: ١١٤]

تعالى- البركة في الزكاة، التي هي الصدقات، لارتباطها بها؛ لأنّ الصدقة إخراج ما كان في اليد، وهي الزكاة. ولا يبقى في الوجود خلأ، فيعوّضه الله، ويملاً يديه من الخير العُلَمي، وغيره من الثواب المحسوس في دار الكرامة ما لا يقدر قدره في مقابلة ما أخرجه.

ثمّ يقول: "السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين" فسلم على نفسه بشمول السلام وأجناسه، كما سلم على النبي ﷺ. يقول تعالى: ﴿فَإِذَا دَخَلْتُمْ بُيُوتًا فَسَلِّمُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ﴾^(١) والدخول في كلّ حال من أحوال الصلاة، كـ(الدخول على) البيوت في الدار الجامعة ﴿تَحِيَّةً مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ مُبَرَكََةً طَيِّبَةً﴾. فجعلك رسولا من عنده إلى نفسك بهذه التحية المباركة، لما فيها من زوائد الخير الطيبة؛ فإنّها حصلت له ذوقا فاستطابها. كما أنّها طيبة الأعراف بسيرانها من نفس الرحمن.

وجاء بنون الجمع في قوله: "السلام علينا" يؤذن أنّه مبلغ سلامه لكلّ جزء فيه مما هو مخاطب بعبادة خاصّة. وإنما سلم عليهم لكونه جاء قادما من عند ربّه، لغيبته عن نفسه، حين دعاه الحقّ إلى مناجاته. فكبر تكبيرة الإحرام؛ فمنعته هذه الحالة أن ينظر إلى غير من دعاه إليه، فلهذا سلم على نفسه بنون الجماعة. وذلك لما كان هذا العبد قد دخل إلى بيت قلبه، ونزّه الحقّ أن يكون حالا فيه، وإن وسّع كما قال الله، لما يقتضيه جلال الله من عدم المناسبة بين ذاته - تعالى- وبين خلقه، ورأى بيت قلبه خاليا من كلّ ما سوى الله. والحقّ لا يسلم عليه فإنّه هو السلام، وقد نهوا عن ذلك لأنهم كانوا يقولون "السلام على الله" في التشهد. فقال لهم رسول الله ﷺ: «لا تقولوا: السلام على الله فإنّ الله هو السلام». فلما دخل (هذا العبد) بيته ولم ير فيه أحدا، ونزّه الحقّ أن يحوي عليه بيت قلبه، فما بقي له أن يشهد سوى عالمه المكلف، وليس^(٣) سوى نفسه. وقد أمره الله إذا دخل بيتا خاليا من كلّ أحد أن يسلم على نفسه في قوله: ﴿فَإِذَا دَخَلْتُمْ بُيُوتًا فَسَلِّمُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ﴾. فيكون العبد هنا مترجما عن الحقّ في سلامه

(١) [النور: ٦١]

(٢) ص ٩٨

(٣) ص ٩٨ ب

لأنه قال: ﴿تَحِيَّةٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ مُبَرَكَةٌ﴾ كما جاء في "سمع الله لمن حمده" فكذلك يقولها في الصلاة نياحة عن الحق -ﷻ- وتقدّست أسماؤه-. لأنه ما شئ من حدّث له حال دخول أو خروج، فيكون السلام منه أو عليه. فدلّ على أنّه تجلّ خاص ولا بدّ، فافهم إن أردت أن تكون من أهل هذا المقام في الصلاة.

ثمّ عطف من غير إظهار لفظ السلام "على عباد الله الصالحين". فشمل بالآلف واللام، ليصيب سلامه كلّ عبد صالح لله في السماوات والأرض. ولا ينوي من الصالحين ما هو المعهود في العرف. فإنّه ^(١) ما تمّ إلا صالح، فإنّ الله يقول: ﴿وَإِنْ مِّنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ﴾ ^(٢) فكلّ شيء ينزهه ربّه فهو إذن صالح. هذا من علوم الإيمان والكشف. فانو بالصالحين: الذين استعملوا فيما صلحوا له، وليس سيوى التسليح. فإنّ الله أخبر عنهم؛ أنّهم بهذه الصفة، فلم يبق كافر ولا مؤمن إلا وقد شملت تفاصيله هذه الآية ﴿وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ ^(٣) لأنهم ^(٤) لا يسمعون ولا يشهدون؛ ولهذا لم يذكر لفظة السلام في هذا العطف، واكتفى بالواو تنبيها؛ فإنّه يدخل فيه من يستحقّ السلام عليه بطريق الوجوب، ومن لا يستحقّ ذلك بطريق الوجوب. فستر حتى لا يميّز المستحقّ من غير المستحقّ رحمة منه بعباده ﴿إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ ^(٥).

ولم يعطف السلام الذي سلّم به على نفسه على السلام الذي سلّم به على النبيّ ﷺ، بل جعله مبتدأ. فإنّ النبوة، أعني نبوة التشريع، طور آخر متميّز عن طور الاتّباع. فإنّه لو عطف عليه لفظ السلام على نفسه لسلّم على نفسه أيضا من جهة النبوة، للواو الذي يعطي الاشتراك، وباب النبوة قد سُدّ كما سُدّ باب الرسالة، وأعني نبوة التشريع. وما بقي بأيدينا إلاّ الوراثة إلى يوم القيامة. يقول رسول الله ﷺ: «إِنَّ الرِّسَالَةَ وَالنَّبُوَّةَ قَدْ انْقَطَعَتْ فَلَا رَسُولَ بَعْدِي وَلَا نَبِيٍّ» فعين بهذا أنّه لا مناسبة بيننا وبين الرسل في هذا المقام. فحصل له الأوليّة ﷺ على التعيين، وحصل له

(١) مضافة في الهامش، مع كلمة: "أظنّه"

(٢) [الإسراء: ٤٤]

(٣) [الأعراف: ١٨٧]

(٤) ص ٩٩

(٥) [يوسف: ٩٨]

الآخِرَةِ ﷺ لا على التعيين. فدخل بالسلام الثاني بحرف العطف في عباد الله الصالحين، فإنّه من الصالحين بلا شكّ من كلّ وجه. فهو في الرتبة التي لا تنبغي لنا. فابتدأنا بالسلام علينا في^(١) طورنا من غير عطف.

واعلم أنّه لم نقف على رواية عن رسول الله ﷺ في تشهده الذي كان ﷺ يتشهد به بلسانه في تشهده في الصلاة، في قولنا: "السلام عليك أيّها النبيّ" هل كان يقوله بهذا اللفظ، أو يقوله بغير هذا اللفظ. مثل عيسى عليه السلام إذ قال: ﴿وَالسَّلَامُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدْتُ وَيَوْمَ أَمُوتُ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا﴾^(٢) أو لا يقول شيئاً من ذلك، ويكتفي بقوله: "السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين".

فإن كان قال مثل ما علّمنا أن نقول من ذلك، فله وجهان: أحدهما أن يكون المسلم عليه هو الحقّ، وهو نائب مترجم عنه تعالى- في ذلك. كما جاء في "سمع الله لمن حمده". والوجه الآخر أن يقوم في دعائه في تلك الحالة في مقام غير مقام النبوة، ثمّ يخاطب بنفسه، من حيث المقام الذي أقيم فيه، نفسه أيضاً من كونه ﷺ نبياً. ويحضّره من أجل كاف الخطاب فيقول ﷺ بلسانه للمقام الذي أحضره فيه، أي أحضر نفسه فيه: السلام عليك أيّها النبيّ، ففعل الأجنبيّ.

ثمّ^(٣) يقول: "أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أنّ محمداً عبد الله ورسوله". فأما معنى الشهادة فقد تقدّم في أوّل التشهد. وهذا التوحيد هنا إنما هو توحيد ما يقتضيه عمل الصلاة عموماً، وما يقتضيه حال كلّ مصلٍّ في صلاته خصوصاً؛ فإنّ أحوال المصلّين تختلف في الصلاة، بلا شكّ، من كلّ وجه: من وجوه الأحكام، ومن وجوه المقامات، ومن وجوه الأذواق:

فمن وجوه الأحكام: فإنّ صلاة الحنفيّ تخالف صلاة المالكيّ والشافعيّ في بعض الأحكام.

ومن وجوه المقامات: فإنّ صلاة المتوكّل تخالف صلاة الزاهد.

ومن وجوه الأذواق: فإنّ صلاة الراضي تخالف صلاة الشكور، وصلاة الصاحي تخالف

(١) ص ٩٩ ب

(٢) [مريم: ٣٣]

(٣) ص ١٠٠

صلاة السكران في الطريق الذوقي. فإنّ الصحو والسكر هو من علوم الأذواق.

ثمّ عطف الشهادة بالعبودية لله والرسالة، على شهادة التوحيد؛ ليعلم أنّه من أطاع الرّسول فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ، فإنّه ﷺ ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ﴾^(١) وما عليه إلّا البلاغ، والإبلاغ لا يكون إلّا حال مبلّغ من مبلّغ عنه إلى مبلّغ إليه، وهذا العطف بواو الاشتراك يؤذن بالقرب الإلهي من^(٢) السيّد: بما فيه من العبوديّة لله، وبالقرب من المرسل: بما فيه من ذكر الرسالة المضافة إلى الهويّة، التي هي غيب لمن أرسلوا إليهم، و(غيب) للرسول من حيث أنّ الروح الأمين جاء بها إليه من عند ربّه. فهو أقرب سندا ممّا إلى المرسل، تلقّاها رسول الله ﷺ من الروح، برّبّه لا بنفسه، كما يتلقّى العارفون ما يأتيهم من ربّهم على ألسنة العالم وحركاتهم، برّبهم لا بأنفسهم. فإنّه من يرى ربّه في نفسه يراه في غيره بلا شكّ، كما يقول أهل الله في حال المتوكّل: "من صحّ توكله في نفسه صحّ توكله في غيره".

وانما قلنا: تلقّاها برّبّه لا بنفسه، إذ لو تلقّى المتلقّي أمر ربّه ووحيه، بنفسه دون ربّه، لاحترق في موضعه من سطوات أنوار الروح الأمين. ألا تراه مع القوّة الإلهيّة التي أيّده الله بها، كيف جاء إلى بيت خديجة ترجف بواذره يقول: «زملوني زملوني، دثروني» لاضطراب مفاصله، وتخلّل النور الروحاني مسالك ذاته، فكان يُسمّع لها قضيض.

فبدأ (المصلي) في الشهادة، حين عطفها باسمه "محمدا" لما جمع فيه من المحامد، أي بها استحقّق العطف بحرف التشريك، ثمّ قال: "عبد الله" فذكره بعبوديّة الاختصاص؛ ليُعْلِمَ بِحُرِّيَّتِهِ عن كلّ ما سوى الله، وخلوص عبوديّته لله ليس^(٣) فيه شقّص^(٤) لكون من الأكوّان. ثمّ عطف بالرسالة على العبوديّة، وعلى الله بالهويّة؛ فزاده في العبوديّة اختصاصين: وهما النبوة والرسالة، وذكر الرسالة دون النبوة لتضمّنها إيّاها. فلو ذكر النبوة وحدها، كان يبقى علينا ذكر اختصاصه

(١) [النجم: ٣]

(٢) ص ١٠٠

(٣) ص ١٠١

(٤) شقّص: حصة أو نصيب.

بالرسالة، فيحتاج إلى ذكرها حتى نعلم بخصوص أوصافه، ونفترق بينه وبين من ليس له منزلة الرسالة، من عباد الله المنبئين. فهذا تشهد لسان الكمال.

التشهد بلسان الجمال:

وأما تشهد لسان الجمال فهو تشهد عبد الله بن مسعود الذي ذكرناه، وهو على هذا الحد إلا ما اختص به فأذكره. وهو أن يقول صاحب هذا المقام بلسانه: "والصلوات والطيبات" فأتي بالصلوات لعموم ما تدل عليه في الرحمات والدعاء، وأنواعه من الأحوال وكلها صلاة ﴿هُوَ الَّذِي يُصَلِّي عَلَيْكُمْ وَمَلَائِكَتُهُ﴾^(١) وعطف عليها "الطيبات" من باب عطف النعوت؛ فهي نعت معطوف للصلوات وعليها، ليطيب بها نفسا.

واختص (النبي) أيضا في هذا التشهد بإضافة العبودية، إلى الهوية لا إلى الله، وهو مقام شريف في حق رسول الله ﷺ. ^(٢) حيث أخبر أنه ﷺ في حال نظره في ربه، من حيث ما تستحقه ذاته التي لا يحاط بها علما، بل لا تُعرف أصلا بالصفة الثبوتية، وليست سوى واحدة، لا يصح أن تكون اثنتين. لأن الفصل المَقْوَم في حق ذاته يستحيل، فلا مناسبة بين الله وبين خلقه، فإنه من ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾^(٣) كيف يصح أن يشبه شيئا أو يشبهه شيء، وهذا بخلاف اللسان الأول (تشهد الكمال)؛ فإن الإضافة بالعبودية كانت إلى الله لا إلى الهوية، وهو أن يُنظر فيه من حيث ما يطلبه الممكن، ويليق (به). وهو دون ما تشهد به ابن مسعود.

التشهد بلسان الجلال:

أما التشهد بلسان الجلال فزاد على ما احتوى عليه التشهدان، أن نعت "التحيات" بـ"المباركات" أي التحيات التي تكون معها البركات. وأسقط الزاكيات، وكذلك أسقطها ابن مسعود؛ فإنها راعا الاشتراك في الزيادة، وراعى عمر ما في الزكاة من التقديس مع وجود الزيادة التي تشترك فيها مع البركة، فاكتمى بالزاكيات لذلك. وأنكر الزاكيات في التشهد جماعة من علماء

[١] (الأحزاب: ٤٣)

[٢] ص ١٠١ ب

[٣] (الشورى: ١١)

الرسوم، من^(١) لا علم له بعلوم الأذواق ومواقع اختلاف خطاب رسول الله ﷺ.

ولم يأت في هذا اللسان في نعت "التحيات" بحرف عطف، وقال فيه: "سلام" بالتنكير. وهو تشهد ابن عباس. وذلك أنه راعى خصوص حال كلّ مصلٍّ؛ فإنّ أسماء الله مثل الممكنات، لا نهاية لها. وكلّ ممكن له خصوص وصف؛ فله من الله اسمٌ خاصٌّ به، من ذلك الاسم خُصّ بالوصف الذي يميّز به عن كلّ ممكن. وهذا من أشرف علوم أهل الله. وهو مذكور في قوله في دعائه ﷺ: «اللهم إني أسألك بكل اسم سَمِيتَ به نفسك أو علّمته أحدا من خلقك أو استأثرت به في علم غيبك». وأمّا أسماء الإحصاء فتسعة وتسعون، مائة إلا واحد. ولم يصحّ في تعيينها على الجملة نصّ، ولا روي عن النبي ﷺ أنّه قال: "هي هذه".

فما جاء ابن عباس بتنكير السلام إلا ليأخذ كلّ مصلٍّ من الاسم الذي يلقي إليه ويناجي الحقّ فيه، وهو المسلم على نبيّ الله منّا ﷺ وعلينا وعلى عباد الله الصالحين. وكذلك اختصّ بعدم تكرار لفظ الشهادة، فتركها؛ فلم يشهد له بعبودية ولا رسالة، بشهادة مستأنفة؛ بل شهادته بالتوحيد أغنث. واكتفى^(٢) بالواو لما فيها من قوّة الاشتراك، وذلك مثل قوله تعالى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُوا الْعِلْمِ﴾^(٣) ولم يعطف بذكر الشهادة تشريفا لهم، وإن كان قد فصلهم عن شهادته لنفسه بذكره "لا إله إلا هو" وأسقط هنا لفظ العبوديّة لتضمّن الرسالة إيّاها.^(٤)

* * *

فَصْلٌ بَلْ وَضَلْ

في الصلاة على رسول الله ﷺ في التشهد في الصلاة

اختلفوا في الصلاة على النبي ﷺ في التشهد فمن قائل: إنّها فرض وبه أقول. ومن قائل: إنّها ليست بفرض. وكذلك اختلفوا في التعوّد من الأربع المأمور بها في التشهد، وهو أن يتعوّد: من

(١) ص ١٠٢

(٢) ص ١٠٢ ب

(٣) [آل عمران: ١٨]

(٤) في الهامش: "بلغت قراءة عليه، أحسن الله إليه. كتبه علي النشبي".

عذاب القبر، ومن عذاب جهنم، ومن فتنة المسيح الدجال، ومن فتنة الحيا والممات. فمن قائل بوجوبها، ومن قائل بمنع وجوبها، وبوجوبها أقول. ولو لم يأمر^(١) بالتعوذ منها لكان الاقتداء برسول الله ﷺ أولى؛ إذ كان التعوذ منها من فعله، لقوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾^(٢) وقوله ﷺ: «صلوا كما رأيتموني أصلي» فكيف وقد انضاف إلى فعله أمره أمته بذلك.

فالصلاة على النبي في الصلاة وغيرها دعاء من العبد المصلي لمحمد ﷺ بظهر الغيب، وقد ورد في الصحيح عنه ﷺ: «أنه من دعا بظهر الغيب لأخيه قال له الملك: ولك بمثل» وفي رواية: «ولك بمثليه» فشرع ذلك رسول الله ﷺ وأمر بها الله في قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾^(٣) ليعود هذا الخير من الملك على المصلي عليه من أمته ﷺ وأمر بالسلام عليه بقوله: ﴿وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾

فاكده بالمصدر. فقد يحتمل أن يريد بذلك: السلام المذكور في التشهد. ويحتمل أن يريد به: السلام من الصلاة. أي إذا فرغتم من الصلاة على النبي ﷺ فسلموا من صلاتكم تسليماً. وبهذا الاحتمال تعلق من رأى وجوبها في الصلاة.

وأما الاستعاذة من عذاب القبر؛ فإن القبر أول منزل من منازل الآخرة. فيسأل (المصلي في تشهده) الله^(٤) أن لا يتلقاه، في أول قدم يضعه في الآخرة في قبره، عذاب ربه.

وأما الاستعاذة من عذاب جهنم؛ فإنها الاستعاذة من البعد؛ فإن جهنم معناه: البعيدة القعر. والمصلي في حال القرية، وهو قريب من الانفصال من هذه الحالة المقربة. فاستعاذ بالله أن لا يكون انفصاله إلى حال تبعده من الله، بل إلى قرب من حالة دينية أخرى.

(١) ص ١٠٣

(٢) [الأحزاب: ٢١]

(٣) [الأحزاب: ٥٦]

(٤) ص ١٠٣ ب

وأما الاستعاذة من فتنة المسيح الدجال فلما يُظهره في دعواه الألوهية، وما يَحْتَلِّه من الأمور الخارقة للعادة: من إحياء الموتى وغير ذلك مما ثبتت الروايات بنقله، وجعل ذلك آيات له على صدق دعواه؛ وهي مسألة في غاية الإشكال لأنها تقترح فيما قرّره أهل الكلام في العلم بالنبؤات. فيبطل بهذه الفتنة كل دليل قرّره، وأي فتنة أعظم من فتنة تقترح في الدليل الذي أوجب السعادة للعباد. فالله يجعلنا من أهل الكشف والوجود، ويجمع لنا بين الطرفين: المعقول والمشهود.

وأما فتنة المحيا والممات فـ"فتنة المحيا" فتنة الدجال، وكل ما يفتن الإنسان عن دينه الذي فيه سعادته. وأما "فتنة الممات" فمنها ما يكون في حال النزع والسياق من رؤية الشياطين الذين يتصوّرون له على صور ما سلف من آباءه وأقاربه وإخوانه، فيقولون له: "مُتْ نصرانياً^(١) أو يهودياً أو مجوسياً أو معطّلاً" ليحولوا بينه وبين الإسلام. ومنها ما يكون في حال سؤاله في القبر، وهي حين يقول الملك له: «ما تقول في هذا الرجل؟» ويشير إلى النبي ﷺ.

فإذا لم ير الميثّ تعظيم الملك للرسول ﷺ، لأنّ المراد الفتنة، لتمييز الصادق الإيمان من الكافر والمرتاب. فأما المؤمن فيقول: "هو محمد رسول الله ﷺ جاءنا بالبينات والهدى فآمنّا وصدّقنا". وأما المنافق أو المرتاب، وهو الذي يشكّ في نبوة النبي ﷺ أنّها من عند الله، ويجعل ذلك من القوى الروحانية وغيرها، ثم يرى عدم تعظيم الملك للرسول ﷺ بهذا السؤال، وهو قولهم: «ما تقول في هذا الرجل؟» ولم يقولوا: "ما تقول في رسول الله ﷺ". فيقول المرتاب: "لو كان لهذا، القدر الذي كان يدّعيه في رسالته، لم يكن هذا الملك يكتي عنه بمثل هذه الكناية؛ فيقول عند ذلك: «لا أدري، سمعت الناس يقولون شيئاً، فقلت مثل ما قالوه». فيشقى بذلك شقاء عظيماً لم يكن يتخيّله. فهذا من فتنة الممات والقبر. فاعلم ذلك. وقد فرغ التشهُّد على التقريب والاختصار.

فَصْلٌ (١) بَلَّ وَضَل في التسليم من الصلاة

اختلفوا في التسليم من الصلاة. فمنهم من قال بوجوبه، وبه أقول. ومنهم من قال: ليس بواجب التسليم من الصلاة. واختلف القائلون بوجوبه؛ فمن قائل: الواجب من ذلك على المنفرد والإمام (٢) تسليمة واحدة. ومنهم من قال: اثنتين. ومن قائل: إنَّ الإمام يسلم واحدة، والمأموم يسلم اثنتين. وقد قيل عن صاحب هذا القول: إنَّ المأموم يسلم ثلاثاً: الواحدة للتحليل، والثانية للإمام، والثالثة لمن هو عن يمينه.

والذي يقتضيه النظر، إذا لم يكن هناك نص يوقف عنده، لا في التوقيت ولا في التحجير، أن يزداد على الثالثة تسليمة رابعة للمأموم إن كان على يساره أحد، وللإمام تسليمتان، أو ثلاثة، من أجل التحليل إن كان الناس عن يمينه ويساره، فإن لم يكن عن يساره أحد فليسلم اثنتين: واحدة للتحليل والثانية لمن هو عن يمينه. والثابت عن رسول الله ﷺ أنه كان يسلم تسليمتين، وما في الحديث ما يقتضي أنَّ (٣) الخروج من الصلاة يكون بعد التسليم.

واعلم أنَّ السلام لا يصحَّ من المصليِّ إلا أن يكون المصلي في حال صلاته مناجياً ربّه، غائباً عن كلّ ما سِوَى الله من الأكوان والحاضرين معه. فإذا أراد الخروج من الصلاة، والانتقال من تلك الحالة إلى حالة مشاهدة الأكوان والجماعة، سلّم عليهم سلام القادم لغيبته عنهم في صلاته عند ربّه. فإن كان المصلي لم يزل مع الأكوان والجماعة -إن كان في جماعة- فكيف يسلم عليهم من هذه حالته؟ فإنّه ما برح عندهم. فهلاً استحيى هذا المصلي حيث يُري بسلامه من صلاته أنّه كان عند الله في تلك الحالة؟

فسلام العارف من الصلاة، لانتقاله من حال إلى حال؛ فیسلم تسليمتين: تسليمة على مَنْ ينتقل عنه، وتسليمة على مَنْ قَدِمَ عليه. إلا أن يكون عند الله في صلاته، فلا يسلم على مَنْ

(١) ص ١٠٤ ب

(٢) ثابتة في الهامش بقلم الأصل

(٣) ص ١٠٥

انتقل عنه؛ لأنَّ الله هو السلام فلا يسلم عليه^(١).

* * *

فَضْلٌ بَلْ وَضَلْ

فيما يقول الذي يرفع رأسه من^(٢) الركوع، وفي الركوع

يقول العارف، الجامع لأكمل الصلوات، إذا رفع رأسه من الركوع: "سمع الله لمن حمده" نيابة عن ربّه -سبحانه- و مترجماً عنه؛ فإنّه من كلام ربّه -تبارك وتعالى- ثمّ يسكت. ثمّ يقول؛ يردّ على نفسه بلسانه: "اللهم ربّنا ولك الحمد". وذلك أنّه ورد في الحديث الصحيح عن رسول الله ﷺ: «إذا قال الإمام: سمع الله لمن حمده. فقولوا: اللهم ربّنا ولك الحمد، فإنّ الله قال على لسان عبده: سمع الله لمن حمده» فهذا يُستحبُّ للمنفرد أن يسكت سكّنة يفصل بها بين قوله: "سمع الله لمن حمده" وبين قوله: "اللهم ربّنا ولك الحمد ملء السماوات وملء الأرض وملء ما بينهما وملء ما شئت من شيء بعد، أهل الثناء والمجد، أحقّ ما قال العبد، وكلّنا لك عبد: لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت، ولا ينفع ذا الجدّ منك الجدّ".

كما أنّه يقول في حال ركوعه بعد قوله فيه: "سبحان ربّي العظيم وبحمده" ثلاث مرّات، إن كان منفرداً أو مأموماً. وإن كان إماماً فإنّه يقولها خمس مرّات، ليدرك المأموم أن يقولها ثلاثاً. ثمّ يقول بعد هذا التسبيح: "اللهم لك ركعتُ وبك آمنت ولك أسلمت، خشع^(٣) لك سمعي وبصري ومخي وعظمي وعصبي". اعلم أنّ العبد إذا ركع، فقد أعلمتك أنّه في حال برزخي بين القيام والسجود، فيقول العارف بعد تسبيحه ربّه بالتعظيم كما أوردناه، يقول: "اللهم لك ركعتُ". أي من أجل عزّك، وعلوّك في كبريائك خضعتُ تعظيماً لك، يقول: لقيوميتك التي لا تنبغي إلّا لك.

فإنّي لَمّا قمت بين يديك لم أقم إلّا امتثالاً لأمرك، حيث قلت: ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ﴾^(٤) فقمْتُ، وأنا

(١) في الهامش بقلم الشيخ الأكبر: "بلغت قراءة لظهر الدين محمود علي، وكتب ابن العربي".

(٢) ص ١٠٥ ب

(٣) ص ١٠٦

(٤) [البقرة: ٢٣٨]

أخضع في ركوعي من خاطرٍ ربما خطر لي في حال قيامي أنّي قمت لنفسي، فأعترف بين يديك بركوعي، أنّي لك ركعت، "وبك آمنت" يقول: بسببك أي بتأييدك صدقتُ، لا بحولي ولا بقوّتي، أي لا حول لي ولا قوّة إلّا بك؛ إذ كانت القلوب بيدك التي هي محلّ الإيمان، "ولك أسلمتُ" أي من أجلك كان انقيادي، ولولاك ما تغيّرت أحوالي معك في عباداتي؛ فإنّك الذي شرعت لي ذلك على لسان رسولك، فعلا وقولا ﷺ فصلّى وذكر، ثمّ أمرنا فقال: «صلّوا كما رأيتموني أصلي» وأنت القائل: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ﴾ (١) فعلمنا أنّه مأمور بأن يأمرنا، فذلك أمرك لا أمره، فإنّك القائل: ﴿مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ (٢).

ثمّ يقول: "خشع لك سمعي" فيما كلّمتني (٣) به في حال مناجاتي إياك بكلامك، ثمّ يقول: "وبصري" بـ"واو التشريك" وما ثمّ إلّا الخشوع، فكأنّه يقول: وخشع لك بصري حياء منك، لعلمي بأنّك تراني في حال ركوعي بين يديك؛ فإنّك "في قبلي"، كما أخبرني رسولك ﷺ، فأمرني أن أجعلك مشهودا في صلاتي "كأنّي أراك"، بل يا ربّي؛ وإنّ مثّلتي في نفسي أنّي أراك، فما أقدر أن أنكر علمي أنّك تراني، وما سبب الحياء منّي إلّا علمي بأنّك تراني لا بأنّي أراك، فإنّه لا يعزب عنك مثقال ذرّة في السماوات ولا في الأرض، يا من يدرك الأبصار ولا تدركه الأبصار.

ويقول: "ومحّي وعظمي وعصبي" فإنّك جعلت في كلّ ما ذكرت، قوّة يكون بها قوام نشأتي وثبات هيكلتي، لِتُحَصِّلَ نفسي بهذه القوّة، لبقاء هذه الصورة المكلفة ما أمرتها به أن تُحَصِّلَ من المعرفة بك، فرمى خطر لمحّي وعظمي وعصبي الموصوفين بالخشوع لك، لَمَّا كانت أسبابا لما ذكرناه، فيدركها لذلك عجبٌ وزهو؛ فوجب على كلّ واحد من هؤلاء أن يخشع لك، بتبرّيه من الحول والقوّة في السببيّة؛ بأنّك أنت الذي تحفظ عليّ قوام نشأتي لِتُحَصِّلَ معارفي.

(١) [النجم: ٣]

(٢) [النساء: ٨٠]

(٣) ص ١٠٦ ب

فإذا رفع العارف رأسه من الركوع، يقول نيابة عن ربه، يُسمع نفسه خطاب ربه: "سمع^(١) الله لمن حمده" في قوله، في حال ركوعه: "سبحان ربي العظيم وبحمده". وكلّ حمد وثناء حمده به وأثنى عليه به من أول شروعه في صلاته. ثمَّ يَرُدُّ بربه على ربه، بحضور نفسه من كونها بربه، بتأييده إياها في حَوْلها وقوتها، فيقول: "اللهم ربنا" فيحذف حرف النداء، لأنَّ المصليَّ في حال قُرب، والنداء يؤذن بالبُعد، وأبقى المنادي -وهو لبقاء نفسه في جواب ربه- فيقول: "لك الحمد"، أي الثناء التام بما هو لك ومنك؛ فلا حامد ولا محمود إلا أنت، فلَكَ عواقبُ كلِّ مُثنٍّ في العالم وكلِّ مُثنى عليه، وهو قوله: "ملء السماوات وملء الأرض وملء ما بينهما وملء ما شئت من شيء بعد".

يقول: كلّ جزء من العالم العلويّ والسفليّ وما بينهما، وما في الإمكان من الممكنات مما توجده ويبقى في العدم عينا ثابتة؛ كلّ جزء منه معلوم بحكم الوجود والتقدير، له ثناء خاص عليك، من حيث عينه وإفراده وجمعه بغيره، في قليل الجمع وكثيره؛ أحمّدك بلسانه وبلسان كلِّ حامد، من حمّدك لنفسك وحمّد ما سواك لك. فيكون لهذا الحامد بهذه الألسنة جميع ما يستدعيه من التجلّي الإلهي، ومن الأجور المحسوسة لأجل طبيعته وتركيبه؛ فإنّه حمده لسانا وقلبا، ظاهرا وباطنا.

وقوله: "أحقّ ما قال العبد" أي أوجب ما^(٢) يقوله عبدٌ مثلي، ولي أمثالٌ لسيدٍ مثلك، ولا مثل لك- "وكَلِّنا لك عبد" يقول: أنوب عن أمثالي وهم جميع الممكنات موجودها ومعدومها، ممن يقول بك في علمه عن حضور، وممن يقول بنفسه عن غيبة؛ فأنوب عنهم في حمّدك لمعرفتي بك التي منحتني، وجهلهم بما ينبغي لجلالك "لا مانع لما أعطيت" من الاستعداد لقبول تجلّي مخصوص وعلوم مخصوصة. "ولا معطي لما منعت": وإذا لم تعطِ استعدادا عامّا، فما ثمَّ سيّد غيرك يعطي ما لم تعطِ أنت. "ولا ينفع ذا الجُدُّ منك الجُدُّ": أي من كان له حظّ في الدنيا؛ من سلطان وجه ومال، وتحكّم بغيرك، في علمه لا في نفس الأمر، لم ينفعه ذلك عندك في الآخرة

(١) ص ١٠٧
(٢) ص ١٠٧ ب

عند كشف الغطاء.

* * *

فَصْلٌ بَلْ وَضَلْ في السجود في الصلاة

فإذا سجد وسبّح برّبّه الأعلى وبحمده، كما تقدّم، يقول في سجوده بعد تسبيحه: "اللهم لك سجدت، وبك آمنت، ولك أسلمت، سجد وجهي للذي خلقه وشقّ سمعه وبصره، ﴿تَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾" (١) اللهم اجعل في قلبي نورا، وفي سمعي نورا، وفي (٢) بصري نورا، وعن يميني نورا، وعن شمالي نورا، وأمامي نورا، وخلفي نورا، وفوقي نورا، وتحتي نورا، واجعل لي نورا، واجعلني نورا".

يقول العارف: "سجد وجهي" أي حقيقتي؛ فإنّ وجه الشيء حقيقته للذي خلقه، أي قدره من اسمه "المدير"، وأوجده من اسمه "القادر البارئ المصور"، وشقّ سمعه بما أسمعه في "كن" وأخذ الميثاق ثمّ التكليف، وبصره بما أدركه ليعتبر في المبصرات، فإنّ ذلك في حقّ هذه النشأة وأمثالها. كما فطر السماوات والأرض وفتّحها بعد رتقها لتمييزها؛ فيظهر المؤثر والمؤثر فيه لوجود التكوين ﴿تَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾ إثباتا للأعيان ليصحّ قوله: ﴿لَقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ (٣).

ثمّ دعا بالنور في كلّ عضو ﴿نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ (٤) الذي مثله "بالمصباح في الزجاج" مقام الصفاء في المشكاة، مقام الستر من الأهواء، فلم تصبه مقالات القائلين فيه بأفكارهم "الموقد بالزيت" المضيء بالمقاربة -وهو حكم الإمداد من الشجرة، وهي الممدّ- ﴿لَا شَرْقِيَّةَ وَلَا غَرْبِيَّةَ﴾ في مقام الاعتدال: لا تميل عن عرض إلى شرق فيحاط بها علما، ولا إلى غرب فلا تُعلم رتبها ﴿نُورٌ عَلَى نُورٍ﴾ وجود على وجود: وجود جود عينيّ على وجود مفتقر. ثمّ (٥) دعا بجعل النور في كلّ

(١) [المؤمنون: ١٤]

(٢) ص ١٠٨

(٣) [يونس: ٢٤]

(٤) [النور: ٣٥]

(٥) ص ١٠٨ ب

عضو، والنفور هو النور. وكلّ عضو فله دعوى بما خلقه الله عليه من القوّة التي ركبها فيه وفطره عليها. ولَمَّا علم ذلك رسول الله ﷺ دعا أن يجعل الله فيه علماً وهدى منقراً لظلمة دعوى كلّ مدّع من عالمه. هذا رَبطُ هذا الدعاء.

وآخر ما قال: "اجعلني نورا" يقول: اجعلني أنت، فإنّه ﴿نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾. فهناك قال الحقّ تعالى: «كنت سمعه وبصره ورجله ويده ولسانه» عندما يسمع ويبصر ويتكلّم ويبطش ويسعى يقول: اجعلني نورا يهتدي بي كلّ من رآني في ظلمات برّ ظاهره، وبجر نفسه وباطنه. فأعطاه القرآن، وأعطانا الفهم فيه. فإنّ هذه المنحة من أعلى المنح في رتبة هي أسنى المراتب. ومعناه غيبي عني، وكن أنت بوجودي؛ فيرى بصري كلّ شيء بك، ويسمع سمعي كلّ مسموع بك. فإنّ نور كلّ عضو إدراكه. وهكذا جميع ما فصله، ولكن بنور يقع به التمييز بين الأنوار، ولذلك نكره في كلّ عضو وفي نفسه وذاته. فيتميّز نور الشمال من نور اليمين، ونور الفوق من نور التحت. وكذلك أنوار القوى والجوارح. ثمّ أقمّني بعد هذا في عين الجمع والوجود؛ فتتحد الأنوار بأحدية العين. فإن لم أكن هناك، فيجعلك إيتاي^(١) نورا. وإن كنت هناك فيجعلك لي نورا أهتدي به في ظلمات كوني^(٢).

* * *

فَصْلٌ بَلْ وَضَلْ

فيما يقول المصلّي بين السجدين في الصلاة من الدعاء

يقول المصلّي إذا جلس بين السجدين في الصلاة: اللهم اغفر لي وارحمي وارزقي واجبرني واهدني وعافني واعف عني. يقول العارف: استرني واستر من أجلي: استرني من المخالفات حتى لا تعرف مكاني فتقصدي^(٣)، (واستر من أجلي) نفسك عني إذ قد قلت: إنّ سُبْحَاتِكَ مُحَرِّقَةٌ أعيان كلّ موصوف بالوجود، وإن كان وجودك. ولكن كما أثّر في الممكن صفة الوجود ولم يكن

(١) ص ١٠٩

(٢) في الهامش: "بلغ".

(٣) "استرني من المخالفات... فتقصدي" مضافة في الهامش بخط آخر مع إشارة التصويب

بالوجود موصوفاً، كذلك أثر نسبته إلى الممكن، أن قيل فيه: "موجود" وإن كان مقيداً بالحدوث.

ولكنّ الحضرة الإلهية موصوفة بالغيرة على وجودها من أجل دعوى هذا المدّعي. فلو لم تصدر منه الدّعوى لَمَا تَسَلَّطَ عليه. ولا بدّ (أنّه) إذا ارتفعت الحجب أن تُحرق السباحات^(١) ما أدركه البصرُ من الخلق، يعني (الخلق) الطبيعي. فإنّ عالم الأمر أنوار فلا يحترق، بل يندرج في النور الأعظم. فإنّ عالم الأمر ما عنده دعوى. فيحترق عالم الخلق فيصير رماداً. فما ألحقه بالعدم فبقي رماداً لا دعوى له. فإذا ما أُعِدِمَتْ سِوَى الدّعوى: بإحالة العين التي أعطى استعدادها الدّعوى، إلى عينٍ ما لها دعوى.

وقوله: "وارحمي" برحمة الوجوب التي لا تحصل إلّا بعد رحمة الامتنان، بما أعطيتني من التوفيق لتحصيل رحمة الوجوب، حتى أَكُونَ كُلَّ شَيْءٍ وَسِعَتْهُ رَحْمَتُكَ. فيطلب العارف رحمة الامتنان في عين (رحمة) الوجوب: بالتوفيق للعمل الصالح الموجب لرحمة الاختصاص. فيريد أَخْذَهَا مِنْ عَيْنِ الْمُنَّةِ التي يطلبها إبليس وأشياعه من الجنّ والإنس مع وصف هذا العارف بالعصمة والحفظ عن المخالفة والخذلان الموجب للحرمان.

ثمّ يقول: "وارزقي" يعني من غذاء المعارف^(٢) الذي يحيا به قلبي، كما رزقتني من غذاء الجسوم ما أبقيت به جسدي الطبيعي وهيكله. ثمّ يقول: "واجبرني"، الجبر لا يكون إلّا بعد كسر، وهو المهيض في اللسان. والمهيض^(٣) هو المكسور بعد جبر، وهو كسر- العارفين. فإنّ العبد مكسور في الأصل بإمكانه. فجزءه إنما هو بأن ألحقه (الله) بالوجوب ولكن بغيره. فلمّا أوجده (الله) بهذا الجبر كسرت معرفته بنفسه وبربّه؛ فردّته إلى مكانه. فهذا كسرٌ بعد جبر. والجبر لا يكون إلّا عن كسر. فلماذا قلنا: هو المهيض في اللسان. كما أيضاً يقول: "واجبرني" يعني: أوقفني على جبري في اختياري. فإنّ العبد مجبور في اختياره. ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ

(١) ص ١٠٩ ب

(٢) يمكن قراءتها أيضاً في ق: العارف.

(٣) ص ١١٠

رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴿١﴾. يقول الله: «أنا»^(٢) مع المنكسرة قلوبهم من أجلي».

ثم يقول: "واهدني" يَنِّ لي ما نَتَّقِي، ووفَّقني للبيان في الترجمة عنك لعبادك بما تهبني من جوامع الكلم، ليصحَّ ورثي من رسولك ﷺ، فإنه قال ﷺ: «أُعْطِيتُ سِتًّا لَمْ يُعْطَهُنَّ نَبِيٌّ قَبْلِي» وذكر منها فقال: «وَأُوتِيتُ جَوَامِعَ الْكَلِمِ».

ثم يقول: وعافني من أمراض القلوب التي هي أغراضها، لا من أمراض الجسوم؛ فإنَّك في غاية القرب عند مَنْ أَمْرَضَتْ جِسْمَهُ. فإنَّك قلتَ لي^(٣) في الخبر الصحيح، الذي بلغه إليَّ رسولك ﷺ عنك أنَّكَ قلتَ: «مَرَضْتُ فَلَمْ تُعْذِنِي. فَأَقُولُ لَكَ: وَكَيْفَ تَمْرُضُ وَأَنْتَ رَبُّ الْعَالَمِينَ؟! فَقَالَ لِي ﷺ إِنَّكَ تَقُولُ مَجِيئًا لِي: إِنَّ عَبْدِي فَلَانًا مَرَضَ فَلَمْ تَعُدْهُ، أَمَّا أَنْتَ لَوْ عُدْتَهُ لَوَجَدْتَنِي عِنْدَهُ». وَمَنْ أَنْتَ عِنْدَهُ -سَبْحَانَكَ- فَمَا شَقِي، وَمَا أَمْرَضْتَ عَبْدَكَ إِلَّا لَتَعُوذَهُ، وَتَكُونَ عِنْدَهُ. فَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَجِدَكَ فَلْيُعِدِ الْمَرْضَى. سَبْحَانَكَ تَسْبِيحًا لَا يَنْبَغِي إِلَّا لَكَ.

ثم يقول: "واعف عني" يقول كَثْرَ خَيْرِكَ لِي، وَقَلِّلْ بَلَاءَكَ عَنِّي، أَيَّ قَلِّلْ مَا يَنْبَغِي أَنْ يُقَلَّلَ، وَكَثْرَ مَا يَنْبَغِي أَنْ يُكَثَّرَ. وليس إِلَّا عَفْوُكَ عَنِ خَطِيئَتِي الَّتِي طَلَبْتُ مِنْكَ أَنْ تَسْتَرِنِي عَنْهَا، حَتَّى لَا تَصِيبَنِي فَاتَّصَفَ بِهَا. وَالْعَفْوُ مِنَ الْأَضْدَادِ: يُطْلَقُ يَأْزَاءُ الْكَثْرَةِ وَالْقَلَّةِ. فَتُبَّ عَنِّي يَا رَبَّ - فَإِنِّي لَا أَسْتَطِيعُ التَّحَرُّكَ إِلَى مَا أَمَرْتَنِي بِعَمَلِهِ، لِزِمَانَتِي مَعَ إِرَادَتِي التَّحَرُّكَ.

* * *

فَضْلٌ بَلِّ وَضَلْ

فِي الْقَنُوتِ فِي الصَّلَاةِ

اختلفوا^(٤) في القنوت، فمن قائل: إِنَّهُ مُسْتَحَبٌّ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ، وَمِنْ قَائِلٍ: إِنَّهُ سُنَّةٌ. وَمِنْ قَائِلٍ: إِنَّهُ لَا يَجُوزُ الْقَنُوتُ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ، وَإِنَّمَا مَوْضِعُهُ الْوُثْرُ. وَمِنْ قَائِلٍ: يَقْنَتُ فِي كُلِّ صَلَاةٍ.

(١) [التكوير: ٢٩]

(٢) "يقول الله: أنا" ثابتة في الهامش

(٣) ص ١١٠

(٤) ص ١١١

ومن قائل: لا قنوت إلا في رمضان. ومن قائل: لا قنوت إلا في النصف الآخر من رمضان. ومن قائل: في النصف الأول من رمضان. وهو دعاء يدعو به المصلي. ومنهم من يراه قبل الركوع، ومنهم من يراه بعد الركوع. ومن الناس من لا يرى القنوت إلا في حال الشدة، وبه أقول. وهو مستحبّ عندي.

وقد روي في صفة قنوت الوتر دعاء خاص. وقد روي في قنوت الصبح دعاء خاص لم يثبت. فليدع من يرى القنوت بأي شيء شاء بحسب حاله. غير أنه يجتنب السب واللعة في القنوت. وليدع بخير الدنيا والآخرة. وما يُرْلَف عند الله مثل ما ثبت في قنوت الوتر من قوله ﷺ: «اللهم اهْدني فيمن هديت، وعافني فيمن عافيت^(١)، وتولّني فيمن تولّيت، وبارك لي فيما أعطيت، وقني شرّ ما قضيت، إنك تقضي ولا يقضى^(٢) عليك، وإنه لا يذلّ من واليت، ولا يضللّ من هديت، تباركت وتعاليت» فهذا^(٣) تعليم من النبي ﷺ كيف ندعو الله في قنوتنا، وفي كلّ دعاء.

فالعارف ينظر فيما علم أن ندعو به أو بما يشبهه. فهو يطلب من الله أن يهديه فيمن هداه. فإن وقف مع صفة اللفظ، فهو يطلب في المستقبل أن يكون في الماضي. والمستقبل لا يكون في الماضي إلا إن جمعها وجه. فينظر العارف فيجد أنّ الجامع بين الماضي والمستقبل إنما هو العدم، إذ كان الوجود لا يصحّ إلا للحال. والوجود لا يكون إلا لله. فإنّ وجود الحال وجود ذاتي لا يصحّ فيه العدم، وله الدوام. وبهذا وصفه أهل العربية، فقالوا في تقسيم الأفعال: إنّ فعل الحال يسمى الدائم. وهو موجود بين طرفي عدم لا يمكن فيهما وجود أصلا، وهو الماضي والمستقبل. وهو عين العبد. فهو الموصوف بالعدم. فقيده بالماضي -وهو العدم- وبالمستقبل وهو عدم. ف"اهدني" للمستقبل، و"هديت" للماضي. والعدم لا يقع فيه تمييز. فلهذا شرع له أن يقول: "اهدني فيمن هديت" وأمثاله.

(١) "وعافني فيمن عافيت" ثابتة في الهامش بقلم الأصل

(٢) ق: تقضى

(٣) ص ١١١ ب

فإذا حصلت الهداية، وهو عين وجود الحال، والحال^(١) ظرف محقق، ولهذا جاء بـ"في" فقال: "فمين". والعدم لا يكون ظرفاً؛ لأنَّ المعدوم لا شيء، والعدم عبارة عن لا شيء، ولا شيء لا يكون ظرفاً لغير شيء. فالفهم من قوله: "اهدني فمين هديت" وأمثاله بقوة ما تعطيه "في"، أي: إذا كسوتني وجود الهداية والتولي، وما وقع السؤال فيه؛ فليكن في الحال الذي له الدوام: فلا يوصف بالماضي فيلحق بالعدم، ولا بالمستقبل ولا يكون له وجود. والحق منزّه عن التقييد في أفعاله بالزمان.

والعبد الذي هو المخلوق: في الماضي موصوف بـ"ليس"، وفي المستقبل موصوف بـ"ليس"، وفي حال اتصافه بالوجود من حيث ذاته موصوف بـ"أيس". فكما أنَّ "ليس" له حقيقة لا ينفك عنها، بل هي عينه، كذلك "أيس" الذي هو الوجود، هو للحق -سبحانه- حقيقة، لا يوصف بنقيضه، بل الوجود عينه. وإن سلب عن نفسه الفعل، وأضافه إلى السبب، فإنَّ ذلك غير مؤثّر في وجوده للحق: لما تحقّقنا من أنَّ العبد عدم، والعدم لا ينسب إليه شيء، وفي ذلك قلنا:

تَقُولُ ^(٢) بِهِمْ وَتَعْتَبُهُمْ وَمَاذَا	بِتَحْقِيقِي؟ فَقُلْ لِي ^(٣) مَا أَقُولُ؟
أَقُولُ بِهِمْ وَهَلْ عَلِمُوا بِأَنِّي	أَقُولُ بِهِمْ؟ فَقُلْ لِي مَا تَقُولُ
إِذَا عَبْدٌ تَحَقَّقَ إِذْ يَقُولُ	بِأَنِّي قَائِلٌ وَهُوَ الْمَقُولُ ^(٤)
أَعْتَبُ مِثْلَهُ وَالْعَدْلُ نَعْتِي	فَقُلْ لِي مَا تَقُولُ وَمَا نَقُولُ

يقول الله على لسان فرعون: ﴿أَنَا رَبُّكُمْ الْأَعْلَى﴾^(٥) وهو -سبحانه- الأعلى حقيقة، فإنَّ الله هو ربنا الأعلى. ﴿فَأَخَذَهُ اللَّهُ نَكَالَ الْآخِرَةِ وَالْأُولَى﴾. إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لِمَن يَخْشَى^(٦) العبرة في

(١) ص ١١٢

(٢) ص ١١٢ أ ب

(٣) وكتب فوقها مباشرة بقلم الأصل ومن دون شطبها: "بي" مما نفهم منه صحة اللفظين، وفي س: بي

(٤) بجانب هذا الشطر من البيت عبارة بقلم الأصل من غير إشارة التصويب: "فإني عند منطقة القول" مما نفهم منه صحة التعبيرين.

(٥) [النازعات: ٢٤]

(٦) [النازعات: ٢٥، ٢٦]

ذلك للعالم؛ فإن الله وصف العلماء بالخشية فقال: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾^(١) فيعتبر العالم كما أخبر الله من أين أخذ فرعون؟ وهذه صفة الحق ظهرت بلسان فرعون. فعلم أنه ما قالها نيابة عن الحق كما يقول المصلي: "سمع الله لمن حمده". فلما غاب عن النيابة في ذلك القول، طلبت الصفة موصوفها، فرجعت^(٢) إلى الحق ﷻ وبقي فرعون مُعَرَّى عنها، على أنه ما لبسها قطّ عند نفسه، فإن الله قد طبع على كل قلب متكبر جبار أن تدخله كبرياء. إذ لا ينبغي ذلك الوصف إلا لمن لا يتقيد. فهو الأعلى عن التقيد.

فكان الجزاء لفرعون لغيته عن هذا المقام، أن أخذه الله نكال الآخرة والأولى، أي أوقفه على تقييده أنه ليس له هذا الوصف. ف﴿الْأُولَى﴾ للماضي وهي كلمة: ﴿مَا عَلِمْتُ لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرِي﴾^(٣) و﴿الْآخِرَةَ﴾ للمستقبل، وهي كلمة: ﴿أَنَا رَبُّكُمْ الْأَعْلَى﴾^(٤) وهما عندنا أن الله أخذه ﴿نَكَالَ الْآخِرَةِ وَالْأُولَى﴾ في الأولى. فاطّلع بما أعلمه الله في أخذه ذلك، عن الإطلاق الذي ادّعه بالتقييد الذي هو النكال. فإن التكل في اللسان هو القيد، ولما رأينا الله قد عبّر بالنكال، عرفنا أن النقيض هو الذي سلبه: وهو الإطلاق.

ففي موطن يقول سبحانه: ﴿ادْعُونِي﴾^(٥)، وفي موطن يُعرّفنا بأنه قد قضى القضية؛ وما يبدل القول لديه؛ وما سبق العلم به فهو كائن، ولا ينجي حذر من قدر، وفي ذلك قلت بيتين فيها رمز حسن، وهما:

إذا^(٦) قلت: يا الله؛ قال: لِمَا تَدْعُو وإن أنا لم أدعو يقول: ألا تدعو؟
فقد فاز بالذات من كان أحرساً وخُصص بالراحات من لا له سنع

فينبغي للعبد إذا قرأ القرآن، أو تكلم بما تكلم به، أو كلمه غيره، أو سمع من سمع بأي لسان

(١) [فاطر: ٢٨]

(٢) ص ١١٣

(٣) [القصص: ٣٨]

(٤) [النازعات: ٢٤]

(٥) [غافر: ٦٠]

(٦) ص ١١٣ ب

كان يتكلم، فإنه ليس في العالم صمتٌ أصلاً، فإنَّ الصمتَ عدمٌ، والكلام على الدوام؛ إذ فائدة الكلام الإفهام بالمقاصد للسامعين؛ والأحوال مُفهِمَةٌ، وهي الكلام، ولا يخلو موجود أن يكون على حالٍ ما، فخاله هو عينُ كلامه، لأنَّه المُفهِمُ للذي ينظر إليه ما هو عليه في وقته. فلا لسان أفصح من لسان الأحوال، وقرائن الأحوال تفيد العلوم التي تبيِّن بطريق العبارات، والعبارات من جملة الأحوال عندنا. فانطلق في الاصطلاح اسم الكلام على العبارات؛ والعارفون بالله عندهم الوجود كُلُّه كلماتُ الله (التي) لا تنفذ أبداً.

فافهم ما ينبغي للعبد أن يعرف من ذلك إذا سمع كلاماً أو تكلم هو، أن يفرِّق ما بين ما هو العبد فيه نائب عن الله، وما هو الله^(١) فيه مترجِّم عن العبد. ويميِّز ذلك بالصفة: فإنَّ الصفة تطلب موصوفها، فإنه لا يقبلها إلا مَنْ هي له. فإذا تضمَّن الكلام صفةً لا تنبغي إلا للعبد: فالعبدُ صاحبُها وإن وصِفَ الحقُّ بها نفسه. وإذا تضمَّن الكلام صفةً لا تنبغي إلا لله: فاللهُ صاحبُها وإن وصِفَ العبدُ بها نفسه. فهكذا نعتبر الكلام كُلُّه ممن وقع؛ سواء كان بالعبارات أو بالأحوال.

فهذا معنى قوله: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لِّمَن يَخْشَى﴾^(٢) وهو العالم. وقوله: ﴿فِي ذَا﴾ إشارة إلى ما تقدَّم في القصة. والذي تقدَّم في القصة قوله: ﴿أَنَا رَبُّكُمُ الْأَعْلَى﴾ وأخذ الله له ﴿نَكَالَ الْآخِرَةِ وَالْأُولَى﴾. أي هذه الدَّعْوَى أوجبت هذا الأخذ، وأنَّ الصفة طلبت موصوفها -وهو الله- وبقي فرعونُ عَرِيًّا عنها. فلم يكن له من يحميه عن الأخذ. يقول الله عن نفسه: «جَعْتُ فلم تطعمني» نياية عن عبد جاع فلم تطعمه. فطلبت الصفة موصوفها وهو العبد (هنا)، فهكذا فهِمَ العارفون الحقائق.

(١) ص ١١٤

(٢) [النازعات: ٢٦]

فصول بل وصول
في (١) أفعال الصلاة
فصلٌ بل وصل
في رفع الأيدي في الصلاة

اختلف العلماء في رفع الأيدي في الصلاة، أعني في حكمها، وفي المواضع التي يرفعها فيها، وفي حدّ الرفع فيها إلى أين ينتهي بها؟ فأما الحكم فمن قائل: إنّ رفع اليدين سنة في الصلاة. ومن قائل: إنّ فرض. وهؤلاء انقسموا أقساماً: فمنهم من أوجب ذلك في تكبيرة الإحرام فقط، ومنهم من أوجب ذلك في الاستفتاح، وعند الانحطاط إلى الركوع، وعند الرفع من الركوع، ومنهم من أوجب ذلك في هذين الموضعين، وعند السجود.

وأما المواضع التي ترفع فيها الأيدي في الصلاة. فمن قائل: عند تكبيرة الإحرام فقط. ومن قائل: عند تكبيرة الإحرام وعند الركوع وعند الرفع من الركوع. ومن قائل: يرفعها عند السجود وعند الرفع من السجود، وهو حديث وائل بن حجر. ومن (٢) قائل: إذا قام من الركعتين، وهو رواية مالك بن الحويرث عن النبي ﷺ. وأما أنا فرأيت رسول الله ﷺ في رؤيا مبشرة، فأمرني أن أرفع يدي في الصلاة عند تكبيرة الإحرام، وعند الركوع، وعند الرفع من الركوع.

وأما الحدّ الذي تُرفع إليه اليدين. فمن قائل: إلى المنكبين. ومن قائل: إلى الأذنين. ومن قائل: إلى الصدر. ولكلّ قائل حديثٌ مرويٌّ أثبتّها إلى المنكبين؛ وحديث الأذنين أثبت من حديث الصدر. والذي أذهب إليه في هذه المسألة أنّ الأحاديث المروية في ذلك إنما هي في حكاية فعله ﷺ ما روي أنّه أمر بذلك. وقد قال: «صلّوا كما رأيتموني أصلي» ومعلوم أنّ الصلاة تحوي على فرائض وسنن. فلا يفهم من هذا الحديث أنّ أفعال الصلاة فرضٌ جميعها، لمعارضة الإجماع لهذا المفهوم. فلنصلّها، ونرفع أيدينا في علم الشارع من غير تعيين فرض أو سنة، كما أحرم عليّ بن أبي طالب بإحرام النبي ﷺ حين لم يعلم بما أحرم، وأقرّه على ذلك رسول الله ﷺ وما أنكر عليه.

(١) ص ١١٤ ب
(٢) ص ١١٥

فنرفع أيدينا في الصلاة على^(١) حكم الشرع فيها، فنقبلها على ذلك الحكم.

وأما الحدّ؛ فمذهبي فيه أنّه بفعله يقتضي- التخيير. فإنّ الأحاديث وردت بحدود مختلفة فعليّة. فأية حالة فعَلَ المصلّي أجزأته، فرضا كان أو سنة؛ والأوّلَى الرفع إلى الأذنين. ولكن ينبغي أن يكون رفعهما على الصدر إلى حذو المنكبين إلى الأذنين، فيجمع بين الثلاثة الأحوال. وكذلك المواضع تَعْمُها كلّها عند تكبيرة الإحرام، وعند الركوع، وعند الرفع من الركوع، وعند السجود، وعند الرفع من السجود، وعند القيام من الركعتين؛ فإنّ ذلك لا يضرّه؛ فإنّه قد ورد، وما ورد أنّ ذلك يطل الصلاة، فما ورد ما يعارض ذلك.

وغاية المفهوم من حديث ابن مسعود والبراء بن عازب أنّه «كان ﷺ يرفع يديه عند الإحرام مرّة واحدة لا يزيد عليها»، (أي) أنّه رفع مرّة واحدة، لم يصنع ذلك مرّتين عند الإحرام. ويحتمل أن يريدوا بقولها: "لا يزيد عليها" أي لا يرفعها مرّة أخرى في باقي الصلاة. فما هو نصّ. وقد ثبتت الزيادة برفعه عند الركوع، وعند الرفع منه، وغير ذلك. والزيادة من العدل الثقة مقبولة. فالأوّلَى رفعهما في جميع المواطن التي جاءت الرواية بالرفع فيها.

وأما اعتبار العارف في ذلك؛ فإنّ^(٢) رفع الأيدي يؤذن بأنّ الذي حصل فيها قد سقط عند رفعها، فكان الحقّ يقول له معلّمًا: إذا وقفت بين يدي فقف فقيرا محتاجا لا تملك شيئا، وكلّ شيء ملكتك إياه فارم به، وقفّ صفرّ اليدين واجعله خلف ظهرك، فإنّي في قبلك. ولهذا يستقبل بكفيه قبلته قائمًا ليُعْلِمَ أنّه صفرّ اليدين مما كان فيها. ثمّ إنّّه إذا حطّهما، رجعتْ بطون الأُكُف تنظر إلى خلف، وهو موضع ما رمّته من يدها.

ثمّ إنّ الله يعطيه في كلّ حال من الأحوال -أحوال الصلاة- ما يقتضيه جزاء ذلك الفعل. فإذا ملكه تركه، وأعلّم الحقّ، برفع يديه، أنّه قد تركه في الموضع الذي ينبغي له أن يتركه. وقد توجه طالبا فقيرا صفرّ اليدين إلى الوهب الإلهي. فيعطيه أيضا. فيرفع يديه وهي خالية. هكذا في

(١) ص ١١٥ ب

(٢) ص ١١٦

جميع المواطنين التي علّمه رسول الله ﷺ أن يرفع فيها يديه.

وقد يرفعها من باب الحول والقوة، إذ كنت محلّ القدرة الأيدي؛ فيرفع يديه إلى الله معترفاً أنّ الاقتدار لك لا لي، وأنّ يدي خالية من الاقتدار. فمن رفعها إلى الصدر اعتبر كون الحقّ في قبلته، ومن رفعها إلى الأذنين اعتبر كون الحقّ فوقه، من قوله: ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾^(١)، في كلّ خفض ورفع يفعل ذلك، يقول بذلك الرفع من يديه: "أن^(٢) لا حول لي ولا قوة في كلّ خفض ورفع، وأنّ القوة لك لا إله إلا أنت".

انتهى الجزء التاسع والثلاثون، يتلوه في الجزء الأربعين^(٣).

(١) [الأنعام: ١٨]

(٢) ص ١١٦ ب

(٣) الجملة ثابتة في الهامش بقلم الأصل

فَصْلٌ بَلْ وَضَلْ

في الركوع وفي الاعتدال من الركوع

اختلف العلماء في الركوع وفي الاعتدال من الركوع. فمن قائل: إنه غير واجب ومن قائل
بوجوبه.

الاعتبار في ذلك:

الخضوع واجب في كل حال إلى الله - تعالى - باطنا وظاهرا. فإذا اتفق أن يقام العبد في
موطن يكون الأولى فيه ظهور عزة الإيمان وجبروته وعظمته لعز المؤمن وعظمته وجبروته،
فيظهر في المؤمن من الأنفة والجبروت ما يناقض الخضوع. ففي ذلك الموطن لا يكون الخضوع
واجبا، بل ربما الأولى إظهار صفة ما يقتضيه ذلك الموطن. قال تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنْتَ
لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ﴾^(١). هذا موطن يجب أن تكون المعاملة فيه
كما ذكر.

وقال في الموطن الآخر: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ﴾^(٢) فهو من باب
إظهار عزة الإيمان بعز المؤمن. وثبت أن رسول الله ﷺ قال في غزوة وقد تراءى الجمعان: «من
يأخذ هذا السيف بحقه، فأخذه أبو دجانه، فمشی به بين الصقيين خيلاء مظهرها الإعجاب والتبخر.
فقال رسول الله ﷺ: هذه مشية يبغضها الله ورسوله إلا في هذا الموطن». فإذا علمت أن
للمواطن أحكاما فافعل بمقتضاها، تكن حكيما. ثبت أن رسول الله ﷺ قال للرجل الذي علمه
فروض الصلاة: «اركع حتى تطمئن راکعا، وارفع حتى تطمئن واقفا» فالواجب اعتقاد كونه فرضا.

(١) [آل عمران: ١٥٩]

(٢) [التوبة: ٧٣]

(٣) ص ١١٧

فَصْلٌ بَلْ وَضَلْ

في هيئة الجلوس

فمن قائل: يفضي بآليته إلى الأرض، وينصب رجله اليمنى ويثني اليسرى، والرجل والمرأة في ذلك على السواء. وقال آخرون: ينصب الرجل اليمنى ويقعد على اليسرى. وفرّق آخرون بين الجلسة الوسطى والآخر، فقال: في الوسطى ينصب اليمنى ويقعد على اليسرى، وقال: في الجلسة الآخرة يفضي بآليته إلى الأرض وينصب رجله اليمنى ويثني اليسرى. وكلّ قائل له^(١) مستند إلى حديث، فما فعل من ذلك أجزأه.

الاعتبار في ذلك:

الجلوس في الصلاة جلوس العبد بين يدي السيّد، وليس له أن يجلس إلّا أن يأمره سيّده. وقد أمر المصلّي بالجلوس في الصلاة. قال رسول الله ﷺ: «إنما أنا عبدٌ، أجلس كما يجلس العبد» فأحسن الحالات في الجلوس في الصلاة هو الجلوس الذي يكون فيه أقرب إلى الوقوف بين يدي سيّده، هذا إذا كان حال العارف حال ما ينبغي أن يكون عليه العبد من حيث ما هو عبّد.

وإن كان العارف في محلّ النظر في أصل معرفته بنفسه ليعرف ربّه، فالأولى في جلوسه أن يفضي- بآليته إلى الأرض في آخر جلوسه ولا بدّ. فإنّه أقرب إلى النظر في ذاته، بخلاف الجلسة الوسطى فإنّ جلوسه فيها عارضٌ عرض له من الحقّ أجلسه أي ردّه في النظر إلى نفسه لمعرفة يريد تحصيلها؛ فيكون كالمستوفز لأنّه مدعوّ إلى الوقوف، وهي الركعة الثالثة، والطمأنينة في الركوع والسجود.

وأحوال الانتقالات كلّها في أحوال الصلاة^(٢) المراد بها الثبات لتحقيق ما يتجلّى له فيها، لأنّه إذا أسرع بأدنى ما ينطلق عليه اسم راكم، يفوته علم كبير لا يناله إلّا من ثبت. فلهذا أمر

(١) ص ١١٧ ب

(٢) ص ١١٨

بالطمأنينة في هذه المواطن؛ فإنَّ العجلة من الشيطان، إلَّا في خمس، وهي المذكورة في بابها. فالمسارعة إلى الخيرات مشروع -بعد الثبات والاطمئنان- في الخير الذي أنت فيه؛ فلا مناقضة بين الطمأنينة والمسارعة.

* * *

فَضْلُ بَلِّ وَضَلٍ

في الجلسة الوسطى والأخيرة

اختلف العلماء في الجلسة الوسطى والأخيرة. فقائل في الوسطى: إنها ستّة وليست بفرض. وشدّ قوم فقالوا: إنها فرض. والأصل الذي أَعتمد عليه في أفعال الصلاة كلّها أن لا تُحمّل أفعالها ﷺ على الوجوب حتى يدلّ الدليل على ذلك. وأمّا الجلسة الأخيرة فبمعكس الوسطى، والأكثرُونَ أنّها فرض. وشدّ قوم فقالوا: إنها ليست بفرض. ومن قائل: إنّ الجلستين ستّة وهو أضعف الأقوال. وبقي^(١) الجلوس في وثْرٍ من الصلاة يُذكر بعد هذا -إن شاء الله- في فصله.

الاعتبار في ذلك:

أمّا الجلسة الوسطى فإنّها كما قلنا: عارض عرض لأجل القيام بعدها إلى الركعة الثالثة. والعارض لا يتنزّل منزلة الفرض، ولهذا سجد مَنْ سها عنه، وفَرَّق بينه وبين الركن إذا فاتته. ولم يقتَرن بالجلسة الوسطى أمرٌ فيحمل على الوجوب. وإنما هو أمر عارض عرض للمصلّي في مناجاته من التجلّيات البرزخيّات دعاه أن يُسَلِّمَ عليه لما شرع فيه من التحيّات. فلمّا رأى أنّ ذلك المقام يدعوه إلى التحيّة تعيّن عليه أن يجلس له، كما تَفَرَّصَ عليه في الجلسة الآخرة التي هي فرض.

والحكمة في ذلك، المشهودة، أنّ أصل الصلاة يقتضي -الشفعية، للقسمّة المذكورة فيها بين الله وبين العبد. فأقلُّها ركعتان، إلَّا الوتر فإنّ له خصوص وَصِفَ أذكره في الوتر إذا جاء -إن شاء الله-. ولمّا ثبت عينُ الشفع بوجود الركعتين، فتميَّز الربّ من العبد فقد حصل المقصود. فلا بدّ

(١) ص ١١٨ ب

من الجلوس كما يكون في صلاة الصبح، وفي الصلاة الليلية مثنى مثنى، وفي صلاة السفر. وقول الراوي في أول فرض الصلاة: إنها^(١) فرضت ركعتين ثم زيدَ في صلاة الحضر، وأُقرت في السفر على الأصل. فلما عرض لهذا الشفع في الصلاة الثلاثية والرابعة أن الشيعيين إذا تألفا صحَّ على كل واحد منهما اسم الشيئين.

ومن الناس من قال: كانا شيئا واحدا، وقد تألف بوجود الركعتين الأوليين نسبة شيعية الصلاة للعبد، وبقي نسبة شيعية الصلاة للرب، فإنه قال عن نفسه: إنه يصلي علينا. فكانت الركعتان في الرابعة لهذا. ولما أراد أن يفصل بين الشيئيتين الأوليين والآخرين لتمييزا، فصل بينهما بالجلوسة. وهذا هو العارض الذي عرض له حتى جلس، فإن فاتته سجد له، ولم يأت به كما يأتي بالركن إذا فاتته.

وأما وقوع الجلوس بعد التنتين في المغرب فلا أمر آخر خلاف هذا. وما هي بجلوسة وسطى لأنه ليس بعدها ركعتان؛ فهي في الثلاثين، وفي الرابعة في النصف. وذلك أن ينتهى بأن الشيئين إذا تألفا كانا شيئا واحدا. فذلك الواحد هو عين الركعة الثالثة من المغرب. يشير بأن هاتين الركعتين المقسمتين بين عبدٍ وربٍّ، هي في المعنى واحدة. لأن المعنى الواحد يتضمن الثاني من جميع وجوهه. وليس الآخر كذلك: لأن الآخر يتضمنه من وجهٍ ولا يتضمنه من وجهٍ. فمن الوجه الذي^(٢) يتضمنه ظهرت للرابعة ركعتان بعد الجلوسة الوسطى: الركعة الواحدة للواحد، لتضمنه معنى الآخر. والآخرى للآخر، لتضمنه معنى^(٣) الأول. ويبقى الوجه الواحد الذي لا أخ له بمنزلة الوتر الذي زادنا الله إلى صلاتنا، وهو ركعة واحدة لا ثاني لها، وهو الوجه الذي ينفرد به الحقُّ عَنَّا من حيث ذاته.

وصورة ذلك في المعارف: أن العبد يطلب الواجب الوجود لنفسه، لأنه ممكن، فلا بد له من مرجح. فالعبد يتضمن الربَّ بوجوده بلا شك. فركعة المغرب اكْتُنِيَ بها لأنها تتضمن الثانية.

(١) ص ١١٩
(٢) ص ١١٩
(٣) ق: مع

ووجود الواجب لنفسه له وجهٌ لِيَتَضَمَّنَ الممكن: وهو وجهٌ كونه إلهًا قادرًا مريدًا. فقد تكون ركعة المغرب إلهية من هذا الوجه. وله -سبحانه- وجهٌ أيضا إلى نفسه، لا يتضمَّن وجود الممكن جملة واحدة. وهو الغنى الذي له على الإطلاق. فهو بالنظر إليه -سبحانه- لا يلزم من النظر فيه من حكم ذاته وجود العالم ولا بدّ. إلّا أن يُنظر فيه من حيث ما يطلبه الممكن، فتظهر التَّسبُّب عند ذلك. وكونه قادرا فيطلب المقدور، ومريدا فيطلب المراد. فالوتر المفروض المراد له هو الوجه الذي للحق من حيث ما لا يطلب الأكوان^(١) ولا تطلبه الأكوان إذا لم يُنظر في ذواتها.

قال الله ﷻ: ﴿إِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾^(٢) والعالمون هنا هم الدلالات على الله. فهو يقول في هذه الآية إنَّه غني عن الدلالات عليه. فرفع أن يكون بينه وبين العالم نسبةً ووجهٌ يربطه بالعالم من حيث ذلك الوجه الذي هو منه ﴿غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾ وهو الذي يسميه أهل النظر وجه الدليل. يقول الحق: ما ثم دليل عليّ، فيكون له وجه يربطني به، فأكون مقيدا به. وأنا الغني العزيز الذي لا تقيدني الوجوه، ولا تدلّ عليّ أدلة المحدثات.

فدليل الحق على الحق (هو) وجود الحق في عين وجود الممكن للممكن، من حيث ما هو وجوده وجود عين الحق، لا من حيث إنَّه موجود عن الحق، أو مفتقر إلى الحق. فإنَّ الممكن لا يفتقر إلّا لأمر ممكن، يعني أنّه يمكن أن يحصل له ويمكن أن لا يحصل، والافتقار إلى الممكن من الممكن محال، والافتقار إلى الواجب بنفسه من الممكن في غير ممكن محال. فلا افتقار لممكن ولا لواجب أصلا.

فالواجب الوجود غني على الإطلاق. والممكن ليس بفقر لممكن على الإطلاق، ولا لغير ممكن. فإنَّ تحصيل ما ليس بممكن لممكن محال. فالحق لا يحصل منه في العبد شيء^(٣)، ولا للعبد منه شيء. فالظاهر من الممكنات وأعيانها (هو) وجود الحق، والممكنات باقية على أصلها من الإمكان، لا تبرح أبدا. فمعنى الاستفادة هي دلالة الحق بوجوده عليها لا دلالتها عليه: فإنَّها لا تدلّ

(١) ص ١٢٠
(٢) [آل عمران: ٩٧]
(٣) ص ١٢٠ ب

عليه أبدا.

فالناظر في هذه المسألة يتوهم أنّ الكون دليلٌ على الله، لكونه ينظر في نفسه فيستدلّ. وما علم أنّ كونه ينظر راجعٌ إلى حكم كونه متّصفاً بالوجود. فالوجود هو الناظر، وهو الحقّ. فلو لم تتّصف ذاته بالوجود فبماذا كان ينظر؟ فما نظر إلّا الحقّ في الحقّ، فأنتج له الحقّ نفسه؛ فقال: عرفتُ الله بالله. وهو مذهب الجماعة. إذا ضربت الواحد في الواحد كان الخارج واحدا فافهم.

* * *

فصلٌ بَلّ وصل في التكتيف في الصلاة

اختلف العلماء في وضع إحدى اليدين على الأخرى في الصلاة. فكرهها قوم في الفرض وأجازها في النفل. ورأى قوم أنّها من سنن الصلاة. وهذا الفعل مرويٌّ عن رسول الله ﷺ. كما روي في صفة صلاته أيضا أنّه لم^(١) يفعل ذلك. وقد ثبت أيضا أنّ الناس كانوا يؤمرون بذلك.

اعتبار ذلك عند أهل الله:

تختلف أحوال المصلّي بين يدي ربّه ﷻ في قيامه بحسب اختلاف ما يناجيه به. فإن اقتضى ما يناجيه به التكتيف تكتّف، وإن اقتضى السّدل -وهو إرسال اليدين- أرسلهما. كما أنّه إذا اقتضت الآية الاستغفار استغفر، وإذا اقتضت الدعاء سأل، وإذا اقتضت تعظيم الجنب العالي عظم، وإذا اقتضت السرور سرّ، وإذا اقتضت الخشوع خشع. فهو بحسب ما يناجيه به. فذلك ما ينبغي أن يقيد المصلّي في مناجاته بصفة خاصّة. ولهذا قال بالتخير في هذه المسألة، من قال. وكلّ هذه الهيئات جائزة وحسنة.

فَصْلٌ بَلْ وَضَل

في الانتهاض من وِثْرِ صَلَاتِهِ

ذهبت طائفة (إلى) أَنَّ المصلي إذا كان في وِثْرٍ من صَلَاتِهِ أَنْ لَا ينهض حتى يستوي قاعداً. واختار آخرون أَنْ لَا يقعد وإن^(١) انتهض من سُجُودِهِ نَفْسَهُ.

اعتبار أهل الله في ذلك:

المصلي بحسب ما يدعوه الحقُّ إليه؛ فإن دعاه وهو في حال سجوده إلى القعود قَعَدَ ثُمَّ ينهض، وإن دعاه إلى النهوض نهض؛ فهو بحسب ما يُلقَى إليه في نفسه. وقد تقدّم الكلام في الجلوس في الصلاة قبل هذا، فَلْتَجِرْ على ذلك الاعتبار.

وأما الجلوس بين السجدين؛ فهو ليجمع في سجوده بين السجود عن قيام، والسجود عن قعود. فمن السجود عن الجلوس، يقف منه على أَسْرَارِ نزول الحقِّ من العرش الذي استوى عليه - سبحانه - بالاسم الرحمن إلى السماء الدنيا. فيكون العبد في حال جلوسه بين السجدين يناجي "الرحمن" من حيث أَنَّهُ استوى على العرش. وفي سجوده من جلوسه يناجي الحقَّ بالاسم "الرب" من حيث نزوله إلى عباده في الثلث الباقي من الليل. فيتجلَّى له من هذه الأحوال ما يكون له به مزيد علوم مما تعطيه ما تتضمنه هذه الأحوال من الذِّكْر والدعاء والهيئات، كلٌّ على حسب^(٢) شُرْبِهِ.

* * *

فَصْلٌ بَلْ وَضَل

فيما يضع في الأرض إذا هوى إلى السجود

اختلف الناس فيما يضع المصلي في الأرض إذا هوى إلى السجود؛ هل يضع يديه قبل ركبتيه أم لا؟ فذهبت طائفة إلى وضع اليدين قبل الركبتين. وذهب قوم إلى وضع الركبتين قبل اليدين.

(١) ص ١٢١ ب

(٢) ص ١٢٢ ب

اعتبار أهل الله في ذلك:

اليدان محلُّ الاقتدار، والركبتان محلُّ الاعتماد. فمن اعتمد على ربِّه مع الاقتدار الذي يجده من نفسه، كالْحِلْم مع القدرة، قال بوضع الركبتين قبل اليدين. ومن رأى أنَّ اليدين محلُّ العطاء والكرم، ورأى قوله تعالى: ﴿فَقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَةٌ﴾^(١) قدَّم اليدين على الركبتين.

ثمَّ إِنَّ المعطِّي لا^(٢) يخلو من إحدى حالتين: إمَّا أن يعطي وهو صحيح صحيح يخشى الفقر ويأمل الحياة، وإمَّا أن يعطي وهو من الثقة بالله والاعتماد على الله بحيث أن لا يخطر له الفقر والحاجة ببال؛ لعلمه بأنَّ الله أعلم بمصالحه. فمن كانت هذه حاله قدَّم ركبتيه على يديه. ومن كانت حركاته الشَّحَّ يجاهد نفسه خشي الفقر وبذل المجهود من نفسه في العطاء؛ قدَّم يديه على ركبتيه.

والساجد أيُّ حال قدَّم من هاتين الحالتين فإنَّ الأخرى تحصل له في سجوده ولا بدَّ. فمن اعتمد وتوكلَّ؛ حصل له صفة الجود والإيثار، وجميع مراتب الكرم والعطاء. ومن أعطى الله عن جبن وفزع؛ أثمر له ذلك العطاء بهذه الحال؛ التوكلَّ والاعتماد على الله. والذي رجَّح الشارعُ تقدِّمَ اليدين.

* * *

فَضْلُ بَلِّ وَضَلِّ

في السجود على سبعة أعظم

اتَّفَق العلماء رحمهم الله على أنَّه من سجد على الوجه واليدين^(٣) والركبتين وأطراف القدمين فقد تمَّ سجوده. واختلفوا إذا سجد على وجهه ونَقَصَهُ عضو من تلك الأعضاء؛ هل تبطل صلاته أم لا؟ فمن قائل: تبطل. ومن قائل: لا تبطل. ولم يختلفوا أنَّ مَنْ سجد على جبهته وأنفه فقد سجد على وجهه، واختلفوا فيما بين سجد على جبهته دون أنفه، أو على أنفه دون جبهته. فمن قائل: إنَّ مَنْ

(١) [المجادلة: ١٢]

(٢) ص ١٢٢ ب

(٣) ص ١٢٣

يسجد على جبهته دون أنفه جاز، وإن سجد على أنفه دون جبهته لم يجز. ومن قائل: إنه يجوز أن يسجد على أنفه دون جبهته، وعلى جبهته دون أنفه. ومن قائل: إنه لا يجوز إلا أن يسجد عليهما معا.

والاعتبار في ذلك:

السبع الصفات ترجع إليها جميع الأسماء الإلهية وتتضمنها، وهي: الحياة، والعلم، والإرادة، والقدرة، والكلام، والسمع، والبصر. فلو نقص منها صفة أو نسبة -على الاختلاف الذي بيننا في كونها نسبا أو صفات- فقد بطل الجميع. أي لم يصح كون الحق إلها؛ وهو^(١) اعتبار الذي لا يجيز الصلاة إلا بالسجود على السبعة الأعضاء. فإنها للحضرة الإلهية بمنزلة الأعضاء لهذا الساجد.

والذي يقول: إن الوجه لا بد منه بالاتفاق، كالحياة من هذه الصفات، التي هي شرط في وجود ما بقي من الصفات السبع أو النسب على الاختلاف الذي بيننا. فمن عالم يقول: إن السمع والبصر راجعان إلى العلم، وإن العلم يغني عنهما، وإنهما للعلم مرتبتان عيَّهما المسموع والمبصر، فهما من العلم تعلُّق خاص، قال بجواز الصلاة إذا نقص عضو من هذه الأعضاء مع سجود الوجه كالحياة.

ولما كانت الحياة تقتضي الشرف والعزة لنفسها على سائر الصفات والأسماء لكون هذه الصفات في وجودها مشروطة بوجود الحياة، وكانت العزة والحياة مرتبطتين كالشيء الواحد، مثل ارتباط الجبهة والأنف في كونهما عظما واحدا، وإن كانت الصورة مختلفة. فمن قال: إن المقصود الوجه وأدنى ما ينطلق عليه اسم الوجه يقع به الاجتزاء؛ أجاز السجود على الأنف دون الجبهة، وعلى الجبهة دون الأنف. كالذي^(٢) يرى أن الذات هي المطلوبة الجامعة.

ومن نظر إلى صورة الأنف وصورة الجبهة، ونظر إلى الأولى باسم الوجه فغلب الجبهة، وأن الأنف، وإن كان مع الجبهة عظما واحدا، لم يُجز السجود على الأنف دون الجبهة لأنه ليس بعظم

(١) ص ١٢٣ ب

(٢) ص ١٢٤

خالص، بل هو للعضلية أقرب منه إلى العظمية، فتميّز عن الجبهة. فكانت الجبهة المعتبرة في السجود؛ كذلك الحياة هي المعتبرة في الصفات. وأن العزة وإن كانت لها بالإحاطة فإن العلم له الإحاطة أيضا فاشتركا. فلم ير للعزة أثرا في هذا الأمر.

ومن قال: لا بد أن يكون وجه الحق منيع الحمى عزيزا لا يُغالب، قال بالسجود على الجبهة والأنف معا. ولما كان الأنف محل التنفس، والتنفس هو الحياة الحيوانية، كانت نسبته إلى الحياة أقرب النسب.

وبوجود هذه "السبعة" تمّ نظام العالم، وكان (أي العالم) مألوها مربوبا. ولم يبق في الإمكان حقيقة إمكانية تطلب أمرا زائدا على هذه السبعة. فليس في الإمكان أبدع من هذا العالم^(١). لأنه ليس في الوجود أكمل من الحق، وكماله في ألوهته بهذه الصفات المنسوبة إليه - سبحانه -. فلو^(٢) انعدمت صفة واحدة من هذه الصفة أو نسبة، لم تصحّ المرتبة التي أوجدت العالم، ولم يكن للعالم وجود، وقد وُجد، فالمرتبة موجودة.

فالكمال حاصل والارتباط معقول، ولو ارتفع السبب لارتفع المسبّب، ولو زال المسبّب من العقل لم يجد السبب من يظهر فيه أثره، فيزول كونه سببا. وكونه سببا إنما هو لذاته؛ فينعدم السبب لانعدام المسبّب من كونه سببا لا غير، لا من حيث العين المنسوب إليها السببية: ﴿قَالَ اللَّهُ غَيِّي عَنِ الْعَلَمِينَ﴾^(٣) من ذاته. وكلامنا إنما هو من كونه إلها. فكلامنا في المرتبة لا في العين. كما تتكلم في السلطان من كونه سلطانا، لا من كونه إنسانا. ولا فائدة في الكلام إلا في حقائق المراتب، لأنّها تعقل التفاضل بين الأعيان.

يقول أبو طالب المكي رحمه الله:- "إنّ الأفلاك تدور بأنفاس العالم". وإذا أعطى الأمر ما

(١) في الهامش بخط آخر مع إشارة التصحيح والإدخال هنا: "ولما ارتبط العالم بهذه السبعة، فكانت هذه السبعة لو انعدم شيء منها لانعدم الجميع، لذلك لو انعدمت ذرة من العالم من حيث عدم هيولائها لانعدم العالم كله، وإنه أيضا موقوف بعضه على بعضه، فلو زال السبب زال المسبب". وأضيف إليها حرف: خ

(٢) ص ١٢٤ ب

(٣) [آل عمران: ٩٧]

في قوته، بحيث لا يبقى عنده شيء يعطيه، هلك من كونه معطيا. والمعتبر في بقاء العالم إنما هو عين جوهره، الذي أظهرت كونه صورة ما. فالصور لا يلزم من انعدام شيء منها، انعدام العالم من حيث جوهريته، إلا أن لا تكون الصورة أصلا، فيعدم العالم من حيث جوهره لانعدام جميع الصور. ويتعلق^(١) بهذا الباب مسائل من الإلهيات كثيرة.

* * *

فَصْلٌ بَلْ وَضَل

في الإقعاء

أريد أن أعطي أصلا في هذه المسألة يسري في جميع مسائل الشرع، فنقول: إنَّ الشارع إذا أتى بلفظٍ ما فإنه يُحمل ذلك اللفظ على ما هو المفهوم منه بالمصطلح عليه في لغة العرب، إلى أن يُخَصَّص الشارع ذلك اللفظ بوصف خاص، يخرج به بذلك الوصف عن مفهوم اللسان المصطلح عليه. فإذا عيَّن الشارع ما أراده بذلك اللفظ؛ صار ذلك الوصف بذلك اللفظ أصلا. فمتى ورد اللفظ به من الشارع فإنه يُحمَل على المفهوم منه في الشرع، حتى يدلَّ دليل آخر من الشرع، أو من قرائن الأحوال، أنه يريد بذلك اللفظ المفهوم منه في اللغة، أو أمرا^(٢) آخر يُعَيَّنُهُ أيضا. هذا مطَّرد في جميع ما يتلقَّظ به الشارع، ومثاله: لفظة الوضوء، والصلاة، والصيام، والحج، والزكاة، وأمثال هذا.

ثم نرجع إلى ما نحن بسبيله، فأقول: إنَّ الإقعاء المفهوم منه في اللغة؛ إقعاء الكلب والقرد. وصِفَتُهُ أن^(٣) يجلس الرجل على أَلْيَتَيْهِ، يفضي بهما إلى الأرض، في الصلاة، ناصبا فخذه. فهذه صفة الإقعاء، إقعاء الكلب والسَّبُع. ولا خلاف أذكر بين العلماء أنَّ هذه الهيئة ليست من صفات الصلاة. وقد ورد النهي عن الإقعاء في الصلاة. فنحن نحمله على الإقعاء المعروف في اللسان؛ فإن خَصَّصه الشرع بهيئة مخصوصة تخرجه عن المفهوم منه في اللسان منطوق بها، وقفنا عندها، ونعلم أنَّ تلك الهيئة هي التي نُهي عنها.

(١) ص ١٢٥

(٢) ق: "أو أمر"

(٣) ص ١٢٥ ب

فقلت طائفة: إنّ الإقعاء المنهبي عنه؛ هو أن يجعل أليتيه على عقبيه بين السجدين، وأن يجلس على صدور قدميه. وروي عن ابن عمر أنه كان يفعل ذلك، لأنه كان يشتهي قدميه. والثابت عن ابن عمر أنّ قعود الرجل على صدور قدميه ليس من سنة الصلاة. وكان ابن عباس يقول: الإقعاء على القدمين في السجود على هذه الصفة هي سنة نبيكم ﷺ.

الاعتبار في ذلك:

هيئة الإقعاء (هي) هيئة المستوفز المحتفز. وهكذا ينبغي^(١) أن يكون العبد مع الله في أحواله. ولهذا قال ابن عباس: "الإقعاء سنة نبيكم ﷺ". فإن العبد ينبغي أن يكون على هيئة الاحتفاز، من أجل ورود أوامر سيده عليه؛ لا يغفل مراقبا لها، حتى إذا وردت عليه؛ وجدته متبينا لقبول ما جاءته به، فسارع إلى امتثالها. ولهذه الحالة أثنى على من هذه صفته بقوله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ يُسْرِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَهُمْ لَهَا سَابِقُونَ﴾^(٢) وفيهم قال: ﴿وَمِنْهُمْ سَابِقُ بِالْخَيْرَاتِ﴾^(٣) وكل من يطلب المسارعة في الأمور يكون حاله اليقظة والحضور والانتباه والاستيفاز والاحتفاز، فاعلم ذلك.

فيخرج النهي عن الإقعاء في الصلاة؛ أن لا يغفل (المصلي) من حيث التشبه بالكلاب والسباع في ذلك، وليفعل ذلك من حيث أنه مشروع على الهيئة المعقولة المنقولة في الموطن المنقول إلينا. فإنه من صفة الإقعاء اللغوي أن تكون يده في الأرض كما يُفعل الكلب، وليس هذا في الهيئة المشروعة في الإقعاء.

فهذا قد ذكرنا من أفعال الصلاة وأقوالها ما يجري مجرى الأصول لما يتفرع منها.

(١) ص ١٢٦

(٢) [المؤمنون: ٦١]

(٣) [فاطر: ٣٢]

فَصْلٌ (١) بَلْ وَضَل

في ذِكْرِ الأحوال في الصلاة

وبعد أن ذكرنا أكثر الأقوال والأفعال في الصلاة، فلننتقل إلى الأحوال؛ مثل صلاة الجماعة، وحكمها، وشروط الإمامة، ومن أُوْلَى بالتقديم، وأحكام الإمام الخاصة به، ومقام الإمام من المأموم، وأحكامهم الخاصة بهم، وما يتبع المأموم فيه الإمام مما ليس يتبعه فيه، وصفة الاتّباع، وما يحمله الإمام عن المأموم، والأشياء التي بها إذا فسدت صلاة الإمام تعدّت إلى المأموم على حسب ما فصلته الأئمة من علماء الشريعة، واختلاف العلماء في ذلك، ونذكر اعتبارات ذلك كلّ عند العلماء بالله بحسب ما يقتضيه الطريق إلى الله في أعمال القلوب والأسرار؛ فإنّ هذا الطريق عند أصحاب الذوق ما هو طريق نقل.

فلنذكر أولاً، قبل ذكر هذه الأحوال، حديثين مما يتعلّق بأقوال الصلاة وأفعالها التي في الفصل قبل هذا؛ فهما كالخاتمة له، وإنّا جعلتهما في "فصل الأحوال" لحاجة ﴿٢﴾ في (٢) نَفْسٌ يَعْقُوبُ قَضَهاً وَإِنَّهُ لَدُوٌّ عِلْمٌ لِمَا عَلَّمْنَاهُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٣﴾. الحديث الواحد في تعليم النبي ﷺ الصلاة للرجل الذي سأل أن يعلمه كيف يصلي، والحديث الثاني في صفة صلاة رسول الله ﷺ تسليماً.

أمّا الحديث الأوّل فهو حديث البخاري عن أبي هريرة، وذكر حديث الرجل الذي دخل المسجد وصلى، فقال له رسول الله ﷺ: «ارجع فصلّ فإنّك لم تصلّ» فقال الرجل: «علّمني يا رسول الله» فقال له رسول الله ﷺ: «إذا قمت إلى الصلاة فأسبغ الوضوء، ثمّ استقبل القبلة فكبر، ثمّ اقرأ ما تيسر معك من القرآن، ثمّ اركع حتى تطمئنّ راکعاً، ثمّ ارفع حتى تستوي قائماً، ثمّ اسجد حتى تطمئنّ ساجداً، ثمّ اجلس حتى تطمئنّ جالساً، ثمّ افعل ذلك في صلاتك كلّها» وله في طريق أخرى: «ثمّ ارفع حتى تستوي قائماً» يعني من السجدة الثانية (٤).

(١) ص ١٢٦ ب

(٢) ص ١٢٧

(٣) [يوسف: ٦٨]

(٤) ص ١٢٧ ب

وقال علي بن عبد العزيز، عن رفاعه بن رافع، في هذا الحديث: إنَّ الرجل قال للنبي ﷺ: «لا أدري ما عبثت عليّ» فقال النبي ﷺ: «إنَّه لا تتمُّ صلاةٌ أحَدكم حتى يسبغ الوضوء كما أمره الله، ويغسل وجهه ويديه إلى المرفقين، ويمسح برأسه ورجليه إلى الكعبين، ثمَّ يكبر الله ويحمده ويمجِّده، ويقرأ من القرآن ما أذن الله له فيه وتيسَّر، ثمَّ يكبر ويركع؛ فيضع كفيه على ركبتيه حتى تطمئنَّ مفاصله وتسترخي، ثمَّ يقول: سمع الله لمن حمده، ويستوي قائماً حتى يأخذ كلُّ عظم مأخذه، ويقيم صلبه، ثمَّ يكبر فيسجد، ويمكِّن وجهه من الأرض حتى تطمئنَّ مفاصله وتسترخي، ثمَّ يكبر فيرفع رأسه ويستوي قاعداً على مقعدته، ويقيم صلبه» فوصف الصلاة هكذا حتى فرغ، ثمَّ قال: «لا تتمُّ صلاةٌ أحَدكم حتى يفعل ذلك» خرَّجه النسائي وهذا أئبن.

وقال النسائي في طريق آخر عن رفاعه أيضاً: «إذا فعلت ذلك فقد تمتَّ صلاتك، وإن انتقصت منها شيئاً؛ انتقص من صلاتك ولم تذهب كلَّها» وقال في أوَّله: «إذا قمت إلى الصلاة فتوضَّأ كما أمرك الله، ثمَّ تشهَّد، فأقم ثمَّ كبر» قال أبو عمر بن عبد البر: هذا^(١) حديث ثابت.

الحديث الثاني: وأما الحديث الثاني فهو الذي خرَّجه أبو داود في صفة صلاة رسول الله ﷺ عن محمد بن عمرو بن عطاء، قال: سمعت أبا حميد الساعدي في عشرة من أصحاب النبي ﷺ منهم أبو قتادة قال أبو حميد: أنا أعلمكم بصلاة رسول الله ﷺ. قالوا: فلم؟ فو الله ما كنت بأكثرنا له تبعاً، ولا أقدمنا له صحبة. قال: بلى. قالوا: فاعرض، قال:

«كان رسول الله ﷺ إذا قام إلى الصلاة يرفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه، ثمَّ يكبر حتى يقرَّ كلُّ عظم في موضعه معتدلاً، ثمَّ يقرأ، ثمَّ يكبر ويرفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه، ثمَّ يركع ويضع راحتيه على ركبتيه، ثمَّ يعتدلُ فلا ينصب رأسه ولا يقنع، ثمَّ يرفع رأسه ويقول: سمع الله لمن حمده، ثمَّ يرفع يديه حتى يحاذي منكبيه معتدلاً، ثمَّ يقول: الله أكبر، ثمَّ يهوي إلى الأرض فيجافي يديه عن جنبه، ثمَّ يرفع رأسه ويثني رجله اليسرى فيقعد عليها، ويفتح أصابع رجله إذا سجد، ويسجد.

ثم^(١) يقول: الله أكبر، ثم يرفع ويثني رجله اليسرى ويقعد عليها حتى يرجع كلُّ عضو إلى موضعه، ثم يصنع في الآخرة مثل ذلك، ثم إذا قام من الركعتين كَبَّرَ ويرفع يديه حتى يجاذي بهما منكبيه، كما كَبَّرَ عند افتتاح الصلاة. ثم يصنع ذلك في بقية صلاته، حتى إذا كانت السجدة التي فيها التسليم؛ أَّخَّرَ رجله اليسرى، وقعد متورِّكاً على شِقِّهِ الأيسر» قالوا: صدقت، هكذا كان يصلي ﷺ.

وقال أبو عيسى محمد بن سورة الترمذي في هذا الحديث: كان رسول الله ﷺ إذا قام إلى الصلاة اعتدل قائماً ورفع يديه حتى يجاذي بهما منكبيه، وقال في الرفع من الركوع: "اعتدل حتى يرجع كلُّ عظم في موضعه معتدلاً". وكذلك بين السجدين، وزاد في آخره ثمَّ سلم. وقال هذا حديث حسن صحيح.

وهذا ابتداء فصول الأحوال -إن شاء الله- نذكرها فصلاً فصلاً.

* * *

فصول الأحوال

فَصْلٌ بَلْ وَضَلْ

في^(٢) ذِكْرٍ مَا وَقَعَ مِنْ الْاِخْتِلَافِ فِي صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ

واختلفوا في صلاة الجماعة: هل هي واجبة على مَنْ سَمِعَ النداء أم ليست بواجبة. فمن قائل: إنها سنّة. ومن قائل: إنها فرض على الكفاية. ومن قائل: إنها فرض متعيّن على كلِّ مكلف.

الاعتبار في ذلك:

لَمَّا شرع الله للمصلي أن يقول: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ -بنون الجمع- دلّ على أنّه مطلوب بكلّ جزء منه بالصلاة معاً في حالٍ واحدٍ. ولهذا سُمّيت التكبيرُ الأولى تكبيرة الإحرام. أي يحرم على العبد

(١) ص ١٢٨ ب

(٢) ص ١٢٩

في صلاته أن يتصرّف بعضو من أعضائه فيما ليس من الصلاة، وكلُّ ما أٌبيح له من الفعل فيها فهو من الصلاة. ولكن لا من صلاة كلّ مصلٍّ إلّا لمُصلٍّ عَرَضَ له في صلاته من ذلك شيء ففعله. وهي أمور منصوطة عليها. وكلُّ فعل يجوز أن يُفعل في الصلاة فهو صلاة لأنّ الشارع عيّنّها، فلا تبطل الصلاة بفعل شيء منها.

فحضور جماعة العبد مع الله -تعالى- في^(١) الصلاة واجبٌ بلا شكّ. فعلى كلّ عضو من أعضائه في الصلاة صلاة. وأقلّ ما ينطلق عليه اسم الجماعة اثنان. يقول الله: «قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين». ووصف نفسه بأنّه يصليّ علينا. وقد أدخل نفسه مع العبد في الصلاة. وكلُّ يصليّ مع ربّه بلا شكّ؛ فهو في جماعة بلا شكّ، ويكون الحقُّ إماما والعبد مأموما؛ لأنّه هو الذي يقيمه ويقعده، ويكون العبد إماما في المناجاة؛ فإنّ الله جعل ابتداء القول إليه. فما تمّ مصلٍّ فذا.

فإن غاب عن الحضور مع الله في هذه الصلاة، فقد انفرد في هذه العبادة بنفسه دون ربّه، وهذا هو الفذُّ في الاعتبار. وهو على هذا، وإن كان في جماعة من عالمه فهو في حكم الفذِّ. والفذُّ الآخر أن يفرد الصلاة للربِّ لغلبة مشاهدته إيّاه وفنائه عن نفسه، فلا يشهد نفسه مصلّيا، مع شهود وقوع الصلاة منه برّبّه؛ فهذا أيضا يلحق بصلاة الفذِّ.

فإذا كوشف العبد على كلّ جزء منه في صلاته أنّه مسبّح بحمد ربّه في صلاته -وكلّ جزء فإنّ عن نفسه بشهوده- فهو، من حيث ما هو مجموع، في جماعة؛ فله أجر الجماعة، وله أجر الفذِّ بكلّ جزء منه، بالغا ما بلغت أجزاؤه^(٢). فإن شئت قلت: إنّّه صلى فذا، وإن شئت قلت: إنّّه صلى في جماعة، والحقّ (هو) الإمام.

ثمّ إنّ من العارفين من يقيمه الحقّ في مقام الإمامة، ويكون الحقُّ مأموما، وذلك مثل قوله ﷺ: «إنّ الله لا يملُّ حتى تملّوا» فهو يجري معك ما دمت تجري معه، وهو قوله -تعالى- من

(١) ص ١٢٩ ب
(٢) ص ١٣٠

هذا الباب: ﴿فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ﴾^(١) وقوله: «مَنْ ذَكَرَنِي فِي نَفْسِهِ ذَكَرْتَهُ فِي نَفْسِي، وَمَنْ ذَكَرَنِي فِي مَلَأْ ذَكَرْتَهُ فِي مَلَأْ خَيْرَ مِنْهُمْ» فهذا معنى^(٢) الإمام والمأموم. فهو - سبحانه - قدّمك في هذا الموضع وأمثاله. ومثل: ﴿أَجِيبْ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾^(٣). ومثل إمامته بك: ﴿فَلَيْسَ تَتَجَبَّيُنَا لِي﴾ في دعائه إليّهم، ثمّ يدعونه اقتداء بدعائه؛ فيجيبهم بإجابتهم إليّاه. فانظر ما أكرم هذا الربّ، مع الغنى المطلق الذي وصف به نفسه؛ كيف ربط نفسه بعبده في جميع ما أمره به من العبادة، ذلك هو الفضل المبين.

* * *

فَضْلُ بَلِّ وَضَلِّ

فَإِنْ صَلَّى وَحْدَهُ ثُمَّ أَدْرَكَ الْجَمَاعَةَ، أَوْ^(٤) صَلَّى فِي جَمَاعَةٍ ثُمَّ إِنَّهُ أَدْرَكَ جَمَاعَةً أُخْرَى
اعلم أنّه مَنْ صَلَّى ثُمَّ أَتَى الْمَسْجِدَ فَلَا يَخْلُو مِنْ أَحَدٍ وَجْهَيْنِ: إمّا أَنْ صَلَّى مُنْفَرِدًا أَوْ فِي
جَمَاعَةٍ، فَإِنْ كَانَ صَلَّى مُنْفَرِدًا، فَمَنْ قَائِلٌ: يَعِيدُ مَعَهُمْ كُلَّ الصَّلَوَاتِ إِلَّا الْمَغْرِبَ فَقَطْ، وَقَالَتْ
طَائِفَةٌ: يَعِيدُ إِلَّا الْمَغْرِبَ وَالْعَصْرَ. وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: إِلَّا الْمَغْرِبَ وَالصُّبْحَ، وَمَنْ قَائِلٌ: إِلَّا الصُّبْحَ
وَالْعَصْرَ. وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: يَعِيدُ الصَّلَوَاتِ كُلَّهَا.

وَأَمَّا إِذَا صَلَّى فِي جَمَاعَةٍ؛ فَهَلْ يَعِيدُ فِي جَمَاعَةٍ أُخْرَى؟ فَمَنْ قَائِلٌ: يَعِيدُ. وَمَنْ قَائِلٌ: لَا يَعِيدُ.

وَأَمَّا مَذْهَبُنَا فِي مِثْلِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ: إِنَّ الْجَمَاعَةَ فَرَضٌ عَلَيْهَا، فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَيْهَا فَيُصَلِّي
مُنْفَرِدًا، فَإِنْ أَدْرَكَ الْجَمَاعَةَ - وَلَوْ كَانَ صَلَّى فِي جَمَاعَةٍ - فَإِنَّهُ يَصَلِّي مَعَ الْجَمَاعَةِ إِذَا أَدْرَكَهَا؛ إِبَاجَةً
لِدَعَائِهِ فِي الْإِقَامَةِ: "حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ"، وَهِيَ لَهُ نَافِلَةٌ فِي الْحَالَتَيْنِ، وَلَهُ أَجْرُ الْجَمَاعَةِ إِذَا لَمْ يَقْدِرْ
عَلَيْهَا.

(١) [البقرة: ١٥٢]

(٢) ربما كانت في ق: "يعني" نظرا لتقارب شكل الياء والميم في الكتابة عند الشيخ وعدم كتابة النقاط.

(٣) [البقرة: ١٨٦]

(٤) ص ١٣٠ ب

وصل في اعتبار ذلك في النفس:

لَمَّا عَيْن الشَّارِعِ الْمُنَاجَاةَ لِلصَّلَاةِ، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ^(١) الْحَدِيثَ، وَفِيهِ: «وَجُعِلَتْ قُرَّةُ عَيْنِي فِي الصَّلَاةِ» إِعْلَامًا بِأَنَّهُ مِنْ أَهْلِ مَشَاهِدَةِ الْحَقِّ فِيهَا عَلَى وَجْهِ أَتَمٍّ مِنْ مَشَاهِدَةِ الْأَتْبَاعِ فِي قَوْلِهِ فِي الْإِحْسَانِ: «أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ» وَمَا خَصَّ عِبَادَةَ مِنْ عِبَادَةٍ، وَاللَّهُ يَقُولُ: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَّبِينَ﴾ ^(٢) وَهُمْ الَّذِينَ يَكْثُرُونَ الرَّجُوعَ إِلَيْهِ -سُبْحَانَهُ- فِي كُلِّ حَالٍ يَرْضِيهِ، وَلَا حَالٍ أَشْرَفَ مِنَ الصَّلَاةِ لِمَجْمَعِهَا بَيْنَ الشُّهُودِ وَالْمُنَاجَاةِ؛ وَقَالَ: ﴿وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ وَالطَّهَارَةُ مِنْ شُرُوطِ الصَّلَاةِ.

وَالْحُبُّ يَتِمُّ وَيَشْتَبِي أَنَّهُ لَا يَزَالُ فِي مَشَاهِدَةِ مَحْبُوبِهِ عَلَى الدَّوَامِ وَمُنَاجَاتِهِ، فَكَيْفَ إِذَا دَعَاهُ الْحَبِيبُ إِلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: "حَيِّ عَلَى الصَّلَاةِ، قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ" فَبِالضَّرُورَةِ يَبَادِرُ وَيَسَابِقُ إِلَى مَا دَعَاهُ لِيَلْتَمِذَ بِشُهُودِهِ وَمُنَاجَاتِهِ.

فَيَرَى مَنْ هَذَا حَالُهُ إِعَادَةَ الصَّلَوَاتِ فِي الْجَمَاعَةِ مَتَى أَقِيمَتْ وَدَعِيَ إِلَيْهَا، وَإِنْ كَانَ قَدْ صَلَّى مُنْفَرِدًا أَوْ فِي جَمَاعَةٍ، وَقَدْ بَيَّنَّا مَعْنَى الْفَذِّ وَالْجَمَاعَةِ فِي الْفَصْلِ الَّذِي قَبْلَ هَذَا.

وَأَمَّا مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهُ لَا يَعِيدُ الصَّلَاةَ، فَهَمُّ الْعَارِفُونَ. كَمَا أَنَّ الَّذِينَ يَرُونَ الْإِعَادَةَ، هُمُ الْمُحِبُّونَ. وَذَلِكَ أَنَّ الْعَارِفِينَ عَلِمُوا أَنَّ الْإِعَادَةَ مُحَالٌ؛ وَأَنَّ التَّجَلِّيَ الَّذِي كَانَ لَهُ فِي صَلَاتِهِ غَيْرُ التَّجَلِّيِ الَّذِي يَكُونُ لَهُ فِي الصَّلَاةِ الْأُخْرَى، إِلَى مَا لَا يَتَنَاهَى. فَلَمَّا اسْتَحَالَ عِنْدَهُ التَّكْرَارُ وَالْإِعَادَةُ لِلاتِّسَاعِ ^(٣) الْإِلَهِيِّ، لَمْ تَصَحَّ عِنْدَهُ الْإِعَادَةُ.

فَالْحُبُّ يَصِلِي مَعِيدًا وَهُوَ لَا يَعْلَمُ. وَالْعَارِفُ يَصِلِي لَا عَلَى جِهَةِ الْإِعَادَةِ، وَهُوَ يَعْرِفُ. فَالْعِلْمُ أَشْرَفُ الْمَقَامَاتِ. وَالْحُبُّ أَشْرَفُ الْأَحْوَالِ. وَالْجَامِعُ بَيْنَ الْمَقَامَيْنِ -الْمَحَبَّةُ وَالْمَعْرِفَةُ- يَقُولُ بِالْإِعَادَةِ لِلتَّجَلِّيِ، وَبِعَدَمِ الْإِعَادَةِ بِالْمَتَجَلِّيِ لَهُ. فَلَهُ الْأَوَّلِيَّةُ فِي كُلِّ صَلَاةٍ، فَرَضًا كَانَتْ أَوْ نَفْلًا.

وَأَمَّا مَنْ لَا يَرَى إِعَادَةَ الْمَغْرَبِ، فَإِنَّ الْمَغْرَبَ وَثَرِيَّةُ الْعَبْدِ، وَالْوَتْرَ اللَّيْلِيُّ وَثَرِيَّةُ الْحَقِّ. فَإِنَّ وَتَرَ

(١) ص ١٣١

(٢) [البقرة: ٢٢٢]

(٣) ص ١٣١ ب

الليل ركعة واحدة. والأحذية له تعالى وجلّ-. ووترية المغرب ثلاث ركعات. فجمع (المغرب) بين الشفع والوتر. وهو أول الأفراد. و«إن الله وثر يحب الوتر» فلا يرى العبد ربّه من حيث شفيعته، وإنما يراه من حيث وترية الفردية.

ولله وترية الفردية في كونه إلها، ووترية الأحذية من كونه ذاتا. وإذا رأى العبد ربّه من حيث وتريته الإلهية الفردية، من تلك الوترية الإلهية الفردية، يرى وترية الذات الأحذية لا من جهة وترية العبد الفردية: فلم ير الله إلا بالله، فلو أعاد المغرب، لصارت وترية العبد شفعا، فلم يكن يرى ربّه وترا أبدا. فقال: بترك الإعادة للمغرب دون غيرها من الصلوات.

ومن قال بإعادة المغرب، قال: يعيدها بوترية الفردانية الإلهية لا بوتريته. فتبقى وتريته على فرديتها لا^(١) تصير شفعا بإعادة صلاة المغرب؛ فإن الحق مميّز عن الخلق بلا شك من كل وجه.

وأما من لم ير إعادة الصبح؛ فإن الصبح الأول عين الفرض، وكذلك العصر. والصبح الثاني والعصر الثاني هما نافلة. والإنسان في أداء الفرض عبدا محض، عبودية اضطرار. وهو في النفل عبدا اختيار. وعبودية الاضطرار أشرف في حقه من عبودية الاختيار؛ لأن له في عبودية الاختيار الامتنان بالاسترقاق، قال تعالى: ﴿يَمْتَنُونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا قُلْ لَا تَمْتَنُوا عَلَيَّ إِسْلَمَكُمْ بَلِ اللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَيْكُمْ لِلْإِيمَانِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾^(٢).

ولما شبه الحق رؤية العباد إياه برؤيتهم الشمس، صار للشمس عندهم مزيد رتبة، ولا سيما للمحبين، لكون الحبيب ضرب برؤيتها المثل في رؤيته في التشبيه. فهم إذا رأوها كأنهم يرون الله، لأن رؤيتهم إياها تذكّرهم ما وعدهم الله به من رؤيته، فيريدون أن لا تطلع الشمس عليهم إلا وهم موصوفون بعبودية الاضطرار، ولا تغرب عنهم الشمس إلا وهم أيضا في عبودية الاضطرار، كما يريدون رؤية الله في حال الاضطرار والعبودية المحضة، فإن لذتها أتم وأحلى، كما أن رؤيتها أعم وأجلى.

(١) ص ١٣٢

(٢) [الحجرات: ١٧]

ولتكون الشمس في غروبها وطلوعها تقول لربّها: "تركناهم عبيد اضطرار، وأتيناهم وهم عبيد اضطرار"، كما تقول الملائكة الذين^(١) يعرجون في صلاة الصبح وصلاة العصر، فيسألهم الحقّ ﷻ وهو أعلم بهم: «كيف تركتم عبادي؟ فيقولون: تركناهم وهم يصلّون، وأتيناهم وهم يصلّون». فلا تنصرف عنهم الملائكة الذين كانوا معهم، ولا تأتيهم الملائكة الأخر إلا عند شروعهم في الصلاة؛ سواء قاموا إليها في أول الوقت أو في آخره؛ كلّ إنسان لا تنصرف عنه ملائكته إلا كما قلنا.

ولهذا عند أهل الإيمان وأهل الكشف؛ أنّ المصلّي إذا أراد أن يكبر تكبيرة الإحرام في صلاة الصبح والعصر، يقول: "وعليك السلام ورحمة الله وبركاته" لأنّهم، في ذلك الوقت، تنصرف عنهم الملائكة الذين كانوا فيهم، وتردّ عليهم الملائكة الذين يأتون إليهم، وهم عند إتيانهم يسلمون على العبد، وعند انصرافهم يسلمون أيضا. والله قد أمرنا بقوله: ﴿وَإِذَا حُيِّتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا﴾^(٢). فوجب على كلّ مؤمن عنده حقّ إيمانه وحقيقته أن يردّ في ذلك الوقت السلام عليهم، وإلا فهو طغى في إيمانه إن حضر مع هذا الخبر، وتذكّره في ذلك الوقت. وأمّا صاحب الكشف فهو على علم عيّن، والمؤمن على بصيرة.

ومن استثنى العصر دون الصبح، رأى أنّه لا يستقبل الغيب إلا بعبودية الاضطرار، لأنّ الغيب (هو) الأصل، وهو هويّة الحقّ، ولا يفارق الغيب الهويّة، قال: والصبح خروج من الغيب^(٣) إلى الشهادة، فلا أبالي بالشهادة على أيّة حالة كنت من العبوديّة: من اضطرار أو اختيار؛ لأنّ الغرض الوقوف في العبوديّة، وأنّ الشهادة محلّ الدّعوى؛ لأنّه محلّ الحركة والمعاش وروية الأغيار وحجابيات الأفعال.

ومن استثنى الصبح دون العصر، قال: أريد أن استقبل الاسم الظاهر بعبودية الاضطرار، ولا أبالي باستقبال الليل بأيّ عبوديّة استقبلته: بعبودية الاضطرار ولا بعبودية الاختيار. ولهذا تنقل بعد العصر رسول الله ﷺ وما تنقل بعد الصبح فقط. وذلك أنّ هذا الذي مذهبه النفل

(١) ص ١٣٢ ب

(٢) [النساء: ٨٦]

(٣) ص ١٣٣

بعد العصر -إن شاء- يقول: الليل له الغيب، ولَهُ الاسم الباطن، وله من القوة بحيث أن يجعلني مضطراً، شئت أم أبيتُ، وليس النهار كذلك. فإن استقبلتهُ بعبودية الاختيار فهو يحكم عليّ سلطانهُ، ويردني مضطراً. فكلُّ طائفة راعتُ أمراً ما في الاعتبار في الصلوات التي لا ترى إعادتها إذا صلّتها، وقد تقدّم معرفة المنفرد والجماعة.

* * *

فَصْلٌ بَلْ وَضَلْ فِيمَنْ (هُوَ) أَوَّلَى بِالْإِمَامَةِ

قال^(١) رسول الله ﷺ: «يُؤْمُ الْقَوْمَ أَقْرَبُهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ». فقالت طائفة: «أَفَقَّهُهُمْ لَا أَقْرَبُهُمْ». فهذه مسألة خلاف بين أصحاب هذا القول وبين رسول الله ﷺ. فإني سألت القائلين بهذا المذهب: هل بلغكم هذا الحديث؟ فاعترفوا، فقالوا: رويناه وعلمناه. وبقول رسول الله ﷺ أقول، ولا حجة للقائلين بخلاف ما قاله. ولا سيّما ورسول الله ﷺ يقول في هذا الحديث:

«فإن كانوا في القراءة سواء، فأعلمهم بالسنة» ففرّق بين الفقيه والقارئ، وأعطى الإمامة للقارئ ما لم يتساويا في القراءة، فإن تساويا لم يكن أحدهما أَوْلَى بالإمامة من الآخر، فوجب تقديم العالم الأعم بالسنة، وهو الأفقه.

ثم قال ﷺ: «فإن كانوا في العلم بالسنة سواء فأقدمهم هجرة، فإن كانوا في الهجرة سواء فأقدمهم إسلاماً. ولا يُؤمُّ الرجلُ في سلطانه، ولا يُقعدُ في بيته على تَكْرِمَتِهِ إِلَّا يَأْذَنَهُ» وهو حديث متفق على صحّته، وبه قال أبو حنيفة، وهو الصحيح الذي يعول عليه.

وأما تأويل المخالف للنص بأنّ "الأقرأ" كان في ذلك الزمان "الأفقه"، فقد ردّ هذا التأويل قوله ﷺ: «فأعلمهم بالسنة».

واعلم أنَّ كلام الله لا ينبغي أن يُقدَّم عليه شيء أصلاً، بوجه من الوجوه. فإنَّ الخاصَّ إن تقدّمه من هو دونه فليس بخاصِّ. و«أهل»^(١) القرآن هم أهل الله وخاصّته» وهم الذين يقرءون حروفه من عجم وعرب. وقد صحّت لهم الأهلّية الإلهيّة والخصوصيّة. فإذا انضاف إلى ذلك المعرفة بمعانيه؛ فهو فضلٌ في الأهلّية والخصوصيّة، لا من حيث القرآن بل من حيث العلم بمعانيه. فإن انضاف إلى ذينك -إلى حفظه والعلم بمعانيه- العملُ به؛ فنورٌ على نورٍ على نورٍ.

فالقارئ مالِكُ البستان. والعالمُ كالعارف بأنواع فواكه البستان وتطعيمه ومنافع فواكهه. والعامِلُ كالآكل من البستان. فمن حفظ القرآن وعلمه وعمل به كان كصاحب البستان: علم ما في بستانه، وما يصلحه وما يفسده، وأكل منه. ومثل العالمِ العامِلِ الذي لا يحفظ القرآن: كمثّل العالم بأنواع الفواكه وتطعيماتها وغراسها، والآكلِ الفاكهة من بستان غيره. ومثل العامل: كمثّل الآكل من بستان غيره. فصاحبُ البستان أفضل الجماعة، الذين لا بُستان لهم؛ فإنَّ الباقي يفتقرون إليه.

وصل: في اعتبار ذلك:

الأحقُّ بالإمامة من كان الحقُّ سمعه وبصره ويده ولسانه وسائر قواه. فإن كانوا في هذه الحالة سواء، فأعلمهم بما تستحقّه الربوبيّة. فإن^(٢) كانوا في العلم بذلك سواء فأعرفهم بالعبوديّة ولوازمها. وليس وراء معرفة العبوديّة حالٌ يُرتضى، يقوم مقامه، أو يكون فوقه: لأنّهم لذلك خلقوا. قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾^(٣).

والإمامة على الحقيقة إنما هي لله الحقّ تعالى ﷻ. وأصحاب هذه الأحوال إنما هم نوابه وخلفاؤه. ولهذا وصفهم بصفاته. بل جعل عينه عين صفاتهم. فهو الإمام لا هم.

(١) ص ١٣٤

(٢) ص ١٣٤

(٣) [الناريات: ٥٦]

قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ﴾^(١) وقال تعالى: ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾^(٢) وقال: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾^(٣) أي أصحاب الأمر. وأصحاب الأمر، على الحقيقة، هم الذين لا يقف لأمرهم شيء: لأنهم بالله يأمر، كما به يسمعون، كما به يبصرون. فإذا قالوا لشيء: "كن" فإنه يكون، لأنهم به يتكلمون. فهذا معنى: ﴿وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ في الاعتبار. ولهذا كانت طاعة السلطان واجبة، فإن السلطان بمنزلة أمر الله المشروع: مَنْ أطاعه نجا، وَمَنْ عصاه هلك.

* * *

فَصْلٌ بَلْ وَضَلْ

في إمامة الصبي غير البالغ إذا كان قارئاً

اختلفوا^(٤) في إمامة الصبي غير البالغ إذا كان قارئاً. فأجاز ذلك قومٌ مطلقاً، ومنع من ذلك قومٌ مطلقاً، وأجازه قومٌ في النفل دون الفريضة.

اعتبار الأمر في ذلك:

يقال: "صبا فلان إلى كذا" إذا مال إليه. ولَمَّا كان الصبي يميل إلى حكم الطبيعة ونيل أغراضه؛ سمي صبيّاً؛ أي مائلاً إلى شهواته. وهو غير البالغ حدّ العقل، الذي يوجب التكليف. وكانت الطبيعة في الرتبة دون العقل فلم يصحّ لها التقدّم، ولا لمن مال إليها، وإن كان مائلاً إليها بحق، فإنّ لها مقام التأخّر. فلا بدّ أن يتأخّر، والمتأخّر لا يكون إماماً مقدّماً، فإنّه نقيض حكم ما هو فيه. فمن راعى هذا الاعتبار لم يُجزَ إمامة الصبي، وإن كان قارئاً.

ومن راعى كونه حاملاً للقرآن، جعل الإمامة للقرآن لا للصبي، وكانت إمامة الصبي في حكم التبعية لأجل القرآن، فأجاز إمامة الصبي. قال تعالى: ﴿وَعَاتَيْنَاهُ الْكِتَابَ صَبِيّاً﴾^(٥) يعني حكم

(١) [الفتح: ١٠]

(٢) [النساء: ٨٠]

(٣) [النساء: ٥٩]

(٤) ص ١٣٥

(٥) [مريم: ١٢]

الإمامة، وقالوا: ﴿كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْأَمْهِدِ صَبِيًّا. قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ ءَاتَنِي الْكِتَابَ وَجَعَلَنِي نَبِيًّا﴾^(١) وهو مقام الإمامة مع تسميته صبيًّا.

ومن جعل عبودية الصبي عبودية اختيار -لِسقوط التكليف عنه- ورأى^(٢) أنَّ النافلة عبادة اختيار، أجاز صلاة الصبي إماما في النفل دون الفرض للمناسبة في الاختيار.

* * *

فَصْلٌ بَلْ وَضَلَّ

في إمامة الفاسق

فردّها قومٌ بإطلاق، وأجازها قومٌ بإطلاق، وفَرَّقَ قومٌ بين الفاسق المقطوع بفسقه وبين المظنون فسقه: فلم يجيزوا الإمامة للمقطوع بفسقه، وأنَّ المصلي وراءه يعيد. واستحبوا الإعادة لمن صلى خلف المظنون فسقه في الوقت، وفَرَّقُوا أيضًا بين من يكون فسقه بتأويل وبين من يكون بغير تأويل: فأجازوا الصلاة خلف المتأول، ولم يجيزوها لغير المتأول. وبالإجازة على الإطلاق أقول. فإنَّ المؤمن ليس بفاسق أصلاً، إذ لا يقاوم الإيمان شيء مع وجوده في محلِّ العاصي.

الاعتبار في ذلك:

الفاسقُ مَنْ خرج عن أصله الحقيقي، وهو كونه عبداً، لأنَّه لهذا خُلِقَ. فإنَّه لا بدَّ أن يكون عبداً لله أو عبداً لهواه. فما برح من^(٣) الرقِّ. فلم يبق خروجه إلَّا عن الإضافة التي أمر أن ينضاف إليها؛ فتجوز إمامته. لأنَّ الموقِّق من عباد الله يأمُّ بهذا الفاسق؛ فإنَّه يراه قائماً بعبوديته في حقِّ هواه، الذي فيه شقاؤه، فيتعلَّم منه استيفاء حقِّ العبودية التي أمره الله أن يكون بها عبداً له؛ فيقول: أنا أولى بهذه الصفة في حقِّ الله، من هذا العبد في حقِّ هواه.

(١) [مرج: ٢٩، ٣٠]

(٢) ص ١٣٥

(٣) ص ١٣٦

فلما رأينا أولياء الله ياتئون به، وينفعهم ذلك عند الله، ويكون هذا الاقتداء سببا في نجاتهم، صحّت إمامته. وقد صلّى عبد الله بن عمر خلف الحجاج، وكان من الفساق بلا خلاف المتأولين بخلاف-. فكلّ من آمن بالله، وقال بتوحيد الله في ألوهته؛ فالله أجلّ أن يسمّى هذا فاسقا حقيقة مطلقا، وإن سمي لغة؛ لخروجه عن أمر معيّن، وإن قلّ. والمعاصي لا تؤثر في الإمامة ما دام لا يسمّى كافرا. وأمّا الفسق المظنون؛ فبعيد من المؤمن إساءة الظنّ، بحيث أن يعتقد فسوق زيد بالظنّ، لا يقع في ذلك مؤمن مَرَضِيّ الإيمان عند الله.

وهذا كلّ في الأحوال الظاهرة. وأمّا الباطنة فذلك إلى الله، أو من أعلمه الله. ثمّ يرتقي العارف بالنظر في الفسوق مما يذمّه الشرع إلى ما تعطيه اللغة. ولكن في^(١) الاعتبار لا في الحكم الظاهر؛ وهو إذا خرج الإنسان عن إنسانيّته بخروجه عن حكم طبيعته عليه، إلى عالم تقدّيسه من الأرواح العلّية، فهل تصحّ له إمامة هنالك أم لا؟ فمن أصحابنا من قال: تصحّ إمامته بالعالم الأعلى على الإطلاق، وهو مذهبنا. ومن أصحابنا من قال: لا يؤمّ إذا خرج عن حكم طبيعته إلّا بالأرواح المفارقة للأجسام الطبيعيّة من الجنّ والإنس.

وسبب اختلافهم أنّ كلّ صاحب كشف أخبر عمّا رأى في كشفه في ذلك الوقت، والمكاشف قد يطّلع وقتنا على الأمر من جميع جهاته، وقد يطّلع على بعض وجوهه، ويستر الله عنه ما شاء من وجوه ذلك الأمر؛ فيحكم المكاشف على الكلّ، فيكون صحيح الكشف، مخطئا في تعميم الحكم. ثمّ يرى أنّه من حيث روحه من جملة الأرواح المملكيّة، فيقول: (إني) وإن خرجت عن طبيعتي؛ فلم أخرج عن ملكيّتي لما فيّ من عالم الأمر. فيطلب النفوذ والخروج أيضا عن روحه كما خرج عن طبيعته. فيخرج بسرّه الربّانيّ؛ فتقوم له الأسماء الإلهيّة، فيؤمّ بها نحو خالقه، وهو يقُدّمها؛ فكلّ اسم له حقيقة، وهذا العبد مجموع تلك الحقائق كلّها، فتصحّ له^(٢) الإمامة في ذلك الموطن، مع خروجه عن طبيعته وروحه.

وما من موطن يخرج عنه إلّا ويلحقه فيه ذمّ من طائفة، لأنّ تلك الطائفة ترى في هذا العبد

(١) ص ١٣٦ ب

(٢) ص ١٣٧

أنه متعبدٌ بمجموعه -وهو الصحيح- فتسميه فاسقاً، ولكن يُعذر. فإنَّ السلوك يعطي التحليل، حتى ينتهي. فإذا انتهى يتركب طورا بعد طور -كما يتحلل- حتى يكمل: فيزول عنه اسم الفسوق في كلِّ عالم. فهذا اعتبار إمامة الفاسق.

فَصْلٌ بَلْ وَضَلْ

في إمامة المرأة

فمن الناس من أجاز إمامة المرأة على الإطلاق بالرجال والنساء؛ وبه أقول. ومنهم من منع إمامتها على الإطلاق، ومنهم من أجاز إمامتها بالنساء دون الرجال.

الاعتبار في ذلك:

شَهِدَ رسولُ الله ﷺ لبعض النساء بالكمال، كما شهد لبعض الرجال -وإن كانوا أكثر من النساء- في الكمال، وهو النبوة. والنبوة إمامة. فصَحَّتْ إمامةُ المرأة^(١). والأصل إجازة إمامتها. فمن ادَّعى مَنع ذلك من غير دليل فلا يُسَمَّعُ له. ولا نصٌّ للمانع في ذلك. وحجته في منع ذلك يُدْخَلُ معه فيها ويُشْرَكُ فتسقطُ الحجة. فيبقى الأصل بإجازة إمامتها.

اعلم أنَّ الإنسانَ عالمٌ في نفسه، كثيرٌ من جهة المعنى، وإن كان صغير الحجم، ولهذا يقول: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ بنون الجمع، وجعل جوارحه وقواه الظاهرة والباطنة منقاداً لما يحكم فيها المقدمون عليها، وهو: العقلُ والنفسُ والهوى، وكلُّ واحد منهم قد يَؤُمُّ بالجماعة في وقتٍ ما؛ فالطاعات كُلُّها المقربة: للعقل، والمباحات: للنفس، والمخالفات: للهوى.

وقد قيل للعقل: إذا سَمِمَتِ النفسُ من اتِّباعِكَ في الأمور المقربة، واقتدائها بك في وقت إمامتك، وتقدَّمتْ هي في المباحات وأَمَّتْ بك؛ فاتَّبِعْها وَصَلِّ خَلْفَها حَافِظاً لها؛ لئلا يخذعها الهوى؛ فإنَّ الهوى يتبعها في ذلك الحال عسى (أن) يوقع بها في محذور. ففي مثل هذا الموطن تجوز إمامة النفس، وهي إمامة المرأة. وإمامة العقل بمنزلة إمامة الرجل المسلم، البالغ، العالم، الولد

الحلال. وإمامة الهوى بمنزلة إمامة المنافق والكافر والفاسق. وإمامة النفس بمنزلة إمامة المرأة.

* * *

فصل^(١) بَلْ وَضَل

في إمامة ولد الزنا

اختلفوا في إمامة ولد الزنا. فمن مُجِيزٍ إمامته، ومن مانعٍ من ذلك.

الاعتبار في ذلك:

وَلَدُ الزَّنا هُوَ الْعِلْمُ الصَّحِيحُ عَنْ قَصْدٍ فَاسِدٍ غَيْرِ مَرْضِيٍّ عِنْدَ اللَّهِ، فَهُوَ نَتِيجَةٌ صَادِقَةٌ عَنْ مَقْدَمَةٍ فَاسِدَةٍ. فَالْإِنْسَانُ إِنْ طَلَبَ الْعِلْمَ لَغَيْرِ اللَّهِ، فَحُصُولُهُ أَوَّلَى مِنَ الْجَهْلِ. فَإِنَّهُ إِذَا حَصَلَ قَدْ يَرْزُقُ صَاحِبَهُ التَّوْفِيقَ، فَيَعْلَمُ كَيْفَ يَعْبُدُ رَبَّهُ. فَتَجُوزُ إِمَامَةُ وَلَدِ الزَّنا، وَهُوَ الْاِقْتِدَاءُ بِفَتَوَى الْعَالِمِ الَّذِي ابْتَغَى بَعْلَمَهُ الرِّيَاءَ وَالسَّمْعَةَ لِيُقَالَ: فَأَصْلُ طَلَبِهِ غَيْرُ مَشْرُوعٍ، وَحُصُولُ عَيْنِهِ فِي وَجُودِ هَذَا الشَّخْصِ فَضِيلَةٌ.

* * *

فصل بَلْ وَضَل

في إمامة الأعراي

اختلفوا في إمامة الأعراي؛ فمن مُجِيزٍ إمامته، ومن مانعٍ من ذلك.

الاعتبار في ذلك:

الْجَاهِلُ^(٢) بِمَا يَنْبَغِي لِلْإِمَامِ أَنْ يَعْلَمَهُ لَا يَصْلَحُ لِلْإِمَامَةِ، لِأَنَّ الْإِمَامَ يُقْتَدَى بِهِ. وَهُوَ لَا يَعْلَمُ وَلَا يَتَعَلَّمُ، فَلَا تَجُوزُ إِمَامَةُ مَنْ هَذِهِ صِفَتُهُ، لِأَنَّهُ لَا يَعْلَمُ مَا يَجِبُ عَلَيْهِ مِمَّا لَا يَجِبُ. فَلَمُقْتَدَى بِهِ ضَالٌّ.

(١) ص ١٣٨، وفي الهامش بقلم الشيخ الأكبر: "بلغ قراءة الولي ظهير الدين محمود، عليّ، وكتب ابن العربي".

(٢) ص ١٣٨ ب

وليس هو بمنزلة صلاة المفترض خلف المتنفل، فإنَّ الإمامَ إذا تنفَّلَ وخالف المأموم في نيَّته فما خالفه فيما هو فرضٌ في الصلاة؛ نافلة كانت أو فريضة، لأنَّها تشتمل على فروضٍ وسنن؛ فأركانُها فروضٌ كلّها، وسُنَّها كذلك في النافلة والفريضة. فما فعل المتنفل، الذي هو الإمام، في صلاته إلَّا ما تفرَّض عليه أن يفعله من أركان صلاته: من ركوع وسجود وغير ذلك، وكذلك سُنَّها. والمفترض مُقتدٍ به في هذه الأفعال التي هي فرضٌ عليهما فَعَلها. فما اقتدى الذي نوى الفرض خلف المتنفل إلَّا بما هو فرض على المتنفل فاعلم ذلك.

* * *

فَصْلٌ بَلْ وَضِلْ

في إمامة الأعمى

فَمِنْ مَجِيزِ إِمَامَةِ الْأَعْمَى، وَمِنْ مَانِعِ إِمَامَتِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

اعتبار^(١) ذلك:

الأعمى هو الحائر الذي هو في محلِّ النظر، لم يترجَّح عنده شيء. وليس بواقفٍ فيكون شاكًّا. والأصلُ حكم الفطرة التي وُلِدَ عليها. فهو مؤمن في حال نظره وخيرته، ما لم يقف أو يرجَّح. فتجوز إمامته بأصل الفطرة: لاستنابة رسول الله ﷺ ابن أُمِّ مكتوم على المدينة يصلي بالناس وهو أعمى.

* * *

فَصْلٌ بَلْ وَضِلْ

في إمامة المفضول

اختلف العلماء في إمامة المفضول. فمنهم مَنْ أجازها. ومنهم مَنْ منع من ذلك. «صلى رسول الله ﷺ خلف عبد الرحمن بن عوف بلا خلاف، وقضى ما فاتته. وقال: أحسنتم».

اعتبار ذلك:

الفاضل يصلي خلف المفضول ليرقي همته، ويرغبه في طلب الأنفس^(١) والأعلى؛ سياسة وحسن تربية، فإنه داع إلى الله -تعالى- على بصيرة؛ أن الله يفتح للكبير بصدق توجه الصغير. فالصغير مفيد الكبير وإمامه من حيث لا يشعر.

وكم من مرید صادق وقعت له واقعة، وهو معتنى به، فعرضها على الشيخ، وقد كان الشيخ ما عنده معنى تلك الواقعة، وقد استفرغت همّة المرید وقطعت أن واقعته لا يعرف حلّ إشكالها إلا هذا الشيخ، ففتح الله على ذلك الشيخ فيها بهمة ذلك المرید وصدق فيه، عناية من الله بالمرید، وينتفع الشيخ تبعاً، وإن كان الشيخ أعلى منه في المقام.

ولكن ليس من شرط كل مقام، إذا دخله الإنسان ذوقاً، أن يحيط بجميع ما يتضمّن من جهة التفصيل؛ فإننا نعلم قطعاً أننا نجتمع مع الأنبياء عليهم السلام- في مقامات، وبيننا وبينهم في العلم بأسرارها بون بعيد، يكون عندهم ما ليس عندنا، وإن شملهم المقام. فهذه إمامة المفضول، فافهم ولا تغالط نفسك، فتقول: أنا شيخٌ هذا، فأنا أعلم منه. نعم؛ أعلم منه بما تطلبه التربية، وقد لا تكون أعلم منه بما تنتجه. وقد رأينا ذلك معاً في حق أشخاص، والحمد لله.

انتهى^(٢) الجزء الأربعون، يتلوه في الجزء الحادي والأربعين.

(١) ص ١٣٩ ب

(٢) ص ١٤٠، وهنا ص ١٤٠ ب بيضاء

بسم الله الرحمن الرحيم^(١)

فَصَلِّ بَلْ وَضِلْ

في حكم الإمام إذا قرع من قراءة الفاتحة؛ هل يقول: آمين، أم لا يقولها؟
اختلف العلماء في ذلك فمن قائل: يؤمّن، ومن قائل: لا يؤمّن.

وصل في الاعتبار في ذلك:

إن جعل الإنسان نفسه أجنبيّة عنه، فإنّه يخاطبها مخاطبة الأجنبيّ. يقول الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ وَنَعَلَهُ مَا تُوَسَّوَسُ بِهِ نَفْسُهُ﴾^(٢) وهذا يجده كلُّ إنسان ذوقاً تقتضيه نشأته. ورسولُ الله ﷺ يقول للإنسان المكلف: «إنّ لنفسك عليك حقّاً» فأضاف النفس إليه، والشيء لا يضاف إلى ذاته، فجعل النفس غير الإنسان، وأوجب لها عليه حقّاً تطلبه منه.

فإن كان (الإنسان) هو التالي^(٣)، فلا بدّ (أن يقول) لنفسه عند فراغ الفاتحة: "آمين". وإن كانت النفس (هي) التالية، فلا بدّ أن يقول هو: "آمين". والإنسان واحد العين، كثير بالقوى. ويؤيده^(٤) قوله: ﴿فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ﴾^(٥) و«بادرني عبدي بنفسه» في القتالِ نفسه.

فمن كان هذا مشهده، قال: "يؤمّن الإمام والمنفرد". ومن رأى أنّ الإمام عينٌ واحدة، أو يرى أنّه تالٍ برّبّه في قوله: «بي يسمع وبي يبصر وبي يتكلّم» وقد كان الشيخ أبو مدين ببجاية يقول: "ما رأيت شيئاً إلّا رأيت الباء عليه مكتوبة" يشير إلى هذا المقام؛ وهي تسمّى: "باء ياء" الإضافة، مثل قوله أيضاً. فمن كان مشهده هذا يقول: لا يؤمّن الإمام.

والتأمين أوّلَى بكلِّ وجه، فإنّ المكلف مأمور إذا دعا أن يبدأ بنفسه. وقوله: "آمين" دعاء. يقول: "اللهمّ أمّنّا بالخير، وبما قصدناك فيه" والإنسان بحكم حاله ومشهده. وفي الحديث الثابت:

(١) السلسلة ص ١٤١

(٢) [ق: ١٦]

(٣) التالي هنا بمعنى: القارئ

(٤) ص ١٤١ ب

(٥) [فاطر: ٣٢]

«إِذَا أَمَّنَ الْإِمَامُ فَأَمَّنُوا» والحديث الآخر: «إِذَا قَالَ الْإِمَامُ: ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ فَقُولُوا: آمِينَ».

فَصْلٌ بَلْ وَضَلْ متى يكبر الإمام؟

فمن قائل: بعد تمام الإقامة واستواء الصفوف. ومن قائل: قبل أن تتم الإقامة. ومن قائل: بعد قول المؤذن: "قد قامت الصلاة". وبالتخيير أقول في ذلك.

الاعتبار:

الإقامة^(١) للقيام بين يدي الله تعالى، فإنه يقول: "حي على الصلاة". واستواء الصفوف (في الصلاة) مثل صفوف الملائكة عند الله تعالى - الذين أقسم بهم في قوله: ﴿وَالصَّفَّاتِ صَفًّا﴾^(٢)، وهي (أي الإقامة) إشارة إلى إقامة العدل. فإن الإنسان بروحه ملك مدبر لما ولاه الله عليه من هذه النشأة الذي أشار إليه بالبلد الأمين، لكونه أمًا جامعة. مثل مكة التي هي أم القرى، والفاطحة أم الكتاب. فلا بد من فروض الأحكام لإقامة العدل في العبادات التي خوطب بها جماعة الجوارح، فاجتماعهم على ذلك واجب ظاهرًا وباطنًا.

فمن رأى مثل هذا يكبر بعد الإقامة واستواء الصفوف. كأنه يقول: الله أكبر من أن يتقيد تكبيره بمثل هذه الصفة لإحاطته إطلاقًا بكل حال ووجه، فإنه ﴿أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ﴾^(٣) فإنه ﴿عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾^(٤). فلما كلف عباده بالمشي - على صراطٍ خاصٍّ عيَّنه لهم؛ كان من عدل إليه سَعَدَ، ومن عدل عنه شقي.

ومن راعى المسارعة إلى الخيرات والسباق إلى المناجاة؛ كبر عند سماعه "حي على الصلاة" في الإقامة إلا أن يكون هو المقيم فلا يتمكن له حتى يفرغ من "لا إله إلا الله" وحينئذ يكبر. وإنما

(١) ص ١٤٢

(٢) [الصافات: ١]

(٣) [طه: ٥٠]

(٤) [هود: ٥٦]

قلنا: يبادر بالتكبير الإقامة، وهو قول المؤذن^(١): "قد قامت الصلاة" ليصدق المؤذن في قوله: "قد قامت الصلاة" لأنه جاء بلفظ الفعل الماضي، فيبني صلاته على قاعدة صدق؛ فيفوز في الثواب —﴿مَقْعِدِ صِدْقٍ عِنْدَ مَلِكٍ مُّقْتَدِرٍ﴾^(٢) ﴿فِي جَنَّتٍ وَنَهْرٍ﴾^(٣) أي في ستور من علوم جارية واسعة: كلما قلت هذا جاء غيره؛ لأن النهر جار على الدوام بالأمثال.

واعلم أن أول إقامة الصلاة تكبيرة الإحرام: كعجب الذنب من إقامة النشأة (الإنسانية). فإذا قال المؤذن: "قد قامت الصلاة" قبل تكبير الإمام لم يصدق، وتجوز في الكلام. وعلم الأذواق والأسرار لا يحمل التجوز في الكلام، فإنه على الحقيقة والكشف يعمل، وروح الإنسان ما هو بيده. فلو قبض الإمام وقد قال المؤذن: "قد قامت الصلاة" - ولم يكبر الإمام - لعلمنا أنه قبض مكذبا، ولا ينفعه هنا قوله ﷺ: «إن الإنسان في صلاة ما دام ينتظر الصلاة» ونحن في هذا الموطن بحكم الصلاة المنتظرة بالألف واللام.

ولا نشك أن العارفين في حركاتهم وسكناتهم في صلاة ومناجاة. ولكن المطلوب منه في هذه الحالة الصلاة المشروع لنا إقامة نشأتها: من تكبيرة الإحرام إلى التسليم؛ وما بينهما (هو) ترتيب أعضاء نشأتها، حتى تقوم (الصلاة) خلقا سويا يشهدها ببصره من أنشأها^(٤)، ولا سيما من أنشأها بربه، فإنها تخرج من أكمل النشآت، ليس للنفس فيها حظ. فهذه صلاة إلهية لا كويتية.

ومن جعل الإقامة من المؤذن أو من نفسه من نفس إقامة نشأة الصلاة، كبر بعد الإقامة، وتكون الصلاة مشتركة في نشأتها، إلا في حق المقيم بنفسه لا بالمؤذن؛ فإنه لا فرق. فأول إنشاء صورة الصلاة عنده، من الإقامة. إلا أن يكون المقيم الذي هو المؤذن، والإمام يتصرفان بربهما على قدم فنائهما عن أنفسهما. فقد تكون نشأة الصلاة نشأة إلهية، ولكن لا تقوى في الصورة قوة الواحد (منهما) لأن مزاج كل واحد من الشخصين يفارق الآخر، والحق ما يتجلى إلا بحسب القابل.

(١) ص ١٤٢ ب

(٢) [القم: ٥٥]

(٣) [القم: ٥٤]

(٤) ص ١٤٣

اعلم أنَّ العبدَ يقيم سرَّهُ بين يدي ربِّه في كلِّ حال، فهو مُصلٍّ في كلِّ حال. ففي أيِّ وقت كبرَّ من هذه الأوقات التي وقع فيها الخلاف بين علماء الرسوم فقد أصاب؛ فإنَّ الصلاة قد قامت. فإنَّ الله قرَّر حكم المجتهد شرعا منه، كلفنا به. ويخرج قوله: "حيَّ على الصلاة" في الإقامة خطابا للجوارح؛ لِتَصَرُّفها في غير تلك الأفعال الخاصة بهذه الحالة، وخطابا للروح، بل للكلِّ، بالخروج من حال هو فيه إلى حال أخرى، أي أقبل عليها وإن كنت في صلاة، فتكون من ﴿الَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ دَائِمُونَ﴾^(١) و﴿عَلَى صَلَوَاتِهِمْ﴾^(٢) يُحَافِظُونَ﴾^(٣).

فَصْلٌ بَلْ وَضَل في الفتح^(٤) على الإمام

اختلف العلماء في الفتح على الإمام. فمن قائلٍ بالفتح عليه. ومن قائل: لا يُفتح عليه ويركع حيث أُرْتِج عليه. ومن قائل: لا يُفتح عليه إلَّا إذا استطعم. ومن قائل: لا يفتح عليه إلَّا في الفاتحة. وصاحب هذا القول يقول: مَنْ فتح عليه في السورة فقد بطلت صلاة الفاتحة.

وصل الاعتبار:

مَنْ قال بالخاطر الأوَّل قال: لا يُفتح على الإمام. وكذلك مَنْ قال بالوقت، ومن قال بمراعاة الأنفاس. وأمَّا مَنْ قال بما سبقت به السابقة في أوَّل الشروع وراعى ذلك الخاطر وجعل الحكم له، فإنَّه نوى عندما شرع قراءة سورة أو آيات معلومات ثمَّ أُرْتِج عليه، فله أن يُتمَّ ما نوى، فيستطعم المأموم فيطعم المأموم ويفتح عليه إذا أُرْتِج عليه.

وقد سأل النبي ﷺ عن أبي^(٥) حين أُرْتِج عليه، يقول له: «لَمْ لَمْ^(٦) تفتح عليّ» لأنَّ أبا كان حافظا للقرآن، فراعى (النبي) القصْد الأوَّل بالقراءة فأراد تمامه.

(١) [المعارج: ٢٣]

(٢) ص ٤٣ ب

(٣) [المؤمنون: ٩]

(٤) الفتح على الإمام: تصحيح قراءته أثناء الصلاة.

(٥) هو أبي بن كعب الخزرجي الأنصاري

(٦) ثابتة في الهامش مع إشارة التصحيح

الارتجاج على العبد في الصلاة من أدل دليل على وجود عين العبد، وأعني بوجود عينه^(١) ثبوته، لأن ذلك ليس من صفات الحق. فإن صلى بربه فينبغي للمصلي أن يكون مع الحق بحسب الوقت، فلا ينظر إلى ماضٍ ولا إلى مستقبل، فلا يستفتح ولا يفتح عليه، ولكن يركع حيث انتهى به ربه من كلامه. فذلك الذي تيسر له من القرآن، قال تعالى: ﴿فَأَقْرءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ﴾^(٢) وقد فعل. فلا ينبغي أن يكون لمخلوق في الصلاة أثر ينسب إليه. وهو مذهب علي بن أبي طالب، والجواز مذهب ابن عمر.

* * *

فَصْلٌ بَلْ وَضَلَّ

في موضع الإمام

اختلف العلماء في موضع الإمام. فمن قائل: بأنه يجوز أن يكون أرفع من موضع المأمومين. ومن قائل بالمنع من ذلك. وقوم استحبوا من ذلك اليسير. ومذهبنا أي شيء كان من ذلك جاز، وارتفاع موضع الإمام أولى، لأجل الاقتداء به على التعيين.

وصل: الاعتبار في ذلك:

المناسبات في الأمور أولى من عدم المناسبات. ومرتبة الإمامة أعلى من مرتبة المأموم. فينبغي أن يكون، في تلك المرتبة، الأفضل والأعلى. وينبغي أن يكون في موضعه أرفع: لأنه في مقام الاقتداء به. فلا^(٣) بد أن يكون له الشرف على المأموم: فإنه موضع للمأموم، ولهذا سمي إماماً.

فله حالتان وحالتان. فالحالتان الأوليان أن يكون إماماً مأموماً معاً، في حال واحدة، فيقتدي بأضعف المأمومين في صلاته: فهو مأموم. ويقتدي به المأموم في ركوعه وسجوده، وجميع أفعاله: فهو

(١) ص ١٤٤

(٢) [المزمل: ٢٠]

(٣) ص ١٤٤ ب

إمام. والحالتان الأخريان: حالة يسمّى بها مصلّيًا: فهو مع ربّه في هذه الحالة، وهو إمام لغيره. فله حالة أخرى.

فمن راعى كونه مصلّيًا منع أن يكون له شغوف على المصلّين وإن كثروا: فإنّهم أئمّة بعضهم لبعض، من الإمام إلى آخر الصفوف. ومن راعى كونه إمامًا، كان أوّل أن يكون موضعه أرفع من المأموم فهو بحسب مشهده.

* * *

فَضْلٌ بَلْ وَضَلْ فِي تَيَّةِ الْإِمَامِ الْإِمَامَةُ

اختلف العلماء: هل يجب للإمام أن ينوي الإمامة أم لا؟ فمن قائل: بوجوبها. ومن قائل: بأنّها لا تجب. وبه أقول. وإن نوى فهو أوّل.

وصل؛ الاعتبار:

ينبغي للمصلّي أن يكون له شغل برّبّه، لا بغير ربّه، فإنّ الصلاة قسمها الله بينه وبين المصلّي. فليس له أن ينوي الإمامة. ومن^(١) رأى أنّ قوله تعالى: «قسمتُ الصلاة بيني وبين عبدي نصفين» من غير نظر إلى التفصيل الوارد بعد هذا القول في قراءة "أمّ القرآن"، أدخل حكم رعاية المأموم في هذا القول، أي المصلّي، إذا كان إمامًا أو مأمومًا. فإنّ الصلاة مقسومة بيني وبين عبدي نصفين. فينوي (الإمام) التوجّه إليّ، وينوي التوجّه إلى القبلة، وينوي القرية بهذه العبادة إليّ، وينوي الإمامة بالمأمومين. وينوي المأموم بهذه العبادة القرية إليّ، وينوي الائتتام بالإمام. وكلّ مصلّ بحسب ما يقع له ويشهده الحقّ في مناجاته.

(١) ص ١٤٥

فَصْلٌ بَلْ وَضَلْ

في مقام المأموم من الإمام

لا يخلو المأموم، إمّا أن يكون واحداً، أو اثنين، أو أكثر من اثنين، ولا يخلو إمّا أن يكون رجلاً، أو رجلين، أو امرأة، أو صبيّاً. فأما المأموم إذا كان رجلاً بالغاً واحداً، فإنّه يقيمه عن يمينه. فإن كان صبيّاً أقامه عن يمينه مثل الرجل؛ وقيل: عن يساره، ليمتاز حكم الصبيّ من حكم الرجل. فإن كان رجلين، أقام أحدهما عن يمينه والآخر عن يساره، وإن شاء أقامهما خلفه.

وإن كان رجلاً وصبيّاً، فحكمهما^(١) مثل حكم الرجلين. فإن كان امرأة كانت خلف الإمام إذا انفردت. فإن كان معها رجل واحد، فالرجل عن يمين الإمام والمرأة خلفه. وإن كان أكثر من واحد مع وجود المرأة، أقام الرجال خلفه والمرأة أو النساء خلف الرجال.

وصل الاعتبار:

ورد في الأخبار الندبُ إلى التخلّق بأخلاق الله. قال عليه السلام: «ما كان الله لينهاكم عن الربا ويأخذ منكم» وما من وَصِفٍ وَصَفَ الْحَقُّ به نفسه إلّا وقد ندبنا إلى الاتّصاف به. وهذا معنى التخلّق والافتداء والالتزام. وهذه الإمامة عينها. فالإمام على الحقيقة هو الله تعالى. والمأموم (هم) المخلوقون. فلا يخلو الإمامُ أن ينظر نفسه واحداً من حيث أحدىّته -وهو ما يختصّ به ويتميّز عن كلّ مَنْ سِوَاهُ مع الحقّ؛ أو ينظر نفسه مع الحقّ من حيث شفيعيّته؛ أو ينظر (نفسه) مع الحقّ من حيث فرديّته -وهو الثلاثة، أعني ثالث اثنين؛ أو ينظر نفسه من حيث أنّه لم يكمل كما كَمَلَ غيره، أو ينظر نفسه مع الحقّ من كونه مائلاً إلى طبيعته، وهو الصبيّ: من صبا إذا مال، أو ينظر نفسه مع الحقّ، من كونه مائلاً إلى طبيعته لا من حيث عقله، فيكون بمنزلة المرأة، فلا يخلو من^(٢) أن يستحضر عقله مع طبيعته.

والحقّ تعالى - في هذه الأحوال كلّها إمام. فاليمين للقوّة. «وكلتا يديه يمين» للقربة، وإسقاط

(١) ص ١٤٥ ب

(٢) ص ١٤٦، والكلمة في ق: إما

الحول والقوة. والخلف للاقتداء والاتباع.

فانظر -أيها المصلي- بأي حال حضرت في صلاتك مما ذكرناه، فقم به في المقام الذي بيّناه من الإمام، تكن قد أتيت بالصلاة المشروعة. وليكن مشهودك الحق وإمامك من حيث ما وصفه الشارع، لا من حيث ما دلّ عليه دليل العقل، حتى تكون ذا دين في عقلك، وعقدك، وعلمك^(١)، وعملك. وإن لم تفعل انتقص من عبادتك على قدر ما أدخلت فيها من عقلك، من حيث فكرك ونظرك.

* * *

فَصْلٌ بَلْ وَضِل

في الصفوف^(٢)

أجمع العلماء على أنّ الصفّ الأوّل مُرَعَّبٌ فيه، وكذلك التراصّ، وتسوية الصفّ إلّا من شدّة في ذلك. فقال: من قدر على الصفّ الأوّل ولم يُصَلِّ فيه بطلت صلاته. وكذلك التراصّ وتسوية الصفوف إذا لم توجد بطلت الصلاة. ولما ثبت الأمر بذلك، حمّله بعض الناس على الندب، وحمّله بعضهم على الوجوب. وهو الذي ذكرناه: من أنّه تبطل الصلاة بعدم هذه الصفة. والذي^(٣) أقول به: إنّ الصلاة صحيحة، وهم عصاة.

أمّا الصفّ الأوّل فورد الحديث الصحيح عن رسول الله ﷺ في المسابقة إليه؛ ثمّ إنّ قال فيه: «ثمّ لم يجدوا إلّا أن يستهموا عليه لاستهموا عليه» يريد الاقتراع. وأمّا التسوية فإنّهم دُعُوا إلى حال واحدة مع الحقّ، وهي الصلاة، فساوى في هذه الدعوة بين عباده. فلتكن صفتهم فيها، إذا أقبلوا إلى ما دعاهم إليه تسوية الصفوف. لأنّ الداعي ما دعا الجماعة إلّا ليناجيهم من حيث إنّهم جماعة على السواء، لا يُختصّ واحد دون آخر. فيجب أن يكونوا على السواء، والاعتدال في الصفّ، لا يتأخّر واحد من الصفّ، ولا يتقدّم بشيء منه يؤدّي إلى اعوجاجه، فإنّهم يناجون

(١) ق: وعملك.

(٢) بعدها مباشرة كتب هذا العنوان: "وصل فيمن صلى خلف الصفّ وحده" وتكرر كذلك في موضعه بعد نهاية هذا الفصل.

(٣) ص ١٤٦ ب

من هذه الحيثية.

وينبغي أن تكون الصور الباطنة والهمم من المصلين متساوية في نسبة التوجه إلى الله تعالى، والإخلاص له في تلك العبادة التي دعاهم إليها، من حيث ما هم مصلون. وإنّ الله لمّا اصطفى منهم واحدا، سمّاه إماما، ليناجيه عن الجماعة بما يحبّ أن يهبه للجماعة. وجعله كالترجمان بين يديه وبين أيديهم، مقبلا على ربهم. فيجب على الجماعة السكوت والإنصات، والانتظار لما يردّ عليهم من سيّدهم، بوساطة^(١) ذلك الإمام. ولهذا جاء في حديث جابر: «إنّ قراءة الإمام كافية عن الجماعة» فإنّه الذي قدّمه الحقّ للمناجاة. فلمّا كان الإمام هو المقصود في النيابة عن الجماعة -وأمر الشرع أن يأتّموا به في كلّ ما يفعله مما شرع له فعله- وجب عليهم الإنصات والاعتناء بكلّ ما يفعله الإمام في صلاته.

وأما التراض في الصفّ فهو أن لا يكون بين الإنسان وبين الذي يليه خلل، من أوّل الصفّ إلى آخره. وسبب ذلك أنّ الشياطين تَسُدُّ ذلك الخلل بأنفسها. وهم (أي المصلون) في محلّ القربة من الله تعالى. فينبغي أن يكونوا في القرب بعضهم من بعض، بحيث أن لا يبقى بينهم خلل يؤدّي إلى بُعد كلّ واحد من صاحبه. فتكون المعاملة فيما بينهم، من أجل الخلل، نقيض ما دُعوا إليه من صفة القربة. فيتخلّل تلك الخلل والفُرَج البُعداء من الله، لمناسبة البُعد الذي بين الرّجلين، في الصفّ في الصلاة. فينقصهم من رحمة القرب، الذي للمصلّي في الصفّ بقدر الخلل ومرتبة ذلك الشيطان من البُعد عن الله. فإذا لَزِقَتِ المناكب بعضها ببعض، انسَدَّ الخلل، ولم تجد صفة البُعد عن الله محلاّ تقوم به، لأنّ الشيطان، الذي هو محلّ البُعد عن الله، ليس هناك.

وإنما تفرح الشياطين بخلل الصفّ، وتدخل فيه لما ترى من شمول^(٢) الرحمة التي يعطي الله المصلّين. فتزاحمهم في تلك الفُرَج، لينالهم من تلك الرحمة شيء بحكم المجاورة، من عين المنة،

(١) ص ١٤٧

(٢) ص ١٤٧ ب

لمعرفتهم بأنهم البُعْداء عند الله. وما هم هؤلاء الشياطين الذين يوسوسون في الصلاة، فإنَّ أولئك محلّهم القلوب. فهم على أبواب القلوب مع الملائكة: تلقي إلى النفس وتنكت في القلب ما يشغله عمّا دعي إليه. ومن جملة ما تلقي إليه أن لا يسدّ الخلل الذي بينه وبين صاحبه لوجهين:

الوجه الواحد ليتّصف بالمخالفة فتؤدّيه إلى البُعد عن الله. فإنَّ الشيطان إنما كان بُعده عن الله المخالفة لأمر الله. والوجه الثاني، في حقّ أصحابهم من الشياطين: ليتخلّلوا ذلك الخلل، فتصيبهم رحمته المصلّين. فيناجي الإمام ربّه ويناجيه. ولهذا شرع كناية الجمع في مناجاة الصلاة، وأن لا يخصّ الإمام نفسه في الدعاء دونهم فإنّه لسان الجماعة.

فالمكاشف يشهد هذا كلّّه. ويأخذ عن الله مما يعطيه، بوساطة هذا الإمام ما يأتي به الله. وسواء كان ذلك الإمام قد وُقّي حقّ ما دعي إليه من الحضور مع الله أم لا. فيتلقّاه كلّ مَنْ هذه صفته من الله. فيسعد الإمام بمثل هذا المأموم. وأمّا غير المكاشف وغير الحاضر في الصلاة بقلبه، إذا اجتمع هو والإمام^(١) في عدم الحضور، كان الإمام من الأئمة المضليّين. فإن حضر (ت) الجماعة مع الله ما عدا الإمام كان الإمام ضالّا وحده، وإن سَعِد فبمن خلفه. وإن حضر الإمام وحده ولم تحضر قلوب الجماعة في تلك الصلاة، شفع الإمام في الجماعة كلّها: فإنّه العين المقصودة من الجماعة، فقد حصل المقصود.

ولهذا ينبغي أن يُختار للإمامة أهل الدين والخير والمشتغلين بالله، وإن كانوا قليلين من العلم. فهم أوّلَى بالإمامة من العلماء الغافلين. لأنّ المراد من المصلّي الحضور مع الله. فلا يحتاج من العلم المصلّي، من حيث ما هو مُصَلّي، إلّا أن يعرف أنّه بين يدي ربّه، يناجيه بما يسرّ الله له من تلاوة كتابه. لا غير ذلك. فلا يبالي بما نقصه من العلم في حال صلاته. حتى أنّ المصلّي لو أحضر، في مناجاته، مبايعة ومسائل طلاق ونكاح لم يكن بينه وبين الغافل عن صلاته فرق. وإنما يكون مع الله من حيث ما هو بين يديه في عبادة خاصة دعاه إليها، يحرم عليه فيها في باطنه ما حرم عليه في ظاهره.

فكما لا ينبغي أن يلتفت بوجهه التفاتا يخرجه عن القبلة، كذلك لا ينظر بقلبه إلى غير مَنْ ينجيه، وهو الله. وكما لا يشتغل بلسانه بسوى كلام ربّه، أو ذكره الذي شرع له، لا يصحّ فيها شيء من كلام الناس؛ كذلك^(١) يحرم عليه في باطنه كلامه النفسيّ- مع من يُشاريه أو يبايعه أو يتحدّث معه في باطنه، في نفس صلاته: من أهلٍ وولد وإخوان وسلطان سواء.

فلهذا لا يُشترط في الإمام كثرة العلم، وإنما الغرض ما يليق بهذه الحالة. فإن اتفق أن يكون من هذه حالته، من الدين والمراقبة والحياء من الله، كثير العلم، راسخا، سيّدا، كان الأوّل بالتقدّم: فإنّه الأفضل ممن ليس له ذلك.

فالصفوف إنما شرعت في الصلاة ليتذكّر الإنسان بها وقوفه بين يدي الله يوم القيامة في ذلك الموطن المهول. والشفعاء من الأنبياء والمؤمنين والملائكة بمنزلة الأئمة في الصلاة يتقدّمون الصفوف. فكم (من) شخص يكون هنا مأموما من أهل الصفوف، يكون غدا إماما أمام الصفوف، ويكون إمامه الذي كان في الدنيا يصلّي به، مأموما غدا. فيا لها من حسرة.

وصفوفهم في الصلاة كصفوف الملائكة عند الله، كما قال تعالى: ﴿وَأَلْمَلِكُ صَفًّا صَفًّا﴾^(٢) وقال: ﴿وَأَلْمَلِكَةُ صَفًّا لَا يَتَكَلَّمُونَ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ﴾^(٣) وهو الإمام النائب عن الجماعة.

وأمرنا الحق أن نُصَفَّ في الصلاة كما تُصَفُّ الملائكة، يترأّصون في الصفّ. وإن كانت الملائكة لا يلزم من خلل صفّها لو اتفق أن يدخلها خلل، أعني ملائكة السماء- دخول الشياطين. لأنّ السماء ليست بمحلّ للشياطين، ولا بمكان. وإنما يترأّصون لتناسب الأنوار، حتى يتّصل^(٤) بعضها ببعض. فتنزل متّصلة إلى صفوف المصلّين، فتعّمهم تلك الأنوار. فإن كان في صفّ المصلّين خللٌ دخلت فيه الشياطين، أحرقتهم تلك الأنوار، وكذلك يكونون في الكتيب في الرّؤر العام: يُصَفُّون كما يُصَفُّون في الصلاة.

(١) ص ٤٨ أ ب

(٢) [الفجر: ٢٢]

(٣) [النبا: ٣٨]

(٤) ص ١٤٩

فَمَنْ دَخَلَهُ خَلْلٌ فِي صَفِّهِ هُنَا، وَكَانَ قَادِرًا عَلَى سِدِّهِ بِنَفْسِهِ فَلَمْ يَفْعَلْ، حُرْمَ هُنَاكَ، فِي ذَلِكَ الْمَوْطِنِ، بَرَكَّتُهُ. وَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى سِدِّهِ؛ عَمَّتُهُ الْبَرَكَةُ هُنَاكَ. وَكُلُّ مُصَلٍّ بَيْنَ رَجُلَيْنِ فَإِنَّهُ يَنْضَمُّ إِلَى أَحَدِهِمَا، ثُمَّ يَجْذِبُ الْآخَرَ إِلَيْهِ. فَإِنْ انْجَذِبَ إِلَيْهِ كَانَ (بِهَا)، وَإِلَّا كَانَ الْإِثْمُ عَلَى ذَلِكَ (الْآخَرِ). وَيَكُونُ الْوَاحِدُ الَّذِي يُنْضَمُّ إِلَيْهِ هُوَ الَّذِي يَلِي جَانِبَ الْإِمَامِ وَلَا بَدَّ. فَإِنْ كَانَ فِي الصَّفِّ الْأَوَّلِ نَقْصٌ -هُوَ يَرَاهُ- وَهُوَ قَادِرٌ عَلَى الْوُصُولِ إِلَيْهِ -وَلَا يَمْشِي- إِلَى الصَّفِّ الْأَوَّلِ حَتَّى يَتِمَّهُ -أَعْنِي يَسُدَّ الْخَلْلَ الَّذِي فِيهِ- لَمْ يَنْفَعِهِ تَرَاصُّهُ فِي الصَّفِّ الَّذِي هُوَ فِيهِ، جَمْلَةً وَاحِدَةً. فَإِنَّهُ مَا تَعَيَّنَ عَلَيْهِ إِلَّا الْأَوَّلُ فَاعْلَمْ.

* * *

فَضْلٌ بَلْ وَضَلْ

فِي الْمُصَلِّي خَلْفَ الصَّفِّ وَحْدَهُ

اختلف الناس فيه. فمن قائل بصحة صلاته. ومن قائل بأنها لا تصح. والذي أذهب إليه في حكم من هذه حالته: فإنه لا يخلو إما أن يجد سبيلا إلى الدخول في الصف، أو لا يجد. فإن لم يجد، فليُشِرْ -إلى رجل من أهل الصف أن يختلج إليه. فإن لم يختلج إليه لجهله بما له في ذلك عند^(١) الله من الأجر، فإن صلاة هذا الرجل صحيحة. فإنه قد اتقى الله ما استطاع. ولا يستطيع في هذه الحالة أكثر من هذا. فإن قدر على شيء مما ذكرناه ولم يفعل، فصلاته فاسدة. فإن النبي ﷺ: «أمر من كان صلى خلف الصف وحده أن يعيد» وهو حديث وابصة بن معبد.

اعتبار ذلك في النفس:

القربات إلى الله لا تُعلم إلا من عند الله، ليس للعقل فيها حكم بوجه من الوجوه. فإذا شرع الشارع القربات، فهي على حد ما شرع. وما منع من ذلك أن يكون قربة فليس للعقل أن يجعلها قربة. ثم نرجع إلى مسألتنا: فلا يخلو هذا المصلي وحده خلف الصف، مع القدرة على ما قلناه،

(١) ص ١٤٩ ب

إمّا أن يكون من أهل الاجتهاد ويكون حكمه بإجازة ذلك الفعل وصحّة صلاته عن اجتهاد، أو لا يكون عن اجتهاد. فإن كان عن اجتهاد فالصلاة صحيحة، وإن لم يكن عن اجتهاد وكان مقلّداً لمجتهد في ذلك بعد سؤاله إياه، فصلاته صحيحة. وإن فعل ذلك لا عن اجتهاد ولا عن سؤال فصلاته فاسدة. وهكذا في جميع القربات المشروعة.

كما صحّت صلاة الإمام بين يدي الجماعة في غير صفّ، صحّت صلاة من هو خلف الصفّ وحده. فإن^(١) لطيفة الإنسان واحدة العين، ولا تُصَفُّ صفوف الجوارح عند الصلاة، ولا ينبغي أن تكون أمماً: فإنّها لا تقبل الجهة، فما صلّت إلّا وحدها. وظاهر الإنسان جماعة. فهو في نفسه صفّ وحده، فإنّ كلّ جزء منه مكلف بالعبادة والصلاة، ولا ينفصل بعضه عن بعضه. فهو صفّ وحده. فإن اشتغل ببعض جوارحه فيما ليس من الصلاة، كان له ذلك الاشتغال في صفّ ذاته، كالخلل الداخل في الصفّ.

فبطريق الاعتبار: ما صلى الإنسان من حيث جملة إلّا في صفّ، ومن حيث لطيفته (ما صلى إلّا) وحده؛ فإنّها لا تقبل الصفوف لعدم التحيّر. وهذا على مذهب من يقول إنّها غير متحيّزة. وأمّا من قال بتحيزها التحقّت بجملة ذات المصلّي. فما صلى من هو في صفّ، ومن هو في غير صفّ إلّا في صفّ من ذاته. وبهذا أجاز من أجاز الصلاة خلف الصفّ وحده. وقد بيّنا مذهبنا في ذلك بطريقة تعضدها أصول الشرع.

* * *

فَصْلٌ بَلْ وَضَلْ

في الرجل أو المكلف يريد الصلاة فيسمع الإقامة:

هل يسرع في المشي إلى المسجد مخافة أن يفوته جزء من الصلاة أم لا؟

فمن^(٢) قائل: لا يجوز الإسراع؛ بل يأتي وعليه السكينة والوقار. وبه أقول. ومن قائل: يجوز الإسراع حرصاً على الخير وأكّره له ذلك.

(١) ص ١٥٠

(٢) ص ١٥٠ ب

وصل اعتبار ذلك:

المسارعة إلى الخيرات مشروعة. والسكينة مشروعة والوقار. والجمع بينهما أن تكون المسارعة بالتأهب المعتاد، قبل دخول وقتها، فيأتيها بسكينة ووقار: فيجمع بين المسارعة والسكينة.

وإنما أمر العبد بالمسارعة إلى الخيرات لِتَصْرِفِهِ في المباحات لا غير. فمن كانت حالته أن لا يتصرف في مباح، فهو في خيرٍ على كلِّ حال. ولذلك ورد ما يدلُّ على الحالين معًا، فقيل: ﴿سَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾^(١) وهي العبادة هنا، مَنْ سارع إليها فقد سارع إلى المغفرة. وقال في الحالة الأخرى: ﴿وَأُولَٰئِكَ يُسْرِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ﴾^(٢) فجعل المسارعة "فيها"، وفي الأولى "إليها" فإنها ما هي نائية عنه.

وهنا وجهٌ أيضًا، وذلك أنَّ المغفرة لا تصحَّ إلا بعد حصول فعل الخير الموجب لها. فنحن نسارع في الخيرات إلى المغفرة؛ فكان "المسارع فيه" غير "المسارع" ^(٣) إليه.

فالعبد إذا كان تصرفه في غير المباح فلا بدَّ أن يكون في مندوب أو واجب. فإن كان في مندوب، واستشعر بحصول وقتٍ واجب، سارع إليه في مندوبه؛ بإقامة أسبابه التي لا يصحَّ ذلك الواجب إلا بها. ومعنى ^(٤) المسارعة هنا: المبادرة إلى الأفعال التي هي شرط في صحَّة ذلك الواجب.

فمن رأى الجماعة واجبة، ومن قال بإتمام الصلِّ ووجوبه، وهو في خير، فإنه آتٍ إلى الصلاة مثلاً، فسمع الإقامة، فأمره الشارع أن يأتي إليه وعليه وقار وسكينة. وسبب ذلك أن الحق لا يتيقّد بالأحوال، وأن الآتي إلى الصلاة في صلاةٍ ما دام يأتي إليها أو ينتظرها، فنفس الإسراع المشروع قد حصل.

(١) [آل عمران: ١٣٣]

(٢) [المؤمنون: ٦١]

(٣) رسمها في ق قريب من: "التسارع" من غير نقط لحرف التاء.

(٤) ص ١٥١

وأما الإسراع بالحركة، فإنه يقتضي سوء الأدب وتقييد الحق. ولهذا قال رسول الله ﷺ للذي دَبَّ وهو رافع حتى دخل الصف، وهو أبو بكر: «زادك الله حرصا ولا تعد» يعني إلى إسراع الحركة. وما قال له: زادك الله إسراعا. فإنَّ الحرص أوجب له الإسراع. فنبه رسول الله ﷺ على أنَّ الحرص على الخير هو المطلوب. وهو الإسراع المطلوب لله من العبد لا حركة الأقدام. فإنَّ ذلك يؤذن بتحديد الله، والله مع العبد حيث كان. وقد وقع لك التفريط أولا بتأخرك، فهناك كان ينبغي لك الإسراع بالتأهب. كما حكى عن بعضهم أنه ما دخل عليه منذ أربعين سنة وقت صلاة إلا وهو في المسجد. وحكى عن آخر أنه بقي كذا سنة ما فاتته تكبيرة الإحرام^(١) مع الإمام.

وقوله: "بوقار" يشير أنَّ العبد ينبغي له أن يعامل الله في نفسه بما يستحقه من الجلال والهيبة والحياء. فإنَّ هذه الأحوال تؤثر ثقلًا في الجوارح، وتثبت لموازنة حركته مع الله؛ أن يقع منه كما أمره الله بخضوع وخشوع. وهو السكينة المطلوبة. كما قال: «لو خشع قلبه لخشعت جوارحه» يعني لَسَرى ذلك في جوارحه. فإنَّ السرعة بالأقدام لا تكون إلا من همته متعلقة بالجهة التي يسارع إليها، من أجل الله لا بالله.

وينبغي للعبد أن تكون همته متعلقة بالله، فيكون المشهود له الحق تعالى. ومن كان بهذه المثابة، كانت حالته الهيبة والسكون ﴿فَلَا تَسْمَعُ إِلَّا هَمْسًا﴾. قال تعالى: ﴿وَخَشَعَتِ الْأَصْوَاتُ لِلرَّحْمَنِ فَلَا تَسْمَعُ إِلَّا هَمْسًا﴾^(٢) هذا مع الاسم الرحمن. فكيف بمن لا يعرف أي اسم إلهي يمشي إليه، أو يمشي به؟

فمن كان حاله في الوقت ما يمشي- إليه ويقصده؛ أجاز الإسراع. ومن كان حاله مشاهدة من يقصد به؛ قال: "لا يجوز" فإنه تضييع للوقت. والشارع إنما يراعي وارد الوقت. ووقت الآتي إلى الصلاة (هو) مشاهدة المقصود بها. فشرع له السكينة والوقار في الإتيان دون سرعة الأقدام

(١) ص ١٥١ ب

(٢) [طه: ١٠٨]

إعظاما لحرمة الوقت واستيفاء لحقّه.

* * *

فَضْلٌ بَلْ وَضَلْ

متى ينبغي للمأموم أن^(١) يقوم إلى الصلاة إذا كان في المسجد ينتظر الصلاة

فمن قائل: في أوّل الإقامة. ومن قائل عند قوله: "حيّ على الصلاة". ومن قائل عند قوله: "حيّ على الفلاح". ومن قائل: "حتى يرى الإمام" وهو الأوّل عندني. ومن قائل: لا توقيت في ذلك. وقد ورد عن رسول الله ﷺ: «لا تقوموا حتى تروني» فإن صحّ هذا الحديث، وجب العمل به ولا يُعَدَّل عنه.

وأما مذهبنا في ذلك، إن لم يصحّ هذا الحديث، المسارعة في أوّل الإقامة. ثم إنّ عندنا، ولو صحّ الحديث، فإنّ هذا الحديث عندني إذا صحّ، فحكم النبي ﷺ في هذه المسألة في الانتظار إليه، ولا تقوم حتى نراه^(٢) كما أمر، ما هو كحالنا اليوم. فإنّ زمان وجود النبي كان الأمر جائزا أن يُنسخ، وأن يتجدّد حكم آخر. فكان ينبغي أن لا يقوموا لقول المؤذن حتى يروا النبي ﷺ خرج إلى الصلاة. فيعلمون عند ذلك أنّه ما حدث أمر يرفع حكم ما دُعوا إليه، بخلاف اليوم. فإنّ حكم القيام إلى الصلاة باق. فيقوم إذا سمع المؤذن يقيم مسارعا. وإن اتفق أن يغلط المؤذن بأن يسمع حسّا فيتخيّل أنّه الإمام فيقيم. والإمام ما خرج. فما على من قام بأس في ذلك؛ بل له أجر الإسراع إلى الخير، ويرجع إلى مكانه إلى أن يخرج الإمام، فإنّه على يقين من بقاء حكم الصلاة.

الاعتبار^(٣):

المقيم للصلاة هو حاجب الحقّ الذي يدعو الخلق إلى الدخول على الله بهذه الحالة. والصفة التي دعاهم وشرع لهم أن يدخلوا عليه فيها، فيسارعون في القيام، بأدب وسكون كما ذكرنا،

(١) ص ١٥٢

(٢) رسمها في ق: نروه

(٣) ص ١٥٢ ب

وحضورٍ لما يستقبلونه، واستحضارٍ لما ينادونه به: من قراءة وذكّر وتكبير وتسبيح، ودعاء معيّن عيّنهُ لهم، لا يتعدّونه في تلك الحالة. فإذا فرغوا منها بالسلام دَعَوْا بما شاءوا ولكن مما يرضي الله: لا يدعون على مسلم ولا بقطيعة رحم.

* * *

فَصْلٌ بَلْ وَضَل

فَمِنْ أَحْرَمَ خَلْفَ الصَّفِّ خَوْفًا أَنْ يَفُوتَهُ الرُّكُوعُ مَعَ الْإِمَامِ، ثُمَّ دَبَّ وَهُوَ رَاكِعٌ حَتَّى دَخَلَ فِي الصَّفِّ

فَمِنْ النَّاسِ مَنْ كَرِهَهُ، وَمِنْهُمْ مَنْ أَجَازَهُ. وَمِنْهُمْ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الْمُنْفَرِدِ وَالْجَمَاعَةِ فِي ذَلِكَ: فَكَرِهَهُ لِلْمُنْفَرِدِ وَأَجَازَهُ لِلْجَمَاعَةِ.

وصل الاعتبار:

الركوع هو الخضوع لله تعالى، والمبادرة إليه أَوْلى. غير أنّ مَشْيَهُ رَاكِعًا حَتَّى يَدْخُلَ فِي الصَّفِّ هو الذي ينبغي أن يكون متعلّق الكراهة أو الجواز. فمن رأى سدّ الخلل واجبا أو الصلاة خلف الصّف لا تجزي، مشى على حاله حتى يدخل في الصّف. فإنّ الشارع ما أبطل صلاة أي بكرة بذلك. ودعا له. ونهاه أن لا يعود. فعَلِمَ أنّه نهى كراهة.

فإنّ^(١) قالوا: "قضية في عين"، قلنا: ونهيه "أن لا يعود" قضية في عين، لأنّه المخاطب: "أن لا يعود". ولم ينه غيره عن ذلك. ولكن بقرينة الحال علمنا أنّ المراد بذلك المصلي، كان مَنْ كان، أن يكون في حال صلاته على حدٍّ ما أمر به. فكلُّ ما هو من تمام الصلاة جاز التعمّل إلى تحصيله في الصلاة. ويتعلّق بهذا مسائل على هذه القاعدة.

(١) ص ١٥٣

فَصْلٌ بَلْ وَضَلْ فِيَا يَتَّبِعْ فِيهِ الْمَأْمُومُ الْإِمَامَ

لا خلاف بين العلماء في وجوب اتباعه فيما نصّ الشارع عليه من أقوال وأفعال. واختلفوا في قوله: "سمع الله لمن حمده" فمن الناس من قال: بأنّه لا يجب عليه أن يقولها مع الإمام. ومنهم من أجاز له أن يقولها. والأوّل أولى عندي للحديث الوارد.

وصل؛ الاعتبار:

لَمَّا أُنْزِلَ الْإِمَامُ نَائِبًا عَنِ الْحَقِّ فِي حَقِّ مَنْ يَقْتَدِي بِهِ، صَحَّ لَهُ أَنْ يَقُولَ: "سَمِعَ اللَّهُ مَنْ حَمَدَهُ" فَهُوَ تَرْجَمَانُ عَنِ الْحَقِّ لِلْمَأْمُومِينَ. يُعَرِّفُهُمْ بِأَنَّ اللَّهَ يَقُولُ ذَلِكَ، حِينَ حَمَدُوهُ فِي تِلَاوَتِهِمْ، وَتَسْبِيحِهِمْ فِي رُكُوعِهِمْ. فَهُوَ مَخْبَرٌ عَمَّنْ اسْتَخْلَفَهُ. وَلَوْ أَقَامَ اللَّهُ الْإِمَامَ مُقَامَهُ فِي الْحَالِ لَقَالَ: "سَمِعْتُ مَنْ حَمَدَنِي". فَاتَّبَتْ بِقَوْلِهِ: "سَمِعَ اللَّهُ مَنْ حَمَدَهُ" عَيْنُ الْعَبْدِ.

وَأَعْلَمُ أَنَّهُ مَا عَبَدَهُ إِلَّا مَنْ كَوْنَهُ إِلَهًا، لَا مِنْ حَيْثُ ذَاتِهِ. خِلَافًا لِقَوْلِ رَابِعَةِ الْعَدُوَّةِ. فَإِنْ قِيلَ: فَمَا تَصْنَعُ فِي مِثْلِ قَوْلِهِ: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾^(١) وَهُوَ كَلَامُ اللَّهِ لِعَبْدِهِ^(٢) وَلَمْ يَقُلْ: "سَمِعْتُ" -يُرِيدُ مَا ذَكَرْنَا- وَمَا يَدْرِيكَ لَعَلَّ قَوْلَهُ: "سَمِعَ اللَّهُ مَنْ حَمَدَهُ" مِثْلُ هَذَا؟ وَلَا سَيِّمَا وَالنَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ^(٣): «إِنَّ اللَّهَ قَالَ عَلَى لِسَانِ عَبْدِهِ: سَمِعَ اللَّهُ مَنْ حَمَدَهُ».

قلنا: أمّا الآية فقد تكون تعريفًا من جبريل -الروح الأمين- بأمر الله أن يقول له مثل هذا. أي قل له -يا جبريل-: قد سمع الله، كما قيل لمحمد: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ﴾^(٤) وهو بشر، فإنّ الحق لا يكون بشرًا. وهكذا جميع ما في كلام الله من مثل هذا. فإن أضفّته، ولا بدّ، إلى الحق، فليكن الكلام لله من مرتبة خاصّة، إخبارًا عن مرتبة أخرى خاصّة، إن شئت عبّرت عنها بالذات، وإن شئت عبّرت عنها باسم إلهي.

[١] [المجادلة: ١]

[٢] ص ١٥٣ ب

[٣] ثابتة في الهامش بقلم الأصل

[٤] [الكهف: ١١٠]

فيقول الحق من كونه متكلياً: يا محمد؛ قد سمع الله. فيريد بالله هنا الاسم "السميع" أو "العليم" على مذهب من يرى أن سمعه علمه، والأول على من يرى أن سمعه حقيقة أخرى، لا يقال: هي هو، ولا هي غيره. وعلى الذي قيل الأول من يرى أن سمعه ذاته. وهكذا سائر ما ينسب إليه من الصفات.

فللمأموم أن يقول: "سمع الله لمن حمده" على هذا التفسير كله. وإن ورد ذلك في حق الإمام، فما ورد المنع منه في حق المأموم، ولا في حق المنفرد. ولا سيما والإنسان إمام جماعة ذاته، وما من جزء فيه إلا وهو حامد لله. فيعرف لسائره سائر ذاته: بأن الله قد سمع لمن حمده. ولا سيما من كشف له عن تسبيح كل شيء بحمد ربه.

* * *

الفصل (١) الآخر

في الائتمام

الائتمام لا يصح إلا مع العلم من المأموم فيما يأتى به، من أفعال (٢) الإمام ظاهراً وباطناً. والعامة، بل أكثر الناس، لا يعلمون من الإمام إلا الحركات الظاهرة: من قيام، وركوع، ورفع، وسجود، وجلوس، وتكبير، وتسليم. والنية غيب من عمل القلب، لا يطلع عليها المأموم. فما كفه الله أن يأتى به فيما لا يعلمه منه.

ولهذا قال عليه السلام: «إنما جعل الإمام ليؤتم به، فإذا كبر فكبروا ولا تكبروا حتى يكبر. وإذا ركع فاركعوا ولا تركعوا حتى يركع. وإذا قال: "سمع الله لمن حمده" فقولوا: اللهم ربنا ولك الحمد. وإذا سجد فاسجدوا، ولا تسجدوا حتى يسجد». وما تعرض للنية، ولا لما غاب عن علم المأموم. فذكر الأفعال الظاهرة الذي يتعلق بإدراكها الحس. ولا سيما وقد ثبت أن الصلاة الواحدة لا تقام في اليوم مرتين، وأن أحد الصلاتين من المصلي وحده ثم يدرك الجماعة فيصلي معها، أنها له نافلة.

(١) ص ١٥٤

(٢) ثابتة في الهامش بقلم الأصل مع إشارة التصويب

فقد خالف الإمام في النية بالنص.

ثم إنَّ للمأموم، بهذا الحديث، أن يقول: "سمع الله من حمده"، ثمَّ يقول: "ربَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ" للاتِّمام بإمامه. فإنَّه قد ثبت أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال في صلاته وهو إمام: «سمع^(١) الله من حمده، ربَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ».

* * *

الفصل الآخر

في الائتِمام بصلاة القاعد

اتَّفَق العلماء من أصحاب المذاهب وغيرهم، أنَّه ليس للصَّحيح أن يصليَّ قاعدا فرضا، إذا كان منفردا أو إماما. واختلفوا في المأموم إذا كان صحيحا، فصلَّى خلف إمام مريض، يصليَّ ذلك الإمام المريض قاعدا، على ثلاثة أقوال؛ فمن قائل: إنَّه يصليَّ خلفه قاعدا، وبه أقول. ومن قائل: إنَّهم يصلُّون خلفه قياما. ومن قائل: لا تجوز إمامته إذا صلى قاعدا، وأمَّا إن صلَّوا خلفه قياما أو قعودا بطلت صلاتهم.

وقد ذكر بعض رواة مالك عن مالك، قال: لا يؤمُّ النَّاسُ أحدَ قاعدا، فإنَّ أمَّهُم قاعدا بطلت صلاتهم وصلاته، فإنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: «لا يؤمُّنَّ أحدٌ بعدي قاعدا». وهذا الحديث ضعيف جدًّا، لأنَّ في طريقه جابر بن يزيد الجعفي، وليس بجبَّة، ومع ضعفه فالحديث مرسل، والصَّحيح الثَّابت إمامة القاعد.

وصل: الاعتبار في ذلك:

الإمام على الحقيقة؛ مَنْ نواصي الخلق بيده. فلا يخلو المصليُّ المأموم أن يرى الإمام نائباً عن الحقِّ كما جعله ﷺ^(٢) أو يراه مأموما مثله. فإنَّه رآه إماما فله الائتِمام به على أيِّ حالٍ كان. وإنَّه رآه مأموما مثله؛ جعل الحقَّ إمامه، وصلَّى قاعدا لأمره ﷺ بذلك: فإنَّ هذا هو إمامه شرعا. ومَنْ

(١) ص ١٥٤ ب

(٢) ص ١٥٥

جعل الحق في قبيلته وواجهه؛ غاب عنه إمامه بلا شك.

وقد اختلفت حالة الإمام بالمرض من حال المأموم. والمأموم إذا كان مريضاً صلى خلف القائم للعدو -وقد مضى اعتبار النية في الإمام والمأموم- وقد أمر الإمام أن يقتدي بصلاة المريض في التخفيف به ولا يشق عليه. وكل واحد منهما قد أمر بالاعتداء بالآخر. وعين الشارع فيماذا؟ فلا ينبغي العدول عما عينه الشارع من ذلك، لمن أراد اتباع السنة والوقوف عند حكم الله ورسوله.

وإذا كان الإمام على الحقيقة هو الله، وهو -سبحانه- لا يغفل عن حالات عبده في حركاته وسكناته، ولا يشغله عن مراقبته شيء، فإنه قال عن نفسه: ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ رَاقِبًا﴾^(١) فينبغي للمأموم -الذي هو العبد- أن يقتدي به في المراقبة والحضور. فلا يغفل عن سيده في صلاته، ولا يشغله شيء عن مراقبته في صلاته، حتى يصح له أن يكون مؤتمماً به في مثل هذا الوصف، من المراقبة وعدم الغفلة. فاعلم ذلك.

* * *

فصل^(٢) بَلْ وَضَل

في وقت تكبيرة الإحرام للمأموم

فمن قائل: يكبر بعد فراغ الإمام من تكبيرة الإحرام استحساناً، وإن كبر معه أجزاءه. ومن قائل: لا يجزيه أن يكبر معه. وبالأول أقول: أن يكبر بعد الفراغ، لا يجزيه غير ذلك. ومن قائل: لا يجزيه أن يكبر قبل الإمام، ومن قائل: إن كبر قبل الإمام^(٣) أجزاءه، ومن قائل: إن كبر مع تكبير الإمام، وفرغ بفراغ الإمام أجزاءه. وإن فرغ المأموم تكبيره قبل فراغ^(٤) الإمام لم يجزه.

الإحرام للمأموم إما أن يُعتبر فيه كونه مصلياً فقط: فيجزي قبل الإمام ومعه وبعده. وإن اعتبر كونه مصلياً ومأموماً لم يجزه أن يكبر قبل الإمام، فإن النبي ﷺ يقول: «ولا تكبروا حتى

(١) [الأحزاب: ٥٢]

(٢) ص ١٥٥

(٣) هناك إشارات فوق "قبل الإمام" ربما أراد بهما شطبها.

(٤) ق: إفراغ.

يُكَبِّرُ» فنهى. فإن علم أنه نهى كراهة أجزأه قبل الإمام ومعه، وإن علم أنه نهى تحريم لم يُجْزِهِ.

وصل: الاعتبار في ذلك:

ورد في الخبر: «إنَّ العبد يقول في حال من الأحوال: الله أكبر. فيقول الله: أنا أكبر. يقول العبد: لا إله إلا أنت. يقول (الله): لا إله إلا أنا. يقول العبد: لا إله إلا الله، له الملك وله الحمد. يقول^(١) الله: لا إله إلا أنا، لي الملك ولي الحمد -يُصَدِّق عبده». ومن هنا كان اسمه "المؤمن" وأمثاله.

فإذا كان الحق لا يقول شيئاً من ذلك حتى يقول العبد، فالعبد أولى بالاتباع. فليس للمأموم أن يسبق إمامه بشيء؛ من أفعال الصلاة ولا من أقوالها. حتى في قراءة الفاتحة؛ ليس له أن يشرع فيها إذا جهر (الإمام) بها حتى يفرغ منها، أو يتبع سكتات الإمام فيها؛ فيقرأ ما فرغ الإمام منها في سكتة الإمام. وفي صلاة السرّ يقرأها بحسب ما يغلب على ظنه؛ إلا في الصلاة بعد الجلسة الوسطى فإنه يقرأها ابتداء.

* * *

فَصَلِّ بَلْ وَضِلْ

فمن رفع رأسه قبل الإمام

فمن قائل: إنه أساء ويرجع وصحّت صلاته. ومن قائل: تبطل صلاته.

وصل: الاعتبار:

الإمام (هو) الحق. والقيومية صفته. فلا يجوز للمأموم أن يرفع قبل إمامه، وأنّ صلاته تبطل، فإنه في حال لا يصحّ فيها أن يكون مأموماً مثله ولا للحق. فإنّ قيومية الحق به في رفعه من الركوع تسبق قيوميته. إذ كل ما يقام فيه العبد إنما هو عن صفة إلهية، ظلّها هو الذي يظهر

(١) ص ١٥٦

في العبد. والظِّلُّ تَبَعٌ بلا شكَّ. والعبدُ ظِلٌّ، يقول (ص): «السلطانُ ظلُّ الله في الأرض».

وإنما ورد هذا في الرفع؛ لأنَّ طلب العُلُوِّ، بل^(١) العُلُوُّ له -سبحانه- بالاستحقاق. وإنما الذي ينبغي للمأموم الاقتداء بالإمام في كلِّ خفض ورفع؛ فأما الخفض فرمما تطلب النفس فيه للتخييل الفاسد الذي يطرأ من الجاهل.

فاعلم أنَّ الحقَّ وَصَفَ نفسه بالنزول. فيسبق المأموم، بخفضه، نزولَ الحقِّ إليه قبل نزوله وهوَّيَّه إلى السجود، فلا ينحطُّ إلى السجود حتى يسبقه إمامُه. فإنَّه إن لم يكن يجد الحقَّ في سجوده، فلمن ينزل هذا العبد المصلِّي وينحطَّ بفعله ذلك؟ فلا ينحطُّ إلَّا للإله الذي وصف نفسه بالنزول من علوه إلى عبده.

فيقول العبد: يا ربُّ؛ هذه صفتي فأنا أحقُّ بها. وإنما ضرورة الدَّعوى رفعتني عن مقام الانحطاط. لكونك أخبرت أنَّك خلقتني على الصورة، فشمنت نفسي على مَنْ نزل عن هذه الدرجة التي خصصتني بها. ثُمَّ مننت عَلَيَّ بأن نزلت إلي. فمن كان هذا مشهده ومشربه اقتدى بالإمام في جميع الأحوال والأحكام.

فَضْلٌ بَلْ وَضَلْ

فيما يحمله الإمام عن المأموم

اتَّفَقَ علماؤنا على أنَّه لا يحمل الإمام عن المأموم شيئاً من فرائض الصلاة ما عدا القراءة. فإنَّهم اختلفوا في ذلك. فمن قائل: إنَّ المأموم يقرأ مع الإمام فيما أَسَرَّ به، ولا يقرأ معه فيما جهر^(٢) به. ومن قائل: لا يقرأ معه أصلاً. ومن قائل: يقرأ معه فيما أَسَرَّ: "أُمُّ الْكِتَاب" وغيرها، وفيما جهر: "أُمُّ الْكِتَاب" فقط وبه أقول.

وبعضهم فَرَّقَ في الجهر بين من يسمع قراءة الإمام وبين مَنْ لا يسمع. فأوجب على المأموم القراءة إذا لم يسمع، ونهاه عنها إذا سمع.

(١) ص ١٥٦ ب

(٢) ص ١٥٧

والذي أذهب إليه بعد وجوب قراءة الفاتحة على كل مصلٍّ؛ من إمام وغير إمام، أنه إن قرأ في نفسه كان أفضل، إلا أن يكون بحيث يسمع الإمام، فالإنصات والاستماع لقراءة الإمام واجب لأمر الله الوارد في قوله: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا﴾^(١) وما خصَّ حال صلاة من غيرها.

والقرآن مقطوع به عند الجميع. وإذا لم يسمع إن لم يقرأ المأموم - أعني غير الفاتحة - أجزئته صلاته، إلا فاتحة الكتاب كما قلنا؛ فإنه لا بد منها لكل مصلٍّ. فإن الله قسم الصلاة بينه وبين عبده، وما ذكر إلا الفاتحة لا غير. فمن لم يقرأها فما صلى الصلاة المشروعة التي قسمها الله بينه وبين عبده. ولكن يتبع المأموم بقراءته^(٢) الفاتحة سكناً للإمام، فيجمع بين الآية والخبر. وإن لم يسكت الإمام، ويكره له ذلك، فليقرأها المأموم في نفسه بحيث أن لا يسمعه الإمام آية آية حتى يفرغ منها، ولا يجهر على الإمام بقراءته.

وصل^(٣): الاعتبار في ذلك:

لما احتوت الصلاة على أركان، وهي الفروض المعيّنة فيها، لم تُجزِ نفس عن نفس شيئاً. وكل ما ليس بفرض ويجبره سجود السهو، فإن الإمام يحمله عن المأموم. ومعناه أن المأموم إذا نقصه (شيء) أو زاد لم يسجد لسهوه. وذلك أن الفروض حقوق الله. «وحقُّ الله أحقُّ بالقضاء». وما عدا الفروض، وإن كانت حقاً من حيث ما هي مشروعة، وهي على قسمين: منها ما جعل لها بدل، وهو سجود السهو. وهي الأفعال التي للشرع بها اعتناء، من حيث ما فيها من الإنعام الذي يقرب من إنعام الفرائض بالشَّبه، ولهذا جعل لها بدل. ومنها ما هي حقوق للعبد مما رُغِبَ فيها: فإن شاء عمل بها، وإن شاء تركها، وما جعل لها بدل. فإن عمل بها كان له ثواب، وإن لم يفعلها لم يكن عليه حرج، ولم يحصل له ذلك الثواب الذي يحصل من فعلها: كرفع الأيدي في كل خفض ورفع عمداً. فإن كان في نفسه الرفع، أو من مذهبه لما اقتضاه دليله، فلم يفعل نسياناً وسهواً؛

(١) [الأعراف: ٢٠٤]

(٢) س، ه: بقراءة

(٣) ص ١٥٧ ب

فإنه يسجد لسهوه، لا لرفع اليدين. فإن السجود ما شرعه الله إلا للسهو، لا للمسهور عنه: بدليل (١) أنه لو تركه عمداً أو عن اجتهاد؛ لم يسجد له.

بخلاف ما جعل له بدل وليس بفرض: فإن الصلاة تبطل بتركه عمداً، أو بفعل ما لم يُشرع له فعله عمداً.

وفرق بين الجلسة الوسطى، وبين جلسة الاستراحة، والجلسة التي بين السجدين في كل ركعة، والجلسة الأخيرة. وحكم ذلك كله مختلف. واعتباره: في العماء، وفي العرش، وفي السماء الدنيا، وفي الأرض عند جلوس العبد في مجلسه. فالعماء: للجلوس بين السجدين. والعرش: للجلسة الأخيرة. والسماء: للجلسة الوسطى. ومع جلوسي في الأرض حيث كنت من مجلسي: للجلوس الاستراحة.

وأما من جلس في وتر من صلاته فما حكمه حكم الجلسة الوسطى؛ فإنه لم يشرع له تركها. وجلسة الاستراحة شرع له فغلها. فلو تعمّد جلوس الاستراحة، فقد تعمّد ما شرع له، ولم تبطل صلاته. وإن جلس في وتر من صلاته ناسياً وهو يريد القيام؛ سجد لسهوه لا لجلوسه، وله أجر الجلوس وأجر ما سها عنه لسجود السهو، الذي هو ترغيم للشيطان. وله أجر من أنكى في عدو الله وعدوه، فإن الله يقول: ﴿وَلَا يَطُوعُونَ مَوْطِئًا يَغِيظُ الْكُفَّارَ وَلَا يَنَالُونَ مِنْ عَدُوٍّ نِيلاً إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ بِهِ عَمَلٌ صَالِحٌ﴾ (٢). والشيطان من الكفار لقول (٣) الله فيه: ﴿وَكَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ﴾ (٤). وسيأتي ما يليق بهذا كله في السهو من هذا الباب إن شاء الله تعالى.

(١) ص ١٥٨

(٢) [التوبة: ١٢٠]

(٣) ص ١٥٨ ب

(٤) [البقرة: ٣٤]

فَصْلٌ بَلْ وَضَل

في ارتباط صلاة المأموم بصلاة الإمام في الصحة والبطلان

اختلف العلماء في؛ هل صحة انعقاد صلاة المأموم مرتبطة^(١) بصحة صلاة الإمام، أم لا؟ فمن الناس من رأى أنها مرتبطة. ومنهم من لم ير أنها مرتبطة، وبه أقول. وإن اقتدى به فيما أمر أن يقتدي به فيه. ولهذا اختلفوا في الإمام إذا صلى وهو جُنُب، وعلموا بذلك بعد الصلاة؛ فمن رأى الارتباط، قال: "صلاتهم فاسدة". ومن لم ير الارتباط، قال: "صلاتهم صحيحة". وهو الذي أذهب إليه.

وفرق قوم بين أن يكون الإمام عالمًا بجنابته أو ناسيا. فقالوا: إن كان عالمًا فسدت صلاتهم. وإن كان ناسيا لم تفسد صلاتهم.

وصل الاعتبار في ذلك:

﴿لَا يَكْلِفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾^(٢) وما في وسع الإنسان أن يعلم ما في نفس غيره. ولا يحيط علما بأحوال غيره. فكل^(٣) مصل إنما هو على حسب حاله مع الله. ولهذا ما أمره الشرع في الائتمام بإمامه، إلا فيما يشاهده من الإمام: من رفع وخفض.

فإن كُشف بحال الإمام، كان حكمه بحسب كشفه. فإذا علم أنّ الإمام على غير طهارة؛ فليس له أن يقتدي به من وقت علمه، وصحّ له ما مضى - من صلاته معه قبل علمه. ولا اعتبار في ذلك لنسيان الإمام أو عمده: فإن الإمام، عنده من وقت علمه، في غير صلاة شرعا، وما أمره الله أن يرتبط - أعني أن يقتدي إلا بالمصلي -. فإن كان الإمام ناسيا لجنابته أو حدّثه، فهو مصلّ شرعا. وصلاة المأموم صحيحة شرعا، وائتمامه بمن هو مصلّ شرعا.

وإن علم المأموم أنّ الإمام على غير طهارة، فإن تمكّن للمأموم أن يعلمه بحدّثه في نفس صلاته، أعلمه، بحيث أن لا تبطل صلاة المأموم بذلك الإعلام. فإن الله يقول: ﴿وَلَا تُبْطِلُوا

(١) ثابتة في الهامش بقلم آخر مع إشارة التصويب

(٢) [البقرة: ٢٨٦]

(٣) ص ١٥٩

أَعْمَلَكُمْ^(١). وإن لم يتمكن، صلى لنفسه، فإذا فرغ من صلاته أعلمه بحدّته، سواء فرغ الإمام أو لم يفرغ. فإن تذكّر الإمام أو قلّده تطهّر. وإن لم يتذكّر ولم يقلّده، فهو بحسب ما يقتضيه علمه ومذهبه في ذلك، وصلاة المأموم صحيحة.

انتهى^(٢) الجزء الحادي والأربعون بانتهاء السفر السادس من هذه النسخة والحمد لله. يتلوه في الجزء الثاني والأربعين فصول الجمعة.^(٣)

(١) [محمد: ٣٣]

(٢) ص ١٥٩ ب

(٣) أسفل المتن: "قرأت من موضع البلاغ بخطي إلى هنا على مصتفة الإمام العلامة محيي الدين شيخ الإسلام أبي عبد الله محمد بن علي بن العربي، أثابه الله الجنة، فسمعه: ابنه أبو المعالي محمد، وأبو سعد محمد، وإسماعيل بن سودكين بن عبد الله النوري، ومحمد بن علي بن الحسين الأخطاطي، وأبو بكر بن سليمان الحموي الواعظ، وابنائه عبد الواحد، وأحمد، ومحمد بن عبد الواحد المذكور، وأبو المعالي عبد العزيز بن عبد القوي بن الجباب، وأبو عبد الله الحسين بن إبراهيم الإربلي، وأبو الفتح نصر الله بن أبي العز بن الصفار، وموسى بن زيد الحوراني، وأبو بكر بن محمد البلخي، ومحمد بن يرتش المعظمي، وإبراهيم بن أبي بكر بن الخلال، ويعقوب بن معاذ الوري، ويونس بن عثمان، وأحمد بن أبي الهيجاء، وأبو القاسم بن أبي الفتح الحريري، ومحمد بن أحمد بن زرافة، وابن أخيه عبد السلام بن أبي الفضل، وعلي بن محمود بن أبي الرجاء، ومظفر بن محمود بن أبي القاسم، وأحمد بن محمد بن أبي الفرج التكريتي، وعمران بن محمد، ومحمد بن علي المطرز، وبركة بن حسن بن مالك، وعيسى بن إسحق الهذلي، وعبد المنعم بن مظفر المصري، وعبد الله بن محمد بن أحمد الأندلسي، ويحيى بن إسماعيل المطلي، وإبراهيم بن محمد بن محمد، وعلي بن أحمد القرطبي، وأحمد بن عبد الرحيم بن بيان، وحسين بن علي الموصل، وإبراهيم بن أبي بكر كزجي، ومحمد بن نصر الله بن هلال، وعلي بن أبي الغنائم بن الغسال، ومحمد بن عبد القادر بن الصائغ المعروف بأبن جهم، وكتب علي بن المطفر بن القاسم النشبي، وصح ذلك (....) في يوم الثلاثاء رابع جادى الأولى من سنة ثلاث وثلاثين وستائة بمنزل المصنف بدمشق، والحمد لله، وصلواته على سيدنا محمد وصحبه وسلم تسليماً كثيراً".

يليه: "وقرأت من موضع البلاغ بخطي لآخر هذه المجلدة على الشيخ المؤلف المذكور، فسمعه القاضي الأجل الإمام معين الدين أبو إسحق إبراهيم بن القاضي مجد الدين أبي المكان عمر بن القاضي الأجل عز الدين عبد العزيز بن الحسن القرشي، وصح له جميع ما فاتته، وذلك في ثالث عشر من شوال من سنة ثلاث وثلاثين وستائة، وسمع معه الشيخ عيسى بن إسحق بن يوسف الهذلي. كتبه علي بن المطفر بن القاسم النشبي الشافعي عفا الله عنه حامدا ومصليا ومسلماً".

يليه خلف الصفحة بخط الشيخ ابن العربي: "قرأت عليّ البنت الموفقة السعيدة أم دلال بنت شيخنا ولي الدين أحمد بن مسعود بن شداد المقرئ الموصل وفقه الله هذه المجلدة من أولها إلى آخرها، وأذنت لها أن تحدّث بها عني وبسائر الكتاب وهو هذا العمل سبعة وثلاثون مجلداً، والله ولي التوفيق. وكتب منشية محمد بن علي بن محمد بن العربي بخطه في الثامن والعشرين من ذي القعدة سنة ست وثلاثين وستائة، والحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى".

يليه: "قرأت وأنا محمود بن عبيد الله بن أحمد الزنجاني جميع هذا المجلد، وهو المجلد السادس من الفتوحات المكية على جامعته الشيخ العلامة سيد الطوائف، خلف المشائخ، محيي الدين شيخ الإسلام محمد بن علي بن محمد بن العربي الحاتمي الطائي -مد الله في عمره- في مجالس آخرها يوم الأحد سادس عشر من محرم الميمون سنة سبع وثلاثين وستائة في منزله بدمشق، وصلى الله على سيدنا محمد وآله الطاهرين". يليه بخط الشيخ الأكبر: "صح ما ذكره من القراءة عليّ، وكتب محمد بن علي بن العربي الطائي بخطه في التاريخ".

المحتويات

٤١١.....	الباب التاسع والستون في معرفة أسرار الصلاة وعمومها
٤١٥.....	فَصْلٌ: في الأوقات.....
٤١٩.....	فَصْلٌ: في أوقات الصلوات.....
٤٢١.....	فَصْلٌ: في وقت صلاة الظهر.....
٤٢٦.....	فَصْلٌ بَلْ وَضَلْ في وقت صلاة العصر.....
٤٣٢.....	فَصْلٌ بَلْ وَضَلْ في وقت صلاة المغرب الشاهد.....
٤٣٤.....	فَصْلٌ بَلْ وَضَلْ في وقت صلاة العشاء الآخرة.....
٤٣٩.....	فَصْلٌ بَلْ وَضَلْ في وقت صلاة الصبح.....
٤٤٠.....	فَصْلٌ بَلْ وَضَلْ في أوقات الضرورة والعذر.....
٤٤٠.....	فَصْلٌ بَلْ وَضَلْ في أوقات الضرورة عند مشيتها.....
٤٤٢.....	فَصْلٌ بَلْ وَضَلْ في الأوقات المنهي عن الصلاة فيها.....
٤٤٣.....	فَصْلٌ بَلْ وَضَلْ في الصلوات التي لا تجوز في هذه الأوقات المنهي عن الصلاة فيها.....
٤٤٤.....	فصول بل وصول الأذان والإقامة.....
٤٤٤.....	فَصْلٌ بَلْ وَضَلْ في صفات الأذان.....
٤٥١.....	فَصْلٌ بَلْ وَضَلْ في حكم الأذان.....
٤٥٢.....	فَصْلٌ بَلْ وَضَلْ في وقت الأذان.....
٤٥٤.....	فصول في الشروط في هذه العبادة.....
٤٥٨.....	فَصْلٌ بَلْ وَضَلْ فيمن يقول مثل ما يقول مَنْ يسمع الأذان.....
٤٦٠.....	فَصْلٌ بَلْ وَضَلْ في الإقامة.....
٤٦٢.....	فَصْلٌ بَلْ وَضَلْ في القبلة.....

فَصْلٌ بَلُّ وَضَلٌ فِي الصَّلَاةِ فِي دَاخِلِ الْبَيْتِ.....	٤٦٦
فَصْلٌ بَلُّ وَضَلٌ فِي سِتْرِ الْعَوْرَةِ.....	٤٧٠
فَصْلٌ بَلُّ وَضَلٌ فِي سِتْرِ الْعَوْرَةِ فِي الصَّلَاةِ.....	٤٧١
فَصْلٌ بَلُّ وَضَلٌ فِي حَدِّ الْعَوْرَةِ.....	٤٧٢
فَصْلٌ بَلُّ وَضَلٌ فِي حَدِّ الْعَوْرَةِ مِنَ الْمَرْأَةِ.....	٤٧٢
فَصْلٌ بَلُّ وَضَلٌ فِي اللَّبَاسِ فِي الصَّلَاةِ.....	٤٧٣
فَصْلٌ بَلُّ وَضَلٌ فِي الرَّجْلِ يَصَلِّي مَكْشُوفَ الظَّهْرِ وَالْبَطْنِ.....	٤٧٤
فَصْلٌ بَلُّ وَضَلٌ فِيْمَا يَجْزِي الْمَرْأَةُ مِنَ اللَّبَاسِ فِي الصَّلَاةِ.....	٤٧٤
فَصْلٌ بَلُّ وَضَلٌ فِي لِبَاسِ الْمُحَرَّمِ فِي الصَّلَاةِ.....	٤٧٥
فَصْلٌ بَلُّ وَضَلٌ فِي الطَّهَارَةِ مِنَ النَّجَاسَةِ فِي الصَّلَاةِ.....	٤٧٦
فَصْلٌ بَلُّ وَضَلٌ فِي الْمَوَاضِعِ الَّتِي يُصَلِّي فِيهَا.....	٤٧٦
فَصْلٌ بَلُّ وَضَلٌ فِي الْبَيْعِ وَالْكُنَائِسِ.....	٤٧٧
فَصْلٌ بَلُّ وَضَلٌ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الطَّنَافِسِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يَقْعَدُ عَلَيْهِ.....	٤٧٨
فَصْلٌ بَلُّ وَضَلٌ فِي اشْتِمَالِ الصَّلَاةِ عَلَى أَقْوَالٍ وَأَفْعَالٍ.....	٤٨٠
فَصْلٌ بَلُّ وَضَلٌ فِي النِّيَّةِ فِي الصَّلَاةِ.....	٤٨١
فَصْلٌ بَلُّ وَضَلٌ فِي نِيَّةِ الْإِمَامِ وَالْمَأْمُومِ.....	٤٨٣
فَصْلٌ بَلُّ وَضَلٌ فِي حُكْمِ الْأَحْوَالِ فِي الصَّلَاةِ.....	٤٨٣
فَصْلٌ بَلُّ وَضَلٌ فِي التَّكْبِيرِ فِي الصَّلَاةِ.....	٤٨٤
فَصْلٌ بَلُّ وَضَلٌ فِي لَفْظِ التَّكْبِيرِ فِي الصَّلَاةِ.....	٤٨٥
فَصْلٌ بَلُّ وَضَلٌ فِي التَّوْجِيهِ فِي الصَّلَاةِ.....	٤٨٦
فَصْلٌ بَلُّ وَضَلٌ فِي سَكَتَاتِ الْمُصَلِّي فِي الصَّلَاةِ.....	٤٨٧
فَصْلٌ بَلُّ وَضَلٌ فِي الْبَسْمَلَةِ فِي افْتِتَاحِ الْقِرَاءَةِ فِي الصَّلَاةِ.....	٤٨٩
فَصْلٌ بَلُّ وَضَلٌ الْقِرَاءَةِ فِي الصَّلَاةِ، وَمَا يَقْرَأُ بِهِ مِنَ الْقُرْآنِ فِيهَا.....	٤٩٠

٤٩٣.....	وَصَلُّ فِي وَصْفِ هَذِهِ الْحَالِ.....
٤٩٩.....	وَصَلُّ فِيهِ وَمِنْهُ.....
٥٠٠.....	وَصَلُّ لِبَقِيَّةِ الدَّعَاءِ.....
٥٠١.....	وَصَلُّ مِنْهُمْ لِأَكْمَلِ صَلَاةٍ فِي التَّوْجِيهِ.....
٥١١.....	وَصَلُّ فِي اعْتِبَارِ قِرَاءَةِ فَاتِحَةِ الْكِتَابِ فِي الصَّلَاةِ.....
٥٢٧.....	فَصَلُّ بَلُّ وَصَلُّ فِي قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ فِي الرُّكُوعِ.....
٥٢٩.....	فَصَلُّ بَلُّ وَصَلُّ فِي الدَّعَاءِ فِي الرُّكُوعِ.....
٥٣٠.....	فَصَلُّ بَلُّ وَصَلُّ فِي التَّشَهُّدِ فِي الصَّلَاةِ.....
٥٣٢.....	(التَّشَهُّدَاتُ):.....
٥٣٨.....	التَّشَهُّدُ بِلِسَانِ الْجَمَالِ:.....
٥٣٨.....	التَّشَهُّدُ بِلِسَانِ الْجَلَالِ:.....
٥٣٩.....	فَصَلُّ بَلُّ وَصَلُّ فِي الصَّلَاةِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي التَّشَهُّدِ فِي الصَّلَاةِ.....
٥٤٢.....	فَصَلُّ بَلُّ وَصَلُّ فِي التَّسْلِيمِ مِنَ الصَّلَاةِ.....
٥٤٣.....	فَصَلُّ بَلُّ وَصَلُّ فِيمَا يَقُولُ الَّذِي يَرْفَعُ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ، وَفِي الرُّكُوعِ.....
٥٤٦.....	فَصَلُّ بَلُّ وَصَلُّ فِي السُّجُودِ فِي الصَّلَاةِ.....
٥٤٧.....	فَصَلُّ بَلُّ وَصَلُّ فِيمَا يَقُولُ الْمُصَلِّي بَيْنَ السُّجُودَيْنِ فِي الصَّلَاةِ مِنَ الدَّعَاءِ.....
٥٤٩.....	فَصَلُّ بَلُّ وَصَلُّ فِي الْقُنُوتِ فِي الصَّلَاةِ.....
٥٥٤.....	فصول بل وصول في أفعال الصلاة.....
٥٥٤.....	فَصَلُّ بَلُّ وَصَلُّ فِي رَفْعِ الْأَيْدِي فِي الصَّلَاةِ.....
٥٥٧.....	فَصَلُّ بَلُّ وَصَلُّ فِي الرُّكُوعِ وَفِي الْإِعْتِدَالِ مِنَ الرُّكُوعِ.....
٥٥٨.....	فَصَلُّ بَلُّ وَصَلُّ فِي هَيْئَةِ الْجُلُوسِ.....
٥٥٩.....	فَصَلُّ بَلُّ وَصَلُّ فِي الْجُلُوسَةِ الْوَسْطَى وَالْأَخِيرَةِ.....
٥٦٢.....	فَصَلُّ بَلُّ وَصَلُّ فِي التَّكْتِيفِ فِي الصَّلَاةِ.....

فَصْلُ بَلِّ وَضَلِّ فِي الْإِتِّهَاضِ مِنْ وَثْرِ صَلَاتِهِ.....	٥٦٣
فَصْلُ بَلِّ وَضَلِّ فِيمَا يَضَعُ فِي الْأَرْضِ إِذَا هَوَىٰ إِلَى السَّجْدِ.....	٥٦٣
فَصْلُ بَلِّ وَضَلِّ فِي السَّجْدِ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظَمَ.....	٥٦٤
فَصْلُ بَلِّ وَضَلِّ فِي الْإِقْعَاءِ.....	٥٦٧
فَصْلُ بَلِّ وَضَلِّ فِي ذِكْرِ الْأَحْوَالِ فِي الصَّلَاةِ.....	٥٦٩
فصول الأحوال.....	٥٧١
فَصْلُ بَلِّ وَضَلِّ فِي ذِكْرِ مَا وَقَعَ مِنْ الْإِخْتِلَافِ فِي صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ.....	٥٧١
فَصْلُ بَلِّ وَضَلِّ فِيمَنْ صَلَّى وَحْدَهُ ثُمَّ أَدْرَكَ الْجَمَاعَةَ، أَوْ صَلَّى فِي جَمَاعَةٍ ثُمَّ إِتَتْهُ أَدْرَكَ جَمَاعَةً أُخْرَى.....	٥٧٣
فَصْلُ بَلِّ وَضَلِّ فِيمَنْ (هُوَ) أَوَّلَىٰ بِالْإِمَامَةِ.....	٥٧٧
فَصْلُ بَلِّ وَضَلِّ فِي إِمَامَةِ الصَّبِيِّ غَيْرِ الْبَالِغِ إِذَا كَانَ قَارِئًا.....	٥٧٩
فَصْلُ بَلِّ وَضَلِّ فِي إِمَامَةِ الْفَاسِقِ.....	٥٨٠
فَصْلُ بَلِّ وَضَلِّ فِي إِمَامَةِ الْمَرْأَةِ.....	٥٨٢
فَصْلُ بَلِّ وَضَلِّ فِي إِمَامَةِ وَلَدِ الزَّانَا.....	٥٨٣
فَصْلُ بَلِّ وَضَلِّ فِي إِمَامَةِ الْأَعْرَابِيِّ.....	٥٨٣
فَصْلُ بَلِّ وَضَلِّ فِي إِمَامَةِ الْأَعْمَى.....	٥٨٤
فَصْلُ بَلِّ وَضَلِّ فِي إِمَامَةِ الْمُفْضُولِ.....	٥٨٤
فَصْلُ بَلِّ وَضَلِّ فِي حُكْمِ الْإِمَامِ إِذَا قَرَعَ مِنْ قِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ؛ هَلْ يَقُولُ: آمِينَ، أَمْ لَا يَقُولُهَا؟.....	٥٨٦
فَصْلُ بَلِّ وَضَلِّ مَتَى يَكْتَبِرُ الْإِمَامُ؟.....	٥٨٧
فَصْلُ بَلِّ وَضَلِّ فِي الْفَتْحِ عَلَى الْإِمَامِ.....	٥٨٩
فَصْلُ بَلِّ وَضَلِّ فِي مَوْضِعِ الْإِمَامِ.....	٥٩٠
فَصْلُ بَلِّ وَضَلِّ فِي تَبَيُّنِ الْإِمَامِ الْإِمَامَةِ.....	٥٩١
فَصْلُ بَلِّ وَضَلِّ فِي مَقَامِ الْمَأْمُومِ مِنَ الْإِمَامِ.....	٥٩٢
فَصْلُ بَلِّ وَضَلِّ فِي الصُّفُوفِ.....	٥٩٣

فَصْلٌ بَلُّ وَضَلٌ فِي الْمَصْلِيِّ خَلْفَ الصَّفِّ وَحْدَهُ.....	٥٩٧
فَصْلٌ بَلُّ وَضَلٌ فِي الرَّجُلِ أَوْ الْمَكْلُوفِ يَرِيدُ الصَّلَاةَ فَيَسْمَعُ الْإِقَامَةَ: هَلْ يَسْرِعُ فِي الْمَشْيِ إِلَى الْمَسْجِدِ مَخَافَةَ أَنْ يَفُوتَهُ جِزَاءُ مِنَ الصَّلَاةِ أَمْ لَا؟.....	٥٩٨
فَصْلٌ بَلُّ وَضَلٌ مَتَى يَنْبَغِي لِلْمَأْمُومِ أَنْ يَقُومَ إِلَى الصَّلَاةِ إِذَا كَانَ فِي الْمَسْجِدِ يَنْتَظِرُ الصَّلَاةَ.....	٦٠١
فَصْلٌ بَلُّ وَضَلٌ فِيمَنْ أَحْرَمَ خَلْفَ الصَّفِّ خَوْفًا أَنْ يَفُوتَهُ الرُّكُوعُ مَعَ الْإِمَامِ، ثُمَّ دَبَّ وَهُوَ رَاكِعٌ حَتَّى دَخَلَ فِي الصَّفِّ.....	٦٠٢
فَصْلٌ بَلُّ وَضَلٌ فِيمَا يَتَّبِعُ فِيهِ الْمَأْمُومُ الْإِمَامَ.....	٦٠٣
الفصل الآخر في الائتمام.....	٦٠٤
الفصل الآخر في الائتمام بصلاة القاعد.....	٦٠٥
فَصْلٌ بَلُّ وَضَلٌ فِي وَقْتِ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ لِلْمَأْمُومِ.....	٦٠٦
فَصْلٌ بَلُّ وَضَلٌ فِيمَنْ رَفَعَ رَأْسَهُ قَبْلَ الْإِمَامِ.....	٦٠٧
فَصْلٌ بَلُّ وَضَلٌ فِيمَا يَحْمِلُهُ الْإِمَامُ عَنِ الْمَأْمُومِ.....	٦٠٨
فَصْلٌ بَلُّ وَضَلٌ فِي ارْتِبَاطِ صَلَاةِ الْمَأْمُومِ بِصَلَاةِ الْإِمَامِ فِي الصَّحَّةِ وَالْبَطْلَانِ.....	٦١١



الفتوحات المكّية

للشيخ الأكبر محمد الدين بن العربي

تحقيق: عبد العزيز سلطان المنصوب

عامل كل من تصحبه أو يصحبك بما تعطيه رتبته؛ فعامل الله بالوفاء؛ لما عاهدته عليه من الإقرار بربوبيته عليك، وهو صاحب بقول رسول الله (صلى الله عليه وسلم). وعامل الآيات بالنظر فيها، وعامل ما تدركه الحواس منك بالاعتبار، وعامل الرسل بالاعتداء بهم، وعامل الملائكة بالطهارة والذكر، وعامل الشيطان - إذا عرفت أنه شيطان من إنس وجان - بالمخالفة، وعامل الحفظة بحسن ما تملى عليهم، وعامل من هو أكبر منك بالتوقير، ومن هو أصغر منك بالرحمة، ومن هو كفؤك بالتجاوز والإنصاف والإيثار، وأن تطالب نفسك بحقه عليها، وترك حَقِّك له.

وأياك أن تكون معنتاً، ولا متعتاً، ولا منقراً، ولا معسراً؛ وكن ميسراً، ومعلماً، ومبشراً.

محيي الدين بن عربي؛ الفتوحات المكية، ج. (12).